

شرح الهداية

المسمى

غاية البيان في أدلة الشرائع في آخر الأوان

تصنيف

الإمام القاضي الفقيه الأصولي النظار أبي حنيفة

قوام الدين أمير كاتب بن أمير عمر الأتقاني الفارابي الحنفي
(ت ٧٥٨ هـ)

تحقيق

مركز الدراسات والبحوث

بمؤسسة علم لإحياء التراث والخدمات الرقمية

إشراف

عبد العاطي محيي أحمد الشرفاوي

المجلد الأول

كتاب الطهارة - فصل في القراءة (الصلاة)

دار الصيغ

للنشر والتوزيع
الكويت

علم لإحياء التراث

والخدمات الرقمية
لندن - مصر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

اللَّهُمَّ افْتَحْ بِخَيْرٍ وَاخْتِمْ بِخَيْرٍ

غاية البيان

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[١/١٥/م]

[رَبِّ يَسِّرْ بِخَيْرٍ يَا كَرِيمٌ] ^(١)

رَبِّ تَوَكَّلْتُ عَلَيْكَ، وَفَوَّضْتُ أَمْرِي إِلَيْكَ،

فَأَنْتَ حَسْبِي وَنِعْمَ الْمُعِينُ

[١/١٥] الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَلْهَمَنَا طَرِيقَ الْهِدَايَةِ، وَمَنْهَجَ الدَّرَايَةِ، وَالصَّلَاةَ وَالسَّلَامَ عَلَى أَفْضَلِ الرُّسُلِ، الْهَادِي إِلَى السُّبُلِ، مُحَمَّدٍ الْهَاشِمِيِّ خَيْرِ الْخَلَائِقِ، وَآلِهِ وَصَحْبِهِ تَارِكِي الْعَلَاتِقِ ^(٢) وَالْعَوَاتِقِ ^(٣)، وَأَزْوَاجِهِ أَمَهَاتِ الْمُؤْمِنِينَ، وَمُحِبِّيهِ أَجْمَعِينَ، مَا تَقَابَلَ الْيَمِينُ وَالشَّمَالُ، وَتَنَاحَ ^(٤) الْجَنُوبُ وَالشَّمَالُ ^(٥).

أما بعد:

يَقُولُ الْفَقِيرُ إِلَى اللَّهِ الْكَبِيرِ: أَمِيرُ كَاتِبِ بْنِ أَمِيرِ عُمَرَ الْعَمِيدِ ^(٦) الْمَدْعُو

(١) ما بين المعقوفتين: زيادة من: «ز»، و«ف».

(٢) العلاتق: جمع عليقة، وهي كل ما تعلق بالإنسان فعله. ينظر: «التوقيف على مهمات التعاريف» للمناوي [ص/٢٤٦].

(٣) العواتق: الواحدة عاتقة، وعاقه عن الشيء يعوقه عوقاً: صرفه وجسه. ينظر: «اللسان العرب» لابن منظور [٢٧٩/١٠].

(٤) بمعنى التقابل، يقال: ناحت المرأة زوجها. كذا جاء في حاشية: «م». وينظر: «معجم مقاييس اللغة» لابن فارس [٣٦٧/٥].

(٥) الشَّمال: هي الرِّيح التي تَقَابِلُ رِيحًا تَهْبُ مِنْ جِهَةِ الْجَنُوب. ينظر: «المصباح المنير» للفيومي [٣٢٣/١] مادة: شَمَلْ.

(٦) الْمُعْتَمِدُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى فِي كُلِّ أَمْرٍ. كذا جاء في حاشية: «م».

غاية البيان

بِقَرَامِ الْأَتَقَانِيِّ الْفَارَابِيِّ ، قَضَى اللَّهُ مُنَاهُ ، وَجَعَلَ فِي قَلْبِهِ غِنَاهُ :

لَمَّا رَزَقَنِي الْمَلِكُ الْعَلَّامُ ، حَجَّةَ الْإِسْلَامِ ، بِقَافِلَةِ الْعِرَاقِ مِنْ مَدِينَةِ السَّلَامِ ،
سَنَةَ عَشْرِينَ وَسَبْعِمِائَةٍ ؛ وَقَعْتُ فِي دِيَارِ مِصْرَ نَصْفَ الْمُحَرَّمِ فِي السَّنَةِ الْحَادِيَةِ
وَالْعِشْرِينَ وَالسَّبْعِ مِئَةٍ مِنَ الْهَجْرَةِ النَّبَوِيَّةِ ، فَالْتَمَسَ مِنِّي مَنْ فِي قَلْبِهِ صَفَاءٌ ، وَفِي
عَهْدِهِ وِفَاءٌ ، الَّذِي كَانَ تَعْصُّبُهُ لِلْمَذْهَبِ الْحَنَفِيِّ ، وَالِدِّينِ الْحَنِيفِيِّ ، أَنْ أُشْرَحَ
كِتَابُ : «الْهُدَايَةِ فِي شَرْحِ الْبِدَايَةِ» .

فَقُلْتُ : «النَّهَايَةُ»^(١) لَكُمْ كَافِيَةٌ ، وَمَسَائِلُهَا وَافِيَةٌ .

قَالَ^(٢) : لَيْسَ فِيهَا إِلَّا الْمَنْقُولُ الْمَخْضُوعُ عَنِ السَّلَفِ ، وَالْمَعْلُولُ عِنْدَ الْخَلْفِ .

فَقُلْتُ : أَنَا مِنْ جُمْلَةِ الصَّغَارِ ، وَ«الْهُدَايَةُ» كِتَابُ الْكِبَارِ .

كِتَابُ الْهُدَايَةِ دُرٌّ أُنِيقُ ❖ وَبَحْرٌ عَمِيقٌ بِلَا سَاحِلٍ
دَقِيقُ الْمَعَانِي ، وَثَبْتُ الْمَبَانِي ❖ وَفِيهَا أَمَانِي حِجْبِي الْعَاقِلِ^(٣)

قَالَ : إِنَّا عَرَفْنَا حَالَكَ ، إِذْ شَاهَدْنَا قَيْلَكَ وَقَالَكَ ، فِي شَرْحِكَ لِلْأُصُولِ^(٤) ،

(١) يعني : «النَّهَايَةُ فِي شَرْحِ الْهُدَايَةِ» لَشَيْخِهِ الْعَلَّامَةِ حُسَامِ الدِّينِ السُّغْنَاقِيِّ . وَقَدْ تَقَدَّمَتْ تَرْجُمَتُهُ فِي
فَصْلِ : «شَيْخُ الْمُؤَلَّفِ» . بِمَقْدَمَةِ التَّحْقِيقِ ، وَقَدْ يَسَّرَ اللَّهُ لَنَا فِي مُؤَسَّسَةِ عِلْمِ خِدْمَةِ هَذَا السَّفَرِ
الْمُبَارَكِ ، وَسَيَطِيعُ بَعْدَ الْغَايَةِ بِإِذْنِ اللَّهِ تَعَالَى .

(٢) يعني : ذَلِكَ الْمُتَمَسِّسُ .

(٣) رَأَيْنَا هَذَيْنِ الْبَيْتَيْنِ : مَنْسُوبَيْنِ لِلْمُؤَلَّفِ فِي آخِرِ بَعْضِ النُّسخِ الْخَطِّيَةِ لـ : «الْهُدَايَةِ» لِلْمُرْغِينَانِي
[ق ٤٢١ ب / مخطوط مكتبة راغب باشا / تركيا / (رقم الحفظ : ٦٠١)] .

(٤) يعني به : كِتَابَهُ الشَّهِيرَ : «النَّبِيِّينَ فِي شَرْحِ الْأَخْسِيكِيِّ» ؛ لَكُونَهُ قَدْ انْتَهَى مِنْهُ قَبْلَ الْبَدْءِ فِي هَذَا الشَّرْحِ ،
وَقَدْ أَحَالَ عَلَيْهِ غَيْرَ مَرَّةٍ فِي كِتَابِهِ هَذَا .

أَمَّا كِتَابُهُ الْآخَرُ الْكَبِيرُ الْمُسَمَّى بـ : «الشَّامِلُ فِي شَرْحِ أَصُولِ الْبَزْدَوِيِّ» ، فَلَمْ يَكُنْ قَدْ خَلَصَ مِنْهُ إِلَى
الْمَرَادِ ، وَلَا أُسْعِفَ فِي إِكْمَالِهِ وَلَا كَادَ ؛ بِدَلِيلِ مَا يَأْتِي مِنْ قَوْلِهِ فِي صَلَاةِ الْمَسَافِرِ [ق ١٢٨ ب / : =

﴿ غاية البيان ﴾

من الجواب والسؤال .

[١/٢٠٢م] شَيْشْنَةُ^(١) أَعْرِفُهَا مِنْ أَخْزَمِ^(٢)

فَبَعْدَ ذَلِكَ أَجَبْتُ السُّؤَالَ ، وَجُبْتُ^(٣) الْمَقَالَ ، فَشَرَعْتُ فِي الشَّرْحِ حِينَ جَاوَزْتُ الثَّلَاثِينَ بِعَقْدِ الْبِنْصَرِ ، مَعَ رَفِيعِي الْوَسْطَى وَالْخِنْصِرِ^(٤) ، مُسْتَعِينًا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ ،

= «وَسَبَّحِي» تمامُ الكلام في شرح أصول فخر الإسلام . وقبل ذلك قال في أوائل كتاب الصلاة: «وما قيل: إن الوجوب يُضاف إلى كل الوقت على تقدير القَوَاتِ؛ ففيه نظرٌ نذكره في «شرح أصول البردوي»...» وقد مضى التعريف بالكتابين في مقدمة التحقيق .

ثم بعد كتابة هذا التعليق: رأينا في حاشية نسخة: «ج» بخط العلامة التركي جابر الله أفندي عند هذا الموضع ما يلي: «أقول: المراد به: «التبيين»: وهو «شرح مختصر الأخسيكي» في الأصول ، وأما شرحه لأصول البردوي: فإنه بعد شرح «الهداية» ، فإنه في عشر مجلدات كبار في التحقيق بلغ الغاية ، وقد ينقل منه في أثناء هذا الشرح ، وقد ألفه في مصر قبل وفاته بسنة ، وهو عندي الآن» .

(١) الشَّيْشْنَةُ: الخُلُقُ والطَّيِّعَةُ . كذا جاء في حاشية: «م» ، و«و» .

(٢) هذا المثل: عَجَزُ بَيْتٍ قاله أبو أخزم الطائي ، وكان له ابنٌ يقال له: أخزم ، فمات وتركَ بَيْنَيْنِ ، فتوثبوا يوماً على جدِّهم أبي أخزم فأذموه ، فقال:

إِنَّ بَيْنِي رَمْلُونِي بِالْـدِّمِ ❦ شَيْشْنَةُ أَعْرِفُهَا مِنْ أَخْزَمِ

أي: أنهم أشبهوا أباهم في طبيعته وخلقه ، وكان به عاقاً .

والشَّيْشْنَةُ: مثل الطبيعة والسجية . ينظر: «البيان والتبيين» للجاحظ [١/٣٣١] ، و«المستقصى في أمثال العرب» للزمخشري [٢/١٣٤] .

وجاء في حاشية: «و»: أخزم: اسم رجلٍ .

(٣) يعني: قطعْتُ أغوراه . يقال: جُبْتُ الشيء: أي: خَرَفْتُهُ وقَطَعْتُهُ . ينظر: «تاج العروس» للزبيدي [٢/٢٠٤ مادة: جاب] .

(٤) يعني: بعد أن تجاوزَ سِتّاً وثلاثين عاماً ، كما وقع التنبيه عليه في حاشية: «و» ، وقد مضى في المقدمة قول عبد اللطيف بن محمد الشهير بـ«رياض رآده» الحنفي في ترجمة المؤلف من كتابه: «أسماء الكتب» [ص/٨١] بعد أن ساق كلام المؤلف هنا: «وَهُوَ سِتٌّ وَثَلَاثُونَ عَلَى رِسْمِ الْعُقُودِ الْمِصْرِيَّةِ» . وجاء في حاشية: «م»: «بحساب كل عقد أصبح منهما: خمسة ، فصار ثلاثين!» وكتب بجواره: مرادُ الشارح غير هذا .

غاية البيان

الكافي القوي، بشرط أن أحلُّ مُشكلاتِ «الهداية» لفظًا ومعنى، وتقدير
السُّؤالات، وتقرير الجَوَاباتِ.

وأوردُ الأسوَلَةَ^(١) والأجوبةَ، كما ترتضيهِ الأحيَةُ، وأبينُّ مَزَلَّ أقدامِ
الشارحين، وموقفَ أقلامِ المُقلِّدين، فسمَّيْتُ: «غاية البيان نادرة الزمان في آخرِ
الأوان»، واللهُ المُستعان، وعليه التُّكلانُ.

ثمَّ إنَّ رِوَايَةَ هذا الكتابِ بِلِغَتَي بِخْمَسِ طُرُقٍ، منها:

كما أخبرني به سيدي وملجئي، فقيهُ الفقهاء، سيّدُ العلماء، منبعُ الزُّهدِ
والتَّقوى، معدنُ الفقهِ والفتوى، المُفلِّقُ الذي لم يسقُ أحدٌ غُبَارَ تحقيقه، ولم يعبُرْ
بحارَ تدقيقه، صاحبُ الكراماتِ العَلِيَّةِ، [١/٢٠] والمقاماتِ السَّنيَّةِ، مَفْخَرُ
المُسلمين، بُرْهانُ الحقِّ والدين: أحمدُ بنُ أسعدَ بنِ مُحَمَّدٍ الخُرَيْفِيُّ البُخَارِيُّ^(٢)
قدَّسَ اللهُ رُوحَهُ عَنْ شَيْخَيْهِ العَلَامَتَيْنِ الغَايَتَيْنِ فِي البَيَانِ، الأَيْتَيْنِ عَلَى حَقِّيَّةِ مَذْهَبِ
النُّعْمَانِ: حَمِيدِ الدِّينِ الضَّرِيرِ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ^(٣) الرَّامِيَّتِيِّ^(٤) البُخَارِيِّ،

(١) الأسوَلَةُ: لغةٌ صحيحةٌ في «الأسئلة». جاء في «لسان العرب»: «حكى ابنُ جَنِّي: سؤالٌ وأسوَلَةٌ». وهو
جارٍ في كلامٍ غير واحدٍ من المتقدمين. ينظر: «المحكم والمحيط الأعظم» لابن سيده [٨/٦١٢/ مادة:
سول].

(٢) مضت ترجمته في المقدمة في جملة شيوخ المؤلف.

(٣) هو عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ الرَّامِشِيِّ البُخَارِيِّ، الإمامُ العَلَامَةُ، نَجْمُ العُلَمَاءِ الملقَّبُ بِ: حَمِيدِ المِلَّةِ
والدينِ الضَّرِيرِ، انتهت إليه رِياسَةُ العلمِ في عَصْرِهِ بما وراءَ النهر، وكان ضَرِيرًا. وهو أوَّلُ مَنْ
شَرَحَ «الهداية» في كتابٍ لطيفٍ سَمَّاهُ بِ: «الفوائد». وله تصانيفُ أُخرى مشهورة، (توفي سنة:
٦٦٦هـ). ينظر: «الجواهر المضية» لعبد القادر القرشي [١/٣٧٣]. و«المِرْقَاةُ الوَفِيَّةُ في طبقاتِ
الحنفية» للفيروزآبادي [ق/٤٧/أ/ مخطوط مكتبة رئيس الكتاب - تركيا/ (رقم الحفظ: ٦٧١)]،
و«سُلَّمُ الوصول إلى طبقات الفحول» لحاجي خليفة [٢/٣٨٧].

(٤) هكذا وقع مضبوطًا في «و»: «الرَّامِيَّتِيُّ»! والمشهور أنه: «الرَّامِشِيُّ». وبه جَزَمَ غير واحدٍ مِنَ الأئمةِ =

﴿ غاية البيان ﴾

وحافظ الدين الكبير مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن نصر البخاري^(١):

= في ترجمة «حميد الدين الضرير»، منهم عبد القادر القرشي - كما سيأتي - وأقره المحجَّب ابنُ السُّخنة في «نهاية النهاية في تقرير شرح الهداية» [١/٣٦/ب/ مخطوط مكتبة الأسد الوطنية - دمشق/ (رقم الحفظ: ١٣٧١٩)]، وتابعه: عليُّ القاري والتميمي، واللكنوي، والحنائي، وغيرهم ممن صَنَّفوا في طبقات الحنفية.

والرَّامُشِيُّ: يَفْتَحُ الرَّاءَ وَضَمَّ المِيمَ وفي آخرها الشين المُعْجَمَةُ؛ يُسَبَّهُ إِلَى رَامُشٍ مِنْ بُخَارَى، وهو يُسَبَّهُ إِلَى الْجَدِّ، وَإِلَى الْقَرْيَةِ، يُنْسَبُ إِلَيْهَا: عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ صَاحِبِ التَّرْجَمَةِ، أَي: حميد الدين الضرير البخاري الإمام رحمته الله. قاله عبد القادر القرشي في «الجواهر المضية» [٣١٠/٢]. وقد كنا فَتَشْنَا كَثِيرًا فِي كُتُبِ الْأَنْسَابِ وَالتَّوَارِيخِ وَالْأَخْبَارِ وَالْبُلْدَانِ عَنْ هَذِهِ النَّسَبَةِ «الرَّامِثِيَّةِ»، فَلَمْ نَرْجِعْ مِنْهَا شَيْئًا!

إِلَى أَنْ رَأَيْنَا بَعْضَ الْمُحَقِّقِينَ: قَدْ ذَكَرَ فِي حَاشِيَةِ كِتَابِ: «كُتُبُ أَعْلَامِ الْأَخْيَارِ مِنْ فُقَهَاءِ مَذْهَبِ النُّعْمَانِ الْمُخْتَارِ» لِلْكَفَوِيِّ [٢٥٤/ب/ مخطوط مكتبة راغب باشا - تركيا/ (رقم الحفظ: ١٠٤١)] (في مستهل ترجمة حميد الدين الضرير)، كَلَامَ عَبْدِ الْقَادِرِ الْقُرَشِيِّ الْمَاضِي فِي كَوْنِهِ: «الرَّامُثِيُّ». ثم قال: «وفي الأنساب للسيوطي (يعني: «لب الباب في تحرير الأنساب» [ص/١١٣]): «الرامشي: بضم الميم ومعجمة، إلى رامش: جدُّ قرية ببخاري»، ثم قال: «قلت: الرامشيني: إلى رامشين، قرية بهمدان. انتهى». ثم قال: «الراميثني: بكسر الميم وتحتية ومثلثة مفتوحة ونون، إلى راميثنة، قرية ببخاري». انتهى ما في السيوطي.

ثم قال هذا المحقق: «قال مولانا محمد عبد العظيم مكي: وظهر أن خواجة نساج المترجم في آخر قلب الكتيبة هذه الثانية عشر (يعني: عند الكفوي في هذا الكتاب [٢٥٣/ب/ مخطوط مكتبة راغب باشا - تركيا/ (رقم الحفظ: ١٠٤١)]) منسوب إلى هذه النسبة الأخيرة (يعني: الراميثني) لكن في هذه النسخة مكتوب: «راميثني» بالتاء المثناة الفوقية! ولعلَّ الْعَجَمَ يَلْفِظُونَ بِهَا، وَالْعَرَبُ: بِالْمُثَلَّثَةِ، وَلَا أَظُنُّ: «راميثن» بالمثناة غير: «راميثن» بالمثلثة».

قلنا: وهذه فائدة نفيسة معدودة من تلك الغنائم الحارة التي يظفر بها كلُّ مُظَفِّرٍ مِنْ عَوَائِدِ ثَمَرَاتِ مُطَالَعَةِ كُتُبِ الْأَخْبَارِ وَالتَّرَاجِمِ (غير المطبوعة).

(١) هو العلامة أبو الفضل، مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن نصر ابن القلايسي، البخاري، الحنفي، حافظ الدين الكبير، شيخ بخاري في زمانه. قال أبو العلاء الفَرُضِيُّ: «كان إمامًا، زاهدًا، قانتًا، ريانًا، صمدانيًا، مُفْتِيًا، وكان شيخ الإسلام ببلاد المشرق». (توفي سنة: ٦٩٣هـ). ينظر: «تاريخ الإسلام» للذهبي =

غاية البيان

عَنْ شَيْخَيْهِمَا الْعَلَّامَةِ الْمُتَّقِنِ الْمُتَفَنِّ شَمْسِ الْأَيْمَةِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ السَّارِ بْنِ مُحَمَّدٍ^(١) الْعَمَّارِيِّ^(٢) الْكَرْدَرِيِّ^(٣)، عَنْ شَيْخِ الْإِسْلَامِ صَاحِبِ «الْهِدَايَةِ» بُرْهَانَ الدِّينِ

= [٧٦٣/١٥]، و«الجواهر المضية» لعبد القادر القرشي [١٢١/٢]. و«المِرْقَاة الوقية في طبقات الحنفية» للفيروزآبادي [ق/٦٢/ب/ مخطوط مكتبة رئيس الكتاب - تركيا/ (رقم الحفظ: ٦٧١)].
(١) هو أستاذ الأئمة على الإطلاق، والموفود إليه من الآفاق، سَمِعَ التَّفسيرَ والحديثَ من أعلام عصره، وبرع في معرفة المذهب الحنفي، وأخيراً علِمَ الأصول والفقه بعد اندراسه من زمن القاضي أبي زيد الدبوسي وشمس الأئمة السرخسي، وتفقه عليه خلق كثير وانتفعوا به، ومن كتبه: «الرد والانتصار» في الذب عن الإمام أبي حنيفة وذكر مناقبه، و«مختصر في الفقه»، (توفي سنة: ٦٤٢ هـ). ينظر: «سير أعلام النبلاء» للذهبي [١١٢/٢٣]، و«الجواهر المضية» لعبد القادر القرشي [٨٢/٢]، و«المِرْقَاة الوقية في طبقات الحنفية» للفيروزآبادي [ق/٥٧/ب/ مخطوط مكتبة رئيس الكتاب - تركيا/ (رقم الحفظ: ٦٧١)].

(٢) العمَّاريُّ: بفتح العين المهملة والميم المشددة، وفي آخرها الراء بعد الألف، هذه النسبة إلى عمَّار، وهو اسم لجَدِّ المنتسب إليه، قال الزَّبيدي: «ومحمدُ بنُ عبدِ السَّارِ الكَرْدَرِيُّ العمَّاريُّ، شمسُ الأئمة الحنفيِّ، فقيهٌ مشهورٌ». ينظر: «توضيح المشتبه» لابن ناصر الدين [٣٤٩/٦]، و«تاج العروس» للزَّبيدي [١٤٤/١٣].

(٣) الكَرْدَرِيُّ: نسبة إلى «كَرْدَر» قرية معروفة في نواحي خوارزم، وقد ضبطها المُجيبُ ابنُ الشُّحنة: بفتح الكاف وإسكان الراء ودال مهملة مفتوحة ثم راء، ونقله عن المجد الفيروزآبادي في كتابه «طبقات الحنفية»، وفي «القاموس» حيث قال: «وَكَرْدَر: كَجَعْفَر»، قال الزَّبيدي: «ومنها شمسُ الأئمة أبو عبدِ الله مُحَمَّدُ بنُ عبدِ السَّارِ الكَرْدَرِيُّ الحنفيُّ»، وهكذا ضبطها ياقوت الحموي. قال ابنُ الشُّحنة: «وهذا المشهور بين الناس... لكن رأيتُ في «مختصر البلدان» ما نصَّه: «كَرْدَر» بالضم ثم السكون»، ثم ذكر الباقي كما تقدم، فالله أعلم.

قلنا: وهذا سهو أو خطأ من صاحب «المختصر»، وقد قيَّده ياقوت الحموي في «معجم البلدان» [٤٥٠/٤]، بفتح أوله ثم السكون، ودال مفتوحة، وراء. وهو الموافق لكلام صاحب «القاموس» وغيره.

ويقصد ابنُ الشُّحنة بـ: «مختصر البلدان»: كتاب: «مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع» لصفي الدين الحنبلي [١١٥٧/٣]، وقد طالعناه في نسخة أخرى مخطوطة كُتِبَتْ في منتصف القرن العاشر [ق/١٩٨/ب/ مخطوط مكتبة راغب باشا - تركيا/ (رقم الحفظ: ١٠٦٤)]، فإذا البلد ثمة:»

..... الْحَمْدُ لِلَّهِ

﴿ غاية البيان ﴾

عَلِيِّ بْنِ^(١) أَبِي [٢/١ ظ/م] بَكْرِ بْنِ عَبْدِ الْجَلِيلِ الرَّشْدَانِيِّ الْمَرْغِينَانِيِّ^(٢) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَجْمَعِينَ ، وَاللَّهُ حَسْبِي وَنِعْمَ الْمُعِينُ .

قَوْلُهُ: (الْحَمْدُ لِلَّهِ) .

اعْلَمْ أَنَّ كَلَامَنَا هُنَا يَقَعُ فِي أَرْبَعِ مَقَامَاتٍ:

الْأَوَّلُ: فِي اللَّامِ .

وَالثَّانِي: فِي الْحَمْدِ .

وَالثَّالِثُ: فِي اسْمِ اللَّهِ .

وَالرَّابِعُ: فِي إِضَافَةِ الْحَمْدِ إِلَى اسْمِ اللَّهِ تَعَالَى .

أَمَّا الْأَوَّلُ: فَهُوَ أَنَّ اللَّامَ مُوضُوعَةٌ لِلتَّعْرِيفِ ، إِمَّا لِتَعْرِيفِ الْجِنْسِ ، وَإِمَّا لِتَعْرِيفِ الْعَهْدِ ، ثُمَّ اخْتَلَفُوا إِذَا دَخَلَتْ عَلَى الْمَفْرُودِ أَوْ عَلَى الْجَمْعِ .

= (كُرِّدَر) مضبوطة هناك بالشكل والحروف كما في المطبوع .

وقد تابعه على هذا الضبط بحروفه: العلامة التُّرْكِي سِبَاهِي زَادَةُ فِي كِتَابِهِ: «أَوْضَحَ الْمَسَالِكَ إِلَى مَعْرِفَةِ الْبُلْدَانِ وَالْمَمَالِكِ» [ق/١٥٤ ب/مخطوط مكتبة راغب باشا - تركيا] ، وهو كثير المتابعة لصاحب «مختصر البلدان» دون الرجوع لأصله!

وينظر: «نهاية النهاية في تقرير شرح الهداية» لمحِبِّ الدِّينِ ابْنِ الشُّخْنَةِ [١/ق/٣٦ أ/مخطوط مكتبة الأسد الوطنية - دمشق/ (رقم الحفظ: ١٣٧١٩)] ، و«تاج العروس» للزَّيْدِيِّ [١٤/٣٤ - ٣٥] .

(١) وَقَعَ فِي الْأَصْلِ: «عَلِيٌّ بْنُ عَلِيٍّ»! وَهُوَ سَهْوٌ مِنَ النَّاسِخِ ، وَقَدْ سَبَقَتْ تَرْجُمَةُ الْمَرْغِينَانِيِّ فِي «مَقْدَمَةِ التَّحْقِيقِ» .

(٢) وَمِنْ طَرِيقِ الْمُؤَلَّفِ: يَرْوِي مُحِبُّ الدِّينِ ابْنُ الشُّخْنَةِ: «كِتَابُ الْهُدَايَةِ» بِالْإِجَازَةِ الْعَامَّةِ عَنْ عَمِّهِ قَاضِي الْقَضَاةِ فَتْحِ الدِّينِ الْحَنْفِيِّ الْمَالِكِيِّ ، أَخْبَرَنَا شَيْخُ الْإِسْلَامِ يَوْسُفُ بْنُ مُوسَى الْخَزَنَدَرِيُّ ، أَخْبَرَنَا شَيْخُ الْإِسْلَامِ قِيَامُ الدِّينِ الْأَثَقَالِيُّ بِإِسْنَادِهِ . يَنْظُرُ: «نَهَايَةُ النِّهَايَةِ فِي تَقْرِيرِ شَرْحِ الْهُدَايَةِ» لِلْمُحِبِّ ابْنِ الشُّخْنَةِ [١/ق/٣٠ أ/مخطوط مكتبة الأسد الوطنية - دمشق/ (رقم الحفظ: ١٣٧١٩)] .

غاية البيان

فَقَالَ عَامَّةُ أَهْلِ الْأُصُولِ وَالْعَرَبِيَّةِ: تُفِيدُ الْاسْتِغْرَاقَ فِيهِمَا جَمِيعًا إِلَّا إِذَا كَانَ مَعَهُودًا.

وَعَنْ أَبِي عَلِيٍّ الْفَسَوِيِّ^(١): أَنَّهُ لِمُطْلَقِ الْجِنْسِ فِيهِمَا؛ لَا لِلِاسْتِغْرَاقِ، وَهُوَ أَحَدُ قَوْلَيْ أَبِي هَاشِمٍ^(٢) مِنَ الْمُعْتَزَلَةِ، وَقَوْلُهُ الْآخَرُ: أَنَّهُ فِي الْفَرْدِ: لِمُطْلَقِ الْجِنْسِ، وَفِي الْجَمْعِ: لِمُطْلَقِ الْجَمْعِ؛ لَا لِلِاسْتِغْرَاقِ إِلَّا بِدَلِيلٍ آخَرَ^(٣).
وَقَوْلُ صَاحِبِ «الْمُعْتَمَدِ»^(٤) فِي الْمَفْرَدِ كَذَلِكَ، وَفِي الْجَمْعِ: لِلِاسْتِغْرَاقِ إِلَّا بِدَلِيلٍ^(٥).

وَعَنْ بَعْضِ أَهْلِ الْمَعَانِي وَالْبَيَانِ: أَنَّهُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ:

إِمَّا أَنْ يَكُونَ لِلِاسْتِغْرَاقِ، وَإِمَّا لِتَعْرِيفِ الْمَاهِيَةِ، وَإِمَّا لِتَعْرِيفِ الْعَهْدِ.

فَالأَوَّلُ: كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِفِي خُسْرٍ ۝ إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾

(١) هو: الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي الأصل، أبو عليّ الفسوي، أحد الأئمة في علم العربية. من كتبه: «التذكرة» في علوم العربية، و«تعاليق سيبويه» و«جواهر النحو». (توفي سنة: ٣٧٧ هـ). ينظر: «لزعة الألباء في طبقات الأدباء» لكمال الدين الأنباري [ص/٢٣٢]، و«طبقات النحويين واللغويين» لأبي بكر الزبيدي [ص/١٢٠].

(٢) هو: عبد السلام بن محمد بن عبد الوهاب أبو هاشم بن أبي عليّ الجبائي، من رءوس المعتزلة هو وأبوه، وَكُتِبَ الْكَلَامُ مَشْحُونَةً بِمَذَاهِبِهِمَا. وَكَانَ أَبُو هَاشِمٍ ذَكِيًّا حَسَنَ الْفَهْمِ ثَاقِبَ الْفِطْنَةِ. وَلَهُ مِنَ الْكُتُبِ: «النَّقْضُ عَلَى أَرِسْطَالِيسِ فِي الْكُونِ وَالْفَسَادِ». و«الطَّبَائِعُ وَالنَّقْضُ عَلَى الْقَائِلِينَ بِهَا». (توفي سنة: ٣٢١ هـ). ينظر: «معجم الأدباء» لياقوت الحموي [٢٨٥/٦]. و«سير أعلام النبلاء» للذهبي [٦٣/١٥].

(٣) ينظر: «المعتمد في أصول الفقه» لأبي الحسين البصري [٢٢٣/١]، و«البحر المحيط في أصول الفقه» للزركشي [١٣٨/٣].

(٤) جاء في حاشية «ف»، و«و»: «هو أبو الحسين البصري المعتزلي». و«المُعْتَمَدُ»: تصنيفه في أصول الفقه.

(٥) ينظر: «المعتمد في أصول الفقه» لأبي الحسين البصري [٢٢٧/١ - ٢٢٨].

﴿ غاية البيان ﴾

[العصر: ٢ - ٣] ، وقوله تعالى: ﴿وَالْخَيْلَ وَالْإِبَالَ وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا﴾ [النحل: ٨].
والثاني: كقولك: الرَّجُلُ خَيْرٌ مِنَ الْمَرْأَةِ، والفرسُ أَعْدَى^(١) مِنَ الْحِمَارِ،
وأهلك النَّاسَ الدَّرْهَمُ والدِّينَارُ.

والثالث: كالثاني إذا كَانَ ثَمَّ مَعْهُودٌ، فافْهَمْ.

فَعَنْ هَذَا: نَشَأَ الْخِلَافُ فِي مَعْنَى الْحَمْدِ.

فَقَالَتِ الْعَامَّةُ^(٢): جَمِيعُ الْمُحَامِدِ لِلَّهِ تَعَالَى؛ لِأَنَّ اللَّامَ لِلِاسْتِغْرَاقِ عِنْدَهُمْ.
وَقَالَتِ الْمُعْتَزِلَةُ: مَا يَعْرِفُهُ كُلُّ أَحَدٍ مِنْ [١/٣١م] الْحَمْدِ بِحَسَبِ الْأَسْمِ؛ فَهُوَ
لِلَّهِ تَعَالَى؛ لِأَنَّ اللَّامَ عِنْدَهُمْ لِمَطْلَقِ الْجِنْسِ.

وما قِيلَ: إِنَّ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ بِنَاءً عَلَى مَسْأَلَةِ خَلْقِ الْأَفْعَالِ؛ فَفِيهِ نَظَرٌ عِنْدِي؛
لِأَنَّ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ ابْتِدَائِيَّةٌ؛ لِلْخِلَافِ الْوَاقِعِ فِي مَعْنَى اللَّامِ؛ لَا بِنَائِيَّةً عَلَى الْخِلَافِ
فِي خَلْقِ الْأَفْعَالِ.

وَعِنْدِي لِلْقَصْدِ إِلَى الْعَهْدِ مِنَ الْحَمْدِ مَسَاحٌ؛ بِأَنْ يُرَادَ مِنْهُ ذَلِكَ الْحَمْدُ الْمَذْكُورُ
فِي الْفَاتِحَةِ، عَلَى مَعْنَى أَنَّ مَا أَرَادَ اللَّهُ تَعَالَى مِنَ الْحَمْدِ فِي الْفَاتِحَةِ هُوَ اللَّهُ ﷻ.

وَأَمَّا الْمَقَامُ الثَّانِي: فَهُوَ أَنَّ الْحَمْدَ: هُوَ الْوَصْفُ بِالْجَمِيلِ عَلَى جِهَةِ التَّفْضِيلِ.
وَالْقَيْدَانِ^(٣): احْتَرَزَ بِهِمَا عَنِ الْقَبِيحِ وَالِاسْتِهْزَاءِ.

(١) أَعْدَى: مِنَ الْعَدُوِّ، يُقَالُ: عَدَا عَلَيْهِ يَعْدُو عَدْوًا: إِذَا قَارَبَ الْهَزُولَةَ وَهِيَ دُونَ الْجُرْيِ. يَنْظُرُ: «تاج
العروس» لِلزَّيْبِيدِيِّ [٥/٣٩ مادة: عدا].

(٢) الْعَامَّةُ: أَهْلُ الْعَرَبِيَّةِ وَالْأَصُولِ. كَذَا جَاءَ فِي حَاشِيَةِ: «م».

(٣) يَعْنِي بِهِمَا: الْوَصْفُ وَالتَّفْضِيلُ. يَنْظُرُ: مَعْيَارُ الْعِلْمِ لِلْغَزَالِيِّ [ص/٧٧]، «التَّعْرِيفَاتُ» لِلْجَرَجَانِيِّ
[ص/١٥٢]، و«شرح الأَخْضَرِيِّ عَلَى السَّلَمِ» [ص/٢٦]، «إِيضَاحُ الْمُبْهَمِ» لِلدَّمِنْهَوْرِيِّ: [ص/٧].

﴿ غاية البيان ﴾

واختيارُ الحمدِ دونَ المَدْحِ لاقتضاءُ الأوَّلِ سابقةَ الإحسانِ جَزْمًا دونَ الثاني .
 وإيثارُ الحمدِ على الشُّكْرِ ؛ لِكَوْنِهِ أدلُّ في إظهارِ الثَّناءِ ؛ لاخْتِصاصِهِ باللسانِ
 دونَ الشُّكْرِ ، فَإِنَّ فِيهِ خَفَاءً واحْتِمَالًا ؛ لِكَوْنِهِ واقِعًا بالاعتقادِ والجوارحِ أيضًا .
 وزيادةُ البَيانِ في كتابنا الموسوم بـ: «التَّبْيِين»^(١) .

وإنَّما قِيلَ بالرَّفْعِ دونَ النَّصْبِ^(٢) ؛ لإرادةِ الدَّوامِ والثُّبوتِ ، كما في ﴿سَلَّمَ عَلَيْكَ﴾ [مريم: ٤٧] ، أو للاقتداء بِكِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى .

وأما المقامُ الثالثُ: فَهُوَ أَنَّ اسْمَ اللَّهِ هَلْ هُوَ مُشْتَقٌّ أَمْ لَا ؟

قَالَ الْخَلِيلُ^(٣) وَمَنْ تَابَعَهُ: إِنَّهُ غَيْرُ مُشْتَقٍّ ، وَهُوَ الْأَصَحُّ ؛ لاَسْتِزَامِ الاشتقاقِ
 أَنَّ تَكُونَ الذَّاتُ بِلا مَوْصُوفٍ ؛ لِأَنَّ سَائِرَ الْأَسَامِي الْمُشْتَقَّةِ صِفَاتٌ ، وَهَذَا إِذَا كَانَ
 مُشْتَقًّا يَلْزُمُ أَنْ يَكُونَ صِفَةً^(٤) .

وَقِيلَ: إِنَّهُ مُشْتَقٌّ مِنْ (أَلِه) ، إِذَا فَرَعَ أَوْ تَحَيَّرَ^(٥) .

(١) ينظر: «التَّبْيِين شرح الأَخْصِيكَتِي» للمؤلف [١١٧/١ - ١١٩] .

(٢) يعني: تقييد صاحب الهداية لفظ: «الحمد» في كلامه بالرفع ، وَلَمْ يَجْعَلْهُ منصوبًا ، مثل: «حمداً لله» .

(٣) هو: الخليل بن أحمد الفراهيدي أبو عبد الرحمن البصري الإمام ، صاحب العربية ، ومُنْشِئُ عِلْمِ
 العَرُوضِ ، أحد الأعلام ، كان رأسًا في لسان العرب ، ذِيئًا ، ورِعًا ، قانعًا ، متواضعًا ، كبير الشأن .
 من كُتِبَ: «معاني الحروف» ، و«جملة آلات العرب» ، و«النقط والشكل» . ويُنسَبُ إليه «كتاب العين
 في اللغة» . (توفي سنة: ١٧٠ هـ) . ينظر: «وفيات الأعيان» لابن خلكان [٢٤٤/٢] ، و«تاريخ
 العلماء النحويين» لأبي المحاسن التنوخي [ص/١٢٣] .

(٤) ينظر: قوله في «معجم العين» المنسوب للخليل [٩١/٤] ، و«لسان العرب» لابن منظور [٤٦٧/١٣] .

وينظر: الخلاف حول اشتقاق لفظ الجلالة في «البيان في غريب إعراب القرآن» للأنباري [٣٢/١] .

(٥) قاله أبو عمر . كذا جاء في حاشية: «ز» . وهو أبو عمرو بن العلاء بن عمار بن العريان بن عبد الله
 بن الحصين المازني التميمي البصري الإمام صاحب القراءة المشهورة .

الَّذِي أَعْلَى مَعَالِمِ الْعِلْمِ وَأَعْلَامُهُ،

﴿ غاية البدين ﴾

أَوْ سَكَنَ^(١).

وَقِيلَ: مِنْ [٣/١ م] (أَلَه)، أَي: عَبْد.

وَقِيلَ: مِنْ (وَلَه)، أَي: طَرِبَ، بِإِدْالِ الْوَائِ هَمْزَةً.

وَقِيلَ: مِنْ (لَاه، يَلِيهِ)، أَي: ارْتَفَعَ، أَوْ احْتَجَبَ، بِمَعْنَى: أَنَّهُ اسْتَنَارَ، كَأَنَّهُ مَقْلُوبٌ: لَاه.

فَبِمَجْمُوعِ الْأَقَاوِيلِ: هُوَ الْمَعْبُودُ الْمَفْرُوعُ [٢/١ ط] الْمُرْتَفِعُ عَنِ الْأَوْهَامِ، الْمُحْتَجِبُ عَنِ الْأَفْهَامِ، الظَّاهِرُ بِالْأَعْلَامِ، الَّذِي تَحَيَّرَتْ فِي صِفَاتِهِ الْأَحْلَامُ، وَسَكَنَتْ^(٢) فِي عِبَادَتِهِ الْأَجْسَامُ، وَطَرِبَتْ إِلَيْهِ قُلُوبُ الْأَنَامِ^(٣).

وَأَمَّا الْمَقَامُ الرَّابِعُ: فَهُوَ أَنَّ إِضَافَةَ الْحَمْدِ إِلَى اسْمِ اللَّهِ تَعَالَى؛ لِمَا أَنَّهُ اسْمٌ لِلذَّاتِ الْمُسْتَجْمِعِ لِجَمِيعِ صِفَاتِ الْكَمَالِ، بِخِلَافِ سَائِرِ الْأَسَامِي؛ لِأَنَّ كُلًّا مِنْهَا يَدُلُّ عَلَى صِفَةٍ دُونَ صِفَةٍ، فَصَارَ هُوَ أَوْلَى بِاسْتِحْقَاقِ إِضَافَةِ الْحَمْدِ مِنْ سَائِرِ الْأَسَامِي.

قَوْلُهُ: (أَعْلَى مَعَالِمِ الْعِلْمِ وَأَعْلَامُهُ).

وَالْمَعَالِمُ: مَوَاضِعُ أَخَذِ الْعِلْمِ، وَهُوَ النَّصُوصُ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَلَا شَكَّ

(١) قاله [المبرد]، كقوله: إِلَهْنَا بَدَارٍ. كَذَا جَاءَ فِي حَاشِيَةِ: «ز». ينظر: «المقتضب» للمبرد [٢٤٠/٤] طبعة عالم الكتب - بيروت.

(٢) قرأها المعلق على كتاب «التبيين شرح الأَخْبِيكِي» للمؤلف [١٢١/١]: «سَكَنَتْ» بِالنَّاءِ الْمُشْتَبَةِ فِي آخِرِهَا! وَهُوَ تَحْرِيفُ ظَاهِرٍ. وَقَدْ وَقَعَتْ الْكَلِمَةُ عَلَى الصَّوَابِ فِي أَكْثَرِ مِنْ نَسْخَةٍ خَطِيَّةٍ لِكِتَابِ: «التَّبْيِينِ»، مِنْهَا نَسْخَةٌ مُحَرَّرَةٌ مُقَابِلَةً كُتِبَتْ عَنْ نَسْخَةٍ مُعْتَمَدَةٍ مَقْرُوءَةٍ. ينظر منها: [ق ٢/١] مخطوط مكتبة ولي الدين أفندي - تركيا / (رقم الحفظ: ٩٩٤).

(٣) والعقولُ مُتَحَيَّرَةٌ مُعْتَرِفَةٌ بِالْعِزِّ عَنْ إدْرَاكِ كَمَالِهِ. كَذَا جَاءَ فِي حَاشِيَةِ: «ز».

﴿ غاية البين ﴾

أَنَّ دَرَجَاتِهَا مَرْفُوعَةٌ ؛ لِوَجُوبِ اتِّبَاعِ النَّصُوصِ ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا ﴾ [الحشر، ٧] .

والمُرَادُ مِنَ الْأَعْلَامِ : أسبابُ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ وَشُرُوطُهَا ؛ لِأَنَّهَا أَمَارَاتٌ عَلَى الْإِيجَابِ الْإِلَهِيِّ ؛ تَيْسِيرًا عَلَى الْعِبَادِ ، حَيْثُ كَانَ غَيْبًا لَا يُطَّلَعُ عَلَيْهِ ، وَهِيَ كَالْوَقْتِ لِلصَّلَاةِ ، وَمِلْكِ النَّصَابِ النَّامِيِّ الْمُغْنِي لِلزَّكَاةِ ، وَشَهْوِدِ الشَّهْرِ لِلصَّوْمِ ، وَالْبَيْتِ لِلْحَجِّ ، وَالطَّهَّارَةَ لِلصَّلَاةِ ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ .

وَرَفَعُ دَرَجَاتٍ هَذِهِ الْأَسْبَابُ وَالشُّرُوطُ ، وَشَرَفُهَا : ظَاهِرٌ ؛ لِأَنَّ النِّجَاةَ فِي الْعُقْبَى وَالسَّعَادَةَ فِيهَا تَحْصُلُ بِهَا ؛ لِكُونِهَا مُفْضِيَةً إِلَى [١/٤١و/م] أَحْكَامِهَا الَّتِي فِيهَا رِضَا اللَّهِ تَعَالَى .

وَيَجُوزُ أَنْ يُرَادَ مِنَ الْأَعْلَامِ : الْعُلَمَاءُ ؛ اسْتِعَارَةً لَهُمْ عَنِ الْجِبَالِ ؛ لِشَبَهِهِمْ بِهَا مِنْ حَيْثُ الصَّلَابَةُ وَالْعِظَمُ .
وَالْعَلَمُ : هُوَ الْجَبَلُ .

وَرَفَعُ الْعُلَمَاءِ : ظَاهِرٌ أَيْضًا ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ ﴾ [المجادلة: ١١] ، وَلِأَنَّهُ تَعَالَى أَشْهَدُهُمْ عَلَى وَخْدَانِيَّتِهِ ، وَقَرَنَهُمْ بِالْمَلَائِكَةِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُوا الْعِلْمِ ﴾ [آل عمران: ١٨] . وَأَيُّ رِفْعَةٍ أَعْظَمُ مِنْ هَذَا ؟

وَعَنْ عِيسَى - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ - : « مَنْ عَلِمَ وَعَمِلَ ، فَاسْمُهُ فِي الْمَلَكُوتِ الْأَعْظَمِ : عَظِيمٌ » ^(١) .

(١) أخرجه: الإمام أحمد في «الزهد» [ص/٥٢] ، ومن طريقه أبو نعيم في «حلية الأولياء» [٩٣/٦] ، وأبو خيثمة في «كتاب العلم» [ص/٧] ، والبيهقي في «شعب الإيمان» [٢٨٤/٣] ، من طريق =

﴿ غاية البيان ﴾

ثُمَّ اعْلَمْ: أَنَّ عُلَمَاءَ الْمَعَانِي يَعُدُّونَ الْأَشْتِقَاقَ وَمَا يُشْبِهُ الْأَشْتِقَاقَ وَلَيْسَ بِهِ:
مِنْ مُحَاسِنِ النَّظْمِ، فَقَوْلُ صَاحِبِ «الْهِدَايَةِ»: (أَعْلَى)، مَعَ (أَعْلَامِهِ) مِنْ قَبِيلِ
الثَّانِي، وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْمَعَالِمِ وَالْعِلْمِ وَالْأَعْلَامِ بِالْآخَرَيْنِ مِنْ قَبِيلِ الْأَوَّلِ.

نَظِيرُ الْأَوَّلِ مِنْ كَلَامِ رَبِّ الْعِزَّةِ: ﴿يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَأَوْرِي الصَّدَقَاتِ﴾ [البقرة: ٢٧٦].

وَنَظِيرُ الثَّانِي مِنْهُ: ﴿وَجَحَى الْجَنَّتَيْنِ كَانِ﴾ [الرحمن: ٥٤].

ثُمَّ اعْلَمْ: أَنَّ الْعِلْمَ مَا هُوَ؟ وَهَلْ يَجُوزُ تَعْرِيفُهُ؟

قَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّهُ غَنِيٌّ عَنِ التَّعْرِيفِ، مِنْهُمْ: الْغَزَالِيُّ^(١)، وَفَخَرُ الدِّينِ
الرَّازِيُّ^(٢)؛ لِأَنَّ غَيْرَ الْعِلْمِ يُعْلَمُ بِهِ، فَلَوْ عُرِّفَ بِغَيْرِهِ يَلْزَمُ الدَّوْرُ^(٣).

= عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ ظَبْيَانَ قَالَ: قَالَ الْمَسِيحُ ﷺ: «مَنْ تَعَلَّمَ، وَعَمِلَ، وَعَلَّمَ، فَذَلِكَ يُسَمَّى أَوْ يُدْعَى عَظِيمًا
فِي مَلَكُوتِ السَّمَاءِ». لَفْظُ أَحْمَدَ.

(١) الْغَزَالِيُّ: هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ أَحْمَدَ الصُّوسِيِّ أَبُو حَامِدٍ الشَّافِعِي. (يُسَبَّغُهُ إِلَى صِنَاعَةِ
الْغَزَلِ عِنْدَ مَنْ يَقُولُ بِتَشْدِيدِ الزَّاي، أَوْ إِلَى غَزَالَةٍ مِّنْ قُرَى طُوسَ، عِنْدَ مَنْ قَالَ بِالتَّخْفِيفِ). صَاحِبُ
التَّصَانِيفِ. الْمُتَلَقَّبُ بِحُجَّةِ الْإِسْلَامِ، لَمْ يَكُنْ لِلطَّائِفَةِ الشَّافِعِيَّةِ فِي آخِرِ حَضَرِهِ مِثْلُهُ. مِنْ
مُصَنَّفَاتِهِ: «الْبَسِيطُ»، وَ«الْوَسِيطُ»، وَ«الْوَجِيزُ» وَ«الْخُلَاصَةُ» وَكُلُّهَا فِي الْفِقْهِ، وَ«إِحْيَاءُ عُلُومِ
الدِّينِ». وَغَيْرَهَا. (تُوفِيَ سَنَةَ: ٥٠٥ هـ). يَنْظُرُ: «تَارِيخُ الْإِسْلَامِ» لِلذَّهَبِيِّ [٦٢/١١]، وَ«طَبَقَاتُ
الشَّافِعِيَّةِ الْكُبْرَى» لِلتَّاجِ السَّبْكِ [١٩١/٦].

(٢) فَخَرُ الدِّينِ الرَّازِيُّ: هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ عُمَرَ بْنِ الْحَسَنِ الْبَكْرِيِّ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ، الْإِمَامُ الْمُفَسِّرُ، أَوْحَدُ زَمَانِهِ
فِي الْمَعْقُولِ وَالْمَنْقُولِ وَعُلُومِ الْأَوَائِلِ، مِنْ تَصَانِيفِهِ: «مِفْتَاحُ الْغَيْبِ/ أَوْ التَّفْسِيرُ الْكَبِيرُ»، وَ«لَوَاعِجُ الْبَيِّنَاتِ
فِي شَرْحِ أَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى وَالصِّفَاتِ»، وَ«مَعَالِمُ أَصُولِ الدِّينِ»، وَغَيْرَهَا كَثِيرٌ. (تُوفِيَ سَنَةَ: ٦٠٦ هـ).
يَنْظُرُ: «تَارِيخُ الْإِسْلَامِ» لِلذَّهَبِيِّ [١٣٧/١٣]. وَ«طَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ الْكُبْرَى» لِابْنِ السَّبْكِ [٨١/٨].

(٣) الدَّوْرُ فِي الْلُغَةِ: قَوْدُ الشَّيْءِ إِلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ.
وَالدَّوْرُ فِي الْمُنَطَّقِ: عِلَاقَةٌ بَيْنَ حَدَّيْنِ يُمَكِّنُ تَعْرِيفَ كُلِّ مَنِهِمَا بِالْآخَرِ. أَوْ عِلَاقَةٌ بَيْنَ قَضِيَّتَيْنِ يُمَكِّنُ
اسْتِنْتِاجَ كُلِّ مَنِهِمَا مِنَ الْآخَرَى، أَوْ عِلَاقَةٌ بَيْنَ شَرْطَيْنِ يَتَوَقَّفُ ثَبُوتُ أَحَدِهِمَا عَلَى ثَبُوتِ الْآخَرِ.
فَالدَّوْرُ إِذَنْ: هُوَ تَوَقُّفُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الشَّيْئَيْنِ عَلَى الْآخَرِ. يَنْظُرُ: «الْمَعْجَمُ الْفَلَسْفِيُّ» لِجَمِيلِ صَلِيلِيَا
[ص/٥٦٨]، وَ«شَرْحُ الْمَصْطَلَحَاتِ الْفَلَسْفِيَّةِ» لِمَجْمَعِ الْبَحْثِ الْإِسْلَامِيَّةِ [ص/٢٠٠].

وَأَظْهَرَ شَعَائِرَ الشَّرْعِ

﴿ غاية البيان ﴾

وَجَوَابُهُ: لَا نُسَلِّمُ الدَّوْرَ؛ لِأَنَّ جِهَةً تَوَقَّفَ غَيْرُ الْعِلْمِ عَلَيْهِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ إِدْرَاكٌ لَهُ، وَتَوَقُّفُهُ عَلَى غَيْرِهِ لَا مِنْ جِهَةٍ أَنَّ ذَلِكَ الْغَيْرَ إِدْرَاكٌ لَهُ، بَلْ مِنْ جِهَةٍ أَنَّهُ صِفَةٌ مُمَيِّزَةٌ لَهُ عَمَّا سِوَاهُ.

وَقِيلَ: كُلُّ أَحَدٍ يَعْلَمُ [١/٤٤/م] وَجُودَ نَفْسِهِ بِالضَّرُورَةِ، فَجُزْءُ الضَّرُورِيِّ ضَرْوَرِيٌّ؛ لِأَنَّ الْعِلْمَ مِنْ حَيْثُ هُوَ: جُزْءُ هَذَا الْعِلْمِ.

وَجَوَابُهُ: لَا نُسَلِّمُ، وَهَذَا إِنَّمَا يَلْزَمُ إِذَا كَانَتْ تَصَوُّرَاتُ الْقَضِيَّةِ الضَّرُورِيَّةِ ضَرْوَرِيَّةً؛ لِأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ نَظَرِيَّةً.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: يَجُوزُ تَعْرِيفُهُ، وَبَيْنَهُمْ اخْتِلَافٌ كَثِيرٌ لَا يَحْتَمِلُ كِتَابُنَا هَذَا بَيَانَهُ.

وَأَصَحُّ مَا قِيلَ مِنْ تَعْرِيفِهِ: مَا قَالَ الشَّيْخُ أَبُو مَنْصُورٍ الْمَآثِرِيُّ^(١): الْعِلْمُ صِفَةٌ يَتَجَلَّى بِهَا الْمَذْكُورُ لِمَنْ قَامَتْ هِيَ بِهِ.

قَوْلُهُ: (وَأَظْهَرَ شَعَائِرَ الشَّرْعِ)، أَيُّ: عَلَامَتِهِ، جَمْعُ شَعِيرَةٍ، وَهِيَ كُلُّ مَا جُعِلَ عَلَمًا لِبَاطِعَةِ اللَّهِ، وَفِي مَعْنَاهَا: الشُّعَارُ.

وَقِيلَ: الْمُرَادُ مِنْهَا مَا كَانَ أَدَاؤُهُ عَلَى سَبِيلِ الشُّهُرَةِ، كَأَدَاءِ الصَّلَاةِ بِالْجَمَاعَةِ، وَصَلَاةِ الْجُمُعَةِ، وَالْعِيدَيْنِ، وَالْأَذَانِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا فِيهِ اشْتِهَارٌ.

(١) هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ مُحَمَّدٍ أَبُو مَنْصُورٍ الْمَآثِرِيُّ، الْإِمَامُ الْكَبِيرُ مِنْ كِبَارِ الْعُلَمَاءِ، تَخَرَّجَ بِأَبِي نَصْرِ الْعِيَّاضِيِّ، وَكَانَ يُقَالُ لَهُ: إِمَامُ الْهُدَى. مِنْ تَصَانِيفِهِ: «كِتَابُ التَّوْحِيدِ»، وَ«كِتَابُ الْمَقَالَاتِ» وَ«كِتَابُ تَأْوِيلَاتِ الْقُرْآنِ». وَلَهُ كُتُبٌ شَتَّى. (تُوفِيَ سَنَةً: ٣٣٣ هـ). بَعْدَ وَفَاةِ أَبِي الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيِّ بِقَلِيلٍ. يَنْظُرُ: «الْجَوَاهِرُ الْمَضِيَّةُ» لِعَبْدِ الْقَادِرِ الْقُرْشِيِّ [٢/١٣٠]. وَ«الْمِرْقَاةُ الْوَفِيَّةُ فِي طَبَقَاتِ الْحَنْفِيَّةِ» لِلْفَيْرُوزِآبَادِيِّ [ق/٥٤/١] مَخْطُوطٌ مَكْتَبَةُ رَئِيسِ الْكِتَابِ - تَرْكِيَا/ (رَقْمُ الْحَفْظِ: ٦٧١)، وَ«تَاجُ التَّرَاجِمِ» لِابْنِ قُطْلُوبُغَا [ص/٢٤٩]. وَ«سُلَّمُ الْوُصُولِ إِلَى طَبَقَاتِ الْفُحُولِ» لِحَاجِي خَلِيفَةِ [٣/٢٥٥].

وَأَحْكَامُهُ ،
 ﴿ غاية البيان ﴾

وَقَالَ الرَّجَّاجُ^(١) فِي تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ ﴾ [البقرة: ١٥٨]: «أَيُّ: أَنَّهُ مِنْ مُتَعَبَّدَاتِهِ، وَوَاحِدَةُ الشَّعَائِرِ: شَعِيرَةٌ، وَالشَّعَائِرُ: كُلُّ مَا كَانَ مِنْ مَوْقِفٍ، أَوْ سَعَى، أَوْ ذَبْحٍ، وَإِنَّمَا قِيلَ شَعَائِرُ لِكُلِّ عِلْمٍ مِمَّا تُعْبَدُ بِهِ؛ لِأَنَّ مَعْنَى قَوْلِهِمْ: شَعَرْتُ بِهِ؛ أَيُّ: عَمَلْتُهُ، فَلِهَذَا سُمِّيَتْ الْأَعْلَامُ الَّتِي هِيَ مُتَعَبَّدَاتُ اللَّهِ تَعَالَى: شَعَائِرُ»^(٢). إِلَى هُنَا لَفْظُ الرَّجَّاجِ.

وَالشَّرْعُ هُنَا: بِمَعْنَى الْمَشْرُوعِ؛ [١/٣٠١] لِلْمُنَاسِبَةِ وَالْإِضَافَةِ، مِنْ قَبِيلِ: ثَوْبٌ خَزٌّ، وَخَاتَمٌ فَضْةٌ.

لَا يُقَالُ: كَيْفَ تَكُونُ الْإِضَافَةُ مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ وَالثَّوْبُ هُوَ الْخَزُّ، وَالْخَاتَمُ هُوَ الْفِضَّةُ، فَكَذَا كُلُّ إِضَافَةٍ [١/٥٥٠م] بِمَعْنَى: مِنْ، وَلَيْسَتْ الشَّعَائِرُ هِيَ الشَّرْعُ؟

لِأَنَّا نَقُولُ: إِنَّ شَعَائِرَ الشَّرْعِ هُوَ الْمَشْرُوعُ، إِلَّا أَنَّهَا قَبْلَ الْإِضَافَةِ كَانَتْ تَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ شَعَائِرَ غَيْرِ الشَّرْعِ؛ كَالثَّوْبِ وَالْخَاتَمِ قَبْلَ الْإِضَافَةِ، فَانْقَطَعَ الْإِحْتِمَالُ بِالْبَيَانِ فِيهَا، كَمَا انْقَطَعَ فِيهِمَا.

قَوْلُهُ: (وَأَحْكَامُهُ).

هِيَ جَمْعُ الْحُكْمِ، وَهُوَ الْأَثَرُ الثَّابِتُ بِالشَّيْءِ فِي اضْطِلَاحِ أَهْلِ الْأَصُولِ، وَذَلِكَ نَحْوُ: الْحِلِّ وَالْحُرْمَةِ وَالْجَوَازِ وَالْفَسَادِ.

وَلَا يُقَالُ: الْحُكْمُ صِفَةٌ قَائِمَةٌ بِذَاتِهِ تَعَالَى أَرْلاً وَأَبْدًا، فَكَيْفَ يَجُوزُ أَنْ تُسَمَّى

(١) الرَّجَّاجُ: هُوَ أَبُو إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمَ بْنِ السَّرِيِّ بْنِ سَهْلِ الرَّجَّاجِ النَّحْوِيُّ، كَانَ عَالِمًا بِالنَّحْوِ وَاللُّغَةِ، مِنْ أَهْلِ الْفَضْلِ وَالدِّينِ وَجَمِيلِ الْمَذْهَبِ وَالْإِعْتِقَادِ، مِنْ تَصَانِيفِهِ: «مَعَانِي الْقُرْآنِ» فِي التَّفْسِيرِ، وَ«خُلُقُ الْإِنْسَانِ»، وَ«الْأَمَالِي» فِي الْأَدَبِ وَاللُّغَةِ. (تُوفِيَ سَنَةً: ٣١١ هـ). يَنْظُرُ: «تَارِيخُ بَغْدَادَ» لِلْمُخَطِّيبِ الْبَغْدَادِيِّ [٦/٦١٣]، وَ«إِنْبَاهُ الرِّوَاةِ عَلَى أَنْبَاءِ النُّحَاةِ» لِلْقَفْطِيِّ [١/١٩٤].

(٢) يَنْظُرُ: «مَعَانِي الْقُرْآنِ» لِأَبِي إِسْحَاقَ الرَّجَّاجِ [١/٢٣٣].

وَبَعَثَ رُسُلًا وَأَنْبِيَاءَ - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ - إِلَى سَبِيلِ الْحَقِّ هَادِينَ ،

﴿ غاية البيان ﴾

هذه الأشياء وما شاكلها أحكاماً؟ وكيف يحتمل الظهور ما كان قائماً بذاته تعالى وهو غيبٌ عنا؟

لِأَنَّا نَقُولُ: الْمُرَادُ مِنْهُ الْمَحْكُومُ مَجَازًا ، أَوْ حَقِيقَةً عُرْفِيَّةً .

قَوْلُهُ: (وَبَعَثَ رُسُلًا وَأَنْبِيَاءَ) .

والفرق بينهما: أَنَّ الرَّسُولَ مَنْ بُعِثَ لِتَبْلِغِ الْوَحْيِ وَمَعَهُ كِتَابٌ ، وَالنَّبِيُّ: مَنْ بُعِثَ لِتَبْلِغِ الْوَحْيِ مُطْلَقًا ، سِوَاءٍ كَانَ بِكِتَابٍ ، أَوْ بِلا كِتَابٍ ؛ كَيُوشَعَ عليه السلام ، فَكَانَ النَّبِيُّ أَعَمَّ مِنَ الرَّسُولِ .

ثُمَّ صَاحِبُ «الْهِدَايَةِ» لَمْ يُصَلِّ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ عليه السلام قَصْدًا ، بَلِ اكْتَفَى بِالصَّلَاةِ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ فِي ضِمْنِ التَّحْمِيدِ ، حَيْثُ قَالَ: (الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَعْلَى مَعَالِمِ الْعِلْمِ) ، وَعَطَفَ عَلَيْهِ قَوْلُهُ: (وَبَعَثَ رُسُلًا وَأَنْبِيَاءَ - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ -) .

وَكَانَ يَتَّبِعِي أَنْ يُصَلِّيَ عَلَى مُحَمَّدٍ عليه السلام قَصْدًا بِذِكْرِ اسْمِهِ وَصِفَاتِهِ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ رَفَعَ ذِكْرَهُ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿ وَرَفَعْنَا [١/٥٧/م] لَكَ ذِكْرَكَ ﴾ [الشرح: ٤] .

وَالْغَالِبُ أَنَّهُ سَهَا ، وَلِكُلِّ جَوَادٍ كَبُورَةٌ ، وَلِكُلِّ عَالِمٍ هَفُورَةٌ ^(١) .

وقوله: (هَادِينَ) صفةٌ لأنبياء ، كداعين صفةٌ لعلماء .

(١) قال الإمام العيني: وهو ليس بجواب ، بل الجواب هاهنا بوجهين:

أحدهما: أَنَّ الْمَصْنُفَ عليه السلام قَصَدَ مِنْ ذَلِكَ الْمَبَالِغَةَ ، وَالبَلَاغَةَ فِي ذَلِكَ لِمَا فِيهِ مِنْ ذِكْرِهِ عليه السلام مَرَّتَيْنِ ؛ لِأَنَّهُ دَخَلَ أَوَّلًا فِي قَوْلِهِ (رُسُلًا) ؛ لِأَنَّهُ مِنْ جُمْلَةِ الْمُرْسَلِينَ بِلِ سَيِّدِهِمْ وَأَشْرَفِهِمْ ، وَأَفْضَلِهِمْ ثُمَّ دَخَلَ ثَانِيًا فِي قَوْلِهِ: (وَأَنْبِيَاءَ) ؛ لِأَنَّ كُلَّ مَرْسَلٍ نَبِيٌّ فَيَكُونُ ذِكْرُهُ مَرَّتَيْنِ ، وَإِنْ كَانَ ضَمْنًا ، أَبْلَغَ مِنْ ذِكْرِهِ مَرَّةً وَاحِدَةً صَرِيحًا ، وَالتَّضْمِينُ أَبْلَغُ مِنَ التَّصْرِيحِ ؛ لِأَنَّ الْإِعْتِمَادَ فِي التَّصْرِيحِ عَلَى اللفظ ، وَالدَّلَالَةَ مِنْهُ ، وَفِي التَّضْمِينِ عَلَى الْفِعْلِ ، وَالدَّلَالَةَ مِنْ جِهَةٍ ، وَبَيْنَ الدَّلِيلَيْنِ وَالدَّلَالَتَيْنِ فَرْقٌ كَبِيرٌ . يَنْظُرُ: «الْبَيَانَةُ شَرْحُ الْهِدَايَةِ» لِلْعَيْنِيِّ [١١٧/١] .

وَأَخْلَفَهُمْ عُلَمَاءُ

﴿ غاية البيان ﴾

قَالَ بَعْضُ الشَّارِحِينَ^(١): «هَذَا الطَّرِيقُ: أَذْهَبَهُ إِلَى الْمَقْصِدِ، وَذَلِكَ لَا يَتَحَقَّقُ إِلَّا مِنَ اللَّهِ تَعَالَى، وَهَذَا إِلَى الطَّرِيقِ: أَعَدَمَهُ أَنْ الطَّرِيقَ فِي نَاحِيَةِ كَذَا، وَهِيَ وَظِيفَةُ الرَّسُولِ، وَهَذَا لِلطَّرِيقِ: ذَهَبَ بِهِ وَأَوْصَلَهُ إِلَى رَأْسِ الطَّرِيقِ».

وفيه نَظَرٌ؛ لِأَنَّ صَاحِبَ «الصَّحَاحِ»^(٢) قَالَ: «هَدَيْتُهُ الطَّرِيقَ وَالْبَيْتَ؛ أَيُّ: عَرَفْتُهُ».

ثُمَّ قَالَ^(٣): «هَذِهِ لُغَةُ أَهْلِ الْحِجَازِ، وَغَيْرُهُمْ يَقُولُ: هَدَيْتُهُ إِلَى الطَّرِيقِ، وَإِلَى الدَّارِ»^(٤).

وَقَالَ فِي «الْغَرِيبِينَ»: «يُقَالُ: هَدَيْتُهُ كَذَا، وَهَدَيْتُهُ لِكَذَا، وَهَدَيْتُهُ إِلَى كَذَا»^(٥).
فَعُلِمَ: أَنَّ الْفَرْقَ غَيْرُ صَحِيحٍ؛ لِعُدْمِهِ فِي سَائِرِ قَوَانِينِ اللُّغَةِ^(٦).
قَوْلُهُ: (وَأَخْلَفَهُمْ عُلَمَاءُ)، مِنْ قَوْلِهِمْ: أَخْلَفْتُ الثَّوْبَ: أَصْلَحْتُهُ، وَجَعَلْتُ مَوْضِعَ الْخُلُقَانِ خُلُقَانًا^(٧).

(١) ويقصد به العلامة الكاكي في شرحه «معراج الدراية شرح الهداية» [ج ١/ق ١] مخطوط مكتبة فيض الله تحت رقم [٩٧١].

(٢) كتاب «الصَّحَاحِ»: يقال بفتح الصاد وكسرها جميعاً، وكلاهما صحيحٌ، غير أن الكسر أشهر بين الرواة والنقلَة. ينظر: «معجم المعاجم» لأحمد الشرقاوي [ص/٢١٧].

(٣) أي: صاحب «الصَّحَاحِ».

(٤) ينظر: «الصَّحَاحُ فِي اللُّغَةِ» للجوهري [٦/٢٥٣٣/مادة: هدى].

(٥) ينظر: «الْغَرِيبِينَ فِي الْقُرْآنِ وَالْحَدِيثِ» لأبي عبيد الهَرَوِيِّ [٦/١٩٢٠].

(٦) رد عليه العيني وقال: هذا اعتراض صادر من غير تأمل، وذلك لأن الفرق المذكور إنما هو لسبب الاستعمال، والفارق ما ادعى أن ذلك بحسب اللغة، وإن ادعى ذلك فلا يمنع؛ لأن الذي ذكره هو

حاصل المعنى اللغوي. ينظر: «البنية شرح الهداية» للجوهري [١/١١٩].

(٧) الْخُلُقَانُ: مصدر خَلَقَ الثَّوْبَ، خُلُوقًا، وَخُلُوقَةً، إِذَا بَلِيَ. يُقَالُ: ثَوْبٌ خُلِقَ، وَمِلْحَفَةٌ خُلِقَتْ، وَدَارٌ خُلِقَتْ. وَالثِّيَابُ الْخُلُقَانُ: هِيَ الَّتِي تُبْتَدَلُ. ينظر: «تاج العروس» للزبيدي [١٢/٢٥٥/مادة: خلق]، =

إِلَى سَنَنِ سُنَنِهِمْ دَاعِينَ، يَسْلُكُونَ فِيهَا لَمْ يُؤْثَر عَنْهُمْ مَسْلَكَ الاجْتِهَادِ،
مُسْتَرَشِدِينَ مِنْهُ فِي ذَلِكَ وَهُوَ وَلِيُّ الْإِرْشَادِ،

﴿ غاية البيان ﴾

يَعْنِي: جَعَلَ اللَّهُ مَوَاضِعَ الْأَنْبِيَاءِ: عُلَمَاءَ يَدْعُونَ إِلَى دِينِهِ، وَيَهْدُونَ إِلَى
شَرِيعَتِهِ.

قَوْلُهُ: (إِلَى سَنَنِ سُنَنِهِمْ).

السَّنَنُ بفتح حَيْنٍ: وَسَطُ الطَّرِيقِ، وَيُسَمَّى مِثْلُ هَذَا: تَجْنِيسًا^(١) مُخْتَلِفًا^(٢)، وَهُوَ
مِنْ أَنْوَاعِ مَحَاسِنِ النَّظْمِ، فَلَوْ قِيلَ بَضْمُ السَّيْنِ لِيَكُونَ تَجْنِيسًا تَامًا^(٣) لَكَانَ
أَحْسَنَ^(٤)، إِلَّا أَنَّ الرِّوَايَةَ بِالْمَفْتُوحِ خَاصَّةٌ؛ لِأَنَّ الْمَضْمُومَ فِي مَعْنَاهُ قَلِيلُ الْإِسْتِعْمَالِ.

(يَسْلُكُونَ) صِفَةٌ بَعْدَ صِفَةٍ، أَي: يَسْلُكُ الْعُلَمَاءُ. (فِيهَا لَمْ يُؤْثَر) أَي: فِيهَا
لَمْ يُرَوْعَ عَنِ الْأَنْبِيَاءِ، طَرِيقَ (الاجْتِهَادِ)، وَهُوَ بِذَلِكَ الْمَجْهُودِ [١/١٦١م] لِنَيْلِ الْمَقْصُودِ.
(مُسْتَرَشِدِينَ) حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ فِي (يَسْلُكُونَ)، يَعْنِي: يَجْتَهِدُونَ طَالِبِينَ الرُّشْدَ
(مِنْهُ)، أَي: مِنْ اللَّهِ تَعَالَى (فِي ذَلِكَ) الْاجْتِهَادِ. (وَهُوَ وَلِيُّ الْإِرْشَادِ)، أَي: مُتَوَلَّى
الْهَدَايَةِ لِطَرِيقِ الْاجْتِهَادِ.

= [١٢/٢٦٨/مادة: خلف]، و«المنتخب من غريب كلام العرب» لكراع النمل [ص/٤٧٤].

(١) التَّجْنِيسُ: تَشَابُهُ الْكَلِمَتَيْنِ فِي اللَّفْظِ. وَالْجِنَاسُ بَيْنَ اللَّفْظَيْنِ عِنْدَ عُلَمَاءِ الْبَدِيعِ: تَشَابُهُمَا فِي التَّلَفُّظِ
مَعَ اخْتِلَافِهِمَا فِي الْمَعْنَى، وَهُوَ مِنَ الْمُحْسِّنَاتِ اللَّفْظِيَّةِ. وَلَهُ أَقْسَامٌ كَثِيرَةٌ فِي كُتُبِ فَنِّ الْبَدِيعِ.
يَنْظُرُ: «مَعْجَمُ مَقَالِيدِ الْعُلُومِ» لِلْسِّيُوطِيِّ [ص/١٠٤]، وَ«طَلَبَةُ الطَّلَبَةِ» لِأَبِي حَفْصِ النَّسْفِيِّ [٤/٢٨٥].
(٢) التَّجْنِيسُ الْمُخْتَلِفُ (وَيُسَمَّى: النَاقِصُ): هُوَ أَنْ يُخْتَلَفَ فِي الْهَيْئَةِ دُونَ الصُّورَةِ. يَنْظُرُ: «مَعْجَمُ مَقَالِيدِ
الْعُلُومِ» لِلْسِّيُوطِيِّ [ص/١٠٤].

(٣) التَّجْنِيسُ التَّامُّ: أَنْ يَتَّفَقَا فِي أَنْوَاعِ الْحُرُوفِ، وَأَعْدَادِهَا، وَهَيْئَاتِهَا، وَتَرْتِيبِهَا. يَنْظُرُ: «مِفْتَاحُ الْعُلُومِ»
لِلْسَّكَاكِيِّ [ص/٤٢٩]. وَ«مَعْجَمُ مَقَالِيدِ الْعُلُومِ» لِلْسِّيُوطِيِّ [ص/١٠٥].

(٤) رَدُّ الْعَيْنِ بِقَوْلِهِ: الَّذِي ذَكَرَهُ أَوَّلَى وَأَبْلَغَ؛ لِأَنَّ اخْتِلَافَ الْحَرَكَاتِ تَحْصُلُ زِيَادَةُ رَوْنَقٍ فِي الْكَلَامِ،
وَأَنْوَاعُ التَّجْنِيسِ كُلُّهَا مِنْ مَحَاسِنِ الْكَلَامِ وَلَمْ يَرْجَعْ مِنْهَا شَيْءٌ عَلَى غَيْرِهِ. يَنْظُرُ: «الْبَنَاءُ شَرْحُ الْهَدَايَةِ»
[١/١٢٠].

وَحَصَّ أَوَائِلَ الْمُسْتَنْبِطِينَ بِالتَّوْفِيقِ ، حَتَّى وَضَعُوا مَسَائِلَ مِنْ كُلِّ جَلِيٍّ وَدَقِيقٍ ،

﴿ نهاية البیان ﴾

قوله: (وَحَصَّ أَوَائِلَ الْمُسْتَنْبِطِينَ) .

عَطَّفَ عَلَى قَوْلِهِ: (أَعْلَى مَعَالِمِ الْعِلْمِ) ، وَأَرَادَ بِأَوَائِلِهِمْ: الْإِمَامَ الْأَعْظَمَ أَبَا حَنِيفَةَ وَصَاحِبَيْهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَجْمَعِينَ .

وَالِاسْتِنْبَاطُ: اسْتِخْرَاجُ الْوَصْفِ الْمُؤَثِّرِ مِنَ النَّصِّ أَوْ الْإِجْمَاعِ ؛ لِإِبَانَةِ الْحُكْمِ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ بِوُجُودِ مِثْلِ ذَلِكَ الْوَصْفِ فِيهِ .

قوله: (حَتَّى وَضَعُوا) ثَمَرَةُ قَوْلِهِ: (حَصَّ بِالتَّوْفِيقِ) ، يَعْنِي: أَنَّهُمْ وَضَعُوا (مَسَائِلَ) لَا تُعَدُّ وَلَا تُحْصَى (مِنْ كُلِّ جَلِيٍّ) ، أَي: مَكْشُوفٌ ظَاهِرٌ دَرَكُهُ . (وَدَقِيقٍ) خَفِيٍّ فَهْمُهُ ؛ بِسَبَبِ أَنَّهُمْ فَازُوا بِالتَّوْفِيقِ الْإِلَهِيِّ ، وَالْإِلَهَامِ الرَّبَّانِيِّ .

قِيلَ: هِيَ أَلْفُ أَلْفِ مَسْأَلَةٍ ، وَمِائَةُ أَلْفٍ وَسَبْعُونَ أَلْفًا وَنِيفًا . هَكَذَا أُوْرِدَ بَعْضُهُمْ فِي شَرْحِهِ^(١) ، وَفِيهِ نَظَرٌ .

وَقَالَ الْخَطِيبُ مُوَفَّقٌ [٣/١] بَنُ أَحْمَدَ الْمَكِّيُّ فِي «مَنَاقِبِ أَبِي حَنِيفَةَ»: عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ وَقَدْ قِيلَ لَهُ: «كَمْ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ فِي الْإِسْلَامِ ؟ قَالَ: سِتِّينَ أَلْفًا - يَعْنِي: مَسَائِلَ»^(٢) .

ثُمَّ قَالَ الْخَطِيبُ: «ذَكَرَ الثَّقَةُ أَنَّ أَبَا حَنِيفَةَ قَالَ فِي الْفِقْهِ ثَلَاثَةً وَثَمَانِينَ أَلْفًا ، ثَمَانِيَةً وَثَلَاثِينَ أَصْلًا»^(٣) فِي الْعِبَادَاتِ ،

(١) أَي: تَاجُ الشَّرِيعَةِ . كَذَا جَاءَ فِي حَاشِيَةِ: «و» . يَنْظُرُ: «نَهَايَةُ الْكِفَايَةِ لِدِرَايَةِ الْهَدَايَةِ» لِتَاجِ الشَّرِيعَةِ [١/ق/١] مَخْطُوطُ مَكْتَبَةِ رَاضِبَ بَاشَا .

(٢) يَنْظُرُ: «مَنَاقِبُ الْإِمَامِ الْأَعْظَمِ أَبِي حَنِيفَةَ النَّعْمَانِ» لِلْمَوْفِقِ الْمَكِّيِّ [٩٦/١] ، وَنَقْلُهُ عَنْهُ الْبَدْرُ الْعَيْنِيُّ فِي: «الْبَنَاءِ شَرْحُ الْهَدَايَةِ» [١٢٢/١ - ١٢٣] ، وَجَاءَ فِي حَاشِيَةِ: «م»: «عِدَّةٌ مَا قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ مِنَ الْمَسَائِلِ» .

(٣) وَقَعَ فِي بَعْضِ النُّسَخِ الْخَطِيئَةُ مِنْ «الْمَنَاقِبِ»: «وِثَلَاثِينَ أَلْفًا أَصْلًا فِي الْعِبَادَاتِ ، وَأَرْبَعِينَ أَلْفًا =

غَيْرَ أَنَّ الْحَوَادِثَ

﴿ هاية البيان ﴾

وخمسة وأربعين أضلاً في المعاملات^(١).

ونظير الجلي والخفي من المسائل: ظاهر يعرفه ممارس الفقه، وما قيل: إن القياس نظير الجلي؛ ففيه نظر عندي؛ لأنه ربما [١/٦٦/م] يكون القياس في غاية الدقة.

قوله: (غَيْرَ أَنَّ الْحَوَادِثَ...) إلى آخره... استثناء من قوله: (وَضَعُوا)؛ جواباً لسؤالٍ مُقَدَّرٍ بَأَنَّ يُقَالَ: لَمَّا وَضَعَ الْمُجْتَهِدُونَ السَّابِقُونَ الْمَسَائِلَ الْجَلِيَّةَ وَالْخَفِيَّةَ؛ لَا يَحْتَاجُ بَعْدَهُمْ إِلَى تَصْنِيفٍ، فَلَا تَشْتَغِلُ بِالتَّصْنِيفِ أَنْتَ أَيْضاً فِي «شرح البداية».

فأجاب عنه وقال: نعم، إنهم وضعوا مسائل كثيرة؛ لكن الوقائع أكثر من موضوعاتهم، فلأجل هذا شرعت في التصنيف؛ إذ المتقدمون ما كان اجتهادهم بعلم التوراة والإنجيل، أو يكونهم ملائكة أو أنبياء، بل كان اجتهادهم بعلم ما يتعلق بالأحكام الشرعية: من الكتاب، والسنة، والإجماع، واستنباط الأوصاف التي هي مناط الحكم منها، وهذا المعنى حاصل في المتأخر كالمقدم، فلا عتاب إذن، وأيضاً قد كان جرى مني^(٢) في أول «البداية» وعُد^(٣) الشرح للطالبين، فلا

= أضلاً. ينظر: «مناقب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان» للموفق المكي [ق ٣٤/ب/ مخطوط المكتبة المركزية لمخطوطات مسجد السيدة زينب - مصر/ (رقم الحفظ: ١٤٥٧)].

(١) زاد الموفق المكي: «لولا ضبطه هذا الفقه؛ وإلا لبقِيَ الناسُ في الضلالة إلى يوم القيامة». ينظر: «مناقب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان» للموفق المكي [١/٩٦]، ونقله عنه البدر العيني في: «البنية شرح الهداية» [١/١٢٢ - ١٢٣].

(٢) يعني: «صاحب الهداية» فالمؤلف يُجيب على لسانه.

(٣) ضبطه في «ف»، و«ر»، و«ز»: بضم الدال المهملة من كلمة: «وعُد»؛ فاقترض ذلك أن تكون الكلمة مصدراً من: وعَدَ يَعْدُ وَعْدًا.

مُتَعَايِبَةُ الْوُقُوعِ ، وَالنَّوَازِلُ يَضِيقُ عَنْهَا نِطَاقُ الْمَوْضُوعِ ، وَاقْتِنَاصُ الشَّوَارِدِ

﴿ غاية البيان ﴾

يجوزُ خُلْفُهُ فِي الدِّيَانَةِ ، فَلِهَذَا شَرَعْتُ أَشْرَحُهَا .

وَأَرَادَ بِالْحَوَادِثِ وَالنَّوَازِلِ: الْمَسَائِلَ الْوَاقِعَةَ . (مُتَعَايِبَةُ الْوُقُوعِ) ، أَي: يَقَعُ بَعْضُهَا عَقِيبَ بَعْضٍ . يَعْنِي: أَنَّ الْوَاقِعَاتِ كَثِيرَةُ الْوُقُوعِ .

وَالنِّطَاقُ^(١): بِمَعْنَى الْمِنْطَقَةِ ، فِيهِ اسْتِعَارَةُ تَخْيِيلِيَّةٌ^(٢) ؛ لِأَنَّ الْمَوْضُوعَ لَا نِطَاقَ لَهُ ، وَأَرَادَ بِضِيقِ نِطَاقِهِ عَدَمَ كِفَايَةِ مَوْضُوعِهِمْ جَمِيعَ الْحَوَادِثِ .

قَوْلُهُ: (وَاقْتِنَاصُ الشَّوَارِدِ) ، أَي: اضْطِیَادُ النَّوَافِرِ ، يَعْنِي: الْحَوَادِثُ الَّتِي يَعْسُرُ دَرْكُهَا وَيَحْتَاجُ فِيهَا إِلَى الْاسْتِنْبَاطِ ، [١/٧٧/٢] فِيهِ اسْتِعَارَةُ تَخْيِيلِيَّةٌ ؛ لِأَنَّهُ صَوَّرَ الْحَوَادِثَ كَالْوَحْشِ الشَّارِدِ^(٣) ، وَدَخَلَ فِي بَابِ التَّرْشِيحِ^(٤) ، حَيْثُ أوردَ صِفَةً مَلَائِمَةً لِلْمُسْتَعَارِ مِنْهُ ، وَهِيَ الْاِقْتِنَاصُ^(٥) .

(١) يشير: إلى قول صاحب المتن: «وَالنَّوَازِلُ يَضِيقُ عَنْهَا نِطَاقُ الْمَوْضُوعِ» . ينظر: «الهداية» للمزغيناني [١٤/١] .

(٢) الْاسْتِعَارَةُ التَّخْيِيلِيَّةُ: هِيَ إِنْجَابُ الْأَمْرِ الْمُخْتَصِّ بِالْمُشَبَّهِ لِلْمُشَبَّهِ بِهِ عِنْدَ حَذْفِ الْمُشَبَّهِ بِهِ ؛ أَي: فِي الْاسْتِعَارَةِ بِالْكِنَايَةِ . وَإِنَّمَا سُمِّيَ هَذَا الْإِنْجَابُ بِ: «الاستعارة التخيلية» ؛ لِأَنَّهُ قَدْ اسْتَعِيرَ لِلْمُشَبَّهِ ذَلِكَ الْأَمْرَ الْمُخْتَصَّ بِالْمُشَبَّهِ بِهِ ، فَذَلِكَ الْإِنْجَابُ اسْتِعَارَةُ أَمْرٍ مِنَ الْمُشَبَّهِ بِهِ لِلْمُشَبَّهِ ، وَمَوْجِبٌ لِتَخْيِيلِ التَّشْبِيهِ الْمُضْمَرِّ فِي النَّفْسِ . ينظر: «التعريفات» للجرجاني [ص/٣٦] . وَ«طَلَبَةُ الطَّلَبَةِ» لِلنَّسْفِيِّ [٧٥/١] .

(٣) وَقَعَ بِالْأَصْلِ: «الشَّوَارِدُ» . وَالْمَثَبُ مِنْ: «ت» ، وَ«ز» ، وَ«و» .

(٤) التَّرْشِيحُ: هُوَ أَنْ يُؤْتَى فِي الْاسْتِعَارَةِ ، أَوِ التَّشْبِيهِ ، أَوِ الْمَجَازِ الْمُرْسَلِ ، بِمَا يَلَائِمُ الْمُسْتَعَارَ مِنْهُ ، أَوِ الْمُشَبَّهِ بِهِ ، أَوِ الْمَعْنَى الْحَقِيقِيَّةَ ، نَحْوُ: هُوَ كَبَخْرٍ مِتْلَاطِمِ الْأَمْوَاجِ ، وَلَهُ عِنْدِي يَدٌ طَوْلَى . وَقَدْ يَطْلُقُ عَلَى أَنْ يُؤْتَى بِلَفْظَةٍ تُؤْهِمُ غَيْرَهَا لَضَرْبٍ مِنَ الْمَحَاسِنِ الْبَدِيعِيَّةِ ، كَالطَّبَاقِ وَالِاسْتِخْدَامِ . ينظر: «التعريفات» للجرجاني [ص/٣٦] . وَ«الطراز الأول» لابن معصوم المدني [٤/٣٢٠] .

(٥) الْاِقْتِنَاصُ: أَخْذُ الصَّيْدِ ، وَتَشْبَهُ بِهِ: أَخْذُ كُلِّ شَيْءٍ بِسُرْعَةٍ . ينظر: «التوقيف على مهمات التعاريف» للمناوي [ص/٥٨] ، وَ«الكليات» للكفوي [ص/٢٢٨] .

بِالِاقْتِبَاسِ مِنَ الْمَوَارِدِ ، وَالِاعْتِبَارُ بِالْأَمْثَالِ مِنْ صِنْعَةِ الرِّجَالِ ، وَبِالْوُقُوفِ عَلَى الْمَآخِذِ يُعْضُّ عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِدِ ، وَقَدْ جَرَى عَلَى الْوَعْدِ فِي مَبْدَأِ (بِدَايَةِ الْمُبْتَدِي)

﴿ غَايَةِ الْبَيَانِ ﴾

وَالشَّوَارِدُ: جَمْعُ شَارِدَةٍ ، أَي: نَافِرَةٍ ، وَأَرَادَ (بِالِاقْتِبَاسِ مِنَ الْمَوَارِدِ): اسْتِخْرَاجَ الْحُكْمِ مِنَ النُّصُوصِ بِالِاطِّلَاعِ عَلَى الْأَوْصَافِ الْمُؤَثِّرَةِ ، يُرِيدُ بِهِ: أَنَّهُ قَادِرٌ عَلَى الِاسْتِنْبَاطِ فِيمَا لَمْ يُزَوَّ عَنْ السَّلَفِ ؛ لِكُونِهِ مُطَّلِعًا عَلَى ^(١) مَنَاطِ الْحُكْمِ ، وَهُوَ مِنْ قَوْلِكَ: اقْتَبَسَ مِنْهُ عِلْمًا. أَي: اسْتَفَادَ.

وَقَرِيبٌ مِنْ هَذَا قَوْلُهُ: (وَالِاعْتِبَارُ بِالْأَمْثَالِ مِنْ صِفَةِ الرِّجَالِ) ، أَي: الْحُكْمُ بِالْقِيَاسِ مِنْ شَأْنِ الرِّجَالِ ، وَمَا كَانَ الْمُتَقَدِّمُونَ إِلَّا رِجَالًا مِنْ بَنِي آدَمَ ، فَهُمْ رِجَالٌ وَنَحْنُ رِجَالٌ ، فَيَسُوغُ لَنَا التَّصْنِيفُ وَالِاجْتِهَادُ كَمَا سَاغَ لَهُمْ ، وَهَذَا كُلُّهُ عُذْرٌ مِنَ الشَّيْخِ رحمته الله عَنْ شُرُوعِهِ فِي التَّصْنِيفِ.

وَالِاعْتِبَارُ: رَدُّ الشَّيْءِ إِلَى نَظِيرِهِ.

وَالْأَمْثَالُ: جَمْعُ: الْمِثْلِ ، وَهُوَ الشَّبَهُ.

قَوْلُهُ: (وَبِالْوُقُوفِ عَلَى الْمَآخِذِ يُعْضُّ عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِدِ).

هَذَا جَوَابُ سُؤَالٍ مُقَدَّرٍ بِأَن يُقَالَ: نَعَمْ ، إِنَّ مَوْضُوعَاتِ الْمُتَقَدِّمِينَ لَا تَكْفِي جَمِيعَ الْحَوَادِثِ ؛ لِوُقُوعِهَا مُتَجَدِّدَةً ، وَهَذَا الْمَعْنَى يَقْتَضِي التَّصْنِيفَ وَالِاسْتِنْبَاطَ ، وَلَكِنْ هَلْ فِيكَ تِلْكَ الصَّلَاحِيَةُ حَتَّى اجْتَرَأْتَ عَلَى التَّصْنِيفِ ؟

فَأَجَابَ عَنْهُ وَقَالَ ^(٢): نَعَمْ ؛ لِأَنَّ السَّلَفَ لَمْ يَقْعُ صَنِيعُهُمْ عَلَى مَا عَلَيْهِ مِنَ الْحُسْنِ وَالِإِحْكَامِ إِلَّا بِاعْتِبَارِ وَقُوفِهِمْ عَلَى مَآخِذِ الْأَحْكَامِ ، فَنَحْنُ نُشَارِكُهُمْ فِي هَذَا

(١) فِي الْأَصْلِ: «مُطْلَقًا عَنْ» ، وَالْمُثَبِّتُ مِنْ: «ت» ، «ز» ، «و» ، «ف» .

(٢) أَي: صَاحِبُ «الْهِدَايَةِ» .

أَنْ أَسْرَحَهَا - بِتَوْفِيقِ اللَّهِ - شَرْحًا أَرْسُمُهُ بِـ (كِفَايَةِ الْمُنتَهِي) فَشَرَعْتُ فِيهِ

﴿ نهاية البيان ﴾

المَعْنَى وَالسَّلَامُ^(١).

وَالضَّمِيرُ فِي (عَلَيْهَا) رَاجِعٌ إِلَى الْحَوَادِثِ.

[١/٧٧/م] وَالنَّوَاجِذُ: أَضْرَاسُ الْحُلْمِ^(٢)، جَمْعُ: نَاجِذٌ، وَهِيَ آخِرُ الْأَسْنَانِ^(٣).

وَالْعَضُّ بِالنَّوَاجِذِ: كَنَايَةٌ عَنِ الْإِحْكَامِ وَالْإِثْقَانِ؛ لِأَنَّ الشَّخْصَ إِذَا أَرَادَ شِدَّةَ الْأَخْذِ: يَعْضُّ بِالنَّوَاجِذِ.

وَحَاصِلُ الْمَعْنَى: بِالْوُقُوفِ عَلَى مَا خِذِ الْأَحْكَامِ؛ تُسْتَنْبِطُ أَحْكَامُ الْحَوَادِثِ بِالْإِحْكَامِ.

قَوْلُهُ: (شَرْحًا أَرْسُمُهُ^(٤))، أَي: أَعْلَمُهُ، يَعْنِي: أَسَمِّيهِ.

(فَشَرَعْتُ فِيهِ)، أَي: فِي ذَلِكَ الشَّرْحِ الْمُسَمَّى بِـ: «كِفَايَةِ الْمُنتَهِي»^(٥).

(١) استدرك عليه العيني فقال: هذا كلام بعيد جداً لا يعضد من التركيب، ولا يوافق مراد المصنف على ما لا يخفى على الفطن. والظاهر أن المراد من هذا الكلام والذي قبله: أنه أراد بهذا هضم نفسه عنه رتبة التصنيف؛ لأن ذلك بالاعتبار بالأمثال، وبالوقوف على ما خِذِ الأحكام، ولكن لما جرى الوعد منه في مبدأ «بداية المبتدي» بشرح يرسم به «كفاية المنتهي»، على ما صرح به في المتن شرع فيه لأجل وفائه بوعده، وإن كان لا يرى نفسه من رجال هذا الميدان. ينظر: «البنية شرح الهداية» [١/١٢٦].

(٢) وقع في الأصل: «الحكم». وهو تحريف. والمثبت من: «ت»، «م»، «ز»، «و»، «ف». ويُسَمَّى النَاجِذُ بِضُرْسِ الْحُلْمِ؛ لِأَنَّهُ يَنْبُتُ بَعْدَ الْبُلُوغِ وَكَمَالِ الْعَقْلِ. وَقِيلَ: النَّوَاجِذُ هِيَ الَّتِي تَلِي الْأَنْيَابَ، وَقِيلَ: هِيَ الْأَضْرَاسُ كُلُّهَا نَوَاجِذٌ. ينظر: «لسان العرب» لابن منظور [٣/٥١٣/مادة: نجذ]. و«تاج العروس» للزبيدي [٩/٤٨٤/مادة: نجذ].

(٣) ينظر: «لسان العرب» لابن منظور [٣/٥١٣].

(٤) وقع في الأصل: «أوسمه». والمثبت من: «ت»، «م»، «ز»، «و»، «ف».

(٥) مرَّ التعريف به في مقدمة التحقيق.

وَالْوَعْدُ يَسُوعُ بَعْضُ الْمَسَاغِ ،

غاية البيان

قوله: (وَالْوَعْدُ يَسُوعُ بَعْضُ الْمَسَاغِ) ، أي: يَجُوزُ بَعْضُ الْجَوَازِ ، وهي جُمْلَةٌ [١/٤] حَالِيَّةٌ ، أي: شرعتُ في الشَّرْحِ الْمَذْكُورِ حَالَ كَوْنِ الْوَعْدِ بِهَذِهِ الصِّفَةِ ، وهي نَظِيرُ قَوْلِكَ: أَتَيْتَكَ وَالْجَيْشُ قَادِمٌ ، فجازَ إِخْلَاءُ الْجُمْلَةِ عَنِ الضَّمِيرِ الرَّاجِعِ إِلَى ذِي الْحَالِ ؛ إِجْرَاءً لَهَا مُجْرَى الظَّرْفِ ، و(بَعْضُ الْمَسَاغِ) مَنْصُوبٌ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ ؛ مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا﴾ [نوح: ١٧] ، فَقَرِنَ بِالْفِعْلِ غَيْرُ مَصْدَرِهِ ، كَمَا فِي الْآيَةِ الشَّرِيفَةِ .

وَالْمَسَاغُ: مَصْدَرُ سَاغَ لَهُ مَا فَعَلَ ، أَي: جازَ^(١) .

وَتَحْقِيقُهُ: أَنَّ مَوْعِدِي بَعْضُ الْجَائِزَاتِ وَالْمُمْكِنَاتِ ، فَمِنْ الْجَائِزِ وَقُوعُ بَعْضِ الْمُمْكِنَاتِ وَإِنْ لَمْ تَقَعْ كُلُّهَا عَادَةً ، فَيَجُوزُ إِذْنُ أَنْ يَقَعَ مَوْعِدِي ؛ لِأَنَّهُ بَعْضُ الْمُمْكِنَاتِ لَا كُلُّهَا ، فَلَأَجْلِ هَذَا شَرَعْتُ فِي الشَّرْحِ ؛ رَجَاءً أَنْ يَكُونَ مَوْعِدِي مِنْ ذَلِكَ الْبَعْضِ الْوَاقِعِ فِي الْوَاقِعِ .

هَذَا مَا ظَهَرَ لِي مِنَ الْأَسْرَارِ الرَّبَّانِيَّةِ ، وَالْأَنْوَارِ الْإِلَهِيَّةِ .

وَقَالَ بَعْضُ الشَّارِحِينَ^(٢): فِيهِ بَيَانٌ أَنَّ الْمُصَنِّفَ لَمْ يَسْتَأْهِلْ نَفْسَهُ لِلشَّرْحِ . ثُمَّ [١/٨/١] قَالَ: «يَعْنِي: أَنَّ الْمَانِعَ - وَهُوَ عَدَمُ الصَّلَاحِيَةِ - مُتَحَقِّقٌ ، إِلَّا أَنَّ الْوَعْدَ يُحَرِّضُنِي عَلَيْهِ ، وَلَوْلَاهُ لَا مُتَتَعْتُ» .

أَقُولُ: هَذَا كَلَامٌ صَادِرٌ لَا عَنْ تَفَكُّرٍ وَتَبَصُّرٍ ؛ لِأَنَّ سِيَاقَ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ ﷺ - مِنْ قَوْلِهِ: (غَيْرَ أَنَّ الْحَوَادِثَ ...) [إِلَى هُنَا]^(٣) - يَنْفِرُ عَنْ ذَاكَ وَيَأْبَاهُ ، أَلَا تَرَى

(١) ينظر: «لسان العرب» لابن منظور [٤٣٦/٨] .

(٢) أي: تاج الشريعة - كذا جاء في حاشية: «و» . ينظر: «نهاية الكفاية لدراية الهداية» لتاج الشريعة [١/ق/١] .

(٣) ما بين المعقوفتين: زيادة من: «ت» ، و«م» ، و«ز» ، و«و» ، و«ف» .

وَحِينَ أَكَادُ أَتَكِي عَنْهُ اتِّكَاءُ الْفَرَاغِ ،

﴿ غاية البيان ﴾

إلى ما نادى بأعلى صوته في قوله: (وَالِإِعْتِبَارُ بِالْأَمْثَالِ مِنْ صَنْعَةِ^(١) الرِّجَالِ). مُثَبِّتًا صلاحيته مدعيًا كماله.

فَإِذَا حَقَّقْتَ مَا بَيَّنَّته قُبَيْلَ هَذَا؛ عَرَفْتَ مَزَلَّ قَدَمِ الشَّارِحِ ، والله الهادي .

قوله: (وَحِينَ أَكَادُ أَتَكِي عَنْهُ اتِّكَاءُ الْفَرَاغِ) .

يُقَالُ: كَادَ يَفْعُلُ كَذَا ، يَكَادُ كَوْدًا وَمَكَادَةً ؛ أَي: قَارَبَ وَلَمْ يَفْعَلْ^(٢) .

قَالَ بَعْضُ الشَّارِحِينَ^(٣): عَدَّى الْإِتِّكَاءَ بِ: «عَنْ» ، وَإِنْ كَانَ هُوَ يُعَدَّى بِ: «عَلَى» ؛ لِتَضْمِينِ^(٤) مَعْنَى الْفَرَاغِ .

أَقُولُ: فِيهِ نَظَرٌ ؛ لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ يَكُونُ مَعْنَاهُ: أَفْرَغَ عَنْهُ فَرَاغَ الْفَرَاغِ ، وَهُوَ كَمَا تَرَى فَاسِدٌ مِنَ الْعِبَارَةِ ، مُلَوِّثٌ لِلصَّمَاخِ^(٥) ، وَصِحَّتُهُ عِنْدِي: أَنَّهُ مِنْ بَابِ التَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ ؛ أَي: أَتَكِي اتِّكَاءَ الْفَرَاغِ عَنْهُ ؛ أَي: عَنِ الشَّرْحِ ، وَهُوَ «الْكِفَايَةُ» ، وَإِنَّمَا قَدَّمَ لَفْظَ (عَنْهُ) لِرَعَايَةِ السَّجْعِ^(٦) .

(١) وقع في الأصل: «صفة». والمثبت من: «ت»، و«م»، و«ز»، و«و»، و«ف» .

(٢) ينظر: «لسان العرب» لابن منظور [٣٨٢/٣] .

(٣) يقصد به صاحب «النهاية في شرح الهداية» [٥/١] .

(٤) وقع في الأصل: «تعدَّى بعلى التضمين». وفيه اضطراب، والمثبت من: «ت»، و«م»، و«ز»، و«و»، و«ف» .

(٥) الصَّمَاخ: ثَقْبُ الْأُذُنِ ، وَيُقَالُ: هُوَ الْأُذُنُ نَفْسُهَا . ينظر: «الصحاح في اللغة» للجوهري [٤٢٦/١] مادة: صَمَخَ .

(٦) وقد يطلق على نفس الكلمة الأخيرة من الفقرة باعتبار كونها موافقة للكلمة الأخيرة من الفقرة الأخرى . وبهذا الاعتبار قال السكاكي: السَّجْعُ فِي النَثْرِ كَالْقَافِيَةِ فِي الشَّعْرِ . فعلى هذا السجع مختص بالنثر . ينظر: «كشاف اصطلاحات الفنون» للتهانوي [٩٣٠/١] ، «مفتاح العلوم» للسكاكي [ص/٥٨٥] ، «الكليات» للكفوي [ص/٥٠٦] ، «التعريفات» للجرجاني [ص/١٥٦] .

تَبَيَّنَتْ فِيهِ نَبْذًا مِنَ الإِطْنَابِ ، وَخَشِيتُ أَنْ يُهْجَرَ لِأَجْلِهِ الْكِتَابُ ، فَصَرَفْتُ
الْعِنَانَ وَالْعِنَايَةَ إِلَى شَرْحِ آخَرِ مَوْسُومًا بِالْهَدَايَةِ ، أَجْمَعُ فِيهِ - بِتَوْفِيقِ اللَّهِ - بَيْنَ
عُيُونِ الرِّوَايَةِ ، وَمُتُونِ الدَّرَايَةِ ، تَارِكًا لِلزَّوَائِدِ فِي كُلِّ بَابٍ ، مُعْرِضًا

﴿ غاية البيان ﴾

وَأَرَادَ بِمَكَادَةِ اتِّكَاءِ الْفَرَاغِ: أَقْرَبَ إِتْمَامٍ ^(١) الشَّرْحُ ؛ كِنَايَةً لَكُونِهِ ذِكْرَ الْإِلازِمِ
وإِرَادَةَ الْمَلْزُومِ ؛ لِأَنَّ الشَّخْصَ إِذَا اشْتَغَلَ بِأَمْرٍ مُتَعَبٍ وَأَتَمَّهُ ؛ يَتَكَيُّ عَادَةً ، فَيَكُونُ
الْإِتِّكَاءُ لَازِمًا اعْتِقَادِيًّا لِلْإِتْمَامِ ، فَافْهَمْ .

قَوْلُهُ: (تَبَيَّنَتْ فِيهِ نَبْذًا مِنَ الإِطْنَابِ) ، أَيُّ: عَلِمْتُ فِي الشَّرْحِ الْمَذْكُورِ قَلِيلًا
[١/ظ/م] مِنَ الْمُبَالَغَةِ فِي الْكَلَامِ .

(أَنْ يُهْجَرَ) ، أَيُّ: أَنْ يَتْرُكَ [(لِأَجْلِهِ) ، أَيُّ:] ^(٢) لِأَجْلِ الإِطْنَابِ ^(٣) .

قَوْلُهُ: (فَصَرَفْتُ الْعِنَانَ وَالْعِنَايَةَ) ، الْفَاءُ لِلْسَّبَبِيَّةِ ، أَيُّ: صَرَفْتُ عِنَانَ الْخَاطِرِ ،
وَعِنَايَةَ الْقَلْبِ عَنْ ذَلِكَ الشَّرْحِ ، إِلَى شَرْحِ آخَرٍ بِسَبَبِ أَنِّي خَشِيتُ هُجْرَانَ الْكِتَابِ مِنْ
جِهَةِ الإِطْنَابِ ، وَفِيهِ تَخْيِيلٌ ، فَافْهَمْ .

قَوْلُهُ: (عُيُونِ الرِّوَايَةِ) ، أَرَادَ بِهَا صُورَ الْمَسَائِلِ ، مِنْ قَوْلِهِمْ: عَيْنُ الشَّيْءِ لِنَفْسِهِ .
(وَمُتُونِ الدَّرَايَةِ) ، أَرَادَ بِهَا الدَّلَائِلَ ، مِنْ قَوْلِهِمْ: رَجُلٌ مَتْنٌ ، أَيُّ: صُلْبٌ ؛ لِأَنَّ قُوَّةَ
الْمَسَائِلِ لَا تَحْصُلُ إِلَّا بِهَا .

قَوْلُهُ: (تَارِكًا) حَالًا مِنَ الضَّمِيرِ الْمُسْتَرَفِي (أَجْمَعُ) ، وَ(مُعْرِضًا) صِفَةً

(١) فِي الْأَصْلِ: «قَرَبَ تَمَامَ» ، وَالْمَثْبُتُ مِنْ: «م» .

(٢) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَتَيْنِ: زِيَادَةٌ مِنْ: «ت» ، وَ«م» ، وَ«ز» ، وَ«و» ، وَ«ف» .

(٣) الإِطْنَابُ: مِنْ أَطْنَبَ فِي الْكَلَامِ: إِذَا بَالَغَ فِيهِ .

وَفِي الْأَصْطِلَاحِ: الإِطْنَابُ: آدَاءُ الْمَقْصُودِ بِأَكْثَرِ مِنَ الْعِبَارَةِ الْمُتَعَارَفِ بِهَا . يَنْظُرُ: «التَّعْرِيفَاتُ» لِلجُرْجَانِيِّ

[ص/٢٩] . وَ«الْكُلِّيَّاتُ» لِلْكُفَوِيِّ [ص/١٤١] .

عَنْ هَذَا النَّوعِ مِنَ الْإِسْهَابِ ، مَعَ أَنَّهُ يَشْمَلُ عَلَى أُصُولٍ ، يَنْسَحِبُ عَلَيْهَا فُصُولٌ ،
وَأَسْأَلُ اللَّهَ تَعَالَى أَنْ يُوفِّقَنِي

﴿ غاية البيان ﴾

لِقَوْلِهِ: (تَارِكًا).

قَوْلُهُ: (عَنْ هَذَا النَّوعِ مِنَ الْإِسْهَابِ) إِشَارَةٌ إِلَى مَا وَقَعَ مِنَ الْإِسْهَابِ
وَالِإِطْنَابِ الْوَاقِعِ فِي «كِفَايَةِ الْمُتَهَيِّ» ، وَفَصَّلَ بَعْدَهَا أَجْمَلَ ، مُبَالِغَةً وَتَأْكِيدًا
لِلْإِعْرَاضِ ، وَأَيْضًا لَوْ ذَكَرَ مُفَصَّلًا ابْتِدَاءً بِأَنْ قَالَ: مُعْرِضًا عَنِ الْإِسْهَابِ ؛ لَوْقَعَ فِي
بَعْضِ الْأَوْهَامِ أَنَّهُ يُعْرِضُ عَنِ الْإِسْهَابِ الْكَامِلِ ؛ لَا عَنِ الْقَلِيلِ مِنْهُ ، فَقَطَعَ ذَلِكَ
الْوَهْمَ بِقَوْلِهِ: (عَنْ هَذَا النَّوعِ) ؛ لِأَنَّهُ نَبَذَ^(١) مِنْهُ ، كَمَا قَالَ .

وَالِإِسْهَابُ: هُوَ الْإِكْثَارُ فِي الْكَلَامِ^(٢) .

قَوْلُهُ: (مَعَ مَا أَنَّهُ يَشْمَلُ عَلَى أُصُولٍ) .

جَوَابُ سُؤَالٍ مُقَدَّرٍ بِأَنْ يُقَالَ: هَذَا الشَّرْحُ الثَّانِي لَمَّا خَلَا عَنِ الْإِسْهَابِ
وَالِإِطْنَابِ ؛ احْتِمَلْ أَنْ لَا يَكُونَ فِيهِ أَصْلٌ وَلَا فَضْلٌ ، فَلَا يَحْصُلُ فِيهِ طَائِلٌ ، فَيَكُونُ
أَوَّلَى بِأَنْ يُهْجَرَ مِنَ الْأَوَّلِ .

فَأَجَابَ عَنْهُ وَقَالَ: لَيْسَ كَذَلِكَ ، فَإِنِّي صَرَفْتُ عِنَايَتِي إِلَى شَرْحِ آخَرٍ ؛ تَارِكًا لِلزِّيَادَةِ ،
مُعْرِضًا عَنِ الْإِسْهَابِ ، [م/و/٩/١] مَعَ اسْتِمَالِهِ عَلَى الْأُصُولِ الْمُتَرْتِبِ عَلَيْهَا الْفُصُولُ .
قَوْلُهُ: (وَأَسْأَلُ اللَّهَ أَنْ يُوفِّقَنِي) ، تَقُولُ: سَأَلْتُهُ كَذَا ، إِذَا التَّمَسَّتَ ، وَسَأَلْتُهُ عَنْ
كَذَا ، إِذَا بَحَثْتَ .

(١) نَبَذَ: (بفتح النون ، وسكون الباء الموحدة ، وفي آخره ذال معجمة) ، أي: شيئًا يسيرًا . ويقال: أصاب
الأرض نَبَذٌ مِنْ مطرٍ ، أي: شيء يسير . ينظر: «تاج العروس» للزبيدي [٣٩٩/٥] مادة: نَبَذَ .
و«البنية شرح الهداية» للعيني [١٣٠/١] .

(٢) ينظر: «الفروق اللغوية» للعسكري [ص/٤٠] ، «أساس البلاغة» للزمخشري [٤٨٠/١] ، «تاج
العروس» للزبيدي [٨١/٣] .

لِإِتْمَامِهَا^(١)، وَيَخْتِمَ لِي بِالسَّعَادَةِ بَعْدَ اخْتِمَامِهَا، حَتَّى إِنْ مَنْ سَمَتْ هِمَّتُهُ إِلَى

﴿ غاية البيان ﴾

وَقِيلَ: التَّوْفِيقُ حُسْنُ عِنَايَةِ اللَّهِ تَعَالَى لِعَبْدِهِ.

وَقِيلَ: التَّوْفِيقُ خَلْقُ قُدْرَةِ الطَّاعَةِ.

[٤/١ ظ] وَالْخِذْلَانُ: خَلْقُ قُدْرَةِ الْمَعْصِيَةِ^(٢).

قَوْلُهُ: (لِإِتْمَامِهَا... وَاخْتِمَامِهَا). يُرَوَّى كِلَاهُمَا بِتَوْحِيدِ الضَّمِيرِ وَتَثْنِيَّتِهِ فِيهِمَا جَمِيعًا، وَقَدْ حَصَلَ لِي^(٣) السَّمَاعُ بِهِمَا عَنْ مَشَايِخِي رحمهم الله، وَالتَّوْحِيدُ يَرْجِعُ إِلَى «الْهِدَايَةِ»، وَالتَّثْنِيَةُ: إِلَى «الشَّرْحَيْنِ» جَمِيعًا.

وَالْأَوَّلُ أَوَّلَى عِنْدِي؛ لَكَوْنُهُ مَقْصُودًا بِالذِّكْرِ؛ لِأَنَّ الْمُصَنِّفَ انْتَفَتَ إِلَى «الْهِدَايَةِ» مُعْرِضًا عَنِ «الْكِفَايَةِ»، إِلَّا أَنَّ إِبْطَالَ الْعَمَلِ حَرَامٌ بِالنَّصِّ، فَيَجُوزُ أَنْ يَسْأَلَ إِتْمَامُهُمَا لِأَجْلِ هَذَا.

وَسَمِعْتُ شَيْخِي بُرْهَانَ الدِّينِ الْخُرَيْفَغِينِي - قَدَّسَ اللَّهُ رُوحَهُ -: أَنَّ صَاحِبَ «الْهِدَايَةِ» بَقِيَ فِي تَصْنِيفِ هَذَا الْكِتَابِ ثَلَاثَ عَشْرَةَ سَنَةً، وَكَانَ صَائِمًا فِي تِلْكَ الْمُدَّةِ؛ لَا يُفْطِرُ أَصَلًا، وَكَانَ يَجْتَهِدُ أَلَّا يَطَّلِعَ عَلَى صَوْمِهِ أَحَدٌ، فَإِذَا أَتَى خَادِمٌ بِطَعَامٍ كَانَ يَقُولُ لَهُ: خَلِّهِ وَرُخْ، فَإِذَا رَاحَ كَانَ يُعْطِي ذَلِكَ الطَّعَامَ وَاحِدًا مِنَ الطَّلَبَةِ أَوْ مِنَ الْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ، فَصَارَ كِتَابُهُ مُبَارَكًا مَقْبُولًا بَيْنَ الْعُلَمَاءِ؛ بِبِرْكَتِ زُهْدِهِ وَوَرَعِهِ.

قَوْلُهُ: (حَتَّى إِنْ مَنْ سَمَتْ هِمَّتُهُ) يَتَعَلَّقُ بِقَوْلِهِ: (فَصَرَفْتُ الْعِنَانَ).

يَعْنِي: أَنِّي صَرَفْتُ عِنَايَتِي مِنْ شَرْحٍ إِلَى شَرْحٍ؛ لِمَعْنَى دَعَانِي إِلَيْهِ، لَكِنْ مَنْ كَانَتْ هِمَّتُهُ عَالِيَةً يَرْغَبُ فِي الشَّرْحِ الْأَوَّلِ الْكَبِيرِ، [٩/١ ظ/م] وَمَنْ كَانَ بِخِلَافِ ذَلِكَ

(١) فِي حَاشِيَةِ الْأَصْلِ: «خ: لِإِتْمَامِهَا».

(٢) وَهُوَ قَوْلُ أَهْلِ الْكَلَامِ. كَذَا جَاءَ فِي حَاشِيَةِ: «و».

(٣) وَقَعَ فِي الْأَصْلِ: «فِي». وَالْمَثْبُوتُ مِنْ: «ت»، «م»، «ز»، «و»، «و»، «ف».

مَزِيدِ الْوُقُوفِ يَرْغَبُ فِي الْأَطْوَلِ وَالْأَكْبَرِ ، وَمَنْ أَعْجَلَهُ الْوَقْتُ عَنْهُ يَقْتَصِرُ عَلَى الْأَقْصَرِ وَالْأَصْغَرِ ، وَلِلنَّاسِ فِيمَا يَعْشَقُونَ مَذَاهِبٌ ، وَالْفَنُّ خَيْرٌ كُلُّهُ .

﴿ غاية البيان ﴾

يَرْغَبُ فِي الشَّرْحِ الثَّانِي الصَّغِيرِ ، وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْ فَنِّ الْكَبِيرِ وَالصَّغِيرِ خَيْرٌ ؛ لِأَنَّ فِي الْأَوَّلِ زِيَادَةَ الْوُقُوفِ ، وَفِي الثَّانِي سُهولةَ الْحِفْظِ وَسُرْعَةَ الضَّبْطِ .

قوله : (أَعْجَلَهُ) ، وهو بمعنى : عَجَلَهُ ، إِذَا اسْتَحْتَجَّهُ . (عَنْهُ) ، أَي : عَنْ (مَزِيدِ الْوُقُوفِ) . وَالْمَزِيدُ وَالزِّيَادَةُ بِمَعْنَى .

قوله : (وَلِلنَّاسِ فِيمَا يَعْشَقُونَ مَذَاهِبٌ) .

مِنْ شِعْرِ أَبِي فِرَاسٍ ^(١) ، أَوَّلُهُ : قوله :

وَمِنْ عَادَتِي ^(٢) حُبُّ الدِّيَارِ لِأَهْلِهَا ^(٣)

وَيُسَمَّى مِثْلُ هَذَا تَضْمِينًا فِي اصطِلَاحِ عُلَمَاءِ الْمَعَانِي وَالْبَيَانِ ، وَمَعْنَاهُ : أَنْ يَأْتِيَ شَخْصٌ فِي أَثْنَاءِ كَلَامِهِ بِمِصْرَاعٍ ^(٤) ، أَوْ بَيْتٍ ، أَوْ بَيْتَيْنِ ؛ اسْتِعَانَةً بِذَلِكَ عَلَى

(١) هو الحارث بن سعيد بن حمدان التغلبيّ الرُبَيعيّ أَبُو فِرَاسِ الْحَمْدَانِيّ ، الْأَمِيرُ ، الشَّاعِرُ ، الْفَارِسُ . وَهُوَ ابْنُ عَمِّ سَيْفِ الدَّوْلَةِ . كَانَ رَأْسًا فِي الْفُرُوسِيَّةِ ، وَالْجُودِ ، وَبِرَاعَةِ الْأَدَبِ . مَاتَ قَتِيلًا وَعُمُرُهُ سَبْعٌ وَثَلَاثُونَ سَنَةً . لَهُ «دِيْوَانُ شَعْرٍ» . (تُوفِيَ سَنَةً : ٣٥٧ هـ) . يَنْظُرُ : «تَارِيخُ دِمَشْقَ» لِابْنِ عَسَاكِرَ [٤٢١/١١] . وَ«سِيرُ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ» لِلذَّهَبِيِّ [١٩٦/١٦] .

وَجَاءَ فِي حَاشِيَةِ : «م» وَ«و» : أَبُو فِرَاسِ الْحَارِثُ بْنُ سَعِيدِ بْنِ حَمْدَانَ . وَذَكَرَهُ فِي : «بَيْتِمةُ الدَّهْرِ» . وَيَنْظُرُ : «بَيْتِمةُ الدَّهْرِ» فِي مُحَاسِنِ أَهْلِ الْعَصْرِ» لِلثَّعَالِبِيِّ [٥٧/١] .

(٢) فِي «دِيْوَانِ أَبِي فِرَاسٍ» : «وَمِنْ مَذَهَبِي» .

(٣) هَذَا الْبَيْتُ مِنْ قَصِيدَةٍ بَائِيَّةٍ لِأَبِي فِرَاسِ الْحَمْدَانِيّ مَطْلَعُهَا :

أَبَيْتُ كَأَنِّي لِلصَّبَابَةِ صَاحِبٌ وَلِلنَّوْمِ مُذْ بَانَ الْخَلِيطُ مُجَانِبٌ

يَنْظُرُ : «دِيْوَانُ أَبِي فِرَاسِ الْحَمْدَانِي» [ص/٤٠] .

تَنْبِيهِ : وَهَمَّ الْبَدْرُ الْعَيْنِي (رحمته الله) فِي تَعْيِينِ صَاحِبِ الْقَصِيدَةِ ، وَنَسَبَهَا إِلَى الْفَرَزْدَقِ الشَّاعِرِ ! وَكَأَنَّهُ أَتَى مِنْ كَوْنِ الْفَرَزْدَقِ كَانَ يُكْنَى أَيْضًا بِـ : «أَبِي فِرَاسٍ» ! يَنْظُرُ : «الْبَنَاءُ شَرْحُ الْهَدَايَةِ» لِلْعَيْنِيِّ [١٣٣/١] .

(٤) الْمِصْرَاعُ مِنْ بَيْتِ الشَّعْرِ : نَصْفُهُ ، وَهُمَا مِصْرَاعَانِ ، يُسَمَّى الْأَوَّلُ : الصَّدْرُ ، وَالْآخِرُ الْعَجْزُ . وَمِصْرَاعًا =

ثُمَّ سَأَلَنِي بَعْضُ إِخْوَانِي أَنْ أَهْلِي عَلَيْهِمُ الْمَجْمُوعُ الثَّانِي، فَافْتَتَحْتُهُ - مُسْتَعِينًا بِاللَّهِ - فِي تَحْرِيرِ مَا أَقَاوُلُهُ، مُتَضَرِّعًا إِلَيْهِ فِي التَّيْسِيرِ لِمَا أَحَاوُلُهُ، إِنَّهُ الْمَيْسَرُ لِكُلِّ عَسِيرٍ، وَهُوَ [.....] وَبِالْإِجَابَةِ جَدِيرٌ.

﴿ غاية البيان ﴾

إِثْمَامُ مُرَادِهِ، وَتَأْكِيدُ مَعْنَاهُ عَلَى سَبِيلِ الْعَارِيَّةِ، وَإِنَّمَا يُسْتَحْسَنُ ذَلِكَ إِذَا نُبِّهَ عَلَيْهِ، أَوْ كَانَ مَشْهُورًا؛ كَيْلَا يَتَوَهَّمُ السَّرِقَةُ.

قَوْلُهُ: (الْمَجْمُوعُ الثَّانِي)، أَي: «الْهِدَايَةُ».

قَوْلُهُ: (فِي تَحْرِيرِ مَا أَقَاوُلُهُ).

وَتَحْرِيرُ الْكِتَابِ وَغَيْرِهِ: تَقْوِيمُهُ، وَالْمُقَاوَلَةُ: الْقَوْلُ مِنَ الْجَانِبَيْنِ. يُقَالُ: قَاوَلَهُ فِي كَذَا. وَكَأَنَّ صَاحِبَ «الْهِدَايَةِ» إِنَّمَا لَمْ يَقُلْ بَلْفَظٍ: أَقُولُهُ؛ لِلازْدِوَاجِ بَيْنَ: أَقَاوُلُهُ وَأَحَاوُلُهُ.

(إِلَيْهِ)، أَي: إِلَى اللَّهِ تَعَالَى. وَالْمُحَاوَلَةُ: الْإِرَادَةُ، وَإِنَّمَا قَالَ: (فِي التَّيْسِيرِ لِمَا أَحَاوُلُهُ). وَلَمْ يَقُلْ: فِي تَيْسِيرِ مَا أَحَاوُلُهُ، بِالإِضَافَةِ؛ مُبَالَغَةً فِي الْبَيَانِ بِالتَّفْصِيلِ بَعْدَ الإِجْمَالِ، بِخِلَافِ قَوْلِهِ: (فِي تَحْرِيرِ مَا أَقَاوُلُهُ)؛ لِأَنَّ الْمُبَالَغَةَ فِيهِ حَاصِلَةٌ مِنْ صِيغَةِ الْمُقَاوَلَةِ.

قَوْلُهُ: (إِنَّهُ الْمَيْسَرُ)، يُقَالُ: وَقَعَ مَوْقِعَ التَّغْلِيلِ، يَعْنِي: إِنَّمَا افْتَتَحْتُ إِمْلَاءَ «الْهِدَايَةِ» مُسْتَعِينًا بِاللَّهِ؛ لِأَنَّهُ الْمَيْسَرُ.

يُقَالُ: [١٠/١٠١م] فُلَانٌ جَدِيرٌ^(١) بِكَذَا، أَي: خَلِيقٌ.

وَاللَّهُ ﷻ أَعْلَمُ.

= الشَّعْرُ: مَا كَانَ فِيهِ قَافِيَتَانِ مِنْ بَيْتٍ وَاحِدٍ. يَنْظُرُ: «تَاجُ الْعُرُوسِ» لِلزَّيْدِيِّ [٢١/٣٣٤/مادة: صرغ]، وَ«مَعْجَمُ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ الْمَعَاصِرَةِ» [٢/١٢٩٠/مادة: صرغ].

(١) إِشَارَةٌ إِلَى قَوْلِ صَاحِبِ «الْهِدَايَةِ»: «وَهُوَ عَلَى مَا يَشَاءُ قَدِيرٌ، وَبِالْإِجَابَةِ جَدِيرٌ». يَنْظُرُ: «الْهِدَايَةُ» لِلْمَرْغِينَانِيِّ [١١/١].

كِتَابُ الطَّهَارَاتِ

غَايَةُ الْبَيَانِ

قوله: (كِتَابُ الطَّهَارَاتِ).

اعْلَمْ: أَنَّ كَلَامَنَا هُنَا فِي أَحَدَ عَشَرَ مَوْضِعًا:

الأوّل: فِي الْبِدَايَةِ بِقِسْمِ الْعِبَادَاتِ.

والثاني: فِي تَقْدِيمِ الصَّلَاةِ عَلَى سَائِرِ الْعِبَادَاتِ.

والثالث: فِي تَقْدِيمِ الطَّهَارَةِ عَلَيْهَا.

والرابع: فِي اخْتِيَارِ لَفْظِ الْكِتَابِ.

والخامس: فِي ذِكْرِ الطَّهَارَاتِ بِالْجَمْعِ.

والسادس: مَا الطَّهَارَةُ لُغَةً وَشَرْعًا، وَمَا الْوُضُوءُ؟

والسابع: كَمْ أَنْوَاعُ الطَّهَارَاتِ.

والثامن: مَا سَبَبُ الْوُضُوءِ.

والتاسع: مَا شَرْطُهُ.

والعاشر: مَا رُكْنُهُ.

والحادي عشر: مَا حُكْمُهُ.

أَمَّا الْأَوَّلُ، فَنَقُولُ: إِنَّمَا قَدَّمَ الْعِبَادَاتِ عَلَى الْمُعَامَلَاتِ وَالْمَزَاجِرِ^(١)؛ لِكَوْنِهَا

(١) عَنْ الْأَسْبَابِ الَّتِي مِنْ شَأْنِهَا: أَنْ تَزْجَرَ، كَمَا يَأْتِي فِي أَبْوَابِ: «الْجَنَائِيَّاتِ» وَ«الْحُدُودِ» وَ«التَّعْزِيرِ» وَغَيْرِهَا.

وَالْمَزَاجِرُ خَمْسَةٌ: مَزْجَرَةُ قَتْلِ النَّفْسِ، وَمَزْجَرَةُ اخْتِذِ الْمَالِ، وَمَزْجَرَةُ هَتِّكِ السُّتْرِ، وَمَزْجَرَةُ هَتِّكِ =

❦ غايۃ البیان ❦

أهمّ؛ لأنّ العبادة هي التي تُحقّق معنى العبوديّة، وما خُلِقَ الثّقلانِ إلّا لهذا، قال الله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦].

وأما الثاني، فنقول: إنّما قدّم الصلاة على سائر أنواع العبادات؛ لأنّها «عمادُ الدين» بالحديث^(١)، والخيمة لا تُضرب إلّا بنصبِ عمادها أولاً، فكذا الدين لا يقوم إلّا بعماده، وهو الصلاة، فقدّمت لهذا.

ولا يُقال: الأصل في العبادات هو الإيمان، فكان ينبغي أن يُذكر مُقدّماً؛ لأنّ الإيمان يتعلّق بعلم الكلام دون الفقه، فلهذا لم يُذكر ولم [٥/١] يُقدّم، وأيضاً الصلاة ثانية الإيمان دون سائر العبادات، كما في قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ﴾ [البقرة: ٣]. فقدّمت على غيرها لهذا المعنى.

وأما الثالث، فنقول: إنّما قدّمت الطهارة على [١٠/١م] الصلاة؛ لأنّ الطهارة شرطها، والشرط ما يتوقّف على وجوده الشّيء، فيكون وجودها سابقاً على الصلاة

= العرض، ومزجّة قطع البيضة. وقد قدّم في سائر كتب الفقه: العبادات على المعاملات والمزاج؛ لكونها أهم من غيرها. ينظر: «البحر الرائق» لابن نجيم [٨/١].

(١) يشير إلى ما أخرجه قوام السنة الأصبهاني في «الترغيب والترهيب» [٣٣/٣]، وأبو منصور الديلمي في «مسند الفردوس/ الغرائب الملتقطة لابن حجر» [٢/٢٥٦ق/مخطوط دار الكتب المصرية/ (رقم الحفظ: ٢٠٩٩)]، وابن شاهين في «الترغيب في فضائل الأعمال وثواب ذلك» [ص/١٣٠]، من حديث علي بن أبي طالب (عليه السلام) به مرفوعاً: «الصلاة عماد الدين، والجهاد ستام العمل، والزكاة بين ذلك».

قال النووي في «التنقيح»: «هذا حديث منكر باطل».

وضعّف سنّده: الزيلعي في «تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف» [٤٣/١]. وللحديث شواهد، إلّا أنها كلها ضعيفة لا يتّثبت منها شيء. وينظر: «التنقيح في شرح الوسيط/ بهامش الوسيط للغزالي» للنووي [٥/٢].

غاية البيان

لا مَحَالَةَ ؛ لِتَوْقُفِهَا عَلَيْهَا ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ : « لَا صَلَاةَ إِلَّا بِالطَّهَارَةِ » ^(١) . فَقُدِّمَتْ وَضْعًا ،
كَمَا اقْتَضَاهُ الشَّرْطُ طَبْعًا .

وَلَا يُقَالُ : لِمَ قُدِّمَتْ عَلَى سَائِرِ الشُّرُوطِ ؛ كاستِقْبَالِ الْقِبْلَةِ ، وَسُتْرِ الْعَوْرَةِ ،
وطهارة الثَّوبِ ؟

لِأَنَّهَا أَوْلَى ؛ لِأَنَّهَا لَا تَسْقُطُ بِالْأَعْذَارِ ، بِخِلَافِ سَائِرِ الشُّرُوطِ ، فَإِنَّهَا تَسْقُطُ بِهَا .
وَأَمَّا الرَّابِعُ ، فَنَقُولُ : إِنَّمَا قَالَ بِلَفْظِ : الْكِتَابِ ، وَلَمْ يَقُلْ بِلَفْظِ : الْبَابِ ؛ لِأَنَّ
الْكِتَابَ يَدُلُّ وَجْهَهُ اشْتِقَاقَهُ عَلَى الْجَمْعِ دُونَ الْبَابِ ؛ لِأَنَّهُ بِمَعْنَى النَّوعِ . وَالْغَرَضُ جَمْعُ
أَنْوَاعِ الطَّهَارَةِ لَا نَوْعٍ مِنْهَا ، وَدَلَالَةُ الْكَافِ وَالْتَّاءِ وَالْبَاءِ عَلَى الْجَمْعِ ظَاهِرٌ . نَقُولُ : كَتَبْتُ
الْبَغْلَةَ ، إِذَا جَمَعْتَ بَيْنَ شَفْرَيْهَا بِحَلَقَةٍ أَوْ سَيْرٍ . وَكَتَبْتُ الْقِرْبَةَ ، إِذَا خَرَزْتَهَا كِتَابًا ^(٢) .
وَالْكِتَبَةُ بِالضَّمِّ : الْخُرْزَةُ .

وَالْكِتَبِيُّ : الْجَيْشُ ، وَتَكْتَبُ الْخَيْلُ ؛ أَيُّ : تَجَمَّعَتْ . وَمِنْهُ : الْكِتَبُ وَالْكِتَابُ .
وَالْكِتَابَةُ : بِمَعْنَى تَصْوِيرِ اللَّفْظِ بِحُرُوفٍ هِجَائِيَّةٍ ؛ لِأَنَّ فِيهَا جَمْعَ الْحُرُوفِ
وَالْكَلِمَاتِ .

(١) لَمْ نَجِدْهُ بِهَذَا اللَّفْظِ ، وَإِنَّمَا صَحَّ بِلَفْظِ : « لَا تُقْبَلُ صَلَاةٌ بِغَيْرِ طَهْوٍ » . أَخْرَجَهُ : مُسْلِمٌ فِي كِتَابِ
الطَّهَارَةِ / بَابِ وَجوبِ الطَّهَارَةِ لِلصَّلَاةِ [رَقْمُ / ٢٢٤] ، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي أَبْوَابِ الطَّهَارَةِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ
ﷺ / بَابِ مَا جَاءَ لَا تَقْبَلُ صَلَاةً بِغَيْرِ طَهْوٍ [رَقْمُ / ١] ، مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِهِ .
وَأَخْرَجَهُ : الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ الْوُضُوءِ / بَابِ لَا تَقْبَلُ صَلَاةً بِغَيْرِ طَهْوٍ [رَقْمُ / ١٣٥] ، وَمُسْلِمٌ فِي
كِتَابِ الطَّهَارَةِ / بَابِ وَجوبِ الطَّهَارَةِ لِلصَّلَاةِ [رَقْمُ / ٢٢٥] ، مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ
ﷺ : « لَا تُقْبَلُ صَلَاةٌ مَنْ أَحْدَثَ حَتَّى يَتَوَضَّأَ » . قَالَ رَجُلٌ مِنْ حَضَرَمَوْتٍ : مَا الْحَدَثُ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ ؟
قَالَ : فُسَاءٌ أَوْ ضُرَاطٌ .

(٢) يَنْظُرُ : « الصَّحَاحُ فِي اللُّغَةِ » لِلْجَوْهَرِيِّ [١ / ٢٠٩ / مَادَّةُ : كَتَبَ] . وَ« لِسَانُ الْعَرَبِ » لِابْنِ مَنْظُورٍ
[١ / ٧٠١ / مَادَّةُ : كَتَبَ] .

﴿ غاية البيان ﴾

وأما الخامس ، فنقول: إنما ذكر الطهارة بلفظ: الجمع تصريحاً لإرادة أنواع الطهارة ؛ لأنها لو ذكرت بلفظ المفرد ؛ لكان فهم الأنواع بسبيل الاحتمال لا القطع ؛ لأن الجنس واقع على الأدنى مع احتمال الكل .

لا يقال: دخول اللام في الجمع يقتضي أن يكون للجنس أيضاً ، فلا فائدة إذن للجمع ؛ لأن صاحب [١/١١٧م] «الهداية» يجوز له أن يريد مطلق الجمع ، كما هو مذهب البعض في اللام إذا دخلت في الجمع .

لا يقال: لا يجوز جمع المصدر ، فكيف جاز هنا ؟

لأننا لا نسلم ذلك مطلقاً ؛ لأنه يجوز إذا أريد النوع ، وقد أريد كما قلنا ، فلا يرد علينا .

ولا يقال: لم لم يذكر الصلاة والزكاة بالجمع كالطهارة ؟

لعدم العلة فيهما^(١) ، ووجودها فيها ، وهي إرادة الأنواع المختلفة ، كما ترى من اختلاف طهارة الحدث والخبث ، والطهارة بالتيمم ، بخلاف الصلاة ، فإنها متحدة أنواعها ؛ لأنها عبارة عن الأركان المعهودة ، وكذا الزكاة ؛ لأنها عبارة عن إيتاء ربع العشر ، وهو واحد ، ولا يورد صلاة الجنابة ؛ لأنها ليست بصلاة حقيقة ، إنما هي دعاء ، ولهذا جازت ركوباً قياساً ؛ لا استحساناً^(٢) .

(١) هذا التعليل جواب الاعتراض قبله ، يعني: لم يذكر الصلاة والزكاة بالجمع كالطهارة ؛ لعدم العلة فيهما ، ووجودها فيها .

(٢) وجه القياس: لأنها دعاء في الحقيقة ، ولأن ركن القيام معتبر بسائر الأركان ؛ كالقراءة والركوع والسجود .

وفي الاستحسان . عليهم الإعادة ؛ لأن فيها شيئين: التكبير والقيام ، فكما أن ترك التكبير يمنع الاعتداد ، فكذلك ترك القيام . ينظر: «المبسوط» للسرخسي [٢/٦٩] ، «تحفة الفقهاء» لعلاء الدين =

غاية البيان

قَالَ بَعْضُ الشَّارِحِينَ^(١): «ذَكَرَ الطَّهَّارَةُ بِلَفْظِ الْجَمْعِ ، دُونَ الصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ ؛ لِأَنَّ اللَّامَ فِي الْجَمْعِ تُبْطِلُ مَعْنَى الْجَمْعِ ؛ فَكَانَ الْجَمْعُ وَالْفَرْدُ سَوَاءً» .

أَقُولُ: سَلَّمْنَا بُطْلَانَ مَعْنَى الْجَمْعِ عَلَى مَا هُوَ الْمُخْتَارُ فِي بَحْثِ اللَّامِ ، لَكِنْ لَا نُسَلِّمُ أَنَّهُ إِذَا كَانَ كَذَلِكَ يَلْزَمُ جَمْعُ الطَّهَّارَةِ دُونَ الْأُخْرَيَيْنِ^(٢) ، وَأَيْضًا يَلْزَمُ مِنْهُ الْعَبَثُ ؛ لِأَنَّ الْجَمْعَ إِذَا كَانَ كَالْفَرْدِ ، فَأَيُّ فَائِدَةٍ لِلْجَمْعِ سِوَى تَطْوِيلِ اللَّفْظِ ؟

وَأَمَّا السَّادِسُ ، فَتَقُولُ: الطَّهَّارَةُ فِي اللُّغَةِ هِيَ: النَّظَافَةُ ، وَفِي الشَّرْعِ: نَظَافَةُ مَخْصُوصَةٍ .

وَالْوُضُوءُ - بِالضَّمِّ^(٣) - : مُصَدَّرٌ - وَقِيلَ: عِبَارَةٌ عَنِ الْوَضَاءَةِ ، وَهِيَ الْحُسْنُ .

وَفِي الشَّرْعِ: عِبَارَةٌ عَنِ غَسْلِ أَعْضَاءِ [١١/ط/م] مَخْصُوصَةٍ ، وَمَسْحِ مَخْصُوصٍ .
وَأَمَّا السَّابِعُ ، فَتَقُولُ: الطَّهَّارَةُ إِمَّا أَنْ تَكُونَ حَقِيقَةً أَوْ حُكْمِيَّةً .

فَالأُولَى: هِيَ الطَّهَّارَةُ عَنِ النَّجَاسَةِ الْحَقِيقِيَّةِ ، وَهِيَ مُشْتَمِلَةٌ عَلَى ثَلَاثَةِ أَنْوَاعٍ: طَهَّارَةُ النَّجَاسَةِ عَنِ الْبَدَنِ ، وَالثَّوْبِ ، وَالْمَكَانِ .

وَالثَّانِيَةُ: وَهِيَ الطَّهَّارَةُ عَنِ النَّجَسِ الْحُكْمِيِّ عَلَى نَوْعَيْنِ: صُغْرَى وَكُبْرَى ،
فَالأُولَى: الْوُضُوءُ ، وَالثَّانِيَةُ: الْغُسْلُ ، فَإِذَا عُدِمَ الْمَاءُ قَالَتِيْمٌ .

وَأَمَّا الثَّامِنُ ، فَتَقُولُ: فِي سَبَبِ الْوُضُوءِ اخْتِلَافٌ ، قِيلَ: سَبَبُهُ الْقِيَامُ إِلَى

= السمرقندي [٢٥٢/١] ، «بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع» للكاساني [٣٤٦/٢] ، «تبيين الحقائق» للربيعي [٢٤٢/١] .

(١) أعني: مولانا حسام الدين السُّغُنَاقِيَّ . كَذَا جَاءَ فِي حَاشِيَةِ: «و» . يَنْظُرُ: «النهاية شرح الهداية» [٥/١ ق] .

(٢) يَعْني: بِـ: «الْأُخْرَيَيْنِ»: الصَّلَاةُ وَالزَّكَاةُ .

(٣) إِنَّمَا قَيَّدَ بِالضَّمِّ: لِأَنَّهُ بِالْفَتْحِ: مَا يَتَوَصَّأُ بِهِ - كَذَا جَاءَ فِي حَاشِيَةِ: الْأَصْلُ «م» ، وَ«و» .

الصَّلَاةُ ؛ لِلآيَةِ (١).

وَقِيلَ: الْحَدَّثُ ؛ لِلدَّورَانِ وَجُودًا وَعَدَمًا (٢). وَعِنْدَنَا: الصَّلَاةُ ؛ بِدَلِيلِ الْإِضَافَةِ إِلَيْهَا، وَهِيَ أَمَارَةُ السَّبَبِيَّةِ ؛ لِمَا عُرِفَ فِي الْأُصُولِ.

وَالأَوَّلُ فَاسِدٌ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَتَوَضَّأُ لِكُلِّ صَلَاةٍ، فَلَمَّا كَانَ يَوْمُ الْفَتْحِ صَلَّى خَمْسَ صَلَوَاتٍ بِوُضُوءٍ وَاحِدٍ، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «رَأَيْتَكَ الْيَوْمَ تَفْعَلُ شَيْئًا لَمْ تَكُنْ تَفْعَلُهُ، فَقَالَ ﷺ [٥/١هـ]: «عَمْدًا فَعَلْتُ ؛ كَيْلًا تَخْرَجُوا» (٣)» (٤).

وَلِأَنَّ الْمُوجِبَ لِلْوُضُوءِ إِذَا كَانَ نَفْسَ الْقِيَامِ ؛ لَا يَفْرُغُ الْإِنْسَانُ عَنِ الْوُضُوءِ

(١) يعني بالآية: قول الله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الْزَّبَرَةُ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ﴾ [المائدة: ٦].

(٢) عزاه السرخسي والباهرتي إلى الجمهور، وعزاه ابن نجيم وابن عابدين إلى أهل الطرد، وهم المستدلون على علة الحكم بالطرد والعكس، ويسمى الدوران ؛ كالإمام الرازي وأتباعه. ينظر: «المبسوط» للسرخسي [٥/١]، «العناية على الهداية» لأكمل الدين [١٣/١]، «البحر الرائق» لابن نجيم [٩/١]، «رد المحتار» لابن عابدين [١٩٢/١].

(٣) رواه سليمان بن بُرَيْدَةَ عَنْ أَبِيهِ، ذكره الجصاص في «شرح»ه. كذا جاء في حاشية: «م»، و«و». وينظر: «شرح مختصر الطحاوي» للجصاص [٣١٢/١].

(٤) أخرجه: مسلم في كتاب الطهارة/ باب جواز الصلوات كلها بوضوء واحد [٢٧٧/رقم]، وأبو داود في كتاب الطهارة/ باب الرجل يصلي الصلوات بوضوء واحد [١٧٢/رقم]، والترمذي في أبواب الطهارة عن رسول الله ﷺ/باب ما جاء أنه يصلي الصلوات بوضوء واحد [٦١/رقم]، والنسائي في كتاب الطهارة/ باب الوضوء لكل صلاة [١٣٣/رقم]، من حديث سُلَيْمَانَ بْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ: «صَلَّى الصَّلَوَاتِ يَوْمَ الْفَتْحِ بِوُضُوءٍ وَاحِدٍ، وَمَسَحَ عَلَى خَفَّيْهِ». فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: لَقَدْ صَنَعْتَ الْيَوْمَ شَيْئًا لَمْ تَكُنْ تَصْنَعُهُ، قَالَ: «عَمْدًا صَنَعْتُهُ يَا عُمَرُ».

قال أبو عيسى الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح».

قلنا: وَلَمْ يَقَعْ عِنْدَهُمْ تِلْكَ الْجُمْلَةُ فِي آخِرِهِ: «كَيْلًا تَخْرَجُوا»! وَلَمْ نَجِدْهَا فِي شَيْءٍ مِنْ طَرُقِ الْحَدِيثِ بَعْدَ التَّبَعِ! وَقَدْ أَخَذَهَا الْمُؤَلِّفُ مِنَ السَّرْحِ فِي «المبسوط» [٨/١]، وَتَابِعَهُ الْبِدْرُ الْعَيْنِي فِي «الْبَيَانَةِ شَرْحُ الْهُدَايَةِ» [١٤٠/١].

❦ غاية البيان ❦

أبدًا، فيقع في الحرج العظيم، وذلك مدفوع شرعًا؛ لأنه إذا قام فوجب عليه الوضوء، فتوضأ ثم قام ينبغي أن يجب عليه الوضوء ثانيًا؛ لوجود القيام ثانيًا، فيتسلسل الأمر حينئذٍ إلى ما لا نهاية له، وذلك فاسدٌ جدًا.

والجواب عن الثاني فنقول: لا نسلم أن الدوران دليلٌ على^(١)، ولئن سلمنا؛ لكن لا نسلم أن الدوران وجودًا موجودًا؛ لأنه قد يوجد الحدث ولا يجب الوضوء، ما لم تجب الصلاة بالبلوغ، [١/١٢١م] ودخول الوقت.

لا يقال: لا يجوز أن تكون الصلاة سببًا؛ لأنه حينئذٍ تكون الطهارة حكمًا وشرطًا للصلاة، وهو فاسدٌ؛ لأن المتقدم متأخر، والمتأخر متقدم.

لأننا نقول: الطهارة شرط الجواز، والصلاة سبب الوجوب، وبينهم مغايرة.

وأما التاسع، فنقول: شرطه الحدث؛ لأن الأمر بالوضوء أمرٌ بالتطهير والتطهير^(٢) يقتضي النجاسة لا محالة، إما حقيقة أو حكمًا، والأول منتفٍ بالإجماع؛ فتعين الثاني، ولا يلزم إلغاء النص عن الفائدة، وأيضًا القيام المذكور بإطلاقه يتناول كل قيام، وهو غير مرادٍ بالإجماع؛ فتعين أخص الخصوص، وهو القيام إلى الصلاة وهو محدث.

وتقرير الآية إذن والله أعلم: إذا قمتم إلى الصلاة وأنتم محدثون، أو إذا قمتم

(١) اختلف الأصوليون في إفادة الدوران للعلية: فذهب بعض المعتزلة إلى أنه يفيد القطع بالعية، وذهب الجمهور إلى أنه يفيد ظن العلية بشرط عدم المزاحم. ينظر: «تقويم الأدلة» للدبوسي [ص/٣٠٧]، أصول السرخسي [١٨٠/٢]، «فصول البدائع في أصول الشرائع» للفناري [٣٥٦/٢]، «البرهان» للجويني [٣٣٢/٣]، «البحر المحيط» لابن حيان [٢٤٣/٥]، «إرشاد الفحول» للشوكاني [٣٧٤/١].

(٢) زيادة من: «م».

.....
 غاية البيان

إِلَى الصَّلَاةِ عَنْ مَنْكُمْ ، وَالتَّوَمُّ دَلِيلُ الْحَدَثِ أَيْضًا .

قَالَ حَافِظُ الدِّينِ النَّسْفِيُّ^(١) فِي «كَافِيهِ» : «وَشَرْطُهُ الْحَدَثُ ؛ لِأَنَّهُ تَعَالَى ذَكَرَ التَّيَمُّ مُعَلِّقًا بِالْحَدَثِ ، وَالتَّصُّ فِي الْبَدَلِ نَصٌّ فِي الْأَصْلِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُفَارِقُهُ بِشَرْطِهِ وَسَبِّهِ»^(٢) .

أَقُولُ : لَا نُسَلِّمُ أَنَّ الْبَدَلَ لَا يُفَارِقُ الْأَصْلَ بِشَرْطِهِ ، وَقَدْ^(٣) فَارَقَهُ فِي النِّيَّةِ ، وَهِيَ شَرْطٌ فِي التَّيَمُّ دُونَ الْوُضُوءِ .

فَعَلِمَ بِهَذَا : أَنَّ التَّعْلِيلَ بَعْدَ الْمُفَارَقَةِ هَبَاءٌ مَشْهُورٌ .

وَقَالَ بَعْضُهُمْ^(٤) : لَا يُفَارِقُهُ بِسَبِّهِ .

فَأَقُولُ : سَلَّمْنَا ذَلِكَ ، لَكِنْ لَا نُسَلِّمُ أَنَّهُ يَلْزَمُ عَدَمُ الْمُفَارَقَةِ بِالشَّرْطِ ، وَالْحَدَثُ شَرْطُ التَّيَمُّ لَا سَبِّهِ .

وَأَمَّا الْعَاشِرُ ، فَتَقُولُ : رُكْنُهُ غَسْلُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْأَعْضَاءِ الثَّلَاثَةِ^(٥)

(١) حَافِظُ الدِّينِ النَّسْفِيُّ : هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ ، أَبُو الْبَرَكَاتِ ، الْفَقِيهُ الْعَالِمُ الْمُفَسِّرُ الْأَصُولِيُّ ، صَاحِبُ التَّصَانِيفِ الْمَفِيدَةِ فِي الْفَقْهِ وَالْأَصُولِ ، مِنْ تَصَانِيفِهِ : كِتَابُ «الْمَصْفَى شَرْحُ الْمَنْظُومَةِ» ، وَكِتَابُ «الْمَنَافِعِ شَرْحُ النَّافِعِ» ، وَكِتَابُ «الْكَافِي شَرْحُ الْوَافِي» ، وَكِتَابُ : «كَنْزُ الدَّقَائِقِ» ، وَغَيْرُهَا . (تُوفِيَ سَنَةَ : ٧١٠ هـ) . يَنْظُرُ : «الْجَوَاهِرُ الْمَضِيَّةُ» لِعَبْدِ الْقَادِرِ الْقُرْشِيِّ [٢٧٠/١] . وَ«الْمِرْقَاةُ الْوَفِيَّةُ فِي طَبَقَاتِ الْحَنْفِيَّةِ» لِلْفَيْرُوزِآبَادِيِّ [ق/٢١/١] / مَخْطُوطُ مَكْتَبَةِ رَئِيسِ الْكِتَابِ - تَرْكِيا / (رَقْمُ الْحَفْظِ : ٦٧١) ، وَ«سَلَّمَ الرُّصُولُ إِلَى طَبَقَاتِ الْفَحُولِ» لِحَاجِي خَلِيفَةَ [٢٠٣/٢] .

(٢) يَنْظُرُ : «الْكَافِي فِي شَرْحِ الْوَافِي» لِلنَّسْفِيِّ [١/ق/١] مَخْطُوطُ مَكْتَبَةِ فَيْضِ اللَّهِ .

(٣) وَقَعَ فِي الْأَصْلِ : «وَهُوَ» ، وَالْمُثَبِّتُ مِنْ : «م» .

(٤) يَقْصِدُ بِهِ حَافِظُ الدِّينِ النَّسْفِيُّ . يَنْظُرُ : «الْكَافِي فِي شَرْحِ الْوَافِي» لِلنَّسْفِيِّ [١/ق/١] .

(٥) عَبَّرَ بِالْأَعْضَاءِ الثَّلَاثَةِ : وَهِيَ الْوَجْهُ وَالْيَدَانِ وَالرِّجْلَانِ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَمَرَ بِغَسْلِ الْوَجْهِ وَعُطْفِ الْبَوَاقِي عَلَيْهِ ، وَالْمَعْطُوفُ يَشَارِكُ الْمَعْطُوفَ عَلَيْهِ فِي الْحُكْمِ ، وَسَمَّاها ثَلَاثَةً وَهِيَ خَمْسَةٌ ؛ لِأَنَّ الْيَدَيْنِ

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ﴾
الآيَةُ [المائدة: ٦]

﴿ غيبة البيان ﴾

كُلُّ (١) مَرَّةً وَاحِدَةً، وَمَسْحُ رُبْعِ الرَّأْسِ - [١/١٢٢ ط/م] أَوْ قَدْرِ ثَلَاثِ أَصَابِعٍ - أَوْ النَّاصِيَةِ
مَرَّةً وَاحِدَةً، وَهَذَا لِأَنَّ الرُّكْنَ مَا لَا قِيَامَ لِلشَّيْءِ إِلَّا بِهِ، وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْغَسْلِ
وَالْمَسْحِ بِهِذِهِ الْمَثَابَةِ.

وَأَمَّا الْحَادِي عَشَرَ، فنَقُولُ: حُكْمُهُ حِلُّ الصَّلَاةِ؛ لِأَنَّهَا لَمَّا حَلَّتْ وَصَحَّتْ
بِالْوُضُوءِ؛ صَارَ الْحِلُّ حُكْمًا لَهُ؛ لِكُونِهِ أَثَرَهُ.

قَوْلُهُ: (قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ﴾ (الآيَةُ)
[المائدة: ٦]، أَي: اقْرَأِ الْآيَةَ، أَوْ أْتَمَّهَا، عَلَى تَقْدِيرِ النَّصْبِ، وَيَجُوزُ بِالرَّفْعِ عَلَى
مَعْنَى: الْآيَةُ مَقْرُوءَةٌ، أَوْ تُقْرَأُ بِتَمَامِهَا إِلَى آخِرِهَا (٢).

إِنَّمَا قَدَّمَ الْآيَةَ وَإِنْ كَانَ حَقُّ الدَّلِيلِ أَنْ يُؤَخَّرَ؛ لِاقْتِضَائِهِ سَابِقَةَ الْمَذْلُولِ،
لِلتَّبَرُّكِ بِكِتَابِهِ تَعَالَى فِي افْتِتَاحِ الْكِتَابِ، وَيَجُوزُ تَقْدِيمُهُ؛ لِكُونِ الْكِتَابِ أَصْلًا
يُسْتَبْطَأُ مِنْهُ الْمَسَائِلُ الْفُرْعِيَّةُ.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ [المائدة: ٦] إِلَى آخِرِ الْآيَةِ.

اعْلَمْ أَنَّ «يَا» حَرْفُ نِدَاءٍ، وَ«أَيُّ»: مُنَادَى مُفْرَدٌ مَعْرِفَةٌ، وَ«هَا»: مُفَحِّمَةٌ لِلتَّنْبِيهِ
عَلَى أَنَّ الْمُنَادَى فِي الْحَقِيقَةِ هُوَ الْوَاقِعُ بَعْدَهُ، وَإِنَّمَا فَعَلُوا كَذَلِكَ؛ كَرَاهَةً أَنْ يَجْمَعُوا

= وَالرَّجُلَيْنِ جَعَلَا فِي الْحُكْمِ بِمَنْزِلَةِ عَضْوَيْنِ؛ كَمَا فِي الْآيَةِ. انظر: «خلاصة الدلائل في تنقيح
المسائل» للرازي [٧/١]، «الجواهر النيرة» للحدادي [٤/١].

(١) زيادة من: «م».

(٢) قراءة النص: للنافع، وابن عامر، والكسائي، ويعقوب، وحفص، وقرأ الباقون: بالخفض. ينظر:
«الحجة للقراء السبعة» لأبي علي الفارسي [٣/٢١٤]، و«النشر في القراءات العشر» لابن الجزري
[٢/٢٥٤].

❦ غاية البيان ❦

بين: «يا» و«اللام»، مثل قولك: يا الرَّجُلُ^(١).

و«الَّذِينَ»: جَمْعُ: الَّذِي، وهو اسم موصول، وُضِعَ وَضْعاً لَوْصِفِ الْمَعَارِفِ بِالْجُمْلِ، تَقْدِيرُهُ: يا أَيُّهَا الْقَوْمُ الَّذِينَ. أو: يا أَيُّهَا النَّاسُ الَّذِينَ.

وقوله: ﴿ءَامِنُوا﴾ صِلَةُ الَّذِينَ، وَقَعَتْ مُغَايِبَةً^(٢)؛ لَكَوْنِ الْمَوْصُولِ - وهو الَّذِينَ - كذلك؛ لأنَّ الأسماء الظاهرة كلها غَيْبٌ^(٣).

وقوله: ﴿قُمْتُمْ﴾ خِطَابٌ لِلْمُنَادَى الْمُفْرَدِ الْمَذْكُورِ، أَصَابَ الْمُفْصِلَ فَوْقَ الْمَحْزُورِ^(٤).

فمن هذا: عَرَفْتُ أَنَّ حَافِظَ الدِّينِ النَّسْفِيَّ غَلِطَ فِي [١/١٣/م] ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ:
الْأَوَّلُ: قوله: ﴿الَّذِينَ ءَامِنُوا﴾ صِفَةٌ لـ «أَيٍّ». وليس كذلك؛ لأنَّ صِفَةَ «أَيٍّ» هِيَ الْمُقَدَّرُ مِنَ الْقَوْمِ أَوْ النَّاسِ، ثُمَّ ﴿ءَامِنُوا﴾ صِفَةٌ لِتِلْكَ الصِّفَةِ الْمُقَدَّرَةِ لـ: «أَيٍّ» بِوَاسِطَةِ ﴿الَّذِينَ﴾.

وَالثَّانِي: قوله: «فِيهِ صَنْعَةُ التَّنْفَاتِ». وليس كذلك [١/١٣/م]؛ لأنَّ الِاتِّفَاتَ إِنَّمَا يَكُونُ فِيمَا إِذَا كَانَ حَقُّ الْكَلَامِ بِالْغَيْبَةِ وَذُكِرَ بِالْخِطَابِ، أَوْ عَلَى الْعَكْسِ، وَلَمْ يَقَعْ

(١) هكذا في الأصل، وفي نسخة «م»: يا رجل.

(٢) الْمُغَايِبَةُ: مصدر من غَايَبَ يُغَايِبُ مُغَايِبَةً. وَقَلَانٌ غَايِبٌ صَاحِبُهُ: وَجَّهٌ إِلَيْهِ الْكَلَامُ فِي غَيْبِهِ. وفي كلام العرب: أَنَا مَعَكُمْ لَا أُغَايِبُكُمْ. ينظر: «تاج العروس» للزبيدي [٣/٢٠٥/مادة: غيب].

(٣) هكذا ضَبَطَهُ فِي: «و»، و«ز» بالتحريك، وهو جَمْعُ: غَائِبٌ، وَتُجْمَعُ أَيْضاً عَلَى غَيْبٍ، كَرُكْعٍ، وَعَلَى غِيَابٍ، مَثَلُ: كُفَّارٍ. ينظر: «تاج العروس» للزبيدي [٢/٢٩٦/مادة: غيب].

(٤) هذا مَثَلٌ عَرَبِيٌّ شَهِيرٌ كَانَ الْعَرَبُ يَضْرِبُونَهُ يَتَعَجَّبُونَ مِنَ الْجَزَارِ الْحَادِثِ إِذَا كَانَ لَا يُخْطِئُ مُفْصِلَ الْمُعْظَمِينَ فِي تَقْطِيعِ الْجُرُورِ، وَيُصِيبُ مِنْهُ الْمَحْزُورُ، وَلِذَلِكَ قَالُوا فِي الْمَثَلِ: «فَلَانٌ يُصِيبُ الْمَحْزُورَ وَلَا يُخْطِئُ الْمُفْصِلَ». ينظر: «الحيوان» للجاحظ [٢/٣٧٣ - ٣٧٤]، و«خزانة الأدب» لعبد القادر البغدادي [١/٤٤٦].

﴿ غاية البيان ﴾

الكَلَامُ فِي الْآيَةِ إِلَّا فِي الْمَوْقِعِ الَّذِي اقْتَضَاهُ، وَهَذَا الْغَلَطَانِ فِي «الْمُسْتَصْفَى شَرْحِ النَّافِعِ»^(١).

وَالْغَلَطُ الثَّلَاثُ: قَوْلُهُ فِي «الْمُسْتَصْفَى شَرْحِ الْمَنْظُومَةِ»^(٢) فِي أَوَّلِ الْبَابِ^(٣): «إِنَّ: «الَّذِي» صِلَةٌ، فَلَا بُدَّ لَهُ مِنْ مَوْصُولٍ».

وَلَيْسَ كَذَلِكَ بَلِ الْأَمْرُ عَلَى الْعَكْسِ، وَهَذَا كُلُّهُ غَلَطٌ فَاحِشٌ عِنْدَ الْمُحَصِّلِينَ، وَلَا كَلَامَ مَعَ الْمُقَلِّدِينَ^(٤).

وَقَالَ^(٥): «لَوْ قَالَ: آمَنْتُمْ؛ لاختَصَّ بِالْحَاضِرِينَ فِي عَصْرِ النَّبِيِّ ﷺ».

وَقَدْ فِيهِ النَّسْفِيُّ شَمَسَ الْأُئِمَّةَ الْكَرْدَرِيَّ^(٦)، وَفِيهِ نَظَرٌ عِنْدِي؛ لِأَنَّا لَا نُسَلِّمُ

- (١) ينظر: «الْمُسْتَصْفَى شَرْحِ النَّافِعِ» للنسفي [٥هـ] مخطوط مكتبة فيض الله.
- (٢) شَرَحَ فِيهِ: «المنظومة الخلافات/ أو الخلاف». لنجم الدين أبي حفص النسفي، وقد نظمَ فيها المسائل التي اختلفَ فيها الأئمة: أبو حنيفة، وأبو يوسف، ومحمد بن الحسن، وزُفَر، والشافعي، ومالك. ينظر: «كشف الظنون» لحاجي خليفة [١٨٦٧/٢].
- (٣) يعني: عند شَرْحِ قول صاحب المنظومة: «بَابُ الَّذِي اخْتُصَّ أَبُو حَنِيفَةَ بِهِ مِنَ الْمَسَائِلِ الشَّرِيفَةِ». ينظر: «المصْفَى شَرْحِ منظومة الخلاف» للنسفي [٢/ب/ مخطوط مكتبة نور عثمانية - تركيا/ (رقم الحفظ: ١٦٥٣)]، أو [٤/ب/ مخطوط مكتبة فيض الله أفندي - تركيا/ (رقم الحفظ: ٨٣٣)].
- (٤) اعلم: أن هذه الأغلاط سهلة الدفع على مَنْ مَارَسَ الْعَرَبِيَّةَ سَوَّى الْغَلَطُ فِي الْإِلْتِفَاتِ. كَذَا جَاءَ فِي حَاشِيَةِ: «و». وَرَدَّهَا الْعَيْنِي بِقَوْلِهِ: عَلَى تَقْدِيرِ كَلَامِ النَّسْفِيِّ صَحِيحٌ، وَالْحِطُّ عَلَيْهِ مُرَدُّودٌ، يَمُهِمُ ذَلِكَ مِنْ قَوْلِهِ: لَمَّا كَانَ النِّدَاءُ لَطَلَبَ الْإِقْبَالَ لِيَخَاطَبَ بَعْدَهُ بِالْمَقْصُودِ الْمُنَادَى، إِذَا ذَهَلَ عَنْ كَوْنِهِ مُخَاطَبًا، نَزَلَ مِنْزِلَةُ الْغَائِبِ، فَجَبَّرَ عَنْهُ بِالضَّمِيرِ الَّذِي هُوَ الْغَائِبُ؛ لِيَكُونَ أَقْصَى لِحَقِّ الْبَيَانِ، وَلَمَّا جَاءَ الْإِخْتِلَافُ بِقَوْلِهِ: آمَنُوا وَآمَنْتُمْ ذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّ هَذَا مِنْ قَبِيلِ الْإِلْتِفَاتِ؛ لِأَنَّهُمْ آمَنُوا لِلْغَائِبِ، وَآمَنْتُمْ مُخَاطَبًا. ينظر: «البنية شرح الهداية» للعيني [١٤٤/١، ١٤٥].
- (٥) يعني: حَافِظُ الدِّينِ النَّسْفِيُّ فِي كِتَابِهِ «الْمُسْتَصْفَى شَرْحِ مُخْتَصَرِ الْفَقْهِ النَّافِعِ» [٦/١/ مخطوط مكتبة تشترتي - أيرلندا/ (رقم الحفظ: ٣٨٣٥)].
- (٦) هُوَ شَمْسُ الْأُئِمَّةِ: مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ السَّاتِرِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْعَمَّارِيِّ، الْكَرْدَرِيُّ. تَقَدَّمَ تَرْجُمَتُهُ.

غاية البيان

الاختصاص ؛ لأن الموصوف بصفة عامة يتعمم . فافهم .

وقد غيّر بعض المتعصبين من المقلّدين لفظ «المُصَفّي»^(١) ، فقال : «الذي : صفة ، فلا بُدَّ له من موصوف» .

أقول : ذلك ليس بشيء أيضاً ؛ لأن «الذي» وُضِعَ وَضْعاً إلى وَضْعِ المعارِفِ بالجُمْلِ ، وهو المذكورُ في كُتُبِ النَحْوِ ، فلا شكَّ أنَّ ما كان وَضْعاً إلى شيءٍ غير ذلك الشيء لا عَيْنُهُ ، فلا يكون «الذي» صفةً ، فافهم .

لا يُقال : لِمَ ذَكَرَ اللهُ تَعَالَى في الطَّهَارَةِ الصُّغْرَى ب : «إِذَا» وفي الكُبْرَى ب : «إِنْ» ، وَلَمْ يَعْكِسْ ؟

لأن «إِذَا» تُسْتَعْمَلُ في الأشياءِ الغالبةِ الوجودِ ، والقيامُ إلى الصَّلَاةِ بالنَّظَرِ إلى دِيَانَةِ المُسْلِمِ غَالِبٌ ، بِخِلَافِ [١/١٣٧ ط/م] «إِنْ» ، فَإِنَّهَا تُسْتَعْمَلُ في الأشياءِ المُتَرَدِّدَةِ الوجودِ القليلةِ ، والجَنَابَةُ شأنها كذلك^(٢) ؛ لَأَنَّهَا لَا تَقَعُ كَثِيرًا ، وَقَوْلُهُمْ : إِنْ مَاتَ فُلَانٌ ؛ لَجَهَالَةٍ فِي وَقْتِ المَوْتِ ، فَلَا يَقْدَحُ .

وَلَا يُقالُ : كَيْفَ لَمْ يُذَكَّرِ المَرَاتِقُ بالتَّثْنِيَةِ والكَعْبَانِ بِالجَمْعِ ، وَهُوَ القِيَاسُ ؛ لِأَنَّ كُلَّ شَخْصٍ لَهُ مَرَفَقَانِ اثْنَانِ وَكِعَابٌ أَرْبَعَةٌ ؟

لِأَنَّا نَقُولُ : نَعَمْ ، حَالُ المِرْفَقِ والكَعْبِ كَذَلِكَ ؛ لَكِنَّ الجَمْعَ إِذَا قُوِيَ بِالجَمْعِ يُقْتَضِي انْقِسَامَ الآحَادِ بِالْآحَادِ ، كَمَا فِي قَوْلِهِ : ﴿ جَعَلُوا أَصْدِقَهُمْ فِيْءًا ذَانِهِمْ ﴾ [نوح : ٧] ، وَكَمَا فِي قَوْلِهِمْ : رَكِبَ القَوْمُ دَوَابَّهُمْ .

(١) هكذا في الأصل ، وفي نسخة «م» : «المصنف» .

(٢) «جواب مقدر وهو أن يقال : لا نسلم أن «إِنْ» تُستعمل فيما يتركوا إلا مترددة في الموت ، ومع هذا يقال بأن . فأجبت عنه بحاشية الكتاب . كذا جاء في حاشية «م» .

غاية البيان

فَلَوْ قِيلَ: الْكَعْبَانِ بِالْجَمْعِ؛ لَفُهِمَ أَنَّ الْوَاجِبَ غَسْلُ كُلِّ رِجْلٍ بِكَعْبٍ، وَلَيْسَ الْمُرَادُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ غَسْلُ كُلِّ رِجْلٍ بِالْكَعْبَيْنِ، وَلَوْ ذُكِرَتِ الْمَرَافِقُ بِالتَّثْنَةِ؛ لَفُهِمَ أَنَّ الْوَاجِبَ غَسْلُ كُلِّ يَدٍ بِمِرْفَقَيْنِ، وَلَيْسَ لِلْيَدِ إِلَّا مِرْفَقٌ، فَلَأَجْلَ هَذَا الْمَعْنَى وَقَعَ الْكَلَامُ الرِّبَاطِيُّ كَذَلِكَ.

وَلَا يُقَالُ: مِثْلُ هَذِهِ الْمُقَابَلَةِ مَوْجُودٌ بَيْنَ الْمُضَافِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ فِي: «أَيْدِيكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ». فَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَجِبَ عَلَى كُلِّ مُكَلَّفٍ غَسْلُ يَدٍ وَاحِدَةٍ، وَرِجْلٍ وَاحِدَةٍ فَحَسَبُ.

لِأَنَّا نَقُولُ: يَجُوزُ تَرْكُ الْأَصْلِ بِالِدَّلِيلِ الدَّالِّ عَلَى تَرْكِهِ، وَقَدْ دَلَّ الدَّلِيلُ، وَهُوَ فِعْلُ النَّبِيِّ ﷺ مُوَاطَبَةً عَلَى الْيَدَيْنِ وَالرَّجْلَيْنِ، وَالْإِجْمَاعُ أَيْضًا.

قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَرْجُلَكُمْ﴾ بِالْجَرِّ وَالتَّضْيِيقِ، كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَشْهُورٌ.

قَالَ جَارُ اللَّهِ^(١): «الْأَرْجُلُ تُغْسَلُ بِالصَّبِّ»^(٢)، فَكَانَتْ مَظْنَةً لِلْإِسْرَافِ الْمَنْهِيِّ عَنْهُ؛ فَعُطِفَتْ عَلَى الْمَمْسُوحِ لَا لِمَسْحٍ، بَلْ لِلتَّنْيِيعِ عَلَى الْاِفْتِصَادِ فِي الصَّبِّ.

وَقِيلَ: «إِلَى الْكَعْبَيْنِ» إِمَاطَةٌ^(٣) لظَنِّ الْمَسْحِ؛ [١/١٤٠م] [لِأَنَّ الْمَسْحَ]^(٤)

(١) يَعْنِي: الزَّمَخْشَرِيُّ. كَذَا جَاءَ فِي حَاشِيَةِ: «م».

(٢) لَفْظُ الزَّمَخْشَرِيِّ: «الْأَرْجُلُ مِنْ بَيْنِ الْأَعْضَاءِ الثَّلَاثَةِ الْمَغْسُولَةِ تُغْسَلُ بِصَبِّ الْمَاءِ عَلَيْهَا». يَنْظُرُ: «الْكَشَافُ» لِلزَّمَخْشَرِيِّ [١/٦٤٥].

(٣) إِمَاطَةٌ: مَاطٌ عَنْ مِيطَا وَمِيطَانَا وَأَمَاطٌ: تَنْحَى وَبَعْدَ وَذَهَبَ، وَمِنْهُ إِمَاطَةُ الْأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ، وَهِيَ التَّنْحِيَةُ؛ لِأَنَّهَا إِبْعَادُ. وَالْمِيطُ وَالْمِيطَا: الدَّفْعُ وَالزَّجْرُ. يَنْظُرُ: «لِسَانُ الْعَرَبِ» لِابْنِ مَنْظُورٍ [٤٣٠٨/٦]، «الْمَصْبَاحُ الْمُنِيرُ» لِلْفَيْوُمِيِّ [٥٨٦/٢].

(٤) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَتَيْنِ: زِيَادَةٌ مِنْ نَسْخَةِ: «ت» وَ«م»، وَ«ز»، وَ«و»، وَ«ف». وَهُوَ الْمُرَافِقُ لِمَا فِي «الْكَشَافِ» [١/٦٤٥].

❦ غاية البيان ❦

لا غَايَةَ لَهُ فِي الشَّرْعِ»^(١). هذا حاصلُ ما ذَكَرَهُ فِي «الْكَشَافِ».

أَقُولُ: لَا نُسَلِّمُ أَنَّ الْعَطْفَ لَا لُتْمَسْحَ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي الْكَلَامِ الْحَقِيقَةُ. وَقَوْلُهُ: «إِمَاطَةُ لُظُنِّ الْمَسْحِ؛ لِأَنَّ الْمَسْحَ لَا غَايَةَ لَهُ»؛ لَا نُسَلِّمُ أَيْضًا؛ لِأَنَّ الْحُكْمَ الشَّرْعِيَّ لَا يُعْلَمُ كَيْفِيَّتُهُ وَكَمِّيَّتُهُ إِلَّا بِالشَّرْعِ؛ فَتَنْتَهِي إِلَى مَا أَنَهَانَا الشَّارِعُ إِلَيْهِ.

وَمَا قَالَهُ تَعْلِيلٌ فِي مُعَارَضَةِ النَّصِّ، وَهُوَ فَاسِدٌ، وَأَيْضًا: لَوْ كَانَ لِتَعْلِيلِهِ أَثَرٌ لَمْ يُقْرَأْ بِالنَّصْبِ، وَقَدْ ظَهَرَ فَسَادُ عِلَّتِهِ لِتَخَلُّفِ الْمَعُولِ عَنِ الْعِلَّةِ عَلَى تَقْدِيرِ قِرَاءَةِ النَّصْبِ.

ثُمَّ الْجَوَابُ الشَّافِي لِتَحْقِيقِ الْمَذْهَبِ أَنْ يُقَالَ: الْقِرَاءَتَانِ مُتَعَارِضَتَانِ، فَحُكْمُ النَّصْبِ: الْغَسْلُ، وَحُكْمُ الْجَرِّ: الْمَسْحُ.

وَلِلرَّجُلِ حَالَتَانِ: إِحْدَاهُمَا: الْحِفْوَةُ^(٢)، وَالْأُخْرَى: التَّخْفُفُ، فَحُمِلَ قِرَاءَةُ النَّصْبِ عَلَى الْحِفْوَةِ، وَقِرَاءَةُ الْجَرِّ عَلَى التَّخْفُفِ؛ تَوْفِيقًا بَيْنَ الدَّلِيلَيْنِ بِقَدْرِ الْإِمْكَانِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي الدَّلَائِلِ: الْإِعْمَالُ لَا الْإِهْمَالُ.

فَإِنْ قُلْتَ: يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الْمُكَلَّفُ مُخَيَّرًا بَيْنَ غَسْلِ الرَّجُلِ وَمَسْحِهَا، كَمَا هُوَ مَذْهَبُ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ، وَفِيهِ الْعَمَلُ بِالْقِرَاءَتَيْنِ أَيْضًا.

وَقَدْ ذَكَرَ الْخَطَّابِيُّ^(٣) فِي «شَرْحِ السَّنَنِ».....

(١) لَفْظُ الْكَشَافِ: «وَقِيلَ: «إِلَى الْكَعْبَيْنِ». فَجِيءَ بِالْغَايَةِ؛ إِمَاطَةً لُظُنِّ ظَانَ يَحْسِبُهَا مَمْسُوحَةً؛ لِأَنَّ الْمَسْحَ لَمْ تُضْرَبْ لَهُ غَايَةٌ فِي الشَّرِيعَةِ». يَنْظُرُ: «الْكَشَافُ» لِلزَّمْخَشَرِيِّ [٦٤٥/١].

(٢) الْحِفْوَةُ وَالْحِفْوَةُ (بِالضَّمِّ وَالْكَسْرِ): تَعَرِّي الرَّجُلِ مِنْ مَلْبُوسِهَا. وَفِي «الْجِيمِ»: «الْحِفْوَةُ: أَلَّا يَكُونَ فِي رِجْلِهِ جِدَاءٌ، وَلَا خُفٌّ وَلَا نَعْلٌ». يَنْظُرُ: «الْجِيمُ» لِأَبِي عَمْرٍو الشَّيْبَانِيِّ [١٥٧/١]، وَ«إِكْمَالُ الْإِعْلَامِ بِتَثْلِيثِ الْكَلَامِ» لِابْنِ مَالِكٍ [١٥٤/١].

(٣) الْخَطَّابِيُّ: هُوَ حَمْدٌ - أَوْ أَحْمَدٌ - بَنَ مُحَمَّدَ بْنَ إِبْرَاهِيمَ ابْنَ الْخَطَّابِيِّ، الْإِمَامَ أَبُو سُلَيْمَانَ الْخَطَّابِيَّ =

❦ غايۃ البیان ❦

عَنِ الْجُبَّائِيِّ^(١): «أَنَّهُ زَعَمَ أَنَّ الْمَرْءَ مُخَيَّرٌ بَيْنَ غَسْلِ الرَّجْلِ وَمَسْحِهَا»^(٢).
قَالَ الْخَطَّابِيُّ: «وَحُكِيَ ذَلِكَ عَنِ الطَّبْرِيِّ»^(٣)»^(٤).

قُلْتُ: لَا نُسَلِّمُ أَنَّ الْعَمَلَ بِهِمَا عَلَى وَجْهِ التَّمَامِ؛ لِأَنَّ إِحْدَى [٦/١ ط] حَالَتِي الرَّجُلِ^(٥) مَتْرُوكَةٌ عَلَى مَا قَالَ الْحَسَنُ^(٦)، فَيَكُونُ مَا قُلْنَاهُ أَوْلَى بِالْإِرَادَةِ مِمَّا [١٤/١ ط] قَالَه، وَإِنَّمَا لَمْ نُقُلْ بِالمَسْحِ إِلَى الْكَعْبَيْنِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَفْعَلْ كَذَلِكَ. فَعُلِمَ بِذَلِكَ: أَنَّ الْوَاجِبَ فِي الْمَسْحِ دُونَ الْكَعْبَيْنِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

= البُسْتِي، كَانَ إِمَامًا فِي الْفَقْهِ وَالْحَدِيثِ وَاللُّغَةِ. مِنْ تَصَانِيفِهِ: «مَعَالِمُ السُّنَنِ»، فِي شَرْحِ «سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ»، وَ«غَرِيبُ الْحَدِيثِ»، وَ«شَرْحُ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ». (تُوفِيَ سَنَةَ: ٣٨٨ هـ). يَنْظُرُ: «سِيرُ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ» لِلذَّهَبِيِّ [٢٣/١٧]، وَ«طَبَقَاتُ الشَّافِعِيَةِ الْكُبْرَى» لِابْنِ السَّبْكِ [٢٨٢/٣].

(١) هُوَ: مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ بْنِ سَلَامٍ أَبُو عَلِيٍّ الْجُبَّائِيُّ، مِنْ أئِمَّةِ الْمُعْتَزِلَةِ. وَرَئِيسُ عُلَمَاءِ الْكَلَامِ فِي عَصْرِهِ. وَإِلَيْهِ نِسْبَةُ الطَّائِفَةِ «الْجُبَّائِيَّةِ». (تُوفِيَ سَنَةَ: ٣٠٣ هـ). يَنْظُرُ: «وَفَيَاتُ الْأَعْيَانِ» لِابْنِ خُلْدَانَ [٢٦٧/٤]. وَ«سِيرُ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ» لِلذَّهَبِيِّ [١٨٣/١٤].

تَنْبِيهِ: الْجُبَّائِيُّ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ هُوَ صَاحِبُ التَّرْجُمَةِ هُنَا. وَيُؤَيِّدُهُ: أَنَّ الْبَدْرَ الْعَيْنِيَّ قَدْ نَسَبَ مَا نَقَلَهُ الْخَطَّابِيُّ هُنَا إِلَى «أَبِي عَلِيٍّ الْجُبَّائِيِّ» صِرَاحَةً. يَنْظُرُ: «الْبَنَاءُ شَرْحُ الْهُدَايَةِ» لِلْعَيْنِيِّ [١٥٧/١].

(٢) يَنْظُرُ: «مَعَالِمُ السُّنَنِ» لِلْخَطَّابِيِّ [٥٠/١].

(٣) مُحَمَّدُ بْنُ جَرِيرٍ الطَّبْرِيُّ. كَذَا جَاءَ فِي حَاشِيَةِ: «لَوْ».

وَهُوَ مُحَمَّدُ بْنُ جَرِيرٍ بْنِ يَزِيدَ بْنِ كَثِيرٍ، أَبُو جَعْفَرٍ، مِنْ أَهْلِ طَبْرِسْتَانَ، اسْتَوَطَنَ بَغْدَادَ وَأَقَامَ بِهَا إِلَى حِينِ وَفَاتِهِ. وَكَانَ مِنْ أَكْبَرِ الْعُلَمَاءِ. فَقِيهًا فِي الْأَحْكَامِ، عَالِمًا بِالسُّنَنِ وَطُرُقِهَا، عَارِفًا بِأَيَّامِ النَّاسِ وَأَخْبَارِهِمْ. وَجَمَعَ مِنَ الْعُلُومِ مَا لَمْ يَشْرِكْهُ فِيهِ أَحَدٌ. وَلَهُ اخْتِيَارٌ مِنْ أَقَاوِيلِ الْفُقَهَاءِ، وَقَدْ تَفَرَّدَ بِمَسَائِلِ حَقِيقَتِ عَنْهُ. مِنْ تَصَانِيفِهِ: «اِخْتِلَافُ الْفُقَهَاءِ»، وَ«كِتَابُ الْبَسِيطِ فِي الْفَقْهِ»، وَ«جَامِعُ ابْيَانٍ فِي تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ»، وَغَيْرِهِ. (تُوفِيَ سَنَةَ: ٣١٠ هـ). يَنْظُرُ: «تَذَكُّرَةُ الْحِفَاطِ» لِلذَّهَبِيِّ [٢٥١/٢]، وَ«الْبَدَايَةُ وَالنِّهَايَةُ» لِابْنِ كَثِيرٍ [١٤٥/١١].

(٤) يَنْظُرُ: «جَامِعُ الْبَيِّنِ» لِلطَّبْرِيِّ [٥٢/١٠]، «مَعَالِمُ السُّنَنِ» لِلْخَطَّابِيِّ [٥٠/١].

(٥) وَهِيَ التَّخَفُّفُ. كَذَا جَاءَ فِي حَاشِيَةِ: «م».

(٦) يَعْنِي: الْحَسَنَ الْبَصْرِيَّ.

فَقَرَضُ الطَّهَارَةِ: غَسْلُ الْأَعْضَاءِ الثَّلَاثَةِ، وَمَسْحُ الرَّأْسِ.

بِهَذَا النَّصِّ: وَالْغُسْلُ: هُوَ الْإِسَالَةُ. وَالْمَسْحُ: هُوَ الْإِصَابَةُ.

وَحَدُّ الْوَجْهِ: مِنْ قِصَاصِ الشَّعْرِ إِلَى أَسْفَلِ الذَّقَنِ، وَإِلَى شَحْمَتَي الْأُذُنِ؛ لِأَنَّ الْمُوَاجَهَةَ تَقَعُ بِهَذِهِ الْجُمْلَةِ، وَهُوَ مُشْتَقٌّ مِنْهَا.

غاية البيان

قوله: (فَقَرَضُ الطَّهَارَةِ)، الفاءُ فيه: هي الفاءُ الدَّاخلَةُ عَلَى الْحُكْمِ، عَلَى مَعْنَى أَنَّ مَا بَعْدَهَا ثَبَتَ بِمَا قَبْلُهَا حُكْمًا لَهُ، وَهَذَا لِأَنَّ الْفَاءَ تَدْخُلُ عَلَى الْحُكْمِ؛ لِمَا أَنَّهُ يَعْقُبُ الْعِلَّةَ، كَمَا فِي قَوْلِكَ: ضَرَبَ فَأَوْجَعَ، وَأَطْعَمَ فَأَشْبَعَ، فَكَذَا فِيمَا نَحْنُ فِيهِ؛ لِأَنَّ قَرَضِيَّةَ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ ثَبَتَتْ بِالْآيَةِ السَّابِقَةِ قَبْلُهَا.

والفرضُ أصله: القطعُ.

وَفِي الْأَصْطِلَاحِ: مَا ثَبَتَ بِدَلِيلٍ قَطْعِيٍّ لَا شُبْهَةَ فِيهِ؛ كَالكِتَابِ وَالسُّنَّةِ الْمُتَوَاتِرَةِ، إِذَا لَمْ يَلْحَقْهُمَا خُصُوصٌ، وَكَالْإِجْمَاعِ إِذَا لَمْ يُنْقَلْ بِطَرِيقِ الْآحَادِ، وَكَالْقِيَاسِ الْمَنْصُوصِ عَلَيْهِ، وَقَدْ عُرِفَ فِي الْأَصُولِ.

قَالَ الْأَصْمَعِيُّ رحمه الله ^(١): «قِصَاصُ الشَّعْرِ: حَيْثُ يَنْتَهِي نَيْبُهُ مِنْ مُقَدِّمِهِ وَمُؤَخَّرِهِ، وَفِيهِ ثَلَاثُ لُغَاتٍ: قِصَاصٌ، وَقِصَاصٌ، وَقِصَاصٌ، وَالضَّمُّ أَعْلَى» ^(٢).

قوله: (وَهُوَ مُشْتَقٌّ مِنْهَا)، أَي: الْوَجْهُ مُشْتَقٌّ مِنَ الْمُوَاجَهَةِ.

قَالَ حَافِظُ الدِّينِ النَّسْفِيُّ رحمه الله فِي «الكَافِي»: «وُخْطِيَ صَاحِبُ «الْهِدَايَةِ» فِي

(١) الْأَصْمَعِيُّ: هُوَ أَبُو سَعِيدٍ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ قُرَيْبٍ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَصْمَعَ الْبَاهِلِيِّ، الْأَصْمَعِيُّ، رَاوِيَةُ الْعَرَبِ، وَاحِدٌ أَثَمَةٌ الْعِلْمِ بِاللُّغَةِ وَالشَّعْرِ. يُنْسَبُ إِلَى جَدِّهِ أَصْمَعَ. وَتَصَانِيفُهُ كَثِيرَةٌ، مِنْهَا: «الْإِبِلُ»، وَ«الْأَضْدَادُ»، وَ«خَلْقُ الْإِنْسَانِ». (تُوفِيَ سَنَةً: ٢١٦ هـ). يَنْظُرُ: «سِيرَ أَعْلَامُ النَّبَلَاءِ» لِلذَّهَبِيِّ [١٧٥/١٠]، وَ«طَبَقَاتُ النَّحْوِيِّينَ وَاللُّغَوِيِّينَ» لِأَبِي بَكْرٍ الزُّبَيْدِيِّ [ص/١٦٧].

(٢) حَكَى ذَلِكَ عَنْ الْأَصْمَعِيِّ: الْجَوْهَرِيُّ فِي: «الْصَّحَاحِ فِي اللُّغَةِ» [١/٢٥٤/مَادَّة: قِصَص].

وَالْمِرْفَقَانِ وَالْكَعْبَانِ يَدْخُلَانِ فِي الْغُسْلِ عِنْدَنَا، خِلَافًا لِزُفَرٍ، هُوَ يَقُولُ:
إِنَّ الْغَايَةَ لَا تَدْخُلُ تَحْتَ الْمُغْيَا، كَاللَّيْلِ فِي الصَّوْمِ. [٢/١]

غاية البيان

قوله: (وَهُوَ مُشْتَقٌّ مِنْهَا)؛ حَيْثُ جَعَلَ الثَّلَاثِيَّ مُشْتَقًّا مِنَ الْمُشْتَعِبَةِ^(١)، وَالْأَمْرُ
بِالْعَكْسِ.

ثُمَّ أَجَابَ عَنْهُ وَقَالَ^(٢): «وَالْمُخْطِئُ مُخْطِئٌ، فَقَدْ قَالَ صَاحِبُ «الْكَشَافِ»^(٣):
اشْتِقَاقُ الْيَمِّ مِنَ التَّيْمِ؛ لِأَنَّ الْمُتَنَفِّعِينَ بِهِ يَقْصِدُونَهُ، وَاشْتِقَاقُ الْبُرْجِ مِنَ التَّبْرِجِ؛
لِظُهُورِهِ»^(٤).

أَقُولُ: هَذَا لَيْسَ بِجَوَابٍ، بَلْ هُوَ تَقْلِيدٌ مَخْضُوعٌ مِنَ [١/١٥٠/م] النَّسْفِيِّ^(٥)، حَيْثُ
يَجُوزُ لِمَانِعٍ أَنْ يَقُولَ: لَا نُسَلِّمُ أَنَّ صَاحِبَ «الْكَشَافِ» مُصِيبٌ أَيْضًا، وَلَا نُسَلِّمُ أَنَّ
قَوْلَ صَاحِبِ «الْكَشَافِ» يَدُلُّ عَلَى صَوَابِ صَاحِبِ «الْهِدَايَةِ»؛ فَمِنْ الْجَائِزِ أَنْ يَقَعَ
عَنْهُمَا الْغَلْطُ؛ لِعَدَمِ الْعِصْمَةِ.

(١) يَعْنِي بِالْمُشْتَعِبَةِ: كَلِمَةُ: «الْمُوَاجَهَةِ». كَمَا بَيَّنَّ عَلَيْهِ النَّاسِخُ فِي حَاشِيَةِ: «الْكَافِي شَرْحُ الْوَافِي» لِلنَّسْفِيِّ
[١/١٠٠/م] مَخْطُوطُ مَكْتَبَةِ فَيْضِ اللَّهِ أَفَنْدِي - تَرْكِيَا/ (رَقْمُ الْحَفْظِ: ٨٤٩).

وَالْمُشْتَعِبَةُ: هِيَ الْأَبْنِيَّةُ الْمَزِيدُ عَلَيْهَا حَرْفٌ أَوْ أَكْثَرُ عَلَى أَصُولِهَا، سَوَاءٌ كَانَتْ ثَلَاثِيَّةً أَوْ رِبَاعِيَّةً أَوْ
خَمْسِيَّةً، أَوْ تَكَرَّرَ فِيهَا حَرْفٌ مِنْ أَصُولِهَا؛ كَأَسْتَنْصِرُ وَكَرَّمُ. يَنْظُرُ: «دَسْتُورُ الْعُلَمَاءِ = جَامِعُ الْعُلُومِ
فِي اصْطِلَاحَاتِ الْفُنُونِ» لِعَبْدِ النَّبِيِّ بْنِ عَبْدِ الرَّسُولِ [٢/٤٥/٣].

(٢) أَيُّ: حَافِظُ الدِّينِ النَّسْفِيُّ.

(٣) يَنْظُرُ: «الْكَشَافُ» لِلزَّمْخَشَرِيِّ [٢/١٤٠/ج ٢٩٥/٣].

(٤) جَاءَ فِي حَاشِيَةِ: «الْكَافِي شَرْحُ الْوَافِي» لِلنَّسْفِيِّ [١/١٠٠/م] مَخْطُوطُ مَكْتَبَةِ فَيْضِ اللَّهِ أَفَنْدِي - تَرْكِيَا/
(رَقْمُ الْحَفْظِ: ٨٤٩): «وَالْغَرَضُ فِي مِثْلِ هَذَا: إِبَانَةُ مَعْنَى جَلِيٍّ فِي الْمُشْتَقِّ مِنْهُ، خَفِيَ فِي الْمُشْتَقِّ،
فَهُوَ وَإِنْ كَانَ الْمَعْنَى وَالْمَأْلُوفُ: أَخَذَ الْمَزِيدُ مِنَ الْمُجَرَّدِ، لَكِنْ تَعْرِيفُ الْإِشْتِقَاقِ لَا يَقْتَضِي ذَلِكَ».

(٥) ذَكَرَ صَاحِبُ «الْبَنَاءِ» مَا نَصَّهُ: وَقَدْ شَنَعَ الشَّيْخُ قَوَامُ الدِّينِ هَهُنَا عَلَى الشَّيْخِ حَافِظِ الدِّينِ النَّسْفِيِّ
بَغَيْرِ تَأَمُّلٍ ثُمَّ تَصَدَّى لِلْجَوَابِ، وَهُوَ فِي الْحَقِيقَةِ تَحْصِيلُ مَا قَالَهُ الشَّيْخُ حَافِظُ الدِّينِ، وَيَعْلَمُ ذَلِكَ
عِنْدَ التَّأَمُّلِ. يَنْظُرُ: «الْبَنَاءُ شَرْحُ الْهِدَايَةِ» لِلْعَيْنِيِّ [١/١٦٢/١].

وَلَكِنَّا أَنَّ هَذِهِ الْغَايَةَ لِإِسْقَاطِ مَا وَرَاءَهَا، إِذْ لَوْلَاهَا لَأَسْتَوْعَبَتِ الْوُضُوءُ الْكُلَّ، وَفِي بَابِ الصَّوْمِ لِمَدِّ الْحُكْمِ إِلَيْهَا؛ إِذِ الْأَسْمُ يُطْلَقُ عَلَى الْإِمْسَاكِ سَاعَةً.

❦ غَايَةُ الْبَيَانِ ❦

بَلْ جَوَابُهُ أَنْ يُقَالَ: لَا نُسَلِّمُ أَنَّ الثَّلَاثِيَّ لَا يَكُونُ مُشْتَقًّا مِنَ الْمُتَشَعِّبَةِ، وَلَا يُرَادُ بِالْإِسْتِشْقَاقِ إِلَّا الْإِشْتِرَاكُ بَيْنَ اللَّفْظَيْنِ فِي الْمَعْنَى الْأَصْلِيَّةِ، وَالْحُرُوفِ الْأَصُولِ، وَهُوَ حَاصِلٌ هُنَا؛ لِأَنَّ الْوُجْهَ عِبَارَةً عَمَّا يُوَاجِهُهُ الْإِنْسَانُ عَادَةً.

قَوْلُهُ: (إِذْ لَوْلَاهَا لَأَسْتَوْعَبَتِ الْوُضُوءُ الْكُلَّ).

يَعْنِي: لَوْلَا ذِكْرُ الْغَايَةِ لَأَشْتَمَلَتْ وَضُوءُ الْغُسْلِ كُلِّ الْيَدِ وَكُلِّ الرَّجْلِ، يَعْنِي: لَعَبَتِ حُكْمُ الْغُسْلِ فِي جَمِيعِ الْيَدِ، وَفِي جَمِيعِ الرَّجْلِ.

بَيَانُهُ: أَنَّ الْغَايَةَ عَلَى نَوْعَيْنِ: غَايَةُ إِسْقَاطِ، وَغَايَةُ إِثْبَاتِ. فَيُعْلَمُ ذَلِكَ بِصَدْرِ الْكَلَامِ، فَإِنْ كَانَ صَدْرُ الْكَلَامِ يُثَبِّتُ الْحُكْمَ فِي الْغَايَةِ وَمَا وَرَاءَهَا قَبْلَ ذِكْرِ الْغَايَةِ، فَذِكْرُ الْغَايَةِ لِإِسْقَاطِ مَا وَرَاءَ الْغَايَةِ، فَلَا يَدْخُلُ مَا وَرَاءَهَا تَحْتَ حُكْمِ الْمُعْنِيَا^(١)، وَيَبْقَى الْحُكْمُ فِي الْغَايَةِ ثَابِتًا بِصَدْرِ الْكَلَامِ كَمَا كَانَ، وَإِنْ كَانَ صَدْرُ الْكَلَامِ لَا يُثَبِّتُ الْحُكْمَ فِي الْغَايَةِ قَبْلَ ذِكْرِ الْغَايَةِ، فَذِكْرُ الْغَايَةِ لِإِمْدَادِ الْحُكْمِ إِلَى تِلْكَ الْغَايَةِ، فَتَبْقَى الْغَايَةُ خَارِجَةً عَنِ الْحُكْمِ كَمَا كَانَتْ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ فِي الصُّورَةِ الْأُولَى إِسْقَاطُ الْحُكْمِ عَمَّا وَرَاءَ الْغَايَةِ، وَفِي الثَّانِيَةِ: إِمْدَادُ الْحُكْمِ إِلَى تِلْكَ الْغَايَةِ.

وَالْغَايَةُ فِي صُورَةِ النَّزَاعِ مِنْ قِبَلِ الْإِسْقَاطِ، وَفِي الْمَقَاسِ عَلَيْهِ مِنْ قِبَلِ الْإِثْبَاتِ، [١/١٥٠ ط/م] فَلَا يَصِحُّ الْقِيَاسُ، أَوْ نَقُولُ: الْغَايَةُ قَدْ تَدْخُلُ كَمَا فِي: حَفِظْتُ الْقُرْآنَ مِنْ أَوَّلِهِ إِلَى آخِرِهِ، وَقَدْ لَا تَدْخُلُ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَنَظَرْتُ إِلَى

(١) الْمُعْنِيَا (بِضْمِ الْمِيمِ وَتَشْدِيدِ الْيَاءِ الْمَفْتُوحَةِ): مَا وَضِعَتْ الْغَايَةُ لَهُ، نَحْوُ غَسَلَ الْيَدَيْنِ إِلَى الْمَرْفَقَيْنِ، فَالْمَرْفَقَانِ غَايَةُ الْغُسْلِ. يَنْظُرُ: «التَّعْرِيفَاتُ الْفَقْهِيَّةُ» لِلْبَرْكَانِيِّ [ص/٢١٢]. وَ«مَعْجَمُ لُغَةِ الْفُقَهَاءِ» [ص/٤٤٤].

وَالْكَعْبُ: هُوَ الْعَظْمُ النَّاتِيءُ،

﴿ غاية البيان ﴾

مَيْسَرَةٌ ﴿ [البقرة: ٢٨٠] . وَالْحَدَثُ يَقِينٌ، فَلَا يَزُولُ بِالشَّكِّ وَالِاحْتِمَالِ .

وَلَيْنُ قَالَ زُفَرٌ ﴿١﴾: نَعَمْ إِنَّ فِيهِ شَكًّا وَاحْتِمَالًا، فَلَا يَثْبُتُ الْفَرَضُ بِالشَّكِّ وَالِاحْتِمَالِ .

فَنَقُولُ: قَدْ زَالَ الشَّكُّ وَالِاحْتِمَالُ بِبَيَانِ النَّبِيِّ ﷺ، حَيْثُ تَوَضَّأَ وَأَدَارَ الْمَاءَ عَلَى مِرْفَقَيْهِ ^(١)، وَلَمْ يُنْقَلْ عَنْهُ تَرْكُ غَسْلِ الْمِرْفَقِ وَالْكَعْبِ، فَلَوْ كَانَ تَرْكُهُ جَائِزًا لَفَعَلَ؛ تَعْلِيمًا لِأُمَّتِهِ .

قَوْلُهُ: (وَالْكَعْبُ هُوَ الْعَظْمُ النَّاتِيءُ)، أَيُّ: فِي مَفْصِلِ الْقَدَمِ ^(٢) .

وَالنَّاتِيءُ: هُوَ الْمُرْتَفِعُ، مُشْتَقٌّ مِنَ النَّتَاءِ وَالتَّنَوُّءِ ^(٣)، وَفِي الْمَثَلِ: «تَحْقِرُهُ وَيَتَنَأُ» ^(٤)، أَيُّ: يَرْتَفِعُ .

وَأَمَّا فَسَّرَ صَاحِبُ «الْهِدَايَةِ» الْكَعْبَ بِالنَّاتِيءِ؛ لِأَنَّهُ هُوَ الْمَنْقُولُ عَنْ أَثَمَةِ اللُّغَةِ، وَقَالُوا: الْكَعْبُ: الْعَظْمُ النَّاشِئُ ^(٥) عِنْدَ مُلْتَقَى السَّاقِ وَالْقَدَمِ . وَأَنْكَرَ الْأَضْمَعِيُّ ﷺ قَوْلَ النَّاسِ: إِنَّهُ فِي ظَهْرِ الْقَدَمِ ^(٦) .

(١) هذا ثابت في أحاديث كثيرة في صفة وضوئه ﷺ . وسيأتي جملة منها قريباً .

(٢) ينظر: «لسان العرب» لابن منظور [٧١٨/١] .

(٣) ينظر: «لسان العرب» لابن منظور [١٦٥/١] .

(٤) معنى المثل: أَيُّ تَزْدَرِيهِ وَهُوَ يَخْرُجُ لَكَ بِالشَّرِّ وَيُدَافِعُكَ، وَيُضْرَبُ لِمَنْ لَا يُكْتَرُثُ لَهُ وَهُوَ يَأْتِي بِالْبَوَائِقِ . كَذَا جَاءَ فِي حَاشِيَةِ: «م» . وَيَنْظُرُ: «المستقصى في أمثال العرب» للزمخشري [٢١/٢] .

(٥) الناشئ: اسم فاعل من نشأ، أَيُّ: النَّاتِيءُ الْمُرْتَفِعُ مِنْ مَكَانِهِ . وَهُوَ لِلْمَذْكُورِ وَالْمَوْثُ . يُقَالُ: فُلَانٌ نَاشِئٌ الْجَبْهَةِ، أَيُّ: مُرْتَفِعُهُ . يَنْظُرُ: «القاموس الفقهي» لسعدي أبو حبيب [ص/٣٥٢] .

(٦) ينظر: «الصحيح في اللغة» للجوهري [٢١٣/١ مادة: كعب]، و«لسان العرب» لابن منظور [٧١٨/١ مادة: كعب] .

هُوَ الصَّحِيحُ^(١) وَمِنْهُ الْكَاعِبُ.

غاية البيان

قوله: (هُوَ الصَّحِيحُ) اخْتِرَازُ عَمَّا رُوِيَ عَنْ هِشَامٍ رضي الله عنه^(٢): أَنَّهُ فِي ظَهْرِ الْقَدَمِ عِنْدَ مَعْقِدِ الشَّرَاكِ^(٣).

قَالُوا: إِنَّ ذَلِكَ سَهُوٌّ عَنْ هِشَامٍ فِي نَقْلِهِ عَنْ مُحَمَّدٍ^(٤)؛ لَأَنَّ مُحَمَّدًا قَالَ ذَلِكَ فِي مَسْأَلَةِ الْمُحْرِمِ إِذَا لَمْ يَجِدِ النَّعْلَيْنِ، حَيْثُ يَقْطَعُ خُفَّيْهِ أَسْفَلَ الْكَعْبَيْنِ، وَأَشَارَ مُحَمَّدٌ بِيَدِهِ إِلَى مَوْضِعِ الْقَطْعِ، فَنَقَلَهُ هِشَامٌ إِلَى الطَّهَّارَةِ^(٥)!

قوله: (وَمِنْهُ الْكَاعِبُ)، يعني: إِنَّمَا قُلْنَا إِنَّ الْكَعْبَ هُوَ الْعَظْمُ النَّاتِيءُ [٧/١]؛ لَأَنَّ وَجْهَهُ اشْتِقَاقُهُ تَدُلُّ عَلَى الِارْتِفَاعِ [١٦/١] كَالْكَاعِبِ، وَهِيَ الْجَارِيَةُ الَّتِي يَبْدُو تَذْيِهَا لِلنُّهْدِ^(٦)، وَفِي مَعْنَاهُ: الْكَعَابُ، وَقَدْ كَعَبْتَ تَكْعُبُ، بِالضَّمِّ، كُعُوبًا.

وَيُقَالُ لِلنَّوَاشِزِ فِي أَطْرَافِ الْأَنْبِيبِ: كُعُوبٌ، وَمِنْهُ: الْكَعْبَةُ بَيْتُ اللَّهِ الْحَرَامُ؛

(١) أشار بلحق على الحاشية يفيد أن بعده في نسخة: «خ: لأنه مشتق من التواء».

(٢) هو هشام بن عبيد الله الرازي السني (بالكسر نسبة إلى السن)، الفقيه أحد الأعلام في مذهب أبي حنيفة. أخذ عن أبي يوسف ومحمد بن الحسن، صاحبَي الإمام أبي حنيفة. له كتاب: «صلاة الأثر»، و«النوادر». (توفي سنة: ٢٠١ هـ). ينظر: «تاريخ الإسلام» للذهبي [٧١٩/٥]. و«الجواهر المضية» لعبد القادر القرشي [٢٠٥/٢]. و«المِرْقَاةُ الْوَقِيَّةُ فِي طَبَقَاتِ الْحَنْفِيَّةِ» لِلْفَيْرُوزِآبَادِيِّ [ق/٧٤/ب] مخطوط مكتبة رئيس الكتاب - تركيا/ (رقم الحفظ: ٦٧١)، و«سُلَّمُ الْوُصُولِ إِلَى طَبَقَاتِ الْفُحُولِ» لِحَاجِي خَلِيفَةَ [٣٩٣/٣].

(٣) الشَّرَاكِ: سَيْرُ النُّعْلِ عَلَى وَجْهَيْهَا، وَالْجَمْعُ: شُرُكٌ. وَأَشْرَكَ النُّعْلَ وَشَرَكَهَا: جَعَلَ لَهَا شِرَاكًا. ينظر: «تاج العروس» لِلزَّيْبِيدِيِّ [٢٢٦/٢٧/مادة: شرك]، و«مَجْمَعُ الْبَحْرَيْنِ وَمَطْلَعُ النَّيِّرَيْنِ» لِلطَّرْنُحِيِّ [٢٧٦/٥/مادة: شرك].

(٤) هو: مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الشَّيْبَانِيُّ، وَهُوَ الْمُرَادُ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ فِي كُتُبِ الْقَوْمِ.

(٥) ينظر: «البحر الرائق» لابن نجيم [١٤/١]، و«حاشية ابن عابدين» [٩٨/١]، و«الجواهر المضية» لعبد القادر القرشي [٤٢/٢].

(٦) يقال: نَهَدَتِ الْمَرْأَةُ، إِذَا كَعَبَتْ تَذْيِهَا، أَي: بَرَزَ وَارْتَفَعَ، فَبَيَّ نَاهِدٌ وَنَاهِدَةٌ، وَالْجَمْعُ: نَوَاهِدٌ. ينظر: «النهاية في غريب الحديث» لابن الأثير [١٣٥/٥/مادة: نهـ].

وَالْمَفْرُوضُ فِي مَسْحِ الرَّأْسِ مِقْدَارُ النَّاصِيَةِ ، وَهُوَ رُبْعُ الرَّأْسِ .
لِمَا رَوَى الْمُغِيرَةُ - رحمته الله - أَنَّ النَّبِيَّ - رحمته الله - أَتَى سُبَّاطَةَ ^(١) قَوْمٍ قَبَالَ ،
وَتَوَضَّأَ ، وَمَسَحَ عَلَى نَاصِيَتِهِ وَخُفَّيْهِ ، وَالْكِتَابُ مُجْمَلٌ .

غاية البيان

لازتماعها على سائر البُيُوتِ ^(٢) .

قوله : (وَالْمَفْرُوضُ فِي مَسْحِ الرَّأْسِ مِقْدَارُ النَّاصِيَةِ) .

فَإِنْ قُلْتُ : مِنْ حُكْمِ الْفَرَضِ أَنْ يَكُونَ جَاحِدُهُ كَافِرًا ، وَجَاحِدُ الْمِقْدَارِ لَا يَكُونُ
كَافِرًا ؟ فَكَيْفَ يَكُونُ فَرَضًا ؟

قُلْتُ : نَعَمْ ، حُكْمُ الْفَرَضِ كَذَلِكَ ، لَكِنْ غَرَضُ الْمُصَنِّفِ رحمته الله لَيْسَ بَيَانُ
الْفَرَضِ هُنَا ؛ لِأَنَّهُ ذَكَرَ فَرَضَ الطَّهَارَةِ فِي أَوَّلِ الْبَابِ ، وَعَدَّ الْمَسْحَ مِنْ حَيْثُ هُوَ
دَاخِلًا فِي الْفَرَضِ ؛ لِأَنَّ أَصْلَ الْمَسْحِ قَطْعِيٌّ وَجَاحِدُهُ كَافِرٌ .

فَبَعْدَ ذَلِكَ : اِحْتِجَاجٌ إِلَى بَيَانِ الْمِقْدَارِ فَقَالَ : الْمَقْدَرُ فِيهِ مِقْدَارُ النَّاصِيَةِ ، وَهُوَ
الْمُرَادُّ مِنَ الْمَفْرُوضِ ، وَجَاحِدُهُ لَا يَكْفُرُ ؛ لِأَنَّهُ فِي حَقِّ الْمِقْدَارِ ظَنِّيٌّ ، فَلَا يَرُدُّ
السُّؤَالُ .

السُّبَّاطَةُ : مُلْقَى الْكُنَاسَاتِ ؛ مَجَازًا عَنِ الْخَطَّابِيِّ ^(٣) ، وَأَضْلَاهَا : الْكُنَاسَةُ ،
يَعْنِي : مِنْ إِطْلَاقِ اسْمِ الْحَالِّ عَلَى الْمَحَلِّ ^(٤) .

(١) حاشية بالأصل : «كناسة» ، والكناسة : الموضع الذي يرمى فيه التراب والأوساخ وما يكنس من
المنازل . النهاية في غريب الحديث لابن الأثير (٢/٢٣٥) .

(٢) ينظر : «الصحاح في اللغة» للجَوْهَرِيِّ [١/٢١٣/٢ مادة: كعب] . و«لسان العرب» لابن منظور [١/٧١٩/
مادة: كعب] .

(٣) عبارة الخطابي : «السُّبَّاطَةُ : مُلْقَى التراب والقمام ونحوه ، تكون يقناء الدار مرفقًا للقوم» .
ينظر : «معالم السنن» للخطابي [١/٢١٦] .

(٤) ينظر : «المغرب في ترتيب المعرب» للمطرزي [ص/٢١٦] ، و«التعريفات الفقهية» للبركي [ص/١١٠] .

فَالْتَحَقَّ بَيَانًا بِهِ ،

❦ غايه البيان ❦

قوله: (فَالْتَحَقَّ بَيَانًا بِهِ) ، أي: التَّحَقَّقَ حَدِيثُ الْمُغِيرَةِ^(١) ﷺ بَيَانًا بِالْكِتَابِ .
 إِنَّمَا قَالَ هَذَا: دَفْعًا لِسَوَالِ سَائِلٍ يَقُولُ: إِنَّ حَدِيثَ الْمُغِيرَةِ^(٢) خَبَرُ الْوَاحِدِ ،
 فَلَا تَجُوزُ الزِّيَادَةُ بِهِ عَلَى كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى ؛ لِأَنَّ الزِّيَادَةَ بِهِ نَسَخٌ ، عَلَى مَا عُرِفَ فِي
 الْأَصُولِ ؛ فَأَجَابَ عَنْهُ بِقَوْلِهِ: هَذَا .

يعني: أن هذا الْحَدِيثَ لَمْ يَلْتَحَقْ بِالْكِتَابِ عَلَى أَنَّهُ زِيَادَةٌ ، [١٦/١ ظ/م] بَلْ عَلَى
 أَنَّهُ بَيَانٌ ؛ لِأَنَّ الْكِتَابَ مُجْمَلٌ فِي حَقِّ الْمِقْدَارِ .

وَلَا يُقَالُ: لَا نُسَلِّمُ اسْتِدْلَالُ صَاحِبِ «الْهُدَايَةِ» عَلَى مُدْعَاهُ - وَهُوَ رُبْعُ
 الرَّأْسِ - بِالْحَدِيثِ الدَّالِّ عَلَى النَّاصِيَةِ بِعَيْنِهَا كَيْفَ يَصِحُّ ؟
 لِأَنَّا نَقُولُ: الْحَدِيثُ إِنَّمَا وَرَدَ بَيَانًا ، وَالْبَيَانُ إِنَّمَا يَكُونُ فِيمَا فِيهِ إِجْمَالٌ ، وَلَا
 إِجْمَالٌ فِي الْمَحَلِّ ، بَلِ الْإِجْمَالُ فِي الْقَدْرِ .

(١) هو: الصحابي الجليل المغيرة بن شعبه . وحديثه هو الآتي .

(٢) يعني: ما ذكره المرغيناني في «الهداية» [١٥/١] فقال: «رَوَى الْمُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَتَى
 شِبَابَةَ قَوْمٍ قَبَالَ وَتَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى نَاصِيَتِهِ وَخُفَّيْهِ» .
 قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ: هَذَا مُتَنَزِعٌ مِنْ حَدِيثَيْنِ:

أَمَّا حَدِيثُ الشَّبَابَةِ ، فَرَوَاهُ ابْنُ مَاجَهٍ (فِي كِتَابِ الطَّهَارَةِ وَسَنَنُهَا/ بَابُ مَا جَاءَ فِي الْبَوْلِ قَائِمًا [رَقْمُ/
 ٣١٥]) مِنْ طَرِيقِ شُعْبَةَ عَنْ عَاصِمٍ - هُوَ ابْنُ أَبِي النُّجُودِ - عَنْ أَبِي وَائِلٍ عَنْ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ: «أَنَّ
 رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَتَى شِبَابَةَ قَوْمٍ قَبَالَ قَائِمًا» .

وَأَمَّا حَدِيثُ الْمَسْحِ عَلَى النَّاصِيَةِ وَالْخُفَّيْنِ ، فَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (فِي كِتَابِ الطَّهَارَةِ/ بَابُ الْمَسْحِ عَلَى
 النَّاصِيَةِ وَالْعِمَامَةِ [رَقْمُ/ ٥٥٤]) مِنْ رِوَايَةِ عُزْرَةَ بْنِ الْمُغِيرَةِ عَنْ أَبِيهِ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ وَمَسَحَ
 بِنَاصِيَتِهِ وَعَلَى الْعِمَامَةِ وَعَلَى الْخُفَّيْنِ» انتهى .

قلنا: وكلا الحديثين صحيح ثابت . ولهما شواهد عن بعض الصحابة . ينظر: «الدراية في تخريج
 أحاديث الهداية» لابن حجر [١١/١ - ١٢] .

وَهُوَ حُجَّةٌ عَلَى الشَّافِعِيِّ رحمته فِي التَّقْدِيرِ بِثَلَاثِ شَعْرَاتٍ ^(١)، وَعَلَى مَالِكٍ فِي اشْتِرَاطِ الْإِسْتِيعَابِ.

وَفِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ: قَدَّرَهُ أَصْحَابُنَا بِثَلَاثَةِ أَصَابِعَ؛ لِأَنَّهَا أَكْثَرُ مَا هُوَ الْأَصْلُ فِي آلَةِ الْمَسْحِ.

غاية لبيان

فَعَلِمَ بِذَلِكَ أَنَّ الْمَقْصُودَ بِالنَّاصِيَةِ: هُوَ قَدَرُهَا، وَهُوَ رُبْعُ الرَّأْسِ لَا عَيْنُهَا. وَلَا يُقَالُ: لَا نُسَلِّمُ أَنَّهُ مُجْمَلٌ؛ لِأَنَّ الْمُجْمَلَ مَا لَا يُدْرِكُ بَيَانُهُ إِلَّا مِنْ جِهَةِ الْمُجْمَلِ، وَنَحْنُ لَا نَحْتَاجُ إِلَى الْبَيَانِ إِذَا قُلْنَا بِالِاسْتِيعَابِ، كَمَا قَالَ مَالِكٌ رحمته ^(٢)، أَوْ بِأَقْلٍ مَا يَنْطَلِقُ عَلَيْهِ اسْمُ الْمَسْحِ، كَمَا قَالَ الشَّافِعِيُّ رحمته ^(٣)؛ لِأَنَّ فِي الْأَوَّلِ عَمَلًا بِالْأَقْوِيلِ كُلِّهَا، وَفِي الثَّانِي عَمَلًا بِالْمُتَيَقِّنِ.

لِأَنَّا نَقُولُ: الْأَوَّلُ إِنَّمَا يَكُونُ عَمَلًا بِالْأَقْوِيلِ إِذَا كَانَ الْإِسْتِيعَابُ فَرْضًا عِنْدَ الْكُلِّ، وَلَيْسَ بِفَرْضٍ عِنْدَ الْكُلِّ؛ فَيَبْقَى الْإِجْمَالُ.

وَالثَّانِي: إِنَّمَا يَكُونُ عَمَلًا بِالْمُتَيَقِّنِ إِذَا كَانَ ذَلِكَ الْأَقْلُ مُعْتَبَرًا، وَقَدْ يَحْصُلُ بِغَسْلِ الْوَجْهِ، وَلَا اعْتِبَارَ لَهُ، فَيَبْقَى الْإِجْمَالُ.

قَوْلُهُ: (وَهُوَ حُجَّةٌ عَلَى الشَّافِعِيِّ رحمته ...) إِلَى آخِرِهِ، أَيُّ: الْحَدِيثُ حُجَّةٌ عَلَى الشَّافِعِيِّ وَعَلَى مَالِكٍ رحمته؛ لِأَنَّهُ لَمَّا التَّحَقَّقَ بِالْكِتَابِ مُبَيَّنًا لَهُ صَارَ كَأَنَّ الْكِتَابَ وَرَدَّ ابْتِدَاءً كَذَلِكَ، فَصَارَ حُجَّةً عَلَيْهِمَا.

قَوْلُهُ: (وَفِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ: قَدَّرَهُ أَصْحَابُنَا بِثَلَاثَةِ أَصَابِعَ).

(١) فِي حَاشِيَةِ الْأَصْلِ: «خ: ثَلَاثُ أَصَابِعَ».

(٢) يَنْظُرُ: «الْكَافِي فِي فِقْهِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ» لِابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ [١٦٩/١]، وَ«التَّفْرِيعُ فِي فِقْهِ الْإِمَامِ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ» لِابْنِ الْجَلَّابِ [١٧/١].

(٣) يَنْظُرُ: «الْحَاوِي الْكَبِيرُ» لِأَبِي الْحَسَنِ الْمَوْرِدِيِّ [١٢٤/١]. وَ«الْبَيَانُ» لِلْعِمْرَانِيِّ [١٢٤/١]، وَ«رَوْضَةُ الطَّالِبِينَ» لِلنَّوَوِيِّ [١٣٠/١].

غاية البيان

[١٧/١م] وهو ظاهر الرواية^(١)؛ لأنه المذكور في «الأصل»^(٢)، فكان ينبغي على هذا أن يقول: وعلى ظاهر الرواية؛ لأن لفظة (بعض الروايات) تستعمل في غير ظاهر الرواية^(٣).

وفي «اختلاف زفر ويعقوب»^(٤) «المقدّر رُبع الرأس» وهو مذهب زفر.

(١) ظاهر الرواية: هي ما وُجد في خمس كتب من تصانيف محمد بن الحسن الشيباني، وهي: «المبسوط» وتُسمى: «الأصل» و«الزيادات» و«الجامع الصغير» و«الجامع الكبير» و«كتاب السير» أو «النوادر»؛ سُميت بذلك لأنها ثابتة عنه؛ إما متواترة، أو مشهورة، وهي الطبقة الأولى من كتبه. والطبقة الثانية: هي «مسائل النوادر» ك: «الكيسانيات» و«الهارونيات»، وتُسمى: «غير ظاهر الرواية»؛ لأنها لم تثبت عن محمد ثبوتاً ظاهراً كالأولى.

والطبقة الثالثة: ما استنبطه المتأخرون مما لم يجدوا فيه رواية عن أصحاب المذهب. ينظر: «حاشية ابن عابدين» [٥٠/١]، و«منحة الخالق حاشية البحر الرائق» لابن عابدين [٦٥/٢]، و«حاشية الشلبي على تبين الحقائق» [٢٠/٥].

(٢) ينظر: «الأصل / المعروف بالمبسوط» لمحمد بن الحسن [٨٩/١ - ٩٠].

(٣) قال ابن نجيم في «البحر» [١٥/١]: ذكر في «البدائع»: أنها رواية الأصول، وفي «غاية البيان»: أنها ظاهر الرواية، وفي «معراج الدراية»: أنها ظاهر المذهب، واختيار عامة المحققين، وفي «الظهيرية»: وعليها الفتوى.

ووجهها بأن الواجب الصاق اليد والأصابع أصلها والثلاث أكثرها، وللاكثر حكم الكل، ومع ذلك فهي غير المنصور. وفي «رد المحتار» لابن عابدين [٦٧/١]: لكن نسبها إلى محمد، فيحمل ما في «المعراج» من أنها ظاهر المذهب على أنها ظاهر الرواية عن محمد توفيقاً. وفي «البنية شرح الهداية» [١٧٧/١]: الرواية التي فيها التقدير بثلاث أصابع، هي رواية «النوادر»، وهي غير ظاهر الرواية حتى يرد ما ذكره - من أنها ظاهر الرواية -.

(٤) هو أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم بن حبيب، صاحب الإمام أبي حنيفة، وتلميذه. وهو المراد عند الإطلاق.

(٥) اختلاف زفر ويعقوب: هو فصل طويل عقده محمد بن الحسن الشيباني في كتابه: «الأصل»؛ لبيان اختلاف أبي يوسف وزفر في جملة من مسائل الشريعة. ينظر: «الأصل / المعروف بالمبسوط» لمحمد بن الحسن الشيباني [٥٩/١].

غاية البيار

وذكر الشيخ أبو الحسن الكرخي^(١) وأبو جعفر الطحاوي^(٢) - رحمهما الله - مقدار الناصية^(٣)، وفي قول صاحب «الهداية»: (وهو رُبُّع الرأس) إشارة إلى أنه يجوز من أي جانب كان الرُّبُّع^(٤)، وكذلك في قوله: (بثلاث أصابع).

ثم على قياس ظاهر الوضع كافٍ، ولا يُشترط المدُّ، وعلى قياس رواية الرُّبُّع والناصية: ليس بكافٍ، بل يمدُّ إلى أن يحصل ذاك المقداران.

وجه ظاهر الرواية: أن الأمر بالمسح في قوله تعالى: ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾ [المائدة: ٦]، أمرٌ بالمسح بآلته، وآلة المسح: هي الأصابع؛ فأقيم أكثرها مقامَ كلِّها؛ إقامة لكلِّ الحكمي مقامَ الكلِّ الحقيقي.

(١) هو: عبيد الله بن الحسين بن دلال بن دلهم، أبو الحسن الكرخي. من المجتهدين في المسائل، وانتَهَتْ إليه رئاسة الحنفية بالعراق. وكان مع غزارة علمه وكثرة رواياته، عظيم العبادة، كثير الصلاة والصيام، صبوراً على الفقر. من كتبه: «المختصر»، و«شرح الجامع الصغير»، و«شرح الجامع الكبير». (توفي سنة ٣٤٠ هـ). ينظر: «سير أعلام النبلاء» للذهبي، [٤٢٦/١٥]. و«الجواهر المضية» لعبد القادر القرشي [٣٣٧/١]. و«المِرْقَاة الوفيّة في طبقات الحنفية» للفيروزآبادي [ق/٤١/ب/ب] مخطوط مكتبة رئيس الكتاب - تركيا/ (رقم الحفظ: ٦٧١)، و«سُلم الوصول إلى طبقات الفحول» لحاجي خليفة [٣٢١/٢].

(٢) الطَّحَاوِيُّ: هو أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الأزدي الطَّحَاوِيُّ، الفقيه الحنفي، المحدث الحافظ، انتَهَتْ إليه رئاسة الحنفية بمصر، وكان ابن أخت المُزني صاحب الإمام الشافعي. من تصانيفه: «شرح معاني الآثار»، و«بيان مشكل الآثار». وغير ذلك. (توفي سنة ٣٢١ هـ). ينظر: «تاريخ الإسلام» للذهبي [٤٤٠/٧]، ينظر: «الجواهر المضية» لعبد القادر القرشي [١٠٢/١]. و«المِرْقَاة الوفيّة في طبقات الحنفية» للفيروزآبادي [ق/٨ - ٩/ب - أ] مخطوط مكتبة رئيس الكتاب - تركيا/ (رقم الحفظ: ٦٧١)، و«سُلم الوصول إلى طبقات الفحول» لحاجي خليفة [٢١٣/١].

(٣) عبارة الطحاوي: «ومسح مقدار الناصية من الرأس جازاً». ينظر: «مختصر الطحاوي» [ص/١٨].

(٤) وفي «رد المحتار» [٦٧/١]: الحاصل أن المعتمد رواية الربع وعليها مشي المتأخرون، كابن الهمام وابن أمير حاج، وصاحب «البحر»، و«النهر»، والمقدسي، والتمرتاشي، والشرنبلالي، وغيرهم.

قَالَ: وَسُنَنُ الطَّهَّارَةِ غَسْلُ الْيَدَيْنِ

❦ غَايَةُ الْبَيَانِ ❦

قَوْلُهُ: (وَسُنَنُ الطَّهَّارَةِ غَسْلُ الْيَدَيْنِ ...) إِلَى آخِرِهِ .

السُّنَنُ: جَمْعُ سُنَّةٍ، وَهِيَ مَا فِي فِعْلِهِ ثَوَابٌ وَفِي تَرْكِهِ عِقَابٌ لَا عِقَابٌ .

وَأِنَّمَا قُلْتُ: فِي تَرْكِهِ عِقَابٌ؛ احْتِرَازًا عَنِ النَّفْلِ، وَإِنَّمَا قُلْتُ: لَا عِقَابٌ؛ احْتِرَازًا عَنِ الْوَاجِبِ وَالْفَرَضِ [٥٧/١] . هَذَا التَّعْرِيفُ أَبْدَعَهُ خَاطِرِي فِي هَذَا الْمَقَامِ .
[وَمَا قِيلَ: السُّنَّةُ] ^(١) الطَّرِيقَةُ الْمَسْلُوكَةُ فِي الدِّينِ؛ فَفِيهِ نَظَرٌ .

وَأِنَّمَا قَدَّمَ الْفَرَضَ عَلَى السُّنَنِ؛ لَكُونِهِ أَقْوَى، وَذَكَرَ السُّنَنَ بِلَفْظِ الْجَمْعِ دُونَ الْفَرَضِ؛ لِمَا أَنَّ الْفَرَضَ فِي الْأَصْلِ مَصْدَرٌ يَشْمَلُ الْقَلِيلَ وَالكَثِيرَ، بِخِلَافِ السُّنَّةِ .

ثُمَّ أَعْلَمَ أَنَّ كَيْفِيَّةَ غَسْلِ الْيَدَيْنِ إِلَى الرُّسْغِ: بَأَنَّ [١٧٧/١م] يَأْخُذُ الْإِنَاءَ بِشِمَالِهِ إِنْ كَانَ صَغِيرًا، وَيُصَبُّ عَلَى يَمِينِهِ فَيَغْسِلُهَا ثَلَاثًا، وَإِنْ كَانَ كَبِيرًا لَا يُمَكِّنُ رَفْعَهُ، يَأْخُذُ عَنْهُ الْمَاءَ بِإِنَاءٍ آخَرَ صَغِيرٍ، إِنْ كَانَ مَعَهُ؛ فَيُصَبُّ بِهِ بِشِمَالِهِ عَلَى يَمِينِهِ، وَالْأُفْ يَدْخُلُ أَصَابِعَ يَدِهِ الْيُسْرَى مَضْمُومَةً دُونَ الْكَفِّ، وَيُصَبُّ عَلَى يَمِينِهِ فَيَغْسِلُهَا ثَلَاثًا، ثُمَّ يَدْخُلُ الْيَمِينَ بِالِغَةِ مَا بَلَغَتْ .

وَجْهُ الِاسْتِدْلَالِ بِحَدِيثِ: «الْمُسْتَيْقِظُ» ^(٢): أَنَّ أَوَّلَ الْحَدِيثِ يَقْتَضِي وَجُوبَ الْغَسْلِ؛ لِلنَّهْيِ عَنِ الْغَمْسِ قَبْلَ الْغَسْلِ، وَآخِرُهُ يَقْتَضِي اسْتِحْبَابَ الْغَسْلِ؛ لِلتَّلْعِيلِ

(١) فِي «م»: «وَأَمَّا السُّنَّةُ» .

(٢) يَقْصِدُ: حَدِيثَ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا تَوَضَّأَ أَحَدُكُمْ فَلْيَجْعَلْ فِي أَنْفِهِ، ثُمَّ لِيَنْتَرِ، وَمَنْ اسْتَجَمَرَ فَلْيُورِزْ، وَإِذَا اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ مِنْ نَوْمِهِ فَلْيَغْسِلْ يَدَهُ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَهَا فِي وَضُوئِهِ، فَإِنَّ أَحَدَكُمْ لَا يَدْرِي أَيْنَ بَاتَتْ يَدُهُ» . أَخْرَجَهُ: الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ الْوُضُوءِ / بَابِ الِاسْتِجْمَارِ وَتَرَا [رَقْمُ / ١٦٢] ، وَمُسْلِمٌ فِي كِتَابِ الطَّهَّارَةِ / بَابِ كِرَاهَةِ غَمْسِ الْمَتَوَضِّعِ وَغَيْرِهِ يَدَهُ الْمَشْكُوكَ فِي نَجَاسَتِهَا فِي الْإِنَاءِ قَبْلَ غَسْلِهَا ثَلَاثًا [رَقْمُ / ٢٧٨] .

قَبْلَ إِدْخَالِهِمَا الْإِنَاءَ ، إِذَا اسْتَيْقَظَ الْمُتَوَضِّئُ مِنْ نَوْمِهِ .

لِقَوْلِهِ ﷺ : « إِذَا اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ مِنْ مَنَامِهِ فَلَا يَغْمِسَنَّ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ حَتَّى يَغْسِلَهَا ثَلَاثًا ؛ فَإِنَّهُ لَا يَذْرِي أُيْنَ بَاتَتْ يَدُهُ » .

❦ غَايَةُ الْبَيَان ❦

بِقَوْلِهِ : « فَإِنَّهُ لَا يَذْرِي أُيْنَ بَاتَتْ يَدُهُ » ^(١) .

يعني : في مكانٍ طاهرٍ مِنْ بَدَنِهِ أَوْ نَجْسٍ ، فَلَمَّا انْتَفَى الْوُجُوبُ لِمَانِعٍ فِي التَّعْلِيلِ الْمَنْصُوصِ ؛ تَبَيَّنَ ^(٢) السُّنَّةُ ؛ لِأَنَّهَا دُونَ الْوُجُوبِ .

وَلَفْظُ الْحَدِيثِ فِي « الْمَوْطَأِ » : قَالَ مَالِكٌ ﷺ : أَخْبَرَنَا أَبُو الزِّنَادِ ، عَنِ الْأَعْرَجِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « إِذَا اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ مِنْ نَوْمِهِ ؛ فَلْيَغْسِلْ يَدَهُ قَبْلَ أَنْ يُدْخِلَهَا فِي وَضُوئِهِ ، فَإِنْ أَحَدَكُمُ لَا يَذْرِي أُيْنَ بَاتَتْ يَدُهُ » ^(٣) .

ثُمَّ اعْلَمْ أَنَّ هَذَا الْقَيْدَ - أَغْنَى : قَيْدَ الْاسْتِيقَاضِ مِنَ الْمَنَامِ - اتِّفَاقِيٌّ ؛ لِأَنَّ غَسْلَ الْيَدَيْنِ فِي ابْتِدَاءِ الْوُضُوءِ سُنَّةٌ مُطْلَقًا .

وَقَوْلُهُ : (قَبْلَ إِدْخَالِهِمَا الْإِنَاءَ) وَقَعَ بِنَاءٌ عَلَى عَادَتِهِمْ ؛ لِأَنَّهُمْ كَانُوا يَتَوَضَّئُونَ مِنَ الْأَتْوَارِ ^(٤) ، بِخِلَافِ دِيَارِنَا ، وَدِيَارِ بُخَارَى ^(٥) ،

(١) هو جزء من حديث « الْمُسْتَيْقِظُ » الماضي تخريجُه آلفًا .

(٢) وقع في الأصل : « ثبت » ، والمثبت من : « م » .

(٣) أخرجه : مالك في « الموطأ » في كتاب الطهارة / باب وضوء النائم إذا قام إلى الصلاة [رقم / ٩] ، ومن طريقه البخاري في كتاب الوضوء / باب الاستجمار وثراً [رقم / ١٦٢] .

(٤) الأتوار : جمع : تَوْر ، مِنَ الْأَوَانِي ، وَهُوَ مَعْرُوفٌ تَذَكَّرَهُ الْعَرَبُ ، وَتَشَرَّبُ فِيهِ . وَفِي حَدِيثِ أُمِّ سُلَيْمٍ : « أَنَّهَا صَنَعَتْ حَيْسًا فِي تَوْرٍ » ، وَهُوَ إِنَاءٌ مِنْ صُفْرِ أَوْ حِجَابَرَةٍ ، وَقَدْ يَتَوَضَّأُ مِنْهُ . يَنْظُرُ : « الصَّحاح فِي اللُّغَةِ » لِلجَوْهَرِيِّ [٢ / ٦٠٢ / ٢ / مادة : تور] . و« لسان العرب » لابن منظور [٤ / ٩٦ / مادة : تور] .

وَجَاءَ فِي حَاشِيَةِ : نَسَخَةِ « م » ، وَ« و » : الْأَتْوَارُ : جَمْعُ تَوْرٍ ، وَهُوَ إِنَاءٌ يُشْرَبُ مِنْهُ .

(٥) بُخَارَى : بِالضَّمِّ : مِنْ أَكْظَمِ مُدُنِ مَا وَرَاءَ النَّهْرِ (بِلَادِ خِرَاسَانَ) وَأَجَلَّهَا ، افْتَتَحَهَا : سَعِيدُ بْنُ عَثْمَانَ بْنِ عَفَانَ فِي زَمَنِ مَعَاوِيَةَ ﷺ . يَنْظُرُ : « مَعْجَمُ الْبِدَانِ » لِيَاقُوتِ الْحَمَوِيِّ [١ / ٣٥٣] . وَ« الرُّوضُ الْمَعْطَارُ » =

وَلِأَنَّ الْيَدَ أَلَّةَ التَّطْهِيرِ ، فَيَسُنُّ الْبِدَايَةَ بِتَنْظِيفِهَا .
وهذا الغسلُ إلى الرُّسْغِ ؛ لِوُقُوعِ الْكِفَايَةِ بِهِ فِي التَّنْظِيفِ .

❦ غَايَةُ الْبَيَانِ ❦

وَسَمَرْقَنْدُ^(١) ، وَفَارَابُ^(٢) عَمَّرَهَا اللَّهُ تَعَالَى .

قَوْلُهُ : (وَلِأَنَّ الْيَدَ أَلَّةَ التَّطْهِيرِ ، فَيَسُنُّ الْبِدَايَةَ) .

لَا يُقَالُ : هَذَا التَّغْلِيلُ يَدُلُّ عَلَى وُجُوبِ الْغَسْلِ ؛ لَا عَلَى السُّنَنِ ؛ لِأَنَّ مَا لَا يَتَوَسَّلُ^(٣) إِلَى الْوَاجِبِ إِلَّا بِهِ [٢/١٨٠/١] يَجِبُ كَوَجُوبِهِ .

لِأَنَّا نَقُولُ : عَدَمُ النَّجَاسَةِ عَلَى الْيَدِ حَقِيقَةٌ وَحُكْمًا نَفِي الْوُجُوبِ .

أَمَّا حَقِيقَةُ : فَظَاهِرٌ .

وَأَمَّا حُكْمًا : فَلِأَنَّهُ لَوْ أُدْخِلَ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ لَا يَتَنَجَّسُ ؛ فَتَبَتَ مَا دُونَهُ ، وَهُوَ السُّنَنَةُ .

قَوْلُهُ : (وهذا الغسلُ إلى الرُّسْغِ) .

إِنَّمَا لَمْ يَقُلْ هَذَا أَوَّلًا عِنْدَ قَوْلِهِ : (وَسُنُّنُ الطَّهَارَةِ : غَسْلُ الْيَدَيْنِ) اتِّبَاعًا لِلْإِمَامِ

= فِي خَبَرِ الْأَقْطَارِ لِلْجَمِيرِيِّ [ص/٨٢] .

(١) سَمَرْقَنْدُ : مَدِينَةٌ مَشْهُورَةٌ مِنْ مَدُنِ بِلَادِ خِرَاسَانَ . افْتَتَحَهَا : قَتِيبَةُ بْنُ مُسْلِمٍ الْبَاهِلِيُّ فِي أَيَّامِ الْوَلِيدِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ . يَنْظُرُ : «مَعْجَمُ الْبِلْدَانِ» لِيَاقُوتِ الْحَمَوِيِّ [٢٤٦/١] . وَ«الرُّوضُ الْمَعْطَارُ فِي خَبَرِ الْأَقْطَارِ» لِلْجَمِيرِيِّ [ص/٣٢٢] .

(٢) فَارَابُ : مَدِينَةٌ مَعْرُوفَةٌ مِنْ بِلَادِ مَا وَرَاءَ النَّهْرِ (خِرَاسَانَ) . يُنسَبُ إِلَيْهَا نَقَرٌ مِنْ أَهْلِ الْفَضْلِ وَالْعِلْمِ . يَنْظُرُ : «الْأَمَاكِنُ / أَوْ مَا اتَّفَقَ لِفُظِّهِ وَافْتَرَقَ مُسَمَّاهُ مِنَ الْأَمْكَنَةِ» لِأَبِي بَكْرٍ الْحَازِمِيِّ [ص/٧٣٠] ، وَ«الرُّوضُ الْمَعْطَارُ فِي خَبَرِ الْأَقْطَارِ» لِلْجَمِيرِيِّ [ص/٤٣٣] .

(٣) يَعْنِي : يَتَوَسَّلُ . وَالْوَسِيلَةُ فِي الْأَصْلِ : هِيَ كُلُّ مَا يَتَوَسَّلُ بِهِ إِلَى الشَّيْءِ أَوْ يَتَقَرَّبُ بِهِ ، وَجَمْعُهَا : وَسَائِلٌ . يُقَالُ : وَسَلَ إِلَيْهِ وَسِيلَةً ، وَتَوَسَّلَ . يَنْظُرُ : «الْنِّهَايَةُ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ» لِابْنِ الْأَثِيرِ [٥/١٨٥/ مادة : وَسَلَ] .

وَتَسْمِيَةُ اللَّهِ - تَعَالَى - فِي ابْتِدَاءِ الْوُضُوءِ لِقَوْلِهِ ﷺ: «لَا وُضُوءَ لِمَنْ لَمْ يُسَمِّ».

غاية البيان

الْقُدُورِيُّ ^(١)؛ لَأَنَّهُ لَمْ يَذْكُرِ الرُّسْعَ فِي «مَخْتَصَرِهِ» ^(٢)، وَقَالَ هُنَا ^(٣)؛ لَاحْتِيَاجِهِ إِلَى بَيَانِ غَايَةِ الْغَسْلِ الْمَسْنُونِ.

وَيَنْبَغِي أَنْ تَعْرِفَ أَنَّ السُّنَّةَ هِيَ الْبَدَايَةُ بِغَسْلِ الْيَدَيْنِ، أَمَّا نَفْسُ الْغَسْلِ: فَيَقَعُ عَنِ الْقَرَضِ، أَلَا تَرَى إِلَى مَا قَالَ مُحَمَّدٌ فِي «الأَصْلِ»: «ثُمَّ يَغْسِلُ ذِرَاعَيْهِ» ^(٤).
وَالرُّسْعُ: مُنْتَهَى الْكَفِّ عِنْدَ الْمَفْصِلِ ^(٥).

قَوْلُهُ: (وَتَسْمِيَةُ اللَّهِ تَعَالَى فِي ابْتِدَاءِ الْوُضُوءِ)، هَذَا عَلَى اخْتِيَارِ الْقُدُورِيِّ ^(٦)؛ لِأَنَّ مَا قَبْلَ الْاسْتِنْجَاءِ حَالُ كَشْفِ الْعَوْرَةِ، فَلَا يُسَمَّى حِينَئِذٍ تَعْظِيمًا لِاسْمِ اللَّهِ تَعَالَى، وَيُسَمَّى فِي ابْتِدَاءِ الْوُضُوءِ؛ لِأَنَّهَا سُنَّةُ الْوُضُوءِ.

وَقِيلَ: يُسَمَّى قَبْلَ الْاسْتِنْجَاءِ؛ لِيَقَعَ سُنَنُ الْوُضُوءِ وَفَرَضُهُ بِالتَّسْمِيَةِ.

(١) الْقُدُورِيُّ: هُوَ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ جَعْفَرِ بْنِ حَمْدَانَ. الْإِمَامُ الْفَقِيهَ الْعَلَامَةُ أَبُو الْحَسَنِ الْقُدُورِيُّ، انْتَهَتْ إِلَيْهِ رِثَاةُ الْحَنْفِيَّةِ فِي الْعِرَاقِ. وُلِدَ سَنَةَ: (٣٦٢ هـ). مِنْ كُتُبِهِ: «مَخْتَصَرُ الْقُدُورِيِّ» فِي فِقْهِ الْحَنْفِيَّةِ. وَ«التَّجْرِيدُ» يَشْتَمِلُ عَلَى الْخِلَافِ بَيْنَ الشَّافِعِيِّ وَأَبِي حَنِيفَةَ وَأَصْحَابِهِ، وَ«شَرْحُ مَخْتَصَرِ الْكَرْخِيِّ» وَغَيْرَهَا. تَوَفَّى سَنَةَ (٤٢٨ هـ). يَنْظُرُ: «الْجَوَاهِرُ الْمَضِيَّةُ فِي طَبَقَاتِ الْحَنْفِيَّةِ» لِعَبْدِ الْقَادِرِ الْقُرْشِيِّ [٩٣/١]. وَ«الْمِرْقَاةُ الْوَفِيَّةُ فِي طَبَقَاتِ الْحَنْفِيَّةِ» لِلْفَيُورِزَادِيِّ [ق/٨/١] مَخْطُوطُ مَكْتَبَةِ رَئِيسِ الْكِتَابِ - تَرْكِيَا/ (رَقْمُ الْحَفْظِ: ٦٧١)، وَ«تَاجُ التَّرَاجِمِ» لِابْنِ قُطْلُوبَغَا [ص/ ٩٨].

(٢) يَنْظُرُ: «مَخْتَصَرُ الْقُدُورِيِّ» [ص/ ١١].

(٣) يَعْنِي: قَالَ كَلِمَةً: «الرُّسْعُ».

(٤) يَنْظُرُ: «الأَصْلُ / الْمَعْرُوفُ بِالْمَبْسُوطِ» لِمُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ الشَّيْبَانِيِّ [٢/١].

(٥) وَقِيلَ: هُوَ مَفْصِلٌ مَا بَيْنَ الْكَفِّ وَالسَّاعِدِ، وَالْجَمْعُ: أَرْسَافٌ. يَنْظُرُ: «النِّهَايَةُ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ» لِابْنِ الْأَثِيرِ [٢٢٧/٢: مَادَّةُ: رَصَغَ]. وَ«الْمَصْبَاحُ الْمُنِيرُ» لِلْفَيُومِيِّ [٢٢٦/١: مَادَّةُ: رَسَغَ].

(٦) يَنْظُرُ: «مَخْتَصَرُ الْقُدُورِيِّ» [ص/ ١١].

غاية البيان

وَقِيلَ: يُسَمَّى قَبْلَهُ وَبَعْدَهُ، وَهُوَ الصَّحِيحُ^(١)، وَهُوَ اخْتِيَارُ صَاحِبِ «الْهِدَايَةِ». وَإِنَّمَا يُسَمَّى قَبْلَهُ؛ لِأَنَّ الاسْتِنْجَاءَ مُلْحَقٌ بِالْوُضُوءِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهَا طَهَارَةٌ، وَإِنَّمَا يُسَمَّى بَعْدَهُ؛ لِأَنَّهُ ابْتِدَاءُ الْوُضُوءِ.

ثُمَّ أَعْلَمَ: أَنَّ فِي التَّسْمِيَةِ خِلَافًا بَيْنَنَا وَبَيْنَ أَصْحَابِ الظَّوَاهِرِ^(٢)، فَقَالُوا: إِنَّهَا مِنَ الْأَرْكَانِ؛ لَا يَجُوزُ الْوُضُوءُ إِلَّا بِهَا^(٣)؛ لِلْحَدِيثِ^(٤).

قَالَ أَبُو عِيسَى^(٥): «قَالَ أَحْمَدُ^(٦): لَا أَعْلَمُ فِي هَذَا الْبَابِ حَدِيثًا لَهُ إِسْنَادٌ جَيِّدٌ»^(٧).

(١) وَمَنْ أَرَادَ الرُّقُوفَ عَلَى أدلة كل طرف، والأحكام المتعقبة بها، فليُنظر: «إحكام القنطرة في أحكام البسملة» لللكنوي [ص ٧٩] وما بعدها.

(٢) أَصْحَابُ الظَّوَاهِرِ: هُمُ الَّذِينَ يَنْتَسِبُونَ إِلَى «الطَّرِيقَةِ الظَّاهِرِيَّةِ» فِي مَعَالِجَةِ النُّصُوصِ الشَّرْعِيَّةِ، وَهِيَ مَعْدُودَةٌ بِكَوْنِهَا مَذْهَبًا (بِالْمَعْنَى الْعَامِ) مِنَ الْمَذَاهِبِ الْفَقْهِيَّةِ الَّتِي تَنْتَسِبُ إِلَى أَبِي سَلِيمَانَ دَاوُدَ بْنِ عَدِيِّ بْنِ خُلْفٍ الْأَصْبَهَانِيِّ الْمَعْرُوفِ بِالظَّاهِرِيِّ، (الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٢٧٠ هـ).

تَنْبِيهِ مَهْمٌ: الظَّاهِرُ عِنْدَ الظَّاهِرِيِّينَ لَيْسَ هُوَ الْمَعْنَى الْوَاضِحُ الْجَلِيُّ الْبَيِّنُ مِنَ النَّصِّ، بَحِثْ نُسَمَّى الْمَعْنَى الْخَفِيَّةَ: غَيْرَ ظَاهِرٍ، كَمَا يَتَوَهَّمُ بَعْضُ النَّاسِ! بَلْ إِنَّ الظَّاهِرَ عِنْدَ الظَّاهِرِيِّينَ: هُوَ جَمِيعُ دَلَالَةِ النَّصِّ اللَّغَوِيَّةِ، سِوَاءِ: أَكَادَتْ جَلِيَّةٌ أَمْ خَفِيَّةٌ. يَنْظُرُ: «الْفَنُونُ الصَّغَرِيُّ» لِشَيْخِ الظَّاهِرِيَّةِ فِي هَذَا الزَّمَانِ: أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ عَقِيلٍ الظَّاهِرِيِّ [ص ٢٧٦].

(٣) هَكَذَا نَسَبَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْحَنْفِيَّةِ وَغَيْرِهِمْ هَذَا الْمَذْهَبَ إِلَى أَهْلِ الظَّاهِرِ! وَهِيَ نَسْبَةٌ فِيهَا تَقْطَرُ، وَقَدْ نَصَّ أَبُو مُحَمَّدٍ ابْنُ حَزْمٍ (وَهُوَ أَعْلَمُ بِالظَّاهِرِيَّةِ وَمَذَاهِبِهِمْ مِنْ غَيْرِهِ) عَلَى اسْتِحْبَابِ التَّسْمِيَةِ (دُونَ وَجُوبِهَا) عِنْدَهُ، وَلَمْ يَخْلِكِ (عَلَى عَادَتِهِ) عَنْ أَحَدٍ مِنَ الظَّاهِرِيَّةِ خِلَافَهُ، فَقَالَ: «وَتُسَمَّى تَسْمِيَةُ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى الْوُضُوءِ، وَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ فَوُضُوءُهُ تَامٌ». يَنْظُرُ: «الْمَحَلِيُّ بِالْآثَارِ» لِابْنِ حَزْمٍ [٤٩/٢].

(٤) يَعْنِي حَدِيثَ: «لَا وَضُوءَ لِمَنْ لَمْ يَذْكُرْ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ». وَسَيَأْتِي تَخْرِيجُهُ قَرِيبًا.

(٥) هُوَ: التِّرْمِذِيُّ، صَاحِبُ «الْجَامِعِ».

(٦) هُوَ: ابْنُ حَنْبَلٍ الْإِمَامُ رحمته الله.

(٧) يَنْظُرُ: «الْجَامِعُ» لِلتِّرْمِذِيِّ [٣٧/١].

وَعِنْدَنَا عَلَى مَا هُوَ الْمُخْتَارُ: مُسْتَحَبَّةٌ. كَذَا فِي «الْأَصْل»^(٣)، وَسُنَّةٌ عَلَى مَا اخْتَارَهُ الْقُدُورِيُّ رحمته الله^(٤)؛ لِقَوْلِهِ رحمته الله: «مَنْ تَوَضَّأَ وَذَكَرَ اسْمَ اللَّهِ تَعَالَى؛ كَانَ ذَلِكَ طَهُورًا لِجَمِيعِ بَدَنِهِ، وَمَنْ تَوَضَّأَ وَلَمْ يَذْكُرِ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ؛ كَانَ ذَلِكَ طَهُورًا لِمَا أَصَابَتْهُ»^(٥).

(١) هو: إسحاق بن إبراهيم بن مخلد الحنظلي، أبو محمد وأبو يعقوب، المعروف بابن راهويه المروزي، عالم خراسان في عصره. من سكان مرو، وهو أحد كبار الحفاظ. طاف البلاد لجمع الحديث وأخذ عنه الإمام أحمد ابن حنبل والبخاري ومسلم والترمذي والنسائي وغيرهم. وقيل في سبب تلقيبه (ابن راهويه) أن أباه ولد في طريق مكة فقال أهل مرو: راهويه! أي ولد في الطريق. وكان إسحاق ثقة في الحديث، قال الدرامي: ساد إسحاق أهل المشرق والمغرب بصدقة. وله تصانيف، منها (المسند) استوطن نيسابور وتوفي بها سنة (٢٣٨ هـ). ينظر: «تهذيب ابن عساكر» [٤٠٩/٢ - ٤١٤]، «تهذيب التهذيب» لابن حجر [٢١٦/١].

(٢) ينظر: «الجامع» للترمذي [٣٧/١].

(٣) ينظر: «الأصبا» / المعروف بالمبسوط» لمحمد بن الحسن الشيباني [٢٧/١].

(٤) ينظر: «المختصر القدوري» [ص/١١].

(٥) أخرجه: الدارقطني في «سننه» [١٢٤/١]، والحسن بن أحمد المخلدي في «الفوائد المنتخبة من أصول مسموعاته/ انتخاب أبي عمرو البحيري» [٢٤٦/ب/ مخطوط ظاهرة دمشق - مجاميع المدرسة العمرية/ (المجموع رقم: ٣٨٢٠ عام)]، وابن جُمَيْع في «معجم الشيوخ» [ص/٢٩١]، والبيهقي في «السنن الكبرى» [٧٣/١]، وغيرهم من حديث عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا تَطَهَّرَ أَحَدُكُمْ فَلْيَذْكُرِ اسْمَ اللَّهِ تَعَالَى، فَإِنَّهُ يُطَهِّرُ جَسَدَهُ كُلَّهُ، وَإِذَا لَمْ يَذْكُرِ اسْمَ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى طَهْوَرِهِ لَمْ يُطَهَّرْ إِلَّا مَا مَرَّ عَلَيْهِ الْمَاءُ». لَفْظُ ابْنِ جُمَيْعٍ.

قال البيهقي: «هذا ضعيف».

وقال ابن الملقن: «هَذَا الْحَدِيثُ مَرْوِيٌّ مِنْ طَرَقٍ كُلِّهَا ضَعِيفَةٌ». ينظر: «البدر المنير» لابن الملقن [٩٣/٢]، و«الدراية في تخريج أحاديث الهداية» لابن حجر [١٥/١].

❦ غاية البيان ❦

وجهُ الاستِحْبَابِ: أَنَّ السُّنَّةَ مَا فَعَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْمُوَظَّعَةِ، وَلَمْ يُوَظَّعْ عَلَى التَّسْمِيَةِ؛ بِدَلِيلِ أَنَّ عُثْمَانَ وَعَلِيًّا ؓ حَكَمَا وَضُوءَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَلَمْ يَنْقُلَا التَّسْمِيَةَ^(١)؛ وَلِأَنَّ قَوْلَهُ ﷺ: «لَا وُضُوءَ لِمَنْ لَمْ يُسَمِّ»^(٢).

لَا يَخْلُو مِنْ أَحَدِ الْأَمْرَيْنِ: إِمَّا أَنْ يُرَادَ بِهِ نَفْيُ الْجَوَازِ، أَوْ نَفْيُ الْفَضِيلَةِ،

(١) أَمَّا حَدِيثُ عُثْمَانَ: فَأَخْرَجَهُ: الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ الْوُضُوءِ/ بَابِ الْوُضُوءِ ثَلَاثًا ثَلَاثًا [رقم/ ١٥٩]، وَمُسْلِمٌ فِي كِتَابِ الطَّهَارَةِ/ بَابِ صِفَةِ الْوُضُوءِ وَكَمَالِهِ [رقم/ ٢٢٦]، مِنْ طَرِيقِ حُمْرَانَ مَوْلَى عُثْمَانَ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ ؓ بِهِ.

وَأَمَّا حَدِيثُ عَلِيٍّ: فَأَخْرَجَهُ: أَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ الطَّهَارَةِ/ بَابِ صِفَةِ وَضُوءِ النَّبِيِّ ﷺ [رقم/ ١١٦]، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي أَبْوَابِ الطَّهَارَةِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ/ بَابِ فِي وَضُوءِ النَّبِيِّ ﷺ كَيْفَ كَانَ [رقم/ ٤٨]، وَالنَّسَائِيُّ فِي كِتَابِ الطَّهَارَةِ/ بَابِ عِدَدِ غَسْلِ الرَّجْلَيْنِ [رقم/ ١١٥]، وَابْنُ مَاجَةٍ فِي كِتَابِ الطَّهَارَةِ وَسُنَنِهَا/ بَابِ مَا جَاءَ فِي غَسْلِ الْقَدَمَيْنِ [رقم/ ٤٥٦]، مِنْ طَرِيقِ أَبِي حَيَّةٍ الْوَادِعِيِّ عَنْ عَلِيٍّ ؓ بِهِ.

(٢) قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «الدَّرَايَةِ» [١٤/١]: «لَمْ أَجِدْ بِهِذَا الَّلَفْظَ!»

وَقَالَ الْبَدْرُ الْعَيْنِيُّ فِي «الْبَيِّنَاتِ» [١٨٧/١]: «هَذَا الْحَدِيثُ بِهِذَا الَّلَفْظَ لَمْ يُخْرَجْ أَحَدٌ!»

قُلْنَا: وَلَيْسَ كَمَا قَالَا، بَلْ وَرَدَ بِهِذَا الَّلَفْظَ مِنْ حَدِيثِ سَعِيدِ بْنِ زَيْدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ نَفِيلٍ، وَمِنْ حَدِيثِ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ.

وَالْغَرِيبُ: أَنَّ الْحَافِظَ نَفْسَهُ قَدْ أَوْرَدَ حَدِيثَ أَنَسٍ فِي كِتَابِهِ: «التَّلْخِصُ الْحَبِيرُ» [١٩٤/١]، فَقَالَ: «وَأَمَّا حَدِيثُ أَنَسٍ: فَرَوَاهُ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ حَبِيبٍ الْأَنْدَلُسِيُّ، عَنْ أَسَدِ بْنِ مُوسَى، عَنْ حَمَادِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ بَلْفَظٍ: «لَا إِيمَانَ لِمَنْ لَمْ يُؤْمِنْ بِِي، وَلَا صَلَاةَ إِلَّا بِوُضُوءٍ، وَلَا وَضُوءَ لِمَنْ لَمْ يُسَمِّ اللَّهَ». وَعَبْدُ الْمَلِكِ شَدِيدُ الضَّعْفِ».

وَأَمَّا حَدِيثُ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ: فَأَخْرَجَهُ: الضُّيَاءُ الْمَقْدِسِيُّ فِي «الْمُنْتَقَى مِنْ مَسْمُوعَاتِهِ بِمَرُوءٍ» [ق ٦٩/ب/ مخطوط ظاهري دمشق/ مجاميع المدرسة العمريّة/ (المجموع رقم: ٣٤٤)]، مِنْ طَرِيقِ رَبَاحِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي سَفْيَانَ بْنِ حَوِيطٍ، أَنَّهُ سَمِعَ جَدَّتهُ تَحَدَّثُ، عَنْ أَبِيهَا سَعِيدِ بْنِ زَيْدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ نَفِيلٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَا وَضُوءَ لَهُ، وَلَا وَضُوءَ لِمَنْ لَمْ يُسَمِّ».

وَهُوَ مِنْ هَذَا الطَّرِيقِ عِنْدَ التِّرْمِذِيِّ وَابْنِ مَاجَةٍ وَجَمَاعَةٍ وَلَكِنْ بَلْفَظٍ: «لَا وَضُوءَ لِمَنْ لَمْ يَذْكُرْ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ». يَنْظُرُ: «الْبَدْرُ الْمُنِيرُ» لِابْنِ الْمَلَقَنِ [٦٩/٢ - ٩٢]، وَ«الدَّرَايَةُ فِي تَخْرِيجِ أَحَادِيثِ الْهَدَايَةِ»

لِابْنِ حَجَرٍ [١٤/١ - ١٦].

﴿ غاية البيان ﴾

والأول مُنتَفٍ؛ لِلزُّومِ مُعَارَضَةِ خَبَرِ الْوَاحِدِ كِتَابَ اللَّهِ تَعَالَى، وَهُوَ فَاسِدٌ؛ لِعَدَمِ شَرْطِ الْمُعَارَضَةِ، وَهُوَ الْمُسَاوَاةُ؛ فَتَعَيَّنَ الثَّانِي، وَالْفَضِيلَةُ: دَلِيلُ الْإِسْتِحْبَابِ.

وَمَا رُوِيَ أَنَّهُ ﷺ سَمَى، فَنَقُولُ: نَعَمْ، لَكِنْ لَا نُسَلِّمُ أَنَّهَا كَانَتْ بِاعْتِبَارِ أَنَّهَا سُنَّةُ الْوُضُوءِ، بَلْ بِاعْتِبَارِ أَنَّهَا مُسْتَحَبَّةٌ فِي ابْتِدَاءِ جَمِيعِ الْأَفْعَالِ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَمْ يُبْدَأْ فِيهِ بِاسْمِ اللَّهِ؛ فَهُوَ أَبْتَرٌ»^(١).

لَا يُقَالُ: كَيْفَ أُثْبِتَ حَدِيثُ الْفَاتِحَةِ الْوُجُوبَ، وَلَمْ يُثْبِتْ حَدِيثُ التَّسْمِيَةِ، وَهُمَا سَوَاءٌ؟

لَا نَأْتِي نَقُولُ: لَا نُسَلِّمُ أَنَّ وَجُوبَ الْفَاتِحَةِ ثَبَتَ بِالْحَدِيثِ، بَلْ بِمُوَظَعَةِ النَّبِيِّ ﷺ عَلَيْهَا.

وَقَالَ بَعْضُ الشَّارِحِينَ^(٢) - تَقْلِيدًا لِلْبَرْغَرِيِّ^(٣) -

(١) أَخْرَجَهُ: الْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ فِي «الْجَامِعِ لِأَخْلَاقِ الرَّائِي وَآدَابِ السَّامِعِ» [٦٩/٢ - ٧٠]، وَمِنْ طَرِيقِهِ عَبْدُ الْقَادِرِ الرَّهَافِيُّ فِي «الرُّبُوعِ عَلَى الْبُلْدَانِ» وَمِنْ طَرِيقِهِ ابْنُ السَّيِّدِي فِي «الطَّبَقَاتِ الْكُبْرَى» [١٢/١]، مِنْ طَرِيقِ الْأَوْزَاعِيِّ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنِ أَبِي سَلَمَةَ عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ فَهُوَ أَقْطَعُ».

وَأَخْرَجَهُ: أَحْمَدُ فِي «مُسْنَدِهِ» [٣٢٩/١٤]، مِنْ طَرِيقِ الْأَوْزَاعِيِّ، عَنْ قُرَّةِ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كُلُّ كَلَامٍ، أَوْ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَا يُفْتَحُ بِذِكْرِ اللَّهِ ﷻ، فَهُوَ أَبْتَرٌ، أَوْ قَالَ أَقْطَعُ».

قُلْنَا: وَلَهُ طَرَقٌ أُخْرَى وَأَلْفَاظٌ مُتَعَدَّةٌ. يَنْظُرُ: «تَخْرِيجُ الْأَحَادِيثِ وَالْآثَارِ الْوَاقِعَةِ فِي تَفْسِيرِ الْكُشَافِ» لِلزُّبَيْرِيِّ [٢٢/١ - ٢٤]، وَ«الْبَدْرِ الْمُنِيرُ» لِابْنِ الْمَلْقَنِ [٥٢٨/٧ - ٥٣٥].

(٢) يَعْنِي: شَيْخُهُ السُّغْنَاقِيُّ فِي «النِّهَايَةِ شَرْحُ الْهِدَايَةِ» [١/٦/ب] مَخْطُوطُ مَكْتَبَةِ كُوبْرِيْلِي فَاضِلُ أَحْمَدُ بِاشَا - تَرْكِيا/ (رَقْمُ الْحِفْظِ: ٦٢١). وَقَدْ تَصَحَّفَ هُنَاكَ: «الْبَرْغَرِيُّ» بِ: «الْبَزْدَوِيِّ»!

(٣) هَكَذَا ضَبَطَهُ فِي «و»، وَمِثْلُهُ فِي: نَسَخَةُ «م» وَ«ز»، وَلَكِنَّهُ غَيْرُ مُضْبُوطٍ هُنَاكَ. وَوَقَعَتْ هَذِهِ النِّسْبَةُ مُضْبُوطَةً بِالشَّكْلِ فِي نَسَخَةِ: «ف»، هَكَذَا: «الْبَرْغَوِيُّ».

وَلَمْ نَظْفَرْ بِتَمْيِيزِ صَاحِبِهِ بَعْدَ تَقْلِيدِ النَّظَرِ فِي هَانِيكَ الْأَنْسَابِ! وَقَدْ تَقَلَّبَتْ فِي نَقُولَاتِ الْمُتَأَخِّرِينَ -

﴿ غاية البيان ﴾

= على وجوه شتى!

والذي رأيناه في كتاب: «النهاية شرح الهداية» للسُّنْأَقِي [١/ق/٦/أ/ مخطوط مكتبة نور عثمانية - تركيا/ (رقم الحفظ: ١٧٦٦)] ، (وعنه ينقل المؤلف هنا) إنما هو: «البرغري»! فنظرنا في نسخة أخرى من «النهاية» [١/ق/١٤/أ/ مخطوط مكتبة نور عثمانية - تركيا/ (رقم الحفظ: ١٧٦٨)] ، فإذا هي هناك أيضاً: «البرغري»! فاستظهرنا بنسختين أُخْرَيْنِ محفوظتين في (مكتبة فيض الله أفندي - تركيا) [١/ق/٨/أ/ (رقم الحفظ: ٨٩٦)] ، و[١/ق/٩/ب/ (رقم الحفظ: ٨٩٨)] ، فإذا هي هناك: «البرغري».

وهذه النسبة الأخيرة: «البرغري» أخرى أن تكون هي الأقرب بالصواب ، وذلك لثلاثة أمور: الأول: أن مدينة: «بَرْغَر» مدينة مشهور معروفة مذكورة في كُتُب البلدان والأماكن ، ذكرها جماعات من العلماء والمؤرخين ، وجزم ياقوت الحموي أنها هي نفسها مدينة «البُلْغَار» ، وقال: «ما أظنهما إلا واحداً ، وأنها لغتان فيه لِلْسَّائِين».

وقد ضبطها ياقوت بالغين المعجمة المفتوحة بعدها والراء ، وتابعه على هذا الضبط صاحب «مراصد الاطلاع» وهو مختصر معجم البلدان [١/١٨٥] ، والعلامة التزكي سيّاهي زادة في «أوضح المسالك إلى معرفة البلدان والممالك» [١/٥٩/أ/ مخطوط مكتبة راغب باشا - تركيا/ (رقم الحفظ: ١٠٥٩)].

وسكتوا جميعاً عن ضبط الباء الموحدة في أوله! لكنَّ تصرّف ياقوت يقتضي ضمَّ الباء في أوله ، حيث جزم بكونها هي نفسها مدينة «البُلْغَار» ، وهي عنده بالضم في أوله. ينظر: «معجم البلدان» لياقوت الحموي [١/٤٨٥ ، ٣٨٥].

والثاني: أننا رأينا العلامة أبا المحامد الإفْسَنْجِي (ويقال: الإفْسَنْجِي) قد ذكره في ثبوت مصادره في آخر شرحه التفسير: «حقائق المنظومة/ شرح منظومة الخلاف للنسفي» [ق/٢٠٨/ب/ مخطوط مكتبة نور عثمانية - تركيا/ (رقم الحفظ: ١٦٥٤)] ، فقال: «والطريقة: للإمام البرغري».

وهكذا ذكره أيضاً عبد العزيز بن أحمد البخاري في مواطن متعددة من كتابه: «كشف الأستار في شرح أصول البزدوي». ونسب إليه كتاب: «طريقة الخلاف» ، ولقبه في بعض المواضع بـ: «الإمام فخر الدين». ينظر منه: [١/١٣٢] ، و[٤/٣٢١].

وذكره أيضاً هكذا: الفناري في «فصول البدائع في أصول الشرائع» [١/١٤٣ ، ٣٤٠] ، والتفتازاني في «شرح التلويح على التوضيح» [١/٢٥٧] ، و[٢/٤١٧] ، والعيني وابن نُجَيْم وجماعة آخرون. ونسبوا إليه الكتاب الماضي.

غاية البيان

صاحب «الطريقة»^(١): إِنَّ حَدِيثَ [١٩/١م] الْفَاتِحَةِ مَشْهُورٌ بِخِلَافِ حَدِيثِ التَّسْمِيَةِ^(٢).

والثالث: أن عبد القادر القرشي أوردها في باب الأنساب من «طبقاته» [٤/٣٤٦/طبعة دار هجر]، وتبعه صاحب «ذيل لبّ الباب في تحرير الأنساب» [ص/٢٤٢] بهذا الرسم: «البرغري»، وذكر أنه رآها هكذا في نسخة جيّدة من «القنية» بالباء الموحدة، لكنه قبل ذلك أوردها هكذا: «البرغري»، ثم قال: «كَذَا رَأَيْتُهُ مَبْضُوطًا فِي «القنية» فِي نُسْخَةِ جَيِّدَةٍ!» قلت: لدينا عدة نسخ من «القنية» - قِيَّةُ الْمُتِمِّمِ الْغُنْيَةِ/ لأبي الرجا مختار بن محمود الزاهدي، أقدمها نسخة نُسخَتْ (سنة: ٧٦٤ هـ). وقد وقع فيها تلك النسبة هناك [ق/٧٥/ب/ مخطوط مكتبة فيض الله أفندي - تركيا/ (رقم الحفظ: ١٠٧٣)]، (في كتاب الإيمان/ باب: في تكرار لفظ اليمين) هكذا: «البرغري». وهو الأقرب للصواب كما ذكرنا.

وللإمام البرغريّ هذا: كتاب مشهور يُسمّى بـ: «الجامع». نسبة إليه غير واحد، والظاهر أنه هو نفسه: «طريقة الخلاف» الذي ذكره له جماعة مضى ذكرهم.

ولم تظفر له بترجمة شافية بعد التتبع، وإنما أورده عبد القادر القرشي بما أشرنا إليه من ذكر نسبته وحسب، وتبعه: تقي الدين التميمي في «الطبقات السنية» [ق/٥١٧/ب/ مخطوط مكتبة أيا صوفيا - تركيا/ (رقم الحفظ: ٣٢٩٥)]، وينظر: «كشف الظنون» لحاجي خليفة [١/٥٧٥].

وبعد كتابة ما تقدّم: رأينا فائدة نفيسة تشير إلى بعض حال البرغريّ هذا، وتكشف الغموض الذي اكتنفه في تلك الأسفار التي وقفنا عليها من طبقات الحنفية وأخبارهم! فوجدنا في آخر النسخة التي بخط المؤلف من كتاب: «تقويم الأدلة» لأبي زيد الدبوسي [ق/٢٦٢/أ/ مكتبة لا له لي - تركيا/ (رقم الحفظ: ٦٩٠)] ما يلي:

«قال العبدُ الضعيفُ أمير كاتب (يعني: الأتقاني): رأيتُ في آخره (يعني: آخر النسخة التي نقل الكتاب عنها): نسخَه من نسخة: «التقويم» - وكانت مكتوبة بخط الإمام المعروف بـ البرغري، الذي صنّف: «طريقة الخلاف» في الفقه - ما صورته: كتبه من أوله إلى آخره: أبو بكر محمد بن محمد البرغري لنفسه، وفرغ منه: يوم الأحد السادس من شهر الله المحرم، من سنة سبعين وأربع مئة».

قلنا: فاستفدنا من هذه التعليقة النفيسة اسم البرغري وكنيته، والإشارة إلى كتابه: «طريقة الخلاف»، وأنه من علماء القرن الخامس الهجري.

(١) هو كتاب معروف للبرغريّ باسم: «طريقة الخلاف» في الفقه الحنفي، وقد يُختصر فيقال: «الطريقة».

(٢) هذه العبارة نقلها الشارح السُّنَنَاقِي، عن شيخه الأستاذ فخر الدين المائِزِغِيّ. ينظر: «النهاية شرح الهداية» للسُّنَنَاقِي [١/٦/١/ مخطوط مكتبة نور عثمانية - تركيا/ (رقم الحفظ: ١٧٦٦)].

وَالْمُرَادُ نَفْيُ الْفُضِيلَةِ . وَالْأَصَحُّ أَنَّهَا مُسْتَحَبَّةٌ ، وَإِنْ سَمَّاهَا فِي الْكِتَابِ سُنَّةً .
وَيُسَمَّى قَبْلَ الْإِسْتِنْجَاءِ وَبَعْدَهُ هُوَ الصَّحِيحُ .
وَالسَّوَاكُ ؛ لِأَنَّهُ ﷺ كَانَ يُوَاطِبُ عَلَيْهِ ،

﴿ غاية البيان ﴾

فَأَقُولُ: هَذَا مِنَ الشَّارِحِ خِلَافَ مَذْهَبِهِ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ مَشْهُورًا ؛ لَكَانَ تَعْيِينُ
الْفَاتِحَةِ فَرَضًا ؛ لَجَوَازِ الزِّيَادَةِ عَلَى النَّصِّ بِالْمَشْهُورِ .

قَوْلُهُ: (وَإِنْ سَمَّاهَا فِي الْكِتَابِ) ، أَي: فِي «مختصر القدوري ﷺ»^(١) .

قَوْلُهُ: (وَالسَّوَاكُ) ، أَي: اسْتِعْمَالُ السَّوَاكِ ؛ لِأَنَّ نَفْسَ الْحَشْبَةِ - الَّتِي تُسَمَّى:
سَوَاكًا وَمِسْوَاكًا أَيْضًا - لَيْسَتْ بِسُنَّةٍ ، إِلَّا أَنَّ الْمُضَافَ حُذِفَ ، وَأَقِيمَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ
مُقَامَهُ ؛ لِأَمْنِ اللَّبْسِ ، كَمَا فِي قَوْلِهِ ﷺ: «خَيْرٌ خِلَالِ الصَّائِمِ السَّوَاكُ»^(٢) ، أَي:
اسْتِعْمَالُهُ .

وَلَا يُقَالُ: مُوَاطَبَةُ النَّبِيِّ ﷺ دَلِيلُ الْوُجُوبِ ؛ فَكَيْفَ اسْتَدَلَّ بِهَا صَاحِبُ
«الهداية» عَلَى السُّنَنِ؟

لِأَنَّا نَقُولُ: نَعَمْ ، إِنَّهَا دَلِيلُ الْوُجُوبِ ؛ لَكِنْ إِذَا لَمْ يَوْجِدِ التَّرْكَ ، وَقَدْ وُجِدَ

(١) ينظر: «مختصر القدوري» [ص/١١] .

(٢) أخرجه: ابن ماجه في كتاب الصيام/ باب ما جاء في السواك والكحل للصائم [رقم/ ١٦٧٧] ،
والدارقطني في «سننه» [٢٠٣/٢] ، وأبو طاهر المخلص في «المخلصيات» [٢٥٩/٣] ، والبيهقي
في «سننه الكبرى» [رقم/ ٨١١٠] ، من طريق مجالد بن سعيد ، عَنِ الشَّعْبِيِّ ، عَنْ مَسْرُوقٍ ، عَنْ
عَائِشَةَ ، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مِنْ خَيْرِ خِصَالِ الصَّائِمِ السَّوَاكُ» .
قال الدارقطني والبيهقي: «مجالد غيره أثبت منه» .

وقال ابن الملقن: «رواه ابن ماجه وأشار إليه الترمذي ، وفي إسناده مجالد ، وفيه مقال» .

وقال ابن حجر: «رواه ابن ماجه وهو ضعيف» . ينظر: «البدور المنير» لابن الملقن [٩٣/٢] ،

و«التلخيص الحبير» [١٩٤/١] .

غاية البيان

التُّرْكُ فِي الْجُمْلَةِ بِدَلِيلِ حَدِيثِ الْأَعْرَابِيِّ^(١)، فَافْهَمُ.

وَقَدْ صَحَّحَ الرَّوَايَةَ فِي «صَحِيحِ» الْبُخَارِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَوْلَا أَنْ أُشِقَّ عَلَى أُمَّتِي لَأَمَرْتُهُمْ بِالسَّوَاكِ عِنْدَ كُلِّ وُضُوءٍ»^(٢).

فَلَمَّا امْتَنَعَ الْوُجُوبُ لَامْتِنَاعِ الْأَمْرِ لِوُجُودِ الْمَسْقَةِ؛ ثَبَتَ مَا دُونَ الْوَاجِبِ،

(١) يعني: حديث الأعرابي المشهور في تعليمه أمور الوضوء والصلاة، وَلَمْ يُذَكَّرْ فِيهِ الْأَمْرُ بِالسَّوَاكِ. وقد جاءت عدة روايات في حديث هذا الأعرابي الذي علمه رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الوضوء، لكنها مُجْمَلَةٌ غير مُفَصَّلَةٍ. والمُفَصَّلُ منها ليس فيه ذِكْرُ السَّوَاكِ كما أشير المؤلف.

ومنها: ما أخرجه: أبو داود في كتاب الطهارة/ باب الوضوء ثلاثاً ثلاثاً [رقم/ ١٣٥]، ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» [٧٩/١]، والنسائي في كتاب الطهارة/ باب الاعتداء في الوضوء [رقم/ ١٤٠]، وابن ماجه في كتاب الطهارة وسننها/ باب ما جاء في القصر وكراهية التعدي فيه [رقم/ ٤٢٢]، وابن خزيمة في «صحيحه» [رقم/ ١٧٤]، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ: أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: «يَا رَسُولَ اللَّهِ كَيْفَ الطُّهُورُ قَدْعًا بِمَاءٍ فِي إِثْنَاءِ فَعْسَلٍ كَفَيْهِ ثَلَاثًا، ثُمَّ غَسَّ وَجْهَهُ ثَلَاثًا، ثُمَّ غَسَلَ ذِرَاعَيْهِ ثَلَاثًا، ثُمَّ مَسَحَ بِرَأْسِهِ فَأَدْخَلَ إصْبَعَيْهِ السَّبَّاحَتَيْنِ فِي أُذُنَيْهِ، وَمَسَحَ بِإِنْهَامَيْهِ عَلَى ظَاهِرِ أُذُنَيْهِ، وَبِالسَّبَّاحَتَيْنِ بَاطِنَ أُذُنَيْهِ، ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَيْهِ ثَلَاثًا ثَلَاثًا»، ثُمَّ قَالَ: «هَكَذَا الْوُضُوءُ فَمَنْ زَادَ عَلَى هَذَا أَوْ نَقَصَ فَقَدْ أَسَاءَ وَظَلَمَ - أَوْ ظَلَمَ وَأَسَاءَ -». هذا لفظ أبي داود.

ولفظ ابن خزيمة: «عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ: أَنَّ أَعْرَابِيًّا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ، فَسَأَلَهُ عَنِ الْوُضُوءِ، فَتَوَضَّأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثَلَاثًا ثَلَاثًا، فَقَالَ: «مَنْ زَادَ فَقَدْ أَسَاءَ وَظَلَمَ أَوْ اعْتَدَى وَظَلَمَ».

(٢) علَّقه: البخاري في «صحيحه» كتاب الصوم/ باب سواك الرطب واليابس للصائم [٣١/٣]، ووصله ابن المبارك في «مسنده» [رقم/ ٦٣]، ومن طريقه النسائي في «سننه الكبرى» كتاب الصيام/ باب السواك للصائم بالغداة والعشي [رقم/ ٣٠٢١]، من حديث أبي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِهِ.

وأخرجه: أحمد في «المسند» [٤٦٠/٢]، والنسائي في «سننه الكبرى» كتاب الصيام/ باب السواك للصائم بالغداة والعشي [رقم/ ٣٠٢١]، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا بِلَفْظِ: «لَوْلَا أَنْ أُشِقَّ عَلَى أُمَّتِي لَأَمَرْتُهُمْ بِالسَّوَاكِ مَعَ كُلِّ وُضُوءٍ».

قال ابن الملقن: «هَذَا الْحَدِيثُ صَحِيحٌ». ينظر: «نصب الراية» للزيلعي [٩/١]، و«البدر المنير» لابن الملقن [٧١٦/١].

وَعِنْدَ فَقْدِهِ يُعَالِجُ بِالْإِصْبَعِ ؛ لِأَنَّهُ ﷺ فَعَلَ كَذَلِكَ .
وَالْمُضْمَضَةُ وَالِاسْتِنْشَاقُ ؛ لِأَنَّهُ ﷺ فَعَلَهُمَا عَلَى الْمُوَاطَّئَةِ .

﴿ غاية البيان ﴾

وَهُوَ السُّنَّةُ ؛ لِعَدَمِ الْمَانِعِ ، وَهُوَ الْمَسْقَةُ ؛ لِأَنَّهُ بِسَبِيلٍ مِنْ تَرْكِ السُّنَّةِ .
قَوْلُهُ : (وَعِنْدَ فَقْدِهِ يُعَالِجُ) ، أَيُّ : عِنْدَ عَدَمِ السَّوَالِكِ يُزَاوِلُ (بِالْإِصْبَعِ ؛ لِأَنَّ
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَعَلَ كَذَلِكَ^(١)) ، أَيُّ : عَالَجَ بِإِصْبَعِهِ عِنْدَ عَدَمِ السَّوَالِكِ .
قَوْلُهُ : (فَعَلَهُمَا عَلَى الْمُوَاطَّئَةِ) ، أَيُّ : مَعَ التَّرَكِّ^(٢) ؛ وَإِلَّا كَانَتَا وَاجِبَتَيْنِ .

(١) قال عبد القادر القرشي : «لَمْ أَرَهُ مِنْ فِعْلِهِ مَنْقُولًا» .

وقال ابن أبي العز : «لَمْ يَرِدْ أَنَّهُ كَانَ - ﷺ - يُعَالِجُ بِالْإِصْبَعِ عِنْدَ فَقْدِ السَّوَالِكِ» .

وقال الزيلعي والعيني : «حَدِيثٌ غَرِيبٌ» .

وقال ابن حجر : «لَمْ أَجِدْهُ مِنْ فِعْلِهِ ، وَإِنَّمَا جَاءَ مِنْ قَوْلِهِ ، فَأَخْرَجَ الْبَيْهَقِيُّ (فِي «السَّنَنِ الْكَبِيرِ» [٦٦/١]) ، عَنْ أَنَسٍ مَرْفُوعًا : «يُجْزَى مِنَ السَّوَالِكِ الْأَصَابِعُ» ، وَذَكَرَهُ مِنْ طَرُقٍ وَوَهَاةَا ، وَقَدْ صَحَّحَ
أَيْضًا بَعْضُ طُرُقِهِ . يَنْظُرُ : «الْعَنَايَةُ فِي تَخْرِيجِ أَحَادِيثِ الْهَدَايَةِ» لِعَبْدِ الْقَادِرِ الْقُرَشِيِّ [ق٣/١/١] مَخْطُوط
مَكْتَبَةِ فَيْضِ اللَّهِ أَفَنْدِي - تَرْكِيَا / (رَقْمُ الْحَفْظِ : ٢٨٨) ، وَ«التَّنْبِيهُ عَلَى مُشْكَلَاتِ الْهَدَايَةِ» لِابْنِ أَبِي
الْعَزِّ [١١٦٣/٣] . وَ«نَصَبُ الرَّايَةِ» لِلزَّيْلَعِيِّ [٩/١] ، وَ«الدَّرَايَةُ فِي تَخْرِيجِ أَحَادِيثِ الْهَدَايَةِ» لِابْنِ
حَجَرَ [١٧/١ - ١٨] ، وَ«الْبَنَاءُ شَرْحُ الْهَدَايَةِ» لِلْبَدْرِ الْعَيْنِيِّ [٢٠٦/١] .

(٢) قال ابن حجر : «لَمْ أَرَهُ صَرِيحًا هَكَذَا» .

وقال عبد القادر القرشي : «ثَبَّتَ فِعْلُهُ ﷺ لِهَمَا (يَعْنِي : الْمُضْمَضَةَ وَالِاسْتِنْشَاقَ) فِي أَحَادِيثَ كَثِيرَةٍ
فِي «الصَّحِيحَيْنِ» وَغَيْرِهِمَا ، وَالَّذِينَ حَكَّوْا وَضَوْءَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ذَكَرُوا الْمُضْمَضَةَ وَالِاسْتِنْشَاقَ . . .»
وقال الزيلعي والعيني : «الَّذِينَ رَوَوْا صِفَةَ وَضُوءِ النَّبِيِّ ﷺ مِنَ الصَّحَابَةِ : عَشْرُونَ نَفَرًا . . .» ، وَسَاقَاهَا
جَمِيعًا ، ثُمَّ قَالَا : «وَكُلُّهُمْ حَكَّوْا فِيهِ الْمُضْمَضَةَ وَالِاسْتِنْشَاقَ» .

وقال ابن الهمام : «جَمِيعُ مَنْ حَكَّى وَضُوءَهُ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - فِعْلًا وَقَوْلًا اثْنَانِ وَعَشْرُونَ
نَفَرًا» . وَسَاقَاهَا جَمِيعًا ثُمَّ قَالَ : «وَكُلُّهَا نَصَّ عَلَى الْمُضْمَضَةِ وَالِاسْتِنْشَاقِ ، فَلَا شَكَّ فِي ثُبُوتِ الْمُوَاطَّئَةِ
عِيهِمَا» . يَنْظُرُ : «الْعَنَايَةُ فِي تَخْرِيجِ أَحَادِيثِ الْهَدَايَةِ» لِعَبْدِ الْقَادِرِ الْقُرَشِيِّ [ق٣/ب/١] مَخْطُوط مَكْتَبَةِ
فَيْضِ اللَّهِ أَفَنْدِي - تَرْكِيَا / (رَقْمُ الْحَفْظِ : ٢٨٨) ، وَ«نَصَبُ الرَّايَةِ» لِلزَّيْلَعِيِّ [١٠/١] ، وَ«الدَّرَايَةُ فِي
تَخْرِيجِ أَحَادِيثِ الْهَدَايَةِ» لِابْنِ حَجَرَ [١٨/١] ، وَ«الْبَنَاءُ شَرْحُ الْهَدَايَةِ» لِلْبَدْرِ الْعَيْنِيِّ [٢٠٨/١] .
وَ«فَتْحُ الْقَدِيرِ» لِابْنِ الْهَمَامِ [٢٥/١] .

غاية البيان

والدليل على الترك: ما روت عائشة [١٩٩/١ م] رضي الله عنها وضوء رسول الله ﷺ (١)، ولم تذكر المضمضة والاستنشاق (٢)، ولم يذكر أيضاً في حديث الأعرابي (٣) الذي علمه رسول الله ﷺ الواجبات (٤).

(١) جاءت عدة روايات عن عائشة في صفة وضوئه ﷺ لكنها مُجملة غير مُفصلة، والمُفصل منها جاء فيه ذكر المضمضة والاستنشاق. منها:

ما أخرجه النسائي في كتاب الطهارة/ باب مسح المرأة رأسها [رقم/ ١٠٠]، عن عائشة قالت: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَتَوَضَّأُ، فَتَمَضَّمْتُ وَأَمْتَنَنْتُ ثَلَاثًا، وَغَسَلْتُ وَجْهَهَا ثَلَاثًا، ثُمَّ غَسَلْتُ يَدَهَا الْيُمْنَى ثَلَاثًا وَالْيُسْرَى ثَلَاثًا، وَوَضَعْتُ يَدَهَا فِي مُقَدِّمِ رَأْسِهَا، ثُمَّ مَسَحَتْ رَأْسَهَا مَسْحَةً وَاحِدَةً إِلَى مُؤَخَّرِهِ، ثُمَّ أَمَرَتْ يَدَهَا بِأُذُنَيْهَا، ثُمَّ مَرَّتْ عَلَى الْخَدَيْنِ».

(٢) اعترض البدر العيني في هذا الموضع على المؤلف في عدم تبيانه من أخرج حديث عائشة هذا، فقال: «العجب منه أن يدعي علم الحديث ولم يذكر هاهنا من روى حديث الترك؟ ولئن سلّمنا ذلك فمعناه: أنها اختصرت في إحدى رواياتها». ينظر: «البنية شرح الهداية» للبدر العيني [٢٠٩/١].

(٣) جاءت عدة روايات أيضاً في حديث الأعرابي الذي علمه رسول الله ﷺ الوضوء، لكنها مُجملة غير مُفصلة، والمُفصل منها جاء فيه ذكر المضمضة والاستنشاق. ومنها: ما أخرجه: الطبراني في «المعجم الكبير» [١١/رقم/ ١١٠٩١]، من حديث ابن عباس: «أَنَّ أَعْرَابِيًّا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَيْفَ الْوُضُوءُ؟» فَقَدَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِوُضُوءٍ فَغَسَلَ يَدَهُ الْيُمْنَى ثَلَاثًا، ثُمَّ أَدْخَلَ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ، ثُمَّ مَضَّمْ وَأَسْتَنَشَقَ ثَلَاثًا ثَلَاثًا، ثُمَّ مَسَحَ بِرَأْسِهِ وَظَاهِرِ أُذُنَيْهِ مَعَ رَأْسِهِ، ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَيْهِ ثَلَاثًا، ثُمَّ قَالَ: هَكَذَا الْوُضُوءُ فَمَنْ زَادَ عَلَى هَذَا فَقَدْ تَعَدَّى وَظَلَمَ». هذا لفظ الطبراني.

قال الهيثمي: «رواه الطبراني في الكبير، وفيه سويد بن عبد العزيز، ضعفه أحمد ويحيى وجماعة، ووثقه دُحَيْم». ينظر: «مجمع الزوائد» لهيثمي [٥٣٢/١].

وأما الرواية المُجملة: فأخرجها: النسائي في كتاب الطهارة/ باب الاعتداء في الوضوء [رقم/ ١٤٠]، وابن ماجه في كتاب الطهارة وسننها/ باب ما جاء في القصر وكراهية التعدي فيه [رقم/ ٤٢٢]، وابن خزيمة [رقم/ ١٧٤] وجماعة عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده: «أَنَّ أَعْرَابِيًّا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ، فَسَأَلَهُ عَنِ الْوُضُوءِ، فَتَوَضَّأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثَلَاثًا ثَلَاثًا، فَقَالَ: «مَنْ زَادَ فَقَدْ أَسَاءَ وَظَلَمَ أَوْ اِعْتَدَى وَظَلَمَ». لفظ ابن خزيمة.

(٤) اعترض على هذا البدر العيني أيضاً، بأن المؤلف لم يذكر من أخرج حديث الأعرابي هذا؟ =

وَكَيْفِيَّتُهُ: أَنْ يُمَضِّمَضَ ثَلَاثًا، يَأْخُذُ لِكُلِّ مَرَّةٍ مَاءً جَدِيدًا، ثُمَّ يَسْتَنْشِقُ.
كَذَلِكَ هُوَ الْمَحْكِيُّ مِنْ وُضُوئِهِ ﷺ.

وَمَسْحُ الْأُذُنَيْنِ.

وَهُوَ سُنَّةٌ بِمَاءِ الرَّأْسِ، خِلَافًا لِلشَّافِعِيِّ ﷺ لِقَوْلِهِ ﷺ: «الْأُذُنَانِ مِنَ

❦ غَايَةُ الْبَيَانِ ❦

قَوْلِهِ: (وَكَيْفِيَّتُهُ...) إِلَى آخِرِهِ.

إِنَّمَا قَالَ هَذَا؛ اخْتِرَازًا عَنْ قَوْلِ [بَعْضِ أَصْحَابِ] ^(١) الشَّافِعِيِّ ﷺ، فَإِنَّ
عِنْدَهُ: يَأْخُذُ مَاءً بِكَفٍّ فَيَمَضِّمَضُ بِيَعْضِهِ، وَيَسْتَنْشِقُ بِيَعْضِهِ، ثُمَّ يَفْعَلُ ثَانِيًا وَثَالِثًا
كَذَلِكَ ^(٢)؛ لِمَا رُوِيَ أَنَّهُ ﷺ: «تَمَضَّمَضَ وَاسْتَنْشَقَ بِكَفٍّ وَاحِدٍ» ^(٣).

وَلَنَا: أَنَّ الْفَمَ وَالْأَنْفَ عَضْوَانِ مُفْرِدَانِ، فَلَا يُجْمَعُ بَيْنَهُمَا بِمَاءٍ وَاحِدٍ كَسَائِرِ
الْأَعْضَاءِ.

وَالْمُرَادُ مِنَ الْحَدِيثِ: اسْتِعْمَالُ الْكَفِّ الْوَاحِدِ بِدُونِ الاسْتِعَانَةِ بِالْكَفَّيْنِ، كَمَا
فِي الْوَجْهِ.

قَوْلُهُ: (وَهُوَ سُنَّةٌ بِمَاءِ الرَّأْسِ، خِلَافًا لِلشَّافِعِيِّ)، فَإِنَّ عِنْدَهُ مَسْحَ الْأُذُنَيْنِ

= فقال: «وكذلك في حديث الأعرابي لم يبين (يعني: المؤلف) من روى الترك، ولئن سلمنا فالجواب
عليه ما ذكرناه». يعني: فالجواب عليه ما ذكره في الجواب عن حديث عائشة السالف. ينظر: «البنابة
شرح الهداية» للبدر العيني [٢٠٩/١].

(١) ما بين المعقوفتين سقط من: «م».

(٢) ينظر: «الأم» للشافعي [٥٤/١]، و«الحاوي الكبير» لأبي الحسن الماوردي [١٠٦/١]، و«البيان»
للعمراني [١١١/١].

(٣) أخرجه: البخاري في كتاب الوضوء/ باب من مضمر واستنشق من غرفة واحدة [رقم/ ١٨٨]،
ومسلم في كتاب الطهارة/ باب في وضوء النبي ﷺ [رقم/ ٢٣٥]، من حديث عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ بْنِ
عَاصِمٍ الْأَنْصَارِيِّ قَالَ: قِيلَ لَهُ: تَوَضَّأْنَا لَنَا وَضُوءَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «فَدَعَا بِإِنَاءٍ فَأَكْفَأَ مِنْهَا عَلَى يَدَيْهِ
فَقَسَلَهُمَا ثَلَاثًا، ثُمَّ ادْخَلَ يَدَهُ فَاسْتَخْرَجَهَا فَمَضَّمَضَ، وَاسْتَنْشَقَ مِنْ كَفٍّ وَاحِدَةٍ...». لفظ مسلم.

الرَّأْسِ». وَالْمُرَادُ بَيَانُ الْحُكْمِ دُونَ الْخِلْقَةِ.

غاية البيان

سُنَّةٌ ؛ لَا بِمَاءِ الرَّأْسِ [٨/١] ، بَلْ بِمَاءٍ جَدِيدٍ^(١).

فَعَنْ هَذَا عَرَفْتَ أَنَّ قَوْلَهُ: (خِلَافًا) يَتَعَلَّقُ بِمَجْمُوعِ قَوْلِهِ: (سُنَّةٌ بِمَاءِ الرَّأْسِ) لَا بِ: (سُنَّةٍ) وَخِذْهَا ، وَلَا بِمَاءِ الرَّأْسِ وَخِذْهُ ، كَمَا ظَنَّ بَعْضُ الشَّارِحِينَ^(٢).

لَنَا: قَوْلُهُ ﷺ: «الْأُذُنَانِ مِنَ الرَّأْسِ»^(٣) ، رَوَاهُ صَاحِبُ «السُّنَنِ»^(٤) ، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي «جَامِعِهِ» ، بِإِسْنَادَيْهِمَا إِلَى أَبِي أَمَامَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

وَجْهُ التَّمَسُّكِ بِهِ: أَنَّهُ لَا يَخْلُو مِنْ أَحَدِ الْأَمْرَيْنِ: إِمَّا أَنْ يُرَادَ بِهِ بَيَانُ الْحُكْمِ ، أَوْ بَيَانُ الْحَقِيقَةِ ، فَلَا يَجُوزُ الثَّانِي ؛ لِكُونِهِ ﷺ مَبْعُوثًا لِبَيَانِ الْأَحْكَامِ دُونَ الْحَقَائِقِ ، وَلِكُونِهِمَا مِنَ الرَّأْسِ مُشَاهِدَةً مُغْنِيَةً عَنِ الْبَيَانِ ؛ فَتَعَيَّنَ الْأَوَّلُ.

ثُمَّ لَا يَخْلُو: إِمَّا أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ مِنَ الْحُكْمِ [٢٠/١م] كَوْنُهُمَا مَمْسُوحَتَيْنِ بِمَاءٍ

(١) ينظر: «التنبيه في الفقه الشافعي» لأبي إسحاق الشيرازي [ص / ١٥] ، و«الوسيط في المذهب» لأبي حامد الغزالي [٢٨٨/١] ، و«البيان» للعمراني [١٢٨/١].

(٢) أراد به السغناقي ومن تبعه ، واستدرك عليه العيني بقوله: وهذا عجيب منه ؛ لأن الخلاف في موضع واحد ، فكيف يتعلق بالموضعين . و«خلافًا» منصوب على أنه مفعول مطلق بإضمار فعله ، تقديره: نحن في هذا نخالف خلافاً للشافعي ، أو هذا المذكور في معنى يخالف خلافاً للشافعي ، وكان مصدراً مؤكداً مضمون الجملة كقوله: «علي ألف درهم» اعترافاً . ينظر: «النهاية شرح الهداية» للسغناقي [١/ق ٦] ، «البنية شرح الهداية» للعيني [٢١٣/١].

(٣) أخرجه: أبو داود في كتاب الطهارة/ باب صفة وضوء النبي ﷺ [رقم / ١٣٤] ، والترمذي في أبواب الطهارة عن رسول الله ﷺ/ باب ما جاء أن الأذنين من الرأس [رقم / ٣٧] ، وابن ماجه في كتاب الطهارة وسننها/ باب الأذنان من الرأس [رقم / ٤٤٤] ، وأحمد [٢٥٨/٥] ، من حديث أبي أمامة به . قال الترمذي: «هذا حديث ليس إسناده بذلك القائم» .

وفي الباب عن جماعة من الصحابة ، وقد أعلّه طائفة من حُذَّاق المُحدِّثين ، وصحَّحه جماعة من المتأخرين . ينظر: «نصب الراية» للزيلعي [١٨/١].

(٤) يعني: أبا داود السجستاني .

❦ غَايَةُ الْمَبْدَأِ ❦

الرَّأْسِ ، أَوْ كَوْنُهُمَا مُمَسَّوْحَتَيْنِ كَالرَّأْسِ لَا بِمَاءِ الرَّأْسِ ، فَلَا يَجُوزُ الثَّانِي ؛ لِأَنَّ اشْتِرَاكَ الشَّيْءِ مَعَ الشَّيْءِ فِي حُكْمٍ لَا يُوْجِبُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ الشَّيْءُ مِنْ ذَلِكَ الشَّيْءِ الْآخَرِ ، كَالرَّجُلِ مَعَ الْوَجْهِ فَيَشْتَرِكَانِ فِي حُكْمِ الْغَسْلِ .

وَلَا يُقَالُ : إِنَّ الرَّجُلَ مِنَ الْوَجْهِ ، وَكَذَا الْخُفَّ مَعَ الرَّأْسِ يَشْتَرِكَانِ فِي الْمَسْحِ .
وَلَا يُقَالُ : إِنَّ الْخُفَّ مِنَ الرَّأْسِ ، فَلَا يَبْقَى حِينَئِذٍ فَائِدَةٌ لِقَوْلِهِ : «الْأُذُنَانِ مِنَ الرَّأْسِ» . فَتَعَيَّنَ الْأَوَّلُ ، وَهُوَ كَوْنُهُمَا مُمَسَّوْحَتَيْنِ بِمَاءِ الرَّأْسِ ؛ لِأَنَّهُ لَا قَائِلَ بِالثَّالِثِ .
وَمَا رَوَى أَنَّهُ ﷺ : «أَخَذَ مَاءً جَدِيدًا»^(١) «^(٢)» . فَهُوَ مَحْمُولٌ عَلَى عَدَمِ بَقَاءِ الْبَلَّةِ ، وَبِهِ نَقُولُ .

وَنَقَلَ حَافِظُ الدِّينِ النَّسْفِيُّ فِي «مُسْتَصْفَاهُ» عَنِ الشَّيْخِ الْإِمَامِ بَدْرِ الدِّينِ الْكَرْدَرِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : «الرَّأْسُ مِنَ الْحَلْقُومِ إِلَى فَوْقَ ، إِلَّا أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى بَعْضَ

(١) وَهُوَ حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ أَنَّهُ : «ﷺ - أَخَذَ لِأُذُنَيْهِ مَاءً خِلَافَ الَّذِي أَخَذَ لِرَأْسِهِ» . كَذَا جَاءَ فِي حَاشِيَةِ : «و» .

(٢) أَخْرَجَهُ : ابْنُ مَاجَهَ فِي كِتَابِ الطَّهَارَةِ وَسَنَنُهَا / بَابُ الرَّجُلِ يَسْتَعِينُ عَلَى وَضُوئِهِ فَيَصُبُّ عَلَيْهِ [رَقْمُ / ٣٩٠] ، وَالتَّيَالِسِيُّ فِي «مُسْنَدِهِ» [رَقْمُ / ١٧٢٩] ، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «سُنَنِ الْكَبِيرِ» [رَقْمُ / ١٠٦٠] ، مِنْ حَدِيثِ الرَّبِيعِ بْنِ مَعْرُوفٍ ، قَالَ : «أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ بِمِصْبَاحٍ ، فَقَالَ : «اسْكُبِي» فَسَكَبْتُ ، فَغَسَلَ وَجْهَهُ وَذِرَاعَيْهِ ، وَأَخَذَ مَاءً جَدِيدًا فَمَسَحَ بِهِ رَأْسَهُ ، مُقَدِّمَةً وَمُؤَخَّرَةً ، وَغَسَلَ قَدَمَيْهِ ثَلَاثًا ثَلَاثًا» . لَفْظُ ابْنِ مَاجَهَ .

وَفِي الْبَابِ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ بِلَفْظِهِ وَبِمَعْنَاهُ . يَنْظُرُ : «الْإِمَامُ فِي مَعْرِفَةِ أَحَادِيثِ الْأَحْكَامِ» لِابْنِ دَقِيقِ الْعِيدِ [٥٧٩/١ - ٥٨٢] ، وَالدِّرَايَةُ فِي تَخْرِيجِ أَحَادِيثِ الْهَدَايَةِ» لِابْنِ حَجَرٍ [٢٠/١] .

(٣) هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ الْكَرِيمِ الْكَرْدَرِيُّ الْمَعْرُوفُ بِخَوَّاهِرِ زَادِهِ ، الْعَلَّامَةُ بِدْرِ الدِّينِ ابْنُ أُخْتِ الشَّيْخِ شَمْسِ الدِّينِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ السَّاتَرِ الْكَرْدَرِيِّ شَمْسِ الْأُيُمَّةِ ، تَفَقَّهَ عَلَى خَالِهِ شَمْسِ الدِّينِ الْكَرْدَرِيِّ ، وَكَانَ فَقِيهًا فَاضِلًا . (تُوفِيَ فِي ذِي الْقَعْدَةِ سَنَةِ ٦٥١ هـ) ، وَذُفِّنَ عِنْدَ خَالِهِ . يَنْظُرُ : «الْجَوَاهِرُ الْمَضِيَّةُ» لِعَبْدِ الْقَادِرِ الْفَرَشِيِّ [١٣١/٢] ، وَ«الْمِرْقَاةُ الْوَفِيَّةُ فِي طَبَقَاتِ الْحَنْفِيَّةِ» =

غاية البيان

الرَّأْسُ فِي حَقِّ الْأَحْكَامِ؛ فَجَعَلَ وَظِيفَةَ الْوَجْهِ: الْغَسْلَ، وَوَظِيفَةَ الرَّأْسِ بَعْدَ الْوَجْهِ: الْمَسْحَ، فَاشْتَبَهَ أَنَّ الْأَذْنَيْنِ وَظِيفَتُهُمَا الْمَسْحُ أَوْ الْغَسْلُ؟ فَبَيَّنَ ﷺ وَقَالَ: «الْأَذْنَانِ مِنَ الرَّأْسِ»؛ تَبَيَّنَا عَلَى أَنَّ وَظِيفَتُهُمَا الْمَسْحُ لَا الْغَسْلَ.

ثُمَّ قَالَ^(١): «وَهَذَا وَجْهٌ حَسَنٌ وَاسْتِدْلَالٌ لَطِيفٌ، لَمْ أَسْمَعْهُ مِنْ أَحَدٍ»^(٢).

أَقُولُ: لِقَائِلٍ أَنْ يَقُولَ: غَايَةُ مَا قَالَ بِذُرِّ الدِّينِ الْكَرْدَرِيِّ: أَنَّ وَظِيفَتَهُمَا الْمَسْحُ، وَنَحْنُ نَقُولُ أَيْضًا بِمَسْحِهِمَا؛ وَلَكِنْ إِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَمِنْ أَيْنَ يُلْزَمُ كَوْنُ الْمَسْحِ بِمَاءِ الرَّأْسِ؟ وَلَا نُسَلِّمُ ذَلِكَ.

فَعَنْ هَذَا عَرَفْتُ أَنَّ الْجَوَابَ الشَّافِيَّ لَا عِتْرَاضَ الْخَصْمِ هُوَ مَا حَقَّقْتُهُ أَوَّلًا.
[٢٠/١] وَلَا يُقَالُ: يَنْبَغِي أَنْ يُجْزَى مَسْحُهُمَا عَنْ مَسْحِ الرَّأْسِ بِمُقْتَضَى مَا قُلْتُمْ.
لَأَنَّا نَقُولُ: الثَّابِتُ بِالْقَطْعِيِّ لَا يَتَأْتَى^(٣) بِالظَّنِّيِّ، كَمَا فِي الصَّلَاةِ إِلَى الْحَطِيمِ^(٤)،
فَافْهَمُ.

وَأَمَّا مَسْحُ الرَّقَبَةِ: فَلَمْ يَرِدْ فِيهِ رِوَايَةٌ عَنْ أَصْحَابِنَا الْمُتَقَدِّمِينَ.

= لِلْمَيْرُوزِآبَادِيِّ [ق/٦٤/١] مَخْطُوطُ مَكْتَبَةِ رَئِيسِ الْكِتَابِ - تَرْكِيَا / (رَقْمُ الْحَفْظِ: ٦٧١)، وَ«سُلِّمَ الْوُصُولُ إِلَى طَبَقَاتِ الْفَعُولِ» لِحَاجِي خَلِيفَةَ [٢٦١/٣ - ٢٦٢].
وَجَاءَ فِي حَاشِيَةِ: «و»: ابْنُ أُخْتِ شَمْسِ الْأَثَمَةِ الْكَرْدَرِيِّ.
(١) يَعْنِي: حَافِظُ الدِّينِ النَّسْفِيُّ.

(٢) يَنْظُرُ: «الْمُسْتَصْنَى شَرْحُ الْمَنَافِعِ» لِلنَّسْفِيِّ [ق/٧].

(٣) وَقَعَ فِي الْأَصْلِ: «يَتَأَدَّى»، وَالْمَثْبُوتُ مِنْ: «م».

(٤) الْحَطِيمُ: هُوَ الْمَكَانُ الْمَخْصُورُ بَيْنَ جِدَارِ الْكَعْبَةِ الَّذِي يَحُدُّهُ الرُّكْنَانُ الْعِرَاقِيُّ وَالشَّامِيُّ وَالْجِدَارُ الْقَصِيرُ الَّذِي يَلِيهِمَا عَلَى بُعْدِ سِتَّةِ أَذْرُعٍ تَحْتَ مِيزَابِ الْكَعْبَةِ الْمَشْرِقَةِ. يَنْظُرُ: «طَلَبَةُ الطَّلَبَةِ» لِلنَّسْفِيِّ [ص/٦٢]، وَ«مَعْجَمُ لُغَةِ الْفُقَهَاءِ» [ص/١٨٢].

❦ غاية البيان ❦

قَالَ فِي «شَرْحِ الطَّحَاوِيِّ»: «كَانَ الْفَقِيهُ أَبُو جَعْفَرٍ^(١) يَمْسَحُ عَنْقَهُ؛ اتِّبَاعًا لِمَا رَوَى عَنْ ابْنِ عَمَرَ: أَنَّهُ كَانَ يَمْسَحُ عَنْقَهُ^(٢)».

وَقَالَ فِي «التُّحْفَةِ»: «وَاخْتَلَفَ الْمَشَايخُ فِي مَسْحِ الرَّقَبَةِ: قَالَ أَبُو بَكْرٍ الْأَعْمَشُ^(٣): إِنَّهُ سُنَّةٌ. وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ الْإِسْكَافُ^(٤): إِنَّهُ أَدَبٌ^(٥)».

(١) أبو جعفر عند الإطلاق في كُتُبِ الحنفية: هو محمد بن عبد الله بن محمد، أبو جعفر الهندوآني، البلخي، الحنفي. كان يقال له لکماله في الفقه: أبو حنيفة الصغير. عاش اثنتين وستين سنة. وكان من أعلام أئمة مذهبه. أفتى بالمسكلات، وشرح المعضلات، وكشف الغوامض. مات ببخارى في ذي الحجة (سنة ٣٦٢ هـ). ينظر: «تاريخ الإسلام» للذهبي [٢٠٧/٨]، و«الجواهر المضية» لعبد القادر القرشي [٦٨/٢]، و«المِرْقَاةُ الوُفِيَّةُ في طبقات الحنفية» للفيروزآبادي [ق/٥٥/١/ مخطوط مكتبة رئيس الكتاب - تركيا/ (رقم الحفظ: ٦٧١)]، و«تاج التراجم» لابن قُطُلُوبُغا [ص/٢٦٤] - و«سُلَمُ الوصول إلى طبقات الفحول» لحاجي خليفة [١٦١/٣].

(٢) لم نظفر به مسنداً. وقد ذكره البدر العيني في: «البنية شرح الهداية» [٢١٩/١].

(٣) هو مُحَمَّدُ بن سعيد بن مُحَمَّد بن عبد الله الْفَقِيهِ الْمَعْرُوفُ بِالْأَعْمَشِ، كُنِيَّةُ أَبُو بَكْرٍ، تَفَقَّهَ عَلَى أَبِي بَكْرٍ مُحَمَّد بن مُحَمَّد الْإِسْكَافِ، وَتَفَقَّهَ عَلَيْهِ وَلَكِنَّهُ أَبُو الْقَاسِمِ عبد الله وَالْفَقِيهِ أَبُو جَعْفَرِ الْهِنْدُوَانِي. (توفي سنة: ٣٤٨ هـ). وهو ابن خمس وستين سنة. ينظر: كتاب التاريخ بآخر: «النوازل من الفتاوى» لأبي الليث السمرقندي [ق/٣٦٦/ب/ مخطوط مكتبة كوبريلي فاضل أحمد باشا - تركيا/ (رقم الحفظ: ٦٨٣)]. و«الجواهر المضية» لعبد القادر القرشي [٥٦/٢]. و«المِرْقَاةُ الوُفِيَّةُ في طبقات الحنفية» للفيروزآبادي [ق/٨٠/١/ مخطوط مكتبة رئيس الكتاب - تركيا/ (رقم الحفظ: ٦٧١)]، و«الفوائد البهية» للكنوي [ص/١٦٠].

(٤) هو: مُحَمَّد بن أحمد أبو بكر الْإِسْكَافِي (ويقال: الْإِسْكَافُ) الْبَلْخِي، إِمَامٌ كَبِيرٌ جَلِيلُ الْقَدْرِ، أَخَذَ الْفَقْهَ عَنْ مُحَمَّد بن سلمة وعن أبي سليمان الْجُورْجَانِي، وَتَفَقَّهَ عَلَيْهِ أَبُو بَكْرٍ الْأَعْمَشُ وَأَبُو جَعْفَرِ الْهِنْدُوَانِي، وَبِهِ انْتَفَعَ وَعَلَيْهِ تَخَرَّجَ. من تصانيفه: «شرح الجامع الكبير للشيباني» في فروع الفقه الحنفي. (توفي سنة: ٦٣٦ هـ). ينظر: «الجواهر المضية» لعبد القادر القرشي [٢٨/٢ - ٢٣٩]. و«المِرْقَاةُ الوُفِيَّةُ في طبقات الحنفية» للفيروزآبادي [ق/٦٠/١/ مخطوط مكتبة رئيس الكتاب - تركيا/ (رقم الحفظ: ٦٧١)]، و«سُلَمُ الوصول إلى طبقات الفحول» لحاجي خليفة [١٠١/٣]. و«الفوائد البهية» للكنوي [ص/١٦٠].

(٥) ينظر: «تحفة الفقهاء» لعلاء الدين السمرقندي [١٤/١].

وَتَخْلِيلُ اللَّحْيَةِ.

لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَهُ جَبْرِئِيلُ ﷺ بِذَلِكَ.

وَقِيلَ: هُوَ سُنَّةٌ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ ﷺ، جَائِزٌ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ ﷺ؛

❦ غَايَةُ الْبَيَانِ ❦

وَأَرَادَ بِالْأَدَبِ: مَا فَعَلَهُ ﷺ مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ^(١).

قَوْلُهُ: (وَأَمَرَهُ جَبْرِئِيلُ ﷺ بِذَلِكَ)، أَيُّ: بِتَخْلِيلِ اللَّحْيَةِ.

وَجْهُ الاستِدْلَالِ: أَنَّ مُطْلَقَ الْأَمْرِ يَقْتَضِي الْوُجُوبَ، إِلَّا أَنَّهُ انْتَقَى؛ لِئَلَّا يُلْزَمَ مُعَارَضَةُ الظَّنِّ بِالْقَطْعِيِّ؛ فَتَعَيَّنَتِ السُّنَّةُ.

وَالْأَمْرُ: مَا ذَكَرَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ»، بِإِسْنَادِهِ إِلَى أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ أَنَّهُ ﷺ: كَانَ إِذَا تَوَضَّأَ أَخَذَ كَفًّا مِنْ مَاءٍ فَأَدْخَلَهُ تَحْتَ حَنَكِهِ فَخَلَّلَ بِهِ لِحْيَتَهُ. وَقَالَ: «هَكَذَا أَمَرَنِي رَبِّي ﷺ»^(٢).

وَأِنَّمَا أَسْنَدُ صَاحِبُ «الْهِدَايَةِ» الْأَمْرَ إِلَى جَبْرِئِيلَ ﷺ؛ لِكَوْنِهِ أَمْرًا بِأَمْرِ اللَّهِ ﷻ.

قَوْلُهُ: (جَائِزٌ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ)، أَيُّ: لَا يَكُونُ فَاعِلُهُ مَتَسَوِّبًا إِلَى الْبَدْعَةِ.

(١) ينظر: «تحفة الطلبة في مسح الرقبة» ضمن مجموع رسائل اللكنوي لمحمد بن عبد الحي الكنزي [٢٩٤/١].

(٢) أخرجه: أبو داود في كتاب الطهارة/ باب تَخْلِيلِ اللَّحْيَةِ [رقم/ ١٤٥]، ومن طريقه البيهقي في «سننه الكبرى» [رقم/ ٢٥٠]، وأبو يعلى في «مسنده» [رقم/ ٤٢٦٩]، وأبو عبيد في «كتاب الطهور» [ص/ ٣٤٦]، من حديث أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ بِهِ. قال النووي: «رواه أبو داود وَلَمْ يُضَعِّفْهُ».

وقال عبد القادر القرشي: «وَكُنَّ النُّوَاوِي يُشِيرُ إِلَى تَحْسِينِهِ؛ لِمَا عُرِفَ مِنْ اصطلاح أبي داود أَنَّهُ إِذَا أَخْرَجَ حَدِيثًا وَسَكَتَ عَنْهُ؛ فَهُوَ حَسَنٌ مُطْلَقًا». ينظر: «خلاصة الأحكام» للنووي [١٠٦/١]، و«العناية في تخريج أحاديث الهداية» لعبد القادر القرشي [ق/ ٤/ أ] مخطوط مكتبة فيض الله أفندي - تركيا/ (رقم الحفظ: ٢٨٨).

لَأَنَّ السُّنَّةَ إِكْمَالُ الْقَرْضِ فِي مَحَلِّهِ، وَالِدَاخِلُ لَيْسَ بِمَحَلٍّ.....

غاية البيان

دليل أبي يوسف على السُّنَّةِ: ما ذَكَرَ مِنَ الْحَدِيثِ.

ودليلهما على الجَوَازِ: أَنَّهُ ﷺ ما فعله غيرَ مرَّةٍ، وأيضاً [٢١/١ م] التَّخْلِيلُ إِنَّمَا يُفَعَّلُ مُبَالِغَةً فِي اسْتِيفَاءِ الْقَرْضِ، وَبَاطِنُ اللَّحِيَّةِ لَا يَجِبُ - أَيْضاً - إِصْبَالُ الْمَاءِ إِلَيْهِ، فَلَا يُسَنُّ.

ونقلَ شمسُ الأئمةِ السَّرَخْسِيُّ^(١) قولهما في الجَوَازِ عَنْ كِتَابِ «شرح الآثار»^(٢)، ثُمَّ ذَكَرَ قَوْلَ أَبِي يُوسُفَ [٩/١] فِي أَنَّهُ السُّنَّةُ، وَاسْتَدَلَّ عَلَيْهِ بِأَمْرِ جَبْرِيلَ ﷺ، ثُمَّ قَالَ: «هُوَ الْأَصَحُّ»^(٣)، أَي: قَوْلُ أَبِي يُوسُفَ.

وهذا هُوَ الْمُخْتَارُ عِنْدِي؛ لِأَنَّ الْمَذْكُورَ فِي حَدِيثِ أَنَسٍ لَفْظُ: «كَانَ إِذَا تَوَضَّأَ»^(٤). وَلَا يُفْهَمُ مِنْهُ التَّخْلِيلُ مرَّةً وَاحِدَةً، بَلْ يُفْهَمُ مِنْهُ غَيْرَ مرَّةٍ.

وَالْمَنْقُولُ عَنْ مَشَايخِنَا فِي التَّخْلِيلِ: أَنَّهُ مِنَ الْأَسْفَلِ إِلَى فَوْقٍ، يَدُلُّ عَلَيْهِ مَا

(١) السَّرَخْسِيُّ: هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي سَهْلٍ، أَبُو بَكْرٍ السَّرَخْسِيُّ، شَمْسُ الْأَئِمَّةِ، الْقَاضِي الْكَبِيرُ، وَالْمُجْتَهِدُ النَحْوِيُّ، صَاحِبُ «الْمَبْسُوطِ»، أَمْلَاهُ وَهَرَسَجِينَ بِالْجُبِّ، كَانَ عَالِماً، أُصُولِيّاً، مُنَاطِرّاً. وَهُوَ مَعْدُودٌ مِنْ طَبَقَةِ الْمُجْتَهِدِينَ فِي الْمَسَائِلِ. وَلَهُ تَصَانِيفٌ مَشْهُورَةٌ سَائِرَةٌ. مِنْهَا: «الْمَبْسُوطُ»، وَ«شرح الجامع الكبير»، وَ«شرح الجامع الصغير»، وَ«شرح الكُتُبِ» لِمُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ، وَغَيْرُهَا. (تُوفِيَ سَنَةَ: ٤٨٣ هـ). يَنْظُرُ: «الْجَوَاهِرُ الْمَضِيَّةُ» لِعَبْدِ الْقَادِرِ الْقُرْشِيِّ [٢٨/٢]، وَ«الْمِرْقَاةُ الْوَفِيَّةُ» فِي طَبَقَاتِ الْحَنْفِيَّةِ لِلْفَيْزِ وَزَيْبَادِيِّ [ق/٥٠/١] مَخْطُوطٌ مَكْتَبَةٌ رَئِيسُ الْكُتُبِ - تَرْكِيبًا / (رَقْمُ الْحِفْظِ: ٦٧١)، وَ«سُلَّمُ الْوُصُولِ إِلَى طَبَقَاتِ الْفُحُولِ» لِحَاجِي خَلِيفَةَ [٧٠/٣].

(٢) هُوَ: كِتَابُ «الْآثَارِ» لِمُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ، كَمَا سَمَّاهُ السَّرَخْسِيُّ هُنَاكَ.

(٣) يَنْظُرُ: «الْمَبْسُوطُ» لَشَمْسِ الْأَئِمَّةِ السَّرَخْسِيِّ [٨٠/١]، وَقَالَ صَاحِبُ «الْفَتْوَى السَّرَاجِيَّةِ» [٤/١]: وَالْمُخْتَارُ قَوْلُ أَبِي يُوسُفَ، وَقَالَ صَاحِبُ «غَنِيَّةِ الْمُسْتَمْلِي» شرح منية المصلي [ص/٢٣]: وَالْأَدْلَى تَرْجِيحُ قَوْلِ أَبِي يُوسُفَ، وَقَدْ رَحَّجَهُ فِي «الْمَبْسُوطِ» وَهُوَ الصَّحِيحُ.

(٤) مَضَى تَخْرِيجَهُ.

وَتَخْلِيلُ الْأَصَابِعِ .

لِقَوْلِهِ ﷺ: «خَلَّلُوا أَصَابِعَكُمْ كَيْ لَا يَتَخَلَّلَهَا نَارُ جَهَنَّمَ»

غاية الميانه

رَوِيَ فِي «شرح مختصر الكرخي»^(١) عَنْ أَنَسٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ «كَانَ إِذَا تَوَضَّأَ؛ شَبَّكَ أَصَابِعَهُ، كَأَنَّهُا أَسْنَانُ الْمُشْطِ»^(٢).

قَوْلُهُ: (وَتَخْلِيلُ الْأَصَابِعِ).

أَرَادَ بِهَا: أَصَابِعَ الْيَدَيْنِ وَالرِّجْلَيْنِ؛ لِأَنَّ الْأَمْرَ بِالتَّخْلِيلِ مُطْلَقٌ، وَإِنَّمَا لَمْ يَجِبْ بِنَاءً عَلَى مُطْلَقِ الْأَمْرِ؛ لِثَلَا يُلْزَمُ الْمُعَارَضَةُ بِالْكِتَابِ، أَوْ لِحَدِيثِ الْأَعْرَابِيِّ^(٣)، حَيْثُ لَمْ يَعْلَمْهُ النَّبِيُّ ﷺ التَّخْلِيلَ^(٤).

وَحَدَّثَ أَبُو عِيسَى التِّرْمِذِيُّ، بِإِسْنَادِهِ إِلَى لَقِيطِ بْنِ صَبِرَةَ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِذَا تَوَضَّأْتَ فَخَلَّلِ الْأَصَابِعَ»^(٥).

(١) ينظر: «شرح مختصر الكرخي» للقدوري [ق ٥].

(٢) لَمْ نَجِدْهُ بِهَذَا اللَّفْظِ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ، وَإِنَّمَا أَخْرَجَهُ: ابْنُ عَدِي فِي «الكَامِلِ» [٣١٣/٢]، مِنْ طَرِيقِ أَصْرَمَ بْنِ غِيَاثٍ ثَنَا مُقَاتِلُ بْنُ حَيَّانَ عَنِ الْحَسَنِ عَنْ جَابِرٍ قَالَ: «وَضَّأْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ غَيْرَ مَرَّةٍ وَلَا مَرَّتَيْنِ وَلَا ثَلَاثٍ قَرَأْتُهُ يُخَلِّلُ لِحَيْتَهُ بِأَصَابِعِهِ كَأَنَّهُا أُنْيَابُ مُشْطٍ».

قَالَ ابْنُ حَجَرٍ: «وَأَصْرَمَ مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ». قَالَه النَّسَائِيُّ، وَفِي الْإِسْنَادِ انْقِطَاعٌ أَيْضًا. ينظر: «انصب الرأية» للزَّيْلَعِيِّ [٢٦/١]، و«التلخيص الحبير» لابن حجر [٢٢٦/١].

(٣) مَضَى أَنَّ حَدِيثَ الْأَعْرَابِيِّ الْمَشْهُورَ فِي تَعْلِيمِهِ أُمُورَ الْوُضُوءِ وَالصَّلَاةِ جَاءَتْ لَهُ عِدَّةُ رَوَايَاتٍ، لَكِنِّهَا مُجْمَلَةٌ غَيْرُ مُفَصَّلَةٍ. وَالْمُفَصَّلُ مِنْهَا لَيْسَ فِيهِ ذِكْرُ التَّخْلِيلِ كَمَا أَشَارَ الْمُؤَلِّفُ، وَقَدْ سَقْنَا بَعْضَ أَلْفَاظِهِ الْمُجْمَلَةِ وَالْمُفَصَّلَةِ سَابِقًا.

(٤) قَالَ الْبَدْرُ الْعَيْنِيُّ: «هَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ أَكْثَرُ الشُّرَاحِ، وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنَّ الرَّاوي طَوَّى ذِكْرَ التَّخْلِيلِ؛ لِكَوْنِهِ مِنَ الْمُكْمَلَاتِ». ينظر: «البنية شرح الهداية» للبدر العيني [٢٢٨/١].

(٥) أَخْرَجَهُ: أَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ الطَّهَارَةِ/بَابُ فِي الْإِسْتِنَاثِ [رقم/ ١٤٢]، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي أَبْوَابِ الطَّهَارَةِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ/مَا جَاءَ فِي تَخْلِيلِ الْأَصَابِعِ [رقم/ ٣٨]، وَابْنُ مَاجَةَ فِي كِتَابِ الطَّهَارَةِ وَسُنَنِهَا/بَابُ تَخْلِيلِ الْأَصَابِعِ [رقم/ ٤٤٨]، وَالنَّسَائِيُّ فِي كِتَابِ الطَّهَارَةِ/بَابُ الْأَمْرِ بِتَخْلِيلِ الْأَصَابِعِ [رقم/=

وَلَأَنَّهُ إِكْمَالُ الْفَرَضِ فِي مَحَلِّهِ .
وَتَكَرَّارُ الْغُسْلِ إِلَى الثَّلَاثِ .

❦ غَايَةُ الْبَيَانِ ❦

قَالَ أَبُو عِيسَى: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ» .

وَذَكَرَ أَبُو عِيسَى أَيْضًا بِإِسْنَادِهِ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ ❦ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا تَوَضَّأْتَ فَخَلَّلْ أَصَابِعَ يَدَيْكَ وَرِجْلَيْكَ» ^(١) .

وَيَبْنِي أَنْ تَعْرِفَ: أَنَّ التَّخْلِيلَ هُوَ إِكْمَالُ الْفَرَضِ فِي مَحَلِّ الْفَرَضِ ، وَإِصَالُ الْمَاءِ إِنَّمَا يَكُونُ سُنَّةً [٢٢١/١ ط/م] إِذَا وَصَلَ الْمَاءُ إِلَى مَا بَيْنَ الْأَصَابِعِ ؛ لِأَنَّ الْوَصُولَ فَرَضٌ .

قَوْلُهُ: (وَلَأَنَّهُ إِكْمَالُ الْفَرَضِ فِي مَحَلِّهِ) .

مَعْنَاهُ: أَنَّ الْمَقْصُودَ مِنَ التَّخْلِيلِ هُوَ إِكْمَالُ الْفَرَضِ فِي مَحَلِّ الْفَرَضِ ، وَإِصَالُ الْمَاءِ إِلَى مَا بَيْنَ الْأَصَابِعِ فَرَضٌ ، فَيَكُونُ التَّخْلِيلُ مَسْنُونًا ؛ لِأَنَّ السُّنَّةَ إِكْمَالُ الْفَرَضِ ، بِدَلِيلِ مَا رُوِيَ فِي «السُّنَنِ»: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ أَوَّلَ

= [١١٤] ، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» [٣٣/٤] ، مِنْ حَدِيثِ عَصِمِ بْنِ لَقِيطِ بْنِ صَبْرَةَ ، عَنْ أَبِيهِ بِهِ . وَلَفْظُ أَبِي دَاوُدَ وَابْنِ مَاجَةَ فِي أَوَّلِهِ: «أَشْبَحَ الْوُضُوءَ ، وَخَلَّلَ بَيْنَ الْأَصَابِعِ» .

قَالَ أَبُو عِيسَى: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ ، وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ» .

وَقَالَ ابْنُ الْمَلَقَنِ: «صَحَّحَهُ الْأَيْمَةُ» . يَنْظُرُ: «الْبَدْرِ الْمُنِيرُ» لِابْنِ الْمَلَقَنِ [١٢٧/٢] .

(١) أَخْرَجَهُ: التِّرْمِذِيُّ فِي أَبْوَابِ الطَّهَارَةِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ/ مَا جَاءَ فِي تَخْلِيلِ الْأَصَابِعِ [رقم/ ٣٩] ،

وَابْنُ مَاجَةَ فِي كِتَابِ الطَّهَارَةِ وَسُنَنِهَا/ بَابُ تَخْلِيلِ الْأَصَابِعِ [رقم/ ٤٤٧] ، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ»

[٢٨٧/١] ، مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ بِهِ .

قَالَ أَبُو عِيسَى: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ» .

وَقَالَ ابْنُ حَجَرٍ: «رَوَاهُ أَحْمَدُ وَابْنُ مَاجَةَ وَالْحَاكِمُ ، وَفِيهِ صَالِحٌ مَوْلَى التَّوَّامَةِ وَهُوَ ضَعِيفٌ ، لَكِنْ

حَسَنُهُ الْبُخَارِيُّ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ رِوَايَةِ مُوسَى بْنِ عَقْبَةَ عَنْ صَالِحٍ ، وَسَمَاعُ مُوسَى مِنْهُ قَبْلَ أَنْ يَخْتَلِطَ» .

يَنْظُرُ: «شَرْحُ سُنَنِ ابْنِ مَاجَةَ» لِمَغْلَطَايَ [٣٤٢/١] ، وَ«التَّلْخِصُ الْحَبِيرُ» [٢٤٥/١ - ٢٤٦] .

لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ مَرَّةً مَرَّةً وَقَالَ: «هَذَا وَضُوءٌ لَا يَقْبَلُ اللَّهُ الصَّلَاةَ إِلَّا بِهِ» وَتَوَضَّأَ مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ وَقَالَ: «هَذَا وَضُوءٌ مَنْ يُضَاعِفُ اللَّهُ لَهُ الْأَجْرَ مَرَّتَيْنِ» وَتَوَضَّأَ ثَلَاثًا ثَلَاثًا وَقَالَ: «هَذَا وَضُوءِي وَوَضُوءُ الْأَنْبِيَاءِ مِنْ قَبْلِي، فَمَنْ زَادَ عَلَى هَذَا أَوْ نَقَصَ؛ فَقَدْ تَعَدَّى وَظَلَمَ» [٢/١٧] وَالْوَعِيدُ لِعَدَمِ رُؤْيِيهِ سُنَّةٌ.

غاية البيان

مَا يُحَاسِبُ النَّاسُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنْ أَعْمَالِهِمُ الصَّلَاةُ. قَالَ: يَقُولُ رَبُّنَا لِمَلَائِكَتِهِ - وَهُوَ أَعْلَمُ - : انظُرُوا فِي صَلَاةِ عَبْدِي؛ أَتَمَّهَا أَمْ قَصَرَهَا؟ فَإِنْ كَانَتْ تَامَةً كُتِبَتْ لَهُ تَامَةً، وَإِنْ كَانَ انْتَقَصَ مِنْهَا شَيْئًا، قَالَ: انظُرُوا هَلْ لِعَبْدِي مِنْ تَطَوُّعٍ؟ فَإِنْ كَانَ لَهُ تَطَوُّعٌ، قَالَ: أَتَمَّوْا لِعَبْدِي فَرِيضَتَهُ مِنْ تَطَوُّعِهِ، ثُمَّ تَوَخَّذُوا الْأَعْمَالَ عَلَى ذَاكُمْ^(١).
قوله: «فَمَنْ زَادَ عَلَى هَذَا أَوْ نَقَصَ».

معناه: زاد على الثلاثِ مُعتقداً أنَّ السُّنَّةَ لَا تَحْصُلُ بِالثَّلَاثِ، أَوْ نَقَصَ مُعتقداً أَنَّ الثَّلَاثَ بِخِلَافِ السُّنَّةِ، أَمَا إِذَا زَادَ لِزِيَادَةِ التَّنْظِيفِ، أَوْ نَقَصَ لِضِيقِ الْمَاءِ، أَوْ لِلْبُرْدِ مَعَ اعْتِقَادِ سُنَّةِ الثَّلَاثِ؛ فَلَا يَكُونُ مُتَعَدِّيًا وَلَا ظَالِمًا، وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِ الْمُصَنِّفِ ﷺ: (وَالْوَعِيدُ لِعَدَمِ رُؤْيِيهِ سُنَّةٌ).

وَفِي الْحَدِيثِ صَنْعَةُ اللَّفِّ وَالتَّنْشِيرِ^(٢)؛ لِأَنَّ التَّعَدِّيَّ يَرْفَعُ إِلَى الزِّيَادَةِ، وَالظُّلْمُ

(١) أخرجه: أبو داود في أبواب تفریع استفتاح الصلاة/ باب قول النبي ﷺ: كل صلاة لا يتمها صاحبها تتم من تطوعه [رقم/ ٨٦٤]، ومن طريقه البيهقي في «سننه الكبرى» [رقم/ ٣٨١٣]، وأحمد في «المسند» [٤٢٥/٢]، والحاكم في «المستدرک» [٣٩٤/١]، من طريق الحسن البصري، عَنْ أَنَسِ بْنِ حَكِيمٍ الضَّبِّيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ بِهِ.

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه، وله شاهد بإسناد صحيح على شرط مسلم». وقال البيهقي: «هذا حديث قد اختلف فيه على الحسن من أوجه كثيرة، وما ذكرنا أصحها».

(٢) اللَّفُّ وَالتَّنْشِيرُ: هُوَ أَنْ تَلْفَ شَيْئَيْنِ ثُمَّ تَأْتِي بِتَفْسِيرِهِمَا جُمْلَةً؛ ثَقَّةٌ بِأَنَّ السَّامِعَ يَرُدُّ إِلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَا لَهُ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمِنْ زَخْمَيْهِ جَعَلَ لَكُمُ الْيَلَ وَالنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ﴾. ينظر: «التعريفات» للجرجاني [ص/ ١٩٣]. و«التوقيف على مهمات التعاريف» للمناوي [ص/ ٢٩٠].

وَيُسْتَحَبُّ لِلْمُتَوَضِّئِ أَنْ يَنْوِيَ الطَّهَارَةَ.

فَالنِّيَّةُ فِي الْوُضُوءِ سُنَّةٌ عِنْدَنَا ، وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ فَرَضٌ ؛ لِأَنَّهُ عِبَادَةٌ فَلَا تَصَحُّ

❦ غَايَةُ الْبَيَانِ ❦

إِلَى النَّقْصَانِ ، وَهَذَا الْحَدِيثُ رَوَاهُ ابْنُ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ^(١) . كَذَا ذَكَرَهُ الْجَصَّاصُ ^(٢) فِي «شرح مختصر الطحاوي» ^(٣) .

قَوْلُهُ : ([١ / ٢٢ / م]) فَالنِّيَّةُ فِي الْوُضُوءِ سُنَّةٌ .

إِنَّمَا قَالَ : (سُنَّةٌ) بَعْدَ أَنْ قَالَ : (وَيُسْتَحَبُّ) ؛ لِأَنَّ الْإِسْتِحْبَابَ عَلَى مَا اخْتَارَهُ الْقُدُورِيُّ ^(٤) فَأَوْرَدَهُ بِلَفْظِهِ ، ثُمَّ ذَكَرَ مَا هُوَ الْمُخْتَارُ عِنْدَهُ ^(٥) .

(١) يشير إلى حديث ابنِ عُمَرَ قَالَ : تَوَضَّأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَاحِدَةً وَاحِدَةً ، فَقَالَ : « هَذَا وَضُوءٌ مَن لَا يَقْبَلُ اللَّهُ مِنْهُ صَلَاةً إِلَّا بِهِ » ، ثُمَّ تَوَضَّأَ ثِنْتَيْنِ ثِنْتَيْنِ ، فَقَالَ : « هَذَا وَضُوءُ الْقَدْرِ مِنَ الْوُضُوءِ » ، وَتَوَضَّأَ ثَلَاثًا ثَلَاثًا ، وَقَالَ : هَذَا أَسْبَغُ الْوُضُوءِ ، وَهُوَ وَضُوءِي ، وَوُضُوءُ خَلِيلِ اللَّهِ إِبْرَاهِيمَ . أخرجهُ : ابن ماجه في كتاب الطهارة وسننها / باب ما جاء في الوضوء مرة ، ومرتين ، وثلاثا [رقم / ٤١٩] ، وأبو يعلى في «مسنده» [رقم / ٥٥٩٨] ، والدارقطني في «سننه» [٧٩ / ١] . من طريق مُعَاوِيَةَ بْنِ قُرَّةَ ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ ﷺ بِهِ .

قال عبد القادر القرشي : «هو حديث ضعيف» .

وقال ابنُ الملقن : «هُوَ حَدِيثٌ ضَعِيفٌ بِمَرَّةٍ لَا يَصَحُّ مِنْ جَمِيعِ الطَّرِيقِ» . يُنْظَرُ : «العناية في تخريج أحاديث الهداية» لعبد القادر القرشي [ق / ٥ / أ - ب / مخطوط مكتبة فيض الله أفندي - تركيا / (رقم الحفظ : ٢٨٨)] ، و«البدر المنير» لابن الملقن [١٣٣ / ٢] .

(٢) هو : أبو بكر أحمد بن عليّ الرّازي الإمام الكبير الشأن المعروف بـ : «الجصاص» وهو لَقِبُ لَهُ ، انتَهَتْ إِلَيْهِ رِثَاةُ الْحَنْفِيَّةِ فِي عَصْرِهِ ، وَكَانَ مشهوراً بالزهد والورع . مِنْ كُتُبِهِ : «أحكام القرآن» ، و«الفصول في الأصول» ، و«شرح مختصر الطحاوي» . (توفي سنة : ٣٧٠ هـ) . ينظر : «تاريخ بغداد» للخطيب البغدادي [٧٢ / ٥] ، و«الجواهر المضية» لعبد القادر القرشي [٨٤ / ١] ، و«المِرْقَاةُ الْوَفِيَّةُ فِي طَبَقَاتِ الْحَنْفِيَّةِ» لِلْقَمِيْزُوزِيَّاهَادِي [ق / ٧ / أ / مخطوط مكتبة رئيس الكتاب - تركيا / (رقم الحفظ : ٦٧١)] ، و«تاج التراجم» لابن قطلوبغا [ص / ٩٦] .

(٣) ينظر : «شرح مختصر الطحاوي» لأبي بكر الجصاص [٣١٦ / ١] .

(٤) حيث قال : «ويستحب للمتوضي أن ينوي الطهارة» . ينظر : «مختصر القدوري» للقدوري [ص / ١١] .

(٥) قال ابن قلوبغا في «التصحيح» [ص ١٣٧] : قال نجم الائمة في «شرحه» : وقد عد الثلاثة - النية =

غاية البيان

ثُمَّ الشَّافِعِيُّ رحمته الله يَتَمَسَّكُ فِي افْتِرَاضِ النِّيَّةِ بِالنَّقْلِ وَالْعَقْلِ ^(١):

أَمَّا الْأَوَّلُ: فَقَوْلُهُ رحمته الله: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ» ^(٢).

وَأَمَّا الثَّانِي: فَهُوَ أَنَّ الْوُضُوءَ عِبَادَةٌ فَلَا تَصَحُّ بِدُونِ النِّيَّةِ، قِيَاسًا عَلَى التَّيَمُّمِ.

وَالْعِبَادَةُ: فِعْلٌ يُؤْتَى بِهِ تَعْظِيمًا لِلَّهِ تَعَالَى بِأَمْرِهِ، وَالْوُضُوءُ بِهَذِهِ الصِّفَةِ.

وَلَنَا: النَّقْلُ وَالْعَقْلُ.

أَمَّا الْأَوَّلُ: فَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا﴾ الْآيَةَ. أَمْرٌ

بِالْغَسْلِ وَالْمَسْحِ وَلَمْ يَشْتَرْطِ النِّيَّةَ، فَعَلِمَ بِذَلِكَ: أَنَّ النِّيَّةَ لَيْسَتْ بِشَرْطٍ.

وقوله تَعَالَى: ﴿وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا﴾ [الفرقان: ٤٨]. بِدُونِ اشْتِرَاطِ

النِّيَّةِ، وَالشَّيْءُ إِذَا خُلِقَ عَلَى أَيِّ طَبْعٍ كَانَ؛ يَوْجَدُ ذَلِكَ الطَّبْعُ فِيهِ، سَوَاءً وَجَدَتْ

النِّيَّةُ أَوْ لَمْ تَوْجَدْ؛ كَالنَّارِ طَبْعُهَا إِحْرَاقٌ، تَحْرِقُ إِذَا وَجَدَتْ مُحَلًّا قَابِلًا لِلْإِحْتِرَاقِ.

وَلَا يَقُولُ أَحَدٌ: إِنَّ لِحَيْتَهُ لَا تَحْتَرِقُ بِالنَّارِ إِذَا لَمْ يَنْوِ؛ فَكَذَا الْمَاءُ يُطَهِّرُ بِلا

نِيَّةٍ؛ لِأَنَّ طَبْعَهُ مُطَهِّرٌ؛ وَهَذَا لِأَنَّهُ لَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ يَكُونَ الطَّهُورُ هُوَ الطَّاهِرُ بِسَبِيلِ

= والاستيعاب والترتيب - في «المحيط» و«التحفة» من جملة السنن وهو الأصح. وينظر: «تحفة الفقهاء» لعلاء الدين السمرقندي [١٦/١]، «المحيط البرهاني» لأبي المعالي [٤٨/١]، «الفقه النافع» لأبي القاسم السمرقندي [٧٧/١]، «مجمع البحرين» لابن الساعاتي [ص/٧٠]، «ملئقن الأبحر» للحلي [ص/٣]، «مراقى الفلاح» للشربلالي [ص/٣٠]، «الايصاح شرح الاصلاح» لابن كمال باشا [٢٠/١]، «عمدة الرعاية» [٢٩١/١].

(١) ينظر: «البيان» للعمراني [١٠١/١]، و«المجموع شرح المهدب» للنووي [١٠١/١].

(٢) أخرجه: البخاري في بدء الوحي / باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ [رقم/١]، ومسلم في كتاب الإمارة / باب قوله ﷺ (إنما الأعمال بالنية) وأنه يدخل فيه الغزو وغيره من الأعمال [رقم/١٩٠٧]. من حديث عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ بِهِ. وَلَفْظُ مُسْلِمٍ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّةِ».

﴿ غاية البيان ﴾

المُبَالِغَةُ، وهي لا تحصلُ إِلَّا بظهور أثره في الغير، وليس المُطَهَّرُ إِلَّا هذا، فيكونُ الطَّهْوَرُ بمعنى المُطَهَّرِ.

أَوْ يَكُونُ بِمَعْنَى مَا يَنْتَهَرُ [٩/١] بِهِ؛ كَالسَّحُورِ: اسْمٌ لِمَا يَنْسَحَرُ بِهِ، وَالْفَطُورُ: اسْمٌ لِمَا يُفْطَرُ بِهِ، وَالْوَجُورُ^(١): اسْمٌ لِمَا يُوجَرُ بِهِ، فَيَكُونُ الطَّهْوَرُ بِمَعْنَى: المُطَهَّرِ أَيْضًا، فَيَنْبَغُ كَوْنُ الْمَاءِ [٢٢/١] مُطَهَّرًا طَبْعًا.

وذكر الزَّمَخْشَرِيُّ في «كشافه» في سورة الفرقانِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى^(٢): «الطَّهْوَرُ: مَا كَانَ طَاهِرًا فِي نَفْسِهِ مُطَهَّرًا لغيره»^(٣).

وَأَمَّا الثَّانِي: فنَقُولُ: لَا شَكَّ أَنَّ الطَّهَّارَةَ شَرْطٌ لِلصَّلَاةِ كَسَائِرِ الشُّرُوطِ؛ مِنْ سَتْرِ الْعَوْرَةِ، وَاسْتِقْبَالِ الْقِبْلَةِ، وَإِزَالَةِ النَّجَاسَةِ، وَسَائِرِ الشُّرُوطِ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى النِّيَّةِ، فَكَذَا الطَّهَّارَةُ.

وَأَيْضًا: إِنَّ الْوُضُوءَ بِلَا نِيَّةٍ وَسِيلَةٌ إِلَى الصَّلَاةِ؛ لِحَصُولِ الطَّهَّارَةِ بِاسْتِعْمَالِ الْمُطَهَّرِ فِي مَحَلِّهِ، وَالشَّرْطُ هُوَ مُطْلَقُ الطَّهَّارَةِ بِقَوْلِهِ ﷺ: «لَا صَلَاةَ إِلَّا بِالطَّهَّارَةِ»^(٤).

وَالْجَوَابُ عَنْ قَوْلِهِ^(٥): فنَقُولُ: قَوْلُهُ ﷺ: «الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ»، لَا يَخْلُو إِمَّا

(١) الْوَجُورُ: (يَنْتَحِ الْوَاوُ وَزَانُ رَسُولٍ) الدَّوَاءُ يُصَبُّ فِي الْحَلْقِ، وَأَوْجَرْتُ الْمَرِيضَ إِجَارًا؛ فَعَلْتُ بِهِ ذَلِكَ. ينظر: «القاموس المحيط» للفيروزآبادي [ص/ مادة: وجر]، و«المصباح المنير» للفيومي [٢/ ٦٤٨/ مادة: وجر].

(٢) هو: أحمد بن يحيى بن يسار الشَّيْبَانِيُّ مَوْلَاهُمُ الْبَغْدَادِيُّ الْإِمَامُ أَبُو الْعَبَّاسِ ثَعْلَبُ إِمَامُ الْكُوفِيِّينَ فِي النَّحْوِ وَاللُّغَةِ. كَانَ رَاوِيَةً لِلشَّعْرِ، مُحَدِّثًا، مَشْهُورًا بِالْحِفْظِ وَصِدْقِ اللَّهْجَةِ. مِنْ كُتُبِهِ: «الفصيح» و«قواعد الشعر». (توفي سنة ٢٩١ هـ). ينظر: «تاريخ الإسلام» للذهبي [٦/ ٩٠٠]، و«بغية الرعاة» للسيوطي [١/ ٣٩٦].

(٣) ينظر: «الكشاف» للزمخشري [٣/ ٢٨٤].

(٤) مضمي تخريجه. وهو رواية بالمعنى للحديث المشهور: «لَا تُقْبَلُ صَلَاةٌ بِغَيْرِ طَهْوَرٍ».

(٥) يعني قول الشافعي ﷺ.

بِدُونِ النِّيَّةِ، كَالْتِيَمِ. لَنَا أَنَّهُ لَا يَقَعُ قُرْبَةً، إِلَّا بِالنِّيَّةِ، وَلَكِنَّهُ يَقَعُ مِفْتَاحًا لِلصَّلَاةِ؛ لِوُقُوعِهِ طَهَارَةً بِاسْتِعْمَالِ الْمُطَهَّرِ، بِخِلَافِ التِّيَمِّ؛ لِأَنَّ التُّرَابَ غَيْرُ مُطَهَّرٍ إِلَّا فِي حَالَةِ إِرَادَةِ الصَّلَاةِ، أَوْ هُوَ يُنْبِئُ عَنِ الْقَصْدِ.

غاية البيان

أَنْ يُرَادَ بِهِ الْحَقِيقَةُ أَوْ الْحُكْمُ؛ فَالْأَوَّلُ غَيْرُ مُرَادٍ بِالْإِجْمَاعِ، لِوُجُودِ كَثِيرٍ مِنَ الْأَعْمَالِ بِلا نِيَّةٍ؛ كَغَسْلِ الثَّوْبِ، وَالْبَدَنِ، وَالْمَكَانِ عَنِ النَّجَسِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأَكْلِ وَالشَّرْبِ؛ فَتَعَيَّنَ الثَّانِي.

ثُمَّ الْحُكْمُ عَلَى نَوْعَيْنِ: حُكْمُ الدُّنْيَا، وَحُكْمُ الْآخِرَةِ.

فَالْأَوَّلُ: هُوَ الْجَوَازُ وَالْفَسَادُ.

وَالثَّانِي: هُوَ الثَّوَابُ وَالْعِقَابُ.

وَالثَّانِي مُرَادٌ مِنَ الْحَدِيثِ بِالْإِجْمَاعِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَحْصُلُ الثَّوَابُ إِلَّا بِالنِّيَّةِ، فَلَا يَكُونُ الْأَوَّلُ مُرَادًا وَإِلَّا يُلْزَمُ أَنْ يَكُونَ لِلْمَشْرُوكِ عَمُومٌ فِي مَوْضِعِ الْإِثْبَاتِ، وَهُوَ فَاسِدٌ بِمَرَّةٍ.

أَمَّا قِيَاسُهُ عَلَى التِّيَمِّ: فَضَعِيفٌ؛ لِأَنَّا نَقُولُ: لَا نُسَلِّمُ أَنَّ الْمَقِيسَ مِثْلُ الْمَقِيسِ عَلَيْهِ، وَهَذَا لِأَنَّ الْمَاءَ طَبَعُهُ مُطَهَّرٌ، بِخِلَافِ التُّرَابِ، فَإِنَّ طَبَعَهُ مُلَوِّثٌ لَا مُطَهَّرٌ، إِلَّا أَنْ الْمَشْرُوعَ جَعَلَهُ مُطَهَّرًا فِي حَالِ إِرَادَةِ [١/٢٣١ م] الصَّلَاةِ. وَالنِّيَّةُ هِيَ الْإِرَادَةُ أَيْضًا، أَوْ التِّيَمُّ يَدُلُّ عَلَى الْقَصْدِ لُغَةً، وَالنِّيَّةُ عِبَارَةٌ عَنِ الْقَصْدِ إِلَى الشَّيْءِ.

قَوْلُهُ: (لَا يَقَعُ قُرْبَةً، وَلَكِنَّهُ يَقَعُ مِفْتَاحًا).

يَعْنِي: سَلَّمْنَا أَنَّ الْوُضُوءَ لَا يَقَعُ قُرْبَةً بِدُونِ النِّيَّةِ، فَلْأَجْلِ هَذَا قُلْنَا: إِنَّهُ مُسْتَحَبٌّ^(١)؛ لَكِنْ لَا نُسَلِّمُ إِذَا كَانَ كَذَلِكَ أَنَّهُ لَا يَقَعُ: (مِفْتَاحًا لِلصَّلَاةِ)، أَيُّ: وَسِيلَةً

(١) لِأَنَّ اسْتِحْبَابَ الْقُرْبَةِ مُسْتَحَبٌّ. كَذَا جَاءَ فِي حَاشِيَةِ نَسْخَةِ الْأَصْلِ «م».

وَيَسْتَوْعِبُ رَأْسَهُ بِالْمَسْحِ وَهُوَ سُنَّةٌ.
وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: السُّنَّةُ التَّثْلِيثُ بِمِيَاهٍ مُخْتَلِفَةٍ اعْتِبَارًا بِالْمَغْسُولِ.

غاية البيان

يَنْفَتَحُ بِهَا بَابُ الصَّلَاةِ، وَقَالَ ﷺ: «مِفْتَاحُ الصَّلَاةِ الطُّهُورُ»^(١).

وَقَدْ حَصَلَ الْمِفْتَاحُ بِاسْتِعْمَالِ الْمُطَهَّرِ كَمَا بَيَّنَّا، ثُمَّ النَّيَّةُ: إِزَالَةُ الْحَدَثِ، أَوْ إِقَامَةُ الصَّلَاةِ.

قَوْلُهُ: (وَيَسْتَوْعِبُ رَأْسَهُ) بِالنَّصْبِ عَطْفًا عَلَى قَوْلِهِ: (أَنْ يَنْوِيَ الطَّهَارَةَ)، أَيُّ: يُسْتَحَبُّ نِيَّةُ الطَّهَارَةِ وَاسْتِعَابُ الرَّأْسِ.

وَالْمَنْقُولُ^(٢) فِي «الْفَنَائِي» كَيْفِيَّةُ الْإِسْتِعَابِ: «أَنْ يَبْلُ كَفِّهِ وَأَصَابِعَ يَدَيْهِ، وَيَضَعُ بَطُونَ ثَلَاثِ أَصَابِعَ مِنْ كُلِّ كَفٍّ عَلَى مُقَدِّمِ الرَّأْسِ سِوَى السَّبَّابَتَيْنِ وَالْإِبْهَامَيْنِ وَالْكَفَّيْنِ، وَيَجْرَهُمَا إِلَى مُؤَخَّرِ الرَّأْسِ، ثُمَّ يَمْسَحُ الْفُودَيْنِ^(٣) بِالْكَفَّيْنِ، وَيَمْسَحُ ظَهَرَ الْأَذْنَيْنِ بِبَاطِنِ الْإِبْهَامَيْنِ، وَبَاطِنِ الْأَذْنَيْنِ بِبَاطِنِ السَّبَّابَتَيْنِ»^(٤).

(١) أَخْرَجَهُ: أَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ الطَّهَارَةِ/ بَابِ فَرَضِ الْوُضُوءِ [رَقْمُ / ٦١]، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي أَبْوَابِ الطَّهَارَةِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ/ بَابِ مَا جَاءَ أَنْ مِفْتَاحَ الصَّلَاةِ الطُّهُورُ [رَقْمُ / ٣]، وَابْنُ مَاجَةَ فِي كِتَابِ الطَّهَارَةِ وَسَنَنُهَا/ بَابِ مِفْتَاحِ الصَّلَاةِ الطُّهُورِ [رَقْمُ / ٢٧٥]، مِنْ حَدِيثِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ بِهِ.
قَالَ أَبُو عِيسَى: «هَذَا الْحَدِيثُ أَصَحُّ شَيْءٍ فِي هَذَا الْبَابِ وَأَحْسَنُ».
وَقَالَ الْبَغَوِيُّ: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ».
وَقَالَ الرَّافِعِيُّ: «الْحَدِيثُ ثَابِتٌ». يَنْظُرُ: «شرح السنة» للبخاري [١٧/٣]، و«شرح مُسْنَدِ الشَّافِعِيِّ» لِلرَّافِعِيِّ [٣٠٥/١].

(٢) أَيُّ: الْمَنْقُولُ عَنْ السَّلَفِ. كَذَا جَاءَ فِي حَاشِيَةِ: نَسَخَةُ «م»، وَ«و».
(٣) الْفُودُ: مُعْظَمُ شَعْرِ اللَّمَّةِ مِمَّا يَلِي الْأَذْنَيْنِ. وَنُقِلَ فِي «الْبَارِعِ» عَنْ الْأَصْمَعِيِّ: أَنَّ الْفُودَيْنِ نَاجِبَتَا الرَّأْسِ، كُلُّ شَيْءٍ فُودٌ، وَالْجَمْعُ أَفْوَادٌ. يَنْظُرُ: «تاج العروس» لِلزَّيْدِيِّ [٥١٠/٨/ مادة: فود].
(٤) وَكَيْفِيَّتُهُ: أَنْ يَضَعَ كَفِّهِ وَأَصَابِعَهُ عَلَى مُقَدِّمِ رَأْسِهِ، وَيَمْدُهَا إِلَى قَفَاهُ، عَلَى وَجْهِهِ يَسْتَوْعِبُ جَمِيعَ الرَّأْسِ، ثُمَّ يَمْسَحُ أُذُنَيْهِ بِأَصْبَعِيهِ، وَلَا يَكُونُ الْمَاءُ مُسْتَعْمَلًا بِهَذَا. كَذَا حَقَّقَهُ الزَّيْلَعِيُّ فِي «شرح الكنز» [٥/١]، وَصَاحِبُ «الْبَحْرِ» (٢٧/١) وَ«النَّهْرِ» وَ«فتح القدير» [٣٣/١]، وَ«رد المحتار» وَغَيْرُهُمْ.

غاية البيان

وَعِنْدَ مَالِكٍ رحمته الله: الْإِسْتِيعَابُ فَرَضٌ ^(١)؛ لِأَنَّ الْبَاءَ فِي الْآيَةِ زَائِدَةٌ.

وَلِأَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم تَوَضَّأَ وَمَسَحَ بِيَدَيْهِ جَمِيعَ رَأْسِهِ، أَقْبَلَ بِهِمَا وَأَذْبَرَ ^(٢).

وَلَنَا: مَا وَرَدَ فِي حَدِيثِ الْمُغْبِرَةِ ^(٣) مِنْ تَرْكِ الْإِسْتِيعَابِ، فَلَوْ كَانَ وَاجِبًا لَمَا تَرَكَهُ، وَلَا مَعْنَى لِقَوْلِهِ: بِزِيَادَةِ الْبَاءِ؛ لِأَنَّهُ يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى التَّعْدِيَةِ، وَجَعَلُ مَا يُمَكِّنُ لَهُ الْمَعْنَى مِنْ قَبِيلِ مَا لَيْسَ لَهُ الْمَعْنَى؛ لَا مَعْنَى لَهُ.

ثُمَّ السُّنَّةُ عِنْدَنَا: [٢٣/١ م] هُوَ الْإِسْتِيعَابُ؛ لِلْحَدِيثِ الَّذِي رَوَيْنَاهُ مِنْ قِبَلِ مَالِكٍ ^(٤).

وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ: التَّثْلِيثُ بِمِيَاهٍ مُخْتَلِفَةٍ ^(٥).

لَهُ: مَا رَوَى عَنْ عُثْمَانَ رضي الله عنه فِي حِكَايَتِهِ وَضُوءِ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم بِتَثْلِيثِ الْمَسْحِ ^(٦).

(١) ينظر: «المقدمات الممهدة» لابن رشد [٧٧/١]، وحاشية العدوي على شرح كفاية الطالب الرباني [١٩٢/١].

(٢) أخرجه: مالك في «الموطأ» [رقم/٣٢]، ومن طريقه البخاري في كتاب الوضوء/باب مسح الرأس كله [رقم/١٨٣]، ومسلم في كتاب الطهارة/باب في وضوء النبي صلى الله عليه وسلم [رقم/٢٣٥]. من حديث عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ رضي الله عنه به.

(٣) مضى تخريجه.

(٤) مضى توثيق مذهب مالك.

(٥) ينظر: «الأم» للشافعي [٥٩/٢]. و«الحاوي الكبير» لأبي الحسن الماوردي [١١٤/١]. و«المجموع شرح المذهب» للنووي [٤٣٣/١ - ٤٣٤].

(٦) أخرجه: أبو داود في كتاب الطهارة/باب صفة وضوء النبي صلى الله عليه وسلم [رقم/١٠٧]، ومن طريقه البيهقي في «سننه الكبرى» [رقم/٢٩٧]، والدرقطني في «سننه» [٩١/١]، من حديث حُمُرَانَ، عَنْ عُثْمَانَ رضي الله عنه به.

قال ابن الملقن: «رَوَاهُ عَنْ آخِرِهِمْ ثِقَاتٌ. وَسَكَتَ عَنْهُ أَبُو دَاوُدَ؛ فَهُوَ حَسَنٌ عِنْدَهُ أَوْ صَحِيحٌ، وَأَقْرَبُ عَلَى ذَلِكَ الْحَافِظُ أَبُو مُحَمَّدٍ الْمُنْذِرِيُّ فِي «اِخْتِصَارِهِ لِلْسَّنَنِ» وَلَمْ يُعَقِّبْ بِشَيْءٍ».

وَلَنَا أَنْ أَنَسَّا ﷺ تَوَضَّأَ ثَلَاثًا ثَلَاثًا، وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ مَرَّةً وَاحِدَةً، وَقَالَ: هَذَا
وُضُوءُ رَسُولِ اللَّهِ.

وَالَّذِي يُرَوَّى مِنَ التَّثْلِيثِ مَحْمُولٌ عَلَيْهِ بِمَاءٍ وَاحِدٍ، وَهُوَ مَشْرُوعٌ عَلَى مَا
رُوي عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ ﷺ.

غاية البيان

وَلَنَا: مَا رَوَى أَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ»: عَنْ عُثْمَانَ وَعَلِيٍّ ﷺ^(١) فِي حِكَايَتِهِمَا
وُضُوءَهُ ﷺ مِنْ غَيْرِ تَثْلِيثٍ^(٢).

وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ أَيْضًا: بِإِسْنَادِهِ إِلَى ابْنِ أَبِي لَيْلَى أَنَّهُ قَالَ: «رَأَيْتُ عَلِيًّا تَوَضَّأَ،
وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ وَاحِدَةً. ثُمَّ قَالَ: هَكَذَا تَوَضَّأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ»^(٣).

وَمَا يُرَوَّى مِنَ التَّثْلِيثِ: فَالْمُرَادُ مِنْهُ التَّثْلِيثُ بِمَاءٍ وَاحِدٍ، وَهُوَ مَشْرُوعٌ عَلَى مَا

= وَقَالَ التَّوْرِيُّ ﷺ فِي «كَلَامِهِ عَلَى أَبِي دَاوُدَ»: «إِسْنَادُ هَذَا الْحَدِيثِ حَسَنٌ». يَنْظُرُ: «الْإِمَامُ» لَابِنْ
دَقِيقُ الْعَيْدِ [٥٤٣/١]، وَ«الْبَدْرُ الْمُنِيرُ» لَابِنْ الْمَلْقَنِ [١٧٢/٢ - ١٧٣].

(١) أَمَّا حَدِيثُ عُثْمَانَ: فَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ الْوُضُوءِ/بَابِ الْوُضُوءِ ثَلَاثًا ثَلَاثًا [رقم/ ٢٢٦]،
وَمُسْلِمٌ فِي كِتَابِ الطَّهَارَةِ/بَابِ صِفَةِ الْوُضُوءِ وَكَمَالِهِ [رقم/ ٢٢٦]، وَأَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ الطَّهَارَةِ/
بَابِ صِفَةِ وَضُوءِ النَّبِيِّ ﷺ [رقم/ ١٠٦]، مِنْ طَرِيقِ حُمْرَانَ مَوْلَى عُثْمَانَ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَمَّانَ ﷺ بِهِ.
وَأَمَّا حَدِيثُ عَلِيٍّ: فَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ الطَّهَارَةِ/بَابِ صِفَةِ وَضُوءِ النَّبِيِّ ﷺ [رقم/ ١١٦]،
وَالْتِّرْمِذِيُّ فِي أَبْوَابِ الطَّهَارَةِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ/بَابِ فِي وَضُوءِ النَّبِيِّ ﷺ كَيْفَ كَانَ [رقم/ ٤٨]،
وَالنَّسَائِيُّ فِي كِتَابِ الطَّهَارَةِ/بَابِ عِدَدِ غَسْلِ الرَّجُلَيْنِ [رقم/ ١١٥]، وَابْنُ مَاجَةَ فِي كِتَابِ الطَّهَارَةِ
وَسَنَهِهَا/بَابِ مَا جَاءَ فِي غَسْلِ الْقَدَمَيْنِ [رقم/ ٤٥٦]، مِنْ طَرِيقِ أَبِي حَيَّةَ الْوَادِعِيِّ عَنْ عَلِيٍّ ﷺ بِهِ.

(٢) قَدْ أَخْرَجَ ابْنُ مَاجَةَ هَذَا الْحَدِيثَ مِنْ رِوَايَةِ عُثْمَانَ وَعَلِيٍّ مَعًا فِي سِيَاقٍ وَاحِدٍ؛ وَذَلِكَ مِنْ طَرِيقِ شَقِيقِ
بْنِ سَلَمَةَ قَالَ: «رَأَيْتُ عُثْمَانَ وَعَلِيًّا يَتَوَضَّأَانِ ثَلَاثًا ثَلَاثًا، وَيَقُولَانِ: هَكَذَا كَانَ وَضُوءُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ».
وَصَحَّحَ سَنَدَهُ ابْنُ الْمَلْقَنِ فِي: «الْبَدْرُ الْمُنِيرُ» [١٤١/٢].

(٣) أَخْرَجَهُ: أَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ الطَّهَارَةِ/بَابِ صِفَةِ وَضُوءِ النَّبِيِّ ﷺ [رقم/ ١١٥]، وَمِنْ طَرِيقِهِ الضِّيَاءُ
الْمُقَدَّسِيُّ فِي «الْأَحَادِيثِ الْمُخْتَارَةِ» [٢٦٤/٢]، مِنْ حَدِيثِ ابْنِ أَبِي لَيْلَى عَنْ عَلِيٍّ ﷺ بِهِ.
قَالَ ابْنُ حَجَرٍ: «رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ». يَنْظُرُ: «الْإِمَامُ» فِي مَعْرِفَةِ أَحَادِيثِ الْأَحْكَامِ لَابِنْ
دَقِيقِ الْعَيْدِ [٤٢٦/١]، وَ«التَّلْخِصُ الْجَبِيرُ» [٢٠٥/١].

وَلِأَنَّ الْمَفْرُوضَ هُوَ الْمَسْحُ ، وبالتكرار يصير غسلا ، فَلَا يَكُونُ مَسْنُونًا ،
وَصَارَ كَمَسْحِ الْخُفِّ ، بِخِلَافِ الْغُسْلِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَضُرُّهُ التَّكَرُّرُ .

❦ غَايَةُ الْبَيَانِ ❦

[١٠/١] رَوَى فِي «الْمَجْرَدِ»^(١) : عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ .

وَقِيَاسُ الشَّافِعِيِّ عَلَى الْمَغْسُولِ ضَعِيفٌ ؛ لِأَنَّ الْمَمْسُوحَ لَيْسَ مِنْ جِنْسِ
الْمَغْسُولِ ، وَكَانَ مِنَ الْوَاجِبِ عَلَيْهِ أَنْ يَقِيسَ الْمَمْسُوحَ عَلَى الْمَمْسُوحِ ، بَأَنَّهُ يَقُولُ :
الْمَمْسُوحُ لَمْ يُشْرَعْ مُكَرَّرًا ، إِنَّمَا شُرِعَ كَمَسْحِ الْخُفِّ وَالتَّيَمُّمِ ، وَهَذَا مَسْحٌ ، فَلَا
يُكَرَّرُ .

قَوْلُهُ : (وَلِأَنَّ الْمَفْرُوضَ هُوَ الْمَسْحُ) .

يَعْنِي : أَنَّ الْمَأْمُورَ بِهِ فِي الْآيَةِ : هُوَ الْمَسْحُ ، وَحَقِيقَتُهُ : الْإِصَابَةُ لَا الْإِسَالَةُ ،
فَلَوْ كَانَ الْمَسْنُونُ هُوَ التَّثْلِيثُ بِمِثَالِهِ مُخْتَلِفَةٌ كَمَا قَالَ لَا نَقْلَبْتُ حَقِيقَةَ الْمَسْحِ إِلَى
حَقِيقَةِ الْغُسْلِ ، وَهُوَ خِلَافُ النَّصِّ ، فَلَا يَجُوزُ .

وَلِهَذَا الْمَعْنَى قَالَ بَعْضُ عُلَمَائِنَا : التَّثْلِيثُ بَدْعٌ^(٢) .

وَقَالَ بَعْضُهُمْ : مَكْرُوهٌ ، وَلَا خَيْرَ فِيهِمَا^(٣) .

(١) هُوَ كِتَابُ : «الْمَجْرَدُ فِي الْفَقْهِ» جَمَعَهُ الْحَسَنُ بْنُ زِيَادٍ اللَّؤْلُؤِيُّ مِنْ كَلَامِ شَيْخِهِ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَرَبَّمَا زَادَ
عَلَيْهِ وَاسْتَدْرَكَ ، وَرَوَاهُ عَنْ الْحَسَنِ : تَلْمِيزُهُ مُحَمَّدُ بْنُ شُجَاعٍ الشَّجَوِي ، وَوَضَعَ عَلَيْهِ شَرْحًا وَتَفْسِيرًا
مَزَجَهُ بِالْأَصْلِ ، وَقَدْ يُنْسَبُ الْكِتَابُ إِلَى هَؤُلَاءِ الثَّلَاثَةِ جَمِيعًا ، فَنَسَبَهُ النَّدِيمُ فِي «الْفَهْرَسْتِ» [ص /
٢٥٤] ، إِلَى أَبِي حَنِيفَةَ مِنْ رَوَايَةِ الْحَسَنِ بْنِ زِيَادٍ عَنْهُ . وَنَسَبَهُ ابْنُ السَّاعِي فِي «الدَّر الثَّمِينِ فِي
أَسْمَاءِ الْمُصَنِّفِينَ» [ص / ٣٥٠] ، إِلَى الْحَسَنِ بْنِ زِيَادٍ . وَنَسَبَهُ الْقُدُورِيُّ فِي «شَرْحِ مُخْتَصَرِ الْكَرْنِيِّ»
[١/ق ٤٢ ب / مخطوط مكتبة فيض الله أفندي - تركيا / (رقم الحفظ : ٨٠٤)] ، إِلَى ابْنِ شُجَاعٍ ،
وَسَيِّحُكِي الْمَوْلُفُ عِبَارَتَهُ فِي «كِتَابِ الصَّلَاةِ» [١/ق ٦٢ ب /] إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

(٢) قَالَ فِي : «الْأَسْرَارِ» : «أَخَذُ الْمَاءَ لِكُلِّ مَرَّةٍ بِدْعَةٌ» . كَذَا جَاءَ فِي حَاشِيَةِ : «م» .

(٣) أَيُ : فِي الْبَدْعَةِ وَالْمَكْرُوهِ . كَذَا جَاءَ فِي حَاشِيَةِ : «ت» . وَفِي «الْخَالِيَةِ» : وَعِنْدَنَا لَوْ مَسَحَ ثَلَاثَ مَرَاتٍ
بثَلَاثَ مِيَاهٍ لَا يَكْرَهُ ، وَلَكِنْ لَا يَكُونُ سَنَةً وَلَا أَدْبًا . قَالَ فِي «الْبَحْرِ» : وَهُوَ أَوْلَى مِمَّا فِي «الْمَحِيطِ» =

وَيُرْتَّبَ الْوُضُوءُ ، فَيَبْدَأُ بِمَا بَدَأَ اللَّهُ تَعَالَى بِذِكْرِهِ ، وَبِالْمَيَامِنِ .
فَالْتَرْتِيبُ فِي الْوُضُوءِ سُنَّةٌ .

غاية البيان

قوله: (وَيُرْتَّبَ الْوُضُوءُ) بِالنَّصْبِ عطفًا على قوله: (أَنْ يَنْوِيَ) .
وقوله: (فَيَبْدَأُ) لِبَيَانِ [٢٤/١م] التَّرْتِيبِ ، صَرَّحَ فِي «الْمَبْسُوطِ»: بِأَنَّ التَّرْتِيبَ سُنَّةٌ^(١) ، وَكَذَا الْإِسْتِيعَابُ ، وَكَذَا النِّيَّةُ .
وَالْمَصْنُفُ اخْتَارَ مَا قَالَهُ فِي «الْمَبْسُوطِ» ، وَلَكِنْ ذَكَرَ أَوَّلًا لَفْظَ الْقُدُورِيِّ^(٢) كَمَا هُوَ .

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: التَّرْتِيبُ فَرَضٌ^(٣) ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ﴾ . الْآيَةُ .
ذَكَرَ بِحَرْفِ الْفَاءِ ، وَهِيَ لِلتَّعْقِيبِ ، وَلَا يُفْهَمُ مِنْهُ إِلَّا التَّرْتِيبُ .
وَلَنَا: هَذِهِ الْآيَةُ .

بَيَانُهُ: أَنَّهُ تَعَالَى أَمَرَنَا بِالْغُسْلِ وَالْمَسْحِ بِلا قَيْدِ التَّرْتِيبِ ، وَالْقَيْدُ: نَسْخُ
الْإِطْلَاقِ ، فَلَا يَجُوزُ .

وَدَلِيلٌ آخَرُ: مَا رَوَى أَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ»: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَيَمَّمَ وَلَمْ يُرْتَّبْ ،
وَمَسَحَ يَدَيْهِ ثُمَّ وَجْهَهُ»^(٤) .

— و«البدائع»: أَنَّهُ يَكْرَهُ ، وَمِمَّا فِي «الْخُلَاصَةِ»: أَنَّهُ بَدْعٌ . إِذْ لَا دَلِيلَ عَلَى الْكِرَاهَةِ . يَنْظُرُ: «الْبَحْرُ
الرَّائِقُ» لِابْنِ نَجِيمٍ [٢٤/١] ، «حَاشِيَةُ الطَّحْطَاوِيِّ عَلَى مِرَاقِي الْفَلَاحِ» [ص/٧١] .

(١) يَنْظُرُ: «الْمَبْسُوطُ» لَشَمْسِ الْأَنْثَمَةِ السَّرْحَسِيِّ [٤٦/١] .

(٢) يَنْظُرُ: «مَخْتَصَرُ الْقُدُورِيِّ» لِلْقُدُورِيِّ [ص/١١] .

(٣) يَنْظُرُ: «الْحَاوِي الْكَبِيرُ» لِأَبِي الْحَسَنِ الْمَوْرَدِيِّ [١٣٨/١] ، وَ«الْمَجْمُوعُ شَرْحُ الْمَهْذَبِ» لِلنَّوَوِيِّ
[٤٤١/١] .

(٤) أَخْرَجَهُ: الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ التَّيَمُّمِ / بَابِ التَّيَمُّمِ ضَرْبَةً [رَقْمُ / ٣٤٠] ، وَمُسْلِمٌ فِي كِتَابِ الطَّهَارَةِ /
بَابِ التَّيَمُّمِ [رَقْمُ / ٣٦٨] ، وَأَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ الطَّهَارَةِ / بَابِ التَّيَمُّمِ [رَقْمُ / ٣٢١] ، مِنْ حَدِيثِ =

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: فَرَضَ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ﴾ الْآيَةَ. وَالْفَاءُ لِلتَّعْقِيبِ، وَلَنَا أَنَّ الْمَذْكُورَ فِيهَا حَرْفُ الْوَائِ، وَهِيَ لِمُطْلَقِ الْجَمْعِ بِإِجْمَاعِ أَهْلِ اللُّغَةِ؛ فَتَقْتَضِي إِعْقَابَ غَسْلِ جُمْلَةِ الْأَعْضَاءِ.

غاية البيان

وَتَرَكَ التَّرْتِيبَ فِي التَّيَمُّمِ تَرَكَ فِي الْوُضُوءِ؛ لِأَنَّ الْخِلَافَ فِيهِمَا وَاحِدٌ، وَقَدْ رَوَى أَنَّهُ ﷺ: نَسِيَ مَسْحَ الرَّأْسِ فِي وَضُوئِهِ، فَتَذَكَّرَ بَعْدَ فَرَاغِهِ؛ فَمَسَحَ بِبَلَلٍ فِي كَفِّهِ^(١). فَلَوْ كَانَ التَّرْتِيبُ فَرَضًا لَأَعَادَ الْوُضُوءَ.

يُؤَيِّدُهُ: أَنَّ الشَّخْصَ لَوْ انْغَمَسَ بِنِيَةِ الْوُضُوءِ؛ يَجُوزُ إِجْمَاعًا، وَهَذَا لَيْسَ إِلَّا لِأَنَّ الرُّكْنَ هُوَ التَّطْهِيرُ، وَقَدْ حَصَلَ بِدُونِ التَّرْتِيبِ.

أَمَّا قَوْلُهُ^(٢): «الْفَاءُ لِلتَّعْقِيبِ». فنقول: نعم، لَكِنْ لِلتَّعْقِيبِ^(٣) مَا دَخَلَتْ هِيَ عَلَيْهِ؛ لَا لِلتَّعْقِيبِ غَيْرِ مَا دَخَلَتْ هِيَ عَلَيْهِ، وَهُنَا فِي الْآيَةِ: مَا دَخَلَتْ الْفَاءُ إِلَّا فِي الْغَسْلِ؛ لَا فِي أَعْضَاءِ الْوُضُوءِ، وَكُلٌّ وَاحِدٌ مِنْهَا مَغْطُوفٌ بِحَرْفِ الْوَائِ، الَّتِي (لِمُطْلَقِ الْجَمْعِ بِإِجْمَاعِ أَهْلِ اللُّغَةِ).

فَصَارَ تَقْدِيرُ الْآيَةِ عَلَى هَذَا: إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا كَذَا، وَامْسَحُوا

= عمار بن ياسر ﷺ به، وفيه: «إِنَّمَا كَانَ يَكْفِيكَ أَنْ تَصْنَعَ هَكَذَا؛ فَضَرَبَ بِيَدِهِ عَلَى الْأَرْضِ فَتَمَضَّاهَا، ثُمَّ ضَرَبَ بِشِمَالِهِ عَلَى يَمِينِهِ وَيَمِينِهِ عَلَى شِمَالِهِ عَلَى الْكَفَّيْنِ، ثُمَّ مَسَحَ وَجْهَهُ». لَفْظُ أَبِي دَاوُدَ.
(١) لَمْ نَجِدْهُ هَكَذَا بِالنِّسْيَانِ فِي أَوَّلِهِ، وَإِنَّمَا وَرَدَ بِلَفْظٍ: «تَوَضَّأَ وَمَسَحَ رَأْسَهُ بِبَلَلٍ يَدَبِهِ» أَخْرَجَهُ: الدَّارِقُطْنِيُّ فِي «سُنَنِهِ» [٨٧/١]. مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَقِيلٍ، عَنِ الرَّبِيعِ بْنِ مَعْوُذٍ ﷺ بِهِ. وَهُوَ مِنْ هَذَا الطَّرِيقِ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ فِي كِتَابِ الطَّهَارَةِ/ بَابِ صِفَةِ وَضُوءِ النَّبِيِّ ﷺ [رَقْمُ/ ١٣٠]، وَمِنْ طَرِيقِهِ الْبَيْهَقِيُّ فِي «سُنَنِ الْكِبَرِيِّ» [رَقْمُ/ ١٠٦١]، وَلَكِنْ بِلَفْظٍ: «مَسَحَ بِرَأْسِهِ مِنْ فَضْلِ مَاءٍ كَانَ فِي يَدِهِ».

يَنْظُرُ: «الْإِمَامُ فِي مَعْرِفَةِ أَحَادِيثِ الْأَحْكَامِ» لِابْنِ دَقِيقِ الْعِيدِ [١٣٧/١].

(٢) يَعْنِي: قَوْلَ الشَّافِعِيِّ ﷺ.

(٣) سَقَطَتْ مِنَ الْأَصْلِ، وَقَدْ وَقَعَتْ هَكَذَا: «التَّعْقِيبِ»، وَضَرَبَ عَلَيْهَا النَّاسِخُ.

وَالْبَدَاءُ بِالْمَيَامِينَ فَضِيلَةٌ ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ : «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يُحِبُّ التَّيَامُنَ فِي

❦ غَايَةِ الْبَيَانِ ❦

كَذَا . وَلَا يُفْهَمُ مِنْهُ إِلَّا فِعْلُ الْغَسْلِ وَالْمَسْحِ مُطْلَقًا ؛ كَقَوْلِ الرَّجُلِ لِعَبْدِهِ : إِذَا دَخَلْتَ
[٢٤/١ م/ظ] السَّوْقَ فَامْسَحْ بِاللَّحْمِ وَالْخُبْزِ وَالْبَقْلِ ؛ وَلَا يُفْهَمُ مِنْهُ إِلَّا الْجَمْعُ بَيْنَ هَذِهِ
الْأَشْيَاءِ مُطْلَقًا كَيْفَ مَا وَقَعَ الشِّرَاءُ ، فَكَذَا فِي الْمُتَنَازَعِ فِيهِ ، فَلَا يَتَأْتَى التَّرْتِيبُ حِينَئِذٍ
لِلشَّافِعِيِّ ﷺ .

فَلَمَّا قَالَ : مُوَاطَّئَةُ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى التَّرْتِيبِ تَدُلُّ عَلَى وُجُوبِ التَّرْتِيبِ ؛ نَقُولُ :
لَا نُسَلِّمُ ؛ لِأَنَّ الْمُوَاطَّئَةَ قَدْ وَجِدَتْ فِي الْمَضْمُضَةِ وَالِاسْتِنْشَاقِ ، وَلَمْ تَدُلَّ عَلَى
الْوُجُوبِ .

وَلَمَّا قَالَ : وَجِدَ التَّرُكُ ثُمَّ كَمَا رَوَتْ عَائِشَةُ ﷺ .

فَنَقُولُ : وَجِدَ فِي الْمُتَنَازَعِ فِيهِ أَيْضًا ، كَمَا بَيَّنَّا آنفًا .

قَالَ حَافِظُ الدِّينِ النَّسْفِيُّ فِي جَوَابِ الشَّافِعِيِّ ﷺ فِي «الْمُسْتَضْفَى» : «وَالْجَوَابُ :
أَنَّ حَرْفَ الْفَاءِ إِنَّمَا يَقْتَضِي التَّعْقِيبَ إِذَا دَخَلَتْ عَلَى غَيْرِ الْأَفْعَالِ الْإِخْتِيَارِيَّةِ ، أَمَّا
إِذَا دَخَلَتْ عَلَى الْأَفْعَالِ الْإِخْتِيَارِيَّةِ فَلَا» (١) .

فَأَقُولُ : يَا لِلنَّسْفِيِّ مِنْ جُرَافِهِ ! فَمِنْ أَيْنَ قَالَ مِثْلَ هَذَا الْكَلَامِ تَقْلِيدًا ؟ وَمَا وَضَعَ
أَهْلُ اللُّغَةِ الْفَاءَ إِلَّا لِلتَّعْقِيبِ ، سِوَاءِ دَخَلَتْ عَلَى كَذَا أَوْ عَلَى كَذَا (٢) .

قَوْلُهُ : (وَالْبَدَاءُ بِالْمَيَامِينَ فَضِيلَةٌ) . يَعْنِي : أَنَّهَا مُسْتَحَبَّةٌ .

وَالْمَيَامِينَ : جَمْعُ مَيْمَنَةٍ ، وَهِيَ نَقِيضُ الْمَيْسَرَةِ .

(١) ينظر : «المستضفى» للنسفي [١/٩ ق/ب] .

(٢) قال العلامة العيني رد على قوام الدين : قلت : مراد حافظ الدين أن الفاء ما وضعت للتعقيب مطلقًا ،
وما قاله صحيح ؛ لأن الفاء إنما تكون لتعقيب إذا كانت عاطفة ، أما إذا كانت جواب الشرط لا
تكون لتعقيب ، بل تسمى حرفًا رابطًا . ينظر : «البنية شرح الهداية» [١/٢٤٥] .

كُلُّ شَيْءٍ حَتَّى التَّنَعُّلِ وَالتَّرَجُّلِ .

❦ نهاية البيان ❦

وَالْفَضِيلَةُ: الدَّرَجَةُ الرَّفِيعَةُ فِي الْفَضْلِ .

قَوْلُهُ: (حَتَّى التَّنَعُّلِ وَالتَّرَجُّلِ) .

وَالتَّنَعُّلُ: لُبْسُ النَّعْلَيْنِ .

وَالتَّرَجُّلُ: الْإِمْتِشَاطُ، وَشَعْرُ مُرَجَّلٍ؛ أَيُّ: مُسَرَّحٌ، وَالْمُرَجَّلُ وَالْمِسْرَحُ: الْمُسْتَطَ . كَذَا فِي «الغَرِيبَيْنِ» (١) .

وَحَدِيثُ (٢) الْبُخَارِيِّ فِي «الصَّحِيحِ»، مُسْنَدًا إِلَى عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُحِبُّ التَّيْمَنَ مَا اسْتَطَاعَ فِي شَأْنِهِ كُلِّهِ، فِي طُهُورِهِ، وَتَرَجُّلِهِ [١٠/١]، وَتَنَعُّلِهِ» (٣) .

وَاللَّهُ أَعْلَمُ .



(١) ينظر: «الغَرِيبَيْنِ فِي الْقُرْآنِ وَالْحَدِيثِ» لِأَبِي عُبَيْدِ الْهَرَوِيِّ [٧٢٠/٣] .

(٢) وَفَعْتُ فِي الْأَصْلِ: «وَحَدِيثٌ»، وَالْمَثْبُوتُ مِنْ: «م» .

(٣) أَخْرَجَهُ: الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ الْبَلَّاسِ / بَابِ يَدَا بِلِئَالِ الْيَمَنِ [رقم/ ٥٥١٦]، وَمُسْلِمٌ فِي كِتَابِ الطَّهَارَةِ / بَابِ التَّيْمَنِ فِي الطُّهُورِ وَغَيْرِهِ [رقم/ ٢٦٨] . مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بِهِ .

فصل في نواقض الوضوء

المعاني الناقضة للوضوء: مَا يَخْرُجُ مِنَ السَّبِيلَيْنِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ﴾ [المائدة: ٦] ، وَقِيلَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: وَمَا الْحَدَثُ؟

غاية البيان

فصل في نواقض الوضوء

[١/٢٥٥/م] إِنَّمَا أُخْرَ ذِكْرُ النَّوَاقِضِ ؛ لِكُونِهَا مِنَ الْعَوَارِضِ ، وَهِيَ جَمْعُ: نَاقِضَةٍ لَا نَاقِضَ ؛ لِأَنَّ الْفَاعِلَ الصِّفَةَ إِذَا لَمْ يَكُنْ مُؤَنَّثًا لَا يُجْمَعُ عَلَى فَوَاعِلَ ، وَقَوْلُهُمْ: فَوَارِسَ ؛ شَاذٌ ، يُسْمَعُ وَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ .

وَالنَّقْضُ: هُوَ الْإِبْطَالُ ، وَهُوَ إِمَّا إِبْطَالُ التَّأْلِيفِ ، كَمَا اسْتُعْمِلَ فِي الْأَجْسَامِ ، مَثَلُ: الْبِنَاءِ وَالْحَبْلِ ، وَإِمَّا إِبْطَالُ الْفَائِدَةِ الْمَطْلُوبَةِ مِنَ الشَّيْءِ إِذَا اسْتُعْمِلَ فِي الْمَعَانِي كَالْوُضُوءِ ؛ لِأَنَّ الْفَائِدَةَ الْمَطْلُوبَةَ مِنْهُ اسْتِبَاحَةُ الصَّلَاةِ ، وَهِيَ تَبْطُلُ بِالنَّقْضِ ^(١) .

وَالنَّوَاقِضُ: صِفَةٌ مَوْصُوفُهَا مَحْذُوفٌ ، وَهِيَ الْعِلَلُ لَا الْمَعَانِي ؛ لِكُونِ النَّوَاقِضِ جَمْعَ مُؤَنَّثٍ ؛ لَا جَمْعَ مُذَكَّرٍ ، فَافْهَمُ .

وإِنَّمَا قَالَ الْمُصَنِّفُ: (الْمَعَانِي النَّاقِضَةُ) اقْتِدَاءً وَتَبَرُّكَاً بِلَفْظِ النَّبِيِّ ﷺ فِي قَوْلِهِ ﷺ: «لَا يَحِلُّ دَمٌ أَمْرِي مُسْلِمٍ ، إِلَّا بِأَحَدٍ مَعَانٍ ثَلَاثَ» ^(٢) . وَاخْتِرَازًا عَنْ لَفْظِ الْفَلَّاسِفَةِ .

(١) ينظر: «لسان العرب» لابن منظور [٤٥٢٤/٦] ، «المصباح المنير» للفيومي [٦٢١/٢] ، «فتح القدير» لابن الهمام [٣٧/١] ، «العناية على الهداية بهامش فتح القدير» [٣٦/١ ، ٣٧] ، «البنابة شرح الهداية» للعيني [٢٥٦/١] .

(٢) أخرجه: البخاري في كتاب الديات/ باب قول الله تعالى: ﴿أَنَّ النَّفْسَ الْنَّفِثِ وَالْعَيْنَ الْبَاطِنَ وَالْأَنفَ بِالْأَنفِ وَالْأَذْنَ بِالْأَذْنِ وَاللِّسَنَ بِاللِّسَنِ وَالْجُرْجَحَ قَصَاصٌ فَمَنْ تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [رقم/ ٦٤٨٤] ، ومسلم في كتاب القسامة =

قَالَ: «مَا يَخْرُجُ مِنَ السَّبِيلَيْنِ».

وَكَلِمَةُ (مَا) عَامَّةٌ، تَتَنَاوَلُ الْمُعْتَادَ وَغَيْرَهُ.

وَالدَّمُ وَالْقَيْحُ إِذَا خَرَجَا مِنَ الْبَدَنِ

﴿ غَايَةُ الْبَيَانِ ﴾

وَسَمِعْتُ بَعْضَ مَشَايخِ بُخَارَى^(١) يَقُولُ: إِنَّ أَصْحَابَنَا كَانُوا لَا يُطْلِقُونَ لَفْظَ الْعِلَّةِ أَصْلًا؛ اخْتِزَا عَنْ لَفْظِ الْفَلَاسِفَةِ، إِلَى أَنْ نَسَأَ الْإِمَامُ أَبُو جَعْفَرٍ الطَّحَاوِيُّ^(٢)؛ فَاسْتَعْمَلَهَا؛ فَتَبِعَهُ مَنْ بَعْدَهُ وَاقْتَدَى بِهِ.

وَقَوْلُهُ: (مَا يَخْرُجُ مِنَ السَّبِيلَيْنِ)، أَيُّ: خُرُوجُ مَا يَخْرُجُ، وَإِنَّمَا قَدَرْنَا هَكَذَا؛ لِيَكُونَ الْخَبَرُ مَعْنَى مِنْ قَبِيلِ الْمُبْتَدَأِ، فَافْهَمْ.

قَوْلُهُ: (إِذَا خَرَجَا مِنَ الْبَدَنِ)، أَيُّ: مِنْ بَدَنِ الْحَيِّ؛ لِأَنَّ الْمَيِّتَ إِذَا خَرَجَ مِنْهُ شَيْءٌ لَا يُعَادُ غُسْلُهُ.

ثُمَّ اعْلَمْ أَنَّ عِلَّةَ انْتِقَاضِ الطَّهَارَةِ عِنْدَ عُلَمَائِنَا الثَّلَاثَةِ: خُرُوجُ الْخَارِجِ النَّجِسِ مِنْ بَدَنِ الْإِنْسَانِ الْحَيِّ؛ كَيْفَ مَا كَانَ^(٣).
وَعِنْدَ زُفَرٍ: ظُهُورُهُ.

وَعِنْدَ [٢٥/١م] مَالِكٍ^(٣) وَالشَّافِعِيِّ^(٤): خُرُوجُهُ مِنَ السَّبِيلَيْنِ.

= والمحاربين والقصاص والديات/ باب ما يباح به دم المسلم [رقم/ ١٦٧٦]. من حديث عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ^(١)، بلفظ: «لَا يَجِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ، بِشَهْدِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنِّي رَسُولُ اللَّهِ، إِلَّا بِرُخْصَتَيْنِ ثَلَاثٍ: النَّيْبُ الرَّأْيِي، وَالنَّفْسُ بِالنَّفْسِ، وَالتَّارِكُ لِدِينِهِ الْمُفَارِقُ لِلْجَمَاعَةِ».

(١) في: «ت»، و«م»، و«ز»، و«و»: «مشايخي ببخاري».

(٢) أي: سواء خرج من السبيلين أو من غيرهما. كذا جاء في حاشية: نسخة «م»، و«و».

(٣) ينظر: «التاج والإكليل لمختصر خليل» للمواق [٤٢١/١]، و«الشامل في فقه الإمام مالك» لبهرام الدمياطي [٦٣/١].

(٤) ينظر: «الحاوي الكبير» لأبي الحسن الماوردي [١٧٦/١]، و«البيان» للعمرائي [١٧٠/١]، =

فَتَجَاوَزَا إِلَى مَوْضِعٍ يَلْحَقُهُ حُكْمُ التَّطْهِيرِ ، وَالْقَيِّءُ مِلءُ الْقَمْرِ .

❦ عناية البيان ❦

وَعَنْ مَالِكٍ رحمه الله فِي قَوْلٍ: خُرُوجُ النَّجَسِ الْمُعْتَادِ مِنَ السَّبِيلَيْنِ ، حَتَّى إِنْ دَمَ
الِاسْتِحَاضَةَ لَيْسَ بِحَدَثٍ عِنْدَهُ ^(١) .

وَقَوْلُ الْمُصَنِّفِ رحمه الله: (وَكَلِمَةُ: «مَا» عَامَّةٌ ، تَتَنَاوَلُ الْمُعْتَادَ وَغَيْرَهُ) رَدُّ لِقَوْلِ
مَالِكٍ .

وَجْهُ الاستِدْلَالِ بِالآيَةِ: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى رَتَّبَ وَجُوبَ التَّيَمُّمِ عَلَى الْمَجِيءِ مِنَ
الْغَائِطِ حَالَ عَدَمِ الْمَاءِ ، فَدَلَّ أَنَّ الْمَجِيءَ مِنَ الْغَائِطِ حَدَثٌ نَاقِضٌ لِلْوُضُوءِ .

بَيَانُهُ: أَنَّ الْغَائِطَ اسْمٌ لِلْمَكَانِ الْمُطَهَّرِ مِنَ الْأَرْضِ ^(٢) ، وَالْإِنْسَانُ إِذَا أَرَادَ قَضَاءَ
حَاجَتِهِ ، يَقْضِي فِي مِثْلِ ذَلِكَ الْمَكَانِ عَادَةً ؛ لِإِعْيَادِ الْأَدَبِ ، فَالْمَجِيءُ بَعْدَ ذَلِكَ
يَكُونُ لَازِمًا لِقَضَاءِ الْحَاجَةِ عَادَةً ، فَأُطْلِقَ الْأِسْمُ اللَّازِمُ ، وَهُوَ الْمَجِيءُ مِنْهُ ، وَأُرِيدَ
بِهِ الْمَلْزُومُ ، وَهُوَ الْحَدَثُ كِنَايَةً ؛ لِأَنَّهَا ذِكْرُ اللَّازِمِ وَإِرَادَةُ الْمَلْزُومِ .

قَوْلُهُ: (إِلَى مَوْضِعٍ يَلْحَقُهُ حُكْمُ التَّطْهِيرِ) .

يَعْنِي: يَجِبُ تَطْهِيرُهُ ، إِمَّا فِي الطَّهَّارَةِ الصَّغْرَى ، وَإِمَّا فِي الطَّهَّارَةِ الْكُبْرَى .

فَعَنْ هَذَا قَالَ أَصْحَابُنَا: إِذَا نَزَلَ دَمٌ مِنَ الرَّأْسِ عَلَى قَصْبَةِ الْأَنْفِ ؛ نَقَضَ
الْوُضُوءَ ؛ بِتَجَاوُزِهِ إِلَى مَوْضِعٍ يَجِبُ تَطْهِيرُهُ فِي الطَّهَّارَةِ الْكُبْرَى ، وَإِذَا نَزَلَ الْبَوْلُ
إِلَى قَصْبَةِ الذَّكَرِ لَا يَنْتَقِضُ الْوُضُوءُ ؛ لِعَدَمِ تَجَاوُزِهِ إِلَى مَوْضِعٍ يَجِبُ تَطْهِيرُهُ ^(٣) .

= «التَّيْبَةُ فِي الْفَقْهِ الشَّافِعِيِّ» لِلشَّيرَازِيِّ [ص/ ١٧] .

(١) مَذْهَبُ مَالِكٍ: أَنَّ الَّذِي يَخْرُجُ مِنَ السَّبِيلَيْنِ نَادِرًا غَيْرُ مُعْتَادٍ لَا يَنْقُضُ الطَّهَّارَةَ ، مِثْلُ سَلَسِ الْبَوْلِ ،
وَالْمَقْدِي ، وَدَمِ الْاسْتِحَاضَةِ ، وَالْحَجَرِ ، وَالذُّودِ . يَنْظُرُ: «عَيُونُ الْأَدْلَةِ» لِابْنِ الْقَصَّارِ [٤٢٣/١] ،
و«حَاشِيَةُ الصَّاوِي عَلَى الشَّرْحِ الصَّغِيرِ» [١٣٧/١] .

(٢) يَنْظُرُ: «الْمَصْبَاحُ الْمُنِيرُ» لِلْفَيُومِيِّ [٤٥٧/٢] ، «مَخْتَارُ الصَّحَاحِ» لِلرَّازِيِّ [ص/ ٢٠٢] .

(٣) يَنْظُرُ: «الْأَصْلُ» لِمُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ [٦٥/١] ، وَنُسَبُهُ الْكِرَاسِي فِي «الْفُرُوقِ» إِلَى إِمَامِ مُحَمَّدٍ

فَتَجَاوَزَا إِلَى مَوْضِعٍ يَلْحَقُهُ حُكْمُ التَّطْهِيرِ ، وَالْقَيِّءُ مِلءُ الْقَمْرِ .

❦ غَايَةُ الْبَيَانِ ❦

وَعَنْ مَالِكٍ رحمته الله فِي قَوْلٍ: خُرُوجُ النَّجَسِ الْمُعْتَادِ مِنَ السَّيْلَيْنِ ، حَتَّى إِنْ دَمَ
الِاسْتِحَاضَةُ لَيْسَ بِحَدَثٍ عِنْدَهُ ^(١) .

وَقَوْلُ الْمُصَنِّفِ رحمته الله: (وَكَلِمَةُ: «مَا» عَامَّةٌ ، تَتَنَاوَلُ الْمُعْتَادَ وَغَيْرَهُ) رَدُّ لِقَوْلِ
مَالِكٍ .

وَجْهُ الاستِدْلَالِ بِالْآيَةِ: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى رَتَّبَ وَجُوبَ التَّيَمُّمِ عَلَى الْمَجِيءِ مِنَ
الْغَائِطِ حَالَ عَدَمِ الْمَاءِ ، فَدَلَّ أَنَّ الْمَجِيءَ مِنَ الْغَائِطِ حَدَثٌ نَاقِضٌ لِلْوُضُوءِ .

بَيَانُهُ: أَنَّ الْغَائِطَ اسْمٌ لِلْمَكَانِ الْمُطَهَّرِ مِنَ الْأَرْضِ ^(٢) ، وَالْإِنْسَانُ إِذَا أَرَادَ قَضَاءَ
حَاجَتِهِ ، يَقْضِي فِي مِثْلِ ذَلِكَ الْمَكَانِ عَادَةً ؛ لِرِعَايَةِ الْأَدَبِ ، فَالْمَجِيءُ بَعْدَ ذَلِكَ
يَكُونُ لَازِمًا لِقَضَاءِ الْحَاجَةِ عَادَةً ، فَأُطْلِقَ الْاسْمُ اللَّازِمُ ، وَهُوَ الْمَجِيءُ مِنْهُ ، وَأُرِيدَ
بِهِ الْمَلْزُومُ ، وَهُوَ الْحَدَثُ كِنَايَةً ؛ لِأَنَّهَا ذَكَرَ اللَّازِمَ وَإِرَادَةُ الْمَلْزُومِ .

قَوْلُهُ: (إِلَى مَوْضِعٍ يَلْحَقُهُ حُكْمُ التَّطْهِيرِ) .

يَعْنِي: يَجِبُ تَطْهِيرُهُ ، إِمَّا فِي الطَّهَّارَةِ الصَّغْرَى ، وَإِمَّا فِي الطَّهَّارَةِ الْكُبْرَى .

فَعَنْ هَذَا قَالَ أَصْحَابُنَا: إِذَا نَزَلَ دَمٌ مِنَ الرَّأْسِ عَلَى قَصْبَةِ الْأَنْفِ ؛ نَقَضَ
الْوُضُوءَ ؛ بِتَجَاوُزِهِ إِلَى مَوْضِعٍ يَجِبُ تَطْهِيرُهُ فِي الطَّهَّارَةِ الْكُبْرَى ، وَإِذَا نَزَلَ الْبَوْلُ
إِلَى قَصْبَةِ الذَّكَرِ لَا يَنْتَقِضُ الْوُضُوءُ ؛ لِعَدَمِ تَجَاوُزِهِ إِلَى مَوْضِعٍ يَجِبُ تَطْهِيرُهُ ^(٣) .

= «والتبیه فی الفقه الشافعی» للشیرازی [ص/ ١٧] .

(١) مذهب مالک: أن الذي يخرج من السيلين نادراً غير معتاد لا ينقض الطهارة، مثل سلس البول،
والمذي، ودم الاستحاضة، والحجر، والدود. ينظر: «عيون الأدلة» لابن القصار [٤٢٣/١] ،
و«حاشية الصاوي على الشرح الصغير» [١٣٧/١] .

(٢) ينظر: «المصباح المنير» لفيومي [٤٥٧/٢] ، «مختار الصحاح» للرازي [ص/ ٢٠٢] .

(٣) ينظر: «الأصل» لمحمد بن الحسن [٦٥/١] ، ونسبه الكرابسي في «الفروق» إلى إمام محمد

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: الْخَارِجُ مِنْ غَيْرِ السَّبِيلَيْنِ لَا يَنْقُضُ الْوُضُوءَ؛ لِمَا رُوِيَ أَنَّهُ عليه السلام قَاءَ فَلَمْ يَتَوَضَّأْ، وَلِأَنَّ غَسْلَ غَيْرِ مَوْضِعِ الْإِصَابَةِ أَمْرٌ تَعَبُّدِيٌّ، فَيَقْتَصِرُ عَلَى مَوْرِدِ الشَّرْعِ، وَهُوَ الْمَخْرَجُ الْمُعْتَادُ.

غاية البيان

قوله: (أَمْرٌ تَعَبُّدِيٌّ).

والتَّعَبُّدُ: التَّنَسُّكُ، والتَّعَبُّدُ: الاستِعْبَادُ، وَهُوَ أَنْ يَتَّخِذَهُ عَبْدًا^(١)؛ يَعْنِي: أَنْ غَسَلَ الْمَوْضِعَ الَّذِي لَمْ تُصِبْهُ النَّجَاسَةُ أَمْرٌ مَنْسُوبٌ إِلَى التَّعَبُّدِ، عَبْدَنَا اللَّهُ تَعَالَى فِيهِ، وَكَلَّفْنَا مِنْ غَيْرِ أَنْ يُعْقَلَ فِيهِ مَعْنَى مَعْقُولٍ؛ لِأَنَّ الْمَعْقُولَ أَنْ يُغَسَلَ مَوْضِعُ الْإِصَابَةِ لَا غَيْرُهُ، فَلَمَّا ثَبَتَ أَنَّهُ [١/٢٦٠م] غَيْرُ مَعْقُولٍ لَزِمَ أَنْ يَقْتَصِرَ الْحُكْمُ - وَهُوَ انْتِقَاضُ الطَّهَارَةِ - عَلَى مَوْرِدِ الشَّرْعِ.

والمَوْرِدُ: هُوَ الْمَخْرَجُ الْمُعْتَادُ.

وَالشَّرْعُ: هُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَوْجَاءَ أَحَدًا مِّنْكُمْ مِّنَ الْغَايِطِ﴾ [المائدة: ٦]. فَلَا يُقَاسُ إِذَنْ مَا هُوَ الْخَارِجُ مِنْ غَيْرِ السَّبِيلَيْنِ عَلَى الْخَارِجِ مِنْهُمَا.

قوله عليه السلام: «الْوُضُوءُ مِنْ كُلِّ دَمٍ سَائِلٍ»^(٢)، أَي: وَاجِبٌ، وَإِنَّمَا قَدَّرْنَا الْوَاجِبَ وَلَمْ نُقَدِّرِ السُّنَّةَ أَوِ الْمُسْتَحَبَّ؛ لِئَلَّا يَلْزَمَ الْكُذِبُ فِي خَبَرِ الشَّارِعِ؛ لِأَنَّ خَبَرَهُ يَفْتَضِي

في «النوادر»، ينظر «الفروق» [ص/٣٥].

(١) ينظر: «لسان العرب» لابن منظور [٤/٢٧٧٨، ٢٧٧٩].

(٢) أخرجه: الدارقطني في «سننه» [١/١٥٧]، ومن طريقه ابن الجوزي في «التحقيق» [١/١٩٠]،

وأبو بكر الجصاص في «شرح مختصر الطحاوي» [١/٣٦٥]. من طريق يزيد بن خالد، عَنْ يَزِيدَ

بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، قَالَ: قَالَ تَمِيمُ الدَّارِيُّ عليه السلام به.

قال الدارقطني: «عمر بن عبد العزيز لم يسمع من تميم الداري ولا رآه، ويزيد بن خالد، ويزيد بن

محمد مجهولان».

وفال ابن حجر: «فيه ضعف وانقطاع». ينظر: «الدراية في تخريج أحاديث الهدية» لابن حجر [١/٣٠].

وَلَنَا قَوْلُهُ ﷺ: «الْوُضُوءُ مِنْ كُلِّ دَمٍ سَائِلٍ»، وَقَوْلُهُ ﷺ: «مَنْ قَاءَ أَوْ رَعَفَ فِي صَلَاتِهِ؛ فَلْيَنْصَرِفْ، وَلْيَتَوَضَّأْ، وَلْيَبْنِ عَلَى صَلَاتِهِ مَا لَمْ يَتَكَلَّمْ».

﴿ هاية البيان ﴾

وجودُ الْمُخْبِرِ بِهِ لَا مَحَالَةَ، وَالْوُجُودُ لَا مَحَالَةَ إِنَّمَا يَحْصُلُ إِذَا كَانَ الْوُضُوءُ وَاجِبًا؛ لِأَنَّهُ فِي سَعَةٍ مِنْ تَرْكِ الْمُسْتَحَبِّ أَوْ السُّنَّةِ؛ لِعَدَمِ الْإِثْمِ فِي التَّركِ.

رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ أَبُو بَكْرِ الرَّازِيُّ [١١/١]، بِإِسْنَادِهِ إِلَى تَمِيمِ الدَّارِيِّ ﷺ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي «شَرْحِهِ لِمَخْتَصَرِ الطَّحَاوِيِّ» ^(١).

وَرَوَى مَالِكٌ فِي «الْمَوْطَأِ»: عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ: «أَنَّهُ كَانَ إِذَا رَعَفَ؛ رَجَعَ فَتَوَضَّأَ وَلَمْ يَتَكَلَّمْ، ثُمَّ رَجَعَ فَبَنَى عَلَى مَا صَلَّى» ^(٢).

وَجْهُ الاسْتِدْلَالِ بِالْحَدِيثِ الْآخَرِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِالتَّوَضُّعِ مُرْتَبًا عَلَى الْقِيءِ أَوْ الرَّعَافِ ^(٣).

فَعَلِمَ بِهِ: أَنَّهُمَا نَاقِضَانِ لِلْوُضُوءِ.

رَوَى حَدِيثَ الْوُضُوءِ عَنِ الْقِيءِ وَالرَّعَافِ: ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ عَائِشَةَ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ^(٤). ذَكَرَهُ أَبُو بَكْرِ الرَّازِيُّ فِي

(١) ينظر: «شرح مختصر الطحاوي» لأبي بكر الجصاص [٣٦٥/١].

(٢) أخرجه: مالك في «الموطأ» [٧٧/رقم]، وعنه الشافعي في «مسنده»/ ترتيب السندي [٣٦/رقم]، عن نافع عن عبد الله بن عمر به.

(٣) الرعاف: دم يسبق من الأنف، رعف يرعف رعفاً ورعافاً. قال الأزهري: وقيل للذي يخرج من الأنف رعاف؛ سبقه علم الراعف. ينظر: «لسان العرب» [١١٦٧/٣].

(٤) أخرجه: ابن ماجه في كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها/ باب ما جاء في البناء على الصلاة [رقم/ ١٢٢١]، من طريق إسماعيل بن عياش، عن ابن جريج، عن ابن أبي مليكة، عن عائشة، قالت: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَصَابَهُ قَيْءٌ أَوْ رُعَافٌ أَوْ قَلَسٌ أَوْ مَذْيٌ، فَلْيَنْصَرِفْ، فَلْيَتَوَضَّأْ ثُمَّ لْيَبْنِ عَلَى صَلَاتِهِ، وَهُوَ فِي ذَلِكَ لَا يَتَكَلَّمْ».

قال ابن حجر: «أعله غير واحد، بأنه من رواية إسماعيل بن عياش، عن ابن جريج. ورواية=

شاية البيان

«شرح الطحاوي»^(١).

وَلَا يُقَالُ: مِثْلُ هَذَا التَّرْتِيبِ وَجَدَ فِي الْبِنَاءِ أَيْضًا، وَلَمْ يَدُلَّ عَلَى الْوُجُوبِ؛
لَأَنَّا نَقُولُ: كَانَ الْقِيَاسُ ذَلِكَ، وَلَكِنَّ الْوُجُوبَ لَمْ يَكُنْ مُرَادًا بِالْإِجْمَاعِ، فَخَرَجَ عَمَّا
قُلْنَا، فَافْهَمْ.

وَرَعُفٌ: يَجُوزُ بِالضَّمِّ، وَالْفَتْحِ [٢٦/١م] وَهُوَ أَفْصَحُ^(٢).

فَإِنْ قُلْتَ: قَدْ صَحَّ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «لَا وُضُوءَ إِلَّا مِنْ صَوْتٍ أَوْ
رِيحٍ»^(٣). فَيَدُلُّ عَلَى عَدَمِ انْتِقَاضِ الْوُضُوءِ بِالْخَارِجِ مِنْ غَيْرِ السَّيْلَيْنِ.

قُلْتُ: ذَلِكَ وَرَدَ فِي الشَّكِّ فِي الْحَدِيثِ، يَعْنِي: لَا يَنْصَرِفُ حَتَّى يَسْمَعَ صَوْتًا
أَوْ يَجِدَ رِيحًا، وَلِهَذَا يَجِبُ الْوُضُوءُ فِي الْبَوْلِ وَالْعَائِطِ بِالْإِجْمَاعِ، مَعَ أَنَّ الْحَدِيثَ
حَصَرَ الْحُكْمَ فِي الصَّوْتِ أَوْ الرِّيحِ.

= إسماعيل عن الحجازيين ضعيفة. وقد خالفه الحُفَّاظ من أصحاب ابن جريج، فرووه عنه، عن أبيه،
عن النبي ﷺ مرسلًا. وصحَّح هذه الطريق المرسلة: محمد بن يحيى الذهلي والدَّارَقُطْنِي
في «العلل» وأبو حاتم، وقال: رواية إسماعيل خطأ. وقال ابن معين: حديث ضعيف. ينظر:
«التلخيص الحبير» لابن حجر [٧٨٧/٢ - ٧٨٨].

(١) ينظر: «شرح مختصر الطحاوي» لأبي بكر الجصاص [٣٦٤/١].

(٢) ينظر: «المغرب» للمطرزي [ص/٣٣٤].

(٣) أخرجه: الترمذي في أبواب الطهارة عن رسول الله ﷺ/باب ما جاء في الوضوء من الريح [رقم/٧٤]
، وابن ماجه في كتاب الطهارة وسننها/باب لا وضوء إلا من حدث [رقم/٥١٥] ، وأحمد
في «المسند» [٤٧١/٢] ، وابن خزيمة [رقم/٢٧] ، من حديث أبي هريرة ؓ به.
قال أبو عيسى: «هذا حديث حسن صحيح».

وقال البيهقي: «هَذَا حَدِيثٌ ثَابِتٌ. اتَّفَقَ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ عَلَى إِخْرَاجِ مَعْنَاهُ».

وقال ابن الملقن: «هَذَا الْحَدِيثُ صَحِيحٌ رَوَاهُ الْأَيْمَةُ». ينظر: «مختصر خلافيات البيهقي» لابن فزح
الإشبيلي [٢٩٨/١]. و«البدر المنير» لابن الملقن [٤١٩/٢] ،

وَلِأَنَّ خُرُوجَ النَّجَاسَةِ مُؤَثِّرٌ فِي زَوَالِ الطَّهَارَةِ ، وَهَذَا الْقَدْرُ فِي الْأَصْلِ

غاية البيان

وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ الرَّازِيُّ فِي «شَرْحِهِ لِمُخْتَصَرِ الطَّحَاوِيِّ»: «رُويَ وَجُوبُ
الْوُضوءِ مِنَ الدَّمِ عَنْ عَلِيٍّ ، وَابْنِ عُمَرَ ، وَإِبْرَاهِيمَ^(١) ، وَالْحَسَنَ^(٢) ، وَمُجَاهِدَ^(٣) ،
وَالضَّحَّاكَ^(٤) ، فِي آخِرِينَ مِنَ التَّابِعِينَ»^(٥).

قَوْلُهُ: (وَلِأَنَّ خُرُوجَ النَّجَاسَةِ...) إِلَى آخِرِهِ. جَوَابٌ لِقَوْلِ الشَّافِعِيِّ ، حَيْثُ
قَالَ: غَسَلَ غَيْرَ مَوْضِعِ الإِصَابَةِ تَعْبُدِيٌّ ، لَيْسَ بِمَعْقُولٍ.

بَيَانُهُ: أَنَّ خُرُوجَ النَّجَاسَةِ لَهُ أَثَرٌ فِي زَوَالِ الطَّهَارَةِ لِلتَّنَافِي بَيْنَهُمَا ؛ لِأَنَّ النَّجَاسَةَ
إِذَا وُجِدَتْ فِي مَحَلٍّ تَنْتَفِي الطَّهَارَةُ عَنْ ذَلِكَ الْمَحَلِّ ، وَإِذَا زَالَتْ عَنْهُ تَوَجَدُ الطَّهَارَةُ
فِي ذَلِكَ الْمَحَلِّ.

(وَهَذَا الْقَدْرُ) ، أَيُّ: كَوْنُ النَّجَاسَةِ مُؤَثِّرًا فِي زَوَالِ الطَّهَارَةِ: مَعْقُولٌ فِي
الْأَصْلِ ، وَهُوَ الْخَارِجُ مِنَ السَّبِيلَيْنِ ، فَيُقَاسُ عَلَيْهِ غَيْرُهُ ، وَهُوَ الْخَارِجُ مِنْ غَيْرِ
السَّبِيلَيْنِ ؛ لِأَنَّ زَوَالَ الطَّهَارَةِ بِخُرُوجِ النَّجَسِ مَعْقُولٌ ، إِلَّا أَنَّ الْاِفْتِصَارَ غَيْرُ مَعْقُولٍ ،
وَلَا كَلَامَ لَنَا فِيهِ ، وَلِنَّمَّا كَلَامُنَا فِي انْتِقَاضِ الطَّهَارَةِ وَهُوَ مَعْقُولٌ ، فَتَعَدَّى حُكْمُ مَوْضِعِ
الإِصَابَةِ إِلَى غَيْرِهِ مِنَ الْأَعْضَاءِ الْأَرْبَعَةِ ، كَمَا تَعَدَّى فِي السَّبِيلَيْنِ [٢٧/١م] كَذَلِكَ .

وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِهِ: (لَكِنَّهُ يَتَعَدَّى ضَرُورَةً تَعَدِّي الْأَوَّلِ) ، أَيُّ: لَكِنَّ الْخَارِجَ مِنْ

(١) إِبْرَاهِيمُ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ: هُوَ: إِبْرَاهِيمُ بْنُ يَزِيدَ بْنِ قَيْسِ بْنِ الْأَسْوَدِ ، أَبُو عِمْرَانَ النَّخْعِي . فُقِيهِ أَهْلُ
الْكُرْفَةِ .

(٢) الْحَسَنُ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ: هُوَ: الْحَسَنُ بْنُ أَبِي الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ ، الْإِمَامُ الْمَشْهُورُ .

(٣) مُجَاهِدٌ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ: هُوَ: ابْنُ جَبْرِ ، الْمَكِّي ، أَبُو الْحَجَّاجِ الْقُرَشِيُّ الْمَخْزُومِيُّ ، الْإِمَامُ الْمَشْهُورُ .

(٤) الضَّحَّاكُ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ: هُوَ ابْنُ مَزَاحِمِ الْهَلَالِيِّ ، أَبُو الْقَاسِمِ ، وَيُقَالُ: أَبُو مُحَمَّدٍ الْخُرَاسَانِيُّ . الْإِمَامُ
الْمَشْهُورُ .

(٥) يَنْظُرُ: «شَرْحُ مُخْتَصَرِ الطَّحَاوِيِّ» لِأَبِي بَكْرٍ الْجَصَّاصِ [٣٦٦/١] .

مَعْقُولٌ ، وَالْإِقْتِصَارُ عَلَى الْأَعْضَاءِ الْأَرْبَعَةِ غَيْرُ مَعْقُولٍ ، لَكِنَّهُ يَتَعَدَّى ضَرُورَةَ
تَعَدِّي الْأَوَّلِ ، غَيْرَ أَنَّ الْخُرُوجَ يَتَحَقَّقُ بِالسَّيْلَانِ إِلَى مَوْضِعٍ يُلْحَقُهُ حُكْمُ
التَّطْهِيرِ ، وَبِمِلْءِ الْقَمِ فِي الْقَيْءِ ؛ لِأَنَّ بَزْوَالَ الْقُسْرَةِ تَظْهَرُ النَّجَاسَةُ فِي مَحِلِّهَا

غَايَةُ الْبَيَانِ

غَيْرِ السَّيْلَيْنِ يَتَعَدَّى حُكْمُهُ إِلَى غَيْرِ مَوْضِعِ الْإِصَابَةِ ، وَيُثَبِّتُ فِيهِ ضَرُورَةَ تَعَدِّي
الْأَوَّلِ ، وَهُوَ الْخَارِجُ مِنَ السَّيْلَيْنِ ؛ لِأَنَّ سُمُولَ الْعِلَّةِ يَسْتَلْزِمُ سُمُولَ الْحُكْمِ .

وَالْمُرَادُ مِنَ الْأَوَّلِ : الْخَارِجُ مِنَ السَّيْلَيْنِ ؛ لِأَنَّهُ مَذْكُورٌ أَوَّلًا ، وَغَيْرُ الْخَارِجِ
مِنَ السَّيْلَيْنِ مَذْكُورٌ ثَانِيًا .

أَوْ نَقُولُ : إِنَّ الْمُصَنِّفَ ذَكَرَ شَيْئَيْنِ فِي التَّغْلِيلِ :

الْأَوَّلُ : قَوْلُهُ : (خُرُوجُ النَّجَاسَةِ مُؤَثِّرٌ فِي زَوَالِ الطَّهَارَةِ) .

وَالثَّانِي قَوْلُهُ : (وَالْإِقْتِصَارُ عَلَى الْأَعْضَاءِ الْأَرْبَعَةِ غَيْرُ مَعْقُولٍ) .

فَعَلَى هَذَا يَكُونُ تَقْدِيرُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ : لَكِنَّ الْإِقْتِصَارَ عَلَى الْأَعْضَاءِ الْأَرْبَعَةِ
يَتَعَدَّى مِنْ صُورَةِ الْمَنْصُوصِ عَلَيْهِ - وَإِنْ كَانَ غَيْرَ مَعْقُولٍ - إِلَى صُورَةِ التَّزَاعِ حُكْمًا ؛
لَتَعَدِّي الْأَوَّلِ مِنَ الْمَنْصُوصِ عَلَيْهِ إِلَى غَيْرِهِ .

يَعْنِي : ثَبَتَ حُكْمُ الْإِقْتِصَارِ فِي غَيْرِ الْمَنْصُوصِ عَلَيْهِ كَمَا فِي الْمَنْصُوصِ ؛
لَكُنِ الْخُرُوجُ مَعْقُولًا فِي زَوَالِ الطَّهَارَةِ كَمَا بَيَّنَّا ، وَهَذَا لِأَنَّهُ كَمْ مِنْ شَيْءٍ ثَبَتَ
ضِمْنًا ، وَلَا يَثْبُتُ قَضْدًا ^(١) .

[قَوْلُهُ : (غَيْرَ أَنَّ الْخُرُوجَ ...) إِلَى آخِرِهِ . جَوَابُ سُؤَالٍ مُقَدَّرٍ ، وَهُوَ أَنَّ يُقَالَ :
سَلَّمْنَا أَنَّ خُرُوجَ الْخَارِجِ النَّجِسِ مُؤَثِّرٌ فِي زَوَالِ الطَّهَارَةِ ، لَكِنْ لِمَ شَرَطْنَا السَّيْلَانِ ،
وَلِمَ فَرَّقْنَا بَيْنَ الْقَلِيلِ وَالكَثِيرِ فِي غَيْرِ السَّيْلَيْنِ ؟

(١) مِنْ هُنَا سَقَطَ بِمَقْدَارِ لَوْحَةٍ مِنْ لِسْخَةِ مَرَادِ مَلَا «م» ، وَسَطَ [٢٦/ق/١] .

فَتَكُونُ بَادِيَةً لَا خَارِجَةَ، بِخِلَافِ [١/٣] السَّيْلَيْنِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ الْمَوْضِعَ لَيْسَ بِمَوْضِعِ النَّجَاسَةِ، فَيُسْتَدَلُّ بِالظُّهُورِ عَلَى الْإِنْتِقَالِ وَالْخُرُوجِ.
وَمِلْءُ الْقَمِّ: أَنْ يَكُونَ بِحَالٍ لَا يُمَكِّنُ ضَبْطَهُ إِلَّا بِتَكْلُفٍ؛ لِأَنَّهُ يَخْرُجُ ظَاهِرًا فَاعْتُبِرَ خَارِجًا.

❦ غَايَةُ الْبَيَانِ ❦

فَأَجَابَ عَنْهُ وَقَالَ: إِنَّ الْخُرُوجَ لَا يَتَحَقَّقُ إِلَّا بِالسَّيْلَانِ [١/١١٦] إِلَى مَوْضِعٍ يَجِبُ تَطْهِيرُهُ فِي الْجُمْلَةِ، أَوْ عَلَى الْقَمِّ فِي الْقِيءِ؛ لِأَنَّ النَّجَاسَةَ إِذَا ظَهَرَتْ فِي مَحَلِّهَا تُسَمَّى: بَادِيَةً لَا خَارِجَةَ؛ لِعَدَمِ حَقِيقَةِ الْخُرُوجِ، وَهُوَ الْإِنْتِقَالُ مِنَ الْبَاطِنِ إِلَى الظَّاهِرِ.

وَالنَّجَسُ مَا دَامَ فِي مَحَلِّهِ لَا يَأْخُذُ حُكْمُ النَّجَاسَةِ؛ لِعَدَمِ إِمْكَانِ تَطْهِيرِهِ، فَاشْتَرِطَ التَّجَاوُزَ إِلَى مَوْضِعٍ آخَرَ، أَمَّا فِي السَّيْلَيْنِ فَبِمَجَرَّدِ الظُّهُورِ يَخْصُلُ الْخُرُوجُ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ الْمَحَلَّ لَيْسَ بِمَحَلِّ النَّجَسِ، حَيْثُ انْتَقَلَ النَّجَسُ إِلَيْهِ مِنْ مَحَلٍّ آخَرَ.

وَأَمَّا اشْتِرَاطُ مِلْءِ الْقَمِّ فِي الْقِيءِ؛ فَبِاعْتِبَارِ أَنَّ الْقَمَّ لَهُ شَبَهَانِ: شَبَهُ الدَّاخِلِ، وَشَبَهُ الْخَارِجِ؛ فَاعْتُبِرَ الْكَبِيرُ خَارِجًا، وَالْقَلِيلُ غَيْرَ خَارِجٍ؛ عَمَلًا بِشَبَهَيِ الْقَمِّ، كَمَا هُوَ الْأَصْلُ فِي الْمُتَرَدِّدِ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ.

قَوْلُهُ: (وَمِلْءُ الْقَمِّ: أَنْ يَكُونَ بِحَالٍ لَا يُمَكِّنُ ضَبْطَهُ إِلَّا بِتَكْلُفٍ).

قَالَ صَاحِبُ «التَّحْفَةِ»: «لَمْ يُذَكَّرْ تَفْسِيرُ مِلْءِ الْقَمِّ فِي ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ، وَرَوَى عَنْ الْحَسَنِ بْنِ زِيَادٍ^(١) أَنَّهُ قَالَ: إِنْ كَانَ يَعْجُزُ عَنْ إِمْسَاكِهُ فَهُوَ مِلْءُ الْقَمِّ، وَإِلَّا فَلَا،

(١) هو الحسن بن زياد اللؤلؤي الكوفي، أبو علي، القاضي الفقيه، من أصحاب أبي حنيفة، أخذ عنه وسمع منه، وكان عالمًا بمتنزهه. من كتبه: «أدب القاضي»، و«معاني الإيمان»، و«النفقات». (توفي سنة: ٢٠٤هـ).

وَقَالَ زُفَرٌ رحمته الله: قَلِيلُ الْقَيِّءِ وَكَثِيرُهُ سَوَاءٌ.

وَكَذَا لَا يُشْتَرَطُ السَّيْلَانُ؛ اعْتِبَارًا بِالمَخْرَجِ الْمُعْتَادِ،

﴿غاية البيان﴾

وَعَنْ أَبِي عَلِيٍّ الدَّقَّاقِ ^(١): إِنْ مَنَعَهُ عَنِ الْكَلَامِ فَهُوَ مِلْءُ الْقَمِّ، وَإِلَّا فَلَا ^(٢) [٢] (٣).

قَوْلُهُ: (قَالَ زُفَرٌ: قَلِيلُ الْقَيِّءِ وَكَثِيرُهُ سَوَاءٌ)، وَهُوَ الْقِيَاسُ عِنْدَنَا.

وَفِي الإِسْتِخْسَانِ: لَيْسَ بِحَدِيثٍ حَتَّى يَسِيلَ؛ وَذَلِكَ أَنْ يَغْلُوَ قَيْحَهِدِر. كَذَا فَسَّرَهُ أَبُو يُوسُفَ.

قَوْلُهُ: (اعْتِبَارًا بِالمَخْرَجِ الْمُعْتَادِ)، يُعْنِي: أَنَّ القَلِيلَ فِي الخَارِجِ مِنَ السَّيْلَيْنِ نَاقِضٌ، وَلَا يُشْتَرَطُ السَّيْلَانُ فِيهِ؛ لِأَنَّ خُرُوجَ النَّجَسِ مُؤَثِّرٌ فِي زَوَالِ الطَّهَارَةِ؛ فَكَذَا قَلِيلُ الخَارِجِ مِنْ غَيْرِ السَّيْلَيْنِ بِلَا اشْتِرَاطٍ [٢٧/١ م] السَّيْلَانِ قِيَاسًا عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ نَجَسٌ.

= وَاللُّؤْلُؤِيُّ: نِسْبَةً إِلَى بَيْعِ اللُّؤْلُؤِ. يَنْظُرُ: «تَارِيخُ بَغْدَادَ» لِلْمَخْطِيبِ الْبَغْدَادِيِّ [٤٨/٥]. وَ«تَارِيخُ الإِسْلَامِ» لِلذَّهَبِيِّ [٢٧٥/٨]. وَ«الجواهر المضية» لِعَبْدِ الْقَادِرِ الْقُرْشِيِّ [٥٤٢/١]. وَ«المِرْقَاةُ الرَّفِيقَةُ فِي طَبَقَاتِ الْحَنْفِيَّةِ» لِلْفَيْزُوزَابَادِيِّ [ق/١٩ ب/ م] مَخْطُوطُ مَكْتَبَةِ رَئِيسِ الْكُتُبِ - تَرْكِيَا / (رَقْمُ الْحِفْظِ: ٦٧١)، وَ«الطَّبَقَاتُ السَّنِّيَّةُ» لِلنِّمِيِّ [٥٩/٣ - ٦٠].

(١) هُوَ: أَبُو عَلِيٍّ الدَّقَّاقُ الرَّازِيُّ، صَاحِبُ كِتَابِ: «الْحَيْضُ»، تَفَقَّهَ عَلَى مُوسَى بْنِ نُصَيْرِ الرَّازِيِّ، وَتَفَقَّهَ عَلَيْهِ أَبُو سَعِيدِ الْبَرْذَعِيُّ.

وَالدَّقَّاقُ: لَقَبٌ يُشَبِّهُ النِّسْبَةَ؛ قِيلَ: نِسْبَةً إِلَى بَيْعِ الدَّقِيقِ وَعَمَلِهِ. يَنْظُرُ: «أَخْبَارُ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَصْحَابِهِ» لِلصَّيْمَرِيِّ [ص/١٦٥]، وَ«طَبَقَاتُ الْفُقَهَاءِ» لِلشَّيرَازِيِّ [ص/١٤١]، وَ«الجواهر المضية» لِعَبْدِ الْقَادِرِ الْقُرْشِيِّ [٢/٢٥٩ و/في ٣٧٠]. وَ«المِرْقَاةُ الرَّفِيقَةُ فِي طَبَقَاتِ الْحَنْفِيَّةِ» لِلْفَيْزُوزَابَادِيِّ [ق/٨٢ أ/ م] مَخْطُوطُ مَكْتَبَةِ رَئِيسِ الْكُتُبِ - تَرْكِيَا / (رَقْمُ الْحِفْظِ: ٦٧١). وَ«الفوائد البهية» لِلْكُنُويِّ [ص/١٤٦].

(٢) يَنْظُرُ: «نَحْفَةُ الْفُقَهَاءِ» لِعَلَاءِ الدِّينِ السَّمَرْقَنْدِيِّ [١٩/١].

وَحَدِّهِ الصَّحِيحُ: أَنْ لَا يُمْكِنُهُ الإِمْسَاكُ إِلَّا بِكُلْفَةٍ وَمَشَقَّةٍ. يَنْظُرُ: «الْجَامِعُ الصَّغِيرُ» لِمُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ [ص/٧٢]، «تَبْيِينُ الْحَقَائِقِ» لِلزَّيْلَعِيِّ [٥١/١]، «الْإِيضَاحُ شَرْحُ الْإِصْلَاحِ» لِابْنِ كَمَالٍ بِأَشَا [٢٦/١]، «عَمْدَةُ الرَّعَايَةِ» لِلْكُنُويِّ [٣٢٤/١].

(٣) إِلَى هُنَا انْتَهَى السَّقَطُ مِنْ نَسْخَةِ مَرَادِ «م» الَّذِي نَبَهْنَا عَلَيْهِ سَابِقًا.

وَلَا طَلَاقَ قَوْلِهِ ﷺ: «الْقَلْسُ حَدَثٌ».

وَلَنَا قَوْلُهُ ﷺ: «لَيْسَ فِي الْقَطْرَةِ وَالْقَطْرَتَيْنِ مِنَ الدَّمِ وَضُوءٌ إِلَّا أَنْ يَكُونَ سَائِلًا»، وَقَوْلُ عَلِيٍّ ﷺ - حِينَ عَدَّ الْأَحْدَاثَ جُمْلَةً -: أَوْ دَسْعَةٍ تَمْلَأُ الْقَمَ.

﴿ غاية البيان ﴾

قَوْلُهُ: (وَلَا طَلَاقَ قَوْلِهِ ﷺ: «الْقَلْسُ حَدَثٌ»^(١))، رَوَاهُ سَوَّارُ بْنُ مُصْعَبٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ بَعْضِ آبَائِهِ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ^(٢). كَذَا ذَكَرَهُ أَبُو بَكْرٍ الرَّازِيُّ فِي «شَرْحِهِ لِمُخْتَصَرِ الطَّحَاوِيِّ»^(٣).

بُعْنِي: أَنْ إِطْلَاقَهُ يَشْمَلُ الْقَلِيلَ وَالْكَثِيرَ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَفْصَلْ بَيْنَهُمَا.

قَالَ الْخَلِيلُ^(٤): «الْقَلْسُ: مَا خَرَجَ مِنَ الْقَمِّ مِلءُ الْقَمِّ أَوْ دُونَهُ»^(٥).

قَوْلُهُ: (أَوْ دَسْعَةٍ بِالْجَرِّ، بُعْنِي: أَنْ عَلِيًّا ﷺ (عَدَّ الْأَحْدَاثَ))، وَقَالَ: يُعَادُ الْوَضُوءُ مِنْ كَذَا وَكَذَا^(٦). ثُمَّ قَالَ: (أَوْ دَسْعَةٍ تَمْلَأُ الْقَمَّ)؛ فَعُلِمَ مِنْ هَذَا: أَنَّ مَا دُونَ

(١) أخرجه: الدارقطني في «سننه» [١٥٥/١]، ومن طريقه ابن الجوزي في «التحقيق» [١٩٠/١] - [١٩١]، من طريق سَوَّارِ بْنِ مُصْعَبٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ ﷺ به. قال الدارقطني: «سوار متروك، ولم يروه عن زيد غيره».

وقال ابن الهمام: «رواه الدارقطني وهو ضعيف»، ينظر: «فتح القدير» لابن الهمام [٤١/١].
(٢) هذا الطريق: علَّقه أبو بكر الجصاص في: «شرح مختصر الطحاوي» [٣٦٥/١]. ووصله: أبو القاسم البخوي في «جزء أبي الجهم» [ص/٥٤]، عن سَوَّارٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ آبَائِهِ ﷺ به.
(٣) ينظر: «شرح مختصر الطحاوي» لأبي بكر الجصاص [٣٦٥/١].

(٤) الخليل عند الإطلاق: هو: الخليل بن أحمد الأردني الفراهيدي، وقد مضى التنبيه على ذلك.
(٥) تمامُ عبارته: «وليس بقي»، فإذا غلب فهو القي، يقال: قَلَسَ الرجلُ يَقْلِسُ قَلْسًا، وهو خروج القلس من حلقه. ينظر: «كتاب العين» [٧٨/٥].

(٦) قال ابنُ الترمذاني: «لم أره». وقال عبد القادر القرشي: «هذا اللفظ عن عليٍّ لم أره». قال الزيلعي: «غريب». وقال ابنُ الهمام: «لم يُعرف». وقال ابنُ حجر: «لم أجده». وقال العيني: «هذا غريب لم يثبت عن عليٍّ ﷺ».

وقال عليُّ القاري: «هذا اللفظ عن عليٍّ ﷺ ليس له أصل». ينظر: «التنبيه على أحاديث الهداية»

غاية البيان

مِلءُ الفَمِّ ليس بناقضٍ .

والدَّسْعَةُ: القَيْئَةُ، يُقَالُ: دَسَعَ الرَّجُلُ، إِذَا قَاءَ مِلءَ الفَمِّ، وَأَصْلُ الدَّسْعِ: الدَّفْعُ. كَذَا ذَكَرَ الْمُطَرِّزِيُّ^(١).

وَذَكَرَ النَّاطِظِيُّ^(٢) فِي «الْأَجْنَاسِ» وَقَالَ: رَوَى زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «يُعَادُ الْوُضُوءُ مِنْ سَبْعٍ: مِنْ نَوْمٍ غَالِبٍ، وَقَيْءٍ ذَارِعٍ، وَتَقَطُّارٍ بَوْلٍ، وَدَسْعَةٍ تَمَلَأُ الفَمَّ، وَدَمٍ سَائِلٍ، وَالْقَهْقَهَةُ فِي الصَّلَاةِ وَالْحَدَثِ»^(٣).

= والخلاصة لابن التركماني [ق ٢/ب/ مخطوط مكتبة جاز الله أفندي - تركيا/ (رقم الحفظ: ٢٦١)]، أو [ق ٢/أ/ مخطوط المكتبة الوطنية بباريس/ (رقم الحفظ: ٩٢٤)]، و«العناية في تخريج أحاديث الهداية» لعبد القادر القرشي [ق ٧/أ/ مخطوط مكتبة فيض الله أفندي - تركيا/ (رقم الحفظ: ٢٨٨)]، و«انصب الراية» للزيلعي [٤٤/١]، و«فتح القدير» لابن الهمام [٤١/١]. و«الدراية في تخريج أحاديث الهداية» لابن حجر [٣٣/١]، و«البنية شرح الهداية» للبدر العيني [٢٧٣/١]. و«فتح باب العناية بشرح النقاية» لعلي القاري [ق ٩/ب/ مخطوط مكتبة راغب باشا - تركيا/ (رقم الحفظ: ٥٦١)].

(١) ينظر: «المغرب في ترتيب المعرب» للمطري [ص/ ١٦٤].
(٢) هو: أحمد بن محمد بن عمر أبو العباس الناطظي، أحد الفقهاء الكبار، وأحد أصحاب الواقعات والتوازل، سببته إلى عمل الناطف (وهو نوع من الحلواء). من تصنيفه: «الأجناس»، و«الفروق»، و«الواقعات». (توفي سنة: ٤٤٦ هـ). ينظر: «الجواهر المضية» لعبد القادر القرشي [١١٣/١]. و«المِرْقَاة الوفيّة في طبقات الحنفية» للفيروزآبادي [ق ٩/ب/ مخطوط مكتبة رئيس الكتاب - تركيا/ (رقم الحفظ: ٦٧١)]، و«تاج التراجم» لابن قُطْلُوبُغَا [ص/ ١٠٢]. و«سُلَمُ الوصول إلى طبقات الفحول» لحاجي خليفة [٢٢٥/١].

(٣) أخرجه: أبو العباس الناطظي في «الأجناس» بترتيب محمد بن إبراهيم الجرجاني [ق ١/ب/ مخطوط مكتبة شهيد علي باشا - تركيا/ (رقم الحفظ: ٦٨٤)]. قال: حدثني الشيخ أبو العباس أحمد بن الحسن الفقيه قال: حدثنا أبو عمرو التريديّ الفقيه قال: حدثنا أبو بكر محمد بن يحيى بن سليمان المروزيّ قال: حدثنا أبو عبيد القاسم بن سلام قال: حدثنا حجاج، عن زكريا بن سلام، عن عُبَيْدَةَ بن حسان عن زيد بن ثابت ؓ به .

وَإِذَا تَعَارَضَتِ الْأَخْبَارُ؛ يُحْمَلُ مَا رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ عَلَى الْقَلِيلِ، وَمَا رَوَاهُ

﴿ غَايَةُ الْبَيَانِ ﴾

قَوْلُهُ: (وَإِذَا تَعَارَضَتِ الْأَخْبَارُ؛ يُحْمَلُ مَا رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ...) إِلَى آخِرِهِ.

وهذا لأنَّ الأصلَ في الدَّلِيلَيْنِ الْمُتَعَارِضَيْنِ أَنْ يُعْمَلَ بِهِمَا إِنْ أُمِكنَ الْعَمَلُ، وَإِنْ لَمْ يُمْكِنْ يُرْجَحُ أَحَدُهُمَا إِنْ أُمِكنَ التَّرْجِيحُ، وَإِنْ لَمْ يُمْكِنْ يَتَهَاتَرَانِ^(١)، فَيُصَارُ إِلَى الْقِيَاسِ، وَإِنْ تَعَارَضَ الْقِيَاسَانِ: فَيُعْمَلُ الْمُجْتَهِدُ بِأَيِّهِمَا شَاءَ.

وَهُنَا فِي مَسْأَلَتِنَا: تَعَارَضَ مَا رَوَاهُ زُفَرٌ، وَهُوَ قَوْلُهُ ﴿﴾: «الْقَلَسُ حَدَثٌ»^(٢) [٢٨/١م] مَعَ مَا رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ ﴿﴾، وَهُوَ «أَنَّهُ ﴿﴾ قَاءَ فَلَمْ يَتَوَضَّأْ»^(٣). فَأُمِكنَ الْعَمَلُ

= قلنا: هذا الإسناد لم نجد له غير صاحب «الأجناس» بعد التتبع، وهو يزويه من طريق أبي عبيد القاسم بن سلام، وهو عند أبي عبيد في «كتاب الطهور» [ص/ ٤١٢]، عن حجاج، عن زكريا بن سلام، عن عُبَيْدَةَ بْنِ حَسَّانَ بِهِ مَرْسَلًا، لَيْسَ فِيهِ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ! وَهَذَا هُوَ الْمَحْضُوفُ. وَأَخْرَجَهُ: الْبَيْهَقِيُّ فِي «الْخَلَائِفَاتِ/مَخْتَصَرِهِ» [١/٣٠٨ - ٣٠٩]، مِنْ طَرِيقِ سَهْلِ بْنِ عَفَّانَ عَنِ الْجَارُودِ بْنِ يَزِيدَ عَنِ ابْنِ أَبِي ذُنْبٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنِ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ ﴿﴾ بِهِ - نَحْوَهُ. قَالَ الْبَيْهَقِيُّ: «سَهْلُ بْنُ عَفَّانَ مَجْهُولٌ، وَالْجَارُودُ بْنُ يَزِيدَ ضَعِيفٌ فِي الْحَدِيثِ، وَلَا يَصِحُّ هَذَا». وَقَالَ ابْنُ التَّرْكَمَانِيِّ: «ضَعَّفَهُ الْبَيْهَقِيُّ».

وَقَالَ الزَّيْلَعِيُّ: «ضَعَّفَ، فَإِنَّ فِيهِ سَهْلَ بْنَ عَمَّانَ، وَالْجَارُودُ بْنُ يَزِيدَ، وَهُمَا ضَعِيفَانِ». وَقَالَ ابْنُ حَجَرٍ: «أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ، وَاسْتَأْدَّهُ وَإِوَّجَدًا». يَنْظُرُ: «التَّنْبِيهُ عَلَى أَحَادِيثِ الْهَدَايَةِ وَالْخُلَاصَةِ» لِابْنِ التَّرْكَمَانِيِّ [٢/ب/ مَخْطُوطُ مَكْتَبَةِ جَارِ اللَّهِ أَفْنَدِي - تَرْكِيَا/ (رَقْمُ الْحَفْظِ: ٢٦١)]، وَ«نَصَبُ الرَّايَةِ» لِلزَّيْلَعِيِّ [١/٤٤]، وَ«الدَّرَايَةُ فِي تَخْرِيجِ أَحَادِيثِ الْهَدَايَةِ» لِابْنِ حَجَرٍ [١/٣٣]. (١) مِنَ الْهَثْرِ، بِالْكَسْرِ، وَهُوَ الْبَاطِلُ وَالسَّقْطُ مِنَ الْكَلَامِ. يَنْظُرُ: «تَاجُ الْعُرُوسِ» لِلزَّيْلَعِيِّ [٧/٦٠٥] طَبْعَةُ دَارِ الْمَكْرِ.

(٢) مَضَى تَخْرِيجُهُ.

(٣) قَالَ الْعَيْنِيُّ فِي «الْبَنَاءِ» [١/٢٦٠]: «هَذَا الْحَدِيثُ غَرِيبٌ لَا ذِكْرَ لَهُ فِي كُتُبِ الْحَدِيثِ».

وَقَالَ ابْنُ حَجَرٍ فِي «الدَّرَايَةِ» [١/٣٠]: «لَمْ أَجِدْهُ».

وَقَالَ ابْنُ الْهَمَامِ فِي «فَتْحِ الْقَدِيرِ» [١/٣٩]: «أَمَّا حَدِيثُ أَنَّهُ ﴿﴾: «قَاءَ فَلَمْ يَتَوَضَّأْ». فَلَمْ يُعْرَفْ، وَقَبْلَهُمْ قَالَ الزَّيْلَعِيُّ فِي «نَصَبِ الرَّايَةِ» [١/٣٧]: «غَرِيبٌ جَدًّا».

وَلَمْ يَتَكَلَّمْ عَلَيْهِ ابْنُ التَّرْكَمَانِيِّ فِي: «التَّنْبِيهِ عَلَى أَحَادِيثِ الْهَدَايَةِ وَالْخُلَاصَةِ» [٣/ب/ مَخْطُوط=

زُفِرَ عَلَى الْكَثِيرِ ، وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْمَسْلُكَيْنِ قَدَمْنَاهُ^(١).

غاية البيان

بهما ، فحملنا ما رَوَاهُ زُفِرَ عَلَى الْكَثِيرِ ، وَمَا رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ عَلَى الْقَلِيلِ ؛ عَمَلًا بِالِدَلِيلَيْنِ بِقَدْرِ الْإِمْكَانِ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي الدَّلَائِلِ : الْإِعْمَالُ لَا الْإِهْمَالُ .

وَحَالُ النَّبِيِّ ﷺ يَدُلُّ أَيْضًا عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ مِمَّا رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ هُوَ الْقَلِيلُ ؛ لِأَنَّ كَثْرَةَ الْقِيَّءِ تَنْشَأُ مِنْ كَثْرَةِ الْأَكْلِ ، وَكَانَ غَالِبَ أَحْوَالِهِ الْجُوعُ .

وَيَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ مَا قُلْنَا : مَا رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ بِإِسْنَادِهِ إِلَى مَعْدَانَ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ ، عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ : « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَاءَ فَتَوَضَّأَ ، فَلَقِيتُ ثُوبَانَ فِي مَسْجِدِ دِمَشْقَ ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ ، فَقَالَ : صَدَقَ^(٢) ، أَنَا صَبَّيْتُ لَهُ وَضُوءَهُ^(٣) . »

[١٢/١] قوله : (وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْمَسْلُكَيْنِ قَدَمْنَاهُ) .

هذا جوابٌ لَزُفِرَ عَنْ قَوْلِهِ : (اعْتِبَارًا بِالْمَخْرَجِ الْمُعْتَادِ) . وَقَدْ مَرَّ بَيَانُ الْفَرْقِ

= مكتبة جاز الله أفندي - تركيا / (رقم الحفظ : ٢٦١) ، ولا عبدُ القادر القرشي في : «العناية في تخريج أحاديث الهدية» [ق٧/أ] مخطوط مكتبة فيض الله أفندي - تركيا / (رقم الحفظ : ٢٨٨) .
(١) كذا في الأصل وفي الحاشية : «قد بيناه» .

(٢) وقع بالأصل : «صَدَقْتَ» ! والمثبت من : «ت» ، و«م» ، و«ز» ، و«و» ، و«ف» . وهو الموافق لمصادر الحديث .

(٣) أخرجه : أبو داود في كتاب الصيام / باب الصائم يستقيء القيء عامداً [رقم / ٢٣٨١] ، والترمذي في أبواب الطهارة عن رسول الله ﷺ / باب ما جاء في الوضوء من القيء والرعاف [رقم / ٨٧] ، والنسائي في «سننه الكبرى» في كتاب الصيام / الصائم يتقيأ [رقم / ٣١٢٠] ، وأحمد [٤٤٣/٦] ، من طريق حُسَيْنِ الْمُعَلِّمِ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ ، قَالَ : حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَمْرِو الْأَوْزَاعِيِّ ، عَنْ يَعِيشَ بْنِ الْوَلِيدِ الْمَخْزُومِيِّ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ مَعْدَانَ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ ، عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ ﷺ : « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَاءَ ، فَتَوَضَّأَ ، فَلَقِيتُ ثُوبَانَ فِي مَسْجِدِ دِمَشْقَ ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ ، فَقَالَ : صَدَقَ ، أَنَا صَبَّيْتُ لَهُ وَضُوءَهُ » . لفظ الترمذي .

قال الترمذي : «قد جَوَّدَ حُسَيْنُ الْمُعَلِّمِ هذا الحديث ، وحديثُ حُسَيْنِ أَصَحَّ شَيْءٍ فِي هَذَا الْبَابِ» . وقال ابن منده : «إسناده صحيح متصل ، وتركه الشيخان لاختلاف في إسناده» . ينظر : «انصب الرأية» للزيلعي [٤١/١] ، و«البدل المنير» لابن الملقن [٦٦٢/٢ - ٦٦٣] .

وَلَوْ قَاءَ مُتَفَرِّقًا بِحَيْثُ لَوْ جُمِعَ يَمْلَأُ الْقَمَ ؛ فَعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ ❦ يُعْتَبَرُ اتِّحَادُ الْمَجْلِسِ . وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ ❦ اتِّحَادُ السَّبَبِ ، وَهُوَ الْغَثَيَانُ .

ثُمَّ مَا لَا يَكُونُ حَدَّثًا لَا يَكُونُ نَجِسًا ، يُرَوَّى ذَلِكَ عَنْ أَبِي يُوسُفَ ❦ ، وَهُوَ الصَّحِيحُ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِنَجَسٍ حُكْمًا ، حَيْثُ لَمْ تَنْتَقِضْ بِهِ الطَّهَارَةُ .

❦ شَايَةِ الْبَيَانِ ❦

بَيْنَ الْخَارِجِ مِنَ السَّبِيلَيْنِ ، وَهُوَ الْمَخْرُجُ الْمُعْتَادُ ، وَبَيْنَ الْخَارِجِ مِنْ غَيْرِ السَّبِيلَيْنِ ، وَهُوَ الْمَخْرُجُ غَيْرُ الْمُعْتَادِ ، عِنْدَ بَيَانِ قَوْلِهِ : (غَيْرَ أَنَّ الْخُرُوجَ) ، فَلَا نُعِيدُهُ .

قَوْلُهُ : (يُعْتَبَرُ اتِّحَادُ الْمَجْلِسِ) ؛ لِكَوْنِهِ جَامِعًا لِلْمُتَفَرِّقَاتِ ، كَمَا فِي تِلَاوَاتِ السَّجْدَةِ وَالْبَيْعِ .

(وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ ❦ : يُعْتَبَرُ اتِّحَادُ السَّبَبِ) ؛ لِوُقُوعِ الْمُسَبَّبِ بِحَسَبِهِ حِسًّا وَشَرْعًا ؛ فَالظَّاهِرُ أَنَّ (الْغَثَيَانَ) الثَّانِي غَيْرُ الْأَوَّلِ .

ثُمَّ الْمَسْأَلَةُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَوْجُهٍ :

إِمَّا أَنْ يَتَّحِدَ السَّبَبُ وَالْمَجْلِسُ ، أَوْ يَتَعَدَّدَ ، أَوْ يَتَّحِدَ الْأَوَّلُ دُونَ الثَّانِي ، أَوْ عَلَى الْعَكْسِ ، فَفِي الْأَوَّلِ [٢٨٨/١م] يُجْمَعُ اتِّفَاقًا ، وَفِي الثَّانِي : لَا يُجْمَعُ اتِّفَاقًا ، وَفِي الثَّلَاثِ : يُجْمَعُ عِنْدَ الثَّلَاثِ ، وَفِي الرَّابِعِ : يُجْمَعُ عِنْدَ الثَّانِي ، فَافْهَمْ .

وَالْغَثَيَانُ : مُصْدَرُ غَثَّتْ نَفْسُهُ ، إِذَا جَاشَتْ ^(١) .

وَقِيلَ : قَوْلُ مُحَمَّدٍ أَصَحُّ ^(٢) .

قَوْلُهُ : (وَهُوَ الصَّحِيحُ) ، وَهَذَا لِأَنَّ الْمُلَازِمَةَ ثَابِتَةً بَيْنَ الْحَدِيثِ وَبَيْنَ الْخَارِجِ النَّجَسِ ؛ لِكَوْنِهِ عِلَّةٌ لِلْحَدِيثِ ، فَإِذَا لَمْ يَكُنِ الْقَلِيلُ حَدَّثًا ؛ دَلَّ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ بِنَجَسٍ ؛

(١) ينظر: «لسان العرب» لابن منظور [٣٢١٥/٤] .

(٢) ينظر: «بدائع الصنائع» للكاساني [٢٣٥/١] ، «البنية شرح الهداية» للعيني [٢٧٥/١] ، «البحر الرائق» لابن نجيم [٣٨/١] ، «رد المحتار» لابن عابدين [٢٦٩/١] .

وَهَذَا إِذَا قَاءَ مِرَّةً، أَوْ مَاءً أَوْ طَعَامًا، فَإِنْ قَاءَ بِلُغْمًا؛ فَغَيْرُ نَاقِضٍ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ عليهما السلام. وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ عليه السلام: نَاقِضٌ إِذَا كَانَ مِلْءَ الْفَمِ.

﴿غَايَةُ الْبَيَانِ﴾

لَا سِتْلَازِمَ انْتِفَاءِ اللَّازِمِ انْتِفَاءَ الْمَلْزُومِ، فَافْهَمُ.

وَاخْتَرَزَ بِقَوْلِهِ: (وَهُوَ الصَّحِيحُ) عَنْ قَوْلِ مُحَمَّدٍ، فَإِنَّ عِنْدَهُ الْقَلِيلَ نَجَسٌ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ حَدَثًا، وَبَعْضُ مَشَايِخِنَا عَلَيْهِ احتياطاً^(١).

وَفَائِدَةُ الْخِلَافِ: تَظْهَرُ فِيمَا إِذَا أَخَذَهُ بِقُطْنَةٍ فَأَلْقَاهَا فِي الْمَاءِ، هَلْ يَتَنَجَّسُ أَمْ لَا؟ وَفِيمَا إِذَا أَصَابَ ثَوْبَهُ أَوْ بَدَنَهُ أَكْثَرُ مِنْ قَدْرِ الدَّرْهِمِ، كَمَا يَكُونُ لِأَصْحَابِ الْقُرُوحِ، هَلْ يَمْنَعُ جَوَازَ الصَّلَاةِ أَمْ لَا؟

فَعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ: لَا يَتَنَجَّسُ وَلَا يَمْنَعُ، خِلَافًا لِمُحَمَّدٍ، وَلَا يُلْزَمُ عَلَى قَوْلِ أَبِي يُوسُفَ دَمُ الْإِسْتِحَاضَةِ وَالْجَرْحِ السَّائِلُ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ نَجَسٌ مُوجِبٌ لِلْحَدَثِ، إِلَّا أَنْ أَثَرَهُ يَظْهَرُ إِذَا خَرَجَ الْوَقْتُ^(٢).

قَوْلُهُ: (وَهَذَا إِذَا قَاءَ مِرَّةً^(٣))، أَوْ طَعَامًا، أَوْ مَاءً، أَيُّ: الَّذِي قُلْنَا - مِنْ انْتِقَاضِ الطَّهَارَةِ بِمِلْءِ الْفَمِ مِنَ الْقَيْءِ - فِيمَا إِذَا قَاءَ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ؛ أَمَّا إِذَا قَاءَ بِلُغْمًا، فَهُوَ غَيْرُ نَاقِضٍ عِنْدَهُمَا، خِلَافًا لِأَبِي يُوسُفَ فِي الْمُرْتَقِي^(٤) مِنَ الْجَوْفِ؛ لِمُجَاوَرَتِهِ

(١) وَهَ أَفْنَى أَبُو بَكْرٍ الْإِسْكَافُ، وَأَبُو جَعْفَرٍ الْهِنْدَوَانِيُّ. يَنْظُرُ: «فَتْحُ الْقَدِيرِ» لِابْنِ الْهَمَامِ [٤٥/١]، «الْبَنَاءُ شَرْحُ الْهَدَايَةِ» لِلْعَيْنِيِّ [٢٧٥/١].

(٢) يَنْظُرُ: «فَتْحُ الْقَدِيرِ» لِابْنِ الْهَمَامِ [٤٥/١]، «الْبَنَاءُ شَرْحُ الْهَدَايَةِ» لِلْعَيْنِيِّ [٢٧٥/١]، «رَدُّ الْمُحْتَارِ» لِابْنِ عَابِدِينَ [٢٧٠/١].

(٣) الْمِرَّةُ: إِحْدَى الطَّبَائِعِ الْأَرْبَعِ، وَالْمَرَارَةُ: الَّتِي فِيهَا الْمِرُّ. يَنْظُرُ: «لِسَانُ الْعَرَبِ» لِابْنِ مَنْظُورٍ [٤١٧٦/٥].

(٤) الْمُرْتَقَى: الصَّاعِدُ يَقُولُ: رَقِيَ إِلَى الشَّيْءِ رُقْيًا وَرُقُوعًا، وَارْتَقَى يَرْتَقِي وَتَرَقَّى: صَعَدَ. يَنْظُرُ: «لِسَانُ الْعَرَبِ» لِابْنِ مَنْظُورٍ [١٧١١/٣].

وَالْخِلَافُ فِي الْمُزْتَقِي مِنَ الْجَوْفِ .

أَمَّا النَّازِلُ مِنَ الرَّأْسِ ؛ فَغَيْرُ نَاقِضٍ بِالِاتِّفَاقِ ؛ لِأَنَّ الرَّأْسَ لَيْسَ بِمَوْضِعِ النَّجَاسَةِ . لِأَبِي يُوسُفَ رحمته الله أَنَّهُ نَجَسٌ بِالْمُجَاوَرَةِ . وَلَهُمَا أَنَّهُ لَزَجٌ لَا يَتَخَلَّلُهُ النَّجَاسَةُ . وَمَا يَتَّصِلُ بِهِ قَلِيلٌ ، وَالْقَلِيلُ فِي الْقِيءِ غَيْرُ نَاقِضٍ .

وَلَوْ قَاءَ دَمًا وَهُوَ عَلَقٌ ، يُعْتَبَرُ فِيهِ مِلُّ الْقَيْءِ ؛ لِأَنَّهُ سَوْدَاءٌ مُحْتَرِقَةٌ ، وَإِنْ كَانَ مَائِعًا فَكَذَلِكَ عِنْدَ مُحَمَّدٍ رحمته الله ؛ اِعْتِبَارًا بِسَائِرِ أَنْوَاعِهِ . وَعِنْدَهُمَا إِنْ سَالَ بِقُوَّةٍ نَفْسِهِ يَنْقُضُ الْوُضُوءَ - وَإِنْ كَانَ قَلِيلًا - ؛ لِأَنَّ الْمَعِدَةَ لَيْسَتْ بِمَحِلِّ الدَّمِ فَيَكُونُ مِنْ قُرْحِهِ فِي الْجَوْفِ .

غاية البيان

بِالنَّجَسِ ^(١) ، بِخِلَافِ النَّازِلِ مِنَ الرَّأْسِ .

وَقَالَا ^(٢) : إِنَّ الرُّطْبَةَ فِي أَسْفَلِ الْحَلْقِ تَشْخُنُ ، فَتَكُونُ بُلْغَمًا ، وَفِي أَعْلَاهُ تَرَقُّ ، فَتَكُونُ بُزَاقًا ، فَلَا يَكُونُ نَجَسًا ؛ لِعَدَمِ [٢٩١/٢] مُجَاوَرَتِهِ بِالنَّجَسِ ، وَلِئِنْ سَلَّمْنَا أَنَّهُ مُجَاوِرٌ ، لَكِنَّهُ لَزَجٌ لَا يَتَدَاخِلُهُ النَّجَسُ ، وَمَا يَتَّصِلُ بِهِ قَلِيلٌ ، وَهُوَ عَفْوٌ فِي غَيْرِ السَّبِيلَيْنِ .

وَاللَّزَجُ ^(٣) : الزَّلِقُ ^(٤) .

قَوْلُهُ : (وَلَوْ قَاءَ دَمًا . . .) إِلَى آخِرِهِ . بَيَانُهُ : إِذَا قَاءَ دَمًا فَلَا يَخْلُو : إِمَّا أَنْ يَكُونَ دَمًا غَلِيظًا مُتَجَمِّدًا ، وَهُوَ الْعَلَقُ ، أَوْ رَقِيقًا سَائِلًا .

(١) وَكَانَ الطَّحَاوِيُّ يَمِيلُ إِلَى قَوْلِ أَبِي يُوسُفَ ، حَتَّى رُوِيَ عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ يَكْرَهُ لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَأْخُذَ بُلْغَمًا بِطَرَفِ رِدَائِهِ وَيَصْلِي . كَذَا فِي «الْفَوَائِدِ الظَّهِيرَةِ» . كَذَا جَاءَ فِي حَاشِيَةِ : «ت» .

(٢) يَعْنِي : مُحَمَّدًا وَأَبَا حَنِيفَةَ .

(٣) إِشَارَةٌ إِلَى قَوْلِ صَاحِبِ «الْهُدَايَةِ» : «وَلَهُمَا أَنَّهُ لَزَجٌ لَا يَتَخَلَّلُهُ النَّجَاسَةُ» . يَنْظُرُ : «الْهُدَايَةُ» لِلْمَرْغِينِيِّ [٤٦/١] .

(٤) يَنْظُرُ : «مَخْتَارُ الصَّحَاحِ» لِلرَّازِيِّ [ص ١١٥] .

﴿ غاية البيان ﴾

ففي الأول: يُعْتَبَرُ مِلُّ الْفَمِ بِاتِّفَاقٍ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ الثَّلَاثَةِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِدَمٍ عَلَى الْحَقِيقَةِ، وَإِنَّمَا هِيَ سُودَاءٌ مُحْتَرَقَةٌ.

وفي الثاني: كَذَلِكَ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ، اِعْتِبَارًا بِسَائِرِ أَنْوَاعِ الْقِيءِ: مِنَ الطَّعَامِ، وَالْمَاءِ، وَالْمِرَّةِ، وَالصَّفْرَاءِ.

وَعِنْدَهُمَا: السَّائِلُ بِنَفْسِهِ يَنْقُضُ، قَلٌّ أَوْ كَثْرٌ؛ لِأَنَّ الْمَعِدَةَ لَيْسَتْ بِمَوْضِعِ الدَّمِ، فَيَكُونُ مِنَ قُرْحَةٍ فِيهَا، فَيُعْتَبَرُ الْخَارِجُ مِنْهَا بِالْخَارِجِ مِنَ الْقُرْحَةِ الظَّاهِرَةِ، وَالْخَارِجُ مِنَ الْجُرْحِ إِذَا تَجَاوَزَ إِلَى مَوْضِعٍ يُلْحَقُهُ حُكْمُ التَّطْهِيرِ يَنْقُضُ الْوُضُوءَ، فَكَذَا الْخَارِجُ مِنَ الْمَعِدَةِ.

أَمَّا إِذَا خَرَجَ بِالْبِزَاقِ: فَيُعْتَبَرُ الْغَالِبُ، وَإِنْ تَسَاوَى لَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْوُضُوءُ قِيَاسًا، وَيَجِبُ اسْتِحْسَانًا؛ أَخْذًا بِالْاِحْتِيَاظِ^(١).

وَمَا قِيلَ: إِنَّ السُّودَاءَ إِحْدَى الطَّبَائِعِ الْأَرْبَعَةَ؛ فَفِيهِ نَظَرٌ عِنْدِي؛ لِأَنَّهَا تُعَدُّ مِنَ الْأَخْلَاطِ لَا مِنَ الطَّبَائِعِ، أَلَا تَرَى أَنَّ الْأَطْبَاءَ قَالُوا: أَنَّ^(٢) الْأَخْلَاطَ أَرْبَعَةٌ: الدَّمُ، وَالْمِرَّةُ السُّودَاءُ، وَالْمِرَّةُ الصَّفْرَاءُ، وَالْبَلْغَمُ.

فَطَبْعُ الْأَوَّلِ: حَارٌّ رَطْبٌ.

وَالثَّانِي: بَارِدٌ يَابِسٌ.

(١) إِنْ كَانَ الْبِزَاقُ هُوَ الْغَالِبُ فَلَا وَضُوءَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ الدَّمَ مَا خَرَجَ بِقُوَّةِ نَفْسِهِ، وَإِنَّمَا أَخْرَجَهُ الْبِزَاقُ، وَالْحُكْمُ لِلْغَالِبِ.

وَإِنْ كَانَ الدَّمُ هُوَ الْغَالِبُ فَعَلَيْهِ الْوُضُوءُ؛ لِأَنَّهُ خَارِجٌ بِقُوَّةِ نَفْسِهِ. يَنْظُرُ: «الْمَبْسُوط» لِلْسُرْخَسِيِّ [٧٧/١]، «بَدَائِعُ الصَّنَائِعِ» لِلْكَاسَانِيِّ [٢٣٦/١]، «تَبْيِينَ الْحَقَائِقِ» لِلزَّيْلَعِيِّ [٩/١]، «رَدُّ الْمُحْتَارِ» لِابْنِ عَابِدِينَ [٢٦٧/١].

(٢) زِيَادَةٌ مِنْ: «م».

وَلَوْ نَزَلَ مِنَ الرَّأْسِ إِلَى مَا لَانَ مِنَ الْأَنْفِ نَقَضَ بِالِاتِّفَاقِ ؛ لِوُصُولِهِ إِلَى مَوْضِعٍ يَلْحَقُهُ حُكْمُ التَّطْهِيرِ ، فَيَتَحَقَّقُ الْخُرُوجُ .

وَالنَّوْمُ مُضْطَجِعًا ، أَوْ مُتَّكِئًا ، أَوْ مُسْتِنِدًا إِلَى شَيْءٍ لَوْ أُزِيلَ لَسَقَطَ ؛ لِأَنَّ

❦ غَايَةُ الْبَيَانِ ❦

وَالثَّالِثُ : حَارٌّ يَابِسٌ .

وَالرَّابِعُ : بَارِدٌ رَطْبٌ .

فَعُلِمَ : أَنَّ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْأَرْبَعَةِ طَبْعًا ؛ لَا أَنَّ ذَاتَهُ طَبْعٌ .

قَوْلُهُ : (إِلَى مَا لَانَ مِنَ الْأَنْفِ) ، أَيُّ : إِلَى الْمَارِنِ [١/١٢٧] ، وَ(مَا) ؛ [١/٢٢٩ ط/م] بِمَعْنَى : «الَّذِي» .

فَإِنْ قُلْتَ : لِمَ قَيَّدَ بِهَذَا الْقَيْدِ ، مَعَ أَنَّ الرُّوَايَةَ مَسْطُورَةٌ فِي الْكُتُبِ عَنْ أَصْحَابِنَا : أَنَّ الدَّمَ إِذَا نَزَلَ إِلَى قَصْبَةِ الْأَنْفِ ؛ يَنْقُضُ الْوُضُوءَ ، وَلَا حَاجَةَ إِلَى أَنْ يَنْزَلَ إِلَى مَا لَانَ مِنَ الْأَنْفِ .

فَأَيُّ فَائِدَةٍ فِي هَذَا الْقَيْدِ إِذْ سِوَى التَّكْرَارِ بِلَا فَائِدَةٍ ؛ لِأَنَّ هَذَا الْحُكْمَ قَدْ عُلِمَ فِي أَوَّلِ الْفَصْلِ مِنْ قَوْلِهِ : (وَالدَّمُ وَالْقَيْحُ إِذَا خَرَجَا مِنَ الْبَدَنِ) فَتَجَاوَزَ إِلَى مَوْضِعٍ يَلْحَقُهُ حُكْمُ التَّطْهِيرِ ؟

قُلْتُ : بَيَانًا لِاتِّفَاقِ أَصْحَابِنَا جَمِيعًا ؛ لِأَنَّ عِنْدَ زُفَرٍ : لَا يُنْقَضُ الْوُضُوءُ مَا لَمْ يَنْزِلِ الدَّمُ إِلَى مَا لَانَ مِنَ الْأَنْفِ ؛ لِعَدَمِ الظُّهُورِ قَبْلَ ذَلِكَ ، وَاللَّهُ الْهَادِي .

قَوْلُهُ : (وَالنَّوْمُ مُضْطَجِعًا ، أَوْ مُتَّكِئًا ، أَوْ مُسْتِنِدًا إِلَى شَيْءٍ^(١)) .

أَرَادَ بِالِاتِّكَاءِ : وَضَعَ رَأْسَهُ عَلَى رِجْلَيْهِ أَوْ عَلَى يَدَيْهِ .

(١) وَفِي : «الغَنِيَّة» وَنَوْمٌ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَيْسَ بِحَدِيثٍ ، وَهُوَ مِنْ خَصَائِصِهِ . كَذَا جَاءَ فِي حَاشِيَةِ : «ت» .

الاضطجاع سببٌ لِإِسْتِرْحَاءِ الْمَفَاصِلِ، فَلَا يَعْرَى عَنْ خُرُوجِ شَيْءٍ عَادَةً،

نهاية الميكان

وبالإسناد على^(١) شيء: استناده إلى جدار، أو إلى أسطوانة.

والكلُّ ناقضٌ لِلْوُضُوءِ، وكذا إذا نامَ مُتَوَرِّكًا عَلَى أَحَدِ وَرِكَيْهِ، أَمَا إِذَا نامَ مُتَرَبِّعًا أَوْ مُتَوَرِّكًا عَلَى وَرِكَيْهِ، بَأَن يُخْرِجَ قَدَمَيْهِ مِنْ جَانِبٍ وَيُلْصِقَ أَلْيَتَهُ^(٢) بِالْأَرْضِ، فَلَا يَنْقُضُ الْوُضُوءَ.

وَرُوِيَ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ: أَنَّهُ لَا يُنْقَضُ وُضُوءُ الْمُسْتَنِدِ؛ لِأَنَّ مَقْعَدَهُ مُسْتَقَرٌّ، فَيَأْمَنُ الْحَدَثَ، وَفِي الصَّلَاةِ لَيْسَ بِنَاقِضٍ فِي كُلِّ حَالٍ، قَائِمًا كَانَ أَوْ رَاكِعًا، أَوْ قَاعِدًا أَوْ سَاجِدًا فِي ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ^(٣).

وَرُوِيَ عَنْ أَبِي يُوسُفَ فِي «الْإِمْلَاءِ»: أَنَّهُ إِذَا تَعَمَّدَ النَّوْمَ فِي السُّجُودِ يَنْقُضُ، وَإِنْ غَلَبَتْ عَيْنَاهُ فَلَا يَنْقُضُ.

وَفِي نَوْمِ الْمَرِيضِ إِذَا صَلَّى مُضْطَجِعًا: [٣٠/١م] اخْتِلَافُ الْمَشَايخِ فِي النِّقْضِ وَعَدَمِهِ، أَمَا النِّقْضُ فَظَاهِرٌ، وَأَمَا عَدَمُهُ: فَلَأَنَّ اضْطِجَاعَهُ قَائِمٌ مَقَامَ قِيَامِ الصَّحِيحِ. وَقَالَ فِي «خُلَاصَةِ الْفَتَاوَى»^(٤):

(١) فِي الْأَصْل: «إِلَى»، وَالْمَثْبُوتُ مِنْ: «م».

(٢) لَا يَقَالُ: الْأَيْتَانِ وَخُصْمَتَانِ، بَلْ يَقَالُ: الْأَيْتَانِ وَخُصْمَيَانِ. وَهُوَ الْمَنْقُولُ عَنْ أَهْلِ اللُّغَةِ. وَ«ت»، وَ«م».

(٣) وَصَحَّحَهُ صَاحِبُ «الْبَدَائِعِ» [٣١/١]، وَقَالَ: وَبِهِ أَخَذَ عَامَّةُ الْمَشَايخِ، وَصَحَّحَهُ الزَّيْعَنِيُّ فِي «التَّبْيِينِ» ١٠/١، وَقَالَ: رَوَاهُ أَبُو يُوسُفَ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ. وَيَنْظُرُ «الْأَصْلُ» لِمُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ [٥٨/١].

(٤) لَا فَتَخَارَ الدِّينَ طَاهِرُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الرَّشِيدِ بْنِ الْحَسَنِ الْبُخَارِيِّ الْفَقِيهِ الْحَنْفِيِّ (الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٥٤٢هـ)، وَهُوَ كِتَابٌ، مَشْهُورٌ، مُعْتَمَدٌ، فِي مَجْلَدٍ. ذَكَرَ فِي أَوَّلِهِ: أَنَّهُ كَتَبَ فِي هَذَا الْقَنْ: «خَزَانَةُ الْوَأَقِعَاتِ»، وَكِتَابُ «النُّصَابِ»، فَسَأَلَ بَعْضُ إِخْوَانِهِ تَلْخِيصَ نَسْخَةٍ قَصِيرَةٍ، يُمَكِّنُ ضَبْطُهَا، فَكَتَبَ «الْخُلَاصَةَ» جَامِعَةً لِلرَّوَايَةِ، خَالِيَةً عَنِ الزَّوَائِدِ مَعَ بَيَانِ مَوَاضِعِ الْمَسَائِلِ، وَكَتَبَ فَهْرَسْتَ الْفُصُولِ وَالْأَجْنَاسِ عَلَى رَأْسِ كُلِّ كِتَابٍ؛ لِيَكُونَ عَوْنًا لِمَنْ ابْتُلِيَ بِالْفَتَوَى. يَنْظُرُ: «كَشَفُ الظُّنُونِ» =

وَالثَّابِتُ عَادَةً كَالْمُتَيَقِّنِ بِهِ ، وَالِاتِّكَاءُ يُزِيلُ مُسَكَّةَ الْيَقَظَةِ ؛ لِزَوَالِ الْمُقْعَدِ عَنِ الْأَرْضِ ، وَيَبْلُغُ الْإِسْتِرْحَاءَ غَايَتَهُ بِهَذَا النَّوعِ مِنَ الْإِسْتِنَادِ ، غَيْرَ أَنَّ السَّنَدَ يَمْنَعُهُ مِنَ السَّقُوطِ ، بِخِلَافِ النَّوْمِ حَالَةَ الْقِيَامِ ، وَالْقُعُودِ ، وَالرُّكُوعِ ، وَالسُّجُودِ

﴿ غَايَةُ الْبَيَانِ ﴾

«إِذَا»^(١) نَامَ رَاكِبًا فِي السَّرَجِ أَوْ فِي الْمَحْمِلِ^(٢) لَا يُتَقَضُّ الْوُضُوءُ ، إِلَّا إِذَا اضْطَجَعَ فِي الْمَحْمِلِ ، وَلَوْ نَامَ عَلَى رَأْسِ التُّورِ وَهُوَ جَالِسٌ قَدْ أَدْلَى رِجْلَيْهِ ؛ كَانَ حَدَثًا ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ سَبَبُ اسْتِرْحَاءِ الْمَفَاصِلِ^(٣) .

قَوْلُهُ : (وَالثَّابِتُ عَادَةً كَالْمُتَيَقِّنِ) ، أَلَا تَرَى أَنَّ مَنْ شَكَّ فِي طَهَارَتِهِ بَعْدَ مَا دَخَلَ فِي الْمُسْتَرَحِ^(٤) ؛ يُؤْمَرُ بِالْوُضُوءِ .

قَوْلُهُ : (يُزِيلُ مُسَكَّةَ الْيَقَظَةِ) .

يَعْنِي : يُزِيلُ الْإِتِّكَاءَ التَّماسِكَ الَّذِي فِي حَالِ الْإِتِّبَاهِ .

قَوْلُهُ : (غَيْرَ أَنَّ السَّنَدَ يَمْنَعُهُ) .

جَوَابُ سُؤَالٍ مُقَدَّرٍ : وَهُوَ أَنَّ يُقَالُ : لَا نُسَلِّمُ أَنَّ الْإِسْتِرْحَاءَ يَبْلُغُ غَايَتَهُ ، فَلَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَسَقَطَ ، فَلَمَّا لَمْ يَسْقُطْ عَلِمَ أَنَّهُ لَمْ يَبْلُغْ غَايَتَهُ .

فَأَجَابَ عَنْهُ وَقَالَ : إِنَّ السَّنَدَ يَمْنَعُهُ مِنْ أَنْ يَسْقُطَ ، فَلَوْ لَا ذَلِكَ لَسَقَطَ .

= لحاجي خليفة [٧١٨/١] ، و«هدية العارفين» للبغدادي [٤٣٠/١] .

(١) فِي الْأَصْلِ : «لَوَان» ، وَالْمَثْبُوتُ مِنْ : «م» .

(٢) الْمَحْمِلُ : - بفتح الميم الأولى وكسر الثانية ، أَوْ عَلَى الْعَكْسِ - الْهُذُجُ الْكَبِيرُ الْحَجَّاجِيُّ ، وَهُوَ وَاحِدٌ مَحَامِلِ الْحَجَّاجِ . يَنْظُرُ : «صَحَاحُ اللُّغَةِ» لِلْجَوْهَرِيِّ [١٦٧٨/٤] مَادَّةُ : حَمَلٌ . و«المغرب في ترتيب المعرب» للمطرزي [ص/١٢٩] .

(٣) يَنْظُرُ : «خُلَاصَةُ الْفَتَاوَى» لِلْبُخَارِيِّ [ق/١٠/ب] مَخْطُوطُ مَكْتَبَةِ فَيْضِ اللَّهِ .

(٤) الْمُسْتَرَحُ : الْكَثِيفُ ، أَوْ بَيْتُ الْخَلَاءِ . يَنْظُرُ : «الْمَعْجَمُ الْوَسِيطُ» [٣٨١/١] .

فِي الصَّلَاةِ ، وَغَيْرِهَا ؛ لِأَنَّ بَعْضَ الْإِسْتِمْسَاكِ بَاقٍ ، إِذْ لَوْ زَالَ لَسَقَطَ ، فَلَمْ يَسْمَ الْإِسْتِرْخَاءُ . وَالْأَصْلُ فِيهِ قَوْلُهُ ﷺ : « لَا وُضُوءَ عَلَى [٣/ظ] مَنْ نَامَ قَائِمًا ، أَوْ قَاعِدًا ، أَوْ رَاكِعًا ، أَوْ سَاجِدًا ، إِنَّمَا الْوُضُوءُ عَلَى مَنْ نَامَ مُضْطَجِعًا » فَإِنَّهُ إِذَا نَامَ

غاية البيان

قَوْلُهُ : (فِي الصَّلَاةِ وَغَيْرِهَا) .

يَعْنِي : لَا يَنْتَقِضُ النَّوْمُ الْوُضُوءَ فِي هَذِهِ الْحَالَاتِ ^(١) ، سِوَاهُ كَانَ فِي الصَّلَاةِ أَوْ غَيْرِهَا ، وَهُوَ ظَاهِرُ الرَّوَايَةِ ^(٢) ؛ لِبَقَاءِ الْإِسْتِمْسَاكِ .

وَعَنِ ابْنِ شُبَّانٍ ^(٣) : أَنَّهُ نَاقِضٌ لِلْوُضُوءِ فِي غَيْرِ الصَّلَاةِ .

قَوْلُهُ : (إِنَّمَا الْوُضُوءُ عَلَى مَنْ نَامَ مُضْطَجِعًا) .

فَإِنْ قُلْتَ : إِنَّ عُلَمَاءَ الْمَعَانِي وَالْبَيَانَ قَالُوا : إِنَّ : «إِنَّمَا» ؛ تَحْصُرُ الشَّيْءَ فِي الْحُكْمِ ، كَمَا فِي قَوْلِكَ : إِنَّمَا زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ ، أَوْ لِحْصَرِ الْحُكْمِ فِي الشَّيْءِ ؛ كَمَا فِي قَوْلِكَ : إِنَّمَا الْمُنْطَلِقُ زَيْدٌ ، وَهُنَا لَمْ يَنْحَصِرِ الْحُكْمُ فِي النَّائِمِ الْمُضْطَجِعِ .

قُلْتُ : [٣٠/١ ظ/م] لَا نُسَلِّمُ أَنَّهُ لِلْحَضَرِ ، وَلَئِنْ سَلَّمْنَا ، لَكِنْ نَقُولُ : الْحَضَرُ

(١) أي : القيام والركوع والسجود والقعود . كذا جاء في حاشية : نسخة «م» بـ «و» .

(٢) وهو مختار الطحاوي في «مختصره» [ص/١٩] ، وصاحب «المحيط البرهاني» [١/١٤٤] ، وصاحب «الاختبار» [١/١٦ - ١٧] ، وصاحب «التقاية» [ص/٥] ، والحلي في «ملتكى الأبحر» [ص/٣] ، وابن عابدين في «رد المحتار» [١/٩٦] .

(٣) هو : محمد بن شجاع ابن الثلجي البغدادي ، أبو عبد الله ، من أصحاب الحسن بن زياد اللؤلؤي ، كَانَ فقيه أهل العراق ، مع ورع وعبادة ، وهو الذي فتى فقه أبي حنيفة ، واحتج له ، وأظهر علته ، وقراه بالحديث ، وله ميل إلى مذهب المعتزلة . ومن كتبه : «تصحيح الآثار» ، و«النوادر» ، و«المضاربة» ، وغيرها . (توفي سنة : ٢٦٦ هـ) . ينظر : «سير أعلام النبلاء» للذهبي [١٢/٣٧٩] . و«الجواهر المضية» لعبد القادر القرشي [٢/٦٠] . و«المِرْقَاة الوفيّة في طبقات الحنفية» للفيروزآبادي [ق/٥٤/١] مخطوط مكتبة رئيس الكتاب - تركيا / (رقم الحفظ : ٦٧١) ، و«سَلَّمَ الوصول إلى طبقات الفحول» لحاجي خليفة [٣/١٤٨] .

مُضْطَجِعًا؛ اسْتَرْخَتْ مَقَاصِلُهُ.

غاية النيات

حَاصِلٌ بِمَفْهُومٍ «إِنَّمَا»، وَتُبُوْتُ الْحُكْمِ فِي غَيْرِ الْمُضْطَجِعِ مِثْلُ: الْمُتَكَيِّ، وَالْمُسْتَنِدِ ثَبَتَ بِالْعِلَّةِ الْمَنْصُوصَةِ، وَهِيَ قَوْلُهُ ﷺ: «فَإِنَّهُ إِذَا نَامَ مُضْطَجِعًا؛ اسْتَرْخَتْ مَقَاصِلُهُ»^(١).

وَالِاسْتَرْخَاءُ كَمَا حَصَلَ بِسَبِيلِ الْكَمَالِ فِي صُورَةِ الْاضْطِجَاعِ؛ حَصَلَ أَيْضًا بِسَبِيلِ الْكَمَالِ فِي الْاِتِّكَاءِ وَالِاسْتِنَادِ، فَعَمَّ الْحُكْمُ بِعُمُومِ الْعِلَّةِ.

قَالَ أَبُو دَاوُدَ فِي «السُّنَنِ»: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ وَهَنَّادُ وَعُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، عَنْ عَبْدِ السَّلَامِ بْنِ حَرْبٍ - وَهَذَا لَفْظُ حَدِيثِ يَحْيَى - عَنْ أَبِي خَالِدٍ الدَّالَانِيِّ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَسْجُدُ وَيَنَامُ وَيَتَفَتَّحُ، ثُمَّ يَقُومُ فَيُصَلِّي وَلَا يَتَوَضَّأُ، فَقُلْتُ لَهُ: صَلَّيْتَ وَلَمْ تَتَوَضَّأْ وَقَدْ [١٣/١] نِمْتَ، فَقَالَ: «إِنَّمَا الْوُضُوءُ عَلَى مَنْ نَامَ مُضْطَجِعًا». زَادَ عُثْمَانُ وَهَنَّادُ: «فَإِنَّهُ إِذَا اضْطَجَعَ اسْتَرْخَتْ مَقَاصِلُهُ»^(٢).

فَإِنْ قِيلَ: قَالَ شُعْبَةُ: لَمْ يَسْمَعْ قَتَادَةَ مِنْ أَبِي الْعَالِيَةِ إِلَّا أَرْبَعَةَ أَحَادِيثَ^(٣)،

(١) يَأْتِي تَخْرِيجُهُ قَرِيبًا.

(٢) أَخْرَجَهُ: أَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ الطَّهَارَةِ/بَابِ فِي الْوُضُوءِ مِنَ النَّوْمِ [رَقْمُ/ ٢٠٢]، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي أَبْوَابِ الطَّهَارَةِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ/بَابِ مَا جَاءَ فِي الْوُضُوءِ مِنَ النَّوْمِ [رَقْمُ/ ٧٧]، وَالدَّارِقُطْنِيُّ فِي «سُنَنِهِ» [١٥٩/١]، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «سُنَنِ الْكَبِيرِ» [رَقْمُ/ ٥٩٢]، مِنْ طَرِيقِ أَبِي خَالِدٍ الدَّالَانِيِّ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ بِهِ.

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: «هُوَ حَدِيثٌ مُنْكَرٌ لَمْ يَرْوِهِ إِلَّا يَزِيدُ أَبُو خَالِدٍ الدَّالَانِيُّ، عَنْ قَتَادَةَ، وَرَوَى أَوَّلَهُ جَمَاعَةٌ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَلَمْ يَذْكُرُوا شَيْئًا مِنْ هَذَا، وَذَكَرْتُ حَدِيثَ يَزِيدِ الدَّالَانِيِّ لِأَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، فَانْتَهَرَنِي؛ اسْتَعْظَمْتُ لَهُ، وَقُلْتُ: مَا لِيَزِيدِ الدَّالَانِيِّ يَدْخُلُ عَلَى أَصْحَابِ قَتَادَةَ؟ وَلَمْ يَعْأَ بِالْحَدِيثِ». وَقَالَ الدَّارِقُطْنِيُّ: «تَفَرَّدَ بِهِ أَبُو خَالِدٍ عَنْ قَتَادَةَ، وَلَا يَصَحُّ». يَنْظُرُ: «الْبَدْرُ الْمُنِيرُ» لِابْنِ الْمُلْقَنِ [٤٣٤/٢].

(٣) يَنْظُرُ: «الْمَعْرِفَةُ وَالتَّارِيخُ» لِلْفُسَوِيِّ [١٤٨/٢]، وَ«الْمَرَاثِيلُ» لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ [ص/ ١٧١].

وَالْغَلْبَةُ عَلَى الْعَقْلِ بِالْإِغْمَاءِ وَالْجُنُونُ ؛ لِأَنَّهُ فَوْقَ النَّوْمِ مُضْطَجِعًا فِي الْاسْتِرْحَاءِ
وَالْإِغْمَاءِ حَدَثٌ فِي الْأَحْوَالِ كُلِّهَا ، وَهُوَ الْقِيَاسُ فِي النَّوْمِ ، إِلَّا أَنَا عَرَفْنَاهُ

نهاية البيان

وَلَمْ يَذْكُرْ هَذَا مِنْهَا ؟

قُلْنَا: مَنْ رَوَى عَنْ ثِقَةٍ فَأَمَرَهُ مَحْمُولٌ عَلَى السَّمَاعِ ، عَلَى أَنَّهُ لَوْ كَانَ مُرْسَلًا ،
لَمْ يَضُرَّ إِزْسَالُهُ عِنْدَنَا .

قوله: (وَالْجُنُونُ) بِالرَّفْعِ لَا بِالْجَرِّ ؛ لِأَنَّ الْمَجْنُونِ مَسْلُوبُ الْعَقْلِ ؛ لَا مَغْلُوبُ
الْعَقْلِ .

قوله: (لِأَنَّهُ فَوْقَ النَّوْمِ) ، أَي: لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الْإِغْمَاءِ وَالْجُنُونِ فَوْقَ النَّوْمِ
مُضْطَجِعًا ، بِدَلِيلِ تَنْبِئِهِ النَّائِمِ بِالتَّنْبِيهِ ، دُونَ الْمُغْمَى عَلَيْهِ وَالْمَجْنُونِ ، [١/٣١١م] وَالنَّوْمُ
يَتِلَكَ الصِّفَةِ نَاقِضٌ لِلْإِسْتِرْحَاءِ الْكَامِلِ ، فَكَذَا هُمَا ؛ لِاسْتِرَاكِهَمَا فِي الْعِلَّةِ بَلْ أَوْلَى ؛
لِكُونِهِمَا فَوْقَهُ .

قوله: (فِي الْأَحْوَالِ كُلِّهَا) ، أَي: فِي هَيْئَةِ الْقِيَامِ وَالرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ وَالْقُعُودِ ،
وغير ذلك .

قوله: (وَهُوَ الْقِيَاسُ فِي النَّوْمِ) ، أَي: الْحَدَثُ قِيَاسٌ فِي النَّوْمِ أَيْضًا فِي جَمِيعِ
الْأَحْوَالِ ؛ لِحَصُولِ الْإِسْتِرْحَاءِ وَزَوَالِ الْمَقْعَدِ عَنِ الْأَرْضِ ، إِلَّا أَنَا عَرَفْنَا النَّوْمَ غَيْرَ
نَاقِضٍ فِي هَذِهِ الْأَحْوَالِ بِالْحَدِيثِ ، وَهُوَ قَوْلُهُ ﷺ: «لَا وُضُوءَ عَلَى مَنْ نَامَ
قَائِمًا...»^(١) إِلَى آخِرِهِ . فَتَرَكْنَا الْقِيَاسَ بِهِ .


(١) أَخْرَجَهُ: الْبَيْهَقِيُّ فِي «سُنَنِ الْكَبِيرِ» [رقم / ٥٩٨] ، مِنْ طَرِيقِ يَزِيدَ الدَّالَانِيِّ ، عَنْ قَتَادَةَ ، عَنْ أَبِي
الْعَالِيَةِ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ مَرْفُوعًا: «لَا يَجِبُ الْوُضُوءُ عَلَى مَنْ نَامَ جَالِسًا أَوْ قَائِمًا أَوْ سَاجِدًا حَتَّى يَضَعَ
جَنْبَهُ ، فَإِنَّهُ إِذَا وَضَعَ جَنْبَهُ اسْتَرْخَتْ مَقَاصِلُهُ» .

قَالَ الْبَيْهَقِيُّ: «تَفَرَّدَ بِهَذَا الْحَدِيثِ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ يَزِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَبُو خَالِدٍ الدَّالَانِيُّ» . قَالَ أَبُو
عِيْسَى التِّرْمِذِيُّ: سَأَلْتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ الْبَخَارِيَّ عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ ، فَقَالَ: هَذَا لَا شَيْءَ ، وَرَوَاهُ =

بِالْأَثَرِ، وَالْإِغْمَاءُ فَوْقَهُ، فَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ.

وَالْفَهْقَهَةُ فِي كُلِّ صَلَاةٍ ذَاتِ رُكُوعٍ وَسُجُودٍ.

وَالْقِيَاسُ أَنَّهَا لَا يَنْقُضُ، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِخَارِجٍ وَلِهَذَا لَمْ يَكُنْ حَدَّثًا فِي صَلَاةِ الْجَنَازَةِ، وَسَجْدَةِ التَّلَاوَةِ، وَخَارِجِ الصَّلَاةِ.

وَلَنَا قَوْلُهُ : «أَلَا مَنْ ضَحِكَ مِنْكُمْ فَهَقَّهَ؛ فَلْيُعِدِ الْوُضُوءَ وَالصَّلَاةَ جَمِيعًا».

وَبِمِثْلِهِ يُتْرَكُ الْقِيَاسُ،

غاية البيان

قَوْلُهُ: (وَالْإِغْمَاءُ فَوْقَهُ، فَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ)، أَي: الْإِغْمَاءُ فَوْقَ النَّوْمِ، فَلَا يُقَاسُ الْإِغْمَاءُ عَلَى النَّوْمِ، وَهَذَا جَوَابُ سُؤَالٍ مُقَدَّرٍ، وَهُوَ أَنْ يُقَالَ: لَمَّا وَرَدَ الْحَدِيثُ فِي النَّوْمِ بَأَنَّهُ لَيْسَ بِمُوجِبٍ لِلْحَدَثِ فِي هَذِهِ الْأَحْوَالِ بِالْحَدِيثِ، يُقَاسُ الْإِغْمَاءُ عَلَيْهِ؛ لِاشْتِرَاكِهِمَا فِي الْعِلَّةِ، وَهِيَ الْاِسْتِرْخَاءُ، حَتَّى لَا يَكُونَ الْإِغْمَاءُ نَاقِضًا أَيْضًا.

فَأَجَابَ عَنْهُ وَقَالَ: الشَّيْءُ إِنَّمَا يُقَاسُ عَلَى غَيْرِهِ إِذَا كَانَ مِثْلَهُ، وَالْإِغْمَاءُ فَوْقَ النَّوْمِ لَمَّا قُلْنَا، فَلَا يُقَاسُ.

عَلَى أَنَا نَقُولُ: إِنَّ الْحُكْمَ فِي النَّوْمِ ثَابِتٌ بِخِلَافِ الْقِيَاسِ؛ بِالْحَدِيثِ، فَلَا يَتَّبَعُ الْحُكْمُ فِي غَيْرِ مَا ثَبَتَ بِخِلَافِ الْقِيَاسِ قِيَاسًا، إِلَّا إِذَا كَانَ فِي مَعْنَاهُ مِنْ كُلِّ وَجْهِ.

قَوْلُهُ: (وَلِهَذَا لَمْ يَكُنْ حَدَّثًا) إِضَاحٌ لِقَوْلِهِ: (لَيْسَ بِخَارِجٍ).

قَوْلُهُ: (وَبِمِثْلِهِ يُتْرَكُ الْقِيَاسُ)، أَي: بِمِثْلِ هَذَا الْحَدِيثِ، يَعْنِي: بِخَبَرِ الْوَاحِدِ

= سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن ابن عباس، قوله، ولم يذكر فيه أبا العالية، ولا أعرف لأبي خالد الدالاني سماعاً، من قتادة.

قلنا: قد مضى تخريجه من هذا الطريق سابقاً، لكن دون هذا اللفظ. ينظر: «الإمام» لابن دقيق العيد [٢٢١/٢]، و«نصب الراية» للزيلعي [٤٤/١].

غاية البيان

يُتْرَكُ الْقِيَاسُ ؛ لِأَنَّ الشُّبْهَةَ فِي نَقْلِ الْحَدِيثِ لَا فِي [٣١/١م] أَصْلِهِ ، وَفِي الْقِيَاسِ فِي أَصْلِهِ ، وَأَيْضًا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ خَبَرُ الْوَاحِدِ أَصْلًا لِلْقِيَاسِ دُونَ الْعَكْسِ .
فَإِنْ قُلْتَ : الْحَدِيثُ مُرْسَلٌ فَلَا نَقْبُلُهُ .

قُلْتُ : أَيُّهُمَا تَعْنِي : إِرْسَالَهُ فِي الْوَاقِعِ ، أَوْ إِرْسَالَهُ بِإِعْتِبَارِ أَنَّكَ لَا تَعْرِفُ إِسْنَادَهُ ؟
وَالثَّانِي : مُسَلَّمٌ ، لَكِنْ جَهْلُ الشَّخْصِ لَا يَكُونُ حُجَّةً عَلَى غَيْرِهِ .

وَالْأَوَّلُ : غَيْرُ مُسَلَّمٍ ؛ لِأَنَّا نُنَبِّئُ إِسْنَادَهُ ؛ لِأَنَّ أَبَا حَنِيفَةَ رحمهم الله يَرْوِي هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ مَنْصُورِ بْنِ زَادَانَ ^(١) ، عَنْ الْحَسَنِ ، عَنْ مَعْبُدِ الْجُهَنِيِّ قَالَ : كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي ، إِذْ أَقْبَلَ أَعْمَى ، فَوَقَعَ فِي بَيْتٍ أَوْ رَكِيَّةٍ ^(٢) ، فَضَحِكَ بَعْضُ الْقَوْمِ حَتَّى فَهَقَهُ ، فَلَمَّا فَرَّغَ ﷺ قَالَ : « أَلَا مَنْ ضَحِكَ ... » ^(٣) . الْحَدِيثُ .

(١) الإمام الرباني منصور بن زاذان ، شيخ واسط علماً وعملاً ، أبو المغيرة الثقفي مولى عبد الله بن أبي عقيل الثقفي ، يروي عن الحسن وابن سيرين وقناة روى عنه عبيد الله بن عمر وشعبة وهو الذي يروي عنه هشيم ، قال يحيى بن معين وأبو حاتم والنسائي : ثقة . وقال محمد بن سعد : كان ثقة ثباتاً ، وكان سريع القراءة . وقال العجلي : رجل صالح متعبد ، مات سنة ١٢٩ هـ وقيل : إنه مات سنة ١٣١ هـ بالطاعون ، وخرج في جنازته المسلمون واليهود والنصارى والمجوس يكون عليه . ينظر : « الطبقات الكبرى » لابن سعد [٢٢٦/٧] ، « الثقات » لابن حبان [٤٧٤/٧] ، « سير أعلام النبلاء » للذهبي [٤٤١/٥] ، « تهذيب التهذيب » لابن حجر [٢٧٢/١٠] .

(٢) الرَكِيَّةُ : الْبَيْتُ ، وَالْجَمْعُ : رَكَايَا ، مِثْلُ : عَطِيَّةٍ وَعَطَايَا . ينظر : « المصباح المنير » للفيومي [٢٣٨/٢] مادة : ركو .

(٣) أخرجه : أبو يوسف في « الآثار » [٢٨/ص] ، وابن عدي في « الكامل » [١٠٢/٤] ، وابن قانع في « معجم الصحابة » [٩٦/٣] ، والدارقطني في « سننه » [١٦٧/١] ، ومن طريقه ابن الجوزي في « المنطق » [١٩٦/١] ، من طريق أبي حنيفة ، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ زَادَانَ ، عَنْ الْحَسَنِ ، عَنْ مَعْبُدِ الْجُهَنِيِّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ : أَنَّهُ بَيْنَمَا هُوَ فِي الصَّلَاةِ إِذْ أَقْبَلَ أَعْمَى يُرِيدُ الصَّلَاةَ ، فَوَقَعَ فِي رُكْبَةٍ ، فَاسْتَضْحَكَ بَعْضُ الْقَوْمِ حَتَّى فَهَقَهُ ، فَلَمَّا انْتَصَرَ النَّبِيُّ ﷺ قَالَ : « مَنْ كَانَ مِنْكُمْ فَهَقَهُ فَلْيُعِدِ الْوُضُوءَ وَالصَّلَاةَ » . لَفْظُ أَبِي يُوسُفَ .

————— غامّة البيان —————

وَرَوَى قَتَادَةُ أَيْضًا: عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ، عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ حِينَ وَقَعَ الْأَعْمَى فَضَحِكَ بَعْضُ الْقَوْمِ: «أَلَا مَنْ ضَحِكَ...»^(١). الْحَدِيثُ.

وَذَكَرَ هَذَا الْحَدِيثَ الشَّيْخُ الْإِمَامُ الْحَافِظُ أَبُو مُوسَى الْمَدِينِيُّ^(٢) فِي كِتَابِ «الْأَمَالِي»^(٣) مُسْنَدًا إِلَى مَعْبُدٍ ﷺ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ فِي بَابِ الْمِيمِ، إِلَّا أَنَّ لَفْظَ الْحَدِيثِ فِي «الْأَمَالِي»: «مَنْ كَانَ مِنْكُمْ قَهْقَهَةً فَلْيُعِدِ الْوُضُوءَ وَالصَّلَاةَ»^(٤).

وَلَسْنَا سَلَّمْنَا أَنَّهُ مُرْسَلٌ، فَهُوَ حُجَّةٌ عِنْدَنَا كَالْمُسْنَدِ، لِمَا مَرَّ تَحْقِيقُهُ فِي «شَرْحِ

= قال الدارقطني: «وَحِمَّ فِيهِ أَبُو حَنِيفَةَ عَلَى مَنْصُورٍ، وَإِنَّمَا رَوَاهُ مَنْصُورُ بْنُ زَادَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ مَعْبُدٍ، وَمَعْبُدٌ هَذَا لَا صَحْبَةَ لَهُ، وَيُقَالُ: إِنَّهُ أَوَّلُ مَنْ تَكَلَّمَ فِي الْقَدَرِ مِنَ التَّابِعِينَ». وقال ابنُ عدي: «أَخْطَأَ أَبُو حَنِيفَةَ فِي إِسْنَادِ هَذَا الْحَدِيثِ وَمَتْنُهُ؛ لَزِيَادَتِهِ فِي الْإِسْنَادِ: مَعْبُدًا، وَالْأَصْلُ: عَنْ الْحَسَنِ مَرْسَلًا، وَزِيَادَتُهُ فِي مَتْنِهِ: الْقَهْقَهَةُ، وَلَيْسَ فِي حَدِيثِ أَبِي الْعَالِيَةِ - مَعَ ضَعْفِهِ وَإِرْسَالِهِ - الْقَهْقَهَةُ». ينظر: «نصب الرأية» للزبيدي [٤٩/١ - ٥٠]، و«الدراية في تخريج أحاديث الهداية» لابن حجر [٣٧/١].

(١) لَمْ نَظْفَرْ بِهِ مِنْ هَذَا الطَّرِيقِ بَعْدَ التَّبَعِ، وَقَدْ اخْتَلَفَ فِي إِسْنَادِهِ عَلَى قَتَادَةَ عَلَى عِدَّةِ أُلُوَانٍ، لَيْسَ هَذَا الْوَجْهَ مِنْهَا فِيمَا وَقَفْنَا عَلَيْهِ، وَقَدْ سَاقَ الدَارِقُطْنِيُّ وَجْهَ الْاِخْتِلَافِ فِيهِ عَلَى قَتَادَةَ فِي «سُنَنِهِ» [١٦٢/١ - ١٦٣]، وَرَجَّحَ هُنَاكَ قَوْلَ مَنْ رَوَاهُ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ بِهِ مَرْسَلًا لَيْسَ فِيهِ أَبُو مُوسَى الْأَشْعَرِيُّ أَوْ غَيْرُهُ. ينظر: «الدراية في تخريج أحاديث الهداية» لابن حجر [٣٦/١].

(٢) هُوَ: مُحَمَّدُ بْنُ عُمَرَ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عَمْرِو بْنِ مُحَمَّدٍ الْأَصْبَهَانِيِّ الْمَدِينِيِّ، أَبُو مُوسَى، صَاحِبُ التَّصَانِيفِ، مِنْ حُقَاقِ الْحَدِيثِ. وَنُسِبَةُ (الْمَدِينِيِّ) إِلَى مَدِينَةِ أَصْبَهَانَ. وَمِنْ كُتُبِهِ: «الْأَخْبَارُ الطَّوَالُ» و«خَصَائِصُ الْمُسْنَدِ»، أَي: مُسْنَدُ ابْنِ حَنْبَلٍ، وَ«اتِّمَامُ مَعْرِفَةِ الصَّحَابَةِ»، وَغَيْرُهَا. (تُوفِيَ سَنَةَ: ٥٨١هـ). ينظر: «سير أعلام النبلاء» للذهبي [١٥٢/٢١]. و«طبقات الحفاظ» للسيوطي [ص/٤٧٧].

(٣) هُوَ كِتَابُ: «الْأَمَالِي فِي مَعْرِفَةِ الصَّحَابَةِ»، كَمَا سَيُسَمِّيهِ الْمُؤَلِّفُ فِيمَا يَأْتِي مِنْ كِتَابِ الشَّهَادَاتِ [٢/٢٦٢/أ]، وَرَوَاهُ هُوَ نَفْسَهُ كِتَابَ أَبِي مُوسَى الْمَشْهُورِ بِ: «الذَّيْلُ عَلَى مَعْرِفَةِ الصَّحَابَةِ لِابْنِ مِنْدَةَ».

(٤) أَخْرَجَهُ: أَبُو نَعِيمٍ فِي «مَعْرِفَةِ الصَّحَابَةِ» [٢٥٢٩/٥]، وَمِنْ طَرِيقِهِ أَبُو مُوسَى الْمَدِينِيُّ فِي كِتَابِ «الْأَمَالِي فِي مَعْرِفَةِ الصَّحَابَةِ»، وَعَنْهُ ابْنُ الْأَثِيرِ فِي «أَسَدِ الْغَابَةِ» [٢/٢١١]، عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ زَادَانَ، عَنْ الْحَسَنِ، عَنْ مَعْبُدٍ بِهِ.

وَالْأَثَرُ وَرَدَ فِي صَلَاةٍ مُطْلَقَةٍ ؛ فَيُقْتَصَرُ عَلَيْهَا .

وَالْقَهْقَهَةُ : مَا يَكُونُ مَسْمُوعًا لَهُ وَلِجِيرَانِهِ .

﴿ غَايَةُ الْبَيَان ﴾

الأصول^(١) .

فَإِنْ قُلْتَ : رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ رضي الله عنه ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : « لَا وُضُوءَ إِلَّا مِنْ صَوْتٍ أَوْ رِيحٍ »^(٢) . قَدْ لَّ أَنَّهُ لَا وُضُوءَ فِي الْقَهْقَهَةِ ؟

[١/٣٢٢م] قُلْتُ : هَذَا الْحَدِيثُ ظَاهِرُهُ مَتْرُوكٌ بِالْإِجْمَاعِ ؛ لِأَنَّ فِي الْبُولِ وَالْعَائِطِ يَجِبُ [١/٣١ط] الْوُضُوءُ ، وَإِنْ لَمْ يُوجَدْ الصَّوْتُ وَالرَّيْحُ ، وَكَذَا فِي الدَّمِ وَالْقَيْحِ إِذَا خَرَجَا مِنَ الْمَخْرَجِ الْمُعْتَادِ ، وَخُصُوصًا عَلَى مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ رضي الله عنه ؛ فَإِنْ عِنْدَهُ يَجِبُ الْوُضُوءُ فِي مَسِّ الذَّكَرِ وَمَسِّ النِّسَاءِ ، فَلَا صَوْتٌ ثُمَّ وَلَا رِيحٌ ، فَلَمَّا لَمْ يَدُلَّ هَذَا الْحَدِيثُ عَلَى نَقْيِ الْوُضُوءِ فِيمَا ذَكَرْنَا مِنَ الصُّوَرِ ؛ دَلَّ عَلَى أَنَّهُ لَا يَدُلُّ عَلَى نَقْيِ الْوُضُوءِ فِيمَا ذَكَرْنَا فِي الْقَهْقَهَةِ أَيْضًا .

عَلَى أَنَا نَقُولُ : إِنَّ هَذَا الْحَدِيثَ وَرَدَ فِي حَقِّ مَنْ شَكَّ فِي خُرُوجِ الرِّيحِ ، وَالْحُكْمُ فِيهِ كَذَلِكَ ، إِمَّا تَحَقُّقُ الرِّيحِ أَوْ الصَّوْتِ .

قَوْلُهُ : (وَالْأَثَرُ وَرَدَ فِي صَلَاةٍ مُطْلَقَةٍ ؛ فَيُقْتَصَرُ عَلَيْهَا) .

هَذَا جَوَابٌ عَنْ قِيَاسِ الشَّافِعِيِّ عَلَى صَلَاةِ الْجَنَازَةِ ، وَسُجْدَةِ التَّلَاوَةِ .

يَعْنِي : أَنَّ قَضِيَّةَ الْقَهْقَهَةِ بِخِلَافِ الْقِيَاسِ ، وَالشَّيْءُ إِذَا ثَبَتَ بِخِلَافِ الْقِيَاسِ يُقْتَصَرُ عَلَى مُورِدِ النَّصِّ ، وَالْمُورِدُ صَلَاةٌ مُطْلَقَةٌ كَامِلَةٌ الْأَرْكَانِ ، فَلَا يَصِحُّ الْقِيَاسُ ، وَالْقَهْقَهَةُ فِي غَيْرِ الصَّلَاةِ لَيْسَتْ بِمَعْنَاهَا فِي الصَّلَاةِ ؛ لِأَنَّهَا فِي الصَّلَاةِ أَفْحَشُ وَأَشْنَعُ

(١) ينظر : « التَّيْسِينِ شَرْحُ الْأَخْبِيكَيْنِ » لِلْمُؤَلِّفِ [١/٥٧٥ - ٥٨٠] .

(٢) مَضَى تَحْرِيجُهُ .

وَالضَّحِكُ: مَا يَكُونُ مَسْمُوعًا لَهُ دُونَ جِيرَانِهِ وَهُوَ عَلَى مَا قِيلَ: يُفْسِدُ الصَّلَاةَ دُونَ الْوُضُوءِ.

وَالدَّابَّةُ تَخْرُجُ مِنَ الدُّبْرِ نَاقِضٌ^(١). فَإِنْ خَرَجَتْ مِنْ رَأْسِ الْجُرْحِ، أَوْ سَقَطَ اللَّحْمُ لَا يَنْقُضُ.

❦ غاية البيان ❦

وَأَبْشَعُ؛ لَكُونِهَا حَالَةُ الْمُنَاجَاةِ مَعَ رَبِّ الْعِزَّةِ.
قَوْلُهُ: (يُفْسِدُ الصَّلَاةَ دُونَ الْوُضُوءِ).

وهذا بخلاف التَّبَسُّمِ^(٢)، فَإِنَّهُ لَا يُفْسِدُ أَصْلًا؛ لَا الصَّلَاةَ وَلَا الطَّهَارَةَ؛ لِمَا رَوَى عَنْ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه، أَنَّهُ قَالَ: «مَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ؛ إِلَّا تَبَسَّمَ وَلَوْ فِي الصَّلَاةِ»^(٣).

قَوْلُهُ: (وَالدَّابَّةُ تَخْرُجُ مِنَ الدُّبْرِ نَاقِضَةٌ...) [٣٧/١ م] إِلَى آخِرِهِ.

اعْلَمْ أَنَّ الدَّودَةَ إِذَا خَرَجَتْ مِنَ الدُّبْرِ أَوْ الْقُبْلِ تَنْقُضُ، وَإِنْ خَرَجَتْ مِنَ الْمَخْرَجِ، أَوْ خَرَجَ مِنْهُ الْعِرْقُ الْمَدَنِيُّ^(٤)، (أَوْ سَقَطَ اللَّحْمُ؛ لَا يَنْقُضُ)؛ لِأَنَّ عَيْنَ

(١) في نسخ غاية البيان: «ناقضة».

(٢) الضحك يُشَبِّهُ الْكَلَامَ، مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ صَوْتُ مَسْمُوعٌ دَلٌّ عَلَى مَعْنَى. كَذَا جَاءَ فِي حَاشِيَةِ: «و».

(٣) الْحَدِيثُ صَحِيحٌ مَشْهُورٌ دُونَ تِلْكَ الزِّيَادَةِ فِي آخِرِهِ: «وَلَوْ فِي الصَّلَاةِ» فَهِيَ مَكْرُةٌ، وَلَمْ نَجِدْهَا إِلَّا فِي كُتُبِ الْحَنَفِيَّةِ وَحَدِّثْهُمْ!

وَالْخَيْرُ: أَخْرَجَهُ: الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ الْجِهَادِ وَالسَّيْرِ / بَابِ مَنْ لَا يَثْبِتُ عَلَى الْخَيْلِ [رَقْمُ / ٢٨٧١]، وَمُسْلِمٌ فِي كِتَابِ فَضَائِلِ الْأَصْحَابِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ / بَابِ مَنْ فَضَّلَ جَرِيرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ [رَقْمُ / ٢٤٧٥]. مِنْ حَدِيثِ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه . دُونَ الزِّيَادَةِ الْمَشَارِ إِلَيْهَا فِي آخِرِهِ.

(٤) الْعِرْقُ الْمَدَنِيُّ: نَسَبُهُ إِلَى «الْمَدِينَةِ الشَّرِيفَةِ»؛ لِكَثْرَتِهِ بِهَا، وَأَصْلُهُ بَثْرَةٌ تَظْهَرُ فِي سَطْحِ الْجِلْدِ تَنْفَجِرُ عَنْ عِرْقٍ يَخْرُجُ كَالدَّودَةِ شَيْئًا فَشِيئًا، وَسَبَبُهُ فُضُولٌ غَبِيظَةٌ. يَنْظُرُ: «حَاشِيَةُ الطُّحْطَاوِيِّ عَلَى مَرَاqِي الْفَلَاحِ» [ص / ٩٣]. وَ«كَشَافُ اصْطِلَاحَاتِ الْفَنُونِ وَالْعُلُومِ» لِلتَّهَنَوِيِّ [٥ / ٤٣٥].

حَدَّثَ فِي السَّبِيلَيْنِ دُونَ غَيْرِهِمَا، فَأَشْبَهَ الْجُشَاءَ، وَالْفُسَاءَ. بِخِلَافِ الرِّيحِ
الْخَارِجَةِ مِنَ الْقُبُلِ وَالذَّكْرِ؛ لِأَنَّهَا لَا تَنْبَعُ عَنْ مَحَلِّ النَّجَاسَةِ، حَتَّى لَوْ كَانَتْ
مُقْضَاةً يُسْتَحَبُّ لَهَا الْوُضُوءُ؛ لِاحْتِمَالِ خُرُوجِهَا مِنَ الدُّبْرِ.

فَإِنْ قَشِرَتْ نِظْفَةً فَسَالَ مِنْهَا مَاءٌ، أَوْ صَدِيدٌ، أَوْ غَيْرُهُ، إِنْ سَالَ عَنْ رَأْسِ
الْجُرْحِ يَنْقُضُ، وَإِنْ لَمْ يَسِلْ لَا يَنْقُضُ.

❦ غَايَةُ الْبَيَانِ ❦

إِنَّمَا فَسَّرَ الدَّابَّةَ بَعْدَ أَنْ ذَكَرَهَا مُجْمَلَةً، وَلَمْ يَقُلْ ابْتِدَاءً: دَوْدَةٌ تَخْرُجُ؛ لِأَنَّهُ كَرِهَ
أَنْ يُغَيَّرَ لَفْظُ مُحَمَّدٍ، ثُمَّ فَسَّرَهَا دَفْعًا لِتَشْنِيعِ الْبَعْضِ بِأَنَّ الدَّابَّةَ - وَهِيَ الْقَرَسُ أَوْ
الْحِمَارُ - كَيْفَ تَخْرُجُ مِنَ الدُّبْرِ، [١/٣٣٢م] أَوْ مِنْ رَأْسِ الْجُرْحِ؟ وَهَذَا لِأَنَّ الدَّابَّةَ
فِي أَصْلِ اللُّغَةِ: اسْمٌ لِكُلِّ مَاشٍ فِي الْأَرْضِ (١).

قَالَ بَعْضُ الشَّارِحِينَ (٢): «وَجَدْتُ بِخَطِّ ثِقَةٍ: إِنَّمَا فَسَّرَ الدَّابَّةَ بِالدَّوْدَةِ؛ لِمَا
أَنَّهُ لَوْ طَارَ الذُّبَابُ فِي الدُّبْرِ وَدَخَلَ ثُمَّ خَرَجَ؛ لَا يَنْقُضُ الْوُضُوءَ». وَاسْتَحْسَنَهُ.

فَأَقُولُ: وَاللَّهِ لَا أَذْرِي أَيُّهُمَا أَغْلَطَ مِنَ الْآخَرِ؛ الْمُقْلَدُّ أَوْ الْمُقْلَدُّ؟ لِأَنَّ الذُّبَابَ
الِدَاخِلَ فِي الدُّبْرِ إِذَا خَرَجَ عَنْهُ؛ لَا يَخْلُو عَنْ قَلِيلٍ بَلَلٍ، وَالْقَلِيلُ فِي السَّبِيلَيْنِ حَدَّثٌ
بِالْإِجْمَاعِ.

قَوْلُهُ: (فَإِنْ قَشِرَتْ نِظْفَةً).

وَالنِّظْفَةُ هِيَ: الْقُرْحَةُ الَّتِي امْتَلَأَتْ وَحَانَ قَشْرُهَا، وَهِيَ مِنْ قَوْلِهِمْ: انْتَفَطَ
فُلَانٌ: إِذَا امْتَلَأَ غَضَبًا.

قَالَ فِي «الْجُمُهرَةِ» (٣): «تَنْقَطُ يَدُ الرَّجُلِ، إِذَا رَقَّ جِلْدُهَا مِنَ الْعَمَلِ، وَصَارَ

(١) ينظر: «لسان العرب» لابن منظور [١٣١٤/٢]، «مختار الصحاح» لبرازي [ص/٨٣].

(٢) هو السغناقي في «النهاية في شرح الهداية» [١/١٢ق].

(٣) «الجمهرة في اللغة» لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد اللغوي المتوفى سنة ٣٢١هـ، وهو كتاب =

وَقَالَ زُفَرٌ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: يَنْقُضُ فِي الْوُجْهَيْنِ ^(١).

وَهِيَ مَسْأَلَةُ الْخَارِجِ مِنْ غَيْرِ السَّبِيلَيْنِ، وَهَذِهِ الْجُمْلَةُ نَجِسَةٌ؛ لِأَنَّ الدَّمَ يَنْضَجُ قَبْصِيرٌ قَيْحًا، ثُمَّ يَزْدَادُ نُضْجًا، فَيَصِيرُ صَدِيدًا، ثُمَّ يَصِيرُ مَاءً.

غاية البيان

فيها كالماء، والكف: نَفِيطَةٌ، وَمَنْقُوطَةٌ ^(٢).

قوله: (وَهِيَ مَسْأَلَةُ الْخَارِجِ مِنْ غَيْرِ السَّبِيلَيْنِ).

أقول [١/٤١]: كَانَ الْمُصَنِّفُ إِنَّمَا كَرَّرَ الْمَسْأَلَةَ، وَإِنْ كَانَ فِيهِمْ هَذَا الْحُكْمُ فِي أَوَّلِ الْفَصْلِ مِنْ مَسْأَلَةِ الْقُدُورِيِّ ^(٣)؛ لِيُفَرِّقَ بَيْنَ الْخَارِجِ وَالْمُخْرَجِ، أَوْ لِيُعْلِمَ أَنَّ الْمَاءَ الْخَارِجَ مِنَ الْجُرْحِ حُكْمُهُ حُكْمُ الدَّمِ الْخَارِجِ مِنْهُ؛ لِأَنَّ الْمَاءَ لَمْ يَكُنْ مَذْكُورًا ثُمَّ، وَكَانَ مِنَ الْجَائِزِ أَنْ يَقَعَ فِي وَهْمِ بَعْضِ النَّاسِ أَنَّهُ لَيْسَ بِنَاقِضٍ وَإِنْ كَانَ سَائِلًا. قوله: (وَهَذِهِ الْجُمْلَةُ نَجِسَةٌ) إِيضَارَةٌ إِلَى قَوْلِهِ: (مَاءٌ أَوْ صَدِيدٌ أَوْ غَيْرُهُ).

قوله: (لِأَنَّ الدَّمَ يَنْضَجُ قَبْصِيرٌ...). كَذَا ثُمَّ كَذَا... إِلَى آخِرِهِ.

هَذَا إِذَا كَانَتِ النُّقْطَةُ أَضْلَاهَا دَمًا، وَقَدْ تَكُونُ مِنَ الْإِبْتِدَاءِ مَاءً، ثُمَّ الْمُخْرَجُ إِذَا كَانَ بِحَالٍ لَا يَخْرُجُ [١/٣٣٢ م] لَوْ لَمْ يُعْصَرْ؛ لَا يَنْقُضُ الْوُضُوءَ؛ عَلَى مَا هُوَ اخْتِيَارُ صَاحِبِ «الْهِدَايَةِ»، وَاخْتَارَهُ بَعْضُ مَشَائِخِنَا أَيْضًا فِي كُتُبِهِمْ ^(٤).

= معتبر ذكر فيه أنه ألفه لأبي العباس إسماعيل بن عبد الله، يقال أنه أملأ الجمهرة في فارس ثم أملاها بالبصرة ثم ببغداد من حفظه ولذلك تختلف النسخ والنسخة المعول عليها هي الأخيرة، وقال بعضهم: أملاها ابن دريد من حفظه سنة ٢٩٧ هـ. ينظر: «كشف الظنون» [١/٦٠٥].

(١) زَادَ فِي (ط): «وَقَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: لَا يَنْقُضُ فِي الْوُجْهَيْنِ».

(٢) ينظر: «جمهرة اللغة» لابن دريد [٢/٩٢١].

(٣) ينظر: «مختصر القدوري» [ص/١١].

(٤) ينظر: «المبسوط» للسرخسي [١/٧٧]، «العناية على الهداية» لأكمل الدين [١/٥٤، ٥٥]،

«البنية شرح الهداية» للعيني [١/٣١٠].

هَذَا إِذَا قَسَّرَهَا فَخَرَجَ بِنَفْسِهِ، أَمَّا إِذَا عَصَرَهَا فَخَرَجَ بِعَصَرِهِ، لَا يَنْقُضُ؛
لِأَنَّهُ مُخْرَجٌ، وَلَيْسَ بِخَارِجٍ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

غاية البيان

وَقَالَ فِي «تِمَّةِ الْفَتَاوَى»^(١)، وَ«الْخُلَاصَةِ»: يَنْقُضُ، وَبَعْضُ مَشَايخِنَا عَلَى
هَذَا، وَهَذَا هُوَ الْمُخْتَارُ عِنْدِي؛ لِأَنَّ الْإِحْتِيَاظَ فِيهِ، وَإِنْ كَانَ الرَّفْقُ بِالنَّاسِ فِي
الْأَوَّلِ^(٢).

وَتَحْقِيقُهُ مِنْ عِنْدِي: أَنَّ الْخُرُوجَ لَا زِمَ الْإِخْرَاجَ، فَلَا بُدَّ مِنْ لُزُومِ وُجُودِ اللَّازِمِ
مِنْ وُجُودِ الْمَلْزُومِ، فَيَحْصُلُ النَّاقِضُ حِينَئِذٍ لَا مَحَالَةَ، فَافْهَمُ.



(١) للإمام برهان الدين محمود بن أحمد بن عبد العزيز الحنفي، (المتوفى سنة: ٦١٦هـ). دَبَّلَ بِهِ
عَلَى «الْفَتَاوَى» لِلصَّدرِ الشَّهِيدِ، وَصَمَّ إِلَيْهَا: مَا فِي الْكُتُبِ مِنَ الْمُسْكَلَاتِ، وَاخْتَارَ فِي كُلِّ مَسْأَلَةٍ
فِيهَا رَوَايَاتٌ مُخْتَلَفَةٌ، وَأَقَاوِيلُ مُتَبَايِنَةٌ، مَا هُوَ أَشْبَهُ بِالْأَصُولِ، غَيْرَ أَنَّهُ لَمْ يُرْتَّبِ الْمَسَائِلُ تَرْتِيبًا، وَبَعْدَ
اسْتِشْهَادِهِ قَامَ وَاحِدٌ مِنَ الطَّلَبَةِ بِتَرْتِيبِهَا، وَتَبْوِيحِهَا، وَبَنَى لَهَا أُسَاسًا، وَجَعَلَهَا أَنْوَاعًا، وَأَجْنَاسًا.
يَنْظُرُ: «كَشَفُ الظُّنُونِ» لِحَاجِي خَلِيفَةٍ [٣٤٣/١].

(٢) يَنْظُرُ: «تِمَّةُ الْفَتَاوَى» لِلصَّدرِ الشَّهِيدِ [ق/٧/١] مَخْطُوطٌ بِالمَكْتَبَةِ الْأَزْهَرِيَّةِ بِرَقْمِ ٢٦٧٣٧
رَافِعِي. «خُلَاصَةُ الْفَتَاوَى» لِلْبَخَارِيِّ [١/١٢/ب] مَخْطُوطٌ بِمَكْتَبَةِ فَيْضِ اللَّهِ.

فصل في الغسل

وَفَرَضُ الْغُسْلِ: الْمَضْمَضَةُ، وَالِاسْتِنْشَاقُ، وَغَسْلُ سَائِرِ الْبَدَنِ.

غاية البيان

فصل في الغسل

ذَكَرَ الْغُسْلَ بَعْدَ الْوُضُوءِ؛ لِأَنَّ الْحَاجَةَ إِلَى الْوُضُوءِ أَكْثَرُ، أَوْ لِأَنَّ الْوُضُوءَ مَتَعَلِّقٌ بِبَعْضِ الْبَدَنِ، وَذَاكَ بِالْكُلِّ، وَالْجُزْءُ قَبْلَ الْكُلِّ وَجُودًا وَعَدَمًا، أَوْ لِيَكُونَ تَرْتِيبُ الْكِتَابِ كَتَرْتِيبِ كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى اقْتِدَاءً^(١).

قَوْلُهُ: (غَسْلُ سَائِرِ الْبَدَنِ)، أَيُّ: بَاقِيهِ، (لِقَوْلِهِ - ﷺ -: «عَشْرٌ مِنَ الْفِطْرَةِ»^(٢)).

قَالَ الْمُطَرِّزِيُّ^(٣): «الْفِطْرَةُ مِنَ الْفَطْرِ، كَالْخِلْقَةِ مِنَ الْخَلْقِ، فِي أَنَّهَا اسْمٌ

(١) قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا﴾. كَذَا جَاءَ فِي حَاشِيَةِ: «م».

(٢) أَخْرَجَهُ: مُسْلِمٌ فِي كِتَابِ الطَّهَارَةِ/ بَابِ خِصَالِ الْفِطْرَةِ [رَقْمُ/ ٢٦١]، وَأَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ الطَّهَارَةِ/ بَابِ السَّوَاكِ مِنَ الْفِطْرَةِ [رَقْمُ/ ٥٣]، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي كِتَابِ الْأَدَبِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ/ بَابِ مَا جَاءَ فِي تَقْلِيمِ الْأَظْفَارِ [رَقْمُ/ ٢٧٥٧]، وَابْنُ مَاجَةَ فِي كِتَابِ الطَّهَارَةِ وَسُنَنِهَا/ بَابِ الْفِطْرَةِ [رَقْمُ/ ٢٩٣]، وَالنَّسَائِيُّ فِي كِتَابِ الزَّيْنَةِ/ مِنَ السَّنَنِ الْفِطْرَةِ [رَقْمُ/ ٥٠٤٠]، مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا مَرْفُوعًا: «عَشْرٌ مِنَ الْفِطْرَةِ: قَصُّ الشَّارِبِ، وَإِعْقَاءُ اللَّحْيَةِ، وَالسَّوَاكِ، وَاسْتِنْشَاقُ الْمَاءِ، وَقَصُّ الْأَظْفَارِ، وَغَسْلُ الْبَرَاجِمِ، وَتَنْفُؤُ الْإِيطِ، وَخَلْقُ الْعَانَةِ، وَانْتِقَاصُ الْمَاءِ» قَالَ زَكَرِيَّا: قَالَ مُصْعَبٌ: «لَوْ نُسِيتُ الْعَاشِرَةَ إِلَّا أَنْ تَكُونَ الْمَضْمَضَةُ». لَفْظُ مُسْلِمٍ.

(٣) الْمُطَرِّزِيُّ: هُوَ نَاصِرُ بْنُ عَبْدِ السَّيِّدِ أَبِي الْمَكَارِمِ ابْنِ عَلِيٍّ، أَبُو الْفَتْحِ، بُرْهَانُ الدِّينِ الْخَوَارِزْمِيُّ الْمُطَرِّزِيُّ، الْأَدِيبُ الْعَالِمُ الْكَبِيرُ. كَانَ إِمَامًا فِي الْفِقْهِ وَاللُّغَةِ وَالْعَرَبِيَّةِ. وَصَارَ رَأْسًا فِي الْإِعْتِرَالِ فِي زَمَانِهِ. مِنْ تَصَانِيفِهِ: «الْمَغْرِبُ فِي تَرْتِيبِ الْمَغْرِبِ»، وَ«الْإِقْنَاعُ بِمَا حَوَى تَحْتَ الْقِنَاعِ». (تُوفِيَ سَنَةَ: ٦١٠ هـ). يَنْظُرُ: «تَارِيخُ الْإِسْلَامِ» لِلدَّهْلَوِيِّ [٢٥٣/١٣]، وَ«الْجَوَاهِرُ الْمَضِيَّةُ» لِعَبْدِ الْقَادِرِ الْقُرْشِيِّ [١٩٠/٢]. وَ«الْمِرْقَاةُ الْوَفِيَّةُ فِي طَبَقَاتِ الْحَنْفِيَّةِ» لِلْفَيْرُوزِآبَادِيِّ [٧٢/٧٣ - ب - أ/ مَخْطُوط

وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى هُمَا سُنَّتَانِ فِيهِ ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ : «عَشْرٌ مِنَ الْفِطْرَةِ»
أَيُّ السُّنَّةِ ، وَذَكَرَ مِنْهَا «الْمَضْمُضَةُ وَالِاسْتِنْشَاقُ» ، وَلِهَذَا كَانَا سُنَّتَيْنِ فِي
الْوُضُوءِ ، وَلَنَا قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَأَطْهَرُوا﴾ [المائدة: ٦] بِالْأَطْهَرِ

❦ غَايَةُ الْبَيَانِ ❦

لِلْحَالَةِ ، ثُمَّ جُعِلَتْ اسْمًا لِلْخِلْقَةِ الْقَابِلَةِ لِلدِّينِ الْحَقِّ عَلَى الْخُصُوصِ ، وَعَلَيْهِ الْحَدِيثُ
الْمَشْهُورُ : «كُلُّ مَوْلُودٍ يُوَلَّدُ عَلَى الْفِطْرَةِ»^(١) . ثُمَّ جُعِلَتْ اسْمًا لِمِلَّةِ الْإِسْلَامِ نَفْسِهَا ؛
لَأَنَّهَا حَالَةٌ مِنْ أَحْوَالِ صَاحِبِهَا ، وَعَلَيْهِ قَوْلُهُ ﷺ : «قَصُّ الْأَظْفَارِ مِنَ الْفِطْرَةِ»^(٢) . . . «^(٣)» .
قِيلَ : خَمْسٌ مِنْهَا فِي الرَّأْسِ : الْفَرْقُ^(٤) ، وَالسَّوَاكُ ، وَالْمَضْمُضَةُ ، وَالِاسْتِنْشَاقُ ،
وَقَصُّ الشَّارِبِ .

وْخَمْسٌ فِي الْجَسَدِ : الْخِتَانُ ، [٢/٣٤١] وَحَلْقُ الْعَانَةِ ، وَتَنْفُ الْإِبِطِ ، وَقَصُّ
الْأَظْفَارِ ، وَالِاسْتِنْجَاءُ بِالْمَاءِ .

قَوْلُهُ : (أَمَرَ بِالْأَطْهَرِ)^(٥) (٦) بِضَمِّ الْهَاءِ ؛ لِأَنَّهُ أَضْلَهُ : تَطَهَّرَ ، فَأُدْغِمَتِ التَّاءُ فِي

مكتبة رئيس الكتاب - تركيا / (رقم الحفظ: ٦٧١) ، و«البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة» له
[ص/ ٣٠٣] . و«تاج التراجم» لابن قُطْلُوبُغا [ص/ ٣٠٩] .

(١) أخرجه: البخاري في كتاب الجنائز/ باب ما قيل في أولاد المشركين [رقم/ ١٣١٩] ، ومسلم في
كتاب القدر/ باب معنى كل مولود يولد على الفطرة وحكم موت أطفال الكفار وأطفال المسلمين
[رقم/ ٢٦٥٨] ، من حديث أبي هريرة ؓ به .

(٢) هذا جزء من الحديث الماضي : «عَشْرٌ مِنَ الْفِطْرَةِ» ، وقد سَقْنَا لَفْظَهُ فِي تَخْرِيجِهِ .

(٣) ينظر: «المغرب في ترتيب المعرب» للمُطَرِّزِي [ص/ ٣٦٣] .

(٤) الْفَرْقُ (يَفْتَحُ الْفَاءَ وَسُكُونُ الرَّاءِ) : هُوَ أَنْ يَنْقَسِمَ رَأْسُهُ نِصْفًا مِنْ يَمِينِهِ وَنِصْفًا مِنْ بَسَارِهِ . ينظر: «عون
المعبود» للعظيم آبادي [٥٥/١] .

(٥) هكذا وقع مضبوطاً مُجَوِّداً في: «ت» . و«و» ، وكذا في النسخة التي بخط المؤلف من «الهداية»
[١/٣/ب/ مخطوط مكتبة فيض الله أفندي - تركيا] .

(٦) هذه العبارة ليست في المطبوع من «الهداية» ، ولا هي موجودة في النسخ التي شرح عليها:
السُّغْنَاقِي ، وَالْكَائِي ، وَالْمَحْبُوبِي ، وَالْحَبَّازِي ، وَالْكَزْلَانِي (وجميع شُرُوحهم مخطوطة) ، وَلَا =

غاية البيان

الطَّاءِ ؛ لِقُرْبِ الْمَخْرَجِ ، فَجِيءَ بِحَرْفِ الْوَصْلِ ؛ لِيَتَوَصَّلَ بِهَا إِلَى النُّطْقِ ، فَصَارَ :
أَطْهَرًا^(١).

وبعض مَنْ لَا خَبْرَةَ لَهُ وَلَا دِرْيَةَ^(٢) يَقْرُؤُهُ : «أَمْرٌ بِالْأَطْهَارِ»^(٣) ، وَمَا ذَاكَ إِلَّا

ابْنُ الْهَمَامِ ، وَالْبَابِرِيُّ ، وَالبَدْرُ الْعَيْنِيُّ ، وَاللَّكْنَوِيُّ ، وَغَيْرُهُمْ .
بَلْ قَالَ الْعَيْنِيُّ (بَعْدَ أَنْ سَأَلَ شَرْحَ الْمُؤَلَّفِ لَتِلْكَ الْجُمْلَةِ) : «غَالِبُ النُّسَخِ الَّتِي عَثَرْنَا عَلَيْهَا هَكَذَا :
(وَلَا قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿وَأَن كُنْتُمْ جُنَا فَاظْهَرُوا﴾ وَهُوَ أَمْرٌ بِتَطْهِيرِ جَمِيعِ الْبَدَنِ) . يَعْنِي : لَيْسَ
فِيهَا تِلْكَ الْعِبَارَةُ : «أَمْرٌ بِالْأَطْهَارِ» . يَنْظُرُ : «الْبَيَانَةُ شَرْحُ الْهِدَايَةِ» لِلْعَيْنِيِّ [٣١٤/١ - ٣١٥] .
قُلْنَا : لَكِنَّا ثَابِتَةٌ فِي النُّسَخَةِ الَّتِي بَخَطَ الْمُؤَلَّفُ مِنْ «الْهِدَايَةِ» [ق/٤/أ] مَخْطُوطَ مَكْتَبَةِ فَيْضِ اللَّهِ
أَفَنْدِي] . وَقَدْ اسْتَدْرَكَهَا بِالْحَاشِيَةِ وَتَحْتَهَا عَلَامَةُ التَّصْحِيحِ .

وَلَفِطَ الْمَطْبُوعُ مِنْ : «الْهِدَايَةِ» لِلْمَرْغِينَانِي [١٩/١] : «وَهُوَ أَمْرٌ بِتَطْهِيرِ جَمِيعِ الْبَدَنِ» . وَمِثْلُهُ وَقَعَ فِي
النُّسَخَةِ الْمَنْقُولَةِ عَنْ نَسْخَةِ الْمَرْغِينَانِي [١/٥/ق/١] مَخْطُوطَ جَامِعَةِ بَرْنِسْتُون - أَمْرِيكا/ (رَقْمُ الْحِفْظِ :
٣٥٩٣) . وَكَذَا فِي نَسْخَةِ ابْنِ الْفَصِيحِ مِنْ «الْهِدَايَةِ» [١/٦/ق/ب] مَخْطُوطَ مَكْتَبَةِ وَلِيِّ الدِّينِ أَفَنْدِي
- تَرْكِيَا] .

وَوَقَعَ فِي بَعْضِ النُّسَخِ بَعْدَ الْآيَةِ مُبَاشَرَةً : «وَهُوَ تَطْهِيرُ جَمِيعِ الْبَدَنِ» ، وَهَذَا هُوَ الْمُثَبَّتُ فِي نَسْخَةِ
اِبْقَاسِمِي [ق/٣/أ] مَخْطُوطَ مَكْتَبَةِ كَوْبِرِيْلِي فَاضِلِ أَحْمَدِ بَاشَا - تَرْكِيَا] ، وَفِي نَسْخَةِ الْأَرْزَكَانِي
مِنْ «الْهِدَايَةِ» [١/٣/ق/١] مَخْطُوطَ مَكْتَبَةِ فَيْضِ اللَّهِ أَفَنْدِي - تَرْكِيَا] ، وَفِي نَسْخَةِ الشَّهْرَكَانْدِي
(الْمَقْرُوءَةِ عَلَى أَكْمَلِ الدِّينِ الْبَابِرِيِّ) مِنْ «الْهِدَايَةِ» [ق/٣/أ] مَخْطُوطَ مَكْتَبَةِ فَيْضِ اللَّهِ أَفَنْدِي -
تَرْكِيَا] ، وَفِي نَسْخَةِ الْبَابِرِيِّ مِنْ «الْهِدَايَةِ» [ق/٣/ب] مَخْطُوطَ مَكْتَبَةِ فَيْضِ اللَّهِ أَفَنْدِي - تَرْكِيَا] .
وَأَشَارَ الْبَابِرِيُّ فِي حَاشِيَةِ نُسْخَتِهِ إِلَى أَنَّهُ وَقَعَ فِي نَسْخَةٍ أُخْرَى : «أَمْرٌ بِالتَّطْهِيرِ» .

(١) هَكَذَا مُضَبَّوْطًا مُجَوِّدًا فِي : «ت» ، وَ«و» .

(٢) يُقَالُ : دَرَيْتُهُ وَدَرَيْتُ بِهِ أَدْرِي دَرِيًّا وَدَرِيَّةً - بِفَتْحِهِمَا وَيُكْسَرَانِ - : عَلِمْتُهُ . يَنْظُرُ : «تَاجُ الْعُرُوسِ»
لِلزَّيْدِي [٤٠٣/١٩ / مادة : دَرَى] .

(٣) هَكَذَا مُضَبَّوْطًا مُجَوِّدًا فِي : «ت» ، وَ«و» . وَهَكَذَا نَقَلَهُ الْبَدْرُ الْعَيْنِيُّ عَنِ الْمُؤَلَّفِ مُجَوِّدًا فِي : «الْبَيَانَةُ
شَرْحُ الْهِدَايَةِ» [١/٤٢/ق/أ] مَخْطُوطَ مَكْتَبَةِ كَوْبِرِيْلِي فَاضِلِ أَحْمَدِ بَاشَا/ (رَقْمُ الْحِفْظِ : ٦٣١) .

(٤) وَهَذَا اللَّفْظُ : مُثَبَّتٌ فِي حَاشِيَةِ نَسْخَةِ الْأَرْزَكَانِي مِنْ «الْهِدَايَةِ» [ق/٣/أ] مَخْطُوطَ مَكْتَبَةِ فَيْضِ اللَّهِ
أَفَنْدِي - تَرْكِيَا] . وَكَذَا ثَابِتٌ أَيْضًا فِي حَاشِيَةِ نَسْخَةِ الشَّهْرَكَانْدِي (الْمَقْرُوءَةِ عَلَى أَكْمَلِ الدِّينِ الْبَابِرِيِّ) =

وَهُوَ تَطْهِيرُ جَمِيعِ الْبَدَنِ، إِلَّا أَنْ مَا يَتَعَذَّرُ إِيصَالُ الْمَاءِ إِلَيْهِ خَارِجٌ عَنِ النَّصِّ، بِخِلَافِ الْوُضُوءِ؛ لِأَنَّ الْوَاجِبَ فِيهِ غَسْلُ الْوَجْهِ، وَالْمُوَاجَهَةُ فِيهِمَا مُنْعَدِمَةٌ، وَالْمُرَادُ بِمَا رُوِيَ حَالَةُ الْحَدَثِ، بِذَلِيلِ قَوْلِهِ ﷺ: «إِنَّهُمَا فَرَضَانِ فِي الْجَنَابَةِ، سُنَّتَانِ فِي الْوُضُوءِ».

❦ غنية البيان ❦

لِحِرْمَانِهِ مِنَ الْعَرَبِيَّةِ، وَالْمُصَنَّفُ بَرِيءٌ مِنْ عَهْدِهِ^(١).

وإِنَّمَا قَالَ: (وَهُوَ تَطْهِيرُ جَمِيعِ الْبَدَنِ)؛ لِأَنَّ كَثْرَةَ الْحُرُوفِ، تَدُلُّ عَلَى كَثْرَةِ الْمَعْنَى، كَمَا فِي الشُّقْدَفِ وَالشَّقْنَدَافِ^(٢).

قَوْلُهُ: (إِلَّا أَنْ مَا يَتَعَذَّرُ إِيصَالُ الْمَاءِ إِلَيْهِ خَارِجٌ)، أَيُّ: عَنْ قَضِيَّةِ النَّصِّ.

وهذا جوابُ سُؤَالٍ مُقَدَّرٍ، وَهُوَ أَنْ يُقَالَ: لَا تُسَلِّمُ أَنَّ الْأَمْرَ وَرَدَ بِتَطْهِيرِ جَمِيعِ الْبَدَنِ، فَلَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَوَجِبَ غَسْلُ الْعَيْنَيْنِ.

فَأَجَابَ عَنْهُ وَقَالَ: ذَلِكَ خَرَجَ عَمَّا قُلْنَا، دَفْعًا لِلحَرَجِ الْمَدْفُوعِ شَرْعًا؛ لِأَنَّ فِيهِ تَعَذُّرًا، أَلَا تَرَى أَنَّ مَنْ تَكَلَّفَ لِذَلِكَ كَفَّ بَصْرُهُ؛ كَابْنُ عُمَرَ وَابْنُ عَبَّاسٍ ﷺ، بِخِلَافِ الْمَضْمَضَةِ وَالِاسْتِنْشَاقِ؛ لِأَنَّهُ لَا حَرَجَ فِيهِمَا، فَيَجِبُ غَسْلُهُمَا لِمُوجِبِ الْآيَةِ.

= من «الهداية» [ق/٣/١] مخطوط مكتبة فيض الله أفندي - تركيا، ولكن هكذا: «أَمَرَ بِالِاطَّهَارِ!» وَصَبَّطَهَا بِالشَّكْلِ الْكَامِلِ.

(١) أَسْرَفَ الْبَدْرُ الْعَيْنِيُّ فِي التَّشْنِيعِ عَلَى الْمُؤَلَّفِ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ. يَنْظُرُ: «الْبَنَاءُ شَرْحُ الْهُدَايَةِ» لِلْبَدْرِ الْعَيْنِيِّ [٣١٥/١].

(٢) الشُّقْدَفُ. مَرْكَبٌ أَكْبَرُ مِنَ الْهُودُجِ يَسْتَعْمَلُهُ الْعَرَبُ، وَكَانَ يَرْكَبُهُ الْمُجَجَّاجُ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ الْحَرَامِ. وَأَمَّا الشَّقْنَدَافُ: فَلَيْسَ مِنْ كَلَامِهِمْ. قَالَ الزَّبِيدِيُّ: «وَسَمِعْتُ بَعْضَ مُشَيْخِي يَقُولُ: إِنَّهُ مَرُّ رَجُلٍ عَلَى عِرَاقِي، فَقَالَ لَهُ: مَا تُسَمُّونَ هَذَا عِنْدَكُمْ؟ فَقَالَ: «الشَّقْنَدَافُ»، فَقَالَ: أَلَيْسَ هُوَ الشَّقْدَفُ؟ قَالَ: لَا، أَلَا تَدْرِي أَنَّ زِيَادَةَ الْبِنَاءِ تَدُلُّ عَلَى زِيَادَةِ الْمَعْنَى، وَهَذَا أَعْظَمُ مِنْ شَقَادَفِكُمْ، وَأَوْسَعُهَا جِزْمًا». يَنْظُرُ: «تَاجُ الْعُرُوسِ» لِلزَّبِيدِيِّ [٥٢٥/٢٣ مادة: شَقْدَفُ]. و«الْمَعْجَمُ الْوَسِيطُ» [٤٨٨/١ مادة: الشَّقْدَفُ].

غاية البيان

وإنما لم يجب غسلهما في الوضوء؛ لأن الأمر لم يرد ثم بالتطهر، بل ورد بغسل الوجه، ولا مواجهة فيهما.

أما قوله ﷺ: «عَشْرٌ مِنَ الْفِطْرَةِ»^(١)، فالمراد منه كونهما سنتين في الوضوء؛ بدليل ما روي عن ابن عباس وجابر ﷺ، عن النبي ﷺ [٣٤١/١ م] أنه قال: «إنهما قرصان في الجنابة، نفلان في الوضوء»^(٢).

وبدليل ما روى أبو داود في «سننه»: بإسناده إلى أبي هريرة ﷺ، أنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ تَحْتَ كُلِّ شَعْرَةٍ جَنَابَةٌ، فَاعْسِلُوا الشَّعْرَ، وَأَنْقُوا الْبَشَرَ»^(٣).

(١) مضمي تخريجه.

(٢) لم نجده بهذا اللفظ بعد التبع، بل قال العيني في «البنية»: «لم يذكر أحد من الشراح أصل هذا الحديث، وإنما قال الأثراري (يعني: المؤلف) وتبعه الأكمل (يعني: البابرقي): بدليل ما روي عن ابن عباس وجابر بن عبد الله ﷺ، عن النبي ﷺ أنه قال: «إنهما قرصان في الجنابة نفلان في الوضوء». ولفظ الأكمل: «سنتان في الوضوء». قال السروجي: «وأما قول صاحب «الهداية»: «بدليل قوله ﷺ: «إنهما قرصان في الجنابة سنتان في الوضوء». فلا يُعرف».

وقبله قال الزيلعي: «غريب»، وقال عبد القادر القرشي: «لم أره»! وقال ابن حجر: «لم أجده هكذا». ينظر: «نصب الرأية» للزيلعي [٧٨/١]، و«العناية في تخريج أحاديث الهداية» لعبد القادر القرشي [ق٨/أ/مخطوط مكتبة فيض الله أفندي - تركيا/ (رقم الحفظ: ٢٨٨)]، و«الدراية في تخريج أحاديث الهداية» لابن حجر [٤٧/١]. و«البنية في شرح الهداية» للميني [٣١٧/١].

(٣) أخرجه: أبو داود في كتاب الطهارة/باب في الغسل من الجنابة [رقم/٢٤٨]، والترمذي في أبواب الطهارة عن رسول الله ﷺ/باب ما جاء أن تحت كل شعرة جنابة [رقم/١٠٦]، وابن ماجه في كتاب الطهارة وسننها/باب تحت كل شعرة جنابة [رقم/٥٩٧]، والبيهقي في «سننه الكبرى» [رقم/٧٩٧]، من طريق الحارث بن وجيه، حدثنا مالك بن دينار، عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة ﷺ به.

قال أبو داود: «الحارث بن وجيه حديثه منكر، وهو ضعيف».

وقال الترمذي: «حديث الحارث بن وجيه حديث غريب لا نعرفه إلا من حديثه. وهو شيخ ليس بذلك، وقد روى عنه غير واحد من الأئمة، وقد تفرد بهذا الحديث، عن مالك بن دينار».

❦ غايه البيان ❦

وَلَا شَكَّ أَنَّ فِي دَاخِلِ الْفَمِ بَشْرَةً ، وَدَاخِلِ الْأَنْفِ شَعْرَةٌ .

وَرَوَى [١/٤١ط] بِإِسْنَادِهِ أَيْضًا: إِلَى عَلِيٍّ أَنَّهُ قَالَ: قَالَ ﷺ: «مَنْ تَرَكَ مَوْضِعَ شَعْرَةٍ مِنْ جَنَابَةٍ لَمْ يَغْسِلْهَا؛ فَعِلَ بِهَا كَذَا وَكَذَا مِنَ النَّارِ^(١)». قَالَ عَلِيٌّ: «فَمِنْ ثَمَّ عَادَيْتُ رَأْسِي . ثَلَاثًا»^(٢) ، أَيْ: قَالَ هَذَا اللَّفْظَ ثَلَاثًا ، فَكَانَ «يَجُزُّ شَعْرَهُ»^(٣) .

قَالَ أَبُو بَكْرِ الرَّازِيُّ ﷺ: «وَكَانَ أَبُو الْحَسَنِ الْكَرْخِيُّ يَحْكِي عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْبُرْدَعِيِّ^(٤) عَنْ ثَعْلَبٍ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: الْبَشْرَةُ: هِيَ الْجِلْدَةُ الَّتِي تَقِي اللَّحْمَ الْأَذَى»^(٥) .

= ينظر: «البدور المنير» لابن الملقن [٥٧٥/٢] .

(١) أَيْ: بِسَبَبِ تِلْكَ الشَّعْرَةِ . كَذَا جَاءَ فِي حَاشِيَةِ: «م» .

(٢) أَخْرَجَهُ: أَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ الطَّهَارَةِ/ بَابِ فِي الْغَسْلِ مِنَ الْجَنَابَةِ [رقم/ ٢٤٩] ، وَابْنُ مَاجَهَ فِي كِتَابِ الطَّهَارَةِ وَسَنَّهَا/ بَابِ تَحْتَ كُلِّ شَعْرَةٍ جَنَابَةٌ [رقم/ ٥٩٩] ، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» [١/ ٩٤] ، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ [رقم/ ١٠٦٧] ، مِنْ طَرِيقِ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ ، أَخْبَرَنَا عَطَاءُ بْنُ السَّائِبِ ، عَنْ زَادَانَ ، عَنْ عَلِيٍّ ﷺ بِهِ .

قَالَ ابْنُ حَبَرٍ: «وإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ ، فَإِنَّهُ مِنْ رِوَايَةِ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ ، وَقَدْ سَمِعَ مِنْهُ حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ قَبْلَ الْاِخْتِلَاطِ ، لَكِنْ قِيلَ: إِنَّ الصَّوَابَ وَقْفُهُ عَلَى عَلِيٍّ» . يَنْظُرُ: «تَحْفَةُ الْمُحْتَاجِ إِلَى أدلة المنهاج» لابن الملقن [٢٠٥/١] ، وَ«التَّلْخِصُ الْحَبِيرُ» [٣٨٢/١] .

(٣) هَذَا اللَّفْظُ مِنْ قِمَامِ الْحَدِيثِ .

(٤) هُوَ: أَحْمَدُ بْنُ الْحُسَيْنِ ، أَبُو سَعِيدٍ الْبُرْدَعِيُّ ، كَانَ شَيْخَ الْحَنْفِيَّةِ بِبَغْدَادَ . يُسَبِّتُهُ إِلَى بُرْدَعَةَ (أَوْ بُرْدَعَةَ) بِأَقْصَى أذربيجان . كَانَ فَقِيْهًا مُنَاطِرًا بَارِعًا ، إِلَّا أَنَّهُ كَانَ مُعْتَزَلِيًّا . لَهُ: «مَسَائِلُ الْخِلَافِ» ، فِيمَا اخْتَلَفَ فِيهِ الْحَنْفِيَّةُ مَعَ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ . (تُوفِيَ سَنَةَ: ٣١٧هـ) . يَنْظُرُ: «تَارِيخُ بَغْدَادَ» لِلْخَطِيبِ الْبَغْدَادِيِّ [٣٢١/٤] ، وَ«الْوَافِي بِالْوُفَايَاتِ» لِلصَّفْدِيِّ [٢٠٧/٦] . وَ«الْجَوَاهِرُ الْمُضِيَّةُ» لِعَبْدِ الْقَادِرِ الْقُرْشِيِّ [٦٦/١] . وَ«الْمِرْقَاةُ الْوَفِيَّةُ فِي طَبَقَاتِ الْحَنْفِيَّةِ» لِلْفَيَّزُورِزَادِيِّ [ق/ ٥/ ١/ مخطوط مكتبة رئيس الكتاب - تركيا/ (رقم الحفظ: ٦٧١)] ، وَ«سُلَّمُ الْوُصُولِ إِلَى طَبَقَاتِ الْفُحُولِ» لِحَاجِي خَلِيفَةَ [١٤١/١] .

(٥) تِمَامُ عِبَارَةِ الرَّازِيِّ: «يُرِيدُ أَنْ يَحُلَّ وَنَحْوَهُ إِذَا أَخَذَهُ الْإِنْسَانُ فِي يَدِهِ ، أَوْ فِي فَمِهِ ؛ لَمْ يَتَأَذَّ بِهِ ، فَإِنْ بَقَرَ الْجِلْدَ مِنَ الْمَوْضِعِ ؛ تَأَذَّى بِمَا يَصِيرُ فِيهِ مِنْ حُلٍّ أَوْ نَحْوِهِ ، فَتِلْكَ الْجِلْدَةُ هِيَ الْبَشْرَةُ» . =

وَسُنُّهُ: أَنْ يَبْدَأَ الْمُغْتَسِلُ فَيَغْسِلُ يَدَيْهِ، وَفَرْجَهُ، وَيُزِيلُ نَجَاسَةً إِنْ كَانَتْ عَلَى بَدَنِهِ، ثُمَّ يَتَوَضَّأُ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ إِلَّا رِجْلَيْهِ، ثُمَّ يُفِيضُ الْمَاءَ عَلَى رَأْسِهِ وَسَائِرِ جَسَدِهِ ثَلَاثًا، ثُمَّ يَتَنَحَّى عَنْ ذَلِكَ الْمَكَانِ فَيَغْسِلُ رِجْلَيْهِ، هَكَذَا

غاية البيان

قوله: (وَيُزِيلُ النِّجَاسَةَ).

قَالَ الْإِمَامُ حَمِيدُ الدِّينِ الضَّرِيرُ رحمته فِي «شَرْحِهِ»: «الصَّحِيحُ أَنْ يُقَالَ: نَجَاسَةٌ بِالتَّنْكِيرِ؛ لِأَنَّ الْأَلِفَ وَاللَّامَ إِمَّا لِلْجِنْسِ، وَإِمَّا لِلْعَهْدِ، وَالْمَعْنَى مُتَنَفِّ بِدَلَالَةٍ: (إِنْ كَانَتْ) ^(١) وَكَذَا الْجِنْسُ؛ لِأَنَّ الْجِنْسَ وَاقِعٌ عَلَى الْأَدْنَى مَعَ احْتِمَالِ الْكُلِّ، وَالْأَدْنَى غَيْرُ مُرَادٍ، وَالْكُلُّ مُحَالٌ» ^(٢). هَذَا خُلَاصَةٌ مَا قَالَهُ.

فَأَقُولُ: التَّنْكِيرُ إِنَّمَا يَتَعَيَّنُ إِذَا كَانَ الْإِنْحِصَارُ ثَابِتًا فِي التَّعْرِيقَيْنِ كَمَا قَالَ، وَنَحْنُ لَا نُسَلِّمُ؛ لِجَوَازِ أَنْ تَكُونَ اللَّامُ لِتَعْرِيفِ الْمَاهِيَةِ، كَمَا بَيَّنَّاهُ فِي أَوَّلِ الْكِتَابِ.

قوله: (ثُمَّ يَتَوَضَّأُ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ)، أَيُّ: مِثْلَ وَضُوءِهِ [٣٥/١] لِلصَّلَاةِ، وَإِنَّمَا قَالَ هَذَا كَيْلًا يَتَوَهَّمُ أَنَّهُ يُرِيدُ غَسْلَ الْيَدَيْنِ إِلَى الرُّسْغَيْنِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يُسَمَّى وَضُوءًا، كَمَا وَرَدَ فِي الْحَدِيثِ فِي غَسْلِ الْيَدَيْنِ لِأَجْلِ الطَّعَامِ، قَالَ رحمته: «الْوَضُوءُ قَبْلَ الطَّعَامِ يَنْفِي الْفَقْرَ» ^(٣).

وفيه إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ يَمْسَحُ رَأْسَهُ؛ لَا كَمَا رَوَى الْحَسَنُ ^(٤) عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ: أَنَّهُ

= ينظر: «شرح مختصر الطحاوي» لبجصاص [٣٤٤/١].

(١) إشارة إلى قول صاحب «الهداية»: «إِنْ كَانَتْ عَلَى بَدَنِهِ». ينظر: «الهداية» للمَرْغِينَانِي [١٩/١].

(٢) ينظر: «الفوائد الفقهية في شرح الهداية» [٢٥/ب].

(٣) أخرجه: القضاعي: «مسند الشهاب» [٢٠٥/١]. من طريق موسى بن جعفر عن أبيه عن جده به.

قال الذهبي: «سنده مظلم». وقال العراقي: «هو ضعيف». ينظر: «ميزان الاعتدال» [٢٠٢/٤].

ترجمة موسى بن جعفر الكاظم. و«المعني عن حمل الأسفار» للعراقي [٣٤٧/١].

(٤) هو ابن زياد اللؤلؤي. وهو المراد عند الإطلاق.

حَكَتْ مِثْمُونَةُ ﷺ اغْتَسَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ . وَإِنَّمَا يُؤَخَّرُ غَسْلُ رِجْلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُمَا فِي مُسْتَنْقَعِ الْمَاءِ الْمُسْتَعْمَلِ ، فَلَا يُفِيدُ الْغَسْلُ

﴿ غَايَةُ الْبَيَانِ ﴾

لَا يَمْسَحُ^(١).

وَقَوْلُهُ: (يَتَوَضَّأُ) بِالنَّصْبِ ، عَطْفًا عَلَى (أَنْ يَبْدَأَ).

وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ» ، بِإِسْنَادِهِ إِلَى عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، أَنَّهَا قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَتَوَضَّأُ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ ، ثُمَّ يَفِيضُ عَلَى رَأْسِهِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ»^(٢).

وَحَدَّثَ الْبُخَارِيُّ: بِإِسْنَادِهِ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ ، عَنْ مِثْمُونَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ^(٣): «تَوَضَّأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ ، غَيْرَ رِجْلَيْهِ ، وَغَسَلَ قَرْجَهُ وَمَا أَصَابَهُ مِنَ الْأَذَى ، ثُمَّ أَفَاضَ عَلَيْهِ الْمَاءَ ، ثُمَّ نَحَى رِجْلَيْهِ ، فَغَسَلَهُمَا»^(٤). هَذَا^(٥) غُسْلُهُ مِنَ الْجَنَابَةِ.

وَالْمُسْتَنْقَعُ^(٦): الْمُجْتَمَعُ.

(١) ينظر: «بدائع الصنائع» للكاساني [٢٧٠/١] ، «العناية على الهداية بهامش فتح القدير» [٥٨/١] ، «البنية شرح الهداية» للعيني [٣١٩/١] ، «البحر الرائق» لابن نجيم [٥٢/١].

(٢) أخرجه: أبو داود في كتاب الطهارة / باب في الغسل من الجنابة [رقم / ٢٤١] ، والنسائي في «سننه الكبرى» في كتاب الطهارة / صفة الغسل من الجنابة [رقم / ٢٤٢] ، وأحمد في «المسند» [١٨٨/٦] ، والدارقطني في «سننه» [١١٤/١]. من حديث عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بهذا اللفظ.

قلنا: وأصل الحديث ثابت من طرق أخرى عن عائشة.

(٣) وقع بالأصل: «أقال». والمثبت من: «ت»، «م»، «ل»، «و»، «ف».

(٤) أخرجه: البخاري في كتاب الغسل / باب الوضوء قبل الغسل [رقم / ٢٤٦] ، من حديث ابْنِ عَبَّاسٍ ، عَنْ مِثْمُونَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ بِهِ.

(٥) وقع بالأصل: «هذه». والمثبت من: «ت»، «م»، «ل»، «و»، «ف».

(٦) إشارة إلى قول صاحب «الهداية»: «إِنَّمَا يُؤَخَّرُ غَسْلُ رِجْلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُمَا فِي مُسْتَنْقَعِ الْمَاءِ الْمُسْتَعْمَلِ». ينظر: «الهداية» للمرغيناني [٣٦١/٢].

حَتَّى لَوْ ^(١) كَانَ عَلَى لَوْحٍ لَا يُؤَخَّرُ ، وَيَبْدَأُ بِإِزَالَةِ النَّجَاسَةِ الْحَقِيقِيَّةِ ؛ كَيْلَا تَزْدَادَ بِإِصَابَةِ الْمَاءِ .

وَلَيْسَ عَلَى الْمَرْأَةِ أَنْ تَنْقُضَ ضَفَائِرَهَا إِذَا بَلَغَ الْمَاءُ أَصُولَ الشَّعْرِ .
لِقَوْلِهِ ﷺ لَا مُمْ سَلَمَةٌ ﷻ : «يَكْفِيكَ إِذَا بَلَغَ الْمَاءُ أَصُولَ شَعْرِكَ» .

﴿ غاية البيان ﴾

قَوْلُهُ : (إِذَا كَانَ عَلَى لَوْحٍ لَا يُؤَخَّرُ) ، وكذا إِذَا كَانَ عَلَى حَجَرٍ وَنَحْوِهِ .
قَوْلُهُ : (وَيَبْدَأُ بِإِزَالَةِ النَّجَاسَةِ) ، أَيُ : قَبْلَ الْوُضُوءِ وَالْغُسْلِ ، إِنَّمَا ذَكَرَهُ لِبَيَانِ التَّغْلِيلِ ، وَلَا فَهِيَ تَكَرَّرٌ .

قَوْلُهُ : (وَلَيْسَ عَلَى الْمَرْأَةِ أَنْ تَنْقُضَ ضَفَائِرَهَا) ، أَيُ : ذَوَائِبَهَا ، هِيَ جَمْعُ : ضَفِيرَةٍ ، بِمَعْنَى : الذُّوَابَةِ ، وَلَا يُقَالُ : بِالظَّاءِ ^(٢) .

وَاخْتَرَزَ بِالْمَرْأَةِ عَنِ الرَّجُلِ ؛ لِوُجُوبِ نَقْضِ ضَفِيرَتِهِ ، وَتَخْصِيصِ الشَّيْءِ فِي الرِّوَايَاتِ يَدُلُّ عَلَى نَفْيِ مَا عَدَاهُ بِالِاتِّفَاقِ ، [١/٣٥٥ م] بِخِلَافِ النُّصُوصِ ، فَإِنَّ فِيهَا لَا يَدُلُّ عَلَى نَفْيِ مَا عَدَاهُ عِنْدَنَا .

وَإِنَّمَا ذَكَرَ الْمَرْأَةَ - وَإِنْ كَانَتْ حَالَةُ النِّسَاءِ تَقْتَضِي السُّتْرَ ، كَمَا عُرِفَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ ﴾ الْآيَةَ - لِأَنَّ الْمَسْأَلَةَ مِنْ خَوَاصِّ النِّسَاءِ .

قَالَ الْفَقِيهُ أَبُو جَعْفَرٍ ^(٣) : إِنْ كَانَتِ الْمَرْأَةُ مَنقُوضَةً الذُّوَابِ يَجِبُ إِصْبَالُ الْمَاءِ

(١) فِي نُسْخِ غَايَةِ الْبَيَانِ : «إِذَا» .

(٢) الضَّفِيرُ : نَسِجُ الشَّعْرِ وَغَيْرُهُ عَرِيضاً ، وَالتَّضْفِيرُ مِثْلُهُ ، وَالضَّفِيرَةُ مِنْ لَشَعْرٍ إِذَا كَانَتْ مَرْسَلَةً تَسْمَى ذُّوَابَةً ، فَإِنْ كَانَتْ مَلُوقَةً فَهِيَ عَقِيصَةٌ . يَنْظُرُ : «لِسَانُ الْعَرَبِ» لِابْنِ مَنْظُورٍ [٤/٢٥٩٤] ، «الْمَصْبَاحُ الْمُنِيرُ» لِلْفَيُومِيِّ [١/٢١١] .

(٣) أَبُو جَعْفَرٍ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ فِي كُتُبِ الْحَنْفِيَّةِ : هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ ، أَبُو جَعْفَرٍ الْهِنْدُؤَانِيُّ ، الْبَلْخِيُّ ، الْحَنْفِيُّ . وَقَدْ تَقَدَّمَ تَرْجُمَتُهُ .

وَلَيْسَ عَلَيْهَا بَلُّ ذَوَائِبِهَا هُوَ الصَّحِيحُ ، بِخِلَافِ اللَّحْيَةِ ؛ لِأَنَّهُ لَا حَرَجَ فِي إِيصَالِ الْمَاءِ إِلَى أَثْنَائِهَا .

❦ غَايَةُ الْبَيِّنِ ❦

إِلَيْهَا^(١) . وَهَذَا حَسَنٌ عِنْدِي ؛ لِعَدَمِ الْحَرَجِ .

وَقِيلَ : لَا يَجِبُ النِّقْضُ لِلْأَتْرَاكِ ، وَالْعَلَوِيِّينَ^(٢) ؛ لِلإِشْتِرَاكِ فِي الْحَرَجِ مَعَ النِّسَاءِ ، وَفِيهِ نَظَرٌ^(٣) .

قَوْلُهُ : (وَلَيْسَ عَلَيْهَا بَلُّ ذَوَائِبِهَا هُوَ الصَّحِيحُ) اخْتِرَازٌ عَمَّا قِيلَ : يَجِبُ الْبَلُّ وَالْعَصْرُ ثَلَاثًا^(٤) .

وَإِنَّمَا قَالَ : هُوَ الصَّحِيحُ ؛ لِأَنَّهُ فِي بَلِّ الضَّفِيرَةِ حَرَجًا ، وَهُوَ مَدْفُوعٌ شَرْعًا .
قَالُوا : يَجِبُ عَلَى الْمَرْأَةِ غَسْلُ الْفَرْجِ الْخَارِجِ فِي الْغُسْلِ ؛ لِعَدَمِ الْحَرَجِ ، وَإِيصَالُ الْمَاءِ إِلَى الْبَشَرَةِ فِي الذَّكَرِ وَالْأُنْثَى قَرْضٌ .

قَوْلُهُ : (إِلَى أَثْنَائِهَا) ، أَيُّ : إِلَى تَضَاعِيفِهَا ، جَمْعٌ : ثِنْيٌ ، يَقُولُ : أَنْفَذْتُ كَذَا ثِنْيِي كِتَابِي ؛ أَيُّ : فِي طَيْئِهِ^(٥) .

(١) ينظر: «إبدائع الصنائع» للكاساني [٢٦٨/١] ، «فتح القدير» لابن الهمام [٥٨/١] .

(٢) العلوية: بفتح العين واللام وفي آخرها واو ، هذه النسبة إلى أربعة رجال: أحدهم: أمير المؤمنين علي ابن أبي طالب ، وفي أولاده كثرة .
والثاني: إلى بطن من الأزد يقال لهم: بنو علي .
والثالث: إلى ولد علي بن سود .

والرابع: إلى مذحج بنو علي . ينظر: «اللباب في تهذيب الأنساب» لابن الأثير [١٢٤/٢ ، ١٢٥] .

(٣) يجب النقص على الأتراك والعلويين على الصحيح . ينظر: «البحر الرائق» لابن نجيم [٥٥/١] .

(٤) أي: ما رواه الحسن عن أبي حنيفة: أنها تبل ذوائبها ثلاثاً مع كل بلة عصرة ، ليلغ الماء شعب قرونها . ينظر: «فتح القدير» لابن الهمام [٥٨/١] ، «البنية شرح الهداية» للعيني [٣٢٣/١] ، «البحر الرائق» لابن نجيم [٥٥/١] .

(٥) ينظر: «لسان العرب» لابن منظور [٥١١/١] .

وَالْمَعَانِي الْمَوْجِبَةُ لِلْغُسْلِ :

❦ غاية البيان ❦

قوله: (وَالْمَعَانِي الْمَوْجِبَةُ لِلْغُسْلِ)، أي: العِلَلُ الموجبة، واختيار لفظِ (المعاني)؛ لِمَا قُلْنَا مِنْ قَبْلُ.

قَالَ بَعْضُ الشَّارِحِينَ^(١): هَذِهِ مَعَانٍ مُوجِبَةٌ لِلْجَنَابَةِ لَا لِلْغُسْلِ، عَلَى الْمَذْهَبِ الصَّحِيحِ مِنْ عُلَمَائِنَا - رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى -، فَإِنَّهَا تَنْقُضُهُ؛ فَكَيْفَ تُوجِبُهُ؟ [١٥/١].

أَقُولُ: لَا شَكَّ أَنَّ مَعْنَى قَوْلِهِ: (الْمَعَانِي الْمَوْجِبَةُ لِلْغُسْلِ)، أَنَّ الْغُسْلَ يَجِبُ لِهَذِهِ الْمَعَانِي عَلَى طَرِيقِ الْبَدَلِ، عَلَى مَعْنَى: أَنَّ أَيَّ مَعْنَى مِنْ هَذِهِ الْمَعَانِي إِذَا وُجِدَ يَجِبُ بِهِ الْغُسْلُ، فَإِذَا تَجْتَمَعُ الْعِلَّةُ وَالْمَعْلُولُ بِلا نَقْضٍ وَلَا رَفْعٍ.

وَالَّذِي قَالَهُ الشَّارِحُ إِنَّمَا [٣٦/١م] يَتَوَجَّهُ إِذَا كَانَتْ هَذِهِ الْمَعَانِي مُوجِبَةً لَوْجُودِ الْغُسْلِ لَا لَوْجُوبِهِ، وَلَمْ يُقَيَّدِ الْمُصَنِّفُ بِالْوُجُوبِ، حَتَّى يُورَدَ عَلَيْهِ مِثْلُ مَا قَالَهُ الشَّارِحُ^(٢).

وَقِيلَ: سَبَبٌ وَجُوبِ الْغُسْلِ إِرَادَةٌ مَا لَا يَحِلُّ فَعَلُهُ بِسَبَبِ الْجَنَابَةِ؛ مَنَقُولًا عَنْ «مَبْسُوط» شَيْخِ الْإِسْلَامِ^(٣).

وَفِيهِ نَظَرٌ عِنْدِي؛ لِأَنَّ الْمُسَبَّبَ مَا يَتَوَقَّفُ وَجُودُهُ عَلَى وَجُودِ السَّبَبِ،

(١) أَرَادَ بِهِ السَّغْنَاقِي. يَنْظُرُ: «الْنَهَايَةُ شَرْحُ الْهَدَايَةِ» لِلْسَّغْنَاقِي [ج١/ق١١].

(٢) عَقِبَ عَلَيْهِ الْعَيْنِيُّ بِقَوْلِهِ: قُلْتُ: التَّحْقِيقُ فِي هَذَا الْكَلَامِ: أَنَّ الْعِلَلَ الشَّرْعِيَّةَ لَا تَكُونُ مُوجِبَةً بِذَوَاتِهَا، فَإِنَّمَا الْمَوْجِبُ لِلْحَكْمِ هُوَ اللَّهُ تَعَالَى؛ إِلَّا أَنَّ ذَلِكَ الْإِيجَابَ غَيْبٌ عَنَّا فِي حَقِّهِ، وَجَعَلَ الشَّرْعُ الْأَسْبَابَ الَّتِي يُمْكِنُنَا الرُّقُوفَ عَلَيْهَا عِلَّةَ لَوْجُوبِ الْحَكْمِ فِي حَقِّهَا تَيْسِيرًا عَلَيْنَا. ثُمَّ إِنَّ هَذِهِ الْعِلَلَ الثَّلَاثَةَ مُوجِبَةٌ لِلْجَنَابَةِ، وَالْجَنَابَةُ مُوجِبَةٌ لِلْغُسْلِ، فَيَكُونُ الْمَعَانِي الْمَوْجِبَةُ عِلَّةَ الْعِلَّةِ، فَكَمَا أَنَّ الْحَكْمَ يَضَافُ إِلَى الْعِلَّةِ يَضَافُ إِلَى عِلَّةِ الْعِلَّةِ. يَنْظُرُ: «الْبَيِّنَاتُ شَرْحُ الْهَدَايَةِ» لِلْعَيْنِيِّ [٣٢٤/١].

(٣) «مَبْسُوط» شَيْخِ الْإِسْلَامِ أَبِي بَكْرٍ، الْمَعْرُوفُ بِخَوَاهِرِ زَادِهِ، وَيُقَالُ لَهَا: «مَبْسُوطُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ» وَهِيَ نَسْخَةٌ مِنْ «الْأَصْلِ» لِمُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ. كَذَا ذَكَرَهُ اللَّكْنَوي فِي «مَقْدَمَتِهِ لِعِمْدَةِ الرَّعَايَةِ».

..... إِنزَالُ الْمَنِيِّ عَلَى وَجْهِ الدَّفْقِ وَالشَّهْوَةِ

❦ غَايَةُ الْبَيَانِ ❦

والإرادةُ وَجِدَتْ أو لَمْ تَوْجَدْ يجبُ الغُسلُ إذا وَجِدَ أَحَدُ الْمَعَانِي المذكورة ، فكَيْفَ تَكُونُ الإرادةُ سَبَبًا مُوقُوفًا وَجُوبُ الغُسلِ عَلَيْهِ ؟

وَقِيلَ : السَّبَبُ الْجَنَابَةُ .

وفيه نظرٌ أيضًا ؛ لوجوبِ الغُسلِ في الحيضِ والنَّفَاسِ ، وهذا لأنَّه لا يَقَالُ إذا حَاضَتِ الْمَرْأَةُ أو نُفِستْ : أَجَنِبْتُ .

فَأَقُولُ أَنَا : سَبَبُ الغُسلِ : الْجَنَابَةُ أو ما في معناها ، وَقَوْلِي : ما في معناها ؛ لِيَتَنَاوَلَ الْحَيْضَ وَالنَّفَاسَ ؛ لِأَنَّهُمَا فِي مَعْنَاهَا مِنْ حَيْثُ عَدَمُ جَوَازِ مَسِّ الْمُصْحَفِ ، وَقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ ، وَأَدَاءِ الصَّلَاةِ ، وَهَذَا لِأَنَّ الْإِضَافَةَ أَمَارَةُ السَّبَبِيَّةِ ، وَقَدْ وَجِدْتُ حَيْثُ يَقَالُ : غُسِلَ الْجَنَابَةُ ، وَغُسِلَ الْحَيْضُ ، وَغُسِلَ النَّفَاسُ .

قَوْلُهُ : (إِنزَالُ الْمَنِيِّ عَلَى وَجْهِ الدَّفْقِ وَالشَّهْوَةِ) .

قَالَ بَعْضُ الشَّارِحِينَ : «هَذَا مُسْتَقِيمٌ عَلَى قَوْلِ أَبِي يُوسُفَ ؛ لِاشْتِرَاطِهِ الدَّفْقَ وَالشَّهْوَةَ حَالَةَ الْخُرُوجِ ، وَلَا يَسْتَقِيمُ عَلَى قَوْلِهِمَا ؛ لِأَنَّ الشَّهْوَةَ حَالُ الْإِنْفِصَالِ كَافِيَةٌ عِنْدَهُمَا»^(١) ، هَذَا مُحْ ما قَالَه .

فَأَقُولُ : لَيْسَ كَذَلِكَ ، [١/٣٦٦م] بَلْ هَذَا مُسْتَقِيمٌ عَلَى قَوْلِ الْكُلِّ ؛ لِأَنَّ إِنزَالَ الْمَنِيِّ عَلَى هَذِهِ الصِّفَةِ إِذَا وَجِدَ يَجِبُ الغُسلُ عِنْدَ الْجَمِيعِ ، وَلَا يَرِيدُ ما قَالَه مِنْ وَجُوبِ الغُسلِ عِنْدَهُمَا بِخُرُوجِ الْمَنِيِّ عَنْ شَهْوَةٍ عِنْدَ الْإِنْفِصَالِ ؛ لَا عِنْدَ الْخُرُوجِ ؛ لِأَنَّ الْحُكْمَ جَازٍ أَنْ يَكُونَ مَعْلُولًا بِعِلَلٍ شَتَّى ، وَلَمْ يَدَّعِ الْمُصَنِّفُ الْحَضَرَ عَلَى قَوْلِهِمَا .

(١) ينظر : «النهاية شرح الهداية» للسغناقي [١/١٥ق/ب] .

مِنَ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ حَالَةَ النَّوْمِ وَالْبَقِظَةِ.

وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ ❦ خُرُوجُ الْمَنِيِّ كَيْفَ مَا كَانَ يُوجِبُ الْغُسْلَ ؛ لِقَوْلِهِ ❦: «الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ» أَيِ: الْغُسْلُ مِنَ الْمَنِيِّ.

وَلَنَا أَنَّ الْأَمْرَ بِالتَّطْهِيرِ يَتَنَاوَلُ الْجُنُبَ. وَالْجَنَابَةُ فِي اللُّغَةِ: خُرُوجُ الْمَنِيِّ عَلَى وَجْهِ الشَّهْوَةِ، يُقَالُ: أَجَنَّبَ الرَّجُلُ إِذَا قَضَى شَهْوَتَهُ مِنَ الْمَرْأَةِ. وَالحَدِيثُ مَحْمُولٌ عَلَى الْخُرُوجِ عَنْ شَهْوَةٍ. ثُمَّ الْمَعْتَبَرُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ

❦ غَايَةُ الْبَيَانِ ❦

قَوْلُهُ: (حَالَةُ النَّوْمِ وَالْبَقِظَةِ). لَا يُقَالُ: خُرُوجُ الْمَنِيِّ مِنَ النَّائِمِ يُوجِبُ الْاِغْتِسَالَ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بِشَهْوَةٍ، فَكَيْفَ شَرَطَ الْمُصَنِّفُ الشَّهْوَةَ؟ لِأَنَّا نَقُولُ: كَانَ الْقِيَاسُ أَنْ لَا يَجِبَ، لَكِنَّهُمْ اسْتَحْسَنُوا فَأَوْجَبُوا؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ خُرُوجُهُ لِلَاخْتِلَامِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَوْلُهُ: (كَيْفَمَا كَانَ)؛ مِثْلُ: أَنْ يَسْقُطَ مِنَ الْحَائِطِ، أَوْ يَحْمِلَ حِمْلًا ثَقِيلًا، أَوْ يُضْرَبَ عَلَى ظَهْرِهِ، أَوْ يُصِيبَهُ عِلَّةٌ؛ فَيَخْرُجُ الْمَنِيُّ بَدُونِ اخْتِيَارِهِ.

قَوْلُهُ: (الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ)، مَعْنَاهُ: الْاِغْتِسَالُ مِنَ الْإِنْزَالِ.

قَوْلُهُ: (وَالْحَدِيثُ مَحْمُولٌ عَلَى الْخُرُوجِ عَنْ شَهْوَةٍ).

أَرَادَ بِالْحَدِيثِ قَوْلَهُ ❦: «الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ» ^(١).

وَبِ: (الْخُرُوجِ): خُرُوجَ الْمَنِيِّ، وَإِنَّمَا حُمِلَ هَكَذَا؛ لِأَنَّ الْعَامَّ إِذَا لَمْ يُمَكِّنْ

(١) أَخْرَجَهُ: مُسْلِمٌ فِي كِتَابِ الْحَيْضِ / بَابِ إِنَّمَا الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ [رَقْمُ / ٣٤٣]. وَأَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ الطَّهَارَةِ / بَابِ فِي الْإِكْسَالِ [رَقْمُ / ٢١٧]، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» [٢٩/٣]، مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ❦ بِهِ.

قُلْنَا: وَلِلْحَدِيثِ طَرَقٌ أُخْرَى عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، وَشَوَاهِدٌ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ.

وَمُحَمَّدٍ رَجَمَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى انْفِصَالُهُ عَنْ مَكَانِهِ عَلَى وَجْهِ الشَّهْوَةِ . وَعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ظُهُورُهُ اعْتِبَارًا لِلخُرُوجِ بِالْمَزَايِلَةِ ، إِذَا الْغُسْلُ يَتَعَلَّقُ بِهِمَا وَلَهُمَا : أَنَّهُ مَتَى وَجَبَ مِنْ وَجْهِ : فَالِاخْتِيَاظُ فِي الْإِجَابِ .

غاية البيان

إِجْرَاؤُهُ عَلَى الْعُمُومِ ؛ يُرَادُ أَخَصُّ الْخُصُوصِ لِتَيَقُّنِهِ ، وَهُنَا مُمْتَنِعٌ إِجْرَاؤُهُ عَلَى الْعُمُومِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجِبُ الْغُسْلُ بِإِنْزَالِ الْمَذْيِ ، وَالْوَدْيِ ، وَالْبَوْلِ بِالْإِجْمَاعِ ، وَالْإِنْزَالُ عَنْ شَهْوَةٍ مُرَادٌ بِالْإِجْمَاعِ ، فَلَا يَكُونُ غَيْرُهُ - وَهُوَ إِنْزَالُ الْمَنِيِّ لَا عَنْ شَهْوَةٍ - مُرَادًا لِمَا قُلْنَا .

قَوْلُهُ : (انْفِصَالُهُ عَنْ مَكَانِهِ عَلَى وَجْهِ الشَّهْوَةِ) ، أَيُ : انْفِصَالُ الْمَنِيِّ عَنْ مَكَانِ [٢/٣٧١] الْمَنِيِّ - وَهُوَ الصُّلْبُ - عَلَى وَجْهِ الشَّهْوَةِ هُوَ الْمُعْتَبَرُ عِنْدَهُمَا ، وَلَا يُشْتَرَطُ الشَّهْوَةُ حَالَةَ الْخُرُوجِ ، وَيَجِبُ الْغُسْلُ إِذَا وَجَدَتِ الشَّهْوَةُ حَالَةَ الْانْفِصَالِ ، سَوَاءً وَجَدَتِ حَالَةَ الْخُرُوجِ أَوْ لَمْ تَوْجَدْ .

قَوْلُهُ : (وَعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ ظُهُورُهُ) .

يَعْنِي أَنَّ الْمُعْتَبَرَ فِي وُجُوبِ الْغُسْلِ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ : خُرُوجُ الْمَنِيِّ عَلَى وَجْهِ الشَّهْوَةِ ؛ اعْتِبَارًا لِلخُرُوجِ بِالْانْفِصَالِ ^(١) .

وَجْهُ الِاعْتِبَارِ : أَنَّ الْغُسْلَ لَا يَجِبُ [١٥/١] إِلَّا بِهِمَا ، فَإِذَا وَجَدَ الْانْفِصَالُ وَلَمْ يُوجَدْ الْخُرُوجُ ؛ لَا يَجِبُ بِالْإِجْمَاعِ ، وَالشَّهْوَةُ حَالَةَ الْانْفِصَالِ شَرْطٌ بِالِاتِّفَاقِ ، فَيَنْبَغِي أَنْ يُشْتَرَطَ حَالَةَ الْخُرُوجِ أَيْضًا ؛ لِأَنَّ وُجُوبَ الْغُسْلِ تَعَلَّقَ بِهِمَا .

قَوْلُهُ : (وَلَهُمَا : أَنَّهُ مَتَى وَجَبَ مِنْ وَجْهِ ؛ فَالِاخْتِيَاظُ فِي الْإِجَابِ) .

(١) ينظر هذه المسائل في «المحيط البرهاني» لأبي المعالي [٨٤/١] ، «تحفة الفقهاء» لعلاء الدين السمرقندي [٢٦/١] ، «بدائع الصنائع» للكاساني [٣٧/١] ، «البحر الرائق» لابن نجيم [٥٧/١] ، «حاشية ابن عابدين» [٤٠٧/١] .

غاية البيان

بيانه: لأنَّ الغسلَ مُعلَّقٌ وجوبُهُ بالانفصالِ والخروجِ جميعاً؛ لأنَّه إذا لم يخرج لا يجبُ الغسلُ بمجردِ الانفصالِ، فإذا نظرنا إلى وجودِ الشهوةِ حالة الانفصالِ يجبُ الغسلُ، وإذا نظرنا إلى عدمِ الشهوةِ حالة الخروجِ لا يجبُ.

فإذن: وجبَ الغسلُ من وجهٍ دونَ وجهٍ، فاحتيطَ في الإيجابِ، ولم تُشترطِ الشهوةُ حالة الخروجِ. وهذا معنى قوله: (مَتَى وَجَبَ مِنْ وَجْهِ؛ فَالِاحْتِيَاظُ فِي الْإِيجَابِ).

قال بعضُ الشَّارِحِينَ^(١): «الخُرُوجُ عَلَى وَجْهِ الشَّهْوَةِ قَدْ وَجَدَ، وَإِنَّمَا عُدِمَ الدَّقُّ لَا غَيْرُ، فَبِاعْتِبَارِ مَا وَجَدَ يَجِبُ الْغُسْلُ، وَبِاعْتِبَارِ مَا عُدِمَ لَا يَجِبُ، فَتَرَجَّحَ جَانِبُ الْوُجُودِ [٣٧/١ م] احْتِيَاظاً».

أقول: هذا الشَّرْحُ مِنَ الْمَشْرُوحِ كَالضَّبِّ مِنَ النَّونِ^(٢)؛ لأنَّ كَلَامَ الْمُصَنِّفِ إِنَّمَا سَبَقَ لِبَيَانِ أَنَّ الشَّهْوَةَ لَا تُشْتَرَطُ حَالَةَ الْخُرُوجِ عِنْدَهُمَا، وَعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ تُشْتَرَطُ، وَبَيَانُ التَّعْلِيلِ مِنَ الطَّرَفَيْنِ لِأَجْلِ هَذَا، فَإِذَنْ: لَا مَعْنَى لِقَوْلِ الشَّارِحِ: الْخُرُوجُ عَلَى وَجْهِ الشَّهْوَةِ قَدْ وَجَدَ^(٣).

ولهذا قَالَ الْعُلَمَاءُ فِي كُتُبِهِمْ: وَثَمَرَةُ الْاِخْتِلَافِ تَظْهَرُ فِي الْمُحْتَلِمِ إِذَا قَبِضَ رَأْسَ ذَكَرِهِ وَسَكَنَتْ شَهْوَتُهُ، فَخَرَجَ الْمَنِيُّ، وَفِي الْمُغْتَسِلِ قَبْلَ النَّوْمِ أَوْ الْبَوْلِ، إِذَا

(١) هو صاحب «النهاية». كذا جاء في حاشية: «و». ينظر: «النهاية شرح الهداية» للسفناقي [١٥/١].

(٢) الضَّبُّ: حيوان بَرِّي معروف يَسْكُنُ الْأَرْضَ الَّتِي لَا مِيَاهَ بِهَا.

وَالنَّوْنُ: هَرِ الْحَوْتِ، وَهُوَ لَا يَفَارِقُ الْمَاءَ أَبَدًا، فَلِذَلِكَ لَا يَجْتَمِعُنِ قَطْ، وَفِي الْأَمْثَالِ: «فَلَانِ جَمَعَ بَيْنَ الضَّبِّ وَالنَّوْنِ»! بِغَيْرِ: جَمَعَ بَيْنَ مَا لَا يَجْتَمِعُ. ينظر: «زَهْرُ الْأَكْمِ فِي الْأَمْثَالِ وَالْحِكَمِ» لِأَبِي عَلِيٍّ الْيُوسُفِيِّ [٥٠/٢].

(٣) وَقَدْ رَدَّهُ الْعَيْنِيُّ. ينظر: «الْبَنَاءُ شَرْحُ الْهَدَايَةِ» [٣٣٠/١].

وَالْتَقَاءُ الْخِتَانَيْنِ مِنْ غَيْرِ إِنْزَالٍ.

❦ غايه البيان ❦

خَرَجَتْ بَقِيَّةُ الْمَنِيِّ بَعْدَ سُكُونِ شَهْوَتِهِ ؛ فَعِنْدَهُمَا : يَجِبُ الْغَسْلُ فِي الصَّوْرَتَيْنِ ، وَعِنْدَهُ : لَا .

وَقِيلَ : قَوْلُ أَبِي يُوسُفَ هُوَ الْقِيَاسُ ، وَقَوْلُهُمَا الْإِسْتِحْسَانُ ؛ لِلاِخْتِيَاظِ فِي أَمْرِ الْعِبَادَةِ ، وَيَأْخُذُ الْمُحْتَلِمُ بِقَوْلِ أَبِي يُوسُفَ إِذَا خَافَ مِنَ الرَّبِّيَّةِ ^(١) .
قَوْلُهُ : (وَالْتَقَاءُ الْخِتَانَيْنِ مِنْ غَيْرِ إِنْزَالٍ) .

وَالْخِتَانُ : مَوْضِعُ الْقَطْعِ مِنَ الذَّكَرِ وَالْأُنْثَى ، وَمِنْ عَادَةِ الْعَرَبِ اخْتِتَانُ إِنَائِهِمْ .
وَرَوَى الْخَصَّافُ ^(٢) فِي كِتَابِ «أَدَبِ الْقَاضِي» ^(٣) ، فِي بَابِ مَنْ قَالَ : لَا تَجُوزُ

(١) قَالَ فِي «فَتْحِ الْقَدِيرِ» [٦١/١] : وَقَوْلُهُمَا أَحْوَطُ ؛ لِأَنَّ الْجَنَابَةَ قَضَاءُ الشَّهْوَةِ بِالْإِنْزَالِ . وَيَنْظُرُ : «تَحَقُّقُ الْفَقْهَاءِ» [٢٦/١] ، «الْفَقْهُ النَّافِعُ» [٩٩/١ ، ١٠٠] ، «الِاخْتِيَارُ لِتَعْلِيلِ الْمُخْتَارِ» (٣٢/١) ، «حَاشِيَةُ ابْنِ عَابِدِينَ» [١٦٠/١] .

(٢) هُوَ : أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو - وَقِيلَ : عُمَرُ - بْنُ مُهْمَرٍ - وَقِيلَ : مُهْرَانُ - الشَّيْبَانِيُّ أَبُو بَكْرٍ الْمَعْرُوفُ بِـ : «الْخَصَّافِ» ، الْفَقِيهَ ، الْحَنْفِيَّ ، الْمُحَدِّثَ ، شَيْخَ الْحَنْفِيَّةِ فِي عَصْرِهِ . كَانَ قَاضِيًا فَارِضًا حَاسِبًا عَاقِلًا بِمَذْهَبِ أَصْحَابِهِ . مِنْ تَصَانِيفِهِ : «الشُّرُوطُ» ، «أَحْكَامُ الْأَوْقَافِ» ، «الْمَحَاضِرُ وَالسَّجَلَاتُ» ، وَغَيْرُهَا . (تُوفِيَ سَنَةً : ٢٦١ هـ) . يَنْظُرُ : «سِيرُ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ» لِلذَّهَبِيِّ [١٢٣/١٣] . وَ«الْجَوَاهِرُ الْمَضِيَّةُ» لِعَبْدِ الْقَادِرِ الْقُرْشِيِّ [٨٧/١] . وَ«الْمَرْقَاةُ الرَّثِيَّةُ فِي طَبَقَاتِ الْحَنْفِيَّةِ» لِلْفَيْرُوزِآبَادِيِّ [ق/٧/ب/ مَخْطُوطٌ مَكْتَبَةُ رَيْنِسَ الْكُتَّابِ - تَرْكِيَا/ (رَقْمُ الْحِفْظِ : ٦٧١)] ، وَ«سُلَّمُ الْوُصُولِ إِلَى طَبَقَاتِ الْفُحُولِ» لِحَاجِي خَلِيفَةَ [١٨٩/١] .

(٣) هَذَا الْخَبَرُ ذَكَرَهُ أَبُو بَكْرٍ الرَّازِيُّ وَالصَّدْرُ الشَّهِيدُ فِي شَرْحَيْهِمَا عَلَى «أَدَبِ الْقَاضِي» لِلْخَصَّافِ ؛ وَلَكِنْ مَعْلَقًا وَحَسَبَ دُونَ أَنْ يَشُوقًا إِسْنَادَهُ ! وَكِتَابُ الْخَصَّافِ لَهُ شُرُوحٌ مُتَوَافِرَةٌ ، لَكِنْ أَخْلَتْ أَكْثَرُ هَذِهِ الشُّرُوحُ بِأَسَانِيدِ الْكِتَابِ وَأَقَارِهِ ، وَحَالَهُ فِي هَذَا يُشِيرُ إِلَى : «مَخْتَصَرِ الْكَرْنِيِّ» ، وَ«السَّيْرِ الْكَبِيرِ» لِمُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ ، وَغَيْرِهِمَا مِنَ التَّصَانِيفِ النَّفِيسَةِ الْمَمْزُوجَةِ بِالشُّرُوحِ الْمُخِلَّةِ بِأَصُولِهَا ، وَكِتَابُ الْخَصَّافِ لَا نَعْلَمُهُ مَطْبُوعًا بَعْدُ ، مَعَ نَفَاسَتِهِ وَجَلَالَتِهِ .

وَالْخَبَرُ الْمَذْكُورُ هُنَا : ثَابِتٌ مُسْنَدًا فِي النُّسخَةِ الْمُسْنَدَةِ مِنْ «أَدَبِ الْقَاضِي» لِلْخَصَّافِ [ق/٢٣٧/ب/ مَخْطُوطٌ مَكْتَبَةُ كُوبرِيلِي فَاضِلُ أَحْمَدُ بَاشَا/ (رَقْمُ الْحِفْظِ : ٥٤٦)] ، وَيَنْظُرُ : «شَرْحُ أَدَبِ الْقَاضِي» =

غاية البيان

شهادة الأُقلَف^(١): بِإِسْنَادِهِ إِلَى شَدَّادِ بْنِ أَوْسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْخِتَانُ لِلرِّجَالِ سُنَّةٌ وَلِلنِّسَاءِ مَكْرُمَةٌ»^(٢).

وَقَيْدَ بِقَوْلِهِ: (مِنْ غَيْرِ إِنْزَالٍ) اخْتِرَازًا عَنْ قَوْلِ الْأَنْصَارِ، فَإِنَّهُ رُوِيَ أَنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بَلَغَهُ أَنَّ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ كَانَ يُفْتِي أَنَّ الْغُسْلَ لَا يَجِبُ مِنْ غَيْرِ إِنْزَالٍ، فَدَعَاهُ فَقَالَ لَهُ: «مِنْ أَيْنَ لَكَ هَذَا؟» فَقَالَ: سَمِعْتُ عُمُومَتِي مِنَ الْأَنْصَارِ يَقُولُونَ: كُنَّا نَقُولُ [٣٨/١م] عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ».

فَدَعَاهُمُ عُمَرُ وَسَأَلَهُمْ فَقَالُوا: كُنَّا نَقُولُ ذَلِكَ، فَأَنْقَذَ إِلَى زَوْجَاتِ النَّبِيِّ ﷺ فَسَأَلَهُنَّ عَنْ ذَلِكَ؛ فَرَوَيْنَ أَنَّ فِيهِ الْغُسْلَ، فَقَالَ لِلْأَنْصَارِ: هَذَا شَيْءٌ سَمِعَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَرَضِيهِ مِنَ الْحُكْمِ أَمْ لَا؟ قَالُوا: لَا. قَالَ: فَلَا إِذْنَ، ثُمَّ قَالَ لَزَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ: يَا عَدُوَّ نَفْسِهِ؛ لَيْسَ عُدَّتَ إِلَى هَذَا لِأَوْجَعَتَكَ ضَرْبًا^(٣).

= للنصدر الشهيد [٤/٤٢٣]، و«شرح أدب القاضي شرح» لأبي بكر الرازي [ق/١٣٠/١] مخطوط دار الكتب المصرية / (رقم الحفظ: ٢١٣).

(١) الْأُقْلَفُ: هُوَ الَّذِي لَمْ يُخْتَن. وَالْقُلْفَةُ هِيَ: الْجِلْدَةُ الَّتِي تُقَطَّعُ مِنْ ذَكَرِ الصَّبِيِّ. يَنْظُرُ: «النهاية في غريب الحديث» لابن الأثير [٤/١٠٣/مادة: قلف]. و«تاج العروس» للزبيدي [٢٤/٢٨٢/مادة: قلف].

(٢) أخرج: ابن أبي شيبة [رقم/٢٦٤٦٨]، وابن أبي الدنيا في «العيال» [رقم/٥٧٦]، والطبراني في «المعجم الكبير» [٧/رقم/٧١١٢]، وأبو طاهر المخلص في «المخلصيات» [١/٤٠٦]، وأبو بكر الخصاص في «أدب القاضي» [ق/٢٣٧/ب] مخطوط مكتبة كوبريلي فاضل أحمد باشا / (رقم الحفظ: ٥٤٦)، من حديث شداد بن أوس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: «هَذَا الْحَدِيثُ يَدُورُ عَلَى حِجَاجِ بْنِ أَرْطَاةَ، وَلَيْسَ مِمَّنْ يُخْتَجَّ بِهِ». وَقَالَ ابْنُ الْقَطَّانِ: «هَذَا حَدِيثٌ مُتَقَطَّعٌ لِإِسْنَادِهِ». يَنْظُرُ: «الهدر المنير» لابن الملقن [٨/٧٤٥]، و«التلخيص الحبير» لابن حجر [٦/٢٨٣٦].

(٣) أخرج: أحمد في «المستد» [٦/١١٥]، من طريق عبيد بن رفاع بن رافع عن أبيه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، به نحوه في سياق طويل. وفي آخره أَنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أُرْسِلَ إِلَى عَائِشَةَ، فَقَالَتْ: «إِذَا جَاوَزَ الْخِتَانُ الْخِتَانَ»، =

غاية البيان

قَالَ أَبُو عِيسَى التِّرْمِذِيُّ فِي «جَامِعِهِ»، بِإِسْنَادِهِ إِلَى أَبِي بِنِ كَعْبٍ قَالَ: «إِنَّمَا كَانَ الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ رُخْصَةً فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ، ثُمَّ نُهِيَ عَنْهُ»^(١).

وَرَوَى أَيْضًا: بِإِسْنَادِهِ إِلَى عَائِشَةَ قَالَتْ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِذَا جَاوَزَ الْخِتَانُ الْخِتَانَ وَجَبَ الْغُسْلُ»^(٢).

قَالَ أَبُو عِيسَى: «حَدِيثُ عَائِشَةَ حَسَنٌ صَحِيحٌ»^(٣).

وَقَالَ أَبُو دَاوُدَ فِي «السُّنَنِ»: بِإِسْنَادِهِ إِلَى أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «إِذَا قَعَدَ بَيْنَ شُعْبَيْهَا الْأَرْبَعِ»^(٤)، وَالزَّقَ الْخِتَانُ بِالْخِتَانِ؛ فَقَدْ وَجَبَ الْغُسْلُ»^(٥).

وَجَبَ الْغُسْلُ قَالَ: فَتَحَطَّمَ عُمَرُ، يَغْنِي: تَغَيَّطَ، ثُمَّ قَالَ: «لَا يَتَلَعَّنِي أَنْ أَخْذًا فَعَلَهُ، وَلَا يَغْتَسِلُ، إِلَّا أَنْهَكَهُ عَقُوبَةُ».

(١) أَخْرَجَهُ: أَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ الطَّهَارَةِ/ بَابِ فِي الْإِكْسَالِ [رَقْمُ / ٢١٤]، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي أَبْوَابِ الطَّهَارَةِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ/ بَابِ مَا جَاءَ: أَنَّ الْمَاءَ مِنَ الْمَاءِ [رَقْمُ / ١١٠]، وَابْنُ مَاجَةَ فِي كِتَابِ الطَّهَارَةِ وَسَنَاهَا/ بَابِ مَا جَاءَ فِي وَجُوبِ الْغُسْلِ إِذَا تَقَيَّ الْخِتَانَانِ [رَقْمُ / ٦٠٩]، مِنْ حَدِيثِ أَبِي بِنِ كَعْبٍ بِهِ.

قَالَ التِّرْمِذِيُّ: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ». وَأَعْلَهُ جَمَاعَةٌ مِنَ الْأَثَمَةِ. يَنْظُرُ: «نَصَبُ الرَّايَةِ» لِلزُّبَيْرِيِّ [٨٢/١]، وَ«التَّلْخِصُ الْحَبِيرُ» لِابْنِ حَجَرٍ [٣٥٩/٦].

(٢) أَخْرَجَهُ: مُسْلِمٌ فِي كِتَابِ الْحَيْضِ/ بَابِ نَسَخِ الْمَاءِ مِنَ الْمَاءِ وَوَجُوبِ الْغُسْلِ بِالتَّقَاءِ الْخِتَانَيْنِ [رَقْمُ / ٣٤٩]، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي أَبْوَابِ الطَّهَارَةِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ/ بَابِ مَا جَاءَ: إِذَا تَقَيَّ الْخِتَانَانِ وَجَبَ الْغُسْلُ [رَقْمُ / ١٠٨]، وَالنَّسَائِيُّ فِي «سُنَنِ الْكِبَرِيِّ» فِي كِتَابِ الطَّهَارَةِ/ وَجُوبِ الْغُسْلِ إِذَا تَقَيَّ الْخِتَانَانِ [رَقْمُ / ١٩٦]، مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بِهِ. وَلَفْظُ مُسْلِمٍ: «وَمَسَّ الْخِتَانُ الْخِتَانَ».

(٣) يَنْظُرُ: «الْجَامِعُ» لِلتِّرْمِذِيِّ [١٨٢/١].

(٤) شُعْبَيْهَا الْأَرْبَعُ: قِيلَ: الْيَدَانِ وَالرُّجُلَانِ، وَهُوَ الْأَقْرَبُ لِلْحَقِيقَةِ، أَوِ الرُّجُلَانِ وَالْفَخْذَانِ، أَوِ الشُّفْرَانِ وَالرُّجُلَانِ، أَوِ الْفَخْذَانِ وَالْإِسْكَتَانِ (وَهُمَا نَاحِيَتَا الْفَرْجِ)، أَوْ نَوَاحِي فَرْجِهَا الْأَرْبَعِ. يَنْظُرُ: «إِرْشَادُ السَّارِيِّ» لِلْقُسْطَلَانِيِّ [٣٣٨/١].

(٥) أَخْرَجَهُ: أَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ الطَّهَارَةِ/ بَابِ فِي الْإِكْسَالِ [رَقْمُ / ٢١٦]، وَابْنُ بَيْهَقٍ فِي «سُنَنِ الْكِبَرِيِّ» =

لِقَوْلِهِ ﷺ: «إِذَا التَّقَى الْخِتَانَانِ وَغَابَتِ الْحَشْفَةُ؛ وَجَبَ الْغُسْلُ أَنْزَلَ أَوْ لَمْ يُنْزَلْ.

وَلِأَنَّهُ سَبَبُ الْإِنْزَالِ وَنَفْسُهُ تَتَغَيَّبُ عَنْ بَصَرِهِ، وَقَدْ يَخْفَى عَلَيْهِ؛ لِقَلَّتِهِ

﴿ غاية البيان ﴾

قَوْلُهُ ﷺ: «وَغَابَتِ الْحَشْفَةُ»^(١)، فِيهِ نَفْيٌ لِقَوْلِ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ، فَإِنَّهُ قَالَ بِوُجُوبِ الْغُسْلِ بِتَحَاذِي الْفَرْجَيْنِ^(٢).

وَعِنْدَنَا: لَا يَجِبُ الْغُسْلُ بِمَجْرَدِ التَّلَاقِي مِنْ غَيْرِ التَّوَارِي، وَلَكِنْ يَجِبُ الْوُضُوءُ عِنْدَهُمَا [١٦/١] لِلمُبَاشَرَةِ الْفَاحِشَةِ، خِلَافًا لِمُحَمَّدٍ^(٣).

الْحَشْفَةُ: مَا فَوْقَ الْخِتَانِ مِنْ رَأْسِ الذَّكَرِ^(٤).

قَوْلُهُ: (وَقَدْ يَخْفَى عَلَيْهِ لِقَلَّتِهِ)، هَذَا جَوَابُ سُؤَالٍ مُقَدَّرٍ، وَهُوَ أَنْ يُقَالَ: سَلَّمْنَا أَنَّ نَفْسَ الْمَنِيِّ يَغِيْبُ عَنْ بَصَرِهِ؛ [٣٨/١ م] وَلَكِنْ لَا تُسَلَّمُ الْخَفَاءُ لِعِلْمِ الرَّجُلِ بِخُرُوجِ الْمَنِيِّ، وَالسَّبَبُ الظَّاهِرُ إِنَّمَا يُقَامُ مَقَامَ الْمُسَبَّبِ إِذَا كَانَ الْمُسَبَّبُ خَفِيًّا، وَلَا خَفَاءَ هُنَا.

= [رقم / ٧٤٠]، من حديث أبي هريرة رَحِمَهُ اللَّهُ بِهِ.

(١) أخرجه: عبد الله بن وهب في «مسنده» كما في «نصب الراية» [٨٤/١]، وعنه سحنون في «المدونة» [١٣٥/١]، والطبراني في «المعجم الأوسط» [١/رقم / ٤٤٨٩]، من حديث عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ رَحِمَهُ اللَّهُ بِهِ.

قال عبد الحق الإشبيلي: «إسناده ضعيف جداً». ينظر: «نصب الراية» للزيلعي [٨٤/١].

(٢) ينظر: «الوسيط في المذهب» لأبي حامد الغزالي [٣٣٨/١]. و«العزیز شرح الوجيز» للرافعي [١١٨/٢ - ١١٩]. و«النجم الوهاج في شرح المنهاج» للذميري [٣٧٧/٢ - ٣٧٨].

(٣) قال محمد: لا ينتقض الوضوء إلا بخروج المذئ، وهو القياس؛ لأنه يمكنه الوقوف على حقيقة، بخلاف التقاء الختوانين. ينظر: «تبیین الحقائق» للزيلعي [١٢/١]، «العناية على الهداية» لأكمل الدين [٦٣/١]، «البنایة شرح الهدایة» للعيني [٣٣٢/١]، «البحر الرائق» لابن نجيم [٦١/١].

(٤) ينظر: «المغري في ترتيب المعرب» للمطرزي [٢٠٤/١].

فَيَقَامُ مَقَامَهُ، وَكَذَا الْإِيلَاجُ فِي الدُّبْرِ لِكَمَالِ السَّبَبِيَّةِ، وَيَجِبُ عَلَى الْمَفْعُولِ بِهِ
اِحْتِيَاظًا،

❦ غَايَةُ الْبَيَانِ ❦

فَأَجَابَ عَنْهُ وَقَالَ: قَدْ يَخْفَى خُرُوجُ الْمَنِيِّ عَلَى الرَّجُلِ؛ لِغَايَةِ الْقِلَّةِ أَوْ لِفَرْطِ
الشَّبَقِ^(١)، فَيَقَامُ السَّبَبُ الظَّاهِرُ - وَهُوَ الْإِلْتِقَاءُ - مَقَامَ الْأَمْرِ الْخَفِيِّ، وَهُوَ الْإِنْزَالُ،
فَتَعَلَّقَ الْغُسْلُ بِالْإِلْتِقَاءِ، وَجَدَ الْإِنْزَالُ أَوْ لَمْ يَوْجَدْ.

وَالْتِقَاءُ الْخِتَائِنِ مُسْتَعَارٌ لِلْإِيلَاجِ، بِطَرِيقِ إِلْحَاقِ اسْمِ السَّبَبِ عَلَى الْمُسَبَّبِ؛
بِدَلِيلِ قَوْلِهِ ﷺ: «وَعَابَتْ الْحَشْفَةُ»^(٢).

قَوْلُهُ: (بِكَمَالِ السَّبَبِيَّةِ)، وَهِيَ اللَّيْنُ، وَالْحَرَارَةُ، وَضِيقُ الْمَحَلِّ.

وَقِيلَ: مُحَاذَاةُ الْأَمْرِ تُفْسِدُ صَلَاةَ الرَّجُلِ؛ لِأَنَّهُ تَخْطُرُ الشَّهْوَةُ بِالْبَالِ، وَإِلَيْهِ
أَشَارَ عُمَرُ ﷺ: «لَا تُجَالِسُوا أَبْنَاءَ الْأَغْنِيَاءِ، فَإِنَّ لَهُمْ شَهْوَةً كَشَهْوَةِ النِّسَاءِ»^(٣).

وَفِي ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ: لَا تُفْسِدُ؛ لِأَنَّ فَسَادَ الصَّلَاةِ بِمُحَاذَاةِ الْمَرْأَةِ بِخِلَافِ
الْقِيَاسِ، فَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ غَيْرُهُ^(٤).

قَوْلُهُ: (اِحْتِيَاظًا)؛ لِأَنَّ الطَّهَارَةَ يُعْتَبَرُ فِيهَا الْاِحْتِيَاظُ.

(١) الشَّبَقُ: شِدَّةُ الشَّهْوَةِ، وَطَلَبُ النِّكَاحِ. يَنْظُرُ: «الْنَهَايَةُ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ» لابن الأثير [٢/٤٤١/٤] مادة: شَبَقٌ.

(٢) مَضَى تَخْرِيجُهُ.

(٣) لَمْ نَظْفَرْ بِهِ مِنْ قَوْلِ عُمَرَ ﷺ، وَإِنَّمَا وَرَدَ مَرْفُوعًا بِسَنَدٍ لَا يَثْبُتُ مِثْلُهُ، وَكَذَا وَرَدَ مَقْطُوعًا مِنْ كَلَامِ
فَضِيلِ بْنِ عِيَاضٍ - يَنْظُرُ: «مَجْلِسُ مَنْ حَدَّثَ أَبِي الشَّيْخِ ابْنَ حَيَّانَ الْأَصْبَهَانِيَّ وَغَيْرَهُ» [١/٦٥/١]
مَخْطُوطٌ ظَاهِرِيَّةٌ دِمَشْقُ - مَجَامِعُ الْمَدْرَسَةِ الْعَمْرِيَّةِ / (الْمَجْمُوعُ رَقْمُ: ٣٨٠٦ عام)، و«الْبَدْرِ
الْمُنِيرُ» لابن الملقن [٥١١/٧].

(٤) صَرَحَ الْكُلُّ بِعَدَمِ إِفْسَادِهِ إِلَّا مِنْ شِدَّةٍ، وَلَا مَتَمَسَّكَ فِي الرَّوَايَةِ كَمَا صَرَحُوا بِهِ وَلَا فِي الدِّرَايَةِ.
يَنْظُرُ: «فَتْحُ الْقَدِيرِ» لابن الهمام [٢٦١/١]، «الْبَحْرُ الرَّائِقُ» لابن نجيم [٣٧٦/١]، «حَاشِيَةُ
الطَّحْطَاوِيِّ عَلَى مِرْآةِ الْفَلَاحِ» [٢٢٣/١].

غاية البيان

قَالَ فخر الإسلام البَزْدَوِيُّ^(١) في «شرح الزِّيادات»: مَنْ أَتَى امْرَأَتَهُ أَوْ أُمَّتَهُ فِي غَيْرِ مَأْتَاهَا؛ لَمْ يُحَدِّدْ، وَإِنْ كَانَ مُحَرَّمًا عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ مِنَ النَّاسِ مَنْ يَسْتَحِلُّهُ بِتَأْوِيلِ الْقُرْآنِ.

وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ الْغُسْلَ يَجِبُ عَلَى الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ بِهِ إِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ وَجُوبِ الْاِغْتِسَالِ، رَجُلًا كَانَ أَوْ امْرَأَةً، بِنَفْسِ الْإِيْلَاجِ مِنْ غَيْرِ إِنْزَالٍ.

أَمَّا عِنْدَهُمَا: فَإِنَّهُ مِثْلُ الزُّنَا.

وعند أبي حنيفة: الاغتسال بنفس الإيلاج [م/٣٩١/١] إنما يجب في القُبْل؛ لَأَنَّهُ مُسْتَهَيٌّ عَلَى الْكَمَالِ، فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ عِنْدَ انْقِضَاءِ الشَّهْوَةِ قَدْ يَشْتَبُهْ نُزُولُ الْمَاءِ، فَأَقِيمَ الْإِيْلَاجُ مَقَامَ الْإِنْزَالِ، وَلَا خَلَلَ فِي الشَّهْوَةِ هَهُنَا، فَصَارَ سَبَبًا لِلِاشْتِبَاهِ، مِثْلُ الْوُطْءِ فِي الْقُبْل؛ فَوَجَبَ الْاِخْتِيَاطُ^(٢).

ولمَّا اعتُبرَ الْإِيْلَاجُ دُونَ الْإِنْزَالِ: اسْتَوَى الْفَاعِلُ وَالْمَفْعُولُ فِيهِ، أَلَا تَرَى أَنَّ عَلِيًّا قَالَ فِي مَسْأَلَةِ الْإِكْسَالِ^(٣): «تُوجِبُونَ الرَّجْمَ، وَلَا تُوجِبُونَ صَاعًا.....»

(١) هو: عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَبْدِ الْكَرِيمِ، أَبُو الْحَسَنِ (وهو مشهور أيضا بابي العُسر؛ لِعُسْرِ تصانيفه)، فخر الإسلام البَزْدَوِيُّ، الفقيه الأصولي، من أكابر الحنفية. نسبته إلى «بزدة»؛ قلعة بقرب نَسَفٍ. من تصانيفه: «المبسوط»، و«كنز الوصول إلى معرفة الأصول» في أصول الفقه، يُعْرَفُ بِهِ: «أصول البَزْدَوِيِّ»، و«غناء الفقهاء»، وغيرها. (توفي سنة: ٤٨٢ هـ). ينظر: «سير أعلام النبلاء» للذهبي [٦٠٢/١٨]. و«الجواهر المضية» لعبد القادر القرشي [٣٧٢/١]. و«المِرْقَاة الرقية في طبقات الحنفية» للفيروزآبادي [ق/٤٧/١] مخطوط مكتبة رئيس الكتاب - تركيا / (رقم الحفظ: ٦٧١)، و«سَلَّمَ الوصول إلى طبقات الفحول» لحاجي خليفة [٣٨٢/٢].

(٢) قال الكاساني: أما على أصل أبي يوسف ومحمد فظاهر؛ لأنه يوجب الحد، أفلا يوجب صاعاً من ماء. وأما على أصل أبي حنيفة فإنما لم يوجب الحد احتياطاً والاحتياط في وجوب الغسل. ينظر: «بدائع الصنائع» [٢٧٦/١، ٢٧٧]، «العناية على الهداية بهامش فتح القدير» [٦٤/١].

(٣) يقال: اكْسَلَ الرَّجُلُ، إِذَا جَامَعَ ثُمَّ أَدْرَكَهُ قُتُورٌ فَلَمْ يُنْزَلْ. ومعناه: صار ذا كَسَلٍ. ينظر: «النهاية» =

بِخِلَافِ الْبَهِيمَةِ وَمَا دُونَ الْفَرْجِ ، لِأَنَّ السَّبِيَّةَ نَاقِصَةٌ

﴿ غاية البيان ﴾

مِنَ الْمَاءِ؟»^(١).

وَأَجْمَعَ أَصْحَابُنَا: أَنَّ لَا حَدَّ فِي إِيَّانِ الْبَهِيمَةِ ، وَرَوَى ذَلِكَ^(٢) فِي «الْكِتَابِ»^(٣) عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ^(٤) ، وَذَلِكَ أَنَّهُ نَاقِصٌ لَا يَمِيلُ إِلَيْهِ إِلَّا السَّفِيهُ الَّذِي تَنَاهَى شَبَقُهُ^(٥) ، فَكَانَ كَالَاِسْتِمْنَاءِ بِالْكَفِّ .

وَأَجْمَعُوا: أَنَّهُ لَا يَجِبُ الْغُسْلُ بِنَفْسِ الْإِيْلَاجِ ؛ لِمَا قُلْنَا: أَنَّهُ فِي حُكْمِ الشَّهْوَةِ نَاقِصٌ غَيْرُ مَرْغُوبٍ ، فَلَا يَصْلُحُ سَبَبًا لِلِاسْتِبَاحِ ، فَلَا يَقُومُ مَقَامَ الْإِنْزَالِ . أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَا حُرْمَةَ لَهُ ، بِخِلَافِ الدُّبُرِ مِنْ بَنِي آدَمَ .

قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ الْبَهِيمَةِ وَمَا دُونَ الْفَرْجِ) يَتَعَلَّقُ بِقَوْلِهِ: (فَيَقَامُ مَقَامَهُ) ، أَيُّ: يُقَامُ سَبَبُ الْإِنْزَالِ مَقَامَ الْإِنْزَالِ فِي السَّبِيلَيْنِ فِي الْآدَمِيِّ ، بِخِلَافِ الْبَهِيمَةِ ، حَيْثُ لَا يَجِبُ الْغُسْلُ بِمُجَرَّدِ الْإِيْلَاجِ مَا لَمْ يُنْزَلْ ، وَبِخِلَافِ مَا دُونَ الْفَرْجِ ، وَهُوَ التَّفْخِيذُ وَالتَّبْطِينُ ، حَيْثُ لَا يَجِبُ الْغُسْلُ ؛ لِنُقْصَانِهِ فِي السَّبِيَّةِ إِذَا لَمْ يُنْزَلْ .

= فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ لابن الأثير [١٧٤/٤ / مادة: كسل] .

(١) أَخْرَجَهُ: أَبُو يَوْسُفَ فِي «الْآثَارِ» [ص/١٣] ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الشَّيْبَانِيُّ فِي «الْآثَارِ» [ص/٨٣] ، عَنْ عَلِيٍّ ؓ قَالَ: «يَهْدِمُ الطَّلَاقُ ، وَيُوجِبُ الصَّدَاقَ وَالْعِدَّةَ ، وَيُوجِبُ الْحَدَّ ، وَلَا يُوجِبُ صَاعًا مِنْ مَاءٍ»^(٢) .

(٢) أَيُّ: مُحَمَّدٌ . كَذَا جَاءَ فِي حَاشِيَةِ: «ت» .

(٣) أَيُّ: «الزِّيَادَاتُ» . كَذَا جَاءَ فِي حَاشِيَةِ: «ت» .

(٤) أَخْرَجَهُ: أَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ الْحُدُودِ / بَابِ فِيمَنْ أَتَى بِهَيْمَةٍ [رَقْمُ / ٤٤٦٥] ، التِّرْمِذِيُّ فِي كِتَابِ الْحُدُودِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ / بَابِ مَا جَاءَ فِيمَنْ يَقَعُ عَلَى الْبَهِيمَةِ [٥٦/٤] ، عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «مُصَنَّفِهِ» [رَقْمُ / ١٣٤٩٧] ، وَالحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ عَلَى الصَّحِيحَيْنِ» [٣٩٦/٤] ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ؓ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ أَتَى بِهَيْمَةٍ فَلَا حَدَّ عَلَيْهِ» . لَفْظُ التِّرْمِذِيِّ .

(٥) الشَّبَقُ: شِدَّةُ الْغُلْمَةِ وَطَلَبُ النِّكَاحِ ، يُقَالُ: رَجُلٌ شَبَقٌ وَامْرَأَةٌ شَبَقَةٌ ، وَشَبَقَ الرَّجُلُ شَبَقًا اشْتَدَّتْ غَلْمَتُهُ . يَنْظُرُ: «لِسَانُ الْعَرَبِ» لابن منظور [٢١٨٧/٣] ، «الْمَصْبَاحُ الْمُنِيرُ» لِلْفَيْهَوِيِّ [٣٠٣/١] .

وَالْحَيْضُ

غاية المياد

قوله: (وَالْحَيْضُ).

قِيلَ: الْمُرَادُ الْخُرُوجُ مِنَ الْحَيْضِ؛ لِأَنَّ الْحَيْضَ مَا دَامَ بَاقِيًا لَا يَجِبُ الْغُسْلُ؛ لِعَدَمِ الْفَائِدَةِ.

أَقُولُ: لَا حَاجَةَ [م/ط ٣٩/١] إِلَى هَذَا التَّكْلُفِ؛ لِأَنَّا أَثَبْنَا مِنْ قَبْلُ أَنَّ نَفْسَ الْحَيْضِ سَبَبٌ لِلْغُسْلِ؛ بِدَلِيلِ الْإِضَافَةِ، فَلَا حَاجَةَ إِذْنُ إِلَى قَوْلِهِ: «الْمُرَادُ مِنْهُ الْخُرُوجُ»، وَهَلْ يُضَافُ الْغُسْلُ إِلَيْهِ - بَأَن يُقَالَ: غُسْلُ الْخُرُوجِ مِنَ الْحَيْضِ - حَتَّى يَتَكَلَّفَ الْمُتَكَلِّفُ؟!

أَمَّا قَوْلُهُ: لَا فَائِدَةٌ فِي وُجُوبِ الْغُسْلِ، فَلَا نُسَلِّمُ، بَلْ فِيهِ فَائِدَةٌ، حَيْثُ يَظْهَرُ أَثَرُ الْوُجُوبِ عِنْدَ وُجُودِ الشَّرْطِ، وَهُوَ الطُّهْرُ عَنِ الْحَيْضِ.

وَفِي غَايَةِ الْعَجَبِ: قَوْلُ حَافِظِ الدِّينِ النَّسْفِيِّ فِي «كَافِيهِ»، حَيْثُ أَرَادَ بِالْحَيْضِ انْقِطَاعَهُ، وَعَلَّلَ بِقَوْلِهِ: «لَأَنَّهُ يُلَازِمُهُ»^(١).

أَقُولُ [١/١٦٦/١]: الْمُتِلَازِمَةُ اقْتِضَاءُ الْمَلْزُومِ اللَّازِمِ أَوْ امْتِنَاعُهُ بِدُونِ اللَّازِمِ، وَالْحَيْضُ يَوْجَدُ وَلَا يَوْجَدُ الْانْقِطَاعُ زَمَانَ وَجُودِهِ، وَيَوْجَدُ الْانْقِطَاعُ وَلَا يَوْجَدُ الْحَيْضُ، ثُمَّ هُوَ إِمَّا أَنْ يَقُولَ^(٢) بِرَجُوعِ الضَّمِيرِ فِي قَوْلِهِ: لَأَنَّهُ إِلَى الْحَيْضِ أَوْ إِلَى الْانْقِطَاعِ، وَعَلَى التَّقْدِيرَيْنِ لَا مُتِلَازِمَةً؛ لِعَدَمِ امْتِنَاعِ الْمَلْزُومِ بِدُونِ لَازِمِهِ.

(١) عبارة النسفي هناك: «وحيض»: أي: انقطاعه؛ لأنه يلزمه، ولا يصح أن يؤوَّلَ بخروج دم الحيض؛ لأنَّ عنده لا يجب الغسل، وإنما يجب عند الانقطاع». ينظر: «الكافي شرح الوافي» للنسفي [ق ٥/١/١] مخطوط مكتبة كوبريلي فاضل أحمد باشا - تركيا/ (رقم الحفظ: ٦١٢). أو [١/٦٩/١] مخطوط مكتبة نور عثمانية - تركيا/ (رقم الحفظ: ١٦٦٥).

قال العيني: ورد عليه بمنع الملازمة بينهما لوجود الحيض قبل الانقطاع ووجوب الانقطاع بعده فكان أحدهما منفكاً عن الآخر فلا ملازمة بينهما. ينظر: «البنية شرح الهداية» [١/٣٣٧].

(٢) وقع بالأصل: «يقال». والمثبت من: «ت»، «م»، «ل»، «و»، «ف».

لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهَرْنَ﴾ [البقرة: ٢٢٢] بِالتَّشْدِيدِ.

وَكَذَا النَّفَاسُ بِالْإِجْمَاعِ.

وَسَنَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْغُسْلَ لِلْجُمُعَةِ، وَالْعِيدَيْنِ، وَعَرَفَةَ، وَالْإِحْرَامِ.

❦ غَايَةُ الْبَيَانِ ❦

وَأَعْجَبُ مِنْ هَذَا قَوْلُهُ فِي «الْمُسْتَصْفَى» نَاقِلًا عَنْ شَيْخِهِ^(١): «الْمُرَادُ مِنْهُ: الْخُرُوجُ مِنَ الْحَيْضِ؛ لِأَنَّ الْخُرُوجَ مِنْهُ مُسْتَلْزَمٌ لِلْحَيْضِ»^(٢).

أَقُولُ: هَذَا - وَاللَّهِ - مِنْ عَجَائِبِ الدُّنْيَا؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ الْخُرُوجُ مَلْزُومًا، وَالْحَيْضُ لَازِمًا؛ يَلْزَمُ أَنْ يَوْجَدَ الْحَيْضُ حِينَ وَجُودِ الْخُرُوجِ؛ لِاسْتِحَالَةِ انْفِكَائِهِ اللَّازِمِ عَنِ الْمَلْزُومِ، وَوُجُودِ الْحَيْضِ - حِينَ وَجُودِهِ - مُحَالٌ بِمَرَّةٍ.

قَوْلُهُ: (لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿حَتَّى يَطْهَرْنَ﴾ [البقرة: ٢٢٢] بِالتَّشْدِيدِ)، أَي: يَغْتَسِلْنَ.

وَجْهُ الاسْتِدْلَالِ بِالْآيَةِ: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى مَنَعَ الزَّوْجَ مِنَ الْوُطْءِ قَبْلَ الْاِغْتِسَالِ، وَقَدْ [١/٤٠/م] عَلِمْنَا أَنَّ الْوُطْءَ تَصَرُّفٌ وَاقِعٌ فِي مِلْكِهِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَأَتُوا حَرْثَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٣].

فَلَوْ كَانَ الْاِغْتِسَالُ مُبَاحًا أَوْ مُسْتَحَبًّا؛ لَمْ يُمْنَعِ الْإِنْسَانُ مِنْ حَقِّهِ، فَعَلِمَ أَنَّ الْاِغْتِسَالَ وَاجِبٌ.

وَأَمَّا النَّفَاسُ: فَإِنَّمَا وَجَبَ الْاِغْتِسَالُ فِيهِ بِدَلِيلِ الْإِجْمَاعِ.

قَوْلُهُ: (وَسَنَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ...) إِلَى آخِرِهِ.

قَالَ: (نَصَّ عَلَى السُّنَّةِ)، أَي: نَصَّ الْقُدُورِيُّ عَلَيْهَا^(٣).

(١) يَعْنِي: الشَّيْخَ الْإِمَامَ بَذْرَ الدِّينِ الْكَزْزَدَرِيَّ.

(٢) يَنْظُرُ: «الْمُسْتَصْفَى» لِلنَّسْفِيِّ [ق ١٣].

(٣) يَنْظُرُ: «مَخْتَصَرُ الْقُدُورِيِّ» [ص ١٢]، وَيَنْظُرُ: «الْعَنَايَةُ عَلَى الْهَدَايَةِ بِهَامِشِ فَتْحِ الْقَدِيرِ» [١/٦٦]، =

نَصَّ عَلَى السُّنَّةِ . وَقِيلَ : هَذِهِ الْأَرْبَعَةُ مُسْتَحَبَّةٌ ، وَسَمَّى مُحَمَّدٌ ﷺ الْغُسْلَ فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ حَسَنًا فِي الْأَصْلِ .

وَقَالَ مَالِكٌ ﷺ : هُوَ وَاجِبٌ ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ : «مَنْ أَتَى الْجُمُعَةَ فَلْيَغْتَسِلْ» .

﴿ غَايَةُ الْبَيَانِ ﴾

وَقَالَ بَعْضُ مَشَايِخُنَا : بِالِاسْتِحْبَابِ . يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُ مُحَمَّدٍ : بَأَنَّ غُسْلَ الْجُمُعَةِ حَسَنٌ ^(١) .

وَقِيلَ : الْغُسْلُ أَحَدَ عَشَرَ نَوْعًا :

خَمْسَةٌ قَرِيبَةٌ : الْغُسْلُ مِنَ التِّقَاءِ الْخِتَانَيْنِ ، وَمِنْ إِنْزَالِ الْمَنِيِّ ، وَالِاحْتِلَامِ ، وَالْحَيْضِ ، وَالتَّقَاسِ .

وَأَرْبَعَةٌ سَنَّةٌ : غُسْلُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ ، وَيَوْمِ عَرَفَةَ ، وَعِنْدَ الْإِحْرَامِ ، وَالْعِيدَيْنِ .
وَوَاحِدٌ وَاجِبٌ : وَهُوَ غُسْلُ الْمَيِّتِ . وَقِيلَ : هُوَ سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ ^(٢) .

وَوَاحِدٌ مُسْتَحَبٌّ : وَهُوَ غُسْلُ الْكَافِرِ إِذَا أَسْلَمَ ، هَذَا إِذَا لَمْ يَكُنْ جُنُبًا ، فَإِنْ أَجْتَبَ ثُمَّ أَسْلَمَ ؛ اخْتَلَفَ الْمَشَايِخُ فِيهِ ^(٣) .

وَفِي «التُّحْفَةِ» ^(٤) : جَعَلَ غُسْلَ الْمَجْنُونِ عِنْدَ الْإِفَاقَةِ ، وَغُسْلَ الصَّبِيِّ عِنْدَ

= «البنية شرح الهداية» [٣٣٩/١] ، «البحر الرائق» [٦٧/١] ، «رد المحتار» [٣٠٨/١] .

(١) جاء في «الأصل» : أَرَأَيْتَ الْغُسْلَ أَتَرَاهُ وَاجِبًا يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، وَيَوْمَ عَرَفَةَ ، وَفِي الْعِيدَيْنِ ، وَعِنْدَ الْإِحْرَامِ ؟ قَالَ : لَيْسَ بِوَاجِبٍ فِي شَيْءٍ مِنْ هَذَا ، إِنْ اغْتَسَلَ فَحَسَنٌ ، وَإِنْ تَرَكَ لَمْ يَضُرْ . يَنْظُرُ : «الأصل / المعروف بالمبسوط» لمحمد بن الحسن [٧٧/١] .

(٢) وفيه نظر بعد نقل الإجماع ، اللهم إلا أن يكون قولاً غير معتد به فلا يقدح في انعقاد الإجماع . كذا في «البحر الرائق» لابن نجيم [٦٨/١] ، «رد المحتار» لابن عابدين [٣٠٦/١] .

(٣) قال بعضهم : لا يلزمه الاغتسال أيضاً ، وقال بعضهم : يلزمه ، وهو الأصح كما ذكره صاحب «فتح القدير» . يَنْظُرُ : «بدائع الصنائع» [٢٧٢/١ ، ٢٧٣] ، «فتح القدير» [٦٤/١] .

(٤) يَنْظُرُ : «تحفة الفقهاء» لعلاء الدين السمرقندي [٢٨/١] .

وَلَنَا قَوْلُهُ عليه السلام: «مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ؛ فِيهَا وَنِعْمَتْ، وَمَنْ اغْتَسَلَ؛ فَهُوَ أَفْضَلُ».

وَبِهَذَا يُحْمَلُ مَا رَوَاهُ عَلَى [١/ظ] الْإِسْتِحْبَابِ، أَوْ عَلَى النَّسْخِ.

غاية البيان

الْبُلُوغُ مِنْ قَبِيلِ الْمُسْتَحَبِّ؛ لَكِنْ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ هَذَا إِذَا كَانَ الْبُلُوغُ بِالسِّنِّ.
قَوْلُهُ: (فِيهَا وَنِعْمَتْ)، أَيُّ: بِهَذِهِ الْفِعْلَةِ أَوْ الْخَصْلَةِ يُنَالُ الْفَضْلُ، وَتِلْكَ الْخَصْلَةُ هِيَ الْوُضُوءُ.

وَنِعْمَتْ: أَيُّ نِعْمَتِ الْخَصْلَةِ هِيَ.

قَالَ الْأَصْمَعِيُّ - حَيْثُ سُئِلَ عَنْهُ -: «أَظْنُهُ يُرِيدُ: فَبِالسَّنَةِ أَخَذَ، وَأَضْمَرَ ذَلِكَ» (١).

وَفِي «سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ»، وَ«جَامِعِ التِّرْمِذِيِّ»، وَ«النَّسَائِيِّ»: عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدَبٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ [١/١٠٤م] قَالَ: «مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فِيهَا وَنِعْمَتْ، وَمَنْ اغْتَسَلَ فَالْغُسْلُ أَفْضَلُ» (٢).

قَوْلُهُ: (وَبِهَذَا يُحْمَلُ مَا رَوَاهُ)، أَيُّ: بِهَذَا الْحَدِيثِ - الَّذِي رَوَيْنَاهُ - يُحْمَلُ الْحَدِيثُ الَّذِي رَوَاهُ مَالِكٌ عَلَى الْإِسْتِحْبَابِ؛ تَوْفِيقًا بَيْنَهُمَا؛ لِأَنَّ الْأَمْرَ يَحْتَمِلُ النَّدْبَ وَالِاسْتِحْبَابَ، أَوْ يُحْمَلُ عَلَى النَّسْخِ؛ لِئَلَّا يَلْزَمَ الْمُعَارَضَةُ بَيْنَ الْقَطْعِيِّ

(١) قَالَ أَبُو حَاتِمٍ السَّجِسْتَانِيُّ: «سَأَلْتُ الْأَصْمَعِيَّ عَنِ التَّائِيثِ فِي قَوْلِهِ: «فِيهَا»، فَقَالَ: أَظْنُهُ أُرِيدُ: فَبِالسَّنَةِ أَخَذَ. أَضْمَرَ ذَلِكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ». حَكَاهُ ابْنُ قَتِيْبَةَ فِي: «غَرِيبِ الْحَدِيثِ» [١/٢٨٩].

(٢) أَخْرَجَهُ: أَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ الطَّهَارَةِ/ بَابِ فِي الرِّخْصَةِ فِي تَرْكِ الْغُسْلِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ [رقم/ ٣٥٤]، وَاتِّرْمِذِيُّ فِي أَبْوَابِ الْجُمُعَةِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ/ بَابِ مَا جَاءَ فِي الْوُضُوءِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ [رقم/ ٤٩٧]، وَالنَّسَائِيُّ فِي كِتَابِ الْجُمُعَةِ/ بَابِ الرِّخْصَةِ فِي تَرْكِ الْغُسْلِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ [رقم/ ١٣٨٠]، وَاحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» [٥/٨]، مِنْ حَدِيثِ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدَبٍ عليه السلام بِهِ.

قَالَ أَبُو هَيْسَى: «حَدِيثُ سَمُرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ».

قُلْنَا: قَدْ اخْتَلَفَ فِي تَصْحِيحِ هَذَا الْخَبَرِ وَتَضْعِيفِهِ بَيْنَ النُّقَادِ. يَنْظُرُ: «التَّلْخِصُ الْحَبِيرُ» لَابْنِ حَجَرٍ [١٠٢٨/٣].

غاية البيان

والظنّي، وهما آية الوضوء، وما رواه مالك، وهو خبر الواحد^(١).

أو نقول: قد حدث أبو جعفر الطحاوي في «شرح الآثار»: بإسناده إلى عكرمة قال: سئل ابن عباس: عن الغسل يوم الجمعة، أواجب هو؟ قال: «لا، ولكنه طهورٌ وخيرٌ، فمن اغتسل، فحسن، ومن لم يغتسل، فليس عليه بواجب، وسأخبركم كيف بدأ:

كان الناس مجتهدين يلبسون الصوف، ويعملون على ظهورهم، وكان مسجدهم^(٢) متقارب السقف، إنما هو عريش، فخرج رسول الله ﷺ في يوم حار، وقد عرق الناس في ذلك الصوف، حتى ثارت رياح، حتى آذى بعضهم بعضاً. فوجد النبي ﷺ تلك الرياح فقال: «يا أيها الناس، إذا كان هذا اليوم فاغتسلوا، وليمس أحدكم أمثلاً ما يجد من دهنه وطيبه».

قال ابن عباس: ثم جاء الله بالخير؛ ولبسوا غير الصوف، وكفوا العمل، ووسع مسجدهم^(٣).

فعلم بذلك: أن الغسل ليس بواجب؛ لأن الأمر به كان لعلّة، فزال.

(١) اعترض العيني عليه حيث قال: ليس هذا دليل النسخ على ما لا يخفى، بل يكون فيه مخالفة الكتاب بخبر الواحد؛ لأنه يوجب غسل الأعضاء الأربعة عند القيام إلى الصلاة مع الحدث، فلو وجب الغسل لكان زيادة عليه بخبر الواحد، وهذا لا يسمى نسخاً بل يصير كالنسخ. ينظر: «البنية شرح الهداية» [٣٤٣/١].

(٢) عند الطحاوي: «وكان المسجد ضيقاً». ينظر: «شرح معاني الآثار» [١١٦/١].

(٣) أخرجه: أبو داود في / باب في الرخصة في ترك الغسل يوم الجمعة [رقم / ٣٥٣]، ومن طريقه البيهقي في «سننه الكبرى» [رقم / ١٣٠٩]، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» [١١٦/١]، من حديث عكرمة عن ابن عباس رضي الله به.

قال العيني: «طريق صحيح». ينظر: «نخب الأفكار شرح المعاني والآثار» للعيني [٤٦١/٢].

ثُمَّ هَذَا الْغُسْلُ لِلصَّلَاةِ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ ❦ هُوَ الصَّحِيحُ ؛ لِزِيَادَةِ فَضِيلَتِهَا عَلَى الْوَقْتِ ، وَاخْتِصَاصِ الطَّهَّارَةِ بِهَا ، وَفِيهِ خِلَافُ الْحَسَنِ . وَالْعِيدَانِ بِمَنْزِلَةِ الْجُمُعَةِ ؛ لِأَنَّ فِيهِمَا الْاجْتِمَاعَ . وَيُسْتَحَبُّ الْإِغْتِسَالُ ؛ دَفْعًا لِلتَّأَذِّي بِالرَّائِحَةِ . وَأَمَّا فِي عَرَفَةَ وَالْإِحْرَامِ ؛ فَسُنِّيُّهُ فِي الْمَنَاسِكِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

❦ غَايَةُ الْبَيَانِ ❦

قَوْلُهُ : (ثُمَّ [هَذَا] ^(١) الْغُسْلُ [١/١٤١و/م] لِلصَّلَاةِ ... [١/١٧٧و]) إِلَى آخِرِهِ .
وثمرَةُ الاختِلَافِ : تَظْهَرُ فِي الْمُغْتَسِلِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ إِذَا أَحْدَثَ فِتْوَضًا ، فَصَلَّى ، فعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ : لَا يَكُونُ مُدْرِكًا لِلْفَضِيلَةِ ، خِلَافًا لِلْحَسَنِ بْنِ زِيَادٍ .
وَفِي بَعْضِ الرُّوَايَاتِ : ذَكَرَ «مُحَمَّدًا» مَكَانَ الْحَسَنِ ^(٢) .
وَذَكَرَ فِي «شَرْحِ الطَّحَاوِيِّ» : رُوِيَ عَنْ أَبِي يُوسُفَ أَنَّ الْغُسْلَ لِلصَّلَاةِ وَالْيَوْمِ جَمِيعًا .

وَجْهٌ قَوْلِ الْحَسَنِ : أَنَّ هَذَا الْيَوْمَ لَهُ شَرَفٌ عَلَى سَائِرِ الْأَيَّامِ ، كَمَا قَالَ ❦ : «سَيِّدُ الْأَيَّامِ يَوْمُ الْجُمُعَةِ» ^(٣) . فَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الْغُسْلُ لِإِظْهَارِ شَرَفِ الْوَقْتِ ؛ لَا لِلصَّلَاةِ .

وَجْهٌ قَوْلِ أَبِي يُوسُفَ : مَا ذَكَرَ فِي الْمُثْنِ .

(١) مَا بَيْنَ الْمُعْقُوفَتَيْنِ : زِيَادَةُ مِنْ : «ت» ، «م» ، «ز» ، «و» ، «ف» .

(٢) يَنْظُرُ : «الْمَبْسُوطُ» لِلسَّرْحَسِيِّ [١/٩٠] ، «تَحْفَةُ الْفُقَهَاء» لِعَلَاءِ الدِّينِ السَّمَرْقَنْدِيِّ [١/٢٨] ، «بَدَائِعُ الصَّنَائِعِ» لِلْكَاسَانِيِّ [٢/٢١٩ ، ٢٢٠] ، «فَتْحُ الْقَدِيرِ» لِابْنِ الْهَمَامِ [١/٦٧] ، «الْعَنَاءُ عَلَى الْهَدَايَةِ بِهَامِشِ فَتْحِ الْقَدِيرِ» [١/٦٧] ، «الْبَنَاءُ شَرْحُ الْهَدَايَةِ» لِلْعَيْنِيِّ [١/٣٤٥] ، «الْبَحْرُ الرَّائِقُ» لِابْنِ نَجِيمٍ [١/٦٧] .

(٣) أَخْرَجَهُ : ابْنُ مَاجَهَ فِي كِتَابِ إِقَامَةِ الصَّلَاةِ وَالسَّنَةِ فِيهَا / بَابِ فِي فَضْلِ الْجُمُعَةِ [رقم / ١٠٨٤] ، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» [٣/٤٣٠] ، وَالتَّطَبُّعِيُّ فِي «الْكَبِيرِ» [٥/رقم / ٤٥١١] ، مِنْ حَدِيثِ أَبِي لُبَابَةَ بْنِ عَبْدِ الْمُنْذَرِ ❦ بِهِ .

قَالَ الْبُوصَيْرِيُّ : «هَذَا إِسْنَادٌ حَسَنٌ» . يَنْظُرُ : «مُصْبِحُ الرِّجَالِ» [١/١٢٩] .

وَلَيْسَ فِي الْمَذْيِ وَالْوَدْيِ غُسْلٌ ، وَفِيهِمَا الْوُضُوءُ .

لِقَوْلِهِ ﷺ : «كُلُّ فَحْلٍ يُمَذِّي وَفِيهِ الْوُضُوءُ» .

وَالْوَدْيُ الْغَلِيظُ مِنَ الْبَوْلِ ، يَتَعَقَّبُ الرَّقِيقَ مِنْهُ خُرُوجًا ، فَيَكُونُ مُعْتَبَرًا بِهِ .

وَالْمَنِيُّ : خَائِثٌ أَبْيَضٌ ، يَنْكَسِرُ مِنْهُ الذَّكَرُ . وَالْمَذْيُ رَقِيقٌ يَضْرِبُ إِلَى

❦ حَايَةِ الْبَيَانِ ❦

قَوْلِهِ : (وَفِيهِمَا الْوُضُوءُ) .

إِنَّمَا ذَكَرَ هَذَا لِلتَّأْكِيدِ ، وَإِنْ كَانَ فَهَمَ هَذَا الْحُكْمُ مِنْ قَوْلِهِ : (مَا يَخْرُجُ مِنَ السَّبِيلَيْنِ) ، أَوْ لِبَيَانِ حُكْمِهِمَا فَيَمَنُ بِهِ سَلَسُ الْبَوْلِ ؛ لِأَنَّهُ طَهَارَتُهُ لَا تَنْتَقِضُ بِالْبَوْلِ فِي الْوَقْتِ ، وَبِهِمَا ^(١) تَنْتَقِضُ .

فَإِنْ قُلْتَ : لِمَ ذَكَرَ تَعْرِيفَ الْوَدْيِ سَابِقًا ، وَالْمَنِيَّ ثَانِيًا ، وَالْمَذْيَ ثَالِثًا ؟

قُلْتُ : لِأَنَّ الْمُصَنِّفَ ذَكَرَ الْمَذْيَ وَالْوَدْيَ بَعْدَ ذِكْرِ حُكْمِ الْمَنِيَّ سَابِقًا ، وَاسْتَدَلَّ عَلَى عَدَمِ الْغُسْلِ فِي الْمَذْيِ بِقَوْلِ ﷺ : «كُلُّ فَحْلٍ يُمَذِّي ، وَفِيهِ الْوُضُوءُ» ^(٢) .

ثُمَّ احْتِجَّ إِلَى الدَّلِيلِ فِي الْوَدْيِ ؛ فَذَكَرَ تَعْرِيفَهُ لِيُلْحِقَهُ بِالْبَوْلِ ؛ لِأَنَّهُ يَخْرُجُ عَقِيْبَهُ ، فَوَقَعَ تَعْرِيفُهُ سَابِقًا ، ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يُعَرِّفَ الْمَنِيَّ وَالْمَذْيَ أَيْضًا ؛ فَقَدَّمَ الْمَنِيَّ عَلَى الْمَذْيِ ؛ لِقُوَّةِ فِي الْمَنِيَّ دُونَ الْمَذْيِ ، فَوَقَعَ تَعْرِيفُ الْمَنِيَّ ثَانِيًا ، [١/٤١١ ط/م] وَالْمَذْيَ ثَالِثًا .

قَوْلُهُ : (وَالْمَنِيُّ : خَائِثٌ أَبْيَضٌ ، يَنْكَسِرُ مِنْهُ الذَّكَرُ) .

(١) أي : بِالْمَذْيِ وَالْوَدْيِ . كَذَا جَاءَ فِي حَاشِيَةِ : «م» ، وَ«ت» .

(٢) أَخْرَجَهُ : أَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ الطَّهَارَةِ / بَابِ فِي الْمَذْيِ [رقم / ٢١١] ، وَاحْمَدُ فِي «السُّنَنِ»

[٣٤٦/٣١] ، وَابْنُ الْجَارُودِ فِي «الْمُنْتَقَى» [رقم / ٧] ، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» [رقم /

٣٩٣٤] ، مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعْدٍ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِهِ .

قَالَ عَبْدُ الْحَقِّ فِي «أَحْكَامِهِ» : «إِسْنَادُهُ لَا يَخْتِجُ بِهِ» ، يَنْظُرُ : «نَسَبُ الرَّايَةِ» لِلزَّيْلَعِيِّ [٩٣/١] ،

وَالْتَلَخِيصُ الْحَبِيرُ «لَا بَنَ حَجَرٍ» [٣١٠/١] .

الْبَيَاضُ ، يَخْرُجُ عِنْدَ مُلَاعَبَةِ الرَّجُلِ أَهْلَهُ ، وَهَذَا التَّفْسِيرُ مَأْثُورٌ عَنْ عَائِشَةَ ؓ .

❦ غَايَةُ الْبَسْطِ ❦

وهذا التفسير مروي عن عائشة ؓ^(١) ، كذا في «المبسوط»^(٢) .

لَكِنْ يَرُدُّ عَلَيْهِ مِنْهُ الْمَرْأَةُ ؛ لِأَنَّ مَنِئِيهَا لَيْسَ بِتِلْكَ الصِّفَةِ .

فَإِذَنْ : يَحْتَاجُ الْمَنِئِيُّ إِلَى التَّعْرِيفِ الْجَامِعِ بَيْنَ مَنِئِ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ جَمِيعًا ، فَمَا وَجَدْتُهُ فِيمَا عِنْدِي مِنَ الْكُتُبِ ، مِثْلَ «الْجَامِعَيْنِ»^(٣) ، و«الزِّيَادَاتِ» ، و«الْمَبْسُوطِ» ، وَسَائِرِ «الشُّرُوحِ» ، وَكُتِبَ اللَّغَةُ بِوَجْهِ مُقْنَعٍ ، إِلَّا أَنَّهُ ذَكَرَ فِي كِتَابِ «الْأَجْنَاسِ» ، نَاقِلًا عَنْ «الْمُجَرَّدِ» ، فَقَالَ : «الْمَنِئِيُّ : هُوَ الْمَاءُ الدَّافِقُ الَّذِي يَكُونُ مِنْهُ الْوَلْدُ» . وَهَذَا حَسَنٌ .

فَقَوْلُهُ : «الْمَاءُ الدَّافِقُ» اخْتِرَازٌ عَنِ الْوَدِيِّ وَالْمَذْنِيِّ ؛ لِأَنَّهُ لَا دَفَقَ فِيهِمَا .

وَقَوْلُهُ : «الَّذِي يَكُونُ مِنْهُ الْوَلْدُ» اخْتِرَازٌ عَنِ الْبَوْلِ وَعَمَّا يَجْرِي مِنَ الْمِزَابِ^(٤) .

وَلَا يُقَالُ : مَاءُ الْمَرْأَةِ لَيْسَ بِدَافِقٍ .

لِأَنَّا نَقُولُ : لَا نُسَلِّمُ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَرَادَ بِالْمَاءِ الدَّافِقِ مَاءَ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ جَمِيعًا حَيْثُ قَالَ : ﴿ خُلِقَ مِنْ مَّاءٍ دَافِقٍ ۝ يَخْرُجُ مِنْ بَيْنِ الصُّلْبِ وَالتَّرَائِبِ ﴾ [الطَّارِقُ : ٦ - ٧] .

(١) قَالَ ابْنُ أَبِي الْعَزْ : «لَا يُعْرَفُ هَذَا التَّفْسِيرُ عَنْ عَائِشَةَ ؓ» ، وَإِنَّمَا يَذْكُرُهُ أَهْلُ اللَّغَةِ وَغَيْرُهُمْ . وَقَالَ الزَّيْلَعِيُّ : «غَرِيبٌ» . وَقَالَ ابْنُ حَجَرٍ : «لَمْ أَجِدْهُ عَنْهَا» .

وَقَالَ الْعَيْنِيُّ : «لَمْ يَثْبُتْ هَذَا عَنْ عَائِشَةَ ؓ» . يَنْظُرُ : «التَّنْبِيهُ عَلَى مُشْكَلَاتِ الْهَدَايَةِ» لِابْنِ أَبِي الْعَزْ [٣١١/١] . وَ«نَصَبُ الرَّايَةِ» لِلزَّيْلَعِيِّ [٩٣/١] ، وَ«الدَّرَايَةُ فِي تَخْرِيجِ أَحَادِيثِ الْهَدَايَةِ» لِابْنِ حَجَرٍ [٥٢/١] ، وَ«الْبَنَاءُ شَرْحُ الْهَدَايَةِ» لِلْبَدْرِ الْعَيْنِيِّ [٣٥١/١] .

(٢) يَنْظُرُ : «الْمَبْسُوطُ» لِلسَّرْحَسِيِّ [٦٧/١] .

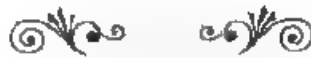
(٣) يَعْنِي : «الْكَبِيرُ» ، وَ«الصَّغِيرُ» لِمُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ .

(٤) هُوَ أَتْبُوبُ أَوْ قَنَاةٌ مِنْ مَعْدِنٍ أَوْ غَيْرِهِ ، يَسِيلُ بِهِ الْمَاءُ مِنَ السَّطْحِ وَنَحْوِهِ إِلَى الْأَرْضِ . يَنْظُرُ : «تَحْرِيرُ الْأَفَاقِ التَّنْبِيهِ» لِلنَّوَوِيِّ [ص/٣٠٠ - ٣٠١] ، وَ«مَعْجَمُ لُغَةِ الْفُقَهَاءِ» [ص/٤٧٠] .

❦ غاية البيان ❦

فانهم^(١).

وَلَا يُقَالُ: كَيْفَ فَسَّرْتُ عَائِشَةَ الْمَنِيِّ غَيْرَ جَامِعٍ؟
لَأَنَا نَقُولُ: يَحْتَمَلُ أَنَّهَا أَرَادَتْ بِهِ تَفْسِيرَ مَنِيِّ الرَّجُلِ خَاصَّةً.



(١) اعترض العيني عليه فقال: هذا كلام عجيب صادر من غير روية. والتعريف الذي فسر المصنف المني به هو مني الرجل ولا يرد عليه؛ لأن مني كل منهما يعرف بتعريف، فمني الرجل: أبيض خائر رائحته كرائحة الطلع فيه لزوجة، ينكسر منه الذكر، ويتولد منه الولد، ومني المرأة: ماء أصفر رقيق. فتعريف أحد الماهيتين المختلفتين كيف يورد عليهما بتعريف الماهية الأخرى، ثم استحسانه لما ذكر في «المجرد» بأن المني هو الماء الدافق الذي يكون منه الولد، غير مساعد له؛ لأن هذا أيضاً مني الرجل، والدافق أيضاً من صفات مني الرجل، وليس في مني المرأة دفق. ينظر: «البنية شرح الهداية» [٣٤٩/١].

بَابُ

الْمَاءِ الَّذِي يَجُوزُ بِهِ الْوُضُوءُ

الطَّهَارَةُ مِنَ الْأَحْدَاثِ جَائِزَةٌ بِمَاءِ السَّمَاءِ ، وَالْأَوْدِيَةِ ، وَالْعُيُونِ ، وَالْآبَارِ ،
وَالْبَحَارِ .

غاية البيان

بَابُ

الْمَاءِ الَّذِي يَجُوزُ بِهِ الْوُضُوءُ

لَمَّا فَرَعَ مِنَ الطَّهَارَةِ الصَّغْرَى وَالْكُبْرَى ، وَمَا يُوجِبُهُمَا وَمَا يَنْقُضُهُمَا ؛ شَرَعَ فِي
بَيَانِ مَا تَخَصَّلَ بِهِ الطَّهَارَتَانِ ، وَهُوَ الْمَاءُ الْمُطْلَقُ .

وَالْمُرَادُ مِنْهُ هُنَا : مَا يُفْهَمُ بِمَجَرَّدِ إِطْلَاقِ اسْمِ الْمَاءِ ، وَلَا فَاَلْمِيَاهُ الْمَذْكُورَةُ
لَيْسَتْ بِمُطْلَقَةٍ ؛ [١/٤٢٧و/م] لَتَقْيِيدِهَا بِصِفَةٍ .

وَفِي اصْطِلَاحِ أَهْلِ الْأَصُولِ : هُوَ ^(١) الْمُتَعَرِّضُ لِلذَّاتِ فَحَسَبَ ^(٢) .

وَالْمُقَيَّدُ : هُوَ الْمُتَعَرِّضُ لِلذَّاتِ وَالصِّفَةِ .

قَوْلُهُ : (الطَّهَارَةُ مِنَ الْأَحْدَاثِ ...) إِلَى آخِرِهِ .

الْحَدَثُ : اسْمٌ خَاصٌّ لِلْحُكْمِيِّ .

وَالْخَبَثُ : اسْمٌ خَاصٌّ لِلْحَقِيقِيِّ .

وَالنَّجَسُ : مُشْتَرَكٌ يَقَعُ عَلَيْهِمَا بَدَلًا .

وَقَيَّدَ الْأَحْدَاثَ اتِّفَاقِيًّا ؛ لِأَنَّهُ يَجُوزُ بِهِذِهِ الْمِيَاهِ الطَّهَارَةُ مِنَ الْحَدَثِ وَالْخَبَثِ

(١) الضمير عائد على لفظ: «المُطْلَق» .

(٢) ينظر: «الميزان الأصول» [ص ٣٩٦] ، «كشف الأسرار» للبخاري [٢/٢٨٦] .

لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا﴾ [الفرقان ٤٨]، وقوله ﴿الْمَاءُ طَهُورٌ لَا يُنَجِّسُهُ شَيْءٌ﴾ إِلَّا مَا غَيَّرَ لَوْنَهُ، أَوْ طَعْمَهُ، أَوْ رِيحَهُ^(١).

﴿غاية البيان﴾

جَمِيعًا، إِلَّا أَنَّهُ لَمَّا ذَكَرَ الطَّاهِرَتَيْنِ مِنْ قَبْلُ؛ اخْتَجَّ إِلَى بَيَانِ الْآلَةِ الَّتِي يَخْصِلَانِ بِهَا. قَوْلُهُ: (لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا﴾ [الفرقان ٤٨]، وقوله ﴿الْمَاءُ طَهُورٌ لَا يُنَجِّسُهُ شَيْءٌ﴾^(٢)).

رَوَاهُ أَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ فِي «السُّنَنِ» وَغَيْرِهِ. وَلَفْظُ الْحَدِيثِ: هَذَا الْمِقْدَارُ فَحَسْبُ^(٣).

وَمَا ذَكَرَهُ صَاحِبُ «الْهِدَايَةِ» [١٧/١ط]؛ بِقَوْلِهِ: (إِلَّا مَا غَيَّرَ لَوْنَهُ أَوْ طَعْمَهُ أَوْ رِيحَهُ)^(٤) فَلَيْسَ بِثَابِتٍ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

ثُمَّ وَجَّهَ التَّمَسُّكُ بِالْآيَةِ وَالْحَدِيثِ: أَنَّ الْمَاءَ ذُكِرَ فِيهِمَا مُطْلَقًا مِنْ غَيْرِ قَيْدٍ يُوَاحِدُ مِنْ هَذِهِ الْمِيَاهِ، وَالْمُطْلَقُ يَنْصَرِفُ إِلَى مَا هُوَ الْمُعْتَادُ، وَالْمُعْتَادُ فِي الْغُسْلِ:

(١) بَعْدَهُ فِي الْأَصْلِ: «وَقَوْلُهُ ﷺ فِي الْبَحْرِ: هُوَ الطَّهُورُ مَائُهُ وَالْحِلُّ مَيْتَتُهُ» وَلَكِنَّهُ كُتِبَ عَلَى أَوَّلِهِ «لَا» وَعَلَى آخِرِهِ «إِلَى» ضَرْبٌ عَلَيْهِ.

(٢) أَخْرَجَهُ: أَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ الطَّهَارَةِ/بَابُ مَا جَاءَ فِي بَشْرٍ بِضَاعَةٍ [رقم/٦٦]، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي أَبْوَابِ الطَّهَارَةِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ/بَابُ مَا جَاءَ الْمَاءُ لَا يَنْجَسُهُ شَيْءٌ [رقم/٦٦]، وَالسَّائِي فِي كِتَابِ الْمِيَاهِ/بَابُ ذِكْرِ بَشْرٍ بِضَاعَةٍ [رقم/٣٢٦]، مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِهِ. قَالَ أَبُو عِيسَى: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ». وَصَحَّحَهُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَيَحْيَى بْنُ مَعِينٍ وَأَبُو مُحَمَّدٍ بْنُ حَزْمٍ - يَنْظُرُ: «التَّلْخِيسُ الْحَبِيرُ» لِابْنِ حَجَرٍ [١٧/١].

(٣) يَعْنِي: عَلَى وَجْهِ الثَّبُوتِ، وَإِلَّا فَقَدْ وَرَدَ مَا بَعْدَهُ مُتَّصِلًا فِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ كَمَا يَأْتِي فِي تَخْرِيجِهِ.

(٤) أَخْرَجَهُ: ابْنُ مَاجَةَ فِي كِتَابِ الطَّهَارَةِ وَسُنَنِهَا/بَابُ الْحِيَاضِ [رقم/٥٢١]، وَالتَّطْبَرَانِيُّ فِي «الْكَبِيرِ» [٨/رقم/٧٥٠٣]، وَالدَّارَقُطْنِيُّ فِي «سُنَنِ» [٣٠/١]. مِنْ حَدِيثِ أَبِي أَمَامَةَ الْبَاهِلِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ الْمَاءَ لَا يُنَجِّسُهُ شَيْءٌ إِلَّا مَا غَلَبَ عَلَى رِيحِهِ وَطَعْمِهِ وَلَوْنِهِ». لَفْظُ ابْنِ مَاجَةَ.

قَالَ ابْنُ حَجَرٍ: «فِي إِسْنَادِهِ رَشِيدِينَ بْنُ سَعْدٍ، وَهُوَ ضَعِيفٌ». يَنْظُرُ: «الْبَدْرُ الْمُنِيرُ» لِابْنِ الْمُلْقَنِ [٣٩٩/١]، وَالدِّرَايَةُ فِي تَخْرِيجِ أَحَادِيثِ الْهِدَايَةِ لِابْنِ حَجَرٍ [٥٢/١].

وَمُطْلَقُ الْإِسْمِ يَنْطَلِقُ عَلَى هَذِهِ الْمِيَاهِ .

وَلَا يَجُوزُ بِمَا اغْتُسِرَ مِنَ الشَّجَرِ وَالشَّمْرِ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمَا مُطْلَقٍ ، وَالْحُكْمُ عِنْدَ فَقْدِهِ مَنَقُولٌ إِلَى التَّيَمُّمِ ، وَالْوُضُوءُ فِي هَذِهِ الْأَغْضَاءِ تَعْبُدِيَّةٌ ، فَلَا تَتَعَدَّى

❦ غَايَةُ الْبَيَانِ ❦

هَذِهِ الْمِيَاهُ الْمَذْكُورَةُ ؛ فَيَنْصَرِفُ إِلَيْهَا ، كَمَا إِذَا اشْتَرَى بَعْشَرَةَ دَرَاهِمٍ مُطْلَقَةً ، يَنْصَرِفُ إِلَى نَقْدِ الْبَلَدِ .

وَلَا يُقَالُ : مَاءُ الْعُيُونِ وَالْآبَارِ لَيْسَ مِنَ السَّمَاءِ ، فَلَا يَكُونُ مُرَادًا بِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا ﴾ [الفرقان : ٤٨] .

لِأَنَّا نَقُولُ : لَا نُسَلِّمُ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ : ﴿ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَسَلَكَهُ وَيَنْبِيعُ فِي الْأَرْضِ ﴾ [الزمر : ٢١] . وَبَيَانُ الطَّهْوَرِ مَرَّةً فِي مَسْأَلَةِ النِّيَّةِ .

قَوْلُهُ : (وَلَا يَجُوزُ بِمَا اغْتُسِرَ) .

السَّمَاعُ : بِالْقَصْرِ ^(١) وَإِنْ كَانَ الْمَدُّ جَائِزًا .

قِيلَ : إِذَا قِيلَ بِالْمَدِّ لَوَقَعَ فِي الْوَهْمِ أَنَّ الْمُرَادَ [٢/٤٢٢/١] الْمَاءُ الْمُطْلَقُ .

أَقُولُ : لَا نُسَلِّمُ ؛ لِأَنَّهُ قِيْدُهُ بِصِفَةِ الْإِعْتِصَارِ ، فَكَيْفَ يَقَعُ وَهُمْ الْإِطْلَاقُ .

وَقِيلَ : فِي الْمَمْدُودِ وَهُمْ جَوَازِ التَّوَضُّعِيِّ بِمَا انْعَصَرَ بِنَفْسِهِ .

أَقُولُ : لَا نُسَلِّمُ ، وَلَسْنَا سَلَّمْنَا الْوَهْمَ ، لَكِنْ لَا يَجُوزُ التَّوَضُّعِيُّ بِالْمُنْعَصَرِ بِنَفْسِهِ مِنْ غَيْرِ إِعْتِصَارٍ ؛ لِأَنَّهُ خَارِجٌ بِلَا عِلَاجٍ ، كَمَا ذَكَرَهُ فِي الْمَثْنِ .

قَوْلُهُ : (عِنْدَ فَقْدِهِ) ، أَيُ : عِنْدَ فَقْدِ الْمَاءِ الْمُطْلَقِ .

قَوْلُهُ : (وَالْوُضُوءُ فِي هَذِهِ الْأَغْضَاءِ تَعْبُدِيَّةٌ) ، أَيُ : وَضُوءُ الْغَسْلِ وَالْمَسْحِ فِي

(١) يعني : أن قول المؤلف : «بِمَا» ، المسموع فيه القصر دون المد في قولهم : «ماء» .

إِلَى غَيْرِ الْمَنْصُوصِ عَلَيْهِ.

أَمَّا الْمَاءُ الَّذِي يُقَطَّرُ مِنَ الْكَرْمِ؛ فَيَجُوزُ التَّوَضُّؤُ بِهِ؛ لِأَنَّهُ مَاءٌ يَخْرُجُ^(١) مِنْ غَيْرِ عِلَاجٍ، ذَكَرَهُ فِي جَوَامِعِ أَبِي يُوسُفَ رحمته الله. وَفِي «الْكِتَابِ» إِمَارَةٌ إِلَيْهِ حَيْثُ شَرَطَ الْإِعْتِصَارَ.

وَلَا يَجُوزُ بِمَاءٍ غَلَبَ عَلَيْهِ غَيْرُهُ، فَأَخْرَجَهُ عَنْ طَبْعِ الْمَاءِ، كَالْأَشْرَبَةِ، وَالْخَلِّ، وَمَاءِ الْوَرْدِ،

غاية البيان

الأعضاء الأربعة غير معقول المعنى.

وهذا جواب سؤالٍ مقدَّرٍ، وهو أن يقال: لِمَ لَا يَجُوزُ إِزَالَةُ الْحَدَثِ بِالْمُعْتَصِرِ مِنَ الشَّجَرِ وَالشَّمْرِ، قِيَاسًا عَلَى إِزَالَةِ الْخَبَثِ بِهِ، عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ؟ فَأَجَابَ عَنْهُ وَقَالَ: الْوُضُوءُ فِيهَا تَعَبُدِيَّةٌ، فَتَقْتَصِرُ عَلَى الْمَنْصُوصِ عَلَيْهِ، وَلَا تَتَعَدَّى عَنْهُ إِلَى غَيْرِهِ.

قَوْلُهُ: (وَفِي «الْكِتَابِ»)، أَي: الْقُدُورِيُّ^(٢).

قَوْلُهُ: (كَالْأَشْرَبَةِ وَالْخَلِّ...) إِلَى آخِرِهِ.

اعْلَمْ أَنَّ الْمُصَنَّفَ لَا يَخْلُو:

إِمَّا أَنْ يَرِيدَ بِالشَّرَابِ وَالْخَلِّ: مَا إِذَا كَانَ مُخْتَلِطَيْنِ بِالْمَاءِ، كَالدُّبْسِ^(٣) وَالشَّهْدِ الْمُخْتَلِطَيْنِ بِالْمَاءِ، وَكَالْخَلِّ الْمُخْتَلِطِ بِالْمَاءِ.

[أَوْ]^(٤) يُرِيدُ بِهِمَا مَا إِذَا لَمْ يَكُونَا مُخْتَلِطَيْنِ بِالْمَاءِ؛

(١) صحح عليه الأصل وفي الحاشية: «خرج».

(٢) ينظر: «مختصر القدوري» [ص/١٢].

(٣) الدُّبْسُ بِالكسْرِ: عَصَارَةُ الرُّطَبِ. ينظر: «المصباح المنير» للفيومي [١٨٩/١/مادة: دبس].

(٤) ما بين المعقوفتين: زيادة من: «ت»، «م»، «ل»، «ز»، «و»، «ف».

وَمَاءِ الْبَاقِلَا، وَالْمَرْقِ، وَمَاءِ الزَّرْدَجِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُسَمَّى مَاءً مُطْلَقًا. وَالْمُرَادُ بِمَاءِ الْبَاقِلَا مَا تَغَيَّرَ بِالطَّبَخِ، وَإِنْ تَغَيَّرَ بِدُونِ الطَّبَخِ يَجُوزُ التَّوَضُّؤُ بِهِ. وَيَجُوزُ الطَّهَارَةُ بِمَاءٍ خَالَطَهُ شَيْءٌ طَاهِرٌ فَغَيَّرَ أَحَدَ أَوْصَافِهِ: كَمَاءِ الْمَدِّ، وَالْمَاءِ الَّذِي اخْتَلَطَ بِهِ اللَّبَنُ، أَوْ الزَّعْفَرَانُ، أَوْ الصَّابُونُ، أَوْ الْأُسْنَانُ.

❦ غَايَةُ الْبَيَانِ ❦

كَشْرَابِ الرِّيَّاسِ^(١)، وَشَرَابِ الرُّمَّانِ الصَّرْفِ، وَكَالْخَلِّ الْخَالِصِ.

فَعَلَى الْأَوَّلِ: تَكُونُ كُلُّ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ الْمَذْكُورَةِ فِي الْمَثْنِ نَظَائِرَ مَا غَلَبَ عَلَيْهِ غَيْرُهُ.

وَعَلَى الثَّانِي: يَكُونُ فِيهِ صَنْعَةُ اللَّفِّ وَالنَّشْرِ، حَيْثُ يُرْفَعُ قَوْلُهُ: (كَالْأَشْرِبَةِ وَالْخَلِّ) إِلَى قَوْلِهِ: (بِمَا اعْتَصِرَ مِنَ الشَّجَرِ وَالثَّمَرِ). وَالْبَاقِي مِنَ النَّظَائِرِ يُرْفَعُ إِلَى قَوْلِهِ: (بِمَاءٍ غَلَبَ عَلَيْهِ غَيْرُهُ).

و(الْبَاقِلَا). مَقْصُورٌ إِذَا شُدَّ، مَمْدُودٌ إِذَا خَفَّفَ^(٢).

قَالَ فِي «الْمَغْرِبِ»: «مَاءُ الزَّرْدَجِ: مَاءٌ يَخْرُجُ مِنْ [١/٤٣/١] الْعُصْفَرِ الْمَنْقُوعِ»^(٣). وَلَمْ يَذْكُرْهُ فِي «الدِّيَوَانِ»، وَ«الصَّحَاحِ»، وَ«الغَرِيبَيْنِ»، وَ«الْمُجْمَلِ»، وَكَأَنَّهُ مُعَرَّبٌ. قَوْلُهُ: (مَا تَغَيَّرَ بِالطَّبَخِ). قِيلَ: عَنِ التَّغْيِيرِ: التُّخُونَةُ؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَتْ رِقَّتُهُ بَاقِيَةً بَعْدُ؛ يَجُوزُ التَّوَضُّؤُ بِهِ.

قَوْلُهُ: (فَغَيَّرَ أَحَدَ أَوْصَافِهِ...) إِلَى آخِرِهِ.

(١) الرِّيَّاسُ بِالْكَسْرِ: ثَبَتٌ يَنْتَفِعُ الْحَضْبَةُ، وَالْجُدْرِيُّ، وَالطَّاعُونُ، وَغُصَارَتُهُ تُجَدُّ النَّظَرُ كَخَلَا. يَنْظُرُ: «الْقَامُوسُ الْمَحِيطُ» [ص/٥٤٨/مادة: ريس].

(٢) الْبَاقِلَا وَالْبَاقِلَى: نَبَاتٌ عَشْبِيٌّ حَوْلِيٌّ، تَوْكَلُ قُرُونُهُ مَطْبُوخَةٌ وَكَذَلِكَ بِذُورِهِ مِثْلُ الْفُولِ وَاللُّوبِيَا. يَنْظُرُ: «الْمَعْجَمُ الْوَجِيزُ» [ص ٥٨].

(٣) يَنْظُرُ: «الْمَغْرِبُ فِي قَرْتَبِ الْمَعْرَبِ» لِلْمُطَرِّزِيِّ [ص/٢٠٧/مادة: زَرْدَج].

قَالَ ﷺ: أَجْرِي فِي الْمُخْتَصَرِ مَاءَ الزَّرْدَجِ مَجْرَى الْمَرْقِ، وَالْمَرْوِيُّ عَنْ

غَايَةِ الْبَيَانِ

هَذَا الْحُكْمُ فِيمَا إِذَا كَانَ الْمَاءُ رَقِيقًا بَعْدَ الْاِخْتِلَاطِ، بِأَنْ يَسْتَبِينَ الْمَاءُ مِنْهُ،
أَمَّا إِذَا كَانَ ثَخِينًا، بِأَنْ غَلَبَ عَلَيْهِ الشَّيْءُ الْمُخْتَلَطُ، فَلَا يَجُوزُ التَّوَضُّعُ بِهِ، وَقَدْ
عَرَفْتَ حُكْمَ الْمَاءِ الْمَغْلُوبِ بِالْغَيْرِ قَبِيلَ هَذَا.

ثُمَّ أَعْلَمَ: أَنَّ إِشَارَةَ الْقُدُورِيِّ^(١) وَهِيَ قَوْلُهُ: (غَيْرَ أَحَدٍ أَوْصَافِهِ). يَقْتَضِي أَنْ
لَا يَجُوزُ التَّوَضُّعُ بِهِ إِذَا تَغَيَّرَ مِنْهُ الْوَصْفَانِ؛ لَكِنَّ الظَّاهِرَ عَنْ أَصْحَابِنَا أَنَّهُ يَجُوزُ
أَيْضًا. أَلَا تَرَى إِلَى مَا قَالَ فِي «شَرْحِ الطَّحَاوِيِّ» بِقَوْلِهِ: «وَأَمَّا الْحَوْضُ أَوِ الْبُئْرُ إِذَا
تَغَيَّرَ لَوْنُهُ أَوْ طَعْمُهُ أَوْ رَائِحَتُهُ، إِمَّا بِمُرُورِ الزَّمَانِ، أَوْ بِوُقُوعِ الْأُورَاقِ؛ كَانَ حُكْمُهُ
حُكْمَ الْمَاءِ الْمُطْلَقِ، وَلَا شَكَّ أَنَّ الْمَاءَ إِذَا تَغَيَّرَ لَوْنُهُ تَغَيَّرَ طَعْمُهُ أَيْضًا»^(٢).

وَلَا يُقَالُ: شَرَطَ النَّبِيُّ ﷺ تَغَيَّرَ أَحَدِ الْأَوْصَافِ فِي قَوْلِهِ: «الْمَاءُ طَهُورٌ لَا
يَنْجَسُهُ شَيْءٌ»، إِلَّا مَا غَيَّرَ لَوْنَهُ، أَوْ طَعْمَهُ، أَوْ رِيحَهُ»^(٣).

لِأَنَّا نَقُولُ: ذَلِكَ الْحَدِيثُ وَرَدَ فِي الْمُغَيَّرِ النَّجِسِ، وَكَلَامُنَا فِي الْمَغَيَّرِ
الطَّاهِرِ، وَالْحُكْمُ فِي الْمَغَيَّرِ النَّجِسِ هُوَ ذَلِكَ.

أَوْ نَقُولُ: ذَلِكَ الشَّرْطُ لَمْ يَصَحَّ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَقَدْ مَرَّ^(٤).

قَوْلُهُ [١٨/١]: (أَجْرِي فِي «الْمُخْتَصَرِ» مَاءَ الزَّرْدَجِ^(٥) مَجْرَى الْمَرْقِ)، أَيْ:

(١) ينظر: «مختصر القدوري» [ص/١٢].

(٢) ينظر: «شرح مختصر الطحاوي» لأبي شيبان [ق/٦/ب] مخطوط مكتبة فيض الله.

(٣) مضى تخريجه.

(٤) استدرك العيني عليه بقوله: وإن لم يصح مسنداً فقد صح مرسلًا، كما ذكره والمرسل حجة عندنا.

ينظر: «البنية شرح الهداية» [٣٦٢/١].

(٥) مَاءُ الزَّرْدَجِ: هُوَ مَاءٌ يُخْرَجُ مِنَ الْعُصْفَرِ الْمَنْقُوعِ، فَيُطْرَحُ وَلَا يُضَيِّعُ بِهِ. ينظر: «المغرب في ترتيب

المعرب» للمطري [ص/٢٠٧].

أَبِي يُوسُفَ رحمته الله: أَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ مَاءِ الرَّغْفَرَانِ . وَهُوَ الصَّحِيحُ . كَذَا اخْتَارَهُ النَّاطِقِيُّ ،

❦ غَايَةُ الْبَيَانِ ❦

جَعَلَ حُكْمَهُمَا فِي «مُخْتَصَرِ الْقُدُورِيِّ» ^(١) وَاحِدًا ، حَيْثُ لَا يَجُوزُ التَّوَضُّيُّ بِهِمَا .

وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ : أَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ مَاءِ الرَّغْفَرَانِ . يَعْنِي : يَجُوزُ التَّوَضُّيُّ بِهِمَا .

ثُمَّ قَالَ صَاحِبُ [١/٤٣٣ ط/م] «الْهِدَايَةِ» : (وَهُوَ الصَّحِيحُ) ، أَي : الْمَرْوِيُّ عَنْ أَبِي يُوسُفَ .

فَأَنَا أَقُولُ : لَا خِلَافَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فِي الْحَقِيقَةِ ؛ لِأَنَّ مَاءَ الزَّرْدَجِ إِذَا كَانَ مَغْلُوبًا بِالزَّرْدَجِ ؛ لَا يَكُونُ التَّوَضُّيُّ بِهِ جَائِزًا ، فَيَكُونُ حُكْمُهُ حُكْمَ الْمَرَقِ ؛ لِإِعْدَمِ بَقَاءِ صِفَةِ الْإِطْلَاقِ فِي الْمَاءِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَغْلُوبًا يَجُوزُ التَّوَضُّيُّ بِهِ ؛ لِبَقَاءِ صِفَةِ الْإِطْلَاقِ ، وَكَذَا الْحُكْمُ فِي الرَّغْفَرَانِ إِذَا غَلَبَ عَلَى الْمَاءِ لَا يَجُوزُ التَّوَضُّيُّ بِهِ ، وَإِنْ لَمْ يَغْلِبْ يَجُوزُ .

فَعَرَفْتُ مِنْ هَذَا : أَنَّ مَعْنَى قَوْلِ أَبِي يُوسُفَ : (أَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ مَاءِ الرَّغْفَرَانِ) أَنَّ يَكُونُ بِمَنْزِلَتِهِ فِي الْحَالَتَيْنِ ، فِيمَا إِذَا وَجِدَتِ الْغَلْبَةُ أَوْ لَمْ تَوْجَدْ يَعْنِي : إِذَا وَجِدَتِ الْغَلْبَةُ عَلَى الْمَاءِ ؛ لَا يَجُوزُ التَّوَضُّيُّ بِهِمَا جَمِيعًا ، وَإِذَا لَمْ تَوْجَدْ يَجُوزُ بِهِمَا جَمِيعًا ، فَافْهَمْ ، فَقَدْ غَفَلَ عَنْهُ الشَّارِحُونَ ^(٢) .

قَوْلُهُ : (كَذَا اخْتَارَهُ النَّاطِقِيُّ) ، وَهُوَ أَبُو الْعَبَّاسِ النَّاطِقِيُّ مُصَنِّفُ كِتَابِ «الْأَجْنَاسِ» ، وَهُوَ مِنْ كِبَارِ عُلَمَائِنَا الْعِرَاقِيِّينَ ، تَلْمِيزُ الشَّيْخِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْجُرْجَانِيِّ ، وَهُوَ تَلْمِيزُ أَبِي بَكْرٍ الْجَصَّاصِ الرَّازِيِّ ، وَهُوَ تَلْمِيزُ الشَّيْخِ أَبِي الْحَسَنِ الْكَرْخِيِّ ، وَهُوَ تَلْمِيزُ أَبِي سَعِيدِ الْبَرْدَعِيِّ ،

(١) ينظر: «مختصر القدوري» [ص/١٢] .

(٢) رده العيني وقال: هذا الموضع ليس من المواضع التي فيها غموض ، حتى ينسب الغفلة إلى الشراح .

ينظر: «البنية شرح الهداية» [١/٣٦٣] .

وَالْإِمَامُ السَّرْحَسِيُّ رحمته الله

غاية البيان

وَهُوَ تَلْمِيزُ أَبِي خَازِمٍ ^(١) الْقَاضِي ^(٢)، وَهُوَ تَلْمِيزُ عَيْسَى بْنِ أَبَانَ ^(٣)، وَهُوَ تَلْمِيزُ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ، وَهُوَ تَلْمِيزُ أَبِي حَنِيفَةَ رحمته الله.

(وَالْإِمَامُ السَّرْحَسِيُّ)، وَهُوَ شَمْسُ الْأَيْمَةِ أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي سَهْلٍ السَّرْحَسِيُّ، وَهُوَ مِنْ كِبَارِ عُلَمَائِنَا بِمَا وَرَاءَ النَّهْرِ، صَاحِبُ الْأُصُولِ وَالْفُرُوعِ، وَهُوَ تَلْمِيزُ الشَّيْخِ الْإِمَامِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ أَحْمَدَ الْحَلَوَانِيِّ ^(٤)، وَهُوَ تَلْمِيزُ أَبِي عَلِيٍّ

(١) وقع بالأصل: «خازم». بالحاء المهملة، وقد تكرر هذا التصحيف في الأصل مراراً. والمثبت من: «ت»، «م»، «ل»، «ز»، «و»، «ف».

(٢) هو عبد الحميد بن عبد العزيز. القاضي أبو خازم السُّكُونِيُّ البُصْرِيُّ ثُمَّ البَغْدَادِيُّ الحَنْفِيُّ الفقيه. وَلِيَّ قِضَاءِ الشَّامِ وَقِضَاءِ الْكُوفَةِ، وَكَانَ رَجُلًا دِينًا وَرِعًا عَالِمًا بِمَذْهَبِ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَصْحَابِهِ. لَهُ مِنْ الْكُتُبِ: «المحاضر والسجلات»، وَكِتَابُ «أَدَبِ الْقَاضِي». (توفي سنة: ٢٩٢ هـ). ينظر: «تاريخ الإسلام» للذهبي [٩٧١/٦]، و«الجواهر المضية» لعبد القادر القرشي [٢٩٧/١]. و«المِرْقَاة الوُفِّيَّة في طبقات الحنفية» للفيروزآبادي [١/٣٤] - ب/ مخطوط مكتبة رئيس الكتاب - تركيا/ (رقم الحفظ: ٦٧١).

(٣) هو عيسى بن أبان بن صدقة بن موسى، أحد الأئمة الأعلام، تفقه على محمد بن الحسن، وصحبه، ووليَّ قِضَاءِ الْبَصْرَةِ، وَقَدْ وُصِفَ بِالذِّكَاءِ، وَالسَّخَاءِ، وَسَعَةِ الْعِلْمِ. لَهُ كُتُبٌ، مِنْهَا: «إثبات القياس»، و«اجتهاد الرأي»، و«الحجة الصغيرة» في الحديث. (توفي سنة ٢٢١ هـ)، ينظر: طبقات الفقهاء للشيرازي [ص/ ١٣٧]. و«تاريخ بغداد» للخطيب البغدادي [١٥٨/١١]، و«الجواهر المضية» في طبقات الحنفية» لعبد القادر القرشي [٤٠١/١]، و«المِرْقَاة الوُفِّيَّة في طبقات الحنفية» للفيروزآبادي [ق/ ٥٢ - ٥٣ - ب/ ١/ مخطوط مكتبة رئيس الكتاب - تركيا/ (رقم الحفظ: ٦٧١)].

(٤) الْحَلَوَانِيُّ: هو عبد العزيز بن أحمد بن نصر بن صالح الْحَلَوَانِيُّ الْبَخَارِيُّ، أَبُو مُحَمَّدٍ، الْمَلْقَبُ بِشَمْسِ الْأَيْمَةِ: الْفَقِيهُ الْحَنْفِيُّ الْمَشْهُورُ، يُسَبِّهُ إِلَى عَمَلِ الْحَلَوَاءِ، وَرَبَّمَا قِيلَ لَهُ «الْحَلَوَانِيُّ»، كَانَ إِمَامَ أَهْلِ الرَّأْيِ فِي وَقْتِهِ يُخَارَى مِنْ كُتُبِهِ: «المبسوط»، و«النوادر» في الفروع. (توفي سنة ٤٤٨ هـ). ينظر: «سير أعلام النبلاء» للذهبي [١٧٧/١٨]، و«الجواهر المضية» في طبقات الحنفية» لعبد القادر القرشي [٣١٨/١]، و«المِرْقَاة الوُفِّيَّة في طبقات الحنفية» للفيروزآبادي [ق/ ٣٨ - ب/ مخطوط مكتبة رئيس الكتاب - تركيا/ (رقم الحفظ: ٦٧١)]، و«سُلَّمُ الْوُصُولِ إِلَى طَبَقَاتِ الْمَحُولِ» لِحَاجِي خَلِيفَةَ [٢٨١/٢].

﴿ غاية السالك ﴾

النَّسْفِيَّ^(١)، وَهُوَ تَلْمِيزُ [١/٤٤/و/م] الإمام مُحَمَّد بنِ الْفَضْلِ الْبُخَارِيِّ^(٢)، وَهُوَ تَلْمِيزُ الشَّيْخِ عَبْدِ اللَّهِ بنِ يَعْقُوبَ^(٣) السُّبْذُمُونِيَّ^(٤)، وَهُوَ تَلْمِيزُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ^(٥) بنِ أَبِي

(١) هو: لِحُسَيْن بنِ الْخَضِرِ بنِ مُحَمَّد بنِ يُوسُفَ الْفَقِيهِ الْقَاضِي أَبُو عَلِيٍّ النَّسْفِيَّ. كَانَ إِمَامَ عَصْرِهِ، تَفَقَّهَ بِبَغْدَادَ، وَهُوَ مَعْدُودٌ مِنْ أَصْحَابِ الْإِمَامِ أَبِي بَكْرٍ مُحَمَّد بنِ الْفَضْلِ، اجْتَمَعَ بِهِ بِبُخَارَى، وَلَهُ أَصْحَابٌ وَتَلَامِذَةٌ. (توفي سنة: ٤٢٤هـ). ينظر: «الجواهر المضية» لعبد القادر القرشي [١/٢١١]، و«المِرْقَاةُ الْوَفِيَّةُ فِي طَبَقَاتِ الْحَنْفِيَّةِ» لِلْفَيْرُوزِآبَادِيِّ [ق/٢٢/١] مخطوط مكتبة رئيس الكتاب - تركيا/ (رقم الحفظ: ٦٧١)، و«الطَبَقَاتُ السَّنِيَّةُ» لِلتَّمِيمِيِّ [٣/١٣٠].

(٢) هو: مُحَمَّد بنِ الْفَضْلِ بنِ مُحَمَّد بنِ جَعْفَرٍ، أَبُو بَكْرٍ الْبُخَارِيُّ، الْكَمَّارِيُّ، الْفَقِيهِ الْحَنْفِيُّ. قَالَ الْكَفَّوِيُّ: «كَانَ إِمَامًا كَبِيرًا، وَشَيْخًا جَدِيدًا مَعْتَمِدًا فِي الرِّوَايَةِ، مُقَلِّدًا فِي الدَّرَايَةِ، رَحَّلَ إِلَيْهِ أُمَمَةُ الْبِلَادِ، وَمَشَاهِيرُ كُتُبِ الْفَتَاوَى مَشْحُونَةٌ بِعَتَاوَاهِ وَرَوَايَاتِهِ. مِنْ آثَارِهِ: «الفوائد في الفقه». (توفي سنة: ٣٨١هـ). ينظر: «تاريخ بغداد» لِلْخَطِيبِ الْبَغْدَادِيِّ [١١/٣٤٩]، و«الجواهر المضية» لعبد القادر القرشي [٢/١٠٧]. و«المِرْقَاةُ الْوَفِيَّةُ فِي طَبَقَاتِ الْحَنْفِيَّةِ» لِلْفَيْرُوزِآبَادِيِّ [ق/٣٣/ب] مخطوط مكتبة رئيس الكتاب - تركيا/ (رقم الحفظ: ٦٧١)، و«الفوائد البهية» لِلْكُنُوزِيِّ [ص/٣٩٣].

(٣) هو عبد الله بن مُحَمَّد بنِ يَعْقُوبَ بنِ الْحَارِثِ بنِ الْحَلِيلِ الْحَارِثِيِّ. ذَكَرَهُ السَّمْعَانِيُّ وَقَالَ «الْمَعْرُوفُ بِالْأَسْتَاذِ، مُكْثَرٌ مِنَ الْحَدِيثِ، وَرَحَّلَ إِلَى الْعِرَاقِ وَالْحِجَازِ». كَانَ يَسْتَمْلِي عَلَيْهِ أَرْبَعَمِائَةَ مُسْتَمَلٍ. وَكَانَ إِمَامًا كَبِيرًا فِي الْفَقْهِ وَالْحَدِيثِ، مِنْ أَعْلَامِ الْأُئِمَّةِ بِمَا وَرَاءَ النَّهْرِ. مِنْ كُتُبِهِ: «كَشَفُ الْآثَارِ فِي مَنَاقِبِ أَبِي حَنِيفَةَ»، وَ«مُسْنَدُ أَبِي حَنِيفَةَ». (توفي سنة: ٣٤٠هـ). ينظر: «الجواهر المضية» لعبد القادر القرشي [١/٢٨٩]. و«المِرْقَاةُ الْوَفِيَّةُ فِي طَبَقَاتِ الْحَنْفِيَّةِ» لِلْفَيْرُوزِآبَادِيِّ [ق/٣٣/ب] مخطوط مكتبة رئيس الكتاب - تركيا/ (رقم الحفظ: ٦٧١)، و«سُلَّمُ الْوُصُولِ إِلَى طَبَقَاتِ الْفُحُولِ» لِحَاجِي خَلِيفَةَ [٢/٢٢٩].

(٤) ضَبَطَهُ فِي «و»، وَ«ت»، وَ«ف»: بِكَسْرِ السِّينِ الْمَهْمَلَةِ! وَكَسَّرَ السِّينَ فِي أَوَّلِهِ لَمْ نَرَهُ إِلَّا هُنَا، وَالْمَشْهُورُ: أَنَّ السِّينَ فِيهِ مَضْمُومَةٌ أَوْ مَفْتُوحَةٌ، هَكَذَا ضَبَطَهُ السَّمْعَانِيُّ وَيَاقُوتُ الْحَمَوِيُّ وَجَمَاعَةٌ غَيْرُهُمَا.

قَالَ عَبْدُ الْقَادِرِ الْقُرْشِيُّ: «السُّبْذُمُونِيُّ: يَضُمُّ السِّينَ أَوْ قَتَحَهَا وَفَتَحَ الْبَاءَ الْمُوَحَّدَةَ وَسُكُونِ الدَّالِ الْمُعْجَمَةَ وَضَمَّ الْمِيمَ وَفِي آخِرِهَا نُونٌ، يُشَبَّهُ إِلَى قُرْبَةٍ مِنْ قُرَى بُخَارَى. ينظر: «معجم البلدان» لياقوت الحموي [٣/١٨٣]، و«الأنساب» لِلسَّمْعَانِيِّ [٢/٥٧]، و«الجواهر المضية» لعبد القادر القرشي [١/٢٨٩].

(٥) هو أبو عبد الله محمد بن أحمد بن حفص البخاري. ويكنى أيضًا بـ: أبي حفص الصغير. الإمام، =

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ رحمته الله: لَا يَجُوزُ التَّوَضُّعُ بِمَاءِ الزَّعْفَرَانِ وَأَشْبَاهِهِ، مِمَّا لَيْسَ مِنْ جِنْسِ الْأَرْضِ؛ لِأَنَّهُ مَاءٌ مُقَيَّدٌ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ يُقَالُ مَاءُ الزَّعْفَرَانِ، بِخِلَافِ أَجْزَاءِ الْأَرْضِ؛ لِأَنَّ الْمَاءَ لَا يَخْلُو عَنْهَا عَادَةً.

وَلَمَّا أَنَّ اسْمَ [ه/و] الْمَاءِ بَاقٍ عَلَى الْإِطْلَاقِ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَمْ يَتَجَدَّدْ لَهُ اسْمٌ عَلَى حِدَةٍ. وَإِضَافَتُهُ إِلَى الزَّعْفَرَانِ كِإِضَافَتِهِ إِلَى الْبِشْرِ وَالْعَيْنِ؛ وَلِأَنَّ الْخَلْطَ

غاية البيان

حَفْصُ ^(١) الْكَبِيرِ، وَهُوَ تَلْمِيزُ أَبِيهِ وَشَيْخِهِ أَبِي حَفْصِ الْكَبِيرِ ^(٢)، وَهُوَ تَلْمِيزُ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ رحمته الله.

قَوْلُهُ: (وَإِضَافَتُهُ إِلَى الزَّعْفَرَانِ كِإِضَافَتِهِ إِلَى الْبِشْرِ وَالْعَيْنِ).

يَعْنِي: أَنَّ الْإِضَافَةَ ثُمَّ لَمْ تَكُنْ دَلِيلَ التَّقْيِيدِ، حَيْثُ يُقَالُ: مَاءُ الْبِشْرِ وَمَاءُ الْعَيْنِ، لِمَا أَنَّهُ لَمْ يَتَجَدَّدْ لَهُ اسْمٌ عَلَى حِدَةٍ، بَلْ يَتَنَاوَلُ مُجَرَّدَ إِطْلَاقِ اسْمِ الْمَاءِ إِتْيَاهُ، وَلِهَذَا جَازَ الْوُضُوءُ بِهِ بِالِاتِّفَاقِ، فَكَذَا مَاءُ الزَّعْفَرَانِ إِذَا لَمْ يَكُنِ الْمَاءُ مَغْلُوبًا بِهِ، يَجُوزُ

= مُفْتِي بُخَارِي وَعَالِمُهَا، تَفَقَّهَ بِوَالِدِهِ أَبِي حَفْصِ الْكَبِيرِ، وَبِهِ تَفَقَّهَ أَهْلُ بُخَارِي، وَكَانَ مِنْ أَعْمَةِ الْإِسْلَامِ وَالسُّنَّةِ، وَلَهُ تَصَانِيفٌ وَشُهْرَةٌ كَبِيرَةٌ. وَمِنْ كُتُبِهِ: «الرَّدُّ عَلَى أَهْلِ الْأَهْوَاءِ». (توفي سنة: ٢٦٤هـ).
يَنْظُرُ: «سِيرُ أَعْلَامِ النَّبَلَاءِ» لِلذَّهَبِيِّ [١٥٩/١٠]، وَ[٦١٧/١٢]، وَ«الْجَوَاهِرُ الْمُضْيئةُ» لِعَبْدِ الْقَادِرِ الْفَرُشِيِّ [٢٥٧/٢]، وَ«الْمِرْقَاةُ الْوَفِيَّةُ فِي طَبَقَاتِ الْحَنْفِيَّةِ» لِلْفَيَّزُوزَابَادِيِّ [ق/٤٧/١ - ٨١/ب/ مخطوط مكتبة رئيس الكتاب - تركيا/ (رقم الحفظ: ٦٧١)]، وَ«الْفَوَائِدُ الْبَهِيَّةُ» لِلْكُنُويِّ [ص/١٩].

- (١) وَقَعَ بِالْأَصْلِ: «جَعْفَرٌ». وَهُوَ تَحْرِيفٌ، وَالْمَثْبُوتُ مِنْ: «لَ»، «مَ»، «زَ»، «وُ»، «لَ». (٢) هُوَ أَحْمَدُ بْنُ حَفْصِ الْمَعْرُوفِ بِأَبِي حَفْصِ الْكَبِيرِ الْبُخَارِيِّ الْإِمَامَ الْمَشْهُورَ، وَالْعَلَمَ الْمُنْشُورَ، أَخَذَ الْعِلْمَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ، وَلَهُ أَصْحَابٌ لَا يُحْصَوْنَ بِبُخَارَى. (توفي في المحرم سنة: ٢١٧هـ).
يَنْظُرُ: «الْجَوَاهِرُ الْمُضْيئةُ» لِعَبْدِ الْقَادِرِ الْفَرُشِيِّ [٦٧/١]، وَ«الْمِرْقَاةُ الْوَفِيَّةُ فِي طَبَقَاتِ الْحَنْفِيَّةِ» لِلْفَيَّزُوزَابَادِيِّ [ق/٥/١/ مخطوط مكتبة رئيس الكتاب - تركيا/ (رقم الحفظ: ٦٧١)]، وَ«الطَبَقَاتُ السَّنِيَّةُ» لِلنَّمِيمِيِّ [٣٤٢/١ - ٣٤٣]، وَ«تَاجُ التَّرَاجِمِ» لِابْنِ قُطْلُوبُغَا [ص/٩٤]. وَ«الْفَوَائِدُ الْبَهِيَّةُ» لِلْكُنُويِّ [ص/١٩].

الْقَلِيلَ لَا مُعْتَبَرُ بِهِ ؛ لِعَدَمِ إِمْكَانِ الْاِحْتِرَازِ عَنْهُ ، كَمَا فِي أَجْزَاءِ الْأَرْضِ ، فَيُعْتَبَرُ الْغَالِبُ .

وَالْغَلَبَةُ بِالْأَجْزَاءِ لَا بِتَغْيِيرِ اللَّوْنِ ، هُوَ الصَّحِيحُ . وَإِنْ تَغَيَّرَ بِالطَّبِيخِ بَعْدَ مَا خُلِطَ بِهِ غَيْرُهُ لَا يَجُوزُ التَّوَضُّعُ بِهِ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَبْقَ فِي مَعْنَى الْمُنْزَلِ مِنَ السَّمَاءِ . إِلَّا إِذَا طُبِخَ فِيهِ مَا يُقْصَدُ بِهِ الْمُبَالَغَةُ فِي النَّظَافَةِ كَالْأَشْنَانِ ، وَنَحْوُهُ^(١) . إِلَّا أَنْ يَغْلِبَ ذَلِكَ عَلَى الْمَاءِ فَيَصِيرُ كَالسَّوِيْقِ الْمَخْلُوطِ ؛ لِزَوَالِ اسْمِ الْمَاءِ عَنْهُ .

❦ هَاجَةِ الْبَيَانِ ❦

التَّوَضُّعُ بِهِ ؛ لِأَنَّهُ يُفْهَمُ مِنْ إِطْلَاقِ اسْمِ الْمَاءِ ، وَإِنَّمَا الْإِضَافَةُ لِبَيَانِ نَوْعِ الْمَاءِ . قَوْلُهُ : (كَمَا فِي أَجْزَاءِ الْأَرْضِ) ، أَيُّ : كَمَا فِي الطِّينِ ، وَالْجِصِّ^(٢) ، وَالتُّورَةِ^(٣) ، وَالْكِبْرِيَّتِ ، يَعْنِي : يَجُوزُ التَّوَضُّعُ بِالْمَاءِ الَّذِي اخْتَلَطَ بِهِ هَذِهِ الْأَشْيَاءُ بِالِاتِّفَاقِ ، إِذَا كَانَ الْخَلْطُ ظَاهِرًا قَلِيلًا ؛ لِأَنَّ الْقَلِيلَ عَفْوٌ ، فَكَذَا فِي الرَّغَفَرَانِ وَاللَّبَنِ ، وَمَا شَابَهُمَا ، إِذَا كَانَ الْخَلْطُ قَلِيلًا ؛ بِالْقِيَاسِ الصَّحِيحِ .

قَوْلُهُ : (وَالْغَلَبَةُ بِالْأَجْزَاءِ لَا بِتَغْيِيرِ اللَّوْنِ ، هُوَ الصَّحِيحُ) .

أَرَادَ بِغَلَبَةِ الْأَجْزَاءِ : تُخُونَةُ الْمَخْلُوطِ ، بِحَيْثُ يَسْلُبُ صِفَةَ الرِّقَّةِ عَنِ الْمَاءِ .

اعْلَمْ : أَنَّ الْمَاءَ إِذَا اخْتَلَطَ بِهِ شَيْءٌ طَاهِرٌ لَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ يَكُونَ لَوْنُهُ كَلَوْنِ الْمَاءِ أَوْ مُخَالَفًا لَهُ ، فَإِنْ كَانَ مُخَالَفًا ؛ كَاللَّبَنِ ، وَالخَلِّ ، وَالْعَصِيرِ ، وَمَاءِ الرَّغَفَرَانِ ،

(١) بعده بالأصل : «لأن الميت قد يعسل بالماء الذي أعلى بالسدر بذلك وردت السنة» ولكن فوق أوله «لا» وعلى آخره «إلى» ضرب عليه .

(٢) الجِصُّ - بِكَسْرِ الْجِيمِ ، وَيُفْتَحُ ، وَالْكَسْرُ هُوَ الْأَفْصَحُ - : هُوَ الَّذِي يُبْنَى بِهِ . ينظر : «تاج العروس» للزبيدي [١٧/٥٠٥/مادة: جصص] .

(٣) التُّورَةُ - بضم التون - : هي من الحجر يُحْرَقُ وَيُسَوَّى مِنْهُ الْكِلسُ ، ثُمَّ غُلِبَتْ عَلَيْهِ أَخْلَاطُ تُضَافُ إِلَى الْكِلسِ ؛ مِنْ زَرْذِيخٍ وَغَيْرِهِ ، وَتُسْتَعْمَلُ لِإِزَالَةِ الشَّعْرِ . ينظر : «المصباح المنير» للفيومي [٢/٦٢٩/مادة: نور] .

قَالَ: وَكُلُّ مَاءٍ وَقَعَتِ النَّجَاسَةُ فِيهِ لَمْ يَجْزِ الْوُضُوءُ مِنْهُ، قَلِيلًا كَانَتْ
النَّجَاسَةُ أَوْ كَثِيرًا.

غاية البيان

وَالْعُصْفُرُ، وَمَا شَابَهُمَا؛ فَالْعِبْرَةُ لِلْوَنِّ، فَإِنْ غَلَبَ لَوْنُ الْمَاءِ يَجُوزُ الْوُضُوءُ، وَإِنْ
كَانَ مَغْلُوبًا فَلَا.

وَإِنْ كَانَ مُوَافِقًا [١/٤٤٤م] كَمَاءِ الْبَطِيخِ وَالْأَشْجَارِ؛ فَالْعِبْرَةُ لِلطَّعْمِ، إِنْ كَانَ
طَعْمُ الْمَاءِ غَالِبًا يَجُوزُ وَإِلَّا فَلَا.

وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ طَعْمٌ؛ فَالْعِبْرَةُ لِكَثْرَةِ الْأَجْزَاءِ، فَإِنْ كَانَ أَجْزَاءُ الْمَاءِ أَكْثَرَ يَجُوزُ
التَّوَضُّعُ، وَإِلَّا فَلَا، هَذَا فِيمَا إِذَا لَمْ يُقْصَدْ بِهِ زِيَادَةُ التَّنْظِيفِ، فَإِنْ قُصِدَتْ: يَجُوزُ
التَّوَضُّعُ.

وَإِنْ تَغَيَّرَ لَوْنُ الْمَاءِ وَطَعْمُهُ، كَمَاءِ الصَّابُونِ وَالْأُسْتَانِ، إِلَّا إِذَا صَارَ غَلِيظًا لَا
يُمْكِنُ تَسْيِيلُهُ عَلَى الْعَضْوِ؛ لِزَوَالِ اسْمِ الْمَاءِ عَنْهُ. هَذَا كُلُّهُ خُلَاصَةٌ مَا ذَكَرَهُ صَاحِبُ
«النُّحْفَةِ»^(١).

قَوْلُهُ: (وَكُلُّ مَاءٍ)، أَرَادَ بِهِ الْمَاءَ الرَّكَدَ الَّذِي لَمْ يَبْلُغْ قَدْرَ الْغَدِيرِ^(٢) الْعَظِيمِ؛
لَأَنَّ حُكْمَ الْمَاءِ الْجَارِي، وَحُكْمَ الْغَدِيرِ سَجِيءٌ.

قَوْلُهُ: (قَلِيلًا كَانَتْ النَّجَاسَةُ أَوْ كَثِيرًا).

إِنَّمَا ذَكَرَ الْقَلِيلَ وَالْكَثِيرَ بِالتَّذْكِيرِ؛ تَشْبِيهًا لَفَعِيلٍ بِمَعْنَى فَاعِلٍ بِفَعِيلٍ بِمَعْنَى
مَفْعُولٍ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ﴾ [الأعراف: ٥٦].

(١) ينظر: «تحفة الفقهاء» لعلاء الدين السمرقندي [٦٧/١]، «بدائع الصنائع» للكاساني [١٦٤/١]،
[١٦٥]، «فتح القدير» لابن الهمام [٧٣/١]، «فتاوى قاضي خان» [١٧/١]، «تبيين الحقائق»
للزيلعي [٢٠/١].

(٢) الغدير: النهر، والغدير: القطعة من الماء يغادرها السيل، أي يتركها. ينظر: «لسان العرب» لابن
منظور [٣٢١٧/٥]، «المصباح المنير» للفيومي [٤٤٣/٢].

عناية البيان

وما قاله بعضهم: إِنَّ (قَلِيلًا) يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ صِفَةً الْمَاءِ ؛ فَذَلِكَ سَهْوٌ مِنْهُ ^(١) ؛ لِأَنَّ «كَانَ» تَقْتَضِي اسْمًا وَخَبْرًا ، فَالاسْمُ : هُوَ النَّجَاسَةُ ، وَالْخَبَرُ : هُوَ الْقَلِيلُ وَالْكَثِيرُ ، فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَبِأَيِّ تَوْجِيهِ يَكُونُ الْقَلِيلُ أَوِ الْكَثِيرُ صِفَةً لِلْمَاءِ ؟ هَذَا عَلَى مَا ذَكَرَ صَاحِبُ «الْهِدَايَةِ» .

وَأَمَّا رِوَايَةُ «مَخْتَصَرِ الْقُدُورِيِّ» : فَلَيْسَ فِيهِ احْتِمَالٌ أَيْضًا ؛ لِأَنَّهُ قَالَ : «كُلُّ مَاءٍ وَقَعَتْ فِيهِ نَجَاسَةٌ لَمْ يَجْزِ الْوُضُوءُ بِهِ ، قَلِيلًا كَانَ أَوْ كَثِيرًا» ^(٢) . وَإِنَّمَا قُلْنَا ذَلِكَ لِوَجْهَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : أَنَّ الْقَلِيلَ وَالْكَثِيرَ عَلَى رِوَايَتِهِ صِفَةٌ لِلْمَاءِ لَا يَحْتَمِلُ [١/٤٥٥هـ] النَّجَاسَةَ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَتِ النَّجَاسَةُ هِيَ الْمُرَادَةُ بِالْقِلَّةِ وَالْكَثَرَةِ لَقَالَ : قَلِيلًا كَانَتْ أَوْ كَثِيرًا ، بِتَأْنِيثِ الْفِعْلِ ؛ لِإِسْنَادِهِ إِلَى الضَّمِيرِ وَهُوَ ظَاهِرٌ .

وَالثَّانِي : أَنَّ الْقُدُورِيَّ صَرَّحَ بِكَوْنِ الْمَاءِ هُوَ الْمُرَادُ فِي «شَرْحِ مَخْتَصَرِ الْكَرْخِيِّ» ، فَقَالَ : «لَا يَجُوزُ الْوُضُوءُ بِهِ ، قَلِيلًا كَانَ الْمَاءُ أَوْ كَثِيرًا» ^(٣) .

وَعِنْدِي : مَا ذَكَرَ الْقُدُورِيُّ أَوْجَهُ ؛ لِأَنَّ قَلِيلَ النَّجَاسَةِ إِذَا كَانَتْ مَانِعًا لِلْوُضُوءِ ، فَالْكَثِيرُ أَوْلَى ، فَكَانَ الْقَلِيلُ اخْتِرَازًا عَنْ قَوْلِ مَالِكٍ ^(٤) ، وَالْكَثِيرُ اخْتِرَازًا عَنْ قَوْلِ

(١) استدرك العيني عليه بقوله: كأنه أراد بقول بعضهم صاحب «الدراية» ونسبه إلى السهو، وليس كذلك ؛ لأن مراده من قوله: يحتمل أن يكون صفة للماء باعتبار اختلاف الجنسَيْن . ينظر: «البتاية شرح الهداية» [١/٣٧٠] .

(٢) ينظر: «مختصر القدوري» [ص/١٢] .

(٣) ينظر: «شرح مختصر الكرخي» للقدوري [ق/٩] مخطوط مكتبة داماد إبراهيم باشا برقم: ٥٦٣ .

(٤) المشهور عند مالك أن: قليل الماء لا يتنجس إلا بالتغير، أما قول ابن القاسم: أن قليل الماء ينجسه قليل النجاسة وإن لم تغيره . ينظر: «التاج والإكليل لمختصر خليل» للمواق [١/٧٨] ، و«شرح مختصر خليل» للخرشي [١/٦٦] .

وَقَالَ مَالِكٌ رحمته الله: يَجُوزُ مَا لَمْ يَتَغَيَّرْ أَحَدٌ أَوْ صَافُهُ؛ لِمَا رَوَيْنَا.
 وَقَالَ الشَّافِعِيُّ رحمته الله: يَجُوزُ إِنْ كَانَ الْمَاءُ قُلَّتَيْنِ؛ لِقَوْلِهِ رحمته الله: «إِذَا بَلَغَ الْمَاءُ قُلَّتَيْنِ لَمْ يَحْتَمِلْ خَبْنًا».
 وَلَنَا: حَدِيثُ الْمُسْتَيْقِظِ مِنْ مَنَامِهِ، وَقَوْلُهُ رحمته الله: «لَا يَبُولَنَّ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ، وَلَا يَغْتَسِلَنَّ فِيهِ مِنَ الْجَنَابَةِ» مِنْ غَيْرِ فَضْلِ، وَالَّذِي رَوَاهُ مَالِكٌ رحمته الله

غاية البيان

الشَّافِعِيُّ، فَإِنَّ الْقُلَّتَيْنِ كَثِيرٌ عِنْدَهُ ^(١)، فَافْهَمْ.
 قَوْلُهُ: (لِمَا رَوَيْنَا)، وَهُوَ قَوْلُهُ رحمته الله: «الْمَاءُ طَهُورٌ لَا يُنَجِّسُهُ شَيْءٌ» ^(٢).
 قَوْلُهُ: (إِنْ كَانَ الْمَاءُ قُلَّتَيْنِ).
 وَالْقُلَّتَانِ: خَمْسُمِائَةٍ رَطْلٍ بِالْبُغْدَادِيِّ عِنْدَهُمْ.

وَقَالَ فِي «وَجِيزِهِمْ»: «وَالْأَشْبَةُ: ثَلَاثُ مِئَةٍ تَقْرِيبًا؛ لَا تَحْدِيدًا» ^(٣).
 قَوْلُهُ: (وَلَنَا: حَدِيثُ الْمُسْتَيْقِظِ مِنْ مَنَامِهِ)، وَهُوَ قَوْلُهُ رحمته الله: «إِذَا اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ مِنْ مَنَامِهِ، فَلَا يَغْمِسُ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ حَتَّى يَغْسِلَهَا ثَلَاثًا» ^(٤).
 وَهَذَا الْحَدِيثُ: دَلٌّ عَلَى تَأَثُّرِ الْمَاءِ بِالنَّجَاسَةِ؛ لِأَنَّهُ أَمَرَ بِالْغَسْلِ قَبْلَ إِدْخَالِ الْيَدِ فِي الْإِنَاءِ، وَكَذَا قَوْلُهُ رحمته الله: «لَا يَبُولَنَّ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ، وَلَا يَغْتَسِلَنَّ فِيهِ مِنَ الْجَنَابَةِ» ^(٥). رَوَاهُ أَبُو هُرَيْرَةَ فِي «السُّنَنِ»؛ لِأَنَّ النَّهْيَ يَدُلُّ عَلَى التَّحْرِيمِ،

(١) ينظر: «الحاوي الكبير» لأبي الحسن المارودي [٣٤٢/١]. و«روضة الطالبين» للنووي [١٩/١].

(٢) مضى تخريجه.

(٣) ينظر: «الرجيز/ مع شرح الرافعي» لأبي حامد الغزالي [٤٦/١].

(٤) أخرجه: مسلم في كتاب الطهارة/ باب كراهة غمس المتوضئ وغيره يده المشكوك في نجاستها في

الإناء قبل غسلها ثلاثا [رقم/ ٢٧٨]، وأحمد في «المسند» [٤٥٥/٢]، وابن خزيمة [رقم/

١٤٥]، وابن حبان [رقم/ ١٠٦٥]، من حديث عبد الله بن شقيق عن أبي هريرة رحمته الله بهذا اللفظ.

(٥) أخرجه: أبو داود في كتاب الطهارة/ باب البول في الماء الراكد [رقم/ ٧٠]، ومن طريقه البيهقي =

وَرَدَ فِي بئرِ بُضَاعَةَ^(١)، وَمَاؤُهَا كَانَ جَارِيًا فِي الْبَسَاتَيْنِ. وَمَا رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ

❦ غَايَةُ الْبَيَانِ ❦

وَلَا فَضْلَ بَيْنَ دَائِمٍ وَدَائِمٍ، إِلَّا أَنْ مَا قُلْنَاهُ خَرَجَ عَنْ قَضِيَّةِ النَّصِّ بِالْإِجْمَاعِ، وَلَا إِجْمَاعَ فِيمَا قَالَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ؛ فَتَنَجَّسَ بِحُكْمِ الْحَدِيثِ.

وَالدَّائِمُ: السَّاكِنُ، مِنْ دَامَ [١/٥٥٤م] الشَّيْءُ إِذَا سَكَنَ، وَدَامَتْ الْقِدْرُ: إِذَا سَكَنَ عَلَيْهَا^(٢).

قَوْلُهُ: (وَرَدَ فِي بئرِ بُضَاعَةَ)، هِيَ بئرٌ بِالْمَدِينَةِ قَدِيمَةٌ، وَالضَّمُّ وَالْكَسْرُ فِي فَائِهَا لُغَةٌ^(٣)، قِيلَ: إِنَّ بئرَ بُضَاعَةَ كَانَ مَاؤُهَا جَارِيًا، يُسْقَى مِنْهُ خَمْسَةُ بَسَاتَيْنِ.

وَالْحُكْمُ فِي الْمَاءِ الْجَارِيِ عَلَى مَذْهَبِنَا هَكَذَا أَيْضًا^(٤).

وَقَدْ حَدَّثَ الطَّحَاوِيُّ: عَنْ ابْنِ [أَبِي] ^(٥) عِمْرَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ شُجَاعٍ

= فِي «سُنَنِ الْكِبَرِيِّ» [رقم/ ١٠٦٤]، وَالنَّسَائِيُّ فِي كِتَابِ الْغُسْلِ وَالتَّيْمُمِ/ بَابُ ذِكْرِ نَهْيِ الْجَنْبِ عَنِ الْإِغْتِسَالِ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ [رقم/ ٣٩٨]، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ [رقم/ ١٥٠٣]، مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَرْفُوعًا: «لَا يَتَوَلَّنَ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ، وَلَا يَغْتَسِلُ فِيهِ مِنَ الْجَنَابَةِ». وَلَفْظُ النَّسَائِيِّ: «نَهَى أَنْ يُبَالَ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ، ثُمَّ يَغْتَسِلُ فِيهِ مِنَ الْجَنَابَةِ».

وَهُوَ حَدِيثٌ ثَابِتٌ، وَأَصْلُهُ فِي «الصَّحِيحِ» دُونَ هَذَا اللَّفْظِ. يَنْظُرُ: «نَصَبُ الرَّايَةِ» لِلزُّبَيْدِيِّ [١١٢/١]، وَ«الْبَدْرِ الْمُنِيرُ» لِابْنِ الْمُلَقِّنِ [٣١٨/٢].

(١) ضبط بالأصل بفتح الباء وكسرها وفوقه: «معا».

(٢) يَنْظُرُ: «لِسَانُ الْعَرَبِ» لِابْنِ مَنْظُورٍ [١٤٥٧/٢]، «مَخْتَارُ الصَّحَاحِ» لِلرَّازِيِّ [ص/ ٩٠].

(٣) الْمَحْفُوظُ فِي بُضَاعَةَ: ضَمُّ الْبَاءِ، وَأَجَازَ بَعْضُهُمْ كَسْرَهَا. يَنْظُرُ: «النِّهَايَةُ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ» لِابْنِ الْأَثِيرِ [١٣٤/١/مادة: بضع].

(٤) أَيَّ أَنَّ الْمَاءَ الْجَارِيَّ لَا يَتَنَجَّسُ بِوُقُوعِ النِّجَاسَةِ فِيهِ مَا لَمْ يَتَغَيَّرْ أَحَدُ أَوْصَافِهِ. يَنْظُرُ: «الْمَبْسُوطُ» لِلرُّخْصِيِّ [٥٢/١]، «تَحْفَةُ الْفُقَهَاءِ» لِعَلَاءِ الدِّينِ السَّمَرْقَنْدِيِّ [٥٥/١]، «تَبْيِينُ الْحَقَائِقِ» لِلزُّبَيْدِيِّ [٢٣/١]، «الْعَنَايَةُ عَلَى الْهَدَايَةِ بِهَامِشِ فَتْحِ الْقَدِيرِ» [٧٥/١]، «الْبَنَاءُ شَرْحُ الْهَدَايَةِ» لِلْعَيْنِيِّ [٣٧٥/١]، «الْبَحْرُ الرَّائِقُ» لِابْنِ نَجِيمٍ [٨٩/١].

(٥) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَتَيْنِ: زِيَادَةٌ مِنْ: «ت»، «م»، «ز»، «و»، «لَف». وَهُوَ الْمَوْافِقُ لِمَا وَقَعَ عِنْدَ الطَّحَاوِيِّ.

ضَعَفَهُ أَبُو دَاوُدَ رَحِمَهُ اللَّهُ ، أَوْ هُوَ يَضْعُفُ عَنِ اخْتِمَالِ النَّجَاسَةِ .

﴿ عَايَةِ السَّيِّئِ ﴾

الثَّلْجِي ، عَنِ الْوَاقِدِيِّ : « أَنَّ بَيْتْرَ بُضَاعَةٍ كَانَتْ طَرِيقًا لِلْمَاءِ إِلَى الْبَسَاتِينِ ، فَكَانَ الْمَاءُ لَا يَسْتَقِرُّ فِيهَا » ^(١) .

لَا يُقَالُ : الْمَذْهَبُ الْحَنْفِيُّ أَنَّ الْعِبْرَةَ لِعُمُومِ اللَّفْظِ لَا لِخُصُوصِ السَّبَبِ ، فَلَا يَجُوزُ تَخْصِيصُ هَذَا الْحَدِيثِ بِبَيْتْرِ بُضَاعَةٍ .

لِأَنَّا نَقُولُ : قَدْ خُصَّ بِدَلِيلٍ يُسَاوِيهِ ، وَهُوَ مَا رَوَيْنَا مِنَ الْحَدِيثَيْنِ .
قَوْلُهُ : (ضَعَفَهُ أَبُو دَاوُدَ) .

هُوَ أَبُو دَاوُدَ سُلَيْمَانُ بْنُ الْأَشْعَثِ السَّجِسْتَانِيُّ ، صَاحِبُ كِتَابِ « السُّنَنِ » ^(٢) ،
إِمَامٌ ثِقَةٌ مِنْ أُنَمَّةِ الْحَدِيثِ ، مَقْبُولُ الرِّوَايَةِ عِنْدَ كُلِّ الْمَذَاهِبِ .

وَوَجْهُ ضَعْفِ الْحَدِيثِ : أَنَّ فِي سَنَدِ الْحَدِيثِ اخْتِلَافًا ، بَعْضُهُمْ قَالُوا : رَوَاهُ
مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرِ بْنِ الزُّبَيْرِ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ، عَنْ أَبِيهِ ، قَالَ : سُئِلَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْمَاءِ وَمَا يَنْتُوبُهُ مِنَ الدَّوَابِّ وَالسَّبَاعِ . فَقَالَ : « إِذَا كَانَ الْمَاءُ قُلَّتَيْنِ
لَمْ يَحْمِلِ الْخَبَثَ » ^(٣) [١٩/١] .

(١) أَخْرَجَهُ الطَّحَاوِيُّ فِي « شَرْحِ مَعَانِي الْأَثَارِ » [١٢/١] ، مِنْ طَرِيقِ : أَبِي جَعْفَرٍ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَمْرَانَ ،
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدَ بْنَ شُعْجَاعِ الثَّلْجِيِّ ، عَنْ الْوَاقِدِيِّ بِهِ .

(٢) وَقَعَ بِالْأَصْلِ : « مَعَالِمُ السُّنَنِ » . وَالْمُشَبَّهُ مِنْ : « لَت » ، وَ « لَم » ، وَ « لَز » .

(٣) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ الطَّهَارَةِ / بَابِ مَا يَنْجُسُ الْمَاءَ [رَقْمُ / ٦٣] ، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي أَبْوَابِ الطَّهَارَةِ
عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ / بَابِ مَا جَاءَ الْمَاءُ لَا يَنْجُسُهُ شَيْءٌ [رَقْمُ / ٦٧] ، وَالنَّسَائِيُّ فِي كِتَابِ الطَّهَارَةِ /
بَابِ التَّوْقِيتِ فِي الْمَاءِ [رَقْمُ / ٥٢] ، وَابْنُ مَاجَةَ فِي كِتَابِ الطَّهَارَةِ وَسُنَنِهَا / بَابِ مِقْدَارِ الْمَاءِ الَّذِي
لَا يَنْجُسُ [رَقْمُ / ٥١٧] ، مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدَ بْنَ جَعْفَرِ بْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ عَنْ
أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِهِ . وَلَفْظُ ابْنِ مَاجَةَ فِي أَوَّلِهِ : « إِذَا بَلَغَ الْمَاءُ قُلَّتَيْنِ » .

قَالَ عَبْدُ الْقَادِرِ الْقُرَشِيُّ : « ذَكَرَ الْحَاكِمُ أَنَّهُ عَلَى شَرْطِهِمَا ، وَوَفَّقَهُ ابْنُ مِنْدَةَ فِي مُسْلِمَ ، وَضَعَفَهُ الْقَاضِي
أَبُو إِسْحَاقَ إِسْمَاعِيلَ بْنُ إِسْحَاقَ ، وَالْحَافِظُ أَبُو عُمَرَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ ، وَالْقَاضِي أَبُو بَكْرٍ ابْنُ الْعَرَبِيِّ =

غاية البيان

وبعضهم قالوا: هو مُحَمَّدُ بْنُ عَبَّادِ بْنِ جَعْفَرِ بْنِ عَبَّادٍ.

وقال بعضهم: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ.

وقال بعضهم: عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ^(١).

[٤٦/١م] فدلَّ أَنَّ الْحَدِيثَ غَيْرُ مَضْبُوطِ الْإِسْنَادِ، وَلَأنَّ هَذَا الْخَبَرَ مَدْنِيٌّ، فَلَمْ يَقْبَلْهُ مَالِكٌ وَلَمْ يَعْمَلْ بِهِ، وَمَالِكٌ إِمَامُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، فَلَوْ كَانَ صَحِيحًا؛ لَكَانَ مَالِكٌ أَوَّلَى النَّاسِ بِالْعَمَلِ بِهِ.

وَقِيلَ: إِنَّ الشَّافِعِيَّ قَالَ: بَلَغَنِي بِإِسْنَادٍ لَا يَحْضُرُنِي^(٢).

فَقَالَ أَئِمَّةُ الْحَدِيثِ: مَا حَضَرَهُ، وَلَا يَحْضُرُهُ أَبَدًا!

وهذا الَّذِي قَالُوهُ حَقٌّ؛ لِأَنَّ الْمُرْسَلَ عِنْدَ الشَّافِعِيَّ لَيْسَ بِحُجَّةٍ، وَهَذَا أَذْنَى مِنَ الْمُرْسَلِ، فَيَكُونُ أَوَّلَى بِالرَّدِّ.

وَلِئِنْ صَحَّ الْحَدِيثُ فَنَقُولُ: مَعْنَاهُ: لَا يَحْتَمِلُ هَذَا الْمَاءُ نَجَسًا؛ لِعَدَمِ قُوَّتِهِ بَعْدُ، بَلْ يُفْسِدُهُ وَقَرُعُ التَّجَسُّسِ، قَلِيلًا كَانَ التَّجَسُّسُ أَوْ كَثِيرًا، كَمَا إِذَا كَانَ الْمَاءُ دُونَ الْقُلَّتَيْنِ.

وهذا كَمَا يُقَالُ: فُلَانٌ لَا يَحْمِلُ أَلْفَ رَطْلٍ، أَيْ: يَضْعُفُ عَنْهُ، فَكَذَلِكَ هُنَا.

= المالكيون وغيرهم». ينظر: «انصب الرأية» للزيلعي [١٠٤/١]، و«العناية في تخريج أحاديث الهداية» لعبد القادر القرشي [١١/ب] مخطوط مكتبة فيض الله أفندي - تركيا/ (رقم الحفظ: ٢٨٨).

(١) ينظر: مزيداً من الاختلاف في إسناد هذا الخبر ومثله في: «انصب الرأية» للزيلعي [١٠٤/١ - ١١٢]، و«البدور المنير» لابن الملقن [٤٠٤/٢ - ٤٢١].

(٢) ينظر: «الأم» للشافعي [١٠/١].

وَالْمَاءُ الْجَارِي إِذَا وَقَعَتْ فِيهِ نَجَاسَةٌ جَازَ الْوُضُوءُ مِنْهُ ، إِذَا لَمْ يُرْ لَهَا أَثَرٌ ؛
لَأَنَّهَا لَا تَسْتَقَرُّ مَعَ جَرَيَانِ الْمَاءِ .

وَالْأَثَرُ : هُوَ الطَّعْمُ ، أَوِ الرَّائِحَةُ ، أَوِ اللَّوْنُ .

وَالْجَارِي : مَا لَا يَتَكَرَّرُ اسْتِعْمَالُهُ ، وَقِيلَ : مَا يَذْهَبُ بِتَبَنَةٍ .

غاية البيان

أَي : يَضَعُفُ هَذَا الْمَاءُ عَنِ الْخَبَثِ ، فَلَا يُزِيلُ حُكْمَهُ .

أَوْ نَقُولُ : إِنَّ الْقُلَّةَ : اسْمٌ مُشْتَرَكٌ يُرَادُ بِهَا فِي اللُّغَةِ : أَعْلَى الْجَبَلِ ، وَيُرَادُ أَيْضًا :
قَامَةُ الرَّجُلِ ، وَيُرَادُ أَيْضًا : الْجَرَّةُ الْكَبِيرَةُ ^(١) .

وَالِاسْمُ الْمَشْتَرَكُ : لَا يُرَادُ بِهِ إِلَّا أَحَدُ الْمَعَانِي الَّتِي دَلَّ عَلَيْهِ الدَّلِيلُ الْمُرْجَّحُ ؛
فَأَيُّ دَلِيلٍ مُرْجَّحٌ دَلَّ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ مِنَ الْقُلَّةِ مَا أَرَادَ مِنَ التَّقْدِيرِ لَا غَيْرُهُ ، فَتَحْنُ لَا
نُسَلِّمُ ، وَلَيْسَ هَذَا إِلَّا تَحَكُّمًا لَا بُرْهَانَ عَلَيْهِ ، فَذَاكَ مِمَّا لَا يُلْتَفَتُ إِلَيْهِ .

قَوْلُهُ : (وَالْجَارِي : مَا لَا يَتَكَرَّرُ اسْتِعْمَالُهُ) .

اِخْتَلَفَ الْمَشَايخُ فِي حَدِّ الْجَرَيَانِ ؟

قَالَ بَعْضُهُمْ : إِنْ كَانَ يَجْرِي بِالتَّبْنِ وَالْوَرَقِ ؛ فَهُوَ جَارٍ ، وَإِلَّا فَلَا .

وَقِيلَ : [٤٦١/٥م] إِنْ وَضَعَ رَجُلٌ يَدَهُ فِي الْمَاءِ عَرْضًا ، وَلَمْ يَنْقَطِعْ جَرَيَانُهُ ؛ فَهُوَ
جَارٍ ، وَإِلَّا فَلَا .

وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ أَنَّهُ قَالَ : لَوْ اغْتَرَفَ الْمَاءَ بِكَفِّهِ ؛ لَمْ يَنْحَسِرْ وَجْهُ الْأَرْضِ ؛
وَلَمْ يَنْقَطِعِ الْجَرَيَانُ ، وَإِلَّا فَلَا .

وَقِيلَ : مَا لَا يَتَكَرَّرُ اسْتِعْمَالُهُ .

(١) ينظر : «الصحيح في اللغة» للجوهري [٢١٨٤/٦ مادة: قنن] ، و«المغرب في ترتيب المعرب»
للمطريزي [ص/٣٩٢ مادة: قلع] .

وَالْغَدِيرُ: الْعَظِيمُ الَّذِي لَا يَتَحَرَّكُ أَحَدُ طَرَفَيْهِ بِتَحْرِيكِ الطَّرَفِ الْآخَرِ، إِذَا وَقَعَتْ نَجَاسَةٌ فِي أَحَدِ جَانِبَيْهِ جَازَ الْوُضُوءُ مِنَ الْجَانِبِ الْآخَرِ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ النَّجَاسَةَ لَا تَصِلُ إِلَيْهِ.

غاية البيان

وَالْأَصَحُّ: مَا يَعِدُّهُ النَّاسُ جَارِيًا^(١).

قَوْلُهُ: (وَالْغَدِيرُ...) إِلَى آخِرِهِ.

الْغَدِيرُ: الْقِطْعَةُ مِنَ الْمَاءِ يُغَادِرُهَا السَّيْلُ، وَهُوَ فَعِيلٌ بِمَعْنَى: مُفَاعِلٌ مِنْ: غَادَرَهُ، أَوْ بِمَعْنَى: مُفْعِلٌ مِنْ: أَغْدَرَهُ، وَقِيلَ: فَعِيلٌ بِمَعْنَى: فَاعِلٌ؛ لِأَنَّهُ يَغْدُرُ بِأَهْلِهِ؛ لَا تَقِطَاعِهِ عِنْدَ شِدَّةِ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ^(٢).

اعْلَمْ: أَنَّ الْمَاءَ إِذَا كَانَ لَا يَخْلُصُ بَعْضُهُ إِلَى بَعْضٍ بِالتَّحْرِيكِ؛ فَوُقُوعُ النَّجَاسَةِ فِي طَرَفٍ لَا يَنْجَسُ الطَّرَفُ الْآخَرُ، ثُمَّ التَّحْرِيكِ مُعْتَبَرٌ بِالْاِغْتِسَالِ فِي رِوَايَةِ أَبِي يُوسُفَ، عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ، حَتَّى إِذَا لَمْ يَتَحَرَّكِ الطَّرَفُ الْآخَرُ بِالْاِغْتِسَالِ الْوَسْطِ فِي هَذَا الْجَانِبِ؛ فَالنَّجَاسَةُ لَا تُؤَثِّرُ فِي الْجَانِبِ الْآخَرِ.

وَجْهٌ اعْتِبَارِ الْاِغْتِسَالِ: أَنَّ الْحَاجَةَ إِلَيْهِ فِي الْحِيَاضِ أَكْثَرُ مِنَ الْحَاجَةِ إِلَى الْوُضُوءِ؛ لِأَنَّ الْوُضُوءَ يَكُونُ غَالِبًا فِي الْمَنَازِلِ.

وَفِي رِوَايَةٍ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ: يُعْتَبَرُ التَّحْرِيكِ بِالْيَدِ؛ تَوْسِعةً عَلَى النَّاسِ؛ لِأَنَّهُ أَخَفُّ مِنَ التَّحْرِيكِ بِالْاِغْتِسَالِ وَالتَّوَضُّعِ.

وَفِي رِوَايَةِ مُحَمَّدٍ: يُعْتَبَرُ التَّحْرِيكِ بِالْوُضُوءِ؛ لِأَنَّهُ وَسْطٌ.

(١) ينظر: «التجريد» للقدوري [٣٠١/١، ٣٠٢]، «تحفة الفقهاء» لعلاء الدين السمرقندي

[٥٦/١]، «بدائع الصنائع» للكاساني [٤٠٤/١]، «العناية على الهداية بهامش فتح القدير»

[٧٨/١]، «البنية شرح الهداية» للعيني [٣٨٢/١].

(٢) ينظر: «مختار الصحاح» للرازي [ص ١٩٦].

إِذَا أَثَرُ التَّخْرِيكِ فِي السَّرَايَةِ فَوْقَ أَثَرِ النَّجَاسَةِ . ثُمَّ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ رحمته الله أَنَّهُ

﴿ غَايَةُ الْبَيَان ﴾

وَعَنْ بَعْضِ مَشَايِخِنَا ^(١) : أَنَّهُ يُعْتَبَرُ الْخُلُوصُ بِالصَّبْغِ .

وَعَنْ بَعْضِهِمْ ^(٢) : بِالتَّكْدِيرِ .

وَعَنِ الْكَرْخِيِّ أَنَّهُ قَالَ : لَا عِبْرَةَ لِلتَّكْدِيرِ فِي الْبَابِ ؛ وَلَكِنْ يَتَحَرَّى ، فَإِنْ كَانَ [٧/١م] أَكْبَرُ رَأْيِهِ أَنَّ النَّجَاسَةَ وَصَلَتْ إِلَى مَوْضِعِ الْوُضُوءِ ؛ لَا يَتَوَضَّأُ ، وَالْجَوَابُ عَلَى الْعَكْسِ فِي انْعِكَاسِ رَأْيِهِ ^(٣) .

وَهَذَا حَسَنٌ ، هَذَا إِذَا كَانَ لِلْمَاءِ عَرَضٌ ، أَمَّا إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ عَرَضٌ ؛ كَنَهْرٍ طَوِيلٍ فِيهِ مَاءٌ رَاكِدٌ ، يَجُوزُ التَّوَضُّعُ بِهِ إِذَا كَانَ طَوَّلُ الْمَاءِ لَا يَخْلُصُ بَعْضُهُ إِلَى بَعْضٍ ، وَهَذَا عَنْ أَبِي نَصْرِ مُحَمَّدٍ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ سَلَامٍ ^(٤) .

وَقَالَ الْجُوزْجَانِيُّ ^(٥) : لَا يَجُوزُ .

(١) رَوَى هَذَا عَنِ الشَّيْخِ أَبُو حَفْصٍ الْكَبِيرُ فَقَالَ : يَلْقَى زَعْفَرَانٌ فِي جَانِبٍ مِنْهُ ، فَإِنْ أَثَرُ الزَّعْفَرَانِ فِي الْجَانِبِ الْآخِرِ كَانَ مِمَّا يَخْلُصُ وَلَا فَلَ . يَنْظُرُ : «بَدَائِعُ الصَّنَائِعِ» لِلْكَاسَانِيِّ [٤١٠/١] ، «الْعَنَايَةُ عَلَى الْهَدَايَةِ بِهَامِشٍ فَتَحَ الْقَدِيرُ» [٨٠/١ ، ٨١] .

(٢) رَوَى هَذَا عَنْ أَبِي نَصْرِ مُحَمَّدٍ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ سَلَامٍ . وَالتَّكْدِيرُ : إِذَا اغْتَسَلَ فِيهِ وَتَكَدَّرَ الْمَاءُ فَإِنْ وَصَلَتْ الْكَدَارَةُ إِلَى الْجَانِبِ الْآخِرِ فَهُوَ مِمَّا يَخْلُصُ وَلَا فَلَ . يَنْظُرُ : «بَدَائِعُ الصَّنَائِعِ» ٤١١/١ ، «الْعَنَايَةُ عَلَى الْهَدَايَةِ بِهَامِشٍ فَتَحَ الْقَدِيرُ» [٨٠/١] .

(٣) بِمَعْنَى : إِنْ كَانَ أَكْبَرُ رَأْيِهِ أَنَّهُ لَمْ تَصِلْ إِلَيْهِ يَجُوزُ الْوُضُوءُ ؛ لِأَنَّ غَالِبَ الرَّأْيِ دَلِيلٌ عِنْدَ عَدَمِ الْيَقِينِ . يَنْظُرُ : «تَحْفَةُ الْفُقَهَاءِ» لِعَلَاءِ الدِّينِ السَّمَرْقَنْدِيِّ [٥٧/١] ، «بَدَائِعُ الصَّنَائِعِ» لِلْكَاسَانِيِّ [٤١١/١] .

(٤) هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ سَلَامٍ الْبَلْخِيُّ أَبُو نَصْرِ ، رَوَى عَنْ يَحْيَى بْنِ نَصِيرٍ الْبَلْخِيِّ . وَكَثِيرًا مَا يُنْسَبُ لَهُ إِلَى جَدِّهِ فَيَقُولُونَ : مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ ، وَيُذَكَّرُ أَيْضًا بِ : أَبِي نَصْرِ بْنِ سَلَامٍ ، (تُوفِيَ سَنَةً : ٣٠٥ هـ) . يَنْظُرُ : «الْجَوَاهِرُ الْمَضِيَّةُ» لِعَبْدِ الْقَادِرِ الْقُرْشِيِّ [١١٧/٢ - ١١٧ ، ٢٦٨] . وَ«الْمِرْقَاةُ الْوَفِيَّةُ فِي طَبَقَاتِ الْحَنْفِيَّةِ» لِلْفَيْرُوزِآبَادِيِّ [ق/٦٢/١] مَخْطُوطُ مَكْتَبَةِ رَئِيسِ الْكُتُبِ - تَرْكِيَا / (رَقْمُ الْحَفْظِ : ٦٧١) ، وَ«الْفَوَائِدُ الْبَهِيَّةُ» لِلْكَنْوِيِّ [ص/١٦٨] .

(٥) هُوَ مُوسَى بْنُ سَلِيمَانَ ، أَبُو سَلِيمَانَ الْجُوزْجَانِيُّ الْحَنْفِيُّ ، الْإِمَامُ الْعَلَّامَةُ ، صَاحِبُ أَبِي يُوسُفَ =

كَانَ يَتَعَبَّرُ التَّحْرِيكَ بِالْإِغْتِسَالِ ، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي يُوسُفَ رحمه الله ، وَعَنْهُ التَّحْرِيكَ بِالْيَدِ .

وَعَنْ مُحَمَّدٍ رحمه الله بِالتَّوَضُّعِ . وَوَجْهُ الْأَوَّلِ : أَنَّ الْحَاجَةَ إِلَيْهِ فِي الْحِيَاضِ أَشَدُّ مِنْهَا إِلَى التَّوَضُّعِ .

وَبَعْضُهُمْ قَدَّرُوا بِالْمِسَاحَةِ عَشْرًا فِي عَشْرِ بِذِرَاعِ الْكَرْبَاسِ ؛ تَوْسِعَةً لِلْأَمْرِ عَلَى النَّاسِ ، وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى .

❦ غَايَةُ الْبَيَانِ ❦

قَوْلُهُ : (وَعَنْهُ التَّحْرِيكَ) ، أَيُ : وَعَنْ أَبِي حَنِيفَةَ رحمه الله .

قَوْلُهُ : (وَعَنْ مُحَمَّدٍ) ، أَيُ : فِي رِوَايَةٍ عَنْ مُحَمَّدٍ ، عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ ، بِدَلِيلِ مَا ذُكِرَ فِي «التَّحْفَةِ»^(١) ، وَفِي رِوَايَةٍ مُحَمَّدٍ بَعْدَمَا ذَكَرَ قَوْلَهُ فِي رِوَايَةِ أَبِي يُوسُفَ : عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ .

(إِلَيْهِ) ، أَيُ : إِلَى الْإِغْتِسَالِ .

(مِنْهَا) ، أَيُ : مِنَ الْحَاجَةِ .

قَوْلُهُ : (وَبَعْضُهُمْ قَدَّرُوا) ، أَيُ : بَعْضُ عُلَمَائِنَا^(٢) قَدَّرُوا الْمَاءَ الْكَثِيرَ الَّذِي لَا

= وَ مُحَمَّدٌ بْنُ الْحَسَنِ الشَّيْبَانِيُّ . مِنْ كُتُبِهِ : «السِّيَرُ الصَّغِيرُ» ، وَ «الصَّلَاةُ» ، وَ «نَوَادِرُ الْفَتَاوَى» ، وَغَيْرَهَا . وَ اخْتَصَّ بِمُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ . وَ رَوَى عَنْهُ جُمْلَةٌ مِنْ كُتُبِهِ . (تَوْفِي سَنَةِ : ٢٠٠ هـ) .

وَالْجُوزْجَانِيُّ : بِضَمِّ الْجِيمِ وَفَتْحِهَا ، وَزَايَ مَفْتُوحَةٍ ، فَجِيمٌ بَعْدَهَا أَلِفٌ وَنُونٌ . كَذَا ضَبَطَهُ : عَلِيُّ الْقَارِي . يَنْظُرُ : «سِيرُ أَعْلَامِ النَّبَلَاءِ» لِلذَّهَبِيِّ [١٩٤/١٠] ، «الْجَوَاهِرُ الْمَضِيَّةُ» لِعَبْدِ الْقَادِرِ الْقُرَشِيِّ [١٨٦/٢] . وَ «الْمِرْقَاةُ الْوَثْقِيَّةُ فِي طَبَقَاتِ الْحَنْفِيَّةِ» لِلْفَيْزِ وَزَابَادِيِّ [ق/٧٢/١] مَخْطُوطُ مَكْتَبَةِ رَئِيسِ الْكُتُبِ - تَرْكِيَا / (رَقْمُ الْحِفْظِ : ٦٧١) ، وَ «الْأَثْمَارُ الْجَنِيَّةُ فِي طَبَقَاتِ الْحَنْفِيَّةِ» لِعَلِيِّ الْقَارِيِّ [٧٣٧/٢] .

وَجَاءَ فِي حَاشِيَةِ : «ت» : هُوَ أَبُو سُلَيْمَانَ الْجُوزْجَانِيُّ تَلْمِيزُ مُحَمَّدٍ .

(١) يَنْظُرُ : «تَحْفَةُ الْفُقَهَاءِ» لِعَلَاءِ الدِّينِ السَّمَرْقَنْدِيِّ [٥٨/١] .

(٢) الْمَقْصُودُ أَبُو سُلَيْمَانَ الْجُوزْجَانِيُّ وَهُوَ أَخَذَ مَشَائِخَ بَلَخَ ، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ . يَنْظُرُ : «تَحْفَةُ» =

شأية البيان

يَنْتَجِسُ مِنْهُ غَيْرُ مَوْقِعِ التَّجَاسَةِ. (بِالْمِسَاحَةِ عَشْرًا فِي عَشْرِ بِذِرَاعٍ [١٩/١ط] الْكَرْبَاسِ^(١)). وَهِيَ أَقْصَرُ مِنْ ذِرَاعِ الْمِسَاحَةِ؛ لِأَنَّ ذِرَاعَ الْمِسَاحَةِ سَبْعُ قَبْضَاتٍ مَعَ ارْتِفَاعِ الْإِبْهَامِ، وَتِلْكَ سَبْعُ قَبْضَاتٍ لَا مَعَ ارْتِفَاعِ الْإِبْهَامِ^(٢).

وَبَعْضُ عُلَمَائِنَا اعْتَبَرُوا ذِرَاعَ الْمِسَاحَةِ^(٣)، وَهُوَ اخْتِيَارُ قَاضِي خَانَ^(٤)؛ لِكُونِهَا أَلْيَقُ بِالْمَمْسُوحَاتِ، وَبَعْضُهُمْ اعْتَبَرُوا ذِرَاعَ الْكَرْبَاسِ، وَهُوَ اخْتِيَارُ صَاحِبِ «الْهِدَايَةِ»، تَرْفِيهَا لِلنَّاسِ؛ لِكُونِهَا أَقْصَرَ.

وَعَنْ صَاحِبِ «الْمُحِيطِ»: «يُعْتَبَرُ ذِرَاعُ كُلِّ زَمَانٍ وَمَكَانٍ»^(٥).

وَعِنْدِي: الْقَوْلُ مَا قَالَهُ الْكَرْخِيُّ؛ لِأَنَّ غَالِبَ الرَّأْيِ دَلِيلٌ عِنْدَ عَدَمِ الْيَقِينِ،

= «الْفُقَهَاءُ» لِعَلَاءِ الدِّينِ السَّمَرْقَنْدِيِّ [٥٨/١]، «بِدَائِعُ الصَّنَائِعِ» لِلْكَاسَانِيِّ [٤١١/١]، «الْبَيَانَةُ شَرْحُ الْهِدَايَةِ» لِلْعَيْنِيِّ [٣٨٤/١].

(١) الْكَرْبَاسُ - بِكسْرِ الْكَافِ -: فَارِسِيٌّ مُعَرَّبٌ، يُنْسَبُ إِلَيْهِ بَيَّاعُهُ؛ فَيَقَالُ: كَرَابِيسِيٌّ. وَالْجَمْعُ: الْكَرَابِيسُ، وَهِيَ ثِيَابٌ خَشَنَةٌ. يَنْظُرُ: «الصَّحَاحُ فِي اللُّغَةِ» لِلْجَوْهَرِيِّ [٩٧٠/٣/مائة: كَرِبَس].

(٢) قَالَ الْوَلَوُ الْجَيُّ: «ذِرَاعُ الْكَرْبَاسِ دُونَ ذِرَاعِ الْمِسَاحَةِ، وَهُوَ سَبْعُ مَشْتَاتٍ، أَيْ: سَبْعُ قَبْضَاتٍ، لَيْسَ فَوْقَ كُلِّ مَشْتٍ أَصْبَعٌ قَائِمٌ؛ لِأَنَّ ذِرَاعَ الْمِسَاحَةِ سَبْعُ مَشْتَاتٍ، فَوْقَ كُلِّ مَشْتٍ أَصْبَعٌ قَائِمٌ، وَالْأَوَّلُ أَلْيَقُ بِالتَّوَسُّعَةِ». كَذَا جَاءَ فِي حَاشِيَةِ: «م». وَيَنْظُرُ: «الْفَتَاوَى الْوَلَوُ الْجَيَّةُ» [٣٢/١].

(٣) أَيْ: فِي كُلِّ مَرَّةٍ. كَذَا جَاءَ فِي حَاشِيَةِ: «م»، وَ«ف».

(٤) هُوَ: حَسَنُ بْنُ مَنْصُورِ بْنِ أَبِي الْقَاسِمِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، فَخْرُ الدِّينِ، الْمَعْرُوفُ بِـ: «قَاضِي خَانَ» الْأَوْزَجَنْدِيِّ الْعَرِغَانِيِّ، شَيْخُ الْحَقَنِيَّةِ فِي عَصْرِهِ. ذَكَرَهُ أَبُو الْمُحَاسَنِ مُحَمَّدُ الْحَصِيرِيُّ فَقَالَ: «هُوَ سَيِّدُنَا الْقَاضِي الْإِمَامُ، وَالْأَسَازُ فَخْرُ الْمَلَّةِ، رُكْنُ الْإِسْلَامِ، بَقِيَّةُ السَّلَفِ، مُفْتِي الشَّرْقِ»، مِنْ كُتُبِهِ: «الْفَتَاوَى»، وَ«شَرْحُ الزِّيَادَاتِ»، وَ«شَرْحُ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ»، وَغَيْرُهَا. (تُوفِيَ سَنَةَ: ٥٩٢هـ). يَنْظُرُ: «سِيرُ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ» لِلدَّهْلَوِيِّ [٢٣١/٢١]. وَ«الْجَوَاهِرُ الْمَضِيَّةُ» لِعَبْدِ الْقَادِرِ الْقَرَشِيِّ [٢١٥/١]. وَ«الْمِرْقَاةُ الْوَفِيَّةُ فِي طَبَقَاتِ الْحَنَفِيَّةِ» لِلْفَيَّزِيَّاتِي [ق/٢١/ب/ مَخْطُوطٌ مَكْتَبَةُ رَئِيسِ الْكُتُبِ - تَرْكِيَا/ (رَقْمُ الْحَفْظِ: ٦٧١)].

(٥) يَنْظُرُ: «الْمُحِيطُ الْبِرْهَانِيُّ فِي الْفَقْهِ النُّعْمَانِيِّ» لِابْنِ مَازَةَ الْبُخَارِيِّ [٩٩/١].

وَالْمُعْتَبَرُ فِي الْعُمُقِ: أَنْ يَكُونَ بِحَالٍ لَا يَنْحَسِرُ بِالْإِغْتِرَافِ، هُوَ الصَّحِيحُ.

﴿شَايَةِ الْبَيَانِ﴾

وَمَعْنَى قَوْلِهِ: (قَدَرُوا بِالْمِسَاحَةِ عَشْرًا فِي عَشْرِ بِذِرَاعِ الْكَرْبَاسِ)، [١/٤٧/م] أَي: قَدَرُوا الْمَاءَ الَّذِي يَقَعُ فِيهِ النَّجَسُ، مَتَى يَجُوزُ مِنْهُ الْوُضُوءُ بِالذَّرْعِ؛ بِذِرَاعِ الْكَرْبَاسِ عَشْرًا فِي عَشْرِ.

قَالَ الْحَاكِمُ الشَّهِيدُ^(١) فِي «الكَافِي»: «قَالَ أَبُو عِصْمَةَ^(٢): كَانَ مُحَمَّدٌ^(٣) يَقُولُ: ذَلِكَ عَشْرَةٌ فِي عَشْرَةٍ، ثُمَّ رَجَعَ إِلَى قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ، وَقَالَ: إِنِّي لَا أَقْدُرُ فِي ذَلِكَ قَدْرًا. وَأَبُو عِصْمَةَ اعْتَبَرَ الْعَشْرَ فِي الْعَشْرِ، وَقَالَ: هَذَا حَسَنٌ»^(٤).

قَوْلُهُ: (وَالْمُعْتَبَرُ فِي الْعُمُقِ: أَنْ يَكُونَ بِحَالٍ لَا يَنْحَسِرُ)، أَي: لَا يَنْكَشِفُ بِالْإِغْتِرَافِ، وَهَذَا هُوَ الْمَنْقُولُ عَنِ الْفَقِيهِ أَبِي جَعْفَرٍ^(٥).

وَقِيلَ: ذِرَاعٌ أَوْ أَكْثَرُ. وَقِيلَ: قَدْرٌ شَبِيرٌ. وَقِيلَ: زِيَادَةٌ عَلَى عَرْضِ دِرْهَمٍ كَبِيرٍ مِثْقَالُهُ.

(١) هو: محمد بن محمد بن أحمد، أبو الفضل المروزي السلمي البلخي، الشهير بـ«الحاكم الشهيد»، الوزير الشهيد، إمام الحنفية في عصره، قُتِلَ شهيداً في الري. من كتبه: «الكَافِي»، و«المنتقى»، كلاهما في فروع الحنفية. (توفي سنة: ٣٣٤ هـ). ينظر: «تاريخ الإسلام» للذهبي [١٨٥/٧]، و«الجواهر المضية» لعبد القادر القرشي [١١٢/٢]، و«المِرْقَاة الوفيّة في طبقات الحنفية» للفيروزآبادي [ق/٦١/١] مخطوط مكتبة رئيس الكتاب - تركيا/ (رقم الحفظ: ٦٧١).

(٢) هو سعد بن معاذ المروزي فقيه معروف غير أنه ليس بالمشهور، وله ذِكرٌ في تصانيف فقهاء الحنفية ببلاد ما وراء النهر، تُوفي بَمَرُو سنة (٢٥٣ هـ) في ذي الحِجَّة من السنة المذكورة. ينظر: «تاريخ الإسلام» للذهبي [٨٩/٦]، و: «الجواهر المضية» لعبد القادر القرشي [٢٥٧/٢]، و«المِرْقَاة الوفيّة في طبقات الحنفية» للفيروزآبادي [ق/٨١/١] مخطوط مكتبة رئيس الكتاب - تركيا/ (رقم الحفظ: ٦٧١)، و«الأثمار الجنية في طبقات الحنفية» لعليّ القاري [٤٣٤/١].

(٣) أي: ابن الحسن الشيباني.

(٤) ينظر: «الكَافِي» للحاكم الشهيد [١/ق/٣/ب].

(٥) أي: أبي جعفر الهنْدَوَانِي.

وَقَوْلُهُ فِي «الْكِتَابِ» جَازَ الْوُضُوءُ مِنَ الْجَانِبِ الْآخِرِ، إِشَارَةً إِلَى أَنَّهُ يَتَنَجَّسُ مَوْضِعُ الْوُقُوعِ.

وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ [ه/ظ] أَنَّهُ لَا يَتَنَجَّسُ إِلَّا بِظُهُورِ النَّجَاسَةِ فِيهِ، كَالْمَاءِ الْجَارِي.

قَالَ: وَمَوْتُ مَا لَيْسَ لَهُ نَفْسٌ سَائِلَةً فِي الْمَاءِ لَا يُنَجِّسُهُ كَالْبَقِّ، وَالدُّبَابِ،

غاية البيان

وَعَنْ أَبِي سُلَيْمَانَ^(١): أَنَّ أَصْحَابَنَا اعْتَبَرُوا الْبَسْطَ دُونَ الْعُمُقِ.

قَوْلُهُ: (فِي «الْكِتَابِ»)، أَيُّ: فِي «مَخْتَصَرِ الْقُدُورِيِّ»^(٢).

ثُمَّ النَّجَاسَةُ لَا تَخْلُو: إِمَّا إِنْ كَانَتْ مَرْتِبَةً؛ كَالْعَذْرَةِ وَالْجِيْفَةِ، أَوْ غَيْرَ مَرْتِبَةٍ؛ كَقِطْرَةِ خُمُرٍ أَوْ بَوْلٍ، فَفِي الْمَرْتِبَةِ: يَتَنَجَّسُ مَوْضِعُ الْوُقُوعِ بِالِاتِّفَاقِ، وَفِي غَيْرِ الْمَرْتِبَةِ كَذَلِكَ أَيْضًا عِنْدَ مَشَايِخِنَا الْعِرَاقِيِّينَ.

أَمَّا عِنْدَ مَشَايِخِ بَلْخِ وَبُخَارَى: فَيَجُوزُ التَّوَضُّعُ مِنْ مَوْضِعِ الْوُقُوعِ^(٣).

قَوْلُهُ: (بِظُهُورِ النَّجَاسَةِ فِيهِ)، أَيُّ: بِظُهُورِ أَثَرِ النَّجَاسَةِ فِي مَوْضِعِ الْوُقُوعِ^(٤).

قَوْلُهُ: (نَفْسٌ سَائِلَةٌ).

وَالنَّفْسُ: الدَّمُّ.

(١) هُوَ: الْجَوْزَجَانِيُّ. كَذَا جَاءَ فِي حَاشِيَةِ: «ت».

(٢) يَنْظُرُ: «مَخْتَصَرِ الْقُدُورِيِّ» [ص/١٣].

(٣) قَالَ الزَّاهِدِيُّ «الْفَتْوَى عَلَى التَّوَضُّعِ مِنْ جَمِيعِ الْجَوَانِبِ». وَقَالَ فِي «الْهِدَايَةِ»: لَا قَرَقَ بَيْنَ الْمَرْتِبَةِ وَغَيْرِهَا فِي الْخَبَرَانِ. كَذَا رَأَيْتُ بِخَطِ الْإِمَامِ الْعَيْنِيِّ عَلَى حَاشِيَةِ نَسْخَةِ الْمُؤَلَّفِ الَّذِي نَقَلْتُ مِنْهَا نُسْخَتِي هَذِهِ. كَذَا جَاءَ فِي حَاشِيَةِ: «م».

(٤) هَذَا عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ وَهُوَ: أَنَّهُ لَا يَنْجَسُ إِلَّا إِذَا ظَهَرَ أَثَرُ النَّجَاسَةِ فِي مَوْضِعِ الْوُقُوعِ. يَنْظُرُ: «فَتْحُ الْقُدِيرِ» لابْنِ الْهَمَامِ [٨٢/١]، «الْعُنَايَةُ عَلَى الْهِدَايَةِ بِهَامِشِ فَتْحِ الْقُدِيرِ» [٨٢/١]، «الْبَنَاءُ عَلَى شَرْحِ الْهِدَايَةِ» لِلْعَيْنِيِّ [٣٨٦/١].

وَالزَّنَائِيرِ ، وَالْعَقَارِبِ ، وَنَحْوَهَا .

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : يُنَجِّسُهُ ؛ لِأَنَّ التَّحْرِيمَ لَا بِطَرِيقِ الْكَرَامَةِ آيَةِ النَّجَاسَةِ ، بِخِلَافِ دُودِ الْحُلِّ ، وَسُوسِ الثَّمَارِ ؛ لِأَنَّ فِيهِ ضَرُورَةً .

❦ نهاية البيان ❦

قَالَ مُحَمَّدٌ فِي «الْجَامِعِ الصَّغِيرِ» : «عَنْ يَعْقُوبَ^(١) ، عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ ، فِي الَّذِي لَا دَمَ لَهُ ، مِثْلَ الْعَقْرِبِ وَنَحْوِهَا ، يَمُوتُ فِي تَوْرٍ^(٢) الْمَاءِ ، قَالَ : لَا يُفْسِدُ الْمَاءَ»^(٣) .

قَالَ أَبُو الْحَسَنِ الْكَرْخِيُّ فِي «شَرْحِهِ لِلْجَامِعِ الصَّغِيرِ» : «لَا أَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا بَيْنَ الْعُلَمَاءِ مِمَّنْ تَقَدَّمَ الشَّافِعِيُّ»^(٤) ، وَإِذَا حَصَلَ الْإِجْمَاعُ فِي الصَّدْرِ الْأَوَّلِ ، صَارَ [١/٤٨٠م] حُجَّةً عَلَى مَنْ بَعْدَهُ .

قَوْلُهُ : (وَنَحْوَهَا) ؛ كَالنَّمْلِ ، وَالْقُرَادِ^(٥) ، وَالصَّرَّارِ^(٦) ، وَالْخُنْفَسَاءِ^(٧) .

قَوْلُهُ : (وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : يُنَجِّسُهُ) . وَقَوْلُهُ عَلَى الْجَدِيدِ كَقَوْلِنَا . كَذَا فِي «وَجِيزِهِمْ»^(٨) .

(١) هو : أبو يوسف القاضي ❦ .

(٢) هو نوع من الأواني ، تذكُّرُه الْعَرَبُ ، وَتَشْرَبُ فِيهِ . وَفَدَ مَضَى التَّعْرِيفُ بِهِ . وَيَنْظُرُ : «الصحاح في اللغة» لِلْجَوْهَرِيِّ [٢/٦٠٢/مادة : تور] .

(٣) يَنْظُرُ : «الْجَامِعُ الصَّغِيرُ / مَعَ شَرْحِهِ النَّافِعِ الْكَبِيرِ» [ص/٧٧] .

(٤) يَعْنِي : فِي قَوْلِهِ بِنَجَاسَةِ الْمَاءِ إِذَا وَقَعَ فِيهَا مَا لَيْسَ لَهُ نَفْسٌ سَائِلَةٌ . وَهَذَا أَحَدُ قَوْلِي الشَّافِعِيِّ ، وَفِي قَوْلِهِ الْآخَرِ : لَا يَنْجَسُ الْمَاءَ . وَهُوَ الصَّحِيحُ الَّذِي قَطَعَ بِهِ الْجُمْهُورُ . يَنْظُرُ : «التَّنْبِيْهُ فِي الْفَقْهِ الشَّافِعِيِّ» لِلشَّيرَازِيِّ [ص/١٣] ، وَ«الْمَجْمُوعُ شَرْحُ الْمَهْذَبِ» لِلنَّوَوِيِّ [١/١٢٩] .

(٥) الْقُرَادُ : وَاحِدَةُ الْقُرْدَانِ . وَهِيَ حَشْرَةٌ تَعَضُّ الْإِبِلَ . يَنْظُرُ : «لِسَانُ الْعَرَبِ» لِابْنِ مَنْظُورٍ [٣/٣٤٨/مادة : قرد] .

(٦) الصَّرَّارُ : هُوَ الْجُذْجُذُ . قَالَ ابْنُ سَيِّدَةَ : وَالْجُذْجُذُ دُوَيْبَّةٌ عَلَى خِلْقَةِ الْجُنْدُبِ إِلَّا أَنَّهَا سُودَاءُ قَصِيرَةٌ ، وَمِنْهَا مَا يَضْرِبُ إِلَى الْبَيَاضِ وَيُسَمَّى صَرَّارًا ، وَقِيلَ : هُوَ صَرَّارُ اللَّيْلِ ، وَهُوَ قَفَّازٌ ، وَفِيهِ شَبَةٌ مِنَ الْجَرَادِ . يَنْظُرُ : «لِسَانُ الْعَرَبِ» لِابْنِ مَنْظُورٍ [٧/٤٧٩] .

(٧) الْخُنْفَسَاءُ : حَشْرَةٌ سُودَاءُ ، مُنْتِنَةٌ الرِّيحِ . يَنْظُرُ : «لِسَانُ الْعَرَبِ» لِابْنِ مَنْظُورٍ [٦/٧٣/مادة : خنفس] .

(٨) يَنْظُرُ : «الْوَجِيزُ / مَعَ الْعَزِيزِ شَرْحُ الْوَجِيزِ» لِأَبِي حَامِدٍ الْغَزَالِيِّ [١/٣٠] .

ولنا: قَوْلُهُ ﷺ فِيهِ: «هَذَا هُوَ الْحَلَالُ أَكَلُهُ، وَشُرْبُهُ، وَالْوُضُوءُ مِنْهُ»

شَايَةَ الْبَيَانِ

قَوْلُهُ: (وَلَنَا: قَوْلُهُ ﷺ فِيهِ). أَي: فِي مِثْلِ هَذِهِ الْحَادِثَةِ، وَهُوَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سُئِلَ عَنْ إِنَاءٍ فِيهِ طَعَامٌ أَوْ شَرَابٌ، يَمُوتُ فِيهِ مَا لَيْسَ لَهُ دَمٌ سَائِلٌ. فَقَالَ ﷺ: «هُوَ الْحَلَالُ أَكَلُهُ وَشُرْبُهُ وَالْوُضُوءُ مِنْهُ»^(١).

وَقَدْ رَوَى أَبُو بَكْرِ الْجَصَّاصُ الرَّازِيُّ فِي «شَرْحِهِ لِمَخْتَصَرِ الطَّحَاوِيِّ»^(٢): بِإِسْنَادِهِ إِلَى سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ سَلْمَانَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ كُلَّ طَعَامٍ أَوْ شَرَابٍ وَقَعَتْ فِيهِ دُبَابَةٌ، فَمَاتَتْ لَيْسَ لَهُ دَمٌ، فَهُوَ الْحَلَالُ أَكَلُهُ، وَشُرْبُهُ، وَوُضُوءُهُ»^(٣).

وَأَيْضًا الْبَاقِلَا^(٤) الْمَطْبُوحُ: لَا يَخْلُو مِنْ دُبَابٍ يَكُونُ فِيهِ، وَقَدْ ظَهَرَ فِي الْأُمَّةِ أَكَلُهُ وَشُرْبُهُ، مِنْذُ لَدُنِ السَّلَفِ إِلَى يَوْمِنَا هَذَا مِنْ غَيْرِ نَكِيرٍ مِنْ أَحَدٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ عَلَى أَكَلِهِ، فَصَارَ ذَلِكَ إِجْمَاعًا مِنْهُمْ عَلَى طَهَارَتِهِ.

(١) أَخْرَجَهُ: الدَّارِقُطْنِيُّ فِي «سُنَنِهِ» [٣٧/١]، وَمِنْ طَرِيقِهِ ابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي «التَّحْقِيقِ» [٦٥/١]، وَأَبُو بَكْرِ الْجَصَّاصُ فِي «شَرْحِ مَخْتَصَرِ الطَّحَاوِيِّ» [٢٧٢/١ - ٢٧٣]. مِنْ طَرِيقِ بَقِيَّةِ بْنِ الْوَلِيدِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الزَّبِيدِيِّ، عَنْ بَشْرِ بْنِ مَنْصُورٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدِ بْنِ جُدْعَانَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ سَلْمَانَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «بِإِسْنَادِ كُلِّ طَعَامٍ وَشَرَابٍ وَقَعَتْ فِيهِ دَابَّةٌ لَيْسَ لَهَا دَمٌ فَمَاتَتْ فِيهِ، فَهُوَ حَلَالٌ أَكَلُهُ، وَشُرْبُهُ، وَوُضُوءُهُ».

قَالَ الدَّارِقُطْنِيُّ: «لَمْ يَرَوْهُ غَيْرُ بَقِيَّةٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الزَّبِيدِيِّ، وَهُوَ ضَعِيفٌ». وَقَالَ الْبَيْهَقِيُّ: «قَدْ ذَكَرْنَا أَنَّ مَا يَرْوَاهُ بَقِيَّةٌ عَنِ الضَّعَفَاءِ وَالْمَجْهُولِينَ فَلَيْسَ بِمَقْبُولٍ مِنْهُ، كَيْفَ وَقَدْ أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ بَقِيَّةَ لَيْسَ بِحُجَّةٍ». يَنْظُرُ: «مَخْتَصَرُ خِلَافِيَّاتِ الْبَيْهَقِيِّ» لِابْنِ فَرْحِ الْإِسْطِيلِيِّ [٣٩٠/١]، وَ: «الْبَدْرُ الْمُنِيرُ» لِابْنِ الْحَلْقَنِ [٤٥٥/١].

(٢) يَنْظُرُ: «شَرْحُ مَخْتَصَرِ الطَّحَاوِيِّ» لِلْجَصَّاصِ [٢٧٢/١ - ٢٧٣].

(٣) مَضَى تَخْرِيجَهُ.

(٤) الْبَاقِلَا (أَوْ الْبَاقِلَاءُ): لَفْظٌ مَعْرَبٌ، وَهُوَ الْقَوْلُ، وَهُوَ نَبَاتٌ عُشْبِيٌّ مَعْرُوفٌ بِصِيرِ حَبًّا. يَنْظُرُ: «لِسَانُ الْعَرَبِ» لِابْنِ مَنْظُورٍ [٦٢/١١/مادة: بقل].

وَلَأَنَّ الْمُنَجَّسَ اخْتِلَاطُ الدَّمِ الْمَسْفُوحِ بِأَجْزَائِهِ عِنْدَ الْمَوْتِ ، حَتَّى حُلَّ الْمُذَكَّى ؛
لَا نَعْدَامِ الدَّمِ فِيهِ وَلَا دَمَ فِيهَا ،

غاية البيان

لَا يُقَالُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكَ الْمَيْتَةُ ﴾ [المائدة: ٦] عَامًّا.

لِأَنَّا نَقُولُ: يَتَنَاوَلُ ذَلِكَ عَيْنَ الْمَيْتَةِ ، وَمَا جَاوَرَهَا لَيْسَ بِمَيْتَةٍ .

أَوْ نَقُولُ: هَذَا حَيَوَانٌ لَيْسَ لَهُ دَمٌ سَائِلٌ ؛ كَالْجَرَادِ وَدُودِ الْحَلِّ ، وَهُمَا لَا يَتَجَسَّانِ مَا وَقَعَا فِيهِ ، فَكَذَا هَذَا .

لَا يُقَالُ: حَيَوَانٌ مُحَرَّمٌ الْأَكْلِ فَيَتَجَسَّسُ وَيَنْجُسُ ، كَمَا إِذَا كَانَ لَهُ دَمٌ سَائِلٌ .

لِأَنَّا نَقُولُ: لَا نُسَلِّمُ أَنَّ الْحُرْمَةَ تَسْتَلْزِمُ النَّجَاسَةَ ؛ بِدَلِيلِ [٢٠/١] الْأَدَمِيِّ وَالطَّيْنِ .

قَوْلُهُ: (لَأَنَّ الْمُنَجَّسَ اخْتِلَاطُ الدَّمِ الْمَسْفُوحِ ...) إِلَى آخِرِهِ .

لَا يُقَالُ: ذَبِيحَةُ الْمَجُوسِيِّ حَرَامٌ وَإِنْ زَالَ الدَّمُ الْمَسْفُوحُ ، [١٨٤/١ ط/م] وَكَذَا ذَبِيحَةُ الْمُسْلِمِ إِذَا اخْتَبَسَ الدَّمُ وَلَمْ يَخْرُجْ أَصْلًا بِأَكْلِ وَرَقِ الْعُتَابِ^(١) .

لِأَنَّا نَقُولُ: شَرْطُ الْحِلِّ - وَهُوَ كَوْنُ الذَّابِحِ مُعْتَقِدًا لِلْمِلَّةِ السَّمَاوِيَّةِ - لَمْ يَوْجَدْ فِي الْمَجُوسِيِّ ، أَمَّا الْمُسْلِمُ: فَقَدْ وُجِدَ مِنْهُ الشَّرَائِطُ ، وَاحْتِبَاسُ الدَّمِ مِنَ الْعَوَارِضِ ، فَلَا يُعْتَبَرُ ، فَصَارَ كَأَنَّهُ حَصَلَتِ الْإِرَاقَةُ لِمُبَاشَرَتِهِ سَبَبَ الْإِرَاقَةِ ؛ لِأَنَّ فِي وَسْعِهِ مُبَاشَرَةَ السَّبَبِ ؛ لَا إِيجَادَ الْمُسَبَّبِ لَا مَحَالَةً .

قَوْلُهُ: (وَلَا دَمَ فِيهَا) ، أَيُّ: فِي هَذِهِ الْأَشْيَاءِ الْمَذْكُورَةِ ، أَيُّ: فِي الْبَقِ^(٢) وَالذُّبَابِ وَنَحْوِهِمَا .

(١) هُوَ ثَمَرٌ مَعْرُوفٌ يَخْرُجُ مِنْ شَجَرِ شَائِكٍ مِنَ الْفَصِيلَةِ السَّدْرِيَّةِ ، يَبْلُغُ ارْتِفَاعُهُ سِتَّةَ أَمْتَارٍ ، وَهَذَا الثَّمَرُ أَحْمَرٌ حُلُوٌّ لِلذِّبَالِ الطَّعْمُ عَلَى شَكْلِ ثَمَرَةِ النَّبَقِ . يَنْظُرُ: «الْمَعْجَمُ الْوَسِيطُ» [٢/٦٣٠/مادة: عنب] .

(٢) الْبَقَّةُ: الْبَعُوضَةُ ، وَالْجَمْعُ: الْبَقٌّ . وَهِيَ حَشْرَةٌ مِثْلُ الْقُمَّلَةِ ، حُمْرَاءُ مُنْتِنَةِ الرِّيحِ . يَنْظُرُ: «لِسَانُ الْعَرَبِ» لابن منظور [٢٥/٨٩/مادة: بقق] .

وَالْحُرْمَةُ لَيْسَتْ مِنْ ضَرُورَتِهَا النَّجَاسَةُ كَالطَّيْنِ .

وَمَوْتُ مَا يَعِيشُ فِي الْمَاءِ فِيهِ لَا يُفْسِدُهُ كَالسَّمَكِ ، وَالضُّفْدُعُ ، وَالسَّرَطَانِ .
وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : يُفْسِدُهُ إِلَّا السَّمَكُ ؛ لِمَا مَرَّ .

غاية البيان

قوله : (وَالْحُرْمَةُ لَيْسَتْ مِنْ ضَرُورَتِهَا النَّجَاسَةُ) .

جوابٌ عَنْ قَوْلِ الشَّافِعِيِّ : أَنَّ التَّحْرِيمَ لَا بِطَرِيقِ الْكَرَامَةِ آيَةُ النَّجَاسَةِ^(١) .

يعني : لَا نُسَلِّمُ أَنَّ التَّحْرِيمَ بِهَذِهِ الصِّفَةِ آيَةُ النَّجَاسَةِ ، أَلَا تَرَى إِلَى الطَّيْنِ وَدُودِ
الْخَلِّ وَسُوسِ الثَّمَارِ ، وَهَذَا لِأَنَّ كُلَّ نَجَسٍ حَرَامٌ ، وَلَا يَنْعَكِسُ ؛ كَالطَّيْنِ : أَكُلُهُ حَرَامٌ
وَلَيْسَ بِنَجَسٍ .

وَقِيلَ : حُرْمَةُ الشَّيْءِ مَعَ صَلَاحِيَّتِهِ لِلْغِذَاءِ - لَا لِلْكَرَامَةِ - آيَةُ النَّجَاسَةِ ؛ كَالْكَلْبِ
وَالْخِنْزِيرِ ، وَلَيْسَتْ هَذِهِ الْأَشْيَاءُ صَالِحَةً لِلْغِذَاءِ ، وَهَلْ أَحَدٌ يَقُولُ : إِنَّ الْخُنْفَسَاءَ ، أَوْ
الْعَقْرَبَ ، أَوْ الزُّبُورَ^(٢) ، أَوْ النَّمْلَ يَصْلَحُ لِلْغِذَاءِ !

قوله : (وَمَوْتُ مَا يَعِيشُ فِي الْمَاءِ [فِيهِ]^(٣)) .

قوله : (فِي الْمَاءِ) ظَرْفُ قَوْلِهِ : (يَعِيشُ) . وَقَوْلُهُ : (فِيهِ) ظَرْفُ قَوْلِهِ : (مَوْتُ) .

قوله : (وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : يُفْسِدُهُ إِلَّا السَّمَكُ) .

وَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ : إِلَّا السَّمَكُ وَالْجَرَادَ ؛ لِأَنَّ حُكْمَهُمَا وَاحِدٌ عِنْدَهُ . كَذَا
فِي «وَجِيزِهِمْ»^(٤) .

قوله : (لِمَا مَرَّ) إِشَارَةٌ إِلَى قَوْلِهِ : (لَأَنَّ التَّحْرِيمَ لَا بِطَرِيقِ الْكَرَامَةِ : آيَةُ النَّجَاسَةِ) .

(١) ينظر : «المهذب» للشيرازي [٦/١] ، «المجموع» للنووي [١٢٧/١] .

(٢) الزُّبُورُ : طَائِرٌ يَلْسَعُ . وَالْجَمْعُ : زَنَابِيرُ . ينظر : «انقاموس المحيط» [ص/٤٠١ / مادة : زبیر] .

(٣) ما بين المعقوفتين : زيادة من : «ت» ، و«م» ، و«ز» ، و«و» ، و«ل» .

(٤) ينظر : «الوجيز / مع العزيز شرح الوجيز» لأبي حامد الغزالي [٣٠/١] .

ولنا أَنَّهُ مَاتَ فِي مَعْدِنِهِ ، فَلَا يُعْطَى لَهُ حُكْمُ النَّجَاسَةِ كَبَيْضَةِ حَالٍ مُحْهًا
دَمًا ؛ وَلِأَنَّهُ لَا دَمَ فِيهَا ، إِذِ الدَّمَوِيُّ لَا يَسْكُنُ الْمَاءَ ، وَالْدَّمُ هُوَ الْمُنَجَّسُ وَفِي
غَيْرِ الْمَاءِ

غاية البيان

يعني: أَنَّ تَحْرِيمَ الضَّفْدَعِ [١/٤٩٠م] وَالسَّرَطَانِ^(١) ؛ لَا بِهَذِهِ الْمُشَابَهَةِ ، فَيَكُونُ
مَوْتُهُمَا مُنَجِّسًا ، وَفِي هَذَا التَّعْلِيلِ نَوْعُ إِشْكَالٍ ، وَهُوَ أَنَّ الضَّفْدَعَ وَالسَّرَطَانَ يَجُوزُ
أَكْلُهُمَا عِنْدَ الشَّافِعِيِّ^(٢) عَلَى مَا رُوِيَ عَنْهُ فِي «كِتَابِ الذَّبَائِحِ» ، فَإِذَا جَازَ أَكْلُهُمَا
عِنْدَ الشَّافِعِيِّ ، فَكَيْفَ يَسْتَدِلُّ بِحُرْمَتِهِمَا عَلَى نَجَاسَتِهِمَا ؟ فَافْهَمْ .

قوله: (وَلَنَا أَنَّهُ مَاتَ فِي مَعْدِنِهِ) .

يعني: أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الضَّفْدَعِ وَالسَّرَطَانِ مَاتَ فِي (مَعْدِنِهِ) ، فَلَا يَنْبُتُ لَهُ
حُكْمُ النَّجَاسَةِ ، فَالشَّيْءُ لَا يَنْجُسُ فِي مَعْدِنٍ ؛ (كَبَيْضَةِ حَالٍ مُحْهًا دَمًا) ، حَتَّى لَوْ
صَلَّى بِتِلْكَ الْبَيْضَةِ تَجُوزُ صَلَاتُهُ .

وَلَا تَجُوزُ الصَّلَاةُ بِالقَارُورَةِ^(٣) الْمَسْدُودَةِ الْقِمِّ ، إِذَا كَانَ فِيهَا دَمٌ .

(حَالٍ) ، أَيِ: انْقَلَبَ (مُحْهًا) ، أَيِ: صَفَوْتُهَا .

قوله: (وَفِي غَيْرِ الْمَاءِ) ، أَيِ: فِي اللَّبَنِ وَالْحَلِّ وَالذُّبُسِ وَنَحْوِهَا ، غَيْرِ السَّمَكِ ،
وَهُوَ الضَّفْدَعُ وَالسَّرَطَانُ .

قَالَ فِي «شَرْحِ الطَّحَاوِيِّ»: «وَاخْتَلَفَ الْمَشَائِخُ الْمَتَأَخِّرُونَ فِي الضَّفْدَعِ

(١) السَّرَطَانُ: حَيَّوانٌ بَحْرِيٌّ ، مِنْ الْقُشْرِيَّاتِ ، عُسَارِيُّ الْأَزْجُلِ . ينظر: «المعجم الوسيط» [١/٢٧٧/٤] مادة: السرطان .

(٢) فِي مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ تَفْصِيلٌ بِخُصُوصِ مَأْكُولَاتِ الْبَحْرِ ، وَسَيَأْتِي تَوْثِيقٌ وَبَيَانٌ لِمَذْهَبِهِ فِي كِتَابِ الذَّبَائِحِ
إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

(٣) الْقَارُورَةُ: وَاحِدَةُ الْقَوَارِيرِ ، وَهِيَ مِنَ الزُّجَاجِ . ينظر: «الصحاح فِي اللُّغَةِ» لِلْجَوْهَرِيِّ [٢/٧٨٩] مادة: قرر .

قِيلَ: غَيْرُ السَّمَكِ يُفْسِدُهُ؛ لِإِنْعِدَامِ الْمَعْدِنِ.

وَقِيلَ: لَا يُفْسِدُهُ؛ لِعَدَمِ الدَّمِ، وَهُوَ لِأَصَحِّ.

وَالضَّفْدُ الْبَحْرِيُّ وَالْبَرِّيُّ فِيهِ سَوَاءٌ، وَقِيلَ: الْبَرِّيُّ يُفْسِدُ؛ لِوُجُودِ الدَّمِ،
وَعَدَمِ الْمَعْدِنِ.

❦ غَايَةُ الْبَيَانِ ❦

وَمُحَمَّدُ بْنُ مِقَاتِلٍ^(١)، قَالَ: لَا يُصَبُّ.

وَرُوِيَ عَنْ أَبِي نَصْرِ مُحَمَّدِ بْنِ سَلَامٍ: أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: يُفْسَدُ.

أَلَا تَرَى أَنَّهُمْ قَالُوا فِي كِتَابِ الصَّلَاةِ: لَأَنَّ هَذَا مِمَّا يَعِيشُ فِي الْمَاءِ، وَسَكَتَهُ
فِيهِ دَلِيلٌ أَنَّهُ إِذَا مَاتَ [١/٤٩١ ط/م] فِي غَيْرِ الْمَاءِ أَفْسَدَهُ^(٢).

قَوْلُهُ: (لِإِنْعِدَامِ الْمَعْدِنِ)، فِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ التَّعْلِيلُ عَلَى وُجُودِ الشَّيْءِ
بِالْعَدَمِ^(٣).

= الْعِرَاقُ فِي وَفْتِهِ، وَالْمُقَدِّمُ فِي الْفِقْهِ وَالْحَدِيثِ وَقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ مَعَ وَرْعٍ وَعِبَادَةٍ. (توفي سنة: هـ).
ينظر: «سير أعلام النبلاء» للذهبي [٣٧٩/١٢]. و«الجواهر المضية» لعبد القادر القرشي
[٦٠/٢]. و«المِرْقَاةُ الْوَفِيَّةُ فِي طَبَقَاتِ الْحَنْفِيَّةِ» لِلْفَيْزِ وَزَابَادِي [ق/٥٤/أ] مخطوط مكتبة رئيس
الكتاب - تركيا/ (رقم الحفظ: ٦٧١)، و«سَلَّمَ الْوَصُولُ إِلَى طَبَقَاتِ الْفَحُولِ» لِحَاجِي خَلِيفَةَ
[١٤٨/٣].

(١) هُوَ: مُحَمَّدُ بْنُ مِقَاتِلِ الرَّازِيِّ قَاضِي الرِّيِّ، مِنْ أَصْحَابِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ، كَانَ إِمَامَ أَصْحَابِ الرَّايِ
بِالرِّيِّ وَقَاضِيهَا، وَكَانَ مُقَدِّمًا فِي الْفِقْهِ. قَالَ الْذَّهَبِيُّ: «وَهُوَ مِنَ الضُّعَفَاءِ وَالْمَتْرُوكِينَ، وَكَانَ مِنْ
الْفُقَهَاءِ الْكِبَارِ». (توفي سنة: ٢٤٨ هـ). ينظر: «تاريخ الإسلام» للذهبي [١٢٤٧/٥]، و«الجواهر
المضية» لعبد القادر القرشي [١٣٤/٢]. و«المِرْقَاةُ الْوَفِيَّةُ فِي طَبَقَاتِ الْحَنْفِيَّةِ» لِلْفَيْزِ وَزَابَادِي
[ق/٦٤/ب] مخطوط مكتبة رئيس الكتاب - تركيا/ (رقم الحفظ: ٦٧١)، و«الفوائد البهية»
لِلْكُنُوزِيِّ [ص/٢٠١].

(٢) قَالَ: وَهُوَ اخْتِيَارُ الْإِمَامِ. ينظر: «شرح مختصر الطحاوي» لِأَسْبِجَابِي [ق/٧/أ] فَيُضِ اللَّهُ.

(٣) وَقَدْ أَجَابَ عَنْ ذَلِكَ أَكْمَلُ الدِّينِ فَقَالَ: أَنَّهُ لَيْسَ بِتَعْلِيلٍ بَلْ هُوَ بَيَانُ انْتِفَاءِ الْمَانِعِ، فَإِنَّا قَدْ ذَكَرْنَا أَنَّ
لِلنَّجَاسَةِ لَا تَعْطَى حَكْمَ النَّجَاسَةِ فِي مَعْدِنِهَا، فَكَانَ الْمَعْدِنُ مَانِعًا عَنْ تَرْتِبِ الْحَكْمِ عَلَيْهَا. =

وَمَا يَعْيشُ فِي الْمَاءِ: مَا يَكُونُ تَوَالِدُهُ وَمَتَوَاهُ فِي الْمَاءِ، وَمَائِي الْمَعَاشِ
دُونَ مَائِي الْمَوْلِدِ مُفْسِدٌ.

قَالَ: الْمَاءُ الْمُسْتَعْمَلُ لَا يُطَهَّرُ الْأَحْدَاثَ.

غاية البيان

وَقِيلَ^(١): لَا يُفْسِدُهُ؛ لِعَدَمِ الدَّمِّ، وَفِيهِ أَيْضًا نَظَرٌ؛ لِأَنَّ عَدَمَ الْعِلَّةِ لَا يُوْجِبُ
عَدَمَ الْحُكْمِ؛ لِجَوَازِ أَنْ يَكُونَ الْحُكْمُ مَعْلُولًا بِعِلَلٍ شَتَّى، إِلَّا أَنَّ الْعِلَّةَ إِذَا كَانَتْ
مُتَعَيِّنَةً يَلْزَمُ مِنْ عَدَمِهَا عَدَمُ الْمَعْلُولِ؛ لِتَوَقُّفِهِ عَلَى وُجُودِهَا.

وَهُنَا كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ الدَّمَ الْمَسْفُوحَ [٢٠/١] هُوَ الْمُنَجَّسُ لَا غَيْرُ، وَلَا دَمٌ لِهَذِهِ
الْأَشْيَاءِ؛ بِدَلِيلِ أَنَّ الْحَرَارَةَ لَازِمَةُ الدَّمِّ، وَالْبُرُودَةَ لَازِمَةُ الْمَاءِ، وَهُمَا نَقِيضَانِ، فَلَوْ
كَانَ لَهَا دَمٌ لَمَاتَتْ بِدَوَامِ السُّكُونِ فِي الْمَاءِ؛ لِأَنَّ مُتَنَافِي اللَّازِمِ مُتَنَافٍ لِلْمَلْزُومِ^(٢).

ثُمَّ الْحَدُّ الْفَاصِلُ بَيْنَ الْمَائِيِّ وَالْبَرِّيِّ: أَنَّ الْمَائِيَّ هُوَ الَّذِي لَا يَعْيشُ إِلَّا فِي الْمَاءِ.
وَالْبَرِّيُّ: هُوَ الَّذِي لَا يَعْيشُ إِلَّا فِي الْبَرِّ.

وَأَمَّا الَّذِي يَعْيشُ فِيهِمَا جَمِيعًا - كَالْبَطِّ وَالْإِوَزِّ - إِذَا مَاتَ فِي غَيْرِ الْمَاءِ يُفْسِدُهُ.

وَفِي الْمَاءِ: رُوِيَ عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ: أَنَّهُ يُفْسِدُهُ. وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِ
الْمُصَنِّفِ: (وَمَائِي الْمَعَاشِ، دُونَ مَائِي الْمَوْلِدِ: مُفْسِدٌ).

قَوْلُهُ: (لَا يُطَهَّرُ الْأَحْدَاثَ).

وَقَيْدُ الْأَحْدَاثِ احْتِرَازٌ عَنْ تَطْهِيرِ الْأَخْبَاثِ؛ لِأَنَّهُ يَجُوزُ عَلَى مَا رَوَى مُحَمَّدٌ

= ينظر: «العناية على الهداية بهامش فتح القدير» [٨٤/١، ٨٥].

(١) قاله أبو عبد الله البلخي ومحمد بن مقاتل.

(٢) وأجاب عن هذا النظر أكمل الدين بقوله. أن العلة الشخصية يستلزم انتفاؤها انتفاء الحكم، وههنا
كذلك؛ لأن كونه دماً مسفوحاً هو المنجس لا غير. ينظر: «العناية على الهداية بهامش فتح القدير»

خِلَافًا لِمَالِكٍ، وَالشَّافِعِيِّ رحمهما، هُمَا يَقُولَانِ: أَنَّ الطَّهَوْرَ مَا يُطَهِّرُ غَيْرُهُ مَرَّةً
بَعْدَ أُخْرَى كَالْقَطُوعِ.

غَايَةُ الْبَيَانِ

عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ: أَنَّ الْمَاءَ الْمُسْتَعْمَلَ طَاهِرٌ غَيْرُ طَهْوَرٍ؛ لِأَنَّ إِزَالََةَ النَّجَاسَةِ الْحَقِيقَةَ
بِالْمَائِعَاتِ تَجُوزُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رحمهما.

قَالَ فخر الإسلام في «شرح الجامع الصغير»: «والأصل في [١/٥٠٠م] ذلك:
أَنَّ مُحَمَّدًا رَوَى فِي عَامَّةِ كُتُبِهِ، عَنْ أَصْحَابِنَا جَمِيعًا: أَنَّ الْمَاءَ الْمُسْتَعْمَلَ طَاهِرٌ غَيْرُ
مُطَهَّرٍ، وَهُوَ قَوْلُهُ، وَهُوَ الْمُخْتَارُ عِنْدَنَا.

وَقَالَ زُفَرٌ: هُوَ طَاهِرٌ مُطَهَّرٌ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا غُسِلَ بِهِ عَيْنٌ طَاهِرَةٌ، فَبَقِيَ كَمَا كَانَ.

وَكَذَلِكَ قَالَ الشَّافِعِيُّ فِي غَيْرِ الْمُحْدِثِ، وَقَالَ فِي الْمُحْدِثِ مِثْلَ قَوْلِ مُحَمَّدٍ ^(١).

وَرَوَى أَبُو يُوسُفَ، وَالْحَسَنُ، عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ: أَنَّهُ نَجَسٌ؛ لَكِنْ رِوَايَةُ أَبِي
يُوسُفَ: أَنَّ نَجَاسَتَهُ خَفِيفَةٌ، مُقَدَّرَةٌ بِالْكَثِيرِ الْفَاحِشِ، وَهُوَ قَوْلُهُ، وَرِوَايَةُ الْحَسَنِ أَنَّهَا
غَلِيظَةٌ كَالْبَوْلِ. إِلَى هُنَا لَفْظُ فخر الإسلام ^(٢).

قَوْلُهُ: (كَالْقَطُوعِ) فِيهِ تَسَامُحٌ؛ لِأَنَّ الْمُشَبَّهَ فَعُولٌ مِنَ الْفِعْلِ اللَّازِمِ، وَالْمُشَبَّهَ
بِهِ فَعُولٌ مِنَ الْفِعْلِ الْمُتَعَدِّي، إِلَّا أَنَّ الْمُبَالَغَةَ فِي الطَّهَارَةِ بَأَنَّهُ يَظْهَرُ أَثَرُهَا فِي الْغَيْرِ،
فَصَارَ بِمَعْنَى: الْمُطَهَّرِ، وَقَدْ مَرَّ تَحْقِيقُهُ فِي مَسْأَلَةِ النَّيَّةِ.

(١) ينظر: «الحاوي الكبير» للماوردي [٣٦٩/١]، «مغني المحتاج» للخطيب الشربيني [٥٢/١].

(٢) ينظر: «شرح الجامع الصغير» لفخر الإسلام البزدوي [١٧ق]، مخطوط بمعهد المخطوطات العربية

فقه حنفى برقم ٧٤ نسخة مصورة من مكتبة أحمد الثالث رقم ٧٢٧. وينظر: «المبسوط» للسرخسي

[٤٦/١]، «نحفة الفقهاء» لعلاء الدين السمرقندي [٧٧/١، ٧٨]، «بدائع الصنائع» للكاساني

[٣٨٩/١]، «تبيين الحقائق» للزيلعي [٢٤/١]، «البحر الرائق» لابن نجيم [٩٩/١]، «حاشية

الطحطاوي على مراقب الفلاح» [١٧/١].

وَقَالَ زُفَرٌ رحمه الله - وَهُوَ أَحَدُ قَوْلِي الشَّافِعِيِّ رحمه الله - : إِنْ كَانَ الْمُسْتَعْمِلُ مُتَوَضِّئًا فَهُوَ طَاهِرٌ طَهُورٌ، وَإِنْ كَانَ مُخْدِثًا فَهُوَ طَاهِرٌ غَيْرُ طَهُورٍ؛ لِأَنَّ الْعُضْوَ طَاهِرٌ حَقِيقَةً، وَبِاعْتِبَارِهِ يَكُونُ الْمَاءُ طَاهِرًا، لَكِنَّهُ نَجِسٌ حُكْمًا، وَبِاعْتِبَارِهِ يَكُونُ الْمَاءُ نَجِسًا. فَقُلْنَا بِإِنْتِفَاءِ الطُّهُورِيَّةِ وَبِقَاءِ الطَّهَّارَةِ؛ عَمَلًا بِالشَّبْهَيْنِ.

غاية البيان

قوله: (وَهُوَ أَحَدُ قَوْلِي الشَّافِعِيِّ).

وقوله الآخر كقول محمد، وهو أنه طاهرٌ غير طهور.

قَالَ فِي «وَجِيزِهِمْ»: «الْمُسْتَعْمِلُ فِي الْحَدَثِ طَاهِرٌ غَيْرُ طَهُورٍ عَلَى الْقَوْلِ الْجَدِيدِ»^(١).

وَعِنْدَ مَالِكٍ: طَهُورٌ^(٢).

قوله: (عَمَلًا بِالشَّبْهَيْنِ).

بيانه: أَنَّ الْمَاءَ الْمُسْتَعْمَلَ لَهُ شَبَهُانِ: شَبَهُ الطَّهَّارَةِ، وَشَبَهُ النَّجَاسَةِ.

فِبِاعْتِبَارِ الشَّبْهِ الْأَوَّلِ: يَكُونُ طَاهِرًا مُطَهَّرًا.

وِبِاعْتِبَارِ الشَّبْهِ الثَّانِي: لَا يَكُونُ طَاهِرًا أَصْلًا.

أَمَّا الشَّبْهُ الْأَوَّلُ: فَلَأَنَّ الْمَاءَ طَاهِرًا لَأَقَى عَضْوًا طَاهِرًا، وَمُلَاقَاتُهُمَا لَا تَوْجِبُ

التَّنَجُّسَ، فَيَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ الْمَاءُ بَاقِيًا عَلَى مَا كَانَ طَاهِرًا مُطَهَّرًا.

[١/١٠٠ هـ/م] وَأَمَّا الشَّبْهُ الثَّانِي: فَلَأَنَّ هَذَا الْمَاءَ أُزِيلَتْ بِهِ النَّجَاسَةُ الْحُكْمِيَّةُ،

(١) ينظر: «الوجيز/ مع العزيز شرح الوجيز» لأبي حامد الغزالي [١٠/١].

(٢) هذا إن كان المتوضئ بالماء مُجَدِّدًا لوضوئه، بخلاف ما إذا كان مُخْدِثًا، فلا يكون طهورًا.

ينظر: «التاج والإكليل لمختصر خليل» للمواق [٩٦/١]، و«شرح مختصر خليل» للخرشي

[٧٤/١]. و«منح الجليل» لعليش [٣٨/١].

وَقَالَ مُحَمَّدٌ عليه السلام - وَهُوَ رِوَايَةٌ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى -: هُوَ طَاهِرٌ غَيْرُ طَهُورٍ؛ لِأَنَّ مُلَاقَاةَ الطَّاهِرِ لَا تُوجِبُ التَّنَجُّسَ، إِلَّا أَنَّهُ أُقِيمَتْ بِهِ قُرْبَةٌ، فَتَغَيَّرَتْ صِفَتُهُ كَمَالِ الصَّدَقَةِ.

❦ غَايَةُ الْبَيَانِ ❦

فَاقْتَضَى هَذَا الْمَعْنَى: أَنْ يَكُونَ [الْمَاءُ] ^(١) نَجِسًا، كَمَا إِذَا أُزِيلَتْ بِهِ النَّجَاسَةُ الْحَقِيقِيَّةُ، فَصَارَ طَاهِرًا عَمَلًا بِالشَّبهِ الْأَوَّلِ، وَصَارَ غَيْرَ مُطَهَّرٍ عَمَلًا بِالشَّبهِ الثَّانِي، بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَ الْمُتَوَضَّي طَاهِرًا، حَيْثُ لَا تَنْتَفِي الطَّهُورِيَّةُ؛ لِكُونَ الشَّبهِ الثَّانِي مَفْقُودًا، فَافْهَمَ.

قَوْلُهُ: (كَمَالِ الصَّدَقَةِ).

يَعْنِي: أَنَّ الزَّكَاةَ فِي ضَمَنِ إِقَامَةِ الْقُرْبَةِ تَغَيَّرَتْ صِفَتُهَا، فَصَارَتْ حَرَامًا عَلَى بَنِي هَاشِمٍ، فَكَذَا الْمَاءُ الْمُسْتَعْمَلُ لَمَّا أُقِيمَتْ بِهِ قُرْبَةٌ؛ تَغَيَّرَ ^(٢) عَنْ صِفَتِهِ الْأَصْلِيَّةِ، فَلَمْ يَبْقَ فِي مَعْنَى الْمُتَزَلِّ مِنَ السَّمَاءِ؛ لِانْتِفَاءِ صِفَةِ الْإِطْلَاقِ، فَلَمْ يَكُنْ مُطَهَّرًا، فَلَا يَلْزَمُ مِنْ انْتِفَاءِ الطَّهُورِيَّةِ انْتِفَاءُ الطَّهَارَةِ، فَبَقِيَ الطَّهَارَةُ عَلَى مَا كَانَتْ.

قَالَ عُلَمَاؤُنَا فِي «شُرُوحِ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ»، وَ«مُخْتَصَرِ الْقُهُورِيِّ»: إِنَّ قَوْلَ مُحَمَّدٍ هُوَ الْأَصَحُّ ^(٣)، وَهُوَ الْمُخْتَارُ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ عليه السلام كَانَ إِذَا تَوَضَّأَ بَادَرَ أَصْحَابَهُ إِلَى وَضُوئِهِ فَمَسَحُوا بِهِ وَجُوهَهُمْ ^(٤)، فَلَوْ كَانَ نَجِسًا لَمَنْعَهُمْ، كَمَا مَنَعَ أَبَا طَيِّبَةَ الْحَجَّامَ عَنْ شُرْبِ دَمِهِ ^(٥).

(١) ما بين المعقوفتين: زيادة من: «ت»، «لام»، «و»، «ز»، «و»، «و».

(٢) وقع بالأصل: «تغيرت». والمثبت من: «ت»، «م»، «و»، «ز»، «و»، «و».

(٣) قول محمد مُسْتَخْرَجٌ مِنْ مَسْأَلَةِ الْبُرِّ فِيمَا مَرَّ، وَأَجَابَ عَنْهُ هُنَا. كَذَا جَاءَ فِي حَاشِيَةِ: «و».

(٤) أَخْرَجَهُ: الْبُخَارِيُّ فِي أَبْوَابِ الْمَسَاجِدِ/ بَابِ السُّرَةِ بِمَكَّةَ وَغَيْرِهَا [رقم/ ٤٧٩]، عَنْ أَبِي جُحَيْفَةَ عليه السلام قَالَ: «خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ عليه السلام بِالْهَاجِرَةِ، فَصَلَّى بِالنَّبْطِ حَاءِ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ رَكَعَتَيْنِ، وَنَصَبَ بَيْنَ يَدَيْهِ عَنَزَةً وَتَوَضَّأَ، فَجَعَلَ النَّاسُ يَتَمَسَّحُونَ بِوُضُوئِهِ».

(٥) قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ: «هَذَا الْحَدِيثُ غَرِيبٌ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ، لَمْ أَجِدْ لَهُ مَا يُثَبِّتُ بِهِ». وَقَالَ ابْنُ الْمَلَقَنِ: =

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَبُو يُوسُفَ رَحِمَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى: هُوَ نَجِسٌ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «لَا يَبُولَنَّ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ» الْحَدِيثُ.

وَلِأَنَّهُ مَاءٌ أُزِيلَتْ بِهِ النَّجَاسَةُ الْحُكْمِيَّةُ، فَيُعْتَبَرُ بِمَاءٍ أُزِيلَتْ بِهِ النَّجَاسَةُ الْحَقِيقِيَّةُ.

ثُمَّ فِي رِوَايَةِ الْحَسَنِ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ ﷺ: [نَجِسٌ] ^(١) نَجَاسَةٌ غَلِيظَةٌ؛ اِعْتِبَارًا بِالمُسْتَعْمَلِ فِي الْحَقِيقَةِ، وَفِي رِوَايَةِ أَبِي يُوسُفَ عَنْهُ ^(٢) ﷺ - وَهُوَ قَوْلُهُ - خَفِيفَةٌ لِمَكَانِ الْاِخْتِلَافِ.

غاية البيان

قَوْلُهُ: (لِقَوْلِهِ ﷺ: «لَا يَبُولَنَّ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ» ^(٣))... إِلَى آخِرِهِ.

قَالَ أَبُو دَاوُدَ فِي «السَّنَنِ» بِإِسْنَادِهِ إِلَى أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَبُولَنَّ أَحَدُكُمْ فِي [٢١/١] الْمَاءِ الدَّائِمِ، وَلَا يَغْتَسِلُ فِيهِ مِنَ الْجَنَابَةِ» ^(٤).

وَجْهُ التَّمَسُّكِ بِهِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَوَّى بَيْنَ النَّجَاسَتَيْنِ: الْحَقِيقِيَّةِ وَالْحُكْمِيَّةِ، حَيْثُ نَهَى عَنْهُمَا جَمِيعًا، فَدَلَّ [٢١/١] عَلَى تَأْثُرِ الْمَاءِ بِهِمَا سَوَاءً، وَلِأَنَّ هَذَا الْمَاءَ مَا زَالَ بِهِ إِحْدَى الْمَانِعَيْنِ مِنَ الصَّلَاةِ، وَهُوَ النَّجِسُ الْحُكْمِيُّ، فَيَتَنَجَّسُ بِالْقِيَاسِ عَلَى مَا زَالَ بِهِ الْمَانِعُ الْآخَرُ مِنَ الصَّلَاةِ، وَهُوَ النَّجِسُ الْحَقِيقِيُّ.

قَوْلُهُ: (ثُمَّ فِي رِوَايَةِ الْحَسَنِ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ: نَجِسٌ نَجَاسَةٌ غَلِيظَةٌ؛ اِعْتِبَارًا بِالمُسْتَعْمَلِ فِي الْحَقِيقَةِ، وَفِي رِوَايَةِ أَبِي يُوسُفَ عَنْهُ - وَهُوَ قَوْلُهُ - خَفِيفَةٌ)؛ لِمَكَانِ

= «هَذَا الْحَدِيثُ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ؛ لَا أَعْلَمُ مَنْ خَرَّجَهُ بَعْدَ شِدَّةِ الْبَحْثِ عَنْهُ». يَنْظُرُ: «شَرْحُ مُشْكِلِ الْوَسِيطِ» لِابْنِ الصَّلَاحِ [٤٩/١]، وَ: «الْبَدْرِ الْمُنِيرُ» لِابْنِ الْمَلْفَنِ [٣١٨/٢].

(١) لَيْسَ بِالْأَصْلِ.

(٢) قَوْلُهُ: «عَنْهُ» كَتَبَ فِي حَاشِيَةِ الْأَصْلِ وَتَحْتَهُ (خ).

(٣) مَضَى تَخْرِيجَهُ.

(٤) مَضَى تَخْرِيجَهُ.

وَالْمَاءُ الْمُسْتَعْمَلُ: هُوَ مَا ^(١) [و/١] أُزِيلَ بِهِ حَدَثٌ أَوْ اسْتُعْمِلَ فِي الْبَدَنِ عَلَى وَجْهِ الْقُرْبَةِ.

قَالَ رحمته: وَهَذَا عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ رحمته.

غاية البيان

الِاخْتِلَافِ، وَالضَّمِيرُ فِي: (عَنْهُ) رَاجِعٌ إِلَى أَبِي حَنِيفَةَ، وَفِي (قَوْلُهُ): إِلَى أَبِي يُوسُفَ.

قَالَ أَبُو بَكْرِ الرَّازِيُّ فِي «شَرْحِهِ لِمُخْتَصَرِ الطَّحَاوِيِّ»: «قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ: الْمَاءُ الْمُسْتَعْمَلُ طَاهِرٌ، وَلَا يُفْسِدُ الثَّوبَ حُصُولُهُ فِيهِ وَإِنْ كَانَ كَثِيراً فَاحْشاً، وَرُوِيَ نَحْوُ ذَلِكَ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ.

وَرَوَى الْحَسَنُ بْنُ زِيَادٍ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ: أَنَّ الْمَاءَ الْمُسْتَعْمَلَ نَجَسٌ.

وَرَوَى هِشَامٌ عَنْ أَبِي يُوسُفَ: أَنَّهُ لَا يُفْسِدُ الثَّوبَ حَتَّى يَكُونَ كَثِيراً فَاحْشاً. وَالصَّحِيحُ مِنْ قَوْلِهِمْ: أَنَّهُ طَاهِرٌ، وَكَذَا كَانَ يَقُولُ شَيْخُنَا أَبُو الْحَسَنِ الْكَرْخِيُّ ^(٢). إِلَى هُنَا لَفْظُ أَبِي بَكْرِ الرَّازِيِّ.

قَوْلُهُ: (وَالْمَاءُ الْمُسْتَعْمَلُ: هُوَ مَا أُزِيلَ بِهِ حَدَثٌ...) إِلَى آخِرِهِ.

اعْلَمْ: أَنَّ الْمَاءَ إِنَّمَا [و/١] يَصِيرُ مُسْتَعْمَلاً عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ، وَأَبِي يُوسُفَ بِأَحَدِ الْأَمْرَيْنِ: إِزَالَةِ الْحَدَثِ، أَوْ إِقَامَةِ الْقُرْبَةِ، وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ: بِالثَّانِي لَا غَيْرُ، وَعِنْدَ زُفَرٍ وَالشَّافِعِيِّ: بِالْأَوَّلِ لَا غَيْرُ ^(٣)، حَتَّى إِنْ مَنْ تَوَضَّأَ لِلصَّلَاةِ الْمَكْتُوبَةِ، أَوْ صَلَاةِ

(١) يشبه في الأصل: «ماء».

(٢) ينظر: «شرح مختصر الطحاوي» للجصاص [٢٣٧/١ - ٢٣٨].

(٣) ينظر: «التهذيب في فقه الإمام الشافعي» للبغوي [٣٤٢/١]، وقال الكاساني بعد ذكر هذه الآراء: وهذا الاختلاف لم ينقل عنهم نصاً، لكن مسائلهم تدل عليه. ينظر: «بدائع الصنائع» [٣٩٦/١].

.....

حَايَةُ الْمَيَاتِ

الجنابة، أو دخول المسجد، أو مس المصحف، أو قراءة القرآن؛ يصير الماء مُستعملاً بلا خلاف لوجود الأمرين.

ولو اغتسل أو توضأ جُنُب أو مُخِذٌ لِلتَّعْلِيمِ أو لِلتَّبَرُّدِ؛ يصير مُستعملاً عند أبي حنيفة وأبي يوسف؛ لوجود أحد الأمرين.

وعند محمد: لا؛ لعدم القرينة^(١).

ولو توضأ وهو طاهر؛ للصلاة، أو للقراءة، أو مس المصحف، أو الدخول في المسجد؛ يصير الماء مُستعملاً عند علمائنا الثلاثة؛ لوجود التقرب، وعلى قول زفر والشافعي: لا يصير مُستعملاً؛ لعدم إزالة الحدث.

وعلى هذا مسألة البئر، وهي على ما روي عن أبي علي: «جَحَطٌ»، أو «نَحَطٌ»^(٢) وهو مشهور^(٣).

(١) ينظر: «تحفة الفقهاء» لعلاء الدين السمرقندي [١/٧٩، ٨٠]، «بدائع الصنائع» للكاساني [١/٣٩٦، ٣٩٧]، «العتاية على الهداية بهامش فتح القدير» [١/٨٩]، «البنية شرح الهداية» للعيني [١/٤٠٢].

(٢) هكذا ضبطهما في: «ت»، و«و»، و«ف»، و«ز».

(٣) هذه المسألة: مسألة: «جَحَطٌ» أو «نَحَطٌ»؛ مبنية على ما إذا كان ماء البئر قليلاً وانغمس رجلٌ بغير نية رفع الحدث، وقد اختلفت الحنفية فيها على ثلاثة أقوال يرمزون لها في كتبهم بـ«مسألة البئر: جَحَطٌ».

فيرمزون بالجيم: إلى ما قاله الإمام أبو حنيفة من أن الماء نجس بإسقاط الفرض عن البعض بأول الملاقاة، والرجل نجس؛ لبقاء الحدث في بقية الأعضاء، أو لنجاسة الماء المستعمل.

ويرمزون بالحاء: لِرَأْيِ أَبِي يَوْسُفَ مِنْ أَنَّ الرَّجُلَ عَلَى حَالِهِ مِنَ الْحَدَثِ؛ لِعَدَمِ الصَّبِّ، وَهُوَ شَرْطُ عِنْدِهِ، وَالْمَاءُ عَلَى حَالِهِ؛ لِعَدَمِ نِيَةِ الْقُرْبَةِ، وَعَدَمِ إِزَالَةِ الْحَدَثِ. ويرمزون بالطاء: لِرَأْيِ مُحَمَّدَ بْنِ الْحَسَنِ مِنْ أَنَّ الرَّجُلَ طَاهِرٌ؛ لِعَدَمِ اشْتِرَاطِ الصَّبِّ، وَكَذَا الْمَاءُ؛ لِعَدَمِ نِيَةِ الْقُرْبَةِ.

وقد يقال: «نَحَطٌ» بالنون موضع الجيم؛ فالنون عبارة عن نجاسة كل منهما. ينظر: «البنية شرح»

وَقِيلَ: هُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ رحمته الله أَيْضًا، وَقَالَ مُحَمَّدٌ رحمته الله: لَا يَصِيرُ مُسْتَعْمَلًا إِلَّا بِإِقَامَةِ الْقُرْبَةِ؛ لِأَنَّ الْإِسْتِعْمَالَ بِإِنْتِقَالِ نَجَاسَةِ الْأَثَامِ إِلَيْهِ، وَإِنَّهَا تُزَالُ بِالْقُرْبِ^(١). وَأَبُو يُوسُفَ رحمته الله يَقُولُ: إِسْقَاطُ الْفَرْضِ مُؤَثِّرٌ أَيْضًا، فَيُثْبِتُ الْفَسَادُ بِالْأَمْرَيْنِ، وَمَتَى يَصِيرُ مُسْتَعْمَلًا.

الصَّحِيحُ: أَنَّهُ كَمَا زَائِلَ الْعُضْوِ؛ صَارَ مُسْتَعْمَلًا؛ لِأَنَّ سُقُوطَ حُكْمِ الْإِسْتِعْمَالِ قَبْلَ الْإِنْفِصَالِ لِلضَّرُورَةِ، وَلَا ضَرُورَةَ بَعْدَهُ.

﴿ غاية البيان ﴾

قَوْلُهُ: (وَإِنَّهَا تُزَالُ بِالْقُرْبِ)، أَيُّ: وَإِنْ نَجَاسَةُ الذَّنُوبِ تُزَالُ بِإِرَادَةِ الْقُرْبَةِ، فَيَنْبَغِي أَنْ تَكُونَ إِرَادَةُ الْقُرْبَةِ مُعْتَبَرَةً.

قَوْلُهُ: (وَالصَّحِيحُ: أَنَّهُ كَمَا زَائِلَ الْعُضْوِ؛ صَارَ مُسْتَعْمَلًا).

هَذَا خِلَافُ مَا ذَكَرَ فَخْرُ الْإِسْلَامِ الْبَزْدَوِيُّ وَغَيْرُهُ، فِي «شُرُوحِ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ»، حَيْثُ شَرَطُوا الْاجْتِمَاعَ فِي كُلِّ مَكَانٍ بَعْدَ الْمُزَايَلَةِ، وَفِيمَا اخْتَارَهُ صَاحِبُ «الْهُدَايَةِ»؛ حَرَجٌ عَظِيمٌ عَلَى الْمُسْلِمِينَ^(٢).

قَوْلُهُ: (وَلَا ضَرُورَةَ بَعْدَهُ)، أَيُّ: بَعْدَ انفصالِ الْمَاءِ عَنِ الْوُضُوءِ^(٣)، فَلَا

= الْهُدَايَةُ لِلْعَيْنِي [٤٠٦/١]، وَ«حَاشِيَةُ ابْنِ عَابِدِينَ» [٢٠١/١].

(١) فِي حَاشِيَةِ فِي الْأَصْلِ: «خ: بِالْقُرْبَةِ».

(٢) اِخْتَلَفُوا فِي وَقْتِ كَوْنِهِ مُسْتَعْمَلًا عَلَى قَوْلَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ يَصِيرُ مُسْتَعْمَلًا بِمُزَايَلَتِهِ عَنِ الْبَدَنِ وَاسْتِقْرَارُهُ فِي مَوْضِعٍ، وَهُوَ اخْتِيَارُ مَشَائِخِ بَلَخٍ وَالطَّحَاوِيِّ وَالظَّهِيرِ الْمَرْغِينَانِيِّ، وَالصِّدْرِ الشَّهِيدِ وَفَخْرِ الْإِسْلَامِ.

وِثَانِيَهُمَا: أَنَّهُ يَصِيرُ مُسْتَعْمَلًا بِمَجَرَّدِ زَوَالِهِ عَنِ الْعُضْوِ فِي الْوُضُوءِ، وَعَنْ جَمِيعِ الْبَدَنِ فِي الْغَسْلِ، وَهُوَ الَّذِي اخْتَارَهُ فِي «الْهُدَايَةِ». يَنْظُرُ: «الْمَبْسُوطُ» لِلْسَّرْحَسِيِّ [٦٣/١]، «تَحْفَةُ الْفُقَهَاءِ» لِعَلَاءِ الدِّينِ

السَّمَرْقَنْدِيِّ [٧٨/١، ٧٩]، «بَدَائِعُ الصَّنَائِعِ» لِلْكَاسَانِيِّ [٣٩٥/١]، «فَتْحُ الْقَدِيرِ» لِابْنِ الْهَمَامِ [٩٠/١]، «الْعَنَاءَةُ عَلَى الْهُدَايَةِ» لِأَكْمَلِ الدِّينِ [٩٠/١]، «الْبَنَاءَةُ شَرْحُ الْهُدَايَةِ» لِلْعَيْنِيِّ [٤٠٤/١].

(٣) لَعَلَّهُ: الْعُضْوُ. كَذَا جَاءَ فِي حَاشِيَةِ: «م».

وَالْجُنُبُ إِذَا انْعَمَسَ فِي الْبُيْرِ لَطَلَبِ الدَّلْوِ .
 فَعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ رحمته الله الرَّجُلُ بِحَالِهِ لِعَدَمِ الصَّبِّ ، وَهُوَ شَرْطٌ عِنْدَهُ ؛
 لِإِسْقَاطِ الْفَرَضِ ، وَالْمَاءُ بِحَالِهِ ؛ لِعَدَمِ الْأَمْرَيْنِ .
 وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ رحمته الله كِلَاهُمَا طَاهِرَانِ : الرَّجُلُ ؛ لِعَدَمِ اشْتِرَاطِ الصَّبِّ .
 وَالْمَاءُ ؛ لِعَدَمِ نِيَّةِ الْقُرْبَةِ .
 وَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رحمته الله كِلَاهُمَا نَجِسَانِ : الْمَاءُ ؛ لِإِسْقَاطِ الْفَرَضِ عَنِ الْبَعْضِ
 بِأَوَّلِ الْمُلاقَةِ . وَالرَّجُلُ ؛ لِبَقَاءِ الْحَدَثِ فِي بَقِيَّةِ الْأَعْضَاءِ .
 وَقِيلَ : عِنْدَهُ نَجَاسَةُ الرَّجُلِ بِنَجَاسَةِ الْمَاءِ الْمُسْتَعْمَلِ .

غاية البيان

نُسَلِّمُ ؛ لَأَنَّهُ حِينَئِذٍ يَكُونُ الثُّوبُ نَجِسًا ، إِذَا تَرَشَّشَ عَلَيْهِ الْمَاءُ الْمُتَفَصِّلُ .
 قَوْلُهُ : (وَهُوَ شَرْطٌ عِنْدَهُ) ، أَيِ : الصَّبِّ شَرْطٌ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ ؛ لِإِسْقَاطِ
 الْفَرَضِ ؛ لِمَا رُوِيَ أَنَّ النَّبِيَّ صلوات الله عليه أَمَرَ بِصَبِّ ذُنُوبٍ مِنَ الْمَاءِ عَلَى بَوْلِ الْأَعْرَابِيِّ الَّذِي
 بَالَ فِي الْمَسْجِدِ ^(١) .

قَوْلُهُ : (نَجَاسَةُ الرَّجُلِ بِنَجَاسَةِ الْمَاءِ الْمُسْتَعْمَلِ) .
 قِيلَ : الصَّحِيحُ أَنَّهُ نَجَسٌ نَجَاسَةُ الْجَنَابَةِ ؛ لَأَنَّهُ بِأَوَّلِ الْمُلاقَةِ صَارَ الْمَاءُ
 مُسْتَعْمَلًا ، وَالْمَاءُ الْمُسْتَعْمَلُ لَا يُزِيلُ الْحَدَثَ ، فَكَيْفَ تَكُونُ نَجَاسَةُ الرَّجُلِ بَعْدَ
 ذَلِكَ بِنَجَاسَةِ الْمَاءِ الْمُسْتَعْمَلِ .
 لَكِنْ : فِيهِ نَظَرٌ ؛ لَأَنَّهُ [١/٥٢٢م] بِأَوَّلِ الْمُلاقَةِ كَيْفَ يَصِيرُ مُسْتَعْمَلًا وَأَحَدُ

(١) أَخْرَجَهُ : الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ الْوُضُوءِ / بَابُ يَهْرَقُ الْمَاءُ عَلَى الْبَوْلِ [رقم / ٢١٩] ، وَأَحْمَدُ
 فِي «الْمُسْنَدِ» [١/١٦٧] ، مِنْ حَدِيثِ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه قَالَ : «جَاءَ أَعْرَابِيٌّ قَبَالَ فِي طَائِفَةِ الْمَسْجِدِ ،
 فَزَجَرَهُ النَّاسُ ، «فَنَهَاهُمْ النَّبِيُّ صلوات الله عليه فَلَمَّا قَضَى بَوْلَهُ أَمَرَ النَّبِيُّ صلوات الله عليه بِذُنُوبٍ مِنْ مَاءٍ فَأَهْرِقَ عَلَيْهِ» .

وَعَنْهُ: أَنَّ الرَّجُلَ طَاهِرٌ؛ لِأَنَّ الْمَاءَ لَا يُعْطَى لَهُ حُكْمُ الْإِسْتِعْمَالِ قَبْلَ الْإِنْفِصَالِ، وَهُوَ أَوْفَقُ الرَّوَایَاتِ عَنْهُ.

قَالَ: وَكُلُّ إِهَابٍ ^(١) دُبِغٌ؛

غاية المسائل

الْمَرْتَيْنِ لَمْ يُوجَدْ، وَهُوَ شَرْطٌ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ؛ لِكُونَ الْمَاءِ مُسْتَعْمَلًا، وَلَوْ قِيلَ بِأَوَّلِ الْمُلَاقَاةِ صَارَ الْمَاءُ نَجَسًا؛ لَكَانَ أَوْلَى، وَالتَّجَسُّسُ لَا يَفِيدُ الطَّهَارَةَ، فَيَبْقَى الرَّجُلُ عَلَى جَنَابَتِهِ.

قَوْلُهُ: (وَهُوَ أَوْفَقُ الرَّوَایَاتِ عَنْهُ)، أَيُّ: عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ.

وَأَرَادَ بِكَوْنِهِ أَوْفَقٌ: كَوْنَهُ أَكْثَرُ مُوَافَقَةً لِمَوْضُوعِ الشَّرْعِ النَّبَوِيِّ الْمُحَمَّدِيِّ؛ لِكَوْنِهِ أَرْفَقَ وَأَسْهَلَ لِلْمُسْلِمِينَ ^(٢).

بَيَانُهُ: أَنَّ الرَّجُلَ - عَلَى رِوَايَةٍ أَنَّهُ نَجَسٌ بِالجَنَابَةِ - لَا يَقْرَأُ وَلَا يُصَلِّي، وَعَلَى رِوَايَةٍ أَنَّهُ نَجَسٌ بِالمَاءِ الْمُسْتَعْمَلِ [٢١/١ ظ]: يَقْرَأُ وَلَا يُصَلِّي، وَعَلَى رِوَايَةٍ أَنَّهُ طَاهِرٌ: يَقْرَأُ وَيُصَلِّي، فَيَكُونُ أَوْفَقَ وَأَرْفَقَ كَمَا تَرَى.

قَوْلُهُ: (وَكَُلُّ إِهَابٍ دُبِغٌ فَقَدْ طَهَّرَ...) إِلَى آخِرِهِ.

لَا يُقَالُ: إِذَا طَهَّرَ الْجِلْدُ بِالدَّبَاغِ تَجَوَّزَ الصَّلَاةُ عَلَيْهِ، وَالْوَضُوءُ مِنْهُ لَا مَحَالَةَ؛ لِكَوْنِهِ طَاهِرًا، فَأَيُّ فَائِدَةٍ فِي الذِّكْرِ؟

(١) الإِهَابُ: هُوَ الْجِلْدُ غَيْرُ الْمَذْبُوغِ، وَالْمَجْمَعُ: أَهْبٌ. يَنْظُرُ: «المغرب في ترتيب المعرب» للمُطَرِّزِيِّ [ص/٣١].

(٢) قَالَ قَاضِيخَانُ: فَعِنَ أَبِي حَنِيفَةَ ثَلَاثُ رَوَايَاتٍ: وَالْأَوَّلُ: أَنَّ يَصِيرُ الْمَاءُ نَجَسًا، وَيُخْرَجُ الرَّجُلُ مِنَ الْجَنَابَةِ ثُمَّ يَتَجَسَّسُ بِالمَاءِ النَجَسِ. يَنْظُرُ: «فتاوى قاضيخان بهامش الفتاوى الهندية» [٩/١]، «البتاية شرح الهداية» للعيني [٤٠٦/١]، «البحر الرائق» لابن نجيم [١٠٢/١، ١٠٣].

فَقَدْ طَهَّرَ، وَجَازَتْ الصَّلَاةُ فِيهِ وَالْوُضُوءُ مِنْهُ، إِلَّا جِلْدَ الْخِنْزِيرِ وَالْأَدَمِيِّ.
لِقَوْلِهِ عليه السلام: «أَيَّمَا إِهَابٍ دُبِغَ؛ فَقَدْ طَهَّرَ» وَهُوَ بِعُمُومِهِ حُجَّةٌ عَلَى مَالِكٍ عليه السلام

غاية البيان

لَأَنَّا نَقُولُ: إِنَّمَا نَفْهَمُ جَوَازَ الصَّلَاةِ بِالْوُضُوءِ بِالِاتِّزَامِ؛ لَا بِالمُطَابَقَةِ،
والمُطَابَقَةُ هِيَ الْأَصْلُ فِي الدَّلَالَاتِ، فَصَرَّحَ لِهَذَا.

وإِنَّمَا قَالَ: (وَجَازَتْ الصَّلَاةُ فِيهِ)، أَيُّ: فِي ذَلِكَ الْإِهَابِ الْمَدْبُوغِ؛ لِأَنَّهُ وَقَعَ
ظَرْفَ مَكَانٍ مَحْدُودٍ لِفِعْلِ الصَّلَاةِ.

قَالَ: (إِلَّا جِلْدَ الْخِنْزِيرِ وَالْأَدَمِيِّ). وَإِنَّمَا قَدَّمَ الْخِنْزِيرَ عَلَى الْأَدَمِيِّ فِي الذِّكْرِ؛
لَأَنَّ الْمَوْضِعَ مَوْضِعُ عَدَمِ الطَّهَّارَةِ، فَكَانَ تَأْخِيرُ الْإِنْسَانِ أَوْلَى لِلتَّعْظِيمِ، فَافْهَمُ.

وَرَوَى الْمُعَلَّى^(١) عَنْ أَبِي يُوسُفَ: أَنَّ جِلْدَ الْخِنْزِيرِ يَطْهَرُ بِالدَّبَاغِ. ذَكَرَهُ
الْقُدُورِيُّ فِي «التَّقْرِيبِ»^(٢).

قَوْلُهُ: (وَهُوَ بِعُمُومِهِ حُجَّةٌ عَلَى مَالِكٍ)، أَيُّ: هَذَا الْحَدِيثُ بِكَوْنِهِ عَامًّا [٥٢/١ م/ظ]؛
لِجِلْدِ الْمَيْتَةِ وَغَيْرِهِ حُجَّةٌ عَلَى مَالِكٍ فِي قَوْلِهِ: إِنَّ جِلْدَ الْمَيْتَةِ لَا يَطْهَرُ بِالدَّبَاغِ^(٣)، إِلَّا

(١) هو المُعَلَّى بن مَنْصُور أَبُو يَحْيَى الرَّازِيُّ. رَوَى عَنْ أَبِي يُوسُفَ وَمُحَمَّدَ: الْكُتُبَ وَالْأَمْالِي وَالنُّوَدَرَ،
وَشَارَكَهُ فِي ذَلِكَ: أَبُو سُلَيْمَانَ الْجُوزْجَانِيُّ، وَهُمَا مِنَ الْوَرَعِ وَالذِّينِ وَحِفْظِ الْفِقْهِ وَالْحَدِيثِ بِالْمَنْزِلَةِ
الرَّفِيعَةِ. قَالَ ابْنُ سَعْدٍ: كَانَ صَدُوقًا صَاحِبَ رَأْيٍ وَحَدِيثٍ. يَنْظُرُ: «لَطِيقَاتُ الْكَبِيرِ» لِابْنِ سَعْدٍ
[٣٤١/٧]، و«سِيرُ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ» لِلذَّهَبِيِّ [٣٦٥/١٠]، و«الْجَوَاهِرُ الْمَضِيَّةُ» لِعَبْدِ الْقَادِرِ الْقُرْشِيِّ
[١٧٧/٢ - ١٧٨]، و«الْمِرْقَاةُ الْوَفِيَّةُ فِي طَبَقَاتِ الْحَنْفِيَّةِ» لِلْفَيْرُوزِ أَبَادِيِّ [ق/٧٠ ب/مخطوط مكتبة
رئيس الكُتَّاب - تَرْكِيَا/ (رَقْمُ الْحَفْظِ: ٦٧١)]، و«سُلَّمُ الْوُصُولِ إِلَى طَبَقَاتِ الْفُحُولِ» لِحَاجِي خَلِيفَةَ
[٣٤٥/٣].

(٢) هو: «التَّقْرِيبُ فِي فُرُوعِ الْحَنْفِيَّةِ»، وَهُوَ مُجَرَّدٌ مِنَ الدَّلَائِلِ. ثُمَّ صَنَّفَهُ ثَانِيًا فَذَكَرَ فِيهِ الْمَسَائِلَ بِأَدْلَتِهَا.
يَنْظُرُ: «كَشَفُ الظَّنُونِ» لِحَاجِي خَلِيفَةَ [٤٦٦/١].

(٣) يَنْظُرُ: «الْكَافِي فِي فِقْهِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ» لِابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ [١٦٣/١]، و«مَنْحُ الْجَلِيلِ» لِعُلَيْشٍ [٥١/١].
و«الشرح الصغير» لِلدَّرْدِيرِ [٣٦/١].

﴿ غلية البيان ﴾

أَنَّهُ يَجُوزُ اسْتِعْمَالُهُ عِنْدَهُ فِي الْجَامِدِ دُونَ الْمَائِعِ ، كَمَا إِذَا جُعِلَ جِرَابًا^(١) لِلْحُبُوبِ ؛
دُونَ السَّمْنِ وَالذَّبْسِ وَالخَلِّ .

وإِنَّمَا قُلْنَا: إِنَّهُ عَامٌّ ؛ لِأَنَّ النَّكْرَةَ إِذَا وُصِفَتْ بِصِفَةٍ عَامَّةٍ تَعُمُّ ، كَمَا فِي: لَا
أَكَلُمُ إِلَّا رَجُلًا وَفِيًّا ، وَالذَّبَاغُ عَامٌّ ؛ فَيَعُمُّ كُلَّ إِهَابٍ إِلَّا مَا اسْتثنَيْ بِالإِجْمَاعِ .

وَقَدْ رَوَى مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ»: بِإِسْنَادِهِ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: تُصَدَّقُ عَلَى
مَوْلَاةٍ لِمَيْمُونَةَ بِشَاوٍ ؛ فَمَاتَتْ ، فَمَرَّ بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «هَلَّا أَخَذْتُمْ إِهَابَهَا
فَدَبِغْتُمُوهُ فَانْتَفَعْتُمْ بِهِ؟» . فَقَالُوا: إِنَّهَا مَيْتَةٌ . فَقَالَ: «إِنَّمَا حَرَّمَ أَكْلَهَا»^(٢) .

وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ فِي «مَوْطِئِهِ»: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ قَالَ: حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ ،
عَنِ ابْنِ وَغْلَةَ الْمِصْرِيِّ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا دُبِغَ
الْإِهَابُ فَقَدْ طَهَّرَ»^(٣) .

وَقَالَ مُحَمَّدٌ أَيْضًا فِيهِ^(٤): أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قَسِيطٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ
عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ ثَوْبَانَ ، عَنْ أُمِّهِ ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ

(١) الْجِرَابُ: رِعاءٌ يُخْفَضُ فِيهِ الزَّادُ وَنَحْوُهُ ، وَيَكُونُ عَادَةً مِنَ الْجِلْدِ . يَنْظُرُ: «اللسان العرب» لابن منظور
[٢٦١/١/مادة: جرب] .

(٢) أَخْرَجَهُ: مُسْلِمٌ فِي كِتَابِ الْحَيْضِ / بَابِ طَهَارَةِ جُلُودِ الْمَيْتَةِ بِالذَّبَاغِ [رقم / ٣٦٣] ، مِنْ حَدِيثِ ابْنِ
عَبَّاسٍ ؓ بِهِ .

قُلْتُ: وَهُوَ ثَابِتٌ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَيْضًا ، وَلَكِنْ دُونَ هَذَا اللَّفْظِ .

(٣) أَخْرَجَهُ: مَالِكٌ «لِمَوْطَأٍ» رَوَاةُ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ «[٥١٧/٣/مع التعليق الممجد]» ، وَفِي «رَوَاةِ
يَحْيَى اللَّيْثِيِّ» [٤٩٨/٢] ، وَمُسْلِمٌ فِي كِتَابِ الْحَيْضِ / بَابِ طَهَارَةِ جُلُودِ الْمَيْتَةِ بِالذَّبَاغِ [رقم /
٣٦٦] ، وَأَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ اللِّبَاسِ / بَابِ فِي أَهْلِ الْمَيْتَةِ [رقم / ٤١٢٣] ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ
ابْنِ وَغْلَةَ الْمِصْرِيِّ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ؓ بِهِ .

(٤) بَعْضِي: قَالَ بَعْدَ قَوْلِهِ: «أَخْبَرَنَا مَالِكٌ» . فَإِنَّ «يَزِيدَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قَسِيطٍ» شَيْخَ مَالِكٍ دُونَ مُحَمَّدٍ .

فِي جِلْدِ الْمَيْتَةِ ، وَلَا تَعَارِضُ بِالنَّهْيِ الْوَارِدِ عَنِ الْإِنْتِفَاعِ مِنَ الْمَيْتَةِ بِإِهَابٍ ؛

﴿ غَايَةُ الْبَيَانِ ﴾

أَنْ يُسْتَمْتَعَ بِجُلُودِ الْمَيْتَةِ إِذَا دُبِغَتْ^(١).

قَوْلُهُ: (وَلَا تَعَارِضُ بِالنَّهْيِ الْوَارِدِ) ، أَي: لَا يُعَارِضُ هَذَا الْحَدِيثُ الَّذِي رَوَيْنَا بِهِمَا رُوي: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا تَنْتَفِعُوا مِنَ الْمَيْتَةِ بِإِهَابٍ ، وَلَا عَصَبٍ»^(٢).

يَعْنِي: لَا مُعَارَضَةً بَيْنَ الْحَدِيثَيْنِ ؛ لِأَنَّ الْإِهَابَ اسْمٌ لِجِلْدٍ غَيْرِ مَذْبُوحٍ ، فَإِذَا دُبِغَ فَاسْمُهُ: أُدِيمٌ^(٣). كَذَا رُويَ عَنِ الْخَلِيلِ^(٤).

وَنَحْنُ [١/٥٣/م] لَا نَنْتَفِعُ أَيْضًا قَبْلَ الدِّبَاغِ ، وَإِنَّمَا نَنْتَفِعُ بَعْدَ الدِّبَاغِ . وَقَدْ رُويَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ: «تَوَضَّأَ مِنْ مَاءٍ فِي شَنْ»^(٥).....

(١) أَخْرَجَهُ: مَالِكٌ فِي «الْمَوْطَأِ/ رَوَايَةُ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ» [٣/٥١٧ - ٥١٨/م] مَعَ التَّعْلِيقِ الْمُمَجَّدِ ، وَفِي «رَوَايَةِ يَحْيَى اللَّسْتِي» [٢/٤٩٨] ، وَمِنْ طَرِيقِهِ أَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ اللِّبَاسِ / بَابِ فِي أَهْبِ الْمَيْتَةِ [رَقْمُ / ٤١٢٤] ، وَالنَّسَائِيُّ فِي كِتَابِ الْفَرْعِ وَالْعَتِيرَةِ / الرِّخْصَةُ فِي الْإِسْتِمْتَاعِ بِجُلُودِ الْمَيْتَةِ إِذَا دُبِغَتْ [رَقْمُ / ٤٢٥٢] ، وَابْنُ مَاجَهَ فِي كِتَابِ اللِّبَاسِ / بَابِ لِبَسِ جُلُودِ الْمَيْتَةِ إِذَا دُبِغَتْ [رَقْمُ / ٣٦١٢] ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قَسِيظٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ ثَوْبَانَ عَنْ أُمِّهِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بِهِ . قُلْنَا: أَعْلَى الْإِمَامُ أَحْمَدُ بِجَهَالَةِ أُمِّ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ ثَوْبَانَ . يَنْظُرُ: «الْإِمَامُ فِي مَعْرِفَةِ أَحَادِيثِ الْأَحْكَامِ» لِابْنِ دَقِيقِ الْعِيدِ [١/٣٠٢] .

(٢) أَخْرَجَهُ: أَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ اللِّبَاسِ / بَابِ مَنْ رَوَى أَنْ لَا يَنْتَفِعَ بِإِهَابِ الْمَيْتَةِ [رَقْمُ / ٤١٢٨] ، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي كِتَابِ اللِّبَاسِ / بَابِ مَا جَاءَ فِي جُلُودِ الْمَيْتَةِ إِذَا دُبِغَتْ [رَقْمُ / ١٧٢٩] ، وَالنَّسَائِيُّ فِي كِتَابِ الْفَرْعِ وَالْعَتِيرَةِ / مَا يَدْبِغُ بِهِ جُلُودَ الْمَيْتَةِ [رَقْمُ / ٤٢٤٩] ، وَابْنُ مَاجَهَ فِي كِتَابِ اللِّبَاسِ / بَابِ مَنْ قَالَ لَا يَنْتَفِعُ مِنَ الْمَيْتَةِ بِإِهَابٍ وَلَا عَصَبٍ [رَقْمُ / ٣٦١٣] ، مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُكَيْمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِهِ . قَالَ التِّرْمِذِيُّ: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ» .

وَقَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: «إِسْنَادٌ جَيِّدٌ» . يَنْظُرُ: «تَنْقِيحُ التَّحْقِيقِ» لِابْنِ عَبْدِ الْهَادِي [١/١٠٤] ، وَ«نَصَبُ الرَّابَةِ» لِلزَّيْلَعِيِّ [١/١٢٠] .

(٣) الْأُدِيمُ: هُوَ الْجِلْدُ الْمَذْبُوحُ الْمُصْلَحُ بِالدِّبَاغِ ، مِنَ الْإِدَامِ ، وَهُوَ مَا يُؤْتَدَّمُ بِهِ ، وَالْجَمْعُ: أُدُمٌ . يَنْظُرُ: «الْمَغْرِبُ فِي تَرْتِيبِ الْمَغْرِبِ» لِلْمُطَرِّزِيِّ [ص/٢٢] .

(٤) يَنْظُرُ: «كِتَابُ الْعَيْنِ» لِلْخَلِيلِ بْنِ أَحْمَدَ الْفَرَاهِيدِيِّ [٤/٩٩] .

(٥) الشَّنُّ: بَفَتْحِ الشَّيْنِ وَالنُّونِ الْمَشْدُودَةِ: الْقِرْزَةُ الْبَالِيَةُ ، وَجَمْعُهَا شُنَانٌ بِالْكَسْرِ ، وَكُلُّ سِقَاءٍ خَلِيقٍ فَهُوَ =

لأنَّهُ اسْمٌ لِغَيْرِ الْمَذْبُوعِ ، وَحُجَّةٌ عَلَى الشَّافِعِيِّ رحمته الله فِي جِلْدِ الْكَلْبِ ، وَلَيْسَ الْكَلْبُ يَنْجَسُ الْعَيْنَ .

❦ غَايَةُ الْبَيَانِ ❦

مِنْ جِلْدِ حِمَارٍ مَذْبُوعٍ^(١) .

قَوْلُهُ : (وَحُجَّةٌ عَلَى الشَّافِعِيِّ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ : (حُجَّةٌ عَلَى مَالِكٍ) .

بِغْنَى : أَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ بِعُمُومِهِ حُجَّةٌ عَلَيْهِمَا .

وَالْعَجَبُ مِنَ الشَّافِعِيِّ أَنَّهُ يَقُولُ : إِنَّ الْكَلْبَ الْمُعْلَمَ إِذَا قَتَلَ صَيْدًا يَحِلُّ أَكْلُهُ ، وَإِنْ تَرَكَ الْكَلَابُ التَّسْمِيَةَ عَمْدًا وَقَتَ الْإِرْسَالِ^(٢) ، ثُمَّ يَقُولُ : إِنَّ جِلْدَهُ لَا يَطْهَرُ بِالدَّبَاغِ ؛ لِأَنَّهُ نَجَسُ الْعَيْنِ !

فَكَيْفَ جَازَ الِانْتِفَاعُ بِنَجَسِ الْعَيْنِ بِلَا ضَرُورَةٍ ؟ وَكَيْفَ جَازَ صَيْدُهُ ؟ وَمِثْلُ هَذَا لَا يَجُوزُ فِي الْخِنْزِيرِ ، وَهُوَ نَجَسُ الْعَيْنِ^(٣) .

قَوْلُهُ : (وَلَيْسَ الْكَلْبُ يَنْجَسُ الْعَيْنَ) .

- شَنَنْ . يَنْظُرُ : « مَشَارِقُ الْأَنْوَارِ عَلَى صَحَاحِ الْأَثَارِ » لِلْقَاضِي عِيَاضٍ [٢٥٤ / ٢ / مَادَّةُ : شَنَنْ] .

(١) أَخْرَجَهُ : الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ الْوُضُوءِ / بَابِ التَّخْفِيفِ فِي الْوُضُوءِ [رَقْمُ / ١٣٨] ، وَمُسْلِمٌ فِي كِتَابِ صَلَاةِ الْمَسَافِرِينَ وَقَصْرِهَا / بَابِ الدُّعَاءِ فِي صَلَاةِ اللَّيْلِ وَقِيَامِهِ [رَقْمُ / ٧٦٣] ، مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه فِي سِيَاقٍ طَوِيلٍ . وَفِيهِ : « فَلَمَّا كَانَ فِي بَعْضِ اللَّيْلِ ، قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَتَوَضَّأَ مِنْ شَنَنْ مُعَلَّقٍ وَضُوءًا خَفِيفًا » .

تَنْبِيهِ مُهِمٌ : قَوْلُ الْمُؤَلِّفِ : « مِنْ جِلْدِ حِمَارٍ مَذْبُوعٍ » جُمْلَةٌ تَفْسِيرِيَّةٌ لِبَيَانِ : « الشَّنَنْ » ، وَلَيْسَتْ مِنَ الْحَدِيثِ ، كَمَا تُورِثُهُمْ عِبَارَتُهُ .

(٢) قَالَ النَّوَوِيُّ : لَكِنْ فِي تَرْكِهَا عَمْدًا ثَلَاثَةٌ أَوْجَهٌ الصَّحِيحُ أَنَّهُ مَكْرُوهٌ وَالثَّانِي لَا يَكْرَهُ وَالثَّلَاثُ يَأْتِمُ . يَنْظُرُ : « الْمَجْمُوع » [٨٢ / ٩] ، « رَوْضَةُ الطَّالِبِينَ » [٢٠٥ / ٣] .

(٣) رَدَهُ الْعَيْنِي بِقَوْلِهِ : كَيْفَ يَتَعَجَّبُ مِنْهُ ، وَلَيْسَ فِيهِ مَا يُوْرِثُ التَّعَجُّبَ ؛ لِأَنَّ حُلَّ صَيْدِهِ لَا يَسْتَلْزِمُ جَوَازَ دَبَاغِ جِلْدِهِ ، وَكَوْنُهُ نَجَسُ الْعَيْنِ لَا يَسْتَلْزِمُ تَحْرِيمَ صَيْدِهِ ، وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْ ذَلِكَ وَرَدَ بِنَصِّ مُسْتَقِلٍّ ، وَمَعَ هَذَا رَوَايَةٌ عَنْدُنَا : أَنَّ الْكَلْبَ نَجَسُ الْعَيْنِ ، وَمَا مَنَعَنَا طَهَارَةَ جِلْدِهِ إِذَا دَبَغَ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ يَمْشِي عَلَى هَذَا ، بَلْ عَلَى عُمُومِ النَّصِّ . يَنْظُرُ : « الْبَيَانُ شَرْحُ الْهَدَايَةِ » [٤١٥ / ١] .

أَلَا تَرَى أَنَّهُ يُنْتَفَعُ بِهِ؛ حِرَاسَةً، وَاصْطِيَادًا. بِخِلَافِ الْخِنْزِيرِ؛ لِأَنَّهُ نَجِسٌ الْعَيْنِ، إِذِ الْهَاءُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَإِنَّهُ رِجْسٌ﴾ [الأنعام: ١٤٥] مُنْصَرَفٌ ^(١) إِلَيْهِ؛

غاية البيان

جوابٌ عما يُقال من قِبَلِ الشَّافِعِيِّ، بأنَّ يُقال: هُوَ حيوانٌ نَجِسٌ حالَ حَيَاتِهِ، فَصَارَ كَالْخِنْزِيرِ.

فَأَجَابَ عَنْهُ وَقَالَ: لَا نُسَلِّمُ أَنَّهُ كَالْخِنْزِيرِ، وَكَيْفَ يُقالُ هَذَا وَالْمَقِيسُ يُنْتَفَعُ بِهِ مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ حِرَاسَةً وَاصْطِيَادًا، بِخِلَافِ الْمَقِيسِ عَلَيْهِ، فَلَا يَكُونُ الْكَلْبُ نَجِسٌ الْعَيْنِ؛ لِأَنَّهُ تَتَأْتِي الْحِرَاسَةُ وَالْاصْطِيَادُ بِوَجْهِ آخَرَ.

ثُمَّ: فِي نَجَاسَةِ الْعَيْنِ اخْتِلَافُ الْمَشَايخِ، وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ لَيْسَ بِنَجَسِ الْعَيْنِ، حَتَّى إِذَا وَقَعَ فِي الْبُشْرِ وَخَرَجَ حَيًّا، وَلَمْ يُصِْبْ مِنْهُ الْمَاءُ، رُوِيَ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ فِي «الْمُحِيطِ» [٢٢/١]: «أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِهِ» ^(٢).

قَالَ شَمْسُ الْأَيْمَةِ السَّرْحَسِيُّ فِي «مَبْسُوطِهِ»: «وَالصَّحِيحُ أَنَّ عَيْنَ الْكَلْبِ نَجِسٌ، إِلَيْهِ يُشِيرُ مُحَمَّدٌ فِي «الْكِتَابِ» فِي قَوْلِهِ: وَلَيْسَ الْمَيْتُ بِأَنْجَسَ مِنَ الْكَلْبِ وَالْخِنْزِيرِ» ^(٣).

فَأَقُولُ: لَا نُسَلِّمُ أَنَّ نَجَاسَةَ الْعَيْنِ [٥٣/١ م] تَثْبُتُ فِي الْكَلْبِ بِهَذَا الْقَدْرِ مِنَ الْكَلَامِ؛ فَمَنْ ادَّعَى ذَلِكَ فَعَلَيْهِ الْبَيَانُ، وَلَمْ يَرِدْ نَصٌّ عَنْ مُحَمَّدٍ فِي نَجَاسَةِ الْعَيْنِ ^(٤).
قَوْلُهُ: (إِذِ الْهَاءُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَإِنَّهُ رِجْسٌ﴾ [الأنعام: ١٤٥] مُنْصَرَفٌ إِلَيْهِ)،

(١) كَذَا فِي الْأَصْلِ وَفِي الْحَاشِيَةِ: «خ: يَنْصَرَفُ».

(٢) يَنْظُرُ: «الْمُحِيطُ الْبَرْهَانِيُّ» لِابْنِ مَازَةَ الْبُخَارِيِّ [١٠٣/١].

(٣) جَاءَ عَنْ مُحَمَّدٍ: أَلَا تَرَى لَوْ أَنَّ رَجُلًا تَوَضَّأَ ثُمَّ مَسَّ كَلْبًا أَوْ خِنْزِيرًا أَوْ جِيفَةً لَمْ يَنْقُضْ وَضُوءَهُ وَهَذَا نَجِسٌ. فَالْمُسْلِمُ الْمَيْتَ أَطْهَرَ وَأَنْظَفَ مِنْ هَذَا. يَنْظُرُ: «الْأَصْلُ / الْمَعْرُوفُ بِالْمَبْسُوطِ» لِمُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ [٤٨/١]، «الْمَبْسُوطُ» لِلْسَّرْحَسِيِّ [٨٦/١].

(٤) اسْتَدْرَكَ عَلَيْهِ الْعَيْنِيُّ وَقَالَ: ذَكَرْنَا عَنْ صَاحِبِ «الذَّخِيرَةِ» عَنِ الْقُدُورِيِّ: أَنَّ الْكَلْبَ نَجِسٌ الْعَيْنِ عَنِ مُحَمَّدٍ. يَنْظُرُ: «الْبَنَاءُ شَرْحُ الْهُدَايَةِ» [٤١٦/١].

﴿ غاية البيان ﴾

أي: إلى الخنزير؛ لا إلى اللحم، وإنما قلنا بعود الضمير إلى الخنزير؛ لكونه أقرب، ولا يقال: قد يعود الضمير إلى المقصود بالذكر، كما في قولك: «رايت ابن زيد وكلّمته».

لأنّا نقول: لا نسلّم أنّ المقصود بالذكر في الآية هو اللحم؛ فبقي مجرد الاختيال فيه - اللحم والخنزير - سواء، فترجّح الخنزير بالقرب. هذا الجواب ممّا سمح به خاطري.

وقيل^(١): في صرفه إلى الخنزير عمل بهما؛ لاشتيماله على اللحم، ولا ينعكس.

أقول: فيه نظر؛ لأنّ لقائل أن يقول: لا نسلّم؛ لأنّ الجلد على تقدير عود الضمير إلى اللحم لا يكون نجساً، وعلى تقدير عوده إلى الخنزير يكون نجساً، وفي كون الجلد نجساً وغير نجس منافاة، فكيف يكون العمل بها؟

ومما ظهر لي في فوايدي من الأنوار الربّانية، والأجوبة الإلهامية: أنّ الهاء لا يجوز أن ترجع إلى اللحم؛ لأنّ قوله تعالى: ﴿فَإِنَّهُ رَجَسٌ﴾ [الأنعام: ١٤٥] خرج في مقام التعليل، فلو رجّع إليه؛ لكان تعليل الشئ بنفسه، وهو فاسد؛ لكونه مُصادرةً، وهذا لأنّ نجاسة لحمه عرفت من قوله تعالى: ﴿أَوْ لَحْمَ خِنْزِيرٍ﴾ [الأنعام: ١٤٥]؛ لأنّ حرمة الشئ - مع صلاحيته للغذاء لا للكرامة - آية النجاسة.

فحينئذ يكون معناه كأنه قال: لحم خنزير نجس، فإنّ لحمه نجس، أمّا إذا

(١) رد عليه العيني قوله - وقيل: هو صاحب «التوشيح» -: فإني رأيت بهذه العبارة فلا أدري هل هو من عنده أو نقله عن أحد. وقوله: في كونه نجساً أو غير نجس منافاة - غير مسلم؛ لأنّ المنافاة إنما تكون إذا كان كونه نجساً وغير بتقدير واحد. والذي قاله القائل المذكور بتقديرين فكيف تكون المنافاة. ينظر: «البنية شرح الهداية» [٤١٧/١].

لِقُرْبِهِ . وَحُرْمَةِ الْإِنْتِفَاعِ بِأَجْزَاءِ الْأَدَمِيِّ ؛ لِكِرَامَتِهِ ، فَخَرَجَا عَمَّا رَوَيْنَا .
ثُمَّ مَا يَمْنَعُ النَّتْنَ وَالْفُسَادَ فَهُوَ دِبَاغٌ ، وَإِنْ كَانَ تَشْمِيسًا ، أَوْ تَتْرِيبًا ؛ لِأَنَّ
الْمَقْصُودَ بِحَصْلِ بِهِ ، فَلَا مَعْنَى اشْتِرَاطُ غَيْرِهِ .

غاية البيان

رَجَعَ الضَّمِيرُ إِلَى الْخِنْزِيرِ فَلَا فُسَادَ حِينَئِذٍ ؛ لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ يَكُونُ حَاصِلُ الْكَلَامِ : لَحْمُ
خِنْزِيرٍ نَجَسٌ ؛ لِأَنَّ [١/٤٤١هـ/م] الْخِنْزِيرَ نَجَسٌ . يَعْنِي : أَنَّ هَذَا الْجِزءَ مِنَ الْخِنْزِيرِ
نَجَسٌ ؛ لِأَنَّهُ كُلُّهُ نَجَسٌ ، هَذَا هُوَ التَّحْقِيقُ فِي الْبَابِ لِأَوَّلِي الْأَبَابِ ^(١) .

ثُمَّ اعْلَمْ : أَنَّ جِلْدَهُ لَا يَطْهَرُ بِالدِّبَاغِ فِي ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ ، وَقَدْ رُوِيَ عَنْ أَبِي
يُوسُفَ : أَنَّهُ يَطْهَرُ بِالدِّبَاغِ .

قَوْلُهُ : (يَحْصُلُ بِهِ) ، أَيُ : يَكُلُّ وَاحِدٌ مِنَ التَّشْمِيسِ وَالتَّتْرِيبِ ، فَلَا مَعْنَى
لِاشْتِرَاطِ غَيْرِهِ مِنَ الْقَرَضِ ^(٢) ، وَالْعَقْصِ ^(٣) ، وَالشَّبِّ ^(٤) ،

(١) قُلْنَا : قَدْ رَدَّ بَدْرُ الدِّينِ الْعَيْنِي هَذِهِ الدَّعْوَى عَلَى الْمَصْنُفِ ، فَبُرِّجَعَ إِلَى تَعْقِيبِهِ عَلَيْهِ فِي «الْبَيَانَةِ شَرْحِ
الْهُدَايَةِ» [١/٤١٧] ، وَبِرَاجِعِ ابْنِ كَثِيرٍ وَرَدَّهُ عَلَى انْظَاهَرِيَّةٍ عِنْدَ الْآيَةِ (١٤٥) فِي سُورَةِ
الْأَنْعَامِ .

(٢) الْقَرَضُ : شَجَرٌ عِظَامٌ لَهَا سُوقٌ غِلَظٌ أَمْثَالُ شَجَرِ الْجَوْزِ ، وَهِيَ مِنَ الْفَصِيلَةِ الْقَرْنِيَّةِ ، وَهِيَ نَوْعٌ مِنْ أَنْوَاعِ
السَّطِّ الْعَرَبِيِّ ، يُسْتَخْرَجُ مِنْهُ صَمْغٌ مَشْهُورٌ ، وَاحِدَتُهُ : قَرْظَةٌ . يَنْظُرُ : «الْمَعْجَمُ الْوَسِيطُ» [٢/٣٧١] .
(٣) الْعَقْصُ : شَجَرَةُ الْبَلُوطِ وَثَمَرُهَا ، وَهُوَ دَوَاءٌ قَابِضٌ مُجَفِّفٌ ، وَرَبَّمَا اتَّخَذُوا مِنْهُ حَبْرًا أَوْ صَبْغًا .
يَنْظُرُ : «الْمَعْجَمُ الْوَسِيطُ» [٢/١٢٩] .

(٤) وَقَعَ فِي «ف» : «الشَّبِّ» بِالْبَاءِ الْمَوْحَدَةِ فِي آخِرِهِ ، وَكِلَاهُمَا صَحِيحٌ يُدْبَغُ بِهِ .
أَمَّا الْأَوَّلُ (بِالْأَوَّلِ) : فَقَدْ جَاءَ فِي حَاشِيَةِ : «و» ، «ت» و«م» : «الشَّبُّ : شَجَرٌ طَيِّبُ الرِّيحِ ، مُرُّ الطَّعْمِ ،
يُدْبَغُ بِهِ» . وَعِبَارَةُ «و» : «الشَّبُّ - بِالْأَوَّلِ الْمَثَلَةُ - : شَجَرٌ يُدْبَغُ بِوَرَقِهِ ، وَهُوَ كَوَرَقِ الْخَلَّافِ ، وَالشَّبُّ :
تَصْحِيفٌ ؛ لِأَنَّهُ صَبْغٌ لَا دِبَاغٌ» .

وَأَمَّا الثَّانِي : (بِالْبَاءِ) : فَهُوَ حَجَرٌ مِنَ الْجَوَاهِرِ الَّتِي أَبْتَهَا اللَّهُ تَعَالَى فِي الْأَرْضِ يُدْبَغُ بِهِ يُشَبِّهِ الزَّاجَ .
وَيَنْظُرُ : «الْنَهَايَةُ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ» لِابْنِ الْأَثِيرِ [٢/٤٤٤ /مادة : شَبُّ] ، وَيَنْظُرُ : «الْمَصْبَحُ الْمُنِيرُ»
لِلْفَيْهَوِيِّ [١/٣٠٢ /مادة : شَبِّ] .

وَمَا يَطْهَرُ جِلْدُهُ بِالدَّبَاغِ يَطْهَرُ بِالدَّكَاءِ؛ لِأَنَّهُ يَعْمَلُ عَمَلَ الدَّبَاغِ فِي إِزَالَةِ الرُّطُوبَاتِ النَّجِسَةِ، وَكَذَلِكَ لَحْمُهُ يَطْهَرُ، هُوَ الصَّحِيحُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَأْكُولًا.

غاية المياد

كما قَالَ الشَّافِعِيُّ^(١).

قَالَ مُحَمَّدٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي كِتَابِ «الْأَثَارِ»: أَخْبَرَنَا أَبُو حَنِيفَةَ، عَنْ حَمَادٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: «كُلُّ شَيْءٍ مَنَعَ الْجِلْدَ مِنَ الْفَسَادِ؛ فَهُوَ دِبَاغٌ»^(٢).

قَوْلُهُ: (فَخَرَجَا عَمَّا رَوَيْنَا)، أَيُّ: خَرَجَ جِلْدُ الْخِنْزِيرِ وَالْأَدَمِيِّ عَنْ عُمُومِ قَوْلِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَيُّمَا إِهَابٍ دُبِغَ فَقَدْ طَهَرَ»^(٣)؛ لِأَنَّ الْأَوَّلَ: نَجَسُ الْعَيْنِ، وَالثَّانِي: مُكَرَّمٌ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُهَانَ بِالْإِهَابِ.

قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ يَعْمَلُ عَمَلَ الدَّبَاغِ فِي إِزَالَةِ الرُّطُوبَاتِ)، وَهَذَا لِأَنَّ الدَّكَاءَ أُقِيمَتْ مَقَامَ زَوَالِ الدَّمِ الْمَسْفُوحِ، وَذَكَرَ الضَّمِيرُ فِي: (لِأَنَّهُ) وَإِنْ كَانَ رَاجِعًا إِلَى الدَّكَاءِ؛ بِتَأْوِيلِ الذَّبْحِ؛ لِأَنَّهَا بِمَعْنَاهُ.

قَوْلُهُ: (وَكَذَلِكَ لَحْمُهُ يَطْهَرُ)، هَذَا هُوَ اخْتِيَارُ صَاحِبِ «الْهِدَايَةِ»، حَتَّى إِذَا صَلَّى وَمَعَهُ لَحْمُ الثَّعْلَبِ الْمَذْبُوحِ، أَكْثَرُ مِنْ قَدْرِ الدَّرْهَمِ؛ يَجُوزُ.

(١) وَلَا يَكْفِي الْجَمِيدُ بِالتَّرَابِ، أَوْ اشْمَسَ عَلَى الصَّحِيحِ. يَنْظُرُ: «المجموع» للووي ب/١/٢٢٢ - ٢٢٤، «روضة الطالبين» للنووي [٤١/١، ٤٢].

(٢) أَخْرَجَهُ: مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ فِي «الْأَثَارِ» [٧٢٦/٢]. أَخْبَرَنَا أَبُو حَنِيفَةَ، عَنْ حَمَادٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (٣) أَخْرَجَهُ: التِّرْمِذِيُّ فِي كِتَابِ الْبِلَاسِ/ بَابُ مَا جَاءَ فِي جُلُودِ الْمَيْتَةِ إِذَا دُبِغَتْ [رقم/ ١٧٢٨]، وَالسَّانِي فِي كِتَابِ الْفِرْعِ وَالْعَتِيرَةِ/ جُلُودِ الْمَيْتَةِ [رقم/ ٤٢٤١]، وَبَيْنَ مَا جَاءَ فِي كِتَابِ النَّاسِ/ بَابُ لِبَسِ جُلُودِ الْمَيْتَةِ إِذَا دُبِغَتْ [رقم/ ٣٦٠٩]، مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِهَذَا اللَّفْظِ. قَالَ التِّرْمِذِيُّ: «حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ حَسَنٌ صَحِيحٌ».

قُلْنَا: وَهُوَ عِنْدَ مَسْمُومٍ فِي كِتَابِ الْحَبِصِ/ بَابُ طَهَارَةِ حُلُودِ الْمَيْتَةِ بِالدَّبَاغِ [رقم/ ٣٦٦]، بِلَفْظٍ: «إِذَا دُبِغَ الْإِهَابُ فَقَدْ طَهَرَ».

وَشَعْرُ الْمَيْتَةِ وَعَظْمُهَا طَاهِرٌ.

غاية البيان

وَقِيلَ: لَا يَجُوزُ؛ لَأَنَّ طَهَارَةَ اللَّحْمِ لَا تَحْصُلُ بِالذَّكَاءِ فِي غَيْرِ مَأْكُولِ اللَّحْمِ عِنْدَ بَعْضِ مَشَايخِنَا وَبَعْضِ مَشَايِخِ بُلْخٍ، وَالْأَوَّلُ هُوَ الْمَنْقُولُ عَنِ الْكَرْخِيِّ، وَقَالَ صَاحِبُ «التُّحْفَةِ»^(١) بِصِحَّةِ الْأَوَّلِ؛ لِمَا قُلْنَا.

قوله: (وَشَعْرُ الْمَيْتَةِ وَعَظْمُهَا طَاهِرٌ).

اعلم: أَنَّ أَجْزَاءَ الْمَيْتَةِ لَا تَخْلُو: إِمَّا أَنْ يَكُونَ فِيهَا دَمٌ أَوْ لَا.

أَمَّا الْأَجْزَاءُ الَّتِي فِيهَا دَمٌ كَاللَّحْمِ، [١/٤٥٤م] وَالشَّحْمِ، وَالْجُلْدِ، وَنَحْوِهَا، فَهِيَ نَجِسَةٌ.

وَأَمَّا الْأَجْزَاءُ الَّتِي لَيْسَ^(٢) فِيهَا دَمٌ: فَفِي غَيْرِ الْخَنَزِيرِ وَالْأَدَمِيِّ مِنَ الْحَيَوَانَاتِ لَيْسَتْ بِنَجْسَةٍ، إِنْ كَانَتْ صَلْبَةً؛ كَالشَّعْرِ، وَالصُّوفِ، وَالرَّيْشِ، وَالْقَرْنِ، وَالْعَظْمِ، وَالسِّنِّ، وَالْحَافِرِ، وَالظِّلْفِ^(٣)، وَالْخُفِّ، وَالْعَصَبِ، وَالْإِنْفَحَةَ^(٤) الصَّلْبَةَ بِلاِ خِلَافٍ بَيْنَ أَصْحَابِنَا.

وَأَمَّا الْإِنْفَحَةُ الْمَائِعَةُ وَاللَّبَنُ: فَكَذَلِكَ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ، وَعِنْدَهُمَا نَجِسٌ^(٥).

(١) ينظر: «تحفة الفقهاء» لعلاء الدين السمرقندي [٥٠/١ - ٥١]، «بدائع الصنائع» للكاساني [٤٤٦/١]، «العناية على الهداية بهامش فتح القدير» [٩٥/١]، «البنية شرح الهداية» للعيني [٤٢٣، ٤٢٢/١]، «رد المحتار» لابن عابدين [٣٥٨/١].

(٢) سقطت من «م»، وأثبتناها من نسخة حاجي سليم.

(٣) الظِّلْفُ لِلْبَقَرِ وَالْعَنَمِ؛ كَالْحَفْرِ لِلْفَرَسِ وَالتَّبَغْلِ، وَالْخُفُّ لِلْبَعِيرِ. ينظر: «النهاية في غريب الحديث» لابن الأثير [١٥٩/٣ مادة: ظَلَفَ].

(٤) الْإِنْفَحَةُ (يَكْشِرُ الْهَمْزُ وَفَتْحُ الْفَاءِ مُخَفَّفَةٌ): كَرِشُ الْحَمَلِ أَوْ الْجَدْيِ؛ مَا لَمْ يَأْكُلْ - غَيْرَ اللَّبَنِ -، فَمِذَا أَكَلَ؛ فَهُوَ كَرِشٌ. ينظر: «لسان العرب» لابن منظور [٦٢٤/٢ مادة: نَفَحَ].

(٥) ينظر: «تحفة الفقهاء» لعلاء الدين السمرقندي [٥٢/١]، «بدائع الصنائع» للكاساني [٣٧٠/١]، «فتح القدير» لابن الهمام [٩٦/١]، «الاختيار» للموصلي ب [١٦/١]، «البنية شرح»

❦ غايه البيان ❦

وعند الشافعي رحمه الله الكل نجس^(١). كذا ذكر في «تحفة الفقهاء»^(٢)؛ لكونها من أجزاء الميتة.

وأما في الآدمي [٢٢/١]: فعن أصحابنا روايتان:

في رواية: نجسة. وفي رواية: طاهرة، وهو الأصح^(٣)؛ لعدم الدم، وعدم جواز البيع؛ لكرامة الآدمي، فعلى الرواية الأولى: لا يجوز بيعها والصلاة معها إذا كانت أكثر من قدر الدرهم وزناً، أو عرضاً.

وقال القدوري في «شرحه»: «وأما العصب ففيه روايتان:

إحداهما: أنه طاهر؛ لأنه عظم غير متصل؛ فهو كسائر العظام.

والرواية الأخرى: أنه نجس؛ بدلالة أن فيه حياة، والحس يقع به؛ فيتنجس بالموت»^(٤).

وقال في «التحفة»: «وأمّ الكلب: فمن قال من مشايخنا إنه نجس العين فهو والخنزير سواء، ومن قال: بأنه ليس بنجس العين؛ فهو وسائر الحيوانات سواء».

قال^(٥): «وهذا أصح»^(٦).

= الهدية للعبي [٤٢٣/١]، «الحر الرائق» لابن نعيم [١١٢/١]، «رد المحتار» لابن عابدين [٣٦٠، ٣٥٩/١].

(١) ينظر: «المهذب» للشيرازي (١١/١)، «المجموع» للنووي [٢٣١، ٢٣٠/١]، «روضة الطالبين» للنووي [٤٣/١]، «حاشية البيجوري» [٧٣/١].

(٢) ينظر: «تحفة الفقهاء» لعلاء الدين السمرقندي [٥١/١].

(٣) ينظر: «تحفة الفقهاء» لعلاء الدين السمرقندي [٥١/١]، «بدائع الصنائع» للكاساني [٣٧١/١].

(٤) ينظر: «شرح مختصر الكرخي» للقدوري [١٢/١].

(٥) أي: صاحب «التحفة».

(٦) ينظر: «تحفة الفقهاء» لعلاء الدين السمرقندي [٥٣/١].

تحاية البيان

ولنا: أنَّ نجاسة المَيِّتَةِ لاختِلَاطِ الدِّمِ السَّائِلِ، والرُّطوبَةِ النَّجَسَةِ، وهذا المَعْنَى مَفْقُودٌ فِي هَذِهِ الْأَشْيَاءِ، وَلِهَذَا حَلَّ السَّمَكُ وَالْجَرَادُ بِالْإِجْمَاعِ؛ لَعَدَمِ الدِّمِ السَّائِلِ فِيهِمَا، وَلَا نُسَلِّمُ أَنَّ كَوْنَهَا [١/٥٥٥م] مِنْ أَجْزَاءِ الْمَيِّتَةِ يَدُلُّ عَلَى نَجَاسَةِ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ، فَلِمَ لَا تَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الْمَيِّتَةُ نَجَسَةً بِبَعْضِ الْأَجْزَاءِ دُونَ الْبَعْضِ؟

وَلِئِنْ قَالَ: إِنَّ نَفْسَ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ مَيِّتَةٌ؛ فَتَكُونُ نَجَسَةً لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيِّتَةُ﴾ [المائدة: ٦].

فَنَقُولُ: لَا نُسَلِّمُ؛ لِأَنَّ الْمَيِّتَةَ عِبَارَةٌ عَمَّا فَارَقَتْهُ الْحَيَاةُ بِلا ذِكَاةٍ، وَهَذِهِ الْأَشْيَاءُ لَا حَيَاةَ فِيهَا، بِدَلِيلِ عَدَمِ الْأَلَمِ بِالْقَطْعِ، فَكَيْفَ يُتَصَوَّرُ أَنْ تَكُونَ مَيِّتَةً؟ وَالْأَلَمُ فِي الْعَظْمِ بِاعْتِبَارِ مَا يَتَّصِلُ بِهِ مِنَ اللَّحْمِ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيِّتَةُ﴾ [المائدة: ٦]. فَلَا نُسَلِّمُ أَنَّ الْمُرَادَ مِنْهُ حُرْمَةُ الْإِنْتِفَاعِ، فَلِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ يُرَادَ بِهِ حُرْمَةُ الْأَكْلِ؛ بِدَلِيلِ مَا رَوَيْنَا مِنْ حَدِيثِ مُوَلَاةٍ مَيِّمُونَةٍ^(١).

وَلِئِنْ قَالَ: فِي بَعْضِ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ رُطُوبَةٌ. فَنَقُولُ نَحْنُ أَيْضًا بِنَجَاسَتِهِ إِذَا بَقِيَتْ الرُّطُوبَةُ فِيهِ. وَكَلَامُنَا إِذَا لَمْ تَبْقَ الرُّطُوبَةُ فِي الْعَظْمِ، وَالْحَافِرِ، وَالظِّلْفِ وَنَحْوِهِ، وَإِذَا غُسِلَ الشَّعْرُ وَنَحْوُهُ، وَأُزِيلَ عَنْهُ الدِّمُ الْمُتَّصِلُ وَالرُّطُوبَةُ النَّجَسَةُ.

وَلِئِنْ قَالَ: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: ﴿مَنْ يُحْيِ الْعِظْمَ وَهِيَ رَمِيمٌ﴾ [يس: ٧٨]. فَدَلٌّ عَلَى أَنَّ فِي الْعَظْمِ حَيَاةً.

فَنَقُولُ: لَا نُسَلِّمُ أَنَّ الْمُرَادَ مِنْهُ الْحَيَاةَ الْحَقِيقَةَ، وَلِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ : نَجِسٌ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ أَجْزَاءِ الْمَيِّتَةِ . وَلَنَا أَنَّهُ لَا حَيَاةَ فِيهِمَا ، وَلِهَذَا لَا يَتَأَلَّمُ بِقَطْعِهِمَا ، فَلَا يُحِلُّهُمَا الْمَوْتُ ؛ إِذِ الْمَوْتُ زَوَالُ الْحَيَاةِ .

﴿ غَايَةُ الْبَيَانِ ﴾

مِنْهُ رَدُّهَا إِلَى مَا كَانَتْ غَضَّةً رَطْبَةً فِي بَدَنٍ حَيٍّ ، كَمَا وَرَدَ فِي التَّفْسِيرِ ، وَلَمْ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ مِنْهُ أَصْحَابُ الْعِظَامِ ؟

وَلِئِنْ قَالَ : الشَّعْرُ يَنْمُو بِنَمَاءِ الْأَصْلِ . فَنَقُولُ : نَعَمْ [يَنْمُو] ^(١) ؛ لَكِنْ لَا نُسَلِّمُ أَنَّ النَّمَاءَ يَدُلُّ عَلَى الْحَيَاةِ الْحَقِيقَةِ ، كَمَا فِي النَّبَاتِ وَالشَّجَرِ .

وَقَوْلُهُ : بِنَمَاءِ الْأَصْلِ غَيْرُ مُسَلِّمٍ أَيْضًا ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَنْمُو مَعَ نُقْصَانِ [١ ٥٥ ط م] الْأَصْلِ ، كَمَا إِذَا هَزَلَ الْحَيَوَانُ بِسَبَبِ مَرَضٍ وَطَالَ شَعْرُهُ .

قَوْلُهُ : (الْمَوْتُ زَوَالُ الْحَيَاةِ) .

وَقِيلَ : مَعْنَى تَزُولُ بِهِ الْحَيَاةُ .

وَقِيلَ : فسادُ بَنِيَةِ الْحَيَوَانِ .

وَقِيلَ : عَرَضٌ لَا يَصْحُ مَعَهُ إِحْسَاسٌ مُعَاقِبٌ لِلْحَيَاةِ .

اعْتَرَضَ بَعْضُهُمْ عَلَى الْمُصَنِّفِ : بَأَنَّ زَوَالَ الْحَيَاةِ لَيْسَ بِضِدِّ الْحَيَاةِ ، وَالْمَوْتُ ضِدُّ الْحَيَاةِ ؛ فَكَيْفَ عَرَّفَ الْمَوْتَ بِزَوَالِهَا ؟

أَقُولُ : لَا نُسَلِّمُ أَنَّ زَوَالَ الْحَيَاةِ لَيْسَ بِضِدِّهَا ، وَكَيْفَ يُقَالُ هَذَا وَزَوَالُ الْحَيَاةِ مَعَ الْحَيَاةِ لَا يَجْتَمِعَانِ ؟ وَلَيْسَ مَعْنَى التَّضَادِّ : إِلَّا هَذَا .

وَقِيلَ : الْمَوْتُ أَمْرٌ وَجُودِيٌّ ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ ﴾ [الملك : ٢] . وَزَوَالُ الْحَيَاةِ لَيْسَ بِوُجُودِيٍّ .

(١) ما بين المعقوفتين : زيادة من : «ت» ، «م» ، «ل» ، «و» ، «ف» .

وَشَعَرُ الْإِنْسَانِ وَعَظْمُهُ طَاهِرٌ. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ رحمته الله: نَجِسٌ؛ لِأَنَّهُ لَا يُنْتَفَعُ بِهِ، وَلَا يَجُوزُ بَيْعُهُ. [١/٦ ظ] وَلَكِنَّا أَنْ عَدَمَ الْإِنْتِفَاعِ وَالتَّبْعِ؛ لِكِرَامَتِهِ، فَلَا يَدُلُّ عَلَى نَجَاسَتِهِ.

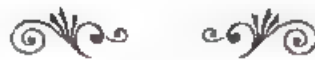
غاية السان

أَقُولُ: لَا نُسَلِّمُ أَنَّ زَوَالَ الْحَيَاةِ لَيْسَ بِوُجُودِي؛ فَهَلْ لَزَوَالِ الْحَيَاةِ وَجُودٌ أَمْ

لا ؟

فَإِنْ قُلْتُ: نَعَمْ، فَيَكُونُ زَوَالُ الْحَيَاةِ وَجُودِيًّا.

وَإِنْ قُلْتُ: لَا، فَيَكُونُ حِينَئِذٍ زَوَالُ الْحَيَاةِ حَيَاةً، وَهُوَ مُحَالٌ؛ لِأَنَّ عَدَمَ زَوَالِ الْحَيَاةِ عِبَارَةٌ عَنِ الْحَيَاةِ^(١).



(١) في «ف» 'عبارة عن الوجود'. وذكر في الحاشية أنه وقع في نسخة أخرى: «عن الحياة».

فصل في البئر

إِذَا وَقَعَتْ فِي الْبَيْرِ نَجَاسَةٌ؛ نُزِحَتْ، وَكَانَ نَزْحُ مَا فِيهَا مِنَ الْمَاءِ طَهَارَةً

﴿غاية لبيان﴾

مناسبة هذا الفصل بما تقدم ظاهرة؛ لأن المصنف ذكر أنواع المياه التي يجوز بها الوضوء، ومن [٢٣/١] جملتها: ماء البئر، وكان له الاشتراك بسائر المياه من حيث جواز التوضي به، لكن له افتراق من حيث اختصاصه بتطهيره بعد نجاسته بنزع مخصوص، فذكره عقيب الفصل المتقدم لهذا.
قوله: (نُزِحَتْ).

قَالَ الشَّارِحُونَ^(١): أَيُّ: نُزِحَتْ الْبَيْرُ؛ إِطْلَاقًا لِاسْمِ الْمَحَلِّ عَلَى الْحَالِ.
وَقَالُوا: لِأَنَّ بِنَزْحِ النَّجَاسَةِ لَا يَسْمُ الْجَوَابُ.

أقول: هذا تكلف ناشئ عن عدم التبصر؛ لأن قوله: (نُزِحَتْ) [٥٦/١م] ليس بجواب وحده، بل الجواب هو وما بعده^(٢) من قوله: (وَتَمَّانَ نَزْحُ مَا فِيهَا مِنَ الْمَاءِ)^(٣) طَهَارَةً لَهَا؛ لأن قوله: (وَتَمَّانَ) عطف على قوله: (نُزِحَتْ)، أي: نُزِحَتْ النَّجَاسَةُ (وَتَمَّانَ...) إلى آخره. فيكون معنى ما قالوا من التأويل بعد تكلف بعيد هو ما قاله المصنف تصريحاً؛ لأنهم قالوا: نُزِحَتْ، أي: البئر. أي: ما فيها من

(١) أراد بهم السغناقي والكاكي وغيرهما. ينظر: «النهاية في شرح الهداية» للسغناقي [٢٤/١]، «معراج الدراية في شرح الهداية» للكاكي [٣٤/١]

(٢) رده العيني بقوله: ليس كذلك بل الجواب هو قوله: نُزِحَتْ، والضمير في (نُزِحَتْ) لا يرجع إلى قوله: (نَجَاسَةٌ) بل يرجع إلى (البئر)، والتقدير: نَزَحَ ماء البئر من قبيل حرى النهر، وسال الميراب، ونَزَحَ ما فيها إفرغه عنها، فإذا خرج جميع ما فيها من الماء يخرج معه النجاسة بالضرورة. ينظر: «البنية شرح الهداية» [٤٣٢/١].

(٣) ما بين المعقوفتين: زيادة من: «ت»، «م»، «ز»، «و»، «ف».

لَهَا بِاجْمَاعِ السَّلَفِ ،

﴿ غاية البلاء ﴾

النَّجَاسَةِ وَالْمَاءِ ، وَبَقِيَ قَوْلُهُ : (وَكَانَ نَزْحُ مَا فِيهَا مِنَ الْمَاءِ) زَائِدًا ، فَمَا أَحْسَنَ قَوْلَ مَنْ قَالَ فِي حَقِّهِمْ :

رَأَى الْأَمْرَ يُفْضِي إِلَى آخِرٍ ﴿ فَصَّرَ آخِرَهُ أَوَّلًا ﴾^(١)
قَوْلُهُ : (بِاجْمَاعِ السَّلَفِ) .

أَرَادَ بِالسَّلَفِ : الصَّحَابَةَ وَالتَّابِعِينَ ، فَقَدْ رُوِيَ عَنْ عَلِيٍّ فِي الْفَأْرَةِ تَقَعُ فِي الْبِئْرِ : « يُنَزَّحُ مَاؤُهَا »^(٢) ، وَهَذَا مَحْمُولٌ عَلَى الْإِنْتِفَاحِ .
وَرُوِيَ عَنْهُ : « يُنَزَّحُ مِنْهَا دِلَآءٌ »^(٣) .

وَعَنِ الشَّعْبِيِّ وَالتَّخَمِيِّ : « عَشْرُونَ دَلْوًا »^(٤) .

وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ فِي الدَّجَاجَةِ : « يُنَزَّحُ مِنْهَا أَرْبَعُونَ دَلْوًا »^(٥) .

(١) الْبَيْتُ مَنْسُوبٌ إِلَى مُحَمَّدٍ الْوَرَّاقِ ؓ . وَكَذَا مَنْسُوبٌ قَبْلَهُ إِلَى عَلِيٍّ ؓ فِي جُمْلَةِ آيَاتِ مَطْلَعِهَا :

يُمَثِّلُ ذُو الْعَقْلِ فِي نَفْسِهِ ﴿ مَصَائِبُهُ قَبْلَ أَنْ تَنْزِلَا

يُنْظَرُ : « دِيَوَانُ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ » [ص / ١٥٤] ، وَ« دِيَوَانُ مُحَمَّدٍ الْوَرَّاقِ » [ص / ٢٢٨] .

(٢) أَخْرَجَهُ : أَبُو عُبَيْدٍ فِي « كِتَابِ الطَّهَوْرِ » [ص / ٢٤٢] ، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ [رَقْم / ١٧١١] ، وَالطُّحَاوِيُّ فِي « شَرْحِ مَعَانِي الْأَثَارِ » [١ / فَأْرَةٌ] ، عَنْ عَلِيٍّ ؓ بِهِ .

قَالَ الْعَيْنِيُّ : « رِحَالُهُ ثِقَاتٌ » . يُنْظَرُ : « نَحْبُ الْأَفْكَارِ شَرْحُ الْمَعَانِي وَالْآثَارِ » لِلْعَيْنِيِّ [١ / ١٣٢] .

(٣) أَخْرَجَهُ : عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي « مُصَنَّفِهِ » [رَقْم / ١٩٥٥] ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، أَنَّ عَبِيًّا قَالَ : « إِذَا سَقَطَتِ الْفَأْرَةُ فِي الْبِئْرِ فَتَقَطَّعَتْ نَزْعٌ مِنْهَا سَبْعَةُ أَذْلَاءَ ، فَإِنْ كَانَتِ الْفَأْرَةُ كَهَيْئَتِهَا لَمْ تُقَطَّعْ نَزْعٌ مِنْهَا دَلْوٌ وَدَلْوَانِ ، فَإِنْ كَانَتْ مُنْتَنَةً أَعْظَمَ مِنْ ذَلِكَ فَلْيُنَزَّحْ مِنَ الْبِئْرِ مَا يُذْهِبُ الرِّيحَ » .

(٤) لَمْ نَجِدْهُ عَنْهُمَا مُسْنَدًا ، وَقَدْ ذَكَرَهُ السَّرْحِيُّ فِي : « الْمَبْسُوطِ » [٥٨ / ١] .

(٥) قَالَ ابْنُ التَّرْكَمَانِيِّ : « رَوَاهُ الطُّحَاوِيُّ مِنْ طَرَفٍ ؟ ! وَتَعَقَّبَهُ الزَّيْلَعِيُّ وَابْنُ حَبْرٍ وَالْعَيْنِيُّ بِكَوْنِ هَذَا الْأَثَرِ لَيْسَ فِي « شَرْحِ الْمَعَانِي » لِلطُّحَاوِيِّ ، وَإِنَّمَا فِيهِ عَنْ حَجَّاجٍ نَحْنُ حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ حَمَّادِ بْنِ أَبِي سُلَيْمَانَ أَنَّهُ قَالَ فِي دَجَاجَةٍ وَقَعَتْ فِي الْبِئْرِ فَمَاتَتْ ، قَالَ : « يُنَزَّحُ مِنْهَا قَدْرُ أَرْبَعِينَ دَلْوًا » =

❦ غاية البيان ❦

وأَمَرَ ابْنُ عَبَّاسٍ: «بِنَزْحِ جَمِيعِ الْمَاءِ حِينَ مَاتَ زُنْجِيٌّ فِي بَيْتٍ زَمَزَمَ»^(١). وَكَانَ ذَلِكَ فِي خِلَافَةِ ابْنِ الزُّبَيْرِ، فَانْعَقَدَ الْإِجْمَاعُ بِتَطْهِيرِ الْبَيْتِ بِالنَّزْحِ، وَلَا يُلْتَقَتُ إِلَى مَنْ خَالَفَ الْإِجْمَاعَ.

وَبَعْضُ الشَّافِعِيِّ شَنَعَ^(٢) عَلَى أَصْحَابِنَا وَقَالَ: إِنَّ الدَّلُوَّ الَّتِي يُطَهَّرُ الْبَيْتَ دَلُوُّ كَيْسٍ^(٣)، يُخْرِجُ الْمَاءَ التَّجَسَّسَ مِنَ الطَّاهِرِ!

وهذا باطل؛ لِكَوْنِهِ تَشْنِيعًا عَلَى الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ فِي الْحَقِيقَةِ؛ لِمَا أَنَّهُمْ أَجْمَعُوا عَلَى طَهَارَةِ الْبَيْتِ بِالنَّزْحِ.

- أَوْ خَفْسِينَ.

وقال عبدُ القادر القرشي: «هذا الأثر لم أره عن أبي سعيد».

ينظر: «التنبيه على أحاديث الهداية والخلاصة» لابن التركماني [ق ٤/ب/ مخطوط مكتبة جبار الله أفندي - تركيا/ (رقم الحفظ: ٢٦١)]، أو [ق ٣/ب/ مخطوط المكتبة الوطنية بباريس/ (رقم الحفظ: ٩٢٤)]، و«العناية في تخريج أحاديث الهداية» لعبد القادر القرشي [ق ١٢/أ/ مخطوط مكتبة فيض الله أفندي - تركيا/ (رقم الحفظ: ٢٨٨)]، و«نصب الراية» للزيلعي [١٢٩/١]، و«الدراية في تخريج أحاديث الهداية» لابن حجر [٦٠/١]، و«البنية شرح الهداية» للبدر العيني [٤٥١/١].

(١) أخرجه: بن أبي شيبه [رقم/ ١٧٢٢]، وأبو بكر ابن زياد النيسابوري في «الزيادات على كتاب المزني» [ص/ ٢١٩]، وعنه الدارقطني في «سننه» [٤٠/١]، ومن طريقه البيهقي في «سننه الكبرى» [رقم/ ١٢٦٢]، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ رضي الله عنه: «أَنَّ زُنْجِيًّا وَقَعَ فِي زَمَزَمَ، فَأَمَرَ بِهِ ابْنُ عَبَّاسٍ، فَأُخْرِجَ وَأَمَرَ بِهَا أَنْ تُنَزَّحَ، فَغُلِبَتْهُمْ عَيْنُ جَاءَتْهُمْ مِنَ الرُّكْنِ، قَالَ: فَأَمَرَ بِهَا فَرَسَمَتْ بِالْقَبَاطِيِّ وَالْمَطَارِفِ حَتَّى نَزَحُوا، ثُمَّ انْفَجَرَتْ عَلَيْهِمْ».

قال البيهقي: «ابن سيرين عن ابن عباس مرسل». ينظر: «معركة السنن والآثار» للبيهقي [٩٣/٢]، و«نصب الراية» للزيلعي [١٢٩/١].

(٢) التَّشْنِيعُ: تكثير الشَّنَاعَةِ، يُقَالُ: شَنَعَ عَلَيْهِ الْأَمْرَ تَشْنِيعًا؛ أَي: قَبَّحَهُ. ينظر: «تاج العروس» للزبيدي [٢٩٧/٢١/ مادة: شنع].

(٣) يعني: ذكيّ خبير بتمييز الأشياء وتخليصها من بعضها! وهذا في التشنيع كما ترى.

وَمَسَائِلُ الْبَشْرِ مَبْنِيَّةٌ عَلَى اتِّبَاعِ الْأَثَارِ ، دُونَ الْقِيَاسِ .

❦ غاية البيان ❦

ثُمَّ نَقُولُ: إِنَّ مَذْهَبَهُمْ^(١) أَنَّ الْفَأْرَةَ إِذَا مَاتَتْ فِي الْبَشْرِ الَّتِي مَاؤُهَا قُلَّتَانِ ، وَلَمْ يَتَغَيَّرِ الْمَاءُ ؛ [١/٥٦٦ ط/م] أَنَّهُ طَاهِرٌ ، فَإِذَا نُزِحَتْ مِنْهَا دَلْوٌ فَتَقْصَ مَاؤُهَا وَالْفَأْرَةُ فِيهَا ؛ فَمَا فِي الدَّلْوِ طَاهِرٌ وَمَا فِي الْبَشْرِ نَجَسٌ ، وَمَا عَلَى ظَاهِرِ الدَّلْوِ نَجَسٌ ، وَلَوْ كَانَتْ الْفَأْرَةُ فِي الدَّلْوِ كَانَ مَا فِيهَا نَجَسًا وَمَا فِي الْبَشْرِ طَاهِرًا ، وَظَاهِرُ الدَّلْوِ طَاهِرًا^(٢) !

فَيَا لِلدَّلْوِ الْكَيْسَةِ الشَّافِعِيَّةِ ! كَيْفَ طَهَّرَتْ ظَاهِرَهَا مِنْ دُونَ بَاطِنِهَا ، وَعَكَّسَتْ أُخْرَى ؟ وَكَيْفَ طَهَّرَتْ الْبَشْرَ تَارَةً وَنَجَّسَتْهَا أُخْرَى ؟ وَكَيْفَ رَدَّتِ الْجَوَابَ بِكِيَّاسَتِهَا عَلَى الْمُشْتَنِّعِينَ عَلَيْنَا ؟

قَوْلُهُ : (دُونَ الْقِيَاسِ) .

وَكَانَ الْقِيَاسُ أَحَدَ شَيْئَيْنِ: إِمَّا أَنْ لَا يَطْهَرُ أَصْلًا ، كَمَا هُوَ الْمَرْوِيُّ عَنْ بَشْرِ^(٣) ؛ لِأَنَّ الطِّينَ النَّجَسَ يَبْقَى فِي الْبَشْرِ بَعْدَ نَزْحِ الْمَاءِ ، وَكَذَلِكَ الْأَخْجَارُ . وَإِمَّا أَنْ لَا يَنْجُسَ أَصْلًا ؛ لِأَنَّ النَّبَعَ يَدْفَعُ الْمَاءَ النَّجَسَ إِلَى وَجْهِ الْمَاءِ ، وَالنَّزْحُ يَأْخُذُهُ .

(١) يعني: الشافعية .

(٢) ينظر: «المجموع» للنووي [١/١٤١] ، «مغني المحتاج» للخطيب [١/٥٥] ، «الإقناع» للشربيني [١/٢٦] ، «حواشي الشرواني» [١/٨٥] .

(٣) هو: بشر بن غياث بن أبي كريمة المريسي العدوي الزائغ المبتدع المشهور ، وكان فقيهاً عالمياً ذا معرفة وذكاء على يدعته . أَخَذَ الْفَقْهَ عَنْ أَبِي يَوْسُفَ الْقَاضِي ، وَكَانَ مِنْ أَهْلِ الْوَرَعِ وَالزَّهْدِ . رَغِبَ النَّاسُ عَنْهُ لِاشْتِهَارِهِ بِالْكَلَامِ ، وَخَوَّضَهُ فِي ذَلِكَ ، وَلَهُ تَصَانِيفٌ وَرَوَايَاتٌ عَنْ أَبِي يَوْسُفَ خَاصَّةً . وَكَانَتْ وَفَاتُهُ (سنة: ٢١٨ هـ) . ينظر: «تاريخ بغداد» للخطيب البغدادي [٧/٥٣١/طبعة بشار] ، و«الجواهر المضية» لعبد القادر القرشي [١/١٨٨] . و«المِرْقَاةُ الْوَفِيَّةُ فِي طَبَقَاتِ الْحَنْفِيَّةِ» لِلْعَمِيرُوزَادِيِّ [ق/١٦/أ/مخطوط مكتبة رئيس الكتاب - تركيا/ (رقم الحفظ: ٦٧١)] ، و«الطبقات السننية» للتميمي [٢/٢٣٠] . و«سُمُّ الْوَصُولِ إِلَى طَبَقَاتِ الْفُحُولِ» لِحَاجِي خَلِيفَةَ [١/٣٧٧] .

وَأِنْ وَقَعَتْ فِيهَا بَعْرَةٌ أَوْ بَعْرَتَانِ مِنْ بَعْرِ الْإِبِلِ أَوْ الْغَنَمِ؛ لَمْ يَفْسِدِ الْمَاءُ، اسْتِحْسَانًا.

وَالْقِيَاسُ أَنْ يَفْسِدَهُ؛ لِقُوعِ النَّجَاسَةِ فِي الْمَاءِ الْقَلِيلِ.
وَوَجْهُ الْإِسْتِحْسَانِ: أَنَّ آبَارَ الْفُلُوتِ لَيْسَتْ لَهَا رُؤُوسٌ حَاجِزَةٌ، وَالْمَوَاشِي تَبْعُرُ حَوْلَهَا، وَتُلْقِيهَا الرِّيحُ فِيهَا، فَجَعَلَ الْقَلِيلَ عَفْوًا؛ لِلضَّرُورَةِ وَلَا ضَرُورَةَ فِي الْكَثِيرِ، وَهُوَ مَا يَسْتَكْثِرُهُ النَّاطِرُ إِلَيْهِ فِي الْمَرْوِيِّ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ رحمته الله، وَعَلَيْهِ الْإِعْتِمَادُ.

غاية البيان

وَيُزَوَّى عَنْ مُحَمَّدٍ: هَذَا، وَقَالَ: اجْتَمَعَ رَأْيِي وَرَأْيُ أَبِي يُوسُفَ: أَنَّ الْبُئْرَ كَالْمَاءِ الْجَارِي، وَأَنَّهَا لَا تَنْجُسُ، ثُمَّ قُلْنَا: مَا عَلَيْنَا أَنْ نُوجِبَ نَزْحَ بَعْضِهَا، وَلَا نُخَالِفَ الْإِجْمَاعَ^(١).

قَوْلُهُ: (حَاجِزَةٌ)، أَي: مَانِعَةٌ وَقُوعِ النَّجَاسَاتِ.

قَوْلُهُ: (وَلَا ضَرُورَةَ فِي الْكَثِيرِ).

ثُمَّ اعْلَمْ: أَنَّهُ لَمْ يَذْكُرِ الْحَدَّ الْفَاصِلَ بَيْنَ الْكَثِيرِ وَالْقَلِيلِ فِي ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ.

وَعَنْ أَبِي حَنِيفَةَ: هُوَ مَا يَسْتَكْثِرُهُ النَّاطِرُ، وَمَا يَسْتَقِلُّهُ فَهُوَ قَلِيلٌ^(٢).

وَعَنْ مُحَمَّدٍ: مَا عَطَى رُبْعَ وَجْهِ الْمَاءِ.

(١) ينظر: «المبسوط» للسرخسي [٥٨/١]، «بدائع الصنائع» للكاساني [٤١٧/١]، ٤١٨، «فتح القدير» لابن الهمام [٩٨/١، ٩٩]، «العناية شرح الهداية بهامش فتح القدير» [٩٨/١، ٩٩]، «البنية شرح لهداية» للعيني [٤٣٤/١]، «البحر الرائق» لابن نجيم [١١٧/١]، «رد المحتار» لابن عابدين [٣٦٦/١].

(٢) قال في بدائع الصنائع: «وهو الصحيح». ينظر: «فتاوى النوازل» للسمرقندي [ص ٧]، «المبسوط» للسرخسي [٨٧/١، ٨٨]، «بدائع الصنائع» للكاساني [٢٢٦/١]، «فتاوى قاضي خان» [١٠/١]، «المحيط البرهاني» لأبي المعالي [٢٦٠/١]، «الفتاوى التاتارخانية» [١٤٤/١].

وَلَا فَرْقَ بَيْنَ الرُّطْبِ وَالْيَابِسِ ، وَالصَّحِيحِ وَالْمُنْكَسِرِ ، وَالرَّوْثِ وَالْخِثْيِ
وَالْبَعْرِ ؛ لِأَنَّ الضَّرُورَةَ تَشْمَلُ الْكُلَّ .

وَفِي الشَّاةِ تَبْعُرُ فِي الْمَحْلَبِ بَعْرَةً ، أَوْ بَعْرَتَيْنِ . قَالُوا : تُرْمَى الْبَعْرَةُ ،
وَيُشْرَبُ اللَّبَنُ ؛ لِمَكَانِ الضَّرُورَةِ .

وَلَا يُعْفَى الْقَلِيلُ فِي الْإِنَاءِ ، عَلَى مَا قِيلَ ؛ لِعَدَمِ الضَّرُورَةِ .

﴿ غَايَةُ الْبَيَانِ ﴾

وَقِيلَ : مَا غَطَّى جَمِيعَ وَجْهِ الْمَاءِ .

وَعَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَلَمَةَ : مَا لَا يَخْلُو كُلُّ دَلْوٍ عَنْ بَعْرَةٍ أَوْ بَعْرَتَيْنِ .

وَعَنْ بَعْضِهِمْ : الثَّلَاثُ كَثِيرٌ .

وَلَا فَضْلَ فِي ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ بَيْنَ الرُّطْبِ وَالْيَابِسِ ، وَالصَّحِيحِ وَالْمُنْكَسِرِ ؛
[٥٧/١ م] لِوُجُودِ الضَّرُورَةِ فِي الْجُمْلَةِ ، لِأَنَّ الضَّرُورَةَ فِي الْمُنْكَسِرِ أَشَدُّ .

وَفِي رِوَايَةِ «النَّوَادِر» : أَنَّ الرُّطْبَ يُنْجَسُ .

وَقِيلَ فِي رَوْثِ الْحِمَارِ وَالْبَغْلِ وَالْفَرَسِ وَأُنْثَى الْبَقَرِ : إِنْ كَانَ فِي مَوْضِعٍ تَتَحَقَّقُ
الضَّرُورَةُ فِيهَا ، كَمَا فِي الْبَعْرِ [٢٣/١ ط] ؛ فَالْجَوَابُ سَوَاءٌ ، وَإِلَّا فَلَا ، فَحِينَئِذٍ يُنْجَسُ
الرُّطْبُ وَالْمُنْكَسَرُ .

وَاخْتَلَفَ الْمَشَايِخُ فِي الْبَثْرِ أَيْضًا : إِذَا كَانَتْ فِي الْمِصْرِ ، وَالصَّحِيحُ عَدَمُ
الْفَرْقِ ؛ لِشُمُولِ الضَّرُورَةِ فِي الْجُمْلَةِ ^(١) .

قَوْلُهُ : (وَيُشْرَبُ اللَّبَنُ لِمَكَانِ الضَّرُورَةِ) ؛ لِأَنَّ الْغَنَمَ يَتَعَسَّرُ حَلْبُهَا بِلا بَعْرِ .

قِيلَ : هَذَا إِذَا رُمِيتْ عَلَى الْقَوْرِ ، وَلَمْ يَثِقْ لَوْنُهَا عَلَى اللَّبَنِ .

(١) ينظر : «نحفة الفقهاء» لعلاء الدين السمرقندي [٦١/١] ، «بدائع الصنائع» للكاساني

[٤٢٠/١] ، «البنية شرح الهداية» للعيني [٤٣٧/١] .

وَعَنْ أَبِي حَنِيفَةَ رحمته الله: إِنَّهُ كَالْبَشْرِ فِي حَقِّ الْبُعْرَةِ، وَالْبُعْرَتَيْنِ.
فَإِنْ وَقَعَ فِيهَا خُرْءُ الْحَمَامِ؛ أَوْ الْعُصْفُورِ؛ لَا يُفْسِدُهُ.
خِلَافًا لِلشَّافِعِيِّ رحمته الله لَهُ: أَنَّهُ اسْتَحَالَ إِلَى فَسَادٍ، فَأُشْبِهَ خُرْءُ الدَّجَاجِ.
وَلَمَّا: إِجْمَاعُ الْمُسْلِمِينَ عَلَى اقْتِنَاءِ الْحَمَامَاتِ فِي الْمَسَاجِدِ، مَعَ وَرُودِ
الْأَمْرِ بِتَطْهِيرِهَا وَاسْتِحَالَتِهَا، لَا إِلَى نَتْنٍ رَائِحَةٍ، فَأُشْبِهَ الْحَمَامَةَ.
فَإِنْ بَالَتْ فِيهَا شَاةٌ؛ نَزَحَ الْمَاءُ كُلُّهُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ، وَأَبِي يُوسُفَ رحمته الله.
وَقَالَ مُحَمَّدٌ رحمته الله: لَا يُنَزَّحُ.
إِلَّا إِذَا غَسَبَ عَلَى الْمَاءِ فَيَخْرُجُ مِنْ أَنْ يَكُونَ طَهُورًا.

غاية البيان

قوله: (إِنَّهُ كَالْبَشْرِ)، أي: أَنَّ الْإِنَاءَ كَالْبَشْرِ، يعني: لَا يَتَنَجَّسُ الْإِنَاءُ بِهَذَا الْقَدْرِ
كَالْبَشْرِ.

قوله: (مَعَ وَرُودِ الْأَمْرِ بِتَطْهِيرِهَا)، وهو قوله تعالى: ﴿أَنْ طَهَّرَا بَيْتِي﴾ [البقرة].
[١٢٥].

قوله: (وَاسْتِحَالَتِهَا لَا إِلَى نَتْنٍ) جوابٌ عَنْ قَوْلِ الشَّافِعِيِّ ^(١): إِنَّهُ اسْتَحَالَ إِلَى
فَسَادٍ، فَقَالَ: نَعَمْ، اسْتَحَالَ إِلَى فَسَادٍ، لَكِنْ لَا إِلَى نَتْنٍ، فَلَا يَكُونُ نَجِسًا؛ لِأَنَّ
النَّجِسَ هُوَ الْمُسْتَحِيلُ إِلَى نَتْنٍ وَفَسَادٍ، فَأُشْبِهَ الْحَمَامَةَ ^(٢)؛ لِأَنَّ فِيهَا الْفَسَادَ أَيْضًا،
لَكِنْ لَا إِلَى نَتْنٍ رَائِحَةٍ، وَلِهَذَا لَمْ تَكُنْ نَجِيسَةً.

(١) مذهب الشافعي: أَنَّ جَمِيعَ الْأَرْوَاحِ وَالذَّرَقِ وَالْبَوْلِ، نَجِيسَةٌ مِنْ كُلِّ الْحَيَوَانِ، سِوَاءِ الْمَأْكُولِ وَغَيْرِهِ،
وَالطَّيْرِ، وَكَذَا رُوثُ السَّمَكِ وَالْحِرَادِ، وَمَا لَسَ لَهُ نَفْسٌ سِوَاهُ؛ كَالذَّبَابِ فَرَوْنِهَا وَبَوْلُهَا نَجِيسَانِ عَلَى
الْمَذْهَبِ. ينظر: «الوسيط» للغزالي [١٤٩/١]، «المجموع» للرووي [٥٠٨/٢]، «روضة
الطالبين» [١٦/١].

(٢) الْحَمَامَةُ: هُوَ الطَّيْرُ الْأَسْوَدُ الْمُتَنَبِّهُ الْمُتَعَبِّرُ. ينظر: «لسان العرب» لابن منظور [١٤٨/٣/مادة: حما].

وَأَصْلُهُ: أَنَّ بَوْلَ مَا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ طَاهِرٌ عِنْدَهُ، نَجِسٌ عِنْدَهُمَا. لَهُ^(١): أَنْ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ الْعُرَيْنَيْنِ بِشُرْبِ أَبْوَالِ الْإِبِلِ، وَالْبَانِهَا.

غاية البيان

قوله: (لَهُ: أَنَّهُ ﷺ أَمَرَ الْعُرَيْنَيْنِ).

وَهُوَ مَا رُوِيَ: أَنَّ قَوْمًا مِنْ عُرَيْنَةِ أَتَوْا الْمَدِينَةَ فَمَرَضُوا، وَانْتَفَخَتْ بُطُونُهُمْ؛ فَأَمَرَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِشُرْبِ أَبْوَالِ الْإِبِلِ؛ فَلَوْ كَانَ نَجِسًا لَمَا أَمَرَ بِهِ.

وَأَصْلُهُ: مَا رَوَى الْبُخَارِيُّ فِي «الصَّحِيحِ» بِإِسْنَادِهِ إِلَى أَنَسٍ قَالَ: «قَدِمَ نَاسٌ مِنْ عُكْلٍ^(٢) أَوْ عُرَيْنَةٍ، فَاجْتَوُوا الْمَدِينَةَ^(٣)، فَأَمَرَهُمْ [١/٥٧٧م] النَّبِيُّ ﷺ بِإِلْقَاحِ^(٤)، وَأَنْ يَشْرَبُوا مِنْ أَبْوَالِهَا وَالْبَانِهَا، فَاَنْطَلَقُوا، فَلَمَّا صَحُّوا، قَتَلُوا رَاعِي النَّبِيِّ ﷺ، وَاسْتَأْفُوا النَّعَمَ، فَجَاءَ الْخَبَرُ فِي أَوَّلِ النَّهَارِ، فَبَعَثَ فِي آثَارِهِمْ، فَلَمَّا ارْتَفَعَ النَّهَارُ جِيءَ بِهِمْ، فَأَمَرَ بِقَطْعِ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلِهِمْ، وَسُمِرَتْ أَعْيُنُهُمْ، فَأُلْقُوا فِي الْحَرِّ، يَسْتَسْقُونَ فَلَا يُسْقَوْنَ»^(٥).

(١) لمحمد ﷺ فهو يقول: أن الشاة إذا بالَت في الشر لا ينرح، إلا إذا غلب على الماء، فيخرج من أن يكون طهوراً، أصله: أن بول ما يؤكل لحمه طاهر عنده.

(٢) بضم أوله، وسكون ثانيه: قَبِيلَةٌ مِنْ تَيْمِ الرِّيَابِ. ينظر: «معجم البلدان» لياقوت الحموي [١٤٣/٤].
(٣) أجتووا المدينة: أي: أصابهم الجوى: وهو لمرض، وداء الجوف إذا تطاول، وذلك إذا لم يوافقهم هواؤها واستوخموها. ويقال: اجتويت البلد إذا كرهت المقام فيه، وإن كنت في نعمة. وقيل: اجتويت البلاد إذا كرهتها، وإن كانت موافقة لك في بلدك، فالاجتراء النزاع إلى الوطن وكراهة المكان الذي أنت فيه. ينظر: «النهاية في غريب الأثر» [١/٣١٨]، «غريب الحديث» لابن الجوزي [١٧٩/١].

(٤) اللَّفْحَةُ (يَكْسِرُ اللَّامَ، وَيُقَالُ يَفْتَحُهَا): ذَوَاتُ الْأَلْبَانِ مِنَ الثَّوَقِ. ينظر: «تاج العروس» للزبيدي [٧/٩٤/مادة: لفح].

(٥) أخرجه: البخاري في كتاب الوضوء/ باب أبوال إبل والدواب والغنم ومرايضها [رقم/ ٢٣١]، ومسلم في كتاب القسامة والمحاريب والقصاص والديات/ باب حكم المحاربين والمرتدين =

وَلَهُمَا: قَوْلُهُ ﷺ: «اسْتَنْزَهُوا مِنَ الْبَوْلِ؛ فَإِنَّ عَامَّةَ عَذَابِ الْقَبْرِ مِنْهُ».
وَلِأَنَّهُ يَسْتَحِيلُ إِلَى نَتْنٍ وَفَسَادٍ؛ فَصَارَ كَبُولٍ مَا لَا يُؤْكَلُ.
وَتَأْوِيلُ مَا رُوِيَ: أَنَّهُ عَرَفَ شِفَاءَهُمْ فِيهِ وَحْيًا.

غاية البيان

قَالَ الْخَطَّابِيُّ فِي «شَرْحِ الصَّحِيحِ»: قَالَ ابْنُ سِيرِينَ: «إِنَّ ذَلِكَ قَبْلَ تَحْرِيمِ الْمُثَلَّةِ»^(١).

وَعُرَيْنَةُ: قَبِيلَةٌ، سُمِّيَتْ بِتَضْعِيرِ: عُرْنَةٍ، وَادٍ بِعَرَفَاتٍ^(٢).
قَوْلُهُ: (لَهُمَا: قَوْلُهُ ﷺ: «اسْتَنْزَهُوا مِنَ الْبَوْلِ»^(٣)).

وَجْهُ التَّمَسُّكِ: أَنَّ الْبَوْلَ يَشْمَلُ كُلَّ بَوْلٍ بِعُمُومِهِ، وَقَدْ أَلْحَقَ النَّبِيُّ ﷺ وَعِيدَ عَذَابِ الْقَبْرِ بِتَرْكِ اسْتِنَازِهِ الْبَوْلِ مِنْ غَيْرِ فَضْلِ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّ بَوْلَ مَا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ نَجَسٌ؛ لِأَنَّ الْحَلَالَ لَا يَلْحَقُ بِمُبَاشَرَتِهِ الْوَعِيدُ؛ وَلِأَنَّ بَوْلَ مَا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ مُسْتَحِيلٌ إِلَى نَتْنٍ وَفَسَادٍ، وَهُوَ حَقِيقَةُ النَّجَسِ، فَيَكُونُ نَجَسًا.

قَوْلُهُ: (وَتَأْوِيلُ مَا رُوِيَ: أَنَّهُ عَرَفَ شِفَاءَهُمْ فِيهِ وَحْيًا)، أَيُّ: تَأْوِيلُ الْحَدِيثِ الَّذِي رَوَاهُ مُحَمَّدٌ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَرَفَ شِفَاءَ الْعُرَيْنِيِّينَ فِي بَوْلِ الْإِبِلِ وَحْيًا، فَيَكُونُ ذَلِكَ حَكْمًا بِسَبِيلِ الضَّرُورَةِ، وَهِيَ تَبِيحُ الْمَحْظُورَاتِ، أَمَّا نَحْنُ: فَلَا نَتَيَقَّنُ الشِّفَاءَ

= [رقم/ ١٦٧١]، من حديث أنس رضي الله عنه.

(١) ينظر: «أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري» للخطابي [٢٨٦/١].

(٢) وقيل: موضع ببلاد فزارة. وقيل: قرية بالمدينة، وعُرَيْنَةُ: قبيلة من العرب. ينظر: «معجم البلدان» لياقوت الحموي [١١٥/٤]. و«فتح الباري» لابن حجر [٣٣٧/١].

(٣) أخرجه: الدارقطني في «سننه» [١٢٨/١]. من حديث أبي هريرة رضي الله عنه بهذا اللفظ.

قال الدارقطني: «الصواب مرسل».

وقال ابن الملقن: «هذا الحديث صحيح، وله طرق كثيرات بألفاظ مختلفات، وفي المعنى متفقات». ينظر: «البدر المنير» لابن الملقن [٣٢٣/٢].

ثُمَّ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رحمته الله: لَا يَحِلُّ شُرْبُهُ لِلتَّدَاوِي؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَيَقَّنُ بِالشِّفَاءِ فِيهِ، فَلَا يُعْرِضُ عَنِ الْحُرْمَةِ.

وَعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ رحمته الله: يَحِلُّ لِلْقِصَّةِ. وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ رحمته الله: يَحِلُّ لِلتَّدَاوِي وَغَيْرِهِ؛ لِطَهَارَتِهِ عِنْدَهُ.

وَإِنْ مَاتَتْ فِيهَا فَأَرَّةٌ، أَوْ عُصْفُورَةٌ،

﴿ غَايَةُ الْبَيَانِ ﴾

فَلَا نَقُولُ بِجَوَازِ التَّدَاوِي بِهِ؛ لِثَلَا يَلْزَمُ الْإِعْرَاضُ عَنِ الْحُرْمَةِ الثَّابِتَةِ بِالْحَدِيثِ وَالْقِيَاسِ^(١).

أَوْ نَقُولُ: كَانَ ذَلِكَ فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ، ثُمَّ نُسِخَ بَعْدَ أَنْ نَزَلَتْ الْحُدُودُ، أَلَّا تَرَى أَنَّ النَّبِيَّ صلوات الله عليه قَطَعَ أَيْدِيَهُمْ وَأَرْجُلَهُمْ وَسَمَلَ أَعْيُنَهُمْ، أَيْ: فَقَّأَهَا بِحَدِيدَةٍ مُحَمَّاةٍ^(٢)، [١/٥٨/١] حِينَ ارْتَدُّوا وَاسْتَأْفَوْا الْإِبِلَ، وَلَيْسَ جَزَاءُ الْمُرْتَدِّ إِلَّا الْقَتْلُ، فَعَلِمَ أَنَّ إِبَاحَةَ الْبَوْلِ انْتَسَخَتْ كَالْمَثَلَةِ.

قَوْلُهُ: (لِلْقِصَّةِ)، أَيْ: لِقِصَّةِ الْعُرَيْنَيْنِ.

قَوْلُهُ: (وَإِنْ مَاتَتْ فِيهَا فَأَرَّةٌ...) إِلَى آخِرِهِ.

اعْلَمْ: أَنَّ الْحَيَوَانَ الْوَاقِعَ فِي الْبُئْرِ؛ لَا يَخْلُو: إِمَّا إِنْ كَانَ نَجَسَ الْعَيْنِ، أَمْ لَا. فَمِنْ الْأَوَّلِ يُنَزَّحُ مَاءُ الْبُئْرِ كُلُّهُ، حَيًّا كَانَ أَوْ مَيِّتًا كَالْخَنَزِيرِ، وَفِي الْكَلْبِ اخْتِلَافٌ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَيْسَ بِنَجَسِ الْعَيْنِ كَمَا مَرَّ.

وَأَمَّا الثَّانِي: فَإِنْ كَانَ آدَمِيًّا لَا يُنَزَّحُ أَصْلًا، إِلَّا إِذَا كَانَ عَلَيْهِ نَجَاسَةٌ حَقِيقِيَّةٌ أَوْ

(١) أعني بالقياس: أن بول ما لا يؤكل لحمه نجس؛ لأنه مستحيل إلى فساد، فكذا بول ما يؤكل لحمه بالقياس عليه لهذا المعنى. كذا جاء في حاشية: «م»، «و»، «ولات».

(٢) ينظر: «غريب الحديث» لابن الجوزي [٤٩٦/١].

حُكْمِيَّة^(١)، أَوْ نَوَى الْغُسْلَ وَالْوُضُوءَ.

وَأِنْ كَانَ مَا لَا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ مِنَ السَّبَاعِ وَالطَّيُورِ؛ فَفِيهِ اخْتِلَافُ الْمَشَايخِ،
وَالْأَصَحُّ: عَدَمُ التَّنْجِيسِ^(٢)، وَكَذَلِكَ فِي الْحِمَارِ وَالْبَغْلِ. وَالصَّحِيحُ: أَنَّهُ لَا يَصِيرُ
الْمَاءُ مَشْكُوكًا فِيهِ. وَقِيلَ: يُنَزَّحُ مَاءُ الْبَشْرِ كُلُّهُ.

وَأِنْ كَانَ يُؤْكَلُ لَحْمُهُ [٢٤/١]؛ فَلَا يُوجِبُ التَّنْجِيسَ أَصْلًا، هَذَا كُلُّهُ إِذَا لَمْ
يَتَيَقَّنْ عَلَى بَدَنِهِ أَوْ مَخْرَجِهِ نَجَاسَةً، وَلَمْ يَصِلْ لُعَابُهُ إِلَى الْمَاءِ، فَإِنْ كَانَتِ النَّجَاسَةُ:
فَالْمَاءُ نَجَسٌ، وَإِنْ وَصَلَ اللَّعَابُ: فَحُكْمُ الْمَاءِ حُكْمُهُ.

أَمَّا إِذَا أَخْرَجَ الْوَاقِعُ مِيتًا: فَفِي الْمُتَنَفِّخِ يُنَزَّحُ مَاءُ الْبَشْرِ كُلُّهُ.

وَفِي غَيْرِهِ فِي الْفَأْرَةِ وَنَحْوِهَا: عَشْرُونَ أَوْ ثَلَاثُونَ.

وَفِي الدَّجَاجَةِ وَنَحْوِهَا: أَرْبَعُونَ أَوْ خَمْسُونَ.

وَفِي الْأَدَمِيِّ وَنَحْوِهِ: يُنَزَّحُ مَاءُ الْبَشْرِ كُلُّهُ. هَذَا ظَاهِرُ الرَّوَايَةِ^(٣).

وَعَنِ الْحَسَنِ، عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ فِي الْحَلَمَةِ^(٤) وَنَحْوِهَا: عَشْرُ دِلَآءٍ.

وَفِي الْفَأْرَةِ وَنَحْوِهَا: عَشْرُونَ.

(١) هذا إنما يستقيم على مذهب محمد ﷺ. كذا جاء في حاشية: «و».

(٢) ذكر علاء الدين السمرقندي: أن الصحيح أنه يوجب التنجيس. ينظر: «تحفة الفقهاء» [٥٩/١].

(٣) ينظر: «المبسوط» للسرخسي [٥٤/١]، «تحفة الفقهاء» لعلاء الدين السمرقندي [٥٠/١]، «بدائع الصنائع» للكاساني [٣٦٦/١]، «إنباية شرح الهداية» للعيني [٤٤٦/١]، «البحر الرائق» لابن نجيم [١٢٢/١].

(٤) الْحَلَمَةُ: الْقُرَادَةُ الضَّخْمَةُ أَوْ الصَّغِيرَةُ، وَالْجَمْعُ الْحَلَمَ. قِيلَ: هِيَ دَوْدَةٌ تَقَعُ فِي الْجِلْدِ؛ فَتَأْكَلُهُ، فَإِذَا دُبِغَ تَحَرَّقَ وَتَشَقَّقَ. ينظر: «المعجم الوسيط» [١٩٥/١ مادة: حلم].

وجاء في حاشية: «و»: الْحَلَمَةُ: الْقُرَادُ الْعَظِيمُ. كذا جاء في حاشية: «و».

أَوْ صَعَوَةٌ، أَوْ سُودَانِيَّةٌ، أَوْ^(١) سَامٌ أَبْرَصٌ ؛

غاية البيان

وفي الحَمَامَةِ ونَحْوِهَا: ثَلَاثُونَ.

وفي الدَّجَاجَةِ ونَحْوِهَا: [٨/١٥٨م] أَرْبَعُونَ.

وفي الآدَمِيِّ ونَحْوِهِ: كُلُّ الْمَاءِ. هَذَا إِذَا كَانَ الْوَاقِعُ وَاحِدًا.

فَبِنْ وَقَعَتْ فَأَرْتَانِ ؛ فَعَنْ أَبِي يُوسُفَ: عَشْرُونَ إِلَى الْأَرْبَعِ، وَفِي الْخَمْسِ: أَرْبَعُونَ إِلَى السَّعِ، وَفِي الْعَشْرِ: يُنْزَحُ مَاءُ الْبِئْرِ كُلُّهُ.

وَعَنْ مُحَمَّدٍ فِي الْفَأَرْتَيْنِ: كَذَلِكَ، وَفِي الثَّلَاثِ: أَرْبَعُونَ، وَإِذَا كَانَتِ الْفَأَرْتَانِ كَالدَّجَاجَةِ^(٢): فَأَرْبَعُونَ.

قَالَ فِي «شَرْحِ الطَّحَاوِيِّ»: «الْفَأْرَةُ إِذَا وَقَعَتْ هَارِبَةً مِنَ الْهَرَّةِ ؛ تُوجِبُ تَنْجُسَ مَاءِ الْبِئْرِ وَإِنْ خَرَجَتْ حَيَّةً ؛ لِأَنَّهَا تَبُولُ مِنْ فَرْعِهَا، وَكَذَلِكَ الْهَرَّةُ إِذَا وَقَعَتْ هَارِبَةً مِنَ الْكَلْبِ»^(٣).

قَوْلُهُ: (أَوْ صَعَوَةٌ، أَوْ سُودَانِيَّةٌ، أَوْ سَامٌ أَبْرَصٌ).

قَالَ الْمُطَرِّزِيُّ: «الصَّعَوُ: صِغَارُ الْعَصَافِيرِ، الْوَاحِدُ: صَعَوَةٌ»^(٤).

وَالسُّودَانِيَّةُ: الْعُصْفُورُ الْأَسْوَدُ، يَأْكُلُ الْعِنَبَ وَالْجَرَادَ^(٥).

(١) وقع بأصل غاية البيان: «أي».

(٢) أي: في العِظَمِ والجُنَّةِ. كَذَا جاء في حاشية: «م»، و«و»، و«ت».

(٣) ينظر: «شرح مختصر الطحاوي» لأبي شيبي [ق/٨/١].

(٤) ينظر: «المغرب في ترتيب المعرب» للمطري [ص/٢٦٧/مادة: صعو].

(٥) وقيل: السُّودَانِيَّةُ: طَوِيْرَةٌ طَوِيْلَةُ الذَّنْبِ، عَلَى قَدْرِ قَبْضَةِ الْكَفِّ. ينظر: «لسان العرب» لابن منظور

[١/٢٣٨/مادة: سود].

نَزَحُ^(١) مِنْهَا عَشْرِينَ دَلْوًا إِلَى ثَلَاثِينَ ، بِحَسَبِ كِبَرِ الدَّلْوِ وَصِغَرِهَا .

يَعْنِي بَعْدَ إِخْرَاجِ الْفَأْرَةِ ؛ لِحَدِيثِ أَنَسٍ رضي الله عنه أَنَّهُ قَالَ فِي الْفَأْرَةِ^(٢) مَا تَثَّ فِي
الْبِئْرِ وَأُخْرِجَتْ مِنْ سَاعَتِهِ: يُنْزَحُ مِنْهَا عَشْرُونَ دَلْوًا ، وَالْعُصْفُورَةُ [د/٧] وَنَحْوُهَا
تُعَادِلُ الْفَأْرَةَ فِي الْجُثَّةِ ، فَأَخَذَ حُكْمُهَا ، وَالْعَشْرُونَ بِطَرِيقِ الْإِيجَابِ وَالثَّلَاثُونَ
بِطَرِيقِ الْإِسْتِحْبَابِ .

غاية البيان

وَسَاءٌ أَبْرَصَ^(٣) : مِنْ كِبَارِ الْوَزْعِ^(٤) .

قَوْلُهُ : (يُنْزَحُ مِنْهَا) ، أَيُّ : مِنَ الْبِئْرِ .

قَوْلُهُ : (بَعْدَ إِخْرَاجِ الْفَأْرَةِ) .

وَلَوْ قَالَ الْمُصَنِّفُ : بَعْدَ إِخْرَاجِ الْوَاقِعِ لَكَانَ أَوْلَى ؛ لَشُمُولِهِ الْفَأْرَةَ وَغَيْرَهَا .

و(الْحَسَبِ)^(٥) : بِفَتْحِ السِّينِ وَسُكُونِهَا ، هُوَ الْقَدْرُ .

قِيلَ : الْكَبِيرُ : مَا زَادَ عَلَى الصَّاعِ ، وَالصَّغِيرُ : مَا دُونَ الصَّاعِ ، فَيُقَدَّرُ بِالصَّاعِ ؛
الْعَدْدُ فِي الصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ ، يُزَادُ عَلَى الْعَشْرِينَ فِي الصَّغِيرِ وَيُنْقُصُ عَنْهُ فِي
الْكَبِيرِ^(٦) ، وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِهِ : (بِحَسَبِ كِبَرِ الدَّلْوِ وَصِغَرِهَا) .

(١) فِي نَسْخِ غَايَةِ الْبَيَانِ : «يُنْزَحُ» .

(٢) أَشَارَ بِلَحْقِ بَعْدِهِ فِي الْحَاشِيَةِ أَنَّ بَعْدَهُ فِي نَسْخَةِ : «خ : إِذَا» .

(٣) وَجَمْعُهُ : سَوَامٌ أَبْرَصَ . يَنْظُرُ : «تَاجُ الْعُرُوسِ» لِلزَّيْدِيِّ [٤١٥/٣٢ / مادة : سَمَم] .

(٤) يُقَالُ : وَزَعٌ ، وَأَوْزَاعٌ ، وَوَزْعَانٌ ، وَوَزْعَانٌ ، وَإِزْعَانٌ ، عَلَى الْبَدَلِ . مَفْرَدُهُ : وَزْعَةٌ . يَنْظُرُ : «لِسَانُ الْعَرَبِ»
لَابِنِ مَنْظُورٍ [٤٥٩/٨ / مادة : وَزَع] .

(٥) إِشَارَةٌ إِلَى قَوْلِ صَاحِبِ «الْهِدَايَةِ» : «مَا بَيْنَ عَشْرِينَ دَلْوًا إِلَى ثَلَاثِينَ بِحَسَبِ...» . يَنْظُرُ : «الْهِدَايَةُ»
لِلْمَرْغِينَانِيِّ [٢٤/١] .

(٦) يَنْظُرُ : «تَبْيِينُ الْحَقَائِقِ» لِلزَّيْلَعِيِّ [٢٩/١] ، «الْعَنَايَةُ عَلَى الْهِدَايَةِ بِهَامِشِ فَتْحِ الْقَدِيرِ» [١٠٢/١] ،
«الْبَنَاءُ شَرْحُ الْهِدَايَةِ» لِلْعَيْنِيِّ [٤٤٨/١] .

وَإِنْ مَاتَتْ فِيهَا حَمَامَةٌ، أَوْ نَحْوَهَا كَالدَّجَاجَةِ، وَالسَّنَّورِ؛ نَزَحَ مِنْهَا مَا بَيْنَ أَرْبَعِينَ إِلَى سِتِّينَ، وَفِي «الْجَامِعِ الصَّغِيرِ» أَرْبَعُونَ، أَوْ خَمْسُونَ، وَهُوَ الْأَظْهَرُ.

لَمَّا رُوِيَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه أَنَّهُ قَالَ فِي الدَّجَاجَةِ: إِذَا مَاتَتْ فِي الْبَيْرِ يُنْزَحُ مِنْهَا أَرْبَعُونَ دَلْوًا، وَهَذَا لِبَيَانِ الْإِيجَابِ، وَالْخَمْسُونَ بِطَرِيقِ الْإِسْتِحْبَابِ.

ثُمَّ الْمُعْتَبَرُ فِي كُلِّ بَيْرٍ؛ دَلْوُهَا الَّذِي يُسْتَقَى بِهِ ^(١) مِنْهَا. وَقِيلَ: دَلْوٌ يَسَعُ فِيهِ صَاعٌ.

وَلَوْ نَزَحَ بِدَلْوٍ عَظِيمٍ مَرَّةً مِقْدَارَ عِشْرِينَ دَلْوًا؛ جَازَ؛ لِحُصُولِ الْمَقْصُودِ.

﴿ غَايَةُ الْبَيَانِ ﴾

قِيلَ: الْعَشْرُونَ إِيْجَابٌ، وَالثَّلَاثُونَ اسْتِحْبَابٌ.

قَوْلُهُ: (وَهُوَ الْأَظْهَرُ)، أَيُّ: الْمَذْكُورُ فِي «الْجَامِعِ الصَّغِيرِ» ^(٢)، هُوَ الْأَظْهَرُ؛ لِأَنَّهُ صُنِّفَ بَعْدَ «الْأَصْلِ».

قَوْلُهُ: (وَقِيلَ: دَلْوٌ يَسَعُ فِيهِ صَاعٌ)، رَوَاهُ الْحَسَنُ، عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ.

وَقِيلَ: الْمُعْتَبَرُ الدَّلْوُ الْمُتَوَسِّطُ [١/٥٩٠ م] بَيْنَ الصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ؛ لِأَنَّ السَّلَفَ أَطْلَقُوا ذَلِكَ، وَالْمُطْلَقُ يُحْمَلُ عَلَى الْأَغْلَبِ.

قَوْلُهُ: (جَازَ لِحُصُولِ الْمَقْصُودِ)؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ نَزْحُ الْمِقْدَارِ الَّذِي قَدَّرَهُ الشَّرْعُ، وَقَدْ حَصَلَ.

قَالَ فِي «الْأَصْلِ»: «إِذَا وَقَعَ فِي الْبَيْرِ فَأَرَّةٌ، فَجَاءُوا بِدَلْوٍ عَظِيمٍ، يَسَعُ

(١) فِي حَاشِيَةِ الْأَصْلِ: «خ: الَّتِي يُسْتَقَى بِهَا».

(٢) يَنْظُرُ: «الْجَامِعُ الصَّغِيرُ» مَعَ شَرْحِهِ النَّافِعِ الْكَبِيرِ [ص/٧٨].

وَلِإِنْ مَاتَتْ فِيهَا شَاةٌ، أَوْ آدَمِيٌّ، أَوْ كَلْبٌ؛ نُزِحَ مِنْهَا جَمِيعُ مَاءٍ^(١) فِيهَا.
لِأَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ، وَابْنَ الزُّبَيْرِ رضي الله عنهما أَفْتَيَا بِنَزْحِ الْمَاءِ كُلِّهِ، حِينَ مَاتَ زَنْجِيٌّ
فِي بَيْتٍ زَمَزَمَ.

وَلِإِنْ انْتَفَخَ الْحَيَوَانُ فِيهَا، أَوْ تَفَسَّخَ؛ نُزِحَ جَمِيعُ مَا فِيهَا، صَغُرَ الْحَيَوَانُ،
أَوْ كَبُرَ.

لِانْتِشَارِ الْبَلَّةِ فِي أَجْزَاءِ الْمَاءِ.

وَلِإِنْ^(٢) كَانَتْ الْبَيْتُ مَعِينًا لَا يُمَكِّنُ نَزْحُهَا؛ أَخْرَجُوا مِقْدَارَ مَا كَانَ فِيهَا مِنَ
الْمَاءِ.

غاية البيان

عَشْرِينَ^(٣) ذَلُّوا، فَاسْتَقَوْا بِهِ مَرَّةً وَاحِدَةً أَجْزَأَهُمْ، وَهُوَ أَحَبُّ إِلَيَّ؛ لِأَنَّ الْقَطْرَ الَّذِي
يَعُودُ مِنْهُ إِلَى الْبَيْتِ أَقْلُ^(٤).

وَعَنِ الْحَسَنِ: أَنَّهُ لَا يَطْهَرُ بِمَرَّةٍ وَاحِدَةٍ؛ لِأَنَّ بَتَوَاتُرِ الدَّلَاءِ يَصِيرُ الْمَاءُ فِي
مَعْنَى الْجَارِي.

قَوْلُهُ: (لِانْتِشَارِ الْبَلَّةِ).

وَلِهَذَا قَالَ عُلَمَاؤُنَا: يُنْزَحُ جَمِيعُ الْمَاءِ عَنِ وَقُوعِ ذَنْبِ الْفَأْرَةِ.

قَوْلُهُ: (فَإِنْ كَانَتْ الْبَيْتُ مَعِينًا)، أَيُّ: ذَاتَ عَيْنٍ جَارِيَةٍ. (لَا يُمَكِّنُ نَزْحُهَا)،
أَيُّ: لَا يُمَكِّنُ سَدُّ مَنَابِعِهَا لَغَلْبَةِ الْمَاءِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا أُمَكِّنَ السَّدُّ يُسَدُّ؛ فَيُنْزَحُ جَمِيعُ مَا
فِيهَا مِنَ الْمَاءِ، وَإِذَا لَمْ يُمْكِنِ يُنْزَحُ مِقْدَارُ مَائِهَا، وَطَرِيقُ الْمَعْرِفَةِ مَا ذَكَرَ فِي الْمُتَنِ

(١) صحح عليه بالأصل.

(٢) في نسخ غاية البيان: «فإن».

(٣) وقع بالأصل: «عشرون». وهو خلاف الجادة والمثبت من: «ت»، و«م»، و«ز»، و«و»، و«الف».

(٤) ينظر: «الأصل / المعروف بالمبسوط» لمحمد بن الحسن لشيباني [٨١/١، ٨٤].

وَطَرِيقُ مَعْرِفَتِهِ: أَنْ تُحْفَرَ حَفِيرَةٌ مِثْلَ مَوْضِعِ الْمَاءِ مِنَ الْبُيُوتِ، وَيُصَبُّ فِيهَا مَا يُنْزَحُ مِنْهَا، إِلَى أَنْ تَمْتَلِئَ، أَوْ تُرْسَلُ فِيهَا قَصْبَةٌ وَيُجْعَلُ لِمَبْلَغِ الْمَاءِ عَلَامَةٌ، ثُمَّ يُنْزَحُ مِنْهَا مِثْلًا عَشْرُ دِلَآءٍ، ثُمَّ يُعَادُ الْقَصْبَةُ، فَيُنْظَرُ كَمْ انْتَقَصَ؟ فَيُنْزَحُ لِكُلِّ قَدْرِ مِنْهَا عَشْرُ دِلَآءٍ، وَهَذَا عَنْ أَبِي يُوسُفَ رحمته الله.

وَعَنْ مُحَمَّدٍ رحمته الله مِائَتَا دَلِيرٍ إِلَى ثَلَاثِمِائَةِ دَلِيرٍ، فَكَأَنَّهُ بَنَى جَوَابَهُ عَلَى مَا شَاهَدَ فِي بَلَدِهِ.

وَعَنْ أَبِي حَنِيفَةَ رحمته الله فِي «الْجَامِعِ الصَّغِيرِ» فِي مِثْلِهِ يُنْزَحُ حَتَّى يَغْلِبَهُمُ الْمَاءُ. وَلَمْ يُقَدَّرِ الْغَلْبَةُ بِشَيْءٍ كَمَا هُوَ دَابَّةٌ.

غاية البيان

مِنْ: حَفَرَ الْحَفِيرَةَ، وَإِرْسَالَ الْقَصْبَةِ.

قَوْلُهُ: (فَيُنْزَحُ لِكُلِّ قَدْرِ مِنْهَا عَشْرُ دِلَآءٍ).

حَتَّى إِذَا كَانَ طُولُ الْمَاءِ عَشْرَ قَبْضَاتٍ، فَانْتَقَصَ بِعَشْرِ دِلَآءٍ قَبْضَةٌ وَاحِدَةٌ؛ يُعْلَمُ أَنَّ كُلَّ الْمَاءِ مِائَةُ دَلِيرٍ؛ فَتُنْزَحُ تِسْعُونَ دَلِيرًا أُخْرَى.

قَوْلُهُ: (بَنَى جَوَابَهُ عَلَى مَا شَاهَدَ فِي بَلَدِهِ)؛ لِأَنَّهُ كَانَ غَالِبَ مِيَاهِ آبَارِ بَغْدَادَ كَذَلِكَ، وَلَا يَزِيدُ عَلَى ثَلَاثِمِائَةِ دَلِيرٍ.

قَالَ فِي «الْمُبْسُوطِ»: «وَمَا رُوِيَ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ: إِذَا نُزِحَ مِنْهَا مِئَةُ دَلِيرٍ يَكْفِي، فَهُوَ بِنَاءٌ [٢٤/١] عَلَى آبَارِ الْكُوفَةِ؛ لِقَلَّةِ الْمَاءِ فِيهَا»^(١).

قَوْلُهُ: (وَلَمْ يُقَدَّرِ الْغَلْبَةُ بِشَيْءٍ)، وَإِنَّمَا لَمْ يُقَدَّرْهَا؛ لِأَنَّهَا مُتَفَاوِتَةٌ.

[٥٩/١] وَالنَّزْحُ إِلَى أَنْ يَظْهَرَ الْعَجْزُ أَمْرٌ صَحِيحٌ فِي الشَّرْعِ؛ لِأَنَّ الطَّاعَةَ بِحَسَبِ الطَّاقَةِ. (كَمَا هُوَ دَابَّةٌ)، أَيُّ: كَمَا هُوَ عَادَتُهُ، وَعَادَتُهُ أَنْ يُفَوِّضَ مِثْلَ هَذَا

(١) يَنْظُرُ: «الْمُبْسُوطُ» لِلرَّغَسِيِّ [٥٩/١].

وَقِيلَ: يُؤْخَذُ بِقَوْلِ رَجُلَيْنِ لَهُمَا بَصَارَةٌ فِي أَمْرِ الْمَاءِ، وَهَذَا أَشْبَهُ بِالْفَقْهِ
وَإِنْ وَجَدُوا فِي الْبُيْرِ فَأَرَةً، أَوْ غَيْرَهَا، وَلَا يُدْرَى مَتَى وَقَعَتْ؟ وَلَمْ
تَنْتَفِخْ؛ أَعَادُوا صَلَاةَ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ. إِذَا كَانُوا تَوَضَّأُوا مِنْهَا، وَغَسَلُوا كُلَّ شَيْءٍ
أَصَابَهُ مَائُهَا، وَإِنْ كَانَتْ قَدْ انْتَفَخَتْ أَوْ تَفَسَّخَتْ؛ أَعَادُوا صَلَاةَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ
وَلَيَالِيهَا. وَهَذَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رضي الله عنه.

وَقَالَا: لَيْسَ عَلَيْهِمْ إِعَادَةُ شَيْءٍ حَتَّى يَتَحَقَّقُوا مَتَى وَقَعَتْ.
لَأَنَّ الْيَقِينَ لَا يَزُولُ بِالشَّكِّ، وَصَارَ كَمَنْ رَأَى فِي ثَوْبِهِ نَجَاسَةً لَا يُدْرِي
مَتَى أَصَابَتْهُ.

❦ غَايَةُ الْبَيَانِ ❦

إِلَى رَأْيِ الْمُبْتَلَى بِهِ، كَمَا فَعَلَ كَذَلِكَ فِي تَفْسِيرِ الْبُيْرِ الْوَاقِعِ الْكَبِيرِ، حَيْثُ قَالَ (١):
(هُوَ مَا يَسْتَكْثِرُهُ النَّاطِرُ).

قَوْلُهُ: (وَهَذَا أَشْبَهُ بِالْفَقْهِ)، أَي: الْأَخْذُ بِقَوْلِ رَجُلَيْنِ لَهُمَا بَصَارَةٌ أَشْبَهُ بِالْفَقْهِ؛
لَأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى اعْتَبَرَ قَوْلَ الرَّجُلَيْنِ فِي جَزَاءِ الصَّيْدِ حَيْثُ قَالَ: ﴿يُحْكَمْ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ
مِنْكُمْ﴾ [المائدة: ٩٥]. وَكَذَا فِي الشَّهَادَةِ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوَوَيْ عَدْلٍ﴾ [الطلاق: ٢]
وَكَذَا قَوْلُ الرَّجُلَيْنِ: مُعْتَرٍّ فِي قِيَمِ الْأَشْيَاءِ الْمُتَلَفَةِ.

وَهَذَا الْقَوْلُ - أَعْنِي: الْأَخْذُ بِقَوْلِ رَجُلَيْنِ، وَالنَّزْحَ بِقَدْرِ مَا حَكَمَا - مَرْوِيٌّ
عَنْ أَبِي نَصْرِ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ سَلَامٍ.

قَوْلُهُ: (وَلَا يُدْرَى مَتَى وَقَعَتْ)، إِنَّمَا قَبِدَ بِهَذَا لِأَنَّهُ إِذَا عَلِمَ زَمَانُ الْوُقُوعِ يُحْكَمُ
بِالنَّجَاسَةِ مِنْ ذَلِكَ الْوَقْتِ بِالِاتِّفَاقِ.

قَوْلُهُ: (لَأَنَّ الْيَقِينَ لَا يَزُولُ بِالشَّكِّ).

وَلَا بِي حَنِيفَةَ ﷺ: أَنَّ لِلْمَوْتِ سَبَبًا ظَاهِرًا وَهُوَ الْوُقُوعُ فِي الْمَاءِ ؛

﴿ غَايَةُ الْبَيَان ﴾

بيانه: أَنَّ الْمَاءَ كَانَ ظَاهِرًا بَيِّقِينَ ؛ فَوَقَعَ الشُّكُّ فِي نَجَاسَتِهِ فِيمَا مَضَى ، وَلَا يَزُولُ الْيَقِينُ بِالشُّكِّ ، فَلَا يُحْكَمُ بِالنَّجَاسَةِ إِلَّا زَمَانَ التَّيَقُّنِ بِوُقُوعِ النَّجَسِ ؛ لِأَنَّ الْيَقِينَ يَزُولُ بِمِثْلِهِ .

قَوْلُهُ: (وَلَا بِي حَنِيفَةَ: أَنَّ لِلْمَوْتِ سَبَبًا . . .) إِلَى آخِرِهِ .

بيانه: أَنَّ الْمَوْتَ أَمْرٌ حَادِثٌ ، فَلَا بُدَّ لِلْحَادِثِ مِنْ سَبَبٍ ، وَذَلِكَ السَّبَبُ إِمَّا الْوُقُوعُ أَوْ غَيْرُهُ ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ غَيْرُهُ ؛ لِكُونِهِ مَوْهُومًا ، فَتَعَيَّنَ الْوُقُوعُ ؛ لِكُونِهِ مُحَقَّقًا ؛ لِأَنَّ الْمَوْهُومَ فِي مُقَابَلَةِ الْمُحَقَّقِ كَالْمَعْدُومِ ، فَأُضِيفَ الْمَوْتُ إِلَى الْوُقُوعِ .

إِلَّا [١/١٠٦م] أَنَّ الْحَيَّوَانَ لَا يَمُوتُ بِمَجَرَّدِ الْوُقُوعِ فِي الْبُيْرِ ، بَلْ يَضْطَرُّ سَاعَاتٍ ثُمَّ يَمُوتُ ؛ فَقَدَّرَ بِيَوْمٍ وَلَيْلَةٍ فِي غَيْرِ الْمُتَنَفِّخِ ؛ لِأَنَّ مَا دُونَ ذَلِكَ يَتَعَسَّرُ دَرْكُهُ ، وَبِالْثَلَاثِ فِي الْمُتَنَفِّخِ ؛ لِأَنَّ الْإِنْتِفَاحَ دَلِيلُ بُعْدِ الْعَهْدِ وَتَقَادُّمِهِ .

وَأَدْنَى التَّقَادُّمِ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ وَلَيَالِيهَا ، كَمَا لَا يُصَلَّى عَلَى الْمَدْفُونِ إِذَا دُفِنَ قَبْلَ الصَّلَاةِ بَعْدَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ؛ لِأَنَّ الثَّلَاثَةَ دَلِيلُ التَّقَادُّمِ ، وَقَبْلَ الثَّلَاثَةِ ^(١) يُصَلَّى ؛ لِعَدَمِ التَّقَادُّمِ الْمُؤَرِّثِ لَانْفِسَاخِ الْمَيِّتِ ^(٢) .

وَكَانَ أَبُو يُوسُفَ عَلَى مَا قَالَهُ أَبُو حَنِيفَةَ حَتَّى رَأَى يَوْمًا جِدَادَةً ^(٣) حَمَلَتْ فَأَرَةً مُنْتَفِخَةً ، فَلَمَّ بَلَعَتْ رَأْسَ الْبُيْرِ وَقَعَتِ الْفَأَرَةُ فِيهَا ، فَرَجَعَ أَبُو يُوسُفَ إِلَى مَا قَالَهُ مُحَمَّدٌ .

(١) فِي الْأَصْلِ: «الثَلَاثُ» ، وَالْمَثْبُوتُ مِنْ: «ت» ، «م» ، «ز» ، «و» ، «ف» .

(٢) فِيهِ نَظَرٌ ؛ لِأَنَّهُمْ جَعَلُوا الثَّلَاثَةَ هَهُنَا لِمُدَّةِ التَّنَفُّسِ ، وَفِي الصَّلَاةِ عَلَى الْقَبْرِ جَعَلُوا مَا فَوْقَهَا لِمُدَّةِ التَّنَفُّسِ ، وَالثَّلَاثُ لِعَدَمِهِ ، وَيُؤَيِّدُ هَذَا قَوْلُ صَاحِبِ «الْمَحِيطِ»: إِنْ الْمَيِّتُ لَا يَتَنَفَّسُ إِلَى بَعْدِ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ وَلَيَالِيهَا . كَذَا جَاءَ فِي حَاشِيَةِ: «ت» . وَيَنْظُرُ: «الْمَحِيطُ الْبِرْهَانِيُّ» لِابْنِ مَازَةَ الْبُخَارِيِّ [١/١٠٨] .

(٣) الْجِدَادَةُ: طَائِرٌ مِنْ لَجَوَارِحَ ، يَنْقَضُّ عَلَى الْجُرْذَانِ ، وَالِدَوَاجِنِ ، وَالْأَطْعَمَةِ ، وَنَحْوِهَا . وَالْحَمْعُ جِدَا . يَنْظُرُ: «الْمَعْجَمُ الْوَسِيطُ» [١/١٥٩م/مَادَّةُ: الْحَدَاةُ] .

فَبِحَالٍ بِهِ عَلَيْهِ . إِلَّا أَنَّ الْإِنْتِفَاحَ دَلِيلُ تَقَادُّمِ الْعَهْدِ ، فَيَقْدَرُ بِالثَّلَاثِ . وَعَدَّةُ الْإِنْتِفَاحِ وَالْتَفَاسُخِ دَلِيلُ قُرْبِ الْعَهْدِ ، فَقَدَرْنَاهُ بِيَوْمٍ ١٧ ط | وَلَيْلَةٍ ؛ لِأَنَّ مَا دُونَ ذَلِكَ سَاعَاتٍ لَا يُمَكِّنُ ضَبْطَهَا .

وَأَمَّا مَسْأَلَةُ النَّجَاسَةِ : فَقَدْ قَالَ الْمُعَلَّى : هِيَ عَلَى الْاِخْتِلَافِ ، فَيَقْدَرُ بِالثَّلَاثِ فِي النَّبَالِيِّ ، وَبِيَوْمٍ وَلَيْلَةٍ فِي الطَّرِيقِيِّ .
وَلَوْ سَلِمَ فَالْثُّوبُ بِمَرَأَى عَيْنِهِ ، وَالْبِئْرُ عَائِبَةٌ عَنْ بَصَرِهِ . فَيَفْتَرَقَانِ .

عابه السيار

وَمَا قَالَهُ أَبُو حَنِيفَةَ : احْتِيَاظٌ فِي أَمْرِ الْعِبَادَةِ .

وَمَا قَالَاهُ : عَمَلٌ بِالْيَقِينِ وَرِفْقٌ بِالنَّاسِ ^(١) .

قَوْلُهُ : (فَبِحَالٍ بِهِ عَلَيْهِ) ، أَي : يُضَافُ الْمَوْتُ إِلَى الْوُقُوعِ .

قَوْلُهُ : (وَأَمَّا مَسْأَلَةُ النَّجَاسَةِ : فَقَدْ قَالَ الْمُعَلَّى : هِيَ عَلَى الْاِخْتِلَافِ) .

هَذَا جَوَابٌ بِطَرِيقِ الْمَنْعِ ، بَأَن يُقَالَ : لَا نُسَلِّمُ أَنَّهَا كَمَا قُلْتُمْ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ ، بَلْ يُحَكِّمُ عِنْدَهُ بِالنَّجَاسَةِ مِنْذُ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ إِنَّ ^(٢) كَانَتْ طَرِيقَةً ، وَمِنْذُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ وَلَيَالِيهَا إِنْ كَانَتْ بَالِيَةً .

قَوْلُهُ : (وَلَوْ سَلِمَ) ، هَذَا جَوَابٌ بِطَرِيقِ التَّسْلِيمِ ، بَأَن يُقَالَ : وَلَئِنْ سَلَّمْنَا أَنَّهَا كَمَا قُلْتُمْ . لَكِنْ بَيْنَ الثُّوبِ وَالْبِئْرِ فَرْقٌ ، وَهُوَ أَنَّ الثُّوبَ بِمَرَأَى عَيْنِهِ ، فَلَوْ كَانَتْ النَّجَاسَةُ أَصَابَتْهُ قَبْلَ ذَلِكَ لَعَلِمَ ، بِخِلَافِ الْبِئْرِ ، فَإِنَّهَا غَائِبَةٌ عَنْ بَصَرِهِ ، فَلَا يَصُحُّ [١٧ ط م] الْقِيَاسُ .

وَالْمُعَلَّى : هُوَ مُعَلَّى بْنُ مَصْصُورٍ الرَّازِيُّ ، تَلْمِيزُ أَبِي يُوسُفَ وَمُحَمَّدٍ ، رَوَى

(١) يَطْرُقُ : «المبسوط» للسرْحَسِيِّ [٥٩/١] ، «بدائع الصنائع» للكَاسَانِيِّ [٤٢٥/١] ، «تبيين الحقائق» للزَيْلَعِيِّ [٣٠١] ، «النسابة شرح الهداية» لِلْعَبْدِيِّ [٤٦١/١] ، «الحر الرائق» لِابْنِ نَجِيمٍ [١٣١/١]

(٢) فِي الْأَصْلِ : «وَإِنْ» ، وَالْمُثَبِّتُ مِنْ : «ت» ، «م» ، «ز» ، «و» ، «ف» .

﴿ نهاية البيار ﴾

عنهما الكتب والأمالى ، وكان من الورع وحفظ الفقه والحديث بالمنزلة الرفيعة ،
والدرجة العالية .

وقد سكن معلى بغداد ، وسمع هُشَيْمًا وحماد بن زيد ، روى عنه : مُحَمَّدُ بْنُ
عَبْدِ الرَّحِيمِ ، وعليُّ بنُ الهيثم في تفسير الأحزاب^(١) والبيوع في « صحيح
البخاري »^(٢) .

قال البخاري : « مات ببغداد في شهر ربيع الأول ، سنة إحدى عشرة^(٣)
ومائتين ، ودخلنا عليه سنة عشر ومائتين »^(٤) .

ولم يحدث عنه في « الجامع » بشيء ، وإنما حدث عن رجل عنه .



(١) وهو ما أخرجه البخاري / كتاب التفسير / باب تفسير سورة الأحزاب ، الحديث (٤٥٠٩) حدثنا

محمد بن عبد الرحيم حدثنا معلى بن منصور عن حماد بن زيد حدثنا ثابت عن أنس بن مالك رضي الله عنه
أن هذه الآية ﴿ وَنُخَيِّ فِي نَفْسِكَ مَا اللَّهُ مُبْدِيهِ ﴾ نزلت في شأن زينب بنت جحش وزيد بن حارثة .

(٢) وهو ما أخرجه البخاري / كتاب البيوع : باب بيع النخل قبل أن يبدو صلاحها ، الحديث (٢٠٨٥)

حدثني علي بن الهيثم ، حدثنا معلى ، حدثنا هشيم ، أخبرنا حميد ، حدثنا أنس بن مالك رضي الله عنه : عن
النبي ﷺ أنه نهى عن بيع الثمرة حتى يبدو صلاحها ، وعن النخل حتى يزهر .

(٣) في الأصل : « عشر » ، والمثبت من : « ت » ، و « م » ، و « ز » ، و « و » ، و « ف » .

(٤) ينظر : « التاريخ الأوسط » لبخري [٩٤٤ / ٤] ، و « إكمال تهذيب الكمال » لمغلطاي [٢٩٧ / ١١] .

فصل في الأَسَارِ وَغَيْرِهَا

وَعَرَقُ كُلِّ شَيْءٍ مُّعْتَبَرٌ بِسُورِهِ ؛

❦ عنه السالك ❦

فصل في الأَسَارِ وَغَيْرِهَا

الأَسَارُ: جَمْعُ سُورٍ، وَهُوَ بَقِيَّةُ الْمَاءِ الَّذِي يُتَقَيُّهَا الشَّارِبُ فِي الْإِنَاءِ^(١).

مُنَاسِبَةٌ هَذَا [٢٥/١] الْفَضْلِ بِمَا تَقَدَّمَ: مِنْ حَيْثُ إِنَّ بَعْضَ الْأَسَارِ مِمَّا يَجُوزُ بِهِ الْوُضُوءُ، فَاحْتِاجَ إِلَى ذِكْرِ الْأَسَارِ؛ لِتَفْصِيلِ ذَلِكَ الْبَعْضِ مِنْهَا.

وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْأَسَارَ أَرْبَعَةُ أَنْوَاعٍ:

طَاهِرٌ؛ كَسُورِ الْآدَمِيِّ وَمَا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ مِنَ الْحَيَوَانِ، إِلَّا الدَّجَاجَةَ الْمُخْلَاةَ.
وَطَاهِرٌ مَكْرُوهٌ؛ كَسُورِ الْهَرَّةِ، وَالدَّجَاجَةِ الْمُخْلَاةِ، وَسَبَّاحِ الطَّيْرِ، وَمَا يَسْكُنُ فِي الْبُيُوتِ مِنَ الْحَشَرَاتِ.

وَنَجَسٌ؛ كَسُورِ الْكَلْبِ، وَالْخِنْزِيرِ، وَالسَّبَّاحِ.

وَمَشْكُوكٌ فِيهِ؛ كَسُورِ الْحِمَارِ، وَالْبَغْلِ.

قَوْلُهُ: (وَعَرَقُ كُلِّ شَيْءٍ مُّعْتَبَرٌ بِسُورِهِ).

وَكَانَ الْأَوَّلَى أَنْ يَقُولَ الْمُصَنِّفُ: وَسُورُ كُلِّ شَيْءٍ مُّعْتَبَرٌ بِعَرَقِهِ؛ لِأَنَّ الْفَضْلَ لِبَيَانِ السُّورِ لَا لِلْعَرَقِ.

(١) ينظر: «المعرب في ترتيب المعرب» للمُطَرِّزِي [ص/٢١٥/مادة: سار].

لِأَنَّهُمَا يَتَوَلَّدَانِ مِنْ لَحْمِهِ ، فَأَخَذَ أَحَدُهُمَا حُكْمَ صَاحِبِهِ .
وَسُورُ الْأَدَمِيِّ وَمَا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ طَاهِرٌ .

غاية البيان

معناه: إِذَا كَانَ ذَاكَ طَاهِرًا مِنَ الْحَيَوَانِ فَهَذَا طَاهِرٌ مِنْهُ ، وَإِذَا [١/١٦١/م] كَانَ ذَاكَ نَجِسًا فَهَذَا نَجِسٌ ، وَكَذَا فِي الْكَرَاهَةِ ، وَلَا يَرِدُ عَلَيْنَا كَوْنُ سُورِ الْحِمَارِ وَالْبُغْلِ مَشْكُوكًا فِيهِ مَعَ أَنَّ عَرَقَ الْحِمَارِ طَاهِرٌ ؛ لِأَنَّ حُكْمَ الْعَرَقِ ثَبَتَ بِالْحَدِيثِ الْمُخَالَفِ لِلْقِيَاسِ ، وَهُوَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَكِبَ الْحِمَارَ مُغْرُورِيًا^(١) ، وَالْحَرُّ: حَرُّ الْحِجَازِ ، وَالثَّقَلُ: ثِقَلُ النَّبُوءَةِ .

وَأَمَّا قُلْنَا أَنَّهُ مُخَالَفٌ لِلْقِيَاسِ ؛ لِأَنَّ الْقِيَاسَ يَقْتَضِي أَنَّ عَرَقَهُ نَجِسٌ ؛ لِتَوَلُّدِهِ مِنَ اللَّحْمِ النَّجِسِ ؛ فَبَقِيَ الْحُكْمُ فِي غَيْرِهِ عَلَى أَصْلِ الْقِيَاسِ .

عَلَى أَنَّا نَقُولُ: إِنَّ سُورَهُ طَاهِرٌ أَيْضًا ، عَلَى مَا هُوَ الْأَصَحُّ مِنَ الرَّوَايَةِ^(٢) .

قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُمَا يَتَوَلَّدَانِ) ، أَيُّ: لِأَنَّ الْعَرَقَ وَاللُّعَابَ .

وَلَا يُقَالُ: كَيْفَ رَجَعَ الضَّمِيرُ إِلَيْهِمَا وَاللُّعَابُ غَيْرُ مَذْكُورٍ ؟ لِأَنَّ الشَّهْرَةَ قَائِمَةٌ مَقَامَ الذَّكْرِ ؛ لِأَنَّ السُّورَ لَمَّا كَانَ مُمْتَزِجًا بِاللُّعَابِ ؛ صَارَ مَذْكُورُ السُّورِ كَذِكْرِ اللَّعَابِ .

(١) لَمْ نَجِدْهُ هَكَذَا ، وَإِنَّمَا الثَّابِتُ الْمَشْهُورُ عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ رضي الله عنه قَالَ: «أَتَيْ النَّبِيَّ ﷺ بِفَرَسٍ مُغْرُورِيٍّ ، فَرَكِبَهُ حِينَ انْصَرَفَ مِنْ جَنَازَةِ ابْنِ الدَّخْدَاحِ ، وَنَحَرُ نَفْسِي حَوْلَهُ» . أَخْرَجَهُ: مُسْلِمٌ فِي كِتَابِ الْجَنَائِزِ / بَابِ رُكُوبِ الْمُصَلَّى عَلَى الْجَنَازَةِ إِذَا انْصَرَفَ [رقم / ٩٦٥] ، مِنْ طَرِيقِ مَالِكِ بْنِ مَغُولٍ ، عَنْ سَمَاكِ بْنِ حَرْبٍ بِهِ .

وَمُغْرُورِيًّا: مَا خُذَ مِنَ الْغُرُورِ الدَّابَّةَ ، أَيُّ: رَكَبَهَا غُرُورًا ، أَيُّ: لَيْسَ عَلَيْهَا شَيْءٌ . يَنْظُرُ: «الْمَغْرِبُ فِي تَرْتِيبِ الْمَعْرَبِ» لِلْمُطَرِّزِيِّ [ص / ٣١٤ / مَادَّةُ: عُرُو] .

وَجَاءَ فِي حَاشِيَةِ: «و»: «غُرُورِي الدَّابَّةَ: رَكَبَهَا غُرُورًا» .

(٢) وَالصَّحِيحُ: أَنَّهُ طَاهِرٌ ، وَإِنَّمَا اشْكُ فِي طَهْرِيَّتِهِ . كَذَا أَقْرَهُ قَاضِيخَانُ فِي «فَتَاوَاهِ» [١/١٨] ، وَيَنْظُرُ: «الْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّةُ» [١/٢٤] .

لِأَنَّ الْمُخْتَلِطَ بِهِ اللَّعَابُ ، وَقَدْ تَوَلَّدَ مِنْ لَحْمٍ طَاهِرٍ . وَيَدْخُلُ فِي هَذَا
الْجَوَابِ : الْجُنُبُ ، وَالْحَائِضُ ، وَالْكَافِرُ .
وَسُورُ الْكَلْبِ نَجِسٌ .

وَيُغْسَلُ الْإِنَاءُ مِنْ وُلُوغِهِ ثَلَاثًا ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ «يُغْسَلُ الْإِنَاءُ مِنْ وُلُوغِ الْكَلْبِ
ثَلَاثًا» وَلِسَانُهُ يُلَاقِي الْمَاءَ دُونَ الْإِنَاءِ ، فَلَمَّا تَنَجَّسَ الْإِنَاءُ فَالْمَاءُ أَوْلَى . وَهَذَا
يُفِيدُ النَّجَاسَةَ وَالْعَدَدَ فِي الْغَسْلِ .

وَهُوَ حُجَّةٌ عَلَى الشَّافِعِيِّ ﷺ فِي اسْتِرَاطِ السَّبْعِ . وَلِأَنَّ مَا يُصِيبُهُ بَوْلُهُ

❦ غَايَةُ الْمَبَادِ ❦

قَوْلُهُ : (وَيَدْخُلُ فِي هَذَا الْجَوَابِ الْجُنُبُ ...) إِلَى آخِرِهِ .

يَعْنِي : ثَبَتَ هَذَا الْحُكْمُ ، وَهُوَ طَهَارَةُ السُّورِ فِي جَمِيعِ النَّاسِ ؛ لِأَنَّهُ قَالَ :
(وَسُورُ الْآدَمِيِّ) ، وَكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ آدَمِيٌّ ، وَرُوِيَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَقِيَ حُدَيْفَةَ ، فَمَدَّ
يَدَهُ لِيُصَافِحَهُ ؛ فَقَبَضَ يَدَهُ ، وَقَالَ : إِنِّي جُنُبٌ ، فَقَالَ ﷺ : «الْمُؤْمِنُ لَيْسَ يَنْجَسُ» (١) .

وَلَا يُقَالُ : كَيْفَ يَكُونُ سُورُ الْكَافِرِ طَاهِرًا وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ
نَجِسٌ ﴾ [التوبة : ٢٨] ؟

لِأَنَّا نَقُولُ : الْمُرَادُ مِنْهُ نَجَاسَةُ الْإِعْتِقَادِ ؛ لَا نَجَاسَةُ الذَّاتِ ، وَلِهَذَا لَا نَقُولُ
بِطَهَارَةِ سُورِهِ عَلَى قَوْرِ شُرْبِ الْخَمْرِ .

قَوْلُهُ : (وَهَذَا يُفِيدُ) ، أَيُّ : هَذَا الْحَدِيثُ .

(١) أَخْرَجَهُ : مُسْلِمٌ فِي كِتَابِ الْحَيْضِ ، بَابِ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّ الْمُسْلِمَ لَا يَنْجَسُ [رَقْمُ / ٣٧٢] ، وَأَبُو دَاوُدَ
فِي كِتَابِ الطَّهَارَةِ / بَابِ فِي الْجَنْبِ يَصَافِحُ [رَقْمُ / ٢٣٠] ، وَالنَّسَائِيُّ فِي كِتَابِ الطَّهَارَةِ / بَابِ مِمَا
الْجَنْبُ وَمَجَالِسُهُ [رَقْمُ / ٢٦٧] . وَابْنُ مَاجَهٍ فِي كِتَابِ الطَّهَارَةِ وَسُنَنِهَا / بَابِ مَصَافِحَةِ الْجَنْبِ [رَقْمُ /
٥٣٥] ، وَغَيْرُهُمْ مِنْ حَدِيثِ حُدَيْفَةَ ﷺ بِهِ .

يَطْهَرُ بِالثَّلَاثِ ، فَمَا يُصِيبُهُ سُورُهُ وَهُوَ دُونَهُ أَوْلَى . وَالْأَمْرُ الْوَارِدُ بِالسَّبْعِ مَحْمُولٌ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ .

غاية البيان

(يَطْهَرُ بِالثَّلَاثِ) ، أي: بِالْإِجْمَاعِ^(١) .

(وَهُوَ دُونَهُ أَوْلَى) ، [١/٦١٠م] أي: السُّورُ دُونَ الْبَوْلِ ، وَلِهَذَا قَالَ مَالِكٌ: إِنْ سُورُهُ طَاهِرٌ^(٢) ، وَلَمْ يَخْتَلِفْ أَحَدٌ فِي نَجَاسَةِ بَوْلِهِ ، فَلَمَّا كَانَ دُونَهُ صَارَ أَوْلَى ، إِلَى أَنْ يَطْهَرُ بِالثَّلَاثِ .

وَكَذَا سُورُ الْخِنْزِيرِ طَاهِرٌ عِنْدَ مَالِكٍ^(٣) ، وَعَلَّلَ فِي الْكَلْبِ بِعِلَّةِ الطُّوفِ ، وَفِي الْخِنْزِيرِ بِعَدَمِ تَأْثِيرِ لُعَابِهِ فِي الْمَاءِ .

وَلَنَا: أَنَّ اللَّعَابَ الْمُتَوَلَّدَ مِنَ اللَّحْمِ النَّجِسِ امْتَزَجَ بِالْمَاءِ فَتَنَجَّسَ ، وَلَا نُسَلِّمُ عَدَمَ التَّأْثِيرِ .

قَوْلُهُ: (وَالْأَمْرُ الْوَارِدُ بِالسَّبْعِ) مَحْمُولٌ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ ، أَي: الْأَمْرُ الْوَارِدُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، بِسَبْعِ مَرَّاتٍ مَحْمُولٌ عَلَى إِبْتِدَاءِ الْإِسْلَامِ ؛ لِأَنَّهُ ﷺ كَانَ يُشَدِّدُ فِي أَمْرِ الْكِلَابِ ، حَتَّى يُمْنَعُوا مِنَ الْإِقْتِنَاءِ .

وَأَرَادَ بِالْأَمْرِ الْوَارِدِ: مَا رُوِيَ أَنَّهُ ﷺ قَالَ: «إِذَا وَلَغَ الْكَلْبُ فِي الْإِنَاءِ ، فَاغْسِلُوهُ سَبْعَ مَرَّاتٍ ، وَالثَّامِنَةَ عَقَرُوهُ بِالتُّرَابِ»^(٤) .

(١) ورده العيني بقوله: وفيه نظر؛ لأن عند الشافعي بوله ودمه نجس لا يطهر إلا بالغسل سبعاً. يطر. «الساية شرح الهداية» [١/٤٧٥] ، «المجموع» للنووي [٢/٥٣٤] ، «روضة الطالبيين» للنووي [١/٣٢] .

(٢) يطر. «التصريح في فقه الإمام مالك بن أنس» لابن الجلاب [١/٥٢] ، و«التوضيح في شرح المحتصر» لخليل بن إسحاق [١/٢٢١] ، و«امقدمات الممهدات» لابن رشد [١/٨٩] .

(٣) يطر. «القوانين الفقهية» لابن جزي [ص/٢٦] ، و«التبصرة» للخمى [١/٦٠] .

(٤) أخرجه: مسلم في كتاب الطهارة/ باب حكم ولوغ الكلب [رقم/ ٢٨٠] ، وأبو داود في كتاب=

وَسُورِ الْخِنْزِيرِ نَجِسٌ ؛ لِأَنَّهُ نَجِسُ الْعَيْنِ . عَلَى مَا مَرَّ .

وَسُورِ سِبَاعِ الْبَهَائِمِ نَجِسٌ .

﴿ غَايَةُ الْبَيَانِ ﴾

وَأَمَّا حُمِلَ ذَلِكَ عَلَى ابْتِدَاءِ الْإِسْلَامِ بِدَلِيلٍ مَا رَوَى الطَّحَاوِيُّ فِي «شرح الآثار»: عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ إِسْحَاقَ ، عَنْ أَبِي نُعَيْمٍ ، عَنْ عَبْدِ السَّلَامِ بْنِ حَرْبٍ ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ ، عَنْ عَطَاءٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، فِي الْإِنَاءِ يَلْغُ فِيهِ الْكَلْبُ أَوْ الْهَرُّ . قَالَ: «يُغَسَّلُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ»^(١) .

فَعُلِمَ: أَنَّ حَدِيثَ السَّبْعِ مَنْسُوخٌ [٢٥٠ ظ] ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

قَوْلُهُ: (وَسُورِ الْخِنْزِيرِ نَجِسٌ ؛ لِأَنَّهُ نَجِسُ الْعَيْنِ) ، الضَّمِيرُ رَاجِعٌ إِلَى الْخِنْزِيرِ . وَعِنْدَ مَالِكٍ: سُورُ الْكَلْبِ وَالْخِنْزِيرِ طَاهِرٌ^(٢) ؛ لِأَنَّ الْكَلْبَ مِنَ الطَّوَافِينِ كَالْهَرَّةِ ، وَالْخِنْزِيرُ نَجِسٌ ؛ لَكِنَّ لُعَابَهُ لَا يُؤَثِّرُ فِي الْمَاءِ ، وَالشَّرْطُ عِنْدَهُ الْأَثَرُ ؛ وَهَذَا لِأَنَّ الْمَاءَ الْقَلِيلَ وَالكَثِيرَ عِنْدَهُ سَوَاءٌ .

وَلَنَا فِي الْكَلْبِ: مَا مَرَّ آنفًا ، وَمَا تُبَيِّنُ فِي سُورِ سِبَاعِ الْبَهَائِمِ ، [١/٢٢٢ م] وَفِي سُورِ الْخِنْزِيرِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَإِنَّهُ رِجْسٌ﴾ [الأنعام: ١٤٥] .

بَيَانُهُ: أَنَّ سُورَهُ مُمْتَزَجٌ بِلُعَابِهِ الَّذِي يَتَوَلَّدُ مِنَ اللَّحْمِ ، وَهُوَ نَجِسُ الْعَيْنِ ، فَيَكُونُ سُورُهُ نَجِسًا ، وَلَا اعْتِبَارَ لِظُهُورِ الْأَثَرِ ؛ لِأَنَّ النَّجَاسَةَ امْتَزَجَتْ بِالْمَاءِ ، وَفِي كُلِّ جُزْءٍ مِنَ الْمَاءِ احْتِمَالُ النَّجَاسَةِ قَائِمٌ ، فَلَا تَحْصُلُ الطَّهَارَةُ بِالشَّكِّ وَالِاحْتِمَالِ .

(عَلَى مَا مَرَّ) إِشَارَةٌ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَإِنَّهُ رِجْسٌ﴾ [الأنعام: ١٤٥] .

= الطهارة / باب الوضوء بسور الكلب [رقم / ٧٤] ، والنسائي في كتاب الطهارة / باب تعفير الإباء الذي ولغ فيه الكلب بالتراب [رقم / ٦٧] ، من حديث عبد الله بن المغفل رضي الله عنه به .

(١) أخرجه: الطحاوي في «شرح معاني الآثار» [٢٣/١] ، عن أبي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه به .

(٢) مضى توثيق مذهبه .

خِلَافًا لِلشَّافِعِيِّ رحمته الله فِيمَا سِوَى الْكَلْبِ ، وَالْخِنْزِيرِ ؛

❦ غَايَةُ الْبَيَانِ ❦

قَوْلُهُ: (خِلَافًا لِلشَّافِعِيِّ) ، فَإِنَّ عِنْدَهُ: سُورُ الذَّنْبِ ، وَالْفَهْدِ ، وَالْأَسَدِ ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ السَّبَاعِ طَاهِرٌ ؛ سِوَى الْكَلْبِ وَالْخِنْزِيرِ ^(١).

لَهُ: مَا رَوَى جَابِرٌ ، أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم سُئِلَ: أَيَتَوْضَأُ بِمَا أَفْضَلَتِ الْحُمْرُ؟ فَقَالَ: «نَعَمْ ، وَبِمَا أَفْضَلَتِ السَّبَاعُ» ^(٢).

وَلَنَا: أَنَّ سُورَ السَّبْعِ مُتَمَزِّجٌ بِلُعَابِهِ ، وَلُعَابُهُ نَجَسٌ ؛ لِتَوَلُّدِهِ مِنَ اللَّحْمِ النَّجَسِ ، بِدَلِيلِ حُرْمَتِهِ مَعَ صَلَاحِيَّتِهِ لِلْغِذَاءِ لَا لِلْكَرَامَةِ ، وَلَا بَلَوَى فِي سُورِهِ ^(٣) ، فَيَكُونُ سُورُهُ نَجَسًا ، وَالْحَدِيثُ مُرْسَلٌ ؛ فَكَيْفَ يَخْتَجُّ بِهِ ، وَهُوَ لَيْسَ بِحُجَّةٍ عِنْدَهُ ؟ وَهَذَا لِأَنَّ رَاوِيَهُ دَاوُدُ بْنُ حُصَيْنٍ ، عَنْ جَابِرٍ رحمته الله ، وَدَاوُدُ بْنُ حُصَيْنٍ لَمْ يَلْقَ جَابِرًا . كَذَا قَالَه الْجَصَّاصُ ^(٤).

وَلَيْزِنْ صَحَّ فَنَقُولُ: الْمُرَادُ مِنْهُ حُمْرُ الْوَحْشِ ، وَسَبَاعُ الطَّيْرِ ؛ تَوْفِيقًا بَيْنَ الْعَقْلِ وَالثَّقَلِ .

أَوْ نَقُولُ: الْمُرَادُ مِنْهُ الْمَاءُ الْكَثِيرُ ؛ لِمَعْنَى التَّوْفِيقِ ، أَوْ هُوَ مَحْمُولٌ عَلَى مَا قَبْلَ تَحْرِيمِ لِحُومِهَا .

(١) ينظر: «الحاوي الكبير» لأبي الحسن الماوردي [٣١٧/١] . و«التهذيب في فقه الإمام الشافعي» للنفوي [١٦١/١] ، و«المجموع شرح المذهب» للنووي [١٧٢/١ - ١٧٣] .

(٢) أخرجه: عبد الرزاق [رقم/ ٢٥٢] ، والدارقطني في «سننه» [٦٢/١] ، والشافعي في «الأم» [١٩/٢] ، ومن طريقه البيهقي في «سننه الكبرى» [رقم/ ١١١٠] ، من حديث جابر بن عبد الله رحمته الله به .

قال ابن الملقن: «رواه الشافعي والدارقطني من رواية جابر بإسناد ضعيف» . ينظر: «خلاصة البدر المنير» لابن الملقن [١٣/١] ، و«الدراية في تخريج أحاديث الهداية» لابن حجر [٦٢/١] .

(٣) أي: يُسْتَطَاعُ الامْتِنَاعُ مِنْ سُورِهِ ، وَهُوَ احْتِرَازٌ مِنْ سُورِ الْهَرِّ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُسْتَطَاعُ الْامْتِنَاعُ مِنْ سُورِهِ ، فَلَا يَكُونُ نَجَسًا لِلضَّرُورَةِ . كَذَا جَاءَ فِي حَاشِيَةِ: «ت» .

(٤) ينظر: «شرح مختصر الطحاوي» للجصاص [٢٨٧/١] .

لأنَّ لَحْمَهَا نَجَسٌ ، وَمِنْهُ يَتَوَلَّدُ اللَّعَابُ ، وَهُوَ الْمُعْتَبَرُ فِي الْبَابِ .

وَسُورُ الْهَرَّةِ طَاهِرٌ مَكْرُوهٌ . وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ رحمته الله : أَنَّهُ غَيْرُ مَكْرُوهٍ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ رحمته الله كَانَ يُصْغِي لَهَا الْإِنَاءَ فَتَشْرَبُ مِنْهُ ، ثُمَّ يَتَوَضَّأُ بِهِ . وَلَهُمَا قَوْلُهُ رحمته الله : «الْهَرَّةُ سَبْعٌ» .

وَالْمُرَادُ : بَيَانُ الْحُكْمِ ، إِلَّا أَنَّهُ سَقَطَتِ النَّجَاسَةُ ؛ لِإِعْلَالِ الطَّوْفِ فَبَقِيَتْ

عَالِيَهُ الْبَيَانُ

قَوْلُهُ : (لَأَنَّ لَحْمَهَا) ، أَيُ : لَحْمَ سَبَاعِ الْبَهَائِمِ . وَحَدَّ اللَّحْمَ وَلَمْ يَجْمَعْهُ ؛ لِإِرَادَةِ الْجَنَسِ .

(وَمِنْهُ) ، أَيُ : مِنَ اللَّحْمِ .

(فِي الْبَابِ) ، أَيُ : فِي بَابِ السُّورِ .

قَوْلُهُ : (طَاهِرٌ مَكْرُوهٌ) .

وَفَائِدَتُهُ : أَنَّهُ إِذَا تَوَضَّأَ بِهِ يَجُوزُ ، لَكِنْ مَعَ الْكَرَاهَةِ ، [٦٢/١ ط م] إِنْ كَانَ يَجِدُ مَاءً مُطْلَقًا ، وَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَلَا كَرَاهَةَ .

قَوْلُهُ : (كَانَ يُصْغِي) ، أَيُ : يُمِيلُ .

(يَتَوَضَّأُ بِهِ) ، أَيُ : بِفَضْلِ سُورِهَا .

قَوْلُهُ : (وَالْمُرَادُ : بَيَانُ الْحُكْمِ) ، أَيُ : الْمُرَادُ مِنْ قَوْلِهِ رحمته الله : «الْهَرَّةُ سَبْعٌ» (١) ؛ بَيَانُ الْحُكْمِ ؛ لَا بَيَانُ الْحَقِيقَةِ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ رحمته الله مَا بُعِثَ إِلَّا لِبَيَانِ الْحُكْمِ ؛ لِأَنَّ

(١) أخرجه : أحمد في «المسند» [٤٤٢/٢] ، وابن أبي شيبة [٣٤٣ / رقم] ، والدارقطني في «سننه» [٦٣/١] ، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

قال الهيثمي : «رواه أحمد ، وفيه عيسى بن المسيب وثقه أبو حاتم وصعفه غيره» - ينظر : «مجمع الزوائد» للهيتمي [٦٧/٤] .

الْكِرَاهَةُ. وَمَا رَوَاهُ مَحْمُولٌ عَلَى مَا قَبَّلَ التَّحْرِيمَ. ثُمَّ قِيلَ: كَرَاهَتُهُ؛ لِحُرْمَةِ اللَّحْمِ.

﴿ غَايَةُ الْبَيَانِ ﴾

الْحَقِيقَةُ لَا احتِياجَ فِيهَا إِلَى الْبَيَانِ النَّبَوِيِّ؛ لِعِلْمِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْحَاكَةِ وَالرُّعَاةِ أَنَّ ذَلِكَ الشَّيْءَ حَجَرٌ، وَذَلِكَ مَذْرُوءٌ، وَذَلِكَ شَجَرٌ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ.

وَسَبْعِيَّةُ الْهَرَّةِ حَقِيقَةُ ظَاهِرَةٌ؛ لِقَهْرِهَا الْحَشَرَاتِ.

فَصَارَ الْمُرَادُ مِنْهُ إِذَنْ: الْهَرَّةُ حُكْمُهَا حُكْمُ السَّبْعِ، وَحُكْمُ سُورٍ سَائِرِ سَبَاعِ الْبَهَائِمِ نَجَسٌ؛ لِمَا قُلْنَا، فَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ سُورُهَا نَجَسًا أَيْضًا، إِلَّا أَنَّ النَّجَاسَةَ سَقَطَتْ لِعَلَّةِ الطَّوْفِ الْمُؤَثِّرِ فِي التَّخْفِيفِ، الدَّافِعِ لِلْحَرَجِ بِقَوْلِهِ ﷺ: «الْهَرَّةُ لَيْسَتْ بِنَجَسٍ، إِنَّمَا هِيَ مِنَ الطَّوَافِينَ وَالطَّوَافَاتِ عَلَيْكُمْ»^(١).

فَبَقِيََتِ الْكِرَاهَةُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَلْزُمُ مِنْ سُقُوطِ النَّجَاسَةِ سُقُوطُ الْكِرَاهَةِ، وَمِنْ الْوَاجِبِ عَلَى الْعَوَامِّ أَنْ يَغْسِلُوا مَوَاضِعَ لَحْسِ الْهَرَّةِ إِذَا دَخَلَتْ تَحْتَ لِحَافِهِمْ؛ لِكِرَاهَةِ مَا أَصَابَهُ فَمُهَا^(٢).

قَوْلُهُ: (وَمَا رَوَاهُ)، أَيُّ: أَبُو يُوسُفَ^(٣). (قَبَّلَ التَّحْرِيمَ)، أَيُّ: قَبْلَ تَحْرِيمِ

(١) أحرجه: مالك [رقم/ ٤٢]، ومن طريقه أبو داود في كتاب الطهارة/ باب سؤر الهرة [رقم/ ٧٥]، والترمذي في أبواب الطهارة عن رسول الله ﷺ/ باب ما جاء في سؤر الهرة [رقم/ ٩٢]، والنسائي في كتاب الطهارة/ باب سؤر الهرة [رقم/ ٦٨]، وابن ماجه في كتاب الطهارة وسننها/ باب الوضوء سؤر الهرة والرخصة في ذلك [رقم/ ٣٦٧]، من حديث كبشة بنت كعب عن أبي قتادة رضي الله عنه. قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح».

وقال ابن حجر: «وصححه البخاري والترمذي والعقيلي والدارقطني». ينظر: «نصب الراية» للربيعي [١٣٦/١]، و«التلخيص الحبير» لابن حجر [٩٦/١].

(٢) قال ابن نجيم: وقد تسامح في «غاية البيان» حيث قال: ومن الواجب على العوام... إلخ؛ لأن الصحيح أنها تنزيهية وترك المكروه كراهة تنزيه مستحب لا واجب، إلا أن يراد بالواجب الثابت. ينظر: «البحر الرائق» [١٣٩/١].

(٣) قال بدر الدين العيني: ثم إن أكثر أصحابنا ذكروا قول محمد مع أبي حنيفة، وكذا ذكر=

وَقِيلَ: لِعَدَمِ تَحَامِيهَا النَّجَاسَةَ، وَهَذَا يُشِيرُ إِلَى التَّنْزِهِ، وَالْأَوَّلُ إِلَى الْقُرْبِ مِنَ التَّحْرِيمِ.

وَلَوْ أَكَلْتُ فَأَرَةً، ثُمَّ شَرِبْتُ عَلَى قَوْرِهِ الْمَاءَ؛ يَتَنَجَّسُ، إِلَّا إِذَا مَكَثَتْ سَاعَةً؛ لَغَسَلَهَا فَمِهَا يُلْعَابُهَا.

وَالِاسْتِثْنَاءُ عَلَى مَذْهَبِ أَبِي حَنِيفَةَ، وَأَبِي يُوسُفَ رحمهما الله،

﴿ عايناه الناص ﴾

لَحْمِ الْهَرَّةِ.

قَوْلُهُ: (وَهَذَا يُشِيرُ إِلَى التَّنْزِهِ) إِشَارَةٌ إِلَى التَّعْلِيلِ الثَّانِي، وَهُوَ قَوْلُهُ: (لِعَدَمِ تَحَامِيهَا).

يَعْنِي: أَنَّ التَّعْلِيلَ الثَّانِي يُشِيرُ إِلَى أَنَّ سُورَ الْهَرَّةِ كَرَاهَةٌ تَنْزِيهِ^(١)، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الشَّيْخُ أَبُو الْحَسَنِ الْكَرْخِيُّ^(٢).

وَالْتَّعْلِيلُ الْأَوَّلُ - وَهُوَ قَوْلُهُ: (لِحُزْمَةِ اللَّحْمِ) - يُشِيرُ إِلَى أَنَّ سُورَهَا [١/٢٣٧م] كَرَاهَةٌ تَحْرِيمٍ، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ أَبُو جَعْفَرٍ الطَّحَاوِيُّ^(٣).

قَوْلُهُ: (وَالِاسْتِثْنَاءُ عَلَى مَذْهَبِ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ).

وَأَرَادَ بِالِاسْتِثْنَاءِ قَوْلَهُ: (إِلَّا إِذَا مَكَثَتْ). وَإِنَّمَا قَالَ: لِأَنَّ الْإِسْتِثْنَاءَ [١/٢٦٧م] لَا

يَصِحُّ عَلَى قَوْلِ مُحَمَّدٍ؛ لِعَدَمِ جَوَازِ إِزَالَةِ النَّجَاسَةِ عِنْدَهُ بِمَا سِوَى [الْمَاءِ مِنْ]^(٤) الْمَائِعَاتِ.

= صاحب «المنظومة» وصاحب «الإيضاح» والمصنف، والأصح أن محمداً مع أبي يوسف ينظر: «البنية في شرح الهداية» [٤٨١/١].

(١) فعلى هذا: لو علم أنها لم تأكل الجيف؛ لا بُدَّه التَّوَضُّؤُ بِسُورِهَا. كَذَا جَاءَ فِي حَاشِيَةِ: «ز».

(٢) قيل: قول الكرخي هو الأصح، والأقرب إلى موافقة الأثر. كَذَا جَاءَ فِي حَاشِيَةِ: «و».

(٣) ينظر: «مختصر الطحاوي» [ص/١٦].

(٤) ما بين المعقوفتين: زيادة من: «ت»، «م»، «ز»، «و»، «و»، «ف».

وَسَقَطَ اعْتِبَارُ الصَّبِّ ؛ لِلضَّرُورَةِ .

وَسُورُ الدَّجَاةِ الْمُخَلَّاةِ مَكْرُوهٌ .

لِأَنَّهَا تُخَالِطُ النَّجَاسَةَ . وَلَوْ كَانَتْ مَحْبُوسَةً بِحَيْثُ لَا يَصِلُ مِنْقَارُهَا إِلَى مَا تَحْتَ قَدَمَيْهَا ؛ لَا يُكْرَهُ ؛ لِوُقُوعِ الْأَمْنِ عَنِ الْمُخَالَطَةِ .

وَكَذَا سُورُ سِبَاعِ الطَّيْرِ .

﴿ غاية البيان ﴾

قوله: (وَسَقَطَ اعْتِبَارُ الصَّبِّ) .

جواب سؤالٍ مُقَدَّرٍ ، وهو أن يُقَالَ: كيف يصحُّ هذا الاستثناء على قول أبي يوسف ؛ لأنَّ من مذهبه أنَّ الصَّبَّ شرطٌ ؟

فأجاب عنه وقال: نعم إنَّه شرطٌ ، لكن سقط اعتبار ذلك للضرورة .

قوله: (وَسُورُ الدَّجَاةِ الْمُخَلَّاةِ مَكْرُوهٌ) .

والمُرَادُ بِالمُخَلَّاةِ: هي التي يَصِلُ مِنْقَارُهَا إِلَى مَا تَحْتَ قَدَمَيْهَا ، والمحبوسةُ بِخِلَافِهَا^(١) ، وكذا سُورُ الإِبِلِ الْجَلَّالَةِ^(٢) ، والبَقَرِ الْجَلَّالَةِ: مَكْرُوهٌ ؛ لِاحْتِمَالِ نَجَاسَةِ الْقَمَرِ .

وَالْجَلَّالَةُ: هي التي علفها نجسٌ .

قوله: (وَكَذَا سُورُ سِبَاعِ الطَّيْرِ) ، أي: هو مَكْرُوهٌ ، وهي كالصَّقْرِ ، والبَازِي ، والجِدَاةِ ، وَغَيْرِهَا .

(١) والمراد بها: أن تحبس في بيت للتسمين ، فيكون رأسها وعلفها وماؤها خارج البيت ، فلا يمكنها أن تجول في عذرات نفسها . ينظر: «فتح القدير» لابن الهمام [١١٢/١ ، ١١٣] ، «العناية على الهداية بهامش فتح القدير» [١١٢/١] ، «البحر الرائق» لابن نجيم [١٣٩/١] .

(٢) الْجَلَّالَةُ مِنَ الْحَيَوَانِ: هي التي تَأْكُلُ الْعَذْرَةَ ، أو النَّجَاسَاتِ . ينظر: «النهاية في غريب الحديث» لابن الأثير [٢٨٨/١ مادة: جلل] .

لِأَنَّهَا تَأْكُلُ الْمَيْتَاتِ فَأَشْبَهَ الْمُخْلَاةَ. وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: أَنَّهَا إِذَا كَانَتْ مَحْبُوسَةً يَعْلَمُ صَاحِبُهَا أَنَّهُ لَا قَدَرَ عَلَى مِثْقَالِهَا؛ لَا يُكْرَهُ. وَاسْتَحْسَنَ الْمَشَايخُ هَذِهِ الرَّوَايَةَ.

وَسُورُ مَا يَسْكُنُ فِي الْبُيُوتِ كَالْحَيَّةِ، وَالْفَأْرَةُ؛ مَكْرُوءَةٌ. [١/٨]

لِأَنَّ حُرْمَةَ اللَّحْمِ أَوْجَبَتْ نَجَاسَةَ السُّورِ، إِلَّا أَنَّهُ سَقَطَتِ النَّجَاسَةُ؛ لِعِلَّةٍ^(١) الطَّوْفِ فَبَقِيََتِ الْكَرَاهَةُ وَالتَّنْبِيهُ عَلَى الْعِلَّةِ فِي الْهَرَّةِ.

﴿ غَايَةُ الْمَبَادِ ﴾

اعْلَمْ: أَنَّ سُورَ سِبَاعِ الطَّيْرِ نَجِسٌ، قِيَاسًا عَلَى سِبَاعِ الْبَهَائِمِ؛ لِحُرْمَةِ اللَّحْمِ لَا لِكِرَامَتِهِ، وَلَا بَلَوَى فِي سُورِهِ، وَطَاهِرٌ اسْتِحْسَانًا؛ لِشُرْبِهَا الْمَاءَ بِالْمِثْقَالِ الْجَافِّ الصَّقِيلِ، وَإِنَّمَا كُرِهَ لاحتِمَالِ النَّجَاسَةِ عَلَى الْمِثْقَالِ.

قَوْلُهُ: (وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ أَنَّهَا)، أَيُّ: أَنَّ سِبَاعَ الطَّيْرِ.

قَالَ الْفَقِيهُ أَبُو اللَّيْثِ^(٢) فِي «شرح الجامع الصغير»: «وَرَوَى الْحَسَنُ بْنُ زِيَادٍ، عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّهُ قَالَ: إِنْ كَانَ هَذَا الطَّيْرُ لَا يَتَنَاوَلُ الْمَيْتَةَ، مِثْلُ: الْبَازِي الْأَهْلِيَّ وَنَحْوِ ذَلِكَ، فَلَا يُكْرَهُ الْوُضُوءُ، وَإِنَّمَا يُكْرَهُ فِي الطَّيْرِ [١/٦٣ ط م] الَّذِي يَتَنَاوَلُ الْمَيْتَةَ».

قَوْلُهُ: (وَالْتَّنْبِيهُ عَلَى الْعِلَّةِ فِي الْهَرَّةِ).

(١) كَذَا فِي الْأَصْلِ وَفِي الْحَاشِيَةِ: «خ: بَعْلَةٌ».

(٢) أَبُو اللَّيْثِ: هُوَ نَصْرُسُ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ السَّمُرْقَنْدِيِّ الْفَقِيهَ أَبُو اللَّيْثِ الْمَعْرُوفُ بِإِمَامِ الْهِنْدِيِّ. تَفَقَّهَ عَلَى الْفَقِيهِ أَبِي جَعْفَرِ الْهِنْدُوَانِيِّ، وَهُوَ الْإِمَامُ الْكَبِيرُ صَاحِبُ الْأَقْوَالِ الْمَعْبُودَةِ وَالتَّصَانِيفِ الْمَشْهُورَةِ الَّتِي مِنْهَا: «عَمْدَةُ الْعُقَايِدِ»، وَ«بَسْتَانُ الْعَارِفِينَ»، وَ«خَزَانَةُ الْفَقْهِ». وَغَيْرُهَا. تُوُفِّيَ لَيْلَةَ الْفَلَاحِ لِأَحَدِي عَشْرَةِ لَيْلَةِ خَلَّتْ مِنْ جُمَادَى الْآخِرَةِ (سَنَةِ ٣٧٣ هـ). يَنْظُرُ: «تَارِيخُ الْإِسْلَامِ» لِلدَّهْلِيِّ [٢/٤٢٠]، وَ«الْجَوَاهِرُ الْمُضْيئة» لِعَبْدِ الْقَادِرِ الْقُرْشِيِّ [٢/١٩٦]. وَ«الْمِرْقَاةُ الْوَفِيَّةُ فِي طَبَقَاتِ الْحَنْفِيَّةِ» لِلْمُبِيرُوزَانَادِيِّ [ق/٧٣ ب/ مخطوط مكتبة رئيس الكتاب - تركيا/ (رقم الحفظ: ٦٧١)]، وَ«سُلَّمُ الْوُصُولِ إِلَى طَبَقَاتِ الْفُحُولِ» لِحَاجِي حَلِيفَةَ [٣/٣٦٨].

وَسُورُ الْحِمَارِ وَالْبَغْلِ مَشْكُوكٌ فِيهِ .

وَقِيلَ : الشَّكُّ فِي طَهَارَتِهِ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ طَاهِرًا ؛ لَكَانَ طَهُورًا ، مَا لَمْ يَغْلِبِ
اللُّغَابُ عَلَى الْمَاءِ .

﴿ غَايَةُ السَّيَالِ ﴾

هذا جوابُ سُؤَالِ مُقَدِّرٍ ، وَهُوَ أَنْ يُقَالَ : كَيْفَ عَلَلْتُمْ لِسُقُوطِ نَجَاسَةِ سُورِ سَائِرِ
سَوَاكِنِ الْبُيُوتِ بِعِلَّةِ الطُّوفِ ، فَمِنْ أَيْنَ تَنْبَهْتُمْ لِهَذِهِ الْعِلَّةِ ؟ وَهَلْ لَهَا أَثَرٌ شَرْعًا حَتَّى
تُغْتَبَرُ ؟

فَأَجَابَ عَنْهُ وَقَالَ : التَّنْبِيهُ عَلَى عِلَّةِ سُقُوطِ النَّجَاسَةِ فِي سُورِ سَوَاكِنِ الْبُيُوتِ
حَاصِلٌ فِي الْهَرَّةِ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَبَّهَنَا عَلَيْهَا ، وَعَلَّلَ بِهَا فِي الْهَرَّةِ ، وَقَالَ : « الْهَرَّةُ
لَيْسَتْ بِنَجِيسَةٍ ، إِنَّمَا هِيَ مِنَ الطَّوَافِينَ وَالطَّوَافَاتِ عَلَيْكُمْ » ^(١) .

وَأَشَارَ بِتَعْلِيلِهِ إِلَى قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ لَيْسَ عَلَيْكُمْ وَلَا عَلَيْهِمْ جُنَاحٌ بَعْدَهُنَّ طَوَفُونَ
عَلَيْكُمْ بَعْضُكُمْ عَلَى بَعْضٍ ﴾ [النور : ٥٨] .

فَسَقَطَ ثَمَّ الاستِثْنَانُ بِعِلَّةِ الطُّوفِ ؛ دَفْعًا لِلْحَرَجِ ، وَسَقَطَتِ النَّجَاسَةُ فِي سُورِ
الْهَرَّةِ بِعِلَّةِ الطُّوفِ ؛ دَفْعًا لِلْحَرَجِ أَيْضًا .

قَوْلُهُ : (وَسُورُ الْحِمَارِ وَالْبَغْلِ مَشْكُوكٌ فِيهِ) .

هَذِهِ عِبَارَةٌ كَثِيرٌ مِنَ الْمَشَايِخِ ، وَكَانَ أَبُو طَاهِرٍ الدَّبَّاسُ ^(٢) يُنْكِرُهُ ، وَيَقُولُ : حَاشَا

(١) مضى تخريجه قريباً .

(٢) هو : مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدَ بْنِ سُفْيَانَ أَبُو طَاهِرٍ الدَّبَّاسُ الْفَقِيه . قَالَ ابْنُ التَّجَارِ : إِمَامُ أَهْلِ الرَّأْيِ بِالْعِرَاقِ ،
دَرَسَ الْفِقْهَ عَلَى الْقَاضِي أَبِي خَازِمٍ صَاحِبِ بَكْرِ الْقَمِيِّ ، وَكَانَ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ ، صَحِيحُ
الْمَعْتَقَدِ ، تَخَرَّجَ بِهِ جَمَاعَةٌ مِنَ الْأَثَمَةِ . وَكَانَ يُوصَفُ بِالْحِفْظِ ، وَمَعْرِفَةِ الرِّوَايَاتِ . يَنْظُرُ : « الْجَوَاهِرُ
الْمَصْبِيَّة » لِعَبْدِ الْقَادِرِ الْقُرْشِيِّ [١١٦ / ٢] ، وَ« الْمِرْقَاةُ الْوَفِيَّةُ فِي طَبَقَاتِ الْحَنْفِيَّةِ » لِلْفَيْزِيَّةِ وَزَابَادِي
[ق / ٦١ / ب / مخطوط مكتبة رئيس الكتاب - تركيا / (رقم الحفظ : ٦٧١)] ، وَ« تَاجُ التَّرَاجِمِ » لِابْنِ
فَطْلُونِغَا [ص / ٣٣٦] ، وَ« سُلَّمُ الْوُصُولِ إِلَى طَبَقَاتِ الْفُحُولِ » لِحَاجِي خَلِيفَةَ [٢٣٦ / ٣] . =

وَقِيلَ: الشَّكُّ فِي طَهُورِيَّتِهِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ^(١) وَجَدَ الْمَاءُ؛ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ غَسْلُ رَأْسِهِ.

وَكَذَا لَبَنُهُ طَاهِرٌ، وَعَرَفُهُ لَا يَمْنَعُ جَوَازَ الصَّلَاةِ؛ وَإِنْ فَحَشَ، وَكَذَا سُورُهُ، وَهُوَ الْأَصَحُّ.

غاية البيان

أَنْ يَكُونَ شَيْءٌ مِنْ أَحْكَامِ اللَّهِ تَعَالَى مَشْكُوكًا فِيهِ، بَلْ سُورُ الْحِمَارِ طَاهِرٌ، لَوْ غُمِسَ فِيهِ الثُّوبُ تَجُوزُ الصَّلَاةُ مَعَهُ، إِلَّا أَنَّهُ يُخْتَاطُ فِيهِ^(٢)؛ فَأَمَرَ بِالْجَمْعِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ التَّيَمُّمِ، وَلَكِنَّ الْمَشَايِخَ أَرَادُوا بِالشَّكِّ التَّوَقُّفَ؛ لِتَعَارُضِ الْأَدِلَّةِ^(٣).

قَوْلُهُ: (وَلَوْ وَجَدَ الْمَاءُ؛ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ غَسْلُ رَأْسِهِ)، أَيُّ: لَوْ وَجَدَ الْمَاءَ الْمُطْلَقُ بَعْدَ مَسْحِ رَأْسِهِ بِسُورِ الْحِمَارِ وَالْبَغْلِ؛ لَا يَجِبُ غَسْلُ الرَّأْسِ، فَعَلِمَ بِهَذَا أَنَّ سُورَهُمَا طَاهِرٌ، فَلَوْ كَانَ فِي طَهَارَتِهِ شَكٌّ؛ لَوَجَبَ الْغَسْلُ.

[١٠٦٤م] وَتَقْيِيدُ الرَّأْسِ: بِاعْتِبَارِ أَنْ سَائِرَ الْأَعْضَاءِ تُغَسَّلُ لَا مَحَالَةَ، سِوَاهُ أَصَابِهَا سُورُ الْحِمَارِ أَوْ لَا.

قَوْلُهُ: (وَكَذَا لَبَنُهُ طَاهِرٌ).

يَعْنِي: أَنَّ لَبَنَهُ مُتَوَلَّدٌ مِنْ لَحْمِهِ وَهُوَ طَاهِرٌ، فَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ حُكْمُ لُعَابِهِ كَذَلِكَ، حَتَّى يَكُونَ سُورُهُ طَاهِرًا.

قَالَ فَخْرُ الْإِسْلَامِ الْبَزْدَوِيُّ فِي «شَرْحِ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ»: «رُويَ عَنْ مُحَمَّدٍ: أَنَّ

= وجاء في حاشية: «ف»: تلميذ أبي خازم القاضي.

(١) في نسخ غاية البيان: «ولو».

(٢) فلا يجوز أن يتوضأ به في حالة الاختيار. وإذا لم يجد غيره: يَجْمَعُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ التَّيَمُّمِ. كَذَا فِي «المبسوط». كذا جاء في حاشية: «ر». وينظر: «المبسوط» للسرخسي [٥٠/٥].

(٣) أورد الريلمي الأدلة وتعارضها وكيفية التوفيق بينهما. ينظر: «تبیین الحقائق» [٣٤/٥].

وَيُرَوَّى نَصُّ مُحَمَّدٍ ﷺ عَلَى طَهَارَتِهِ ، وَسَبَبُ الشَّكِّ ؛ تَعَارُضُ الْأَدِلَّةِ فِي إِبَاحَتِهِ ، وَحُرْمَتِهِ ، وَاخْتِلَافُ الصَّحَابَةِ رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ فِي نَجَاسَتِهِ ، وَطَهَارَتِهِ .

﴿ غَايَةُ الْبَيَانِ ﴾

لَبَنَ الْأَثَانِ ^(١) طَاهِرٌ وَلَا يُؤْكَلُ ، وَفِي ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ : أَنَّ لَبَنَهَا نَجَسٌ ^(٢) ﴿٣﴾ .

قَوْلُهُ : (وَيُرَوَّى نَصُّ مُحَمَّدٍ ﷺ عَلَى طَهَارَتِهِ) ، أَيُّ : عَلَى طَهَارَةِ عَرَقِهِ ، وَالدَّلِيلُ عَلَيْهِ : مَا قَالَ فَخْرُ الْإِسْلَامِ فِي «زِيَادَاتِهِ» ^(٤) : «وَنَصُّ مُحَمَّدٍ فِي كِتَابِ الصَّلَاةِ» ^(٥) : أَنَّ عَرَقَ الْحِمَارِ لَا يَمْنَعُ جَوَازَ الصَّلَاةِ وَإِنْ فَحُشَ ، فَتَبَتَ أَنَّهُ طَاهِرٌ .

قَوْلُهُ : (وَسَبَبُ الشَّكِّ تَعَارُضُ الْأَدِلَّةِ) .

يَعْنِي : أَنَّ الْأَخْبَارَ وَالْآثَارَ اخْتَلَفَتْ فِي طَهَارَتِهِ وَنَجَاسَتِهِ ؛ لِمَا رُوِيَ : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِغَالِبِ بْنِ أَبَجَرَ - حِينَ قَالَ لَهُ : إِنَّهُ لَمْ يَتَّقَ مِنْ مَالِي إِلَّا الْحُمُرَ الْأَهْلِيَّةَ - : «كُلْ مِنْ سَمِينٍ مَالِكٍ» ^(٦) .

(١) الْأَثَانُ : أَنْثَى الْحِمَارِ . كَذَا جَاءَ فِي حَاشِيَةِ : «ف» .

(٢) قَالَ الْقُدُورِيُّ فِي : «شَرْحِهِ» : إِنَّ لَبَنَهَا مُحَرَّمٌ . كَذَا جَاءَ فِي حَاشِيَةِ : «م» ، وَ«و» ، وَ«ل» .

(٣) يَنْظُرُ : «شرح الجامع الصغير» للبيزدوي [ق/٤٩/ب] .

(٤) يَعْنِي : «شرح الزيادات» . مِنْ بَابِ التَّجَوُّزِ . وَهَذَا أَسْلُوبُ دَرَجٍ عَلَيْهِ جَمَاعَةٌ مِنَ الشُّرَاحِ وَمِنْهُمْ الْمُؤَلِّفُ ، حَيْثُ يَتَّبِعُونَ الْمَشْرُوحَ لِلشَّارِحِ ؛ لَكُونَ الشَّرْحُ جَاءَ مَمْزُوجًا بِالْمَشْرُوحِ بِحَيْثُ يَضَعُ تَخْلِيصُ هَذَا مِنْ ذَاكَ فِي أَكْثَرِ الْأَحْيَانِ . وَقَدْ مَضَى التَّنْيِيهِ عَلَى هَذَا الْأَمْرِ سَابِقًا .

(٥) يَنْظُرُ : «الأصل / المعروف بالمبسوط» [٢١٩/١ / طبعة : وزارة الأوقاف القطرية] .

(٦) أخرج : أبو داود في كتاب الأطعمة / باب في أكل لحوم الحمر الأهلية [رقم / ٣٨٠٩] ، ومن طريقه البيهقي في «سننه الكبرى» [رقم / ١٩٢٥٥] ، وابن أبي شيبه [رقم / ٢٤٣٣٨] ، والطحاوي في «شرح المعاني والآثار» [٢٠٣/٤] ، من حديث غالب بن أبجر رضي الله عنه . وَلَفْظُ أَبِي دَاوُدَ : «أَطْعِمْ أَهْلَكَ مِنْ سَمِينٍ حُمْرَكَ» .

قَالَ الْبَيْهَقِيُّ : «هَذَا حَدِيثٌ مُخْتَلَفٌ فِي إِسْنَادِهِ . . . وَمِثْلُ هَذَا لَا يُعَارِضُ بِهِ الْأَحَادِيثُ الصَّحِيحَةُ الَّتِي قَدْ مَضَتْ مُصَرَّحَةً بِتَحْرِيمِ لَحُومِ الْحُمُرِ الْأَهْلِيَّةِ» .

وَقَالَ ابْنُ حَجَرٍ : «إِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ مُضْطَرَبٌ» . يَنْظُرُ : «نصب الرابة» للزيلعي [١٩٧/٤] ، وَ«الدراية في تخريج أحاديث الهداية» لابن حجر [٦٣/١] ، وَ[٢١١/٢] .

وَعَنْ أَبِي حَنِيفَةَ رحمته : أَنَّهُ نَجِسٌ ، تَرْجِيحًا لِلْحُرْمَةِ وَالنَّجَاسَةِ . وَالْبَغْلُ مِنْ نَسْلِ الْحِمَارِ فَيَكُونُ بِمَنْزِلَتِهِ .

عَايَةُ الْبَيَانِ

وَرَوَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ : «حَرَّمَ لُحُومَ الْحُمْرِ الْأَهْلِيَّةِ يَوْمَ خَيْبَرَ» ^(١) .

وعن ابن عباس: أَنَّ «سُورَهُ طَاهِرٌ» ^(٢) .

وعن ابن عمر: أَنَّهُ «نَجِسٌ» ^(٣) .

فثبت الشك ، ولم تغلب الحرمة على الطهارة للضرورة ؛ لِمَا أَنَّ الْحُمْرَ تُرْبَطُ فِي الْأَفْيِيَةِ ، وَيُحْتَاجُ إِلَيْهَا لِلرَّكُوبِ وَالْحَمَلِ ، وَتَشْرَبُ فِي الْآيَةِ .

وبعض أصحابنا استدلل على الشك في سُورِهِ وَقَالَ : إِنَّ عَرَقَهُ طَاهِرٌ وَلَبَنُهَا مُحَرَّمٌ ، وَيُغْتَبَرُ اللَّعَابُ بِكُلِّ وَاحِدٍ ، وَالْإِلْحَاقُ بِالْأَوَّلِ : يَقْتَضِي الطَّهَارَةَ ، وَالثَّانِي : يَقْتَضِي النَّجَاسَةَ ، وَلَيْسَ أَحَدُهُمَا بِأَوَّلَى [٢٦٤/١م] مِنَ الْآخِرِ ، فَصَارَ مَشْكُوكًا .

وقد استقصينا هذه المسألة في كتابنا الموسوم بـ : «التبيين في شرح الأصول» ^(٤) ، فتم موضع بيانها ، وما أخذ عنايتها .

قوله : (وَعَنْ أَبِي حَنِيفَةَ : أَنَّهُ نَجِسٌ) ، أَي : سُورُ الْحِمَارِ وَالْبَغْلِ نَجِسٌ ، كَذَا رَوَى الشَّيْخُ أَبُو الْحَسَنِ الْكَرْخِيُّ [عَنْ أَصْحَابِنَا] ^(٥) .

(١) أخرجه البخاري في كتاب الكاح / باب نهى رسول الله ﷺ عن بكاح المتعة آخرًا [رقم / ٤٨٢٥] ، ومسلم في كتاب الكاح / باب بكاح المتعة وبيان أنه أبيع ثم نسح ثم أبيع ثم نسح واستقر تحريمه إلى يوم القيامة [رقم / ١٤٥٧] ، من حديث علي رضي الله عنه به .

(٢) لم يطر به مسدداً وقد ذكره السرخسي في «المبسوط» [٤٩/١] . وصاحب «المحيط البرهاني» [١٢٩/١] .

(٣) أخرجه عبد الرزاق في «مصنعه» [رقم / ٣٧٣] ، واس أبي شيبة [رقم / ٣٠٤] ، عن ابن عمر : «أَنَّ كَانَ يَكْرَهُ سُورَ الْجِمَارِ» .

(٤) ينظر : «التبيين شرح الأخسيكتي» للمؤلف [٦٢١/١ - ٦٣٧] .

(٥) ما بين المعقوفتين : زيادة من : «ت» ، «م» ، «ز» ، «و» ، «ف» .

فَإِنْ لَمْ يَجِدْ غَيْرَهُمَا؛ يَتَوَضَّأُ بِهِمَا وَيَتَيَمَّمُ.
وَيَجُوزُ أَيُّهُمَا قَدَمٌ. وَقَالَ زُفَرٌ رحمته الله: لَا يَجُوزُ إِلَّا أَنْ يُقَدَّمَ الْوُضُوءُ؛ لِأَنَّهُ
مَاءٌ وَاجِبُ الْإِسْتِعْمَالِ، فَاشْبَهَ الْمَاءَ الْمُطْلَقَ.
وَلَنَا: أَنَّ الْمُطَهَّرَ أَحَدُهُمَا فَيُفِيدُ الْجَمْعَ، دُونَ التَّرْتِيبِ.
وَسُورُ الْفَرَسِ طَاهِرٌ عِنْدَهُمَا؛ لِأَنَّ لَحْمَهُ مَأْكُولٌ، وَكَذَا عِنْدَهُ فِي
الصَّحِيحِ؛ لِأَنَّ الْكَرَاهَةَ لِإِظْهَارِ شَرَفِهِ.

غاية البيان

قوله: (وَلَنَا أَنَّ الْمُطَهَّرَ: أَحَدُهُمَا).

يعني: أَنَّ الْمُطَهَّرَ إِمَّا السُّورُ فِي الْوَاقِعِ أَوْ التَّرَابُ.
فَإِنْ كَانَ الْأَوَّلَ: فَلَا فَائِدَةَ فِي اسْتِعْمَالِ الثَّانِي؛ تَقَدَّمَ أَوْ تَأَخَّرَ.
وَإِنْ كَانَ الثَّانِي: فَلَا يَضُرُّهُ التَّقْدِيمُ وَالتَّأخِيرُ، فَوَجَبَ الضَّمُّ دُونَ التَّرْتِيبِ
احْتِياطًا؛ لِانْقِطَاعِ الْإِحْتِمَالِ، إِلَّا أَنْ تَأْخِيرَ التَّيَمُّمِ أَفْضَلُ^(١)؛ لِكَوْنِهِ جَائِزًا بِالِاتِّفَاقِ.
قوله: (وَكَذَا عِنْدَهُ)، أَيُّ: طَاهِرٌ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ فِي الصَّحِيحِ مِنَ الرَّوَايَةِ؛ لِأَنَّ
كَرَاهَةَ لَحْمِ الْفَرَسِ لِإِظْهَارِ شَرَفِهَا لَا لِنَجَاسَتِهَا، وَقَدْ ذَكَرَ فِي «الْأَصْلِ» أَنَّهُ لَا بَأْسَ
بِهِ^(٢).

وَقَالَ فِي «الْإِبْضَاحِ»^(٣): «وَأَمَّا سُورُ الْفِيلِ: فَقَدْ رُوِيَ عَنْ مُحَمَّدٍ: أَنَّهُ مَكْرُوهٌ

(١) قال العلامة ابن الهمام: الأفضل تقديم الوضوء، رعاية لقول زفر بلزومه. ينظر: «فتح القدير» [١١٧/١]، «رد المحتار» لابن عابدين [٣٨٨/١].

(٢) ينظر: «الأصل / المعروف بالمبسوط» لمحمد بن الحسن الشيباني [٣٧/١].

(٣) هو «الإيضاح في شرح مختصر الكرخي» للإمام أبي الفضل ركن الدين عبد الرحمن بن محمد الكرماني الحنفي (المتوفى سنة ٥٤٣ هـ). وقد وَهَمَ عَبْدُ الْقَادِرِ الْقُرْشِيُّ فِي تَرْجُمَتِهِ (وَتَبِعَهُ ابْنُ قُطْلُوبَغَا وَحَاجِي خَلِيفَةُ وَجَمَاعَةٌ) وَزَعَمَ أَنَّ «الْإِبْضَاحَ» هُوَ شَرْحُ: «كِتَابِ التَّجْرِيدِ» لِلْمَوْلَفِ نَفْسِهِ! =

فَإِنْ لَمْ يَجِدْ إِلَّا نَبِيذَ التَّمْرِ ، قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى : يَتَوَضَّأُ بِهِ ، وَلَا يَتِيمُّ .

غاية البيان

كُسُورِ السَّبَاعِ ؛ لِأَنَّهُ ذُو نَابٍ .

وَذَكَرَ ضَمِيرَ الْفَرَسِ وَإِنْ كَانَتْ هِيَ [مِنْ] ^(١) الْمُؤَنَّثَةِ السَّمَاعِيَّةِ ؛ بِتَأْوِيلِ الْحَيَوَانِ أَوْ الْمَذْكُورِ ، أَعْنِي فِي قَوْلِهِ : (شَرَفِهِ) .

وَأِنَّمَا قَيَّدَ بِقَوْلِهِ : (فِي الصَّحِيحِ) اخْتِرَازًا عَمَّا رَوَى الْحَسَنُ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّ سُورَهُ مَكْرُوءَةٌ ؛ لِأَنَّ لَحْمَهُ مَكْرُوءٌ عِنْدَهُ ، فَأَثَرُ ذَلِكَ فِي سُورِهِ .

قَوْلُهُ : (فَإِنْ لَمْ يَجِدْ إِلَّا نَبِيذَ التَّمْرِ) .

إِنَّمَا ذَكَرَ النَّبِيذَ فِي آخِرِ فَصْلِ الْأَسَارِ ؛ لِأَنَّهُ مِمَّا يَجُوزُ بِهِ الْوُضُوءُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ ؛ لِحَدِيثِ لَيْلَةِ الْجَنِّ . وَهُوَ مَا رَوَى [١/٢٥٦م] أَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ» ؛ بِإِسْنَادِهِ إِلَى ابْنِ مَسْعُودٍ : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهُ لَيْلَةَ الْجَنِّ : «مَا فِي إِدَاوَتِكَ ؟» قَالَ : نَبِيذٌ . قَالَ : «ثَمَرَةٌ طَيِّبَةٌ ، وَمَاءٌ طَهُورٌ» ^(٢) .

= وليس كما قال ، وإنما «التحرید» كتاب آخر صنفه في تحرید مسائل كتابه : «الإيضاح في شرح مختصر الكرخي» ، كما بصر هو على ذلك في ديباجة : «الإيضاح» ، و«التجريد» . ينظر : «الإيضاح شرح مختصر الكرخي» لأبي الفصل الكرمانی [٣/ب/ مخطوط مكتبة مكتبة جاز الله أفندي - تركيا (رقم الحفظ : ٥٨٦) ، و«تحرید الإيضاح» للكرمانی أيضاً [٢/ب/ مخطوط مكتبة كوبرلي فاصل أحمد باشا - تركيا/ (رقم الحفظ : ٥٤٠) ، و«الجواهر المضیة» لعبد القادر القرشي [٣٢٣/١] ، و«كشف الظنون» [٣٤٥/١] .

(١) ما بين المعقوفتين : زيادة من : «ت» ، و«م» ، و«ز» ، و«و» ، و«ف» .

(٢) أخرجه : أبو داود في كتاب الطهارة / باب الوضوء بالسيد [رقم / ٨٤] ، والترمذي في أبواب الطهارة عن رسول الله ﷺ / باب [ما جاء في] الوضوء بالنبيذ [رقم / ٨٨] ، وابن ماجه في كتاب الطهارة وسننها / باب الوضوء بالسيد [رقم / ٣٨٤] ، من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه .

قال الترمذي : «وإنما روي هذا الحديث عن أبي ريد ، عن عبد الله ، عن النبي ﷺ . وأبو ريد : رجل مجهول عند أهل الحديث لا تعرف له رواية غير هذا الحديث» . وقال ابن أبي حاتم عن أبي =

لِحَدِيثِ لَيْلَةِ الْجَنِّ، فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ بِهِ حِينَ لَمْ يَجِدِ الْمَاءَ، وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ: يَتَيَمَّمُ، وَلَا يَتَوَضَّأُ.

وَهُوَ رِوَايَةٌ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ رحمته الله، وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ رحمته الله؛ عَمَلًا بِآيَةِ التَّيَمُّمِ؛ لِأَنَّهَا أَقْوَى، أَوْ هُوَ مَنْسُوخٌ بِهَا؛ لِأَنَّهَا مَدْنِيَّةٌ، وَلَيْلَةُ الْجَنِّ كَانَتْ بِمَكَّةَ.

غاية البيان

وعند أبي يوسف: يَتَيَمَّمُ وَلَا يَتَوَضَّأُ.

وَرَوَى نُوْحٌ^(١)، عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ: أَنَّهُ رَجَعَ إِلَى هَذَا الْقَوْلِ. ذَكَرَهُ فَخْرُ الْإِسْلَامِ فِي «الْجَامِعِ الصَّغِيرِ»^(٢).

وَبِهِ أَخَذَ الشَّافِعِيُّ^(٣)؛ عَمَلًا بِآيَةِ التَّيَمُّمِ، وَهَذَا لِأَنَّ الْوُضُوءَ لَوْ كَانَ جَائِزًا بِالنَّبِيذِ؛ لَقَالَ تَعَالَى: «فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً، أَوْ نَبِيذَ تَمْرٍ»، وَاللَّازِمُ مَنَقِبٌ، فَيَنْتَفِي الْمَلْزُومُ، وَقياسًا عَلَى سَائِرِ الْأَنْبِذَةِ أَيْضًا؛ لِأَنَّ الْوُضُوءَ لَا يَجُوزُ بِهَا بِالإِجْمَاعِ، خِلَافًا لِلْأَوْزَاعِيِّ^(٤)، أَوْ الْحَدِيثُ مَنْسُوخٌ بِآيَةِ التَّيَمُّمِ؛ لِأَنَّ الْآيَةَ نَزَلَتْ بِالْمَدِينَةِ،

= رُزَّة: «لَيْسَ بِصَحِيحٍ، وَأَبُو زَيْدٍ مَجْهُولٌ»، وَكَذَا حَكَّى ابْنُ عَدِيٍّ عَنِ الْبُخَارِيِّ. يَنْظُرُ: «الدَّرَايَةُ فِي تَخْرِيجِ أَحَادِيثِ الْهَدَايَةِ» لابْنِ حَجَرٍ [٦٣/١].

(١) هُوَ نُوْحُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ أَبُو عَصَمَةَ الْمَرْوَزِيُّ الْمَشْهُورُ بِ: «الْجَامِعِ»، قِيلَ: لُقِّبَ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ أَوَّلُ مَنْ حَمَعَ فِقْهَ أَبِي حَنِيفَةَ، وَقِيلَ: لِأَنَّهُ كَانَ جَامِعًا بَيْنَ الْعُلُومِ، وَكَانَ لَهُ أَرْبَعَةُ مَجَالِسٍ: مَجْلِسٌ لِلْأَثَرِ، وَمَجْلِسٌ لِأَقْوِيلِ أَبِي حَنِيفَةَ، وَمَجْلِسٌ لِلنَّحْوِ، وَمَجْلِسٌ لِلشَّعْرِ. (تُوفِّيَ سَنَةَ ١٧٣ هـ). يَنْظُرُ: «تَارِيخُ الْإِسْلَامِ» لِلذَّهَبِيِّ [٧٥٧/٤]، وَ«الْجَوَاهِرُ الْمَضِيَّةُ» لِعَبْدِ الْقَادِرِ الْقُرْشِيِّ [١٧٦/١]. وَ«الْمِرْقَاةُ الْوَفِيَّةُ فِي طَبَقَاتِ الْحَنْفِيَّةِ» لِلْفَيْزِ زَوَّابَادِيِّ [ق/٧/ب] مَخْطُوطٌ مَكْتَبَةُ رَئِيسِ الْكُتُبِ - تَرْكِيَا/ (رَقْمُ الْحَفْظِ: ٦٧١)، وَ«سُلَّمُ الْوُصُولِ إِلَى طَبَقَاتِ الْفُحُولِ» لِحَاجِي خَلِيفَةَ [٣٧٤/٤].

(٢) يَعْنِي: «شَرْحُ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ» [ق/١٨/ب].

(٣) يَنْظُرُ: «الْحَاوِي الْكَبِيرُ» لِأَبِي الْحَسَنِ الْمَاورِدِيِّ [٤٧/١]، وَ«الْمَجْمُوعُ شَرْحُ الْمَهْذَبِ» لِلنُّوَوِيِّ [٩٢/١ - ٩٣].

(٤) قَالَ الْأَوْزَاعِيُّ: يَجُوزُ التَّوَضُّؤُ بِالْأَنْبِذَةِ كُلِّهَا نَبِيذًا كَانَ النَّبِيذُ أَوْ مَطْبُوحًا، حَلُولًا كَانَ أَوْ مَرًّا، قِيَاسًا عَلَى سَيِّدِ التَّمْرِ. يَنْظُرُ: «الْجَامِعُ الصَّغِيرُ» لِمُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ [ص/٧٥]، «الْمَبْسُوطُ» لِلْسَّرْحَسِيِّ =

وَقَالَ مُحَمَّدٌ رَجَاهُ اللَّهُ تَعَالَى: يَتَوَضَّأُ بِهِ وَيَتَيَمَّمُ.

لِأَنَّ فِي الْحَدِيثِ اضْطِرَّابًا، وَفِي التَّارِيخِ جَهَالَةً، فَوَجَبَ الْجَمْعُ احتياطًا.

نهاية البيان

وليلة الجن كانت بمكة.

وعند مُحَمَّدٍ: يَجْمَعُ بَيْنَ الْوُضُوءِ وَالتَّيَمُّمِ احتياطًا، كما في سُورِ الْحِمَارِ، وهذا القولُ رُوِيَ أيضًا عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ فِي «الْأَصْلِ»^(١).

وجه الاحتياط: أَنَّ فِي الْحَدِيثِ اضْطِرَّابًا، بَعْضُهُمْ قَالُوا بِنَسْخِهِ، وَبَعْضُهُمْ قَالُوا بَعْدَ نَسْخِهِ، وَبَعْضُهُمْ قَالُوا: كَانَ ابْنُ مَسْعُودٍ لَيْلَةَ الْجَنِّ، وَبَعْضُهُمْ قَالُوا: لَمْ يَكُنْ، فَوَقَعَ الشَّكُّ، فَوَجَبَ الضَّمُّ احتياطًا.

أَلَا تَرَى إِلَى مَا رَوَى الطَّحَاوِيُّ فِي «شرح الآثار» بِإِسْنَادِهِ إِلَى إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عُلُقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ^(٢)، قَالَ: «لَمْ أَكُنْ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ لَيْلَةَ الْجَنِّ، وَلَوِدِدْتُ أَنِّي كُنْتُ»^(٣).

وَقَالَ مُحَمَّدٌ فِي «الزِّيَادَاتِ» مُحْتَجًّا عَلَى أَبِي يُوسُفَ: نَبِيذُ^(٤) التَّمْرِ أَحَقُّ مِنْ سُورِ الْحِمَارِ، فَإِنَّ عَلِيًّا كَانَ يَرَى الْوُضُوءَ بِهِ، وَفِي ذَلِكَ حَدِيثٌ مَرْفُوعٌ^(٥).

وَلَمْ يَقُلْ أَحَدٌ مِنَ السَّلَفِ بِالْوُضُوءِ بِسُورِ الْحِمَارِ إِلَّا [١/٦٥٥م] الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ.

= [١/٨٩]، «تحفة الفقهاء» لعلاء الدين السمرقندي [١/٦٩]، «مدائع الصنائع» للكاساني [١/١٧٤]، «البحر الرائق» لابن نجيم [١/١٤٤].

(١) يطر: «الأصل / المعروف بالمبسوط» لمحمد بن الحسن الشيباني [١/١١٦].

(٢) أي: ابن مسعود ؓ.

(٣) أخرجه: مسلم في كتاب الصلاة / باب الجهر بالقراءة في الصبح والقراءة على الجن [رقم / ٤٥٠]،

والطحاوي في «شرح المعاني والآثار» [١/٩٥]، والبيهقي في «سننه الكبرى» [رقم / ٢٩]، من طريق خالد الحذاء عن أبي معشر عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله بن مسعود ؓ به.

(٤) وقع بالأصل: «بنبيذ». والمشت من: «ت»، «م»، «ز»، «و».

(٥) هو الماضي أنفا: «ثمرة طيبة»، وماء طهور.

قُلْنَا: لَيْلَةُ الْجَنِّ كَانَتْ غَيْرَ وَاحِدَةٍ؛ فَلَا يَصِحُّ دَعْوَى النَّسَخِ، وَالْحَدِيثُ
مَشْهُورٌ عَمِلَتْ بِهِ الصَّحَابَةُ رضي الله عنهم، وَبِمِثْلِهِ يُزَادُ عَلَى الْكِتَابِ.
وَأَمَّا الْإِغْتِسَالُ بِهِ: فَقَدْ قِيلَ: يَجُوزُ عِنْدَهُ؛ اسْتِحْسَانًا، اِعْتِبَارًا بِالْوُضُوءِ.

﴿ غاية البيان ﴾

وَإِذَا وَجَبَ الْاِحْتِيَاظُ يُضْمُّ ذَلِكَ إِلَى التَّيَمُّمِ، فَهَذَا أَوْلَى.
وَالْمُخْتَارُ عِنْدِي: مَا قَالَهُ مُحَمَّدٌ؛ لِأَنَّهُ أَقْرَبُ إِلَى السَّلَامَةِ؛ لِأَنَّ الْمَطَهَّرَ فِي
الْوَاقِعِ أَحَدُهُمَا: إِمَّا النَّبِيذُ، أَوْ [٢٧/١] التَّرَابُ.
فَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ: فَلَا يَخْرُجُ عَنِ الْعَهْدَةِ بِمَا قَالَ أَبُو يُوسُفَ.
وَإِنْ كَانَ الثَّانِي: فَلَا يَخْرُجُ عَنِ الْعَهْدَةِ بِمَا قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ، وَيَخْرُجُ عَنِ الْعَهْدَةِ
بِمَا قَالَ مُحَمَّدٌ أَثْنَاهُمَا كَانَ مَطَهَّرًا فِي الْوَاقِعِ.
قَوْلُهُ: (قُلْنَا: لَيْلَةُ الْجَنِّ كَانَتْ غَيْرَ وَاحِدَةٍ).

قَالَ فِي «التَّيْسِيرِ»^(١): «قِيلَ: إِنَّ الْجَنِّ أَتَوْا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَفْعَتَيْنِ»^(٢).
قَوْلُهُ: (عَمِلَتْ بِهِ الصَّحَابَةُ)؛ كَعَلِيٍّ، وَابْنِ مَسْعُودٍ، وَابْنِ عَبَّاسٍ.
قَوْلُهُ: (وَبِمِثْلِهِ)، أَيُّ: بِمِثْلِ هَذَا الْحَدِيثِ، وَهُوَ الْمَشْهُورُ. (يُزَادُ عَلَى الْكِتَابِ).
قَوْلُهُ: (وَأَمَّا الْإِغْتِسَالُ بِهِ)، أَيُّ: بِالنَّبِيذِ، وَلَا نَصَّ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ فِي الْغُسْلِ

بِهِ.

(١) هو كتاب: «التيسير في التفسير» لنجم الدين، أبي حفص عمر بن محمد النسفي. ذكر في خطبته
مائة اسم من أسماء القرآن، ثم عرّف التفسير والتأويل، ثم شرع في المقصود، وفسّر الآيات بالقول،
وبسط في معناها كل البسط. وهو من الكتب المبسوطة في هذا الفن. ينظر: «كشف الظنون» لحاجي
خليفة [٥١٩/١].

(٢) ثم ساق صاحب «التيسير» ما يدل على ذلك من الأخبار والآثار. ينظر: «التيسير في التفسير» لنجم
الدين النسفي [ق ٣٨٤/أ] مخطوط مكتبة فيض الله أفندي - تركيا/ (رقم الحفظ: ٨٨).

وَقَدْ قِيلَ: لَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّهُ فَوْقَهُ. وَالنَّبِيذُ الْمُخْتَلَفُ فِيهِ: أَنْ يَكُونَ حُلُوءًا رَقِيقًا، يَسِيلُ عَلَى الْأَعْضَاءِ، كَالْمَاءِ، وَمَا اشْتَدَّ مِنْهَا^(١)، صَارَ حَرَامًا لَا يَجُوزُ التَّوَضُّعُ بِهِ.

وَإِنْ غَيَّرْتَهُ النَّارُ؛ فَمَا دَامَ حُلُوءًا رَقِيقًا، فَهُوَ عَلَى الْإِخْتِلَافِ.
وَإِنْ اشْتَدَّ فَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ عليه السلام: يَجُوزُ التَّوَضُّعُ بِهِ؛ لِأَنَّهُ يَحِلُّ شُرْبُهُ عِنْدَهُ.

❦ غَايَةُ الْبَيَانِ ❦

قَالَ بَعْضُ مَشَائِكُنَا: يَجُوزُ عِنْدَهُ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا جَازَ الْوُضُوءُ بِهِ جَازَ الْغَسْلُ.
وَقَالَ بَعْضُهُمْ^(٢): لَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّ الْجَنَابَةَ فَوْقَ الْحَدَثِ، فَلَا يَجُوزُ إِلْحَاقُهَا بِهِ فِيمَا ثَبَتَ بِخِلَافِ الْقِيَاسِ.

قَالَ قَاضِي خَانَ: «ثُمَّ عَلَى رِوَايَةِ جَوَازِ التَّوَضُّعِ بِنَبِيذِ التَّمْرِ أَصْحَابُنَا قَالُوا: لَا يَجُوزُ إِلَّا بِالنِّيَّةِ؛ لِأَنَّهُ بَدَلٌ كَالْتِمَمٍ، وَلِهَذَا لَا يَجُوزُ التَّوَضُّعُ بِهِ عِنْدَ وُجُودِ الْمَاءِ الْمَطْلُوقِ»^(٣).

قَوْلُهُ: (وَالنَّبِيذُ الْمُخْتَلَفُ: أَنْ يَكُونَ حُلُوءًا رَقِيقًا، يَسِيلُ عَلَى الْأَعْضَاءِ).
وَصُورَةُ نَبِيذِ التَّمْرِ: أَنْ يُلْقَى فِي الْمَاءِ تُمِيرَاتٌ؛ فَتَخْرُجَ حَلَاوَتُهَا وَعَذُوبَتُهَا،
أَمَّا إِذَا عُصِرَ التَّمْرُ فَصَارَ دِبْسًا^(٤)؛ لَا يَجُوزُ التَّوَضُّعُ بِهِ بِالإِجْمَاعِ.
قَوْلُهُ: (وَإِنْ اشْتَدَّ)، أَيُّ: إِنْ اشْتَدَّ [١/١٦٦م] النَّبِيذُ الَّذِي غَيَّرْتَهُ النَّارُ، بِأَنْ صَارَ مُسْكِرًا، يَجُوزُ التَّوَضُّعُ بِهِ أَيْضًا [عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ]^(٥)؛ لِحِلِّ شُرْبِهِ.

(١) فِي حَاشِيَةِ الْأَصْلِ: «خ: مِنْهُ».

(٢) وَهُوَ قَوْلُ صَاحِبِ «الْمَعِيدِ» وَهُوَ الْأَصْحَحُ كَمَا فِي «التَّائِيْدِ خَانِيَّةِ» [١/١٣٤]، وَ«الْبَيَانَةُ شَرْحُ الْهُدَايَةِ» لِلْعَيْنِي [١/٥٠٧]، وَ«الْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّةُ» لِنِظَامِ الدِّينِ [١/٢٥٥].

(٣) يَنْظُرُ: «شَرْحُ الزِّيَادَاتِ» لِقَاضِي خَانَ [١/١٤٦].

(٤) الدِّبْسُ: هُوَ عَسَلُ التَّمْرِ وَعُصَارَتُهُ. يَنْظُرُ: «لِسَانُ الْعَرَبِ» لِأَنَّهُ مَنْطُورٌ [٦/٧٥/مَادَّةُ: دِبْسٌ].

(٥) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَتَيْنِ: زِيَادَةٌ مِنْ: «ت»، وَ«م»، وَ«ز»، وَ«و»، وَ«ف».

وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ (عليه السلام): لَا يَتَوَضَّأُ بِهِ؛ لِحُرْمَةِ شُرْبِهِ عِنْدَهُ.
وَلَا يَجُوزُ التَّوَضُّعُ بِمَا سِوَاهُ مِنَ الْأَنْبِذَةِ؛ جَزَاءً عَلَى قَضِيَّةِ الْقِيَاسِ.

غاية البيان

وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ: لَا؛ لِلْحُرْمَةِ عِنْدَهُ ^(١).

قَالَ قَاضِي خَانَ فِي «شرح الجامع الصغير» فِي الْمَطْبُوحِ: «لَا يَجُوزُ التَّوَضُّعُ بِهِ، حُلُوءًا كَانَ أَوْ كَانَ مُشْتَدًّا؛ لِأَنَّ النَّارَ غَيْرَتُهُ، وَصَارَ شَيْئًا آخَرَ» ^(٢).

قَوْلُهُ: (وَلَا يَجُوزُ التَّوَضُّعُ بِمَا سِوَاهُ مِنَ الْأَنْبِذَةِ). هَذَا عِنْدَ عَامَّةِ الْعُلَمَاءِ.

وَرُويَ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ أَنَّهُ قَالَ: يَجُوزُ التَّوَضُّعُ بِالْأَنْبِذَةِ كُلِّهَا؛ حُلُوءًا كَانَ أَوْ غَيْرِ حُلُوءٍ، مُسْكِرًا كَانَ أَوْ غَيْرَ مُسْكِرٍ، نَيْئًا كَانَ أَوْ مَطْبُوحًا، إِلَّا الْخَمْرَ خَاصَّةً.

وَالصَّحِيحُ: قَوْلُ الْعَامَّةِ؛ لِأَنَّ جَوَازَ التَّوَضُّعِ بِنَبِيذِ التَّمْرِ ثَابِتٌ بِخِلَافِ الْقِيَاسِ بِالْحَدِيثِ، وَلِهَذَا لَا يَجُوزُ عِنْدَ الْقُدْرَةِ عَلَى الْمَاءِ الْمَطْلُوقِ، فَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ غَيْرُهُ.

وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) قَالَ الْكَاسَانِيُّ: وَأَبُو يُوسُفَ: فَرَقَ بَيْنَ الْوَضُوءِ وَالشَّرْبِ، فَقَالَ: يَجُوزُ شُرْبُهُ، وَلَا يَجُوزُ الْوَضُوءُ. يَنْظُرُ: «بِدَائِعُ الصَّنَائِعِ» [١٧٤/١].

(٢) يَنْظُرُ: «شرح الجامع الصغير» لِقَاضِي خَانَ [ق/٤] مَخْطُوطُ مَكْتَبَةِ فِيضِ اللَّهِ.

بَابُ التَّيْمُمِ

غاية البيان

بَابُ التَّيْمُمِ

لَمَّا فَرَّغَ عَنْ ذِكْرِ الطَّهَارَةِ بِالماءِ: شَرَعَ فِي التَّيْمُمِ؛ لِمَا أَنَّ الخَلْفَ حَقُّهُ أَنْ يَعْقِبَ الْأَصْلَ.

اعْلَمْ أَنَّ التَّيْمُمَ فِي اللُّغَةِ: هُوَ الْقَصْدُ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ﴾ [البقرة: ٢٦٧]، أَي: لَا تَقْصِدُوا.

قَالَ امْرُؤُ الْقَيْسِ^(١):

تَيَمَّمَتِ الْعَيْنُ الَّتِي عِنْدَ ضَارِجٍ * يَفِيءُ عَلَيْهَا الظِّلُّ عَرْمَضُهَا طَامِي
وَقَالَ الْأَعَشَى^(٢):

تَيَمَّمْتُ قَيْسًا وَكَمْ دُونَهُ * مِنْ الْأَرْضِ مِنْ مَهْمِهِ ذِي شَرَنِ
ضَارِجٍ: اسْمُ مَوْضِعٍ^(٣).
وَالْعَرْمَضُ: الطُّحْلُبُ^(٤).

(١) فِي بَيْتَيْنِ أُولَهُمَا:

وَلَمَّا رَأَتْ أَنَّ الشَّرِيعَةَ هَمُّهَا * وَأَنَّ الْبَيَاضَ مِنْ فَرَائِصِهَا دَامِي

يَنْظُرُ: «دِيوَانُ امْرِئِ الْقَيْسِ» [ص/١٥٥].

وَمَرَادُ الْمُؤَلِّفِ مِنَ الشَّاهِدِ: الْاسْتِدْلَالُ عَلَى أَنَّ التَّيْمُمَ يَأْتِي فِي لِسَانِ الْعَرَبِ عَلَى مُطْلَقِ الْقَصْدِ.

(٢) فِي قَصِيدَةِ طَنَانَةَ مَطْلَعُهَا:

لَعَمْرُكَ مَا طَوَّلَ هَذَا الرِّزْمُ * عَلَى الْمَرْءِ، إِلَّا عَنَاءٌ مُعْنِ

يَنْظُرُ: «دِيوَانُ الْأَعَشَى» [ص/١٩].

وَمَرَادُ الْمُؤَلِّفِ مِنَ الشَّاهِدِ: الْاسْتِدْلَالُ عَلَى أَنَّ التَّيْمُمَ يَأْتِي فِي لِسَانِ الْعَرَبِ عَلَى مُطْلَقِ الْقَصْدِ.

(٣) قِيلَ: إِنَّهُ مَوْضِعٌ بِالْيَمَنِ. يَنْظُرُ: «الرُّوضُ الْمَعْطَارُ فِي خَبَرِ الْأَقْطَارِ» لِلْجَمِيرِيِّ [ص/٣٧٥].

(٤) هُوَ الطُّحْلُبُ الْأَخْضَرُ الَّذِي يَخْرُجُ مِنْ أَسْفَلِ الْمَاءِ حَتَّى يَغْلُوهُ، وَيُسَمَّى أَيْضًا: ثَوْرَ الْمَاءِ. يَنْظُرُ: =

غاية البيان

وَالْمَهْمَةُ: الْأَرْضُ الْمُسْتَوِيَةُ الْبَعِيدَةُ^(١).

وَالشَّرَنُ: الْغِلْظُ^(٢).

وَقَالَ الْمُثَقَّبُ^(٣):

وَمَا أَذْرِي إِذَا يَمَمْتُ أَرْضًا * أُرِيدُ الْخَيْرَ، أَيُّهَا يَلِينِي؟

أَلْخَيْرُ الَّذِي أَنَا أَبْتَغِيهِ * أَمْ الشَّرُّ الَّذِي هُوَ يَتَغَيَّرُنِي؟

وفي الشريعة: هُوَ [١/٦٦٦/م] الْقَصْدُ إِلَى اسْتِعْمَالِ الصَّعِيدِ الطَّاهِرِ لِلتَّطَهْرِ.

وَالأَصْلُ فِي جَوَازِ التَّيْمُمِ: قَوْلُهُ: ﴿فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا﴾

[النساء: ٤٣].

وَرُوي أَنَّ سَبَبَ نُزُولِ الْآيَةِ: «هُوَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَرَجَ فِي غَزْوَةِ الْمُرَيْسِيعِ^(٤)

= «الصحاح في اللغة» للجوهري [١٠٩١/٣/مادة: عرمض].

(١) وقيل: الْمَقَازَةُ الْبَعِيدَةُ الْأَطْرَافِ، وَالْجَمْعُ: الْمَهَامِيهِ. ينظر: «الصحاح في اللغة» للجوهري [٦/٢٢٥٠/مادة: مهمه].

(٢) أي: الْغِلْظُ مِنَ الْأَرْضِ. ينظر: «لسان العرب» لابن منظور [٢٣٦/١٣/مادة: شرن].

(٣) فِي قَصِيدَةٍ طَوِيلَةٍ مَطْلَعُهَا:

أَقَاطِمَ قَبْلَ بَيْنِكَ مَتَّعِينِي * وَمَنْعَكَ مَا سَأَلْتُكَ أَنْ تَبِينِي

ينظر: «ديوان المثلث العبدى» [ص/١٣٦].

ومراد المؤلف من الشاهد: الاستدلال على أن التيمم يأتي في لسان العرب على مطلق القصد.

وجاء في حاشية: «ت»: بعض الناس يقول: «المُثَقَّب» بالكسر، وإنما هو «المُثَقَّب»؛ لإنشاد هذا البيت:

أَرَيْنَ مَحَامِنًا وَكَئِنَّ أُخْرَى * وَثَقْبُنَ الْوَصَاوِصَ لِلْعُيُونِ

(٤) الْمُرَيْسِيعُ: مَاءٌ بِنَاحِيَةِ قُدَيْدٍ بَيْنَ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ. كَذَا جَاءَ فِي حَاشِيَةِ: «م»، «و»، «ز». و«ت»،

وزاد في «ت»: رُويَ بِالْعَيْنِ وَالْغَيْنِ، كَانَتْ قَبْلَ غَزْوَةِ الْخَنْدُقِ وَبَعْدَ دَوْمَةِ الْجَنْدَلِ. «المغرب» =

[٨/ظ] وَمَنْ لَمْ يَجِدِ الْمَاءَ، وَهُوَ مُسَافِرٌ، أَوْ خَارِجَ الْمِصْرِ، بَيْنَهُ وَبَيْنَ

❦ غَايَةِ الْبَيَانِ ❦

- وهي غَزْوَةُ بَنِي الْمُصْطَلِقِ - ، فَتَزَلُ فِي بَعْضِ الطَّرِيقِ ؛ فَسَقَطَتْ مِنْ عَائِشَةَ قِلَادَةٌ^(١) لِأَسْمَاءَ ، فَلَمَّا ارْتَحَلُوا ذَكَرَتْ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ ؛ فَبَعَثَ رَجُلَيْنِ فِي طَلَبِهَا ، وَأَقَامَ يَنْتَظِرُهُمَا ، فَعَدِمَ النَّاسُ [٢٧/١ط] الْمَاءَ ، وَحَضَرَتْ صَلَاةُ الْفَجْرِ ؛ فَأَغْلَظَ أَبُو بَكْرٍ عَلَى عَائِشَةَ ، وَقَالَ لَهَا: حَبَسْتَ الْمُسْلِمِينَ . فَتَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ . فَقَالَ أُسَيْدُ بْنُ حُضَيْرٍ: يَرْحَمُكَ اللَّهُ يَا عَائِشَةُ ، مَا نَزَلَ بِكَ أَمْرٌ تَكْرَهِيهِ ، إِلَّا جَعَلَ اللَّهُ لِلْمُسْلِمِينَ فِيهِ قَرَجًا^(٢) .

قوله: (أَوْ خَارِجَ الْمِصْرِ).

هذا القيْدُ وَقَعَ بِنَاءً عَلَى الْغَالِبِ ؛ لَا اخْتِرَازًا عَنِ الْمِصْرِ ؛ لِأَنَّ الْغَالِبَ أَنْ يَوْجَدَ الْمَاءَ فِي الْمِصْرِ ، فَإِنْ تَحَقَّقَ عَدَمُ الْمَاءِ فِي الْمِصْرِ وَالْعِيَادُ بِاللَّهِ ؛ يَجُوزُ التَّيَمُّمُ أَيْضًا ؛ لَوْجُودِ الشَّرْطِ الْمَذْكُورِ فِي الْآيَةِ .

وَلَوْ قَالَ الْمُصَنِّفُ: «بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَاءِ» مَكَانَ قَوْلِهِ: (وَبَيْنَ الْمِصْرِ) ؛ لَكَانَ أَحْسَنَ ؛ لِشَمْلِ الشَّخْصَيْنِ جَمِيعًا: الْمَسَافِرَ ، وَالْخَارِجَ عَنِ الْمِصْرِ ، وَهَذَا لِأَنَّ الْمُعْتَبَرَ هُوَ الْبُعْدُ بَيْنَ التَّيَمُّمِ وَبَيْنَ الْمَاءِ ، سَوَاءً كَانَ الْمَاءُ فِي الْمِصْرِ أَوْ غَيْرِهِ^(٣) .

= وينظر: «المغرب في ترتيب المعرب» لمُطَرَّرِي [٣٢٩/١] .

(١) الْقِلَادَةُ: مَا حُيِلَ فِي الْعُنُقِ لِلتَّيَمُّنِ بِهَا . ينظر «لسان العرب» لابن منظور [٣٦٦/٣/مادة: قلند] .

(٢) أخرجه: البخاري في كتاب التيمم / باب إذا لم يجد ماء ولا ترابا [رقم / ٣٢٩] ، مسلم في كتاب الحيض / باب التيمم [رقم / ٣٦٧] ، من حديث عائشة ؓ به نحوه . وفيه: «فَقَالَ أُسَيْدُ بْنُ حُضَيْرٍ لِعَائِشَةَ: حَزَاكَ اللَّهُ خَيْرًا ، فَوَاللَّهِ مَا نَزَلَ بِكَ أَمْرٌ تَكْرَهِيهِ ، إِلَّا جَعَلَ اللَّهُ ذَلِكَ لَكَ وَلِلْمُسْلِمِينَ فِيهِ خَيْرًا» . لَفْظُ الْبُخَارِيِّ .

(٣) استدرك عليه المعني بقوله: إما يكون ما قاله أحسن ، لو قال: وبينهما ، أي: وبين المسافر والخارج عن المصير ، ولما رد الضمير إلى الخارج عن المصير ، وقال: وبين المصير ؛ لأن الخارج من المصير إذا عدم الماء فالضرورة غالبًا لا يجد الماء إلا في المصير ، فذكر المصير ليستلزم الخارج من المصير =

الْمِضْرِ نَحْوَ مِيلٍ أَوْ أَكْثَرَ؛ يَتَيَمَّمُ بِالصَّعِيدِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا﴾ [النساء: ٤٣] وَقَوْلِهِ ﷺ: «التُّرَابُ طَهُورُ الْمُسْلِمِ وَلَوْ إِلَى عَشْرِ حِجَجٍ، مَا لَمْ يَجِدِ الْمَاءَ».

غاية البيان

قوله: (مِيلٌ أَوْ أَكْثَرُ).

ولا يُقال: إذا ثبتَ جَوَازُ التَّيَمُّمِ فِي الْمِيلِ رُخْصَةً، ففِي الزِّيَادَةِ عَلَيْهِ أَوْلَى، فَأَيُّ حَاجَةٍ إِلَى ذِكْرِهِ: (أَوْ أَكْثَرُ)؟

لِأَنَّا نَقُولُ: مَقْدَارُ بُعْدِ الْمَاءِ يُعْلَمُ حَزْرًا^(١) أَوْ ظَنًّا، [١/١٧٧و/م] فَإِذَا كَانَ ظَنُّهُ أَنَّ الْمَاءَ مِنْ حَيْثُ هُوَ فِيهِ مِيلٌ أَوْ أَكْثَرُ؛ يَجُوزُ التَّيَمُّمُ، وَإِذَا ظَنَّ أَنَّهُ مِيلٌ أَوْ أَقَلٌّ؛ لَا يَجُوزُ، حَتَّى إِذَا تَحَقَّقَ أَنَّهُ مِيلٌ يَجُوزُ.

أَوْ نَقُولُ: الْأَصْلُ فِي الدَّلَالَةِ الْمُطَابَقَةُ لَا الْإِتْرَامُ، فَذَكَرَهُ لِيُفْهَمَ الْحُكْمُ بِالْمُطَابَقَةِ^(٢).

أَوْ نَقُولُ: تَقْدِيرَاتُ الشَّرْعِ إِمَّا أَنْ تَمْنَعَ الْأَقْلَ وَالْأَكْثَرَ؛ كَالْحُدُودِ، وَإِمَّا أَنْ تَمْنَعَ الْأَوَّلَ دُونَ الثَّانِي؛ كَأَقْلَ الْحَيْضِ، وَإِمَّا أَنْ تَمْنَعَ الثَّانِي دُونَ الْأَوَّلِ؛ كَأَكْثَرَ الْحَيْضِ، وَإِمَّا أَنْ لَا تَمْنَعَهُمَا جَمِيعًا؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ﴾ [النساء: ٤٠]، وَمَا فِي «الْكِتَابِ» مِنْ قَبِيلِ الْقِسْمِ الثَّانِي دُونَ الْأَقْسَامِ الْآخَرِ، فَذَكَرَهُ تَنْبِيْهُاً لِلْمُحْصِلِينَ.

قوله: (وَلَوْ إِلَى عَشْرِ حِجَجٍ).

= من غير عكس. ينظر: «البنية شرح الهداية» [٥١١/١].

(١) الْحَزْرُ: التَّقْدِيرُ وَالْحَزْرُصُ. ينظر: «لسان العرب» لابن منظور [٤/١٨٥/مادة: حرر].

(٢) اعترض عليه العيني وقال: هذا عجيب، والحكم بالمطابقة فهم من قوله. ميل؛ لأن هذا معناه المطابق، ويفهم منه جواز لتيمم في هذا المقدار، ففي أكثر منه بالطريقة الأولى. ينظر: «البنية شرح الهداية» [٥١٢/١].

وَالْمِيلُ^(١): هُوَ الْمُخْتَارُ فِي الْمِقْدَارِ ؛

❦ غَايَةُ الْبَيَانِ ❦

الْمُرَادُ مِنْهُ الْمُبَالَغَةُ ؛ لِأَنَّهُ يَجُوزُ التَّيَمُّمُ فِي أَكْثَرِ مِنْ ذَلِكَ أَيْضًا ، إِذَا لَمْ يَجِدِ الْمَاءَ .
قَوْلُهُ : (وَالْمِيلُ : هُوَ الْمُخْتَارُ فِي الْمِقْدَارِ) ، أَيُّ : فِي مِقْدَارِ بُعْدِ الْمَاءِ ، وَهُوَ ثَلَاثُ الْفَرَسَخِ .

وَالْفَرَسَخُ : اثْنَا عَشَرَ أَلْفَ خُطْوَةٍ .

وَجْهُ كَوْنِهِ مُخْتَارًا : أَنَّ الْمَسَافَةَ الْقَرِيبَةَ جَدًّا مَانِعَةٌ جَوَازَ التَّيَمُّمِ ، وَالْبَعِيدَةَ مُجَوِّزَةٌ لَهُ ، فَقَدَّرَ الْبُعْدُ بِالْمِيلِ ؛ لِإِحْقَاقِ الْحَرْجِ بِالشَّخْصِ بِهَذَا الْقَدْرِ ؛ دَفْعًا لِلْعُسْرِ ، وَتَحْقِيقًا لِلْيُسْرِ^(٢) .

وَعَنْ مُحَمَّدٍ : أَنَّهُ قَدَّرَ الْمَسَافَةَ الْمُجَوِّزَةَ بِالْمِيلَيْنِ^(٣) .

وَعَنْ الْكَرْخِيِّ : بِسَمَاعِ صَوْتِ أَهْلِ الْمَاءِ وَعَدَمِهِ ، فَإِنْ كَانَ يُسْمَعُ ؛ فَهُوَ قَرِيبٌ لَا يَجُوزُ التَّيَمُّمُ ، وَإِنْ كَانَ لَا يُسْمَعُ ؛ فَهُوَ بَعِيدٌ يَجُوزُ التَّيَمُّمُ ، وَاخْتَارَهُ أَكْثَرُ مَشَايِخِنَا .
وَعَنْ الْحَسَنِ : فِي الْقُدَّامِ بِمِيلَيْنِ ، وَفِي كُلِّ مِنْ سَائِرِ الْجَوَانِبِ : [١/٦٧ ظ] بِمِيلٍ .
وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ : إِذَا كَانَ الْمَاءُ بَحِثٌ لَوْ ذَهَبَ إِلَيْهِ تَذَهَبُ الْقَافِلَةُ وَتَعِيبُ عَنِ الْبَصَرِ ؛ يَجُوزُ لَهُ التَّيَمُّمُ . وَاسْتَحْسَنَهُ مَشَايِخُنَا^(٤) .

(١) مقدار الميل عند الحنفية ٤٠٠٠ ذراع ، فالميل = ٤٠٠٠ × ٤٦,٣٧٥ = ١٨٥٥٠ مترًا .

(٢) ينظر : «فتاوى قاصيحد بهامش الفتاوى الهندية» [٥٤/١] ، «العناية على الهداية بهامش فتح القدير» [١٢٢/١] ، «السياسة شرح الهداية» للعيني [٥١٥/١] ، «التصحيح والترجيح» لابن قلوبعا [ص/١٤٥] .

(٣) وروى عن محمد أيضًا : إذا كان بينه وبين الماء دون ميل لا يجزئه التيمم ، وإن كان ميلاً أو أكثر أحزاه التيمم . ينظر : «المسوط» للسرْحسي [١١٤/١] ، «بدائع الصنائع» للكَاساني [٣١٦/١] .

(٤) وفي «الذخيرة» : وهذا حسن جداً . قاله التانارخاني في «فتاوايه» [١٣٩/١] ، «فتح القدير» لابن =

لِأَنَّهُ يَلْحَقُهُ الْحَرَجُ بِدُخُولِهِ الْمِضْرَ ، وَالْمَاءُ مَعْدُومٌ حَقِيقَةً .
وَالْمُعْتَبَرُ الْمَسَافَةُ دُونَ خَوْفِ الْقَوْتِ ؛ لِأَنَّ التَّفْرِيطَ يَأْتِي مِنْ قَبْلِهِ .
وَلَوْ كَانَ يَجِدُ الْمَاءَ ، إِلَّا أَنَّهُ مَرِيضٌ يَخَافُ ^(١) إِنْ اسْتَعْمَلَ الْمَاءَ اشْتَدَّ
مَرَضُهُ ؛ يَتَيَمَّمُ لِمَا تَلَوْنَا .

غاية البيان

قوله : (لِأَنَّهُ يَلْحَقُهُ الْحَرَجُ بِدُخُولِهِ الْمِضْرَ) .
فلو قال : بإثباته الماء ؛ لكان أولى ؛ لِمَا قُلْنَا .
قوله : (دُونَ خَوْفِ الْقَوْتِ) . هذا يحتاجُ إلى قيدٍ آخر ، بأن يُقال : دُونَ خَوْفِ
الْقَوْتِ إِذَا كَانَ إِلَى خَلْفٍ ، وَإِنَّمَا قَيَّدْنَا بِهِ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا خَافَ الْقَوْتَ لَا إِلَى خَلْفٍ ؛
يَكُونُ خَوْفُ الْقَوْتِ مُعْتَبَرًا - كما في صلاة العيد والجنائز - حتى يجوز التيمم .
وفي قولنا : دُونَ خَوْفِ الْقَوْتِ إِلَى خَلْفٍ ؛ اخْتِرَازٌ عَنْ قَوْلِ زُفَرٍ ، فَإِنَّ عِنْدَهُ :
يَجُوزُ التَّيَمُّمُ بَعْدَ قَوْتِ الْوَقْتِ وَإِنْ كَانَ الْمَاءُ قَرِيبًا .
قُلْنَا : التَّفْرِيطُ جَاءَ مِنْ قَبْلِهِ ، فَلَا يَكُونُ عَذْرًا .
والتَّفْرِيطُ ^(٢) : التَّقْصِيرُ .
قوله : (يَتَيَمَّمُ لِمَا تَلَوْنَا) .

أَرَادَ بِهِ قَوْلَهُ تَعَالَى : ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى ﴾ [النساء: ٤٣] ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى : ﴿ فَلَمْ
يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا ﴾ [النساء: ٤٣] . مُرْتَبٌ عَلَيْهِ ، وَهَذَا لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمْ يَقْيِدْ
المرضى بخوف التلّف ، بَلْ أَطْلَقَ ؛ رِخْصَةً لِعِبَادِهِ ، وَدَفْعًا لِلْحَرَجِ عَنْهُمْ ، وَفِي اشْتِدَادِ

= الهمام [١٢٣/١] ، «البحر الرائق» لابن نجيم [١٤٧/١] .

(١) في حاشية الأصل : «خ : فخاف» .

(٢) إشارة إلى قول صاحب «الهداية» : «لأن التَّفْرِيطَ يَأْتِي مِنْ قَبْلِهِ» . ينظر : «الهداية» للمرغيناني [٢٧/١] .

وَلِأَنَّ الضَّرَرَ فِي زِيَادَةِ الْمَرَضِ ، فَوْقَ الضَّرَرِ فِي زِيَادَةِ ثَمَنِ الْمَاءِ ، وَذَلِكَ يُبِيحُ التَّيَمُّمَ ، فَهَذَا أَوْلَى . وَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنَّ^(١) يَشْتَدَّ مَرَضُهُ بِالتَّحَرُّكِ . أَوْ بِالِاسْتِعْمَالِ .

واعتبر الشافعي خوف التلف . وهو مردود ؛ بظاهر النص .

غاية البيان

المرض حرج ظاهر ، فلا معنى لاشتراط خوف التلف .

ولأن زيادة درهم على ثمن الماء إذا كانت مبيحة للتيمم دفعا للضرر ؛ فزيادة مرض أولي أن تكون مبيحة له ؛ دفعا للضرر ؛ لأن النفس أعز من المال ؛ لأن المال لا يجمع إلا للنفس .

[٢٨١] قوله : (وذلك) إشارة إلى الضرر في زيادة ثمن الماء .

قوله : (فهذا أولى) ، أي : الخوف من زيادة المرض أولى .

قوله : (بأن يشتد مرضه [٢٨١] بالتحرك) ؛ كمن له عرق مدني^(٢) . (أو بالاستعمال) ؛ كمن له قروح ، كالجذري^(٣) والحصبة^(٤) .

قوله : (وهو مردود) ، أي : اعتبار الشافعي مردود^(٥) (بظاهر النص) ، وهو

(١) في نسخ غاية البيان : «بأن» .

(٢) مصى أو «العرق المدني» نسبة إلى «المدينة الشريفة» ؛ لكثرة بها ، وأصله : بثرة تظهر في سطح الجلد تمحّر عن عرق يحرق كاللدودة شيئا فشيئا ، وسه فصول عليه . ينظر : «كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم» للتهانوي [٤٣٥/٥] .

(٣) الجذري أو الجدري - يصم الحميم وقتحها - قروح في البدن ، تنمط عن الجلد ، ممتلئة ماء . ينظر : «لسان العرب» لابن منظور [١٢٠/٤] مادة : جذر .

(٤) الحصبة والحصبة والحصبة - يسكون الصاد وقتحها وكسرها - : هو البثر الذي يخرج بالبدن ، ويظهر في الجلد . ينظر : «لسان العرب» لابن منظور [٣١٨/١] مادة : حصب .

(٥) أي : إباحة التيمم مع وجود الماء بخوف التلف . ينظر : «الحاوي الكبير» لأبي الحسن الماوردي [٢٧٠/٢] ، و«البيان» للعمراني [٣٠٥/١] ،

وَلَوْ خَافَ الْجُنُبُ إِنْ اغْتَسَلَ ؛ أَنْ يَقْتُلَهُ الْبَرْدُ ، أَوْ يُمْرِضَهُ ؛ يَتِيَمُّ
بِالصَّعِيدِ .

وَهَذَا إِذَا كَانَ خَارِجَ الْمِصْرِ ؛ لِمَا بَيَّنَّا . وَلَوْ كَانَ فِي الْمِصْرِ ؛ فَكَذَلِكَ عِنْدَ
أَبِي حَنِيفَةَ ، رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى ، خِلَافًا لَهُمَا .

هُمَا يَقُولَانِ : إِنْ تَحَقَّقَ هَذِهِ الْحَالَةُ نَادِرٌ فِي الْمِصْرِ فَلَا يُعْتَبَرُ ، وَلَهُ : أَنْ
الْعَجْزُ ثَابِتٌ حَقِيقَةٌ ، فَلَا بُدَّ مِنْ اعْتِبَارِهِ .

غَايَةُ الْبَيَانِ

قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى ﴾ [النساء : ٤٣] ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَفْصَلْ .

قَوْلُهُ : (وَهَذَا إِذَا كَانَ خَارِجَ الْمِصْرِ) إِشَارَةٌ إِلَى جَوَازِ التَّيَمُّمِ لِمَنْ يُمْرِضُهُ الْبَرْدُ
أَوْ يَقْتُلُهُ .

قَوْلُهُ : (لِمَا بَيَّنَّا) ، أَرَادَ بِهِ قَوْلَهُ : (لِأَنَّهُ يَلْحَقُهُ الْحَرَجُ) .

قَوْلُهُ : (وَلَوْ كَانَ فِي الْمِصْرِ فَكَذَلِكَ) ، أَيُّ : لَوْ كَانَ الْجُنُبُ الْخَائِفُ مِنَ
الْمَرَضِ أَوْ الْقَتْلِ فِي الْمِصْرِ ؛ يَجُوزُ لَهُ التَّيَمُّمُ أَيْضًا . (عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ ، خِلَافًا لَهُمَا) .

لَهُ : أَنَّ الْعَجْزَ عَنِ اسْتِعْمَالِ الْمَاءِ ثَابِتٌ حَقِيقَةٌ ، فَيَجُوزُ لَهُ التَّيَمُّمُ ، كَمَا إِذَا
عَجَزَ عَنِ اسْتِعْمَالِهِ خَارِجَ الْمِصْرِ ^(١) .

وَلِئِنْ قَالَا : نَعَمْ ، الْعَجْزُ ثَابِتٌ لَكِنَّهُ نَادِرٌ ، فَلَا يُعْتَبَرُ .

فَنَقُولُ : لَا نُسَلِّمُ أَنَّهُ نَادِرٌ ، وَلِئِنْ سَلَّمْنَا أَنَّهُ نَادِرٌ لَكِنْ لَا نُسَلِّمُ أَنَّ الْعَجْزَ النَّادِرَ
لَا يُعْتَبَرُ ، أَلَا تَرَى أَنَّ السَّبْعَ أَوْ الْعِدْوَ إِذَا حَالَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَاءِ ؛ يَجُوزُ لَهُ التَّيَمُّمُ ، مَعَ
أَنَّ عَذْرَ الْحَيْلُولَةِ نَادِرٌ .

(١) وهو الصحيح : ينظر : «المبسوط» للسرخسي [١٢٢/١] ، «فتح القدير» لابن الهمام

[١٢٤/١] ، «البنية شرح الهداية» للعيني [٥١٨/١] ، «البحر الرائق» لابن نجيم [١٤٨/١] .

وَالْتَيْمُّ ضَرْبَتَانِ: يَمْسَحُ بِأَحَدِيهِمَا وَجْهَهُ، وَبِالْأُخْرَى يَدَيْهِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ.
لِقَوْلِهِ عليه السلام: «الْتَيْمُّ ضَرْبَتَانِ: ضَرْبَةٌ لِلْوَجْهِ، وَضَرْبَةٌ لِلْيَدَيْنِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ».

غاية البيان

وَقَدْ رُوِيَ: «أَنَّ عَمْرَو بْنَ الْعَاصِ كَانَ أَمِيرًا عَلَى سَرِيَّةٍ، فَأَجْنَبَ، فَتَيْمَّمَ لِأَجْلِ
الْبَرْدِ وَصَلَّى، فَأُخْبِرَ بِهِ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم فَقَالَ: «صَلَّيْتَ بِأَصْحَابِكَ وَأَنْتَ جُنُبٌ؟». فَقَالَ:
خِفْتُ الْبَرْدَ، وَسَمِعْتُ اللَّهَ يَقُولُ: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ
رَحِيمًا﴾ [النساء: ٢٩]. فَضَحِكَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، وَلَمْ يَأْمُرْهُ بِالْإِعَادَةِ ^(١). وَالْحَدِيثُ
مُسْنَدٌ فِي «السنن».

وَقِيلَ: هَذَا الْاِخْتِلَافُ بَيْنَ أَبِي حَنِيفَةَ وَصَاحِبِيهِ: اخْتِلَافٌ عَصْرٍ وَزَمَانٍ؛ لِأَنَّ
الْحَمَامِيَّ ^(٢) كَانَ يَأْخُذُ الْأَجْرَةَ أَوَّلًا فِي زَمَنِ أَبِي حَنِيفَةَ؛ [١/٦٨٨ ط/م] فَتَحَقَّقَتْ
الضَّرُورَةُ، وَفِي زَمَنِهَا كَانَ يَأْخُذُ بَعْدَ الْخُرُوجِ، فَلَمْ تَتَحَقَّقِ الضَّرُورَةُ.
قَوْلُهُ: (وَالْتَيْمُّ ضَرْبَتَانِ).

وَالْمَقْصُودُ مِنَ الضَّرْبِ: أَنْ يَدْخَلَ الْغُبَارُ فِي خِلَالِ الْأَصَابِعِ؛ تَحْقِيقًا لِمَعْنَى
الِاسْتِيعَابِ، كَمَا هُوَ ظَاهِرُ الرَّوَايَةِ. وَإِنَّمَا قُلْنَا هَذَا: لِأَنَّ الْوَضْعَ كَافٍ، وَإِنْ لَمْ يُوجَدْ
الضَّرْبُ.

وَمَا قِيلَ: إِنَّمَا اخْتَارَ لَفْظَ الضَّرْبِ؛ لِأَنَّ الْآثَارَ جَاءَتْ بِلَفْظَةِ الضَّرْبِ.

(١) عَنهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» [١/١٣٠]، وَوَضَّلَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ الطَّهَارَةِ/بَابُ إِذَا حَافَ الْجَنَبُ
الْبَرْدَ أَبُوتَيْمَمٍ [رقم: ٣٣٤]، وَأَحْمَدُ فِي «الْمَسَدِّ» [٤/٢٠٣]، وَالدَّارَقُطِيُّ فِي «سُنَنِ» [١/١٧٨]،
وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «سُنَنِ الْكُفَرِيِّ» [رقم: ١٠١١]، مِنْ حَدِيثِ عَمْرُو بْنِ الْعَاصِ عليه السلام بِهِ.
قَالَ ابْنُ حَجَرٍ: «إِسَادُهُ قَوِيٌّ». يَنْظُرُ «الْبَدْرِ الْمُنِيرُ» لِابْنِ الْمُلَقِّنِ [٢/٦٣٠]، وَ«فَتْحُ الْبَارِيِّ» لِابْنِ
حَجَرٍ [١/٤٥٤].

(٢) الْحَمَامِيُّ: يَفْتَحُ الْحَاءَ الْمُهْمَلَةَ وَتَشْدِيدَ الْمِيمِ الْأُولَى، هَذِهِ النُّسْبَةُ إِلَى الْحَمَامِ الَّذِي يَغْتَسِلُ فِيهِ النَّاسُ
يَنْظُرُ: «الْبَابُ فِي تَهْذِيبِ الْأَنْسَابِ» لِابْنِ الْأَثِيرِ [١/٣٨٥].

غاية البيان

ففيه نظرٌ عندي؛ لأنَّ الله تعالى لم يُقَيِّدْ بِالضَّرْبِ في قوله تعالى: ﴿فَتَيَمَّمُوا﴾ [النساء: ٤٣]. وكذلك سائر الآثار؛ كقوله: «التُّرَابُ طَهُورُ الْمُسْلِمِ»^(١)، وقوله: «جُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا»^(٢)، وقوله: «عَلَيْكُمْ بِالصَّعِيدِ»^(٣).
إلا أنَّ في بعضها جاء لفظُ الضَّرْبِ، ولا يُقالُ لمِثْلِهِ: الآثارُ جاءتْ بلفظِ الضَّرْبِ^(٤).

ثمَّ في كَيْفِيَّةِ التَّيَمُّمِ اخْتَلَفَ مَشَايخُنَا: فقالَ في «الخلاصة»: ضَرْبَةٌ لِلْوَجْهِ؛ يَمْسَحُ بِهَا وَجْهَهُ، وضَرْبَةٌ لِلْيَدَيْنِ يَمْسَحُ الْيَمْنَى بِالْيَسْرَى، وَالْيَسْرَى بِالْيَمْنَى،

(١) أخرجه: أبو داود في كتاب الطهارة/ باب الجنب يتيم [رقم/ ٣٣٢]، والترمذي في أبواب الطهارة عن رسول الله ﷺ/ باب ما جاء في التيمم للجنب إذا لم يجد الماء [رقم/ ١٢٤]، والنسائي في كتاب الطهارة/ باب الصلوات بتيمم واحد [رقم/ ٣٢٢]، من حديث أبي ذر رضى الله عنه مرفوعاً: «إِنَّ الصَّعِيدَ الطَّيِّبَ طَهُورُ الْمُسْلِمِ، وَإِنْ لَمْ يَجِدِ الْمَاءَ عَشْرَ سِنِينَ، فَإِذَا وَجَدَ الْمَاءَ فَلْيَمْسَهُ بِشَرَّتِهِ، فَإِنَّ ذَلِكَ خَيْرٌ». ولفظ أبي داود: «يَا أَبَا ذَرٍّ: إِنَّ لَصَّعِيدِ الطَّيِّبِ طَهُورٌ، وَإِنْ لَمْ تَجِدِ الْمَاءَ إِلَى عَشْرِ سِنِينَ، فَإِذَا وَجَدْتَ الْمَاءَ، فَأَمْسَهُ جِلْدَكَ». ولفظ النسائي: «الصَّعِيدُ الطَّيِّبُ وَضُوءُ الْمُسْلِمِ، وَإِنْ لَمْ يَجِدِ الْمَاءَ عَشْرَ سِنِينَ».

قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح».

وقال ابن الملقن: «هُوَ حَدِيثٌ جَيِّدٌ». ينظر: «البدر المنير» لابن الملقن [٢/ ٦٥٠]، و«الدراية في تخريج أحاديث الهداية» لابن حجر [١/ ٦٧].

(٢) أخرجه: البخاري في/ باب قول النبي ﷺ جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً [رقم/ ٤٢٧]، ومسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة [رقم/ ٥٢١]، من حديث جابر بن عبد الله رضى الله عنه به.

(٣) أخرجه: الطبراني في «الأوسط» [٨/ رقم/ ٦٣٣٦]، والبيهقي في «سننه الكبرى» [رقم/ ١٣٨١]، من حديث أبي هريرة رضى الله عنه قَالَ: «قَالَ أَغْرَابِيُّ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، نَكُونُ فِي الرَّمَالِ، وَيَكُونُ فِينَا الْحَيْضُ وَالْجَنَابَةُ وَالنَّفَاسُ؟ قَالَ: عَلَيْكُمْ بِالصَّعِيدِ».

(٤) تعقبه العميني بقوله: في نظره نظر؛ لأن استدلاله على ذلك بالآية ولأحاديث الثلاثة غير صحيح؛ لأنها تدل على مشروعية التيمم، ولا تدل على كيفيته، وكيفيته بأحاديث غيرها، وفيها لفظ «الضرب». ينظر: «البنية شرح الهداية» [١/ ٥٢٢].

وَيَنْفُضُ يَدَيْهِ بِقَدْرِ مَا يَتَنَائَرُ التُّرَابُ ؛ كَيْلًا يَصِيرَ مِثْلَةً .

وَلَا بُدَّ مِنَ الْإِسْتِيعَابِ فِي ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ ؛

﴿ غَايَةِ الْبَيَانِ ﴾

وَيَنْفُضُ يَدَيْهِ قَبْلَ الْمَسْحِ ؛ احْتِرَازًا عَنِ الْمِثْلَةِ^(١) .

وَقِيلَ : ضَرْبَةٌ لِلْوَجْهِ كَمَا قُلْنَا ، وَضَرْبَةٌ لِلْيَدَيْنِ ، يَمْسَحُ بِبَاطِنِ أَرْبَعِ أَصَابِعِ يَدِهِ الْيُسْرَى ظَاهِرَ يَدِهِ الْيُمْنَى مِنْ رُءُوسِ الْأَصَابِعِ إِلَى الْمَرْفِقِ ، ثُمَّ يَمْسَحُ بِبَاطِنِ كَفِّهِ الْيُسْرَى بَاطِنَ ذِرَاعِهِ الْيُمْنَى إِلَى الرُّسْغِ ، وَيُمِرُّ بَاطِنَ إِبْهَامِ يَدِهِ الْيُسْرَى عَلَى ظَاهِرِ إِبْهَامِ يَدِهِ الْيُمْنَى ، ثُمَّ يَفْعَلُ بِيَدِهِ الْيُسْرَى كَذَلِكَ .

وَقِيلَ : يَنْبَغِي أَنْ يَضَعَ بَطْنَ كَفِّهِ الْيُسْرَى عَلَى ظَاهِرِ كَفِّهِ الْيُمْنَى ، وَيَمْسَحَهُ بِثَلَاثِ أَصَابِعِ إِلَى الْمَرْفِقِ ، ثُمَّ يَمْسَحُ بَاطِنَهُ بِالْإِبْهَامِ وَالْمُسَبِّحَةِ إِلَى رُءُوسِ الْأَصَابِعِ ، ثُمَّ يَفْعَلُ فِي الْيَدِ الْيُسْرَى كَذَلِكَ .

وَالْأَوَّلُ : أَرْفَقَ [١/١٦٩و] بِالنَّاسِ ؛ لِكُونِهِ بِلَا تَكْلُفٍ ، وَالبَاقِيَانِ أَحْوْطُ ؛ لِاحْتِرَازٍ عَنِ اسْتِعْمَالِ التُّرَابِ الْمُسْتَعْمَلِ بِقَدْرِ الْإِمْكَانِ^(٢) .

قَوْلُهُ : (بِقَدْرِ مَا يَتَنَائَرُ) اخْتِرَازٌ عَمَّا رُوِيَ عَنْ أَبِي يُوسُفَ : أَنَّهُ يَنْفُضُ مَرَّتَيْنِ . وَعَمَّا رُوِيَ عَنْ مُحَمَّدٍ : أَنَّهُ يَنْفُضُ مَرَّةً ، وَهَذَا لِأَنَّ الْمَقْصُودَ هُوَ أَنْ لَا يَصِيرَ مِثْلَةً ، وَهُوَ بِالتَّنَائُرِ ، سِوَاءٍ حَصَلَ بِمَرَّةٍ أَوْ مَرَّتَيْنِ .

وَأَرَادَ بِـ (الْمِثْلَةِ)^(٣) : مَا يَتِمَثَّلُ فِي الْقُبْحِ ، وَأَضْلَاهَا : قَطْعُ الْأَعْضَاءِ وَتَسْوِيدُ الْوَجْهِ .

(١) ينظر : « خلاصة الفتاوى » للبخاري [١/١٠٠ ق/ب] .

(٢) قال صاحب « المحيط » [١/١٣٥] : هذا هو مذهب علمائنا . وللعلماء في المسألة أقاويل كثيرة ، والصحيح مذهبنَا ، كذا في اختار أصحاب « التاتارخانية » [١/١٣٥] .

(٣) أي : قول صاحب « الهداية » : « كَيْ لَا يَصِيرَ مِثْلَةً » . ينظر : « الهداية » للمزغيناني [١/٢٧] .

لِقِيَامِهِ مَقَامَ الْوُضُوءِ ، وَلِهَذَا قَالُوا: يُحْلَلُ الْأَصَابِعُ ، وَيَنْزَعُ الْخَاتِمُ ؛ لِتَيْمِّ الْمَسْحِ .
وَالْحَدَّثُ وَالْجَنَابَةُ فِيهِ سَوَاءٌ ، وَكَذَا الْحَبِضُ وَالنَّفَاسُ . لِمَا رُوِيَ أَنَّ قَوْمًا
جَاءُوا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَقَالُوا: إِنَّا قَوْمٌ نَسْكُنُ هَذِهِ الرَّمَالَ ، وَلَا نَجِدُ الْمَاءَ

غاية البيان

قوله: (لِقِيَامِهِ مَقَامَ الْوُضُوءِ) ، أي: لقيام التيمم مقام الوضوء .

تحقيقه: أَنَّ فِي التَّيْمُمِ سَقَطَ الْعَضْوَانِ [٢٨/١ ط] رُخْصَةً ، كَمَا فِي صَلَاةِ الْمُسَافِرِ
سَقَطَتْ رُكْعَتَانِ رُخْصَةً ، فَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الْبَاقِي بِصِفَةِ الْكَمَالِ فِي التَّيْمُمِ ؛ كَالْبَاقِي
فِي الصَّلَوَاتِ ، حَتَّى يُشْتَرَطَ التَّخْلِيلُ وَنَزْعُ الْخَاتِمِ .

وَرَوَى الْحَسَنُ فِي «الْمَجْرَدِ»: عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ: أَنَّ الْإِسْتِيعَابَ لَيْسَ بِشَرْطٍ ،
وَلَوْ مَسَحَ أَكْثَرَ الْكَفِّ وَالذَّارِعَيْنِ يَجُوزُ ، فَعَلَى هَذِهِ الرَّوَايَةِ: لَا يَجِبُ التَّخْلِيلُ
وَالنَّزْعُ^(١) .

قوله: (وَالْحَدَّثُ وَالْجَنَابَةُ فِيهِ سَوَاءٌ) ، أي: فِي التَّيْمُمِ ، مَعْنَاهُ: كَمَا أَنَّ التَّيْمُمَ
يَجُوزُ لِلْحَدَثِ فَكَذَلِكَ يَجُوزُ لِلْجَنَابَةِ . أَوْ مَعْنَاهُ: كَمَا أَنَّ التَّيْمُمَ فِي الْحَدَثِ ضَرْبَتَانِ
فَكَذَلِكَ فِي الْجَنَابَةِ . أَوْ مَعْنَاهُ: يَجُوزُ التَّيْمُمُ فِي الْجَنَابَةِ بِمَا يَجُوزُ بِهِ التَّيْمُمُ فِي
الْحَدَثِ .

وَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ: لَا يَجُوزُ التَّيْمُمُ لِلْجُنُبِ ، وَالْحَائِضِ ، وَالنَّفْسَاءِ ؛ تَمَسُّكَ بِمَا
رُوِيَ عَنْ عُمَرَ ، وَابْنِ مَسْعُودٍ ، وَابْنِ عُمَرَ: أَنَّهُمْ كَانُوا لَا يُبَيِّحُونَ التَّيْمُمَ لِلْجُنُبِ^(٢) ؛
لِإِرَادِهِمُ اللَّمَسَ بِالْيَدِ ، مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَوْ لَمَسْتُمُ﴾ [النساء: ٤٣] .

(١) قَالَ الْكَاسَانِيُّ: لَمْ يَذْكُرْهُ فِي «الْأَصْلِ» نَصًّا ، لَكِنَّهُ ذَكَرَ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ ؛ فَإِنَّهُ قَالَ: «إِذَا تَرَكَ ظَاهِرَ كَفِّهِ
لَمْ يَجْزِهِ» . يَنْظُرُ: «الْأَصْلُ / الْمَعْرُوفُ بِالْمَبْسُوطِ» لِمُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ [٨٥/١] ، «بِدَائِعِ الصَّنَائِعِ»
لِلْكَاسَانِيِّ [٣١٤/١] .

(٢) يَنْظُرُ: «مُصَنَّفُ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ» [١٤٥/١] ، وَ«مُصَنَّفُ عَبْدِ الرَّزَّاقِ» [٢٣٦/١] .

غاية البيان

وَعُلَمَاؤُنَا وَعَامَّةُ الْعُلَمَاءِ: أَخَذُوا بِقَوْلِ عَلِيٍّ، وَابْنِ عَبَّاسٍ [١/٢٩٩/م] وَعَائِشَةَ، وَكَانُوا يَقُولُونَ: الْمُرَادُ مِنَ الْمَلَامَةِ الْجِمَاعُ^(١).

وَالْتَّرْجِيحُ لِإِرَادَةِ الْجِمَاعِ بِمَا حَدَّثَ الْبُخَارِيُّ فِي «الصَّحِيحِ»: بِإِسْنَادِهِ إِلَى عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ الْخُزَاعِيِّ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى رَجُلًا مُعْتَزِلًا لَمْ يُصَلِّ فِي الْقَوْمِ، فَقَالَ: «يَا فُلَانُ، مَا مَنَعَكَ أَنْ تُصَلِّيَ فِي الْقَوْمِ؟». فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَصَابَتْني جَنَابَةٌ وَلَا مَاءَ. قَالَ: «عَلَيْكَ بِالصَّعِيدِ فَإِنَّهُ يَكْفِيكَ»^(٢).

وَلِيَكُونَ الْبَيَانُ شَافِيًا شَامِلًا لِلطَّهَارَتَيْنِ، لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى حِينَ ذَكَرَ الطَّهَارَةَ بِالماءِ؛ ذَكَرَ الْحَدَّثَ الْأَصْغَرَ وَالْأَكْبَرَ جَمِيعًا بِقَوْلِهِ: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ﴾ الْآيَةُ، وَبِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَأَطَهَّرُوا﴾ [المائدة: ٦].

وَقَدْ عُرِفَ حُكْمُ الْحَدَّثِ الْأَصْغَرِ فِي التَّيْمُمِ بِقَوْلِهِ: ﴿أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِّنْكُمْ مِنَ الْغَايَةِ﴾. وَبَقِيَ الْاِحْتِيَاجُ إِلَى بَيَانِ حُكْمِ الْحَدَّثِ الْأَكْبَرِ، فَحُمِلَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَوْ لَسْتُمْ﴾ عَلَيْهِ، حَتَّى يَكُونَ الْبَيَانُ شَافِيًا.

وَحَدِيثُ عُمَرَوِ بْنِ الْعَاصِ: يَدُلُّ عَلَى جَوَازِ التَّيْمُمِ لِلْجُنُبِ، كَمَا مَرَّ سَابِقًا^(٣). وَكَذَا حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ: وَهُوَ أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: إِنَّا نَكُونُ بِالرَّمَاثِ الْأَشْهُرِ، وَفِينَا الْجُنُبُ، وَالْحَائِضُ، وَالنِّسَاءُ، وَلَا نَجِدُ الْمَاءَ، فَكَيْفَ

(١) ينظر: المصدران السابقان [١/١٥٣] و[١/١٣٢].

(٢) أخرجه: البخاري في كتاب التيمم/ باب الصعيد الطيب وضوء المسلم يكفيه من الماء [رقم/ ٣٣٧]، ومسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة/ باب قضاء الصلاة أفاتة واستحباب تعجيل قضائها [رقم/ ٦٨٢]، من حديث عمران بن حصين رضي الله عنه. ولفظ مسلم: «يَا فُلَانُ مَا مَنَعَكَ أَنْ تُصَلِّيَ مَعَنَا؟» قَالَ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ أَصَابَتْني جَنَابَةٌ، فَأَمَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَتَيَمَّمُ بِالصَّعِيدِ، فَصَلَّى.

(٣) مضي تخريجه.

شَهْرًا ، أَوْ شَهْرَيْنِ ، وَفِينَا الْجُنُبُ ، وَالْحَائِضُ ، وَالنَّفْسَاءُ ، فَقَالَ ﷺ : «عَلَيْكُمْ بِأَرْضِكُمْ» .

وَيَجُوزُ التَّيْمُّ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَمُحَمَّدٍ ﷺ بِكُلِّ مَا كَانَ مِنْ جِنْسِ الْأَرْضِ :

﴿ غَايَةُ الْبَيَانِ ﴾

نَضَعُ ؟ فَقَالَ : «عَلَيْكُمْ بِالصَّعِيدِ»^(١) .

قوله : (عَلَيْكُمْ بِأَرْضِكُمْ) ، أي : باستعمال أرضكم ، أو بتيمم أرضكم .

قوله : (بِكُلِّ مَا كَانَ مِنْ جِنْسِ الْأَرْضِ) .

فكل ما ينطبع ؛ كالحديد ، والذهب ، والزجاج ، ونحوها ؛ فليس من جنس الأرض ، وكذا ما يصير رماداً بالاحتراق ؛ كالخشيش ، والشجر .

وكل ما لا ينطبع ، ولا يصير رماداً : فهو من جنس الأرض ، يجوز التيمم به عندهما ، [٧٠/١م] خلافاً لأبي يوسف^(٢) .

وذلك مثل : التراب ، والرمل ، والحجر ، والجص ، والزرنج^(٣) ، والثورة ، والطين الأحمر والأصفر ، والكحل ، والحائط المطين ، والمجصص ، والملح الحبلي دون المائي ، والمرداسنج^(٤) المعدني

(١) أخرجه : أحمد في «المسند» [٣٥٢/٢] ، ومن طريقه ابن الجوزي في «التحقيق» [٢٣٢/١] ، والبيهقي في «سننه الكبرى» [رقم/ ٩٧٩] ، من حديث أبي هريرة ؓ قَالَ : جَاءَ أَغْرَابِيٌّ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ ، فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنِّي أَكُونُ فِي الرَّمْلِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ أَوْ خَمْسَةَ أَشْهُرٍ ، فَيَكُونُ فِينَا النَّفْسَاءُ وَالْحَائِضُ وَالْجُنُبُ ، فَمَا تَرَى ؟ قَالَ : «عَلَيْكَ بِالتُّرَابِ» . لَفْظُ أَحْمَد .
قال ابنُ عبد الهادي : «هذا الحديث لا يصح» . ينظر : «تنقيح التحقيق» لابن عبد الهادي [٣٦٨/١] ، و«نصب الراية» للزيلعي [١٥٤/١] .

(٢) يطر في الاختلاف «المبسوط» للسرخسي [١٠٩/١] ، «بدائع الصنائع» [٣٣٥/١] .

(٣) الزرنج : عنصر شبيه بالفلزات ، له بريق الصلب ولونه ومركبته سامة ، يُستخدم في الطب ، وفي قتل الحشرات . ينظر : «المعجم الوسيط» [٨١٦/١] مادة : زرنج .

(٤) المرداسنج - بضم الميم - : الرصاص المخرق ، وقد يُتخذ من سائر المعادن ، إلا الحديد ، =

كَالتُّرَابِ ، وَالرَّمْلِ ، وَالْحَجَرِ ، وَالْجَصِّ ، وَالنُّورَةِ ، وَالْكُحْلِ ، وَالزَّرْنِخِ . وَقَالَ
أَبُو يُوسُفَ : لَا يَجُوزُ إِلَّا بِالتُّرَابِ ، وَالرَّمْلِ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ رحمته الله : لَا يَجُوزُ إِلَّا
بِالتُّرَابِ [الْمُئْتَبَرِ] ^(١) .

﴿ غاية البيان ﴾

دُونَ الْمُتَّخَذِ ^(٢) ، وَالسَّبَخَةِ ^(٣) الْمُنْعَقِدَةِ مِنَ الْأَرْضِ دُونَ الْمَاءِ .

وَأَمَّا الْأَجْرُ ^(٤) : قِيلَ : يَجُوزُ ؛ لِأَنَّهُ طِينٌ مُسْتَحْجَرٌ . وَقِيلَ : لَا يَجُوزُ .

وَالْخَرْفُ ^(٥) : إِنْ كَانَ مِنْ طِينٍ خَالِصٍ يَجُوزُ كَالْأَجْرِ ، وَإِنْ كَانَ مَخْلُوطًا بِمَا
لَيْسَ مِنْ جَنْسِ الْأَرْضِ فَلَا .

وَبِالرَّمَادِ لَا يَجُوزُ ؛ لِأَنَّهُ جِزْءُ الْحَشَبِ وَنَحْوِهِ ، وَكَذَا بِاللَّالِيِّ .

وَيَجُوزُ بِالْيَاقُوتِ ، وَالْفَيْرُوزِجِ ^(٦) ، وَالْمَرْجَانِ ، وَالزُّمُرِّدِ ، وَالزَّبَرْجَدِ ، وَالْعَقِيقِ ؛
لِأَنَّهَا أَحْجَارٌ مُضِيئَةٌ .

قَوْلُهُ : (وَالنُّورَةُ) بِلا هَمْزٍ .

= وهو معرَّبٌ « مُزْدَارْسَنَك » ، ومعناه : الْحَجَرُ الْمَيِّتُ . ينظر : « الطراز الأول » لابن معصوم المدني
[٢١٥ / ٤] .

(١) مطموس في الأصل .

(٢) وَقَدْ يُتَّخَذُ مِنَ الْأَثْنِ ، وَقَدْ يُتَّخَذُ مِنْ غَيْرِهِ . كَذَا جَاءَ فِي حَاشِيَةِ : « م » ، وَ« ت » .

(٣) السَّبَخَةُ - بفتح الباء وكسرها - : أَرْضٌ ذَاتُ مِلْحٍ وَتَرٍّ ؛ لَا تَكَادُ تُنْبِتُ ، وَجَمْعُهَا : سِبَاخٌ وَسَبَخَاتٌ .
ينظر : « لسان العرب » لابن منظور [٢٤ / ٣] مادة : سَبَخَ .

(٤) الْأَجْرُ : الطِّينُ الْمَطْبُوحُ . ينظر : « المغرب في ترتيب المعرب » للمُطَرِّزِيِّ [ص / ٢١ / مادة : أجر] .

(٥) الْخَرْفُ : هُوَ : كُلُّ مَا عُيِّلَ مِنْ طِينٍ وَشُرِيَ بِالنَّارِ ، حَتَّى يَكُونَ قَخَّارًا . ينظر : « تاج العروس » للزَّيْدِيِّ
[٢٣ / ١٩٨ / مادة : خَرْفَ] .

(٦) الْفَيْرُوزِجُ : حَجَرٌ مُضِيٌّ غَيْرُ شَفَافٍ ، مَعْرُوفٌ بِلَوْنِهِ الْأَرْزَقِ كُلُّونِ السَّمَاءِ أَوْ أَمِيلٌ إِلَى الْخَضِرَةِ يَتَحَلَّى
بِهِ . ينظر : « المعجم الوسيط » [٧٠٨ / ٢] مادة : الْفَيْرُوزِجُ]

وَهُوَ رِوَايَةٌ عَنْ أَبِي يُوسُفَ رحمته الله؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا﴾ [النساء: ٤٣] أَي: تُرَابًا مُنَيَّبًا، قَالَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ. غَيْرَ أَنَّ أَبَا يُوسُفَ رحمته الله زَادَ عَلَيْهِ: الرَّمْلُ، بِالْحَدِيثِ الَّذِي رَوَيْنَاهُ.

❦ هَايَةَ الْبَيَانِ ❦

قَوْلُهُ: (وَهُوَ رِوَايَةٌ عَنْ أَبِي يُوسُفَ)، أَي: عَدَمَ جَوَازِ التَّيَمُّمِ إِلَّا بِالتُّرَابِ رِوَايَةٌ عَنْ أَبِي يُوسُفَ، رَوَاهُ الْمُعَلَّى عَنْ أَبِي يُوسُفَ، وَهُوَ آخِرُ قَوْلَيْهِ، وَبِهِ أَخَذَ الشَّافِعِيُّ^(١)؛ لِأَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ فَسَّرَ الصَّعِيدَ بِالتُّرَابِ، وَالتَّيَمُّمَ بِالتُّرَابِ الْمُنَيَّبِ^(٢)، فَلَا يَجُوزُ التَّيَمُّمُ بِغَيْرِ التُّرَابِ الْمُنَيَّبِ.

وَلَنَا: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى ذَكَرَ الصَّعِيدَ مُطْلَقًا، فَلَا يَجُوزُ تَقْيِيدُهُ.

وَالصَّعِيدُ: وَجْهُ الْأَرْضِ. كَذَا رُوِيَ عَنِ الْخَلِيلِ^(٣).

وَذَكَرَ صَاحِبُ «الْكَشَافِ»، عَنِ الزَّجَّاجِ: «أَنَّ الصَّعِيدَ اسْمٌ لَوَجْهِ الْأَرْضِ»^(٤).

وَقَالَ الزَّجَّاجُ فِي «مَعَانِي الْقُرْآنِ»: «لَا أَعْلَمُ بَيْنَ أَهْلِ اللُّغَةِ اخْتِلَافًا فِي أَنَّ الصَّعِيدَ وَجْهُ الْأَرْضِ»^(٥).

(١) ينظر: «الحاوي الكبير» لأبي الحسن الماوردي [٢٣٩/١]، و«التهذيب في فقه الإمام الشافعي» للنعوي [٣٥٣/١]. و«المجموع شرح المذهب» للنووي [٢١٢/١ - ٢١٣].

(٢) يشير إلى قول صاحب «الهداية»: «لِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا﴾، أَي: تُرَابًا مُنَيَّبًا، قَالَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ رحمته الله بِهِ». ينظر: «الهداية» للمَرْغِينَانِي [١٢٨/١].

وَأَثَرُ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَخْرَجَهُ: ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ [رقم/ ١٧٠٢]، وَابْنُ بَيْهَقٍ فِي «السَّنَنِ الْكَبِيرِ» [٢١٤/١]، مِنْ طَرِيقِ قَابُوسَ بْنِ أَبِي ظَبْيَانَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: «الصَّعِيدُ الْحَرْتُ حَزْتُ الْأَرْضِ». قَالَ ابْنُ حَجَرٍ: «مَوْقُوفٌ حَسَنٌ»، وَسَكَتَ عَنْهُ عَبْدُ الْقَادِرِ الْقُرْشِيُّ فِي تَخْرِيجِهِ. ينظر: «العناية في تخريج أحاديث الهداية» لعبد القادر القرشي [ق/ ١٥٢٤ ب/ مخطوط مكتبة فيض الله أفندي - تركيا/ (رقم الحفظ: ٢٨٨)]، و«المطالب العالية» لابن حجر [٤٣٩/٢].

(٣) ينظر: «كتاب العين» المنسوب للخليل بن أحمد [٢٩٠/١].

(٤) ينظر: «الكشاف» للزمخشري [٥١٤/١].

(٥) ينظر: «معاني القرآن» للزجاج [٥٦/٢].

وَلَهُمَا: أَنَّ الصَّعِيدَ اسْمٌ لَوَجْهِ الْأَرْضِ، سُمِّيَ بِهِ؛ لِصُعُودِهِ. وَالطَّيِّبُ: يُحْتَمَلُ الطَّاهِرُ، فَحُمِلَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ أَلْتَقَى بِمَوْضِعِ الطَّهَارَةِ، أَوْ هُوَ مُرَادٌّ بِالْإِجْمَاعِ.

غاية البيان

وفي «الصحاح»، عَنْ ثَعْلَبٍ: «الصَّعِيدُ: وَجْهُ الْأَرْضِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿صَعِيدًا زَلَقًا﴾ [الكهف ٤٠]»^(١)، أَي: حَجَرًا أَمْلَسَ، وَإِذَا كَانَ الْمَنْقُولُ عَنْ أَثْمَةٍ [٢٩/١] اللَّغَةِ فِي مَعْنَى الصَّعِيدِ هُوَ وَجْهُ الْأَرْضِ، فَلَا يَجُوزُ تَقْيِيدُهُ بِالتَّرَابِ؛ لِأَنَّهُ فِيهِ حَرَجًا [٧٠/١] مُنَافِيًا لِمَا اشْتَمَلَ عَلَيْهِ مَعْنَى الرُّخْصَةِ.

وَيَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ مَا قُلْنَا: قَوْلُهُ ﷺ: «جُعِلَتْ لِيَ الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا»^(٢)؛ لِأَنَّ الْأَرْضَ تَشْمَلُ جَمِيعَ أَجْزَائِهَا.

وقوله ﷺ: «عَلَيْكُمْ بِأَرْضِكُمْ»^(٣)؛ لِأَنَّ أَرْضَهُمْ لَمْ تَكُنْ ثَرَابًا؛ بِدَلِيلِ مَا قَالُوا: «إِنَّا نَسْكُنُ هَذِهِ الرَّمَالَ».

وَالطَّيِّبُ: يُحْتَمَلُ الطَّاهِرُ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿حَلَلًا طَيِّبًا﴾ [البقرة: ١٦٨]. وَكَمَا فِي قَوْلِهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ طَيِّبٌ يُحِبُّ الطَّيِّبَ»^(٤). فَالْحَمْلُ عَلَى الطَّاهِرِ أَوْلَى مِنْ

(١) ينظر: «الصحاح في اللغة» للجوهري [٤٩٨/٢] مادة: صعد.

(٢) مضمّن تخريجه.

(٣) أخرجه ابن رهيبة في «مسنده» [رقم / ٣٣١]، وأبو يعلى في «مسنده» [رقم / ٥٨٧٠]، والبيهقي في «سننه الكبرى» [رقم / ٩٧٩]، من حديث أبي هريرة ﷺ: «أَنَّ رَجُلًا أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: يَا أَبَا أُسَافٍ تَكُونُ بِالرَّمْلِ فَتُصِيبُ الْعَنَابَةَ، وَبِالْحَائِضِ وَالنَّفْسَاءِ، وَلَا نَجِدُ الْمَاءَ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ أَوْ خَمْسَةَ أَشْهُرٍ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: عَلَيْكُمْ بِالْأَرْضِ». لَفْظُ أَبِي يَعْلَى.

قال ابن عبد الهادي: «هذا الحديث لا يصح». ينظر: «التفحيط والتحقيق» لابن عبد الهادي [٣٦٨/١]، و«الدراية في تخريج أحاديث الهداية» لابن حجر [٦٩/١].

(٤) أخرجه: الترمذي في كتاب الأدب عن رسول الله ﷺ / باب ما جاء في النظافة [رقم / ٢٧٩٩]، وأبو يعلى في «مسنده» [رقم / ٧٩٠]، ويعقوب الفسوي في «المعرفة والتاريخ» [٤٠٨/٣]، من حديث سعد بن أبي وقاص ﷺ به.

غاية البيان

الْحَمْلُ عَلَى الْمُتَنَبِّ؛ لِأَنَّهُ أَلِيقُ بِمَوْضِعِ الطَّهَارَةِ، أَلَا تَرَى أَنَّ التَّرَابَ الْمُتَنَبِّ إِذَا كَانَ نَجِسًا لَا يَجُوزُ التَّيْمُّ بِهِ إِجْمَاعًا.

فَعَلِمَ: أَنَّ الْإِنْبَاتَ لَيْسَ لَهُ أَثَرٌ فِي هَذَا الْبَابِ أَصْلًا، يَدُلُّ عَلَيْهِ سِيَاقُ الْآيَةِ، وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهَّرَكُمْ﴾ [المائدة: ٦]. حَيْثُ لَمْ يَقُلْ: وَلَكِنْ يُرِيدُ لِنَزْعُوا.

أَوْ نَقُولُ: إِنَّ الطَّاهَرَ مُرَادٌّ مِنْ مَعْنَى الطَّيِّبِ بِالْإِجْمَاعِ، حَيْثُ لَمْ يَجْزِ التَّيْمُّ بغيره^(١)، فَلَا يَكُونُ غَيْرُهُ مُرَادًّا، وَإِلَّا يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ لِلْمَشْتَرِكِ عُمُومٌ فِي مَوْضِعِ الْإِثْبَاتِ، وَهُوَ فَاسِدٌ.

وَأَمَّا قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ، فَنَقُولُ: لَا نُسَلِّمُ أَنَّ تَقْيِيدَ الْمُطْلَقِ بِأَثَرِ الصَّحَابِيِّ يَجُوزُ، وَنَحْنُ لَا نَجُوزُهُ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ، وَالْأَثَرُ أَوْلَى.

وَلِئِنْ قَالَ أَبُو يُوسُفَ وَالشَّافِعِيُّ: قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَأَمْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ﴾ [المائدة: ٦]. وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ غَيْرَ التَّرَابِ لَا يَجُوزُ بِهِ التَّيْمُّ.

فَنَقُولُ: لَا نُسَلِّمُ أَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى مَا قُلْتُمْ، أَيْمًا إِذَا أُريدَ التَّبْعِيضُ مِنْ قَوْلِهِ: «مِنْهُ» أَمْ فِيمَا إِذَا أُريدَ مِنْهُ الْإِبْتِدَاءُ؟

فَإِنْ قُلْتُمْ بِالثَّانِي: فَلَا نُسَلِّمُ الدَّلَالََةَ عَلَى مَا قُلْتُمْ؛ لِأَنَّ مَعْنَى الْإِبْتِدَاءِ يَخْصُلُ فِي كُلِّ جُزْءٍ مِنْ أَجْزَاءِ الْأَرْضِ.

وَإِنْ قُلْتُمْ بِالْأَوَّلِ: فَنَعَمْ، يَلْزَمُ مَا قُلْتُمْ إِذَا سُلِّمَ؛ لَكِنْ [٢/٥٧١/١] لَا نُسَلِّمُ أَنَّ

= قَالَ التِّرْمِذِيُّ: «هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ».

وَقَالَ الْمُنَاوِيُّ: «فِي بَعْضِ رِجَالِهِ مَقَالٌ». يَنْظُرُ: «التَّيْسِيرُ بِشَرْحِ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ» لِلْمُنَاوِيِّ [٢/٥٤١/١].

(١) أَيِ: بِغَيْرِ الطَّاهِرِ. كَذَا جَاءَ فِي حَاشِيَةِ: «م».

ثُمَّ لَا يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ عَلَيْهِ غُبَارٌ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رضي الله عنه [٩/١]؛ لِإِطْلَاقِ مَا تَلَوْنَا.

وَكَذَا يَجُوزُ بِالْغُبَارِ مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى الصَّعِيدِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ، وَمُحَمَّدٍ رضي الله عنه؛ لِأَنَّهُ تُرَابٌ رَقِيقٌ.

غاية البيان

التَّبْعِيضُ هُوَ الْمُرَادُ ^(١).

قَوْلُهُ: (عَلَيْهِ غُبَارٌ)، أَيُّ: عَلَى الصَّعِيدِ. أَيُّ: لَا يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ عَلَى الصَّعِيدِ غُبَارٌ؛ كَالْحَجَرِ الْأَمْلَسِ، وَالْإِنَّمِدِ ^(٢) وَنَحْوَهُمَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى ذَكَرَ الصَّعِيدَ مُطْلَقًا، وَلَمْ يَشْتَرِطِ التَّرَاقُ الْغُبَارِ بِالْيَدِ.

وَقَالَ مُحَمَّدٌ: يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ عَلَيْهِ غُبَارٌ مُلْتَزِقٌ بِالْيَدِ ^(٣).

قَوْلُهُ: (وَكَذَا يَجُوزُ بِالْغُبَارِ).

مِثْلُ: أَنْ يَضْرِبَ يَدَهُ عَلَى الثَّوْبِ، أَوْ عَلَى اللَّبْدِ ^(٤)، أَوْ عَلَى الْحِنْطَةِ ^(٥)؛ فَحَصَلَ الْغُبَارُ. (لِأَنَّهُ تُرَابٌ رَقِيقٌ). وَالتَّرَابُ جُزْءٌ مِنْ أَجْزَاءِ الْأَرْضِ؛ فَيَجُوزُ التَّيَمُّمُ بِالْغُبَارِ.

(١) للعيني اعتراض واستدرك على المؤلف هام رجه في «النهاية شرح الهداية» [٥٣٧/١].

(٢) الْإِنَّمِدُ حَجَرٌ يَتَّخِذُ مِنْهُ الْكُحْلُ، وَقِيلَ: ضَرْبٌ مِنَ الْكُحْلِ، وَقِيلَ: هُوَ نَفْسُ الْكُحْلِ. ينظر: «لسان العرب» لابن منظور [١٠٥/٣ مادة: ثمذ].

(٣) وجاء أن عن محمد رضي الله عنه روايتان: الأولى: لا يجوز إلا أن يكون عليه غار. والرواية الثانية: يجوز. ينظر: «المسبوط» للسرْحسي [١٠٩/١]، «النهاية على الهداية بهامش فتح القدير» [١٢٩/١]. «النهاية شرح الهداية» للعيني [٥٣٦/١].

(٤) اللَّبْدُ: مَا يَتَلَبَّدُ مِنْ شَعَرٍ أَوْ صُوفٍ. وَلَبَدٌ شَيْءٌ: بِمَعْنَى لَصِقَ. وَيَتَعَدَّى بِالتَّضْعِيفِ فَيُقَالُ: لَبَدْتُ الشَّيْءَ تَلْبِيدًا؛ أَلَزَفْتُ بَعْضَهُ بِبَعْضٍ حَتَّى صَارَ كَاللَّبْدِ. ينظر: «المصاحح المنير» للفيومي [٥٤٨/٢ مادة: لبذ].

(٥) الْحِنْطَةُ، الْحَبُّ الْمَعْرُوفُ بِالْقَمْحِ وَالتَّر. ينظر: «تاج العروس» للزَّبيدي [٢١٥/١٩ مادة: حنط].

وَالنِّيَّةُ فَرَضٌ فِي التَّيْمُمِ.

وَقَالَ زُفَرٌ رحمته الله: لَيْسَتْ بِفَرَضٍ؛ لِأَنَّهُ خَلَفَ عَنِ الْوُضُوءِ، فَلَا يُخَالِفُهُ فِي وَصْفِهِ.

وَلَنَا: أَنَّهُ يُشْبِهُ عَنِ الْقَصْدِ، فَلَا يَتَحَقَّقُ دُونَهُ، أَوْ جُعِلَ طَهُورًا فِي حَالَةٍ مَخْصُوصَةٍ، وَالْمَاءُ طَهُورٌ بِنَفْسِهِ عَلَى مَا مَرَّ.

ثُمَّ إِذَا نَوَى الطَّهَارَةَ، أَوْ اسْتِبَاحَةَ الصَّلَاةِ أَجْزَأُهُ.

﴿غَايَةُ الْبَيَانِ﴾

وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ: لَا يَجُوزُ التَّيْمُمُ بِالْغُبَارِ، مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى التَّرَابِ، أَوِ الرَّمْلِ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ مِنَ الصَّعِيدِ التَّرَابِ، وَالْحَقُّ الرَّمْلُ بِهِ بِالْحَدِيثِ، وَالْغُبَارُ لَيْسَ مِنْهُمَا، فَلَا يَجُوزُ التَّيْمُمُ بِهِ إِلَّا عِنْدَ الضَّرُورَةِ ^(١).

وَجَوَابُهُ: لَا نُسَلِّمُ أَنَّ الْغُبَارَ لَيْسَ مِنْهُمَا؛ لِأَنَّ الْغُبَارَ تُرَابٌ رَفِيقٌ، وَيَجُوزُ التَّيْمُمُ بِالْخَشِينِ مِنْهُ، فَكَذَا بِالرَّقِيقِ.

قَوْلُهُ: (وَالنِّيَّةُ فَرَضٌ فِي التَّيْمُمِ).

حَتَّى لَوْ تَيَمَّمَ بِلَا نِيَّةٍ؛ لَا يَجُوزُ عِنْدَ عُلَمَائِنَا الثَّلَاثَةِ، خِلَافًا لِزُفَرٍ.

لَهُ: أَنَّ التَّيْمُمَ طَهَارَةٌ كَالْوُضُوءِ، فَلَا يُشْتَرَطُ فِي الْوُضُوءِ النِّيَّةُ عِنْدَنَا بِالِاتِّفَاقِ، فَكَذَا فِي التَّيْمُمِ، أَوْ هُوَ خَلَفَ عَنِ الْوُضُوءِ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْخَلْفُ مُخَالَفًا لِأَصْلِهِ.

وَلَنَا: أَنَّ التَّيْمُمَ يَدُلُّ عَلَى الْقَصْدِ، وَالْقَصْدُ هُوَ النِّيَّةُ، وَأَمَرْنَا بِالتَّيْمُمِ، وَالْأَمْرُ لِلْجُوبِ؛ فَيُشْتَرَطُ النِّيَّةُ بِخِلَافِ الْوُضُوءِ، فَإِنَّ الْأَمْرَ ثَمَّةَ وَرَدَ بِالْغَسْلِ وَالْمَسْحِ،

(١) صحح الكاساني: أنه لا يجوز عند أبي يوسف التيمم بالغبار مطلقاً سواء وجد المصلي التراب أو لم يجده. ينظر: «شرح مختصر الكرخي» لأبي لحسين القدوري [ق ١٣/ب]، «بدائع الصنائع» [١٨٢/١].

وَلَا يُشْتَرَطُ نِيَّةُ التَّيْمُمِ؛ لِلْحَدَثِ، أَوْ لِلْجَنَابَةِ. هُوَ الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ.

غاية البيان

ولا دلالة لهما على النية^(١).

أَوْ نَقُولُ: جُعِلَ التُّرَابُ طَهُورًا فِي حَالَةٍ مَخْصُوصَةٍ، وَهِيَ إِرَادَةُ الصَّلَاةِ، وَالنِّيَّةُ هِيَ الْإِرَادَةُ أَيْضًا، فَاشْتَرِطَتِ النِّيَّةُ بِخِلَافِ الْمَاءِ، فَإِنَّهُ [٢/٢٧١/١] بِالطَّعِ مُطَهَّرٌ، فَلَمْ يُشْتَرَطْ فِيهِ النِّيَّةُ، وَالتُّرَابُ طَبَعُهُ مُلَوَّثٌ، فَافْتَرَقَا. أَمَّا قَوْلُهُ: لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْخَلْفُ مُخَالِفًا لِأَصْلِهِ.

فَلَا نُسَلِّمُ؛ لِأَنَّ التَّيْمُمَ مَخْصُوصٌ لِعِضْوَيْنِ، بِخِلَافِ الْوُضُوءِ، وَيُسَنُّ التَّكْرَارُ فِي الْوُضُوءِ دُونَهُ.

أَوْ نَقُولُ: لَا [٢/٢٩١/١] نُسَلِّمُ أَنَّ التَّيْمُمَ خَلْفٌ عَنِ الْوُضُوءِ، بَلْ هُوَ مَذْهَبُ مُحَمَّدٍ. وَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ: التُّرَابُ خَلْفٌ عَنِ الْمَاءِ فِي حُصُولِ الطَّهَارَةِ بِهِ، حَتَّى جَازَ إِمَامَةُ الْمُتَيَمِّمِ لِلْمُتَوَضِّعِ عِنْدَهُمَا، وَسَيَجِيءُ بَيَانُهُ فِي بَابِ الْإِمَامَةِ. قَوْلُهُ: (هُوَ الصَّحِيحُ) احْتِرَازٌ عَمَّا رُوِيَ عَنِ الشَّيْخِ الْإِمَامِ أَبِي بَكْرٍ الرَّازِيِّ^(٢)، وَهُوَ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: الْوَاجِبُ نِيَّةُ التَّمْيِيزِ، فَيَنْوِي الْحَدَثَ، أَوْ الْجَنَابَةَ؛ لِأَنَّ التَّيْمُمَ يَقَعُ عَلَى صِفَةٍ وَاحِدَةٍ عَنِ الْغَسْلِ وَعَنِ الْوُضُوءِ، فَلَا بُدَّ مِنْ نِيَّةِ التَّمْيِيزِ، كَالصَّلَاةِ الَّتِي تَقَعُ عَلَى الْقَرَضِ وَالتَّقْلِيلِ عَلَى صِفَةٍ وَاحِدَةٍ^(٣).

وَجْهٌ مَا قَالُ فِي «الْكِتَابِ»: أَنَّ التَّيْمُمَ طَهَارَةٌ. فَلَا يَلْزُمُهُ نِيَّةُ أَسْبَابِهَا، كَمَا فِي الْوُضُوءِ.

(١) ينظر بدائع الصنائع ١/٣٣٠، ٣٣١، الاختيار لتعليل المختار ١/٢٨، البناية شرح الهداية ١/٥٣٨.

(٢) ينظر: «شرح مختصر الطحاوي» للجصاص [١/٣١٠، ٣١١].

(٣) ذكر اقدوري قول أبي بكر الرازي في: «شرح» كذا جاء في حاشية: «م»، و«و»، و«ت».

فَإِنْ تَيَمَّمَ نَصْرَانِيٌّ يُرِيدُ بِهِ الْإِسْلَامَ ، ثُمَّ أَسْلَمَ ؛ لَمْ يَكُنْ مُتَيَمِّمًا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَمُحَمَّدٍ عليه السلام . وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ عليه السلام : هُوَ مُتَيَمِّمٌ ؛ لِأَنَّهُ نَوَى قُرْبَةَ مَقْصُودَةٍ ، بِخِلَافِ التَّيَمُّمِ لِدُخُولِ الْمَسْجِدِ ، وَمَسِّ الْمُضْحَفِ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِقُرْبَةٍ مَقْصُودَةٍ . وَلَهُمَا : أَنَّ التُّرَابَ مَا جُعِلَ طَهُورًا ، إِلَّا فِي حَالَةِ إِرَادَةِ قُرْبَةٍ مَقْصُودَةٍ ، لَا تَصِحُّ بِدُونِ الطَّهَارَةِ . وَالْإِسْلَامُ قُرْبَةٌ تَصِحُّ بِدُونِهَا ، بِخِلَافِ سَجْدَةِ التَّلَاوَةِ ؛ لِأَنَّهَا قُرْبَةٌ مَقْصُودَةٌ ، لَا تَصِحُّ بِدُونِ الطَّهَارَةِ .

وَإِنْ تَوَضَّأَ لَا يُرِيدُ بِهِ الْإِسْلَامَ ثُمَّ أَسْلَمَ ؛ فَهُوَ مُتَوَضِّئٌ .

غَايَةُ الْبَيَانِ

قَوْلُهُ : (هُوَ مُتَيَمِّمٌ) . حَتَّى يَجُوزَ لَهُ الصَّلَاةُ بِذَلِكَ التَّيَمُّمِ ؛ لِأَنَّ الْإِسْلَامَ (قُرْبَةً مَقْصُودَةً) ؛ فَتَصِحُّ نِيَّتُهُ ، بِخِلَافِ مَا إِذَا تَيَمَّمَ الْمُسْلِمُ لِدُخُولِ الْمَسْجِدِ ، أَوْ لَمَسِّ الْمُضْحَفِ ، حَيْثُ لَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَصَلِّيَ بِذَلِكَ التَّيَمُّمِ ؛ لِأَنَّ الدَّخُولَ أَوْ الْمَسَّ (لَيْسَ بِقُرْبَةٍ مَقْصُودَةٍ) ، بِخِلَافِ مَا إِذَا تَيَمَّمَ الْمُسْلِمُ لِقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ ، حَيْثُ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَصَلِّيَ بِذَلِكَ التَّيَمُّمِ ؛ لِأَنَّ قِرَاءَةَ الْقُرْآنِ قُرْبَةٌ مَقْصُودَةٌ .

وَلَأَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ : أَنَّ التُّرَابَ جُعِلَ مُطَهَّرًا فِي حَالَةِ مَخْصُوصَةٍ ، وَهِيَ إِرَادَةُ قُرْبَةٍ مَقْصُودَةٍ ؛ [١/٧٢٢ م] لَا تَصِحُّ تِلْكَ الْقُرْبَةُ بِلا طَهَارَةٍ ، وَالْإِسْلَامُ وَإِنْ كَانَ قُرْبَةً مَقْصُودَةً ؛ يَصِحُّ مِنَ الْكَافِرِ بِلا طَهَارَةٍ ، فَلَا يَصِحُّ تَيَمُّمُهُ لِلْإِسْلَامِ ؛ لِأَنَّ مَشْرُوعِيَّتَهُ لِضَرُورَةِ أَدَاءِ فِعْلٍ (لَا تَصِحُّ بِدُونِ الطَّهَارَةِ) .

وَالثَّابِتُ بِالضَّرُورَةِ : يَتَقَدَّرُ بِقَدْرِهَا ، بِخِلَافِ مَا إِذَا تَيَمَّمَ الْمُسْلِمُ الْجُنُبُ لِقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ ، أَوْ تَيَمَّمَ الْمُسْلِمُ لِسَجْدَةِ التَّلَاوَةِ ، حَيْثُ تَجُوزُ الصَّلَاةُ بِذَلِكَ التَّيَمُّمِ ؛ لِأَنَّ كِلَا مِنْهُمَا قُرْبَةٌ (لَا تَصِحُّ بِدُونِ الطَّهَارَةِ) .

خِلَافًا لِلشَّافِعِيِّ ؛ بِنَاءً عَلَى اشْتِرَاطِ النِّيَّةِ .

فَإِنْ تَيَمَّمَ الْمُسْلِمُ ، ثُمَّ ارْتَدَّ وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ ، ثُمَّ أَسْلَمَ ؛ فَهُوَ عَلَى تَيَمُّمِهِ ، وَقَالَ زُفَرٌ رحمته الله : يَنْطُلُّ تَيَمُّمُهُ .

لِأَنَّ الْإِسْلَامَ عِبَادَةٌ ، وَالْكُفْرُ مُنَافِيَةٌ ، فَيَسْتَوِي فِيهِ الْإِبْتِدَاءُ وَالْبَقَاءُ ، كَالْمَحْرَمِيَّةِ فِي بَابِ النِّكَاحِ .

غَايَةُ الْبَيَانِ

قَوْلُهُ : (بِنَاءً عَلَى اشْتِرَاطِ النِّيَّةِ) .

يَعْنِي : أَنَّ النِّيَّةَ لَمَّا كَانَتْ شَرْطًا لِلْوُضوءِ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ ^(١) ؛ لَمْ يُعْتَبَرْ وَضوءُ الْكَافِرِ عِنْدَهُ ؛ لِعَدَمِ الشَّرْطِ .

وَعِنْدَنَا : لَمَّا لَمْ تَكُنِ النِّيَّةُ شَرْطًا ؛ صَحَّ وَضوءُهُ وَإِنْ لَمْ تُعْتَبَرْ نِيَّتُهُ ، وَقَدْ مَرَّ بَيَانُ أَنَّهَا لَيْسَتْ بِشَرْطٍ .

قَوْلُهُ : (فَيَسْتَوِي فِيهِ الْإِبْتِدَاءُ وَالْبَقَاءُ) ، أَيُ : يَسْتَوِي فِي الْأَمْرِ الْمُنَافِي حَالَةَ الْإِبْتِدَاءِ وَحَالَةَ الْبَقَاءِ ، أَلَا تَرَى أَنَّ الْمَحْرَمِيَّةَ مُنَافِيَةٌ لِلنِّكَاحِ ، فَلَا يَجْتَمِعَانِ لَا إِبْتِدَاءً وَلَا بَقَاءً .

أَمَّا الْإِبْتِدَاءُ : فَظَاهِرٌ ، وَكَذَا الْبَقَاءُ ، كَمَا إِذَا رَضَعَ زَوْجٌ رَضِيعًا أُمَّ زَوْجَتِهِ الرَضِيعَةِ ، أَوْ رَضَعَتْ هِيَ أُمَّ زَوْجِهَا ، أَوْ أَرْضَعَتْهُمَا أَجْنَبِيَّةٌ وَهُمَا رَضِيعَانِ ؛ يَفْسُدُ النِّكَاحُ ، فَكَذَلِكَ هُنَا لَمَّا كَانَ الْكُفْرُ مُنَافِيًا لِلْإِسْلَامِ بَطُلَ التَّيَمُّمُ بِهِ إِبْتِدَاءً وَبَقَاءً .

وَلَا يُقَالُ : هَذَا الْخِلَافُ ، كَيْفَ يَصِحُّ عَلَى أَصْلِ زُفَرٍ ، وَهُوَ لَا يَشْتَرِطُ النِّيَّةَ فِي التَّيَمُّمِ كَالْوُضوءِ ، فَحِينَئِذٍ يَكُونُ اعْتِرَاضُ الْكُفْرِ عَلَى التَّيَمُّمِ كَاعْتِرَاضِهِ عَلَى الْوُضوءِ ؟ لِأَنَّا نَقُولُ : رُوِيَ عَنْ زُفَرٍ رِوَايَةٌ أُخْرَى اشْتَرَطَ فِيهَا النِّيَّةَ لِلتَّيَمُّمِ .

(١) مضى توثيق مذهب الشافعي في اشتراط النية للوضوء .

وَلَنَا: أَنَّ الْبَاقِيَ صِفَةُ كَوْنِهِ طَاهِرًا، فَاعْتِرَاضُ الْكُفْرِ لَا يُنَافِيهِ، كَمَا لَوْ
اعْتَرَضَ عَلَى الْوُضُوءِ. وَإِنَّمَا لَا يَصِحُّ مِنَ الْكَافِرِ؛ لِانْعِدَامِ النِّيَّةِ مِنْهُ.

وَيَنْقُضُ التَّيْمُمَ كُلُّ شَيْءٍ يَنْقُضُ الْوُضُوءَ؛ لِأَنَّهُ خَلَفَ عَنْهُ، فَأَخَذَ حُكْمَهُ.
وَيَنْقُضُهُ أَيْضًا رُؤْيَا الْمَاءِ، إِذَا قَدَرَ عَلَى اسْتِعْمَالِهِ.

لِأَنَّ الْقُدْرَةَ هِيَ الْمُرَادَةُ بِالْوُجُودِ الَّذِي هُوَ غَايَةُ لَطَهُورِيَّةِ التُّرَابِ، وَخَائِفٌ

﴿ غَايَةُ الْبَيَانِ ﴾

قَوْلُهُ: (فَاعْتِرَاضُ الْكُفْرِ لَا يُنَافِيهِ)، أَيُّ: لَا يُنَافِي كَوْنَهُ طَاهِرًا، وَلِهَذَا لَوْ
[٣٧٢/١ ط/م] اعْتَرَضَ الْكُفْرُ عَلَى الْوُضُوءِ لَا يُبْطِلُهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يُنَافِيهِ، فَكَذَا التَّيْمُمُ، وَلَا
نُسَلِّمُ أَنَّ الْكُفْرَ مُنَافِي التَّيْمُمِ.

نَعَمْ: إِنَّهُ مُنَافِي الْإِسْلَامِ، وَلَكِنْ لَا نُسَلِّمُ أَنَّهُ يَلْزَمُ مِنْ مُنَافَاةِ إِيَّاهُ مُنَافَاةُ لِلتَّيْمُمِ.
(وَإِنَّمَا لَا يَصِحُّ) التَّيْمُمُ ابْتِدَاءً (مِنَ الْكَافِرِ) عِنْدَنَا؛ (لِعَدَمِ النِّيَّةِ) الْمُعْتَبَرَةِ؛
لَا لِأَنَّ الْكُفْرَ مُنَافٍ لِلتَّيْمُمِ.

قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ خَلَفَ عَنْهُ)، أَيُّ: لِأَنَّ التَّيْمُمَ خَلَفَ عَنِ الْوُضُوءِ، وَلَا شَكَّ أَنَّ
حَالَ الْخَلْفِ دُونَ حَالِ الْأَصْلِ، فَمَا كَانَ مُبْطِلًا لِلأَعْلَى فَأَوْلَى أَنْ يَكُونَ مُبْطِلًا
لِلأَدْنَى.

قَوْلُهُ: (وَيَنْقُضُهُ أَيْضًا رُؤْيَا الْمَاءِ).

اعْلَمْ: أَنَّ رُؤْيَا الْمَاءِ الَّتِي قُرِنَتْ بِالْقُدْرَةِ عَلَى الْاسْتِعْمَالِ شَرْطٌ لِعَمَلِ الْحَدَثِ
السَّابِقِ عَمَلَهُ عِنْدَهَا، وَالنَّاقِضُ هُوَ فِي الْحَقِيقَةِ؛ لِأَنَّ الْوُضُوءَ مِنَ الْخَارِجِ النَّجِسِ،
وَالرُّؤْيَا لَيْسَتْ بِهَذِهِ الْمَثَابَةِ. وَإِنَّمَا أُضِيفَ النِّقْضُ إِلَيْهَا مَجَازًا؛ لِكَوْنِهَا شَرْطَ
الْعَمَلِ، بِأَنْ انْتَهَى حُكْمُ طَهُورِيَّةِ الصَّعِيدِ عِنْدَهَا، وَإِنَّمَا شَرِطَتِ الْقُدْرَةَ لِأَنَّهَا هِيَ
الْمُرَادَةُ [٣٧٠/١] بِالْوُجُودِ الْمَذْكُورِ فِي الْقُرْآنِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً﴾ [المائدة: ٦].

السَّبْعِ ، وَالْعَدْوُ ، وَالْعَطَشُ - عَاجِزٌ حُكْمًا .

وَالنَّائِمُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رحمته الله قَادِرٌ ^(١) تَقْدِيرًا ، حَتَّى لَوْ مَرَّ النَّائِمُ الْمُتِمِّمُ

غَايَةُ الْبَيَانِ

وَفِي قَوْلِهِ رحمته الله : «التُّرَابُ طُهُورُ الْمُسْلِمِ وَلَوْ إِلَى عَشْرِ حِجَجٍ ، مَا لَمْ يَجِدِ الْمَاءَ» ^(٢) .
بِطَرِيقِ إِطْلَاقِ اسْمِ السَّبَبِ عَلَى الْمُسَبَّبِ مَجَازًا ؛ لِأَنَّ الْوُجُودَ ^(٣) سَبَبُ الْقُدْرَةِ .

وَقَالَ فِي «شَرْحِ الْأَقْطَعِ» ^(٤) : «قَالَ الشَّافِعِيُّ : إِذَا رَأَى الْمَاءَ فِي الصَّلَاةِ لَا يَبْطُلُ تِمُّمُهُ وَلَا صَلَاتُهُ» ^(٥) ^(٦) .

أَقُولُ : هَذَا ضَعِيفٌ جَدًّا ؛ لِأَنَّ الشَّرْعَ جَعَلَ الْوُجُودَ الَّذِي أُرِيدَ بِهِ الْقُدْرَةُ (غَايَةُ لِبَطْهُورِيَّةِ التُّرَابِ) ، فَلَا يَبْقَى الْمُغْنَى [٧٣/١ م] حِينَ وُجُودِ الْغَايَةِ ، وَإِلَّا لَا تَكُونُ الْغَايَةُ غَايَةً ، وَهُوَ فَاسِدٌ .

قَوْلُهُ : (لِأَنَّهُ قَادِرٌ) . تَقْدِيرًا لِكُونِهِ مُكَلَّفًا ^(٧) شَرْعًا ، وَلِهَذَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ .

(١) فِي نَسَخِ غَايَةِ الْبَيَانِ : «لِأَنَّهُ قَادِرٌ» .

(٢) مَضَى تَخْرِيجُهُ .

(٣) وَقَعَ بِالْأَصْلِ : «الْوُجُوبُ» . وَالْمُثَبَّتُ مِنْ : «ت» ، «م» ، «ز» ، «و» ، «ف» .

(٤) هُوَ : أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ مُحَمَّدٍ ، أَبُو نَصْرِ الْبَغْدَادِيُّ الْمَعْرُوفُ بِالْأَقْطَعِ ، الْفَقِيهَ الْحَنْفِيُّ ، وَاحِدُ تَلَامِذَةِ الْقُدُورِيِّ ، بَرَعَ فِي الْفَقْهِ وَالْحِسَابِ - قِيلَ : إِنَّ يَدَهُ قُطِعَتْ فِي حَرْبٍ كَانَتْ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ وَالتَّتَارِ ؛ فَلِذَلِكَ سُمِّيَ بِهِ : «الْأَقْطَعُ» ، وَلَهُ : «شَرْحُ مُخْتَصَرِ الْقُدُورِيِّ» (تُوفِيَ سَنَةَ : ٤٧٤ هـ) . يَنْظُرُ : «الْوَافِي بِالْوَفَايَاتِ» لِلصَّمَدِيِّ [٧٨/٨] ، وَ«الْجَوَاهِرُ الْمَضِيَّةُ» لِعَبْدِ الْقَادِرِ الْقُرْشِيِّ [١١٩/١] . وَ«الْمِرْقَاةُ الرَّفِيقَةُ فِي طَبَقَاتِ الْحَنْفِيَّةِ» لِلْفَيْزُرَزَّادِيِّ [ق/١٠/١] مَخْطُوطُ مَكْتَبَةِ رَئِيسِ الْكُتُبِ - تَرْكِيَا / (رَقْمُ الْحَفْظِ : ٦٧١) ، وَ«الطَّبَقَاتُ السَّنِيَّةُ» لِعَبْدِ الْقَادِرِ التَّمِيمِيِّ [٨٧/٢] .

(٥) فِي ذَلِكَ تَفْصِيلٌ فِي مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ ، فَإِنَّ رَأْيَ الْمَاءِ فِي أَثْنَاءِ الصَّلَاةِ وَهُوَ فِي الْحَضَرِ ، يَبْطُلُ تِمُّمُهُ وَصَلَاتُهُ ، وَإِنْ كَانَ فِي السَّفَرِ لَمْ تَبْطُلْ . يَنْظُرُ : «الْمَهْذَبُ فِي فِقْهِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ» لِلشَّيرَازِيِّ [٧٤/١] .

وَالْبَيَانُ لِلْعِمْرَانِيِّ [٣٢٥/١] ، وَ«الْمَجْمُوعُ شَرْحُ الْمَهْذَبِ» لِلنَّوَوِيِّ [٣١٠/٢] .

(٦) يَنْظُرُ : «شَرْحُ الْأَقْطَعِ عَلَى الْقُدُورِيِّ» [ق/١٤/١] مَخْطُوطُ مَكْتَبَةِ فَيْضِ اللَّهِ .

(٧) وَقَعَ بِالْأَصْلِ : «مُكَلَّفٌ» . وَهُوَ خِلَافُ الْعَجَاذَةِ ، وَالْمُثَبَّتُ مِنْ : «ت» ، «م» ، «ز» ، «و» ، «ف» .

عَلَى الْمَاءِ بَطُلَ تَيْمُمُهُ عِنْدَهُ، وَالْمُرَادُ مَاءٌ يَكْفِي لِلْوُضُوءِ؛ لِأَنَّهُ لَا مُعْتَبَرَ بِمَا دُونَهُ ابْتِدَاءً، فَكَذَا انْتِهَاءً.

وَلَا يَتَيَمَّمُ إِلَّا بِصَعِيدٍ طَاهِرٍ.

لِأَنَّ الطَّيِّبَ أُرِيدَ بِهِ الطَّاهِرُ، وَلِأَنَّهُ آلَةُ التَّطْهِيرِ، فَلَا بُدَّ مِنْ طَهَارَتِهِ فِي نَفْسِهِ كَالْمَاءِ.

وَيُسْتَحَبُّ لِعَادِمِ الْمَاءِ - وَهُوَ يَرْجُوهُ - أَنْ يُؤَخِّرَ الصَّلَاةَ إِلَى آخِرِ الْوَقْتِ، فَإِنْ وَجَدَ الْمَاءَ تَوْضُأً، وَإِلَّا تَيَمَّمَ وَصَلَّى.

﴿ غَايَةُ الْبَيَانِ ﴾

وَقِيلَ: لَا يُنْتَقَضُ تَيَمُّمُ النَّائِمِ إِذَا مَرَّ عَلَى الْمَاءِ بِالِاتِّفَاقِ. ذَكَرَهُ الْقَاضِي خَانُ فِي «فَتَاوِيهِ»^(١)، وَالْأَسِيَجَابِيُّ^(٢) فِي «شَرْحِ الطَّحَاوِيِّ»^(٣).

قَوْلُهُ: (أُرِيدَ بِهِ الطَّاهِرُ)، أَيُّ: أُرِيدَ بِالطَّيِّبِ: الطَّاهِرُ، فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿صَعِيدًا طَيِّبًا﴾ [المائدة: ٦]. كَمَا مَرَّ بَيَانُهُ.

قَوْلُهُ: (وَيُسْتَحَبُّ لِعَادِمِ الْمَاءِ - وَهُوَ يَرْجُوهُ - أَنْ يُؤَخِّرَ الصَّلَاةَ)، أَيُّ: يُسْتَحَبُّ تَأْخِيرُ الصَّلَاةِ لِعَادِمِ الْمَاءِ يَرْجُو أَنْ يَجِدَ الْمَاءَ، وَالْوَاوُ فِي (وَهُوَ) لِلْحَالِ.

قَالَ الشَّارِحُونَ^(٤): هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ الصَّلَاةَ فِي أَوَّلِ الْوَقْتِ أَفْضَلُ

(١) ينظر: «فتاوى قاضيخان» [٦٢/١]. طبعة دار الكتب العلمية.

(٢) هو: أحمد بن منصور، أبو نصر الظفري الأسيجابي، الفقيه المشهور، كَانَ أَحَدَ الْأَيْمَةِ الْكِبَارِ، كَانَ مِنَ الْمُتَبَحِّرِينَ فِي الْفَقْهِ، وَدَخَلَ سَمَرْقَنْدَ، وَجَلَسَ لِلْفَتَوَى، وَصَارَ الْمَرْجِعُ إِلَيْهِ فِي الْوُقُوعِ، وَانْتَضَمَتْ لَهُ الْأُمُورُ الدِّينِيَّةُ، وَظَهَرَتْ لَهُ الْأَثَارُ الْجَمِيلَةُ، مِنْ تَصَانِيفِهِ: «شَرْحُ مُخْتَصَرِ الطَّحَاوِيِّ». (توفي سنة: ٤٨١ هـ. وقيل: ٤٩٠ هـ)، ينظر: «تاريخ الإسلام» للذهبي [٦٥٨/١٠]، و«الجواهر المضية» لعبد القادر القرشي [١٢٧/١]، و«لطبقات السنية» للتميمي [١٥٤/١]، و«سُلَّمُ الْوُصُولِ إِلَى طَبَقَاتِ الْفُحُولِ» لحاجي حليفة [٢٥٥/١]. و«ذيل لب اللباب» لابن العجمي [ص/٦٣].

(٣) ينظر: «شرح مختصر الطحاوي» [ق/٢٩].

(٤) قاتل هذا السخناقي ناقلا عن شيخه تاج الشريعة، والشيخ عبد العزيز في حواشيهما. ينظر: «البنية»

لَيَقَعَ الْأَدَاءُ بِأَكْمَلِ الطَّهَارَتَيْنِ ، وَصَارَ كَالطَّامِعِ فِي الْجَمَاعَةِ .

حماية البين

عندنا أيضاً، إلا إذا كان في التأخير فضيلة أخرى، كتكثير الجماعة، والصلاة بأكمل الطهارتين، واستدلوا على ما قالوا بقوله: (لِعَادِمِ الْمَاءِ)؛ لأنَّ التَّخْصِصَ بِعَادِمِ الْمَاءِ دَلٌّ عَلَى أَنَّ الْإِسْتِحْبَابَ فِي غَيْرِهِ هُوَ التَّقْدِيمُ.

وكذا قوله: (كَالطَّامِعِ فِي الْجَمَاعَةِ) دَلٌّ عَلَى أَنَّ الْمُسْتَحَبَّ فِي غَيْرِ الطَّامِعِ التَّقْدِيمُ، بِدَلِيلٍ مَا ذَكَرَ فِي «السِّيَرِ الْكَبِيرِ»: «أَنَّ التَّخْصِصَ فِي الرِّوَايَاتِ وَالْمُعَامَلَاتِ يَدُلُّ عَلَى نَقْيِ مَا عَدَاهُ»^(١).

أقول: هذا سهوٌ مِنَ الشَّارِحِينَ، وَلَيْسَ مَذْهَبُ أَصْحَابِنَا كَذَلِكَ، أَلَا تَرَى إِلَى مَا صَرَّحَ صَاحِبُ «الْهِدَايَةِ» وَغَيْرُهُ مِنَ الْمُتَقَدِّمِينَ فِي كُتُبِهِمْ بِقَوْلِهِمْ: وَيُسْتَحَبُّ الْإِسْفَارُ^(٢) بِالْفَجْرِ، وَالْإِبْرَادُ^(٣) بِالظُّهْرِ فِي الصَّيْفِ، وَتَأْخِيرُ الْعَصْرِ مَا لَمْ تَتَغَيَّرِ الشَّمْسُ، وَتَأْخِيرُ الْعِشَاءِ إِلَى مَا قَبْلَ ثُلُثِ [١/٧٣٣ م] اللَّيْلِ.

أَمَّا مَا ذَكَرُوا عَنْ «السِّيَرِ الْكَبِيرِ» فَصَحِيحٌ، إِلَّا أَنَّ صَاحِبَ «الْهِدَايَةِ» احْتَرَزَ بِقَوْلِهِ: (لِعَادِمِ الْمَاءِ) عَنْ قَوْلِ الشَّافِعِيِّ؛ لَا عَنْ غَيْرِ عَادِمِ الْمَاءِ؛ لِأَنَّ مَذْهَبَ الشَّافِعِيِّ أَنَّ عَادِمَ الْمَاءِ وَإِنْ رَجَا أَنْ يَجِدَهُ فِي آخِرِ الْوَقْتِ يُقَدِّمُ الصَّلَاةَ^(٤).

= شرح الهداية للعيني [٥٥١/١].

(١) هذا رواية بالمعنى لعبارة وقعت في «السِّيَرِ الْكَبِيرِ» وَنُظِرَ بِهَا فِي الْقَدْرِ الْمَطْبُوعِ مِنْ: «السِّيَرِ الْكَبِيرِ» بِشَرْحِ السَّرْحَسِيِّ. وَقَدْ كَانَ الشَّارِحُ (السَّرْحَسِيُّ) يَتَصَرَّفُ فِي عِبَارَةِ الْأَصْلِ بِالتَّلْخِصِ وَتَحْصِيلِ الْمَعْنَى عَلَى عَادَةِ كَثِيرٍ مِنَ الشُّرَاحِ، وَلَا يَكَادُ يَوْجَدُ: «السِّيَرِ الْكَبِيرِ» إِلَّا مَمْزُوجًا بِالشُّرُوحِ عَلَيْهِ.

(٢) يقال: أَسْفَرَ الضَّبْعُ، إِذَا أَضَاءَ إِسْفَارًا، وَمِنْهُ: أَسْفَرَ بِالصَّلَاةِ إِذَا صَلَّاهَا فِي الْإِسْفَارِ، يَنْظُرُ: «الْمَغْرِبُ فِي تَرْتِيبِ الْمَغْرِبِ» لِلْمُطَرِّزِيِّ [ص/٢٢٦].

(٣) الْإِبْرَادُ: انْكِسَارُ الْوَهَجِ وَالْحَرِّ، وَهُوَ مِنَ الْإِبْرَادِ؛ أَي: الدُّخُولِ فِي الْبَرْدِ. وَقِيلَ مَعْنَاهُ: مِنْ بَرْدِ النَّهَارِ، وَهُوَ أَوَّلُهُ. يَنْظُرُ: «الْنِّهَايَةُ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ» لِابْنِ الْأَثِيرِ [١/١١٤ م/مادة: بَرْد].

(٤) فِي هَذَا تَفْصِيلٍ فِي مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ، فَإِنَّ كَانَ عَلَى ثِقَةٍ مِنْ وَجُودِ الْمَاءِ آخِرَ الْوَقْتِ؛ فَالْأَفْضَلُ أَنْ-

غاية البيان

وَكَذَا قَوْلُهُ: (كَالطَّامِعِ فِي الْجَمَاعَةِ) لَيْسَ بِاحْتِرَازٍ عَنْ غَيْرِ الطَّامِعِ، بَلْ هُوَ الزَّامُ عَلَى الشَّافِعِيِّ؛ لِأَنَّ مَذْهَبَهُ أَنَّ التَّأْخِيرَ مُسْتَحَبٌّ إِذَا كَانَ طَامِعًا فِي الْجَمَاعَةِ^(١).

وَنَظِيرُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ: مَا ذَكَرَهُ الْقُدُورِيُّ^(٢)، وَصَاحِبُ «الْهِدَايَةِ»، وَغَيْرُهُمَا فِي الْمَعَانِي الْمَوْجِبَةِ لِلْغَسْلِ: (وَالْتِقَاءُ الْخِتَانَيْنِ مِنْ غَيْرِ إِنْزَالٍ)، لِأَنَّ الْحُكْمَ فِي التِّقَائِهِمَا - وَجَدَ الْإِنْزَالَ أَوْ لَمْ يَوْجَدْ - سَوَاءً، وَإِنَّمَا احْتَرَزَ بِغَيْرِ إِنْزَالٍ: عَنْ قَوْلِ الْأَنْصَرِيِّ^(٣): [لَا]^(٤) عَنْ إِنْزَالٍ، فَكَذَا هُنَا لَمْ يَحْتَزَرْ بِالطَّامِعِ وَالْعَادِمِ عَنْ غَيْرِهِمَا.

وَلِهَذَا قَالَ صَاحِبُ «التُّحْفَةِ»: «رَوَى الْمُعَلَّى، عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ: الطَّامِعُ فِي الْمَاءِ يُؤَخَّرُ إِلَى آخِرِ الْوَقْتِ، وَغَيْرُ الطَّامِعِ يُؤَخَّرُ إِلَى آخِرِ الْوَقْتِ الْمُسْتَحَبِّ»^(٥).

وَلَيْنَ قَالَ الشَّافِعِيُّ: فَضِيلَةُ أَوَّلِ الْوَقْتِ مُتَحَقِّقَةٌ، وَفَضِيلَةُ الْوَضُوءِ لَيْسَتْ بِمُتَحَقِّقَةٍ؛ لِأَنَّ الْمَاءَ مَوْهُومٌ وَجُودُهُ، فَلَا يُؤَخَّرُ^(٦).

= يُؤَخَّرُ التَّيْمَمُ، وَإِنْ كَانَ عَلَى إِيَّاسٍ مِنْ وَجُودِهِ: فَلَا فَضْلَ أَنْ يُتِمَّمَ وَيَصْلِيَ. يَنْظُرُ: «الْحَاوِي الْكَبِيرُ» لِأَبِي الْحَسَنِ الْمَوْرِدِيِّ [٢٨٥/١]. وَ«الْمَهْذَبُ فِي فِقْهِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ» لِلشَّيرَازِيِّ [٧٠/١]. وَ«الْمَجْمُوعُ شَرْحُ الْمَهْذَبِ» لِلنَّوَوِيِّ [٢٦١/٢].

(١) قَالَ فِي: «الْمَبْسُوطِ»: «وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: إِنْ كَانَ يَصْلِي صَلَاةَ الظُّهْرِ وَخَدَهَا يُعَجِّلُهَا بَعْدَ الزَّوَالِ فِي كُلِّ وَقْتٍ، وَإِنْ كَانَ يَصْلِي بِالْجَمَاعَةِ يُؤَخَّرُ يَسِيرًا». كَذَا جَاءَ فِي حَاشِيَةِ: «م». وَيَنْظُرُ: «الْمَبْسُوطُ» لِلرَّخْصِيِّ [١٤٦/١].

(٢) يَنْظُرُ: «مَخْتَصَرُ الْقُدُورِيِّ» [ص/١٢].

(٣) يَعْنِي فِي قَوْلِ جَمَاعَةٍ مِنْهُمْ ﷺ فِي اشْتِرَاطِ الْإِنْزَالِ لِلَاغْتِسَالِ. يَنْظُرُ: «الْبَنَاءُ شَرْحُ الْهِدَايَةِ» لِلْعَيْنِيِّ [٣٣٣/١].

(٤) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَتَيْنِ: زِيَادَةٌ مِنْ: «ت»، «م»، «ز»، «و»، «ف».

(٥) يَنْظُرُ: «تَحْفَةُ الْفُقَهَاءِ» لِعَلَاءِ الدِّينِ السَّمَرْقَنْدِيِّ [٤٣/١].

(٦) يَنْظُرُ: «الْعَزِيزُ شَرْحُ الْوَجِيزِ» لِلرَّافِعِيِّ [٢٠٢/١]، «بَحْرُ الْمَذْهَبِ» لِلرُّوْبَانِيِّ [٢٣٣/١].

وَعَنْ أَبِي حَنِيفَةَ، وَأَبِي يُوسُفَ رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِمَا فِي غَيْرِ رِوَايَةِ الْأُصُولِ.
أَنَّ التَّأْخِيرَ حَتْمٌ؛ لِأَنَّ غَالِبَ الرَّأْيِ كَالْمُتَحَقِّقِ [٩ ط] وَجْهَ الظَّاهِرِ أَنَّ الْعَجْزَ ثَابِتٌ
حَقِيقَةً، فَلَا يَزُولُ حُكْمُهُ إِلَّا بِبَيِّنٍ مِثْلِهِ.

وَيُصَلِّي بِتَيْمُمِهِ مَا شَاءَ مِنَ الْفَرَائِضِ وَالنَّوَافِلِ.

غاية البيان

نَقُولُ: لَا نُسَلِّمُ أَنَّ فَضِيلَةَ أَوَّلِ الْوَقْتِ مَتَحَقَّةٌ، وَلَئِنْ سَلَّمْنَا لَكِنْ تِلْكَ الْفَضِيلَةُ
لَيْسَتْ بِشَرْطٍ لِلصَّلَاةِ، وَالْوُضُوءُ شَرْطٌ لَهَا، فَاعْتِبَارُ فَضِيلَةِ هِيَ شَرْطٌ أَوْلَى مِمَّا لَيْسَ
بِشَرْطٍ.

وقوله^(١): «فَضِيلَةُ الْوُضُوءِ لَيْسَتْ بِمَتَحَقَّةٍ». لَا نُسَلِّمُ؛ لِأَنَّ كَلَامَنَا لَيْسَ فِي
[٧٤١ م] الْمَفْهُومِ، بَلْ فِيمَا إِذَا غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ وَرَجَا وَجْدَانَ الْمَاءِ، وَالْغَلَبُ
كَالْمُتَحَقِّقِ، أَلَا تَرَى أَنَّ الْعَمَلَ يَقُولُ الشَّاهِدِينَ عَمَلٌ [١/٣٠ ط] بِغَالِبِ الرَّأْيِ؛ لِأَنَّهُ
يَحْتَمِلُ الْكَذِبَ؛ لِعَدَمِ الْعِصْمَةِ.

قَوْلُهُ: (فِي غَيْرِ رِوَايَةِ الْأُصُولِ).

وَالْمُرَادُ مِنْ رِوَايَةِ الْأُصُولِ: رِوَايَةُ «الْجَامِعَيْنِ»، وَ«الزِّيَادَاتِ»، وَ«الْمُبْسُوطِ».
وَالْمُرَادُ مِنْ غَيْرِ رِوَايَةِ الْأُصُولِ: رِوَايَةُ «النَّوَادِرِ»، وَ«الْأَمْالِي»، وَ«الرَّقَائِبَاتِ»^(٢)،
وَ«الْكَيْسَانِيَّاتِ»^(٣)، وَ«الْهَارُونِيَّاتِ»^(٤)، وَغَيْرُهَا.

(١) يعني: الشافعي

(٢) الرَّقَائِبَات: مسائل جمعها محمد [يعني: ابن الحسن الشيباني] حين كان قاضياً بالرقّة. وهي واسطة
دار وبيعة. كذا جاء في حاشية: «م»، و«ز»، و«ت».

(٣) الكَيْسَانِيَّات: [سنة إلى] أَبِي عَمْرٍو سُلَيْمَانَ بْنِ شُعَيْبٍ الْكَيْسَانِيّ، مِنْ أَصْحَابِ مُحَمَّدٍ [يعني: مُحَمَّد
بِْنِ الْحَسَنِ الشَّيْبَانِيّ]. مِنْهُ قَوْلُهُمْ: ذَكَرَ مُحَمَّدٌ فِي الْكَيْسَانِيَّاتِ أَوْ إِمْلَاءَ الْكَيْسَانِيّ. كَذَا جَاءَ فِي
حَاشِيَةِ: «م»، و«ز»، و«ت».

(٤) الْهَارُونِيَّات: مسائل مشهورة عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ الشَّيْبَانِيّ. قِيلَ: جَمَعَهَا مُحَمَّدٌ لِرَجُلٍ يُسَمَّى بِـ=

وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ: يَتَيَمَّمُ لِكُلِّ فَرَضٍ ؛ لِأَنَّهُ طَهَارَةٌ ضَرُورِيَّةٌ . وَلَنَا: أَنَّهُ طَهُورٌ

غاية البيان

قوله: (لِأَنَّهُ طَهَارَةٌ ضَرُورِيَّةٌ).

يعني: أَنَّ التَّيَمَّمَ جُعِلَ طَهَارَةً حَالَةً الضَّرُورَةُ بِالْعَجْزِ عَنِ الْمَاءِ ، فَلَا يُصَلِّي بِتَيَمُّمٍ وَاحِدٍ إِلَّا فَرَضًا وَاحِدًا ، أَوْ نَفْلًا مَا شَاءَ .

ولنا: أَنَّ التُّرَابَ طَهُورٌ حَالٌ عَدَمِ الْمَاءِ ، قَائِمٌ مَقَامَهُ فِي الطَّهَوْرِيَّةِ ؛ فَيَعْمَلُ عَمَلَ الْمَاءِ ، مَا لَمْ يَجِدْهُ وَلَمْ يُخْدِثْ ، أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِهِ ﷺ: «التُّرَابُ طَهُورٌ الْمُسْلِمِ ؛ وَلَوْ إِلَى عَشْرِ حِجَجٍ ، مَا لَمْ يَجِدِ الْمَاءَ»^(١) ، كَيْفَ بَالِغٌ فِي بَقَاءِ الطَّهَارَةِ فِي الْأَوْقَاتِ ؟

ثُمَّ نَقُولُ لِلشَّافِعِيِّ: هَلِ انْتَقَضَ تَيَمُّمُهُ بَعْدَ آدَاءِ فَرَضٍ أَمْ لَا^(٢) ؟

فَإِنْ قَالَ: انْتَقَضَ ؛ فَلْيَقُلْ: لَا يُصَلِّي نَفْلًا بَعْدَ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ لَا صَلَاةَ إِلَّا بِالطَّهَارَةِ ، وَهُوَ خِلَافُ مَذْهَبِهِ .

وَإِنْ قَالَ: لَمْ يَنْتَقِضْ ؛ فَلْيَقُلْ: يُصَلِّي فَرَضًا آخَرَ ، كَمَا يُصَلِّي نَفْلًا ؛ لِأَنَّ الطَّهَارَةَ بَقِيَتْ كَمَا كَانَتْ ، وَلَمْ يَوْجِدِ الْحَدَثُ وَلَا الْمَاءُ حَتَّى يُبْطَلَ تَيَمُّمُهُ .

وَلِئِنْ قَالَ: لَا يَجُوزُ الْجَمْعُ بَيْنَ الْفَرَضَيْنِ ؛ لِأَنَّهُ طَهَارَةٌ ضَرُورِيَّةٌ ، كَمَا فِي طَهَارَةِ الْمُسْتَحَاضَةِ .

= هارون ، وقيل: إنما جمعتها محمد في عصر هارون الرشيد ؛ فذلك نُسِبَتْ إِلَيْهِ . ينظر: «مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم» لطاشكُبري زادة [٢٣٧/٢] .

وحاء في حاشية: «ت»: الهَارُونِيَّات: مسائل أملاها محمد لهارون الرشيد .

(١) مضى تخريجه .

(٢) بَطْر: «روضة الطالبين» للنووي [١١١/١] ، «الشرح الكبير» للرافعي [٣٢٣/٢] ، «التعليقة» للقاضي

حسين [٤٠٥/١] .

حَالَ عَدَمِ الْمَاءِ ، فَيَعْمَلُ عَمَلَهُ مَا بَقِيَ شَرْطُهُ .

وَيَتَيَمَّمُ الصَّحِيحُ فِي الْمَضَرِّ ، إِذَا حَضَرَتْ جِازَةٌ وَالْوَلِيُّ غَيْرُهُ ، فَخَافَ أَنْ
اِسْتَعْلَ بِالطَّهَارَةِ ^(١) أَنْ يَفُوتَهُ ^(٢) الصَّلَاةُ ؛ لِأَنَّهَا لَا تُقْضَى ، فَيَتَحَقَّقُ الْعَجْزُ .

وَكَذَلِكَ مَنْ حَضَرَ الْعِيدَ ، فَخَافَ أَنْ اِسْتَعْلَ بِالطَّهَارَةِ أَنْ يَفُوتَهُ الْعِيدُ ،
يَتَيَمَّمُ ؛ لِأَنَّهَا لَا تُعَادُ .

وَقَوْلُهُ : وَالْوَلِيُّ غَيْرُهُ : إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِلْوَلِيِّ ، وَهُوَ رِوَايَةُ الْحَسَنِ عَنْ
أَبِي حَنِيفَةَ رحمته الله . وَهُوَ ^(٣) الصَّحِيحُ ؛ لِأَنَّ لِلْوَلِيَّ حَقَّ الْإِعَادَةِ ، فَلَا قَوَاتَ فِي حَقِّهِ .

﴿ غَايَةُ الْبَيَانِ ﴾

فَنَقُولُ : لَا نُسَلِّمُ أَنَّ الْمُسْتَحَاضَةَ لَا يَجُوزُ لَهَا أَنْ تَجْمَعَ بَيْنَ فَرْضَيْنِ ، وَلَا نُسَلِّمُ
أَنَّ هَذَا [٧٤/١ م] الْقِيَاسُ صَحِيحٌ أَصْلًا ؛ لِأَنَّ طَهَارَةَ الْمُسْتَحَاضَةِ فِي غَايَةِ الضَّعْفِ ؛
لِمُقَارَنَةِ الْحَدَثِ بِهَا ، وَالتَّيَمُّمُ لَمْ يُقَارَنْهُ الْحَدَثُ ، وَقِيَاسُ مَا جُعِلَ طَهَارَةً بِدُونِ
الْمُنَافَاةِ عَلَى مَا جُعِلَ طَهَارَةً مَعَ الْمُنَافَاةِ ؛ فَاسِدٌ .

قَوْلُهُ : (مَا بَقِيَ شَرْطُهُ) ، أَيُّ : شَرْطُ التَّرَابِ فِي كَوْنِهِ طَهُورًا .

وَأَرَادَ بِالشَّرْطِ : عَدَمَ الْمَاءِ ، وَعَدَمَ الْحَدَثِ .

قَوْلُهُ : (وَيَتَيَمَّمُ الصَّحِيحُ فِي الْمَضَرِّ إِذَا حَضَرَتْ جِازَةٌ وَالْوَلِيُّ غَيْرُهُ ، فَخَافَ
إِنْ اِسْتَعْلَ بِالْوُضُوءِ تَفُوتَهُ الصَّلَاةُ) ^(٤) .

وَهُنَا قِيُودٌ :

الْأَوَّلُ : قَوْلُهُ : (الصَّحِيحُ) ، وَبِهِ احْتِرَازٌ عَنِ الْمَرِيضِ ؛ لِأَنَّهُ يَجُوزُ لَهُ التَّيَمُّمُ فِي

(١) فِي حَاشِيَةِ الْأَصْلِ ، [ح : بِالْوُضُوءِ] .

(٢) فِي نَسَخِ غَايَةِ الْبَيَانِ : « بِالْوُضُوءِ تَفُوتُهُ » .

(٣) فِي نَسَخِ غَايَةِ الْبَيَانِ : « هُوَ » .

(٤) الْعِبَارَةُ كَمَا فِي نَصِّ « الْهِدَايَةِ » لَكِنْ بِتَصْرِيفٍ يَسِيرٍ .

غاية البيان

المِصْرِ وَغَيْرِهِ ، وَلِصَلَاةِ الْجَنَازَةِ وَغَيْرِهَا ، وَلِيًّا كَانَ أَوْ غَيْرَ وَلِيٍّ ، خَافَ الْفَوْتَ أَوْ لَمْ يَخَفْ .

وَالثَّانِي : قَوْلُهُ : (فِي الْمِصْرِ) ، وَاخْتَرَزَ بِهِ عَنِ الْمَفَازَةِ ؛ لِأَنَّ فِيهَا يَجُوزُ التَّيْمُّ لِلصَّحِيحِ ، وَلِيًّا كَانَ أَوْ غَيْرَ وَلِيٍّ ؛ لِعَدَمِ الْمَاءِ فِيهَا غَالِبًا .

وَالثَّالِثُ : قَوْلُهُ : (إِذَا حَضَرَتْ جِنَازَةٌ) ؛ لِمَا أَنَّ الْوُجُوبَ يَحْضُرُهَا .

وَالرَّابِعُ : قَوْلُهُ : (وَالْوَلِيُّ غَيْرُهُ) ؛ لِأَنَّ الْمُتَيَّمَّ إِذَا كَانَ وَلِيًّا لَا يَجُوزُ لَهُ التَّيْمُّ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَخَافُ الْفَوْتَ ؛ لِأَنَّ لَهُ حَقَّ الْإِعَادَةِ .

وَالخَامِسُ قَوْلُهُ : (فَخَافَ أَنْ تُفَوِّتَهُ الصَّلَاةُ) ؛ لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَخَفِ الْفَوْتَ لَا يَجُوزُ لَهُ التَّيْمُّ .

وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ : لَا يَجُوزُ التَّيْمُّ لِصَلَاةِ الْجَنَازَةِ ^(١) .

وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ بِنَاءً عَلَى مَسْأَلَةٍ أُخْرَى ؛ وَهِيَ أَنَّ صَلَاةَ الْجَنَازَةِ لَا يَجُوزُ تَكَرُّرُهَا عِنْدَنَا ، كَمَا سَيَجِيءُ ، فَلَوْ لَمْ نُجْزِ التَّيْمُّ يَلْزَمُ الْفَوْتُ ، وَمَشْرُوعِيَّةُ التَّيْمِّ لِلْعَجْزِ عَنِ اسْتِعْمَالِ الْمَاءِ حُكْمًا ؛ كَمَا [١/٧٥٥م] فِي خَائِفِ السَّبْعِ وَالْعَدُوِّ ، أَوْ حَقِيقَةً ؛ كَمَا إِذَا لَمْ يَجِدِ الْمَاءَ أَصْلًا .

وَهَذَا الشَّخْصُ عَاجِزٌ عَنِ اسْتِعْمَالِ الْمَاءِ حُكْمًا ؛ لِأَنَّهُ لَا يَقْدِرُ أَنْ يَصْلِيَ بِهَذَا الْوُضُوءِ عَلَى هَذِهِ الْجَنَازَةِ ؛ فَيَجُوزُ التَّيْمُّ ؛ لِوُجُودِ الْعَجْزِ الْحُكْمِيِّ .

وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ : لَمَّا جَازَ تَكَرُّرُهَا لَمْ يَتَحَقَّقِ الْعَجْزُ ، فَلَمْ يَجْزِ التَّيْمُّ ، وَتَحْقِيقُ أَصْلِ الْخِلَافِ يَجِيءُ فِي بَابِ الْجَنَائِزِ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى - .

(١) بطر : « الأم » للشافعي [٢/٦٢٦] ، و« الحاوي الكبير » لأبي الحسن الماوردي [١/٢٨١] .

وَإِنْ أَخَذْتَ الْإِمَامَ، أَوْ الْمُقْتَدِيَ فِي صَلَاةِ الْعِيدِ؛ تَيَمَّمْ، وَبَنَى عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وَقَالَا: لَا يَتَيَمَّمُ.

❦ غَايَةُ الْبَيَانِ ❦

وَقَوْلُهُ: (وَالْوَلِيُّ غَيْرُهُ) جَمْلَةٌ حَالِيَّةٌ، وَالضَّمِيرُ يَرْجِعُ إِلَى الصَّحِيحِ الَّذِي يَتَيَمَّمُ. وَكَذَلِكَ الْخِلَافُ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُ فِي صَلَاةِ الْعِيدِ، حَيْثُ لَا تَجُوزُ صَلَاةُ الْعِيدِ بِالتَّيَمُّمِ عِنْدَهُ. قَوْلُهُ: (وَقَوْلُهُ)، أَيُّ: قَوْلُ أَبِي الْحُسَيْنِ الْقُدُورِيِّ فِي «مُخْتَصَرِهِ»^(١).

قَوْلُهُ: (هُوَ الصَّحِيحُ)، أَيُّ: عَدَمُ جَوَازِ التَّيَمُّمِ لِلْوَلِيِّ هُوَ الصَّحِيحُ، رَوَاهُ الْحَسَنُ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ.

وَفِي ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ: يَجُوزُ لِلْوَلِيِّ أَيْضًا^(٢)؛ لِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ: «إِذَا فَاجَأَتْكَ جِنَازَةٌ فَخَشِيتَ قَوَّتَهَا؛ فَصَلَّ عَلَيْهَا بِالتَّيَمُّمِ»^(٣). وَلَا فَضْلَ فِيهِ بَيْنَ الْوَلِيِّ^(٤) [٣١/١] وَغَيْرِهِ، وَرُوِيَ عَنِ ابْنِ عُمَرَ فِي صَلَاةِ الْعِيدِ مِثْلُهُ^(٥).

وَوَجْهُ رِوَايَةِ الْحَسَنِ مَا ذَكَرَهُ فِي الْمَثْنِ وَمَا ذَكَرْنَا.

قَوْلُهُ: (وَإِنْ أَخَذْتَ الْإِمَامَ أَوْ الْمُقْتَدِيَ فِي صَلَاةِ الْعِيدِ). يَتَيَمَّمُ وَيَبْنِي عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ.

(١) ينظر: «مختصر القدوري» [ص/١٦].

(٢) ينظر المبسوط للسرْحسي ١١٩/١، بدائع الصنائع ٣٢٩/١، تبيين الحقائق ٤٢/١، العناية على إهداية بهامش فتح القدير ١٣٨/١. البناية شرح الهداية ٥٥٨/١، ٥٥٩، رد المحتار ٤٠٨/١.

(٣) أخرجه ابن عدي في «الكامل» [٥٣١/٨]، ومن طريقه ابن الحوزي في «الحقيق» [٢٤٨/١]. من حديث أبي عباسٍ عن النبي ﷺ قَالَ: «إِذَا فَاجَأَتْكَ الْجِنَازَةُ وَأَنْتَ عَلَى غَيْرِ وُضُوءٍ؛ فَتَيَمَّمْ». قَالَ ابْنُ عَدِيٍّ: «هَذَا مَرْفُوعًا غَيْرَ مَحْضُوظٍ، وَالحديثُ موقوفٌ على ابنِ عباسٍ». ينظر: «الإمام» لابن دقيق العيد [١٢٣/٣]، و«نصب الراية» للزيلعي [١٥٧/١].

(٤) وقع بالأصل: «الوالي». والمثبت من: «ت»، و«م»، و«ز»، و«و»، و«ف».

(٥) لم ينظر به عن ابن عمر مسدوداً. وقد ذكره في: «المبسوط» للسرْحسي [١١٨/١].

لَأَنَّ اللَّاحِقَ يُصَلِّي بَعْدَ قَرَاغِ الْإِمَامِ ، فَلَا يَخَافُ الْفَوْتَ ، وَلَهُ : أَنَّ الْخَوْفَ
بَاقٍ ؛ لِأَنَّهُ يَوْمُ رَحْمَةٍ ، فَيَعْتَرِيهِ عَارِضٌ يُفْسِدُ عَلَيْهِ صَلَاتَهُ .

وَالْخِلَافُ فِيمَا إِذَا شَرَعَ بِالْوُضُوءِ ، وَلَوْ شَرَعَ بِالتَّيْمُمِ ؛ تَيَمَّمَ ، وَبَنَى
بِالتَّفَاقِ ؛ لِأَنَّا لَوْ أَوْجَبْنَا الْوُضُوءَ يَكُونُ وَاجِدًا لِلْمَاءِ فِي خِلَالِ صَلَاتِهِ فَتَفْسَدُ .

غاية البيان

قَالَ شَمْسُ الْأَيْمَةِ السَّرْحَسِيُّ : « إِنَّمَا وَضَعَ مُحَمَّدٌ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ فِي جَبَّانَةِ ^(١)
الْكُوفَةِ ؛ لِأَنَّ الْمَاءَ بَعِيدٌ لَا يَصِلُ إِلَيْهِ الرَّجُلُ حَتَّى يَعُودَ إِلَى الْمِضْرِ . أَمَّا فِي دِيَارِنَا :
فَالْمَاءُ مُحِيطٌ بِالمُصَلِّي ، فَلَا يَتَيَمَّمُ لِلْإِبْتِدَاءِ [١/٥٧٥/١] وَلَا لِلْبِنَاءِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَخَافُ
الْفَوْتَ » ^(٢) .

أَقُولُ : هَذَا ضَعِيفٌ ؛ لِأَنَّا لَا نُسَلِّمُ عَدَمَ خَوْفِ الْفَوْتَ فِي دِيَارِنَا ، وَإِنْ كَانَ
الْمَاءُ مُحِيطًا بِالمُصَلِّي ؛ لِأَنَّ مِنَ الْجَائِزِ أَنْ يَسْبِقَهُ الْحَدَثُ حَالَ قِيَامِ الْإِمَامِ إِلَى
الصَّلَاةِ ؛ كَالرَّيْحِ وَالرُّعَافِ ^(٣) ، وَلَا يَتَيَسَّرُ لَهُ الْوُضُوءُ ، فَإِنَّهُ إِذَا اشْتَغَلَ بِالْوُضُوءِ
تَفَوْتَ الصَّلَاةُ وَلَا يَقْدِرُ أَنْ يَقْضِيَهَا ؛ لِأَنَّهَُا لَمْ تُشْرَعْ إِلَّا بِالْجَمَاعَةِ .

أَلَا تَرَى : أَنَّا جَوَّزْنَا التَّيْمُمَ فِي صَلَاةِ الْجَنَازَةِ لِغَيْرِ الْوَلِيِّ ، وَإِنْ كَانَ الْمَاءُ فِي
غَايَةِ الْقُرْبِ ؛ لِخَوْفِ الْفَوْتَ ، فَكَذَا هُنَا ، فَعُلِمَ أَنَّ إِحَاطَةَ الْمَاءِ لَا اِعْتِبَارَ لَهَا ، بَلْ
الْإِعْتِبَارُ لِخَوْفِ الْفَوْتَ ، وَهُوَ قَدْ يَحْصُلُ فِي دِيَارِنَا ابْتِدَاءً وَبَقَاءً .

قَوْلُهُ : (فَيَعْتَرِيهِ عَارِضٌ) ، أَيُ : يَعْتَرِضُهُ عَارِضٌ ، مِثْلُ أَنْ يُسَلَّمَ عَلَيْهِ أَحَدٌ
وَيُرَدَّ السَّلَامُ ، أَوْ يُهَنِّئَهُ آخَرٌ بِالْعِيدِ فَيُجِيبُهُ ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ ، فَلَا يَسَلِّمُ عَمَّا يُفْسِدُ

(١) الْجَبَّانَةُ : الصَّحْرَاءُ ، وَتُسَمَّى بِهَا الْمَقَابِرُ ؛ لِأَنَّهَا تَكُونُ فِي الصَّحْرَاءِ ؛ تَشْبِيهَا لِلشَّيْءِ بِمَوْضِعِهِ .
يَنْظُرُ : «مَجْمَعُ الْبَحْرَيْنِ وَمَطْلَعُ النِّيرَيْنِ» لِلطَّرِيقِ [٦/٢٢٤/مادة: جبن] .

(٢) يَنْظُرُ : «الْمَبْسُوطُ» لِلسَّرْحَسِيِّ [١/١١٩] .

(٣) الرُّعَافُ : هُوَ الدَّمُ الَّذِي يَخْرُجُ مِنَ الْأَنْفِ . يَنْظُرُ : «الْصَّحَاحُ فِي اللُّغَةِ» لِلجَوْهَرِيِّ [٤/١٣٦٥/مادة:
رعف] .

وَلَا يَتِيَمُّ لِلْجُمُعَةِ، وَإِنْ خَافَ الْمَوْتَ لَوْ تَوَضَّأَ، فَإِنْ أَدْرَكَ الْجُمُعَةَ صَلَّاهَا، وَإِلَّا صَلَّى الظُّهْرَ.

لَأَنَّهَا تَقُوتُ إِلَى خَلْفٍ، وَهُوَ الظُّهْرُ بِخِلَافِ الْعِيدِ.

غاية البيان

صلاته ؛ فيتيمم .

قوله: (وَإِلَّا صَلَّى الظُّهْرَ).

وفي بعض النسخ: (صَلَّى الظُّهْرَ أَرْبَعًا)^(١). وهو تأكيد وقطع لإرادة الجمعة مجازاً بالظهر ؛ لكونها خلفه.

قوله: (وَهُوَ الظُّهْرُ).

الضمير راجع إلى الخلف ، وإنما سُمِّيَ الظُّهْرُ خَلْفًا ، وَإِنْ كَانَ هُوَ قَرَضَ الْوَقْتَ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ ، وَالْجُمُعَةُ خَلْفَ عَنْهُ ؛ لِمَا أَنَّهُ مُتَصَوِّرٌ بِصُورَةِ الْخَلْفِ ؛ لِأَنَّ الْجُمُعَةَ إِذَا فَاتَتْ يُصَلِّيَ الظُّهْرَ.

قوله: (بِخِلَافِ الْعِيدِ).

يعني: بِخِلَافِ صَلَاةِ الْعِيدِ ، فَإِنَّهُ يَتِيَمُّ لَهَا إِذَا خَافَ الْمَوْتَ ؛ لِأَنَّهَا تَقُوتُ لَا

(١) هذا لفظ المطبوع من «الهداية» للفرعيني [٢٩/١] ، وهو المثبت في النسخة المنقولة عن نسخة المرغيناني [١/١٢ ق/ب] ، مخطوط جامعة برنسون - أمريكا / (رقم الحفظ: ٣٥٩٣) ، وأشار إليه المؤلف في حاشية نُسخته من «الهداية» .

واللفظ الأول هو المثبت في النسخة التي بخط المؤلف من «الهداية» [١/٩ ق/ب] مخطوط مكتبة فيض الله أفندي - تركيا ، وفي نسخة الأزركاني من «الهداية» [١/٨ ق/ب] مخطوط مكتبة فيض الله أفندي - تركيا ، وفي نسخة الأزركاني من «الهداية» [١/٨ ق/ب] مخطوط مكتبة فيض الله أفندي - تركيا . وفي نسخة الشَّهْرَكَانِي (المقروءة على أكمل الدين البابرتي) من «الهداية» [١/٧ ق/ب] مخطوط مكتبة فيض الله أفندي - تركيا . وفي نسخة القاسمي [١/٧ ق/ب] مخطوط مكتبة كوبريلي فاضل أحمد باشا - تركيا . وفي نسخة ابن لمصباح من «الهداية» [١/١١ ق/ب] مخطوط مكتبة ولي الدين أفندي - تركيا .

وَكَذَا إِذَا خَافَ قَوْتَ الْوَقْتِ لَوْ تَوَضَّأَ؛ لَمْ يَتَيَمَّمْ، وَيَتَوَضَّأُ، وَيَقْضِي مَا قَاتَهُ؛ لِأَنَّ الْقَوَاتَ إِلَى خَلْفٍ، وَهُوَ الْقَضَاءُ.

وَالْمُسَافِرُ إِذَا نَسِيَ^(١) الْمَاءَ فِي رَحْلِهِ فَيَتَيَمَّمْ، وَصَلَّى، ثُمَّ ذَكَرَ الْمَاءَ؛

غاية البيان

إِلَى خَلْفٍ، حَيْثُ لَا تُقْضَى.

قوله: (وَكَذَا إِذَا خَافَ قَوْتَ الْوَقْتِ)، أي: [١/٧٦٦م] لَا يَتَيَمَّمُ كَسَائِرِ الصَّلَوَاتِ الْمَكْتُوبَةِ إِذَا خَافَ قَوْتَ الْوَقْتِ؛ لِأَنَّهَا تُقْضَى، وَالْقَوَاتُ إِلَى خَلْفٍ كَلَا قَوَاتٍ.

وهذا تَكَرَّرَ مِنْ صَاحِبِ «الْهِدَايَةِ»؛ لِأَنَّ هَذَا الْحُكْمَ عُرِفَ فِي أَوَّلِ الْبَابِ مِنْ قَوْلِهِ: (وَالْمُعْتَبَرُ الْمَسَافَةُ دُونَ خَوْفِ الْقَوْتِ)، إِلَّا أَنَّ هُنَا قَلِيلَ فَائِدَةٍ، وَهُوَ التَّعْلِيلُ بِعَبْرِ التَّعْلِيلِ السَّابِقِ، وَلِأَنَّ هَذَا مِمَّا ذَكَرَهُ الْقُدُورِيُّ^(٢)، وَالْأَوَّلُ كَلَامُ صَاحِبِ «الْهِدَايَةِ».

قوله: (وَالْمُسَافِرُ إِذَا نَسِيَ الْمَاءَ).

وَأَمَّا قَيْدُ بِالْمُسَافِرِ؛ اقْتِدَاءً بِلَفْظِ كِتَابِ الصَّلَاةِ، وَإِلَّا فَالْحُكْمُ فِي الْمُسَافِرِ وَخَارِجِ الْمِصْرِ سَوَاءٌ، أَلَا تَرَى إِلَى مَا قَالَ فَخَرُ الْإِسْلَامِ فِي «شَرْحِ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ»^(٣) بِأَنَّ الْمُسَافِرَ وَغَيْرَهُ سَوَاءٌ، اسْتِدْلَالًا بِعَدَمِ ذِكْرِ الْمُسَافِرِ فِي «الْجَامِعِ الصَّغِيرِ»؛ لِأَنَّهُ قَالَ فِي أَصْلِ «الْجَامِعِ الصَّغِيرِ»: «رَجُلٌ فِي رَحْلِهِ مَاءٌ قَدْ نَسِيَهِ؛ فَيَتَيَمَّمُ وَصَلَّى، ثُمَّ ذَكَرَ فِي الْوَقْتِ؛ فَقَدْ تَمَّتْ صَلَاتُهُ، وَهُوَ قَوْلُ مُحَمَّدٍ. وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ لَا يُجْزِئُهُ»^(٤).

(١) فِي حَاشِيَةِ الْأَصْلِ: «خ: تَذَكَّرَ».

(٢) يَنْظُرُ: «مَخْتَصَرُ الْقُدُورِيِّ» [ص/١٦].

(٣) يَنْظُرُ: «شَرْحُ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ» لِلْبَزْدَوِيِّ [ق/٢٣].

(٤) يَنْظُرُ: «الْجَامِعُ الصَّغِيرُ/ مَعَ شَرْحِهِ النَّافِعُ الْكَبِيرُ» [ص/٧٦].

لَمْ يُعِدَّهَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ، وَمُحَمَّدٍ عليه السلام. وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ: يُعِدُّهَا.

وَالْخِلَافُ فِيمَا إِذَا وَضَعَهُ بِنَفْسِهِ، أَوْ وَضَعَهُ غَيْرُهُ بِأَمْرِهِ، أَوْ بِغَيْرِ أَمْرِهِ، وَذَكَرَهُ فِي الْوَقْتِ وَبَعْدَهُ سَوَاءٌ.

لَهُ: أَنَّهُ وَاجِدٌ لِلْمَاءِ فَصَارَ كَمَا إِذَا كَانَ فِي رَحْلِهِ ثَوْبٌ نَسِيَهُ، وَلِأَنَّ رَحْلَ الْمُسَافِرِ مَعْدِنٌ لِلْمَاءِ عَادَةً، فَيَفْتَرَضُ الطَّلَبُ.

غاية البيان

قَوْلُهُ: (أَوْ وَضَعَهُ غَيْرُهُ بِأَمْرِهِ أَوْ بِغَيْرِ أَمْرِهِ).

يَعْنِي: وَضَعَهُ غَيْرُهُ بِغَيْرِ أَمْرِهِ، بِإِلَاعِلَمٍ مِنْهُ.

قَالَ بَعْضُ الشَّارِحِينَ^(١): قَبِدَ بِقَوْلِهِ: (أَوْ وَضَعَهُ غَيْرُهُ بِأَمْرِهِ). فَإِنَّهُ لَوْ وَضَعَهُ غَيْرُهُ وَهُوَ لَا يَعْلَمُ بِهِ يُجْزِئُهُ بِالْإِجْمَاعِ؛ لِأَنَّ الْمَرْءَ قَطُّ لَا يُخَاطَبُ بِفَعْلِ الْغَيْرِ.

أَقُولُ: دَعَوَى الْإِجْمَاعِ لَيْسَتْ بِصَحِيحَةٍ، أَلَا تَرَى إِلَى مَا أُوْرَدَ فَخَرُ الْإِسْلَامِ فِي «شَرْحِ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ»، وَقَالَ: «قَالَ فِي كِتَابِ الصَّلَاةِ: فِي مُسَافِرٍ تَيَمَّمَ وَفِي رَحْلِهِ مَاءٌ، وَهُوَ لَا يَعْلَمُ بِهِ، وَالَّذِي لَا يَعْلَمُ بِهِ أَنْ يَضَعَهُ غَيْرُهُ بِغَيْرِ عِلْمِهِ فِي الرَّحْلِ».

ثُمَّ قَالَ: «وَمَسْأَلَةُ هَذَا الْكِتَابِ - أَيِ «الْجَامِعِ الصَّغِيرِ» - فِيمَا إِذَا وَضَعَ الْمَاءَ فِي الرَّحْلِ بِنَفْسِهِ، أَوْ غَيْرِهِ بِأَمْرِهِ ثُمَّ نَسِيَهُ، فَقَالَ: فَتَبَتَ أَنَّ الْخِلَافَ فِي الْفَصْلَيْنِ وَاحِدٌ، وَكَذَا فِي سَائِرِ [٣١١ ط] نُسَخِ «الْجَامِعِ الصَّغِيرِ»؛ فَعِلِمَ أَنَّ دَعَوَى الْإِجْمَاعِ سَهْوٌ»^(٢).

قَوْلُهُ: (سَوَاءٌ) خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ وَهُوَ الْخِلَافُ. أَيِ: الْخِلَافُ سَوَاءٌ.

قَوْلُهُ: (لَهُ. أَنَّهُ وَاحِدٌ لِلْمَاءِ)، أَيِ: لِأَبِي يُوسُفَ: أَنَّ هَذَا الشَّخْصَ وَاحِدٌ

(١) يريد به السفناقي في شرحه «النهاية في شرح الهداية» [٤٠/٤].

(٢) ينظر: «شرح الجامع الصغير» لسزدوي [٢٣].

غاية البيان

لِلْمَاءِ ، فَلَا يَجُوزُ تَيَمُّمُهُ ؛ لِأَنَّ الشَّرْطَ عَدَمُ الْمَاءِ بِالنَّصِّ ، وَلِأَنَّهُ نَسِيَ مَا لَا يُنْسَى ؛ لِأَنَّ الْمَاءَ مِنْ أَعَزِّ الْأَشْيَاءِ فِي السَّفَرِ ، فَيَكُونُ النَّسْيَانُ نَادِرًا ، فَلَا يُعْتَبَرُ ، وَلِأَنَّ رَحَلَ الْمُسَافِرِ مَعْدِنُ الْمَاءِ ؛ كَالْقَرْيَةِ الْعَامِرَةِ ، فَلَا يَجُوزُ تَيَمُّمُهُ بِدُونِ الطَّلَبِ ، كَمَا فِي الْقَرْيَةِ .

وَلَهُمَا : أَنَّ هَذَا الشَّخْصَ غَيْرُ قَادِرٍ عَلَى الْمَاءِ ، فَجَازَ تَيَمُّمُهُ ؛ لِأَنَّ الْقُدْرَةَ هِيَ الْمُرَادَةُ بِالْوُجُودِ الْمَذْكُورِ فِي النَّصِّ ، وَلَا قُدْرَةَ بِدُونِ الْعِلْمِ بِالْمَحَلِّ ^(١) .

قَوْلُهُ ^(٢) : «نَسِيَ مَا لَا يُنْسَى» . فَلَا نُسَلِّمُ ؛ لِأَنَّ التَّسْيَانَ مُرَكَّبٌ بِالْإِنْسَانِ ، فَلَوْ كَلَّفَ بِالْوُضُوءِ مَعَ النَّسْيَانِ ؛ لَزِمَ التَّكْلِيفُ بِمَا لَيْسَ فِي الْوُسْعِ .

وَقَوْلُهُ : «رَحَلَ الْمُسَافِرِ مَعْدِنُ لِلْمَاءِ» . فَلَا نُسَلِّمُ ؛ لِأَنَّ مَاءَ الرَّحْلِ لَا مَادَّةَ لَهُ ، وَيُحْتَاجُ فِي السَّفَرِ إِلَيْهِ ؛ لَشُرْبِ الْأَدَمِيِّ وَالبَّهِيمَةِ ، وَطَبَخِ الطَّعَامِ ، فَلَا يَفْضُلُ عَنِ الْحَاجَةِ ، بِخِلَافِ الْقَرْيَةِ الْعَامِرَةِ ؛ لِأَنَّ مَاءَهَا لَهُ مَادَّةٌ ، فَلَا يَصَحُّ الْقِيَاسُ .

وَلَا يُقَالُ : كَيْفَ يَصَحُّ قَوْلُكُمْ : لَا قُدْرَةَ بِدُونِ الْعِلْمِ ، وَالْمُكْفَرُ إِذَا صَامَ ثُمَّ عَلِمَ أَنَّ فِي مِلْكِهِ رَقَبَةً ؛ [٧٦/١م] لَا يُجْزئه صَوْمُهُ ، فَعَلَيْهِ أَنْ يُعْتَقَ ؟

لِأَنَّا نَقُولُ : الْمَلِكُ شَرْطُ التَّكْفِيرِ ، وَبِالنَّسْيَانِ أَوْ الْجَهْلِ لَا يَزُولُ الْمَلِكُ ، بِخِلَافِ الْقُدْرَةِ ، فَإِنَّ شَرْطَهَا الْعِلْمُ ، وَبِدُونِهِ لَا تَحَقُّقَ لَهَا أَصْلًا ، أَلَا تَرَى أَنَّ مَنْ لَا يَكُونُ عَالِمًا بِالكِتَابَةِ لَا يَكُونُ قَادِرًا عَلَيْهَا أَصْلًا ، وَكَذَا فِي سَائِرِ الْأَشْيَاءِ .

(١) يطر: المبسوط (١/١٢١، ١٢٢)، فتاوى قاضي خان (١/٥٦)، المحيط البرهاني (١/٣٠٥)،

الفتاوى الثناوخانية (١/١٧٨، ١٧٩)، فتح القدير (١/١٤٠)، البحر الرائق (١/١٦٧)، حاشية

ابن عابدين (١/٢٥٩، ٢٦٠).

(٢) أي: قول أبي يوسف .

وَلَهُمَا: أَنَّهُ لَا قُدْرَةَ بِدُونِ الْعِلْمِ، وَهِيَ ^(١) الْمُرَادُ بِالْوُجُودِ، وَمَاءُ الرَّحْلِ مُعَدٌّ لِلشُّرْبِ لَا لِلِاسْتِعْمَالِ.

ومسألة الثوب على الاختلاف، وَلَوْ كَانَ عَلَى الْإِتِّفَاقِ فَفَرَضُ السَّتْرِ يَفُوتُ لَا إِلَى خَلْفٍ، وَالطَّهَارَةُ تَفُوتُ إِلَى خَلْفٍ، وَهُوَ التَّيَمُّمُ.

وليس على الْمُتَيَمِّمِ طَلَبُ الْمَاءِ، إِذَا لَمْ يَغْلِبْ عَلَى ظَنِّهِ أَنَّ يَقْرِبَهُ مَاءٌ.

غاية البيان

قوله: (وَهِيَ الْمُرَادُ بِالْوُجُودِ)، أَي: الْقُدْرَةُ، وَهِيَ الْمُرَادُ بِالْوُجُودِ الْمَذْكُورِ فِي الْقُرْآنِ وَالْحَدِيثِ.

قوله: (وَمَسْأَلَةُ الثَّوبِ عَلَى الْإِخْتِلَافِ)، هَذَا جَوَابٌ عَمَّا قَاسَ عَلَيْهِ أَبُو يُوسُفَ يَقُولُهُ: كَمَا إِذَا كَانَ فِي رَحْلِهِ ثَوْبٌ فَتَسِيَّهُ، فَصَلَّى بِدُونِهِ فَتَذَكَّرَ؛ يُعِيدُ بِالْإِتِّفَاقِ.

فَقَالَ: لَا نُسَلِّمُ أَنَّ مَسْأَلَةَ الثَّوبِ مُتَّفَقٌ عَلَيْهَا، وَالْإِخْلَافُ فِيهَا وَاقِعٌ أَيْضًا ^(٢).

وَلِئِنْ سَلَّمْنَا أَنَّهَا مُتَّفَقٌ عَلَيْهَا لَكِنْ لَا نُسَلِّمُ أَنَّ الْقِيَاسَ صَحِيحٌ؛ لِوُجُودِ الْفَارِقِ بَيْنَ الْمَقِيسِ وَالْمَقِيسِ عَلَيْهِ، وَهَذَا لِأَنَّ فَرَضَ السَّتْرِ فَائِثٌ لَا إِلَى خَلْفٍ، فَقُلْنَا: بِالْإِعَادَةِ، وَفَرَضُ الطَّهَارَةِ فَائِثٌ إِلَى خَلْفٍ، وَهُوَ التَّيَمُّمُ، فَلَمْ نَقُلْ بِالْإِعَادَةِ.

قوله: (وَلَيْسَ عَلَى الْمُتَيَمِّمِ طَلَبُ الْمَاءِ، إِذَا لَمْ يَغْلِبْ عَلَى ظَنِّهِ أَنَّ يَقْرِبَهُ مَاءٌ).

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ رحمه الله: الطَّلَبُ شَرْطٌ يَمْنَةً وَيَسْرَةً، يَهْبِطُ وَاِدِيًا وَيَعْلُو شَرْفًا إِنْ كَانَ ثَمَّ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا﴾ [السَّجْدَةُ ٦] ^(٣). وَعَدَمُ الْوُجُودِ لَا يَتَحَقَّقُ

(١) كذا بالأصل وصحح عليه.

(٢) فقد قال بعض مشايخنا: يلزمه الإعادة بالإجماع، وذكر الكرخي أنه على الاختلاف وهو الأصح. ينظر:

سنان الصانع ١/ ٣٢٥. تبين الحقائق ١/ ٤٣، الباية شرح الهداية ١/ ٥٦٥، البحر الرائق ١/ ١٦٨.

(٣) ينظر: «الأم» لشافعي [٩٩/٢]، و«البيان» للعمراني [٢٨٩/٢]، و«روضة الطالبين» للنووي

لَأَنَّ الْغَالِبَ عَدَمُ الْمَاءِ فِي الْفُلُوتِ ، وَلَا دَلِيلَ عَلَى الْوُجُودِ ، فَلَمْ يَكُنْ وَاجِدًا .

وَإِنْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ أَنَّ هُنَاكَ مَاءً ؛ لَمْ يَجْزُ لَهُ أَنْ يَتَيَمَّمْ حَتَّى يَطْلُبَهُ ؛ لِأَنَّهُ وَاجِدٌ لِلْمَاءِ ، نَظَرًا إِلَى الدَّلِيلِ [١٠/د] ، ثُمَّ يَطْلُبُ مِقْدَارَ الْغُلُوةِ ، وَلَا يُبْلَغُ مَنًى ؛ كَيْلًا يَنْقَطِعَ عَنْ رُفْقَتِهِ .

وَإِنْ كَانَ مَعَ رَفِيقِهِ مَاءً ؛ طَلَبَهُ مِنْهُ قَبْلَ أَنْ يَتَيَمَّمْ ؛ لِعَدَمِ الْمَنْعِ غَالِبًا .

غاية البيان

إِلَّا بَعْدَ الطَّلَبِ ، فَلَا نُسْلَمُ ، أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَوَجَدَكَ ضَالًّا ﴾ [الضحى: ٧] ، وَهَذَا لِأَنَّ الطَّلَبَ لَا يَجُوزُ فِي حَقِّهِ تَعَالَى .

أَوْ نَقُولُ : أُرِيدَ بِهِ عَدَمُ الْقُدْرَةِ مَجَازًا ^(١) ، وَلَا شَكَّ أَنَّ [١/د٧٧م] عَدَمُ الْقُدْرَةِ لَا يَقْتَضِي سَابِقَةَ الطَّلَبِ .

قَوْلُهُ : (نَظَرًا إِلَى الدَّلِيلِ) ، وَهُوَ غَلْبَةُ الظَّنِّ ، وَهَذَا لِأَنَّ غَلْبَةَ الظَّنِّ قَائِمَةٌ مَقَامَ الْعِلْمِ فِي الْعِبَادَاتِ ، فَإِذَا عَلِمَ أَنَّ بَقْرِيَهُ مَاءً لَا يَجُوزُ تَيَمُّمُهُ ، فَكَذَا إِذَا ظَنَّ ، ثُمَّ يَطْلُبُ مِقْدَارَ الْغُلُوةِ ، وَهِيَ مِقْدَارُ رَمِيَّةٍ ^(٢) .

وَفِي «الْأَجْنَاسِ» : «عَنِ ابْنِ شُجَاعٍ : الْغُلُوةُ : ثَلَاثُمِائَةِ ذِرَاعٍ إِلَى أَرْبَعِمِائَةِ ذِرَاعٍ . وَالْمِيلُ : ثَلَاثَةُ آلَافٍ ذِرَاعٍ إِلَى أَرْبَعَةِ آلَافٍ ذِرَاعٍ» .

(١) لِأَنَّ عَدَمَ الْوُجُوبِ عَدَمٌ سَبَبٌ لِعَدَمِ الْقُدْرَةِ ، وَإِطْلَاقُ السَّبَبِ وَإِرَادَةُ الْمُسَبَّبِ مِنْ طُرُقِ الْمَجَازِ . كَذَا جَاءَ فِي حَاشِيَةِ : «م» .

(٢) قَالَ صَدْرُ الشَّرِيعَةِ : مِقْدَارُ ثَلَاثُمِائَةِ ذِرَاعٍ إِلَى أَرْبَعِمِائَةِ . وَعَلَى اعْتِبَارِ الْغُلُوةِ ، فَالطَّلَبُ أَنْ يَنْتَظِرَ بَعِينَهُ وَشِمَالَهُ وَأَمَامَهُ وَوَرَاءَهُ غُلُوةً ، وَظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا يُلْزَمُهُ الْمَشْيُ ، بَلْ يَكْفِيهِ النَّظَرُ فِي هَذِهِ الْجِهَاتِ ، وَهُوَ فِي مَكَانِهِ هَذَا إِذَا كَانَ حَوَالِيَهُ لَا يَسْتَرِعُهُ ، فَإِنْ كَانَ بِقُرْبِهِ جَبَلٌ صَغِيرٌ وَنَحْوُهُ صَعْدُهُ وَنَظَرُ حَوَالِيهِ إِنْ لَمْ يَحْفَ ضَرُورًا . يَنْتَظِرُ : الْمَبْسُوطُ ١١٥/١ ، تَحْفَةُ الْفُقَهَاءِ ٣٨/١ ، الْبَنَاءُ ٥٦٧/١ ، الْبَحْرُ الرَّائِقُ ١٦٩/١ ، حَاشِيَةُ الشَّرَنْبِلَالِي ١٣٧/١ .

فَإِنْ مَنَعَهُ مِنْهُ تَيَمُّمٌ ؛ لِتَحَقُّقِ الْعَجْزِ .

وَلَوْ تَيَمَّمَ قَبْلَ الطَّلَبِ ؛ أَجْزَأُهُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رحمته .

لَأَنَّهُ لَا يُلْزَمُهُ الطَّلَبُ مِنْ مِلْكٍ الْغَيْرِ ، وَقَالَا : لَا يُجْزِئُهُ ؛ لِأَنَّ الْمَاءَ مَبْدُولٌ عَادَةً ، وَلَوْ أَبِي أَنْ يُعْطِيَهُ إِلَّا بِشَمَنِ الْمِثْلِ وَعِنْدَهُ ثَمَنُهُ ؛ لَا يُجْزِئُهُ التَّيَمُّمُ ؛ لِتَحَقُّقِ

غَايَةِ الْبَيَانِ

قَوْلُهُ : (وَلَوْ تَيَمَّمَ قَبْلَ الطَّلَبِ ؛ أَجْزَأُهُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ) .

وَهَكَذَا ذَكَرَ الْخِلَافُ فِي «التَّقْرِيبِ» وَفِي «شَرْحِ الْأَقْطَعِ» بَيْنَ أَبِي حَنِيفَةَ وَصَاحِبَيْهِ ^(١) .

لَهُ : أَنَّهُ لَمَّا لَمْ يَمْلِكِ الْأَصْلَ ؛ لَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ الطَّلَبُ مِنْ مِلْكٍ الْآخَرِ بِغَيْرِ عَوَضٍ ؛ كَالْمُكْفَّرِ إِذَا لَمْ يَمْلِكِ الرَّقَبَةَ .

وَقَوْلُهُمَا : «إِنَّ الْمَاءَ مَبْدُولٌ عَادَةً» ، فَلَا نُسَلِّمُ ؛ لِأَنَّ الْمَاءَ فِي الْبَادِيَةِ مِنْ أَعْزُ الْأَشْيَاءِ .

وَشَمَسُ الْأَيْمَةِ ذَكَرَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ فِي «مَبْسُوطِهِ» بِإِلَافٍ ، فَقَالَ : «وَأِنْ لَمْ يَطْلُبْ مِنْهُ حَتَّى تَيَمَّمَ وَصَلَّى لَمْ يَجْزِهِ ؛ لِأَنَّ الْمَاءَ مَبْدُولٌ فِي النَّاسِ عَادَةً ؛ خُصُوصًا لِلطَّهَارَةِ» ^(٢) .

وَكَانَ الْحَسَنُ بْنُ زِيَادٍ يَقُولُ : السُّؤَالُ [٣٢/١] ذُلٌّ ، وَفِيهِ بَعْضُ الْحَرَجِ ، وَمَا شَرَعَ التَّيَمُّمُ إِلَّا لِدَفْعِ الْحَرَجِ ، فَيَتَيَمَّمُ قَبْلَ السُّؤَالِ . وَقَوْلُ الْحَسَنِ حَسَنٌ .

(١) قَالَ الشَّرْبِلَالِيُّ : وَالْأَظْهَرُ قَوْلُهُمَا ، وَعَنِ الْحَصَاصِ : لَا خِلَافَ بَيْنَهُمَا ، فَمَرَادُ أَبِي حَنِيفَةَ إِذَا غَلَبَ عَلَى طَهِّ مَعَهُ ، وَمَرَادُهُمَا : إِذَا طُنَّ عَدَمُ الْمَنْعِ ؛ لِثُبُوتِ الْقُدْرَةِ بِالْإِبَاحَةِ فِي الْمَاءِ لَا فِي غَيْرِهِ عِنْدَهُ . انْظُرْ حَاشِيَةَ الشَّرْبِلَالِيِّ ٣٢/١ ، أَحْكَامُ الْقُرْآنِ لِلْحَصَاصِ ١٤/٤ ، فَتْحُ الْقَدِيرِ ١٤٢/١ ، تَبْيِينُ الْحَقَائِقِ ٤٤/١ .

(٢) يَنْظُرْ : «الْمَبْسُوطُ» لِلشَّرْحِصِيِّ [١٠٨/١] .

الْقُدْرَةِ. وَلَا يُلْزَمُهُ تَحْمَلُ الْغَبْنِ^(١) الْفَاحِشِ؛ لِأَنَّ الضَّرَرَ مُسْقِطٌ.

﴿ غَايَةُ الْبَيَانِ ﴾

قَوْلُهُ: (وَلَا يُلْزَمُهُ تَحْمَلُ الْغَبْنِ الْفَاحِشِ).

وَهُوَ أَنْ يُبَاعَ الْمَاءُ بِضِعْفِ ثَمَنِهِ، مِثْلَ أَنْ يَكُونَ قِيمَتُهُ دِرْهَمًا، وَأَرَادَ الْبَائِعُ دُرْهَمَيْنِ، أَمَّا إِذَا أَرَادَ دِرْهَمًا وَنِصْفًا، فَإِنَّهُ يَكُونُ غَبْنًا يَسِيرًا، فَلَا يَتَيَمَّمُ لِقُدْرَتِهِ عَلَى الْمَاءِ [٧٧/١ م] مِنْ غَيْرِ حَرَجٍ.

وَعَنِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ^(٢): يُلْزَمُهُ الشِّرَاءُ بِجَمِيعِ مَالِهِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَخْسِرُ عَلَى هَذِهِ التَّجَارَةِ.

فَأَقُولُ: هَذَا ضَعِيفٌ؛ لِأَنَّهُ فِيهِ حَرَجٌ عَظِيمٌ، وَقَدْ رَفَعَ اللَّهُ تَعَالَى عَنِ الْمُسْلِمِينَ الْحَرَجَ.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: لَا يَتَحَمَّلُ الْغَبْنُ الْيَسِيرَ، كَمَا لَا يَتَحَمَّلُ الْغَبْنُ الْكَثِيرَ^(٣).
فَنَقُولُ: هَذَا ضَعِيفٌ أَيْضًا؛ لِأَنَّهُ فِي الْكَثِيرِ ضَرَرٌ وَحَرَجٌ بِخِلَافِ الْيَسِيرِ، فَلَا بَصْحَ الْقِيَاسِ.

وَقِيلَ: إِذَا بَاعَ الْمَاءُ بِثَمَنِ الْمِثْلِ، أَوْ بِغَبْنٍ يَسِيرٍ، وَمَعَهُ مِقْدَارُ الثَّمَنِ، زِيَادَةٌ عَلَى مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ مِنَ الزِّيَادَةِ؛ لَا يَتَيَمَّمُ، وَيَجِبُ عَلَيْهِ الشِّرَاءُ وَلَا يَتَيَمَّمُ، وَهَذَا حَسَنٌ جَدًّا لِلرَّفْقِ بِالْمُسْلِمِينَ.

قَوْلُهُ: (لِأَنَّ الضَّرَرَ مُسْقِطٌ)، أَيُّ: مُسْقِطٌ لِلْوُجُوبِ.

وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) فِي حَاشِيَةِ الْأَصْلِ: «خ. تَحْمَلُ الْغَبْنُ» الْغَبْنُ: هُوَ بَيْعُ السَّلْعَةِ بِسَعَرٍ زَائِدٍ عَنْ تَقْوِيمِ الْمُقَوِّمِينَ لَهَا، وَهُوَ الْغَبْنُ الْفَاحِشُ. يَنْظُرُ: «التَّعْرِيفَاتُ» لِلجُرْجَانِيِّ [ص/١٦١].

(٢) ذَكَرَهُ السَّرْحِيُّ فِي: «مَبْسُوطِهِ». كَذَا جَاءَ فِي حَاشِيَةِ: «م». وَيَنْظُرُ: «الْمَبْسُوطُ» لِلسَّرْحِيِّ [١١٥/١].

(٣) يَنْظُرُ: «الْحَاوِي الْكَبِيرُ» لِأَبِي الْحَسَنِ الْمَوْرِدِيِّ [٢٨٨/١]، وَ«الْوَجِيزُ» مَعَ الْعَزِيزِ شَرْحُ الْوَجِيزِ لِلْمَغْزَالِيِّ [٢٠٨/١].

بَابُ الْمَسْحِ

المَسْحُ عَلَى الْخُفَّيْنِ جَائِزٌ بِالسُّنَّةِ ، وَالْأَخْبَارُ فِيهِ مُسْتَفِيزَةٌ ، حَتَّى قِيلَ : إِنَّ

غَايَةُ الْبَيَانِ

بَابُ

الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ

قِيلَ : وَجْهٌ مُنَاسِبَةٌ هَذَا الْبَابِ بِمَا تَقَدَّمَ مِنْ حَيْثُ الرُّخْصَةُ ؛ لِأَنَّ الْمَسْحَ شُرْعٌ رُخْصَةٌ كَالْتِيَمِّ ، أَوْ مِنْ حَيْثُ الْعَارِضِيَّةُ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ هُوَ غَسْلُ الرَّجْلِ ، كَمَا أَنَّ الْوُضُوءَ هُوَ الْأَصْلُ ، وَالْمَسْحُ وَالتَّيَمُّمُ عَارِضَانِ ، أَوْ مِنْ حَيْثُ التَّوْقِيتُ ؛ لِأَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا مُؤَقَّتٌ ، أَوْ مِنْ حَيْثُ إِنَّ كُلًّا مِنْهُمَا يُكْتَفَى فِيهِ بِالْبَعْضِ .

قَوْلُهُ : (الْمَسْحُ عَلَى الْخُفَّيْنِ جَائِزٌ بِالسُّنَّةِ) .

إِنَّمَا قَالَ : (جَائِزٌ) لِأَنَّ الشَّخْصَ إِذَا لَمْ يَمْسَحْ أَصْلًا ، وَنَزَعَ خُفَّهُ ، وَغَسَلَ رِجْلَيْهِ ؛ لَا يُؤْتَمُّ ، وَإِنَّمَا قَالَ : (بِالسُّنَّةِ) لِأَنَّ مِقْدَارَ الْمَسْحِ ثَبَتَ بِالسُّنَّةِ ، زِيَادَةً بِالْمَشْهُورِ عَلَى الْكِتَابِ ، وَهِيَ جَائِزَةٌ بِهِ وَإِنْ كَانَتْ نَسْخًا ، عَلَى مَا عُرِفَ فِي أَصُولِ الْفِقْهِ ^(١) .

وَمَا قُلْنَا فِيهَا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّ قِرَاءَةَ الْجَرْ تَقْتَضِي الْمَسْحَ عَلَى [٧٨/١ م] الْخُفَّيْنِ ؛ فَذَاكَ فِي أَصْلِ الْمَسْحِ لَا فِي الْمِقْدَارِ ، وَإِنَّمَا الْمِقْدَارُ ثَبَتَ بِالسُّنَّةِ الْمَشْهُورَةِ .

أَوْ نَقُولُ : الْكِتَابُ لَمْ يُصَرِّحْ بِالْمَسْحِ عَلَى الْخُفِّ ؛ لِأَنَّ فِيهِ ذِكْرَ الرَّجْلِ لَا الْخُفِّ ، فَكَانَ الْمَسْحُ عَلَى الْخُفِّ بِالسُّنَّةِ لَا بِالْكِتَابِ .

قَوْلُهُ : (وَالْأَخْبَارُ فِيهِ مُسْتَفِيزَةٌ) ، أَيُّ : شَائِعَةٌ ، وَذَلِكَ مَا رَوَى عَنْ عَلِيٍّ ، عَنْ

(١) ذكر الكرخي عن أبي يوسف : أنه يجوز مسح الكتاب بمثل خبر المسح على الخفين وهو مشهور .

ينظر : «أصول السرخسي» [٦٧/٢] .

غاية البيان

النَّبِيُّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «يَمْسَحُ الْمُسَافِرُ عَلَى الْخُفَيْنِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيهَا، وَالْمُقِيمُ يَوْمًا وَلَيْلَةً»^(١).

وَرَوَاهُ أَيْضًا: خُزَيْمَةُ، وَصَفْوَانُ، وَأَنْسُ، وَأَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ، وَعَوْفُ بْنُ مَالِكٍ^(٢)، وَذَكَرَ فِي «الْجَامِعِ التِّرْمِذِيِّ»^(٣) مُسْنَدًا إِلَى صَفْوَانَ بْنِ عَسَّالٍ، قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْمُرُنَا إِذَا كُنَّا سَفَرًا أَوْ مُسَافِرِينَ أَنْ لَا نَنْزِعَ خِمَافَنَا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيهِنَّ؛ لَا^(٤) مِنْ جَنَابَةٍ، وَلَكِنْ مِنْ غَائِطٍ، وَيَوَلٍ، وَنَوْمٍ»^(٥).

قَالَ أَبُو عِيسَى: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ»^(٦).

(١) أخرجه: مسلم في كتاب الطهارة/ باب التوقيت في المسح على الخفين [رقم/ ٢٧٦]، النسائي في كتاب الطهارة/ باب لتوقيت في المسح على الخفين للمقيم [رقم/ ١٢٩]، وابن ماجه في كتاب الطهارة وسننها/ باب ما جاء في التوقيت في المسح للمقيم والمسافر [رقم/ ٥٥٢]، وأحمد في «المسند» [١٣٤/١]، من حديث عليّ رضي الله عنه به.

(٢) ينظر تخريج هذه الروايات: في «الإمام في معرفة أحاديث الأحكام» لابن دقيق العيد [٩٨/١]، و«نصب الراية» للزيلعي [١٦٢/١]،

(٣) هذا الأسلوب مثنى عليه المؤلف كثير في كتابه، وهو محمول على كون: «الترمذي» بدلًا لـ «الجامع» أو عطف بيان.

(٤) عند الترمذي وجماعة: «إِلَّا»، وكلاهما صحيح المعنى، لكن المشهور: «إِلَّا». كما يقول ابن الملقن في: «البدر المنير» لابن الملقن [١٦/٣ - ١٧].

ورواية: «لَا مِنْ جَنَابَةٍ» وقعت عند الطبراني في «المعجم الكبير» [٨/رقم/ ٧٣٥٩]. بإسناده إلى صَفْوَانَ بْنِ عَسَّالٍ الْمُرَادِيِّ رضي الله عنه به.

(٥) أخرجه الترمذي في أبواب الطهارة عن رسول الله ﷺ/ باب المسح على الخفين للمسافر والمقيم [رقم/ ٩٦]، ولساني في كتاب الطهارة/ باب التوقيت في المسح على الخفين للمسافر [رقم/ ١٢٦]، وابن ماجه في كتاب الطهارة وسننها/ باب الوضوء من النوم [رقم/ ٤٧٨]، من حديث صفوان بن عسال رضي الله عنه به.

قال أبو عيسى: «هذا حديث حسن صحيح». وصححه البخاري وأخطائي وجماعة. ينظر: «نصب الراية» للزيلعي [١٦٤/١]، و«البدر المنير» لابن الملقن [٩/٣].

(٦) ينظر: «الجامع» للترمذي [٥٤٥/٥].

نماذج البيان

وَالسَّفَرُ: الْمُسَافِرُونَ، جَمْعُ سَافِرٍ؛ كَرَكِبَ وَصَحِبَ فِي: رَاكِبٍ وَصَاحِبٍ.
كَذَا فِي: «الْمَغْرِب»^(١).

وَقَالَتْ عَائِشَةُ: «مَا زَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَمْسَحُ عَلَى الْخُفَّيْنِ بَعْدَ نُزُولِ الْمَائِدَةِ حَتَّى قَبِضَهُ اللَّهُ»^(٢).

وَعَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ: «مَا زَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَمْسَحُ عَلَى الْخُفَّيْنِ قَبْلَ نُزُولِ الْمَائِدَةِ وَبَعْدَهَا حَتَّى قَبِضَهُ اللَّهُ تَعَالَى»^(٣).

وَقَالَ الْحَسَنُ^(٤): «حَدَّثَنِي سَبْعُونَ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: أَنَّهُمْ رَأَوْهُ يَمْسَحُ عَلَى الْخُفَّيْنِ»^(٥).

وَلَا خِلَافَ بَيْنَ الصَّحَابَةِ فِي أَنَّهُ ﷺ مَسَحَ عَلَى الْخُفَّيْنِ، [١/٧٨٨ ط/م] وَإِنَّمَا الْخِلَافُ فِي أَنَّهُ مَسَحَ بَعْدَ نُزُولِ الْمَائِدَةِ أَوْ قَبْلَ نُزُولِهَا.

وَلَا يُقَالُ: رُوِيَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّهُ قَالَ: «لَأَنْ أَمْسَحَ عَلَى جِلْدِ حِمَارٍ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَمْسَحَ عَلَى [١/٣٢١ ط] الْخُفَّيْنِ»^(٦).

(١) ينظر: «المغرب في ترتيب المغرب» للمطري [ص/٢٢٦].

(٢) أخرجه: الدارقطني في «سننه» [١/٣٥٧]، من حديث عائشة رضي الله عنها أنها قالت: «مَا زَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَمْسَحُ عَلَى الْخُفَّيْنِ بَعْدَ نُزُولِ الْمَائِدَةِ حَتَّى لَجَوْا بِاللَّهِ ﷻ».

(٣) أخرجه: الطبراني في «الأوسط» [٥/٥٥٣٧]، من حديث البراء بن عازب رضي الله عنه: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَزَلْ يَمْسَحُ قَبْلَ نُزُولِ الْمَائِدَةِ، وَبَعْدَهَا حَتَّى قَبِضَهُ اللَّهُ».

قال الهيثمي: «رواه الطبراني في الأوسط، وفيه سوار بن مصعب، وهو مُجْتَمِعٌ عَلَى ضَعْفِهِ».

ينظر: «مجمع الزوائد» [١/٢٥٧].

(٤) هو: أبو سعيد البصري رضي الله عنه.

(٥) أخرجه ابن المنذر في «الأوسط في السنن» [١/٤٣٣]، عن الحسن رضي الله عنه، قَالَ: «حَدَّثَنِي سَبْعُونَ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ ﷺ مَسَحَ عَلَى الْخُفَّيْنِ».

(٦) أخرجه: ابن أبي شيبة في «المصنف» [رقم/١٩٤٩]، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ رضي الله عنه، قَالَ: قَالَ =

مَنْ لَمْ يَرَهُ كَانَ مُبْتَدِعًا.

لَكِنْ مَنْ رَأَاهُ ثُمَّ لَمْ يَمْسَحْ أَخِذًا بِالْعَزِيمَةِ كَانَ مَأْجُورًا.
وَيَجُوزُ مِنْ كُلِّ حَدَثٍ مُوجِبٍ لِلْوُضُوءِ، إِذَا لَبَسَهُمَا عَلَى طَهَارَةٍ كَامِلَةٍ ثُمَّ
أَخَذَتْ.

❦ غَايَةُ الْبَيَانِ ❦

لِأَنَّا نَقُولُ: قَدْ أَنْكَرَ عَطَاءٌ ذَلِكَ عَلَى رَاوِيهِ، وَقَالَ: «كَانَ مُخَالِفًا لِلنَّاسِ، فَلَمْ
يَمُتْ حَتَّى وَافَقَهُمْ»^(١).

وَعَطَاءٌ: تَلْمِيزُ ابْنِ عَبَّاسٍ.

قَوْلُهُ: (كَانَ مُبْتَدِعًا)، أَيُّ: لِمُخَالَفَتِهِ السُّنَّةَ الْمَشْهُورَةَ.

(مَنْ رَأَاهُ)، أَيُّ: اعْتَقَدَهُ.

(أَخِذًا بِالْعَزِيمَةِ)، أَيُّ: لِلأَخْذِ بِمَا هُوَ أَصْلٌ.

(كَانَ مَأْجُورًا). يَعْنِي: مُثَابًا؛ لِأَنَّ الْعَمَلَ بِالْعَزِيمَةِ أَوْلَى.

وَلَا يُقَالُ: يَرِدُ عَلَيْكُمُ الْقَصْرُ فِي السَّفَرِ، فَإِنَّهُ أَفْضَلُ عِنْدَكُمْ مِنَ الْإِثْمَامِ؛ لِأَنَّ
تِلْكَ الرُّخْصَةَ رُخْصَةٌ إِسْقَاطٍ؛ لِمَا عُرِفَ فِي الْأَصُولِ، فَيَكُونُ الشَّطْرُ الْآخَرُ سَاقِطًا
مَا دَامَ مُسَافِرًا، بِخِلَافِ غَسْلِ الرَّجُلِ، فَإِنَّهُ يَتَحَقَّقُ وَجُوبُهُ عَلَى تَقْدِيرِ النَّزْعِ بِلا
رُخْصَةِ التَّرْكِ، فَضْلًا عَنِ الْإِسْقَاطِ^(٢).

= ابْنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنه: «مَا أَبَالِي مَسَحْتُ عَلَى الْخُفَيْنِ، أَوْ مَسَحْتُ عَلَى ظَهْرِ بُخْتِي هَذَا».

(١) أَحْرَجَهُ: ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمَصْنَفِ» [رَقْمُ / ١٩٥١]. عَنْ فِطْرِ بْنِ خُلَيْفَةَ، قَالَ: قُلْتُ لِعَطَاءٍ: إِنَّ
عِكْرِمَةَ، يَقُولُ. قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: «سَبَقَ الْكِتَابُ الْخُفَيْنِ» فَقَالَ عَطَاءٌ: «كَذَبَ عِكْرِمَةُ، أَنَا رَأَيْتُ ابْنَ
عَبَّاسٍ يَمْسَحُ عَلَيْهِمَا».

(٢) وَأَحْبَبُ عَنْهُ بِأَنَّهُ إِنَّمَا يَكُونُ كَذَلِكَ مَا دَامَ الْمَكْلَفُ مُتَخَفِّقًا، فَأَمَّا إِذَا نَزَعَ خَفِيَهُ أَوْ أَحَدَهُمَا، وَلَهُ ذَلِكَ
لَا مُحَالَةَ لِحَقِّهِ، فَلَا يَجُوزُ الْمَسْحُ حِينَئِذٍ، فَلَمْ يَكُنْ مِنْ ذَلِكَ النَّوعِ. يَنْظُرُ: فَتَحَ الْقَدِيرُ ١/ ١٤٤، تَبْيِينُ =

خَصَّهُ بِحَدَثٍ مُوجِبٍ لِلْوُضُوءِ ؛ لِأَنَّهُ لَا مَسْحَ مِنَ الْجَنَابَةِ عَلَى مَا تُبَيِّنُ -
إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

وَبِحَدَثٍ مُتَأَخِّرٍ ؛ لِأَنَّ الْخُفَّ عُهُدَ مَانِعًا ، وَلَوْ جَوَزْنَاهُ بِحَدَثٍ سَابِقٍ :
كَالْمُسْتَحَاضَةِ إِذَا لَبَسَتْ عَلَى السَّيْلَانِ ثُمَّ خَرَجَ الْوَقْتُ ، وَالْمُتَيَّمِّمِ إِذَا لَبَسَ ثُمَّ
رَأَى الْمَاءَ ؛ كَانَ الْخُفُّ رَافِعًا .

غاية البيان

قوله: (خَصَّهُ بِحَدَثٍ) ، أي: خَصَّ الْقُدُورِي الْمَسْحَ^(١) .

قوله: (وَبِحَدَثٍ مُتَأَخِّرٍ) ، أي: عَنِ اللَّبْسِ .

قوله: (وَلَوْ جَوَزْنَاهُ) ، أي: لَوْ جَوَزْنَا الْمَسْحَ . وَجَوَابُ (لَوْ) قوله: (كَانَ رَافِعًا) .

يعني: لَوْ جَوَزْنَا الْمَسْحَ عَلَى الْخُفِّ بِحَدَثٍ سَابِقٍ عَلَى اللَّبْسِ ؛ لَكَانَ الْخُفُّ
رَافِعًا لِلْحَدَثِ الَّذِي حَلَّ بِالرَّجْلِ ، وَالْخُفُّ لَيْسَ بِرَافِعٍ ، بَلْ هُوَ مَانِعٌ حُلُولَ الْحَدَثِ .

وقوله: (كَالْمُسْتَحَاضَةِ .. وَالْمُتَيَّمِّمِ) نظير الحديث السابق ؛ لِأَنَّ الْحَدَثَ كَانَ
حَاصِلًا وَلَمْ يَعْمَلْ عَمَلَهُ لِعَدَمِ الشَّرْطِ ، فَإِذَا خَرَجَ الْوَقْتُ ، أَوْ رَأَى الْمَاءَ ؛ يَعْمَلُ
الْحَدَثُ السَّابِقُ عَمَلَهُ ، فَلَا يَمْسَحُ .

[١٧٩ م] وَإِنَّمَا قَبِدَ بِقَوْلِهِ: (ثُمَّ خَرَجَ الْوَقْتُ) ؛ لِأَنَّ الْمُسْتَحَاضَةَ يَجُوزُ لَهَا أَنْ
تَمْسَحَ ، مَا دَامَ الْوَقْتُ بَاقِيًا ، فَإِذَا خَرَجَ الْوَقْتُ فَفِيهِ الْخِلَافُ ؛ فَعِنْدَنَا: لَا تَمْسَحُ ،
وَعِنْدَ زُفَرٍ: تَمْسَحُ مَدَّةَ الْمَسْحِ عَلَى حَسَبِ السَّفَرِ وَالْإِقَامَةِ ؛ لِأَنَّ الْخُفَّ مَنَعَ ثُبُوتَ
حُكْمِ الْحَدَثِ ، فَصَارَ الْخُفُّ مَلْبُوسًا عَلَى طَهَارَةٍ كَامِلَةٍ .

فَنَقُولُ: أَثَرُ الْحَدَثِ لَمْ يَظْهَرْ فِي الْوَقْتِ لِلضَّرُورَةِ ؛ فَجَازَ الْمَسْحُ ، فَلَمَّا خَرَجَ

= الحقائق ٤٦/١ ، العباة على الهداية بهامش منح التقدير ١٤٤/١ ، الباية شرح الهداية ٥٧٦/١ ،
البحر الرائق ١٧٤/١ .

(١) ينظر: «مختصر القدوري» [ص/١٧] .

قَوْلُهُ: إِذَا لَبِسَهُمَا عَلَى طَهَارَةٍ كَامِلَةٍ، لَا يُفِيدُ اشْتِرَاطُ الْكَمَالِ وَقْتُ اللَّبْسِ، بَلْ وَقْتُ الْحَدَثِ.

وهذا المذهبُ عندنا حتَّى لو غَسَلَ رِجْلَيْهِ وَلَبَسَ خُفَّيْهِ، ثُمَّ أَكْمَلَ الطَّهَارَةَ، ثُمَّ أَخَذَتْ بِجُزْئِهِ الْمَسْحُ وَهَذَا؛ لِأَنَّ الْخُفَّ مَانِعٌ حُلُولِ الْحَدَثِ

﴿ هَايَةَ الْبَيَانِ ﴾

الوقتُ ظهر أثره، فلم يجز المسحُ.

قَوْلُهُ: (وهذا المذهبُ عندنا)، أَي: اشْتَرِاطُ كَمَالِ الطَّهَارَةِ وَقْتُ الْحَدَثِ لَا وَقْتُ اللَّبْسِ، هُوَ الْمَذْهَبُ عِنْدَنَا^(١)، خِلَافًا لِلشَّافِعِيِّ^(٢)، فَإِنَّهُ يَشْتَرِطُ الْكَمَالَ عِنْدَ اللَّبْسِ، حتَّى إِذَا غَسَلَ إِحْدَى رِجْلَيْهِ، وَلَبَسَ الْخُفَّ، ثُمَّ غَسَلَ الْأُخْرَى؛ لَا يَجُوزُ الْمَسْحُ عِنْدَهُ إِذَا أَخَذَتْ^(٣).

لَنَا: أَنَّ الْخُفَّ مَانِعٌ حُلُولِ الْحَدَثِ بِالْقَدَمِ، فَيُشْتَرِطُ الْكَمَالُ وَقْتُ حُلُولِ الْحَدَثِ، وَلَا يُشْتَرِطُ الْكَمَالُ وَقْتُ اللَّبْسِ؛ لِأَنَّ النَّزْعَ لَهُ أَثَرٌ فِي بَطْلَانِ الرُّخْصَةِ.

ولو نَزَعَ خُفَّهُ ثُمَّ لَبَسَهُ، ثُمَّ أَخَذَتْ؛ جَازَ لَهُ الْمَسْحُ بِالِاتِّفَاقِ، فَإِذَا بَقِيَ عَلَى اللَّبْسِ أَوَّلَى.

لَا يُقَالُ: لَبَسَ قَبْلَ كَمَالِ الطَّهَارَةِ، فَلَا يَجُوزُ الْمَسْحُ، كَمَا إِذَا لَمْ يَغْسِلْ رِجْلَيْهِ فَأَخَذَتْ.

لَأَنَّا نَقُولُ: كَلَامُنَا فِي الطَّهَارَةِ الْكَامِلَةِ لَا النَّاقِصَةِ، وَقِيَاسُ الْكَامِلَةِ عَلَى

(١) ينظر: المسبوط للسرخسي ١٠٥/١، بدائع الصنائع ١٣٨/١، البناية شرح الهداية ٥٧٧/١.

(٢) مذهب الشافعي: أن أول زمان المسح من وقت الحدث بعد لباس الخفين. ينظر: «الحاوي الكبير»

لأبي الحسن الماوردي [٣٥٧/١]. و«المجموع شرح المذهب» للنووي [٤٨٧/١].

(٣) وذلك لأن الشافعي يشترط الطهارة الكاملة قبل لباسه أحد خفيه. ينظر: «الأم» للشافعي [٧٢/٢].

و«الحاوي الكبير» لأبي الحسن الماوردي [٣٦١/١]. و«روضة الطالبين» للنووي [١٢٤/٢].

بِالْقَدَمِ ، فَيَرَا عِي كَمَالَ الطَّهَارَةِ فِي وَقْتِ الْمَنْعِ ، حَتَّى لَوْ كَانَتْ نَاقِصَةً عِنْدَ ذَلِكَ كَانَ الْخُفُّ رَافِعًا .

وَيَجُوزُ لِلْمُقِيمِ يَوْمًا وَلَيْلَةً ، وَلِلْمُسَافِرِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيهَا ؛

غاية البيان

النَّاقِصَةُ فَاسِدٌ . وَلِهَذَا تَجُوزُ الصَّلَاةُ بِالطَّهَارَةِ الْمَقْصِيَةِ بِالِاتِّفَاقِ دُونَ الطَّهَارَةِ الْمَقْصِيَةِ عَلَيْهَا .

فَعُلِمَ بِهَذَا : أَنَّ الْمُتَنَازَعَ فِيهَا كَامِلَةٌ ، دُونَ الْمَقْصِيَةِ عَلَيْهَا .

ثُمَّ شَرَطُ [١/٧٩٩ م] اللَّبْسِ عَلَى الطَّهَارَةِ : لِمَا رَوَى الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» : بِإِسْنَادِهِ إِلَى الْمُغِيرَةِ قَالَ : «كُنْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي سَفَرٍ ، فَأَهْوَيْتُ لِأَنْزَعِ خُفِّيهِ ، فَقَالَ : «دَعُهُمَا ، فَإِنِّي أَدْخَلْتُهُمَا طَاهِرَتَيْنِ» . فَمَسَحَ عَلَيْهِمَا» (١) .

وَمَعْنَى أَهْوَيْتُ : أَيِ قَصَدْتُ .

وَرَوَى مَالِكٌ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - فِي «الْمَوْطَأِ» : بِإِسْنَادِهِ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ، قَالَ لَهُ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ : «إِذَا أَدْخَلْتَ رِجْلَيْكَ وَهُمَا طَاهِرَتَانِ ؛ فَاْمَسَحْ عَلَيْهِمَا . فَقَالَ لَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ : فَإِنْ جَاءَ أَحَدُكَ مِنَ الْغَائِطِ ؟ فَقَالَ عُمَرُ : وَإِنْ جَاءَ أَحَدُكُمْ مِنَ الْغَائِطِ» (٢) .

قَوْلُهُ : (لَوْ كَانَتْ نَاقِصَةً عِنْدَ ذَلِكَ) ، أَيُّ : لَوْ كَانَتْ الطَّهَارَةُ نَاقِصَةً عِنْدَ حُلُولِ الْحَدَثِ ؛ لَا يَجُوزُ الْمَسْحُ ، كَمَا لَوْ لَبَسَ خُفَّيْهِ بَعْدَ غَسْلِ رِجْلَيْهِ ، ثُمَّ أَحْدَثَ ، ثُمَّ تَوَضَّأَ ؛ لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ لَخُفِّ رَافِعًا ، وَهُوَ لَمْ يَعْهَدْ إِلَّا مَا نَعَا .

قَوْلُهُ : (وَيَجُوزُ لِلْمُقِيمِ) .

(١) أَخْرَجَهُ : لِبُخَارِيِّ فِي كِتَابِ الْوُضُوءِ / بَابُ إِذَا أَدْحَلَ رِجْلَيْهِ وَهُمَا طَاهِرَتَانِ [رَقْمُ / ٢٠٣] ، وَمُسْلِمٌ

فِي كِتَابِ الطَّهَارَةِ / بَابُ الْمَسْحِ عَلَى الْخَفَيْنِ [رَقْمُ / ٢٧٤] ، مِنْ حَدِيثِ الْمُغِيرَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

(٢) أَخْرَجَهُ : مَالِكٌ فِي «الْمَوْطَأِ» [رَقْمُ / ٧٢] ، وَعَنْهُ الشَّافِعِيُّ فِي «مُسْنَدِهِ» / تَرْتِيبُ السَّنَدِيِّ [رَقْمُ /

١٠٨٧] ، عَنْ نَافِعٍ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِيَارٍ أَنَّهُمَا أَخْبَرَاهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

لِقَوْلِهِ ﷺ: «يَمْسَحُ الْمُقِيمُ يَوْمًا وَلَيْلَةً، وَالْمُسَافِرُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيهَا».

تحاية البيان

وَعِنْدَ مَالِكٍ: لَا يَجُوزُ الْمَسْحُ لِلْمُقِيمِ؛ لِعَدَمِ الضَّرُورَةِ، وَيَمْسَحُ الْمُسَافِرُ مَا بَدَّلَهُ^(١).

وَرَوَى الْمَسْحَ عَلَى الْخُفَّيْنِ: سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَاصٍ، وَجَرِيرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، وَخُذِيفَةُ بْنُ الْيَمَانِ، وَسَهْلُ بْنُ سَعْدٍ، وَأَنَسُ بْنُ مَالِكٍ، وَثَوْبَانُ، وَابْنُ عَمْرٍو بْنِ أُمَيَّةَ عَنْ أَبِيهِ، وَبُرَيْدَةُ الْأَسْلَمِيُّ: غَيْرَ مُؤَقَّتٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ^(٢). ذَكَرَهُ أَبُو بَكْرٍ الرَّازِيُّ فِي «شَرْحِ مُخْتَصَرِ الطَّحَاوِيِّ»^(٣).

لَنَا: مَا رَوَى: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ [٣٣/١] قَالَ: «يَمْسَحُ الْمُقِيمُ يَوْمًا وَلَيْلَةً، وَالْمُسَافِرُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيهَا»^(٤).

قَالَ فِي «شَرْحِ مُخْتَصَرِ الْكَرْخِيِّ»: رَوَى ذَلِكَ: عُمَرُ، وَعَلِيٌّ، وَجَابِرٌ، وَخُزَيْمَةُ، [١/٨٠/١] وَأَبُو هُرَيْرَةَ، وَصَفْوَانُ، وَعَوْفُ بْنُ مَالِكٍ، وَأَبُو بَكْرَةَ، وَابْنُ عُمَرَ، وَأَبُو أَمَامَةَ.

وَلَا نُسَلِّمُ عَدَمَ الضَّرُورَةِ فِي حَقِّ الْمُقِيمِ، وَأَنَّهُ يَخْرُجُ فِي النَّزْعِ فِي كُلِّ وَضْعٍ، وَالْحَرَجُ مَدْفُوعٌ شَرْعًا.

فَإِنْ قُلْتَ: رُوِيَ عَنْ أَبِي بَنْ عُمَارَةَ أَنَّهُ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَلَمْ يَمْسَحْ عَلَى الْخُفَّيْنِ؟ قَالَ: «نَعَمْ». قَالَ: يَوْمٌ؟ قَالَ: «وَيَوْمَيْنِ». قَالَ: وَثَلَاثَةٌ؟ قَالَ: «نَعَمْ، وَمَا

(١) مذهب مالك: هو مشروعية المسح للمقيم والمسافر بلا توقيت. ينظر: «الكافي في فقه أهل المدينة»

لابن عبد البر [١٧٦/١ - ١٧٧]، والتفريع في فقه الإمام مالك بن أنس لابن الجلاب [٢٨/١].

(٢) يُنْظَرُ رَوَايَاتُ هَؤُلَاءِ وَتَخْرِيجُهَا: فِي: «الْبَدْرِ الْمُنِيرِ» لَابْنِ الْمَلْقَنِ [٥١/٣ - ٥٣]، وَ«الدَّرَايَةِ فِي

تَخْرِيجِ أَحَادِيثِ الْهَدَايَةِ» لَابْنِ حَجَرٍ [٧٠/١ - ٨٤].

(٣) ينظر: «شرح مختصر الطحاوي» للجصاص [٤٤٧/١ - ٤٤٨].

(٤) مضى تخريجه.

قَالَ: وَابْتَدَأُهَا عَقِيبَ الْحَدَثِ.

عليه البيان

شُتَّ^(١). فهذا يدلُّ على عَدَمِ التَّوْقِيتِ فِي الْمَسْحِ؟

قُلْتُ: الْحَدِيثُ ضَعِيفٌ، ضَعَّفَهُ: أَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ». وَقَالَ: «قَدْ اخْتَلَفَ فِي إِسْنَادِهِ، وَلَيْسَ بِالْقَوِيِّ»^(٢).

قَوْلُهُ: (وَابْتَدَأُهَا عَقِيبَ الْحَدَثِ)، أَي: ابْتِدَاءُ مَدَّةِ الْمَسْحِ عَقِيبَ الْحَدَثِ، هَذَا قَوْلٌ عَامَّةُ الْعُلَمَاءِ^(٣).

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: مِنْ وَقْتِ النَّبَسِ^(٤).

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: مِنْ وَقْتِ الْمَسْحِ^(٥).

بَيَانُهُ: فَيَمَنْ تَوَضَّأَ عِنْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ، وَلَيْسَ الْخُفُّ، ثُمَّ أَحْدَثَ بَعْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ، ثُمَّ تَوَضَّأَ وَمَسَحَ بَعْدَ الزَّوَالِ.

(١) أخرجه: أبو داود في كتاب الطهارة/ باب التوقيت في المسح [رقم/ ١٥٨]، ومن طريقه البيهقي في «سننه الكبرى» [رقم/ ١٢٤١]، وابن ماجه في كتاب الطهارة وسننها/ باب ما جاء في المسح بغير توقيت [رقم/ ٥٥٧]، والدارقطني في «سننه» [١/ ١٩٨] - من حديث أبي بن عمارة رضي الله عنه. قَالَ أَبُو دَاوُدَ: «قَدْ اخْتَلَفَ فِي إِسْنَادِهِ، وَلَيْسَ هُوَ بِالْقَوِيِّ».

وَقَالَ الدَّارَقُطْنِيُّ: «هَذَا الْإِسْنَادُ لَا نُثَبِّتُ»، وَضَعَّفَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ وَحَمَّادَةُ. يَنْظُرُ «نَصَبُ الرَّايَةِ لِلزَّيْلَعِيِّ [١/ ١٧٧]، وَ«التَّلْخِصُ الْحَبِيرُ» لِابْنِ حَجَرٍ [١/ ٤٣٧].

(٢) يَنْظُرُ: «سُنَنُ أَبِي دَاوُدَ» [١/ ٨٨].

(٣) وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ وَالثَّوْرِيُّ وَحَمَّادُورِ الْعَمَّاءِ، وَهُوَ أَصَحُّ الرَّوَايَتَيْنِ عَنْ أَحْمَدَ وَدَاوُدَ. «الْمَبْسُوطُ» لِلرَّسْخَسِيِّ [١/ ٩٩]، «نَحْفَةُ الْمُفْهَاءِ» [١/ ٨٤]، «بَدَائِعُ الصَّائِعِ» [١/ ١٣٦]، «الْحَاوِي الْكَبِيرُ» [١/ ٤٣٥]، «الْمَجْمُوعُ شَرْحُ الْمَهْدَبِ» [١/ ٥٢٢]، «الْمَغْنَى» [١/ ٣٧٠]، «الْإِنْصَافُ» لِلْمَاوَرِدِيِّ [١/ ١٧٧]، «الْمَحَلِّيُّ» لِابْنِ حَرَمٍ [٢/ ٩٥، ٩٦].

(٤) ذَهَبَ إِلَيْهِ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ، يَنْظُرُ الْمَرَاجِعَ السَّابِقَةَ.

(٥) وَهُوَ قَوْلُ الْأَوْزَاعِيِّ وَأَبِي ثَوْرٍ وَهُوَ رَوَايَةٌ عَنْ أَحْمَدَ وَدَاوُدَ وَهُوَ الْمُخْتَارُ الرَّاجِحُ دَلِيلٌ، أَوْ اخْتَارَهُ ابْنُ الْمُنْذَرِ. يَنْظُرُ الْمَرَاجِعَ السَّابِقَةَ.

لأنَّ الخُفَّ مانِعٌ سِرَايَةَ الحَدَثِ ، فَيُعْتَبَرُ المُدَّةُ مِنْ وَقْتِ المَنَعِ .
والمسحُ عَلَى ظَاهِرِهِمَا خُطُوطًا بِالأَصَابِعِ ، يَبْدَأُ مِنْ قَبْلِ الأَصَابِعِ إِلَى
السَّاقِ ؛ لِحَدِيثِ الْمُغِيرَةِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَضَعَ يَدَيْهِ عَلَى خُفَّيْهِ ، وَمَدَّهُمَا مِنْ

غاية البيان

فَعَلَى قَوْلِ عَامَّةِ العُلَمَاءِ: بِمَسْحِ المَقِيمِ إِلَى وَقْتِ الحَدَثِ مِنَ اليَوْمِ الثَّانِي ،
وَهُوَ مَا بَعْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ مِنَ اليَوْمِ الثَّانِي .

وَعَلَى القَوْلِ الثَّانِي: إِلَى وَقْتِ طُلُوعِ الفَجْرِ مِنَ اليَوْمِ الثَّانِي ، وَهُوَ وَقْتُ اللَّبَسِ .

وَعَلَى القَوْلِ الثَّلَاثِ: إِلَى بَعْدِ الزَّوَالِ مِنَ اليَوْمِ الثَّانِي ، وَهُوَ وَقْتُ المَسْحِ .

وَالصَّحِيحُ: قَوْلُ العَامَّةِ ؛ لِأَنَّ الخُفَّ مانِعٌ حُلُولَ الحَدَثِ بِالرَّجْلِ شَرْعًا ، وَلَا
يَخْتَجُ إِلَى المَانِعِ إِلَّا وَقْتُ الحَدَثِ ، فَيُعْتَبَرُ هُوَ لَا غَيْرُهُ .

(١ ط م) قَوْلُهُ: (سِرَايَةَ الحَدَثِ) . يَعْنِي: وَصُولَ الحَدَثِ إِلَى الرَّجْلِ ، وَحُلُولَهُ

بِهِ .

قَوْلُهُ: (وَالْمَسْحُ عَلَى ظَاهِرِهِمَا) ، أَيُّ: عَلَى ظَاهِرِ الخُفَّيْنِ .

هَذَا اخْتِرَازٌ عَنْ قَوْلِ مَالِكٍ^(١) ، وَالشَّافِعِيِّ^(٢) ، وَإِسْحَاقَ ، وَأَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ^(٣) ،
فَإِنَّ عِنْدَهُمْ: مَسْحُ أَسْفَلِ الخُفِّ سُنَّةٌ .

وقَوْلُهُ: (خُطُوطًا) بَيَانُ السُّنَّةِ ، لَا شَرْطُ الجَوَازِ .

لَنَا: مَا رَوَى أَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ»: بِإِسْنَادِهِ إِلَى عَلِيِّ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ - أَنَّهُ

(١) يَنْظُرُ «الْمَدُونَةُ» لِسَخْنُونَ [١٤٢/١] ، وَ«شرح مختصر خليل» لِلخُرَشِيِّ [١٧٨/١] .

(٢) سَطَرَ: «الْحَاوِي الْكَبِيرُ» لِأَبِي الْحَسَنِ الْمَاوَرِدِيِّ [٣٦٩/١] ، وَ«التَّهْذِيبُ فِي فِقْهِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ»

لِلْبَغَوِيِّ [٤٣٧/١] ، وَ«المَجْمُوعُ شَرْحُ الْمَهْذَبِ» لِلنَّوَوِيِّ [٥٢١/١] .

(٣) مَذْهَبُ أَحْمَدَ: هُوَ عَدَمُ اسْتِحْبَابِ مَسْحِ أَسْفَلِ الخُفِّ . يَنْظُرُ: «المَغْنِي» لِابْنِ قَدَامَةَ [٢١٧/١] .

و«الْمُسَدِّعُ فِي شَرْحِ الْمَقْعِ» لِابْنِ مَفْلَحٍ [١٢٤/١] ، وَ«كُشَافُ الْقِنَاعِ» لِلْبَهْوتِيِّ [١١٨/١] .

الْأَصَابِعِ إِلَى أَغْلَاهُمَا مَسْحَةً وَاحِدَةً، وَكَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى أَثَرِ الْمَسْحِ عَلَى خُفِّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ خُطُوطًا بِالْأَصَابِعِ.

غاية البيان

قَالَ: «لَوْ كَانَ الدِّينُ بِالرَّأْيِ؛ لَكَانَ أَسْفَلُ الْخُفِّ أَوْلَى بِالْمَسْحِ مِنْ أَغْلَاهُ، وَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: يَمْسَحُ عَلَى ظَاهِرِ خُفِّهِ»^(١).

أَرَادَ: أَنَّ أَصُولَ الشَّرِيعَةِ لَمْ تَتَّبَثْ بِطَرِيقِ الْقِيَاسِ، وَإِنَّمَا طَرِيقُهَا: التَّوْقِيفُ، وَغَيْرُ جَائِزٍ اسْتِعْمَالُ الْقِيَاسِ فِي رَدِّ التَّوْقِيفِ، وَكَانَ الْقِيَاسُ أَنْ يَكُونَ بَاطِنُ الْخُفِّ أَوْلَى بِالْمَسْحِ؛ لِأَنَّهُ يُلَاقِي الْأَرْضَ بِمَا عَلَيْهَا مِنْ طِينٍ، وَتُرَابٍ، وَقَدَرٍ، وَلَا يُلَاقِيهَا ظَاهِرُهُ، إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَسْتَعْمِلِ الْقِيَاسَ؛ لِأَنَّهُ رَأَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: يَمْسَحُ ظَاهِرَ الْخُفِّ، دُونَ بَاطِنِهِ.

وهذا يدل على أن مراده كان نفي القياس مع النص. كذا ذكر الجصاص في «أصوله»، في باب ذكر الدلالة على إثبات الاجتهاد^(٢).

وما روي: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ: «مَسَحَ أَعْلَى الْخُفِّ وَأَسْفَلَهُ»^(٣). طعن فيه أئمة

(١) أخرجه: أبو داود في كتاب الطهارة/ باب كيف المسح [رقم/ ١٦٢]، ومن طريقه البيهقي في «سننه الكبری» [رقم/ ١٢٩٢]، والدارقطني في «سننه» [٢٠٤/١]، من حديث عليّ ﷺ به. قال الحافظ عبد الغني المقدسي: «إسناده صحيح، ورحاله ثقات كلهم».

قال ابن حجر: «رواه أبو داود وإسناده صحيح». ينظر: «تنقيح التحقيق» لابن عبد الهادي [٣٣٨/١]. «التلخيص الحبير» لابن حجر [٤٣٢/١].

(٢) ينظر: «الفصول في الأصول» للجصاص [٦٤/٤].

(٣) أخرجه: أبو داود في كتاب الطهارة/ باب كيف المسح [رقم/ ١٦٥/ طبعة الرسالة]، والترمذي في أبواب الطهارة عن رسول الله ﷺ/ باب ما جاء في المسح على الخفين أعلاه وأسفله [رقم/ ٩٧]، وابن ماجه في كتاب الطهارة وسننها/ باب في مسح أعلى الخف وأسفله [رقم/ ٥٥٠]، من حديث المغيرة بن شعبة ﷺ به. ولفظ أبي داود: «وَصَّاتُ النَّبِيِّ ﷺ فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ، فَمَسَحَ أَعْلَى الْخُفِّينِ وَأَسْفَلَهُ».

ثُمَّ الْمَسْحُ عَلَى الظَّاهِرِ حَتْمٌ ؛ حَتَّى لَا يَجُوزَ عَلَى بَاطِنِ الْخُفِّ وَعَقِبِهِ
وَسَاقِهِ ؛ لِأَنَّهُ مَعْدُولٌ بِهِ عَنِ الْقِيَاسِ ، فُتْرَاعِي جَمِيعَ مَا وَرَدَ بِهِ الشَّرْعُ .
وَالْبِدَاءُ مِنَ الْأَصَابِعِ اسْتِحْبَابٌ ؛ اِعْتِبَارًا بِالْأَصْلِ وَهُوَ الْغُسْلُ .

عَايَةُ الْبَيَانِ

الْحَدِيثُ ؛ مِثْلُ : أَبِي دَاوُدَ ، وَالتِّرْمِذِيُّ ^(١) ، وَغَيْرُهُمَا .
وَلَيْزَنٌ صَحَّحَ فَمَعْنَاهُ : مَا يَلِي السَّاقَ ، وَمَا يَلِي الْأَصَابِعَ ؛ تَوْفِيقًا بَيْنَ حَدِيثِ عَلِيٍّ
وَبَيْنَهُ ^(٢) .

قَوْلُهُ : (وَالْمَسْحُ عَلَى الظَّاهِرِ حَتْمٌ) . يَعْنِي : أَنَّهُ [١/٨١/١] وَاجِبٌ لَا يَحْتَمَلُ
غَيْرَهُ ^(٣) .

وَقَوْلُهُ : (مَعْدُولٌ بِهِ عَنِ الْقِيَاسِ) إِشَارَةٌ إِلَى مَا ذَكَرْنَا مِنْ حَدِيثِ عَلِيٍّ - رَضِيَ اللَّهُ
تَعَالَى عَنْهُ - ^(٤) .

قَوْلُهُ : (وَالْبِدَاءُ مِنَ الْأَصَابِعِ اسْتِحْبَابٌ) ، حَتَّى لَوْ بَدَأَ مِنَ السَّاقِ يَجُوزُ أَيْضًا .
وَوَجْهُ الْاِسْتِحْبَابِ : اِعْتِبَارُ الْمَسْحِ بِالْغُسْلِ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى جَعَلَ الْكَعْبَ غَايَةً .

= قَالَ التِّرْمِذِيُّ : «هَذَا حَدِيثٌ مَعْلُولٌ ، لَمْ يُسْنَدْهُ عَنْ ثَوْرِ بْنِ يَزِيدَ غَيْرُ الْوَلِيدِ بْنِ مَسْلَمٍ . وَسَأَلْتُ أَبَا
زُرْعَةَ ، وَمُحَمَّدًا عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ ، فَقَالَا : لَيْسَ بِصَحِيحٍ» .

(١) قَالَ التِّرْمِذِيُّ : «وَسَأَلْتُ أَبَا زُرْعَةَ ، وَمُحَمَّدًا عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ ، فَقَالَا : لَيْسَ بِصَحِيحٍ» . كَذَا جَاءَ فِي
حَاشِيَةِ : «م» ، وَ«ز» . وَيَنْظُرُ : «جَامِعُ التِّرْمِذِيِّ» [١/١٦٢] .

(٢) وَقَدْ اعْتَرَضَ عَلَيْهِ الْعَيْنِيُّ فِي «الْبَنَاءِ شَرْحُ الْهَدَايَةِ» [١/٥٩٣] .

(٣) قَالَ فِي «الْحَلَبَةِ» : الْمَذْهَبُ عِنْدَ أَصْحَابِنَا أَنَّ مَا سِوَى ظَهْرِ الْقَدَمِ مِنَ الْخُفِّ لَيْسَ بِمَحَلٍّ لِلْمَسْحِ لَا
فَرْضًا وَلَا سُنَّةً .

وَقَالَ ابْنُ كَمَانَ بَاشَا فِي «الْإِيضَاحِ» : عَلَى ظَاهِرِ خَفِيهِ : سِوَاءَ كَانَ طَوْلًا أَوْ عَرْضًا ، وَقِيدَ بِالظَّاهِرِ
لِلْاِحْتِرَازِ عَنِ الْبَاطِنِ وَالْجَوَانِبِ . انْظُرْ : «الْإِيضَاحُ شَرْحُ الْإِصْلَاحِ» [١/٥٧] ، «حَلَبَةُ الْمُجَلِّي شَرْحُ
مَنْيَةِ الْمُصَلِّي» [ص/٣٢٣] .

(٤) اعْتَرَضَ لِعَيْنِيِّ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ : يَفْهَمُ مِنْ كَلَامِهِ هَذَا أَنَّ الْقِيَاسَ مَسْحَ الْبَاطِنِ وَعَدَلَ بِهِ عَنْهُ إِلَى الظَّاهِرِ
وَلَيْسَ كَذَلِكَ ، بَلِ الْقِيَاسُ : أَنْ لَا يَجُوزَ الْمَسْحُ أَصْلًا . يَنْظُرُ : «الْبَنَاءِ شَرْحُ الْهَدَايَةِ» [١/٥٩٤] .

وَفَرَضُ ذَلِكَ مِقْدَارُ ثَلَاثِ^(١) أَصَابِعٍ مِنَ أَصَابِعِ الْيَدِ . [١٠/ظ]

نَاحِيَةِ الْبَيِّنِ

قَوْلُهُ: (وَفَرَضُ ذَلِكَ مِقْدَارُ ثَلَاثِ أَصَابِعٍ).

قَالَ فِي «التَّحْفَةِ»: «سَوَاءٌ كَانَ الْمَسْحُ طَوْلًا أَوْ عَرْضًا.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: فَرَضُ الْمَسْحِ أَدْنَى مَا يَتَنَاوَلُهُ اسْمُ الْمَسْحِ^(٢)»^(٣).

لَنَا: أَنَّهُ وَرَدَ فِي حَدِيثِ الْمُغِيرَةِ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَسَحَ عَلَى ظَاهِرِ الْخُفَّيْنِ خُطُوطًا بِأَلَا أَصَابِعِ»^(٤).

وَأَقْلُ الْجَمْعِ الصَّحِيحُ: ثَلَاثَةٌ، وَلِأَنَّهُ مَسْحٌ فِي [٢٣/١] الطَّهَارَةِ فَلَا يُكْتَفَى بِأَلَا دَنَى، كَمَا فِي مَسْحِ التَّيْمُمِ، وَإِنَّمَا قُدِّرَ بِثَلَاثِ أَصَابِعٍ؛ لِكُونِهَا آلَةً، كَمَا فِي مَسْحِ الرَّأْسِ.

وَقَالَ الشَّيْخُ أَبُو الْحَسَنِ الْكَرْخِيُّ فِي «مُخْتَصَرِهِ»: إِذَا مَسَحَ بِمِقْدَارِ ثَلَاثِ أَصَابِعٍ مِنَ أَصَابِعِ الرَّجْلِ؛ أَجْزَأَهُ.

وَذَكَرَ ابْنُ رُسْتَمٍ^(٥) عَنْ مُحَمَّدٍ: إِنَّ وَضَعَ ثَلَاثَةَ أَصَابِعٍ وَضَعًا أَجْزَأَهُ.

(١) صحح عليه بالأصل.

(٢) ينظر: «إتهذيب في فقه الإمام الشافعي» للنعوي [٤٣٦/١]، و«البيان» للعمري [١٦٦/١].

(٣) ينظر: «تحفة الفقهاء» لعلاء الدين السمرقندي [٨٨/١].

(٤) قال عبد القادر القرشي: «حديث المغيرة بهذا اللفظ لا يُعرف»، وقال العيني: «حديث المغيرة بن

شعبة لم يُروَ على هذا الوجه». وقوله قال الزبيدي: «عريب، ويقرب منه: ما رواه ابن أبي شيبة

في «مصنفه» [رقم ١٩٥٧] حديث الحقي عن أبي عامر الخزاز ثنا الحسن عن المغيرة بن شعبة،

قال: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَالَ، ثُمَّ جَاءَ حَتَّى تَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى خُفِّهِ، وَوَضَعَ يَدَهُ الْيُمْنَى عَلَى خُفِّهِ

الْأُخْرَى، وَبَذَهُ السُّرَى عَلَى خُفِّهِ الْأَيْسَرِ، ثُمَّ مَسَحَ أَغْلَاهُمَا مَسْحَةً وَاحِدَةً حَتَّى [كَأَنِّي] أَنْظُرُ إِلَى

أَصَابِعِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْخُفَّيْنِ». ينظر: «نصب الرأية» للزيلعي [١٨٠/١]، و«العناية في تخریج

أحاديث الهداية» لعبد القادر القرشي [ق ١٦/أ] مخطوط مكتبة فيض الله أفندي - تركيا/ (رقم

الحفظ: ٢٨٨) و«النبابة في شرح الهداية» للعيني [٥٩٠/١].

(٥) هو إبراهيم بن رستم أبو بكر المروزي، أحد الأعلام. تفقه على محمد بن الحسن وروى عنه=

وَقَالَ الْكَرْخِيُّ رحمه الله: مِنْ أَصَابِعِ الرَّجْلِ، وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ؛ اغْتِبَارًا لِأَلَةِ الْمَسْحِ.
وَلَا يَجُوزُ الْمَسْحُ عَلَى خُفِّ فِيهِ خَرَقٌ كَثِيرٌ يَتَبَيَّنُ مِنْهُ قَدْرُ ثَلَاثِ أَصَابِعِ
مِنْ أَصَابِعِ الرَّجْلِ، وَإِنْ كَانَ أَقَلَّ مِنْ ذَلِكَ جَازَ.

غاية البيان

قَالَ الْقُدُورِيُّ: رِوَايَةُ ابْنِ رَسْتَمٍ تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ مُقَدَّرٌ بِأَصَابِعِ الْيَدِ ^(١).
قَوْلُهُ: (وَلَا يَجُوزُ الْمَسْحُ عَلَى خُفِّ فِيهِ خَرَقٌ كَثِيرٌ).
يُرْوَى هَذَا اللَّفْظُ ^(٢) بِرِوَايَتَيْنِ: بِالْبَاءِ الْمُوَحَّدَةِ النَّحْتَانِيَّةِ ^(٣)، وَبِالثَّاءِ الْمَنْقُوطَةِ
بِنَقْطِ ثَلَاثٍ مِنْ فَوْقِ ^(٤).

وَيُرَادُ بِالْأَوَّلِ: الْكَمِّيَّةُ الْمُتَّصِلَةُ، وَبِالثَّانِي: الْكَمِّيَّةُ الْمُنْفَصِلَةُ.
وَالْأَصَحُّ: هُوَ الثَّانِي؛ بِدَلَالَةِ: (وَإِنْ كَانَ أَقَلَّ مِنْ ذَلِكَ)؛ حَيْثُ لَمْ يَقُلْ: وَإِنْ

= النوادر، وكن نبيلًا جليلًا، قرَّنه المأمون وعرضَ عَلَيْهِ القضاء فامتنع. (توفي سنة: ٢١١ هـ)،
ينظر: «تاريخ الإسلام» للذهبي [٢٤/٥]، و«الجوامع المضية» لعبد القادر القرشي [٣٧/١]،
و«المِرْقَاةُ الوَفِيَّةُ فِي طَبَقَاتِ الْحَنْفِيَّةِ» لِلْقَبْرُوزِيَّادِيِّ [ق/٢/ب] مخطوط مكتبة رئيس الكتاب -
تركيا / (رقم الحفظ: ٦٧١)، و«سُلَّمُ الْوُصُولِ إِلَى طَبَقَاتِ الْفُحُولِ» لِحَاجِي خَلِيفَةَ [٢٧/١].
(١) ينظر: «شرح مختصر الكرخي» للقدوري [ق/١٦].

(٢) يعني: قوله: «كثير».

(٣) هذا هو لفظ المطبوع من: «الهداية» لِلْمَرْغِينَانِيِّ [٣١/١]، وهو المُثَبَّتُ فِي نَسْخَةِ الْقَاسِمِيِّ
[ق/٧/ب] مخطوط مكتبة كوبريلي فاضل أحمد باشا - تركيا.

(٤) وهذا هو المُثَبَّتُ فِي نُسْخَةِ الْبَايُصُونِيِّ مِنْ «الهداية» [ق/٩/أ] مخطوط مكتبة فيض الله أفندي -
تركيا، ومثله وقع في النسخة المنقولة عن نسخة الْمَرْغِينَانِيِّ [١/١٣/أ] مخطوط جامعة برنستون
- أمريكا / (رقم الحفظ: ٣٥٩٣).

ووقع اللفظُ بِالْوَجْهَيْنِ جَمِيعًا: فِي النُّسخَةِ الَّتِي بَخَطَ الْمُؤَلِّفُ مِنْ «الهداية» [١/١٠/ب] مخطوط
مكتبة فيض الله أفندي - تركيا، وَفِي نُسْخَةِ ابْنِ الْفَصِيحِ مِنْ «الهداية» [١/١٢/ب] مخطوط
مكتبة ولي الدين أفندي - تركيا. وَفِي نُسْخَةِ الْأَزْرَكَانِيِّ مِنْ «الهداية» [١/٨/ب] مخطوط مكتبة
فيض الله أفندي - تركيا، وَفِي نُسْخَةِ الشَّهْرَكَزْدِيِّ (المقروءة على أكمل الدين البابر تيّ)
مِنْ «الهداية» [ق/٧/ب] مخطوط مكتبة فيض الله أفندي - تركيا.

وَقَالَ زُفَرٌ، وَالشَّافِعِيُّ: لَا يَجُوزُ، وَإِنْ قَلَّ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا وَجِبَ غَسْلُ الْبَادِي وَجِبَ غَسْلُ الْبَاقِي.

وَلَنَا: أَنَّ الْخِفَافَ لَا تَخْلُو عَنْ قَلِيلِ الْخَرْقِ عَادَةً، فَيُلْحَقُهُمُ الْحَرْجُ فِي النَّزْعِ، وَتَخْلُو عَنْ الْكَثِيرِ فَلَا حَرْجَ.

غاية البيان

كَانَ أَصْغَرَ مِنْ ذَلِكَ، وَإِنَّمَا قَالَ: (يَتَبَيَّنُ مِنْهُ قَدْرُ ثَلَاثِ أَصَابِعَ)؛ لِأَنَّ الْخَرْقَ إِذَا كَانَ كَثِيرًا - لَكِنْ لَا يَنْفَرِجُ عِنْدَ الْمَشْيِ -؛ [١/٨١/م] يَجُوزُ الْمَسْحُ وَإِنْ كَانَ أَكْثَرَ مِنْ ثَلَاثِ أَصَابِعَ، وَهَذَا مَذْهَبُنَا، وَهُوَ جَوَابُ الْإِسْتِحْسَانِ^(١).

وَالْقِيَاسُ: أَنْ يَكُونَ الْيَسِيرُ مَانِعًا كَالْكَثِيرِ، وَهُوَ مَذْهَبُ زُفَرٍ وَالشَّافِعِيِّ^(٢).

وَعِنْدَ مَالِكٍ^(٣) وَسُفْيَانَ: لَا يَمْنَعُ الْكَثِيرُ أَيْضًا إِذَا كَانَ الْخُفُّ بِحَيْثُ يَنْطَلِقُ^(٤) اسْمُ الْخُفِّ عَلَيْهِ.

لَنَا: أَنَّ الْمَسْحَ شُرْعٌ رَخِصَةٌ لِلْعِبَادِ، وَتَيْسِيرًا لَهُمْ، فَإِذَا اعْتَبِرَ الْقَلِيلُ مَانِعًا يُلْزَمُ الْحَرْجُ بِنَزْعِ الْخُفِّ فِي كُلِّ طَهَارَةٍ؛ خُصُوصًا فِي السَّفَرِ، وَالْحَرْجُ خِلَافُ مَا وُضِعَ لِأَجْلِهِ الْمَسْحُ، فَلَا يُعْتَبَرُ الْقَلِيلُ، بِخِلَافِ الْخَرْقِ الْكَثِيرِ، فَإِنَّ الْخِفَافَ تَخْلُو عَنْهُ عَادَةً، وَقَلَّمَا تُوجَدُ بِتِلْكَ الصِّفَةِ، فَلَا يُلْزَمُ الْحَرْجُ فِي النَّزْعِ؛ لِقَلَّةِ وَجُودِ

(١) ينظر: المبسوط للسرخسي ١/١٠٠، تحفة الفقهاء ١/٨٧، بدائع الصنائع ١/١٤٤، ١٤٥، فتح القدير

١/١٥٠، العاية على الهداية بهامش فتح القدير ١/١٥٠، ١٥١، البناية شرح الهداية ١/٥٩٥.

(٢) مذهب الشافعي: أن الخرق إذا كان يسيراً جداً بحيث لا يطهر منه شيء من محل المرض؛ يجوز لمسح بلا خلاف ينظر: «المجموع شرح المهدب» للنووي [١/٤٩٦]، و«النجم الوهاج في شرح المنهاج» للذميري [١/٣٦٥-٣٦٦].

(٣) يكن مالک يشترط في الكثير أن يكون قدر ثلث القدم لا ثلث جميع الخف، سواء ظهر منه القدم أم لا سواء. ينظر: «التاح والإكليل لمختصر خليل» للمواق [١/٤٧٢]، و«شرح مختصر خليل» للخرشي [١/١٨٠].

(٤) وقع بالأصل: «ينطاق»، والمثبت من: «ت»، «م»، «ز»، «و»، «ف».

وَالكَثِيرُ أَنْ يَنْكَشِفَ قَدْرُ ثَلَاثِ أَصَابِعِ الرَّجْلِ أَصْغَرَهَا؛ هُوَ الصَّحِيحُ؛
لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي الْقَدَمِ هُوَ الْأَصَابِعُ، وَالثَّلَاثُ أَكْثَرُهَا، فَيَقَامُ مَقَامَ الْكُلِّ.

وَاعْتِبَارُ الْأَصْغَرِ؛ لِلِاخْتِيَاظِ وَلَا مُعْتَبَرٌ بِدُخُولِ الْأَنَامِلِ إِذَا كَانَ لَا يَنْفَرِجُ
عِنْدَ الْمَشْيِ، وَيُعْتَبَرُ هَذَا الْمِقْدَارُ فِي كُلِّ خُفٍّ عَلَى حِدَةٍ، فَيُجْمَعُ الْخُرُوقُ
فِي خُفٍّ وَاحِدٍ، وَلَا تُجْمَعُ فِي خُفَّيْنِ؛ لِأَنَّ الْخَرْقَ فِي أَحَدِهِمَا لَا يَمْنَعُ قَطْعَ

غَايَةِ الْبَيَانِ

الْخَرْقِ الْكَثِيرِ.

قَوْلُهُ: (هُوَ الصَّحِيحُ)، أَي: التَّقْدِيرُ بِثَلَاثِ أَصَابِعِ الرَّجْلِ هُوَ الصَّحِيحُ، وَهَذَا
احْتِرَازٌ عَمَّا ذَكَرَ فِي «المبسوط»: مِنْ رِوَايَةِ الْحَسَنِ، عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى
عَنْهُ - أَنَّهُ قَالَ: «ثَلَاثُ أَصَابِعٍ مِنْ أَصَابِعِ الْيَدِ»^(١)؛ اعْتِبَارًا لِأَلَةِ الْمَسْحِ.

وَوَجْهُ الصَّحِيحِ: مَا ذَكَرَ فِي الْمَثْنِ.

قَوْلُهُ: (وَاعْتِبَارُ الْأَصْغَرِ لِلِاخْتِيَاظِ).

وَعَنْ شَمْسِ الْأَيْمَةِ الْحَلَوَانِيِّ: «الْمُعْتَبَرُ فِي الْخَرْقِ أَكْبَرُ الْأَصَابِعِ إِذَا كَانَ
الْخَرْقُ عِنْدَ أَكْبَرِ الْأَصَابِعِ، وَإِنْ كَانَ عِنْدَ أَصْغَرِ الْأَصَابِعِ: يُعْتَبَرُ أَصْغَرُ الْأَصَابِعِ».

وَفِي «الْخُلَاصَةِ»: «لَوْ كَانَ يَبْدُو ثَلَاثٌ مِنْ أُنَامِلِ الرَّجْلِ؛ قَالَ الْإِمَامُ
السَّرْحَسِيُّ: الْأَصَحُّ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْمَسْحُ»^(٢).

وَقَالَ شَمْسُ الْأَيْمَةِ الْحَلَوَانِيُّ: يَجُوزُ إِذَا كَانَ أَسْفَلُهَا مَسْتَوْرًا»^(٣).

قَوْلُهُ: (وَلَا تُجْمَعُ فِي ١ ٨٢ ٢ | خُفَّيْنِ؛ لِأَنَّ الْخَرْقَ فِي أَحَدِهِمَا لَا يَمْنَعُ قَطْعَ

(١) يَنْظُرُ: «المبسوط» لِلْسَّرْحَسِيِّ [١٠٠/١].

(٢) الْمَصْدَرُ السَّابِقُ.

(٣) يَنْظُرُ: «خُلَاصَةُ الْفَتَاوَى» لِلْبُخَارِيِّ [٩/١].

السَّفَرِ بِالْآخِرِ . بِخِلَافِ النَّجَاسَةِ الْمُتَفَرِّقَةِ ؛ لِأَنَّهُ حَامِلٌ لِلْكُلِّ ، وَانْكِشَافُ الْعَوْرَةِ
نَظِيرُ النَّجَاسَةِ .

وَلَا يَجُوزُ الْمَسْحُ لِمَنْ وَجِبَ عَلَيْهِ الْغُسْلُ ؛ لِحَدِيثِ صَفْوَانَ بْنِ عَسَّالٍ أَنَّهُ

غَايَةُ الْبَيَانِ

السَّفَرِ بِالْآخِرِ .

فَإِنْ قُلْتَ : سَلَّمْنَا أَنَّ الْخَرْقَ فِي أَحَدِهِمَا لَا يَمْنَعُ السَّفَرِ بِالْآخِرِ ، لَكِنْ لَا نُسَلِّمُ
أَنَّهُ إِذَا كَانَ كَذَلِكَ يَلْزَمُ أَنْ لَا تُجْمَعَ خُرُوقُ الْخُفَّيْنِ ؟

قُلْتُ : أَصْلُ التَّحْقِينِ فِي هَذَا أَنْ يُقَالَ : الْخَرْقُ الْكَثِيرُ لَمَّا كَانَ مَانِعًا لِلْمَشْيِ
الْمُعْتَادِ ؛ أَشَبَّهُ الْخُفَّ اللَّفَافَةَ ، فَلَمْ يَجْزِ الْمَسْحُ عَلَيْهِ ، كَمَا لَمْ يَجْزِ عَلَيْهَا ، وَالْخَرْقُ
الْقَلِيلُ لَمَّا لَمْ يَكُنْ مَانِعًا لِلْمَشْيِ الْمُعْتَادِ ؛ أَشَبَّهُ مَوَاضِعَ الْخَرَزِ ، فَلَزِمَ اعْتِبَارُ الْخَرْقِ
فِي كُلِّ خُفٍّ عَلَى حِدَةٍ دُونَ الْخُفَّيْنِ ، فَافْهَمْ .

فَإِنْ قُلْتَ : الْمُقْتَصِي لِلْجَمْعِ مَوْجُودٌ ، وَالْمَانِعُ مُتَنَفٍ فَتُجْمَعُ ؛ لِأَنَّ الْخُفَّيْنِ
دَخَلَا تَحْتَ خِطَابٍ وَاحِدٍ ، فَصَارَا كَشَيْءٍ وَاحِدٍ .

قُلْتُ : قَوْلُكَ : « كَشَيْءٍ وَاحِدٍ » فِي حُكْمٍ شَرْعِيِّ ؟ أَمْ فِي حُكْمٍ حِسِّيٍّ ؟

فَالْأَوَّلُ : مُسَلَّمٌ ؛ لَكِنَّ الْخَرْقَ حِسِّيٌّ لَا شَرْعِيٌّ .

وَالثَّانِي : غَيْرُ مُسَلَّمٍ ؛ لِأَنَّ الْعَقْلَ يَأْبَاهُ ، فَلَا يَرُدُّ السُّؤَالَ .

قَوْلُهُ : (وَانْكِشَافُ الْعَوْرَةِ نَظِيرُ النَّجَاسَةِ) .

يَعْنِي : أَنَّهُ يَجْمَعُ وَإِنْ كَانَ فِي مَوَاضِعَ ، كَمَا تُجْمَعُ النَّجَاسَةُ الْمُتَفَرِّقَةُ فِي
مَوَاضِعَ مِنْ بَدَنِ الْإِنْسَانِ ، أَوْ ثَوْبِهِ ، أَوْ خُفِّهِ ، وَسَتَعْرِفُ انْكِشَافَ الْعَوْرَةِ مُفَصَّلًا فِي
بَابِ شُرُوطِ الصَّلَاةِ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى - .

قَوْلُهُ : (وَلَا يَجُوزُ الْمَسْحُ لِمَنْ وَجِبَ عَلَيْهِ الْغُسْلُ) .

قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ يَأْمُرُنَا إِذَا كُنَّا سَفَرًا أَلَّا نَنْزِعَ خِفَافَنَا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيهَا لَا عَنْ جَنَابَةٍ وَلَكِنْ مِنْ بَوْلٍ، أَوْ غَائِطٍ، أَوْ نَوْمٍ، وَلِأَنَّ الْجَنَابَةَ لَا تَتَكَرَّرُ عَادَةً؛ فَلَا حَرَجَ فِي النَّزْعِ، بِخِلَافِ الْحَدَثِ؛ لِأَنَّهُ يَتَكَرَّرُ.

وَيَنْقُضُ الْمَسْحَ كُلُّ شَيْءٍ يَنْقُضُ الْوُضُوءَ؛ لِأَنَّهُ بَعْضُ الْوُضُوءِ.

وَيَنْقُضُهُ أَيْضًا نَزْعُ الْخُفِّ؛ لِإِسْرَافَةِ الْحَدَثِ إِلَى الْقَدَمِ، حَيْثُ زَالَ الْمَانِعُ، وَكَذَا نَزْعُ أَحَدِهِمَا؛ لِتَعَذُّرِ الْجَمْعِ بَيْنَ الْغُسْلِ وَالْمَسْحِ فِي وَظِيفَةٍ وَاحِدَةٍ وَكَذَا مُضِيِّ الْمُدَّةِ؛ لِمَا رَوَيْنَا.

فَإِذَا تَمَّتِ الْمُدَّةُ؛ نَزَعَ خُفَّيْهِ، وَغَسَلَ رِجْلَيْهِ، وَصَلَّى، وَلَيْسَ عَلَيْهِ إِعَادَةُ

غَايَةُ الْبَيَانِ

قِيلَ: صَوْرَتُهُ مَتَوَضِّئٌ عَقِيبَ تَيَمُّمٍ؛ لِأَجْلِ جَنَابَةٍ حَادِثَةٍ، بَعْدَ لُبْسٍ عَنْ طَهَارَةٍ كَامِلَةٍ.

وَلَا يُحْتَاجُ إِلَى هَذَا التَّكْلُفِ؛ لِأَنَّ مَنْ وَجَبَ عَلَيْهِ الْغُسْلُ لَا يَجُوزُ مَسْحُهُ أَضَلًّا؛ لِأَنَّ الْمَسْحَ شُرْعٌ رَخِصَةٌ، دَفْعًا [١/٨٢٢ م] لِلْحَرَجِ الْحَاصِلِ عَنْ نَزْعِ الْخُفِّ؛ لِحَدَثٍ مُتَكَرِّرٍ كُلِّ يَوْمٍ، وَالْجَنَابَةُ لَا تَتَكَرَّرُ، فَلَا حَرَجَ فِي النَّزْعِ.

قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ الْحَدَثِ)، أَيُّ: بِخِلَافِ الْحَدَثِ الْأَصْغَرِ؛ لِأَنَّ مُطْلَقَ [١/٨٣٤] اسْمِ الْحَدَثِ يَشْمَلُ الْجَنَابَةَ أَيْضًا؛ لِأَنَّهُ عِبَارَةٌ عَنْ نَجَاسَةٍ حُكْمِيَّةٍ.

قَوْلُهُ: (وَكَذَا مُضِيُّ الْمُدَّةِ؛ لِمَا رَوَيْنَا)، أَيُّ: يَنْقُضُ الْمَسْحَ انْقِضَاءُ مَدَّةِ الْمَسْحِ، وَهُوَ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ لِلْمُقِيمِ، أَوْ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ وَلَيَالِيهَا لِلْمُسَافِرِ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «يَمْسَحُ الْمُقِيمُ يَوْمًا وَلَيْلَةً، وَالْمُسَافِرُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيهَا»^(١).

قَوْلُهُ: (فَإِذَا تَمَّتِ الْمُدَّةُ نَزَعَ خُفَّيْهِ).

بَقِيَّةُ الْوُضُوءِ .

وَكَذَا إِذَا نَزَعَ قَبْلَ الْمُدَّةِ ؛ لِأَنَّ عِنْدَ النَّزْعِ يَسْرِي الْحَدَثُ السَّابِقُ إِلَى الْقَدَمَيْنِ ، كَأَنَّهُ لَمْ يَغْسِلْهُمَا . وَحُكْمُ النَّزْعِ يَثْبُتُ بِخُرُوجِ الْقَدَمِ إِلَى السَّاقِ ؛ لِأَنَّهُ لَا مُعْتَبَرَ بِهِ فِي حَقِّ الْمَسْحِ ،

غاية البيان

لَا يُقَالُ: هَذَا تَكَرَّرٌ ، حَيْثُ عَلِمَ هَذَا الْحُكْمُ قَبْلَ هَذَا مِنْ قَوْلِهِ: (وَكَذَا مُضِيُّ الْمُدَّةِ) .

لِأَنَّا نَقُولُ: إِنَّمَا كَرَّرَ هَذَا التَّرْتِيبَ حُكْمٌ آخَرُ عَلَيْهِ ، وَهُوَ قَوْلُهُ: (وَلَيْسَ عَلَيْهِ إِعَادَةُ بَقِيَّةِ الْوُضُوءِ) .

وَقَالَ الزُّهْرِيُّ وَالشَّافِعِيُّ^(١): عَلَيْهِ إِعَادَةُ .

لَنَا: أَنَّ الْمَسْحَ كَانَ قَائِمًا مَقَامَ الْغَسْلِ رُخْصَةً ، فَلَمَّا زَالَتِ الرُّخْصَةُ ؛ صَارَ كَأَنَّهُ غَسَلَ سَائِرَ أَعْضَائِهِ ، وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ ، وَبَقِيَ غَسْلُ رِجْلَيْهِ ، فَلَا يَجِبُ إِلَّا غَسْلُهُمَا ؛ كَمَنْ غَسَلَ بَعْضَ أَعْضَاءِ الْوُضُوءِ ثُمَّ تَيَمَّمَ لِعَدَمِ الْمَاءِ ، ثُمَّ وَجَدَ الْمَاءَ ؛ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ إِلَّا غَسْلُ مَا بَقِيَ .

قَوْلُهُ: (وَكَذَا إِذَا نَزَعَ قَبْلَ الْمُدَّةِ) .

مَعْنَاهُ: لَيْسَ عَلَيْهِ إِعَادَةُ بَقِيَّةِ الْوُضُوءِ إِذَا نَزَعَ قَبْلَ الْمُدَّةِ أَيْضًا .

وَلَيْسَ مَعْنَاهُ: إِذَا نَزَعَ قَبْلَ الْمُدَّةِ يَنْقُضُ الْمَسْحَ ؛ لِأَنَّ حُكْمَ التَّقْضِ عَلِمَ مِنْ قَوْلِهِ: (وَيَنْقُضُهُ نَزْعُ الْخُفِّ) ؛ فَيَلْزِمُ التَّكَرُّارُ حِينَئِذٍ بِلَا فَائِدَةٍ جَدِيدَةٍ .

قَوْلُهُ: (لَا مُعْتَبَرَ بِهِ) ، أَيُّ: لَا مُعْتَبَرَ بِالسَّاقِ ؛ إِذْ لَيْسَتْ هِيَ بِمَحِلٍّ لِلْمَسْحِ ،

(١) فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ قَوْلَانِ فِي مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ ، أَحَدُهُمَا: وَجُوبُ اسْتِنَافِ الْوُضُوءِ ، وَالثَّانِي: يَكْفِي غَسْلُ الْقَدَمَيْنِ وَحَسْبُ . وَهَذَا هُوَ الْأَصَحُّ الْمَخْتَارُ . يَنْظُرُ: «الْأَمُّ» لِلشَّافِعِيِّ [٧٦/٢] ، وَ«الْحَاوِي الْكَبِيرُ» لِأَبِي الْحَسَنِ الْمَوْرَدِيِّ [٣٦٧/١] . وَ«الْمَجْمُوعُ شَرْحُ الْمَهْذَبِ» لِلنَّوَوِيِّ [٥٢٤/١ - ٥٢٥] .

وَكَذَا بِأَكْثَرِ الْقَدَمِ هُوَ الصَّحِيحُ.

غاية البيان

فَصَارَ خُرُوجُ الْقَدَمِ إِلَيْهَا كَخُرُوجِهَا مِنَ الْخُفِّ فِي حَقِّ إِبْطَالِ الْمَسْحِ^(١).

وَأِنَّمَا قَالَ: (بِهِ) [م/٨٣/١] عَلَى تَأْوِيلِ الْمَذْكُورِ، أَوِ الْعَضْوِ، أَوْ مَوْضِعِ السَّاقِ،
وَالْأَفْسَاقُ مُؤَنَّثَةٌ سَمَاعِيَّةٌ.

قَوْلُهُ: (وَكَذَا بِأَكْثَرِ الْقَدَمِ هُوَ الصَّحِيحُ)، أَيُّ: يَثْبُتُ حُكْمُ النَّزْعِ بِخُرُوجِ أَكْثَرِ
الْقَدَمِ أَيْضًا، وَهُوَ الصَّحِيحُ، وَهُوَ الْمَرْوِيُّ عَنْ أَبِي يُوسُفَ.

قَالَ فِي «شَرْحِ الطَّحَاوِيِّ»: «رُويَ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ: إِذَا خَرَجَ أَكْثَرُ الْعَقَبِ مِنَ
الْخُفِّ؛ انْتَقَضَ مَسْحُهُ.

وَعَنْ مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: إِذَا بَقِيَ فِي الْخُفِّ مِنَ الْقَدَمِ قَدْرٌ مَا يَجُوزُ عَلَيْهِ
الْمَسْحُ؛ جَازَ وَالْأَفْلَا»^(٢).

وَهَذَا فِيمَا إِذَا قَصَدَ النَّزْعَ ثُمَّ بَدَأَ لَهُ فَتْرَ، أَمَّا إِذَا كَانَ زَوَالُ الْعَقَبِ لِسَعَةِ
الْخُفِّ، فَلَا يَنْتَقِضُ الْمَسْحُ.

لَأَبِي يُوسُفَ: أَنَّ الْإِحْتِرَازَ عَنْ خُرُوجِ الْقَلِيلِ مِنَ الْقَدَمِ مُتَعَدِّرٌ، فَلَمَّا تَعَدَّرَ
دَفَعَهُ تَقَرَّرَ عِنْدَهُ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ الْقَدْرَ يَحْصُلُ بِدُونِ الْقَصْدِ، كَمَا فِي الْخُفِّ الْوَاسِعِ،
بِخِلَافِ الْكَبِيرِ، فَإِنَّ الْإِحْتِرَازَ عَنْهُ لَيْسَ بِمُتَعَدِّرٍ.

وَلِمُحَمَّدٍ: اعْتِبَارُ مَحِلِّ الْمَسْحِ؛ لِأَنَّ خُرُوجَ مَا سِوَاهُ كَلَّا خُرُوجَ.

(١) قال الكاساني. ولو أخرج القدم إلى الساق انتقض مسحه؛ لأن إخراج القدم إلى الساق إخراج لها
من الحف. ينظر: «بدائع الصنائع» [١/١٤٨، ١٥٠]، «المبسوط» للسرخسي [١/١٠٤]، «تبيين
الحقائق» [١/٥٠]، «العناية على الهداية بهامش فتح القدير» [١/١٥٣]، «البنية شرح الهداية»
[١/٦٠٢].

(٢) ينظر: «شرح مختصر الطحاوي» [ق/٣٣/ب].

وَمَنْ ابْتَدَأَ الْمَسْحَ وَهُوَ مُقِيمٌ فَسَافَرَ قَبْلَ تَمَامِ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ؛ مَسَحَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيهَا.

عَمَلًا بِإِطْلَاقِ الْحَدِيثِ، وَلِأَنَّهُ حُكْمٌ مُتَعَلِّقٌ بِالْوَقْتِ؛ فَيُعْتَبَرُ فِيهِ آخِرُهُ.

غَايَةُ الْبَيَانِ

وَلَأَبِي حَنِيفَةَ: أَنَّ الْمَسْحَ إِنَّمَا يَبْقَى إِذَا كَانَ مَحَلُّ الْغَسْلِ فِي الْخُفِّ، وَيَزُولُ الْعَقِبُ أَوْ الْأَكْثَرُ مِنَ الْعَقِبِ؛ لَا يَبْقَى مَحَلُّ الْغَسْلِ فِي الْخُفِّ، فَلَا يَبْقَى الْمَسْحُ. قَوْلُهُ: (مَسَحَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيهَا)، أَيُّ: مِنْ وَقْتِ الْحَدَثِ؛ لَا مِنْ وَقْتِ السَّفَرِ. (عَمَلًا بِإِطْلَاقِ الْحَدِيثِ)؛ لِأَنَّ الْحَدِيثَ بِإِطْلَاقِهِ يُثَبِّتُ رُخْصَةَ الْمَسْحِ فِي كُلِّ مُسَافِرٍ، وَهَذَا مُسَافِرٌ، فَيَمْسَحُ كَمَا يَمْسَحُ سَائِرُ الْمُسَافِرِينَ.

وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ: إِذَا سَافَرَ بَعْدَمَا بَدَأَ الْمَسْحَ لَا يَمْسَحُ إِلَّا كَمَا يَمْسَحُ الْمُقِيمُ يَوْمًا وَلَيْلَةً^(١)، وَقَدْ عُرِفَ فِي «الْمُخْتَلَفِ»^(٢) وَغَيْرِهِ.

قَوْلُهُ: (فَيُعْتَبَرُ فِيهِ آخِرُهُ)، أَيُّ: يُعْتَبَرُ فِي الْحُكْمِ الْمُتَعَلِّقِ بِالْوَقْتِ آخِرُ الْوَقْتِ. كَالْحَائِضِ إِذَا [١٨٣ ط م] طَهَّرَتْ فِيهِ؛ تَجِبُ الصَّلَاةُ، بِخِلَافِ الطَّاهِرَةِ إِذَا حَاضَتْ، حَيْثُ تَسْقُطُ، وَكَذَلِكَ الْمُسَافِرُ إِذَا أَقَامَ فِي آخِرِ الْوَقْتِ تَيَمَّمَ، وَالْمُقِيمُ إِذَا سَافَرَ يَتَصَرَّفُ.

وَالْمَسْحُ: حُكْمٌ مُتَعَلِّقٌ بِالْوَقْتِ، فَإِذَا سَافَرَ قَبْلَ أَنْ يُتِمَّ مُدَّةَ الْإِقَامَةِ؛ صَارَ حُكْمُهُ حُكْمَ سَائِرِ الْمُسَافِرِينَ؛ لِأَنَّهُ سَافَرَ قَبْلَ أَنْ يَسْرِيَ الْحَدَثُ إِلَى الرَّجْلِ، بِخِلَافِ مَا إِذَا اسْتَوْفَى مُدَّةَ الْإِقَامَةِ، فَسَافَرَ بَعْدَ ذَلِكَ، حَيْثُ يُلْزَمُهُ غَسْلُ رِجْلَيْهِ؛ لِسِرَايَةِ الْحَدَثِ إِلَى الرَّجْلِ.

(١) ينظر: «الأم» للشافعي [٧٧/٢]، و«البيان» للعمري [١٥٢/١]، و«المجموع شرح المذهب» للنووي [٤٨٨/١].

(٢) ينظر: «مختلف الرواية» لأبي الليث السمرقندي [٣٩٩/١].

بِخِلَافِ مَا إِذَا اسْتَكْمَلَ الْمُدَّةَ، ثُمَّ سَافَرَ؛ لِأَنَّ الْحَدَّثَ قَدْ سَرَى إِلَى الْقَدَمِ، وَالْخُفُّ لَيْسَ بِرَافِعٍ.

وَلَوْ أَقَامَ وَهُوَ مُسَافِرٌ، إِنْ اسْتَكْمَلَ مُدَّةَ الْإِقَامَةِ نَزَعَ.
لِأَنَّ رُخْصَةَ السَّفَرِ لَا تَبْقَى بِدُونِهِ، وَإِنْ لَمْ يَسْتَكْمِلْ أَتَمَّهَا؛ لِأَنَّ هَذِهِ مُدَّةُ الْإِقَامَةِ وَهُوَ مُقِيمٌ.

وَمَنْ لَبَسَ الْجُرْمُوقَ [١١/و] فَوْقَ الْخُفِّ مَسَحَ عَلَيْهِ.

غاية البيان

قوله: (بِدُونِهِ)، أي: بِدُونِ السَّفَرِ.

(أَتَمَّهَا)، أي: أَتَمَّ مُدَّةَ الْإِقَامَةِ.

قوله: (لِأَنَّ هَذِهِ مُدَّةُ الْإِقَامَةِ)، أي: لِأَنَّ هَذِهِ الْمُدَّةَ - وَهِيَ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ - مُدَّةُ الْإِقَامَةِ، وَهَذَا الشَّخْصُ (مُقِيمٌ) فَيُتَمَّهَا.

قوله: (وَمَنْ لَبَسَ الْجُرْمُوقَ).

قَالَ فِي «الصَّحاح»^(١)، و«المُغْرِب»^(٢): «وَالْجُرْمُوقُ: مَا يُلْبَسُ فَوْقَ الْخُفِّ»

[١٣٤/١].

وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: لَا يَجُوزُ الْمَسْحُ عَلَى الْجُرْمُوقِ، إِلَّا إِذَا لَبَسَهُ وَحْدَهُ بِلَا خُفٍّ^(٣).

وَعِنْدَنَا: يَمْسَحُهُ إِذَا لَبَسَهُ عَلَى الطَّهَّارَةِ الْأُولَى، أَمَّا إِذَا لَبَسَهُ بَعْدَ أَنْ أَحْدَثَ

(١) ينظر: «الصَّحاح في اللغة» للجَوْهَرِيِّ [١٤٥٤/٤ مادة: جرموق].

(٢) ينظر: «المُغْرِب في ترتيب المغرب» للمُطَرِّزِيِّ [ص/٨٠].

(٣) ينظر: «الْأَم» للشَّافِعِيِّ [٧٣/٢]، و«الْحَاوِي الْكَبِير» لِأَبِي الْحَسَنِ الْمَاورِدِيِّ [٣٦٦/١]، و«الْبَيَان»

لِلْعِمْرَانِيِّ [١٦٩/١]،

خِلَافًا لِلشَّافِعِيِّ رحمته الله ، فَإِنَّهُ يَقُولُ: الْبَدَلُ لَا يَكُونُ لَهُ بَدَلٌ .

غاية البيان

وَمَسَحَ الْخُفَّ ، أَوْ لَمْ يَمْسَحْ ، فَلَا يَمْسَحُ الْجُرْمُوقُ .

لَنَا: مَا رُوِيَ فِي «المبسوط»^(١): عَنْ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ - قَالَ: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم مَسَحَ عَلَى الْجُرْمُوقَيْنِ»^(٢) .

وَقَالَ مُحَمَّدٌ فِي كِتَابِ «الآثَارِ»: أَخْبَرَنَا أَبُو حَنِيفَةَ ، عَنْ حَمَادٍ^(٣) ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ^(٤): «أَنَّهُ كَانَ يَمْسَحُ عَلَى الْجُرْمُوقَيْنِ»^(٥) .

وَلِأَنَّ مَا جَازَ الْمَسْحَ عَلَيْهِ إِذَا لَمْ يَكُنْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الرَّجْلِ حَائِلٌ ؛ جَازَ الْمَسْحَ عَلَيْهِ إِذَا كَانَ بَيْنَهُمَا حَائِلٌ ؛ كَخُفٍّ إِذَا كَانَ تَحْتَهُ خُفٌّ أَوْ لُفَافَةٌ .

وَلِأَنَّ الْجُرْمُوقَ بَجْعٍ لِلْخُفِّ ؛ فَيَأْخُذُ حُكْمَهُ ؛ فَيَصِيرُ الْخُفُّ مَعَهُ [١٨٤/١] كَخُفِّ ذِي طَاقَيْنِ ، بِخِلَافِ مَا إِذَا لَبَسَ الْجُرْمُوقَ بَعْدَ أَنْ أَحْدَثَ ؛ لِأَنَّ حُكْمَ الْمَسْحِ انْعَقَدَ فِي الْخُفِّ ، فَلَا يَتَحَوَّلُ إِلَى غَيْرِهِ .

(١) ينظر: «المبسوط» للسرخسي [١٠٢/١] .

(٢) علَّقه الطحاوي في «اختلاف العلماء/ مختصر الجصاص» [١٤٢/١] ، عن الثَّوَالِي بن الْحَارِث عَنْ مَكْحُول عَنْ الْحَارِثِ بْنِ مُعَاوِيَةَ عَنْ يَلَالٍ رحمته الله: «أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم كَانَ يَمْسَحُ عَلَى الْجُرْمُوقَيْنِ وَالْخِمَارِ» .

قلت: الحديث من هذا الطريق أخرجه جماعة من الأئمة ؛ ولكن بلفظ: «المُوقَيْنِ» بدل: «الجرْمُوقَيْنِ» ، وهو المحفوظ .

والمسح على المُوقَيْنِ: ورد في حديث جماعة من الصحابة . ينظر: «الإمام في معرفة أحاديث الأحكام» لابن دقيق العيد [١٩٩/٢] ، و: «انصب الرأية» للزيلعي [١٨٣/١] .

(٣) هو ابن أبي سليمان الإمام الفقيه المشهور رحمته الله .

(٤) إبراهيم عند الإطلاق: هو ابن يزيد السجعي الإمام الحجة المعروف رحمته الله .

(٥) أخرجه: محمد بن الحسن الشيباني في «الآثار» [٢٤/١] . أخبرنا أبو حنيفة ، عن حماد ، عن إبراهيم رحمته الله به .

وَلَنَا: أَنَّهُ ﷺ مَسَحَ عَلَى الْجُرْمُوقَيْنِ ^(١). وَلِأَنَّهُ تَبَعَ لِلْخُفِّ اسْتِعْمَالًا
وَعَرَصًا، فَصَارَ كَخُفِّ ذِي طَائِفَيْنِ، وَهُوَ بَدَلٌ عَنِ الرَّجْلِ لَا عَنِ الْخُفِّ.
بِخِلَافِ مَا إِذَا لَبَسَ الْجُرْمُوقَ بَعْدَ مَا أَخَذَتْ؛ لِأَنَّ الْحَدَّثَ حَلٌّ بِالْخُفِّ،
فَلَا يَتَحَوَّلُ إِلَى غَيْرِهِ.

وَلَوْ كَانَ الْجُرْمُوقُ مِنْ كِرْبَاسٍ؛ لَا يَجُوزُ الْمَسْحُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَصْلَحُ بَدَلًا عَنِ
الرَّجْلِ، إِلَّا أَنْ تَنْقُذَ الْبِلَّةَ إِلَى الْخُفِّ.

غاية البيان

وقول الشافعي: البَدَلُ لَا يَكُونُ لَهُ بَدَلٌ ^(٢).

جوابه: لَا نُسَلِّمُ أَنَّ الْجُرْمُوقَ بَدَلُ الْبَدَلِ، بَلْ هُوَ بَدَلٌ عَنِ الرَّجْلِ؛ لِأَنَّ الْخُفَّ
لَمْ يَنْعَقِدْ فِيهِ حُكْمُ الْمَسْحِ بَعْدُ، وَلِئِنْ سَلَّمْنَا لَكِنْ لَا نُسَلِّمُ أَنَّ الْبَدَلَ لَا يَكُونُ لَهُ
بَدَلٌ. أَلَا تَرَى أَنَّ أَهْلَ اللُّغَةِ أَجْمَعُوا فِي حُرُوفِ الْقَسَمِ، وَقَالُوا: إِنَّ الْوَائِ بَدَلٌ مِنَ
الْبَاءِ، ثُمَّ التَّاءُ بَدَلٌ مِنَ الْوَائِ.

قوله: (تَبَعَ لِلْخُفِّ اسْتِعْمَالًا وَغَرَضًا).

فَإِنَّ النَّاسَ يَسْتَعْمِلُونَ الْجُرْمُوقَ تَبَعًا لِلْخُفِّ، لَا بَدَلًا عَنْهُ، وَالْغَرَضُ أَيْضًا مِنْ
لَبْسِهِ فَوْقَ الْخُفِّ صِيَانَةُ الْخُفِّ؛ فَكَانَ تَبَعًا لِلْخُفِّ.

لَا يُقَالُ: كَيْفَ بَطَلَ الْمَسْحُ بِنَزْعِ الْجُرْمُوقِ، وَلَمْ يَبْطُلْ بِنَزْعِ أَحَدِهِمَا فِي الْخُفِّ؟
لِأَنَّا نَقُولُ: بِالْمَسْحِ ظَهَرَتْ أَصَالَةُ الْجُرْمُوقِ، فَصَارَ نَزْعُهُ كَنَزْعِ الْخُفِّ،
بِخِلَافِ نَزْعِ أَحَدِ طَائِفِي الْخُفِّ؛ لِأَنَّهُ جُزْءٌ مِنَ الْخُفِّ لَمْ يَأْخُذِ الْأَصَالَةَ أَصْلًا، كَمَا

(١) في حاشية الأصل: «خ: الموقين».

(٢) ص: «الأم» [٣٤/١]، «المهذب» [٢١/١]، «حلية العلماء» [١٣٥/١، ١٣٦]، «المجموع»
[٥٦٩/١].

وَلَا يَجُوزُ الْمَسْحُ عَلَى الْجَوْرَبَيْنِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ، إِلَّا أَنْ يَكُونَا مُجْلَدَيْنِ
أَوْ مُنْعَلَيْنِ. وَقَالَ: يَجُوزُ إِذَا كَانَا ثَخِينَيْنِ لَا يَشْفَانِ.

عناية لبيان

إِذَا غَسَلَ رِجْلَهُ، ثُمَّ زَالَ جِلْدُهَا؛ لَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ غَسْلُهَا ثَانِيًا.

قَوْلُهُ: (وَلَا يَجُوزُ الْمَسْحُ عَلَى الْجَوْرَبَيْنِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى، إِلَّا أَنْ
يَكُونَا مُجْلَدَيْنِ أَوْ مُنْعَلَيْنِ).

يُقَالُ: جَوْرَبٌ مُجْلَدٌ، إِذَا وُضِعَ الْجِلْدُ عَلَى أَغْلَاهُ وَأَسْفَلِهِ^(١).

وَجَوْرَبٌ مُنْعَلٌ وَمُنْعَلٌ: الَّذِي وُضِعَ عَلَى أَسْفَلِهِ جِلْدَةٌ؛ كَالْتَّعْلِ لِلْقَدَمِ^(٢).

وقَوْلُهُ: (لَا يَشْفَانِ)، مِنْ شَفَّ الثَّوبُ؛ رَقَّ حَتَّى رَأَيْتَ مَا وَرَاءَهُ، مِنْ بَابِ
ضَرَبَ.

وَنَقِي الشُّفُوفِ تَأْكِيدٌ لِلثَّخَانَةِ، وَأَمَّا «يَنْشَفَانِ»: فَخَطَأٌ. كَذَا [١/٨٤٤ ط/م] قَالَ:
الْمُطَرِّزِيُّ^(٣).

وَفِي بَعْضِ شُرُوحِ الْقُدُورِيِّ: «لَا يَنْشَفَانِ الْمَاءُ» - بَفَتْحِ الشَّيْنِ - مِنْ نَشَفَ
الثَّوبُ الْعَرَقَ بِالْكَسْرِ^(٤)، أَوْ «لَا يَشْفَانِ» مِنْ غَيْرِ ذِكْرِ الْمَاءِ، مِنْ شَفَّ ثَوْبُهُ: إِذَا رَقَّ.

ثُمَّ اعْلَمْ: أَنَّ الْجَوْرَبَ إِذَا كَانَ مُنْعَلًا يَجُوزُ الْمَسْحُ عَلَيْهِ بِالِاتِّفَاقِ، وَإِنْ لَمْ
يَكُنْ مُنْعَلًا فَإِذَا كَانَ رَقِيقًا: لَا يَجُوزُ بِالِاتِّفَاقِ.

وَإِنْ كَانَ ثَخِينًا: لَا يَجُوزُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى.

(١) ينظر: «المغرب في ترتيب المعرب» للمطري [ص/١٥٣].

(٢) ينظر: «المغرب في ترتيب المعرب» للمطري [ص/٣١٠].

(٣) ينظر: «المغرب في ترتيب المعرب» للمطري [ص/٢٥٤].

(٤) ينظر: «لسن العرب» لابن منظور [٦/٤٤٣٠].

لَمَّا رُوِيَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَسَحَ عَلَى جَوْرِيَّهِ، وَلِأَنَّهُ يُمَكِّنُهُ الْمَشْيُ فِيهِ إِذَا كَانَ ثَخِينًا، وَهُوَ أَنْ يَسْتَمْسِكَ عَلَى السَّاقِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُرْبَطَ بِشَيْءٍ، فَأَشْبَهَ الْخُفَّ.

غاية البيان

وَعِنْدَ صَاحِبَيْهِ: يَجُوزُ، وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ^(١). كَذَا ذَكَرَ قَوْلَ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي «شرح الأقطع»^(٢).

وَقَالَ فِي «التَّحْفَةِ»: «قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى لَا يَجُوزُ الْمَسْحُ عَلَى الْجَوَارِبِ، وَإِنْ كَانَتْ مُنْعَلَةً، إِلَّا إِذَا كَانَتْ مُجَلَّدَةً إِلَى الْكَعْبَيْنِ»^(٣) «(٤)».

لَهُمَا: حَدِيثُ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَسَحَ عَلَى الْجَوْرَبَيْنِ»^(٥).

(١) واشترط الشافعي لذلك شرطين:

أحدهما: أَنْ يَكُونَ الْجَوْرَبُ صَفِيحًا لَا يَشِفُّ.

والثاني: أَنْ يَكُونَ مُنْعَلًا، فَإِنْ اخْتَلَّ أَحَدُ الشَّرْطَيْنِ لَمْ يَجْزِ الْمَسْحُ عَلَيْهِ. يَنْظُرُ: «الْحَاوِي الْكَبِيرُ» لِأَبِي الْحَسَنِ الْمَوْرَدِيِّ [٣٦٤/١]، وَ«الْبَيَانُ» لِلْعِمْرَانِيِّ [١٥٦/١]، وَ«الْمَجْمُوعُ شَرْحُ الْمَهْذَبِ» لِلنَّوَوِيِّ [٤٩٩/١].

(٢) يَنْظُرُ: «شرح الأقطع على القدوري» [١٧/١].

(٣) هَذَا الْقَوْلُ: حِكَاةُ الْمَرْبِيِّ عَنِ الشَّافِعِيِّ. قَالَ النَّوَوِيُّ: «وَمَا نَقَلَهُ الْمَرْبِيُّ مِنْ قَوْلِهِ: «إِلَّا أَنْ يَكُونَ مُجَلَّدًا الْقَدَمَيْنِ». لَيْسَ بِشَرْطٍ، وَإِنَّمَا ذَكَرَهُ الشَّافِعِيُّ ﷺ؛ لِأَنَّ الْغَالِبَ أَنَّ الْجَوْرَبَ لَا يُمَكِّنُ مَتَابَعَةَ الْمَشْيِ عَلَيْهِ إِلَّا إِذَا كَانَ مُجَلَّدًا الْقَدَمَيْنِ. هَذَا كَلَامُ الْقَاضِي أَبِي الطَّيِّبِ، وَذَكَرَ جَمَاعَاتٌ مِنَ الْمُحَقِّقِينَ مِثْلَهُ.

وَنَقَلَ صَاحِبُ «الْحَاوِي»، وَ«الْبَحْرُ»، وَغَيْرُهُمَا وَجْهًا: أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْمَسْحُ وَإِنْ كَانَ صَفِيحًا يُمَكِّنُ مَتَابَعَةَ الْمَشْيِ عَلَيْهِ حَتَّى يَكُونَ مُجَلَّدًا الْقَدَمَيْنِ! وَالصَّحِيحُ بَلْ الصَّوَابُ: مَا ذَكَرَهُ الْقَاضِي أَبُو الطَّيِّبِ وَلَقَدْ نَدَلَ وَجَمَاعَاتٌ مِنَ الْمُحَقِّقِينَ أَنَّهُ إِنْ أُمِكنَ مَتَابَعَةُ الْمَشْيِ عَلَيْهِ جَازَ كَيْفَ كَانَ، وَإِلَّا فَلَا». يَنْظُرُ: «الْمَجْمُوعُ شَرْحُ الْمَهْذَبِ» لِلنَّوَوِيِّ [٤٩٩/١].

(٤) يَنْظُرُ: «تَحْفَةُ الْفُقَهَاء» لِعَلَاءِ الدِّينِ السَّمَرْقَنْدِيِّ [٨٦/١].

(٥) أَوْحَرَهُ: ابْنُ مَاحٍ فِي كِتَابِ الطَّهَارَةِ وَسَنَنُهَا/ بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمَسْحِ عَلَى الْجَوْرَبَيْنِ وَالنَّعْلَيْنِ [رَقْم/ ٥٦٠]، وَطَبْرَايَ فِي «الْمَعْجَمِ الْأَوْسَطِ» [٢/ رَقْم/ ١١٠٨]، وَابْيَهَقِي فِي «سَنَنِ الْكَبَرِيِّ» [رَقْم/ =

وَلَهُ: أَنَّهُ لَيْسَ فِي مَعْنَى الْخُفِّ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ مُوَاطَبَةَ الْمَشْيِ فِيهِ إِلَّا إِذَا كَانَ مُتَعَلًّا، وَهُوَ مَحْمِلُ الْحَدِيثِ. وَعَنْهُ: أَنَّهُ رَجَعَ إِلَى قَوْلِهِمَا، وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى. وَلَا يَجُوزُ الْمَسْحُ عَلَى الْعِمَامَةِ، وَالْقَلَنْسُوءَةِ، وَالْبُرْقُعِ، وَالْقَفَّازِينَ.

غاية البيان

وَلَهُ: أَنَّ الْمَسْحَ عَلَى الْخُفِّ شُرِعَ بِخِلَافِ الْقِيَاسِ، فَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ غَيْرُهُ، إِلَّا إِذَا كَانَ فِي مَعْنَاهُ، وَغَيْرُ الْمُتَعَلِّ مِنَ الْجَوْرِبِ لَيْسَ فِي مَعْنَى الْخُفِّ؛ فَأَشْبَهَ اللَّفَافَةَ، وَإِنَّمَا لَمْ يَكُنْ فِي مَعْنَاهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ قَطْعَ مَسَافَةِ السَّفَرِ بِهِ، بِخِلَافِ الْمُتَعَلِّ.

قَوْلُهُ: (وَهُوَ مَحْمِلُ الْحَدِيثِ)، أَيُّ: الْمُتَعَلِّ مِنَ الْجَوْرِبِ مَحْمِلُ الْحَدِيثِ الَّذِي رَوَاهُ أَبُو مُوسَى - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ - ^(١)؛ وَلِأَنَّ أَبَا دَاوُدَ طَعَنَ فِيهِ، وَقَالَ: «رُويَ هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ؛ وَلَيْسَ بِالْمُتَّصِلِ، وَلَا بِالْقَوِيِّ» ^(٢).

قَوْلُهُ: (وَعَنْهُ رَجَعَ إِلَى قَوْلِهِمَا، وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى).

قَالَ فِي «الْمَبْسُوطِ»: «حُكِيَ أَنَّ أَبَا حَنِيفَةَ فِي مَرَضِهِ مَسَحَ عَلَى جَوْرَبِيهِ، ثُمَّ قَالَ لِعَوَّادِهِ: فَعَلْتُ مَا كُنْتُ [٣٥/١] أَمْنَعُ النَّاسَ عَنْهُ؛ [٨٥/١ م] فَاسْتَدَلُّوا بِهِ عَلَى رُجُوعِهِ» ^(٣).

قَوْلُهُ: (وَلَا يَحُوزُ الْمَسْحُ عَلَى الْعِمَامَةِ...) إِلَى آخِرِهِ.

قَالَ فِي «الصَّحَاحِ»: «الْقَفَّازُ - بِالضَّمِّ وَالتَّشْدِيدِ -: شَيْءٌ يُعْمَلُ لِلْيَدَيْنِ، يُحْشَى

= [١٢٦٣]، مِنْ حَدِيثِ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِهِ.

قَالَ أَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ» [٨٩/١]: «لَيْسَ بِالْمُتَّصِلِ وَلَا بِالْقَوِيِّ». يَنْظُرُ: «الْإِمَامُ» لِابْنِ دَقِيقِ الْعِيدِ

[٢٠٤/٢]، وَ: «نَصَبُ الرَّايَةِ» لِلزَّيْلَعِيِّ [١٨٤/١].

(١) مَضَى تَخْرِيجُهُ.

(٢) يَنْظُرُ: «مَنْ أَبِي دَاوُدَ» [٨٩/١].

(٣) يَنْظُرُ: «الْمَبْسُوطُ» لِلزَّيْلَعِيِّ [١٠٢/١].

لأنَّه لَا حَرَجَ فِي نَزْعِ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ ، وَالرُّخْصَةُ لِذَفْعِ الْحَرَجِ .

﴿ غَايَةُ الْبَيَانِ ﴾

يُقَطَّنُ ، وَيَكُونُ لَهُ أَزْرَارٌ تُزَرُّ عَلَى السَّاعِدَيْنِ مِنَ الْبَرْدِ ، تَلْبَسُهُ الْمَرْأَةُ فِي يَدَيْهَا ، وَهُمَا قُفَّازَانِ^(١) .

وَقَالَ فِي «الْجُمُهرَةِ» لابن دُرَيْدٍ: «هُوَ ضَرْبٌ مِنَ الْحُلِيِّ ، تَتَّخِذُهُ الْمَرْأَةُ لِيَدَيْهَا وَرِجْلَيْهَا . وَمِنْ ذَلِكَ يُقَالُ: تَقَفَّرَتِ الْمَرْأَةُ بِالْحِجَاءِ ، إِذَا نَقَشَتْ يَدَيْهَا وَرِجْلَيْهَا»^(٢) .

وَأَمَّا لَمْ يَجُزِ الْمَسْحُ عَلَى هَذِهِ الْأَشْيَاءِ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَمَرَنَا فِي آيَةِ الْوُضُوءِ بِمَسْحِ الرَّأْسِ ، وَالْمَفْهُومُ مِنْهُ ظَاهِرًا أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْمَسْحُ عَلَى غَيْرِهَا ، وَلِأَنَّ الْمَسْحَ شُرْعَ رُخْصَةٌ ، وَهِيَ إِنَّمَا تَكُونُ فِيمَا فِيهِ مَشَقَّةٌ ، وَفِي نَزْعِ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ لَا يَلِزُمُ الْمَشَقَّةُ ، فَلَا يَجُوزُ الْمَسْحُ ، وَكَذَلِكَ الْمَرْأَةُ لَا تَمْسَحُ عَلَى الْخِمَارِ لِمَا قُلْنَا .

لَا يُقَالُ: إِنَّ بِلَالًا رَوَى: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَسَحَ عَلَى عِمَامَتِهِ»^(٣) .

لِأَنَّا نَقُولُ: تَأْوِيلُهُ أَنَّ بِلَالًا كَانَ بَعِيدًا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ؛ فَمَسَحَ النَّبِيُّ عَلَى رَأْسِهِ ، وَلَمْ يَضَعْ الْعِمَامَةَ عَنْ رَأْسِهِ ؛ فَظَنَّ بِلَالٌ أَنَّهُ ﷺ مَسَحَ عَلَى عِمَامَتِهِ .

أَوْ أَرَادَ بِلَالٌ الْمَجَازَ ؛ إِطْلَاقًا لِاسْمِ الْحَالِّ عَلَى الْمَحِلِّ .

فَإِنْ قُلْتُ: لَا نُسَلِّمُ التَّأْوِيلَ وَالْمَجَازَ ، وَالْأَصْلُ عَدَمُهُمَا ، وَقَدْ صَحَّ عَنْ

(١) ينظر: «الصحاح في اللغة» للجوهري [٨٩٢/٣/مادة: قفز] .

(٢) ينظر: «جمهرة اللغة» لابن دُرَيْدٍ [٨٢٠/٢] .

(٣) أخرجه: أبو داود في كتاب الطهارة/ باب المسح على الخفين [رقم/ ١٥٣] ، والحاكم [٢٧٦/١] ، وعنه البيهقي في «سننه الكبرى» [رقم/ ١٢٧٦] ، من حديث بلال ؓ به .

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح» .

وقال ابن حجر: «إسناده حسن» . ينظر: «انصب الرأية» للزيلعي [١٨٢/١] ، و«التلخيص الحبير»

لابن حجر [٢٣٤/١] .

عنه لسنا

رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي «صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ»: «أَنَّهُ مَسَحَ عَلَى عِمَامَتِهِ وَخُفَّيْهِ»^(١).

ولهذا: جَوَزَ الْأَوْزَاعِيُّ، وَأَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ^(٢)، وَأَهْلُ الظَّاهِرِ^(٣): الْمَسْحُ عَلَى الْعِمَامَةِ؟

قُلْتُ: نَعَمْ إِنَّ الْأَصْلَ عَدَمُهُمَا؛ وَلَكِنْ وَجَدَ دَلِيلٌ وَجُودَهُمَا، فَلَمْ يَبْقَ الْأَصْلُ عَلَى مَا كَانَ، وَذَلِكَ لَوْ [١٨٥ ط م] أَنَّا لَوْ عَمِلْنَا بِظَاهِرِ الْحَدِيثِ - وَهُوَ خَيْرُ الْوَاحِدِ - يَلْزَمُ الزِّيَادَةُ بِهِ عَلَى كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى، وَهِيَ غَيْرُ جَائِزَةٍ؛ لِأَنَّ الزِّيَادَةَ نَسَخَ، عَلَى مَا عُرِفَ فِي الْأَصُولِ.

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ فِي «مُوطئه»: «أَخْبَرَنَا مَالِكٌ قَالَ: «بَلَّغَنِي عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الْعِمَامَةِ؟ فَقَالَ: لَا، حَتَّى يَمَسَّ الشَّعْرُ الْمَاءَ»^(٤).

قَالَ مُحَمَّدٌ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: وَبِهَذَا نَأْخُذُ. وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ^(٥).

ثُمَّ قَالَ مُحَمَّدٌ: «أَخْبَرَنَا مَالِكٌ قَالَ: حَدَّثَنَا نَافِعٌ، قَالَ: «رَأَيْتُ صَفِيَّةَ ابْنَةَ أَبِي عُبَيْدٍ تَتَوَضَّأُ، وَتَنْزِعُ خِمَارَهَا، ثُمَّ تَمْسَحُ بِرَأْسِهَا». قَالَ نَافِعٌ: «وَأَنَا يَوْمَئِذٍ صَغِيرٌ»^(٦).

(١) أخرجه البخاري كتاب الصلاة / باب المسح على الخفين (رقم ٢٠٥)، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ أُمَيَّةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَمْسَحُ عَلَى عِمَامَتِهِ وَخُفَّيْهِ.

(٢) بَطْنُ «الْمَعِي» لَأَسْ قِدَامَةُ [٩٣ ١]، وَ«الْمَدْعُ فِي شَرْحِ الْمَقْبَعِ» لَأَبْنِ مَفْلَحٍ [١١٤/١]، وَ«كَشَافُ الْقِنَاعِ» لِلْبُهَوِيِّ [١١٢/١].

(٣) يَنْظُرُ: «الْمَحَلِّي» لَأَبْنِ حَزْمٍ [٥٨/٢].

(٤) أخرجه مالك في «الموطأ» رواه محمد بن الحسن [٢٨٦/١] وَمَعَهُ التَّعْلِيقُ الْمُتَمَّجِدُ، بَلَّغَنِي عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِهِ.

(٥) بَطْنُ «الْمُوطَأِ» لِمُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ الشَّيْبَانِيِّ [٢٨٦/١] وَمَعَهُ التَّعْلِيقُ الْمُتَمَّجِدُ.

(٦) أخرجه مالك في «الموطأ» رواه محمد بن الحسن [٢٨٦/١ - ٢٨٧] وَمَعَهُ التَّعْلِيقُ الْمُتَمَّجِدُ، بَلَّغَنِي عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِهِ.

وَيَجُوزُ الْمَسْحُ عَلَى الْجَبَائِرِ ،

غاية البيان

قَالَ مُحَمَّدٌ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: بِهَذَا نَأْخُذُ، لَا يُمَسَحُ عَلَى خِمَارٍ، وَلَا عِمَامَةٍ، بَلَعْنَا:
أَنَّ الْمَسْحَ عَلَى الْعِمَامَةِ كَانَ وَتُرِكَ^(١).

قَوْلُهُ: (وَيَجُوزُ الْمَسْحُ عَلَى الْجَبَائِرِ).

وَهِيَ جَمْعُ: جَبِيرَةٍ. قَالَ فِي «الصَّحاح»: «الْجَبِيرَةُ: الْعِيدَانُ الَّتِي يُجْبَرُ بِهَا
الْعِظَامُ»^(٢).

وَالْأَصْلُ فِي جَوَازِ الْمَسْحِ عَلَى الْجَبِيرَةِ: مَا رُوِيَ أَنَّ عَلِيًّا - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ -:
كُسِرَتْ يَدُهُ يَوْمَ أُحُدٍ؛ فَسَقَطَ اللِّوَاءُ مِنْهَا. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «اجْعَلُوهُ فِي يَسَارِهِ، فَإِنَّهُ
صَاحِبُ لَوَائِي فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ». فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ؛ مَا أَصْنَعُ بِالْجَبَائِرِ؟
فَقَالَ: «امْسَحْ عَلَيْهَا»^(٣).

رَوَاهُ: الْكَرْخِيُّ ﷺ فِي «مَخْتَصَرِهِ»، بِإِسْنَادِهِ^(٤) إِلَى عَلِيٍّ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ - .

(١) يَظُنُّ: «الموطأ» لمحمد بن الحسن الشيباني [٢٨٧/١] ومعه التعليق المُمَجَّدُ -.

(٢) يَنْظُرُ: «الصَّحاح فِي اللُّغَةِ» لِلْجَوْهَرِيِّ [٦٠٨/٢] مَادَّةُ: جَبَرٌ .

(٣) قَالَ الْبَدْرُ الْعَبْدِيُّ ﷺ: «هَذَا الْحَدِيثُ لَا أَصْلَ لَهُ، وَالَّذِي رُوِيَ عَنْ عَلِيٍّ ﷺ هُوَ انْكَسَارُ إِحْدَى رِئْدَتَيْهِ، وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَهُ بِالْمَسْحِ عَلَى الْجَبَائِرِ، وَهُوَ أَيْضًا غَيْرُ صَحِيحٍ، رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ فِي «سُنَنِهِ» (فِي كِتَابِ الطَّهَارَةِ وَسُنَنِهَا/ بَابُ الْمَسْحِ عَلَى النَّاصِيَةِ وَالْعِمَامَةِ [رَقْمُ ٦٥٧]) مِنْ حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ حُمَادٍ عَنْ رَيْدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، عَنْ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، قَالَ: «انْكَسَرَتْ، حَدَى رِئْدَتِي، فَسَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ، فَأَمَرَنِي أَنْ أَمْسَحَ عَلَى الْجَبَائِرِ». يَنْظُرُ: «الْبَنَاءُ شَرْحُ الْهُدَايَةِ» لِلْعَيْنِيِّ [٦١٤/١] - [٦١٥]. وَ«الدَّرَايَةُ فِي تَخْرِيجِ أَحَادِيثِ الْهُدَايَةِ» لِابْنِ حَجَرٍ [٨٣/١].

(٤) قَدْ رَاحَتَا نَسَخَتَيْنِ مِنْ «مَخْتَصَرِ الْكَرْخِيِّ» فَلَمْ نَجِدْ فِيهِمَا هَذَا الْخَبَرَ مُسْنَدًا! وَإِنَّمَا عَلَّقَهُ هُنَاكَ فَقَالَ: «رَوَى زَيْدُ بْنُ عُبَيٍّْ عَنْ آبَائِهِ عَنْ عَلِيٍّ ﷺ...». وَذَكَرَ الْحَدِيثَ.

أَمَّا النُّسخَةُ الْأُولَى: فَهِيَ الْمَمْرُوجَةُ بِشَرْحِ أَبِي الْفَضْلِ رُكْنِ الدِّينِ الْكِرْمَانِيِّ [ق ١٧/١] مَخْطُوطُ مَكْتَبَةِ مَكْتَبَةِ جَارِ اللَّهِ أَفَنْدِي - تَرْكِيَا/ (رَقْمُ الْخَفْظِ: ٥٨٦).

وَالنُّسخَةُ الثَّانِيَّةُ: هِيَ الْمَمْرُوجَةُ بِشَرْحِ الْإِمَامِ الْكَبِيرِ أَبِي الْحَسَنِ الْقُدُورِيِّ [١/٣١/١] مَخْطُوطُ =

وَأِنْ شَدَّهَا عَلَى غَيْرِ وُضوءٍ .

❦ غاية البيان ❦

ولأنَّ الْمَسْحَ إِنَّمَا شُرِعَ عَلَى الْخُفِّ لِدَفْعِ الْحَرَجِ ، وَالْحَرَجُ هُنَا أَكْثَرُ ، فَصَارَ الْمَسْحُ أَوْلَى .

وقوله: (وَأِنْ شَدَّهَا عَلَى غَيْرِ وُضوءٍ) .

وإِنَّمَا قَالَه لِأَنَّ الْجَبِيْرَةَ إِنَّمَا تُرْبِطُ حَالَةَ الضَّرُورَةِ ، وَاشْتِرَاطُ الطَّهَارَةِ فِي تِلْكَ الْحَالَةِ مُقْضٍ إِلَى الْحَرَجِ ، فَلَا يُعْتَبَرُ .

وعَنِ الشَّيْخِ أَبِي بَكْرٍ الرَّازِيِّ: [١/٨٦٧م] إِنْ كَانَ مَا تَحْتَ الْجَبِيْرَةِ لَوْ ظَهَرَ أَفْكَرُ غَسَلُهُ ؛ فَالْمَسْحُ وَاجِبٌ ؛ لِأَنَّ الْفَرْضَ مُتَعَلِّقٌ بِالأَصْلِ ، فَيَتَعَلَّقُ بِمَا قَامَ مَقَامَهُ كَمَسْحِ الْخُفِّ ، وَإِنْ كَانَ مَا تَحْتَهَا لَوْ ظَهَرَ لَا يُمْكِنُ غَسَلُهُ ؛ فَالْمَسْحُ عَلَيْهَا غَيْرُ وَاجِبٍ ؛ لِأَنَّ فَرْضَ الأَصْلِ قَدْ سَقَطَ ، فَلَا يُلْزَمُ مَا قَامَ مَقَامَهُ ، كَالْمَقْطُوعِ الْقَدَمِ إِذَا لَيْسَ الْخُفُّ^(١) .

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو نَصْرِ البَغْدَادِيُّ^(٢) : هَذَا التَّفْصِيلُ عَلَى قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ - رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنْهُ - . فَأَمَّا عَلَى قَوْلِ أَبِي يُوسُفَ وَمُحَمَّدٍ : فَالْمَسْحُ وَاجِبٌ فِي جَمِيعِ الأَحْوَالِ ؛

= مكتبة فض الله أفندي - تركيا / (رقم الحفظ: ٨٠٤) ، أو [ق١٧/ب] مخطوط مكتبة داماد إبراهيم باشا - تركيا / (رقم الحفظ: ٥٦٣) ، وهذه النسخة الأخيرة عتيقة نفيسة ، انتهت النسخ من تطهيرها بمدينة مرو (سنة ٥٣٥هـ) .

ولا يكاد يوجد «مختصر الكرخي» إلا ممزوحاً بانسروح عليه! فلم يبقَ إلا أن القُدُوريَّ والكِرْمانيَّ كان يتصرَّفاً في عبارة الكرخي . فيأتيان بالمعنى دون اللفظ ، مع اختصارهما أسانيد الرجل في «مختصره»!

وقد كنا نظنُّ أن سرَّدَ الإسناد ليس عادة الكرخي في «مختصره» ، حتى رأينا المؤلف يحكي عنه الأسانيد للأحاديث والآثار - بل ساق له بعضها ، كما سيأتي في كتاب العدة [١/٤٩٤ق] إن شاء الله - وهذا يدل على نفاسة: «المختصر» ، وجلالته .

(١) ينظر: في النقل عنه في «البحر الرائق» [١/١٩٦] ، «حاشية الطحطاوي على مراقي الفلاح» [١/٨٨] .

(٢) هو: أحمد بن محمد بن محمد ، أبو نصر البغدادي المعروف بالأقطم ، الفقيه الحنفي ، وأحد تلامذة القُدُوري .

لأنه ﷺ فعل ذلك، وأمر علياً عليه السلام به، ولأن الحرج فيه فوق الحرج في نزع الخف، فكان أولى بشرع المسح، ويكتفي بالمسح على أكثره هكذا ذكره الحسن رحمه الله، ولا يتوقت؛ لعدم التوقيف بالتوقيت.

غاية البيان

لأن النبي ﷺ أمر علياً بالمسح ولم يفصل^(١).

قوله: (ويكتفي بالمسح على أكثره)، أي: على أكثر الجبيرة، وتذكير الضمير على تأويل المجبور، أو المذكور^(٢).

قوله: (ولا يتوقت لعدم التوقيف).

والتوقيف: من وقفه؛ أي: عرفه إياه.

والتوقيت: بيان الوقت.

يعني: ليس لمسح الجبيرة وقت معلوم؛ لعدم السماع ببيان الوقت، حيث لم يرد به أثر ولا خبر، فيمسح إلى وقت البرء، بخلاف مسح الخف، فإنه مؤقت بالحديث.

وهذا هو أحد وجوه [٣٥/١] الفرق بين مسح الجبيرة وبين مسح الخف.

والفرق الآخر: أن مسح الجبيرة يجوز وإن شدها بلا وضوء، ومسح الخف لا يجوز إذا لبسه قبل غسل الرجل.

والفرق الآخر: أن سقوط الجبيرة لا عن برء لا يبطل المسح، وإذا نزع الخف

(١) ينظر: «شرح الأقطع على القدوري» [١/٣٣].

(٢) اعترض عليه العيني بقوله: قوله على تأويل المجبور غير صحيح، لأن المجبور هو صاحب الجبيرة، وليس المراد الاكتفاء بالمسح على أكثر صاحب الجبيرة، وإنما المراد الاكتفاء بمسح أكثر الجبيرة.

ينظر: «البنية شرح الهداية» [١/٦١٦].

وإن سقطت الجبيرة لا عن بُرء ؛ لا يبطل المسح .
لأنَّ العُذْرَ قائمٌ ، والمَسْحُ عَلَيْهَا كَالْغَسْلِ لِمَا تَحْتَهَا ، مَا دَامَ الْعُذْرُ بَاقِيًا .
وإن سَقَطَتْ عَنْ بُرء ؛ بَطَلَ لِزَوَالِ الْعُذْرِ .
وإن كَانَ فِي الصَّلَاةِ اسْتَقْبَلْ ؛ لِأَنَّهُ قَدَرَ عَلَى الْأَصْلِ قَبْلَ حُصُولِ الْمَقْصُودِ
بِالْبَدَلِ .

غاية البيان

يَبْطُلُ الْمَسْحُ ، وَيَجِبُ عَلَيْهِ غَسْلُ الرَّجْلِ .
قوله : (وإن سَقَطَتْ الْجَبِيرَةُ لَا عَنْ بُرء ؛ لَا يَبْطُلُ الْمَسْحُ) .
والبُرءُ : خِلَافُ السُّقْمِ ، وَهُوَ الصَّحَّةُ .
وإنَّمَا لَمْ يَبْطُلِ الْمَسْحُ ؛ لِقِيَامِ الْمُرْخَصِ ، وَهُوَ الْعُذْرُ ، وَلِهَذَا لَمْ [١/٢٨٦ ط ٢٠]
يَجِبَ غَسْلُ مَا تَحْتَهَا ، حَيْثُ جَازَ شُدُّهَا بِلَا وُضوءٍ ، بِخِلَافِ مَا إِذَا سَقَطَتْ عَنْ
بُرءٍ ، حَيْثُ يَبْطُلُ الْمَسْحُ ؛ لِعَدَمِ الْمُرْخَصِ .
وإن كَانَ فِي الصَّلَاةِ اسْتَقْبَلْ ، كَالْمُتِمِّمِ إِذَا رَأَى الْمَاءَ خِلَالَ صَلَاتِهِ ؛ لِقُدْرَتِهِ
عَلَى الْأَصْلِ قَبْلَ حُصُولِ الْمَقْصُودِ بِالْخَلْفِ .
وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ أَعْلَمُ .

بَابُ الْحَيْضِ وَالِاسْتِحْاضَةِ

﴿ غَايَةُ الْبَيَانِ ﴾

بَابُ الْحَيْضِ وَالِاسْتِحْاضَةِ

لَمَّا فَرَّغَ مِنْ بَيَانِ أَحْكَامِ الطَّهَارَةِ مِنَ الْأَحْدَاثِ - أَضْلًا وَخَلْفًا - شَرَعَ فِي الطَّهَارَةِ مِنَ الْأَنْجَاسِ، وَقَدَّمَ الْحَيْضَ؛ لِاخْتِصَاصِهِ بِأَحْكَامٍ عَلَى حَدِّهِ، أَوْ لِكَثْرَةِ مُنَاسَبَتِهِ بِالْأَحْدَاثِ مِنْ حَيْثُ حُرْمَةُ الصَّلَاةِ، وَقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ، وَدُخُولِ الْمَسْجِدِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ.

اعْلَمْ: أَنَّ الْحَيْضَ فِي اللُّغَةِ: خُرُوجُ الدَّمِ. يُقَالُ: حَاضَتِ الْأَرْثَبُ، إِذَا خَرَجَ مِنْهَا الدَّمُ، وَيُقَالُ: حَاضَتِ السَّمُرَةُ^(١)، إِذَا خَرَجَ مِنْهَا الدُّودِمُ^(٢)، وَهُوَ شَبَهُ الدَّمِ.

وَفِي الشَّرْعِ: اسْمٌ لِلدَّمِ يُحْكَمُ بِأَوَّلِ رُؤْيَيْهِ لِلْمَرَاهِقَةِ بِالْبُلُوغِ^(٣).

وَقِيلَ^(٤): دَمٌ يَنْفُضُهُ رَجِمُ السَّلِيمَةِ عَنِ الدَّاءِ وَالصَّغَرِ.

اِحْتَرَزَ بِالدَّمِ: عَنِ دَمِ الْإِسْتِحْاضَةِ؛ لِأَنَّهُ دَمٌ عِزْقِي؛ لَا دَمٌ رَجِمٍ.

وَاحْتَرَزَ بِالسَّلِيمَةِ عَنِ الدَّاءِ عَنِ النَّقْسَاءِ؛ لِأَنَّ حُكْمَهَا حُكْمُ الْمَرِيضَةِ، حَيْثُ

(١) السَّمُرَةُ هِيَ شَجَرَةٌ يَسْبِيلُ مِنْهَا شَيْءٌ كَالدَّمِ. يَنْظُرُ: «لِسَانُ الْعَرَبِ» لابن منظور [١٤٣/٧/مادة: سمر].

(٢) الدُّودِمُ - عَلَى وَرْدِ الْهَدِيدِ -: شَيْءٌ شَبَهُ الدَّمِ يَخْرُجُ مِنَ الشَّجَرَةِ الْمُسَمَّاةِ بِ: السَّمُرَةِ. يَنْظُرُ: «الْقَامُوسُ الْمُحِيط» [ص/١١٠٦/مادة: درم].

(٣) وَقِيلَ أَفْضَلُ التَّعْرِيفَاتِ لَهُ: هُوَ الدَّمُ الْخَارِجُ مِنْ رَجِمِ امْرَأَةٍ سَلِيمَةٍ مِنَ الدَّاءِ وَالصَّغَرِ. يَنْظُرُ: «فَتْحُ الْغُدِيرِ» [١/١٦٠]، «الْجَوْهَرَةُ النُّورَةُ» [١/٢٩]، «الْبَابُ فِي شَرْحِ الْكِتَابِ» [١/٤٢].

(٤) قَاتِلُهُ الْإِمَامُ أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْفَضْلِ الْبَخَارِيُّ.

أَقْلُ الْحَيْضِ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ وَلَيَالِيهَا ، وَمَا نَقَصَ مِنْ ذَلِكَ فَهُوَ اسْتِحَاضَةٌ .

﴿ غَايَةُ لِيَبَانِ ﴾

لا يصحُّ تَصَرُّفُهَا إِلَّا مِنَ الثُّلُثِ .

وَالِاسْتِحَاضَةُ: اسْتِفْعَالٌ مِنَ الْحَيْضِ .

يُقَالُ: اسْتَحِيضَتِ الْمَرْأَةُ إِذِ اسْتَمَرَ [بِهَا] ^(١) الدَّمُّ بَعْدَ أَيَّامِهَا ^(٢) .

وفي الشَّرْعِ: اسْمٌ لِمَا نَقَصَ عَنِ أَقْلِ الْحَيْضِ ، أَوْ زَادَ عَلَى أَكْثَرِهِ .

ثُمَّ اعْلَمْ: أَنَّ دُرُورَ الدَّمِّ لَيْسَ بِشَرْطٍ فِي جَمِيعِ الْمُدَّةِ ، حَتَّى إِذَا رَأَتْ الدَّمَ فِي أَوَّلِ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ، وَفِي آخِرِهَا ؛ يُحْسَبُ الْمَجْمُوعُ حَيْضًا .

قَوْلُهُ: (أَقْلُ الْحَيْضِ) ، أَيُّ: أَقْلُ مُدَّةِ الْحَيْضِ ، عَلَى حَذْفِ الْمُضَافِ .

وَاسْتَدَلَّ أَبُو بَكْرِ الرَّازِيُّ فِي «شَرْحِ مَخْتَصَرِ الطَّحَاوِيِّ» ، عَلَى تَقْدِيرِ أَقْلٍ [٨٧/١ م] الْحَيْضِ وَأَكْثَرِهِ ، فَقَالَ: «وَالْأَصْلُ فِيهِ مَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ لِفَاطِمَةَ بِنْتِ أَبِي حُبَيْشٍ: «دَعِي الصَّلَاةَ أَيَّامَ مَحِيضِكَ» ^(٤) .

وَفِي بَعْضِ الْأَلْفَاظِ: «أَيَّامَ أَقْرَانِكَ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ» ^(٥) .

(١) ما بين المعقوفتين: زيادة من: «ت»، و«م»، و«ز»، و«و»، و«ف» .

(٢) ينظر: «تاج العروس» للزبيدي [٣١٣/١٨ مادة: حيض] .

(٣) أخرجه . ابن ماجة في كتاب الطهارة وسنها/ باب ما جاء في المستحاضة التي قد عدت أيام أقرائها قبل أن يستمر بها الدم [رقم/ ٦٢٤] ، وأحمد في «المسند» [٢٠٤/٦] ، والدارقطني في «سننه» [٢١٢/١] . ومن طريقه البيهقي في «سننه الكبرى» [رقم/ ١٥١٩] ، من حديث عائشة ؓ بهذا اللفظ .

قلنا: قد ضعفه أبو داود وجماعة من الحُقَّاط . ينظر: «البدر المير» لابن الملقن [١٠٩/٣] .

(٤) أخرجه: أحمد في «المسند» [٤٥٤/٤٢ طبعة الرسالة] ، والدارقطني في «سننه» [٣٩١/١] ،

[٤٠٢ ، ٣٩٤] ، والبيهقي في «سننه الكبرى» [رقم/ ١٦٢٩ ، ١٦٣٠] ، من حديث عائشة ؓ بهذا اللفظ دون قوله: «مِنْ كُلِّ شَهْرٍ» . وهذه لعارة وقعت في رواية للدارقطني بلفظ: «قُولِي لِفَاطِمَةَ: =

لِقَوْلِهِ ﷺ: «أَقْلُ الْحَيْضِ لِلْجَارِيَةِ الْبِكْرِ وَالشَّيْبِ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ وَلَيَالِيهَا، وَأَكْثَرُهُ عَشْرَةُ أَيَّامٍ وَلَيَالِيهَا» وَهُوَ حُجَّةٌ عَلَى الشَّافِعِيِّ فِي التَّقْدِيرِ ^(١) بِيَوْمٍ وَلَيْلَةٍ.

وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ: يَوْمَانِ، وَالْأَكْثَرُ مِنَ الْيَوْمِ الثَّالِثِ إِقَامَةٌ لِلْأَكْثَرِ مَقَامَ الْكُلِّ. قُلْنَا: هَذَا نَقْصٌ عَنْ تَقْدِيرِ الشَّرْعِ.

غاية البيان

وَقَالَ: «الْمُسْتَحَاضَةُ تَدْعُ الصَّلَاةَ أَيَّامَ أَقْرَائِهَا» ^(٢).

وَأَقْلُ مَا يَتَنَاوَلُهُ اسْمُ الْأَيَّامِ: ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ، وَأَكْثَرُهُ عَشْرَةُ أَيَّامٍ، فَقَدْ أَفَادَنَا هَذَا الْخَبَرُ مَقْدَارَ الْأَقْلِّ وَالْأَكْثَرِ؛ لِأَنَّ مَا دُونَ الثَّلَاثَةِ لَا يُسَمَّى أَيَّامًا، وَتَقُولُ: ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ إِلَى عَشْرَةِ أَيَّامٍ، ثُمَّ تَقُولُ: أَحَدَ عَشَرَ يَوْمًا ^(٣).

قَوْلُهُ: (وَهُوَ حُجَّةٌ عَلَى الشَّافِعِيِّ ^(٤))، أَيُّ: هَذَا الْحَدِيثُ حُجَّةٌ عَلَيْهِ. (فِي تَقْدِيرِهِ بِيَوْمٍ وَلَيْلَةٍ، وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ)، أَيْضًا فِي تَقْدِيرِهِ بِالْيَوْمَيْنِ، (وَالْأَكْثَرُ) مِنْ

= تُمْسِكَ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ عَنِ الصَّلَاةِ عِدَّةَ قُرْنَيْهَا، فَإِذَا مَضَتْ تِلْكَ الْأَيَّامُ فَلْتَغْتَسِلْ غَسْلَةً وَاحِدَةً... .
قال ابن المنذر: «هو حديث لا تقوم به الحجة». ينظر: «الأوسط في السنن» لابن المنذر [٢٢٩/٢]، و«البدر المنير» لابن الملقن [١٢٥/٣].

(١) في نسخ غاية البيان: «في تقديره».

(٢) أخرجه: أبو داود في كتاب الطهارة/ باب من قال تغتسل من طهر إلى طهر [رقم/ ٢٩٧]، والترمذي في أبواب الطهارة عن رسول الله ﷺ/ باب ما جاء في المستحاضة تنوضاً لكل صلاة [رقم/ ١٢٦]، وابن ماجة في كتاب الطهارة وسننها/ باب ما جاء في المستحاضة التي قد عدت أيام أقرائها قبل أن يسمر بها الدم [رقم/ ٦٢٥]، والبيهقي في «سننه الكبرى» [رقم/ ٥٦٥]، من حديث عدي بن ثابت رضي الله عنه به.

قال أبو داود: «حديث عدي بن ثابت ضعيف لا يصح». ينظر: «نصب الراية» للزيلعي [٢٠١/١]، و«البدر المنير» لابن الملقن [١٢٩/٣].

(٣) ينظر: «شرح مختصر الطحاوي» للجصاص [٤٨٠/١ - ٤٨١].

(٤) ينظر: «الأم» للشافعي [١٤٧/٢] - و«البيان» للعمرائي [٣٤٤/١]، و«التنبيه في الفقه الشافعي» لمشيراري [ص/ ٢١] - و«المجموع شرح المذهب» للنووي [٣٧٥/٢].

وَأَكْثَرُهُ عَشْرَةُ أَيَّامٍ ، وَالزَّائِدُ اسْتِحَاضَةٌ ؛ [١١/ط] لِمَا رَوَيْنَا ، وَهُوَ حُجَّةٌ عَلَى الشَّافِعِيِّ فِي التَّقْدِيرِ بِخَمْسَةِ عَشَرَ .

غاية البيان

الثَّالِثُ ، حَيْثُ نَصَّ عَلَى أَقَلِّهِ : بِثَلَاثَةٍ . وَأَكْثَرِهِ : بِعَشْرَةٍ . وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَنْقُصَ عَنْ تَقْدِيرِ الشَّرْعِ قِيَاسًا^(١) .

قَوْلُهُ : (لِمَا رَوَيْنَا) إِشَارَةٌ إِلَى الْحَدِيثِ السَّابِقِ ذَكَرَهُ .

فَإِنْ قُلْتُ : قَالَ ﷺ : «مَا رَأَيْتُ مِنْ نَاقِصَاتِ عَقْلِ وَدِينٍ أَقْدَرَ عَلَى سَلْبِ عُقُولِ ذَوِي الْأَلْبَابِ مِنْهُنَّ» . قِيلَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ : مَا نُقْصَانُ عَقْلِهِنَّ وَدِينِهِنَّ ؟ فَقَالَ : «أَمَّا نُقْصَانُ عَقْلِهِنَّ : فَشَهَادَةُ امْرَأَتَيْنِ بِشَهَادَةِ رَجُلٍ ، وَأَمَّا نُقْصَانُ دِينِهِنَّ : فَإِنْ إِحْدَاهُنَّ تَمَكَّتْ شَطْرَ عُمَرَاهَا - وَرُويَ : نِصْفَ عُمَرَاهَا - لَا تُصَلِّي»^(٢) .

يُعْلَمُ بِهَذَا : أَنَّ أَكْثَرَ الْحَيْضِ مُقَدَّرٌ بِخَمْسَةِ عَشَرَ يَوْمًا .

قُلْتُ : لَا نُسَلِّمُ أَنَّ مُكَّتْ إِحْدَاهُنَّ شَطْرَ عُمَرَاهَا لَا تُصَلِّي يَدُلُّ عَلَى مَا قُلْتُمْ ، بَلِ الْمُكَّتُ بِهَذِهِ الصِّفَةِ حَصِيلٌ فِيمَا قُلْنَا ، أَلَا تَرَى أَنَّ الْمَرْأَةَ [١٨٧/ط م] إِذَا بَلَغَتْ لَخْمَسَ عَشْرَةِ سَنَةٍ ، ثُمَّ حَاضَتْ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ عَشْرَةَ أَيَّامٍ ، ثُمَّ مَاتَتْ بَعْدَ سِتِّينَ سَنَةً ؛ تَكُونُ تَارِكَةً لِلصَّلَاةِ نِصْفَ عُمَرَاهَا لَا مَحَالَةَ^(٣) ، فَافْهَمْ .

(١) يَظُنُّ : «المبسوط» للسرْحَاسِي [١٤٧/٣] ، «تحفة الفقهاء» [٣٣/١] ، «بدائع الصنائع» [٢٨٩/١] ، «الاحتيار» [٣٧/١] ، «تبیین الحقائق» [٥٥/١] ، «العناية على الهداية بهامش فتح القدير» [١٦٠/١] ، «البحر الرائق» [٢٠٩/١] .

(٢) أَخْرَجَهُ : ابْنُ خَالِيٍّ فِي كِتَابِ الْحَيْضِ / تَرْكُ الْحَائِضِ لَصُومٍ [رقم/ ٢٩٨] ، وَمُسْلِمٌ فِي كِتَابِ الْإِيمَانِ / بَابُ بَيَانِ نَقْصَانِ الْإِيمَانِ بِنَقْصِ الطَّاعَاتِ وَبَيَانِ إِطْلَاقِ لَفْظِ الْكُفْرِ عَلَى غَيْرِ الْكُفْرِ بِاللَّهِ كَكُفْرِ النِّعْمَةِ وَالْحَقِيقِ [رقم/ ٧٩] ، مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِهِ نَحْوُهُ .

(٣) قَالَ السَّغْنَاتِيُّ فِي جَوَابِهِ : الْمُرَادُ لَيْسَ حَقِيقَةُ الشُّطْرِ ؛ لِأَنَّ فِي عُمَرَاهَا زَمَانَ الصَّغَرِ ، وَمُدَّةَ الْحَبْلِ وَزَمَانَ الْإِيَّاسِ ، وَلَا تَحِيصُ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ ، فَعَرَفْنَا أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ مَا يُقَارِبُ الشُّطْرَ حَيْضًا . نَظَرُ : «التجريد» =

ثُمَّ الرَّائِدُ وَالنَّاقِصُ اسْتِحَاضَةٌ ؛ لِأَنَّ تَقْدِيرَ الشَّرْعِ يَمْنَعُ إِلْحَاقَ غَيْرِهِ ^(١) بِهِ .
وَمَا تَرَاهُ الْمَرْأَةُ مِنَ الْحُمْرَةِ ، وَالصُّفْرَةِ ، وَالْكُذْرَةِ حَيْضٌ حَتَّى تَرَى الْبَيَاضَ
خَالِصًا . وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ : لَا تَكُونُ الْكُذْرَةُ حَيْضًا إِلَّا بَعْدَ الدَّمِ .
لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ مِنَ الرَّحِمِ لَتَأَخَّرَ خُرُوجُ الْكَدْرِ عَنِ ^(٢) الصَّافِي .

غَايَةُ الْبَيَانِ

قَوْلُهُ : (ثُمَّ الزَّائِدُ وَالنَّاقِصُ اسْتِحَاضَةٌ) ، أَي : الزَّائِدُ عَلَى الْعَشْرِ ، وَالنَّاقِصُ
عَنِ الثَّلَاثَةِ [٣٦١/١] اسْتِحَاضَةٌ ؛ لِأَنَّ هَذَا الدَّمُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ دَمَ حَيْضٍ ، أَوْ نِفَاسٍ ، أَوْ
اسْتِحَاضَةٍ ، فَاتَّفَقَ الْأَوَّلَانِ ، فَتَعَيَّنَ الثَّالِثُ .

وَقَوْلُهُ : (يَمْنَعُ إِلْحَاقَ غَيْرِهِ بِهِ) ، أَي : غَيْرَ تَقْدِيرِ الشَّرْعِ بِتَقْدِيرِ الشَّرْعِ ؛ لِأَنَّ
الْعَقْلَ لَا اهْتِدَاءَ لَهُ فِي الْمَقَادِيرِ .

قَوْلُهُ : (وَمَا تَرَاهُ الْمَرْأَةُ مِنَ الْحُمْرَةِ ...) إِلَى آخِرِهِ .

اعْلَمْ : أَنَّ أَلْوَانَ الدَّمِ سِتَّةٌ : السَّوَادُ ، وَالْحُمْرَةُ ، وَالصُّفْرَةُ ، وَالْكُذْرَةُ ^(٣) ،
وَالْخُضْرَةُ ، وَالتُّرْبِيَّةُ - وَهِيَ الَّتِي عَلَى لَوْنِ التُّرَابِ - نَوْعٌ مِنَ الْكُذْرَةِ ، فَحُكْمُهَا حُكْمُ
الْكُذْرَةِ .

وَيُقَالُ : تَرِيَّةٌ ^(٤) بِتَشْدِيدِ الْيَاءِ وَتَخْفِيفِهَا بِغَيْرِ هَمْزٍ .

وَتَرِيَّةٌ : مِثْلُ تَرِيْعَةٍ .

= [٣٦٦/١] ، «بدايع الصنائع» [٢٩٠/١] ، «العناية على الهداية بهامش فتح القدير» [١٦٢/١] ، «البنية
شرح الهداية» [٦٣٠/١] .

(١) فِي حَاشِيَةِ الْأَصْلِ : «خ: الْغَيْرِ» .

(٢) قَوْلُهُ «عَنِ» مَطْمُوسٌ فِي الْأَصْلِ .

(٣) الْكُذْرَةُ : هِيَ الَّتِي لَوْنُهَا عَلَى لَوْنِ الْمَاءِ الْكَدْرِ . كَذَا جَاءَ فِي حَاشِيَةِ : «م» ، وَ«و» .

(٤) وَقَعَ فِي الْأَصْلِ : «تَرِيَّةٌ» ، وَالْمُثَبِّتُ مِنْ : «ت» ، وَ«م» ، وَ«ز» ، وَ«و» ، وَ«ف» . وَهُوَ الْمَوَافِقُ لِمَا
فِي «الْمَعْرَبِ فِي تَرْتِيبِ الْمَعْرَبِ» لِلْمُطَرِّزِيِّ [٣١٣/١] طَبْعَةُ مَكْتَبَةِ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ .

وَلَهُمَا: مَا رُوِيَ أَنَّ عَائِشَةَ رضي الله عنها جَعَلَتْ مَا سِوَى الْبَيَاضِ الْخَالِصِ حَيْضًا، وَهَذَا لَا يُعْرَفُ إِلَّا سَمَاعًا، وَفَمُ الرَّحِمِ مَنكُوسٌ فَتَخْرُجُ الْكُذْرَةُ أَوَّلًا، كَالْجَرَّةِ إِذَا ثَقَبَ أَسْفَلُهَا.

❦ غَايَةُ الْبَيَانِ ❦

وَتَرْثِيَّةٌ: بِوَزْنِ تَرْعِيَّةٍ ^(١)، وَهِيَ لَوْنٌ خَفِيٌّ بَسِيرٌ أَقْلٌ مِنْ صُفْرَةٍ وَكُذْرَةٍ، وَقِيلَ: هِيَ مِنَ الرَّثَّةِ؛ لِأَنَّهَا عَلَى لَوْنِهَا. كَذَا قَالَ صَاحِبُ «الْمَغْرِبِ» ^(٢). فِي بَابِ الرَّاءِ مَعَ الْهَمْزَةِ.

وَكُلُّ هَذِهِ الْأَلْوَانِ حَيْضٌ فِي أَيَّامِ الْحَيْضِ إِلَى أَنْ تَرَى الْبَيَاضَ ^(٣). وَعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ: لَا تَكُونُ الْكُذْرَةُ حَيْضًا إِذَا رَأَتْهَا فِي أَوَّلِ أَيَّامِ الْحَيْضِ، وَإِذَا رَأَتْهَا فِي آخِرِهَا تَكُونُ حَيْضًا.

لَهُ: أَنَّهَا لَوْ كَانَتْ دَمٌ رَحِمٍ لَتَأَخَّرَتْ عَنِ الصَّافِي.

وَلَهُمَا: أَنَّ النِّسَاءَ كُنَّ يَحْمِلْنَ الْكُرْسُفَ إِلَى عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا - لَتَنْظُرَ إِلَيْهِ، فَكَانَتْ تَقُولُ: «لَا، حَتَّى تَرَيْنِ مِثْلَ الْقَصَّةِ الْبَيْضَاءِ» ^(٤).

وَذَكَرَ فِي «الصَّحِيحِ»، وَ«السُّنَنِ»: عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا - قَالَتْ: «كُنَّا

(١) وَقَعَ فِي الْأَصْلِ: «وَتَرْثِيَّةٌ» وَ«تَرْعِيَّةٌ» سَابِقُ الْمَوْحِدَةِ فِيهِمَا جَمِيعًا، وَالْمَثْبُوتُ مِنْ: «ت»، وَ«م»، وَ«ر».

وَوُجِدَ «و» وَ«ف» وَهُوَ اسْمُ الْوَاقِعِ لَمَّا فِي «الْمَغْرِبِ» لِلْمُطَرِّزِيِّ [٣١٣/١] طَبْعَةُ مَكْتَبَةِ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ.

(٢) يَنْظُرُ «الْمَغْرِبُ» فِي تَرْتِيبِ الْمَغْرِبِ لِلْمُطَرِّزِيِّ [٣١٣/١] طَبْعَةُ مَكْتَبَةِ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ.

(٣) يَنْظُرُ «مَخْتَصَرُ اخْتِلَافِ الْعُلَمَاءِ» [١٦٧/١]، «الْمَبْسُوطُ» [١٥٠/٣]، «تَحْفَةُ الْفُقَهَاءِ» [٦٨/١]،

«لَهْدَايَةُ» [٣٢/١]، «فَتْحُ الْقَدِيرِ» [١٦٣/١]، «الْبَحْرُ الرَّائِقُ» [٢٠٢/١]، «حَاشِيَةُ ابْنِ عَابِدِينَ»

[٢٨٩/١]، «تَبْيِينُ الْحَقَائِقِ» [٥٥/١]، «دُرَرُ الْحِكَامِ» [٤٠/١]، «مَجْمَعُ الْأَنْهَارِ»

[٥٢/١]، «حَاشِيَةُ الطُّحْطُاطِيِّ عَلَى الْمَرَاقِيِّ» [ص ١٠].

(٤) أَحْرَجَهُ: مَالِكٌ فِي «الْمَوْصُوفِ» [رَقْمُ ١٢٨]، وَمِنْ طَرِيقِهِ الْبَيْهَقِيُّ فِي «سُنَنِ الْكِبَرِيِّ» [رَقْمُ ١٤٨٦]،

عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ رضي الله عنها بِهِ.

غاية البيان

لَا نَعُدُّ الْكُدْرَةَ وَالصُّفْرَةَ بَعْدَ الطُّهْرِ شَيْئًا^(١).

وهذا يدلُّ على أنَّهما في أيامِ الحيضِ حيضٌ، ؛ لأنَّه قيَّدَ بِمَا بَعْدَ الطُّهْرِ، وَقَدْ يَخْرُجُ الصَّافِي عَقِيبَ الْكُدْرِ، كما [م/٨٨/١] في الْعِرْقِ الْمَفْصُودِ^(٢).

عَلَى أَنَّا نَقُولُ: فَمُ الرَّحِمِ مَنْكُوسٌ؛ أَعْنِي: أَنَّهُ مِنَ الْأَسْفَلِ لَا مِنَ الْأَعْلَى؛ فَتَخْرُجُ الْكُدْرَةُ أَوَّلًا، ثُمَّ لَصَافِي كَالْجَرَّةِ الْمُثْقَوْبِ أَسْفَلُهَا.

وَالْكُرْسُفُ: الْقُطْنُ^(٣).

وَالْقَصَّةُ أَوْ الْجَصَّةُ^(٤): قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ^(٥): «مَعْنَاهُ: أَنْ تَخْرُجَ الْقُطْنَةُ أَوْ الْخِرْقَةُ الَّتِي تَحْتَشِي بِهَا، كَأَنَّهَا قَصَّةٌ لَا تُخَالِطُهَا صُفْرَةٌ وَلَا تَرِيَّةٌ^(٦)».

(١) أخرجه: البخاري في كتاب الحيض / باب الصفرة والكدر في غير أيام الحيض [رقم / ٣٢٠].
ونو داود في كتاب الطهارة / باب في المرأة ترى الكدر والصفرة بعد الطهر [رقم / ٣٠٧]،
ولساني في كتاب الحيض والاستحاضة / باب الصفرة والكدر [رقم / ٣٦٨]، وابن ماجه في
كتاب لصهاره وسنها / باب ما جاء في الحائض ترى بعد الطهر الصفرة والكدر [رقم / ٦٤٧]،
عن أم عطية رضي الله عنها به. وقوله: «بَعْدَ الطُّهْرِ» عند أبي داود وحده.

(٢) أي: المقلوع، فالقصد: قَطْعُ الْعِرْقِ. ينظر: «الصحاح في اللغة» للجوهري [٢/ ٥١٩/ مادة: قصد].

(٣) ينظر: «لسان العرب» لابن منظور [٩/ ٢٩٧/ مادة: كُرسف].

(٤) الحصة. لغة حذرية في «القصة»، وقيل: هي الحجازة من الجص. ينظر: «سج العروس» للربيعي [٩٩/ ١٨/ مادة: قصص].

(٥) هو أبو عبيد القاسم بن سلام البغدادي الفقيه القاضي الأديب الإمام المشهور، صاحب التصنيف المشهورة، والعلوم المذكورة، من مؤلفاته: «غريب الحديث»، و«فضائل القرآن»، و«الأموال». (نوبى سنة ٢٢٤ هـ). ينظر: «تهذيب الكمال» للمزي [٢٣/ ٣٥٤]، و«تهذيب التهذيب» لابن حجر [٢٨٣/ ٨].

(٦) تَرِيَّةٌ - بالتشديد كنعته -: مَا تَرَاهُ الْمَرْأَةُ بَعْدَ الْحَيْضِ وَالْإِغْتِسَالِ مِنْ كُدْرَةٍ أَوْ صُفْرَةٍ. وقيل: هي سائر الذي تراه عند الطهر. وقيل: هي الخرقه التي تعرف بها المرأة حيضها من طهرها. ينظر: «النهاية في غريب الحديث» لابن الأثير [١/ ١٨٩/ مادة: تراء].

غاية البيان

وَقَدْ قِيلَ: إِنَّ الْقَصَّةَ شَيْءٌ كَالْخَيْطِ الْأَبْيَضِ، يَخْرُجُ بَعْدَ انْقِطَاعِ الدَّمِ كُلِّهِ^(١).
وهذا الذي قلنا: مذهب علمائنا.

وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ رحمته الله: مَا سِوَى السَّوَادِ فَلَيْسَ بِحَيْضٍ^(٢).

وَهُوَ مَخْجُوجٌ بِحَدِيثِ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا -، وَقَدْ حَدَّثَ مَالِكٌ فِي «مَوْطِنِهِ»: عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ أَبِي عَلْقَمَةَ، عَنْ أُمِّهِ مَوْلَاةِ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ أَنَّهَا قَالَتْ: «كَانَ النَّاسُ يَتَعَنَّنَ إِلَى عَائِشَةَ بِالذَّرَجَةِ فِيهَا الْكُرْسُفُ، فِيهَا الصُّفْرَةُ مِنْ دَمِ الْحَيْضَةِ، يَسْأَلْنَهَا عَنِ الصَّلَاةِ، فَتَقُولُ لَهُنَّ: «لَا تَعْجَلْنَ حَتَّى تَرِينَ الْقَصَّةَ الْبَيْضَاءَ». تُرِيدُ بِذَلِكَ الطُّهْرَ مِنَ الْحَيْضَةِ»^(٣).

فَإِنْ قُلْتَ: مَا الْجَوَابُ عَنْ قَوْلِهِ رحمته الله: «دَمُ الْحَيْضِ عَيْبٌ»^(٤) «أَسْوَدٌ»؟^(٥).

قُلْتُ: تَخْصِيصُ الشَّيْءِ بِالذَّكْرِ لَا يَدُلُّ عَلَى نَقْيِ مَا عَدَاهُ، وَقَدْ عُرِفَ فِي الْأُصُولِ.

(١) ينظر: «غريب الحديث» لأبي عبيد القاسم بن سلام [٢٧٨/١].

(٢) بل مذهب الشافعي: أن يرول الدم في وقت الحيض يكون حيضاً، سواء كان أسود أو أحمر. ينظر: «البيان» للعمري [٣٥٠/١]، و«المجموع شرح المهدب» للنووي [٣٩١/٢].

(٣) مضمي تخريجه قريباً.

(٤) العيب: هو الطري غير المتعير. الدم المحتدم. هو الذي ليس برقيق ولا بمشرق، وهو إلى الكدرة والدم الأحمر المشرق، تقول له العرب: دم عيب. ينظر: «التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد» [٨٤/١٦].

(٥) أحرجه: اس عدي في «الكامل» [٤٤/٤]، والدارقطني في «سننه» [٤٠٥/١]. من طريق عبد الملك، سمعت العلاء، قال سمعت مكحولاً يحدث عن أبي أمامة رضي الله عنه به مرفوعاً بلفظ: «دَمُ الْحَيْضِ لَا يَكُونُ إِلَّا دَمًا أَسْوَدًا عَيْبًا تَغْلُوهُ حُمْرَةٌ».

قال الدارقطني «عبد الملك هذا رجل مجهول، والعلاء هو ابن كثير، وهو ضعيف الحديث، ومكحول لم يسمع من أبي أمامة شيئاً».

وَأَمَّا الْخُضْرَةُ: فَالصَّحِيحُ أَنَّ الْمَرْأَةَ إِذَا كَانَتْ مِنْ ذَوَاتِ الْأَقْرَاءِ، تَكُونُ حَيْضًا، وَيُحْمَلُ عَلَى فَسَادِ الْغِذَاءِ.
وَإِنْ كَانَتْ كَبِيرَةً لَا تَرَى غَيْرَ الْخُضْرَةِ؛ يُحْمَلُ عَلَى فَسَادِ الْمَنْبِتِ، فَلَا تَكُونُ حَيْضًا.

وَالْحَيْضُ يُسْقِطُ عَنِ الْحَائِضِ: الصَّلَاةُ،

غاية البيان

قوله: (وَيُحْمَلُ عَلَى فَسَادِ الْغِذَاءِ).

يعني: يُحْمَلُ كَأَنَّهَا أَكَلَتْ غِذَاءً فَاسِدًا فَفَسَدَ دَمُهُ، فَصَارَ لَوْنُهُ أَخْضَرَ، وَلِهَذَا قَالَ بَعْضُ مَشَايِخِنَا^(١) حَيْثُ سُئِلَ عَنِ الْخُضْرَةِ: كَأَنَّهَا أَكَلَتْ فَصِيلًا^(٢).

قوله: (وَإِنْ كَانَتْ كَبِيرَةً)، أي: آيَسَةً، (يُحْمَلُ عَلَى فَسَادِ الْمَنْبِتِ). يعني: يُجْعَلُ أَنَّ الْخُضْرَةَ لَمْ تَكُنْ مِنَ الْأَصْلِ دَمًا.

[١/٨٨٨ ط/م] وَحَدُّ الْإِيَّاسِ: خَمْسٌ وَخَمْسُونَ سَنَةً، وَهُوَ الْمُخْتَارُ^(٣).

وَقِيلَ: خَمْسُونَ سَنَةً.

وَقِيلَ: سَبْعُونَ سَنَةً.

قوله: (وَالْحَيْضُ يُسْقِطُ عَنِ الْحَائِضِ الصَّلَاةَ).

(١) قائله هو أبو نصر بن سلام. ينظر: «المبسوط» للسرخسي [١٥٠/٣]، «البنية شرح الهداية» للعيني [٦٣٧/١].

(٢) في «ف»: «قصيلاً» بالقاف في أوله. والقَصِيلُ: هُوَ نَفْسُ الْقَصِيلِ، وَهُوَ الشَّعِيرُ يُجْزَأُ أَخْضَرَ لِعَلْفِ الدَّوَابِّ. ينظر: «المغرب في ترتيب المغرب» للمطري [ص/٣٨٧].

(٣) وهو المختار كما في: «الظهرية»، «العتاية» [١٤٥/١]، و«الهدية العلائية» [ص٤٣]، وقال صاحب «المراقي» [ص١٧٥]: وهو المفتى به، ومنهم من قدره بخمسين سنة، قال صاحب «الكفاية» [١٤٢/١]: وعليه الفتوى في زماننا، ومنهم من قدره خمس وأربعين.

وَيُحَرِّمُ عَلَيْهَا الصَّوْمَ. وَتَقْضِي الصَّوْمَ، وَلَا تَقْضِي الصَّلَاةَ.

لِقَوْلِ عَائِشَةَ رضي الله عنها: كَانَتْ إِحْدَانَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِذَا طَهَرَتْ مِنْ حَيْضِهَا، تَقْضِي الصَّيَّامَ، وَلَا تَقْضِي الصَّلَاةَ، وَلِأَنَّ فِي قَضَاءِ الصَّلَاةِ حَرَجًا، لِتَضَاعُفِهَا، وَلَا حَرَجَ فِي قَضَاءِ الصَّوْمِ.

غاية البيان

اعْلَمْ: أَنَّ الْحَائِضَ يَتَعَلَّقُ بِهَا أَحْكَامُ عَشْرَةٍ: لَا تَصُومُ، وَلَا تُصَلِّي، وَتَقْضِي الصَّوْمَ، وَلَا تَقْضِي الصَّلَاةَ، وَلَا يَأْتِيهَا زَوْجُهَا، وَلَا تَدْخُلُ الْمَسْجِدَ، وَلَا تَطُوفُ بِالْبَيْتِ، وَلَا تَقْرَأُ الْقُرْآنَ، وَلَا تَمَسُّ الْمُصْحَفَ بِلَا غِلَافٍ، وَتَقْضِي عِدَّتَهَا بِالْحَيْضِ، وَحُكْمُ النَّفَاسِ كَذَلِكَ، إِلَّا أَنَّ الْعِدَّةَ لَا تَقْضِي بِهِ.

وقوله: (وَيُحَرِّمُ عَلَيْهَا الصَّوْمَ).

يعني: أَنَّ أَصْلَ الْوُجُوبِ ثَابِتٌ فِي الْحَالِ، وَوُجُوبُ الْأَدَاءِ مُتَأَخِّرٌ، بِخِلَافِ الصَّلَاةِ، فَإِنَّ وَجُوبَهَا مُنْعَدِمٌ فِي الْحَالِ أَصْلًا؛ لِمَا رُوِيَ: أَنَّ امْرَأَةً سَأَلَتْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا - فَقَالَتْ: مَا بَالُنَا نَقْضِي الصَّوْمَ وَلَا نَقْضِي الصَّلَاةَ؟ فَقَالَتْ عَائِشَةُ رضي الله عنها: «أَحْرُورِيَّةٌ» [٣٦١ ط] أَنْتِ؟ كَانَتْ النِّسَاءُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَقْضِينَ الصَّوْمَ وَلَا يَقْضِينَ الصَّلَاةَ»^(١).

وَلِأَنَّ الْحَرَجَ مَذْفُوعٌ شَرْعًا، وَفِي قَضَاءِ الصَّلَاةِ يَلْزَمُ الْحَرَجُ؛ لِكَثْرَتِهَا، وَلَا حَرَجَ فِي الصَّوْمِ؛ لِأَنَّ غَايَةَ مَا فِي الْبَابِ: أَنَّ تَقْضِي عَشْرَةَ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ سَنَةٍ. وَالْحَرُورِيَّةُ: فِرْقَةٌ مِنَ الْخَوَارِجِ، مَنْسُوبَةٌ إِلَى حُرُورَاءَ، قَرْيَةٍ بِالْكُوفَةِ، كَانَ بِهَا

(١) أخرجه مسلم في كتاب الحيض، باب وجوب قضاء الصوم على الحائض دون الصلاة [رقم/ ٣٣٥]، وأبو داود في كتاب الطهارة باب في الحائض لا تقضي الصلاة [رقم/ ٢٦٣]، والنسائي في كتاب الصيام/ وضع الصيام عن الحائض [رقم/ ٢٣١٨]، وأحمد في «المسند» [٢٣١/٦]، من حديث عائشة رضي الله عنها. وهو عند البحاري في كتاب الحيض/ باب لا تقضي الحائض الصلاة [رقم/ ٣١٥]، ولكن دون ذكر الصيام فيه.

وَلَا تَدْخُلَ الْمَسْجِدَ، وَكَذَا الْجُنُبُ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «فَإِنِّي لَا أُحِلُّ الْمَسْجِدَ لِحَائِضٍ، وَلَا جُنُبٍ» وَهُوَ بِإِطْلَاقِهِ حُجَّةٌ عَلَى الشَّافِعِيِّ فِي إِبَاحَتِهِ الدُّخُولَ عَلَى وَجْهِ الْعُبُورِ وَالْمُرُورِ.

﴿ غَايَةُ الْبَيَانِ ﴾

أَوَّلُ تَحْكِيمِهِمْ وَاجْتِمَاعِهِمْ^(١).

وَالْمُرَادُ بِالْحَدِيثِ: أَنَّهَا فِي التَّعَمُّقِ فِي سُؤْلِهَا كَانَتْ خَارِجِيَّةً؛ لِأَنَّهُمْ تَعَمَّقُوا فِي أَمْرِ الدِّينِ حَتَّى خَرَجُوا مِنْهُ. كَذَا ذَكَرَ صَاحِبُ «الْمُغْرَبِ»^(٢)، فِي بَابِ الْحَاءِ مَعَ الرَّاءِ.

قَوْلُهُ: (لِقَوْلِهِ ﷺ: «فَإِنِّي لَا أُحِلُّ الْمَسْجِدَ لِحَائِضٍ وَلَا جُنُبٍ»^(٣)).

أَوَّلُ [١/٣٨٩م] الْحَدِيثِ قَوْلُهُ ﷺ: «سُدُّوا هَذِهِ الْأَبْوَابَ، فَإِنِّي...»^(٤).

وَذَكَرَ فِي «السُّنَنِ»: مُسْنَدًا إِلَى عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا -، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «وَجَّهُوا هَذِهِ الْبُيُوتَ عَنِ الْمَسْجِدِ فَإِنِّي لَا أُحِلُّ الْمَسْجِدَ لِحَائِضٍ وَلَا جُنُبٍ»^(٥).

وَهَذَا الْحَدِيثُ حُجَّةٌ عَلَى الشَّافِعِيِّ بِإِطْلَاقِهِ، وَالشَّافِعِيُّ يُبِيحُ دُخُولَ الْمَسْجِدِ

(١) وَيُنَادِرُ لَهُمُ النَّوَاصِبُ. يَنْظُرُ: «الْمَلَلُ وَالنَّحْلُ» [١/١٤٥]، «الْخَطَطُ» لِلْمَقْرِيزِيِّ [٢/٢٥٠].

(٢) يَنْظُرُ: «الْمَغْرِبُ فِي تَرْتِيبِ الْمَغْرَبِ» لِلْمُطَرِّزِيِّ [ص/١١٠ - ١١١].

(٣) أَنْحَرَحَهُ: أَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ الطَّهَارَةِ/ بَابِ فِي الْجَنْبِ يَدْخُلُ الْمَسْجِدَ [رَقْم/ ٢٣٢]، وَمِنْ طَرِيقِهِ

سِبْهَنِي فِي «سُئَالِ الْكَبْرِيِّ» [رَقْم/ ٤١٢١]، وَابْنُ رَاهَوِيَةَ فِي «مُسْنَدِهِ» [رَقْم/ ١٧٨٣]، وَابْنُ خَرِيمَةَ

[رَقْم/ ١٣٢٧]، مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

قَالَ ابْنُ الْقَطَّانِ: «وَلَا يَثْبُتُ مِنْ قَوْلِ إِسْنَادِهِ». يَنْظُرُ: «بَيَانُ الْوَهْمِ وَالْإِيهَامِ» لِابْنِ الْقَطَّانِ [٥/٣٢٧].

وَالْبَدْرُ الْمُنِيرُ لِابْنِ الْمَلَقَنِ [٢/٥٥٨].

(٤) لَمْ يَحْدِثْ بِهِذَا السِّيَاقَ بَعْدَ التَّبَعِ، وَإِنَّمَا لَفْظُهُ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ وَمَنْ مَضَى ذِكْرَهُمْ أَنْفَاءً: «وَجَّهُوا هَذِهِ

الْبُيُوتَ عَنِ الْمَسْجِدِ»، وَهُوَ الَّذِي سَيَذْكُرُهُ الْمُؤَلِّفُ بَعْدَ هَذَا، أَمَّا لَفْظُ: «سُدُّوا هَذِهِ الْأَبْوَابَ»، فَهَذَا

حَدِيثٌ آخَرٌ مَشْهُورٌ لَيْسَ فِيهِ حَمْلَةٌ عَدَمَ إِحْلَالِ الْمَسْجِدِ لِحَائِضٍ أَوْ جُنُبٍ.

(٥) مَضَى تَخْرِيجَهُ أَنْفَاءً.

وَلَا تَطُوفُ بِالْبَيْتِ ؛ لِأَنَّ الطَّوَافَ فِي الْمَسْجِدِ .

غاية البيان

على وجه العبور^(١) ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ ﴾ [الباء: ٤٣] .
فَنَقُولُ : لَا احتِجَاجَ لِلشَّافِعِيِّ بِهَذِهِ الْآيَةِ ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ ﴿ وَلَا جُنُبًا ﴾ حَالٌ عَظْفًا
عَلَى مَحَلِّ الْجُمْلَةِ الْحَالِيَّةِ ، وَهِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَأَنْتُمْ سُكَّرَى ﴾ [الباء: ٤٣] . أَيْ :
لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ سُكَّرَى ، ﴿ وَلَا جُنُبًا ﴾ ؛ أَيْ : فِي حَالِ سُكْرِكُمْ ، وَفِي حَالِ
جَنَابَتِكُمْ ، إِلَّا فِي حَالِ السَّفَرِ ، فَأَنْتُمْ مَعْذُورُونَ فِي الصَّلَاةِ بِلَا اغْتِسَالٍ مِنَ الْجَنَابَةِ
فِي السَّفَرِ ، وَعبورُ السَّبِيلِ : عِبَارَةٌ عَنِ السَّفَرِ . وَ﴿ إِلَّا ﴾ بِمَعْنَى غَيْرِ ؛ صِفَةٌ لِقَوْلِهِ :
﴿ جُنُبًا ﴾ ؛ أَيْ : لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ جُنُبًا مُقِيمِينَ ؛ إِذْ لَا عُذْرَ لَكُمْ فِي حَالِ الْإِقَامَةِ ،
وَعَبْرُ الْعَابِرِي سَبِيلٍ هُمُ الْمُقِيمُونَ ؛ لِأَنَّ الْعَابِرِي سَبِيلٍ هُمُ الْمُسَافِرُونَ ، وَهَذَا هُوَ
الْمَفْهُومُ مِنْ حَقِيقَةِ الْكَلَامِ .

وَمَا قَالَه أَصْحَابُ الشَّافِعِيِّ - مِنْ ذِكْرِ الصَّلَاةِ ، وَإِرَادَةِ مَوَاضِعِهَا ، وَهِيَ
الْمَسَاجِدُ - فَهُوَ مَجَازٌ ، وَلَا نُسَلِّمُ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الْمَجَازِ .
قَوْلُهُ : (وَلَا تَطُوفُ بِالْبَيْتِ ؛ لِأَنَّ الطَّوَافَ فِي الْمَسْجِدِ) .

وَرُويَ : أَنَّهُ ﷺ قَالَ لِعَائِشَةَ رضي الله عنها - لَمَّا حَاضَتْ - : « ارْقُضِي ^(٢) عَنْكِ الْعُمْرَةَ ،
وَأَفْعَلِي مَا يَفْعَلُهُ الْحَاجُّ غَيْرَ أَنَّكَ لَا تَطُوفِي بِالْبَيْتِ » ^(٣) .

(١) مذهب الشافعي : أَنَّهُ إِنْ حَاضَتْ تَلَوْنَهُ لِعَدَمِ الْاسْتِثْنَاءِ بِالشَّدِّ أَوْ لَعْبَةِ الدَّمِ ؛ حَرْمُ الْعَبُورِ بِلَا خِلَافٍ ،
وَإِنْ أَمْسَتْ ذَلِكَ : فَمِنْ وَجْهٍ فِي الْمَذْهَبِ ، وَالصَّحِيحُ مِنْهُمَا : جَوَازُهُ . يَنْظُرُ : « الْحَاوِي الْكَبِيرُ » لِأَبِي
الْحَسَنِ الْمَاورِدِيِّ [٢٦٧ / ٢] ، وَ« التَّنْبِيْهِ فِي الْفَقْهِ الشَّافِعِيِّ » لِلشَّيْخِ الرَّازِيِّ [ص / ٢٢] ، وَ« الْمَجْمُوعُ
شَرْحُ الْمَذْهَبِ » لِلنَّوَوِيِّ [٣٥٨ / ٢] .

(٢) ارْقُضِي : أَيْ اتْرَكِي ، وَمِنْهُ رَفَضُهُ وَبِرَفَضِهِ كُلُّهُ مِنَ التَّرْكِ . يَنْظُرُ : « فَتْحُ الْبَارِي » لِابْنِ حَجَرٍ [١٢٤ / ١] .
(٣) أَخْرَجَهُ : الْبُخَارِيُّ فِي أَبْوَابِ الْعُمْرَةِ / بَابِ الْعُمْرَةِ لَيْلَةَ الْحَصْبَةِ وَغَيْرِهَا [رَقْم / ١٦٩١] ، وَأَبُو دَاوُدَ
فِي كِتَابِ الْمَسَاسِكِ / بَابِ فِي إِفْرَادِ الْحَجِّ [رَقْم / ١٧٧٨] ، مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ رضي الله عنها مَرْفُوعًا بِلَفْظٍ : =

ولا يأتِيهَا زَوْجُهَا؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ﴾ [القرة: ٢٢٢]
وَلَيْسَ لِلْحَائِضِ، وَالْجُنُبِ، وَالنَّفْسَاءِ قِرَاءَةُ الْقُرْآنِ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «لَا تَقْرَأُ
الْحَائِضُ، وَالْجُنُبُ شَيْئًا مِنَ الْقُرْآنِ» وَهُوَ حُجَّةٌ عَلَى مَا لَكَ ﷺ فِي الْحَائِضِ،

﴿ عاية البيان ﴾

فَإِنْ قُلْتَ: لَا فَائِدَةٌ فِي قَوْلِهِ: (وَلَا تَطُوفُ بِالْبَيْتِ)؛ لِأَنَّ الْحَائِضَ لَمَّا كَانَتْ
مَنْهِيَّةً عَنِ الدُّخُولِ فِي الْمَسْجِدِ؛ لَزِمَ كَوْنُهَا مَنْهِيَّةً عَنِ الطَّوْفِ بِالْبَيْتِ؛
لَأَنَّهُ فِي الْمَسْجِدِ.

قُلْتُ: لَا نُسَلِّمُ عَدَمَ الْفَائِدَةِ؛ لِأَنَّ النَّهْيَ عَنِ الطَّوْفِ لَمْ يُفْهَمْ إِلَّا بِطَرِيقِ
الْإِتِمَامِ، لَا بِطَرِيقِ الْمُطَابَقَةِ، وَالذَّلَالَةُ الْحَقِيقِيَّةُ هِيَ الذَّلَالَةُ بِالْمُطَابَقَةِ دُونَ
الْإِتِمَامِ، وَرُبَّمَا تَحِيضُ حَالَةِ الشُّرُوعِ فِي الطَّوْفِ بَعْدَ الدُّخُولِ، فَيَحْتَاجُ إِلَى ذِكْرِ
الْمَنْعِ عَنِ الطَّوْفِ قَصْدًا.

وَالْبَيْتُ - مِنَ الْأَسْمَاءِ الْغَالِبَةِ، كَالنَّجْمِ وَالصَّعِقِ - يُرَادُ بِهِ الْكَعْبَةُ.

قَوْلُهُ: (وَلَا يَأْتِيهَا زَوْجُهَا). فِيهِ رِعَايَةُ الْأَدَبِ، حَيْثُ لَمْ يَقُلْ: «وَلَا يَنِيكُهَا»
بِصَرِيحِ اللَّفْظِ الْمَوْضُوعِ لِذَلِكَ الْأَمْرِ، وَهَذَا لِأَنَّ الْإِتْيَانَ، وَالْغُشْيَانَ، وَالْقُرْبَانَ،
وَالْحِمَامَ، وَالْوِقَاعَ، وَالْمُبَاشَرَةَ، وَالْوِطَاءَ، وَالْمُلَامَسَةَ: كُلُّ ذَلِكَ كُنَايَةٌ عَنِ «النِّيكَ».

وَالِاسْتِدْلَالُ بِالآيَةِ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى نَهَى عَنِ الْقُرْبَانِ فِي حَالَةِ الْحَيْضِ، وَالنَّهْيُ
يَقْتَضِي التَّحْرِيمَ، فَلَا يَجُوزُ الْجَمَاعُ.

«ارفضي عُمرتك، وائفضي رأسك، وامتطي، وأهلي بالحج».

أَمَّا الْأَمْرُ بِعَدَمِ الطَّوْفِ بِالْبَيْتِ: فَقَدْ وَرَدَ فِي رَوَايَةٍ أُخْرَى عَنْ عَائِشَةَ أَخْرَجَهَا الْبُخَارِيُّ أَيْضًا: فِي
كِتَابِ الْحَيْضِ / د ب تقضي الحائض المناسك كلها إلا الطواف بالبيت [رقم/ ٢٩٩]، ومسلم في
كِتَابِ الْحَجِّ باب بيان وجوه الإحرام وأنه يجوز إفراد الحج والتمتع والقرآن، وجواز إدخال الحج
على العمرة، ومتى يحل إقارن من نسكه [رقم/ ١٢١١]، من حديث القاسم عن عائشة ﷺ،
وَفِيهِ «أَفْعَلِي مَا يَقْتُلُ الْحَاجُّ، غَيْرَ أَنْ لَا تَطُوفِي بِالْبَيْتِ حَتَّى تَطْهُرِي».

وَهُوَ بِإِطْلَاقِهِ يَتَنَاوَلُ مَا دُونَ الْآيَةِ، فَيَكُونُ حُجَّةً عَلَى الطَّحَاوِيِّ فِي إِبَاحَتِهِ.
وَلَيْسَ لَهُمْ مَسُّ الْمُصْحَفِ إِلَّا بِغُلَافِهِ، وَلَا أَخْذُ دِرْهَمٍ فِيهِ سُورَةٌ مِنَ الْقُرْآنِ
إِلَّا بِصُرَّتِهِ، وَكَذَا الْمُحَدِّثُ لَا يَمَسُّ الْمُصْحَفَ إِلَّا بِغُلَافِهِ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «لَا
يَمَسُّ الْقُرْآنَ إِلَّا طَاهِرٌ».

﴿ غَايَةُ الْبَيَانِ ﴾

قَوْلُهُ: (فَيَكُونُ حُجَّةً عَلَى الطَّحَاوِيِّ فِي إِبَاحَتِهِ)، أَيُّ: يَكُونُ الْحَدِيثُ حُجَّةً
عَلَى الطَّحَاوِيِّ فِي إِبَاحَتِهِ مَا دُونَ الْآيَةِ^(١)؛ لِأَنَّهُ ﷺ قَالَ: «لَا تَقْرَأُ الْحَائِضُ وَالْجُنُبُ
شَيْئًا مِنَ الْقُرْآنِ»^(٢).

وَمَا دُونَ الْآيَةِ: شَيْءٌ مِنَ الْقُرْآنِ، وَقَدْ يُوجَدُ هَذَا الْمِقْدَارُ فِي كَلَامٍ مَن لَا
يَعْرِفُ الْقُرْآنَ مِنَ الْأَعْرَابِ أَصْلًا؛ مِثْلُ قَوْلِهِ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ، وَبِسْمِ اللَّهِ»، إِلَّا إِذَا قَصَدَ
الشَّخْصُ بِهِ قِرَاءَةَ الْقُرْآنِ.

قَالَ [٣٧٠] الْفَقِيهُ أَبُو الْلَيْثِ فِي كِتَابِ «الْعِيُونِ»: «لَا يَقْرَأُ الْجُنُبُ آيَةً كَامِلَةً،
وَيَجُوزُ أَقْلٌ مِنْ آيَةٍ، وَلَوْ أَنَّهُ قَرَأَ الْفَاتِحَةَ عَلَى سَبِيلِ الدُّعَاءِ، أَوْ شَيْئًا مِنَ الْآيَاتِ الَّتِي
فِيهَا مَعْنَى الدُّعَاءِ، وَلَمْ يُرِدْ [بِهِ]^(٣) [١٠٩٠/١] الْقِرَاءَةَ، فَلَا بَأْسَ بِهِ»^(٤). وَهُوَ الْمُخْتَارُ.

قَوْلُهُ: (وَكَذَا الْمُحَدِّثُ لَا يَمَسُّ الْمُصْحَفَ إِلَّا بِغُلَافِهِ)، أَيُّ: لَا يَمَسُّهُ

(١) ينظر: «مختصر الطحاوي» [ص/١٨].

(٢) أخرجه: الترمذي في أبواب الطهارة عن رسول الله ﷺ/باب ما جاء في الجنب والحائض: أنهما
لا يقرأ القرآن [رقم/١٣١]، وابن ماجه في كتاب الطهارة وسننها/باب ما جاء في قراءة القرآن
على غير طهارة [رقم/٥٩٦]، والدارقطني في «سننه» [١١٧/١]، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما به.
قال ابن الملقن: «هَذَا الْحَدِيثُ فِيهِ مَقَالٌ». ينظر: «البدر المنير» لابن الملقن [٥٤٣/٢].

(٣) ما بين المعقوفتين: زيادة من: «ت»، و«م»، و«ز»، و«و». وفي «ف»: «بها». وهذا هو الموافق
لما وقع في: «عيون المسائل» لأبي الليث السمرقندي.

(٤) ينظر: «عيون المسائل» لأبي الليث السمرقندي [ص/٣٩٤].

ثُمَّ الْحَدَّثُ، وَالْجَنَابَةُ حَلَا الْيَدَ، فَيَسْتَوِيَانِ فِي حُكْمِ الْمَسِّ. وَالْجَنَابَةُ
حَلَّتِ الْقَمَّ دُونَ الْحَدَّثِ فَيَفْتَرِقَانِ فِي حُكْمِ الْقِرَاءَةِ.

غاية البيان

المُحَدَّثُ أَيْضًا، كَمَا لَا يَمَسُّهُ: الْجُنُبُ، وَالْحَائِضُ، وَالنِّسَاءُ إِلَّا بِغِلَافِهِ؛ لِقَوْلِهِ
تَعَالَى: ﴿لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ﴾ [الواقعة: ٧٩].

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: لَا يَجُوزُ مَسُّهُ بِغِلَافِهِ أَيْضًا^(١).

لَنَا: أَنَّ الْمَنْهِيَّ عَنْهُ مَسُّ الْمُصْحَفِ، وَالْغِلَافُ لَيْسَ مِنَ الْمُصْحَفِ، وَلِهَذَا لَا
يَدْخُلُ فِي بَيْعِهِ مِنْ غَيْرِ تَسْمِيَةٍ، فَصَارَ كَمَا إِذَا لَفَّ فِي ثِيَابٍ فَحَمَلَهُ، أَرَأَيْتَ لَوْ مَسَّ
الْجِدَارَ الَّذِي فِي بَاطِنِهِ الْمُصْحَفُ، أَكَانَ مَكْرُوهًا؟

قَالَ فخر الإسلام في «شرح الجامع الصغير»: «فَإِنْ غَسَلَ الْجُنُبُ فَمَهْ لِيَقْرَأَ،
وَيْدَهُ لِيَمَسَّ، أَوْ غَسَلَ الْمُحَدَّثُ يَدَهُ لِيَمَسَّ؛ لَمْ يُطْلَقْ لَهُ الْمَسُّ، وَلَا الْقِرَاءَةُ
لِلْجُنُبِ، هَذَا هُوَ الصَّحِيحُ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَا يَتَجَزَّأُ وَجُودًا وَلَا زَوَالًا. أَعْنِي: الْحَدَّثُ
وَالْجَنَابَةُ»^(٢). إِلَى هُنَا لَفْظُ فخر الإسلام.

قَوْلُهُ: (ثُمَّ الْحَدَّثُ وَالْجَنَابَةُ...) إِلَى آخِرِهِ.

هَذَا لِبَيَانِ مُشَارَكَتِهِمَا فِي حُرْمَةِ الْمَسِّ، وَافْتِرَاقِهِمَا فِي حُكْمِ الْقِرَاءَةِ.

بَيَانُهُ: أَنَّ الْحَدَّثَيْنِ لَمَّا ثَبَتَ حُكْمُهُمَا فِي الْيَدِ؛ لَمْ يَجْزُ مَسُّ الْمُصْحَفِ
بِالْيَدِ؛ لَا لِلْمُحَدَّثِ وَلَا لِلْجُنُبِ، وَلَمَّا لَمْ يَثْبُتْ حُكْمُ الْحَدَّثِ فِي الْقَمِّ - حَيْثُ لَمْ
يَحِبُّ غَسْلُهُ، وَثَبَتَ حُكْمُ الْجَنَابَةِ فِيهِ حَيْثُ ثَبَتَ غَسْلُهُ -؛ جَازَتْ قِرَاءَةُ الْمُحَدَّثِ
دُونَ الْجُنُبِ.

(١) ينظر: «التهذيب في فقه الإمام الشافعي» للبخاري [٢٧٧/١]، و«روضة الطالبين» للنووي [٧٩/١].

(٢) ينظر: «شرح الجامع الصغير» للبيزدوي [٤٥٥].

وَعَلَّافُهُ مَا يَكُونُ مُتَجَافِيًا^(١) عَنْهُ ، دُونَ مَا يَكُونُ مُتَّصِلًا بِهِ :

﴿ غَايَةُ الْعَبْدِ ﴾

قَوْلُهُ : (مُتَجَافِيًا عَنْهُ) ، أَيُّ : مُتَبَاعِدًا عَنْهُ .

قَالَ صَاحِبُ « التَّخْفَةِ » : « اخْتَلَفَ الْمَشَايخُ فِي تَفْسِيرِ الْغِلَافِ :

فَقَالَ بَعْضُهُمْ : هُوَ الْجِلْدُ الَّذِي عَلَيْهِ .

وَقَالَ بَعْضُهُمْ : هُوَ الْكُمُّ^(٢) .

وَقَالَ بَعْضُهُمْ : هُوَ الْخَرِيطَةُ ، وَهُوَ الصَّحِيحُ ؛ لِأَنَّ الْجِلْدَ تَبِعَ لِلْمُصْحَفِ .

وَالْكُمُّ تَبِعَ لِلْحَامِلِ ، وَأَمَّا الْخَرِيطَةُ فَلَيْسَتْ بِتَبِعٍ ، وَلِهَذَا إِذَا بَاعَ الْمُصْحَفُ لَا تَدْخُلُ [٩٠/١م] الْخَرِيطَةُ مِنْ غَيْرِ شَرْطٍ^(٣) .

وَقَالَ بَعْضُ مَشَايِخِنَا : لِمُعْتَبَرٍ حَقِيقَةُ الْمَكْتُوبِ ، حَتَّى إِنْ مَسَّ الْجِلْدُ ، وَمَسَّ

مَوَاضِعَ الْبَيَاضِ لَا يُكْرَهُ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَمَسَّ الْقُرْآنَ ، وَهَذَا أَقْرَبُ إِلَى الْقِيَاسِ ، وَالْأَوَّلُ أَقْرَبُ إِلَى التَّعْظِيمِ^(٤) .

وَلَوْ أَخَذَ الْجُنُبُ الْمُصْحَفَ بِكُمِّهِ ؛ فَعَنْ مُحَمَّدٍ فِي « النَّوَادِرِ » : « أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِهِ » .

قَالَ فَخْرُ الْإِسْلَامِ : وَكَرِهَ ذَلِكَ بَعْضُ مَشَايِخِنَا ، وَيُكْرَهُ مَسُّ الْمُصْحَفِ ، وَالسُّنَنِ ،

وَمَا هُوَ مِنْ كُتُبِ الشَّرِيعَةِ - لِلْمُخْدَثِ وَالْجُنُبِ ، وَالْحَائِضِ ، وَالنَّفْسَاءِ أَيْضًا ؛ لِأَنَّهُ لَا يَخْلُو عَنْ آيَاتٍ ، وَلَا بَأْسَ بِالْكُمِّ بِلَا خِلَافٍ^(٥) . إِلَى هُنَا لَفْظُ فَخْرِ الْإِسْلَامِ .

(١) مُتَجَافِيًا : أَيُّ مُرْتَبِعًا غَيْرَ لَاصِقٍ . النَّظْمُ الْمُسْتَعْدَبُ لابن بطال (٢٨/١) .

(٢) الْكُمُّ . السِّرُّ ، وَمِنْهُ كُمُّ الثَّمَرَةِ بِالنَّضْمِ : عِلَافُهَا ، وَالْكُمَّةُ : كُلُّ ظَرْفٍ غَطَّيْتُ بِهِ شَيْئًا وَالْبُسْتَةُ إِتْيَاهُ ، فَصَارَ لَهُ كَالْغِلَافِ . يَنْظُرُ : « لِسَانُ الْعَرَبِ » لابن منظور [٥٢٦/١٢] مادة : كَمَمَ .

(٣) يَنْظُرُ : « حَاشِيَةُ ابْنِ عَابِدِينَ » [١٧٣/١] ، « مِرْقَاتُ الْفَلَاحِ » [ص ٦١] ، « حَاشِيَةُ الطَّحْطَاوِيِّ عَلَى مِرْقَاتٍ » [ص ١٤٣] ، « اِفْتَاوِيُّ الْهِنْدِيَّةِ » [٣٩/١] .

(٤) يَنْظُرُ : « تَحْفَةُ الْفُقَهَاءِ » لِعَلَاءِ الدِّينِ السَّمُرْقَنْدِيِّ [٣٢/١] .

(٥) يَنْظُرُ : « شَرْحُ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ » لِلْبَزْدَوِيِّ [٤٥] .

كَالْجِلْدِ الْمُسَرَّرِ^(١). هُوَ^(٢) الصَّحِيحُ.

وَيُكْرَهُ مَسُّهُ بِالْكُمِّ، هُوَ الصَّحِيحُ؛ لِأَنَّهُ تَابِعٌ. بِخِلَافِ كُتُبِ الشَّرِيعَةِ حَيْثُ يَرَحُّصُ فِي مَسِّهَا بِالْكُمِّ؛ لِأَنَّ فِيهِ ضَرُورَةٌ.

وَلَا بَأْسَ بِدَفْعِ الْمُصْحَفِ إِلَى [١٢/٥] الصَّبِيَّانِ؛ لِأَنَّ فِي الْمَنْعِ تَضْيِيعُ حِفْظِ الْقُرْآنِ. وَفِي الْأَمْرِ بِالتَّطْهِيرِ حَرَجًا بِهِمْ، وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ.

قَالَ: وَإِذَا انْقَطَعَ دَمُ الْحَيْضِ لِأَقَلِّ مِنْ عَشْرَةِ أَيَّامٍ؛ لَمْ يَحِلَّ وَطُؤُهَا حَتَّى تَغْتَسِلَ.

غاية البيان

قَوْلُهُ: (كَالْجِلْدِ الْمُسَرَّرِ) نَظِيرُ قَوْلِهِ: (مُتَّصِلًا)، وَمُصْحَفٌ مُسَرَّرٌ أَجْزَاؤُهُ: مُشْدُودَةٌ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ، مِنَ الشَّيْزَةِ^(٣)، وَلَيْسَتْ بِعَرَبِيَّةٍ^(٤).

قَوْلُهُ: (وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ)، أَيُّ: دَفْعُ الْمُصْحَفِ إِلَى الصَّبِيَّانِ - بِلا اشتراطٍ ظهيرة - هُوَ الصَّحِيحُ، وَهَذَا اخْتِرَازٌ عَمَّا رُوِيَ عَنْ بَعْضِ مَشَايخِنَا فِي «شُرُوحِ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ»: أَنَّهُ يُكْرَهُ دَفْعُ الْمُصْحَفِ وَاللَّوْحِ الَّذِي كُتِبَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ إِلَى صَبِيٍّ. وَلَمْ يَرَّ عَامَّةُ مَشَايخِنَا كَرَاهَةً فِي ذَلِكَ؛ دَفْعًا لِلْحَرَجِ؛ إِذْ فِي التَّأْخِيرِ تَضْيِيعُ حِفْظِ الْقُرْآنِ^(٥).

قَوْلُهُ: (وَإِذَا انْقَطَعَ دَمُ الْحَيْضِ...) إِلَى آخِرِهِ.

(١) - دَفْعُ الْمُشْدُودِ بَعْضُهُ إِلَى بَعْضٍ، الْمُضْمُومُ طَرَفًا. الْقَامُوسُ الْمَحِيطُ ص: (٥١٤).

(٢) فِي نَسَخِ غَايَةِ الْبَيَانِ: «وَهَذَا هُوَ».

(٣) الشَّيْزَةُ كَسَمَةِ أَعْمَحِيَّةٍ، اسْتَعْمَلَهَا الْعَرَبُ، وَحَدِيدَةٌ: مُشَارَرَةٌ؛ وَهِيَ الَّتِي تَقْطَعُ كُلَّ شَيْءٍ مَرَّتَ عَلَيْهِ، قَدْ مَحَارَ بِطَرَفِ «الْمَغْرِبِ فِي تَرْتِيبِ الْمَعْرَبِ» لِلْمُطَرِّزِيِّ [ص/٢٤٨]، وَ«تَاجُ الْعُرُوسِ» لِلرَّبِيدِيِّ.

[١٧٧/١٥ مادة: شَرَزَ].

(٤) وَقَعَ بِالْأَصْلِ «عَرَبِيَّةٌ». وَالْمَثْبُوتُ مِنْ: «ت»، «م»، «ز»، «و»، «ف».

(٥) - مَحْدُودٌ: فَتَحَ الْقَدِيرُ [١/١٦٩، ١٧٠]، «تَبْيِينُ الْحَقَائِقِ» [١/٥٨]، «الْعَنَايَةُ عَلَى الْهَدَايَةِ بِهَامِشٍ

فَتَحَ الْقَدِيرُ» [١/١٦٩]، «الْبَيَانُ شَرْحُ الْهَدَايَةِ» [١/٦٥٣].

حماية البياض

اعْلَمْ: أَنَّ وَطْأَهَا لَا يَحِلُّ قَبْلَ أَنْ تَغْتَسِلَ إِذَا انْقَطَعَ دُمُّهَا (لِأَقَلِّ مِنْ عَشْرَةِ أَيَّامٍ)،
أَوْ بِمُضِيِّ وَقْتِ صَلَاةٍ، وَهِيَ تَقْدِرُ فِيهِ عَلَى الْاِغْتِسَالِ وَالتَّحْرِيمَةِ؛ لِأَنَّ مُعَاوَدَةَ الدَّمِّ
فِيمَا دُونَ الْعَشْرَةِ غَالِبَةٌ، فَلَا يُؤْمَنُ عَنِ الْوُقُوعِ فِي الْحَرَامِ، أَمَّا إِذَا اغْتَسَلْتَ أَوْ مَضَى
عَلَيْهَا ذَلِكَ الزَّمَانُ؛ يَتَأَيَّدُ (١/١٩١/٢) جَانِبُ الْاِنْقِطَاعِ، بِثَبُوتِ حُكْمِ الطَّهَارَةِ، حَيْثُ
صَارَتِ الصَّلَاةُ دَيْنًا عَلَيْهَا، فَيَحِلُّ وَطْأُهَا.

لَكِنْ: هَذَا إِذَا كَانَ الْاِنْقِطَاعُ عَلَى عَادَتِهَا، أَمَّا إِذَا لَمْ يَكُنْ عَلَى عَادَتِهَا، فَلَا
يَحِلُّ وَطْأُهَا وَإِنْ اغْتَسَلْتَ إِلَى أَنْ تَأْتِيَ عَادَتُهَا، كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي الْمَثْنِ عَقِبَ هَذَا؛
لِأَنَّ (١/٣٧٧) [الْعَوْدَ إِلَى الْعَادَةِ غَالِبٌ] (١).

بَيَانُ هَذَا: مَا ذَكَرَهُ فِي «شَرْحِ الطَّحَاوِيِّ»: «أَنَّ الْمَرْأَةَ إِذَا كَانَتْ أَيَّامُهَا دُونَ
الْعَشْرَةِ فِي الْحَيْضِ، وَفِي النَّقَاسِ دُونَ الْأَرْبَعِينَ، وَانْقَطَعَ الدَّمُّ عَنْهَا، فَإِنَّهُ لَا يُحْكَمُ
بِطَهَارَتِهَا بِنَفْسِ الْاِنْقِطَاعِ، حَتَّى تَغْتَسِلَ أَوْ يَمُضِيَ عَلَيْهَا وَقْتُ صَلَاةٍ أَدْنَى الصَّلَاةِ
إِلَيْهَا مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى الْغُسْلِ، يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْاِنْقِطَاعُ فِي وَقْتِ صَلَاةٍ.

فَإِنْ وَجَدَتْ مِنَ الْوَقْتِ مِقْدَارَ مَا تَغْتَسِلُ، وَتَجِدُ مِنَ الْوَقْتِ سَاعَةً، فَإِنَّهُ يُحْكَمُ
بِطَهَارَتِهَا بِمُضِيِّ ذَلِكَ الْوَقْتِ، وَيَجِبُ عَلَيْهَا قَضَاءُ تِلْكَ الصَّلَاةِ، اغْتَسَلَتْ أَوْ لَمْ
تَغْتَسِلْ، وَلَزُوجِهَا أَنْ يَقْرَبَهَا بَعْدَ مُضِيِّ ذَلِكَ الْوَقْتِ، قَبْلَ أَنْ تَغْتَسِلَ عِنْدَنَا.

وَقَالَ زُفَرٌ: لَا يَجُوزُ أَنْ يَقْرَبَهَا حَتَّى تَغْتَسِلَ، وَأَمَّا إِذَا بَقِيَ مِنَ الْوَقْتِ مِقْدَارُ

(١) قَالَ كَمَالُ الدِّينِ بْنِ الْهَمَامِ: حَاصِلُهُ إِمَّا أَنْ يَقْطَعَ لِنِصَابِ الْعَشْرَةِ، أَوْ دُونِهَا لِتِمَامِ الْعَادَةِ، أَوْ دُونِهَا،
فَعَى الْأَوَّلِ يَحِلُّ وَطْأُهَا بِمَحْرَدِ الْاِنْقِطَاعِ، وَفِي الثَّلَاثِ، لَا يَقْرَبُهَا وَإِنْ اغْتَسَلَتْ مَا لَمْ تَمُضْ عَادَتُهَا،
وَفِي الثَّانِي إِنْ اغْتَسَلَتْ أَوْ مَضَى عَلَيْهَا وَقْتُ صَلَاةٍ، يَعْنِي خَرَجَ وَقْتُ الصَّلَاةِ حَتَّى صَارَتْ دَيْنًا فِي
دَمَتِهَا حَلًّا وَلَا لَا. يَنْظُرُ: فَتَحَ الْقَدِيرُ ١/١٧٠، تَبْيِينُ الْحَقَائِقِ ١/٥٨، ٥٩، الْعَنَاءُ عَلَى الْهَدَايَةِ
بِهَامِشِ فَتَحِ الْقَدِيرِ ١/١٧٠، ١٧١، النَّبَاةُ شَرْحُ الْهَدَايَةِ ١/٦٥٣ - ٦٥٤، الْبَحْرُ الرَّائِقُ ١/٢١٣).

لِأَنَّ الدَّمَ يَدْرُ تَارَةً، وَيَنْقَطِعُ أُخْرَى، فَلَا بُدَّ مِنَ الْإِغْتِسَالِ؛ لِيَتَرَجَّعَ جَانِبُ الْإِنْقِطَاعِ، وَلَوْ لَمْ تَغْتَسِلْ مَضَى عَلَيْهَا أَذْنَى وَقْتُ الصَّلَاةِ بِقَدْرِ أَنْ تَقْدِرَ عَلَى الْإِغْتِسَالِ وَالتَّخْرِيمَةِ حَلٍّ وَطُؤُهَا؛ لِأَنَّ الصَّلَاةَ صَارَتْ دَيْنًا فِي ذِمَّتِهَا فَطَهَّرَتْ حُكْمًا.

وَلَوْ كَانَ انْقَطَعَ الدَّمُ دُونَ عَادَتِهَا فَوْقَ الثَّلَاثِ؛ لَمْ يَقْرَبْهَا حَتَّى تَمْضِيَ عَادَتُهَا، وَإِنْ اغْتَسَلْتَ؛ لِأَنَّ الْعُودَ فِي الْعَادَةِ غَالِبٌ، فَكَانَ الْإِخْتِيَاظُ فِي الْإِجْتِنَابِ.

وَإِنْ انْقَطَعَ الدَّمُ لِعَشْرَةِ أَيَّامٍ؛ حَلٍّ وَطُؤُهَا قَبْلَ الْغُسْلِ؛ لِأَنَّ الْحَيْضَ لَا مَزِيدَ لَهُ عَلَى الْعَشْرِ إِلَّا أَنَّهُ لَا يُسْتَحَبُّ لِلنَّهْيِ فِي الْقِرَاءَةِ بِالتَّشْدِيدِ.

﴿غَايَةُ الْبَيَانِ﴾

الْإِغْتِسَالُ لَا غَيْرَ، أَوْ لَا يَسَعُ الْإِغْتِسَالُ، فَلَا يَجِبُ عَلَيْهَا قَضَاءُ تِلْكَ الصَّلَاةِ، وَلَا يُحْكَمُ بِطَهَارَتِهَا بِمَضْيِ ذَلِكَ الْوَقْتِ، حَتَّى تَغْتَسِلَ أَوْ يَمْضِيَ وَقْتُ صَلَاةٍ أُخْرَى. إِلَى هُنَا لَفْظُ «شَرْحِ الطَّحَاوِيِّ».

وَكَذَا إِذَا تَيَمَّمْتَ وَصَلْتَ، أَمَا إِذَا تَيَمَّمْتَ وَلَمْ تُصَلِّ، فَلَا يَحِلُّ وَطُؤُهَا.

وَقَالَ مُحَمَّدٌ: يَحِلُّ، قِيَاسًا عَلَى مَا إِذَا اغْتَسَلْتَ.

وَجَهْ قَوْلِهِمَا: أَنَّ التَّيَمُّمَ لَا اسْتِقْرَارَ لَهُ؛ لِجَوَازِ بَطْلَانِهِ [١/٩١ ط/م] بِرُؤْيَةِ الْمَاءِ، وَلَا كَذَلِكَ الْغُسْلُ.

قَوْلُهُ: (يَدْرُ) بِضَمِّ الدَّالِ وَكَسْرِهَا، أَيُّ: يَسِيلُ.

قَوْلُهُ: (إِلَّا أَنَّهُ لَا يُسْتَحَبُّ لِلنَّهْيِ فِي الْقِرَاءَةِ بِالتَّشْدِيدِ) اسْتِثْنَاءٌ مِنْ قَوْلِهِ: (حَلٍّ وَطُؤُهَا).

قال: وَالطَّهْرُ إِذَا تَخَلَّلَ بَيْنَ الدَّمَيْنِ فِي مُدَّةِ الْحَيْضِ؛ فَهُوَ كَالدَّمِ الْمُتَوَالِي

❦ غَايَةُ الْبَيَانِ ❦

يعني: إِذَا كَانَ الْإِنْقِطَاعُ لِعَشْرَةِ يَحِلُّ الْوُطْءُ، لَكِنْ لَا يُسْتَحَبُّ؛ لَوُرُودِ النَّهْيِ عَنِ الْقُرْبَانِ فِي الْقِرَاءَةِ بِالتَّشْدِيدِ^(١)؛ لِأَنَّهَا تَقْتَضِي حُرْمَةَ الْقُرْبَانِ قَبْلَ الْإِغْتِسَالِ.

بَيَانُهُ: أَنَّ الْقِرَاءَةَ بِالتَّخْفِيفِ^(٢) تُبَيِّحُ الْوُطْءَ بَعْدَ الْإِنْقِطَاعِ قَبْلَ الْغُسْلِ.

وَالْقِرَاءَةُ بِالتَّشْدِيدِ: لَا تُبَيِّحُ الْوُطْءَ إِلَّا بَعْدَ الْغُسْلِ، وَهُمَا مُتَعَارِضَتَانِ، فَحَمَلْنَا إِحْدَى الْقِرَاءَتَيْنِ عَلَى مَا دُونَ الْعَشْرَةِ، وَالْأُخْرَى عَلَى الْعَشْرَةِ؛ تَوْفِيقًا بَيْنَ الدَّلِيلَيْنِ بِقَدْرِ الْإِمْكَانِ.

وَالْقِرَاءَةُ بِالتَّشْدِيدِ - وَإِنْ كَانَتْ مَحْمُولَةً عَلَى مَا دُونَ الْعَشْرَةِ - تَحْتَمِلُ الْعَشْرَةَ؛ لِأَنَّ الْحَمْلَ إِنَّمَا كَانَ بِالرَّأْيِ وَالْاجْتِهَادِ، فَلَأَجْلِ هَذَا الْإِحْتِمَالِ قُلْنَا: لَا يُسْتَحَبُّ الْوُطْءُ قَبْلَ الْغُسْلِ.

وَهَذَا الَّذِي قُلْنَا: مَذْهَبُ عُلَمَائِنَا الثَّلَاثَةِ.

وَعِنْدَ زُفَرٍ وَالشَّافِعِيِّ^(٣): لَا يَحِلُّ الْوُطْءُ أَصْلًا؛ لِلْقِرَاءَةِ بِالتَّشْدِيدِ.

قُلْنَا: يَلْزَمُ التَّرْكُ - عَلَى مَا قَالَا - بِأَحَدِ الدَّلِيلَيْنِ، وَفِيمَا قُلْنَا عَمَلٌ بِهِمَا، وَالْأَصْلُ فِي الدَّلَائِلِ الْإِعْمَالُ لَا الْإِهْمَالُ.

قَوْلُهُ: (وَالطَّهْرُ إِذَا تَخَلَّلَ بَيْنَ الدَّمَيْنِ فِي مُدَّةِ الْحَيْضِ فَهُوَ كَالدَّمِ الْمُتَوَالِي)، أَيْ: الطَّهْرُ حُكْمُهُ حُكْمُ الدَّمِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِطَهَرٍ مُعْتَبَرٍ.

(١) قرأ عاصم في رواية أبي بكر، والمفضل وحمزة، والكسائي: ﴿يَطْهَرْنَ﴾ مشددة.

(٢) قرأ ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو، وابن عامر: ﴿يَطْهَرْنَ﴾ خفيفة. وقرأ حفص عن عاصم:

﴿يَطْهَرْنَ﴾ خفيفة. يطر: «السبعة في القراءات» لأبي بكر بن مجاهد [١٨٢/١]، «حجة القراءات»

لابن زنجلة [ص/١٣٥].

(٣) يطر: «الحوي الكبير» لأبي الحسن لماوردي [٣٨٦/١]. و«البيان» للعمرائي [٣٤٣/١].

قَالَ عليه السلام: هَذَا إِحْدَى الرَّوَايَاتِ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ رحمته الله ، وَوَجْهُهُ: أَنَّ اسْتِيعَابَ الدَّمِ مُدَّةَ الْحَيْضِ لَيْسَ بِشَرْطٍ بِإِلْجَمَاعٍ ، فَيُعْتَبَرُ أَوَّلُهُ وَآخِرُهُ كَالنَّصَابِ فِي بَابِ الرُّكَاةِ .

﴿ غَايَةُ الْبَيَانِ ﴾

صَوْرَتُهُ: مُبْتَدَأَةٌ رَأَتْ يَوْمًا دَمًا ، وَثَمَانِيَّةٌ طَهْرًا ، فَيَوْمًا دَمًا ؛ فَالْكُلُّ حَيْضٌ ، وَهَذِهِ إِحْدَى الرَّوَايَاتِ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ .

وَفِي آخِرِ أَقْوَالِهِ - وَهُوَ رِوَايَةٌ [٩٢/١ م] أَبِي يُوسُفَ عَنْهُ - أَنَّ الطُّهْرَ إِذَا كَانَ أَقَلَّ مِنْ خَمْسَةِ عَشَرَ يَوْمًا ؛ لَا يُعْتَبَرُ فَاصِلًا ؛ لِأَنَّ مَا دُونَ خَمْسَةِ عَشَرَ لَيْسَ بِطُهْرٍ مُعْتَبَرٍ ، فَإِذَا كَانَ فَاسِدًا ، فَأُخِذَ حُكْمُ ضِدِّهِ ؛ كَالصَّوْمِ الْفَاسِدِ .

صَوْرَتُهُ: مُبْتَدَأَةٌ رَأَتْ يَوْمًا دَمًا ، فَأَرْبَعَةٌ عَشَرَ طَهْرًا ، فَيَوْمًا دَمًا ؛ فَالْعَشْرَةُ - مِنْ أَوَّلِ مَا رَأَتْ - حَيْضٌ .

وَرَوَى مُحَمَّدٌ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ: أَنَّ الشَّرْطَ أَنْ يَكُونَ الدَّمُ مُحِيطًا بِطَرْفِي الْعَشْرَةِ . فَعَلَى هَذِهِ الرِّوَايَةِ: لَا يَجُوزُ بَدَايَةُ الْحَيْضِ ، وَلَا خَتْمُهُ بِالطُّهْرِ .

صَوْرَتُهُ: مُعْتَادَةٌ بِعَشْرَةٍ رَأَتْ قَبْلَ أَيَّامِهَا يَوْمًا دَمًا ، وَفِي أَوَّلِ أَيَّامِهَا يَوْمًا طَهْرًا ، وَثَمَانِيَّةٌ أَيَّامَ دَمًا ، فَفِي الْعَاشِرِ طَهْرًا ، ثُمَّ يَوْمًا دَمًا ؛ فَحَيْضُهَا عِنْدَ مُحَمَّدٍ: هِيَ الثَّمَانِيَّةُ ، وَعِنْدَهُمَا: الْعَشْرَةُ .

وَمَنْ أَضَلَّ مُحَمَّدٌ: أَنَّ الطُّهْرَ إِذَا تَخَلَّلَ لَا يُجْعَلُ فَاصِلًا إِذَا كَانَ أَقَلَّ مِنْ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ . كَمَا هُوَ قَوْلُهُمَا ، وَإِنْ كَانَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ أَوْ أَكْثَرَ - إِنْ كَانَ مِثْلَ الدَّمَيْنِ أَوْ الدَّمَانِ أَكْثَرَ - لَمْ يُجْعَلْ فَاصِلًا ، وَإِنْ كَانَ أَكْثَرَ مِنَ الدَّمَيْنِ يُجْعَلُ فَاصِلًا ، ثُمَّ إِنْ أُمْكِنَ أَنْ يُجْعَلَ أَحَدُ الْجَانِبَيْنِ حَيْضًا ؛ يُجْعَلُ ، وَإِلَّا فَلَا .

وَجْهٌ قَوْلِهِ أَنَّ هَذَا طَهْرٌ غَالِبٌ ؛ فَيُجْعَلُ فَاصِلًا ، قُلْنَا: إِنَّهُ فَاسِدٌ ، فَصَارَ كَالدَّمِ ،

وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ رحمته الله ، وَهُوَ رِوَايَتُهُ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ رحمته الله . وَقِيلَ : هُوَ آخِرُ أَقْوَالِهِ : إِنَّ الطَّهْرَ إِذَا كَانَ أَقَلَّ مِنْ خَمْسَةِ عَشَرَ لَا يُفْصَلُ ، وَهُوَ كُلُّهُ كَالْدَمِ الْمُتَوَالِي ؛ لِأَنَّهُ طَهْرٌ فَاسِدٌ ، فَيَكُونُ بِمَنْزِلَةِ الدَّمِ ، وَالْأَخْذُ بِهَذَا الْقَوْلِ أَيْسَرُ . وَتَمَامُهُ يُعْرَفُ فِي كِتَابِ الْحَيْضِ .

وَأَقْلُ الطَّهْرِ خَمْسَةُ عَشَرَ يَوْمًا ،

❦ غَايَةُ لِبْيَانِ ❦

كما قلنا (١) .

قوله : (وَالْأَخْذُ بِهَذَا [٣٨١] الْقَوْلِ أَيْسَرُ) ، أَي : الْأَخْذُ بِقَوْلِ أَبِي يُوسُفَ ، أَيْسَرُ عَلَى الْمُقْتَنِي وَالْمُسْتَفْتِيَاتِ ؛ لِأَنَّ فِي قَوْلِ مُحَمَّدٍ تَفَاصِيلَ يَشُقُّ ضَبْطُهَا ؛ خُصُوصًا عَلَى الْحَيْضِ الْقَاصِرَاتِ الْعَقْلِ ، فَكَانَ مَا قَالَهُ أَبُو يُوسُفَ أَلْيَقَ بِوَضْعِ الشَّرْعِ الْمُحَمَّدِيِّ ؛ إِذْ لَيْسَ فِيهِ التَّكَالِيفُ الشَّاقَّةُ الَّتِي [١/٢٩٢م] كَانَتْ عَلَى الْأُمَّمِ السَّابِقَةِ ؛ مِثْلُ : الْإِضْرَ ، وَالْأَغْلَالِ ؛ كَقَتْلِ النَّفْسِ لِلتَّوْبَةِ ، وَقَطْعِ مَوْضِعِ النَّجَاسَةِ .

قوله : (وَأَقْلُ الطَّهْرِ خَمْسَةُ عَشَرَ يَوْمًا) ، أَي : أَقْلُ الطَّهْرِ الْفَاصِلِ بَيْنَ الدَّمَيْنِ .

(١) الروايات عن أبي حنيفة في هذا ختمة وقد ذكر هنا رواية محمد ورواية أبي يوسف رحمتهما الله . - وبقيت ثلاثة :

١ - قول زفر : فإنه روى عن أبي حنيفة - أنها إذا رأت في طرفي العشرة ثلاثة أيام دماً فهي حيض وإلا فلا ؛ لِأَنَّ الطَّهْرَ يَجْعَلُ دَمًا تَبَعًا لِلدَّمَيْنِ ، فَلَا يَدُ مِنْ أَنْ يَكُونَ مِنْ أَنْفُسِهِمَا صَالِحِينَ لِلْحَيْضِ فِي وَقْتِ الْحَيْضِ .

٢ - قول الحسن بن زياد : فإنه روى عن أبي حنيفة : أَنَّ الطَّهْرَ الْمُتَحَلِّلَ بَيْنَ الدَّمَيْنِ إِنْ كَانَ أَقَلَّ مِنْ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ لَا يَكُونُ فَاصِلًا ، إِنْ كَانَ كَالدَّمِ الْمُتَوَالِي ، فَإِذَا بَلَغَ الطَّهْرُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلِيَالِيهَا كَانَ فَاصِلًا عَلَى كُلِّ حَالٍ .

٣ - قول عبد الله بن المبارك : روى عن أبي حنيفة - أَنَّ الدَّمَ إِذَا كَانَ فِي طَرَفِي الْعَشْرَةِ ، وَكَانَ بِحَالٍ لَوْ جُمِعَتِ الدَّمَاءُ الْمُتَفَرِّقَةُ تَبْلُغُ حَيْضًا - لَا يَصِيرُ الطَّهْرُ فَاصِلًا بَيْنَ الدَّمَيْنِ ، وَيَكُونُ كُلُّهُ حَيْضًا ، وَإِنْ كَانَ بِحَالٍ لَوْ جُمِعَ لَا يَبْلُغُ حَيْضًا ، يَصِيرُ فَاصِلًا بَيْنَ الدَّمَيْنِ . ينظر : «بدائع الصنائع» [١/٣٠٢] ، «الباية شرح الهداية» للعيني [١/٦٥٧] .

هَكَذَا رُوِيَ ^(١) عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ عليه السلام . وَأَنَّهُ لَا يُعْرَفُ إِلَّا تَوْقِيفًا .
وَلَا غَايَةَ لِأَكْثَرِهِ ؛ لِأَنَّهُ يَمْتَدُّ إِلَى سَنَةٍ وَسَتَيْنِ ، فَلَا يَتَقَدَّرُ ^(٢) بِتَقْدِيرٍ إِلَّا إِذَا
اسْتَمَرَّ بِهَا الدَّمُ ، وَيُعْرَفُ ذَلِكَ فِي كِتَابِ الْحَيْضِ .

غاية البيان

(كذا نُقِلَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ) ^(٣) ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ مَنقُولٌ مِنَ النَّبِيِّ عليه السلام ؛ لِأَنَّ
الْعَقْلَ لَا اهْتِدَاءَ لَهُ فِي الْمُقَدَّرَاتِ ، وَجَلَّ مَنْصِبُهُ عَنِ الْكَذِبِ وَالْجَزَافِ ؛ لِأَنَّ الطُّهْرَ
مُدَّةٌ مُوجِبَةٌ لِلصَّوْمِ وَالصَّلَاةِ كَالِإِقَامَةِ ، وَهِيَ مُقَدَّرَةٌ بِخُسْمَةِ عَشْرِ يَوْمًا بِالْأَثَرِ ، فَصَارَ
الْحُكْمُ الْوَارِدُ فِيهَا وَارِدًا فِيهِ دَلَالَةً .

وَأَمَّا أَكْثَرُهُ : فَلَا غَايَةَ لَهُ ؛ لِأَنَّ مِنَ النِّسَاءِ مَنْ تَحِيضُ فِي الشَّهْرِ مَرَّةً ، وَمِنْهُنَّ
مَنْ تَحِيضُ فِي الشَّهْرَيْنِ مَرَّةً ، وَمِنْهُنَّ مَنْ تَحِيضُ فِي سَنَةٍ أَوْ سَتَيْنِ ، فإِذَا لَمْ يَدْخُلْ
تَحْتَ الضَّبْطِ وَلَا يُعْلَمُ غَايَتُهُ .

وَالْمُرَادُ مِنْ قَوْلِنَا : «لَا غَايَةَ لِأَكْثَرِهِ» : أَنَّهَا تُصَلِّي وَتَصُومُ مَا لَمْ تَحِيضْ ، إِلَّا إِذَا

(١) فِي نَسَخِ غَايَةِ الْبَيَانِ : «كَذَا نُقِلَ» .

(٢) كَذَا فِي الْأَصْلِ وَتَحْتَهُ (خ) وَفِي حَاشِيَةِ الْأَصْلِ : (خ ، ص) : يَقْدَرُ .

قَالَ عَبْدُ الْقَادِرِ الْقُرْشِيُّ : «لَمْ أَرْ هَذَا الْأَثَرَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ» .

وَقَالَ ابْنُ قُطُوبُغَا - وَمِنْ خَطِّهِ نَقَلْنَا - : «قَالَ مُخْرِجُو أَحَادِيثِ «الْهُدَايَةِ» : لَمْ نَجِدْهُ» .

وَقَالَ الْعَبْدِيُّ : «لَيْسَ هَذَا موجودًا فِي الْكُتُبِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِنَفْسِ الْأَحَادِيثِ وَالْأَخْبَارِ ، وَقَالَ بَعْضُ
شُرَحِ «الظَّاهِرِ أَنَّهُ سَمِعَ مِنَ الصَّحَابِيِّ ، وَهُوَ سَمِعَ مِنَ النَّبِيِّ عليه السلام ؛ لِأَنَّ مَنْصِبَهُ أَجَلٌ عَنِ الْكَذِبِ» .
قُلْتُ : هَذَا يُسَلَّمُ إِذَا ثَبَتَ النُّقْلُ عَنْهُ .

وَرَوَى الْأَكْمَلُ : «الظَّاهِرُ أَنَّهُ مَنقُولٌ عَنِ النَّبِيِّ عليه السلام» . قُلْتُ : هَذَا أَيْضًا إِنَّمَا يَصَحُّ إِذَا ثَبَتَ عَنْهُ أَوَّلًا ، وَلَمْ
يُثَبِّتْ . فَكَيْفَ يُقَالُ : الظَّاهِرُ أَنَّهُ مَنقُولٌ ؟ وَهَذَا مِثْلُ مَا يُقَالُ : أُثْبِتَ الْعَرْشَ ثُمَّ انْقُضَ . يَنْظُرُ : «الْعَنَايَةُ
فِي سَجَرِ أَحَادِيثِ الْهُدَايَةِ» لِعَبْدِ الْقَادِرِ الْقُرْشِيِّ [ق ١٧/ب/ مخطوط مكتبة فيض الله أفندي -
رقم (الحفظ : ٢٨٨)] ، وَ«التَّعْرِيفُ وَالْإِخْبَارُ بِتَخْرِيجِ أَحَادِيثِ الْإِخْتِيَارِ» لِابْنِ قُطُوبُغَا
[و ١٢/أ مخطوط مكتبة فيض الله أفندي - تركيا/ (رقم الحفظ : ٢٩٢)] . وَ«الْبَنَاءُ فِي شَرْحِ
الْهُدَايَةِ» لِلْعَبْدِيِّ [٣٢/٢] .

غاية البيان

استمرَّ الدَّمُ، فحينئذٍ يكونُ لأكثرِهِ غايةٌ عندَ عامَّةِ العلماءِ، إلَّا عندَ سعدِ بنِ مُعاذٍ المروزي^(١)، كما في نَضَبِ العادةِ إذا رأتْ مبتدأةَ عشرةٍ دَمًا، وستةَ طُهرًا، ثمَّ استمرَّ الدَّمُ، فعندَ العامَّةِ: تدعُ الصَّلَاةَ في عشرةٍ من أوَّلِ كلِّ شهرٍ، كما إذا ابتدأتْ مع البلوغِ مُستحاضَةً.

وعندَ أبي عِصْمَةَ^(٢): تدعُ من أوَّلِ الاستمرارِ عشرةَ لا غيرُ، فتُصَلِّي سَنَةً.

وعن مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ المَيْدَانِيِّ^(٣): أَنَّهُ مُقَدَّرٌ بِسِتَّةِ أَشْهُرٍ إِلَّا سَاعَةً.

وَقِيلَ: أَنَّهُ مُقَدَّرٌ بِأَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ إِلَّا سَاعَةً.

وعنِ الحَاكِمِ الشَّهِيدِ: أَنَّهُ قَدَّرَهُ بِشَهْرَيْنِ^(٤).

(١) هو: أَبُو عِصْمَةَ الحَنْفِيُّ، وقد تقدَّمت ترجمته.

(٢) هو أَبُو عِصْمَةَ نُوْحُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ - تلميذُ أَبِي حَنِيفَةَ، وَتُسَمَّى: نُوْحُ الْجَامِعِ؛ لَأَنَّهُ كَانَ لَهُ أَرْبَعُ مَجَالِسٍ. مجلسٌ للمناظرة، ومجلسٌ لدرس الفقه، ومجلسٌ لمذاكرة الحديث ومعرفة معانيه والمغازي، ومجلسٌ لمعاني القرآن والأدب والنحو. وكان إمامَ أهل مَرُوءَ، من الأئمة الكبار، وروى عنه شعبةٌ وابنُ جريجٍ وهما هما، ومع هذه الجلالة لزمَ أبا حنيفة. كذا قال الموفقُ في «مناقب أبي حنيفة». كذا جاء في حاشية: «م». و«و». و«ر». و«ت». و«ف»، ولعلَّ مراد المصنف هو سعد بن معاذ المتقدم.

(٣) هو: أَبُو بَكْرٍ الصَّرِيرُ، من أئمة الحنيفة، حَدَّثَ عَنْ أَبِي مُحَمَّدٍ المُرْنِيِّ، وعنه: مَيْمُونُ بْنُ عَلِيٍّ المَيْمُونِيُّ، وله مناظرات مع أبي أحمد نصر العيصي، وكان شيخًا كبير القدر عارفًا بالمذهب، قلَّ ما يؤخذ مثله في الأعصار - يطر: «الجواهر المصيبة» لعبد القادر القرشي [٦/٢]. و«المِرْقَاةُ الوُفِيَّةُ في طبقات الحنفية» للميرزاآبادي [ق/٤٥/ب/ مخطوط مكتبة رئيس الكتاب - تركيا/ (رقم الحفظ: ٦٧١)]، و«الفوائد البهية» للكنوي [ص/١٥٥].

(٤) وهو روايةُ مُحَمَّدِ بْنِ سَمَاعَةَ عن مُحَمَّدٍ؛ لأنَّ الحيضَ والطهرَ ما يتكرران في الشهر مرتين عادة، إذ الغالب أنَّ النساءَ يحضن في كلِّ شهرٍ مرَّةً، فإذا طهرت شهرين فقد طهرت في أيام عاداتها، فصار ذلك الطهرُ عادةً لها، فوجب التقديرُ به، وهو اختيار أبي سهل، قال الإمامُ برهان الدين: الفتوى عليه؛ لأنَّه أيسرُ على المفتي والنساء. وتماهه في «رد المحتار» [١/١٩٠]، «فتح باب العناية» [١/٢٠٥ - ٢٠٧].

وَدَمُ الْإِسْتِحَاظَةِ كَالرُّعَافِ الدَّائِمِ؛ لَا يَمْنَعُ الصَّلَاةَ، وَلَا الصَّوْمَ، وَلَا الْوُطْءَ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «تَوَضَّئِي وَصَلِّي وَإِنْ قَطَرَ الدَّمُ عَلَى الْحَصِيرِ» وَإِذَا عُرِفَ حُكْمُ الصَّلَاةِ؛ ثَبَتَ حُكْمُ الصَّوْمِ وَالْوُطْءِ بِنَتِيجَةِ الْإِجْمَاعِ.

فَلَوْ رَادَ الدَّمُ عَلَى الْعَشْرَةِ^(١)، وَلَهَا عَادَةٌ مَعْرُوفَةٌ دُونَهَا؛ رُدَّتْ إِلَى أَيَّامِ عَادَتِهَا، وَالَّذِي زَادَ اسْتِحَاظَةً؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «الْمُسْتَحَاضَةُ تَدْعُ الصَّلَاةَ أَيَّامَ

غَايَةُ الْبَيَانِ

وَقَالَ فِي «الْخُلَاصَةِ»: أَكْثَرُ مُدَّةِ الطَّهْرِ الَّذِي يَصْلَحُ لِنَصْبِ الْعَادَةِ: شَهْرٌ كَامِلٌ^(٢).

قَوْلُهُ: (بِنَتِيجَةِ الْإِجْمَاعِ). يَعْنِي: بِدَلَالَةِ [م/٩٣/١] الْإِجْمَاعِ.

بَيَانُهُ: أَنَّ الدَّمَ مُنَافٍ لِلطَّهَارَةِ الَّتِي هِيَ شَرْطُ الصَّلَاةِ، وَمَعَ هَذَا لَمْ يَمْنَعْ دَمُ الْإِسْتِحَاظَةِ الصَّلَاةَ؛ دَفْعًا لِلضَّرُورَةِ بِالْإِجْمَاعِ، فَلِأَنَّ لَا يَمْنَعُ الصَّوْمَ وَالْوُطْءَ - وَالْمُنَافَاةُ لَيْسَتْ بِثَابِتَةٍ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَهُ أَضَلًّا - أَوْلَى وَأَحْرَى.

وإِنَّمَا قُلْنَا: بَعْدَمِ الْمُنَافَاةِ؛ لِأَنَّ الصَّوْمَ نَقِضُهُ الْفِطْرُ لَا الدَّمُ، وَالْوُطْءُ نَقِضُهُ تَرْكُ الْوُطْءِ لَا الدَّمُ، بِخِلَافِ الطَّهَارَةِ، فَإِنَّ نَقِضَهَا النَّجَاسَةُ، وَالنَّجَاسَةُ لَا زِمَةَ الدَّمِ، وَمُنَافِي الْإِجْمَاعِ مُنَافِي الْمَلْزُومِ، فَافْهَمْ.

قَوْلُهُ: (فَلَوْ زَادَ الدَّمُ عَلَى الْعَشْرَةِ).

إِنَّمَا قِيدَ بِالزِّيَادَةِ؛ لِأَنَّ الدَّمَ إِذَا لَمْ يَزِدْ عَلَيْهَا يَكُونُ الْمَجْمُوعُ حَيْضًا مِنْ غَيْرِ رَدٍّ إِلَى أَيَّامِهَا الْمَعْهُودَةِ؛ لِأَنَّهُ تَارَةٌ يَزِيدُ، وَتَارَةٌ يَنْقُصُ، وَالنَّقْصَانُ مُعْتَبَرٌ؛ فَكَذَا الزِّيَادَةُ، بِخِلَافِ مَا إِذَا زَادَ عَلَى الْعَشْرَةِ، حَيْثُ تُرَدُّ إِلَى الْمَعْهُودَةِ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ:

(١) فِي حَاشِيَةِ الْأَصْلِ: «خ: عَشْرَةُ أَيَّامٍ».

(٢) بِطَرِيقِ: «خُلَاصَةُ الْفَتَاوَى» لِلْبُخَارِيِّ [ق/٦١].

أَقْرَأَتْهَا». وَلِأَنَّ الزَّائِدَ عَلَى الْعَادَةِ يُجَانِسُ مَا زَادَ عَلَى الْعَشْرَةِ، فَيُلْحَقُ بِهِ.

وَإِنْ ابْتَدَأَتْ مَعَ الْبُلُوغِ مُسْتَحَاضَةً؛ فَحَيْضُهَا عَشْرَةُ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ،
وَالْبَاقِي اسْتِحَاضَةٌ؛ لِأَنَّا عَرَفْنَاهُ حَيْضًا، فَلَا يَخْرُجُ عَنْهُ بِالشَّكِّ. [١٢/٥]

عابه البيان

«الْمُسْتَحَاضَةُ تَدْعُ الصَّلَاةَ أَيَّامَ أَقْرَأَتْهَا»^(١).

وَالْحَدِيثُ مَطْلُوقٌ، فَيُنْصَرَفُ إِلَى الْمَعْهُودِ، وَلِأَنَّ مَا رَأَتْ فِي مَعْرُوفَتِهَا حَيْضٌ
يَقِينًا، وَمَا زَادَ عَلَى الْعَشْرَةِ اسْتِحَاضَةٌ يَقِينًا، فَحَصَلَ الشَّكُّ فِيمَا بَيْنَهُمَا، فَلَا تَتْرُكُ
الصَّلَاةَ بِالشَّكِّ.

قَوْلُهُ: (فَيُلْحَقُ بِهِ)، أَيُّ: يُلْحَقُ الزَّائِدُ عَلَى الْعَادَةِ، بِمَا زَادَ عَلَى الْعَشْرَةِ.

وَفِي هَذَا التَّعْلِيلِ - أَغْنَى: قَوْلُهُ: (وَلِأَنَّ الزَّائِدَ عَلَى الْعَادَةِ يُجَانِسُ مَا زَادَ عَلَى
الْعَشْرَةِ) - نَظَرٌ عِنْدِي؛ لِأَنَّ لِقَائِلِي أَنْ يَقُولَ: كَمَا أَنَّ الْمُجَانِسَةَ حَاصِلَةٌ بَيْنَ الزَّائِدَيْنِ،
فَكَذَا حَاصِلَةٌ بَيْنَ مَا رَأَتْ فِي مَعْرُوفَتِهَا، وَبَيْنَ الزَّائِدِ إِلَى الْعَشْرَةِ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ
مِنْهُمَا^(٢) فِي مُدَّةِ الْحَيْضِ، بَلِ الْمُجَانِسَةُ هُنَا أَكْثَرُ؛ لِأَنَّ أَحَدَ الزَّائِدَيْنِ فِي مُدَّةِ
الْحَيْضِ، وَالْآخَرُ فِي غَيْرِهَا^(٣).

[١٢/٥] قَوْلُهُ: (وَإِنْ ابْتَدَأَتْ مَعَ الْبُلُوغِ مُسْتَحَاضَةً).

ابْتَدَأَتْ: عَلَى صِيغَةِ الْمَبْنِيِّ لِلْفَاعِلِ، وَيُرْوَى عَلَى صِيغَةِ الْمَبْنِيِّ لِلْمَفْعُولِ
بِضَمِّ التَّاءِ، وَالْأَوَّلُ أَوْجَهُ عِنْدِي.

و(مُسْتَحَاضَةٌ) حَالٌ.

(١) مَضَى تَخْرِيجُهُ.

(٢) أَيُّ: بَيْنَ الزَّائِدِ عَلَى الْعَادَةِ وَبَيْنَ الزَّائِدِ عَلَى الْعَشْرَةِ. كَذَا جَاءَ فِي حَاشِيَةِ: «م»، و«ز»، و«ت».

(٣) رَدَّ الْعَيْنِي بِقَوْلِهِ: لَوْ تَأَمَّلَ الْقَارِئُ فِي هَذَا وَقَدَحَ فِكْرَهُ سَمَ يَقْلُ فِي هَذَا التَّعْلِيلِ نَظَرٌ عِنْدِي.
يَنْظُرُ: «الْبَنَاءُ شَرْحُ الْهَدَايَةِ» [١/٦٦٧].

﴿ غايه البيان ﴾

يعني: أَنَّ الْمَرْأَةَ لَمَّا اسْتَحِيضَتْ مِنْ ابْتِدَاءِ [٣٨/١ ط] بُلُوغِهَا؛ صَارَتْ كَأَنَّهَا ابْتَدَأَتْ فِي أَمْرِ الْإِسْتِحَاضَةِ.

لَا يُقَالُ: لَا نُسَلِّمُ أَنَّ (مُسْتَحَاضَةً) مِنْ ابْتِدَاءِ الْبُلُوغِ؛ إِذْ هِيَ حَائِضٌ فِي أَوَّلِ الْبُلُوغِ عَشْرَةَ أَيَّامٍ.

لَآنَا نَقُولُ: نَعَمْ إِنَّهَا حَائِضٌ فِي أَوَّلِ الْبُلُوغِ، لَكِنْ تَسَامَحَ الْمُصَنِّفُ فِي الْعِبَارَةِ. وَأَرَادَ بِقَوْلِهِ: (مُسْتَحَاضَةً) مُقَدَّرَةً اسْتِحَاضَتُهَا؛ فَلَمَّا صَارَتْ مُسْتَحَاضَةً بَعْدَ لِعَشْرَةِ مُسْتَمِرًّا دُمُهَا؛ سُمِّيَتْ بِهَذَا الْاسْمِ؛ إِذْ هِيَ كَانَتْ فِي ابْتِدَاءِ بُلُوغِهَا عَلَى عَرَضٍ أَنْ تَصِيرَ كَذَلِكَ.

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو نَضْرِ الْبَغْدَادِيُّ فِي «شَرْحِ الْقُدُورِيِّ»: «وَهَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ قَوْلُ أَبِي حَبِيبَةَ، وَبِهِ قَالَ مُحَمَّدٌ، وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ: أَنَّهَا تَأْخُذُ فِي صَلَاتِهَا وَصَوْمِهَا، وَتَقْطَعُ الرَّجْعَةَ بِأَقْلَى الْحَيْضِ، وَفِي الْأَحْكَامِ الَّتِي بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْأَزْوَاجِ بِأَكْثَرِ الْحَيْضِ»^(١).

وَجْهٌ قَوْلُهُمَا: أَنَّ الثَّلَاثَةَ لَيْسَتْ بِعَادَةٍ لَهَا، فَلَا تُرَدُّ إِلَيْهَا؛ لِأَجْلِ الْإِسْتِحَاضَةِ. وَجْهٌ قَوْلِ أَبِي يُوسُفَ: أَنَّ مَا زَادَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ يَجُوزُ أَيْضًا أَنْ يَكُونَ حَيْضًا، وَحِينَئِذٍ أَنْ يَكُونَ اسْتِحَاضَةً، فَوَجَبَ الْعَمَلُ عَلَى الْإِخْتِيَاظِ، كَمَنْ عَادَتْهَا فِي شَهْرٍ: حَيْضَةً أَوْ سِتَّةً، إِذَا اسْتَحِيضَتْ فَإِنَّهَا تَعْمَلُ عَلَى الْإِخْتِيَاظِ، كَذَلِكَ

م. م.

نظر: «شرح الأقطع على مختصر القدوري» [٣٢].

م. م. «مدافع الصنائع» للكاساني [٢٩٧/١]، «تبيين الحقائق» للزيلعي [٦٤/١]، «العناية على جملته» بهامش شرح فتح القدير [١٧٨/١]، «البنية شرح الهداية» للعيني [٦٦٨/١].

فصل

وَالْمُسْتَحَاضَةُ، وَمَنْ بِهِ سَلْسُ الْبَوْلِ، وَالرُّعَافُ الدَّائِمُ، وَالْجُرْحُ الَّذِي لَا يَرَقُّ؛ يَتَوَضَّئُونَ لَوَقْتِ كُلِّ صَلَاةٍ، فَيُصَلُّونَ بِذَلِكَ الْوُضُوءِ فِي الْوَقْتِ مَا شَاءُوا مِنْ الْفَرَائِضِ وَالنَّوَافِلِ.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ رحمته: تَتَوَضَّأُ الْمُسْتَحَاضَةُ لِكُلِّ مَكْتُوبَةٍ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «الْمُسْتَحَاضَةُ تَتَوَضَّأُ لِكُلِّ صَلَاةٍ» وَلِأَنَّ اعْتِبَارَ طَهَارَتِهَا ضَرُورَةٌ أَدَاءِ الْمَكْتُوبَةِ، فَلَا تَبْقَى بَعْدَ الْفَرَاغِ مِنْهَا.

غاية السداد

فصل

قَوْلُهُ: (وَالْمُسْتَحَاضَةُ، وَمَنْ بِهِ سَلْسُ الْبَوْلِ، وَالرُّعَافُ الدَّائِمُ، وَالْجُرْحُ الَّذِي لَا يَرَقُّ؛ يَتَوَضَّئُونَ لَوَقْتِ كُلِّ صَلَاةٍ).

قَالَ الْجَوْهَرِيُّ^(١): «اسْتُحِيضَتِ الْمَرْأَةُ: إِذَا اسْتَمَرَّ بِهَا الدَّمُّ بَعْدَ أَيَّامِهَا»^(٢). وَاسْتِعْمَالُهُ مَجْهُولًا؛ لِأَنَّهُ لَا اخْتِيَارَ [١/٩٤، ١٠٨] لَهَا فِي ذَلِكَ؛ كَجُنَّ أَوْ أُغْمِيَ عَلَيْهِ. وَيُقَالُ: فُلَانٌ سَلِسُ الْبَوْلِ، إِذَا كَانَ لَا يَسْتَمْسِكُهُ^(٣).

وَالرُّعَافُ: دَمُ الْأَنْفِ. (لَا يَرَقُّ)، أَيُّ: لَا يَسْكُنُ، مِنْ: رَقَّ الدَّمُّ، إِذَا سَكَنَ^(٤).

(١) الْجَوْهَرِيُّ: هُوَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ حَمَّادٍ، أَبُو نُصَيْرٍ الْحَوْهَرِيُّ، إِمَامُ الدِّعَةِ، صَاحِبُ «الْصَّحَاحِ فِي اللُّغَةِ»، وَأَوَّلُ مَنْ حَاوَلَ الطَّيْرَ وَمَاتَ فِي سَبِيلِهِ! كَانَ مِنْ أَعَاجِيبِ الزَّمَانِ، ذَكَاةً وَفُطْنَةً وَعِلْمًا. مِنْ أَشْهُرِ كُتُبِهِ: «الْصَّحَاحُ فِي الدِّعَةِ». (تُوفِيَ سَنَةَ ٣٩٣ هـ). يَنْظُرُ: «مَعْجَمُ الْأَدْبَاءِ» لِيَاقُوتِ الْحَمَوِيِّ [٦٥٦/٢]، وَ«تَارِيخُ الْإِسْلَامِ» لِلذَّهَبِيِّ [٧٢٤/٨].

(٢) يَنْظُرُ: «الْصَّحَاحُ فِي الدِّعَةِ» لِلجَوْهَرِيِّ [١٠٧٣/٣] مَادَّةُ: حِيضٌ.

(٣) يَنْظُرُ: الْمَصْدَرُ السَّابِقُ [٩٣٨/٣] مَادَّةُ: سَلَسٌ.

(٤) يَنْظُرُ: «الْمَغْرِبُ فِي تَرْتِيبِ الْمَغْرِبِ» لِلْمُطَرِّزِيِّ [ص/١٩٥].

﴿ غاية البيان ﴾

وإنما ذكرَ هذا الفصل ؛ ليذكرَ مَنْ في معنى المُسْتَحَاضَةِ في فَضْلِ عَلَى حِدَةٍ .
 أمَّا المُسْتَحَاضَةُ : فَإِنَّهَا تُصَلِّي بِوُضوءٍ واحدٍ ما دامَ الوقتُ ، ما شاءتْ مِنْ
 الفرائضِ والنوافلِ ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ : «المُسْتَحَاضَةُ تَتَوَضَّأُ لَوَقْتِ كُلِّ صَلَاةٍ»^(١) .
 وأما غَيْرُهَا مِمَّنْ ذَكَرْنَا : فَلِأَنَّ حَدَثَهُمْ لَمَّا دَامَ صَارُوا فِي معنى المُسْتَحَاضَةِ ،
 فصَارَ الْوَارِدُ فِيهَا كَالْوَارِدِ فِيهِمْ .

وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ : تُصَلِّي المُسْتَحَاضَةُ - وَمَنْ فِي معناها - : بِوُضوءٍ واحدٍ ، فَرَضًا
 واحدًا . وما شَاءُوا مِنْ النَّوَافِلِ^(٢) ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ : «المُسْتَحَاضَةُ تَتَوَضَّأُ لَوَقْتِ كُلِّ
 صَلَاةٍ»^(٣) .

جَوَابُهُ : أَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ لَا يَصْلُحُ حُجَّةً لِلشَّافِعِيِّ ؛ لِأَنَّهُ مَتْرُوكُ الظَّاهِرِ ، وَهَذَا
 لَأَنَّ التَّفَلُّ أَيْضًا صَلَاةٌ دَاخِلَةٌ تَحْتَ قَوْلِهِ : «لِكُلِّ صَلَاةٍ» ، وَمَعَ هَذَا لَا يَأْمُرُهَا الشَّافِعِيُّ
 بِوُضوءٍ لِأَجْلِ صَلَاةِ التَّفَلُّ ، وَالْفَرَضُ وَالتَّفَلُّ لَا يَخْتَلِفَانِ فِي حُكْمِ الطَّهَّارَةِ .

حَدَّثَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ الطَّهَّارَةِ / بَابِ مَنْ قَالَ تَغْتَسِلُ مِنْ طَهْرٍ إِلَى طَهْرٍ [رَقْمُ / ٢٩٧] ، وَالتِّرْمِذِيُّ
 فِي بَرَكَةِ الطَّهَّارَةِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ / بَابِ مَا جَاءَ فِي الْمُسْتَحَاضَةِ : تَتَوَضَّأُ لِكُلِّ صَلَاةٍ [رَقْمُ /
 ١٢٦] . وَبِهِ مَا حَدَّثَهُ فِي كِتَابِ الطَّهَّارَةِ وَسَنَاهَا / بَابِ مَا جَاءَ فِي الْمُسْتَحَاضَةِ الَّتِي قَدْ عَدَّتْ أَيَّامَ أَقْرَانِهَا
 قِيلَ أَنْ يَسْتَمِرَّ بِهَا الدَّمُ [رَقْمُ / ٦٢٥] ، مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ بَنِي ثَابِتٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَدِّهِ ، عَنْ النَّبِيِّ
 ﷺ : «تَدْعُ الصَّلَاةُ أَيَّامَ أَقْرَانِهَا الَّتِي كَانَتْ تَحِيضُ فِيهَا ، ثُمَّ تَغْتَسِلُ وَتَتَوَضَّأُ
 عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ ، وَتُصَوِّمُ وَتُصَلِّي» . لَفْظُ التِّرْمِذِيِّ .

قَالَ أَبُو دَاوُدَ : «هُوَ حَدِيثٌ ضَعِيفٌ» .

وَبِهِ مِنْ حَجَرٍ : «إِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ» . يَنْظُرُ : «الْبَدْرُ الْمُنِيرُ» لِابْنِ الْمُلَقِّنِ [١٢٩/٣] ، وَ«التَّلْخِصُ
 لِحَبِيبٍ» لِابْنِ حَجَرٍ [٤٦١/٢] .

١٠١ - بِإِسْنَادِ الْحَاوِيِّ الْكَبِيرِ «لَأَبِي الْحَسَنِ الْمَاورِدِيِّ [٩٥/١] ، وَ«التَّهْذِيبُ فِي فِقْهِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ»
 لِلْمَعْوِيِّ [٤٨٣/١] ، وَ«الْمَجْمُوعُ شَرْحُ الْمَهْذَبِ» لِلنَّوَوِيِّ [٤٧١/١] .

❦ عامة السار ❦

ولئن قال: هذه طهارة ضرورية، فتقدّرت بقدر الضرورة، فلا تبقى بعد أداء المكتوبة.

فنقول: نعم إنها ضرورية، لكن لا نسلم أن لا ضرورة لها في حق أداء مكتوبة أخرى، ولا نسلم أنها تقدّرت بقدر الضرورة عندك، وقد جاز أداء النوافل ما شاءت بالاتفاق.

على أننا نقول: هل بقيت طهارتها بعد المكتوبة الواحدة أم لا؟

فإن قلت: نعم؛ فقل: تُصلي الفرائض والنوافل جميعاً.

وإن قلت: لا؛ فقل: لا تُصلي الفرائض والنوافل أصلاً إلا بوضوء جديد. وهذا الإلزام مني مُسَكِّتٌ لِلْخَصْمِ جَدًّا.

وقال الكرخي في «[٩٤/١] م» شرحه للجامع الصغير: «وأما مالك^(١) والثوري والشافعي^(٢): فيزعمون أن المستحاضة تتوضأ لكل صلاة، إلا الشافعي فإنه قال: إذا توضأت للغرض جاز أن تتطوع.

وقال الأوزاعي: لا تتوضأ للظهر حتى يدخل وقت العصر، ثم تتوضأ وتُصلي الظهر والعصر جميعاً.

وحكى اللبث عن ربيعة^(٣): أنها إذا توضأت لا وضوء عليها حتى تُحدث؛ إما ببول، أو غائط، أو ريح، أو رُعاف، أو نوم، وإلا فلا وضوء عليها». إلى هنا

(١) يطر: «الوارد والريادات» لابن أبي ريد القيرواني [٥٦/١]، و«التفريع في فقه الإمام مالك بن أنس» لابن الجلاب [٤٤/١].

(٢) مضمي توثيق مذهب الشافعي قريباً.

(٣) ربيعة عند الإطلاق: هو ربيعة بن رُوخ المعروف بـ«ربيعة الرأي»، الإمام المعروف.

وَلَنَا: قَوْلُهُ ﷺ: «الْمُسْتَحَاضَةُ تَتَوَضَّأُ لِقَوْلِ كُلِّ صَلَاةٍ».

وَهُوَ الْمُرَادُ بِالْأَوَّلِ ؛ لِأَنَّ اللَّامَ تُسْتَعَارُ لِلْوَقْتِ ، يُقَالُ آتَيْكَ لِصَلَاةِ الظُّهْرِ ، أَي: وَقْتُهَا ؛ وَلِأَنَّ الْوَقْتَ أُقِيمَ مَقَامَ الْأَدَاءِ تَيْسِيرًا ، فَيَدَارُ الْحُكْمُ عَلَيْهِ .

﴿غاية البيان﴾

[٣٩/١] لَفْظُ الْكَرْحِيِّ .

قَوْلُهُ: (وَهُوَ الْمُرَادُ بِالْأَوَّلِ) ، أَي: الْوَقْتُ مُرَادٌ بِالْحَدِيثِ الْأَوَّلِ ، وَهُوَ مَا رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ ؛ تَوْفِيقًا بَيْنَ الْحَدِيثَيْنِ .

بَيَانُهُ: أَنَّ الصَّلَاةَ تُذَكَّرُ وَيُرَادُ بِهَا وَقْتُهَا مَجَازًا ، كَمَا فِي قَوْلِهِمْ: «آتَيْكَ لِصَلَاةِ الظُّهْرِ» ، أَي: لِقَوْلِهَا ، وَالدَّلِيلُ عَلَى احْتِمَالِ اللَّفْظِ لِلْوَقْتِ قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «جُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا ، فَحَيْثُمَا أَذْرَكْتَنِي الصَّلَاةُ صَلَّيْتُ»^(١) .

فَيَكُونُ حِينَئِذٍ مَا رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ مُحْتَمِلًا لِمَا رَوَاهُ أَبُو حَنِيفَةَ ، وَهُوَ مُفَسَّرٌ بِالْوَقْتِ كَمَا تَرَى ؛ فَيُحْتَمَلُ الْمُحْتَمَلُ عَلَى الْمُفَسَّرِ .

أَوْ نَقُولُ: إِنَّ الشَّرْعَ أَسْقَطَ اعْتِبَارَ الْحَدَثِ لِلْحَاجَةِ إِلَى الْأَدَاءِ ، وَالْأَدَاءُ مُخْتَلِفٌ فِي دَائِهِ لَا يَنْضِيطُ ، وَلَا يُمَكِّنُ اعْتِبَارُهُ لِذَاتِهِ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَطُولُ وَقَدْ يَقْصُرُ ، وَقَدْ يَتَقَدَّمُ وَقَدْ يَتَأَخَّرُ ، وَقَدْ يَسْتَغْرُقُ كُلَّ الْوَقْتِ ، فَأُقِيمَ مَحَلُّهُ مَقَامَهُ ، وَهُوَ الْوَقْتُ ، تَيْسِيرًا لِأَصْحَابِ الْعَذْرِ ، فَأُدِيرَ الْحُكْمُ عَلَى الْوَقْتِ ، وَسَقَطَ اعْتِبَارُ الْحَدَثِ وَإِنْ حَصَلَ الْأَدَاءُ .

وَلِأَنَّ الْأَصُولَ شَاهِدَةٌ لَاعْتِبَارِ الْوَقْتِ دُونَ فِعْلِ الصَّلَاةِ ؛ لِأَنَّا وَجَدْنَا فِيهَا

(١) أَحَدُ أَحَدٍ أَحْمَدُ فِي «الْمَسَدِ» [٢٢٢/٢] ، وَابْنُ بَيْهَقٍ فِي «سُنَنِ الْكِبَرِيِّ» [رقم/ ١٠٠٠] ، مِنْ حَدِيثِ عَفْرُو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ ﷺ بِهَذَا اللَّفْظِ .

«حَدَّثْتُ نَائِتًا فِي «الصَّحِيحِينَ» بِلَفْظِ: «جُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا ، فَأَيُّمَا رَجُلٍ مِنْ أُمَّتِي أَذْرَكْتُهُ الصَّلَاةَ فَلْيُصَلِّ» . وَقَدْ مَضَى تَخْرِيجُهُ فِي «كِتَابِ التَّيَمُّمِ» .

وَإِذَا خَرَجَ الْوَقْتُ ؛ بَطَلَ وُضُوؤُهُمْ ، وَاسْتَأْنَفُوا الْوُضُوءَ لِصَلَاةٍ أُخْرَى .
وَهَذَا عِنْدَ عُلَمَائِنَا الثَّلَاثَةِ عليه السلام . وَقَالَ زُفَرٌ : اسْتَأْنَفُوا ؛ إِذَا دَخَلَ الْوَقْتُ .
فَإِنْ تَوَضَّعُوا حِينَ تَطْلُعُ الشَّمْسُ ؛ أَجْزَأُهُمْ ، حَتَّى يَذْهَبَ وَقْتُ الظُّهْرِ .

عَايَةُ السَّالِ

رُخْصَةٌ مُقَدَّرَةٌ بِالْوَقْتِ ، وَهُوَ الْمَسْحُ عَلَى الْخُفَّيْنِ ، وَلَمْ نَجِدْ [١/٩٥/م] رُخْصَةً مُقَدَّرَةً
بِفِعْلِ الصَّلَاةِ .

قَوْلُهُ : (وَإِذَا خَرَجَ الْوَقْتُ بَطَلَ وُضُوؤُهُمْ ...) إِلَى آخِرِهِ .

اعْلَمْ : أَنَّ طَهَارَةَ الْمُسْتَحَاضَةِ وَمَنْ فِي مَعْنَاهَا تَبْطُلُ بِخُرُوجِ الْوَقْتِ عِنْدَ عُلَمَائِنَا
الثَّلَاثَةِ بِالِاتِّفَاقِ ^(١) .

وَعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ : تَبْطُلُ بِالدُّخُولِ أَيْضًا .

وَعِنْدَ زُفَرٍ : تَبْطُلُ بِالدُّخُولِ لَا غَيْرُ ؛ عَلَى رِوَايَةِ الشَّيْخِ الْإِمَامِ إِسْمَاعِيلَ الزَّاهِدِ رحمته الله ^(٢) .

(١) يَرَأِى هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ : «المبسوط» للسرخسي [٨٤/١] ، «تحفة الفقهاء» [٢١/١] ، «الفتح النافع» [١٤٣/١] ، «مدائع الصنائع» [٢٤١/١] ، «الاحتيار» [٤٠/١] ، «تبيين الحقائق» [٦٥/١] ، «العناية على الهداية بهامش فتح القدير» [١٨٠/١ ، ١٨١] ، «البناية شرح الهداية» [٦٧٩/١] وما بعدها ، «البحر الرائق» [٢٢٧/١ ، ٢٢٨] .

(٢) هُوَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ هَارُونَ ، أَبُو مُحَمَّدٍ الْعَقِيبِيُّ الزَّاهِدُ الْبُخَارِيُّ ، كَانَ إِمَامًا وَفَدًا فِي الْفَقْهِ ، نَالَعَ الْأَمْرَ فِي الْوَرَعِ تَوَفَّى يَوْمَ الْأَرْبَعَاءِ لثَمَانِ حُلُولٍ مِنْ شَعْبَانَ (سنة ٤٠٢ هـ) . يَطْرُقُ «المنحجب» مِنْ كِتَابِ السَّافِقِ لِتَارِيحِ بِيْسَانُورَ لِأَبِي إِسْحَاقَ الصَّرِيهِي [ص/١٣٥] ، وَ«المَرْفَاقَةُ الْوَقِيَّةُ فِي صِفَاتِ الْحَنَفِيَّةِ» لِلْمُفَيَّرِ وَرَبَّادِي [ق/١٣/ب] مَحْطُوطٌ مَكْتَبَةُ رَئِيسِ الْكُتُبِ - سُرْكِي (رَفَعَهُ الْحَمِطُ ٦٧١) ، وَ«الطُّقَاتُ السَّيَّةُ» لِتَقِيِّ الدِّينِ الْغَزَّيِّ [٢/١٨٢] - وَ«الفوائد البهية» لِلْكُنُوزِيِّ [ص/٤٦] .

وَحَاءُ فِي حَاشِيَةِ «م» ، وَ«و» ، وَ«ت» : إِسْمَاعِيلُ الزَّاهِدُ : مِنْ أَصْحَابِ الشَّيْخِ الْإِمَامِ مُحَمَّدِ بْنِ الْفَضْلِ الْحَارِيِّ ، وَكَذَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحَيْزِيُّ الْآخَرِيُّ مِنْ أَصْحَابِ مُحَمَّدِ بْنِ الْفَضْلِ أَيْضًا . كَذَا جَاءَ فِي حَاشِيَةِ «م» .

وَهَذَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ، وَمُحَمَّدٍ عليه السلام. وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ، وَزُفَرٌ عليه السلام:
أَجْزَأُهُمْ حَتَّى يَدْخُلَ وَقْتُ الظُّهْرِ.

﴿ غَايَةُ الْبَيَانِ ﴾

وَبِالدُّخُولِ وَالْخُرُوجِ جَمِيعًا عَلَى رِوَايَةِ الشَّيْخِ الْإِمَامِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ^(١)
الْخَيْرَ أَخْزِي ^(٢)، كَمَا هُوَ قَوْلُ أَبِي يُوسُفَ.

ذَكَرَ الرَّوَايَتَيْنِ عَنْ زُفَرٍ: فِي «شَرْحِ الْجَامِعِ الْكَبِيرِ» لِأَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدٍ بْنِ
الْحُسَيْنِ الْبُخَارِيِّ ^(٣) الْمَعْرُوفِ: خَوَاهِرُ زَادَهُ ^(٤).

الْخَيْرَ أَخْزِي: هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْفَضْلِ الْعَقِيلِ الْحَنْفِيُّ الْكَبِيرُ، وَيُكْنَى أَيْضًا بِأَبِي مُحَمَّدٍ، كَانَ مُفْتِي
نُحْدَرِي فِي زَمَانِهِ. يَنْظُرُ: «الْأَنْسَابُ» لِلِسَمْعَانِي [٢٥٤/٥]، و«الْجَوَاهِرُ الْمَضِيَّةُ» لِعَبْدِ الْقَادِرِ
الْقُرَشِيِّ [٢٨٠/١]، و«الْمِزْقَةُ الْوَفِيَّةُ فِي طَبَقَاتِ الْحَنْفِيَّةِ» لِلْفَيْزُوزَابَادِيِّ [ق/٣٣/ب/ محطوط
مكتبة رئيس الكتاب - تركيا/ (رقم الحفظ: ٦٧١)]، و«الطَّبَقَاتُ السَّنِّيَّةُ» لِلتَّمِيمِيِّ [١٧٩/٤]،
و«الْفَوَائِدُ الْبَهِيَّةُ» لِلْكُنَوِيِّ [ص/٩١].

وَقَعَ فِي النَّسَخِ: «الْخَيْرَ أَخْزِي»! وَهَكَذَا رَسَمَهُ الْمُطَرِّزِيُّ فِي: «الْمَعْرَبِ» [٢٥٠/١]، وَقَالَ:
«سُوبَ إِلَى «خَيْرَ أَخْرَ» - بِالْفَتْحِ - مِنْ قُرَى بُخَارَى». وَهَذَا خِلَافُ الْمَشْهُورِ الَّذِي ضَبَطَهُ بِهِ
الْحَمْهُورُ مِنْ كَوْنِهِ بِالزَّايِ الْمَعْجَمَةِ فِي الْمَوْضِعَيْنِ مَكَانَ الرَّاءِ، وَلَعَلَّ لَتِلْكَ النِّسْبَةَ لُغَتَيْنِ، أَوِ النَّحْوِ
بِـ ي هِيَ الْأَصِيلَةُ، وَالَّتِي بِالرَّاءِ هِيَ مِنْ تَصَرُّفِ الْعَامَّةِ.

وَالْحَبِيرُ أَخْزِي: يَفْتَحُ الْخَاءَ الْأَوَّلَى، بَعْدَهَا يَاءٌ سَاكِنَةٌ وَزَايٌ مَفْتُوحَةٌ، ثُمَّ الْأَلِفُ بَعْدَهُ خَاءٌ مَضْمُونَةٌ
(مَدَنِيَّةٌ)، ثُمَّ زَايٌ مَكْسُورَةٌ، نِسْبَةً إِلَى قَرْيَةٍ: «خَيْرَ أَخْزَ». بَيْنَهَا وَبَيْنَ بُخَارَى خَمْسَةُ فَرَاسِخَ. وَإِلَيْهَا
نَسَبَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْخَيْرَ أَخْزِي هُنَا. يَنْظُرُ: «مَعْجَمُ الْبُلْدَانِ» لِيَاقُوتِ الْحَمَوِيِّ [٤١١/٢]، و«الْأَنْسَابُ»
فِي نَهْذِيبِ الْأَنْسَابِ لابْنِ الْأَثِيرِ [٤٧٧/١].

خَوَاهِرُ رَدِّهِ. لِأَنَّهُ اسْتُخْتُ الْقَاضِي ثَابِتٌ قَاضِي سَمَرْقَنْدَ. كَذَا جَاءَ فِي حَاشِيَةِ: «م»، وَ«ت». هَذَا
الْقَلْبُ قَبْلَ اتِّدَاءٍ فِي حَقِّ جَمَاعَةٍ مِنَ الْفُقَهَاءِ كَانَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ مِنْ أَوْلَادِ أُخْتِ أَحَدِ الْعُلَمَاءِ؛
فَنَسَبُوا بِهَا، ثُمَّ صَارَتْ تُطْلَقُ بَعْدَ ذَلِكَ عَلَى أَشْرَافِ النَّاسِ بِقَصْدِ التَّبْجِيلِ وَالتَّعْظِيمِ، وَهِيَ كَلِمَةٌ
أَعْجَمِيَّةٌ فَارْسِيَّةٌ.

وَقَدْ تَلَقَّبَ بِهَا - عَلَى الْمَعْنَى الْأُولَى -: الشَّيْخُ الْعَلَّامَةُ أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْبُخَارِيُّ،
وَدَلَّ إِثْمًا فَصَلًا بَحْرًا فِي مَذْهَبِ أَبِي حَنِيفَةَ عليه السلام، وَطَرِيقَتُهُ أَبْسَطُ طَرِيقَةٍ، جَمَعَ فِيهَا مِنْ كُلِّ جَنْسٍ.
وَفِي نَحْوِهِ الْمَوْلُفُ فِيمَا يَأْتِي [ق/٧٥٨/ب] فَقَالَ: «وَيُسَمَّى: خَوَاهِرُ زَادَهُ؛ لِأَنَّهُ كَانَ ابْنَ أُخْتٍ»

غاية البيان

لأبي يوسف: أَنَّ طَهَارَةَ الْمُسْتَحَاضَةِ وَمَنْ فِي مَعْنَاهَا ضَرُورِيَّةٌ، وَلَا ضَرُورَةٌ قَبْلَ الْوَقْتِ وَبَعْدَهُ؛ فَتَنْتَقِضُ بِالْدُّخُولِ وَالْخُرُوجِ جَمِيعًا، وَهَذَا هُوَ وَجْهُ أَحَدِ قَوْلَيْ زُقَرٍ.

وَوَجْهُ الْآخَرِ: أَنَّ طَهَارَتَهَا قَبْلَ الْوَقْتِ غَيْرُ مُعْتَبَرَةٍ، فَقُلْنَا بِانْتِقَاضِهَا بِالْدُّخُولِ، وَبَعْدَ الدُّخُولِ مُعْتَبَرَةٌ، فَلَمْ تَنْتَقِضْ بِالْخُرُوجِ.

قَالَ فَخْرُ الْإِسْلَامِ فِي «شرح الجامع الصغير»: «وتأويل الاختلاف عندنا: أَنَّ أبا يوسف سُئِلَ عَنِ الْمُسْتَحَاضَةِ تَوَضَّأَتْ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ، فَقَالَ: تَنْتَقِضُ بِالطُّلُوعِ، وَسُئِلَ عَنْهَا إِذَا تَوَضَّأَتْ بَعْدَ الطُّلُوعِ لِلضُّحَى، فَقَالَ: إِنَّهَا لَا تُصَلِّي الظُّهْرَ

= القاضي الإمام أبي ثابت قاضي سمرقند، وكان خَوَّاهِرَ زَاوَةً إِمَامًا كَامِلًا فِي الْفَقْهِ، بِخَرَّازٍ غَزِيرًا، صَاحِبَ التَّصَانِيفِ، وَ«مبسوطه» أَطْوَلُ الْمَبَاسِيطِ». (توفي سنة ٤٨٣ هـ). ينظر: «تاريخ الإسلام» للذهبي [٥٢٠/١٠]، و«الجواهر المضية» لعبد القادر القرشي [٤٩/٢]. و«المِرْقَاةُ الْوَقِيَّةُ فِي طَبَقَاتِ الْحَنْفِيَّةِ» لِلْفَيَّزِ وَزَابَادِي [ق/٥٢/ب] مخطوط مكتبة رئيس الكتاب - تركيا/ (رقم الحفظ: ٦٧١). و«الفوائد البهية» للكنوي [ص/١٦٣ - ١٦٤]. و«سُلَّمُ الْوَصُولِ إِلَى طَبَقَاتِ الْفُحُولِ» لِحَاجِي خَلِيقَةَ [١٣١/٣].

تنبيه: هذا اللقب صَطَّه السَّعْمَانِيُّ فِي «الأنساب» للسَّعْمَانِيِّ [٢٢١/٥]: بِضَمِّ الْخَاءِ الْمَعْجَمَةِ وَفَتْحِ الْوَاوِ وَالْهَاءِ بِيَهْمَا الْأَلْفِ وَالرَّاءِ السَّاكِنَةِ وَالزَّايِ الْمَفْتُوحَةِ بَعْدَهَا أَلْفٌ أُخْرَى، وَفِي آخِرِهَا الذَّالُ الْمَعْجَمَةُ وَالْهَاءُ. وَنَعْنَعُ عَلَى ذَلِكَ ابْنَ الْأَثِيرِ فِي «اللباب فِي تَهْذِيبِ الْأَنْسَابِ» [٤٦٨/١]، وَعَبْدُ الْقَادِرِ الْقُرْشِيُّ فِي «الجواهر المضية» [٢٣٦/١].

لَكِنْ شَعَّ الْعَلَامَةُ الْكُفَوِيُّ عَلَى السَّعْمَانِيِّ وَالْقُرْشِيِّ فِي هَذَا الضُّبْطِ، وَأَنْهَمَا لَا يُخْسِنَانِ الْفَارْسِيَّةَ! وَصَوَّبَ أَنَّهُ بِالذَّالِ الْمَهْمَلَةِ قَبْلَ آخِرِهِ، ثُمَّ قَالَ: «وَلَفْظُ: «زَادَهُ» بِالزَّايِ الْمَعْجَمَةِ وَالدَّالِ الْمَهْمَلَةِ، مُشْتَقَّةٌ مِنْ زَايِدُنْ؛ بِمَعْنَى التَّوْلِيدِ، وَمَعْنَى خَوَّاهِرَ زَاوَةً: مَوْلُودٌ لِلْأَخْتِ، وَخَوَّاهِرَ: مِثْلُ خَوَّاجَةٍ». وَرَحَّحَهُ الْعَلَامَةُ ابْنُ مَعْصُومٍ الْمَدَنِيُّ فَقَالَ: «زَادَهُ: بِالرَّيِّ كَقَاعَدَهُ: لَفْظٌ فَارْسِيٌّ مَرْكَبٌ مَعْنَاهُ: ابْنُ الْأَخْتِ، عَلَى طَرِيقَتِهِمْ فِي تَقْدِيمِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ عَلَى الْمَصَافِ». ينظر: «كتائب أعلام الأخيار من فقهاء مذهب العمام المختار» للكموي [ق/١٦١/ب - أ] مخطوط مكتبة راغب باشا - تركيا/ (رقم الحفظ: ١٠٤١)، و«الطراز الأول» لابن معصوم [٤٠٦/٧ - ٤٠٧].

وَحَاصِلُهُ: أَنَّ طَهَارَةَ الْمَعْدُورِ تُنْتَقَضُ بِخُرُوجِ الْوَقْتِ . أَي: عِنْدَهُ بِالْحَدَثِ
السَّابِقِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَمُحَمَّدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا . وَبِدُخُولِهِ عِنْدَ زُفَرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ . وَبِأَيِّهِمَا كَانَ عِنْدَ

﴿ غَايَةُ الْبَيَانِ ﴾

حَتَّى تُجَدِّدَ الْوُضُوءَ بَعْدَ الزَّوَالِ ؛ فَحَمَلَ السَّائِلُ هَذِهِ الْفَتْوَى مِنْهُ عَلَى مَا حَكَيْنَا .
وَلَيْسَ ذَلِكَ بِصَحِيحٍ ، بَلِ الصَّحِيحُ أَنَّ تَقْدِيمَ الطَّهَارَةِ عَلَى الزَّوَالِ فِي حَقِّ الظُّهْرِ
بَاطِلٌ عِنْدَهُ ؛ لِأَنَّ الْحَدَثَ يُقَارِنُهُ فَيُطِيلُهُ إِلَّا بِعَذْرِ الْحَاجَةِ ، وَلَا حَاجَةَ فِي حَقِّ الظُّهْرِ
قَبْلَ الزَّوَالِ لَا تَحْقِيقًا وَلَا تَقْدِيرًا ، فَلَمْ يَصَحَّ ، إِلَّا إِذَا [١/٩٥٥/م] زَالَتِ الشَّمْسُ ،
فَتَحَقَّقَتِ الْحَاجَةُ إِلَى الْأَدَاءِ ^(١) . إِلَى هُنَا لَفْظُ فَخْرِ الْإِسْلَامِ .

وَلَأَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ: أَنَّ طَهَارَةَ الْمُسْتَحَاضَةِ ^(٢) إِنَّمَا اعْتَبِرَتْ مَعَ الْحَدَثِ
الْمُنَافِي لَهَا ؛ لِلْحَاجَةِ إِلَى التَّقْصِي عَنْ عَهْدَةِ التَّكْلِيفِ ، وَالدُّخُولُ دَلِيلُ الْحَاجَةِ ،
فَلَا تَنْتَقِضُ بِهِ ، وَالْخُرُوجُ دَلِيلُ زَوَالِ الْحَاجَةِ ، فَتَنْتَقِضُ بِهِ .

وَتَقْدِيمُ الطَّهَارَةِ عَلَى الْوَقْتِ لِضَرُورَةٍ أُخْرَى ، وَهِيَ أَنَّ الشَّرْعَ جَعَلَ لِلْمَكْلَفِ
حَقَّ شُغْلٍ كُلِّ الْوَقْتِ بِالْأَدَاءِ ، وَهُوَ الْعَزِيمَةُ ، فَلَا يَخْصُلُ شُغْلُ كُلِّ الْوَقْتِ إِلَّا بِتَقْدِيمِ
الطَّهَارَةِ ، فَجَازَ التَّقْدِيمُ .

ثُمَّ اعْلَمْ: أَنَّ الْخُرُوجَ شَرْطُ الْإِنْتِقَاضِ ، وَالْعِلَّةُ هِيَ الْحَدَثُ السَّابِقُ ^(٣) ، وَإِنَّمَا
لَمْ يَطْهَرِ أَثَرُهُ فِي الْوَقْتِ ؛ لِلضَّرُورَةِ ، فَإِذَا خَرَجَ الْوَقْتُ زَالَتِ الضَّرُورَةُ ، فَظَهَرَ أَثَرُهُ ،
وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِ صَاحِبِ «الْهِدَايَةِ»: (أَي: عِنْدَهُ بِالْحَدَثِ السَّابِقِ) .

(١) ينظر: «شرح الجامع الصغير» للبرزدوي [ق ٣٦] .

(٢) المنسحصة هي التي لم تجد في وقت صلاة زماناً تتوضأ وتُصَلِّي فيه خالياً عن الحدث ، وإذا وجدَ
الحدث الذي ابتلي به في جزء من وقت صلاة ؛ حَكِمَ ببقاء العذر في تلك الصلاة . فشرطُ الابتداء:
عدمُ وُجْدَانِ وَقْتِ يُمَكِّنُ التَّوَضُّعَ وَالصَّلَاةَ بِلَا عَذْرِ ، وَشَرْطُ الْبَقَاءِ: وَجُودُ الْعَذْرِ فِي جُزْءٍ ، وَشَرْطُ
الْمَسَاحِ: خُلُوقُ الْمَانِعِ وَقْتًا بِلَا عَذْرِ التَّمَحِيصِ . كَذَا جَاءَ فِي حَاشِيَةِ: «م» .

(٣) يعني بِنَقْصِ طَهَارَةِ الْمَعْدُورِ عِنْدَ خُرُوجِ الْوَقْتِ بِالْحَدَثِ السَّابِقِ . كَذَا جَاءَ فِي حَاشِيَةِ: «م» .

أَبِي يُوسُفَ .

وَفَائِدَةُ الْإِخْتِلَافِ لَا تَظْهَرُ إِلَّا فِيْمَنْ تَوَضَّأَ قَبْلَ الزَّوَالِ - كَمَا ذَكَرْنَا - أَوْ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ .

لِزُفَرٍ رحمته الله : أَنَّ اعْتِبَارَ الطَّهَارَةِ مَعَ الْمُنَافِي لِلْحَاجَةِ إِلَى الْأَدَاءِ ، وَلَا حَاجَةَ قَبْلَ الْوَقْتِ فَلَا تُعْتَبَرُ .

وَلِأَبِي يُوسُفَ : أَنَّ الْحَاجَةَ مَقْصُورَةٌ عَلَى الْوَقْتِ ، فَلَا تُعْتَبَرُ قَبْلَهُ وَلَا بَعْدَهُ .

❦ غَايَةُ الْبَيَانِ ❦

يَعْنِي : تَنْتَقِضُ طَهَارَةُ الْمَعْذُورِ عِنْدَ خُرُوجِ الْوَقْتِ بِالْحَدَثِ السَّابِقِ ، وَلِهَذَا لَمْ يَجْزِ مَسْحُ الْمُسْتَحَاضَةِ بَعْدَ خُرُوجِ الْوَقْتِ عَنِ الْخَفَيْنِ ، إِذَا كَانَ الدَّمُ سَائِلًا وَفَتَ الْوُضُوءُ أَوْ اللَّبْسُ .

وَفَائِدَةُ الْإِخْتِلَافِ : تَظْهَرُ فِي الْمَعْذُورِ ، إِذَا تَوَضَّأَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ فَطَلَعَتْ ، أَوْ تَوَضَّأَ قَبْلَ الزَّوَالِ فَرَأَتْ الشَّمْسُ ^(١) ، فَافْهَمْ .

قَوْلُهُ : (فَلَا تُعْتَبَرُ قَبْلَهُ وَلَا بَعْدَهُ) .

لَا يُقَالُ [٣٩١] : إِذَا كَانَتْ الطَّهَارَةُ لَا تُعْتَبَرُ ، فَكَيْفَ يَتَصَوَّرُ الْإِنْتِقَاضُ ؟

لِأَنَّا نَقُولُ : لَا تُعْتَبَرُ لِلْوَقْتِيَّةِ لِعَدَمِ الضَّرُورَةِ ، وَتُعْتَبَرُ لِلنَّوَافِلِ لِأَنَّ الْمَعْذُورَ يَحْتَاجُ إِلَى اسْتِجْلَابِ الثَّوَابِ بِأَدَاءِ النَّافِلَةِ ، فَتَصَوَّرُ الْإِنْتِقَاضُ .

(١) فِي الصُّورَةِ الْأُولَى ، تَنْتَقِضُ طَهَارَتُهُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ وَمُحَمَّدٍ لَوْ جُودَ الْخُرُوجُ ، وَعِنْدَ زُفَرٍ لَا تَنْتَقِضُ لِعَدَمِ الدُّخُولِ .

وَفِي الصُّورَةِ الثَّانِيَةِ ، لَا تَنْتَقِضُ طَهَارَتُهُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ لِعَدَمِ الْخُرُوجِ ، وَعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ وَزُفَرٍ تَنْقُصُ لَوْ جُودَ الدُّخُولِ . يَنْظُرُ : « الْمَبْسُوط » لِلْسَّرْحِيِّ [٨٤ / ١] ، « تَحْفَةُ الْفُقَهَاء » [٢١ / ١] ، « بَدَائِعُ الصَّنَائِعِ » [٢٤١ / ١] ، « الْإِخْتِيَارُ » [٤٠ / ١] ، « تَبْيِينُ الْحَقَائِقِ » [٦٥ / ١] ، « ابْتِهَاةُ شَرْحِ الْهَدَايَةِ » [٦٨١ / ١] .

وَلَهُمَا: أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ تَقْدِيمِ الطَّهَّارَةِ عَلَى الْوَقْتِ؛ لِيَتِمَّكَنَ مِنَ الْأَدَاءِ قَبْلَ دُخُولِ الْوَقْتِ. وَخُرُوجُ الْوَقْتِ دَلِيلُ زَوَالِ الْحَاجَةِ؛ فَظَهَرَ اعْتِبَارُ الْحَدَثِ عِنْدَهُ. وَالْمُرَادُ بِالْوَقْتِ: وَقْتُ الْمَفْرُوضَةِ. حَتَّى لَوْ تَوَضَّأَ الْمَعْذُورُ لِصَلَاةِ الْعِيدِ؛ لَمْ أَنْ يُصَلِّيَ الظُّهْرَ بِهِ عِنْدَهُمَا، وَهُوَ الصَّحِيحُ؛ لِأَنَّهَا بِمَنْزِلَةِ صَلَاةِ الضُّحَى. وَلَوْ تَوَضَّأَ مَرَّةً لِلظُّهْرِ فِي وَقْتِهِ، وَأُخِّرَى فِيهِ لِلْعَصْرِ، فَعِنْدَهُمَا: لَيْسَ لَهُ أَنْ يُصَلِّيَ الْعَصْرَ بِهِ؛ لِإِنْتِقَاضِهِ بِخُرُوجِ وَقْتِ الْمَفْرُوضَةِ. وَالْمُسْتَحَاضَةُ: هِيَ الَّتِي لَا يَمُضِي عَلَيْهَا وَقْتُ صَلَاةٍ، إِلَّا وَالْحَدَثُ الَّذِي ابْتَلَيْتَ بِهِ يُوجَدُ فِيهِ.

﴿ غَايَةُ الْبَيَانِ ﴾

قوله: (عِنْدَهُ)، أَي: عِنْدَ خُرُوجِ الْوَقْتِ.

قوله: (وَالْمُرَادُ بِالْوَقْتِ: وَقْتُ الْمَفْرُوضَةِ)، [١/٩٦م] أَي: الْمُرَادُ بِالْوَقْتِ الَّذِي تَنْتَقِضُ الطَّهَّارَةُ عِنْدَ خُرُوجِهِ وَقْتُ الصَّلَاةِ الْمَفْرُوضَةِ، حَتَّى لَوْ تَوَضَّأَ لِصَلَاةِ الْعِيدِ يُصَلِّيَ الظُّهْرَ بِذَلِكَ الْوُضوءِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ.

وَأَمَّا قَالَ: (وَهُوَ الصَّحِيحُ) اخْتِرَازًا عَنْ قَوْلِ بَعْضِ الْمَشَايخِ.

قَالَ فَخْرُ الْإِسْلَامِ الْبَزْدَوِيُّ فِي «شرح الجامع الصغير»: «فَإِنْ تَوَضَّأَ صَاحِبُ الْعِيدِ يَوْمَ الْعِيدِ بَعْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ لِصَلَاةِ الْعِيدِ، هَلْ يُصَلِّي بِهِ الظُّهْرَ؟ فَقَدْ قِيلَ: لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ. ثُمَّ قَالَ: وَلَا رَوَايَةٌ فِيهِ. وَقِيلَ: بَلْ هِيَ صَلَاةُ الضُّحَى فِي الْأَصْلِ، فَأَشْبَهَ سَائِرَ الْأَيَّامِ»^(١).

قوله: (وَالْمُسْتَحَاضَةُ: هِيَ الَّتِي لَا يَمُضِي عَلَيْهَا وَقْتُ صَلَاةٍ، إِلَّا وَالْحَدَثُ الَّذِي ابْتَلَيْتَ بِهِ يُوجَدُ فِيهِ)، أَي: يُوْجَدُ الْحَدَثُ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ بِلا اسْتِيعَابٍ.

(١) ينظر: «شرح الجامع الصغير» للبزدوي [ق ٣٦].

غاية البيان

قَالَ الْإِمَامُ حَمِيدُ الدِّينِ الضَّرِيرُ فِي «شَرْحِهِ»: «هَذَا حَدُّ الْمُسْتَحَاضَةِ بِقَاءِ، أَمَّا كَوْنُهَا مُسْتَحَاضَةً ابْتِدَاءً: فَالشَّرْطُ أَنْ يَكُونَ الْحَدُّ مُسْتَعْرِقًا جَمِيعَ الْوَقْتِ، حَتَّى لَوْ لَمْ يَسْتَعْرِقْ كُلَّ الْوَقْتِ لَا تَكُونُ مُسْتَحَاضَةً، فَإِذَا اسْتَعْرِقَ مَرَّةً لَا يَخْتِاجُ إِلَى الْاسْتِعْرَاقِ بَعْدَ ذَلِكَ، بَلْ وَجُودُهُ فِي الْوَقْتِ مَرَّةً كَافٍ»^(١).

فَأَقُولُ: هَذَا الَّذِي قَالَهُ صَاحِبُ «الْهِدَايَةِ» فِيهِ نَظَرٌ عِنْدِي؛ لِأَنَّ التَّعْرِيفَ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ جَامِعًا مَانِعًا، وَهُوَ لَيْسَ بِجَامِعٍ؛ لِأَنَّ حَقِيقَةَ الْمُسْتَحَاضَةِ لَا تُؤْخَذُ بِهَذَا الْقَدْرِ الَّذِي قَالَهُ، حَتَّى يَوْجَدَ الْاسْتِعْرَاقُ فِي الْابْتِدَاءِ، وَلَيْسَ بِمَانِعٍ أَيْضًا لِدُخُولِ الْحَائِضِ تَحْتَهُ؛ لِأَنَّ الْحَائِضَ قَدْ تَكُونُ بِهَذِهِ الْمَثَابَةِ، بِأَنْ لَا يَمْضِي [١/٩٦ ظ/م] عَلَيْهَا وَقْتُ صَلَاةٍ إِلَّا وَالْحَدُّ الَّذِي ابْتُلِيتَ بِهِ يَوْجَدُ فِيهِ^(٢).

وَقَوْلُ الْإِمَامِ حَمِيدِ الدِّينِ عَجِيبٌ؛ لِأَنَّهُ قَالَ: «هَذَا حَدُّ الْمُسْتَحَاضَةِ بِقَاءِ...» إِلَى آخِرِ مَا قَالَ. وَذَلِكَ يَقْتَضِي تَعَدُّدَ حَقِيقَةِ الشَّيْءِ، وَهُوَ فَاسِدٌ؛ لِمَا بَيَّنَّاهُ فِي كِتَابِنَا الْمَوْسُومِ بِ: «التَّبْيِينِ»^(٣).

وَقَدْ ظَهَرَ فِي خَاطِرِي مِنَ الْأَنْوَارِ الرَّبَّانِيَّةِ، وَالْأَسْرَارِ الْإِلَهِيَّةِ: أَنَّ الْمُسْتَحَاضَةَ: هِيَ الَّتِي تَرَى الدَّمَ مِنْ قُبْلِهَا مُسْتَعْرِقًا وَقْتُ صَلَاةٍ فِي الْابْتِدَاءِ، مِنْ غَيْرِ شَرْطِ اسْتِمْرَارٍ فِي الْبَقَاءِ، فِي زَمَانٍ لَا يُعْتَبَرُ مِنَ الْحَيْضِ [وَالنَّقَاسِ]^(٤).

(١) ينظر: «الفوائد الفقهية شرح الهداية» لحميد الدين [ق ١٧].

(٢) ورده العيني وقال بطره صعيقه؛ لأنه إنما يلزم ما ذكره لو لم يحمل كلامه على ما بعد الثبوت، أي: بعد ما ثبت أنها مستحاضة، لأنما ذكرنا أن حده الذي ذكره في حق الدوام والبقاء. ينظر: «البنية شرح الهداية» [١/٦٨٤].

(٣) ينظر: «التبیین شرح الأخسیکنی» للمؤلف [١/٢٣٧ - ٢٤٠].

(٤) ما بين المعقوفتين: زيادة من: «ت»، و«م»، و«ز»، و«و»، و«ف».

وَكَذَلِكَ^(١) مَنْ هُوَ فِي مَعْنَاهَا: وَهُوَ مَنْ ذَكَرْنَاهُ، وَمَنْ بِهِ اسْتِطْلَاقُ بَطْنٍ،
وَانْفِلَاتُ رِيحٍ؛ لَأَنَّ الضَّرُورَةَ بِهَذَا تَتَحَقَّقُ، وَهِيَ نَعْمُ الْكُلِّ.

﴿ غَايَةُ الْبَيَانِ ﴾

وقولي: في البقاء؛ لِيَشْمَلَ الْمُسْتَحَاضَةَ حَالَةَ الْبَقَاءِ.

وقولي: فِي زَمَانٍ لَا يُعْتَبَرُ مِنَ الْحَيْضِ؛ لِتَدْخُلَ الصَّغِيرَةُ الَّتِي لَمْ تُرَاهِقْ إِذَا
رَأَتْ الدَّمَ؛ لِأَنَّهَا مُسْتَحَاضَةٌ، وَلِتَدْخُلَ أَيْضًا الْبَالِغَةُ الَّتِي رُدَّتْ إِلَى أَيَّامِ عَادَتِهَا؛
لِأَنَّهَا مُسْتَحَاضَةٌ فِيمَا زَادَ الدَّمُ عَلَى الْعَادَةِ.

وقولي: وَالنَّفَاسُ؛ اخْتِرَازُ عَمَّا رَأَتْ النِّفْسَاءُ زَائِدًا عَلَى الْأَرْبَعِينَ، وَاخْتِرَازُ
عَمَّا زَادَ عَلَى عَادَتِهَا وَقَدْ جَاوَزَ الدَّمُ الْأَرْبَعِينَ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ اسْتِحَاضَةٌ؛ لِكَوْنِهِ فِي
زَمَانٍ لَا يُعْتَبَرُ مِنَ النَّفَاسِ.

قوله: (وَهُوَ مَنْ ذَكَرْنَاهُ)، أَي: الَّذِي فِي مَعْنَى الْإِسْتِحَاضَةِ مَنْ ذَكَرْنَاهُ، وَأَرَادَ
بِقَوْلِهِ: (مَنْ ذَكَرْنَاهُ) الَّذِي بِهِ سَلَسُ الْبَوْلِ، وَالرُّعَافُ الدَّائِمُ، وَالْجُرْحُ الَّذِي لَا يَرْقَأُ.
قوله: (وَمَنْ بِهِ اسْتِطْلَاقُ بَطْنٍ وَانْفِلَاتُ رِيحٍ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ: (مَنْ ذَكَرْنَاهُ).
وَاسْتِطْلَاقُ الْبَطْنِ: مَشِيئُهُ. كَذَا قَالَه الْجَوْهَرِيُّ^(٢).

١٠٩٧ | وَالْإِنْفِلَاتُ: خُرُوجُ الشَّيْءِ فَلْتَةً. أَي: بَغْتَةً. كَذَا قَالَه الْمُطَرِّزِيُّ^(٣).

قوله: (لَأَنَّ الضَّرُورَةَ بِهَذَا تَتَحَقَّقُ، وَهِيَ نَعْمُ الْكُلِّ)، أَي: لِأَنَّ الضَّرُورَةَ
بِالْحَدِثِ تَتَحَقَّقُ، وَالضَّرُورَةُ تَشْمَلُ كُلَّ مَنْ ذَكَرَ، فَيَكُونُ حُكْمُ الْكُلِّ حُكْمَ
الْمُسْتَحَاضَةِ.

(١) فِي حَاشِيَةِ الْأَصْلِ: «خ: وَكَذَا كُلُّ مَنْ».

(٢) يَنْظُرُ: «الْصَّحَاحُ فِي اللَّغَةِ» لِلْجَوْهَرِيِّ [٤/١٥١٨/مَادَّة: طَلَقَ].

(٣) يَنْظُرُ: «الْمَغْرِبُ فِي تَرْتِيبِ الْمَعْرَبِ» لِلْمُطَرِّزِيِّ [ص/٣٦٥].

فصل في النفاس

[١٣] والنَّفَاسُ: هُوَ الدَّمُ الْخَارِجُ يَعْقُبُ الْوَلَدَ؛ لِأَنَّهُ مَأْخُودٌ مِنْ تَنَفَّسِ الرَّجْمِ بِالدَّمِ، أَوْ مِنْ خُرُوجِ النَّفْسِ بِمَعْنَى الْوَلَدِ، أَوْ بِمَعْنَى الدَّمِ.

عناية البيار

فصل في النفاس

قوله: (والنَّفَاسُ: هُوَ الدَّمُ الْخَارِجُ يَعْقُبُ الْوَلَدَ).

وهو في بعض النسخ: «عَقِيبَ الْوَلَدِ»^(١).

وإنما أخرج النَّفَاسَ؛ لِقِلَّةِ وَقْعِهِ دُونَ الْحَيْضِ [١٤٠/١] وَالِاسْتِحَاضَةِ.

(١) وهذا لفظ المطبوع من «الهداية» للمَرْغِيَانِي [٣٥/١]، ومثله وقع في النسخة المنقولة عن نسخة المَرْغِيَانِي [١/١٥ ق/ب] مخطوط جامعة برستون - أمريكا/ (رقم الحفظ: ٣٥٩٣). وفي نسخة التَّبَّيْسُوبِي من «الهداية» [١/١١ ق/أ] مخطوط مكتبة فيض الله أفندي - تركيا. وفي نسخة القاسمي [١/٩ ق/أ] مخطوط مكتبة كوبرلي فاضل أحمد باشا - تركيا. وفي نسخة ابن الفصيح من «الهداية» [١/١٥ ق/أ] مخطوط مكتبة ولي الدين أفندي - تركيا.

ووقع في السحرة التي سخط المؤلف [١/١٣ ق/أ] مخطوط مكتبة فيض الله أفندي: «يَعْقُبُ الْوِلَادَةَ» ومثله في سحرة الشَّهْرَكَانِي (المقروءة على أكمل الدين البارني) [١/٩ ق/أ] مخطوط مكتبة فيض الله أفندي - تركيا. وأشار إليه الأزركاني في حاشية النسخة التي بخطه من «الهداية» [١/١٠ ق/ب] مخطوط مكتبة فيض الله أفندي - تركيا.

واللفظ الأول: هو المُثَبِّت في النسخة التي سخط المؤلف من «الهداية» [١/١٣ ق/أ] مخطوط مكتبة فيض الله أفندي - تركيا. وفي سحرة الشَّهْرَكَانِي (المقروءة على أكمل الدين البارني) من «الهداية» [١/٩ ق/ب] مخطوط مكتبة فيض الله أفندي - تركيا. وفي نسخة الأزركاني من «الهداية» [١/١٠ ق/ب] مخطوط مكتبة فيض الله أفندي - تركيا. وأشار التَّبَّيْسُوبِي وابنُ الفصيح إلى اللفظ الأول في حاشية نُسختهما.

وَالدَّمُ الَّذِي تَرَاهُ الْحَامِلُ ابْتِدَاءً، أَوْ حَالَ وَلَادَتِهَا قَبْلَ خُرُوجِ الْوَلَدِ اسْتِحَاضَةً.

وَإِنْ كَانَ مُمْتَدًّا. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: حَيْضٌ؛ اعْتِبَارًا بِالنَّفَاسِ، إِذْ هُمَا جَمِيعًا مِنْ الرَّحِمِ.

﴿ غايۃ البیان ﴾

قَالَ الْمُطَرِّزِيُّ: «النَّفَاسُ: مُصْدَرُ نَفَسَتِ الْمَرْأَةُ، بِضَمِّ التَّوْنِ وَفَتْحِهَا، إِذَا وَلَدَتْ، فَهِيَ نَفَسَاءٌ، وَهِيَ نِفَاسٌ».

ثُمَّ قَالَ: «نَفَسَتْ؛ أَيُّ: حَاضَتْ، وَالضَّمُّ فِيهِ خَطَأٌ».

ثُمَّ قَالَ: «وَقَوْلُهُ^(١): النَّفَاسُ هُوَ الدَّمُ الْخَارِجُ عَقِيبَ الْوَلَدِ؛ تَسْمِيَةً بِالْمُصْدَرِ، كَنَحِيضٍ سَوَاءً، وَأَمَّا اسْتِقَافُهُ مِنْ تَنَفُّسِ الرَّحِمِ، أَوْ خُرُوجِ النَّفَسِ - بِمَعْنَى: الْوَلَدِ -؛ فَلَيْسَ بِذَلِكَ»^(٢).

قَوْلُهُ: (ابْتِدَاءً)، أَيُّ: قَبْلَ خُرُوجِ الْوَلَدِ.

قَوْلُهُ: (وَإِنْ كَانَ مُمْتَدًّا)، وَهُوَ أَنْ تَرَى الدَّمَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ.

قَوْلُهُ: (وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: حَيْضٌ؛ اعْتِبَارًا بِالنَّفَاسِ)^(٣).

بَيَانُهُ: أَنَّ الْمَرْأَةَ إِذَا وَلَدَتْ وَلَدَيْنِ فِي بَطْنٍ وَاحِدٍ؛ فَنَفَاسُهَا مِنَ الْوَلَدِ الْأَوَّلِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ، مَعَ أَنَّ الْحَبْلَ بِالْوَلَدِ الثَّانِي مُتَحَقِّقٌ^(٤)، فَكَذَا الْقَوْلُ

فِي «الْمَغْرِبِ»: «وَقَوْلُهُمْ».

يَطْرُقُ: «الْمَغْرِبُ فِي تَرْتِيبِ الْمَغْرِبِ» لِلْمُطَرِّزِيِّ [ص/ ٤٧٢ - ٤٧٣].

سَدَسُ: «نَسِيبُهُ فِي الْفَقْهِ الشَّافِعِيِّ» لِلشَّيرَازِيِّ [ص/ ٢٢]، وَ«الْبَيَانُ» لِلْعَمْرَانِيِّ [١/ ٣٤٨]، وَ«ارَوْضَةُ

بَطَالِينِ» لِلنَّوَوِيِّ [١/ ١٧٤].

(١): عِنْدَ مُحَمَّدٍ وَزُفَرٍ - رَحِمَهُمَا -: مِنَ الْوَلَدِ الثَّانِي، هَذَا بِنَاءٌ عَلَى اخْتِلَافِهِمْ فِي أَوَّلِ وَقْتِ النَّفَاسِ. فَقَالَ أَبُو

حَنِيفَةَ وَأَبُو يُوسُفَ - رَحِمَهُمَا -: وَقْتُ الْوِلَادَةِ أَوَّلُ وَقْتِ النَّفَاسِ، وَقَالَ مُحَمَّدٌ وَزُفَرٌ - رَحِمَهُمَا -: وَقْتُ فِرَاعِ =

وَلَنَا: أَنْ بِالْحَبْلِ يَنْسَدُ فَمُ الرَّحِمِ، كَذَا الْعَادَةُ. وَالتَّقَاسُ بَعْدَ انْفِتَاحِهِ بِخُرُوجِ الْوَلَدِ، وَلِهَذَا كَانَ نِفَاسًا، بَعْدَ خُرُوجِ بَعْضِ الْوَلَدِ، فِيمَا رُوِيَ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ، وَمُحَمَّدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ لِأَنَّهُ يَنْفَتِحُ فَيَتَنَفَّسُ بِهِ.

وَالسَّقْطُ: الَّذِي اسْتَبَانَ بَعْدَ خَلْقِهِ وَلَدًا، حَتَّى تَصِيرَ بِهِ نَفْسَاءً، وَتَصِيرُ الْأُمُّ أُمَّ وَلَدٍ لَهُ ^(١)، وَكَذَا الْعِدَّةُ تَنْقَضِي بِهِ.

وَأَقْلُ النَّفَاسِ لَا حَدَّ لَهُ؛ لِأَنَّ تَقَدُّمَ الْوَلَدِ عَلَّمَ الْخُرُوجَ مِنَ الرَّحِمِ فَأَغْنَى

﴿ غَايَةُ الْبَيَانِ ﴾

فِيمَا تَرَى الْحَامِلُ مِنَ الدَّمِ - إِذَا كَانَ مَمْتَدًّا - أَنَّهُ حَيْضٌ، وَإِنْ كَانَ الْحَبْلُ مُوجُودًا اعْتِبَارًا بِالنَّفَاسِ الَّذِي قَالَ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الْحَيْضِ وَالنَّفَاسِ دَمٌ رَحِمٌ، فَلَمَّا لَمْ يَكُنِ الْحَبْلُ مَانِعًا لِلنَّفَاسِ؛ لَمْ يَكُنْ مَانِعًا لِلْحَيْضِ.

قُلْنَا: إِنَّ الْحَيْضَ دَمٌ رَحِمٌ، وَفَمُ الرَّحِمِ مُنْسَدٌّ بِالْوَلَدِ؛ لِأَنَّ الثَّقَبَ [١/٩٧ ط] مِنَ السُّفْلِ، فَلَا يَخْرُجُ مَعَ وُجُودِ الْأَنْسَادِ، بِخِلَافِ مَا إِذَا خَرَجَ الْوَلَدُ الْأَوَّلُ، حَيْثُ لَمْ يَتَّقِ الْأَنْسَادُ، فَلَا يَصَحُّ الْقِيَاسُ.

قَوْلُهُ: (وَالسَّقْطُ)، بِالْحَرَكَاتِ الثَّلَاثِ فِي السَّيْنِ: هُوَ الْوَلَدُ السَّاقِطُ قَبْلَ تَمَامِهِ بَعْضَ خَلْقِهِ؛ كَالْإِصْبَعِ مَثَلًا.

قَوْلُهُ: (وَتَصِيرُ الْأُمُّ أُمَّ وَلَدٍ بِهِ)، أَيُّ: بِالسَّقْطِ الَّذِي اسْتَبَانَ بَعْضُ خَلْقِهِ. يَعْنِي: إِذَا وَجَدَ الدَّعْوَةَ ^(٢) مِنَ الْمَوْلَى.

قَوْلُهُ: (وَأَقْلُ النَّفَاسِ لَا حَدَّ لَهُ).

= رَحِمَهَا أَوَّلَ وَقْتِ النَّفَاسِ. يَنْظُرُ «الْمَبْسُوطُ» لِلشَّيْبَانِيِّ [١/٣٤٠]، «الْمَبْسُوطُ» لِلسَّرْحَسِيِّ [٣/٢١٢]، «بَدَائِعُ الصَّنَائِعِ» [١/٣٠٠]، «تَبْيِينُ الْحَقَائِقِ» [١/٦٨].

(١) نَحْتُهُ بِالْأَصْلِ: «خ: بِهِ» وَفِي نَسْخِ غَايَةِ الْبَيَانِ: «بِهِ».

(٢) الدَّعْوَةُ - بِكُشْرِ الدَّالِ وَسُكُونِ الْعَيْنِ - : الْادِّعَاءُ فِي النَّسَبِ. يُقَالُ: فَلَانٌ دَعِيٌّ بَيْنَ الدَّعْوَةِ وَالدَّعْوَى فِي النَّسَبِ. يَنْظُرُ: «تَاجُ الْعُرُوسِ» لِلزُّبَيْدِيِّ [١٩/٤٠٧/٤ مَادَّة: دَعَا].

غَايَةُ الْبَيَانِ

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو نَضْرٍ الْبَغْدَادِيُّ: «وَالَّذِي ذَكَرَهُ أَبُو مُوسَى^(١) فِي «مُخْتَصَرِهِ»:

أَبُو مُوسَى هَذَا. لَمْ تَهْتَدِ إِلَى تَمْيِيزِهِ بَعْدَ مَزِيدِ التَّبَعِ، وَكُنَّا نَخْشَى أَنْ يَكُونَ وَقَعَ فِي تِلْكَ الْكُنْيَةِ تَحْرِيفٌ أَوْ تَصْحِيفٌ! فَرَأَجَعْنَا: «شرح مختصر القُدُورِيِّ» لِأَبِي نَضْرٍ الْأَفْطَحِ [١/٣٢ ق/١] مَخْطُوطٌ مَكْتَنَةٌ مَكَّةَ الْمَكْرَمَةِ/ رَقْمَ الْحِفْظِ: (٥٧). فَإِذَا الْكُنْيَةُ عَلَى الْجَادَةِ كَمَا نَقَلَهُ الْمُؤَلِّفُ، وَعَلَيْهِ فَيَكُونُ أَبُو مُوسَى هُنَا أَحَدَ رَجُلَيْنِ:

أ - أَبُو مُوسَى عَيْسَى بْنُ أَبَانَ بْنِ صَدَقَةَ الْفَقِيهِ الْكَبِيرِ. صَاحِبُ التَّوَالِيفِ. (تُوفِيَ سَنَةً: ٢٢١ هـ).

ب - وَهُوَ أَبُو مُوسَى الضَّرِيرِ. وَلَعَلَّ هَذَا الثَّانِي هُوَ الْأَقْرَبُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ. وَيُؤَيِّدُهُ أَمْرَانِ:

الْأَوَّلُ: أَنَّهُ وَقَعَ فِي حَاشِيَةِ: «ت» فِي هَذَا الْمَوْضِعِ: «هُوَ أَبُو مُوسَى الضَّرِيرِ تَلْمِيزُ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ...». وَهَكَذَا جَاءَ فِي حَاشِيَةِ نَسَخَةٍ: «و» تَعْلِيْقًا عَلَى مَا نَقَلَهُ عَنْهُ الْمُؤَلِّفُ فِيمَا يَأْتِي فِي بَابِ: صَلَاةُ الْعَبْدِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ [١٣٥ ق/ب].

وَالثَّانِي: أَنَّهُ قَدْ أَكْثَرَ صَاحِبُ «رَوْضَةِ الْقَضَاءِ وَطَرِيقِ النِّجَاةِ» [١/٢٧٦، ٣١٦]، وَ[٢/٥٥٩، ٦١٩، ٦٢٠، ٩٧٢]، مِنْ النِّقْلِ عَنْ أَبِي مُوسَى هَذَا فِي «مُخْتَصَرِهِ» وَكَانَ يُكْنِيهِ بِ: أَبِي مُوسَى الضَّرِيرِ. وَكَدَا يَنْقُلْ عَنْهُ صَاحِبُ: «تَحْقِيقِ الْفُقَهَاءِ» [١/١٦٦]، وَالْكَاسَانِيُّ فِي «بَدَائِعِ الصَّنَائِعِ» [١/٢٧٥]. وَجَمَاعَةٌ مِنَ الْحَنْفِيَّةِ.

وَنَكُنْ مِنْ يَكُونُ أَبُو مُوسَى الضَّرِيرِ هَذَا؟ لَمْ نَقْطُرْ بِشَأْنِهِ بِمَا يَزُودِي الْغَطْلَ بَعْدَ مَزِيدِ التَّبَعِ، اللَّهُمَّ إِلَّا تَفْهِيمًا وَسَبْرًا، فَلَمْ يَتَرْجِمْ لَهُ الْقَبْرُوزُ أَبَادِيًّا، وَلَا عَبْدُ الْقَادِرِ التِّيمِيُّ، وَلَا ابْنُ قَطْلُوبَغَا، وَلَا نَكَبَرِيُّ، وَلَا اللَّكْنَوِيُّ، وَلَا غَيْرُهُمْ مَعْنً وَقَفْنَا عَلَى تَصَانِيفِهِمْ فِي «طَبَقَاتِ الْحَنْفِيَّةِ»!

بَعْدَ أَشَارِ إِلَيْهِ عَبْدُ الْقَادِرِ الْقُرَشِيُّ فِي: «الْجَوَاهِرِ الْمَضِيَّةِ» [١/٤٠٣]، وَتَبِعَهُ عَلِيُّ الْقَارِي فِي الْأَنْصَارِ الْحَبِيَّةِ [٢/٥٤٣]، وَزَادَ عَلَيْهِ بِكَوْنِ الْمُؤَلِّفِ ذَكَرَهُ فِي بَابِ: صَلَاةُ الْعَبْدِ بِكُنْيَتِهِ وَلَقَبِهِ فَقَطْ [١٣٥ ق/ب].

وَدَوَّهَمَ عَبْدُ الْقَادِرِ الْقُرَشِيُّ - وَتَبِعَهُ عَلِيُّ الْقَارِي - وَسَمَّاهُ: «عَيْسَى بْنُ أَبِي مُوسَى الضَّرِيرِ»! ثُمَّ قَالَ: «وَالِدُ مُحَمَّدٍ يَأْتِي»! وَنَقَلَ مَا نَقَلَهُ الْخَطِيبُ عَنْهُ فِي تَرْجُمَةِ ابْنِهِ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى كَمَا سَيَأْتِي دَرْدُ. وَبِمِ يَنْسِبُهُ الْخَطِيبُ وَلَا غَيْرُهُ، بَلْ مَقْتَضَى كَلَامِ الْخَطِيبِ وَغَيْرِ الْخَطِيبِ أَنَّ الَّذِي يَقَالُ لَهُ: «ابْنُ سَيِّ مُوسَى» هُوَ أَسَمُهُ مُحَمَّدٌ وَلَيْسَ عَيْسَى نَفْسَهُ! كَمَا نَبَّهَ عَلَيْهِ الْعَلَامَةُ الْمُحَقِّقُ عَبْدُ الْفَتَّاحِ الْحَلَوِيُّ فِي حَوَاشِيهِ عَلَى: «الْجَوَاهِرِ الْمَضِيَّةِ» لِعَبْدِ الْقَادِرِ الْقُرَشِيِّ [٢/٦٨٤].

وَكَأَنَّ مَا وَقَفْنَا عَلَيْهِ بِشَأْنِ أَبِي مُوسَى هَذَا: هُوَ أَنَّ اسْمَهُ عَيْسَى، وَأَنَّهُ وَالِدُ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ نَسَبِهِ الْحَمِي قَاضِي بَغْدَادٍ الْمَعْرُوفُ بِ: بَابِنِ أَبِي مُوسَى الضَّرِيرِ. (الْمُتَوَفَّى سَنَةً: ٣٣٤ هـ). =

غاية البيان

أَنَّ أَقْلَ النَّفَاسِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ: خَمْسَةٌ وَعِشْرُونَ يَوْمًا، فَإِنَّمَا هُوَ أَقْلٌ مَا تُصَدَّقُ
النَّفْسَاءُ فِيهِ فِي انْقِصَاءِ عِدَّتِهَا، وَلَيْسَ بِتَقْدِيرٍ لِأَقْلِ النَّفَاسِ^(١).

وكذلك ما رُوِيَ عَنْ أَبِي يُوسُفَ: أَنَّ أَقْلَهُ أَحَدَ عَشَرَ يَوْمًا.

بَيَانُ ذَلِكَ: أَنَّ الرَّجُلَ إِذَا قَالَ لِامْرَأَتِهِ: أَنْتِ طَالَتْ إِذَا وَلَدْتِ؛ فَوَلَدَتْ فَأَقَرَّتْ
بِانْقِصَاءِ عِدَّتِهَا بِالْحَيْضِ؛ فَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ عليه السلام: لَا تُصَدَّقُ فِي أَقْلٍ مِنْ خَمْسَةِ

= وجاء في ترجمة ابنه محمد هذا من «تاريخ بغداد» للخطيب البغدادي [٣/٧٠٥/طبعة بشار
عواد]، عن طلحة بن محمد بن جعفر، قال: «أبو عبد الله محمد بن عيسى المعروف بابن أبي
موسى من أهل العلم بمذهب أهل العراق، وأبوه كان أحد المتقدمين في هذا المذهب، وتلاه أبو
عبد الله في التمسك به، والدب عنه، والكلام للمحالفين له».

وأخرج البيهقي في «مقاب الشافعي» [١٧٥/١ - ١٧٦]، من طريق أبي أحمد بن عدي قال: سمعتُ
أبا بكر بن أبي حامد - صاحب بيت المال بمصر - يقول: «كُنَّا فِي مَجْلِسِ ابْنِ الْفَرَاتِ وَفِي الْمَجْلِسِ أَبُو
مُوسَى الضَّرِيرِ - شَيْخُ أَصْحَابِ الرَّأْيِ إِذْ ذَاكَ - ...» ثُمَّ سَاقَ خَرًّا فِي ثَنَاءِ أَبِي مُوسَى عَلَى الشَّافِعِيِّ.
فَهَذَا تَقْلَانِ بَقِيَسَانِ فِي بَيَانِ مَرْتَبَةِ أَبِي مُوسَى عِيسَى الضَّرِيرِ فِي الْفَقْهِ وَالْإِمَامَةِ فِي زَمَانِهِ، يُضَافُ
إِلَيْهِمَا مَا حَاقَ فِي حَاشِيَةِ سَحْةٍ: «و»، «و» من كونه كان تلميذ محمد بن الحسن الشيباني
تبعه: جاء في النسخة المطبوعة من «تاج التراجم» لابن قُطْلُوبُغَا [ص ٣٣٠/طبعة دار القلم] - في
ترجمة محمد بن أبي موسى الضَّرِيرِ الْمَاضِي ذِكْرُهُ أَنَّهُ: «أَبُو الْعَلَاءِ بْنِ أَبِي مُوسَى، الضَّرِيرِ - اسْمُهُ
مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ، يُعْرَفُ بِأَبِي مُوسَى الْفَقِيهِ»!

هكذا وقع في المطبوعة! وهو تحريف سافر! وصوابه: «يُعْرَفُ بـ: ابن أبي موسى»، وليس أبا
موسى. وهكذا وقع على الصواب في حملة من النسخ الخطية من «تاج التراجم»، أخذها منسوخة
في حياة ابن قُطْلُوبُغَا ومنقولة عن نسخة عليها خطه، وهي لنسخة المحفوظة في مكتبة تشتربتي
بأيرلندا [ق ١٠١/ب/ (صمص مجموع رقم الحفظ: ٣٥٧٢)] - والغريب أن مُحَقِّقَ المطبوعة قد ذَكَرَ
تلك النسخة في جملة النسخ التي اعتمد عليها في إخراج الكتاب!

ويُنظر أيضًا: «تاج التراجم» لابن قُطْلُوبُغَا [ق ٣٥/ب/ مخطوط مكتبة راغب باشا - تركيا/ (رقم الحفظ:
٩٧٦)] - و [ق ٤٩/ب/ مخطوط مكتبة كوبرلي فاضل أحمد باشا - تركيا/ (رقم الحفظ: ١٠١٤)] -

(١) ينظر: «شرح الأقطع على مختصر القدوري» [ق ٣٤].

عَنِ امْتِدَادٍ جُعِلَ عَلَمًا عَلَيْهِ فِي الْحَيْضِ . وَأَكْثَرُهُ أَرْبَعُونَ يَوْمًا ، وَالزَّائِدُ اسْتِحَاضَةٌ ؛ لِحَدِيثِ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَّتَ لِلنِّفَاسِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا ،

﴿ غَايَةُ الْبَيَانِ ﴾

وْثَمَانِينَ يَوْمًا ؛ خَمْسَةٌ وَعِشْرُونَ نِفَاسٌ ، وَخَمْسَةٌ عَشَرَ طَهْرٌ ، أَوْ خَمْسَةٌ حَيْضٌ ، ثُمَّ طَهْرٌ وَحَيْضٌ كَذَلِكَ ، ثُمَّ طَهْرٌ وَحَيْضٌ كَذَلِكَ ^(١) .

وَعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : لَا تُصَدَّقُ فِي أَقَلِّ مِنْ خَمْسَةِ وَسِتِّينَ يَوْمًا ، نِفَاسُهَا : أَحَدَ عَشَرَ يَوْمًا ، وَطَهْرُهَا : خَمْسَةَ عَشَرَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ، وَالْحَيْضُ ثَلَاثَةَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ .
وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ : لَا تُصَدَّقُ فِي أَقَلِّ مِنْ أَرْبَعَةٍ وَخَمْسِينَ يَوْمًا وَسَاعَةٍ ، نِفَاسُهَا : سَاعَةٌ ، وَالْبَاقِي كَمَا قَالَ أَبُو يُوسُفَ ، وَالْمَسْأَلَةُ مَعْرُوفَةٌ فِي «الْمَنْظُومَةِ» ^(٢) وَ«الْمُخْتَلَفِ» ^(٣) .

قَوْلُهُ : (لِحَدِيثِ أُمِّ سَلَمَةَ) .

(١) وَخَهُ قَوْلُ الْإِمَامِ : أَنَّهُ إِذَا وَقَعَتِ الْحَاجَةُ إِلَى نَضْبِ الْعَادَةِ لَهَا فِيهِ النَّفَاسُ ؛ لَا يَنْقُصُ ذَلِكَ مِنْ خَمْسَةِ وَعِشْرِينَ يَوْمًا إِذَا كَانَتْ عَادَتُهَا فِي الطَّهْرِ خَمْسَةَ عَشَرَ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ نَصَبَ لَهَا دُونَ ذَلِكَ لَأَدَّى إِلَى نَقْصِ لِعَادَةِ . لِأَنَّهُ رُبَّمَا يُعَاوِدُهَا الدَّمُ قَبْلَ تِمَامِ الْأَرْبَعِينَ ، فَيَكُونُ الْكُلُّ نِفَاسًا عِنْدَهُ ، وَفِي ذَلِكَ نَقْصُ عَادَتِهَا فِي الطَّهْرِ «مَحْبُطٌ» . كَذَا رَأَيْتُ بِخَطِّ الْإِمَامِ الْعَيْنِيِّ عَلَى حَاشِيَةِ نَسْخَةِ الْمُؤَلَّفِ . كَذَا جَاءَ فِي حَاشِيَةِ : «م» وَيَطْرُقُ : «الْمَحْبُطُ الْبِرْهَانِي» لِابْنِ مَازَةَ الْبُخَارِيِّ [٣١٩/١] .

(٢) الْمَنْظُومَةُ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ : هِيَ «مَنْظُومَةُ الْخِلَافِ» . لَنَجْمِ الدِّينِ النَّسْفِيِّ ، نَظَّمَ فِيهَا الْمَسَائِلَ الَّتِي حُتِبَتْ فِيهَا الْأَثْمَةُ : أَبُو حَنِيفَةَ ، وَأَبُو يُوسُفَ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ ، وَزُفَرٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَمَالِكٌ .

(٣) هَذَا كِتَابُ : «مُخْتَلَفِ الرِّوَايَةِ» لِأَبِي الْبَلْثِ السَّمُرْقَنْدِيِّ ، وَهُوَ الْمُرَادُ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ فِي كَلَامِ الْمُؤَلَّفِ . يُنْصَرَفُ مِنْهُ : [١٢٩/١ - ١٣٠] . وَالْعِبَارَةُ هُنَاكَ بِالْإِشَارَةِ دُونَ هَذَا السِّيَاقِ الَّذِي يَحْكِيهِ الْمُؤَلَّفُ هُنَا . وَبَدَّ وَفَعَتْ الْعِبَارَةُ أَوْصَحَ وَأَقْرَبَ لِحِكَايَةِ الْمُؤَلَّفِ فِي بَعْضِ النُّسَخِ الْخَطِّيَّةِ مِنْ «مُخْتَلَفِ الرِّوَايَةِ» لِأَبِي الْبَلْثِ [ق ١٩ - ٢٠ / ب - أ / مَخْطُوطُ مَكْتَبَةِ بَايَزِيدِ عُمُومِي - تَرْكِيَا / (رَقْمُ الْحِفْظِ : ٢١٦٧)] . وَهَذِهِ النُّسخَةُ هِيَ أَقْدَمُ مَا وَصَلْنَا مِنْ نُسَخِ : «مُخْتَلَفِ الرِّوَايَةِ» لِأَبِي الْبَلْثِ ، وَكَانَ تَارِيخُ نُسَخِهَا : سَنَةُ ٤٥٧ هـ . وَهِيَ بِرِوَايَةٍ قَدِيمَةٍ غَيْرِ رِوَايَةِ الْعِلَاءِ الْعَالِمِ السَّمُرْقَنْدِيِّ الْمَطْبُوعَةِ . وَلَمْ يَقِفْ عَلَيْهَا مُحَقِّقُ الْكِتَابِ الْمَطْبُوعِ ، بَلْ أَقْدَمُ نُسَخَةٍ اعْتَمَدَ عَلَيْهَا فِي إِخْرَاجِ الْكِتَابِ : كَانَ تَارِيخُ نُسَخِهَا سَنَةَ : (٥٧٥ هـ) !

غاية البيان

وهو ما [م/٣٩٨/١] روى أبو داود في «سننه»: عن أحمد بن يونس، عن زهير، عن علي بن عبد الأعلى، عن أبي سهل^(١)، عن أم سلمة قالت: «كانت النفساء على عهد رسول الله ﷺ تقعد بعد نفاسها أربعين يوماً، أو أربعين^(٢) ليلة^(٣)».

واسمها: أم سلمة^(٤)، تكنى: أم بسمة^(٥).

وفي حديث أنس - رضي الله عنه -: «وقت النفاس: أربعون يوماً، إلا أن ترى طهراً قبل ذلك^(٦)».

(١) أبو سهل: كثير بن زياد عن أم سلمة الأزديّة. ذكره مسلم في «الكنى». وينظر: «الكنى والأسماء» لمسلم [٣٩٦/١].

(٢) وقع في الأصل: «وأربعين»، بواو العطف، والمثبت من: «ت»، «م»، «ل»، «ز»، «و»، «ف». وهو الموافق لما في «سنن أبي داود».

(٣) أخرجه: أبو داود في كتاب الطهارة/ باب المستحاضة يغشاها زوجها [رقم/ ٣١١]، والترمذي في أبواب الطهارة عن رسول الله ﷺ/ باب ما جاء في كم تمكث النفساء [رقم/ ١٣٩]، وابن ماجه في كتاب الطهارة وسننها/ باب النفساء كم تجلس [رقم/ ٦٤٨]، والبيهقي في «سننه الكبرى» [رقم/ ١٥٠٢]، من حديث أم سلمة رضي الله عنها.

قال ابن القطان: «هذا ضعيف الإسناد ومنكر المثل». ينظر: «بيان الوهم والإيهام» [٣٢٩/٣]. و«البدر المنير» لابن الملقن [١٣٩/٣].

(٤) أم سلمة: بضم الميم وتشديد السين المهملة، وهي أم بسمة: بضم الباء الموحدة وتشديد السين المهملة. ينظر: «تقريب التهذيب» لابن حجر [ص/ ٧٥٣].

(٥) قاله: محمد بن حاتم، أحد رواة الحديث عند أبي داود في «سننه» [١٣٦/١].

(٦) أخرجه: ابن ماجه في كتاب الطهارة وسننها/ باب النفساء كم تجلس [رقم/ ٦٤٩]، والدارقطني في «سننه» [٢٢٠/١]، والبيهقي في «سننه الكبرى» [رقم/ ١٦١٩]، من حديث أنس رضي الله عنه قال: «كان رسول الله ﷺ وقت للنفساء أربعين يوماً، إلا أن ترى الطهر قبل ذلك».

قال عبد القادر القرشي: «ضعفه الدارقطني وجماعة». ينظر: «العناية في تخريج أحاديث الهداية» لعبد القادر القرشي [ق/ ١٨/١] مخطوط مكتبة فيض الله أفندي - تركيا/ (رقم الحفظ: ٢٨٨) =

وهو حُجَّةٌ عَلَى الشَّافِعِيِّ رحمته فِي اعْتِبَارِ السَّتِينِ .

وَإِنْ جَاوَزَ الدَّمُ الْأَرْبَعِينَ ، وَكَانَتْ وَلَدَتْ قَبْلَ ذَلِكَ ، وَلَهَا عَادَةٌ فِي
النَّفَاسِ رُدَّتْ إِلَى أَيَّامِ عَادَتِهَا ؛ لِمَا بَيَّنَّا فِي الْحَيْضِ .
وَإِنْ لَمْ تَكُنْ لَهَا عَادَةٌ : فَابْتِدَاءُ نَفَاسِهَا أَرْبَعُونَ يَوْمًا ؛ لِأَنَّهُ أُمَكَّنَ جَعْلُهُ
نِفَاسًا .

فَإِنْ وَلَدَتْ وَلَدَيْنِ فِي بَطْنٍ وَاحِدٍ ؛ فَنِفَاسُهَا مِنَ الْوَلَدِ الْأَوَّلِ عِنْدَ أَبِي
حَنِيفَةَ ، وَأَبِي يُوسُفَ رحمتهما ، وَإِنْ كَانَ بَيْنَ الْوَلَدَيْنِ أَرْبَعُونَ يَوْمًا . وَقَالَ مُحَمَّدٌ :
مِنَ الْوَلَدِ الْأَخِيرِ .

❦ غَايَةُ الْمَبَانِ ❦

وَفِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ أَقْلَ النَّفَاسِ لَا تَقْدِيرَ لَهُ ، فَافْهَمُ .

قَوْلُهُ : (وَهُوَ حُجَّةٌ عَلَى الشَّافِعِيِّ رحمته)^(١) ، أَيُّ : حَدِيثُ أُمِّ سَلَمَةَ حُجَّةٌ عَلَيْهِ ؛
لِأَنَّ الْمُقَدَّرَاتِ لَا تُعْرَفُ بِالرَّأْيِ ، وَيُحْكَمُ فِيهَا عَلَى مَا وَرَدَ السَّمَاعُ ، فَلَا يُعْتَبَرُ اعْتِبَارُ
السَّتِينِ ؛ لِأَنَّ الْحَدِيثَ مَا دَلَّ إِلَّا عَلَى الْأَرْبَعِينَ .

قَوْلُهُ : (وَإِنْ لَمْ تَكُنْ لَهَا عَادَةٌ : فَابْتِدَاءُ نَفَاسِهَا أَرْبَعُونَ يَوْمًا) .

يَعْنِي : إِذَا جَاوَزَ الدَّمُ الْأَرْبَعِينَ .

قَوْلُهُ : (فِي بَطْنٍ وَاحِدٍ) ، أَيُّ : لِأَقَلِّ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ .

قَوْلُهُ : (فَنِفَاسُهَا مِنَ الْوَلَدِ الْأَوَّلِ) . حَتَّى إِنَّمَا تَتْرُكُ الصَّلَاةَ وَالصَّوْمَ ، وَلَا يَقْرُبُهَا
رُؤُوسُهَا ، خِلَافًا لِمُحَمَّدٍ .

= و«الدراية في تخريج أحاديث الهداية» لابن حجر [٩٠/١] .

١ وعبد الشافعي: أكثر النفاس ستون يومًا. ينظر: «المهذب» [٤٥/١] ، «الوسيط» [٤٤٧/١] ،

«المجموع» [٤٨١/٢] ، «مغني المحتاج» [٢٤٤/١ ، ٢٤٥] .

وَهُوَ قَوْلُ زُفَرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ لِأَنَّهَا حَامِلٌ بَعْدَ وَضْعِ الْأَوَّلِ، فَلَا تَصِيرُ نَفْسَاءً، كَمَا أَنَّهَا لَا تَحِيضُ، وَلِهَذَا تَنْقُضِي الْعِدَّةَ بِالْأَخِيرِ.

وَلَهُمَا: أَنَّ الْحَامِلَ إِنَّمَا لَا تَحِيضُ؛ لِإِسْدَادِ قَمِ الرَّحِمِ - عَلَى مَا ذَكَّرْنَا - وَقَدْ انْفَتَحَ بِخُرُوجِ الْأَوَّلِ، وَتَنَفَّسَ بِالدَّمِ، وَكَانَ نَفَاسًا. وَالْعِدَّةُ تَعَلَّقَتْ بِوَضْعِ حَمَلٍ مُضَافٍ إِلَيْهَا، فَيَتَنَاوَلُ الْجَمِيعَ.

﴿ غَايَةُ الْبَيَانِ ﴾

لَهُ: أَنَّ الْحَبْلَ بِالثَّانِي مَانِعٌ [٤٠/١ ط] خُرُوجَ الدَّمِ مِنَ الرَّحِمِ، فَلَا تَكُونُ نَفْسَاءً بِالْوَلَدِ الْأَوَّلِ.

وَلَهُمَا: أَنَّ قَمِ الرَّحِمِ انْفَتَحَ بِالْوَلَدِ الْأَوَّلِ، فَلَمْ يَتَّقِ الْإِسْدَادُ، بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَ الْوَلَدُ وَاحِدًا، حَيْثُ لَمْ يَوْجِدِ الْإِنْفِتَاحُ أَصْلًا مَا دَامَ الْحَبْلُ بَاقِيًا، وَلَا يَصَحُّ قِيَاسُ النَّقَاسِ عَلَى الْعِدَّةِ؛ لِأَنَّ الْعِدَّةَ مُتَعَلِّقَةٌ بِوَضْعِ الْحَمَلِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَأُولَئِكَ الْأَحْمَالُ أَجْلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ [الطلاق: ٤]. وَهِيَ لَمْ تَضَعْ جَمِيعَ حَمْلِهَا، فَمَا لَمْ تَضَعِ الْجَمِيعَ لَا تَنْقُضِي [٢٩٨/١ ط م] الْعِدَّةَ ^(١).

ثُمَّ أَعْلَمَ: أَنَّ قَوْلَ صَاحِبِ «الْهِدَايَةِ»: (وَإِنْ كَانَ بَيْنَ الْوَلَدَيْنِ أَرْبَعُونَ) اخْتِرَازٌ عَنْ [قَوْلِ] ^(٢) بَعْضِ الْمَشَايِخِ. حَيْثُ قَالُوا: يَجِبُ النَّقَاسُ مِنَ الْوَلَدِ الثَّانِي أَيْضًا عَلَى قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ، إِذَا كَانَ بَيْنَ الْوَلَدَيْنِ أَرْبَعُونَ يَوْمًا.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَا يَجِبُ النَّقَاسُ مِنَ الْوَلَدِ الثَّانِي أَصْلًا، إِذَا وُلِدَا فِي بَطْنٍ وَاحِدٍ عَلَى قَوْلِهِمَا. وَهُوَ اخْتِرَازُ صَاحِبِ «الْهِدَايَةِ»، وَهُوَ الصَّحِيحُ؛ لِأَنَّ مُدَّةَ

(١) يَظُنُّ. «الْمَسْوَطُ» لِلشَّيْبَانِيِّ [٣٤٠/١]. «الْمَسْوَطُ» لِلرَّخِصِيِّ [٢١٢/٣]، «بَدَائِعُ الصَّنَائِعِ»

[٣٠٠/١]، «تَبْيِيحُ الْحَقَائِقِ» [٦٨/١، ٦٩]، «الْعَايَةُ عَلَى الْهِدَايَةِ بِهَامِشِ فَتْحِ الْقَدِيرِ» [١٨٩/١]،

١٩٠، «لِسَابَةِ شَرْحِ الْهِدَايَةِ» [٦٩٦/١، ٦٩٧]، «حَاشِيَةُ ابْنِ عَابِدِينَ» [٤٩٩/١ - ٥٠٠].

(٢) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَتَيْنِ: زِيَادَةٌ مِنْ: «ت»، «م»، «ز»، «و»، «ف».

﴿ غاية البيان ﴾

النَّاسِ أَرْبَعُونَ لَا غَيْرُ، وَقَدْ مَضَتْ فَلَا حَاجَةَ إِلَى نَفَاسٍ آخَرَ، بَلْ تَغْتَسِلُ وَتُصَلِّي،
وَيَقْرُبُهَا زَوْجُهَا.

وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ، وَإِلَى اللَّهِ الْمَرْجِعُ وَالْمَأْبُ.



بَابُ الْأَنْجَاسِ وَتَطْهِيرِهَا

تَطْهِيرُ النَّجَاسَةِ وَاجِبٌ مِنْ بَدَنِ الْمُصَلِّي، وَثَوْبِهِ، وَالْمَكَانِ الَّذِي يُصَلِّي فِيهِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَيَا بَكَ فَطَهِّرْ﴾ [المدر: ٤]، وَقَالَ عَمْرٍو: «حَتَّىهِ وَاقْرُصِيهِ ثُمَّ


غاية البيان

بَابُ الْأَنْجَاسِ وَتَطْهِيرِهَا^(١)

لَمَّا فَرَّغَ مِنْ بَيَانِ الْحَيْضِ وَالِاسْتِحَاضَةِ وَالنَّقَاسِ فِيهَا مَعْنَى الْحَدَثِ؛ شَرَعَ فِي بَيَانِ سَائِرِ النَّجَاسَةِ الْحَقِيقَةِ.

قَوْلُهُ: (تَطْهِيرُ النَّجَاسَةِ وَاجِبٌ)، أَيُّ: تَطْهِيرُ مَحَلِّ النَّجَاسَةِ، وَإِنَّمَا قَدَرْنَا الْمَحَلَّ؛ لِأَنَّ النَّجَاسَةَ لَا تَثْبِتُ فِيهَا صِفَةُ الطَّهَارَةِ أَصْلًا، بَلْ تَثْبِتُ فِي مَحَلِّهَا بِإِزَالَتِهَا عَنْهُ، وَحَذْفِ الْمُضَافِ وَإِقَامَةِ^(٢) الْمُضَافِ إِلَيْهِ مَقَامَهُ سَائِغٍ شَائِغٍ.

وَالدَّلِيلُ عَلَى الْوُجُوبِ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَيَا بَكَ فَطَهِّرْ﴾ [المدر: ٤].

وَقَوْلُهُ:  لَامْرَأَةٍ سَأَلَتْهُ عَنْ دَمِ الْحَيْضِ يُصِيبُ الثَّوْبَ.

(حَتَّىهِ^(٣))، أَيُّ: حَكْمِهِ.

و(اقْرُصِيهِ)^(٤)، أَيُّ: اغْسِلِيهِ بِأَطْرَافِ أَصَابِعِكَ. قَالَه الْجَوْهَرِيُّ^(٥).

(١) وقع بالأصل: «وطهرها». والمثبت من: «ت»، «م»، «ز»، «و»، «ف».

(٢) وقع في لأصل «وأقيم»، والمثبت من: «ت»، «م»، «ز»، «و»، «ف». وهو الموافق لأنسجام الكلام

(٣) وقع بالأصل: «حتىه». بالناء، والمثبت من: «ت»، «م»، «ر»، «و»، «ف».

(٤) سيأتي تخريج هذا الخبر قريباً.

(٥) ينظر: «الصحيح في اللغة» للجزهري [٣/١٠٥٠/مادة: قرص].

«غُسْبِهِ بِالْمَاءِ» وَإِذَا وَجَبَ التَّطْهِيرُ بِمَا ذَكَرْنَا فِي الثَّوْبِ، وَجَبَ فِي الْبَدَنِ

﴿عَايَةُ الْبَيِّنَاتِ﴾

وَقَالَ الْخَطَّابِيُّ فِي «شرح صحيح البخاري»: «هُوَ أَنْ تَقْبِضَ عَلَيْهِ بِأَصْبَعَيْهَا، ثُمَّ تَعْمِرَهُ غَمَزًا جَيِّدًا، وَتَذْلُكُهُ بِهِمَا حَتَّى يَنْحَلَّ مَا تَشْرَبَهُ مِنَ الدَّمِ»^(١).

وَفِي رِوَايَةِ «الْغَرِيبَيْنِ»^(٢)، وَ«الْفَائِقِ»^(٣): «قَرَّصِيهِ بِالْمَاءِ» - بِالتَّشْدِيدِ - . أَيْ: قَطَّعِيهِ .

وَالْحَدِيثُ فِي «الصَّحِيحَيْنِ»: عَنْ [١/٩٩/١م] أَسْمَاءُ قَالَتْ: جَاءَتِ امْرَأَةُ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَتْ: أَرَأَيْتَ إِحْدَانَا تَحِيضُ فِي الثَّوْبِ، كَيْفَ تَصْنَعُ؟ قَالَ: «تَحْتُهُ، ثُمَّ تَشْرُصُهُ بِالْمَاءِ، وَتَنْضَحُهُ، وَتُصَلِّي فِيهِ»^(٤).

قَالَ الْخَطَّابِيُّ: «وَالنَّضْحُ هُنَا بِمَعْنَى الْغَسْلِ»^(٥).

وَجْهُ الاستِدْلَالِ: أَنَّ الشَّارِعَ أَمَرَ بِتَطْهِيرِ الثَّوْبِ عَنِ النَّجَاسَةِ، وَمُطْلَقُ الْأَمْرِ يَدْرُوبُ عَلَى مَا بَيَّنَّاهُ فِي «شرح الأصول»^(٦)، فَيَكُونُ التَّطْهِيرُ وَلِجَبًا، وَالْوَارِدُ فِي الثَّوْبِ وَارِدٌ فِي الْمَكَانِ وَالْبَدَنِ بِالطَّرِيقِ الْأَوَّلِيِّ؛ لِأَنَّ الْمُصَلِّيَ إِنَّمَا أُمِرَ^(٧) بِالطَّهَارَةِ قَبْلَ الشُّرُوعِ فِي الصَّلَاةِ؛ لِيَكُونَ عَلَى أَحْسَنِ الْحَالَاتِ، وَأَشْرَفِ الْهَيْئَاتِ حَالَةَ الْمَسْحَةِ مَعَ رَبِّ الْعِزَّةِ، بِأَنْ يَكُونَ طَاهِرًا نَقِيًّا.

١- «أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري» للخطابي [٢٨١/١].

٢- «الغريبين في القرآن والحديث» لأبي عبيد الهروي [١٥٢٧/٥].

٣- «الفائق في غريب الحديث والأثر» للزمخشري [١٧١/٣].

٤- «شرح صحيح البخاري في كتاب الوضوء» باب غسل الدم [رقم/ ٢٢٥]، ومسلم في كتاب الطهارة/

باب نجاسة الدم وكيفية غسله [رقم/ ٢٩١]، من حديث أسماء رضي الله عنها.

٥- «أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري» للخطابي [٢٨١/١].

٦- ينظر: «التبيين شرح الأخسيكتي» للمؤلف [٣٩٢/١ - ٣٩٨].

٧- وقع بالأصل: «إذا أمر»، والمثبت من: «ت»، و«م»، و«ز»، و«و»، و«ف». وهو الموافق لسياق

وَالْمَكَانِ ؛ لِأَنَّ الْإِسْتِعْمَالَ فِي حَالَةِ الصَّلَاةِ يَشْمَلُ الْكُلَّ .

وَيَجُوزُ تَطْهِيرُهَا بِالْمَاءِ ، وَبِكُلِّ مَائِعٍ طَاهِرٍ يُمَكِّنُ إِزَالَتَهَا بِهِ : كَالْخَلِّ ، وَمَاءِ الْوَرْدِ ، وَنَحْوِ ذَلِكَ مِمَّا إِذَا عَصِرَ انْعَصَرَ ، وَهَذَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رحمته الله ، وَأَبِي يُوسُفَ أَيْضًا . وَقَالَ مُحَمَّدٌ ، وَزُفَرٌ ، وَالشَّافِعِيُّ رحمته الله : لَا يَجُوزُ إِلَّا بِالْمَاءِ ؛ لِأَنَّهُ يَتَنَجَّسُ [١٣/ط] بِأَوَّلِ الْمَلَاقَاةِ ، وَالنَّجَسُ لَا يُفِيدُ الطَّهَارَةَ ، إِلَّا أَنْ هَذَا الْقِيَاسُ تَرَكَ فِي الْمَاءِ ؛ لِلضَّرُورَةِ .

❦ غَايَةُ الْبَيَانِ ❦

وَاتِّصَالُهُ بِالْمَكَانِ أَقْوَى مِنْ اتِّصَالِهِ بِالثَّوْبِ ؛ إِذِ الْمَوْجُودُ الْمُمَكِّنُ لَا يَتَصَوَّرُ بِلَا مَكَانٍ ، وَيَتَصَوَّرُ بِلَا ثَوْبٍ ، وَحَالُ الْبَدَنِ أَظْهَرُ ، فَيَكُونُ تَطْهِيرُهُمَا وَاجِبًا كَالثَّوْبِ ، بَلْ أَوْلَى ؛ لِكَوْنِ اتِّصَالِهِمَا أَقْوَى .

قَوْلُهُ : (لِأَنَّ الْإِسْتِعْمَالَ فِي حَالَةِ الصَّلَاةِ يَشْمَلُ الْكُلَّ) ، أَيُّ : لِأَنَّ اسْتِعْمَالَ الْمُصَلِّي يَشْمَلُ الثَّوْبَ ، وَالْبَدَنَ ، وَالْمَكَانَ .

يَعْنِي : أَنَّ الْمُصَلِّيَ يَسْتَعْمَلُ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ الثَّلَاثَةَ جَمِيعًا فِي طَاعَةِ رَبِّهِ ﷻ .

قَوْلُهُ : (وَيَجُوزُ تَطْهِيرُهَا بِالْمَاءِ ...) إِلَى آخِرِهِ .

إِنَّمَا قَالَ : (وَيَجُوزُ) ، وَلَمْ يَقُلْ : وَيَجِبُ ؛ لِأَنَّ اسْتِعْمَالَ عَيْنِ الْمَاءِ لَيْسَ بِوَاجِبٍ عَلَى مَذْهَبِ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ ^(١) ، بَلْ إِزَالَةُ النَّجَاسَةِ وَاجِبَةٌ بِأَيِّ مَائِعٍ طَاهِرٍ كَانَ ، إِذَا أُمَكِّنَ إِزَالَتَهَا بِهِ ، خِلَافًا لِمُحَمَّدٍ وَزُفَرٍ وَالشَّافِعِيِّ ، فَإِنَّ عِنْدَهُمْ [١/٤١] دَا

(١) وَرَوَى عَنْ أَبِي يُوسُفَ رحمته الله رَوَايَةً أُخْرَى فَصَلَ بَيْنَ الثَّوْبِ وَالْبَدَنِ فَقَالَ فِي الْبَدَنِ : لَا تَزُولُ النَّجَاسَةُ عَنْهُ إِلَّا بِالْمَاءِ ، وَفِي الثَّوْبِ : تَزُولُ عَنْهُ بِكُلِّ مَائِعٍ طَاهِرٍ يَنْعَصِرُ بِالْعَصْرِ ، فَأَمَّا مَا لَا يَنْعَصِرُ كَالدَّهْنِ وَالسَّمَنِ لَا تَحُورُ إِزَالَةُ النَّجَاسَةِ بِهِ . يَنْطَرُ : «الْمَبْسُوط» لِلْسَّرَخْسِيِّ [١/٩٦] ، «تَحْفَةُ الْفُقَهَاء» [١/٦٦] ، «بَدَائِعُ الصَّنَائِعِ» [١/٤٣٧ - ٤٣٨] ، «الْإِخْتِيَارُ» [١/٤٧] ، «تَبْيِينَ الْحَقَائِقِ» [١/٧٠] ، «الْبَحْرُ الرَّائِقُ» [١/٢٣٣] .

﴿ غاية البيان ﴾

لا يَجُوزُ [١٩٩ ط م] إزَالَةُ النَّجَاسَةِ إِلَّا بِالمَاءِ^(١)؛ لَأَنَّ الحُكْمَ فِي المَاءِ ثَبَتَ بِخِلَافِ القِيَاسِ، فَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ غَيْرُهُ، وَهَذَا لِأَنَّ المَاءَ يَتَنَجَّسُ بِأَوَّلِ المُلَاقَاةِ، وَالتَّجَسُّسُ لَا يُفِيدُ الطَّهَارَةَ، لَكِنْ تُرِكَ القِيَاسُ فِي المَاءِ، وَحُكِمَ بِالطَّهَارَةِ بِالإِجْمَاعِ؛ اسْتِحْسَانًا لِلضَّرُورَةِ.

وَلَنَا: أَنَّ المُشَارَكَةَ فِي العِلَّةِ تَوْجِبُ المُشَارَكَةَ فِي المَعْلُولِ، وَالمَاءُ إِنَّمَا صَارَ مَطْهَرًا بِعِلَّةِ قَلْعِ النَّجَاسَةِ عَنِ المَحَلِّ، وَهَذِهِ العِلَّةُ حَاصِلَةٌ فِي الخَلِّ وَنَحْوِهِ بَلْ أَوَّلَى؛ لِأَنَّ الخَلَّ تَزُولُ بِهِ الأَلْوَانُ والأَذْهَانُ الَّتِي لَا تَزُولُ بِالمَاءِ.

فَعَلِمَ: أَنَّ الخَلَّ أَقْلَعُ مِنَ المَاءِ؛ فَتَحْصُلُ الطَّهَارَةُ بِالخَلِّ وَنَحْوِهِ؛ لِوُجُودِ العِلَّةِ. تَحْقِيقُهُ: أَنَّ الثَّوْبَ لَمْ يَكُنْ نَجِسًا لِدَاثِهِ، بَلْ لِغَيْرِهِ، وَهُوَ مُجَاوِرَةُ النَّجَسِ، فَبِاسْتِعْمَالِ المَاءِ يَنْتَهِي أَجْزَاءُ النَّجَسِ؛ لِأَنَّ المَاءَ لِرِقَّتِهِ وَلَطَافَتِهِ يَدْخُلُ أَثْنَاءَ الثَّوْبِ، ثُمَّ إِذَا غُصِرَ يَخْرُجُ مِنْهُ، وَيُضَحِّبُهُ مَا يُلَاقِيهِ مِنْ أَجْزَاءِ النَّجَاسَةِ، هَكَذَا فِي المَرَّةِ الثَّانِيَةِ وَالثَّلَاثَةِ، إِلَى أَنْ تَزُولَ كُلُّ الأَجْزَاءِ، فَبَقِيَ المَحَلُّ طَاهِرًا؛ لِانْتِقَالِ النَّجَسِ إِلَى المَاءِ، جُزْءًا فَجُزْءًا؛ لِأَنَّ الشَّيْءَ الْوَاحِدَ مُحَالٌ أَنْ يَكُونَ فِي مَحَلِّينِ فِي حَالَةٍ وَاحِدَةٍ.

فَمَّا قَامَ النَّجَسُ بِالمَاءِ؛ زَالَ عَنِ الثَّوْبِ ضَرُورَةً، فَإِذَا ثَبَتَ هَذَا الحُكْمُ فِي المَاءِ؛ ثَبَتَ فِي الخَلِّ؛ لِأَنَّ الخَلَّ أَسْرَعُ نَفُودًا فِي أَثْنَاءِ الثَّوْبِ، وَكَذَا مَاءُ الْوَرْدِ، وَمَاءُ لِبَاقِلَا؛ لِانْتِهَاءِ أَجْزَاءِ النَّجَسِ بِتَكَرُّارِ الاسْتِعْمَالِ، كَمَا فِي المَاءِ.

وَقَوْلُهُمُ: الحُكْمُ فِي المَاءِ ثَبَتَ فِي الخَلِّ بِخِلَافِ القِيَاسِ! غَيْرُ مُسَلِّمٍ؛ لِأَنَّهُ مَعْقُولٌ، كَمَا بَيَّنَّاهُ.

(١) بطر. «الحاوي الكبير» لأبي الحسن الماوردي [٤٤/١]، و«البيان» للعمري [١٧/١]، و«لمجموع شرح المذهب» للنووي [٩٢/١].

وَلَهُمَا: أَنَّ الْمَائِعَ قَالِعٌ، وَالطَّهُورِيَّةُ بَعْلَةُ الْقُلْعِ وَالْإِزَالَةُ وَالنَّجَاسَةُ لِلْمُجَاوَرَةِ، فَإِذَا انْتَهَتْ أَجْزَاءُ النَّجَسِ يَبْقَى طَاهِرًا. وَجَوَابُ «الْكِتَابِ» لَا يُفَرِّقُ بَيْنَ الثَّوْبِ وَالْبَدَنِ، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ رحمته الله، وَإِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ عَنْ أَبِي يُوسُفَ

غَايَةُ الْبَيَانِ

وَلَا يُقَالُ: قَالَ رحمته الله: «اغْسِلِيهِ بِالمَاءِ»^(١). وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى عَدَمِ جَوَازِ التَّطْهِيرِ بِغَيْرِ الْمَاءِ.

[١٠٠/١م] لِأَنَّا نَقُولُ: لَا نُسَلِّمُ؛ لِأَنَّ تَخْصِيصَ الشَّيْءِ بِالذِّكْرِ لَا يَدُلُّ عَلَى نَقْيِ مَا عَدَاهُ، عَلَى مَا عُرِفَ فِي الْأُصُولِ.

فَإِنْ قُلْتُ: لِمَ لَا يَجُوزُ التَّغْلِيلُ بِعِلَّةِ الْقُلْعِ؛ لِأَنَّ النَّصَّ يَقْتَضِي الْغَسْلَ بِالمَاءِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا﴾ [المَرْقَان: ٤٨]؟

قُلْتُ: النَّصُّ يَقْتَضِي الْغَسْلَ بِالمَاءِ لِذَاتِهِ أَمْ لِغَيْرِهِ؟

فَإِنْ قُلْتُ: لِذَاتِهِ، فَلَا نُسَلِّمُ؛ لِأَنَّ الْمُصَلِّي إِذَا قَرَضَ مَوْضِعَ النَّجَاسَةِ وَصَلَّى بِذَلِكَ الثَّوْبِ؛ يَجُوزُ.

فَعَلِمَ: أَنَّ اسْتِعْمَالَ عَيْنِ الْمَاءِ لَيْسَ بِوَاجِبٍ.

وَإِنْ قُلْتُ: لِغَيْرِهِ؛ وَهُوَ التَّطْهِيرُ. قُلْنَا: هَذَا مُسَلَّمٌ؛ وَلَكِنْ يَحْصُلُ التَّطْهِيرُ بِاسْتِعْمَالِ الْخَلِّ مُكْرَرًا، كَمَا يَحْصُلُ بِالمَاءِ، عَلَى مَا بَيَّنَّاهُ.

قَوْلُهُ: (وَجَوَابُ «الْكِتَابِ» لَا يُفَرِّقُ بَيْنَ الثَّوْبِ وَالْبَدَنِ)، أَيُّ: جَوَابُ

(١) أحرجه: أبو داود في كتاب الطهارة/ باب المرأة تغسل ثوبها الذي تبسه في حيضها [رقم/ ٣٦٣]، والنسائي في كتاب الطهارة/ باب دم الحيض يصيب الثوب [رقم/ ٢٩٢]، وابن ماجه في كتاب الطهارة وسننها/ باب في ما جاء في دم الحيض يصيب الثوب [رقم/ ٦٢٨]، من حديث أم قيس بنت محصن رضي الله عنها به.

قال ابن القطان: «إِسْنَادُ هَذَا الْحَدِيثِ فِي غَايَةِ مِنْ الصَّحَّةِ، وَلَا أَعْلَمُ لَهُ عِلَّةٌ». ينظر: «البدور المنير» لابن الملقن [٥١٦/١]، و«التلخيص الحبير» لابن حجر [٧٩/١].

وَعَنْهُ: أَنَّهُ فَرَّقَ بَيْنَهُمَا، فَلَمْ يُجَوِّزْ فِي الْبَدَنِ بَغَيْرِ الْمَاءِ.

﴿غاية البيان﴾

كِتَابُ «مُخْتَصَرِ الْقُدُورِيِّ»؛ لَا يُفَرِّقُ بَيْنَهُمَا؛ لِأَنَّهُ أَطْلَقَ فِي قَوْلِهِ^(١): «وَيَجُوزُ تَطْهِيرُ النَّجَاسَةِ بِالْمَاءِ؛ وَبِكُلِّ مَائِعٍ طَاهِرٍ». وَلَمْ يُقَيِّدْ بِالثَّوْبِ، بَأَنَ قَالَ: وَيَجُوزُ تَطْهِيرُ النَّجَاسَةِ عَنِ الثَّوْبِ.

وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ - فِي رِوَايَةِ الْحَسَنِ بْنِ أَبِي مَالِكٍ^(٢) عَنْهُ -: أَنَّهُ فَرَّقَ وَقَالَ: فِي الْبَدَنِ لَا يَطْهَرُ إِلَّا بِالْمَاءِ؛ لِأَنَّهُ غَسَلَ الْبَدَنَ طَرِيقَةَ الْعِبَادَةِ، فَاخْتَصَّ بِالْمَاءِ كَالْوُضُوءِ، وَغَسَلَ الثَّوْبَ: طَرِيقَةَ إِزَالَةِ النَّجَاسَةِ لَا الْعِبَادَةِ، فَلَمْ يَخْتَصَّ بِالْمَاءِ.

وَذَكَرَ فِي بَعْضِ نُسَخِ «الْقُدُورِيِّ»: «الْمَاءُ الْمُسْتَعْمَلُ»^(٣)،

(١) أَيُّ الْقُدُورِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ. يَنْظُرُ: «مُخْتَصَرُ الْقُدُورِيِّ» [ص/٢١].

الْحَسَنُ بْنُ أَبِي مَالِكٍ، أَبُو مَالِكٍ: مِنْ أَصْحَابِ أَبِي يُوسُفَ، تَفَقَّهَ عَلَيْهِ، وَأَخَذَ عَنْهُ شَيْئًا كَثِيرًا، كَمَا رَوَى مُسَائِلُ مُحَمَّدَ بْنَ الْحَسَنِ عَنْهُ. قَالَ الصَّمِيرِيُّ فِي حَقِّهِ: ثِقَةٌ فِي رِوَايَتِهِ، غَزِيرُ الْعِلْمِ، وَاسِعُ الرُّوْيَةِ. (تُوفِيَ سَنَةَ ٢٠٤ هـ). يَنْظُرُ: «الْجَوَاهِرُ الْمَاضِيَةُ» لِعَبْدِ الْقَادِرِ الْقُرْشِيِّ [٢٠٤/١]، وَ«الْمَرْقَاةُ نَفِثَةٌ فِي طَبَقَاتِ الْحَنْمِيَّةِ» لِلْفَيْزُوزَابَادِيِّ [ق/٢١/ب/ مخطوط مكتبة رئيس الكتاب - تركيا/ (رقم حنط ٦٧١)]، وَ«مَغَانِي الْأَخْيَارِ فِي شَرْحِ أَسَامِي رِجَالِ مَعَايِ الْأَفَارِ» لِلْعَبْنِيِّ [٢٠٤/١]. وَ«الطَّبَقَاتُ السَّنِّيَّةُ» لِلتَّيْمِيِّ [٥٠/٣].

هَذَا هُوَ الْمُنْتَسَبُ فِي بَعْضِ طَبَعَاتِ: «مُخْتَصَرِ الْقُدُورِيِّ» مِنْهَا: [ص/٢٣/ طبعة دار البشائر الإسلامية]، وَ[ص/١٥٠/ مع التصحيح والترجيح لابن قُطُوبِغَا].

وَعَلَيْهِ نَرْجُو جَمَاعَةً مِنَ الْأَثَمَةِ. مِنْهُمْ: الْعَلَّامَةُ بِهَاءِ الدِّينِ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ الْأَشْبِيحَابِيِّ فِي: «زَادُ مَنْبِيٍّ - شَرْحُ مُخْتَصَرِ الْقُدُورِيِّ» [ق/١٤/أ/ مخطوط مكتبة فيض الله أفندي - تركيا/ (رقم الحفظ: ١٩٥)]. وَأَبُو الرَّحَاءِ الرَّاهِدِيُّ فِي: «الْمُجْتَبَى شَرْحُ مُخْتَصَرِ الْقُدُورِيِّ» [ق/٢٣/أ/ مخطوط مكتبة فيض الله أفندي - تركيا/ (رقم الحفظ: ٨٠٨)]. وَحُؤَاهِرُ زَادَهُ فِي «شَرْحِ مُخْتَصَرِ الْقُدُورِيِّ» [ق/١١/ب/ مخطوط مكتبة كوبريلي فاضل أحمد باشا - تركيا/ (رقم الحفظ: ٥٨٩)]، وَأَبُو نَصْرِ الْأَمْعِي فِي «شَرْحِ مُخْتَصَرِ الْقُدُورِيِّ» [ق/١/٢٢/ب/ مخطوط مكتبة مكة المكرمة/ رقم الحفظ: ٥١]. وَمُحَمَّدُ بْنُ رَمْضَانَ الرَّومِيُّ فِي: «الْيَنَابِيعُ فِي مَعْرِفَةِ الْأَصُولِ وَالتَّفَارِيعِ» شَرْحُ مُخْتَصَرِ الْقُدُورِيِّ [ق/١٠/ب/ مخطوط مكتبة تشتربتي - أيرلندا -/ (رقم الحفظ: ٣٥٤٤)]. وَالْعَلَّامَةُ =

وَإِذَا أَصَابَ الْخُفَّ نَجَاسَةٌ لَهَا جِزْمٌ^(١) : كَالرَّوْثِ ، وَالْعَذْرَةِ ، وَالْدَّمِ ، وَالْمَنِيِّ

﴿حَاشِيَةُ الْعِيَالِ﴾

فَقَالَ^(٢) : «وَيَجُوزُ تَطْهِيرُ النَّجَاسَةِ بِالْمَاءِ ، وَبِكُلِّ مَائِعٍ طَاهِرٍ يُمَكِّنُ إِزَالَتَهَا بِهِ ، كَخَلٍّ ، وَمَاءِ الْوَرْدِ ، وَالْمَاءِ الْمُسْتَعْمَلِ» .

فَقَالَ الشَّيْخُ الْإِمَامُ أَبُو نَصْرِ بْنِ الْبَغْدَادِيِّ^(٣) فِي «الشَّرْحِ الْكَبِيرِ لِلْقُدُورِيِّ» : وَأَمَّا جَوَازُهُ بِالْمَاءِ الْمُسْتَعْمَلِ ، فَلَأَنَّهُ طَاهِرٌ عَلَى رِوَايَةِ مُحَمَّدٍ^(٤) ، عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ : بِمَنْزِلَةِ [١٠٠/ط/م] الْخَلِّ^(٥) .

قَوْلُهُ : (وَإِذَا أَصَابَ الْخُفَّ نَجَاسَةٌ لَهَا جِزْمٌ...) إِلَى آخِرِهِ .

= يوسف الكادوري في : «شرح القدوري» [١/ق/٤٩/ب/ مخطوط مكتبة فيض الله أفندي - تركيا (رقم الحفظ : ٧٩٧)] ، وحسام الدين الرازي في «خلاصة الدلائل / شرح مختصر القدوري» [٥٧/١] . والحدادي في : «الجوهرة النيرة / شرح القدوري» [٣٦/١] . واللفظ الأول بدون : «الماء المستعمل» : هو المثبت في جملة من طبعات : «مختصر القدوري» ، منها : [ص/٢١ / دار الكتب العلمية] . و[ص/١٨ / مع حاشيته التنقيح الضروري / طبعة مجتاني - دلهي] ، و[ص/٩ / مع تعليقات مفتي راده ومحمد مختار الباطومي / طبعة معارف نظارات جليّة - تركيا] .

وكذا هو الثالث أيضاً في عدة نسخ خطية من «مختصر القدوري» ، منها : [ق/٧/١ / مخطوط مكتبة راعب باشا - تركيا / (رقم الحفظ : ٥٨٥)] ، و[ق/١٠/ب / مخطوط مكتبة كوبريلي محمد عاصم بك - تركيا / (رقم الحفظ : ١١٠)] ، و[ق/٥/١ / مخطوط مكتبة نور عثمانية - تركيا / (رقم الحفظ : ١٧٧٦)] . و[ق/٥/١ / مخطوط مكتبة فيض الله أفندي - تركيا / (رقم الحفظ : ٩٥٢)] . وعليه شرح : اميداني في : «اللباب في شرح الكتاب» [٥٠/١] .

(١) الْجِزْمُ بِالْكَسْرِ : الْحَسَدُ ، وَالْحَسَنُ أَخْرَافٌ مَثَلُ : جَمَلٍ وَأَحْمَالٍ ، وَالْجِزْمُ أَيْضًا : اللَّوْنُ ، فَيَجُوزُ أَنْ يُقَالَ : نَجَاسَةٌ لَا جِزْمَ لَهَا . ينظر : «المصباح المنير» لليومي [٩٧/١ / مادة : جِزْم] .

(٢) زَادَ فِي الْأَصْلِ : «الشَّيْخُ أَبُو نَصْرِ بْنِ الْبَغْدَادِيِّ» . والطاهر أنه من سَبَقَ الْقَلَمُ ، بِدَلِيلِ مَا يَأْتِي عَقِبَهُ ، وَالْعِبَارَةُ عَلَى الْإِسْتِقَامَةِ فِي : «ت» ، «و» ، «ز» ، «و» ، «ف» .

(٣) هُوَ : أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدٍ ، أَبُو نَصْرِ الْمَعْرُوفُ بِالْأَقْطَعِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ تَرْجُمَتُهُ .

(٤) وَقَعَ فِي الْأَصْلِ : «أَبِي مُحَمَّدٍ» ، وَالْمَثْبُوتُ مِنْ : «ت» ، «و» ، «ز» ، «و» ، «ف» . وَهُوَ الْمُرَافِقُ لِمَا نَقَلَهُ الْعَيْنِيُّ عَنِ الْمُؤَلَّفِ فِي : «الْبَنَاءِ فِي شَرْحِ الْهَدَايَةِ» [٧٠٧/١] .

(٥) يَنْظُرُ : «شرح مختصر القدوري» [١/ق/٢٢/ب/ مخطوط مكتبة مكة المكرمة / رقم الحفظ : (٥٧)] .

فَجَفَّتْ فَذَلِكَ بِالْأَرْضِ جَازٌ ، وَهَذَا اسْتِحْسَانٌ .

وَقَالَ مُحَمَّدٌ رحمته الله : لَا يَجُوزُ . وَهُوَ الْقِيَاسُ إِلَّا فِي الْمَنِيِّ خَاصَّةً ؛ لِأَنَّ الْمُتَدَاخِلَ فِي الْخُفِّ لَا يُزِيلُهُ الْجَفَافُ وَالذَّلْكُ ، بِخِلَافِ الْمَنِيِّ عَلَى مَا نَذَكُرُ . وَلَهُمَا : قَوْلُهُ عليه السلام « فَإِنْ كَانَ بِهِمَا أَذًى ؛ فَلْيَمْسَحْهُمَا بِالْأَرْضِ ، فَإِنَّ الْأَرْضَ لَهُمَا طَهُورٌ » وَلِأَنَّ الْجِلْدَ شَيْءٌ صُلْبٌ ، لَا يَتَدَاخَلُهُ أَجْزَاءُ النَّجَاسَةِ إِلَّا قَلِيلٌ ، ثُمَّ يَجْتَذِبُهُ الْجُزْمُ إِذَا جَفَّ ، وَإِذَا زَالَ زَالَ مَا قَامَ بِهِ .

غَايَةُ الْبَيَانِ

وَأَمَّا قِيْدُ بِالْخُفِّ لِأَنَّ الثَّوْبَ لَا يَطْهَرُ إِلَّا بِالْغَسْلِ ، إِلَّا فِي الْمَنِيِّ ^(١) ، وَأَمَّا قِيْدُ بِالْجِزْمِ لِأَنَّ مَا لَا جِزْمَ لَهُ إِذَا أَصَابَ الْخُفَّ لَا يَطْهَرُ بِالذَّلْكِ وَإِنْ جَفَّ ، إِلَّا إِذَا التَّصَقَّ بِهِ مِنَ التُّرَابِ أَوْ الرَّمْلِ ، فَجَفَّ بَعْدَ ذَلِكَ .

وَأَمَّا قِيْدُ بِالْجَفَافِ ؛ لِأَنَّ مَا لَهُ جِزْمٌ مِنَ النَّجَسِ إِذَا أَصَابَ الْخُفَّ [٤١١ ط] وَلَمْ يَجَفَّ ؛ لَا يَطْهَرُ بِالذَّلْكِ إِلَّا عَلَى رِوَايَةٍ عَنْ أَبِي يُوسُفَ ^(٢) .

وَأَمَّا قِيْدُ بِالذَّلْكِ ؛ لِأَنَّهُ بِالْغَسْلِ يَطْهَرُ اتِّفَاقًا .

وَقَالَ مُحَمَّدٌ : لَا يَطْهَرُ بِالذَّلْكِ ، إِلَّا فِي الْمَنِيِّ .

وَجِهُ قَوْلِهِ : أَنَّ الْمَحَلَّ يَنْجُسُ فَلَا يَطْهَرُ إِلَّا بِالْغَسْلِ ، كَمَا فِي الثَّوْبِ ، إِلَّا أَنْ

١١١ - كَمَا سَبَقَ : إِذَا أَصَابَ الْمَنِي الثَّوْبَ وَجَفَّ وَفَرَكَ - طَهَرَ ؛ اسْتِحْسَانًا ، وَالْقِيَاسُ أَلَّا يَطْهَرُ إِلَّا بِالْغَسْلِ ، وَإِنْ كَانَ رَطْبًا - لَا يَطْهَرُ إِلَّا بِالْغَسْلِ . يَنْظُرُ : « بَدَائِعُ الصَّنَائِعِ » [٤٣٨ / ١] ، « الْمَبْسُوط » نَسَبَ حَسْبِي [٨١ / ١] ، « تَحْفَةُ الْفُقَهَاء » [٧٠ / ١] ، « الْبَحْرُ الرَّائِقُ » [٢٣٤ / ١] ، « حَاشِيَةُ ابْنِ عَابِدِينَ » [٥١٠ / ١ - ٥١١] .

(٢) - رَوَى عَنْ أَبِي يُوسُفَ : أَنَّهُ يَطْهَرُ بِالْمَسْحِ عَلَى التُّرَابِ كَيْفَمَا كَانَتْ مُسْتَجِدَّةً أَوْ مَائِثَةً . يَنْظُرُ : الْمَرِاجِعُ السَّابِقَةُ .

وَفِي الرَّطْبِ لَا يَجُوزُ حَتَّى يَغْسِلَهُ ؛ لِأَنَّ الْمَسْحَ بِالْأَرْضِ يُكْثِرُهُ وَلَا يُطَهِّرُهُ.
 وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ رحمته الله : إِذَا مَسَحَهُ بِالْأَرْضِ حَتَّى لَمْ يَبْقَ أَثَرُ النَّجَاسَةِ يَطْهَرُ ؛
 لِعُمُومِ الْبَلَوَى ، وَإِطْلَاقِ مَا يُرَوَّى . وَعَلَيْهِ مَشَائِخُنَا رحمهم الله .
 فَإِنْ أَصَابَهُ بَوْلٌ فَيَبَسَ ؛ لَمْ يُجْزِهِ حَتَّى يَغْسِلَهُ وَكَذَا كُلُّ مَا لَا جُرْمَ لَهُ :
 كَالْخَمْرِ ؛ لِأَنَّ الْأَجْزَاءَ تَتَشَرَّبُ فِيهِ ، وَلَا جَادِبَ يَجْذِبُهَا .
 وَقِيلَ : مَا يَتَّصِلُ بِهِ مِنَ الرَّمْلِ جُرْمٌ لَهُ .

❦ غَايَةُ الْبَيَانِ ❦

الْمَنْبِيُّ ثَبَتَ طَهَارَتَهُ بِالدَّلَالِ ، بِخِلَافِ الْقِيَاسِ بِالْحَدِيثِ ، فَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ غَيْرُهُ .
 وَلَهُمَا : قَوْلُهُ رحمته الله : « إِذَا أَتَى أَحَدُكُمُ الْمَسْجِدَ فَلْيَقْلِبْ نَعْلَيْهِ ، فَإِنْ كَانَ فِيهِمَا
 أَذَى فَلْيَمْسَحْهُمَا بِالْأَرْضِ ، فَإِنَّ الْأَرْضَ لَهُمَا طَهُورٌ » ^(١) ، أَيْ : مُزِيلَةٌ نَجَاسَتَهُمَا .
 وَذَكَرَ الطَّحَاوِيُّ فِي « شَرْحِ الْآثَارِ » : بِإِسْنَادِهِ إِلَى أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ : قَالَ
 رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم : « إِذَا أَتَى أَحَدُكُمُ الْمَسْجِدَ فَلْيَنْظُرْ فِي نَعْلَيْهِ ، فَإِنْ كَانَ فِيهِمَا أَذَى أَوْ
 قَذَرٌ فَلْيَمْسَحْهُمَا ، ثُمَّ لِيُصَلِّ فِيهِمَا » ^(٢) .

(١) أخرجه أحمد في «المسند» [٥٧/٥ / طبعة الرسالة] ، وابن أبي شيبة [رقم / ٧٨٩٠] ، والحاكم [٣٩١/١] ، وعنه البيهقي في «السنن الكبرى» [رقم / ٣٨٩٠] ، من حديث أبي سعيد الخدري رحمته الله .
 به وليس عندهم قوله : « فَإِنَّ الْأَرْضَ لَهُمَا طَهُورٌ » . وروادوا جميعاً : « ثُمَّ لِيُصَلِّ فِيهِمَا » .
 قال الحاكم : « هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه » .

قلنا : أما جملة : « فَإِنَّ الْأَرْضَ لَهُمَا طَهُورٌ » . فلها شواهد من حديث عائشة وأبي هريرة . ورواية أبي سعيد الماضية قد أخرجها : أبو داود أيضاً كما سيأتي . ينظر : « البدر المنير » لابن الملقن [١٣٣/٤] .

(٢) أخرجه : أبو داود في كتاب الصلاة / باب الصلاة في النعل [رقم / ٦٥٠] ، وأحمد في «المسند» [٩٢ ٣] ، وابن حزيمة [رقم / ٧٨٦] ، وابن حبان [رقم / ٢١٨٥] ، والطحاوي في «شرح المعاني والآثار» [٥١١/١] ، من حديث أبي سعيد الخدري رحمته الله . به .

قال عبد القادر القرشي : « قال النووي : رُوِيَ مِنْ طَرَقٍ ضَعِيفَةٍ » .

وَالثُّوبُ لَا يُجْزَى فِيهِ إِلَّا الْغَسْلُ وَإِنْ يَبَسَ ؛ لِأَنَّ الثُّوبَ لَتَحْلُخِلُهُ يَتَدَاخِلُهُ
كَثِيرٌ مِنْ أَجْزَاءِ النَّجَاسَةِ ، فَلَا يُخْرِجُهَا إِلَّا الْغَسْلُ .

غاية البيان

ولأنَّ الجِلْدَ لا سِتْخَصَافَهُ^(١) لا يَدْخُلُهُ أَجْزَاءُ النَّجَسِ إِلَّا قَلِيلًا ، فَإِذَا جَفَّ
الْجِزْمُ يَجْذِبُهُ إِلَى نَفْسِهِ ، فَبِالذَّلِكَ يَزُولُ هُوَ وَمَا قَامَ بِهِ ، وَلَا يَبْقَى إِلَّا شَيْءٌ يَسِيرٌ ،
وَدَلِكُ مَعْفُوٌّ ، بِخِلَافِ مَا لَا جِزْمَ لَهُ ، حَيْثُ لَا يَطْهَرُ بِالدَّلِكَ بَعْدَ الْجَفَافِ ؛ لِعَدَمِ
الْجَاذِبِ ، إِلَّا إِذَا التَّصَقَّ بِهِ مِنَ التُّرَابِ ، فَحِينَئِذٍ يَطْهَرُ بِالدَّلِكَ ؛ لَكَوْنِ التُّرَابِ
كَالْجِزْمِ لَهُ ، بِخِلَافِ [١٠١/١م] الثُّوبِ حَيْثُ لَا يَطْهَرُ بِالدَّلِكَ سِوَى الْمَنِيِّ ؛ لِأَنَّ
الثُّوبَ لَا نَفْرَاجَ أَجْزَائِهِ يَدْخُلُهُ كَثِيرٌ مِنَ النَّجَسِ ، فَلَا يُخْرِجُهُ إِلَّا الْغَسْلُ .

وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ: يَطْهَرُ الرُّطْبُ أَيْضًا إِذَا دُلِكَ عَلَى سَبِيلِ الْمُبَالِغَةِ ، وَعَلَيْهِ
مَشَايخُنَا بِمَا وَرَاءَ النَّهْرِ ؛ لِعُمُومِ الْبَلَوَى ، وَإِطْلَاقُ قَوْلِهِ ﷺ: «فَإِنْ كَانَ بِهِمَا
أَذَى»^(٢) . حَيْثُ لَمْ يَفْصِلْ بَيْنَ الرُّطْبِ وَالْيَابِسِ .

وَالْأَذَى: الشَّيْءُ الَّذِي يُسْتَقْدَرُ ؛ كَأَنَّهُ يُؤْذِي مَنْ يَقْرُبُهُ نَفْرَةً وَكَرَاهَةً^(٣) .
وَالْبَلَوَى^(٤): الْبَلِيَّةُ .

قَالَ الْمُطَرِّزِيُّ: «قَوْلُهُمْ: أَجْزَاءُ الثُّوبِ مُتَحْلُخِلَةٌ»^(٥) . أَي: فِي خِلَالِهَا فُرْجٌ ؛

= وَقَالَ بَن قُطْلُوبُغَا «أَخْرَجَهُ: أَبُو دَاوُدَ، وَرَوَاهُ مِنْ رِجَالِ الصَّحِيحِ». يَنْظُرُ: «الْعَنَابَةُ فِي تَخْرِيجِ
أَحَادِيثِ الْهَدَايَةِ» لِعَدِ الْقَادِرِ الْقُرَشِيِّ [ق/١٩/١] مَحْطُوطُ مَكْتَبَةِ فَيْضِ اللَّهِ أَفَنْدِي - تَرْكِيَا/ (رَقْمُ
الْحَقْفِ ٢٨٨) ، وَ«تَخْرِيجُ أَحَادِيثِ أَصُولِ الْبَزْدَوِيِّ» لِابْنِ قُطْلُوبُغَا [ص/١٥] .

(١) بِقَالَ سِتْخَصَفَ الشَّيْءُ، أَي: اسْتَحْكَمَ . وَيُقَالُ: اسْتَحْصَفَ عَلَيْهِ الزَّمَانُ، أَي: اسْتَدَّ . يَنْظُرُ:
«الصَّحَاحُ فِي اللُّغَةِ» لِلْجَوْهَرِيِّ [٤/١٣٤٤/مادة: حصف] .

(٢) مَصْنُوعٌ تَحْرِيجُهُ .

(٣) يَنْظُرُ: «الْمَغْرِبُ فِي تَرْتِيبِ الْمَعْرَبِ» [ص/٣٤] .

(٤) إِشْرَادٌ إِلَى قَوْلِ صَاحِبِ: «الْهَدَايَةِ»: «يَطْهَرُ لِعُمُومِ الْبَلَوَى» . يَنْظُرُ: «الْهَدَايَةُ» لِلْمَرْغِينَانِيِّ [١/٣٦] .

(٥) إِشْرَادٌ إِلَى قَوْلِ صَاحِبِ: «الْهَدَايَةِ»: «لِأَنَّ الثُّوبَ لَتَحْلُخِلُهُ يَتَدَاخِلُهُ كَثِيرٌ مِنْ أَجْزَاءِ النَّجَاسَةِ» .

وَالْمَنِي نَجِسٌ يَجِبُ غَسْلُهُ؛ إِنْ كَانَ رَطْبًا. فَإِذَا جَفَّ عَلَى الثَّوْبِ؛

﴿غاية البيان﴾

لِرِخَاوَتِهَا، وَكَوْنِهَا مُجَوِّفَةً غَيْرَ مُكْتَنِزَةٍ^(١).

وفي «سنن أبي داود»: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا وَطِنَ أَحَدُكُمْ بَنَغْلِهِ الْأَذَى، فَإِنَّ التُّرَابَ لَهُ طَهُورٌ»^(٢).

قَوْلُهُ: (وَالْمَنِي نَجِسٌ...) إِلَى آخِرِهِ.

اعْلَمْ: أَنَّ الْمَنِيَّ نَجِسٌ يَجِبُ غَسْلُ رَطْبِهِ وَفَرْكُ يَابِسِهِ عِنْدَنَا، خِلَافًا لِلشَّافِعِيِّ. فَإِنَّهُ عِنْدَهُ: طَاهِرٌ^(٣)؛ لِأَنَّهُ أَضْلُ الْأَنْبِيَاءِ وَالْأَوْلِيَاءِ.

وَلَنَا قَوْلُهُ ﷺ لِعَائِشَةَ: «فَاغْسِلِيهِ إِنْ كَانَ رَطْبًا، وَافْرُكِيهِ إِنْ كَانَ يَابِسًا»^(٤).

= ينظر: «الهداية» للمزغيناني [٣٦/١].

(١) ينظر: «المغرب في ترتيب المعرب» للمطري [١٥٣/ص].

(٢) أخرج: أبو داود في كتاب الطهارة/ باب في الأذى يصيب العمل [رقم/٣٨٥]، وابن خزيمة [رقم/٢٩٢]، وابن حبان [رقم/١٤٠٣]، والطحاوي في «شرح المعاني والآثار» [٥١/١]، من حديث أبي هريرة ربه.

قال الزبيلي «القول النووي في «الخلاصة»: رواه أبو داود بإسناد صحيح». ينظر: «نصب الراية» للزبيلي [٢٠٧/١ - ٢٠٨]، و«البدور المنير» لابن الملقن [١٢٨/٤].

(٣) ينظر «لحاوي الكبير» لأبي الحسن الماوردي [٢٥١، ٢]. و«البيان» للعمري [٤١٩/١]، و«المجموع شرح المذهب» للنووي [٥٥٤/١].

(٤) قال عبد القادر القرشي: «هذا الحديث هكذا لا يُعرف، وإنما رُوِيَ نحوه من كلام عائشة». وقال ابن حجر: «لم أجد لهذه السيافة، وهو عند الرار والدارقطني (في «سننه» [١٢٥/١]) من حديث عائشة قالت: «كُتِبَ أَفْرَكُ الْمَنِيِّ مِنْ ثَوْبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِذَا كَانَ يَابِسًا، وَأَغْسَلَهُ إِذَا كَانَ رَطْبًا». ولمسلم (في كتاب الطهارة/ باب حكم المني [رقم/٢٩٠]). من وجه آخر: لَقَدْ رَأَيْتَنِي وَأَبِي لِأُحْكَمَ مِنْ ثَوْبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَابِسًا يُطْفَرُ». ينظر: «العناية في تخريج أحاديث الهداية» لعبد القادر القرشي [ق١٩/أ]، مخطوط مكتبة بعض الله أمدي - تركيا/ (رقم الحفظ: ٢٨٨). و«الدراية في تخريج أحاديث الهداية» لابن حجر [٩١/١].

غَايَةُ الْمَبَارِ

وَالْأَمْرُ بِإِزَالَتِهِ غَسْلًا وَفَرْكًَا يَدُلُّ عَلَى نَجَاسَتِهِ.

وقوله ﷺ لَعَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ - حِينَ رَأَاهُ يَغْسِلُ ثَوْبَهُ مِنَ النَّجَاسَةِ -: «مَا نَخَامَتُكَ، وَدُمُوعُ عَيْنَيْكَ، وَالْمَاءُ الَّذِي فِي رَكْوَتِكَ، إِلَّا سَوَاءً، وَإِنَّمَا يُغْسَلُ الثَّوْبُ مِنْ خُسْ: مِنْ بَوْلٍ، وَغَائِطٍ، وَدَمٍ، وَقَيْءٍ، وَمَنِيٍّ»^(١).

وَالنَّخَامَةُ: مَا يَخْرُجُ مِنَ الْخَيْشُومِ^(٢).

وقوله^(٣): «أَصْلُ الْأَنْبِيَاءِ».

قُلْنَا: أَصْلُ الْأَعْدَاءِ أَيْضًا، كَنُفْرُودٍ، وَفِرْعَوْنٍ، وَغَيْرِهِمَا.

عَلَى أَنَّا نَقُولُ: الْعَلَقَةُ أَقْرَبُ إِلَى [١٠١/١٠٦م] الْإِنْسَانِ مِنَ الْمَنِيِّ، وَهِيَ أَيْضًا أَصْلُ الْأَنْبِيَاءِ، وَمَعَ هَذَا نَجَسَةٌ. فَعَلِمَ: أَنَّ كَوْنَ الْمَنِيِّ أَصْلُ الْأَنْبِيَاءِ لَا عِبْرَةَ لَهُ فِي الطَّهَارَةِ.

أَوْ نَقُولُ: الْوَاجِبُ بِخُرُوجِ الْمَنِيِّ أَكْبَرُ الطَّهَارَتَيْنِ، وَهُوَ الْغُسْلُ، وَالْبَوْلُ لَا

(١) حَرَّجَهُ أَبُو يَعْنَى [رقم/ ١٦١١]، وَمِنْ طَرِيقِهِ ابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي «التَّحْقِيقِ» [١٠٩/١]، وَالِدَارِقُطْنِيُّ فِي «سُئِهِ» [١٢٧/١]، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الْأَوْسَطِ» [٦/رقم/ ٥٩٦٣]، مِنْ حَدِيثِ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

قَالَ الْبَيْهَقِيُّ: «هَذَا بَاطِلٌ لَا أَصْلَ لَهُ».

وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْهَادِي: «دَكَرَ شَيْخُنَا الْعَلَّامَةُ أَبُو الْعَبَّاسِ (يَعْنِي: ابْنَ تَيْمِيَّةَ): أَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ كَذِبٌ مِنْ أَهْلِ الْمَعْرِفَةِ بِالْحَدِيثِ». يَنْظُرُ: «السُّنَنِ الْكُبْرَى» لِلْبَيْهَقِيِّ [١٤/١]، وَ«تَفْقِيعُ التَّحْقِيقِ» لِابْنِ عَبْدِ الْهَادِي [١٣٩/١].

(٢) الْخَيْشُومُ مِنَ الْأَنْفِ: مَا قَوْقُ تُخْرِتُهُ مِنَ الْقَصْبَةِ، وَمَا تَحْتَهَا مِنْ خَشَارِمِ رَأْسِهِ. وَقِيلَ: الْخَيْشُومُ عَصَا صُنَّتْ فِي أَقْصَى الْأَنْفِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الدِّمَاغِ. وَقِيلَ: هِيَ عُرُوقٌ فِي بَاطِنِ الْأَنْفِ. وَقِيلَ: الْخَيْشُومُ أَقْصَى الْأَنْفِ. يَنْظُرُ: «اللسان العرب» لابن منظور [١٢/١٧٨/مادة: خشم].

(٣) أَي: قَوْلُ الشَّافِعِيِّ ﷺ.

غاية البيان

يَجِبُ بِخُرُوجِهِ إِلَّا الْوُضُوءَ، فَلَوْ لَمْ تَكُنْ نَجَاسَتُهُ أَقْوَى مِنْ نَجَاسَةِ الْبَوْلِ لَمْ يَكُنْ حُكْمُهُ أَغْلَظَ مِنْ حُكْمِهِ.

فَرَضْنَا أَنَّهُ طَاهِرٌ، لَكِنْ مَخْرَجُهُ مَخْرَجُ النَّجَسِ؛ لِأَنَّهُ يَخْرُجُ مِنْ حَيْثُ يَخْرُجُ الْبَوْلُ؛ فَيَنْجَسُ؛ لَا تَصَالِ النَّجَسِ بِهِ.

فَإِنْ قُلْتَ: مَا لَا يَجِبُ غَسْلُ يَابِسِهِ؛ لَا يَجِبُ غَسْلُ رَطْبِهِ كَالْمُخَاطِ؟

قُلْتُ: لَا نُسَلِّمُ أَنَّ الْقِيَاسَ صَحِيحٌ؛ لِأَنَّ الْمَخَاطَ لَا يَتَعَلَّقُ بِخُرُوجِهِ حَدَثٌ مَا أَصْلًا، وَالْمَنِيُّ مُوجِبٌ لِأكْبَرِ الْحَدَثَيْنِ، وَهُوَ الْجَنَابَةُ، وَلَا نُسَلِّمُ أَنَّ سُقُوطَ الْغَسْلِ يَدُلُّ عَلَى الطَّهَارَةِ، أَلَا تَرَى إِلَى مَوْضِعِ الْإِسْتِجَاءِ.

فَإِنْ قُلْتَ: رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ فِي الْمَنِيِّ: «أَمِطُهُ عَنْكَ وَلَوْ بِإِذْخِرَةٍ»^(١)، فَإِنَّمَا هُوَ كَمُخَاطٍ أَوْ بُصَاقٍ^(٢)؛ فَدَلَّ عَلَى طَهَارَتِهِ؟

قُلْتُ: لَا نُسَلِّمُ أَنَّهُ دَلِيلٌ عَلَى [٤٢١] الطَّهَارَةِ، بَلْ هُوَ دَلِيلٌ عَلَى النَّجَاسَةِ؛ لِأَنَّهُ

(١) الإذخر: بكسر الهمزة والخاء سات معروف دكن الريح، وإذا حنف ابيض. ينظر: «المصباح المنير» للفيومي [٢٠٧/١].

(٢) أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» [١١/رقم/١٤٨]، وأبو منصور الديلمي في «مسند الفردوس» العرائب الملتقطه لأبي حجر [٤/ق ٩١]، مخطوط دار الكتب المصرية/ (رقم الحفظ: ٢١٥١)، من حديث ابن عباس رضيه الله عنهما قال: سُبِّلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْمَنِيِّ يُصِيبُ الثُّوبَ قَالَ: «إِنَّمَا هُوَ بِمَنْزِلَةِ الْبَرَاقِ أَوْ الْمَخَاطِ أَمِطْهُ عَنْهُ بِخَرْقَةٍ أَوْ بِإِذْخِرٍ». قال ابن حجر: «المعروف موقوف».

قلنا: وهو كما قال، وهكذا أخرجه: ابن أبي شيبه [رقم/ ٩٢٤]، والطحاوي في «شرح المعاني والآثار» [٥٢/١]، عن ابن عباس رضيه الله عنهما موقوف عليه قال: «إِنَّمَا هُوَ كَالنُّخَامَةِ، أَوْ النُّخَاعَةِ، أَمِطْهُ عَنْكَ بِخَرْقَةٍ، أَوْ بِإِذْخِرَةٍ». ولفظ الطحاوي مختصر. وصحَّح سنده العيني في «تخريج الأفكار» [٤٦٧/١].

أَجْرَاهُ فِيهِ الْفَرْكُ ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ لِعَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا : «فَاغْسِلِيهِ إِنْ كَانَ رَطْبًا ، وَافْرِكِيهِ إِنْ كَانَ يَابِسًا» .

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : الْمَنِيُّ طَاهِرٌ ، وَالْحُجَّةُ عَلَيْهِ مَا رَوَيْنَاهُ . وَقَالَ ﷺ : «وَأِنَّمَا يُغَسَّلُ الثَّوبُ مِنْ خَمْسٍ وَذَكَرَ مِنْهَا الْمَنِيُّ» .

غاية البيان

أَمْرُهُ بِالْإِمَاطَةِ ، فَلَوْ لَمْ يَكُنْ نَجِسًا لَمَّا أَمَرَهُ بِهَا ، فَخُنْ نُمِيطُهُ أَيْضًا غَسَلًا أَوْ فَرْكًا .
أَمَّا تَشْبِيهُهُ بِالْمُخَاطِ^(١) : فَلَحِيقَهُ حُكْمُهُ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ يَتَدَاخَلُ أَثْنَاءَ الثَّوبِ ، كَمَا تَتَدَاخَلُ سَائِرُ النَّجَاسَاتِ ، وَمِنْ حَيْثُ إِنَّهُ يَطْهَرُ بِالْفَرْكِ^(٢) .
قَوْلُهُ : (أَجْرَاهُ فِيهِ الْفَرْكُ) .

عَنِ الْأَزْهَرِيِّ^(٣) : «بَعْضُ الْفُقَهَاءِ يَقُولُ : أَجَزَى بِمَعْنَى : قَضَى»^(٤) .
وَعَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ : (أَجْرَاهُ فِيهِ الْفَرْكُ) ، أَيِ : الدَّلَالَةُ وَالْحَكْمُ . وَتَقْدِيرُهُ : أَجْزَأُ الْفَرْكُ عَنِ الْغَسْلِ . أَيِ : نَابَ [١٠٢/١] وَأَغْنَى ، وَأَجْزَأُكَ بِمَعْنَى : كَفَاكَ . كَذَا ذَكَرَهُ الْمُطَرِّزِيُّ^(٥) .

(١) لِبُزُوجِيَّتِهِ وَغِلَظِهِ . كَذَا جَاءَ فِي حَاشِيَةِ : «و» .

(٢) قَالَ لِإِسْمَاعِيلِ السَّرْحَسِيِّ : وَأَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ ﷺ شَبَّهَ بِالْمُخَاطِ فِي الْمَنْظَرِ لَا فِي الْحَكْمِ ، وَأَمْرٌ بِالْإِمَاطَةِ ؛ بَيْنَمَا مِمَّنْ عَسَلَهُ . فَإِنَّ قَبْلَ الْإِمَاطَةِ تَنْتَشِرُ النَّجَاسَةُ فِي الثَّوبِ إِذَا أَصَابَهُ الْمَاءُ . يَنْظُرُ : «الْمَبْسُوطُ» لِسَرْحَسِيِّ [٨١/١] ، «بِدَائِعِ الصَّنَائِعِ» [٣٦٣/١] ، «الْعَنَاءُ عَلَى الْهَدَايَةِ بِهَامِشٍ فَتَحَ الْقَدِيرُ» [١٩٧/١] ، «الْهِنَايَةُ شَرْحُ الْهَدَايَةِ» [٧١٦/١] .

(٣) الْأَزْهَرِيُّ : هُوَ أَبُو مَنْصُورٍ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ الْأَزْهَرِيُّ الْهَرَوِيُّ ، أَحَدُ الْأَثَمَةِ فِي اللُّغَةِ وَالْأَدَبِ ، نُسِبَتْهُ إِلَى حِدَّةِ «الْأَزْهَرِ» . اشْتَغَلَ بِالْفِقْهِ فَاشْتَهَرَ بِهِ أَوَّلًا ، ثُمَّ غَلَبَ عَلَيْهِ التَّبَحُّرُ فِي الْعَرَبِيَّةِ ، وَكَانَ رَأْسًا فِي نَعْتِ (تَوَفَّى سَنَةَ ٣٧٠ هـ) . يَنْظُرُ : «سِيرَ أَعْلَامَ النَّبَلَاءِ» لِلذَّهَبِيِّ [٣١٥/١٦] ، وَ«بَغِيَّةُ الْوَعَاةِ» لِلشُّيُوطِيِّ [١٩/١] .

(٤) نَمَامُ عِبَارَةِ الْأَزْهَرِيِّ : «وَأَهْلُ اللُّغَةِ يَقُولُونَ : أَجْزَأُ بِالْهَمْزِ ، وَهُوَ عِنْدَهُمْ بِمَعْنَى : كَفَى» . يَنْظُرُ : «تَهْذِيبُ اللُّغَةِ» لِلْأَزْهَرِيِّ [٩٩/١١] .

(٥) يَنْظُرُ : «الْمَغْرِبُ فِي تَرْتِيبِ الْمَعْرَبِ» لِلْمُطَرِّزِيِّ [ص/٨١] .

وَلَوْ أَصَابَ الْبَدَنُ قَالَ مَشَايُخُنَا: يَطْهَرُ بِالْفَرْكِ ؛ لِأَنَّ الْبَلَوَى فِيهِ أَشَدُّ. وَعَنْ أَبِي حَنِيفَةَ رحمته الله: أَنَّهُ لَا يَطْهَرُ ؛ لِأَنَّ حَرَارَةَ الْبَدَنِ جَادِبَةٌ ، فَلَا يَعُودُ إِلَى الْجُرْمِ. وَالْبَدَنُ لَا يُمَكِّنُ فَرْكُهُ.

غاية البيان

قَالَ مَشَايُخُنَا: الثَّوبُ إِنَّمَا يَطْهَرُ بِالْفَرْكِ إِذَا لَمْ يَكُنِ الْمَذْيُ مُخْتَلِطًا بِالْمَنِيِّ ^(١)، وَإِذَا كَانَ رَأْسُ الذَّكَرِ طَاهِرًا قَبْلَ الْإِحْتِلَامِ ، وَإِذَا كَانَ الثَّوبُ غَسِيلًا لَا جَدِيدًا ^(٢) ؛ لِأَنَّ الْمَنِيَّ يَطْهَرُ بِالْفَرْكِ ؛ لَا الْمَذْيُ ، وَلَا الْبَوْلُ ، وَلَا الرَّقِيقُ ^(٣) ، وَلَا يُتَغَاوَلُ عَنْ هَذِهِ الْقِيُودِ. قَوْلُهُ: (وَلَوْ أَصَابَ الْبَدَنُ) ، أَيُّ: لَوْ أَصَابَ الْمَنِيَّ الْبَدَنَ.

(قَالَ مَشَايُخُنَا). أَرَادَ بِهِمْ مَشَايِخَ بُخَارَى وَسَمَرْقَنْدَ.

(لِأَنَّ الْبَلَوَى فِيهِ أَشَدُّ) ، أَيُّ: الْبَلِيَّةُ فِي الْبَدَنِ أَشَدُّ مِنَ الْبَلِيَّةِ فِي الثَّوبِ ، فَلَمَّا طَهَرَ الثَّوبُ بِالْفَرْكِ ؛ طَهَرَ الْبَدَنُ بِالطَّرِيقِ الْأَوَّلِيِّ ؛ دَفْعًا لِلْحَرَجِ.

قَالَ شَمْسُ الْأَثَمَةِ السَّرْحَسِيِّ فِي «الْمَبْسُوطِ»: «رُويَ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ فِي الْمَنِيِّ إِذَا أَصَابَ الْبَدَنَ لَا يَطْهَرُ إِلَّا بِالْغَسْلِ ؛ لِأَنَّ لَيْنَ الْبَدَنِ يَمْنَعُ زَوَالَ أَثَرِهِ بِالْحَتِّ» ^(٤) ،

(١) قَالَ شَمْسُ الْأَثَمَةِ السَّرْحَسِيِّ وَهَذِهِ مَسْأَلَةٌ مُشْكَلَةٌ ، فَإِنَّ الْمَحَلَّ لَا يَمْسُ حَتَّى يَمْذَى ، وَالْمَذْيُ لَا يَطْهَرُ بِالْفَرْكِ ، إِلَّا أَنَّهُ جَعَلَ الْمَذْيَ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ مَغْلُوبًا مُسْتَهِلَكًا بِالْمَنِيِّ ، فَكَانَ الْحُكْمُ لِلْمَنِيِّ دُونَ الْمَذْيِ. يَنْظُرُ: «الْمَبْسُوطُ» لِلْسَّرْحَسِيِّ [٨٢ ، ٨١/١] ، «فَتْحُ الْقَدِيرِ» [١٩٨/١] ، «تَبْيِينَ الْحَقَائِقِ» [٧١/١] ، «الْبَحْرُ الرَّائِقُ» [٢٣٦/١].

(٢) قَالَ ابْنُ نَحْبِمٍ: وَأُطْلِقَ فِي الثَّوبِ فَشَمَلَ الْحَدِيدَ وَالْعَسِيلَ فَيَطْهَرُ كُلَا مِنْهُمَا بِالْفَرْكِ. وَقِيدَهُ فِي «غَايَةِ الْبَيِّنِ» بِكَوْنِ الثَّوبِ عَسِيلًا احْتِرَارًا عَنِ الْجَدِيدِ ، فَإِنَّهُ لَا يَطْهَرُ بِالْفَرْكِ. وَلَمْ أَرَهُ فِيمَا عِنْدِي مِنَ الْكُتُبِ لَعَبْرَهُ ، وَهُوَ بَعِيدٌ كَمَا لَا يَحْفَى. يَنْظُرُ: «الْبَحْرُ الرَّائِقُ» [٢٣٦/١] ، «حَاشِيَةُ الطَّحْطَاوِيِّ عَلَى مِرَاقِي الْفَلَاحِ» [ص/١١٠].

(٣) يَعْنِي: الْوَذْيَ ، فَقَدْ قَدْ الْمَرْعِيْسِي: «وَالْوَذْيُ: الْغَلِيظُ مِنَ الْبَوْلِ يَتَعَقَّبُ الرَّقِيقُ مِنْهُ خُرُوجًا». يَنْظُرُ: «الْهُدَايَةُ» لِلْمَرْغِينَانِيِّ [٢٠/١].

(٤) وَقَعَ بِالْأَصْلِ: «بِالْحَتِّ» بِالثَّاءِ. وَالْمَثْبُوتُ مِنْ: «ت» ، «م» ، «ز» ، «و» ، «ف». وَهُوَ الْمَوَافِقُ لِمَا فِي «الْمَبْسُوطِ» لِلْسَّرْحَسِيِّ [٨١/١].

وَالنَّجَاسَةُ إِذَا أَصَابَتِ الْمِرْأَةَ أَوْ السَّيْفَ ؛ اكْتَفَى بِمَسْحِهِمَا ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَدَاخَلُهُ النَّجَاسَةُ ، وَمَا عَلَى ظَاهِرِهِ يَزُولُ بِالْمَسْحِ .

وَإِنْ أَصَابَتِ الْأَرْضَ نَجَاسَةٌ

﴿ غاية البيان ﴾

وَرَوَى عَنْ مُحَمَّدٍ قَالَ : إِنْ كَانَ الْمَنِيُّ غَلِيظًا فَجَفَّ ؛ يَطْهَرُ بِالْفَرْكِ ، وَإِنْ كَانَ رَقِيقًا لَا يَطْهَرُ إِلَّا بِالْغَسْلِ ^(١) .

قَوْلُهُ : (وَالنَّجَاسَةُ إِذَا أَصَابَتِ الْمِرْأَةَ أَوْ السَّيْفَ ؛ اكْتَفَى بِمَسْحِهِمَا) ، أَي : لَا يُشْتَرَطُ الْغَسْلُ ، سَوَاءً كَانَ النَّجَسُ رَطْبًا أَوْ يَابَسًا .

قَالَ شَيْخِي بُرْهَانُ الدِّينِ الْخُرَيْقِيُّ : إِنَّمَا وَضَعَ الْمَسْأَلَةَ فِي الْمِرْأَةِ وَالسَّيْفِ اخْتِرَازًا عَنِ الْحَدِيدِ الَّذِي عَلَيْهِ زِنَجَارٌ ^(٢) ، فَإِنَّهُ لَا يَطْهَرُ إِلَّا بِالْغَسْلِ ، وَهَذَا مَذْهَبُ عُلَمَائِنَا .

وَعِنْدَ زُفَرٍ وَالشَّافِعِيِّ ^(٣) : لَا يَطْهَرُ إِلَّا بِالْغَسْلِ . كَذَا فِي « شَرْحِ الْأَقْطَعِ » ^(٤) .

وَجْهٌ قَوْلُهُمَا : الْقِيَاسُ عَلَى الثَّوبِ ، فَإِنَّهُ لَا يَطْهَرُ إِلَّا بِالْغَسْلِ ، وَكَذَا الْمِرْأَةُ وَالسَّيْفُ .

قُلْنَا : إِنَّ النَّجَاسَةَ عَلَى [١٠٢/١ ط/م] السَّطْحِ الْأَعْلَى ، فَبِالدَّلَالَةِ يَزُولُ ، بِخِلَافِ الثَّوبِ ، فَإِنَّ النَّجَسَ يَتَدَاخَلُ أَثْنَاءَ الثَّوبِ ، فَلَا يَطْهَرُ بِالدَّلَالَةِ ، فَلَا يَصَحُّ الْقِيَاسُ ، وَكَانَ الْقِيَاسُ إِلَّا يَطْهَرُ الثَّوبُ بِالدَّلَالَةِ عَنِ الْمَنِيِّ أَيْضًا ، إِلَّا أَنَّا تَرَكْنَاهُ بِالْحَدِيثِ اسْتِخْسانًا .

(١) يطر: «المبسوط» للسرخسي [٨١/١] .

(٢) الزنجار: صدأ الحديد والنحاس . ينظر: «المعجم الوسيط» [٨٣٥/١ مادة: زنجار] .

(٣) حقه: «البيان» للعمري [٤٤٥/١] ، و«المجموع شرح المذهب» للنووي [٥٩٩/٢] .

(٤) ينظر: «شرح الأقطع على القدوري» [٣٥] .

فَجَفَّتْ بِالشَّمْسِ ، وَذَهَبَ أَثَرُهَا ؛ جَازَتْ الصَّلَاةُ عَلَى مَكَانِهَا .

وَقَالَ [١٤/د] زُفَرٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ^(١) : لَا يَجُوزُ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُوجَدْ الْمُزِيلُ .

وَلِهَذَا لَا يَجُوزُ التَّيَمُّ بِهِ .

وَلَنَا : قَوْلُهُ ﷺ : « زَكَاةُ الْأَرْضِ يُبْسُهَا » . وَإِنَّمَا لَا يَجُوزُ التَّيَمُّ ؛ لِأَنَّ

غايه المياد

قَوْلُهُ : (فَجَفَّتْ بِالشَّمْسِ) .

وَقِيدَ الْجَفَافُ بِالشَّمْسِ لَيْسَ بِاخْتِرَازٍ عَنِ الْجَفَافِ بِأَمْرِ آخَرَ ؛ لِأَنَّ الْأَرْضَ إِذَا جَفَّتْ بِالنَّارِ أَوْ بِالرَّيْحِ ، فَذَهَبَ أَثَرُ النَّجَاسَةِ ؛ يَجُوزُ الصَّلَاةُ عَلَيْهَا ، بَلْ هُوَ وَاقِعٌ عَلَى وَفَاقِ الْعَادَةِ ؛ لِأَنَّ الْأَرْضَ فِي الْغَالِبِ تَجِفُّ بِالشَّمْسِ .

قَوْلُهُ : (وَقَالَ زُفَرٌ وَالشَّافِعِيُّ : لَا يَجُوزُ) .

وَجَهَّ قَوْلُهُمَا : أَنَّ الْأَرْضَ تَنْجَسَتْ بِإِصَابَةِ النَّجَاسَةِ ، وَلَمْ يُوجَدْ الْمُزِيلُ ، فَلَا تَطْهُرُ بِالشَّمْسِ كَالثَّوْبِ .

(وَلَنَا) : قَوْلُ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَقَفِيِّ : (زَكَاةُ الْأَرْضِ يُبْسُهَا) ^(٢) ، أَيْ : طَهَارَتُهَا جَفَافُهَا ؛ إِطْلَاقًا لِاسْمِ السَّبَبِ عَلَى الْمُسَبَّبِ ؛ لِأَنَّ الذَّكَاءَ - وَهِيَ الذَّبْحُ - سَبَبٌ فِي الذَّبِيحَةِ لِلطَّهَارَةِ ، وَلِأَنَّ الْأَرْضَ مِنْ طَبْعِهَا أَنْ تُحِيلَ الْأَشْيَاءَ إِلَى طَبْعِهَا ، فَلَمَّا لَمْ يَبْقَ أَثَرُ النَّجَاسَةِ ؛ عَلِمَ أَنَّ الْأَرْضَ أَحَالَتْهَا إِلَى طَبْعِهَا ، وَلِلْإِسْتِحَالَةِ أَثَرُ فِي الطَّهَارَةِ ، أَلَّا تَرَى إِلَى تَحْلِيلِ الْخَمْرِ ^(٣) .

(١) يطر « الوسيط في المذهب » لأبي حامد الغزالي [١٩٦/١] ، و« روضة الطالبين » للنووي [٢٩/١] .

(٢) أخرجه : ابن أبي شيبة [رقم / ٦٢٦] ، عن ابنِ الْحَقَفِيِّ ﷺ ، قَالَ : « إِذَا جَفَّتِ الْأَرْضُ فَقَدْ ذَكَّتْ » .

(٣) تحليل الخمر : سواء تحلل بنفسه أو تحلل بإلقاء شيء فيه ؛ كالملح أو الخل ، أو النقل من الظل إلى الشمس ، أو بإيقاد النار بالقرب منها . قل شمس الأئمة السرخسي : وعن إبراهيم ﷺ قال : لا بأس إذا كان للمسلم خمر أن يجعلها خلًا ، وبه أخذ علماؤنا - رحمهم الله - ، وقالوا : تحليل الخمر =

طَهَارَةُ الصَّعِيدِ ثَبَتَتْ شَرْطًا بِنَصِّ الْكِتَابِ ، فَلَا يَتَأَدَّى بِمَا ثَبَتَ بِالْحَدِيثِ .

عَايَةُ النِّبَا

فَإِنْ قُلْتَ: لَا نُسَلِّمُ أَنَّ الْأَرْضَ تَطْهَرُ بَعْدَ الْجَفَافِ إِذَا لَمْ يَبْقَ أَثَرُ النَّجَاسَةِ ، وَلِهَذَا لَا يَجُوزُ التَّيَمُّمُ عِنْدَكُمْ عَلَى ذَلِكَ الْمَكَانِ ؟

قُلْتُ: لَا نُسَلِّمُ أَنَّ التَّيَمُّمَ لَا يَجُوزُ ، وَقَدْ رُوِيَ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَصْحَابِهِ: جَوَازُ تَيَمُّمٍ أَيْضًا . وَالرَّوَايَةُ فِي «شرح الأقطع»^(١) .

وَلَيْزِنْ سَلَّمْنَا أَنَّ التَّيَمُّمَ لَا يَجُوزُ - عَلَى الرَّوَايَةِ [١/١٠٣/١م] الْمَشْهُورَةِ عَنْ أَصْحَابِنَا - ، فَتَقُولُ: إِنَّمَا جَازَتْ الصَّلَاةُ وَلَمْ يَجْزِ التَّيَمُّمُ ؛ لِمَا أَنَّ طَهَارَةَ الْأَرْضِ فِي التَّيَمُّمِ ثَبَتَتْ بِنَصِّ الْكِتَابِ ، وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا﴾ [المائدة: ٦] . فَلَا يَتَأَدَّى بِمَا [٤٢٠/١] ثَبَتَ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ ، كَمَا لَا يَجُوزُ التَّوَجُّهُ إِلَى الْحَظِيمِ^(٢) ، وَإِنْ كَانَ وَرَدَ فِيهِ الْحَدِيثُ بِقَوْلِهِ ﷺ: «الْحَظِيمُ مِنَ الْبَيْتِ»^(٣) .

وَلَأَنَّ الْأَرْضَ بِالْجَفَافِ يَزُولُ عَنْهَا مَعْظَمُ النَّجَاسَةِ ، وَيَبْقَى أَجْزَاءٌ يَسِيرَةٌ ، وَفَيْلُ النَّجَاسَةِ فِي الصَّلَاةِ عَفْوٌ دُونَ الطَّهَارَةِ ، وَلِهَذَا لَوْ وَقَعَتْ قَطْرَةٌ خُمْرٍ فِي الْبُئْرِ لَا يَحُوزُ الْوُضوءُ بِذَلِكَ الْمَاءِ أَصْلًا ، وَإِذَا أَصَابَتِ الْقَطْرَةُ الثَّوبَ لَا تَمْنَعُ الصَّلَاةَ ،

= ح. مصر. «المبسوط» للسرخسي [٧/٢٤] ، «بدائع الصنائع» [٤٤٣/٦] ، «تبيين الحقائق» [٤٨٦] ، «البحر الرائق» [٢٤٩/٨] .

(١) يطر: «شرح الأقطع على القدوري» [ق/١٠] .

الحصم هو الجدر ، بمعنى: جدار الكعبة . وهو يُطلق على ما يُسمَّى به: «جِجَرُ إسماعيل» ينظر: «لسان العرب» لابن منظور [١٤٠/١٢] مادة: حطم .

حاء في حاشية: «و»: الحَظِيمُ: بالحاء المهملة . كذا جاء في حاشية: «و» .

ح. حده بهذا اللفظ . ولكنه ورد بمعناه عند البخاري في كتاب التمني / باب ما يجوز من اللو [رقم/

٦١١٦] ، ومسلم في كتاب الحج / باب جدر الكعبة وبابها [رقم/ ١٣٣٣] ، من حديث عائشة ؓ ،

«سَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ عَنِ الْجَدْرِ أَمِنْ الْبَيْتِ هُوَ ؟ قَالَ: «نَعَمْ» .

والحدر هو الجِجَرُ ، ويقال له: الحَظِيمُ . ينظر: «نصب الراية» للزيلعي [٤٣/٣] .

❦ غاية البيان ❦

فَجَازَتْ الصَّلَاةُ عَلَى ذَلِكَ الْمَكَانِ ، وَلَمْ يَجْزِ التَّيَمُّمُ بِهِ ؛ لِأَنَّ التَّيَمُّمَ قَائِمٌ مَقَامَ الْوُضُوءِ ، فَلَمَّا كَانَ قَلِيلُ النَّجَاسَةِ مَانِعًا لِلْأَصْلِ ؛ صَارَ مَانِعًا لِلْخَلْفِ بِالطَّرِيقِ الْأَوَّلِيِّ .
فَإِنْ قُلْتُ : الثَّابِتُ بِالدَّلَالَةِ مِثْلُ الثَّابِتِ بِالْعِبَارَةِ ؛ فَإِذَا كَانَ يَكُونُ النَّصُّ الْوَارِدُ فِي الثُّوبِ ، وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ ﴾ [المدثر : ٤] كَالْوَارِدِ فِي الْمَكَانِ ، فَيَنْبَغِي أَنْ لَا تَجُوزَ الصَّلَاةُ أَيْضًا ، كَمَا لَا يَجُوزُ التَّيَمُّمُ ؛ لِمَا أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَتَأَدَّى مَا ثَبَتَ بِالْقَطْعِيِّ بِمَا ثَبَتَ بِالظَّنِّيِّ ؟

قُلْتُ : لَا نُسَلِّمُ أَنَّ طَهَارَةَ الْمَكَانِ ثَبَتَ قَطْعًا ؛ لِأَنَّ الْعَامَّ إِذَا خُصَّ مِنْهُ الْبَعْضُ لَا يَبْقَى مُوجِبًا لِلْقَطْعِ ، وَقَلِيلُ النَّجَاسَةِ فِي الثُّوبِ مَغْفُورٌ ، فَخُصَّ بِقَدْرِهِ فِي الْمَكَانِ أَيْضًا ، فَلَمْ يَتَّقَ قَطْعِيًّا ؛ فَجَازَ أَنْ يُعَارِضَهُ [١٠٣/١ ط م] خَبَرُ الْوَاحِدِ ، بِخِلَافِ طَهَارَةِ الصَّعِيدِ ، فَإِنَّهَا لَمْ تُخَصَّ أَصْلًا .

فَإِنْ قُلْتُ : قَوْلُهُ : (ذِكَاةُ الْأَرْضِ يُبْسَهَا) لَيْسَ مِنْ كَلَامِ النَّبِيِّ ﷺ ، وَلِهَذَا لَمْ يُثَبِّتْهُ أَهْلُ الْحَدِيثِ فِي كُتُبِهِمْ ^(١) .

قُلْتُ : نَعَمْ ، وَهُوَ مِنْ كَلَامِ مُحَمَّدٍ ابْنِ الْحَنْفِيَّةِ ^(٢) ، وَلَكِنْ عِنْدَ مَشَائِخِنَا يُقَلَّدُ التَّابِعِيُّ الَّذِي انْتَصَبَ مُفْتِيًّا فِي زَمَنِ الصَّحَابَةِ . كَذَا فِي «التَّقْوِيمِ» ^(٣) .

وَعَدَّ أَبُو إِسْحَاقَ الْفِيرُوزْآبَادِيُّ ^(٤) الشَّافِعِيَّ فِي كِتَابِ «طَبَقَاتِ الْفُقَهَاءِ» :

(١) قَالَ عَبْدُ الْقَادِرِ الْفَرَشِيُّ : « قَالَ قَاصِي الْقِصَاةِ أَبُو الْعَبَّاسِ [يَعْنِي : السَّرُوجِي] : « لَمْ أَرَهُ فِي كُتُبِ الْحَدِيثِ » . وَقَالَ ابْنُ حَجَرٍ : « احْتَجَّ بِهِ الْحَقِيقَةُ وَلَا أَضِلُّ لَهُ فِي الْمَرْفُوعِ » . يَنْظُرُ : « الْعَنَاءُ فِي تَخْرِيجِ أَحَادِيثِ الْهَدَايَةِ » لِعَبْدِ الْقَادِرِ الْفَرَشِيِّ [١٩٩/١] مَحْظُوطٌ مَكْتَبَةٌ فَيُضِ اللَّهُ أَفَنْدِي - تُرْكِيَا / (رَقْمُ الْحَفْظِ : ٢٨٨) . وَ« التَّلْخِصُ الْحَبِيرُ » لِابْنِ حَجَرٍ [٨٣/١] .

(٢) وَقَدْ مَضَى تَخْرِيجُهُ قَرِيبًا .

(٣) يَنْظُرُ : «تَقْوِيمُ الْأَدْلَةِ» لِأَبِي زَيْدٍ الدَّبُوسِيِّ [ص / ٢٥٦] .

(٤) فِيرُوزْآبَادٍ : قَرْيَةٌ فِي الشِّيرَازِ . كَذَا جَاءَ فِي حَاشِيَةِ : «و» .

وَقَدَّرُ الدَّرْهَمَ وَمَا دُونَهُ مِنَ النَّجَسِ الْمُغْلَظِ: كَالْدَّمِ، وَالْبَوْلِ، وَالْخَمْرِ،
وَأُخْرَى الدَّجَاجَةِ، وَبَوْلِ الْحِمَارِ جَازَتْ الصَّلَاةُ مَعَهُ، وَإِنْ زَادَ لَمْ تَجْزُ.

غاية البيان

مُحَمَّدُ ابْنُ الْحَنْفِيَّةِ^(١) مِنْ فُقَهَاءِ التَّابِعِينَ بِالْمَدِينَةِ، وَقَالَ فِيهِ: «رُويَ عَنْ مُحَمَّدِ ابْنِ
الْحَنْفِيَّةِ أَنَّهُ قَالَ: الْحَسَنُ وَالْحُسَيْنُ خَيْرٌ مِنِّي؛ وَأَنَا أَعْلَمُ بِحَدِيثِ أَبِي مِنْهُمَا»^(٢).

وَذَلِكَ لِأَنَّ الصَّحَابَةَ لَمَّا قَرَّرُوهُ عَلَى الْفَتْوَى بَيْنَهُمْ؛ صَارَ كَوَاحِدٍ مِنْهُمْ
بِتَقْرِيرِهِمْ، كَمَا إِذَا فُعِلَ فِعْلٌ بَيْنَ يَدَيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَسَكَتَ النَّبِيُّ ﷺ.

فَلَمَّا رُويَ عَنْهُ أَنَّ: ذَكَاءَ الْأَرْضِ يُبْسُهَا، وَلَمْ يُرَوْ عَنْ غَيْرِهِ خِلَافُهُ؛ حَلَّ مَحَلَّ
الْإِجْمَاعِ.

وَمَعْنَى الْحَدِيثِ: أَنَّ طَهَارَتَهَا مِنَ النَّجَاسَةِ يُبْسُهَا وَذَهَابُ أَثَرِهَا.

قَوْلُهُ: (وَقَدَّرُ الدَّرْهَمَ وَمَا دُونَهُ...) إِلَى آخِرِهِ.

أَعْلَمُ: أَنَّ النَّجَسَ الْقَلِيلَ لَا يَمْنَعُ جَوَازَ الصَّلَاةِ؛ غَلِيظًا كَانَ أَوْ خَفِيفًا
عِنْدَنَا^(٣). خِلَافًا لَزُقَرِّ وَالشَّافِعِيِّ^(٤)، وَهُوَ الْقِيَاسُ، إِلَّا إِذَا كَانَ لَا تَأْخُذُهُ الْعَيْنُ، أَوْ
لَا يُنْكِرُ الْإِحْتِرَازُ عَنْهُ، كَالذَّبَّانِ النَّجَسَةِ الْوَاقِعَةِ عَلَى الثَّوبِ، أَوْ كَدَمِ الْبَرَاغِيثِ.

(١) مات محمد ابن الحنفية سنة ثمانين. وقيل: إحدى وثمانين. وهو ابن خمس وستين سنة. وولد في
خلافة أبي بكر الصديق. كذا جاء في حاشية: «و».

(٢) ينظر: «طبقات الفقهاء» للشيرازي [ص/٦٢].

(٣) عندنا من نجاسة المعلطة عند أبي حنيفة ما ورد فيه نص حاكم بنجاسة، ولم يعارضه نص آخر سواء
حسنت فيه أو اتفقوا، فإن وجد فيه نص معارض، فهو مخفف كبول ما يؤكل لحمه، وعندهما ما
حسنت في نجاسته فهو مخفف وما لم يكن كذلك، فهو غير مخفف، فالروث مغلظ عنده؛ لأنه ورد
فيما أي نجس، ولم يعارضه نص آخر، وعندهما مخفف؛ لوقوع الاختلاف فيه لقول مالك
- يظهره لعموم البلوى. كما في «عمدة الرعاية» للكنوي [١٣٩/١]، «فتح باب العناية»
للقراري [٢٥٠/١].

(٤) صخر «نهاية المطلب في دراية المذهب» للجويني [٢٩٥/٢]. و«البيان» للعمراني [٩١/٢].

وَقَالَ زُفَرٌ، وَالشَّافِعِيُّ رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِمَا: قَلِيلُ النَّجَاسَةِ وَكَثِيرُهَا سَوَاءٌ؛
لِأَنَّ النَّصَّ الْمُوجِبَ لِلتَّطْهِيرِ لَمْ يَفْصِلْهُ.

وَلَنَا: أَنَّ الْقَلِيلَ لَا يُمَكِّنُ التَّحَرُّزَ عَنْهُ فَيَجْعَلُ عَمَوًا، وَقَدَّرْنَاهُ بِقَدْرِ
الدَّرْهِمِ؛ أَخْذًا عَنْ مَوْضِعِ الْإِسْتِنْجَاءِ.

﴿ غَايَةُ الْبَيَانِ ﴾

وَالْفَاصِلُ بَيْنَ الْقَلِيلِ وَالكَثِيرِ: الدَّرْهُمُ الْكَبِيرُ، فَإِنْ كَانَ النَّجِسُ بِقَدْرِهِ أَوْ أَقَلَّ
مِنْهُ؛ فَهُوَ قَلِيلٌ مَغْفُورٌ، وَإِنْ كَانَ [١٠٤/١] أَكْثَرَ مِنْهُ فَهُوَ كَثِيرٌ.

لَنَا: أَنَّ الْقَلِيلَ مَغْفُورٌ بِالْإِجْمَاعِ فِي مَوْضِعِ الْإِسْتِنْجَاءِ؛ بِدَلِيلِ أَنَّ الْغَسْلَ بِالْمَاءِ
بَعْدَ الْإِسْتِنْجَاءِ سُنَّةٌ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ^(١)، وَلَا شَكَّ أَنَّ الْإِسْتِنْجَاءَ لَا يَسْتَأْصِلُ النَّجَاسَةَ
أَصْلًا.

فَعَلِمَ: أَنَّ الْقَلِيلَ فِي ذَلِكَ الْمَوْضِعِ مَغْفُورٌ، فَإِنْ كَانَ الْقَلِيلُ مَغْفُورًا ثُمَّ كَانَ مَغْفُورًا
فِي سَائِرِ الْمَوَاضِعِ؛ لِأَنَّ النَّجِسَ لَا يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْمَوَاضِعِ.

وَرُويَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ: «أَرَادُوا أَنْ يَقُولُوا: مِقْدَارُ الْمَقْعَدِ؛ فَاسْتَقْبَحُوا
ذَلِكَ، فَقَالُوا مِقْدَارُ الدَّرْهِمِ»^(٢).

فَإِنْ قُلْتَ: لَا نُسَلِّمُ أَنَّ الْقَلِيلَ مَغْفُورٌ، وَالنَّصُّ - وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَيَا بَاكَ
فَطَهِّرْ﴾ [المدثر: ٤] - لَمْ يَفْصِلْ بَيْنَ الْقَلِيلِ وَالكَثِيرِ؟

قُلْتُ: الْقَلِيلُ غَيْرُ مُرَادٍ مِنَ النَّصِّ بِالْإِجْمَاعِ؛ بِدَلِيلِ عَقْوِ دَمِ الْبَرَاغِيثِ وَمَوْضِعِ
الْإِسْتِنْجَاءِ؛ فَتَعَيَّنَ الْكَثِيرُ.

(١) ينظر: «الأم» للشافعي [٥٠/٢]، و«السيه في الفقه الشافعي» للشيرازي [ص/١٨]، و«البيان»
للعمراني [٢١٦/١].

(٢) لم يحده عنه مسدداً، وقد ذكره الجصاص في: «شرح مختصر الطحاوي» [٣٥٩/١]، وصاحب
«البحر الرائق» [٢٤٠/١].

ثُمَّ يُرَوَّى اِعْتِبَارُ الدَّرْهِمِ مِنْ حَيْثُ الْمِسَاحَةُ ، وَهُوَ قَدْرُ عَرْضِ الْكَفِّ فِي الصَّحِيحِ ، وَيُرَوَّى مِنْ حَيْثُ الْوِزْنِ وَهُوَ الدَّرْهُمُ الْكَبِيرُ الْمِثْقَالُ ، وَهُوَ مَا يَبْلُغُ وَزْنُهُ مِثْقَالًا .

وَقِيلَ: فِي التَّوْفِيقِ بَيْنَهُمَا: إِنَّ الْأَوَّلَى فِي الرَّقِيقِ ، وَالثَّانِيَةِ فِي الْكَثِيفِ .

﴿ غَايَةُ الْبَيَانِ ﴾

قَوْلُهُ: (ثُمَّ يُرَوَّى اِعْتِبَارُ الدَّرْهِمِ مِنْ حَيْثُ الْمِسَاحَةُ ، وَهُوَ قَدْرُ عَرْضِ الْكَفِّ) ، أَيُّ: مَا وَرَاءَ مَفَاصِلِ الْأَصَابِعِ ، وَهَذَا [٤٣/١] اِلْعِتْبَارُ يُرَوَّى عَنِ الْكَرْخِيِّ .

قَالَ صَاحِبُ «التُّحْفَةِ»: «قَالَ فِي كِتَابِ «الصَّلَاةِ»^(١): الدَّرْهُمُ: الْكَبِيرُ الْمِثْقَالُ . فَهَذَا إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ الْعَبْرَةَ لِلْوِزْنِ .

وَقَالَ الْفَقِيهُ أَبُو جَعْفَرٍ الْهِنْدُوَانِيُّ: لَمَّا اخْتَلَفَتْ عِبَارَاتُ مُحَمَّدٍ فِي هَذَا ؛ نُوقِفُ فَنَقُولُ: أَرَادَ بِذِكْرِ عَرْضِ الْكَفِّ تَقْدِيرَ الْمَائِعِ ؛ كَالْبُولِ وَنَحْوِهِ . وَبِذِكْرِ الْوِزْنِ: تَقْدِيرَ الْمُسْتَجْسِدِ ؛ كَالْعَذْرَةِ وَنَحْوِهَا»^(٢) .

وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِ صَاحِبِ «الْهِدَايَةِ»: (إِنَّ الْأَوَّلَى فِي الرَّقِيقِ ، وَالثَّانِيَةِ فِي الْكَثِيفِ) .

وَقَوْلُهُ: (الْكَبِيرُ الْمِثْقَالُ) ، يَجُوزُ بَرْفَعِ اللَّامِ عَلَى أَنَّهُ صِفَةٌ بَعْدَ صِفَةٍ ، أَيُّ: الدَّرْهُمُ الْمَوْصُوفُ [١٠٤/١م] بِأَنَّهُ مِثْقَالٌ ، وَيَجُوزُ بَجَرِّ اللَّامِ لِلِإِضَافَةِ ، كَمَا فِي: الْحَسَنِ الْوَجْهِ ، وَكَأَنَّهُ قَالَ: الْكَبِيرُ الْوِزْنِ ، فَافْهَمْ .

وَنَعُضُّ الْمُقْلِدِينَ مِنَ الْمُتَفَقِّهِةِ الَّذِينَ لَا حِسَّ لَهُمْ وَلَا مَسَّ بَعْلِمِ الْإِعْرَابِ ؛

(١) سطر / الأصل / المعروف بالمبسوط [٢٩/١] / طبعة: وزارة الأوقاف القطرية .

(٢) سطر . «تحفة الفقهاء» لعلاء الدين السمرقندي [٦٤/١] . قَالَ فِي «الْبَحْرِ الرَّائِقِ» [٢٤٠/١]:

« حَرَّ هَذَا التَّوْفِيقِ كَثِيرٌ مِنَ الْمَشَايِخِ . وَفِي «الْبَدَائِعِ» وَهُوَ الْمَخْتَارُ عِنْدَ مَشَايِخِ مَا وَرَاءَ النَّهْرِ ، وَصَحَّحَهُ الشَّارِحُ الزَّيْلَعِيُّ وَصَاحِبُ «الْمَجْتَبَى» وَأَقْرَأَهُ عَلَيْهِ فِي «فَتْحِ الْقَدِيرِ» ؛ لِأَنَّ إِعْمَالَ الرَّوَايَتَيْنِ إِذَا أَمَكْنَ أَوَّلَى خُصُوصًا مَعَ مَنَاسِبَةِ هَذَا التَّوْزِيعِ .

وَإِنَّمَا كَانَتْ نَجَاسَةُ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ مُغْلَظَةً ؛ لِأَنَّهَا ثَبَتَتْ بِدَلِيلٍ مُقْطُوعٍ بِهِ .
وَإِنْ كَانَ مُخَفَّفًا : كَبُولِ مَا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ ؛ جَازَتْ الصَّلَاةُ مَعَهُ حَتَّى يَبْلُغَ
رُبْعَ الثَّوْبِ .

عنه السان

يُظَنُّ أَنَّ الْمِثْقَالَ لَا يَجُوزُ جَرُّهُ ، ؛ لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ يُلْزَمُ دُخُولُ اللَّامِ فِي الْمُضَافِ ! وَهَذَا
لَيْسَ إِلَّا مِنْ سُوءِ فَهْمِهِ ، وَقِلَّةِ عِلْمِهِ ، وَعَدَمِ دَرْكِهِ ؛ لِأَنَّ الْإِضَافَةَ اللَّفْظِيَّةَ يَجُوزُ فِيهَا
دُخُولُ اللَّامِ فِي الْمُضَافِ ، وَقَدْ عُرِفَ بَيَانُهُ فِي مَوْضِعِهِ .

قَوْلُهُ : (وَإِنَّمَا كَانَتْ نَجَاسَةُ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ مُغْلَظَةً) .

اعْلَمْ : أَنَّ النَّجَاسَةَ الْغَلِيظَةَ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ : مَا وَرَدَ النَّصُّ عَلَى نَجَاسَتِهِ ، وَلَمْ
يُعَارِضْهُ نَصٌّ آخَرُ فِي طَهَارَتِهِ .

وَالْخَفِيفَةُ : مَا تَعَارَضَ النَّصَّانِ فِي طَهَارَتِهِ وَنَجَاسَتِهِ .

وَعِنْدَهُمَا : الْغَلِيظَةُ مَا وَقَعَ الْإِجْمَاعُ عَلَى نَجَاسَتِهِ ، وَالْخَفِيفَةُ مَا وَقَعَ الْاِخْتِلَافُ
فِيهِ .

قَوْلُهُ : (وَإِنْ كَانَ مُخَفَّفًا) ، أَيُّ : إِنْ كَانَ النَّجِسُ مُخَفَّفًا .

اعْلَمْ : أَنَّ النَّجِسَ الْمُخَفَّفَ لَا يَمْنَعُ جَوَازَ الصَّلَاةِ ، مَا لَمْ يَفْحُشْ ، وَفِي حَدِّ
الْفَاحِشِ اخْتِلَافٌ .

رُويَ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ فِي رِوَايَةِ أَبِي يُوسُفَ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ : الْكَثِيرُ الْفَاحِشُ مَا
يَسْتَفْحِشُهُ النَّاسُ وَيَسْتَكْثِرُونَهُ .

وَرُويَ أَيْضًا عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ : الرُّبْعُ ^(١) .

(١) اعلم أنهم احتلموا في كمية اعتبار الربع على ثلاثة أقوال : فقيل : ربع طرف أصابته النجاسة كالذيؤل
والكم والمدخريص إن كان المصاب ثوباً وربع العضو المصاب كاليد والرجل إن كان بدنأ ، وصححه =

يُرَوَّى ذَلِكَ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ رحمته الله؛ لِأَنَّ التَّقْدِيرَ فِيهِ بِالْكَثِيرِ الْفَاحِشِ، وَالرُّبْعُ مُلْحَقٌ بِالْكُلِّ فِي حَقِّ بَعْضِ الْأَحْكَامِ.

وَعَنْهُ: رُبْعٌ أَدْنَى ثَوْبٍ تَجُوزُ فِيهِ الصَّلَاةُ: كَالْمِثْرَةِ. وَقِيلَ: رُبْعُ الْمَوْضِعِ الَّذِي أَصَابَهُ: كَالذِّلِّ، وَالْكُمِّ، وَالذَّخْرِيسِ ^(١).

وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ: شِبْرٌ فِي شِبْرِ. وَإِنَّمَا كَانَ مُخَفَّفًا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ، وَأَبِي يُوسُفَ: لِمَكَانِ الْإِخْتِلَافِ فِي نَجَاسَتِهِ،

غاية البيان

قَالَ صَاحِبُ «التُّحْفَةِ»: «وَهُوَ الْأَصَحُّ؛ لِأَنَّ لِلرُّبْعِ حُكْمَ الْكُلِّ فِي أَحْكَامِ الشَّرْعِ، كَمَا فِي الْمُحَرَّمِ، وَمَسْحِ الرَّأْسِ، ثُمَّ اخْتَلَفَ الْمَشَايخُ فِي تَفْسِيرِ الرُّبْعِ؛ فَيَرَى: رُبْعُ جَمِيعِ الثَّوْبِ وَالْبَدَنِ، وَقِيلَ: رُبْعُ كُلِّ عِضْوٍ وَطَرَفٍ أَصَابَتْهُ النَّجَاسَةُ مِنَ الْيَدِ، وَالرَّجْلِ، وَالْكُمِّ».

قَالَ صَاحِبُ «التُّحْفَةِ»: «وَهُوَ الْأَصَحُّ» ^(٢).

وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ: شِبْرٌ فِي شِبْرِ.

وَعَنْ مُحَمَّدٍ: مَقْدَارُ الْقَدَمَيْنِ ^(٣).

وَيُرَوَّى عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ: رُبْعٌ أَقَلُّ ثَوْبٍ تُجْزَى فِيهِ الصَّلَاةُ، وَهُوَ الْمِثْرَةُ.

- في نسخة [٦٥/١]، و«المحيط» [٣٩١/١]، و«مجمع الأنهر» [٦٣/١]، ورحبته صاحب «الدراحة» [٢١٤/١]، وقيل: ربع جميع الثوب والبدن، وصححه في «المبسوط» [٥٥/١]، واختاره صاحب «لدر المختار» [٢١٣/١]، وقيل: ربع أدنى ثوب تجوز فيه الصلاة كالميزر، قال الأقطع: وهذا أصح ما روي فيه.

(١) (الذخريص) بالكسر واحد (دخاريص) القميص وهي بنائقة. (مختار الصحاح) ص (١٠٢)، (مبسطة) طوق الثوب الذي يضم النحر وما حوله. (لسان العرب) (٢٨/١٠).

(٢) ينظر: المصدر السابق [٦٥/١].

(٣) يعني قدم في قدم. كذا قال في: «شرح الطحاوي». كذا جاء في حاشية: «م»، و«و»، و«ز»، و«ات».

أَوْ لِنَعَارُضِ النَّصِّينَ عَلَى اخْتِلَافِ الْأَصْلَيْنِ.

وَإِذَا أَصَابَ الثُّوبَ مِنَ الرَّوْثِ ، أَوْ مِنْ أَخْتَاءِ الْبَقَرِ أَكْثَرَ مِنْ قَدْرِ الدَّرْهِمِ ؛ لَمْ تَجْزِ الصَّلَاةُ فِيهِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ .

﴿ عَايَةُ الْمَبَادِ ﴾

[١٠٥/١ م.] قَالَ فِي «شرح الأقطع»: «وهذا أصح ما رُوِيَ فِيهِ مِنْ غَيْرِهِ»^(١).

قَوْلُهُ: (أَوْ لِنَعَارُضِ النَّصِّينِ).

وَهُمَا: حَدِيثُ الاسْتِنْزَاهِ مِنَ الْبَوْلِ ، وَحَدِيثُ الْعُرْنِيِّينَ ، فَافْهَمْ .

قَوْلُهُ: (عَلَى اخْتِلَافِ الْأَصْلَيْنِ).

يَعْنِي: أَنَّ بَوْلَ مَا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ إِنَّمَا صَارَ مُخَفَّفًا نَجَاسَتُهُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ .
لِنَعَارُضِ النَّصِّينِ كَمَا هُوَ أَضْلُهُ فِي إِبْثَاتِ التَّخْفِيفِ ، وَعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ لِمَكَانِ
الْاِخْتِلَافِ ، كَمَا هُوَ أَضْلُهُ فِي إِبْثَاتِ التَّخْفِيفِ .

قَوْلُهُ: (وَإِذَا أَصَابَ الثُّوبَ مِنَ الرَّوْثِ ...) إِلَى آخِرِهِ .

اعْلَمْ: أَنَّ الْأَرْوَاثَ كُلَّهَا نَجَسَةٌ نَجَاسَةٌ غَلِيظَةٌ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ ؛ لِوُرُودِ النَّصْرِ
بِنَجَاسَتِهَا ، وَعَدَمِ مَا يُعَارِضُهُ .

وَالنَّصْرُ: قَوْلُهُ ﴿ لاِبْنِ مَسْعُودٍ ﴾ - حِينَ طَلَبَ مِنْهُ أَحْبَارًا لِلِاسْتِنْجَاءِ لَيْلَةَ
الْجَنِّ ؛ فَاتَى بِحَجَرَيْنِ وَرَوْثَةٍ . فَأَخَذَ الْحَجَرَيْنِ ، وَرَمَى الرَّوْثَةَ وَقَالَ -: «إِنَّهَا
رِجْسٌ»^(٢) . أَيْ: نَجَسٌ .

(١) ينظر: «شرح الأقطع على مختصر القدوري» [٣٦ ق.] .

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الوضوء ، باب الاستنجاء بالحجارة [رقم / ١٥٥] ، والنسائي في كتاب
الطهارة / باب الرخصة في الاستطابة بحجرين [رقم / ٤٢] ، وأحمد في «المسند» [٤١٨/١] ،
والبرار في «مسنده» [٥ رقم / ١٦١١] ، من طريق عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه أنه سمع عبد الله بن
مسعود رضي الله عنه به .

لَأَنَّ النَّصَّ الْوَاردَ فِي نَجَاسَتِهِ، وَهُوَ مَا رُوِيَ أَنَّهُ ﷺ رَمَى بِالرَّوْثَةِ وَقَالَ: «هَذَا رِجْسٌ أَوْ رِكْسٌ» لَمْ يُعَارِضْهُ غَيْرُهُ، وَبِهَذَا يَثْبُتُ التَّغْلِيطُ عِنْدَهُ، وَالتَّخْفِيفُ بِالتَّعَارُضِ.

غَايَةُ الْبَيَانِ

وَحَدَّثَ الْبُخَارِيُّ فِي «الصَّحِيحِ»^(١) بِإِسْنَادِهِ إِلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْأَسْوَدِ، عَنِ أَبِيهِ، أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ يَقُولُ: أَتَى النَّبِيَّ ﷺ الْغَائِطَ، فَأَمَرَنِي أَنْ آتِيَهُ بِثَلَاثَةِ حُجَارٍ، فَوَجَدْتُ حَجَرَيْنِ، وَالتَّمَسْتُ الثَّالِثَ فَلَمْ أَجِدْهُ، فَأَخَذْتُ رَوْثَةً، فَأَتَيْتُ بِهَا، وَأَخَذَ الْحَجَرَيْنِ وَالْقَى الرَّوْثَةَ. وَقَالَ: «هَذَا رِكْسٌ»^(٢).

وَعِنْدَهُمَا: نَجَاسَتُهَا خَفِيفَةٌ؛ لِاخْتِلَافِ الْعُلَمَاءِ فِيهَا، فَإِنَّ عِنْدَ مَالِكٍ: الرَّوْثُ، وَالْبَعْرُ، وَخُثْيُ^(٣) الْبَقَرِ: طَاهِرٌ^(٤) [٤٣/١ط].

وَعِنْدَ ابْنِ أَبِي لَيْلَى: السَّرْقِينُ^(٥) لَيْسَ بِشَيْءٍ، قَلِيلُهُ وَكَثِيرُهُ لَا يَمْنَعُ الصَّلَاةَ؛ لِأَنَّهُ وَقُودُ أَهْلِ الْحَرَمَيْنِ، وَلَوْ كَانَ [١٠٥/١ط/م] نَجِسًا لَمَا اسْتَعْمَلُوهُ.

وَأِنَّمَا اعْتَبَرَ أَبُو حَنِيفَةَ فِي إِثْبَاتِ التَّخْفِيفِ: تَعَارُضُ النَّصِّينِ لَا اخْتِلَافَ الْعُلَمَاءِ؛ لِأَنَّ النَّصَّ حُجَّةٌ، وَالْاِخْتِلَافُ لَيْسَ بِحُجَّةٍ، قَالَ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ تَنَزَّعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ [النساء: ٥٩].

وَقَعَ بِالْأَصْلِ. «الصَّحِيحِينَ». وَالْمُثَبَّتُ مِنْ: «لَت»، وَ«م»، وَ«ز»، وَ«و»، وَ«ف». وَالْحَدِيثُ مِنْ أَهْرَادِ الْبُخَارِيِّ.

(٢) مَضَى تَحْرِيجُهُ مِنْ هَذَا الطَّرِيقِ فِي الَّذِي قَبْلَهُ.

(٣) يَقَالُ حَتَّى الْفَقْرُ يَخْثِي وَالْمَيْلُ خَثِيًّا؛ إِذَا رَمَى بِذِي بَطْنِهِ، وَالْإِسْمُ: الْخِثْيُ، وَالْجَمْعُ أَخْثَاءٌ وَخِثْيٌ وَخُثْيٌ. يَنْظُرُ: «لِسَانُ الْعَرَبِ» لِابْنِ مَنْظُورٍ [٢٢٤/١٤/مادة: خثا].

(٤) بَصَرٌ. «اسْتَهْدِيبُ فِي احْتِصَارِ الْمَدُونَةِ» لِابْنِ الْبَرَادِيِّ [١٦٥/٣]. وَ«مَوَاهِبُ الْجَلِيلِ فِي شَرْحِ مُخْتَصَرِ خَلِيلٍ» لِلْحَطَّابِ [٢٦١/٤].

(٥) السَّرْقِينُ: هُوَ الزَّنْزَلُ، وَيُقَالُ لَهُ أَيْضًا: السَّرَجِينُ، بِالْجِيمِ. يَنْظُرُ: «لِسَانُ الْعَرَبِ» لِابْنِ مَنْظُورٍ [٣٠٠/١١/مادة: زبل].

وَقَالَا: يُجْزِئُهُ حَتَّى يَفْحُشَ؛ لِأَنَّ لِاجْتِهَادٍ فِيهِ مَسَاعًا، وَبِهَذَا ثَبَتَ التَّخْفِيفُ عِنْدَهُمَا؛ وَلِأَنَّ فِيهِ ضَرُورَةً لِامْتِلَاءِ الطَّرْقِ بِهَا. وَهِيَ مُؤَثَّرَةٌ فِي التَّخْفِيفِ بِخِلَافِ بَوْلِ الْحِمَارِ؛ لِأَنَّ الْأَرْضَ تُنَشِّفُهُ.

غاية البيان

وَهُمَا: اعْتَبَرَا اخْتِلَافَ الْعُلَمَاءِ؛ لِأَنَّ الاجْتِهَادَ كَالنَّصِّ، قَالَ تَعَالَى: ﴿فَاعْتَبِرُوا﴾ [الحشر: ٢]، فَلَمَّا ثَبَتَ التَّخْفِيفُ بِالنَّصِّ؛ ثَبَتَ بِالاجْتِهَادِ أَيْضًا. وَالرِّكْسُ: النَّجِسُ.

قَوْلُهُ: (وَهِيَ مُؤَثَّرَةٌ). أَي: الضَّرُورَةُ مُؤَثَّرَةٌ فِي التَّخْفِيفِ، بِخِلَافِ بَوْلِ الْحِمَارِ، فَإِنَّ نَجَاسَتَهُ غَلِيظَةٌ عِنْدَهُمَا أَيْضًا؛ لِعَدَمِ الضَّرُورَةِ؛ لِأَنَّ الْأَرْضَ تُنَشِّفُهُ.

قُلْنَا: نَعَمْ إِنَّ فِي الرُّوثِ ضَرُورَةً لِامْتِلَاءِ الطَّرْقِ بِهَا، وَلَكِنَّ الضَّرُورَةَ فِي الْبِغَالِ، وَقَدْ ثَبَتَ أَثَرُهَا فِي إِثْبَاتِ التَّخْفِيفِ مَرَّةً، حَيْثُ طَهَّرْتُ بِالذَّلِكَ، فَلَا حَاجَةَ إِلَى إِثْبَاتِ التَّخْفِيفِ مَرَّةً أُخْرَى، كَمَا فِي الْعِدْرَةِ؛ لِأَنَّ مُؤَنَةَ الضَّرُورَةِ قَدْ كُفِّتْ بِطَهَارَةِ النَّعْلِ أَوْ الْخُفِّ بِالذَّلِكَ.

وَلَا فَرْقَ عِنْدَ عُلَمَائِنَا الثَّلَاثَةِ بَيْنَ رَوْثِ مَأْكُولِ اللَّحْمِ، وَبَيْنَ رَوْثِ غَيْرِ مَأْكُولِ اللَّحْمِ، فَأَبُو حَنِيفَةَ يَقُولُ: بِغَلْظَةِ نَجَاسَتِهِ فِي الْمَأْكُولِ وَغَيْرِهِ. وَهُمَا يَقُولَانِ: بِخِفَةِ نَجَاسَتِهِ فِيهِمَا^(١).

أَمَّا زُفَرٌ فِي الْمَأْكُولِ فَقَدْ قَالَ بِالْخِفَةِ مُوَافَقًا لَهُمَا، وَفِي غَيْرِهِ قَالَ بِالْغَلْظَةِ مُوَافَقًا لِأَبِي حَنِيفَةَ.

لُزْفَرٌ: أَنْ حِلَّ الْأَكْلِ لَهُ أَثَرٌ فِي خِفَةِ النَّجَاسَةِ، كَمَا فِي الْأَبْوَالِ.

(١) ينظر «تحفه الفقهاء» [٥٠/١]، «بدائع الصنائع» [٣٦٦/١]، «فتح القدير» [٢٠٥/١]، «الاختبر» [٤٤/١]، «حاشية ابن عابدين» [٣٣٧/١].

قُلْنَا: الضَّرُورَةُ فِي النَّعَالِ قَدْ أَثَرَتْ فِي التَّخْفِيفِ مَرَّةً حَتَّى تَطْهَرُ بِالْمَسْحِ فَتَكْفِي مُؤَنَّتَهَا .

وَلَا فَرْقَ بَيْنَ مَأْكُولِ اللَّحْمِ ، وَغَيْرِ مَأْكُولِ اللَّحْمِ . وَزُفِرَ ﷺ فَرْقَ [١٤/ط] بَيْنَهُمَا ، فَوَافَقَ أَبَا حَنِيفَةَ ﷺ فِي غَيْرِ مَأْكُولِ اللَّحْمِ ، وَوَافَقَهُمَا فِي الْمَأْكُولِ .
وَعَنْ مُحَمَّدٍ : أَنَّهُ لَمَّا دَخَلَ الرَّيَّ وَرَأَى الْبُلُوئَ أَفْتَى بِأَنَّ الْكَثِيرَ الْفَاحِشَ لَا يَمْنَعُ أَيْضًا . وَقَاسُوا عَلَيْهِ طِينَ بُخَارَا ، وَعِنْدَ ذَلِكَ رُجُوعُهُ فِي الْخُفِّ يُرَوَّى .
وَإِنْ أَصَابَهُ بَوْلُ الْفَرَسِ ؛ لَمْ يُفْسِدْهُ حَتَّى يَفْحُشَ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ ،

غَايَةُ الْبَيَانِ

وَلَنَا: مَا قُلْنَا .

قَوْلُهُ: (وَعَنْ مُحَمَّدٍ أَنَّهُ لَمَّا دَخَلَ الرَّيَّ ...) إِلَى آخِرِهِ .

قَالَ فِي «شرح الجامع الصغير»: «رُويَ أَنَّ مُحَمَّدًا لَمَّا قَدِمَ الرَّيَّ [١٠٦/١م] مَعَ هَدْرُونَ الرَّشِيدِ ، فَرَأَى بُلُوئَ النَّاسِ بِالْأَزْوَاثِ ؛ أَفْتَى بِأَنَّ الْكَثِيرَ الْفَاحِشَ أَيْضًا لَا يَمْنَعُ»^(١) .

قَالَ مَشَايخُنَا: عَلَى قِيَاسِ قَوْلِ مُحَمَّدٍ: طِينُ بُخَارَى لَا يَمْنَعُ وَإِنْ فَحُشَ ؛ لِمَا فِيهِ مِنَ الْبُلُوئِ ، وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ التُّرَابُ مُخْتَلِطًا بِالْعَذِرَاتِ .

قَوْلُهُ: (وَعِنْدَ ذَلِكَ رُجُوعُهُ فِي الْخُفِّ يُرَوَّى) ، أَيِ: عِنْدَ دُخُولِ مُحَمَّدٍ الرَّيَّ ، وَرُؤْيِيهِ الْبُلُوئِ يُرَوَّى رُجُوعُهُ عَنِ قَوْلِهِ فِي الْخُفِّ بِأَنَّهُ: لَا يَطْهَرُ بِالدَّلْكِ^(٢) .

قَوْلُهُ: (وَإِنْ أَصَابَهُ بَوْلُ الْفَرَسِ) ، أَيِ: إِنْ أَصَابَ الثَّوْبَ أَوْ الْخُفَّ لَا يُفْسِدُهُ ،

(١) ينظر: «شرح الجامع الصغير» للبيهقي [٢٨ق] .

(٢) وقد تقدم أن مذهبه: أن الانجاسة التي لها جرم إذا أصابت الخف لا يعجز فيها لذلك ، بل يشترط فيها العسل ؛ فرجع عن قوله هذا إلى قولهما ، فقال: يعجز فيها الدلت ولا يحتاج إلى العسل .
يصر: «العناية على الهداية بهامش فتح القدير» [٢٠٦/١] ، «البنية شرح الهداية» للعيني [٧٣٣/١] .

وَأَبِي يُوسُفَ رحمته الله . وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ لَا يَمْنَعُ ؛ وَإِنْ فَحُشَ .

لِأَنَّ بَوْلَ مَا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ طَاهِرٌ عِنْدَهُ ، مُحَفَّفَةٌ نَجَاسَتُهُ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ رحمته الله ، وَلَحْمُهُ مَأْكُولٌ عِنْدَهُمَا . وَأَمَّا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ : التَّخْفِيفُ ؛ لِتَعَارُضِ الْآثَارِ . وَإِنْ أَصَابَهُ خُرْءٌ مَا لَا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ مِنَ الطُّيُورِ أَكْثَرَ مِنْ قَدْرِ الدَّرْهِمِ ؛

غاية البيان

إِلَّا إِذَا فَحُشَ .

وعند محمدٍ : هو طاهرٌ ؛ لأنه بولٌ ما يؤكل لحمه ، وتخفيف النجاسة عند أبي يوسفٍ لِمَكَانِ الاختلافِ ، وعند أبي حنيفةٍ لتعارض النصين ، وهما حديثُ الاستنزاهِ مع حديثِ العُرَيْنَيْنِ .

وَلَا يُقَالُ : التَّعَارُضُ بَيْنَ النَّصَّيْنِ إِنَّمَا حَصَلَ فِي بَوْلِ مَا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ ، وَلَحْمُ الْفَرَسِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ غَيْرُ مَأْكُولٍ ، فَلَمْ يَوْجَدْ التَّعَارُضُ ، فَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ بَوْلُ الْفَرَسِ نَجِسًا غَلِيظًا .

لِأَنَّا نَقُولُ : ذَكَرَ فَخْرُ الْإِسْلَامِ فِي «الْجَامِعِ الصَّغِيرِ» : أَنَّ الْفَرَسَ يُؤْكَلُ لَحْمُهَا ، وَهُوَ قَوْلُهُمْ جَمِيعًا عَلَى هَذَا الْجَوَابِ ^(١) ، وَإِنَّمَا يُكْرَهُ لِلتَّنْزِهِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ ؛ لِمَا فِيهِ مِنْ قَطْعِ مَادَّةِ الْجِهَادِ ^(٢) .

قَوْلُهُ : (مَا لَا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ مِنَ الطُّيُورِ) .

(١) أي : على جواب كتاب «الجامع الصغير» ؛ لأنه قال : «بول الفرس لا يُفسد إلا إذا كان كثيرًا فاحشًا» .

كداحاء في حاشية . «م» ، «و» ، «ز» وينظر : «الجامع الصغير» مع شرحه النافع الكبير [ص / ٨٠] .

(٢) قال لسرخسي : طاهر اللفظ في «كتاب الصيد» يدل على أن الكراهة للتنزيه ، فإنه قال : «رخص بعض

العلماء في لحم الخيل ، فأما أنا فلا يعجبني أكله» . وما قال في «الجامع الصغير» : «أكره لحم الخيل»

يدل على أنه كراهة التحريم فقد روى أن أبا يوسف قال لأبي حنيفة إذا قلت في شيء أكرهه فما رأيك

فيه ؟ قال : التحريم . وقال أبو يوسف ومحمد : لا يكره . ينظر : «الجامع الصغير» مع شرحه النافع الكبير

[ص / ٨٠] ، «المبسوط» للسرخسي [٢٣٣/١] ، «بدائع الصنائع» للكاساني [١٨٧/٦ ، ١٨٨] .

أُجِيزَتِ الصَّلَاةُ فِيهِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ، وَأَبِي يُوسُفَ رَحِمَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى. وَقَالَ مُحَمَّدٌ: لَا يَجُوزُ.

وقد قيل: إِنَّ الْإِخْتِلَافَ فِي النَّجَاسَةِ. وَقَدْ قِيلَ:

غاية البيان

وهو كالصَّغْرِ، والبَّازِي، والحِدَاةِ، وَغَيْرِهَا مِنْ سِبَاعِ الطُّيُورِ.

قوله: (وقد قيل: إِنَّ الْإِخْتِلَافَ فِي النَّجَاسَةِ).

يعني: أَنَّ الْمَشَايخَ اخْتَلَفُوا عَلَى قَوْلِهِمَا: أَنَّ جَوَازَ الصَّلَاةِ عِنْدَهُمَا لِلطَّهَارَةِ، أَوْ لِلتَّقْدِيرِ بِالْكَثِيرِ الْفَاحِشِ؛ [١٠٦/١ م/ظ] فَقِيلَ: إِنَّ خُرْءَ^(١) مَا لَا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ مِنَ الطُّيُورِ طَاهِرٌ عِنْدَهُمَا، وَهُوَ الْمَنْقُولُ عَنِ الشَّيْخِ أَبِي الْحَسَنِ الْكَرْخِيِّ.

وعِنْدَ مُحَمَّدٍ: نَجَسٌ كَالنَّجْوِ^(٢).

وقيل: إِنَّهُ نَجَسٌ بِالِاتِّفَاقِ، لَكِنَّهُ خَفِيفٌ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ، غَلِيظٌ عِنْدَهُمَا، وَهُوَ الْمَنْقُولُ عَنِ أَبِي جَعْفَرٍ الْهِنْدَوَانِيِّ. هَكَذَا ذَكَرَ فِي «الْمَنْظُومَةِ»، و«الْمُخْتَلَفِ»^(٣).

لَهُمَا - عَلَى رِوَايَةِ الْهِنْدَوَانِيِّ -: عَدَمُ عُمُومِ الْبَلَوَى^(٤).

وله: أَنَّ فِيهِ ضَرُورَةً؛ لِعَدَمِ إِمْكَانِ الْإِخْتِرَازِ عَنْهُ؛ لِأَنَّ الذَّرْقَ^(٥) يَقَعُ مِنَ الْهَوَاءِ بِلا [٤٤/١] عِلْمٍ مِنَ الْإِنْسَانِ بِوُقُوعِهِ.

وقال مُحَمَّدٌ - عَلَى رِوَايَةِ الْكَرْخِيِّ -: هَذَا شَيْءٌ غَيْرُهُ طَبْعُ الْحَيَوَانِ، فَأَشْبَهَ

الخُرْءُ - بالصم -: الْعَبْرَةُ، وَالْجَمْعُ: خُرُوءٌ. ينظر: «الصحاح في اللغة» للبخاري [٤٦/١ مادة: خرا].

النحو: ما يخرج من البطن. من ریح أو غائط. ينظر: «تاج العروس» للزبيدي [٢٨/٤٠ مادة: نجو].

ينظر: «مختلف الرواية» لأبي الليث السمرقندي [٨٥/١ - ٨٦].

لأنه ليس بكثير إصابته. كذا جاء في حاشية: «م»، و«و».

ذَرَقَ الطائر: خُرَّوهُ. يقال: ذَرَقَ الطائرُ يَذْرِقُ وَيَذْرِقُ ذَرْقًا. ينظر: «لسان العرب» لابن منظور

[١٠٨/١٠ مادة: ذرق].

فِي الْمِقْدَارِ . وَهُوَ الْأَصَحُّ . هُوَ يَقُولُ : إِنَّهُ لَا ضَرُورَةَ ؛ لِعَدَمِ الْمُخَالَطَةِ فَلَا يُخَفَّفُ .
وَلَهُمَا : أَنَّهَا تَذَرُّقُ ^(١) مِنَ الْهَوَاءِ ، وَالتَّحَامِي ^(٢) مُتَعَذِّرٌ ؛ فَتَحَقَّقَتِ الضَّرُورَةُ .
وَلَوْ وَقَعَتْ ^(٣) فِي الْإِنَاءِ ؛ قِيلَ : يُفْسِدُهُ .
وَقِيلَ ^(٤) : لَا يُفْسِدُهُ ؛ لِتَعَذُّرِ صَوْنِ الْأَوَانِي عَنْهُ .

﴿ غَايَةُ الْبَيَانِ ﴾

خُرْءُ الدَّجَاجَةِ ^(٥) .

وَلَهُمَا : أَنَّهُ مِثْلُ خُرْءِ الْمَأْكُولِ اللَّحْمِ ، فَيَكُونُ حُكْمُهُ حُكْمَهُ .

ثُمَّ اعْلَمْ : أَنَّ أَبَا يُوسُفَ مَعَ أَبِي حَنِيفَةَ عَلَى رِوَايَةِ الْكَرْخِيِّ ، وَمَعَ مُحَمَّدٍ عَلَى
رِوَايَةِ الْهِنْدُوَانِيِّ ، كَمَا عَرَفْتَ صَرِيحًا فِي «الْمَنْظُومَةِ» ، وَ«الْمُخْتَلَفِ» ، إِلَّا أَنَّهُ لَا
يُفْهَمُ هَذَا مِنْ لَفْظِ «الْهِدَايَةِ» ، بَلِ الْمَفْهُومُ مِنْ لَفْظِ «الْهِدَايَةِ» : أَنَّ أَبَا يُوسُفَ مَعَ أَبِي
حَنِيفَةَ عَلَى الرَّوَايَتَيْنِ جَمِيعًا ^(٦) .

وَجَعَلَ فَخْرُ الْإِسْلَامِ قَوْلَ أَبِي يُوسُفَ فِي «الْجَامِعِ الصَّغِيرِ» مَعَ أَبِي حَنِيفَةَ ،
عَلَى رِوَايَةِ خِفَّةِ نَجَاسَةِ الْخُرْءِ ، وَعَلَى رِوَايَةِ طَهَارَتِهِ .

قَوْلُهُ : (فِي الْمِقْدَارِ) ، أَيُ : فِي مِقْدَارِ النَّجَاسَةِ ، وَهُوَ أَنَّ خُرْءَ غَيْرِ مَأْكُولِ اللَّحْمِ
نَجِسٌ نَجَاسَةً غَلِيظَةً أَمْ خَفِيفَةً ؟

قَوْلُهُ : (وَقِيلَ : لَا يُفْسِدُهُ ؛ لِتَعَذُّرِ صَوْنِ الْأَوَانِي عَنْهُ) .

(١) ضبط بالأصل بضم وكسر الراء .

(٢) (التحامي) : تحامى القوم الشيء : إذا اجتسوه . (شمس العلوم) لنشوان بن سعيد اليمني (٣/١٥٩١) .

(٣) فِي الْأَصْلِ : «وَقَعَتْ» وَفِي الْحَاشِيَةِ : «خ» ، صَحَّ : وَقَعَ .

(٤) هَذَا عَمْدُ الْكَرْخِيِّ ، وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ الْأَعْمَشُ : يَفْسِدُهُ ؛ لِإِمْكَانِ صَوْنِ الْإِنَاءِ بِالتَّغْطِيَةِ وَنَحْوِهَا . يَنْظُرُ : «الْعَنَايَةُ

عَلَى الْهِدَايَةِ بِهَامِشِ فَتَحِ الْقَدِيرِ» [٢٠٨/١] ، «الْبَنَاءُ شَرْحُ الْهِدَايَةِ» [٧٣٥/١] ، «الْبَحْرُ الرَّائِقُ» [٢٤٧/١] .

(٥) بَلْ أَوْلَى ؛ لِأَنَّ الدَّجَاجَ مَأْكُولٌ . كَذَا جَاءَ فِي حَاشِيَةِ : «و» .

(٦) مُخَفَّفٌ فِي الْأَصَحِّ عِنْدَ الْإِمَامِ . كَذَا جَاءَ فِي حَاشِيَةِ : «م» .

وإن أصابه من دم السمك، أو من لعاب البغل والحمار أكثر من قدر الدرهم؛ أجزت^(١) الصلاة فيه.

أما دم السمك؛ فلأنه ليس بدم على التحقيق، فلا يكون نجسًا. وعن أبي يوسف: أنه اعتبر فيه الكثير الفاحش، فاعتبره نجسًا. وأما لعاب البغل، والحمار؛ فلأنه مشكوك فيه، فلا يتنجس به الطاهر.

غاية البيان

ولهذا قالوا: يفسده خبز الدجاجة؛ لأنه لا ضرورة فيه، حيث يمكن حفظ الأواني عنه.

قوله: (أما دم السمك فلأنه ليس بدم).

لا يقال: إن هذا تناقض؛ لأنه أراد بالإثبات: صورة الدم، وبالنفي: [١٠٧/١] حقيقة الدم.

يعني: أنه ليس بدم حقيقة؛ لأنه إذا بيس بيض موائد الماء تسود، وأيضًا الحرارة خاصية الدم، والبرودة خاصية الماء، فلو كان للسمك^(٢) دم؛ لم يدم سكونه في الماء.

قوله: (وعن أبي يوسف: أنه اعتبر فيه الكثير الفاحش).

وهو ما روى المعلن، عن أبي يوسف: «أنه لا بأس به ما لم يفحش». جعله نجسًا.

قوله: (فلا يتنجس به الطاهر)، أي: لا يتنجس بالمشكوك فيه الثوب الطاهر، فلا يمنع جواز الصلاة وإن كثر.

(١) كذا رسم بالأصل وضبط: «أجزت».

(٢) وقع في الأصل «السمك»، والمثبت من: «ت»، «م»، «ل»، «ز»، «و»، «ف».

فَإِنْ اِنتَضَحَ عَلَيْهِ الْبَوْلُ، مِثْلَ رُءُوسِ الْإِبْرِ؛ فَذَلِكَ لَيْسَ بِشَيْءٍ؛ لِأَنَّهُ لَا يُسْتَطَاعُ الْإِمْتِنَاعُ عَنْهُ.

غاية البيان

وَرُوِيَ عَنْ أَبِي يُوسُفَ: أَنَّ لُعَابَ الْبَغْلِ وَالْحِمَارِ يَمْنَعُ جَوَازَ الصَّلَاةِ إِذَا كَثُرَ؛ لِأَنَّ اللَّعَابَ مُتَوَلِّدٌ مِنَ اللَّحْمِ النَّجِسِ، وَإِنَّمَا قُدِّرَ بِالْكَثِيرِ الْفَاحِشِ لِلضَّرُورَةِ. وَجْهُ الظَّاهِرِ: أَنَّهُ مُشْكِلٌ، فَلَا يَتَنَجَّسُ بِالطَّاهِرِ، وَبَيَانُ الْإِشْكَالِ مَرَّةً فِي فَصْلِ الْأَسَارِ.

قَوْلُهُ: (فَإِنْ اِنتَضَحَ عَلَيْهِ الْبَوْلُ، مِثْلَ رُءُوسِ الْإِبْرِ؛ فَذَلِكَ لَيْسَ بِشَيْءٍ)، أَيُّ: لَيْسَ بِشَيْءٍ مُعْتَبَرٍ، وَإِنَّمَا هُوَ شَيْءٌ؛ لِكَوْنِهِ مَوْجُودًا، وَإِنَّمَا لَمْ يُعْتَبَرْ؛ لِأَنَّ الْاِحْتِرَازَ عَنْهُ مُتَعَذِّرٌ، خُصُوصًا فِي مَهَبِّ الرِّيحِ.

وَقَيْدُ رُءُوسِ الْإِبْرِ اِحْتِرَازٌ عَنْ رُءُوسِ الْمَسَالِّ^(١)؛ لِأَنَّهَا مُعْتَبَرَةٌ، حَتَّى إِذَا زَادَ مَا تَرَشَّشَ مِنَ الْبَوْلِ عَلَى قَدْرِ الدَّرْهِمِ؛ يَمْنَعُ جَوَازَ الصَّلَاةِ، إِذَا كَانَ بَوْلٌ مَا لَا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ^(٢).

وَفِي بَوْلٍ مَا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ لَا يَمْنَعُ مَا لَمْ يَفْحُشْ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ، وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ: طَاهِرٌ، وَقَدْ عَرَفْتَهُ.

وَانْتَضَحَ: يَعْنِي: تَرَشَّشَ.

(١) الْمَسَالُّ: حَمَمُ الْمَسَلَّةِ - بِكَسْرِ الْمِيمِ -: وَهِيَ الْإِبْرَةُ الْعَظِيمَةُ. يَنْظُرُ: «الْمَغْرَبُ فِي تَرْتِيبِ الْمَغْرَبِ» لِلْمُطَرِّزِيِّ [ص/٢٣٢].

(٢) وَعَنْ أَبِي جَعْفَرٍ الْهِنْدَاوَنِيِّ: أَدَّ قَوْلَ مُحَمَّدٍ مِثْلَ رُءُوسِ الْإِبْرِ، دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْجَانِبَ الْآخَرَ مِنَ الْإِبْرِ مُعْتَبَرٌ، وَغَيْرُهُ مِنَ الْمَشَاحِبِ قَالُوا: بَلْ لَا يَعْتَبَرُ الْجَانِبَانِ جَمِيعًا لِدَفْعِ الْحَرَجِ. يَنْظُرُ: «فَتْحُ الْقَدِيرِ» [٢٠٨/١، ٢٠٩]، «تَبْيِينُ الْحَقَائِقِ» [٧٥/١]، «الْعَنَايَةُ عَلَى الْهَدَايَةِ بِهَامِشٍ فَتَحُ الْقَدِيرِ» [٢٠٩/١]، «الْبَيِّنَاتُ فِي تَرْجُومَةِ الْهَدَايَةِ» [٧٣٧/١]، «الْبَحْرُ الرَّائِقُ» [٤٤٨/١]، «حَاشِيَةُ ابْنِ عَابِدِينَ» [٢٥٢٨/١].

قَالَ: وَالنَّجَاسَةُ ضَرْبَانِ: مَرْئِيَّةٌ، وَغَيْرُ مَرْئِيَّةٍ فَمَا كَانَ مِنْهَا مَرْئِيًّا؛ فَطَهَارَتُهُ زَوَالُ عَيْنِهِ.

لِأَنَّ النَّجَاسَةَ حَلَّتِ الْمَحَلَّ بِاعْتِبَارِ الْعَيْنِ؛ فَتَزُولُ بِزَوَالِهِ.

﴿ غَايَةُ الْبَيَانِ ﴾

وَحُكْمِي عَنْ زَيْنِ الْعَابِدِينَ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ: أَنَّهُ رَأَى فِي الْخَلَاءِ ذُبَابًا كَبَارًا يَقَعْنَ [١٠٧ ط م] عَلَى النَّجَاسَاتِ، ثُمَّ يَقَعْنَ عَلَى الثَّوْبِ، فَأَمَرَ بِثِيَابٍ لِلْخَلَاءِ، ثُمَّ تَرَكَهَا وَاسْتَغْفَرَ اللَّهَ تَعَالَى، فَسُئِلَ عَنْهُ فَقَالَ: أَحَدَثْتُ ذَنْبًا فَاسْتَغْفِرُ لَهُ، قِيلَ لَهُ: مَاذَا؟ قَالَ: فَعَلْتُ شَيْئًا لَمْ يَفْعَلْهُ الصَّالِحُونَ، وَلَا خَيْرَ فِي بَدْعَةٍ.

قَوْلُهُ: (وَالنَّجَاسَةُ ضَرْبَانِ...) إِلَى آخِرِهِ.

اعْلَمْ: أَنَّ النَّجَسَ الْحُكْمِيَّ - وَهُوَ الْحَدَثُ الْأَكْبَرُ وَالْأَصْغَرُ - يَزُولُ بِالْغَسْلِ مَرَّةً وَاحِدَةً، بِلاِ اشْتِرَاطِ الْعَدَدِ.

وَأَمَّا النَّجَسُ الْحَقِيقِيُّ: فَهُوَ عَلَى نَوْعَيْنِ: إِمَّا أَنْ يَكُونَ مَرْئِيًّا بَعْدَ الْجَفَافِ، كَالَّذِمِ وَالْعَذْرَةِ، أَوْ لَمْ يَكُنْ مَرْئِيًّا، كَالْبَوْلِ وَنَحْوِهِ.

فَإِنْ كَانَ مَرْئِيًّا: فَطَهَارَتُهُ زَوَالُ الْعَيْنِ، وَلَا يُشْتَرَطُ الْعَدَدُ فِيهِ، وَيُعْفَى بِقَاءِ رَائِحَتِهِ بَعْدَ زَوَالِ الْعَيْنِ.

قَالَ الْكَرْخِيُّ فِي «شَرْحِهِ لِلْجَامِعِ الصَّغِيرِ»: «الثَّوْبُ إِذَا أَصَابَتْهُ نَجَاسَةٌ كَبِيرَةٌ فَعَسَى وَبَقِيَ رَائِحَتُهُ؛ لَمْ يَكُنْ لَهُ حُكْمٌ». ذَكَرَهُ فِي مَسْأَلَةِ الْقُلُسِ.

بَلَا إِذَا بَقِيَ فِي إِزَالَتِهِ مَشَقَّةٌ، بَأَنَّ لَا يَزُولُ بِالْمَاءِ الصَّرْفِ؛ كَاللَّوْنِ، فَيُعْفَى ذَلِكَ؛ لِمَوْلِهِ ع فِي دَمِ الْخَيْضِ: «حُتْبِهِ ثُمَّ اقْرِضِيهِ، ثُمَّ اغْسِلِيهِ بِالْمَاءِ، وَلَا يَضُرُّكَ أَثَرُهُ» ١.

ولأنَّ الحَرَجَ مَدْفُوعٌ شَرْعًا.

وإذا لم يكن مَرِيئًا: فطهارته بالغسل ثلاثًا في ظاهر الرواية^(١).

وعند الشافعي: يطهر بالغسل مرة، إلا في ولوغ الكلب^(٢)، وقاسه على الحديث.

لنا: أن الماء مُطَهَّرٌ؛ لكونه مُزِيلًا، والإزالة لا تحصل بالمرة، فاشترط الثلاثة؛ لأنها أدنى الكثير، وتأيّد ذلك بحديث المُسْتَيْقِظِ، وهو قوله [٤٤٤/١] ﷺ -: «إذا استيقظ أحدكم من منامه، فلا [١٠٨/١] يغمس يده في الإناء، حتى يغسلها ثلاثًا، فإنه لا يذري أين باتت يده»^(٣).

= وأحمد في «المسند» [٣٦٤، ٢]، والبيهقي في «سننه الكبرى» [رقم/ ٣٩١٩]، من حديث أبي هريرة: أن خولة بنت يسار أتت النبي ﷺ فقالت: يا رسول الله إنه ليس لي إلا ثوب واحد وأنا أحيض فيه فكيف أصنع؟ قال: «إذا طهرت فاعسله، ثم صلي فيه». فقالت: فإن لم يخرج الدم؟ قال: «يكفيك غسل الدم ولا يضرك أثره».

قال ابن حجر: «في إسناده ضعف». ينظر: «فتح الباري» [٣٣٤/١].

قلنا: أما لفظة: «أقرضه» فقد وردت في حديث أسماء بنت أبي بكر عند الطبراني وغيره. وهو عند أحمد في «المسند» [٣٤٥، ٦] بلفظ: «لئحته»، ثم لئقرضه بماء، ثم لتصلي فيه.

(١) ينظر: «المسوط» للسرحدي [٩٣/١]، «تحفة الفقهاء» لعلاء الدين السمرقندي [٧٤/١، ٧٥]، «بدائع الصنائع» للكاسبي [٤٤٩، ١]، «تيسير الحقائق» للربيعي [٧٥/١]، «البحر الرائق» لابن نجيم [٢٤٩/١]، «رد المحتار» لابن عابدين [٥٣٦/١].

(٢) ينظر: «نهاية المطالب في دراية المذهب» لأبي المعالي الجويني [٣٠١/٢]، و«البحر» للروايي [٢٤٧/١]، و«العزیز شرح الوجیز» للرافعي [٣٠١/١].

(٣) أحرجه: الحارثي في كتاب الوضوء/ باب الاستحمار وثراً [رقم/ ١٦٠]، ومسلم في كتاب الطهارة/ باب كراهة غمس المتوضئ وغيره يده المشكوك في نجاستها في الإناء قبل غسلها ثلاثاً [رقم/ ٢٧٨]، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

إِلَّا أَنْ يَبْقَى مِنْ أَثَرِهَا مَا يَشُقُّ إِزَالَتُهُ ؛ لِأَنَّ الْحَرَجَ مَوْضُوعٌ ، وَهَذَا يُشِيرُ إِلَى أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ الْغَسْلُ بَعْدَ زَوَالِ الْعَيْنِ ، وَإِنْ زَالَ بِالْغَسْلِ مَرَّةً وَاحِدَةً - وَفِيهِ كَلَامٌ .

وَمَا لَيْسَ بِمَرْتَبِي ؛ فَطَهَارَتُهُ أَنْ يُغْسَلَ حَتَّى يَغْلِبَ عَلَى ظَنِّ الْغَاسِلِ أَنَّهُ قَدْ طَهَرَ .

غاية البيان

فَلَمَّا اشْتَرَطَ الثَّلَاثَ فِي الْحَدِيثِ فِي تَوَهُمِ النَّجَاسَةِ ، كَانَ اشْتِرَاطُهَا أَوْلَى فِي تَحْقِيقِ النَّجَاسَةِ ، ثُمَّ التَّقْدِيرُ عِنْدَنَا لَيْسَ بِشَرْطٍ لَازِمٍ ، وَإِنَّمَا الِاعْتِبَارُ لَغَلْبَةِ الظَّنِّ ، فَإِنْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ زَوَالُهُ بِمَا دُونَ الثَّلَاثِ ؛ حُكِمَ بِالطَّهَارَةِ .

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو نَصْرِ بْنِ بَغْدَادِيٍّ : «وَالَّذِي رُوِيَ عَنْ أَصْحَابِنَا أَنَّهُمْ قَدَّرُوا ذَلِكَ بِالثَّلَاثِ ، فَلَيْسَ عَلَى وَجْهِ الشَّرْطِ ، وَلَكِنْ لِأَنَّ الْغَالِبَ أَنَّ الْإِزَالَهَ تَخْصُلُ عِنْدَهَا ، أَوْ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اعْتَبَرَهَا فِي حَدِيثِ الْمُسْتَيْقِظِ ، فَاقْتَدَيْنَا بِهِ ؛ لِأَنَّ الثَّلَاثَ هُوَ الْحَدُّ ، لِلِإِبْلَاءِ الْعُذْرِ»^(١) .

دَلِيلُهُ : قِصَّةُ الْعَبْدِ الصَّالِحِ مَعَ مُوسَى ، حَيْثُ قَالَ لَهُ مُوسَى فِي الْمَرَّةِ الثَّالِثَةِ : ﴿ قَدْ بَلَغْتَ مِنْ لَدُنِّي عُذْرًا ﴾ [الكهف: ٧٦] .

قَوْلُهُ : (وَهَذَا يُشِيرُ) ، أَيُّ : لَفْظُ الْقُدُورِيِّ يُشِيرُ إِلَى عَدَمِ اشْتِرَاطِ الْغَسْلِ بَعْدَ زَوَالِ الْعَيْنِ ، (وَفِيهِ كَلَامٌ) ، أَيُّ : خِلَافٌ عِنْدَ الْمَشَائِخِ .

فَعَنِ الْفَقِيهِ أَبِي جَعْفَرٍ : يُغْسَلُ مَرَّتَيْنِ بَعْدَ زَوَالِ الْعَيْنِ ؛ لِأَنَّهُ التَّحَقُّقُ بِنَجَاسَةٍ غَيْرِ مَرْتَبَةٍ غَسِلَتْ مَرَّةً . كَذَا ذَكَرَ شَمْسُ الْأُئِمَّةِ فِي «مَبْسُوطِهِ»^(٢) .

وَعَنِ فَخْرِ الْإِسْلَامِ : يُغْسَلُ ثَلَاثًا بَعْدَ زَوَالِ الْعَيْنِ .

(١) ينظر: «شرح الأقطع شرح مختصر القدوري» [ق ٣٦] .

(٢) ينظر: «المبسوط» للرخسي [٩٣/١] .

لِأَنَّ التَّكَرَّارَ لَا بُدَّ مِنْهُ لِلِاسْتِخْرَاجِ ، وَلَا يُقْطَعُ بِزَوَالِهِ ، فَاعْتَبِرَ غَالِبُ الظَّنِّ
- كَمَا فِي أَمْرِ الْقِبْلَةِ . وَإِنَّمَا قَدَّرُوا بِالثَّلَاثِ ؛ لِأَنَّ غَالِبَ الظَّنِّ يَحْصُلُ عِنْدَهُ ،
فَأَقِيمَ السَّبَبُ الظَّاهِرُ مَقَامَهُ ؛ تَيْسِيرًا ، وَيَتَأَيَّدُ ذَلِكَ بِحَدِيثِ الْمُسْتَيَقِظِ مِنْ مَنَامِهِ .

عَايَةِ السَّادِ

وَقَوْلُ فَخْرِ الْإِسْلَامِ مَقُولٌ عَنْ «الْجَامِعِ الْكَبِيرِ»^(١) .

قَوْلُهُ: (وَلَا يُقْطَعُ بِزَوَالِهِ) .

يَعْنِي: لَا يُعْلَمُ قَطْعًا وَيَقِينًا بِزَوَالِ مَا لَيْسَ بِمَرْتَبِيٍّ ، فَاعْتَبِرَ الظَّنُّ ، كَمَا فِي الْقِبْلَةِ
إِذَا اشْتَبَهَتْ .

قَوْلُهُ: (وَإِنَّمَا قَدَّرُوا بِالثَّلَاثِ) .

يَعْنِي: إِنَّمَا قَدَّرَ أَصْحَابُنَا الْمُتَقَدِّمُونَ بِالثَّلَاثِ ؛ لِحُصُولِ غَلْبَةِ الظَّنِّ عِنْدَ
الثَّلَاثِ ، لَا لِأَنَّ الثَّلَاثَ شَرْطٌ .

وَقَالَ [١٠٨/١ ط/م] الْعَتَّابِيُّ^(٢) فِي شَرْحِ «الْجَامِعِ الْكَبِيرِ»: «وَرَوَى الْكَرْخِيُّ عَنْ
أَصْحَابِنَا: أَنَّهُ يَطْهَرُ بِالْغَسْلِ مَرَّةً سَابِعَةً ، وَأَرَادَ بِالسَّبَبِ الظَّاهِرِ: الثَّلَاثَ ؛ [لِأَنَّ غَلْبَةَ
الظَّنِّ تَحْصُلُ عِنْدَ الثَّلَاثِ ظَاهِرًا] .

قَوْلُهُ: (وَيَتَأَيَّدُ ذَلِكَ) ، أَي: يَتَأَيَّدُ تَقْدِيرُ الثَّلَاثِ [٣] بِالْحَدِيثِ ، وَقَدْ مَرَّ بَيَانُهُ .

(١) ينظر: «الجامع الكبير» لمحمد بن الحسن [ص/١١] .

(٢) هو: أحمد بن محمد بن عمر أبو نصر ، وقيل: أبو القاسم زين الدين العتّابي - نسبة إلى العتّابية
محلة ببحار - كان من كبار الحنفية ، وأحد من سار ذكره ، وبعُدَ صيته ، واشتهرت مصنفاته ، ومنها:
كتاب «الزيادات» وكتاب «حوامع الفقه» و«شرح الجامع الكبير» . (توفي سنة: ٥٨٦ هـ) .
ينظر: «تاريخ الإسلام» للذهبي [٨١٤/١٢] ، و«الجواهر المضية» لعبد القادر القرشي [١١٤/١] .
و«المِرْقَاةُ الْوَقِيَّةُ فِي طَبَقَاتِ الْحَنْفِيَّةِ» لِلْفَيْزُورَادِيِّ [ق/٩/ب/ مخطوط مكتبة رئيس الكتاب -
تركيا / (رقم الحفظ: ٦٧١)] ، و«سُلَّمُ الْوُصُولِ إِلَى طَبَقَاتِ الْفُحُولِ» لِحَاجِي خَلِيفَةَ [٢٢٥/١] .

(٣) ما بين المعقوفتين: مثبت من الأصل ، وساقط من: «م» .

فصل في الاستنجاء الاستنجاء سنة؛ لأن النبي ﷺ واطب عليه.

غاية البيان

فصل في الاستنجاء

استنجى: أي: مسح موضع النجس أو غسله، والنجس: ما يخرج من البطن. | كذا قاله الجوهري^(١).

وبجوز أن تكون السنين للطلب. أي: طلب النجس ليُزيله.

ولا يقال: لم يذكّر المصنف الاستنجاء وهو سنة، حيث ذكر سنن الوضوء؟
لأننا نقول: الاستنجاء طلب النجس للإزالة بالمسح أو الغسل، والإزالة قد تكون سنة إذا لم يرد النجس على قدر الدرهم، وقد تكون فريضة إذا زاد عليه. فلاجل هذا ذكره في فصل على حدة آخر باب الأنجاس؛ لأن النجس من الأنجاس.
[١٠٩١ م] قوله: (سنة). قال في «شرح الأقطع»^(٢): قال الشافعي: واجب^(٣).

لنا: حديث أبي هريرة، أن النبي ﷺ قال: «من استجمر فليوتر، من فعل فقد أحسن، ومن لا فلا حرج»^(٤)، رواه صاحب «السنن» مسنداً.

(١) ينظر: «الصحاح في اللغة» للجوهري [٢٥٠٢/٦ مادة: نجا].

(٢) ينظر: «شرح الأقطع على مختصر القدوري» [ق ٣٦].

(٣) بطر: «الحاوي الكبير» لأبي الحسن الماوردي [١٥٩، ١]. و«التهذيب في الفقه الشافعي» للشيرازي [ص/ ١٥٩]. و«البيان» للعمراتي [٢١٣/١].


(٤) أحرجه: أبو داود في كتاب الطهارة/ باب الاستنار في الخلاء [رقم/ ٣٥]، وابن ماجه في كتاب الطهارة وسسها باب الارتيد للغائط والبول [رقم/ ٣٣٧]، وأحمد في «المسند» [٣٧١/٢]، =

وَيَجُوزُ فِيهِ الْحَجَرُ ، وَمَا قَامَ مَقَامَهُ ، يَمْسَحُهُ حَتَّى يُنْقِيَهُ ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ

﴿عَايَةِ الْبَيَانِ﴾

وَجْهَ الاستِدْلَالِ: أَنَّهُ لَوْ كَانَ وَاجِبًا لَكَانَ فِي تَرْكِهِ حَرَجٌ ، وَقَدْ نَفَاهُ 

[٤٥/١] ؛ فَعَلِمَ أَنَّهُ لَيْسَ بِوَاجِبٍ .

وَلَا يُقَالُ: قَالَ : «فَلَيْسَتْ بِلَثَاثَةِ أَحْجَارٍ»^(١) ، وَالْأَمْرُ لِلْجُوبِ .

لِأَنَّا نَقُولُ: لَيْسَ الْمُرَادُ مِنْهُ الْوُجُوبُ ؛ بِدَلِيلٍ مَا رَوَيْنَا ، وَالْأَمْرُ يَحْتَمِلُ غَيْرَ

الْوَاجِبِ ، فَحُمِلَ عَلَى مَا رَوَيْنَا ؛ تَوْفِيقًا بَيْنَهُمَا .

قَوْلُهُ: (وَيَجُوزُ فِيهِ الْحَجَرُ) ، وَالْمَدَرُ^(٢) (وَمَا قَامَ مَقَامَهُ) ، أَيُّ: يَجُوزُ فِي

الِاسْتِنْجَاءِ: الْحَجَرُ ، وَالْمَدَرُ ، وَمَا قَامَ مَقَامَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فِي التَّنْقِيَةِ ؛ كَالْتُّرَابِ ،
وَالْخَرْفِ ، وَالْقُطْنِ ، وَاللَّبْدِ^(٣) .

قَالَ فِي «الْفَتَاوَى الظَّهِيرِيَّةِ»^(٤): «أَمَّا الْإِسْتِنْجَاءُ بِالْفَحْمِ فَمَكْرُوهٌ ، وَكَذَا

= وَالطُّحُورِيُّ فِي «شرح المعاني والآثار» [١٢١/١] ، مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِهِ .

قَالَ النَّوَوِيُّ: «حَدِيثٌ حَسَنٌ» .

وَمِنْ الْمَلْفُونِ: «اخْتَلَفَ الْحُقَاطُ فِي تَضْجِيحِ هَذَا الْحَدِيثِ وَتَضْعِيفِهِ» . يَنْظُرُ: «الْبَدْرُ الْمُنِيرُ» لِابْنِ

الْمَلْفُونِ [٣٠١/٢] .

(١) حَرَجٌ: الْمَدَارُ فُطِي فِي «سَه» [٥٧/١] . وَمِنْ طَرِيقِهِ ابْنُ الْجَوَرِيِّ فِي «التَّحْقِيقِ» [١١٧/١] .

بِمِ «الْعَدْلُ الْمُتَشَابِهَةُ» [٣٣٠/١ - ٣٣١] ، مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا

فَضَى أَحَدُكُمْ حَاجَتَهُ فَلْيَسْتَنْجِ بِثَلَاثَةِ أَغْوَادٍ أَوْ بِثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ ، أَوْ بِثَلَاثِ حَبَّاتٍ مِنَ التُّرَابِ» .

قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ: «هَذَا الْحَدِيثُ لَا يُعْرَفُ ، وَلَا يَثْبُتُ فِي كُتُبِ الْحَدِيثِ» .

وَقَالَ النَّوَوِيُّ: «هَذَا الْحَدِيثُ ضَعِيفٌ لَا أَضِلُّ لَهُ» . يَنْظُرُ: «نَصَبُ الرَّايَةِ» لِلرَّبْلِيِّ [٢١٥/١] ،

وَالْبَدْرُ الْمُنِيرُ» لِابْنِ الْمَلْفُونِ [٣٦٦/٢] .

(٢) الْمَدَرُ: مَطْعُ الطَّيْرِ الْبَاسِ الْمُتَمَاسِكِ ، أَوْ الطُّيْنُ الَّذِي لَا رَمْلَ فِيهِ . يَنْظُرُ: «تَاجُ الْعُرُوسِ» لِلزُّبَيْدِيِّ

[٩٥/١٤/مادة: مدر] .

(٣) اللَّبْدُ: مَا يَنْتَدُّ مِنْ شَعْرِ أَوْ صُوفٍ . يَنْظُرُ: «المصباح المنير» للفيومي [٥٤٨/٢/مادة: لب] .

(٤) الْفَتَاوَى الظَّهِيرِيَّةُ: لظَّهِيرِ الدِّينِ ، أَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ الْقَاضِي ، الْبَخَارِيِّ ، الْحَنْفِيِّ . (المتوفى=

هُوَ الْإِنْقَاءُ، فَيُعْتَبَرُ مَا هُوَ الْمَقْصُودُ، وَلَيْسَ فِيهِ عَدَدٌ مَسْنُونٌ.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: لَا بُدَّ مِنَ الثَّلَاثِ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «فَلْيَسْتَنْجِ بِثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ». وَلَنَا: قَوْلُهُ ﷺ: «مَنْ اسْتَجَمَرَ فَلْيُوتِرْ. فَمَنْ فَعَلَ فَحَسَنٌ، وَمَنْ لَا فَلَا حَرَجَ» وَالْإِيتَارُ يَقَعُ عَلَى الْوَاحِدِ، وَمَا رَوَاهُ مَثْرُوكُ الظَّاهِرِ، فَإِنَّهُ لَوْ اسْتَنْجَى.

﴿عَايَةُ الْمَبَارِ﴾

بِأَوْرَاقِ الشَّجَرِ.

قَوْلُهُ: (وَلَيْسَ فِيهِ عَدَدٌ مَسْنُونٌ).

يَعْنِي: أَنَّ الْمُعْتَبَرَ هُوَ التَّنْقِيَةُ دُونَ الْعَدَدِ، حَتَّى إِذَا حَصَلَتِ التَّنْقِيَةُ بِالْمَرَّةِ الْوَاحِدَةِ لَا يَخْتِاجُ إِلَى الثَّانِيَةِ، وَإِذَا لَمْ تَحْصُلِ التَّنْقِيَةُ بِثَلَاثِ مَرَّاتٍ؛ يُزَادُ عَلَى الثَّلَاثِ. وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ: لَا بُدَّ مِنَ الثَّلَاثِ، حَتَّى إِذَا حَصَلَ الْإِنْقَاءُ بِمَا دُونَ الثَّلَاثِ؛ مَسَحَ ثَلَاثًا^(١).

لَنَا قَوْلُهُ ﷺ: «مَنْ اسْتَجَمَرَ فَلْيُوتِرْ، وَمَنْ فَعَلَ فَقَدْ أَحْسَنَ، وَمَنْ لَا فَلَا حَرَجَ»^(٢).

وَجْهُ الِاسْتِدْلَالِ: أَنَّ قَوْلَهُ ﷺ يَدُلُّ عَلَى الْوَتْرِ، وَهُوَ أَعْمٌ مِنْ أَنْ يَكُونَ ثَلَاثًا أَوْ غَيْرَهَا، فَلَا [١٠٩/١ ط] يُشْتَرَطُ الثَّلَاثُ، بَلْ إِرَادَةُ الْوَاحِدِ مِنَ الْوَتْرِ أَوَّلَى مِنَ الثَّلَاثِ؛ لَكُونِهِ أَقَلَّ وَهُوَ مُتَيَقِّنٌ.

وَلَا يُقَالُ: الْمُرَادُ مِنَ الْوَتْرِ ثَلَاثُ، بِدَلِيلِ قَوْلِهِ ﷺ: «فَلْيَسْتَنْجِ بِثَلَاثَةِ

= (سنة ٦١٩ هـ) ذكر فيها أنه جمع كتاب من الواقعات والنوارل، مما يشتد الافتقار إليه، وفوائد غير هذه. ينظر: «كشف الظنون» لحاجي خليفة [١٢٢٦/٢].

(١) هذا الحكم في الاستحاضة بالأحجار فقط، أما الماء فلا يُشْتَرَطُ فِيهِ الْعَدَدُ. ينظر: «الأم» للشافعي [٥٠/٢]، و«التنبيه في الفقه الشافعي» للشيرازي [ص/١٨].

(٢) مضمّن تخريجه قريباً.

﴿غاية البيان﴾

أَحْجَارٍ^(١).

لَأَنَا نَقُولُ: لَا نُسَلِّمُ؛ لِأَنَّ الْمُطْلَقَ لَا يُحْمَلُ عَلَى الْمُقَيَّدِ عِنْدَنَا، بَلْ نَعْمَلُ بِهِمَا جَمِيعًا. فَلَا يَكُونُ الثَّلَاثَةُ شَرْطًا.

عَلَى أَنَا نَقُولُ: الْإِيتَارُ لَيْسَ بِشَرْطٍ أَصْلًا؛ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ: «مَنْ فَعَلَ فَقَدْ أَحْسَنَ، وَمَنْ لَا فَلَا حَرَجَ»^(٢).

وَمِثْلُ هَذَا الْكَلَامِ لَا يُفْهَمُ مِنْهُ إِلَّا الْإِسْتِجَابُ.

وَقَدْ رَوَى التِّرْمِذِيُّ فِي «جَامِعِهِ»: مُسْنَدًا إِلَى أَبِي عُبَيْدَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ لِحَاجَتِهِ، فَقَالَ: «الْتِمِسْ لِي ثَلَاثَةَ أَحْجَارٍ». قَالَ: فَأَتَيْتُهُ بِحَجَرَيْنِ وَرَوْثَةٍ، فَأَخَذَ الْحَجَرَيْنِ، وَأَلْقَى الرِّوْثَةَ، وَقَالَ: «إِنَّهَا رِكْسٌ»^(٣).

فَلَوْ كَانَتِ الثَّلَاثَةُ شَرْطًا لَصِحَّ الْإِسْتِجَاءُ؛ لَا بُتَغَى ثَالِثًا.

عَلَى أَنَا نَقُولُ: ظَاهِرُ مَا رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ مَتْرُوكٌ، فَإِنَّ الْإِسْتِجَاءَ بِحَجَرٍ لَهُ ثَلَاثَةُ أَحْرَافٍ يَجُورُ بِالِاتِّفَاقِ، فَلَا يَصِحُّ اسْتِدْلَالُهُ بِهِ عَلَى الْخُصْمِ.

أَوْ نَقُولُ: مَا رَوَاهُ مُحْتَمَلٌ لِلِاسْتِجَابِ، وَمَا رَوَيْنَاهُ مُحْكَمٌ فِيهِ، فَيُحْمَلُ الْمُحْتَمَلُ عَلَى الْمُحْكَمِ؛ وَلِأَنَّ مَا لَا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ فِي الْإِنْقَاءِ لَا يُسْنُ فِيهِ الْإِسْتِجَاءُ، كَسِرِّهِ الرَّابِعَةِ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنَ الْإِسْتِجَاءِ إِزَالَةُ النَّجْوِ، وَقَدْ زَالَ.

وَالِاسْتِجْمَارُ: اسْتِعْمَالُ الْجِمَارِ، وَهِيَ الصَّغَارُ مِنَ الْأَحْجَارِ^(٤).

(١) مصنى تخريجہ .

(٢) مصنى بحريجه .

(٣) مصنى تخريجہ .

(٤) ينظر «لنهاية في غريب الحديث» لابن الأثير [١/٢٩٢/مادة: جَمَرٌ].

يَحْجَرُ لَهُ ثَلَاثَةُ أَحْرَفٍ ؛ جَازَ بِالْإِجْمَاعِ .

وَعَسَلَهُ بِالمَاءِ أَفْضَلُ ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَنْ يَتَطَهَّرُوا ﴾
[التوبة ١٠٨] نَزَلَتْ فِي أَقْوَامٍ يُتَّبِعُونَ الْحِجَارَةَ المَاءَ ،

﴿ غاية البيان ﴾

قَوْلُهُ : (ثَلَاثَةُ أَحْرَفٍ) .

هِيَ جَمْعُ : حَرْفٍ ، وَحَرْفٌ كُلُّ شَيْءٍ ؛ طَرَفُهُ وَشَفِيرُهُ وَحَدُّهُ . كَذَا فِي
«الصَّحاح»^(١) .

قَوْلُهُ : (نَزَلَتْ فِي أَقْوَامٍ يُتَّبِعُونَ الْحِجَارَةَ المَاءَ) .

قَالَ صَاحِبُ «الْكَشَاف»^(٢) : قِيلَ : لَمَّا نَزَلَتْ مَشَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَمَعَهُ
الْمُهَاجِرُونَ حَتَّى وَقَفَ عَلَى [١٠١ و ١٠٢] بَابِ مَسْجِدِ قُبَاءٍ ؛ فَإِذَا الْأَنْصَارُ جُلُوسٌ ،
فَقَالَ : «أَمُومِنُونَ أَنْتُمْ ؟» فَسَكَتَ الْقَوْمُ ، ثُمَّ أَعَادَهَا ، فَقَالَ عُمَرُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّهُمْ
لَمُومِنُونَ ، وَإِنَّا لَمَعَهُمْ ، فَقَالَ ﷺ : «أَتَرْضَوْنَ بِالْقَضَاءِ ؟» قَالُوا : نَعَمْ .
قَالَ : «أَتَرْضَوْنَ بِالْقَضَاءِ ؟» قَالُوا : نَعَمْ . قَالَ : «أَتَشْكُرُونَ فِي الرَّخَاءِ ؟» قَالُوا : نَعَمْ .
قَالَ ﷺ : «مُومِنُونَ وَرَبُّ الْكُفْبَةِ» . فَجَسَرَ ثُمَّ قَالَ : «يَا مَعْشَرَ الْأَنْصَارِ ، إِنَّ اللَّهَ ﷻ
قَدْ أَتَنَى عَلَيْكُمْ ، فَمَا الَّذِي تَصْنَعُونَ عِنْدَ الْوُضُوءِ ؟ وَعِنْدَ الْغَائِطِ ؟» فَقَالُوا : يَا
رَسُولَ اللَّهِ نَتَّبِعُ الْغَائِطَ الْأَحْجَارَ الثَّلَاثَةَ ، ثُمَّ نَتَّبِعُ الْأَحْجَارَ المَاءَ . فَتَلَا النَّبِيُّ ﷺ :
﴿ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَنْ يَتَطَهَّرُوا ﴾ [التوبة : ١٠٨]^(٣) .

(١) ينظر : «الصَّحاح فِي اللُّغَةِ» لِلخَوْهَرِيِّ [١٣٤٢/٤ مادة : حَرْف] .

(٢) ينظر : «الْكَشَاف» لِلزَّمَخْشَرِيِّ [٣١١/٢] .

(٣) لَمْ نَجِدْهُ بِهَذَا السِّيَاقِ جَمِيعًا ، وَإِنَّمَا هُوَ مُلَفَّقٌ مِنْ حَدِيثَيْنِ :

الأول : أَحْرَحَهُ الطَّرَائِي فِي «الْمَعْجَمِ الْأَوْسَطِ» [٩/رقم / ٩٤٢٧] ، مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ
نَحْوُ سَطْرِهِ الْأَوَّلِ نَفْطَ حَتَّى قَوْلِهِ ﷺ : «مُومِنُونَ وَرَبُّ الْكُفْبَةِ» .

ثُمَّ هُوَ أَدَبٌ. وَقِيلَ: هُوَ سُنَّةٌ فِي زَمَانِنَا.

وَيُسْتَعْمَلُ الْمَاءُ إِلَى أَنْ يَقَعَ فِي غَالِبِ ظَنِّهِ أَنَّهُ قَدْ طَهَّرَ، وَلَا يُقَدَّرُ بِالْمَرَّاتِ

﴿غاية البيان﴾

وَقُبَاءٌ: - بِالضَّمِّ وَالْمَدِّ - قَرْيَةٌ مِنْ قُرَى الْمَدِينَةِ^(١).

قَوْلُهُ: (ثُمَّ هُوَ أَدَبٌ)، أَيِ: الْغَسْلُ بِالْمَاءِ بَعْدَ اسْتِعْمَالِ الْمَدْرِ وَالْحَجَرِ أَدَبٌ، وَقِيلَ: هُوَ سُنَّةٌ فِي زَمَانِنَا؛ لِأَنَّ فِي الزَّمَانِ الْأَوَّلِ [١/٤٥ ط]: كَانُوا يَأْكُلُونَ قَلِيلًا، وَيَتَعَرَّوْنَ بَعْرًا^(٢)، وَلَا يَكُونُ مَوْضِعُ الْإِسْتِنْجَاءِ مُلَوَّنًا، وَفِي زَمَانِنَا يَأْكُلُونَ كَثِيرًا وَيَتَلَطَّوْنَ ثَلْطًا^(٣)، وَيَكُونُ مَوْضِعُ الْإِسْتِنْجَاءِ مُلَوَّنًا.

قال العراقي في «تخريج الإحياء» [١/١٤٠١]: «أخرجه: الطبراني في الأوسط من رواية يوسف بن ميمون، وهو منكر الحديث».

والثاني أحرجه: النزار في «مسده/ كشف الأستار» [١/رقم/٢٤٧]، من حديث ابن عباس رضي الله عنه، قال: «رَأَيْتُ هَذِهِ الْآيَةَ فِي أَهْلِ قُبَاءَ: ﴿فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَنْ يَتَطَهَّرُوا وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُطَهَّرِينَ﴾» [التوبة: ١٠٨]، فَسَأَلْتُهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالُوا: إِنَّا نَتَّبِعُ الْحِجَارَةَ الْمَاءَ.

وأخرجه ابن ماجة في كتاب الطهارة وسننها/ باب الاستحاضة بالماء [رقم/٣٥٥]، من حديث: أبي ثوب الأنصاري، وخابِر بن عبد الله، وأنس بن مالك: أَنَّ هَذِهِ الْآيَةَ نَزَلَتْ: ﴿فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَنْ يَتَطَهَّرُوا وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُطَهَّرِينَ﴾ [التوبة: ١٠٨]. قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا مَعْشَرَ الْأَنْصَارِ، إِنَّ اللَّهَ قَدْ أَتَى عَلَيْكُمْ فِي الطُّهُورِ، فَمَا طُهُرُوكُمْ؟» قَالُوا: نَتَوَضَّأُ لِلصَّلَاةِ، وَنَغْتَسِلُ مِنَ الْجَنَابَةِ، وَنَسْتَجِجِي بِالْمَاءِ. قَالَ: «فَهَرِ ذَاكَ، فَعَلَيْكُمْوهُ».

قدنا وسند حديثين شواهد ينظر: «البدر المنير» لابن الملقن [٢/٣٧٤، ٣٧٩]، و«الدراية في تخريج أحاديث الهداية» لابن حجر [١/٩٦ - ٩٧].

(١) ينظر: «معجم البلدان» لياقوت [٤/٣٠١، ٣٠٢].

(٢) أي كانوا يتعَرَّونَ بِإِسَاءٍ كَالْبَعْرِ؛ لِأَنَّهُمْ كَانُوا قَلِيلِي الْمَأْكَلِ. ينظر: «تاج العروس» للزبيدي [١٩/١٨٤/مادة: ثَلَطَ].

(٣) أي كثرة المأكَلِ وَتَوَعُّهَا. يقال: ثَلَطَ فُلَانًا، أَي: رَمَاهُ بِالثَّلَطِ؛ أَي: الرَّفِيقِ مِنَ الرَّجِيعِ وَلَطَحَهُ. ينظر: «تاج العروس» للزبيدي [١٩/١٨٤/مادة: ثَلَطَ].

إِلَّا أَنْ يَكُونَ مُوسُوسًا، فَيَقْدَرُ بِالثَّلَاثِ فِي حَقِّهِ، وَقِيلَ: بِالسَّبْعِ.

وَلَوْ جَاوَزَتِ النَّجَاسَةُ مَخْرَجَهَا لَمْ يَجْزُ فِيهِ إِلَّا الْمَاءُ.

غاية لسان

قَوْلُهُ: (إِلَّا أَنْ يَكُونَ مُوسُوسًا)، هُوَ بِكسْرِ الواوِ، وَهُوَ الَّذِي تُلْقَى إِلَيْهِ الْوَسْوسَةُ، وَهِيَ حَدِيثُ النَّفْسِ. وَلَا يُقَالُ بِالْفَتْحِ، وَلَكِنْ مُوسُوسٌ لَهُ، وَمُوسُوسٌ إِلَيْهِ^(١). كَذَا فِي «الْكَشَافِ»^(٢)، وَ«الْكَوَاشِي»^(٣)، وَ«الْمَغْرِبِ»^(٤).

وَقَدْ حَصَلَ لِي السَّمَاعُ عَنْ بَعْضِ مَشَايِخِنَا بِالْكَسْرِ، وَهُوَ ظَاهِرٌ، وَعَنْ بَعْضِهِمْ بِالْفَتْحِ، عَلَى تَقْدِيرِ حَذْفِ الصَّلَةِ، وَهُوَ يَجُوزُ إِذَا كَانَ مَعْلُومًا. وَالْمُوسُوسُ: هُوَ الشَّيْطَانُ الَّذِي يُقَالُ لَهُ: الْوَلَهَانُ^(٥).

وَالْتَقْدِيرُ بِالثَّلَاثِ: اعْتِبَارًا بِالنَّجَاسَةِ غَيْرِ الْمَرْتِيَةِ، وَبِالسَّبْعِ: لِحَدِيثِ وَلُوغِ الْكَلْبِ^(٦).

(١) أَي: الَّذِي تُلْقَى إِلَيْهِ الْوَسْوسَةُ.

(٢) يَنْظُرُ: «الْكَشَافُ» لِلزَّمَخْشَرِيِّ [٩٤/٢].

(٣) يَعْنِي: فِي «تَفْسِيرِ الْكَوَاشِي» وَهُوَ أَحْمَدُ بْنُ يُوسُفَ بْنِ حَسَنِ بْنِ رَافِعِ الْإِمَامِ مَوْفِقِ الدِّينِ الْكَوَاشِي الْمَوْصِلِيِّ الْمُفْتِيَ الْفَقِيهِ الشَّافِعِيِّ. سَرَعَ فِي الْعَرَبِيَّةِ وَالْقَرَاءَاتِ وَالتَّفْسِيرِ. وَمِنْ تَصَانِيفِهِ: «التَّفْسِيرُ الْكَبِيرُ»، وَهُوَ الْمُسَمَّى بِ: «نَصْرَةِ الْمُتَدَكِّرِ وَتَذَكُّرَةِ الْمُتَبَصِّرِ»، وَاخْتَصَرَهُ فِي الْكِتَابِ الْمَوْسُومِ بِ: «التَّلْحِيصِ فِي تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ الْعَرَبِيِّ». جَوَّدَ فِيهِ الْإِعْرَابَ، وَحَرَّرَ أَنْوَاعَ الْوُقُوفِ. (تُوفِيَ سَنَةَ ٦٨٠ هـ). يَنْظُرُ «تَارِيخُ الْإِسْلَامِ» لِلدَّهْلَوِيِّ [٣٨٥/١٥]، وَ«بَغِيَّةُ الْوَعَاةِ» لِلْسَّيُوطِيِّ [٤٠١/١]. وَ«كَشَفُ الظُّنُونِ» لِحَاجِي خَلِيفَةَ [٣٣٩/١].

(٤) يَنْظُرُ: «الْمَغْرِبُ فِي تَرْتِيبِ الْمَعْرَبِ» لِلْمُطَرِّزِيِّ [ص/٤٨٤].

(٥) يُقَالُ: إِنَّ الْوَلَهَانَ: اسْمُ شَيْطَانِ الْمَاءِ، يُوَلِّغُ النَّاسَ بِكَثْرَةِ اسْتِعْمَالِ الْمَاءِ. يَنْظُرُ: «لِسَانُ الْعَرَبِ» لِأَبِي مَنْظُورٍ [٥٦٢/١٣] مَادَّة: وَلَهُ.

(٦) يَعْنِي: مَا أَخْرَجَهُ: الْبَحَارِيُّ فِي كِتَابِ الْوُصُوءِ / بَابِ الْمَاءِ الَّذِي يَغْسِلُ بِهِ شَعْرَ الْإِنْسَانِ [رَقْمُ / ١٧٠]، وَمُسْلِمٌ فِي كِتَابِ الطَّهَارَةِ / بَابِ حَكْمِ وَلُوغِ الْكَلْبِ [رَقْمُ / ٢٧٩]، مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا شَرِبَ الْكَلْبُ فِي إِنَاءٍ أَحَدِكُمْ، فَلْيَغْسِلْهُ سَبْعَ مَرَّاتٍ». لَفْظُ مُسْلِمٍ.

وفي بعض النسخ: إِلَّا الْمَائِعُ ، وَهَذَا يُحَقِّقُ اخْتِلَافَ الرَّوَايَتَيْنِ فِي تَطْهِيرِ الْعُضْوِ

﴿ غاية البيان ﴾

قَوْلُهُ: (وَفِي بَعْضِ النُّسخِ: إِلَّا الْمَائِعُ)، أَي: فِي بَعْضِ نُسخِ «مُختصر القدوري»^(١).

قَوْلُهُ: ([١١٠/١ ط/م] وَهَذَا يُحَقِّقُ اخْتِلَافَ الرَّوَايَتَيْنِ).

(١) هذا هو المُثبت في عدة نُسخٍ خَطِيَّةٍ من «مختصر القدوري»، منها: [ق ٧/ب/ مخطوط مكتبة راغب باشا - تركيا/ (رقم الحفظ: ٥٨٥)]، و[ق ٥/ب/ مخطوط مكتبة فيض الله أفندي - تركيا/ (رقم الحفظ: ٩٥٢)].

وعليه شرح جماعة من الأئمة. منهم: أبو الرجاء الزَّاهِدِيُّ في: «المُجْتَبَى شرح مختصر القدوري» [ق ٢٦/ب/ مخطوط مكتبة فيض الله أفندي - تركيا/ (رقم الحفظ: ٨٠٨)]. وخَوَّاهِرُ زَادِهِ في «شرح مختصر القدوري» [ق ١٢/ب/ مخطوط مكتبة كوبريلي فاضل أحمد باشا - تركيا/ (رقم الحفظ: ٥٨٩)]. وأبو نصر الأقطع في «شرح مختصر القدوري» [١/ق ٣٤/ب/ مخطوط مكتبة مكة المكرمة/ رقم الحفظ: (٥٧)]، ومحمدُ بْنُ رمضان الرومي في: «النبائع في معرفة الأصول والتفاريع / شرح مختصر القدوري» [ق ١٩/أ/ مخطوط مكتبة تشتريتي - أيرلندا -/ (رقم الحفظ: ٣٥٤٤)]. وحسامُ الدين الرازيُّ في: «خلاصة الدلائل / شرح مختصر القدوري» [١/ق ٦١/ب/ وابنُ فُطُومَعَا في: «التصحيح والترجيح على مختصر القدوري» [ص ١٥١].

واللفظ الأول: «لَمْ يَجْرُ فِيهِ إِلَّا الْمَاءُ». هو المُثبت في جملةٍ من طبعات: «مختصر القدوري»، منها: [ص ٦٨ دار الكتب العلمية]. و[ص ١٩/مع حاشيته التقيح الضروري/ طبعة مجتبائي - دلهي]، و[ص ٨ طبعة مكتبة الترقى]، و[ص ١٠/مع تعليقات مفتي زاده ومحمد مختار الباطومي/ طبعة معارف بطارات جلييلة - تركيا].

وكذلك ثبت أيضاً في عدة نُسخٍ خَطِيَّةٍ من «مختصر القدوري»، منها: [ق ١١/ب/ مخطوط مكتبة توريبي محمد عاصم بك - تركيا/ (رقم الحفظ: ١١٠)]، و[ق ٥/ب/ مخطوط مكتبة نور عثمانية - كيا (رقم الحفظ: ١٧٧٦)].

وعليه شرح جماعة من الأئمة. منهم: العلامةُ بهاءُ الدِّين محمد بن أحمد الأسِيَجَابِيُّ في: «زاد النعماء شرح مختصر القدوري» [ق ١٥/أ/ مخطوط مكتبة فيض الله أفندي - تركيا/ (رقم الحفظ: ١٩٥)]. والعلامةُ يوسف الكادُورِيُّ في: «شرح القدوري» [١/ق ٥٢/أ/ مخطوط مكتبة فيض الله أفندي - تركيا/ (رقم الحفظ: ٧٩٧)]، والحداديُّ في: «الجوهرة النيرة / شرح القدوري» [١/ق ٤٠/أ/، والميدانيُّ في: «اللباب في شرح الكتاب» [١/ق ٥٤]، وغيرهم.

بِغَيْرِ الْمَاءِ ، عَلَى مَا بَيَّنَّا ؛ وَهَذَا لِأَنَّ الْمَسْحَ غَيْرُ مُزِيلٍ إِلَّا أَنَّهُ اكْتَفَى بِهِ فِي مَوْضِعِ
الِاسْتِنْجَاءِ فَلَا يَتَعَدَّاهُ .

ثُمَّ يُعْتَبَرُ الْمِقْدَارُ الْمَانِعُ وَرَاءَ مَوْضِعِ الْإِسْتِنْجَاءِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي
يُوسُفَ رحمهما الله ؛ لِسُقُوطِ اعْتِبَارِ ذَلِكَ الْمَوْضِعِ . وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ رحمهما الله مَعَ مَوْضِعِ
الِاسْتِنْجَاءِ ؛ اعْتِبَارًا بِسَائِرِ الْمَوَاضِعِ .

وَلَا يُسْتَنْجَى بِعَظْمٍ ، وَلَا بِرَوْثٍ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ ذَلِكَ ، وَلَوْ فَعَلَ
يُجْزِيهِ ؛ لِحُصُولِ الْمَقْصُودِ . وَمَعْنَى النَّهْيِ فِي الرِّوْثِ النَّجَّاسَةُ ، وَفِي الْعَظْمِ
كَوْنُهُ زَادُ الْجَنِّ .

❦ عامة المباح ❦

يَعْنِي : أَنَّ قَوْلَهُ : (إِلَّا الْمَاءُ) يَدُلُّ عَلَى أَنَّ إِزَالََةَ النَّجَسِ الْحَقِيقِيِّ عَنِ الْبَدَنِ لَا يَجُوزُ
إِلَّا بِالْمَاءِ .

وَقَوْلُهُ : (إِلَّا الْمَانِعُ) يَدُلُّ عَلَى أَنَّ إِزَالَتَهُ تَجُوزُ بِالْمَاءِ وَبِسَائِرِ الْمَانِعَاتِ الَّتِي
يُمْكِنُ بِهَا إِزَالَةُ النَّجَسِ .

قَوْلُهُ : (عَلَى مَا بَيَّنَّا) ، أَيُّ : فِي أَوَّلِ بَابِ الْأَنْجَاسِ .

قَوْلُهُ : (وَهَذَا ؛ لِأَنَّ الْمَسْحَ غَيْرُ مُزِيلٍ) ، أَيُّ : هَذَا الَّذِي قُلْنَا مِنْ اشْتِرَاطِ الْمَانِعِ
إِذَا جَاوَزَتِ النَّجَّاسَةُ مَخْرَجَهَا ؛ لِمَا أَنَّ الْمَسْحَ غَيْرُ مُزِيلٍ ، إِلَّا أَنَّهُ حَصَلَ بِهِ الْإِكْفَاءُ
فِي مَوْضِعِ الْإِسْتِنْجَاءِ بِالضَّرُورَةِ ، وَالثَّابِتُ بِالضَّرُورَةِ يَتَقَدَّرُ بِقَدْرِهَا ، فَلَا يَتَعَدَّى
مَوْضِعَ الْإِسْتِنْجَاءِ إِلَى غَيْرِهِ ، فَلَا يَجُوزُ إِلَّا الْمَانِعُ أَوْ الْمَاءُ .

قَوْلُهُ : (اعْتِبَارًا بِسَائِرِ الْمَوَاضِعِ) .

يَعْنِي : أَنَّ فِي سَائِرِ الْمَوَاضِعِ قَدْرُ الدَّرْهِمِ عَفْوٌ ، فَإِذَا زَادَ عَلَيْهِ يَكُونُ مَانِعًا ،
فَكَذَا فِي مَوْضِعِ الْإِسْتِنْجَاءِ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ قَدْرُ الدَّرْهِمِ عَفْوًا ، وَمَا زَادَ عَلَيْهِ مَانِعًا .
قَوْلُهُ : (لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ ذَلِكَ) . أَيُّ : عَنِ الْإِسْتِنْجَاءِ بِالْعَظْمِ وَالرَّوْثِ .

غاية البيان

قَالَ رحمته: «مَنِ اسْتَنْجَى بِرَوْثٍ، أَوْ رِمَّةٍ^(١)؛ فَقَدْ بَرِيَ مِمَّا أُنْزِلَ عَلَى مُحَمَّدٍ^(٢)». وَرَوَى التِّرْمِذِيُّ فِي «جَامِعِهِ» مُسْنَدًا إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَسْتَنْجُوا بِالرَّوْثِ، وَلَا بِالْعِظَامِ، فَإِنَّهُ زَادَ إِخْوَانَكُمْ مِنَ الْجَنِّ»^(٣). وَلَوْ ارْتَكَبَ النَّهْيَ وَاسْتَنْجَى بِهِمَا، هَلْ يُجْزِئُهُ؟

قَالَ فِي «شَرْحِ الْأَقْطَعِ»^(٤): عِنْدَنَا: يُجْزِئُهُ. وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ: لَا يُجْزِئُهُ^(٥). لَنَا: أَنَّ الْمَقْصُودَ مِنَ الْإِسْتِنْجَاءِ هُوَ التَّنْقِيَةُ، وَقَدْ حَصَلَتْ، وَإِنَّمَا وَرَدَ [١١١١ م] النَّهْيُ لِتَعَلُّقِ حَقِّ الْغَيْرِ، كَمَا بَيَّنَّ رحمته بِقَوْلِهِ: «الْعِظَامُ زَادَ إِخْوَانَكُمْ مِنَ

(١) يُقَالُ: رَمَّ الْعِظْمَ يَرِمُّ - بِالْكَسْرِ - رِمَّةً؛ أَي: بَلِيٍّ، فَهُوَ رَمِيمٌ. يَنْظُرُ: «الصَّحَاحُ فِي اللَّعَةِ» لِلْجَوْهَرِيِّ [١٩٣٧/٥ مادة: رمم].

(٢) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ الطَّهَارَةِ/ بَابِ مَا يَنْهَى عَنْهُ أَنْ يَسْتَنْجَى بِهِ [رقم/ ٣٦]، وَالنَّسَائِيُّ فِي كِتَابِ الرِّبَةِ عَقْدَ اللَّحْيَةِ [رقم/ ٥٠٦٧]، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» [١٠٨/٤]، مِنْ حَدِيثِ رُوَيْمِعِ بْنِ سَبْعٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا رُوَيْمِعُ، لَعَلَّ الْحَيَاةَ مَسْتُطُولٌ بِكَ، فَأَخْبِرِ النَّاسَ أَنَّهُ مَنْ عَقَدَ لَحْيَتَهُ أَوْ تَقَلَّدَ وَتَرًا، أَوْ اسْتَنْجَى بِرَجِيعِ دَابَّةٍ أَوْ عِظَمٍ، فَقَدْ بَرِيَ مِمَّا أُنْزِلَ اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ ﷺ». مُصَدِّقًا

قَالَ الْبِزْأَوِيُّ: «سَنَادُهُ حَسَنٌ».

وَقَالَ ابْنُ مَسْجُودٍ: «مَثْنُ هَذَا الْحَدِيثِ صَحِيحٌ، وَسَنَدُهُ جَيِّدٌ». يَنْظُرُ: «الْأَدَابُ الشَّرْعِيَّةُ وَالْمَنْعُ الْمَرْعِيَّةُ» لِابْنِ مَفْلُحٍ [١٥٤/٣].

(٣) حَرَّجَهُ التِّرْمِذِيُّ فِي أَبْوَابِ الطَّهَارَةِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ/ بَابِ مَا حَاءَ فِي كِرَاهِيَةِ مَا يَسْتَنْجَى بِهِ [رقم/ ١١١]. وَالنَّسَائِيُّ فِي «الْسِّنَنِ الْكَبِيرِ» فِي كِتَابِ الطَّهَارَةِ/ ذَكَرَ نَهْيَ النَّبِيِّ ﷺ عَنِ الْإِسْتِنْجَاءِ بِالْعِظَمِ. لَيْسَ [رقم/ ٣٩]. وَأَبُو عَوَانَةَ فِي «مُسْنَدِهِ» [١٨٦/١]، مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه بِهِ. (٤) بَصَرُ «الْأَمِّ» لِلشَّافِعِيِّ [٥٠/٢]. وَ«الْحَاوِي الْكَبِيرُ» لِأَبِي الْحَسَنِ الْمَاورِدِيِّ [١٦٦، ١٦٢/١]. وَ«الْمَهْدَبُ فِي فِقْهِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ» لِلشَّيْخِ الرَّازِيِّ [٥٩/١].

(٥) بَصَرُ «الْأَمِّ» لِلشَّافِعِيِّ [٥٠/٢]. وَ«الْحَاوِي الْكَبِيرُ» لِأَبِي الْحَسَنِ الْمَاورِدِيِّ [١٦٦، ١٦٢/١]. وَ«الْمَهْدَبُ فِي فِقْهِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ» لِلشَّيْخِ الرَّازِيِّ [٥٩/١].

وَلَا يَسْتَنْجِي بِطَعَامٍ؛ لِأَنَّهُ إِضَاعَةٌ^(١)، وَإِسْرَافٌ. وَلَا يَمِينُهُ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ الْإِسْتِنْجَاءِ بِالْيَمِينِ.

غاية البيان

الْحِجْنُ، وَالرَّوْثُ عَلْفٌ دَوَابَّهُمْ^(٢).

وَتَعَلَّقُ حَقَّ الْغَيْرِ لَا يَمْنَعُ التَّنْقِيَةَ، كَالِاسْتِنْجَاءِ بِثَوْبٍ غَيْرِهِ.

لَا يُقَالُ: سَلَّمْنَا أَنَّ التَّنْقِيَةَ تَحْصُلُ بِالْعَظْمِ؛ وَلَكِنْ لَا نُسَلِّمُ أَنَّهَا تَحْصُلُ بِالرَّوْثِ، وَهُوَ نَجَسٌ.

لِأَنَّا نَقُولُ: الرَّوْثُ يُخَفِّفُ النَّجَاسَةَ، وَلَا يَخْلِفُهَا غَيْرُهَا؛ لِأَنَّ الرَّوْثَ يَابِسٌ، وَكَلَامُنَا فِيهِ.

قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ إِضَاعَةٌ مَالٍ)، أَيُّ: لِأَنَّ الْإِسْتِنْجَاءَ بِالطَّعَامِ إِضَاعَةُ الْمَالِ، وَقَدْ نَهَى ﷺ عَنِ إِضَاعَةِ الْمَالِ.

قَالَ أَصْحَابُنَا: لَا يَجُوزُ اسْتِقْبَالُ الْقِبْلَةِ عِنْدَ الْحَاجَةِ فِي الثُّبُوتِ وَالصَّحَارِيِّ، وَفِي الْإِسْتِدْبَارِ: رَوَايَتَانِ^(٣)، خِلَافًا لِلشَّافِعِيِّ ﷺ فِي لَأْبْنِيَّةِ^(٤).

(١) فِي نَسَخِ غَايَةِ الْبَيَانِ: «إِضَاعَةُ مَالٍ».

(٢) أَخْرَجَهُ: مَسْمُومٌ فِي كِتَابِ الصَّلَاةِ، بَابِ الْجَهْرِ بِالْقِرَاءَةِ فِي الصَّبْحِ وَالْقِرَاءَةِ عَلَى الْحِجْنِ [رَقْمُ / ٤٥٠]، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي أَبْوَابِ الطَّهَارَةِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ / بَابُ مَا حَاءَ فِي كِرَاهِيَةِ مَا يَسْتَنْجَى بِهِ [رَقْمُ / ١٨]، وَالسَّائِي فِي «الْمَسْنَدِ الْكَبِيرِ» فِي كِتَابِ الطَّهَارَةِ / ذَكَرَ نَهْيَ النَّبِيِّ ﷺ عَنِ الْإِسْتِطَابَةِ بِالْعَظْمِ وَالرَّوْثِ [رَقْمُ / ٣٩]، مِنْ حَدِيثِ أَبِي مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِهِ. وَلَفْظُ مُسْلِمٍ: «نَكُمُ كُلُّ عَظْمٍ ذَكَرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ يَقَعُ فِي أَيْدِيكُمْ أَوْ فَرْ مَا يَكُونُ لَحْمًا، وَكُلُّ بَغْرَةٍ عَلْفٌ لِدَوَابِّكُمْ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: فَلَا تَسْتَنْجُوا بِهِمَا فَإِنَّهُمَا طَعَامٌ إِيَّاهُمَا».

قَالَ التِّرْمِذِيُّ: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ».

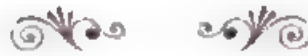
(٣) فَعَنْ أَبِي حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِيهِ رَوَايَتَانِ: فِي رَوَايَةٍ: يَكْرَهُ. وَفِي رَوَايَةٍ: لَا يَكْرَهُ. يَنْظُرُ: «بِدَائِعُ الصَّنَائِعِ» لِلْكَاسَانِيِّ [٥٠٤، ٥٠٥]، «فَتْحُ الْقَدِيرِ» لِأَبِي الْهَمَامِ [٤١٩/١]، «تَبْيِيحُ الْحَقَائِقِ» لِلزَّيْلَعِيِّ [١٦٧/١].

(٤) يَنْظُرُ: «الْحَاوِي الْكَبِيرُ» لِأَبِي الْحَسَنِ الْمَوْرِدِيِّ [١٥١/١]. وَ«الْبَيَانُ» لِلْعِمْرَانِيِّ [٢٠٨/١]، وَ«الْمَجْمُوعُ شَرْحُ الْمَهْذَبِ» لِلنَّوَوِيِّ [٧٨/٢].

﴿ غاية البيان ﴾

لَنَا: حَدِيثُ أَبِي أَيُّوبَ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا أَتَيْتُمُ الْغَائِطَ فَعِظُّوا قِبْلَةَ اللَّهِ تَعَالَى ، لَا تَسْتَقْبِلُوهَا وَلَا تَسْتَذِيرُوهَا ، وَلَكِنْ شَرُّوْا أَوْ غَرَّبُوا»^(١) .
وَقَالَ فِي «شَرْحِ الطَّحَاوِيِّ»: «لَا يَسْتَنْجِي بِعَلْفِ الْحَيَوَانِ ، مِثْلِ الْحَشِيشِ وَغَيْرِهِ» .

وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ^(٢) .

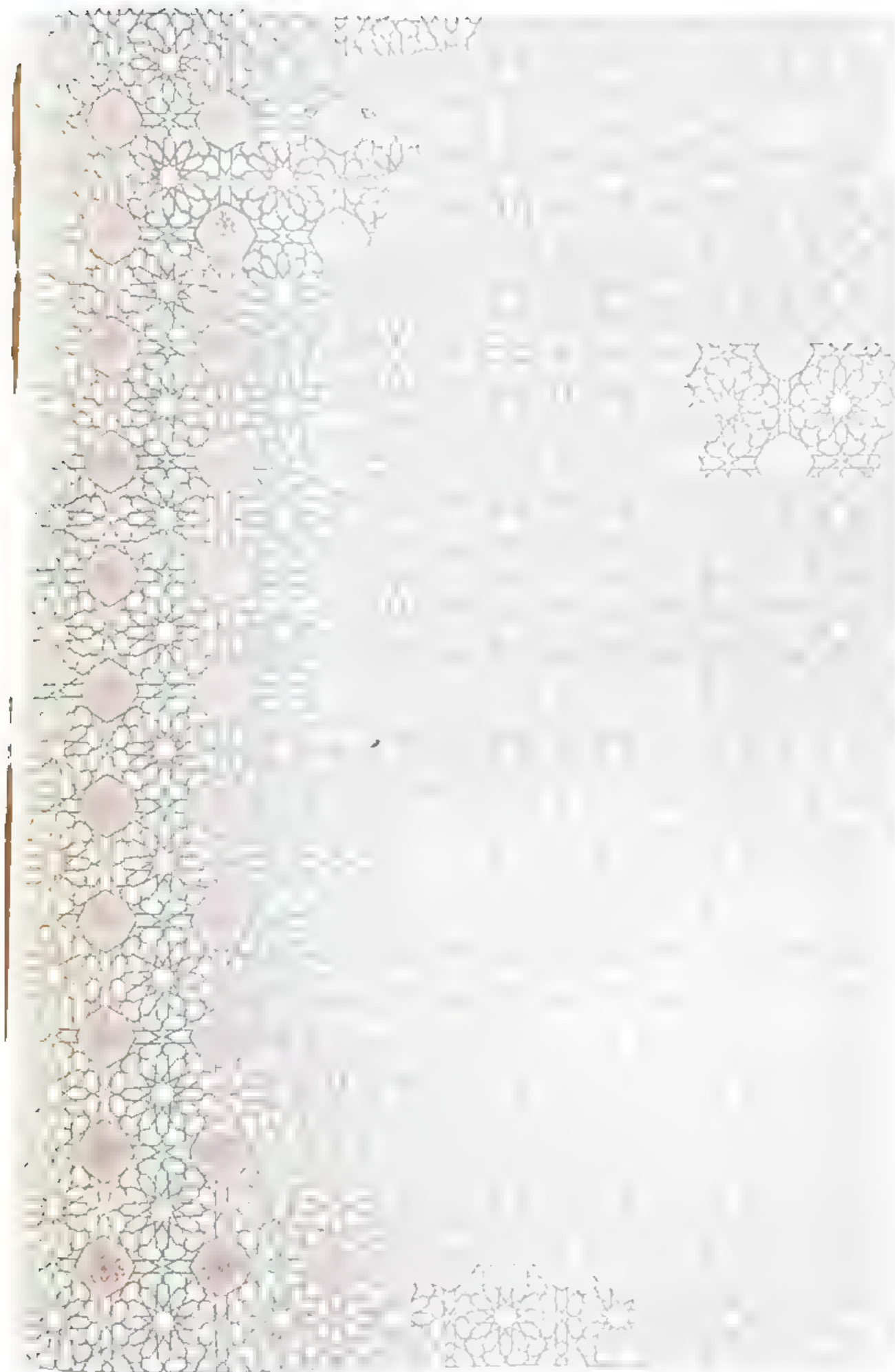


١- لحده بهذا السياق من حديث أبي أيوب ، وإنما هو مُتَنَزِعٌ مِنْ حَدِيثَيْنِ:

الأول أخرجه، الحارثي في أبواب القبلة/ باب قبلة أهل المدينة وأهل الشام والمشرق [رقم/ ٣٨٦] ، ومسلم في كتاب الطهارة/ باب الاستطابة [رقم/ ٢٦٤] ، من حديث أبي أيوب الأنصاري ، رَوَى عَنْهُ ﷺ قَالَ: «إِذَا أَتَيْتُمُ الْغَائِطَ فَلَا تَسْتَقْبِلُوا الْقِبْلَةَ ، وَلَا تَسْتَذِيرُوهَا وَلَكِنْ شَرُّوْا أَوْ غَرَّبُوا» .

والثاني أخرجه: حرب بن إسماعيل الكرماني في «مسائله/ كتاب الطهارة والصلاة» [ص/ ١١٦] ، وصري في «تهذيب الآثار» كما في: «نصب الراية» للزيلعي [١٠٣/١] ، من حديث سُرَّاقَةَ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أَتَى أَحَدُكُمْ الْغَائِطَ فَلْيُكْرِمِ قِبْلَةَ اللَّهِ ، وَلَا يَسْتَقْبِلِ الْقِبْلَةَ» . قال ابن حجر: «إسناده ضعيف» . ينظر: «نصب الراية» للزيلعي [١٠٣/١] ، و«التلخيص الحبير» لأمير حجر [٢٧٤/١] .

٢- ح، في حاشية: «م» ، و«ت» حكاية عن خط المؤلف: تَمَّ شَرْحُ الطَّهَارَاتِ تَصْنِيفًا فِي ٤٢ يَوْمًا بِالْقَاهِرَةِ .



كِتَابُ الصَّلَاةِ بَابُ الْمَوَاقِيتِ

﴿ غَايَةُ الْبَيَانِ ﴾

كِتَابُ الصَّلَاةِ بَابُ الْمَوَاقِيتِ

(٤٦٨) لَمَّا فَرَعَ عَنِ الطَّهَارَاتِ: شَرَعَ فِي الصَّلَاةِ؛ لِأَنَّهَا الْمَقْصُودَةُ، وَقَدَّمَ
الْأَوْقَاتَ؛ لِأَنَّهَا الْأَسْبَابُ، وَهِيَ مُقَدِّمَةٌ عَلَى الْمُسَبِّبَاتِ.

اعْلَمْ: أَنَّ الْمُوجِبَ لِلْأَحْكَامِ هُوَ اللَّهُ تَعَالَى، كَمَا أَنَّ الْمُوجِدَ هُوَ وَحْدَهُ لَا
شَرِيكَ لَهُ، إِلَّا أَنَّ الْأَوْقَاتَ جَعَلَهَا اللَّهُ تَعَالَى أَسْبَابًا لِلْوُجُوبِ؛ تَيْسِيرًا عَلَى الْعِبَادِ؛
لَأَنَّ إِيْجَابَ اللَّهِ تَعَالَى غَيْبٌ عَنَّا؛ لَا نَطْلُعُ عَلَيْهِ، فَجَعَلَ الْأَوْقَاتَ أَمَارَاتٍ عَلَى ذَلِكَ
الْإِيْجَابِ.

فَالْمُوجِبُ إِذْنٌ فِي الْحَقِيقَةِ: [١١٧/١ ط/م] هُوَ اللَّهُ تَعَالَى، إِلَّا أَنَّ الْأَوْقَاتَ لَمَّا
كَانَتْ مَعْرِفَةً لِلْوُجُوبِ؛ أَضِيفَتْ الْأَحْكَامُ إِلَيْهَا؛ فَسُمِّيَتْ: أَسْبَابًا.

ثُمَّ الْوَقْتُ سَبَبٌ لِنَفْسِ الْوُجُوبِ.

أَمَّا سَبَبُ وَجُوبِ الْأَدَاءِ: فَهُوَ الْخِطَابُ.

وَفَرَّقَ مَا بَيْنَهُمَا: أَنَّ الْوُجُوبَ عِبَارَةٌ عَنْ شُغْلِ الذِّمَّةِ، وَوُجُوبُ الْأَدَاءِ عِبَارَةٌ
عَنْ طَبِيعِ تَفْرِيعِ الذِّمَّةِ، وَتَمَامُ الْبَيَانِ مَرَّةً فِي شَرْحِ الْأَصُولِ (١).

اعْلَمْ: أَنَّ الصَّلَاةَ فِي اللُّغَةِ بِمَعْنَى: الدُّعَاءُ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ ﷺ: «إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ

(١) يَنْظُرُ: «التَّشْبِيهُنِ شَرْحُ الْأَخْصِيكَنِيِّ» لِلْمَوْلَفِ [٤٦٨/١].

غاية البيان

إِلَى طَعَامٍ فَلْيُجِبْ ، فَإِنْ كَانَ مُفْطِرًا فَلْيَأْكُلْ ، وَإِنْ كَانَ صَائِمًا فَلْيَصِلْ ^(١) .

أَيُّ: فَلْيَدْعُ لَهُم بِالْخَيْرِ وَالْبَرَكَةِ ، وَمِنْهُ قَوْلُ الْأَعَشَى ^(٢) :

وَصَهْبَاءَ ^(٣) طَافَ يَهْودِيَّتَهَا ❦ وَأَبْرَزَهَا وَعَلَيْتَهَا خَنَمَ

وَقَابَلَهَا الرِّيحُ فِي دَنِّهَا ❦ وَصَلَّى ^(٤) عَلَى دَنِّهَا وَارْتَسَمَ ^(٥)

بِصِفِّ الْخَمَرِ وَيَقُولُ: دَعَا لَهَا بِالسَّلَامَةِ وَالْبَرَكَةِ .

وَفِي الشَّرِيعَةِ: عِبَارَةٌ عَنِ الْأَفْعَالِ الْمَعْلُومَةِ نَحْوُ: الْقِيَامِ ، وَالرُّكُوعِ ، وَالشُّجُودِ .

وَهِيَ فَعَلَةٌ ، مِنْ صَلَّى ، كَالزَّكَاةِ ، مِنْ زَكَّى .

(١) أَخْرَجَهُ: مَسْمُومٌ فِي كِتَابِ النِّكَاحِ/ بَابِ الْأَمْرِ بِإِجَابَةِ الدَّاعِي إِلَى دَعْوَةٍ [رَقْمُ/ ١٤٣١] ، وَأَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ الصِّيَامِ/ بَابِ فِي الصَّائِمِ يَدْعِي إِلَى وَلِيمَةٍ [رَقْمُ/ ٢٤٦٠] ، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي كِتَابِ الصَّوْمِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ/بَابِ مَا جَاءَ فِي إِجَابَةِ الصَّائِمِ الدَّعْوَةَ [رَقْمُ/ ٧٨٠] ، وَالنَّسَائِيُّ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» فِي كِتَابِ الصِّيَامِ/بَابِ فِي الصَّائِمِ إِذَا دُعِيَ [رَقْمُ/ ٣٢٧٠] ، مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ . وَلَيْسَ عِنْدَ التِّرْمِذِيِّ قَوْلُهُ: «فَإِنْ كَانَ مُفْطِرًا فَلْيَأْكُلْ» .

قَالَ التِّرْمِذِيُّ: «حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَسَنٌ صَحِيحٌ» .

(٢) فِي قَصِيدَةِ رَنَانَةَ مَظْلَعُهَا:

أَتَهَجُّرُ غَايَةَ أَمْ تُلِمَّ ❦ أَمْ الْحَبْلُ وَإِوَيْتُهَا مُنْجَزِمٌ

يَنْظُرُ: «دِيْوَانُ الْأَعَشَى» [ص/ ٣٥] .

وَمُرَادُ الْمُؤَلِّفِ مِنَ الشَّاهِدِ: أَنَّ الصَّلَاةَ فِي اللَّعَةِ تَأْتِي بِمَعْنَى الدَّعَاءِ .

(٣) الصَّهْبَاءُ: الْحَمْرُ سَمِيَتْ بِذَلِكَ لِلْوَبْهِ ، قِيلَ: هِيَ الَّتِي عَصَرَتْ مِنْ عَنَبٍ أَبْيَضٍ . يَنْظُرُ: «لِسَانُ الْعَرَبِ» لَابِنِ مَنْظُورٍ [٥٣١/١] . مَادَّةُ (صَهْب) [

(٤) وَصَلَّى: أَيُّ: دَعَا لَهَا أَنْ لَا تَحْمُضَ وَلَا تَفْسُدَ . يَنْظُرُ: «لِسَانُ الْعَرَبِ» لَابِنِ مَنْظُورٍ [٤٦٤/١٤] . مَادَّةُ (صَلَا) [

(٥) وَارْتَسَمَ الرَّجُلُ: كَرِهَ وَدَعَا ، وَالْإِرْتِسَامُ: التَّكْبِيرُ وَالتَّعَوُّذُ . يَنْظُرُ: «لِسَانُ الْعَرَبِ» لَابِنِ مَنْظُورٍ [٢٤٢/١٢] . مَادَّةُ (رَسَم) [

غاية البيان

قَالَ الْمُطَرِّزِيُّ: «وَاشْتِقَاقُهَا مِنَ الصَّلَاةِ، وَهُوَ الْعَظْمُ الَّذِي عَلَيْهِ الْأَلْيَانِ^(١)؛ لِأَنَّ الْمُصَلِّيَّ يُحَرِّكُ صَلَوَتَهُ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ. وَقِيلَ: لِلثَّانِي مِنْ خَيْلِ السَّبَاقِ: الْمُصَلِّي؛ لِأَنَّ رَأْسَهُ يَلِي صَلَوَاتِي السَّابِقِ»^(٢).

ثُمَّ اعْلَمْ: أَنَّ الْمَأْمُورَ بِهِ نَوْعَانِ: مُطْلَقٌ عَنِ الْوَقْتِ، وَمُقَيَّدٌ بِهِ.

فَالْمُطْلَقُ: مِثْلُ الْأَمْرِ بِالزَّكَاةِ، وَالْعُشْرِ، وَصَدَقَةِ الْفِطْرِ، وَقَضَاءِ رَمَضَانَ.

وَالْمُقَيَّدُ: مِثْلُ الْأَمْرِ بِالصَّلَاةِ، وَصَوْمِ رَمَضَانَ، وَالْحَجِّ، وَقَدْ مَرَّ تَفْصِيلُ كُلِّ وَاحِدٍ فِي شَرْحِ الْأَصُولِ^(٣).

ثُمَّ الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الصَّلَاةَ مُقَيَّدَةٌ بِالْوَقْتِ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا﴾ [النساء: ١٠٣]، أَي: فَرَضًا مُوَقَّتًا.

يَعْنِي: مَحْدُودًا بِأَوْقَاتٍ؛ لَا يَجُوزُ إِخْرَاجُهَا عَنْ أَوْقَاتِهَا؛ لَكِنَّ الْأَوْقَاتَ مُجْمَلَةً بَيْنَهَا الرَّسُولُ ﷺ بِقَوْلِهِ وَفِعْلِهِ.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَى عَسَقِ اللَّيْلِ وَقُرْآنَ الْفَجْرِ﴾

[الإسراء: ٧٨].

[١١٢ م] دَلَكَتِ الشَّمْسُ، أَي: غَرَبَتْ، وَقِيلَ: زَالَتْ^(٤).

(١) هَبَ الْيَدَ. لِلْأَلْيَتَيْنِ، فَإِذَا أَفْرَدَتِ الْوَاحِدَةَ قُلْتُ: أَلْيَةً. يَنْظُرُ: «لِسَانُ الْعَرَبِ» لابن منظور [٤٣/١٤] مادة: [الـ].

(٢) يَنْظُرُ: «الْمَغْرِبُ فِي تَرْتِيبِ الْعَرَبِ» لِلْمُطَرِّزِيِّ [ص/٢٧١].

(٣) يَنْظُرُ: «التَّشْيِيعُ شَرْحُ الْأَخْيَاسِكِيِّ» لِلْمُؤَلِّفِ [٤١١/١ - ٤١٤].

(٤) يَنْظُرُ: «لِسَانُ الْعَرَبِ» لابن منظور [٤٢٦/١٠] مادة (دلك)، «الْمَصْبَاحُ الْمُنِيرُ» لِلْفَيْوَمِيِّ

[١٩٩/١] مادة (دلكت).

غاية البيان

وَعَسَقُ اللَّيْلِ: ظُلُمَتُهُ، وَهُوَ وَقْتُ صَلَاةِ الْعِشَاءِ^(١).

وَقُرْآنُ الْفَجْرِ، أَي: صَلَاةُ الْفَجْرِ.

وُسُمِّيَتِ الصَّلَاةُ قِرَاءًا؛ لِأَنَّ الْقِرَاءَةَ رُكْنٌ فِي الصَّلَاةِ، كَمَا سُمِّيَتِ الصَّلَاةُ رُكُوعًا وَسُجُودًا، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَسْجُدْ وَارْكَعْ﴾ [آل عمران: ٤٣].

قَالَ صَاحِبُ «الْكَشَافِ»: «فَإِنْ كَانَ الدُّلُوكُ: الزَّوَالُ؛ فَالْآيَةُ جَامِعَةٌ لِلصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ، وَإِنْ كَانَ الْغُرُوبُ؛ فَقَدْ خَرَجَتْ مِنْهَا الظُّهْرُ وَالْعَصْرُ»^(٢).

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفِي النَّهَارِ﴾^(٣) [هود: ١١٤]، أَي: غُدُوَّةً وَعَشِيَّةً.

فَصَلَاةُ الْغُدُوَّةِ: الْفَجْرُ.

وَصَلَاةُ الْعَشِيَّةِ: الظُّهْرُ وَالْعَصْرُ؛ لِأَنَّ مَا بَعْدَ الزَّوَالِ عَشِيَّةٌ. ﴿وَرُفْعًا مِنَ اللَّيْلِ﴾. وَسَاعَاتُ مِنَ اللَّيْلِ، وَهِيَ سَاعَاتُهُ الْقَرِيبَةُ مِنْ آخِرِ النَّهَارِ، مِنْ أَرْلَفِهِ: إِذَا قَرَّبَهُ، وَصَلَاةُ الرُّلْفِ: الْمَغْرِبُ وَالْعِشَاءُ^(٤).

ثُمَّ اعْلَمْ: أَنَّهُ إِنَّمَا بَدَأَ بِوَقْتِ صَلَاةِ الْفَجْرِ؛ لِأَنَّهُ وَقْتُ مُجْمَعٍ عَلَيْهِ لَا اخْتِلَافَ فِي أَوَّلِهِ وَلَا فِي آخِرِهِ.

وَيَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: وَقْتُ الْفَجْرِ أَوَّلُ النَّهَارِ، فَنَاسَبَ أَنْ يُذَكَّرَ أَوَّلًا.

(١) العسق أول ظلمة الليل، وقد عسق، أي اظلم. يطر: «مختار الصحاح» للرازي [ص/٤٨٨] مادة (عسق).

(٢) ينظر: «الكشاف» للزمخشري [٢/٦٨٦].

(٣) طرفي: نصيب على الطرف. كذا جاء في حاشية: «م». و«و».

(٤) ينظر: «الكشاف» للزمخشري [٢/٤٣٤].

أَوَّلُ وَقْتِ الْفَجْرِ: إِذَا طَلَعَ الْفَجْرُ الثَّانِي، وَهُوَ الْبَيَاضُ الْمُعْتَرِضُ فِي الْأُفُقِ. وَآخِرُ وَقْتِهَا: مَا لَمْ تَطْلُعِ الشَّمْسُ؛ لِحَدِيثِ إِمَامَةِ جَبْرِيلَ عليه السلام، فَإِنَّهُ أَمَّ

غَايَةُ الْبَيَانِ

وَأِنَّمَا بَدَأَ مُحَمَّدٌ أَصْلَ «الْجَامِعِ الصَّغِيرِ»: بِصَلَاةِ [٤٦/١ ط] الظُّهْرِ؛ لِأَنَّهَا أَوَّلُ صَلَاةٍ فُرِضَتْ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَعَلَى أُمَّتِهِ ^(١).

وَلِلنَّاسِ فِيَمَا يَعْشَقُونَ مَذَاهِبُ

قَوْلُهُ: (إِذَا طَلَعَ الْفَجْرُ الثَّانِي).

اعْلَمْ: أَنَّ الْفَجْرَ فَجْرَانِ: فَجْرٌ كَاذِبٌ، وَهُوَ الْمُسْتَطِيلُ الَّذِي يَبْدُو كَذَنْبِ السَّرْحَانِ ^(٢)، ثُمَّ يَعْقُبُهُ الظَّلَامُ، وَلِهَذَا سُمِّيَ: كَاذِبًا.

وَحُكْمُهُ: أَنَّهُ لَا يُحَرِّمُ شَيْئًا عَلَى الصَّائِمِ، وَلَا يُحِلُّ الصَّلَاةَ.

وَفَجْرٌ صَادِقٌ: وَهُوَ الْمُسْتَطِيلُ فِي الْأُفُقِ، أَيِ: الَّذِي يَبْدُو فَيَنْشُرُ ضَوْءَهُ فِي الْأُفُقِ، وَلَا يَعْقُبُهُ الظَّلَامُ ^(٣).

وَحُكْمُهُ: أَنَّهُ يُحَرِّمُ عَلَى الصَّائِمِ الْمُفْطِرَاتِ الثَّلَاثَ، وَيُحِلُّ الصَّلَاةَ.

زَوْي (١١٣ ط م) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ لِلصَّلَاةِ أَوَّلًا وَآخِرًا، وَإِنْ أَوَّلُ وَقْتِ الْفَجْرِ حِينَ يَطْلُعُ الْفَجْرُ، وَإِنْ آخِرُ وَقْتِهَا حِينَ تَطْلُعُ الشَّمْسُ» ^(٤).

(١) فيه بصر. لأن الصلاة فُرِضَتْ جملة واحدة. كذا رأيت بخط شيخنا يحيى الرهاوي على حاشية نسخة المؤلف. كذا جاء في حاشية: «م».

(٢) المراد بالسرحان هنا الذئب، ويُقال: الأسد. ينظر: «تج العروس» للزبيدي [٤٦٧/٦ مادة: سرح] =

(٣) ينظر: «لمغرب في ترتيب المغرب» للمطري [ص/٣٥١].

(٤) أخرجه الترمذي في أبواب الصلاة عن رسول الله ﷺ /باب ما جاء في مواقيت الصلاة عن النبي ﷺ [رقم/ ١٥١]، وأحمد في «المسند» [٢٣٢/٢]، والدارقطني في «سننه» [٢٦٢/١]، وسنن أبي هريرة ﷺ به. =

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِيهَا فِي الْيَوْمِ الْأَوَّلِ حِينَ طَلَعَ الْفَجْرُ، وَفِي الْيَوْمِ الثَّانِي حِينَ أَسْفَرَ جَدًّا، وَكَادَتْ الشَّمْسُ أَنْ تَطْلُعَ، ثُمَّ قَالَ فِي آخِرِ الْحَدِيثِ: «مَا بَيْنَ هَذَيْنِ الْوَقْتَيْنِ وَقْتُ لَكَ وَلِأَمْتِكَ» وَلَا مُعْتَبَرُ بِالْفَجْرِ الْكَاذِبِ، وَهُوَ الْبَيَاضُ الَّذِي يَبْدُو طَوَّلًا، ثُمَّ يُعَقِّبُهُ الظَّلَامُ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: [١٥/ظ] «لَا يَغْرَنَكُمُ أَذَانُ بِلَالٍ وَلَا الْفَجْرُ الْمُسْتَطِيلُ، وَإِنَّمَا الْفَجْرُ الْمُسْتَطِيرُ فِي الْأَفُقِ أَيْ الْمُنْتَشِرِ فِيهِ».

عَايَةُ الْبَيَانِ

رَوَاهُ: التِّرْمِذِيُّ مُسْنَدًا. أَيْ: الْجُزْءُ الْمُتَّصِلُ بِطُلُوعِ الشَّمْسِ.

قَوْلُهُ: (فِيهَا فِي الْيَوْمِ الْأَوَّلِ)، أَيْ: فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ.

لَا يُقَالُ: قَوْلُهُ: (مَا بَيْنَ هَذَيْنِ وَقْتُ لَكَ وَلِأَمْتِكَ^(١)) يَقْتَضِي أَنْ لَا يَكُونَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَقْتًا.

لِأَنَّا نَقُولُ: عَلِمَ بِفِعْلِ جَبْرِيلَ ﷺ أَنَّ الْأَوَّلَ وَالْآخِرَ وَقْتُ؛ فَاحْتِجَجَ إِلَى بَيَانِ مَا بَيْنَهُمَا، فَبَيَّنَهُ ﷺ بِقَوْلِهِ.

= قَالَ الدَّارِقُطَنِيُّ: «هَذَا لَا يَصِحُّ مُسْنَدًا».

وَقَالَ ابْنُ الْقُطَّانِ: «هُوَ صَحِيحٌ». يَنْظُرُ: «بَيَانُ الْوَهْمِ وَالْإِبْهَامِ» لِابْنِ الْقُطَّانِ [٦٧٥/٥].

(١) قَالَ الْعِيسَى: «هَذَا الْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ حَمَاعَةٌ مِنَ الصَّحَابَةِ، وَلَيْسَ فِي حَدِيثٍ وَاحِدٍ مِنْهُمْ هَذَا اللَّفْظُ بِهَذِهِ الْعِبَارَةِ، فَعِبَارَةُ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ: «وَالْوَقْتُ فِيمَا بَيْنَ هَذَيْنِ الْوَقْتَيْنِ» وَعِبَارَةُ حَدِيثِ جَابِرٍ ﷺ: «مَا بَيْنَ هَذَيْنِ وَقْتُ كُلُّهُ»، وَعِبَارَةُ حَدِيثِ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ ﷺ: «مَا بَيْنَ هَذَيْنِ وَقْتُ صَلَاةٍ». وَعِبَارَةُ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ: «مَا بَيْنَ هَذَيْنِ وَقْتُ»، بِدُونِ لَفْظَةِ: «كُلُّهُ» مِمَّا فِي حَدِيثِ جَابِرٍ ﷺ.

وَفِي طَرِيقِ آخَرٍ لِأَبِي هُرَيْرَةَ أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ قَالَ: «الصَّلَاةُ مَا بَيْنَ صَلَاتِكَ أَمْسٍ وَصَلَاتِكَ الْيَوْمِ»، وَفِي حَدِيثِ أَبِي مُوسَى ﷺ: «أَنْ سَأَلَا سَالَ السِّي ﷺ... الْحَدِيثُ، وَفِي آخِرِهِ: ثُمَّ قَالَ - أَيْ النَّبِيُّ ﷺ -: «أَيُّ السَّائِلِ عَنْ وَقْتِ الصَّلَاةِ؟ الْوَقْتُ: فِيمَا بَيْنَ هَذَيْنِ». وَفِي حَدِيثِ ابْنِ بَرِيدَةَ: «وَقْتُ صَلَاتِكُمْ مَا بَيْنَ مَا رَأَيْتُمْ». يَنْظُرُ: «الْبَنَاءُ شَرْحُ الْهَدَايَةِ» لِلْعَيْنِيِّ [١٤/١٢]. وَ«الدَّرَايَةُ فِي تَخْرِيجِ أَحَادِيثِ الْهَدَايَةِ» لِابْنِ حَجَرٍ [٩٨/١].

وَأَوَّلُ وَقْتِ الظُّهْرِ: إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ، لِإِمَامَتِهِ جَبْرِيلُ عليه السلام فِي الْيَوْمِ الْأَوَّلِ
حِينَ زَالَتِ الشَّمْسُ.

وَأَخِرُ وَقْتُهَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ عليه السلام: إِذَا صَارَ ظِلُّ كُلِّ شَيْءٍ مِثْلِيهِ، سِوَى فَيءِ
الرَّوَالِ. وَقَالَا: إِذَا صَارَ الظِّلُّ مِثْلَهُ، وَهُوَ رَوَايَةٌ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ عليه السلام.

غاية البيان

أَوْ نَقُولُ: فِعْلُهُ لِبَيَانِ الْجَوَازِ، وَقَوْلُهُ لِبَيَانِ الْإِسْتِحْبَابِ؛ لِأَنَّ فِي رِعَايَةِ الْأَوَّلِ
تَعْسُرًا، وَفِي الْآخِرِ خَشْيَةُ الْقَوْتِ، فَصَارَ مَا بَيْنَهُمَا مُسْتَحَبًّا.
قَوْلُهُ: (وَأَخِرُ وَقْتُهَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ: إِذَا صَارَ ظِلُّ كُلِّ شَيْءٍ مِثْلِيهِ، سِوَى فَيءِ
الرَّوَالِ).

اعْلَمْ: أَنَّ الرِّوَايَاتِ اخْتَلَفَتْ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ فِي آخِرِ وَقْتِ الظُّهْرِ.
رَوَى مُحَمَّدٌ عَنْهُ: إِذَا صَارَ ظِلُّ كُلِّ شَيْءٍ مِثْلِيهِ سِوَى فَيءِ الرَّوَالِ: يَخْرُجُ وَقْتُ
الظُّهْرِ، وَيَدْخُلُ وَقْتُ الْعَصْرِ، وَبِهِ أَخَذَ أَبُو حَنِيفَةَ^(١).
وَرَوَى الْحَسَنُ بْنُ زِيَادٍ عَنْهُ: إِذَا صَارَ ظِلُّ كُلِّ شَيْءٍ مِثْلَهُ سِوَى فَيءِ الرَّوَالِ:
يَخْرُجُ وَقْتُ الظُّهْرِ، وَيَدْخُلُ وَقْتُ الْعَصْرِ^(٢).
وَبِهِ أَخَذَ أَبُو يُوسُفَ، وَمُحَمَّدٌ، وَزُفَرٌ، وَالشَّافِعِيُّ^(٣).

١. حار هذه الرواية أصحاب المتون كالنسفي في «الكنز» [ص ٨]، و«المختار» [٥٢/١]، و«غور
الاحكام» [٥١/١]، وصححه صاحب «المراقي» [ص ٢٠٢]، و«البحر» [٢٥٧/١ - ٢٥٨].
٢. احتارها لطحاوي في «مختصره» [ص ٢٣]، واستظهره الشرنبلالي في «حاشية على الدرر»
[٥١/١]. واحتاره صاحب «الدر المختار» [ص ٢٤٠]، وقال: وفي «غور الأذكار» وهو المأخوذ
به. وفي «الرهان»: وهو الأظهر لبيان جبريل، وهو نص في الباب، وفي «الفيض»: وعليه عمل
نفس اليوم وبه يفتي. وينظر: «العناية شرح الهداية» لأكمل الدين [٢١٩/١]، «البحر الرائق» لابن
نجيم [٢٥٧/٢]، «تبيين الحقائق» للزيلعي [٧٩/١].
٣. بيطر. «الأم» للشافعي [١٥٧/٢]. و«التنبيه في الفقه الشافعي» للشيرازي [ص ٢٥]. و«البيان»
للمعمراني [٢٥/١].

غاية البيان

وَرَوَى أَسَدُ بْنُ عَمْرٍو^(١) عَنْهُ: إِذَا صَارَ ظِلُّ كُلِّ شَيْءٍ مِثْلِيهِ سِوَى فِيءِ الزَّوَالِ يَخْرُجُ وَقْتُ الظُّهْرِ، وَلَا يَدْخُلُ وَقْتُ الْعَصْرِ حَتَّى يَصِيرَ ظِلُّ كُلِّ شَيْءٍ مِثْلِيهِ، فَيَكُونُ بَيْنَ وَقْتِ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ وَقْتُ مُهْمَلٌ، كَمَا بَيْنَ [١/١٣/م] الظُّهْرِ وَالْفَجْرِ، كَذَا فِي «التُّخْفَةِ»^(٢).

وهذا معنى ما ذَكَرَ فِي «شرح الأقطع»: عَنِ الْمُعَلَّى، عَنْ أَبِي يُوسُفَ، عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ: إِذَا صَارَ الظِّلُّ أَقْلَ مِنْ قَامَتَيْنِ؛ خَرَجَ وَقْتُ الظُّهْرِ وَلَمْ يَدْخُلْ وَقْتُ الْعَصْرِ، فَإِذَا صَارَ الظِّلُّ قَامَتَيْنِ دَخَلَ وَقْتُ الْعَصْرِ^(٣).

قَالَ أَبُو الْحَسَنِ الْكَزْخِيُّ: وَهِيَ أَعْجَبُ الرِّوَايَاتِ إِلَيَّ؛ لِمُوَافَقَتِهَا لِظَاهِرِ الْأَخْبَارِ.

وَوَجَّهَهَا: «أَنَّ جَبْرِيلَ ﷺ صَلَّى بِالنَّبِيِّ ﷺ فِي الْيَوْمِ الثَّانِي حِينَ صَارَ ظِلُّ كُلِّ شَيْءٍ مِثْلَهُ»^(٤). ذَكَرَهُ فِي «السُّنَنِ»، وَ«الْجَامِعُ التِّرْمِذِيُّ».

(١) هو: أَسَدُ بْنُ عَمْرٍو أَبُو الْمُثَنَّى - وَقِيلَ أَبُو عَمْرٍ - النَّجَلِيُّ الْقُسَيْرِيُّ، الْكُوفِيُّ الْقَفِيَّةُ، وَاحِدُ الْأَنْثَمَةِ الْأَعْلَامِ، وَصَاحِبُ أَبِي حَنِيفَةَ، وَقِيلَ: هُوَ أَوَّلُ مَنْ كَتَبَ كُتُبَ أَبِي حَنِيفَةَ. (تُوفِيَ سَنَةَ: ١٨٨هـ).
يَنْظُرُ: «تَارِيخُ الْإِسْلَامِ» لِذَهَبِي [٤/٨٠٧]. وَ«الْحَوَاهِرُ الْمَضِيَّةُ» لِعَبْدِ الْفَادِرِ الْقُرْشِيِّ [١/١٤٠].
و«الْبَرَقَةُ الْوَفِيَّةُ فِي طَبَقَاتِ الْحَمِيَّةِ» لِلْفَيْزِ وَرَبَادِي [ق/١٢/ب] مَخْطُوطُ مَكْتَبَةِ رَئِيسِ الْكِتَابِ - تَرْكِيَا/ (رَقْمُ الْحِفْظِ: ٦٧١)، وَ«سُلَّمُ الْوُصُورِ إِلَى طَبَقَاتِ الْمَحُولِ» لِحَاجِي خَلِيفَةَ [١/٢٩٦].

(٢) يَنْظُرُ: «نَحْفَةُ الْفُقَهَاءِ» لِعَلَاءِ الدِّينِ السَّمَرْقَنْدِيِّ [١/١١٠].

(٣) يَنْظُرُ: «شرح الأقطع على مختصر القدوري» [ق/٤٢] مَخْطُوطُ مَكْتَبَةِ دَارِ الْكِتَابِ الْمَصْرِيَّةِ.

(٤) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ الصَّلَاةِ، باب فِي الْمَوَاقِيتِ [رَقْمُ/٣٩٣]، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي/ باب مَا جَاءَ فِي مَوَاقِيتِ الصَّلَاةِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ [رَقْمُ/١٤٩]. وَاحْمَدُ فِي «المُسْنَدِ» [١/٣٣٣]، وَابْنُ حَزِيمَةَ [رَقْمُ/٣٢٥]، وَابْنُ بَرٍ فِي «تَعْطِيمِ قَدْرِ الصَّلَاةِ» [١/١١٤]، مِنْ حَدِيثِ نَافِعِ بْنِ جُبَيْرٍ بْنِ مُطْعِمٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

قَالَ التِّرْمِذِيُّ: «حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ».

غاية البيان

ومعلوم أن فعل الصلاة لا يستغرق ما بين المثل والمثلين؛ فدل على أن آخر وقت الظهر قبل المثلين، وفعل النبي ﷺ في ذلك اليوم كان بياناً لآخر الوقت. ولأبي حنيفة: حديث سليمان بن بريدة، عن أبيه: أن رجلاً سأل النبي ﷺ عن مواقيت الصلاة، فقال: «اجعل صلاتك معنا في هذين اليومين»^(١). فأمر بلا فاذن في اليوم الأول، وأقام الظهر حين زالت الشمس، ثم أمره فأقام العصر والشمس بيضاء مرتفعة، ثم أمره في اليوم الثاني فأبرد بالظهر وأمعن بالإبراد. وهذا لا يقال إلا بعد المثل.

وحدث البخاري: مسنداً إلى أبي سعيد قال: قال رسول الله ﷺ: «أبردوا بالظهر، فإن شدة الحر من فيح جهنم»^(٢).

وفي الزوال: هو الظل الذي يكون للأشياء وقت الزوال.

وطريق معرفته: أن تفرز خشبة مستوية في أرض مستوية قبل الزوال، وتجعل لمسح لظل علامة، فإذا قصر الظل [١٧/١] لم يكن الزوال، وإن طال فقد زالت، وإن لم يقصر ولم يطل [١٣١ ط م] يسمى القيء حينئذ: في الزوال، وهو الظل الأصلي.

عن ابن عبد البر: «وقد تكلم بعض الناس في حديث ابن عباس هذا بكلام لا وجه له، ورواه كلهم مشهورون بالعلم». ينظر: «التمهيد» لابن عبد البر [٢٨/١٨].

(١) ححه مسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة/ باب أوقات الصلوات الخمس [رقم/ ٦١٣]، مسند أبي حنيفة في كتاب المواقيت/ باب أول وقت المغرب [رقم/ ٥١٩]، وابن ماجه في كتاب الصلاة/ باب مواقيت الصلاة [رقم/ ٦٦٧]، من حديث سليمان بن بريدة عن أبيه ﷺ به.

(٢) ححه البخاري في كتاب مواقيت الصلاة/ باب الإبراد بالظهر في شدة الحر [رقم/ ٥١٣]، ححه في «المسند» [٥٢/٣]، وأبو يعلى في «مسنده» [رقم/ ١٣٠٩]، من حديث أبي سعيد الخدري ﷺ به.

وَفِي الزَّوَالِ: هُوَ الْفِيءُ الَّذِي يَكُونُ لِلْأَشْيَاءِ وَقْتُ الزَّوَالِ. لَهُمَا: إِمَامَةُ جِبْرِيلَ ﷺ فِي صَلَاةِ الْعَصْرِ فِي الْيَوْمِ الْأَوَّلِ فِي هَذَا الْوَقْتِ. وَلَهُ: قَوْلُهُ ﷺ: «أَبْرِدُوا بِالظُّهْرِ؛ فَإِنَّ شِدَّةَ الْحَرِّ مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ». وَأَشَدُّ الْحَرِّ فِي دِيَارِهِمْ كَانَ فِي هَذَا الْوَقْتِ، وَإِذَا تَعَارَضَتِ الْآثَارُ لَا يَنْقُضِي الْوَقْتُ بِالشَّكِّ.

غاية البيان

وَعَنْ أَبِي حَنِيفَةَ: يُنْظَرُ إِلَى قُرْصِ الشَّمْسِ، فَمَا دَامَ فِي كَبِدِ السَّمَاءِ فَإِنَّهَا لَمْ تَزَلْ، فَإِنْ انْحَطَّتْ يَسِيرًا فَقَدْ زَالَتْ.

قَالَ الْمُطَرِّزِيُّ: «أَبْرَدَ: دَخَلَ فِي الْبَرْدِ، كَأَصْبَحَ إِذَا دَخَلَ فِي الصَّبَاحِ. وَمِنْهُ: أَبْرِدُوا بِالظُّهْرِ، وَالْبَاءُ لِلتَّعْدِيَةِ، وَالْمَعْنَى: أَدْخِلُوا صَلَاةَ الظُّهْرِ فِي الْبَرْدِ، أَيْ: صَلُّوْهَا إِذَا سَكَنْتْ شِدَّةُ الْحَرِّ، حَتَّى تُبْرِدُوا»^(١).

وَفَيْحُ جَهَنَّمَ: شِدَّةُ حَرِّهَا^(٢).

قَوْلُهُ: (فِي الْيَوْمِ الْأَوَّلِ)، أَيْ: (فِي هَذَا الْوَقْتِ)، أَيْ: إِذَا صَارَ ظِلُّ كُلِّ شَيْءٍ مِثْلَهُ.

قَوْلُهُ: (وَإِذَا تَعَارَضَتِ الْآثَارُ لَا يَنْقُضِي الْوَقْتُ بِالشَّكِّ).

بَيَانُهُ: أَنَّ إِمَامَةَ جِبْرِيلَ فِي صَلَاةِ الْعَصْرِ فِي الْيَوْمِ الْأَوَّلِ فِيمَا إِذَا صَارَ ظِلُّ كُلِّ شَيْءٍ مِثْلَهُ؛ دَلَّتْ عَلَى خُرُوجِ وَقْتِ الظُّهْرِ.

وَحَدِيثُ الْإِبْرَادِ بِالظُّهْرِ: دَلٌّ عَلَى عَدَمِ خُرُوجِ وَقْتِ الظُّهْرِ؛ لِأَنَّ شِدَّةَ الْحَرِّ فِي دِيَارِهِمْ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ، فَإِذَا ثَبَتَ التَّعَارُضُ قُلْنَا: إِنَّ وَقْتُ الظُّهْرِ كَانَ بَيِّنًا^(٣)، فَلَا يَخْرُجُ بِالشَّكِّ.

(١) ينظر: «المغرب في ترتيب المغرب» للمطري [ص/٤٠].

(٢) ينظر: المصدر السابق [ص/٣٦٨].

(٣) أي: كان ثابتاً. كذا جاء في حاشية: «و».

وَأَوَّلُ وَقْتِ الْعَصْرِ: إِذَا خَرَجَ وَقْتُ الظُّهْرِ عَلَى الْقَوْلَيْنِ. وَآخِرُ وَقْتِهَا: مَا لَمْ تَغْرُبِ الشَّمْسُ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «مَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الْعَصْرِ قَبْلَ أَنْ تَغْرُبَ الشَّمْسُ؛ فَقَدْ أَدْرَكَهَا».

عَايَةُ السَّيَّارِ

قَوْلُهُ: (عَلَى الْقَوْلَيْنِ).

وَذَلِكَ لِمَا رُوِيَ فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ: «وَأَخِرُ وَقْتُ الظُّهْرِ: حِينَ يَدْخُلُ وَقْتُ الْعَصْرِ»^(١). كَذَلِكَ فِي «شَرْحِ أَبِي نَصْرٍ»^(٢).

وَأَرَادَ بِالْقَوْلَيْنِ: قَوْلَ أَبِي حَنِيفَةَ - فِي الرَّوَايَةِ الْمَشْهُورَةِ عَنْهُ -، وَقَوْلَ أَبِي يُوسُفَ وَمُحَمَّدٍ^(٣).

بَيَانُهُ: أَنَّ أَوَّلَ وَقْتِ الْعَصْرِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ: إِذَا خَرَجَ وَقْتُ الظُّهْرِ، بَأَنْ يَكُونَ ظِلُّ كُلِّ شَيْءٍ مِثْلِيَّهِ؛ سِوَى الظِّلِّ الْأَصْلِيِّ.

وَعِنْدَهُمَا: أَوَّلُ وَقْتِ الْعَصْرِ إِذَا خَرَجَ وَقْتُ الظُّهْرِ، بَأَنْ يَكُونَ ظِلُّ كُلِّ شَيْءٍ مِثْلَهُ سِوَى الظِّلِّ الْأَصْلِيِّ.

فَمَعْنَى قَوْلِهِ: ((١/١١٤/م)) عَلَى الْقَوْلَيْنِ، عَلَى اعْتِبَارِ الْقَوْلَيْنِ فِي خُرُوجِ وَقْتِ الظُّهْرِ، كَمَا قُلْنَا.

أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ فِي أَبْوَابِ الصَّلَاةِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ / بَابُ مَا جَاءَ فِي مَوَاقِيتِ الصَّلَاةِ عَنِ النَّبِيِّ

ﷺ [رَقْمُ ١٥١]، وَاحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» [٢٣٢/٢]، وَالدَّارِقُطْنِيُّ فِي «سُنَنِهِ» [٢٦٢/١]،

وَسَيِّهْنِي فِي «سُنَنِ الْكِبَرِيِّ» [رَقْمُ ١٦٣٥]، مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه بِهِ.

قَالَ الدَّارِقُطْنِيُّ: «هَذَا لَا يَصِحُّ مُسْنَدًا».

وَقَالَ ابْنُ الْقَطَّانِ: «هُوَ صَحِيحٌ». يَنْظُرُ: «بَيَانُ الْوَهْمِ وَالْإِبْهَامِ» لِابْنِ الْقَطَّانِ [٦٧٥/٥].

(١) يَنْظُرُ: «اشرح الأقطع على مختصر القدروي» (ق ٤٢/ب).

(٢) سَحَّسَنَ ابْنُ عَابِدِينَ فِي «رَدِّ الْمُحْتَارِ» [٢٤٠/١] أَنَّ الْإِحْتِيَاطَ أَنْ لَا يُؤَخَّرَ الظُّهْرَ إِلَى الْمِثْلِ، وَأَنْ

لَا يُصَلِّيَ الْعَصْرَ حَتَّى يَبْلُغَ الْمِثْلَيْنِ؛ لِيَكُونَ مُؤَدِّيًا لِلصَّلَاتَيْنِ فِي وَقْتِهِمَا بِالْإِجْمَاعِ. وَيَنْظُرُ: «اَفْتَحَ

الْقَدِيرُ» [١٩٣/١].

وَأَوَّلُ وَقْتِ الْمَغْرِبِ: إِذَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ . وَآخِرُ وَقْتِهَا: مَا لَمْ يَغِبِ الشَّفَقُ .
وَقَالَ الشَّافِعِيُّ رحمته الله: بِمِقْدَارِ مَا يُصَلِّي فِيهِ ثَلَاثُ رَكَعَاتٍ ؛ لِأَنَّ جِبْرِيلَ عليه السلام
أَمَّ فِي الْيَوْمَيْنِ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ .

غاية البيان

وَأِنَّمَا قَيَّدْنَا قَوْلَ أَبِي حَنِيفَةَ بِالرَّوَايَةِ الْمَشْهُورَةِ عَنْهُ ؛ اخْتِرَازًا عَنْ رِوَايَةِ أُسَدٍ
عَنْهُ ، حَيْثُ يَخْرُجُ الظُّهْرُ وَلَا يَدْخُلُ الْعَصْرُ ، فَلَا يَكُونُ أَوَّلُ الْعَصْرِ إِذَا خَرَجَ الظُّهْرُ
عَلَى تِلْكَ الرِّوَايَةِ .

قَوْلُهُ: (مِقْدَارُ مَا يُصَلِّي فِيهِ ثَلَاثُ رَكَعَاتٍ) .

وَهَذَا الْقَدْرُ لَيْسَ بِكَافٍ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ ؛ بِدَلِيلِ مَا ذَكَرَهُ صَاحِبُ «التَّحْفَةِ»
بِقَوْلِهِ: «قَالَ الشَّافِعِيُّ: إِذَا مَضَى مِنَ الْوَقْتِ مَا يَتَطَهَّرُ الْإِنْسَانُ ، وَيُؤَذِّنُ وَيُقِيمُ ،
وَيُصَلِّي الْمَغْرِبَ ثَلَاثَ رَكَعَاتٍ ؛ يَخْرُجُ وَقْتُ الْمَغْرِبِ ، حَتَّى إِذَا صَلَّى الْمَغْرِبَ بَعْدَ
ذَلِكَ يَكُونُ قَضَاءً»^(١) .

قَالَ الْغَزَالِيُّ: ثُمَّ فِي وَقْتِ الْمَغْرِبِ قَوْلَانِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ مَمْتَدٌّ إِلَى غُرُوبِ الشَّفَقِ ، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ^(٢) .

وَالثَّانِي: أَنَّهُ إِذَا مَضَى بَعْدَ الْغُرُوبِ وَقْتُ وُضُوءٍ ، وَأَذَانٍ ، وَإِقَامَةٍ ، وَقَدْرُ
خَمْسِ رَكَعَاتٍ ؛ فَقَدْ انْقَضَى الْوَقْتُ . كَذَا فِي «الْوَسِيطِ»^(٣) .

قَوْلُهُ: (أَمَّ فِي الْيَوْمَيْنِ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ) .

يَعْنِي: لَوْ كَانَ وَقْتُ الْمَغْرِبِ مُمْتَدًّا ؛ لَمْ يَزُمْ جِبْرِيلُ عليه السلام فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ ؛ لِأَنَّهُ

(١) ينظر: «تحفة الفقهاء» لعلاء الدين السمرقندي [١٠١/١] .

(٢) يطر: «المعني» لابن قدامة [٢٧٦/١] . و«الفروع» لابن مفلح [٤٣١/١] . و«الروض المربع» للبهوتي [ص/٦٩] .

(٣) ينظر: «الوسيط في المذهب» لأبي حامد الغزالي [١٣/٢ - ١٥] .

وَلَنَا: قَوْلُهُ: «أَوَّلُ وَقْتِ الْمَغْرِبِ حِينَ تَغْرُبُ الشَّمْسُ وَآخِرُهُ حِينَ يَغِيبُ الشَّفَقُ» وما رواه: كَانَ لِلتَّحَرُّزِ عَنِ الْكَرَاهَةِ.
ثُمَّ الشَّفَقُ: هُوَ الْبَيَاضُ الَّذِي فِي الْأَفْقِ بَعْدَ الْحُمْرَةِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ عليه السلام.

﴿ عَايَةُ الْبَيَانِ ﴾

كَانَ يَعْلَمُ أَوَّلَ الْوَقْتِ وَآخِرَهُ.

وَلَنَا: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ^(١): «أَوَّلُ وَقْتِ الْمَغْرِبِ حِينَ تَغْرُبُ الشَّمْسُ، وَآخِرُهُ حِينَ يَغِيبُ الْأَفْقُ»^(٢).

وإمامة جبريل عليه السلام: إِنَّمَا كَانَ كَذَلِكَ؛ اخْتِزَاً عَنِ الْوُقُوعِ فِي الْوَقْتِ الْمَكْرُوهِ؛ لِأَن تَأْخِيرَ الْمَغْرِبِ إِلَى آخِرِ الْوَقْتِ مَكْرُوهٌ، فَسَقَطَ التَّعْلُقُ بِإِمَامَةِ جَبْرِيلَ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ.

قَوْلُهُ: (وَمَا رَوَاهُ كَانَ لِلتَّحَرُّزِ)، أَي: الَّذِي رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ مِنْ إِمَامَةِ جَبْرِيلَ عليه السلام.

قَوْلُهُ: (ثُمَّ الشَّفَقُ: هُوَ [١١٤/١ ط/م] الْبَيَاضُ الَّذِي فِي الْأَفْقِ بَعْدَ الْحُمْرَةِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ^(٣)). وَهُوَ قَوْلُ: أَبِي بَكْرٍ، وَعُمَرُ، وَمُعَاذٍ، وَأَنْسٍ، وَابْنِ الزُّبَيْرِ^(٤).

(١) دَرَدُ التِّرْمِذِيِّ مُسْنَدًا مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ. كَذَا جَاءَ فِي حَاشِيَةِ: «م»، وَ«و».

(٢) حَرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ فِي أَنْوَابِ الصَّلَاةِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ / بَابُ مَا جَاءَ فِي مُوَافِقَاتِ الصَّلَاةِ عَنِ النَّبِيِّ

صَلَّى. [رَقْمُ ١٥١]، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» [٢٣٢/٢]، وَالدَّارَقُطْنِيُّ فِي «سُنَنِهِ» [٢٦٢/١]،

وَسَهْنِي فِي «سِتْرِ الْكَبِيرِ» [رَقْمُ ١٦٣٥]، مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ عليه السلام بِهِ.

قَالَ الدَّارَقُطْنِيُّ: «هَذَا لَا يَصِحُّ مُسْنَدًا».

وَلَوْ سَلَّ الْقَطَانُ: «هُوَ صَحِيحٌ». يَنْظُرُ: «بَيَانُ الْوَهْمِ وَالْإِيهَامِ» لِابْنِ الْقَطَانِ [٦٧٥/٥].

(٣) حَجَلَ فِي «شَرْحِ الْأَفْطَحِ» الْبَيَاضُ: قَوْلُ عُمَرَ وَمُعَاذٍ. كَذَا جَاءَ فِي حَاشِيَةِ: «م»، وَ«و». وَاخْتَارَهُ

صَحَابُونِي فِي «مَخْتَصَرِهِ» [ص ٢٣]. وَصَاحِبُ «الْكَنْزِ» [ص ٩]، وَ«الْمُلْتَقَى» [ص ١٠]، وَ«الْفَرَرُ»

[٥١/١]، وَ«الْفَتْحُ» [١٩٦/١]، وَ«الْبَحْرُ» [٢٥٨/١ - ٢٥٩].

(٤) «مُصَنَّفُ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ» [٢٦٣/٢، ٢٨٢]. وَ«مُصَنَّفُ عَبْدِ الرَّزَاقِ» [٥٥١/١].

وَقَالَا: هُوَ الْحُمْرَةُ. وَهُوَ رِوَايَةٌ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ رحمته الله، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ؛
لِقَوْلِهِ رحمته الله: «الشَّفَقُ هُوَ الْحُمْرَةُ».

﴿عامة النيبان﴾

وَرَوَى اسَدُ بْنُ عَمْرٍو عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ: أَنَّهُ الْحُمْرَةُ، وَهُوَ قَوْلُ: ابْنِ عُمَرَ،
وَشَدَّادِ بْنِ أَوْسٍ، وَعُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ ^(١).

وَبِهِ قَالَ أَبُو يُونُسَ، وَمُحَمَّدٌ، وَالشَّافِعِيُّ رحمته الله ^(٢).

لَهُمْ: أَنَّ الشَّفَقَ هُوَ الْحُمْرَةُ فِي الْعُرْفِ ^(٣).

وَلَأَبِي حَنِيفَةَ: ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ﴾ [الإسراء: ٧٨]
[٤٧/١ ط]، أَي: لِيُغْرِبِ الشَّمْسُ إِلَى اجْتِمَاعِ ظِلْمَةِ اللَّيْلِ.

وَالْمُرَادُ بِهِ: صَلَاةُ الْعِشَاءِ بِالنَّقْلِ عَنْ أَثَمَةَ التَّفْسِيرِ، وَذَا لَا يَكُونُ إِلَّا بَعْدَ الْبَيَاضِ.

وَيَدُلُّ عَلَيْهِ: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «وَأَخِرُ وَقْتِ الْمَغْرِبِ إِذَا
اسْوَدَّ الْأَفُقُ» ^(٤). وَلَا يَخْصُلُ اسْوَدَّاهُ إِلَّا بَعْدَ زَوَالِ الْبَيَاضِ.

(١) ينظر: المصدران السابقان: [٢٩٣/٢] و[٥٥٦/١ - ٥٥٩].

(٢) ينظر: «الأم» للشافعي [١٦٤/٢]، و«الحاوي الكبير» لأبي الحسن الماوردي [٢٣/٢].
و«المجموع شرح المذهب» للنووي [٣٥/٢].

(٣) والفتوى على قولهما، وفي شرح المطومة. وقد جاء عن أبي حنيفة أنه رجع عن قوله وقال: إنه
الحمرة. انظر: «اللباب شرح الكتاب» [٥٧/١]، «التصحیح والترجيح» [ص ١٥٣]، «مراقي
العلاح» [ص ٦٩]، «مجمع البحرين» [ص ١٠٧]، «درر الحکام» [٥١/١]، «النقاية مع فتح باب
العناية» [٢٨٦/١]، «الوقاية مع عمدة الرعاية» [١٥/٢].

(٤) قال ابن التركماني: «لم أره». وقال ابن أبي العر: «لا يُعْرَفُ». قال الزيلعي: «غريب». وقال ابن
حجر: «لم أحده». وقال ابن فطلونغا: «لم يبق عليه بهذا اللفظ من قوله عليه الصلاة والسلام».
وقال العيني: «هذا الحديث بهذا اللفظ غريب، لم يرد هكذا، وإنما رَوَى أبو داود رحمته الله (في كتاب
الصلاة) باب في الموافيت [رقم / ٣٩٤] قال: «نزل جبريل عليه السلام وأخبرني بوقت الصلاة...»
الحديث، وبه: «ويُصَلِّي الْمَغْرِبَ حِينَ تَسْفُطُ الشَّمْسُ، وَيُصَلِّي الْعِشَاءَ حِينَ يَسْوَدُّ الْأَفُقُ».
ينظر: «التبیه على أحاديث الهداية والخلاصة» لاس التركماني [ق ٨/١] مخطوط مكتبة جاز الله =

وَلَهُ: قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «وَأَخِرُ وَقْتِ الْمَغْرِبِ إِذَا اسْوَدَّ الْأَفُقُّ» وَمَا رَوَاهُ مَوْقُوفٌ

عَلَى ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا

غاية البيان

وَلِأَنَّ الشَّفَقَ مَاخُودٌ مِنَ: الشَّفَقَةِ، رِقَّةِ الْقَلْبِ، سُمِّيَ بِهِ لِرِقَّةِ ضَوْءِ الشَّمْسِ،
وَالْبَيَاضُ أَرْقُ ضَوْءًا مِنَ الْحُمْرَةِ، فَصَارَ الْأَسْمُ لَهُ أَوْلَى، وَلِأَنَّ وَقْتَ الْمَغْرِبِ كَانَ
بَيِّنًا، فَلَا يَزُولُ بِالشَّكِّ، وَقَوْلُهُ أَوْثَقُ، وَقَوْلُهُمَا أَرْقُ.

وَقَوْلُهُ: إِنَّهُ هُوَ الْحُمْرَةُ فِي الْعُرْفِ. فَلَا نُسَلِّمُ؛ لِأَنَّ الْعُرْفَ مُشْتَرِكٌ، فَلَا يَصْلُحُ
مُقْبَدًا، وَقَدْ رُوِيَ عَنْ ثَعْلَبٍ^(١): أَنَّهُ الْبَيَاضُ.

قَالَ أَبُو بَكْرِ الرَّازِيُّ فِي «شَرْحِهِ لِمُخْتَصَرِ الطَّحَاوِيِّ»: «وَقَدْ حَكَى لَنَا أَبُو
عُمَرَ^(٢) غُلَامٌ ثَعْلَبٍ^(٣)، عَنْ ثَعْلَبٍ أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الشَّفَقِ مَا هُوَ؟ فَقَالَ: هُوَ الْبَيَاضُ،
فَقَالَ السَّائِلُ: الشَّوَاهِدُ عَلَى الْحُمْرَةِ أَكْثَرُ. فَقَالَ ثَعْلَبٌ: إِنَّمَا يَحْتَاجُ إِلَى الشَّوَاهِدِ مَا
خَفِيَ، فَأَمَّا الْبَيَاضُ فَهُوَ أَشْهُرُ فِي لُغَةِ الْعَرَبِ مِنْ أَنْ يَحْتَاجَ [١/١٥٥م] إِلَى شَاهِدٍ^(٤).

قَوْلُهُ: (وَمَا رَوَاهُ مَوْقُوفٌ عَلَى ابْنِ عُمَرَ)، أَيُّ: مَا رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ مَوْقُوفٌ عَلَى

^(١) - سي - تركيا، (رقم الحفظ: ٢٦١)، و«التبیه علی مشکلات الهدایة» لابن أبي العز [٤٥٥/١].

^(٢) - حسب الراية» للربيعي [٢٣٤/١]، و«البنایة شرح الهدایة» للعيني [٢٣٤/٢]. و«الدرایة فی

تحذیح احادیث الهدایة» لابن حجر [١٠٣/١]، و«التعریف والإخبار بتخریج احادیث الاختیار»

لابن فضول [١٥/أ - ب/ مخطوط مكتبة فيض الله أفندي - تركيا/ (رقم الحفظ: ٢٩٢)].

^(٣) - ابن عباس أحمد بن يحيى بن يزيد الشيباني البغدادي العلامة. تقدمت ترجمته.

^(٤) - وقع بالأصل. «أبو عمرو». والمثبت من: «ت»، و«م»، و«ز»، و«و»، و«ف».

^(٥) - محمد بن أحمد بن عبد الواحد بن أبي هاشم أبو عمر الزاهد المطرز اللغوي غلام ثعلب. أحد أئمة اللغة

شكثير من التصنيف، صُحِبَ ثَعْلَبًا نَحْوِي زَمَانًا حَتَّى لُقِّبَ: «غُلَامُ ثَعْلَبٍ». مِنْ كُتُبِهِ «الْيَاقُوتَةُ

فِي عَرَبِ الْقُرْآنِ»، و«غَرِيبُ الْحَدِيثِ». (توفي سنة: ٣٤٥ هـ). ينظر: «تاريخ بغداد» للخطيب

البغدادي [٦١٨/٣]، و«بغية الوعاة» للسيوطي [١٦٤/١].

(٥) ينظر: «شرح مختصر الطحاوي» للجصاص [٥٠٨/١].

ذَكَرَهُ مَالِكٌ فِي «الْمَوْطَأِ»

غاية البصار

ابن عمر، وإنما قال المصنّف: (وَمَا رَوَاهُ)، وَلَمْ يَقُلْ: «وَمَا رَوَّاهُ»، بِضَمير الجمع، وَإِنْ كَانَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ أَيْضًا يَرْوِيَانِ هَذَا الْحَدِيثَ؛ إِلْزَامًا لِلْحُجَّةِ عَلَى الشَّافِعِيِّ؛ لِأَنَّ الْمُرْسَلَ عِنْدَهُ لَيْسَ بِحُجَّةٍ، فَكَيْفَ يَخْتَجُّ بِمَا هُوَ حُجَّةٌ عَلَى الْخَصْمِ؟ بِخِلَافِ أَبِي يُوسُفَ وَمُحَمَّدٍ، فَإِنَّهُمَا يَقُولَانِ: بِحُجَّةِ الْمُرْسَلِ وَالْمُسْنَدِ جَمِيعًا.

فإِذَنْ: كَوْنُهُ مُوقُوفًا عَلَى الصَّحَابِيِّ لَا يَكُونُ قَادِحًا عِنْدَهُمَا، وَأَيْضًا قَوْلُ الصَّحَابِيِّ مَحْمُولٌ عَلَى السَّمَاعِ عِنْدَنَا.

وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ: لَا يُقْلَدُ أَحَدٌ مِنْهُمْ أَصْلًا^(١). فَافْهَمْهُ، فَقَدْ غَفَلَ عَنْهُ الشَّارِحُونَ^(٢).

قَوْلُهُ: (ذَكَرَهُ مَالِكٌ فِي الْمَوْطَأِ)، أَيُّ: ذَكَرَهُ مَالِكٌ بْنُ أَنَسٍ فِي كِتَابِهِ الَّذِي سَمَّاهُ: «الْمَوْطَأُ».

قِيلَ: هُوَ أَوَّلُ كِتَابٍ فِي الْإِسْلَامِ بَعْدَ كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى، وَلَمْ يَصَحَّ.

وَفِي هَذَا النَّقْلِ عَنْ «الْمَوْطَأِ» نَظَرٌ^(٣)؛ لِأَنَّ مَالِكًا لَمْ يَذْكُرْ فِيهِ هَذَا الْحَدِيثَ.

(١) ينظر: «إجمال الإصابة في أقوال الصحابة» للعلائي [ص/ ٣٦].

(٢) اعترض عليه العيني بقوله أبو يوسف ومحمد والشافعي متفقون معه في هذه المسألة، والثلاثة حثوا بهذا الحديث سواء على أنه مرفوع، والإلزام فيه للحجة ليس على الشافعي وحده بل الإلزام على الكل من جهة أبي حنيفة.

ثم إن الحديث لما ظهر أنه موقوف عند أبي حنيفة حصه بذكر الشافعي؛ لأنه ليس بحجة عنده. فذلك أورد الصمير الذي في - روى - وأما عند أبي يوسف ومحمد فهو حجة، وليس في هذا الموضوع أمر مشكل حتى يقول: قد عقل عنه الشارحون. ينظر: البناية على الهداية (٢/ ٢٩).

(٣) استدرك عليه العيني بقوله هذا الذي ذكره في «موطأ مالك» من رواية يحيى، ولو نظر في غيره لما أنكر؛ لأن له كذا وكذا موطأ، سها «الموطأ» من رواية محمد بن الحسن الشيباني. ينظر: «البناية شرح الهداية» [٢/ ٢٩].

وَفِيهِ اخْتِلَافُ الصَّحَابَةِ عليهم السلام.

وَأَوَّلُ وَقْتِ الْعِشَاءِ: إِذَا غَابَ الشَّفَقُ. وَآخِرُ وَقْتِهَا: مَا لَمْ يَطْلُعِ الْفَجْرُ؛
لِقَوْلِهِ عليه السلام «وَأَخِرُ وَقْتِ الْعِشَاءِ حِينَ يَطْلُعُ الْفَجْرُ» وَهُوَ حُجَّةٌ عَلَى الشَّافِعِيِّ عليه السلام
فِي تَقْدِيرِهِ بِذَهَابِ ثُلُثِ اللَّيْلِ.

غاية البيان

بَلْ قَالَ ^(١): قَالَ مَالِكٌ: الشَّفَقُ هُوَ الْحُمْرَةُ الَّتِي فِي الْمَغْرِبِ، فَإِذَا ذَهَبَتِ الْحُمْرَةُ
خَرَجَ وَقْتُ الْمَغْرِبِ ^(٢).

قَوْلُهُ: (وَفِيهِ اخْتِلَافُ الصَّحَابَةِ)، أَيُّ: وَفِي الشَّفَقِ اخْتِلَافٌ بَيْنَهُمْ، كَمَا ذَكَرْنَا
أَنفَاءً.

قَوْلُهُ: (وَأَوَّلُ وَقْتِ الْعِشَاءِ: إِذَا غَابَ الشَّفَقُ).

وَهَذَا؛ لِأَنَّ جَبْرِيلَ عليه السلام أَمَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم فِي صَلَاةِ الْعِشَاءِ فِي الْيَوْمِ الْأَوَّلِ حِينَ
غَابَ الشَّفَقُ، ثُمَّ الشَّفَقُ إِذَا غَابَ يَخْرُجُ وَقْتُ الْمَغْرِبِ، وَيَدْخُلُ وَقْتُ الْعِشَاءِ
بِالِاتِّفَاقِ، لَكِنْ عِنْدَهُمَا: بِزَوَالِ الْحُمْرَةِ.

وَعِنْدَهُ: بِزَوَالِ الْبَيَاضِ كَمَا مَرَّ.

قَوْلُهُ: (وَهُوَ حُجَّةٌ عَلَى الشَّافِعِيِّ ^(١) [١١٥/١] فِي تَقْدِيرِهِ بِذَهَابِ ثُلُثِ اللَّيْلِ).

بُعْنَى: هَذَا الْحَدِيثُ حُجَّةٌ عَلَى الشَّافِعِيِّ فِي تَقْدِيرِ آخِرِ وَقْتِ الْعِشَاءِ؛ لَذَهَابِ
ثُلُثِ اللَّيْلِ ^(٣).

وَفِي قَوْلِ عَنِ الشَّافِعِيِّ: آخِرُ وَقْتِ الْعِشَاءِ حِينَ يَمْضِي نِصْفُ اللَّيْلِ ^(٤).

(١) القائل: هو راوي «الموطأ» عن مالك.

(٢) ينظر: «موطأ مالك» [١٢/١].

(٣) هذا مذهب الشافعي في الحديد. وهو المعتمد عند أكثر أصحابه. ينظر: «المجموع شرح المذهب»
لسبكي [٣٩٣].

(٤) هذا مذهب الشافعي في القديم. ينظر: «الحر» للرويانى [٣٨٥/١].

وَأَوَّلُ وَقْتِ الْوُتْرِ: بَعْدَ الْعِشَاءِ . وَآخِرُهُ: مَا لَمْ يَطْلُعِ الْفَجْرُ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ فِي الْوُتْرِ «فَصَلُّوْهَا مَا بَيْنَ الْعِشَاءِ إِلَى طُلُوعِ الْفَجْرِ» قَالَ ﷺ: وَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ ﷺ وَقْتُهِ وَقْتُ الْعِشَاءِ [١٦/١]، وَلَا يُقَدَّمُ عَلَيْهِ عِنْدَ التَّذَكُّرِ لِلتَّرْتِيبِ .

غاية البيان

لِلشَّافِعِيِّ: إِمَامَةُ جَبْرِيلَ فِي الْيَوْمِ الثَّانِي فِي ثُلُثِ اللَّيْلِ .
وَلَنَا: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «وَأَخِرُ وَقْتِ الْعِشَاءِ حِينَ يَطْلُعُ الْفَجْرُ» (١) .

وَمَا رَوَاهُ يَحْتَمِلُ الْإِسْحَابَ، فَيُحْمَلُ عَلَيْهِ تَوْفِيقًا بَيْنَ الْحَدِيثَيْنِ، وَلَأَنَّ مَا قَبْلَ الْفَجْرِ إِذَا أَسْلَمَ فِيهِ كَافِرٌ، أَوْ بَلَغَ صَبِيٌّ؛ يَجِبُ عَلَيْهِ صَلَاةُ الْعِشَاءِ، فَكَانَ مَا قَبْلَ الْفَجْرِ وَقْتًا لَهُمَا، فَيَكُونُ وَقْتًا لغيرِهِمَا .

قَوْلُهُ: (وَأَوَّلُ وَقْتِ الْوُتْرِ بَعْدَ الْعِشَاءِ)، هَذَا عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ وَمُحَمَّدٍ .

وَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ: وَقْتُهِ وَقْتُ الْعِشَاءِ؛ لِأَنَّ الْوُتْرَ عِنْدَهُ وَاجِبٌ، وَالْوَقْتُ إِذَا جُمِعَ صَلَاتَيْنِ وَاجِبَتَيْنِ يَكُونُ وَقْتًا لَهُمَا جَمِيعًا، وَإِنْ أُمِّرَ بِتَقْدِيمِ إِحْدَاهُمَا كَالْفَائِتَةِ وَالْوَقْتِيَّةِ (٢) .

(١) أخرج: الترمذي في أبواب الصلاة عن رسول الله ﷺ /باب ما جاء في مواقيت الصلاة عن النبي ﷺ [رقم / ١٥١]، وأحمد في «المسند» [٢٣٢/٢]، والدارقطني في «سننه» [٢٦٢/١]، والبيهقي في «سننه الكبرى» [رقم / ١٦٣٥]، من حديث أبي هريرة ﷺ به .
قال الدارقطني: «هذا لا يصح مسنداً» .

وقال ابن القطان: «هُوَ صَحِيحٌ» . ينظر: «بيان الوهم والإيهام» لابن القطان [٦٧٥/٥] .

(٢) وثمرة الخلاف تطهر فيمن صلى الوتر قبل العشاء ناسياً، أو صلاههما مُرتبتين، ثم ظهر فساد العشاء دون الوتر، فعند أبي حنيفة تعاد العشاء وحدها؛ لأن الترتيب يسقط بمثل هذا العذر، وعندهما: يعاد الوتر أيضاً؛ لأنه تبع للعشاء، فلا يصح قبلها. كذا في «فتح باب العناية» [١٨٢/١]، وعمدة الرعاية [١٤٨/١] .

غاية البيان

وإنما لا يجوز تقديم الوتر على العشاء عند التذكير؛ بناءً على الترتيب المأمور به في الحديث، وهو قوله ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ زَادَكُمْ صَلَاةً إِلَى [٤٨/١] صَلَاتِكُمْ، إِلَّا وَهِيَ الْوِتْرُ، فَصَلُّوهَا مَا بَيْنَ الْعِشَاءِ إِلَى طُلُوعِ الْفَجْرِ»^(١).

أما إذا لم يتذكَّر: بأن صلى العشاء بثوب نجسٍ من غير علم، ثم ألقاه فصلَّى الوتر، ثم علم أن الثوب كان نجسًا؛ يُعيد العشاء ولا يُعيد الوتر عند أبي حنيفة. وعندهما: يُعيد الوتر بعد إعادة العشاء.



١ حرجه: أحمد في «المسند» [٧/٦]، والحاثر في «مسنده/ بغية الباحث» [١/رقم/٢٢٧]، والطحاوي في «شرح المعاني والآثار» [٤٣٠/١]، الطبراني في «المعجم الكبير» [٢/رقم/٢٧٩]، من حديث عمرو بن العاص رضي الله عنه. به. قال المنذري: «رواه أحمد والطبراني وأحد إسنادي أحمد رواه رُواة الصحيح». ينظر: «الترغيب والترهيب» للمنذري [٢٣٠/١]. و«البدر المنير» لابن الملقن [٣١٥/٤].

فَصْلٌ

وَيُسْتَحَبُّ الْإِسْفَارُ بِالْفَجْرِ^(١)؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «أَسْفِرُوا بِالْفَجْرِ فَإِنَّهُ أَعْظَمُ لِلْأَجْرِ».

————— غايۃ المبیان —————

فَصْلٌ

قَوْلُهُ: (وَيُسْتَحَبُّ الْإِسْفَارُ بِالْفَجْرِ).

لَمَّا قَرَعَ عَنْ ذِكْرِ أَوْقَاتِ الصَّلَاةِ: شَرَعَ فِي الْأَوْقَاتِ الْمُسْتَحَبَّةِ؛ لِأَنَّ الْإِسْتِحْبَابَ [١١٦/١] صِفَةٌ زَائِدَةٌ عَلَى أَصْلِ الْوَقْتِ؛ فَنَاسَبَ ذِكْرُ الْمُوصُوفِ مُقَدِّمًا عَلَى الصَّفَةِ.

قَالَ الْمُطَرِّزِيُّ: «أَسْفَرَ الصُّبْحُ: أَضَاءَ إِسْفَارًا، وَمِنْهُ: أَسْفَرَ بِالصَّلَاةِ، إِذَا صَلَّاهَا فِي الْإِسْفَارِ، وَالْبَاءُ لِلتَّعْدِيَةِ»^(٢).

اعْلَمْ: أَنَّ الْإِسْفَارَ بِالْفَجْرِ عِنْدَنَا مُسْتَحَبٌّ فِي السَّفَرِ وَالْحَضَرِ، فِي الصَّيْفِ وَالشِّتَاءِ، إِلَّا يَوْمَ مُزْدَلِفَةٍ، فَإِنَّ التَّغْلِيْسَ بِهَا أَفْضَلُ، وَإِنَّمَا لَمْ يَذْكُرْهُ الْمُصَنِّفُ اعْتِمَادًا لِمَا سَيَجِيءُ ذِكْرُهُ فِي كِتَابِ الْحَجِّ.

وَفِي ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ عَنْ أَصْحَابِنَا: يَبْدَأُ بِالْإِسْفَارِ وَيَخْتِمُ بِهِ.

وَكَانَ الطَّحَاوِيُّ يَقُولُ: يَبْدَأُ بِالتَّغْلِيْسِ^(٣) وَيَخْتِمُ بِالْإِسْفَارِ^(٤)، وَهَذَا عِنْدَنَا^(٥).

(١) فِي حَاشِيَةِ الْأَصْلِ: «خ، أَصَحُّ: بِالْفَجْرِ».

(٢) بَيِّنَةٌ. «الْمَغْرِبُ فِي تَرْتِيبِ الْمَغْرِبِ» لِلْمُطَرِّزِيِّ [٢٢٦/ص].

(٣) التَّغْلِيْسُ، هُوَ طُلُوعُ أَحْرِ النَّيْلِ، يُقَالُ: غَلَسَ بِالصَّلَاةِ، إِذَا صَلَّاهَا فِي الْغَلَسِ. يَنْظُرُ: «الْمَغْرِبُ فِي تَرْتِيبِ الْمَغْرِبِ» لِلْمُطَرِّزِيِّ [ص/٣٤٢].

(٤) يَنْظُرُ: «شَرْحُ مَعَانِي الْأَثَارِ» لِلطَّحَاوِيِّ [١٨٤/١].

(٥) وَهَذَا اخْتِيَارٌ حَسَنٌ. يَنْظُرُ: «الْمَبْسُوطُ» [١٤٥/١]، «الْهُدَايَةُ» [٢٢٥/١]، «فَتْحُ الْقَدِيرِ» [٢٢٦/١]، =

غاية البيان

وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ: التَّعْجِيلُ فِي كُلِّ صَلَاةٍ أَفْضَلُ^(١).

قِيلَ: مَعْنَاهُ أَنْ يَكُونَ الْأَدَاءُ فِي النِّصْفِ الْأَوَّلِ مِنَ الْوَقْتِ.

لَهُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَسَارِعُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ﴾ [آل عمران: ١٣٣]، وَفِي التَّعْجِيلِ مُسَارَعَةٌ، وَقَوْلُهُ ﷺ: «أَوَّلُ الْوَقْتِ رِضْوَانُ اللَّهِ، وَآخِرُ الْوَقْتِ عَفْوُ اللَّهِ»^(٢).

وَلَنَا: قَوْلُهُ ﷺ: «أَسْفِرُوا بِالْفَجْرِ فَإِنَّهُ أَعْظَمُ لِلْأَجْرِ»^(٣). وَقَوْلُهُ ﷺ: «أَبْرِدُوا بِالظُّهْرِ»^(٤).

وَلِأَنَّ فِيمَا قُلْنَاهُ تَكْثِيرُ الْجَمَاعَةِ، فَيَكُونُ أَوَّلَى، وَالْمُسَارَعَةُ إِلَى الْمَغْفِرَةِ تَحْصُلُ بِالتَّهَيُّؤِ، بَأَنْ يَتَوَضَّأَ وَيَحْضُرَ الْمَسْجِدَ.

= «درر الحكام» [٥٢/١].

(١) سطر: «المجموع شرح المذهب» للنووي [٥١/٣]، و«النجم الوهاج في شرح المنهاج» للدميري [٢١/٢].

(٢) أخرجه ابن عدي في «الكامل» [٤١٥/١]، والدارقطني في «سننه» [٢٤٩/١]، والبيهقي في «سننه الكبرى» [رقم/١٨٩٢]، من حديث أبي صخرورة رضي الله عنه به. قال ابن عدي: «هذا الحديث غير محفوظ».

وفان ابن المنلق: «هو مزوي من طرق كلها ضعيفة». ينظر: «الإمام» لابن دقيق العيد [٧٥/٤]، «البدر الحنير» لابن الملقن [٢٠٦/٣].

(٣) أخرجه أبو داود في كتاب الصلاة/باب في وقت الصبح [رقم/٤٢٤]، والترمذي في أبواب الصلاة عن رسول الله ﷺ/باب ما جاء في الإسفار بالفجر [رقم/١٥٤]، والنسائي في كتاب المواقيت/باب الأسفار [رقم/٥٤٨]، وابن ماجه في كتاب الصلاة/باب وقت صلاة الفجر [رقم/٦٧٢]، من حديث رافع بن خديج رضي الله عنه به.

قال الترمذي: «حديث رافع بن خديج حديث حسن صحيح».

وقال ابن القطان: «هو صحيح». ينظر: «بيان الوهم والإيهام» لابن القطان [٦٧٧/٥].

(٤) مضمي تخريجه. وهو من أفراد البخاري عن أبي سعيد الخدري.

غاية البيان

وقوله: «عَفُوَّ اللَّهِ» أي: فَضْلُ اللَّهِ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ﴾ [البقرة: ٢١٩]، أي: الفضل.

فَإِنْ قُلْتُ: جَاءَ فِي حَدِيثِ عَائِشَةَ: «أَنَّ النِّسَاءَ كُنَّ يَنْصَرِفْنَ عَنْ صَلَاةِ الْفَجْرِ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَمَا يُعْرِفْنَ مِنَ الْغَلَسِ»^(١).

قُلْتُ: يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ قَبْلَ أَمْرِ النِّسَاءِ بِالْقَرَارِ فِي الْبُيُوتِ، ثُمَّ نُسِخَ. وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ [١/١١٦ ط/م] ذَلِكَ فِي بَعْضِ الْغَزَوَاتِ لِمُصْلَحَةِ سِتْرِ النِّسَاءِ، وَإِنَّمَا أَوْلْنَا هَكَذَا تَوْفِيقًا بَيْنَ الْحَدِيثَيْنِ.

فَإِنْ قُلْتُ: رُوِيَ عَنْهُ أَنَّهُ ﷺ قَالَ: «أَفْضَلُ الْأَعْمَالِ الصَّلَاةُ لِأَوَّلِ وَقْتِهَا»^(٢). فَيَكُونُ التَّعْجِيلُ أَوْلَى؟

قُلْتُ: الْمَشْهُورُ: «الصَّلَاةُ لِوَقْتِهَا»^(٣). وَقَدْ رَوَى التِّرْمِذِيُّ مُسْنَدًا إِلَى أَبِي عَمْرِو الشَّيْبَانِيِّ، أَنَّ رَجُلًا، قَالَ لِابْنِ مَسْعُودٍ: أَيُّ الْعَمَلِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: سَأَلْتُ عَنْهُ

(١) أخرجه: البخاري في كتاب مواقيت الصلاة/ باب وقت الفجر [رقم/ ٥٥٣]، ومسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة/ باب استحباب التكبير بالصبح في أول وقتها وهو التغليس وبيان قدر القراءة فيها [رقم/ ٦٤٥]، من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٢) أخرجه: الترمذي في أبواب الصلاة عن رسول الله ﷺ/ باب ما جاء في الوقت الأول من الفضل [رقم/ ١٧٠ طبعة دار العرب]، وأحمد في «المسند» [٣٧٤/٦]، والحاكم في «المستدرک» [٣٠٢/١]، والدارقطني في «سننه» [٢٤٧/١]، والبيهقي في «سننه الكبرى» [رقم/ ١٨٨٤]، من حديث أمِّ قُرَّةَ رضي الله عنها.

قال ابن حجر: «حديث أمِّ قُرَّةَ صحَّحه ابنُ السكن، وَضَعَفَهُ الترمذي». ينظر: «الإمام» لابن دقيق العيد [٧١/٤]، و«التلخيص الحبير» لابن حجر [٣٩٥/١].

(٣) أخرجه: البخاري في كتاب التوحيد/ باب: وَسَمَّى النَّبِيُّ ﷺ الصَّلَاةَ عَمَلًا وَقَالَ: «لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَفْرَأْ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ» [رقم/ ٧٠٩٦]، ومسلم في كتاب الإيمان/ باب بيان كون الإيمان بالله تعالى أفضل الأعمال [رقم/ ٨٥]، من حديث عبدالله بن مسعود رضي الله عنه.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ رحمته الله: يُسْتَحَبُّ التَّعْجِيلُ فِي كُلِّ صَلَاةٍ، وَالْحُجَّةُ عَلَيْهِ مَا رَوَيْنَاهُ وَمَا نَرَوِيهِ.

غاية البيان

رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، فَقَالَ: «الصَّلَاةُ عَلَى مَوَاقِفِهَا»^(١). قَالَ التِّرْمِذِيُّ: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ»^(٢).

وَلَوْ ثَبَتَ زِيَادَةُ الْأَوَّلِ، فَنَقُولُ: ذَاكَ مُحْتَمَلٌ لِأَوَّلِ وَقْتِ الْإِسْتِحْبَابِ، وَلِأَوَّلِ وَقْتِ الْوُجُوبِ، فَلَا يَكُونُ فِيهِ دَلِيلٌ قَاطِعٌ.

ثُمَّ حَدُّ الْإِسْفَارِ: أَنْ يَبْدَأَ بِالصَّلَاةِ بَعْدَ انْتِشَارِ الْبَيَاضِ بِقِرَاءَةِ مَسْنُونَةٍ، فَإِذَا ظَهَرَ لَهُ إِعَادَةُ الْوُضُوءِ بَعْدَ الصَّلَاةِ؛ يُمَكِّنُهُ أَنْ يَتَوَضَّأَ وَيُصَلِّيَ الْفَجَرَ قَبْلَ الطُّلُوعِ. قَوْلُهُ: (مَا رَوَيْنَاهُ). وَهُوَ قَوْلُهُ: «أَسْفِرُوا بِالْفَجْرِ»^(٣).

قَوْلُهُ: (وَمَا نَرَوِيهِ). وَهُوَ قَوْلُهُ: «وَإِذَا كَانَ فِي الصَّيْفِ أَتَرَدَّ بِهَا»^(٤).

وقوله رحمته الله: «لَوْلَا أَنْ أَشَقَّ عَلَى أُمَّتِي لَأَخَّرْتُ الْعِشَاءَ إِلَى ثُلُثِ اللَّيْلِ، أَوْ بَصْفِهِ»^(٥). رَوَاهُ أَبُو هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم فِي التِّرْمِذِيِّ.

(١) أخرجه: مسلم في كتاب الإيمان/ باب بيان كون الإيمان بالله تعالى أفضل الأعمال [رقم/ ٨٥]، وإسنادي في أبواب الصلاة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم/باب ما جاء في الوقت الأول من الفضل [رقم/ ١٧٣]، وأبو يعلى في «مسنده» [رقم/ ٥٢٨٦]، من حديث عبدالله بن مسعود رضي الله عنه به.

قال الترمذي: «حديث حسن صحيح».

(٢) ينظر: «الجامع» للترمذي [٣٢٥/١].

(٣) مضمي تخريجه.

(٤) أخرجه: أبو يعلى في «مسنده» كما في «المطالب العالية» [١٦٣/٣]، والطحاوي في «شرح المعاني والاشار» [١٨٨/١]، وأبو بكر الإسماعيلي في «المستخرج» كما في «التوضيح لشرح الجامع الصحيح» لابن الملقن [٤٨٦/٧]، من حديث أنس رضي الله عنه بهذا اللفظ.

قال البوصيري: «إِسْنَادُ أَبِي يَعْلى فِيهِ مُوسَى بْنُ مُطَيْرٍ، وَهُوَ ضَعِيفٌ». ينظر: «إتحاف الخيرة المهرة» للبوصيري [٤٢٩/١].

(٥) أخرجه: الترمذي في أبواب الصلاة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم/باب ما جاء في تأخير صلاة العشاء الآخرة =

قَالَ: «وَالْإِبْرَادُ بِالظُّهْرِ فِي الصَّيْفِ وَتَقْدِيمُهُ فِي الشِّتَاءِ» لِمَا رَوَيْنَا، وَلِرِوَايَةِ أَنَسٍ رضي الله عنه: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا كَانَ فِي الشِّتَاءِ بَكَرَ بِالظُّهْرِ، وَإِذَا كَانَ فِي الصَّيْفِ أَبْرَدَ بِهَا.

وَتَأْخِيرُ الْعَصْرِ مَا لَمْ تَتَغَيَّرِ الشَّمْسُ فِي الشِّتَاءِ وَالصَّيْفِ؛ لِمَا فِيهِ مِنْ تَكْثِيرِ النَّوَافِلِ؛ لِكِرَاهَتِهَا بَعْدَهُ، وَلَمُعْتَبَرُ تَغْيُرِ الْقُرْصِ، وَهُوَ: أَنْ يَصِيرَ بِحَالٍ لَا تَحَارُ فِيهِ الْأَعْيُنُ، وَهُوَ الصَّحِيحُ،

غاية البيان

قَوْلُهُ: (لِمَا رَوَيْنَا)، وَهُوَ مَا ذَكَرَهُ قَبْلَ هَذَا الْفَصْلِ مِنْ قَوْلِهِ ﷺ: «أَبْرِدُوا بِالظُّهْرِ»^(١).

قَوْلُهُ: (لِكِرَاهَتِهَا بَعْدَهُ)، أَيُّ: لِكِرَاهَةِ النَّوَافِلِ بَعْدَ الْعَصْرِ.

قَوْلُهُ: (وَهُوَ أَنْ يَصِيرَ بِحَالٍ لَا تَحَارُ فِيهِ الْأَعْيُنُ)، أَيُّ: تَغْيُرِ الْقُرْصِ أَنْ يَصِيرَ بِحَالٍ لَا تَتَحَيَّرُ الْأَعْيُنُ [٤٨١ م] بِالنَّظَرِ إِلَيْهِ؛ [١١٧/١ م] لَذَهَابِ ضَوْئِهِ.

قَوْلُهُ: (وَهُوَ الصَّحِيحُ)، وَهُوَ قَوْلُ الشَّعْبِيِّ. كَذَا فِي «الْمَبْسُوطِ»^(٢).

هَذَا اخْتِرَازٌ عَمَّا قِيلَ: إِنَّ التَّغْيِيرَ لَا يَحْصُلُ إِنْ بَقِيَ الشَّمْسُ لِلْغُرُوبِ قَدَرُ رُمْحٍ أَوْ رُمْحَيْنِ، وَيَحْصُلُ إِنْ كَانَ أَقَلَّ مِنْهُ.

وَاخْتِرَازٌ عَمَّا قِيلَ أَيْضًا: يُوَضَّعُ طَسْتُ مَاءٍ فِي الصَّحَرَاءِ، فَإِنْ كَانَ الْقُرْصُ يَبْدُو فِيهِ لِلنَّظَرِ؛ تَغْيَرَتْ، وَإِلَّا فَلَا.

= [رقم ١٦٧]، واس ما جاء في أبواب الصلاة عن رسول الله ﷺ / باب ما جاء في تأخير صلاة العشاء الآخرة [رقم ٦٩١]، وأحمد في «المسند» [٢٥٠/٢]، وعبد الرزاق [رقم ٢١٠٦]، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه به.

قال أبو عيسى: «حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح».

(١) مضى تخريجه.

(٢) ينتظر: «المبسوط» للسرخسي [١٤٤/١].

وَالتَّأْخِيرُ إِلَيْهِ مَكْرُوهٌ.

وَيُسْتَحَبُّ تَعْجِيلُ الْمَغْرِبِ ؛ لِأَنَّ تَأْخِيرَهَا مَكْرُوهٌ ؛ لِمَا فِيهِ مِنَ التَّشْبِهِ
بِالْيَهُودِ . وَقَالَ ﷺ : « لَا يَزَالُ أُمَّتِي بِخَيْرٍ مَا عَجَّلُوا الْمَغْرِبَ ، وَأَخَّرُوا الْعِشَاءَ » .

غاية البيان

اعلم : أنَّ تأخيرَ العصرِ إلى أن تتغيرَ الشمسُ مَكْرُوهٌ ؛ لِمَا رَوَى أَنَسٌ عَنِ النَّبِيِّ
ﷺ أَنَّهُ قَالَ : « أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِصَلَاةِ الْمُتَنَافِقِينَ : يَدْعُ أَحَدُهُمُ الْعَصْرَ حَتَّى إِذَا كَانَتْ
الْشَّمْسُ بَيْنَ قَرْنَيْ شَيْطَانٍ - أَوْ عَلَى قَرْنَيْ شَيْطَانٍ - قَامَ فَتَقْرَهُنَّ كَتَقْرَاتِ الدِّيكِ ؛ لَا
يَذْكُرُ اللَّهَ فِيهِنَّ إِلَّا قَلِيلًا » ^(١) .

قوله : (وَالتَّأْخِيرُ إِلَيْهِ مَكْرُوهٌ) ، أي : التأخيرُ إلى تغيرِ القرصِ مَكْرُوهٌ ، وإنما
قيَّدَ به ؛ لِأَنَّهُ إِذَا شَرَعَ فِي الْعَصْرِ قَبْلَ تَغْيِيرِ الْقُرْصِ ، فَمَدَّ إِلَى ذَلِكَ الْوَقْتِ لَا يُكْرَهُ ؛
لِأَنَّ الْاِخْتِرَازَ عَنِ الْكَرَاهَةِ مَعَ الْإِقْبَالِ عَلَى الصَّلَاةِ مُتَعَذِّرٌ ، فَجُعِلَ عَفْوًا ^(٢) .

قوله : (وَيُسْتَحَبُّ تَعْجِيلُ الْمَغْرِبِ ؛ لِأَنَّ تَأْخِيرَهَا مَكْرُوهٌ) ؛ لِمَا فِيهِ مِنَ التَّشْبِهِ
بِالْيَهُودِ .

فَإِنْ قُلْتَ : لَا نُسَلِّمُ ثُبُوتَ الْإِسْتِحْبَابِ مِنْ نَفْيِ الْكَرَاهَةِ ؟

قُلْتُ : لَا شَكَّ أَنَّ انْتِفَاءَ أَحَدِ النِّقِیْضَيْنِ يَسْتَلْزِمُ وُجُودَ الْآخَرِ ، وَهُنَا بِالتَّعْجِيلِ
إِذَا انْتَفَى الْكَرَاهَةُ ثَبَّتَ الْإِسْتِحْبَابُ ضَرُورَةً ^(٣) .

وَالْمَكْرُوهُ : مَا خُوِذَ مِنَ الْكَرَاهَةِ الَّتِي هِيَ نَقِیْضُ الْمَحَبَّةِ ، قَالَ تَعَالَى : ﴿ وَعَسَى أَنْ

(١) أخرجہ أحمد فی «المسند» [٢٤٧/٣] ، وأبو یعلی فی «مسنده» [رقم / ٤٦٤٢] ، وعنه ابن حبان

[رقم / ٢٦٠] ، من حدیث أنس بن مالك ﷺ به .

(٢) أما الأول : فلا كراهة فيه على الصحيح . وإنما المكروه المتأخر . كذا بخط يحيى الرهاوي على

نسخة المؤلف . كذا جاء في حاشية : «م» .

(٣) للأكمل والعيني جواب اعتراض على كلامه انظره في البناية شرح الهداية (٤٥/٢) .

غاية البيان

تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَعَسَوْا أَنْ يُلْجَبُوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ ﴿البقرة: ٢١٦﴾ .
 فيكون [١١٧/١م] المكروه خلاف المندوب والمحبوب .

فإن قلت: هذا مُسَلَّمٌ ؛ لكن لِمَ لَمْ يلزم مثل هذا في صلاة العشاء ، ألا ترى
 أن تأخيرها إلى النصف الآخر مكروه ، فإذا انتفى التأخير إليه لا يلزم الاستحباب
 جزماً ؛ لأن التأخير إلى نصف الليل مباح ؟

قلت: إنما يلزم الاستحباب للزوم تقليل الجماعة ، وتقليلها مكروه ، فكان
 ينبغي أن يكون مكروهاً لا مباحاً ، لكن لما عارضه دليل النذب والاستحباب - وهو
 انقطاع السمر بمرّة - ؛ قلت: بالإباحة .

فإن قلت: كيف قدّم صاحب «الهداية» الدليل العقلي على النقلي ؛ وكان
 حقه أن يعكس ؟

قلت: وقع في خاطري بالإنهام الرباني أن صاحب «الهداية» إنما أخر
 الحديث عن الدليل العقلي ، وذكره متصلاً بمسألة تأخير العشاء ؛ لأن الحديث فيه
 استحباب تأخير العشاء أيضاً ، فكرة أن يفصل بين الحديث وبين مسألة تأخير
 لعشاء .

فإن قلت: كيف يدل على الاستحباب قوله ﷺ: «لَا تَزَالُ أُمْنِي بِخَيْرٍ مَا
 عَجَلُوا الْمَغْرِبَ وَأَخَّرُوا الْعِشَاءَ»^(١) ؟

(١) قال ابن اتركماني: «لم أره» . وقال عبد القادر الفرشي: «هذا الحديث بهذا اللفظ لم أره» . وقال
 ابن أبي العز: «هذا الحديث منكر ، لا يُعرف في كتب الحديث» .

وقال ابن حجر: «لم أجده هكذا ، وأخرج أبو داود (في كتاب الصلاة) باب في وقت المغرب [رقم/
 ٤١٨] من حديث أبي أيوب رفعه: «لَا تَزَالُ أُمْنِي بِخَيْرٍ أَوْ عَلَى الْفِطْرَةِ مَا لَمْ يُؤَخَّرُوا الْمَغْرِبَ إِلَى
 أَنْ تَشَبَّكَ الشُّجُومُ» ، وفيه إنكار أبي أيوب على عقبه بن عامر ، ولا بن ماجه (في كتاب الصلاة) =

غاية البيان

قلت: لا شك أن المُسْتَحَبَّ عبارة عما في فعله ثوابٌ .
والخيرُ المذكورُ: إما أن يُرادَ به خيرُ الدنيا أو خيرُ الآخرة، والأوَّلُ مُتَنَفِّ
بالإجماع، فتعيَّنَ الثاني .
وخيرُ الآخرة هو الثَّوابُ ، فيكونُ تعجيلُ المغربِ وتأخيرُ العشاءِ مُسْتَحَبًّا .

فإن قلت: ذَكَرَ شمسُ الأئمةِ السَّرَخْسِيُّ في «المبسوط» وقال: «[١/١١٨/و]م
كَانَ عِيسَى بْنُ أَبَانَ يَقُولُ: الْأَوَّلَى: تَعْجِيلُ الْمَغْرِبِ؛ لِلْآثَارِ، وَلَكِنْ لَا يُكْرَهُ التَّأْخِيرُ
مُطْلَقًا، أَلَا تَرَى أَنَّ بَعْذَرَ الْمَرَضِ وَالسَّفَرِ تُؤَخَّرُ الْمَغْرِبُ لِجُمْعِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْعِشَاءِ،
فَلَوْ كَانَ الْمَذْهَبُ كَرَاهَةِ التَّأْخِيرِ لَمَا أُبِيحَ بَعْذَرُ، كَمَا لَا يُبَاحُ تَأْخِيرُ الْعَصْرِ إِلَى أَنْ
تَتَغَيَّرَ الشَّمْسُ، وَاسْتَدِلَّ^(١) بِمَا قَرَأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سُورَةَ الْأَعْرَافِ فِي صَلَاةِ الْمَغْرِبِ
لَيْلَةً^(٢) .

ولم يُجِبْ شمسُ الأئمةِ عنه، فما جوابه؟
قلت: جوابه أن تعجيلَ المغربِ لَمَّا كَانَ مُسْتَحَبًّا لِلْآثَارِ كَانَ تَأْخِيرُهَا مَكْرُوهًا
مُطْلَقًا؛ لِأَنَّهُمَا نَقِضَانِ كَمَا قُلْنَا، وَعَذَرُ الْمَرَضِ وَالسَّفَرِ عَارِضٌ، فَلَا يَقْدَحُ فِي
الْقَوَاعِدِ .

- باب وقت صلاة المغرب [رقم/ ٦٨٩] عَنْ الْعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمَطْلَبِ رَفَعَهُ: «لَا تَزَالُ أُمْنِي عَلَى
الْفِطْرَةِ مَا لَمْ يُؤَخَّرُوا الْمَغْرِبَ حَتَّى تَشْتَبِكَ النُّجُومُ» .

ينظر: «التنبيه على أحاديث الهداية والخلاصة» لابن التركماني [ق/٨/ب/ مخطوط مكتبة جاز الله
أفندي - تركيا/ (رقم الحفظ: ٢٦١)] ، و«العناية في تخريج أحاديث الهداية» لعبد القادر الفرشي
[ق/٢٢/ب/ مخطوط مكتبة فيض الله أفندي - تركيا/ (رقم الحفظ: ٢٨٨)] ، و«التنبيه على مشكلات
الهداية» لابن أبي العز [٤٦٨/١] . و«الدراية في تخريج أحاديث الهداية» لابن حجر [١٠٦/١] .

(١) أي: عيسى بن أبان . كذا جاء في حاشية: «م» ، و«ت» .

(٢) ينظر: «المبسوط» للسرخسي [١٤٧/١] .

وَتَأْخِيرُ الْعِشَاءِ إِلَى مَا قَبْلَ ثُلُثِ اللَّيْلِ ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ : «لَوْلَا أَنْ أَشَقَّ عَلَى أُمَّتِي
لَأَخَّرْتُ الْعِشَاءَ إِلَى ثُلُثِ اللَّيْلِ» ،

غاية البيان

وَلَا نُسَلِّمُ: أَنَّ تَأْخِيرَ الْعَصْرِ (١٩٤) لَا يُبَاحُ بِعَذْرِ إِلَى أَنْ تَتَغَيَّرَ الشَّمْسُ ، أَلَا
تَرَى أَنَّ عُلَمَاءَنَا أَوْرَدُوا فِي كُتُبِهِمْ: أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ لِعَادِمِ الْمَاءِ أَنْ يُؤَخَّرَ الصَّلَاةَ إِلَى
آخِرِ الْوَقْتِ إِذَا رَجَا وَجْدَانَ الْمَاءِ ، وَالِاسْتِحْبَابُ فَوْقَ الْإِبَاحَةِ .

وَاسْتِدْلَالُهُ بِقِرَاءَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ سُورَةَ الْأَعْرَافِ: لَيْسَ بِصَحِيحٍ ؛ لِأَنَّ الْمَدَّ
مِنْ أَوَّلِ الْوَقْتِ إِلَى آخِرِهِ مَعْفُوفٌ عَنْهُ ، وَالتَّأْخِيرُ إِلَى الْوَقْتِ الْمَكْرُوهِ مَكْرُوهٌ ، بَأَن يَشْرَعَ
فِي الصَّلَاةِ فِي الْوَقْتِ الْمَكْرُوهِ ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَشْرَعْ فِي الْوَقْتِ الْمَكْرُوهِ ، بَلْ
مَدَّ الصَّلَاةَ إِلَى تِلْكَ الْغَايَةِ ، وَلَيْسَ كَلَامُنَا فِي الْمَدِّ .

قَوْلُهُ: (وَتَأْخِيرُ الْعِشَاءِ إِلَى مَا قَبْلَ ثُلُثِ اللَّيْلِ ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ : «لَوْلَا أَنْ أَشَقَّ عَلَى
أُمَّتِي لَأَخَّرْتُ الْعِشَاءَ إِلَى ثُلُثِ اللَّيْلِ») (٢) .

فَإِنْ قُلْتَ: مَا الْفَرْقُ بَيْنَ حَدِيثِ السَّوَالِكِ وَبَيْنَ هَذَا الْحَدِيثِ ، وَذَلِكَ أَثْبَتَ
السُّنِّيَّةَ ، وَهَذَا أَثْبَتَ الْإِسْتِحْبَابَ ، مَعَ أَنَّهُمَا (١١٨/١ ط/م) عَلَى نَهْجٍ وَاحِدٍ ؟

قُلْتُ: فِي حَدِيثِ السَّوَالِكِ لَمَّا انْتَفَى الْأَمْرُ لِمَانِعِ الْمَشَقَّةِ ، وَكَانَ مُقْتَضَاهُ
الْوُجُوبَ ؛ ثَبَتَ مَا دُونَ الْوُجُوبِ ، وَهُوَ السُّنِّيَّةُ ، بِخِلَافِ مَا نَحْنُ فِيهِ ؛ لِأَنَّ الْمُشْتَفِي
لِمَانِعٍ هُوَ التَّأْخِيرُ ، وَنَفْسُ التَّأْخِيرِ لَمْ يَكُنْ يَدُلُّ عَلَى الْوُجُوبِ ، بَلْ يَدُلُّ عَلَى التَّنْذِيرِ
وَالِاسْتِحْبَابِ .

(١) أَي: مَدَّ الصَّلَاةَ . كَذَا جَاءَ فِي حَاشِيَةِ: «م» .

(٢) أَخْرَجَهُ: التِّرْمِذِيُّ فِي أَبْوَابِ الصَّلَاةِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ /بَابِ مَا جَاءَ فِي تَأْخِيرِ صَلَاةِ الْعِشَاءِ الْآخِرَةِ
[رَقْمُ / ١٦٧] ، وَابْنُ مَاجَةَ فِي كِتَابِ الصَّلَاةِ /بَابِ وَقْتُ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ [رَقْمُ / ٦٩١] ، وَاحِدٌ
فِي «الْمُسْنَدِ» [٤٣٣/٢] ، وَابْنُ أَبِي حَتْمٍ فِي «سُنَنِ الْكُرَى» [١٤٧/١] ، مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .
قَالَ أَبُو عِيسَى: «حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ» .

وَلِأَنَّ فِيهِ قَطَعَ السَّمَرِ الْمَنْهِي بَعْدَهُ.

وَقِيلَ: فِي الصَّيْفِ يُعَجَّلُ؛ كَيْ لَا تَتَقَلَّلَ الْجَمَاعَةُ،

غاية البيان

وأيضاً: فِي السَّوَاكِ وَجِدَتْ الْمُوَاطَّةُ، وَهُنَا: لَا.

قَوْلُهُ: (وَلِأَنَّ فِيهِ قَطَعَ السَّمَرِ الْمَنْهِي بَعْدَهُ)، أَيْ: لِأَنَّ فِي تَأْخِيرِ الْعِشَاءِ إِلَى ثُلُثِ اللَّيْلِ قَطَعَ السَّمَرِ الْمَنْهِي بَعْدَ الْعِشَاءِ، وَهَذَا لِمَا رُوِيَ عَنْهُ ﷺ، أَنَّهُ قَالَ: «لَا سَمَرَ بَعْدَ الْعِشَاءِ»^(١).

وَرَوَى الْبُخَارِيُّ وَغَيْرُهُ، مُسْتَدًّا إِلَى أَبِي بَرزَةَ الْأَسْلَمِيِّ قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَكْرَهُ النَّوْمَ قَبْلَ الْعِشَاءِ، وَالْحَدِيثَ بَعْدَهَا»^(٢).

قَوْلُهُ: (وَقِيلَ: فِي الصَّيْفِ يُعَجَّلُ؛ كَيْ لَا تَتَقَلَّلَ الْجَمَاعَةُ).

قَالَ بَعْضُ الشَّارِحِينَ^(٣): كَانَ مِنْ حَقِّ هَذَا الْقَوْلِ أَنْ يُؤَخَّرَ [عَنِ]^(٤) التَّقَاسِيمِ أَجْمَعَ مِنْ قَوْلِهِ: (وَتَأْخِيرُ الْعِشَاءِ إِلَى مَا قَبْلَ ثُلُثِ اللَّيْلِ)، وَقَوْلُهُ: (وَالتَّأْخِيرُ إِلَى نِصْفِ اللَّيْلِ)، وَقَوْلُهُ: (إِلَى النِّصْفِ الْأَخِيرِ مَكْرُوهٌ). أَوْ يُقَدَّمَ عَلَى التَّقَاسِيمِ أَجْمَعَ. أَقُولُ: لَيْسَ كَمَا قَالَ الشَّارِحُ، بَلْ كَلَامُ الْمُصَنِّفِ وَقَعَ مَوْقِعَهُ وَأَصَابَ مَحَازَهُ؛ لِأَنَّهُ لَوْ أَخَّرَ عَنْ جَمِيعِ التَّقَاسِيمِ لَظَنَّ ظَانٌّ أَنَّ الْمُرَادَ مِنْ هَذَا التَّعْجِيلِ هُوَ التَّأْخِيرُ

(١) أخرج: أحمد في «المسند» [٣٧٩/١]، والطيالسي في «مسنده» [رقم/ ٣٦٥]، وإسماعيل القاضي في «أحكام القرآن» [١٤٦/١]، وابن نصر المروزي في «تعظيم قدر الصلاة» [١٦٥/١]، من حديث عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

قال المناوي: «إسناده صحيح». ينظر: «التيسير بشرح الجامع الصغير» للمناوي [٥٠٠/٢].

(٢) أخرج: البخاري في كتاب مواقيت الصلاة/ باب ما يكره من النوم قبل العشاء [رقم/ ٥٤٣]، ومسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة/ باب استحباب التكبير بالصبح في أول وقتها وهو التعيس، وبيان قدر القراءة فيها [رقم/ ٦٤٧]، من حديث أبي برزة الأسلمي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) أراد ببعض الشارحين السغناقي في شرحه على الهداية.

(٤) ما بين المعقوفين: زيادة من: «ت»، «م»، «ل»، «ز»، «و»، «ف».

وَالْتَأْخِيرُ إِلَى نِصْفِ اللَّيْلِ مُبَاحٌ ؛ لِأَنَّ دَلِيلَ الْكَرَاهَةِ وَهُوَ تَقْلِيلُ الْجَمَاعَةِ عَارِضُهُ

بِحَاشَةِ الْمَسَاءِ

إِلَى مَا قَبْلَ ثُلُثِ اللَّيْلِ ؛ لِأَنَّهُ تَعْجِيلٌ أَيْضًا بِالنِّسْبَةِ إِلَى نِصْفِ اللَّيْلِ ، وَإِلَى النِّصْفِ الْآخِرِ .

فَلَمَّا ذَكَرَ هَذَا الْقَوْلَ بَعْدَ ذِكْرِ ثُلُثِ اللَّيْلِ ؛ لَمْ يُفْهَمْ مِنْهُ إِلَّا التَّعْجِيلُ فِي [١/١١٩/م] أَوَّلِ الْوَقْتِ .

أَمَّا التَّقْدِيمُ : فَلَا مَعْنَى لَهُ ؛ لِأَنَّ الْمُصَنِّفَ إِنَّمَا قَالَ بِلَفْظٍ : (قِيلَ : فِي الصَّيْفِ) . وَإِنَّمَا يُسْتَعْمَلُ لَفْظُ : «قِيلَ» إِذَا سَبَقَ قَبْلَهُ قَوْلٌ آخَرُ .

يَعْنِي : أَنَّ تَأْخِيرَ الْعِشَاءِ إِلَى مَا قَبْلَ ثُلُثِ اللَّيْلِ مُسْتَحَبٌّ فِي الصَّيْفِ وَالشَّتَاءِ . وَقِيلَ : فِي الصَّيْفِ يُعَجَّلُ وَلَا يُؤَخَّرُ .

قَوْلُهُ : (وَالْتَأْخِيرُ إِلَى نِصْفِ اللَّيْلِ مُبَاحٌ ...) إِلَى آخِرِهِ .

بَيَانُ هَذَا : أَنَّ فِي التَّأْخِيرِ إِلَى نِصْفِ اللَّيْلِ يَلْزَمُ تَقْلِيلُ الْجَمَاعَةِ ، وَتَقْلِيلُهَا دَلِيلُ الْكَرَاهَةِ ، وَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ التَّأْخِيرُ إِلَى هَذِهِ الْغَايَةِ مَكْرُوهًا ، إِلَّا أَنَّهُ يَحْصُلُ فِي هَذَا التَّأْخِيرِ قَطْعُ السَّمَرِ الْمَنْهِيِّ أَصْلًا وَرَأْسًا ؛ لِأَنَّهُ وَقْتُ غَلْبَةِ النَّوْمِ ، وَقَطْعُ السَّمَرِ دَلِيلُ الْإِسْتِحْبَابِ ، فَتَعَارَضَ الدَّلِيلَانِ ، فَتَسَاقَطَا ؛ لِعَدَمِ إِمْكَانِ الْعَمَلِ بِهِمَا ، وَعَدَمِ إِمْكَانِ التَّرْجِيحِ ، فَثَبَّتَ الْإِبَاحَةُ .

قَالَ فِي «الْجَامِعِ التِّرْمِذِيِّ» : «اخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ فِي السَّمَرِ بَعْدَ الْعِشَاءِ الْآخِرَةِ ؛ فَكَرِهَ قَوْمٌ مِنْهُمْ السَّمَرَ بَعْدَ صَلَاةِ الْعِشَاءِ ، وَرَخَّصَ بَعْضُهُمْ إِذَا كَانَ فِي مَعْنَى الْعِلْمِ وَمَا لَا بُدَّ مِنْهُ مِنَ الْحَوَائِجِ ، وَأَكْثَرُ [١/١١٩/م] الْحَدِيثِ عَلَى الرُّخْصَةِ . وَقَدْ رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : «لَا سَمَرَ إِلَّا لِمُصَلٍّ أَوْ مُسَافِرٍ»^(١) . إِلَى هُنَا لَفْظُ التِّرْمِذِيِّ .

(١) يَنْظُرُ : «الْجَامِعُ» لِلتِّرْمِذِيِّ [٣١٥/١] .

دَلِيلُ النَّدْبِ وَهُوَ قَطْعُ السَّمَرِ بِوَاحِدَةٍ، فَيُثْبِتُ^(١) الْإِبَاحَةَ. وَإِلَى النِّصْفِ الْأَخِيرِ

غاية البيان

قَوْلُهُ: (وَهُوَ قَطْعُ السَّمَرِ بِوَاحِدٍ)^(٢).

أَرَادَ بِهِ: نَقْيَ السَّمَرِ عَنْ شَخْصٍ وَاحِدٍ؛ مُبَالِغَةً فِي نَقْيِ السَّمَرِ عَلَى الْعُمومِ؛
لَأَنَّ السَّمَرَ إِذَا كَانَ مَنْفِيًّا عَنْ وَاحِدٍ كَانَ مَنْفِيًّا عَنِ الْجَمِيعِ؛ لِأَنَّ النَّكَرَةَ إِذَا وَقَعَتْ
فِي [١/١١٩ ط/م] مَوْضِعِ النَّقْيِ عَمَّتْ؛ لِدَلَالَتِ ذِكْرِنَاهَا فِي «شرح الأصول»^(٣).

لَكِنْ: عَلَى هَذَا التَّقْرِيرِ لَوْ قِيلَ: عَنْ وَاحِدٍ؛ لَكَانَ أَوْلَى.

وَفِي بَعْضِ النُّسخِ: (بِوَاحِدَةٍ)^(٤) بِتَاءِ التَّائِيثِ، وَتِلْكَ الرَّوَايَةُ إِنْ صَحَّتْ فَهِيَ
الْأَوْلَى مِنَ الْأَوْلَى، عَلَى إِرَادَةِ: «بِمَرَّةٍ وَاحِدَةٍ»، بِحَذْفِ الْمَوْصُوفِ، لَكِنْ سَمَاعُنَا
بِقَرَعَانَةٍ وَبُخَارَى عِنْدَ الثَّقَاتِ وَقَعَ بِلَا تَاءِ التَّائِيثِ.

وَيَجُوزُ أَنْ يُقَدَّرَ فِي رِوَايَةِ الْكَثِيرِ: «بَطَوْرٍ وَاحِدٍ»؛ لِأَنَّ الطَّوْرَ بِمَعْنَى: الْمَرَّةِ،
إِلَّا أَنَّهُ قَلِيلُ الاسْتِعْمَالِ^(٥).

(١) كذا بالأصل.


(٢) هذا هو المثبت في نسخة الشَّهْرَكَانْدِي (المقروءة على أكمل الدين البَابَرْتِي) من «الهداية» [ق/١١/أ]
مخطوط مكتبة فيض الله أفندي - تركيا، وفي النسخة التي بخط المؤلف [ق/١٦/أ] مخطوط مكتبة
فيض الله أفندي، وفي نسخة الْأَرْزَكَانِي من «الهداية» [ق/١٣/أ] مخطوط مكتبة فيض الله أفندي
- تركيا.

(٣) يَظُنُّ «التَّائِيثِ» شرح الْأَخْصِيكَانِي للمؤلف [١/١٥٤ - ١٥٨].

(٤) هذا لَفْظُ الْمَطْبُوعِ من «الهداية» لِلْمَرْغِينَانِي [١/٤١]، وَهُوَ الْمُثَبَّتُ فِي النسخة المنقولة عن نسخة
الْمَرْغِينَانِي [١/١٩ ق/أ] مخطوط جامعة برنستون - أمريكا/ (رقم الحفظ: ٣٥٩٣). وفي نسخة
النَّيْسُوبِي من «الهداية» [ق/١٣/ب] مخطوط مكتبة فيض الله أفندي - تركيا. وفي نسخة الْقَاسِمِي
[ق/١١/ب] مخطوط مكتبة كوبرلي فاضل أحمد باشا - تركيا. وفي نسخة ابن الفَصِيح
من «الهداية» [١/١٩ ق/أ] مخطوط مكتبة ولي الدين أفندي - تركيا.

(٥) اسْتَشْكِرَ الْعَيْنِي عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ: وَأَمَّا تَفْسِيرُ الْأَتْرَازِي فَأَبْعَدُ مِنَ الْكُلِّ؛ لِأَنَّهُ أَيْنَ النَّكَرَةُ الَّتِي وَقَعَتْ فِي
مَوْضِعِ الْمَقْيُودِ حَتَّى تَعَمَّ. يَنْظُرُ: «الْبَنَاءُ» شرح الهداية [٢/٥٠].

مَكْرُوهٌ؛ لِمَا فِيهِ مِنْ تَقْلِيلِ الْجَمَاعَةِ وَقَدْ انْقَطَعَ السَّمَرُ قَبْلَهُ.

وَيُسْتَحَبُّ فِي الْوُتْرِ - لِمَنْ يَأْلَفُ صَلَاةَ اللَّيْلِ - آخِرَ اللَّيْلِ. وَإِنْ لَمْ يَتَّقِ بِالْإِنْتِبَاهِ أَوْ تَرَ قَبْلَ النَّوْمِ؛ لِقَوْلِهِ : «مَنْ خَافَ أَنْ لَا يَقُومَ آخِرَ اللَّيْلِ؛ فَلْيُوتِرْ أَوَّلَهُ».

عَايَةُ الْمَبَادِ

وَالسَّمَرُ: حَدِيثُ اللَّيْلِ، وَيَجُوزُ أَنْ يُقَدَّرَ ^(١) بِقَطْعِ وَاحِدٍ، فَيَقُولُ مَعْنَاهُ إِلَى مَرَّةٍ وَاحِدَةٍ.

قَوْلُهُ: (وَقَدْ انْقَطَعَ السَّمَرُ قَبْلَهُ)، أَيُّ: قَبْلَ النِّصْفِ الْآخِرِ.

يَعْنِي: أَنَّ الْإِبَاحَةَ فِي آخِرِ النِّصْفِ الْأَوَّلِ إِنَّمَا ثَبَتَتْ لِمُعَارَضَةِ دَلِيلِ النَّذْبِ دَلِيلِ الْكَرَاهَةِ، وَهُنَا فِي آخِرِ النِّصْفِ الْآخِرِ لَمْ يَوْجَدْ دَلِيلُ النَّذْبِ أَصْلًا؛ لِانْقِطَاعِ السَّمَرِ مِنْ قَبْلُ، فَلَمْ تَثْبُتِ الْإِبَاحَةُ، فَثَبَّتِ الْكَرَاهَةُ؛ لِبَقَاءِ دَلِيلِهَا سَالِمًا مِنَ الْمُعَارِضِ.

قَوْلُهُ: (وَيُسْتَحَبُّ فِي الْوُتْرِ لِمَنْ يَأْلَفُ صَلَاةَ اللَّيْلِ آخِرَ اللَّيْلِ).

وَسَمَاعِي عَنْ بَعْضِ مَشَايِخِي بَرَفْعِ الرَّاءِ ^(٢)؛ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ أَقِيمَ مَقَامِ الْفَاعِلِ، وَأُسْنَدَ إِلَيْهِ قَوْلُهُ: (يُسْتَحَبُّ).

وَعَنْ بَعْضِهِمْ بِالنَّصْبِ، عَلَى أَنَّهُ ظَرْفٌ، بِتَقْدِيرِ: أَنْ يُوتَرَ آخِرَ اللَّيْلِ.

وَعِنْدِي: الْأَوَّلُ هُوَ الْأَوَّلَى؛ لِأَنَّ فِي الثَّانِي يَخْتَاجُ إِلَى التَّأْوِيلِ، وَالْأَصْلُ عَدَمُ التَّأْوِيلِ.

قَوْلُهُ: (لِقَوْلِهِ ): «مَنْ خَافَ أَنْ لَا يَقُومَ آخِرَ اللَّيْلِ؛ فَلْيُوتِرْ أَوَّلَهُ» ^(٣).

(١) وقع في الأصل: «ويجوز أن يكون يُقَدَّرُ»، والمثبت من: «ت»، «لام»، «ز»، «واو»، «وف».

(٢) يعني: في قوله: «آخِرُ اللَّيْلِ».

(٣) أخرجه: مسلم في كتاب صلاة المسافرين وقصرها/ باب من خاف أن لا يقوم من آخر الليل فليوتر أوله [رقم/ ٧٥٥]، والترمذي في أبواب الوتر/ باب ما جاء في كراهية النوم قبل الوتر [رقم/ ٤٥٦] / طبعة دار العرب، وابن ماجه في كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها/ باب ما جاء في الوتر آخر =

وَمَنْ طَمَعَ أَنْ يَقُومَ آخِرَ اللَّيْلِ ؛ فَلْيُؤْتِرْ آخِرَ اللَّيْلِ .

وَإِذَا كَانَ يَوْمُ غَيْمٍ فَيُسْتَحَبُّ فِي الْفَجْرِ ، وَالظُّهْرِ ، وَالْمَغْرِبِ تَأْخِيرُهَا .
وَفِي الْعَصْرِ ، وَالْعِشَاءِ ، تَعْجِيلُهُمَا ؛ لِأَنَّ فِي تَأْخِيرِ الْعِشَاءِ تَقْلِيلَ الْجَمَاعَةِ ، عَلَى
اعْتِبَارِ الْمَطَرِ ، وَفِي تَأْخِيرِ الْعَصْرِ تَوْهَمُ الْوُقُوعِ فِي الْوَقْتِ الْمَكْرُوهِ ، وَلَا تَوْهَمَ
فِي الْفَجْرِ ؛ لِأَنَّ تِلْكَ الْمُدَّةَ مَدِيدَةً .

غاية البيان

رَوَى التِّرْمِذِيُّ بِإِسْنَادِهِ إِلَى جَابِرٍ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : « مَنْ خَشِيَ [١/٢٠/م] مِنْكُمْ أَنْ لَا يَسْتَيْقِظَ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ ؛ فَلْيُؤْتِرْ مِنْ أَوَّلِهِ ، وَمَنْ طَمَعَ مِنْكُمْ أَنْ يَقُومَ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ ؛ فَلْيُؤْتِرْ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ ، فَإِنَّ قِرَاءَةَ الْقُرْآنِ فِي آخِرِ اللَّيْلِ مَحْضُورَةٌ ، وَهِيَ أَفْضَلُ » (١) .

قَوْلُهُ : (وَإِذَا كَانَ يَوْمُ غَيْمٍ ...) إِلَى آخِرِهِ .

يَعْنِي : هَذَا الَّذِي قُلْنَا مِنْ بَيَانِ الْإِسْتِحْبَابِ فِيمَا إِذَا كَانَتْ السَّمَاءُ مُصْحِيَةً (٢) ،
أَمَّا إِذَا كَانَتْ مُتَعَيِّمَةً فَالضَّابِطُ : « الْعَيْنُ مَعَ الْعَيْنِ » (٣) .

يَعْنِي : أَنَّ كُلَّ صَلَاةٍ فِي أَوَّلِ اسْمِهَا عَيْنٌ - كَالْعَصْرِ وَالْعِشَاءِ - تُعَجَّلُ ، وَإِنْ لَمْ
تَكُنْ تُؤَخَّرُ .

= اللَّيْلِ [رقم/ ١١٨٧] ، وَاحْمَدُ فِي « الْمُسْنَدِ » [٣/ ٣٨٩] ، مِنْ حَدِيثِ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

(١) مَضَى تَحْرِيجُهُ فِي الَّذِي قَبْلَهُ .

(٢) أَيْ : لَا غَيْمَ فِيهَا . يُقَالُ : أَضْحَتِ السَّمَاءُ ، إِذَا ذَهَبَ غَيْمُهَا وَانْكَشَفَ . يَنْظُرُ : « الْمَغْرِبُ فِي تَرْتِيبِ الْمَغْرِبِ » لِلْمُطَرِّزِيِّ [ص/ ٢٦٤] .

(٣) ذَكَرَهَا فِي الْكَتَرِ : عَيْنٌ يَوْمَ غَيْمٍ ، قَالَ فِي الْبَحْرِ : الْغَيْنُ لُغَةٌ فِي الْغَيْمِ وَهُوَ السَّحَابُ ، كَذَا فِي « الصَّحَاحِ » وَلَيْسَ فِيهِ وَهْمُ الْوُقُوعِ قَبْلَ الْوَقْتِ ؛ لِأَنَّ الظُّهْرَ قَدْ أَخْرَفَ فِي هَذَا الْيَوْمِ وَكَذَا الْمَغْرِبُ ، وَبِهَذَا ائْتَفَقَ مَا رَجَحَ بِهِ فِي « غَايَةِ الْبَيَانِ » رَوَايَةُ الْحَسَنِ . يَنْظُرُ : « كَنْزُ الدَّقَائِقِ » [ص/ ١٥٤] ، وَ« الْبَحْرُ الرَّائِقُ » [١/ ٢٦١] ، « النَّهْرُ الْفَائِقُ » [١/ ١٦٤] .

وَعَنْ أَبِي حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : لِتَأْخِيرٍ فِي الْكُلِّ ؛ لِلِإِحْتِيَاظِ ، أَلَّا تَرَى أَنَّهُ يَجُوزُ
الْأَدَاءُ بَعْدَ الْوَقْتِ لَا قَبْلَهُ .

❦ غَايَةُ الْبَيَانِ ❦

وإنَّمَا يُعَجَّلُ الْعَصْرُ اخْتِرَازًا عَنِ الْوُقُوعِ فِي الْوَقْتِ الْمَكْرُوهِ ، وَالْعِشَاءُ اخْتِرَازًا
عَنْ تَقْلِيلِ الْجَمَاعَةِ ، وَالصَّلَوَاتُ الْبَاقِيَةُ مَدَّتْهَا مَدِيدَةٌ ، مَعَ أَنَّ فِي تَعْجِيلِ الْفَجْرِ
احْتِمَالَ الْأَدَاءِ قَبْلَ الْوَقْتِ ، وَفِي تَعْجِيلِ الظُّهْرِ كَذَلِكَ ، وَكَذَا فِي الْمَغْرِبِ .

وَفِي رِوَايَةِ الْحَسَنِ ، عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ : التَّأْخِيرُ أَفْضَلُ فِي جَمِيعِ الصَّلَوَاتِ يَوْمَ
الْغَيْمِ ، وَهُوَ أَقْرَبُ إِلَى الْإِحْتِيَاظِ ؛ لِجَوَازِ الْأَدَاءِ بَعْدَ الْوَقْتِ ، وَعَدَمِ جَوَازِهِ قَبْلَهُ .



فَصْلٌ

فِي الْأَوْقَاتِ الَّتِي تُكْرَهُ فِيهَا الصَّلَاةُ

لَا يَجُوزُ^(١) الصَّلَاةُ عِنْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ ، وَلَا عِنْدَ قِيَامِهَا فِي الظَّهِيرَةِ ، وَلَا عِنْدَ غُرُوبِهَا ؛ لِحَدِيثِ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ الْجُهَنِيِّ رضي الله عنه [١٦/ط] قَالَ: ثَلَاثُ أَوْقَاتٍ نَهَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نُصَلِّيَ فِيهَا ، وَأَنْ نَقْبُرَ فِيهَا مَوْتَانَا: عِنْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ حَتَّى تَرْتَفِعَ ، وَعِنْدَ زَوَالِهَا حَتَّى تَزُولَ ، وَحِينَ تَتَضَيَّفُ^(٢) لِلْغُرُوبِ حَتَّى تَغْرُبَ .

﴿ غاية البيان ﴾

فَصْلٌ

فِي الْأَوْقَاتِ الَّتِي تُكْرَهُ فِيهَا الصَّلَاةُ

لَمَّا فَرَعَ عَنْ بَيَانِ الْأَوْقَاتِ الْمُسْتَحَبَّةِ: شَرَعَ فِي بَيَانِ الْأَوْقَاتِ الْمَكْرُوهَةِ ؛ لِأَنَّهَا مُقَابِلَتُهَا .

قَوْلُهُ: (لَا تَجُوزُ الصَّلَاةُ) .

فَإِنْ قُلْتَ: سَوَّقَ الْفَصْلَ لِبَيَانِ كَرَاهَةِ الصَّلَاةِ ؛ لَا لِبَيَانِ عَدَمِ الْجَوَازِ ؛ فَكَيْفَ قَالَ: (لَا تَجُوزُ الصَّلَاةُ) ؟

قُلْتُ: إِنَّمَا قَالَه لِأَنَّ الْمَكْرُوهَ أَعْمٌ مِنْ أَنْ يَكُونَ جَائِزًا وَغَيْرَ جَائِزٍ ؛ لِشُمُولِهِ إِيَّاهُمَا ؛ لِأَنَّ غَيْرَ الْجَائِزِ مَكْرُوهٌ أَيْضًا ؛ لِأَنَّ الْمَكْرُوهَ [١٢٠/١ ظ/م] مَا لَيْسَ بِمُسْتَحَبٍّ ، وَغَيْرُ الْجَائِزِ لَيْسَ بِمُسْتَحَبٍّ .

فَإِنْ قُلْتَ: مَا الْمُرَادُ مِنْ قَوْلِهِ: (لَا تَجُوزُ الصَّلَاةُ) ، جِنْسُ الصَّلَاةِ أَمْ نَوْعٌ مَخْصُوصٌ ؟

(١) فِي نَسْخِ غَايَةِ الْبَيَانِ: «تَجُوزُ» .

(٢) فِي حَاشِيَةِ الْأَصْلِ: «خ: تَضَيَّفَتْ» وَفِي نَسْخِ غَايَةِ الْبَيَانِ: «تَضَيَّفَ» .

غاية البيان

قلت: المراد منه نوع مخصوص، وهو [٥٠/١] الفرض، حتى لو صلى التوافل في الأوقات المكروهة تجوز؛ لأنه أدى كما وجبت؛ لأن النافلة تجب بالشروع، وشروعه حصل في الوقت المكروه.

ولهذا قال الإمام الأسيجابي^(١) في «شرح الطحاوي»: «ولو صلى التطوع في هذه الأوقات الثلاث، فإنه يجوز ويكره».

وقال الكرخي: «يجوز، وأحب إلينا أن يعيد».

ثم قال الإمام الأسيجابي: «والأفضل له أن يقطع ويقضيها في الوقت المباح»^(٢).

فإن قلت: من أين يعلم من لفظ صاحب «الهداية» - وهو مطلق - أن المراد من الصلاة: الفريضة، لا جنس الصلاة؟

قلت: من قاعدة ممهدة، وهي أن المطلق ينصرف إلى الكامل، ولا شك أن الفرض أكمل من النفل.

فإن قلت: ما الفقه في عدم جواز الفرائض في هذا الوقت، وجواز التوافل مع الكراهة؟

قلت: الفقه أن الصلاة مشروعة بأصلها؛ لوجود أركانها وشرائطها، ولا قبح

(١) الأسيجابي: (وهو أحمد بن منصور، تقلدت ترجمته) نسبة إلى إسبيجاب - ويقال إسبيجاب بالفاء -: اسم بلدة كبيرة من أعيان بلاد ما وراء النهر في حدود تركستان. وقد ضبطها جماعة بكسر الهمزة في أولها، وجزم ياقوت الحموي بفتحها؛ فلذلك مشينا على الوجهين في ضبط المنتسب إليها كلما تكرر اسمه، نارة بالكسر، والغالب بالفتح. ينظر: «معجم البلدان» لياقوت الحموي [٢٠٥/١].

(٢) ينظر: «شرح مختصر الطحاوي» للأسيجابي (ق/٣٦/١) مخطوط بمعهد المخطوطات تحت رقم

والمُرَادُ بِقَوْلِهِ: «وَأَنْ نَقْبِرَ»: صَلَاةُ الْجَنَازَةِ؛ لِأَنَّ الدَّفْنَ غَيْرُ مَكْرُوهٍ.
وَالْحَدِيثُ بِإِطْلَاقِهِ حُجَّةٌ عَلَى الشَّافِعِيِّ رحمته الله فِي تَخْصِيصِ الْفَرَائِضِ،

﴿ غاية البيان ﴾

فِي أَضْلِيلِهَا؛ لِأَنَّهَا تَعْظِيمٌ مُحْضٌ لِلَّهِ تَعَالَى، وَالْأَوْقَاتُ أَيْضًا صَحِيحَةٌ بِأَضْلِيلِهَا؛ لِأَنَّهَا
مِنْ حَيْثُ إِنَّهَا أَوْقَاتٌ كَسَائِرِ الْأَوْقَاتِ، فَاسِدَةٌ بِوُضُفِهَا لِأَنَّ هَذِهِ الْأَوْقَاتُ الثَّلَاثَةُ
مَسْرُوبَةٌ إِلَى الشَّيْطَانِ، فَصَارَتِ الصَّلَاةُ نَاقِصَةً، فَلَمْ يَسْقُطْ بِهَا الْكَامِلُ، وَهُوَ
الْفَرَضُ، بِخِلَافِ النَّفْلِ، فَإِنَّهُ جَازٌ لِأَنَّهُ تَأْدَى كَمَا شُرِعَ، لَكِنْ مَعَ الْكِرَاهَةِ لِيُزَوِّدَ
[١٢١/١] النَّهْيَ، وَقَدْ مَرَّ بَيَانُهُ فِي «التَّبَيِّنِ»^(١).

قَوْلُهُ: (تَضَيَّفُ)، أَي: تَمِيلُ.

قَوْلُهُ: (وَالْمُرَادُ بِقَوْلِهِ: «وَأَنْ نَقْبِرَ»: صَلَاةُ الْجَنَازَةِ؛ لِأَنَّ الدَّفْنَ غَيْرُ مَكْرُوهٍ).
وإِرَادَةُ الصَّلَاةِ مِنَ الْقَبْرِ: كِنَايَةٌ؛ لِأَنَّهُ ذِكْرُ الرَّدِيفِ وَإِرَادَةُ الْمَرْدُوفِ.

حَدَّثَ أَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ الْجَنَائِزِ مِنَ «السُّنَنِ»: مُسْنَدًا إِلَى عُقْبَةَ قَالَ: «ثَلَاثُ
سَاعَاتٍ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَنْهَانَا أَنْ نُصَلِّيَ فِيهِنَّ، أَوْ أَنْ نَقْبِرَ فِيهِنَّ مَوْتَانَا: مِنْ
حِينَ تَطْلُعُ الشَّمْسُ بَارِغَةً حَتَّى تَرْتَفِعَ، وَحِينَ يَقُومُ قَائِمُ الظُّهَيْرَةِ حَتَّى تَمِيلَ، وَحِينَ
تَضَيَّفُ لِلْغُرُوبِ حَتَّى تَغْرُبَ»^(٢).

قَوْلُهُ: (وَالْحَدِيثُ بِإِطْلَاقِهِ حُجَّةٌ عَلَى الشَّافِعِيِّ فِي تَخْصِيصِ الْفَرَائِضِ،

(١) يَطْرُقُ «التَّبَيِّنُ» فِي شَرْحِ الْأَخْبِيكِيِّ لِلْمُؤَلَّفِ [٤١٤/١ - ٤٣٧].

(٢) أَحْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي كِتَابِ صَلَاةِ الْمَسَافِرِينَ وَقَصَّرَهَا/ بَابُ الْأَوْقَاتِ الَّتِي نَهَى عَنْ الصَّلَاةِ فِيهَا [رَقْمُ/ ٨٣١]، وَأَبُو دَاوُدَ فِي/ بَابِ الدَّفْنِ عِنْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَعِنْدَ غُرُوبِهَا [رَقْمُ/ ٣١٩٢]، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي
كِتَابِ الْجَنَائِزِ/ بَابِ مَا جَاءَ فِي كِرَاهِيَةِ الصَّلَاةِ عَلَى الْجَنَازَةِ عِنْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَعِنْدَ غُرُوبِهَا [رَقْمُ/ ١٠٣٠]، وَالنَّسَائِيُّ فِي كِتَابِ الْمَوَاقِيتِ/ بَابِ السَّاعَاتِ الَّتِي نَهَى عَنْ الصَّلَاةِ فِيهَا [رَقْمُ/ ٥٦٠]،
وَاسْمُ مَا حِجَّاهُ فِي كِتَابِ الْجَنَائِزِ/ بَابِ مَا جَاءَ فِي الْأَوْقَاتِ الَّتِي لَا يُصَلَّى فِيهَا عَلَى الْمَيِّتِ وَلَا يُدْفَنُ
[رَقْمُ/ ١٥١٩]، مِنْ حَدِيثِ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ الْجُهَنِيِّ رحمته الله بِهِ.

وَبِمَكَّةَ^(١)، وَحُجَّةٌ عَلَى أَبِي يُوسُفَ رحمته الله فِي إِبَاحَةِ النَّفْلِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَتَثَ الزَّوَالِ.

————— غَايَةُ الْبَيَانِ —————

وَمَكَّةَ^(٢).

وَفِي بَعْضِ النُّسخِ: (وَبِمَكَّةَ)^(٣) بِالْبَاءِ، وَالصَّحِيحُ أَنْ يُرَوَى: (وَمَكَّةَ) بِلا بَاءٍ. بَيَانُهُ: أَنَّ الشَّافِعِيَّ يُخَصِّصُ الْفَرَائِضَ مِنْ جَمِيعِ الصَّلَاةِ، وَيَقُولُ: إِنَّ النَّهْيَ وَرَدَ فِي حَقِّ النَّفْلِ؛ لَا فِي حَقِّ الْفَرَضِ؛ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ رحمته الله: «مَنْ نَامَ عَنْ صَلَاةٍ أَوْ نَسِيَهَا؛ فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا، فَإِنَّ ذَلِكَ وَقْتُهَا»^(٤).

(١) فِي نَسْخِ غَايَةِ الْبَيَانِ: «وَمَكَّةَ» وَفِي حَاشِيَةِ الْأَصْلِ: «خ: وَمَكَّةَ».

(٢) يَنْظُرُ: «الْحَاوِي الْكَبِيرُ» لِأَبِي الْحَسَنِ الْمَوْرِدِيِّ [٢٧١/٢]. وَ«الْبَيَانُ» لِلْعَمْرَانِيِّ [٣٥١/٢]. ٣٥٩، «الْوَسِيطُ فِي الْمَذْهَبِ» لِأَبِي حَامِدٍ الْغَزَالِيِّ [٣٣/٢ - ٣٩].

(٣) هَذَا لَفْظُ الْمَطْبُوعِ مِنْ «الْهُدَايَةِ» لِلْمَرْغِينَانِيِّ [٢٣٣/١]، وَهُوَ الْمُثَبَّتُ فِي نَسْخَةِ الشَّهْرَكَزْدِيِّ (الْمَقْرُوءَةِ عَلَى أَكْمَلِ الدِّينِ الْبَابَرْتِيِّ) [ق/١١/ب/ مخطوط مكتبة فيض الله أفندي - تركيا]. وَفِي النُّسخَةِ الَّتِي بَخَطَ الْمُؤَلِّفُ [ق/١٦/ب/ مخطوط مكتبة فيض الله أفندي]. وَفِي نَسْخَةِ الْأَرْزَكَانِيِّ مِنْ «الْهُدَايَةِ» [ق/١٣/ب/ مخطوط مكتبة فيض الله أفندي - تركيا]، وَفِي نَسْخَةِ ابْنِ الْفَصِيحِ مِنْ «الْهُدَايَةِ» [ق/١٩/ب/ مخطوط مكتبة ولي الدين أفندي - تركيا]. وَمِثْلُهُ وَقَعَ فِي النُّسخَةِ الْمُنْقُولَةِ عَنْ نَسْخَةِ الْمَرْغِينَانِيِّ [ق/١٩/ب/ مخطوط جامعة برنستون - أمريكا] (رَقْمُ الْحِفْظِ: ٣٥٩٣). وَاللَّفْظُ الْأَوَّلُ: هُوَ الْمُثَبَّتُ فِي نَسْخَةِ الْبَايُصُونِيِّ مِنْ «الْهُدَايَةِ» [ق/١٣/ب/ مخطوط مكتبة فيض الله أفندي - تركيا]. وَفِي نَسْخَةِ الْقَاسِمِيِّ [ق/١١/ب/ مخطوط مكتبة كوبرلي فاضل أحمد باشا - تركيا]. وَأَشَارَ الْبَايُصُونِيُّ فِي حَاشِيَةِ نُسْخَتِهِ إِلَى اللَّفْظِ السَّابِقِ.

(٤) أَخْرَجَهُ: الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ مَوَاقِيتِ الصَّلَاةِ/ بَابِ مَنْ نَسِيَ الصَّلَاةَ فَلْيُصَلِّ إِذَا ذَكَرَهَا وَلَا يَعِيدُ إِلَّا تِلْكَ الصَّلَاةَ [رَقْمُ/ ٥٧٢]، وَمُسْلِمٌ فِي كِتَابِ الْمَسَاجِدِ وَمَوَاضِعِ الصَّلَاةِ/ بَابِ قَضَاءِ الصَّلَاةِ الْفَائِتَةِ وَاسْتِحْبَابِ تَعْجِيلِ قَضَائِهَا [رَقْمُ/ ٦٨٤]، مِنْ حَدِيثِ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه مَرْفُوعًا: «مَنْ نَسِيَ صَلَاةً فَلْيُصَلِّ إِذَا ذَكَرَهَا، لَا كَفَّارَةَ لَهَا إِلَّا ذَلِكَ» ﴿رَأَوُا الصَّلَاةَ لِإِسْحَاقَ﴾ [طه: ١٤]. لَفْظُ الْبُخَارِيِّ. وَفِي لَفْظِ لِمُسْلِمٍ: «مَنْ نَسِيَ صَلَاةً، أَوْ نَامَ عَنْهَا، فَكَفَّارَتُهَا أَنْ يُصَلِّيَهَا إِذَا ذَكَرَهَا». وَلَيْسَ عِنْدَهُمَا قَوْلُهُ: «فَإِنَّ ذَلِكَ وَقْتُهَا». وَقَدْ وَرَدَتْ تِلْكَ الْجُمْلَةُ فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه عِنْدَ: الدَّارِقُطِيِّ فِي «سُنَنِ» [٢٩٨/١]. وَابْنِ أَبِي شَيْبَةَ فِي «سُنَنِ الْكَبِيرِ» [٣١٨٣/١]، وَغَيْرُهُمَا.

﴿ غاية البيان ﴾

فَعَلِمَ أَنَّ الْفَرَضَ لَيْسَ بِمَنْهِيٍّ عَنْهُ، حَتَّى تَجُوزَ الْفَرَائِضُ فِي الْأَوْقَاتِ الْمَكْرُوهَةِ بِلا كَرَاهَةٍ فِي جَمِيعِ الْبُلْدَانِ.

أَمَّا النَّوَافِلُ: فَإِنَّهَا تُكْرَهُ فِي هَذِهِ الْأَوْقَاتِ إِلَّا بِمَكَّةَ، فَإِنَّ مَكَّةَ مَخْصُوصَةٌ مِنْ سَائِرِ الْبُلْدَانِ؛ لِمَا رَوَى أَبُو ذَرٍّ النَّهْيَ عَنِ الصَّلَاةِ فِي هَذِهِ الْأَوْقَاتِ مَقْرُونًا بِقَوْلِهِ: «إِلَّا بِمَكَّةَ»^(١).

فَإِذَنْ: تَجُوزُ الْفَرَائِضُ فِي جَمِيعِ الْبُلْدَانِ فِي مَكَّةَ وَغَيْرِهَا؛ لِأَنَّ الْفَرَائِضَ خُصَّتْ مِنْ جَمِيعِ الصَّلَاةِ، وَتَجُوزُ النَّوَافِلُ بِمَكَّةَ خَاصَّةً؛ لِأَنَّ مَكَّةَ خُصَّتْ مِنْ جَمِيعِ الْبُلْدَانِ، وَهَذَا التَّفْصِيلُ لَا يُفْهَمُ إِلَّا عَلَى رِوَايَةِ [١/٢١٧ ط/م] (مَكَّةَ) بِدُونِ الْبَاءِ، فَافْهَمْ.

ثُمَّ كَوْنُ حَدِيثِ عُقْبَةَ - وَهُوَ قَوْلُهُ: «ثَلَاثُ أَوْقَاتٍ»^(٢) إِلَى آخِرِهِ - حُجَّةً عَلَى الشَّافِعِيِّ؛ مِنْ حَيْثُ إِنَّ مَا رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ وَهُوَ قَوْلُهُ ﷺ: «مَنْ نَامَ عَنْ صَلَاةٍ»^(٣) إِلَى آخِرِهِ: عَامٌّ، وَحَدِيثُ عُقْبَةَ صَارَ مُخْصَصًا لَهُ.

أَوْ نَقُولُ: الْحَدِيثُ الَّذِي رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ لِبَيَانِ وَجُوبِ الْقَضَاءِ، وَحَدِيثُنَا لِبَيَانِ تَفْصِيلِ الْأَوْقَاتِ، وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا حُجَّةٌ فِي بَابِهِ، كَمَا أَنَّ قَضَاءَ رَمَضَانَ لَا يَجُوزُ فِي الْخَمْسَةِ الْأَيَّامِ الْمَكْرُوهَةِ؛ لِنَهْيِهِ ﷺ، وَإِنْ كَانَ إِطْلَاقُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَعِدَّةٌ مِنْ

(١) أحرجه: أحمد في «المسند» [١٦٥/٥]، وابن خزيمة [رقم/ ٢٧٤٨]، والدارقطني في «سننه» [٤٢٤/١]، والبيهقي في «سننه الكبرى» [رقم/ ٤٢٠٧]، من حديث أبي ذرٍّ رضي الله عنه أَنَّهُ أَخَذَ بِحَلَقَةِ بَابِ الْكَفَّةِ، فَقَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا صَلَاةَ بَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى تَقْرُبَ الشَّمْسُ، وَلَا بَعْدَ الْفَجْرِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ، إِلَّا بِمَكَّةَ، إِلَّا بِمَكَّةَ». لفظ أحمد.

قال ابن عبد الهادي: «هذا الحديث لا يصح». ينظر: «تنقيح التحقيق» لابن عبد الهادي [٣٧٢/٢]. و«الدراية في تخريج أحاديث الهداية» لابن حجر [١٠٩/١].

(٢) مصنى تخريجه قريباً.

(٣) مصنى تخريجه قريباً.

قَالَ: وَلَا صَلَاةَ جِنَازَةً؛ لِمَا رَوَيْنَا.....

غاية البيان

أَيَّامٍ أُخَرَ [البقرة: ١٨٤] . يَشْمَلُهَا أَيْضًا .

وَحَدِيثُ أَبِي ذَرٍّ غَرِيبٌ [٥٠/١] ، لَا تَجُوزُ زِيَادَتُهُ عَلَى الْمَشْهُورِ .

ثُمَّ اَعْلَمْ: أَنَّ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ إِنَّمَا يُكْرَهُ النَّفْلُ فِي الْأَوْقَاتِ الْمَكْرُوهَةِ فِي غَيْرِ مَكَّةَ، إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ سَبَبٌ، بَلْ كَانَ نَفْلًا مُبْتَدَأً، أَمَا إِذَا كَانَ لَهُ سَبَبٌ، كَرُكْعَتَيْ سُنَّةِ الْفَجْرِ، وَالطَّوَافِ، وَالتَّحِيَّةِ [فَلَا]؛ لِمَا رُوِيَ عَنْ قَيْسٍ أَنَّهُ صَلَّى بَعْدَ الْفَجْرِ رُكْعَتَيْنِ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «مَا هَذَا؟». فَقَالَ: رُكْعَتَا الْفَجْرِ، كُنْتُ لَمْ أَرْكُعْهُمَا. فَسَكَتَ النَّبِيُّ ﷺ^(١).

وَلَنَا: حَدِيثُ عُقْبَةَ، وَمَا رُوِيَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ؛ أَنَّهُ قَالَ: «لَا صَلَاةَ بَعْدَ الْفَجْرِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ، وَلَا بَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ»^(٢).

وَلَا نُسَلِّمُ أَنَّ الشُّكُوتَ الْحَالِيَّ دَلِيلُ التَّقْرِيرِ .

قَوْلُهُ: (وَلَا صَلَاةَ جِنَازَةً؛ لِمَا رَوَيْنَا)، وَهُوَ قَوْلُهُ: «وَأَنْ نَقْبُرَ فِيهَا مَوْتَانَا»^(٣).

(١) أخرجه أبو داود في كتاب الصلاة باب من فاتته متى يقضيها [رقم/ ١٢٦٧] ، والترمذي في أبواب الصلاة عن رسول الله ﷺ باب ما جاء فيمن تمونه الركعتان قبل الفجر يصليهما بعد صلاة الفجر [رقم ٤٢٢] ، وابن ماجة في كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها/ باب ما جاء فيمن فاتته الركعتان قبل الفجر متى يقضيها [رقم ١١٥٤] ، وأحمد في «المسند» [٤٤٧/٥] ، من حديث قيس بن عمرو رضي الله عنه .

قال الترمذي: «إسناد هذا الحديث ليس بمتصل». بطر: «البدر المنير» لابن الملقن [٢٦٣/٣] ، و«التلخيص الحبير» لابن حجر [٥٢٧/٢] .

(٢) أخرجه: البحاري في كتاب موافيت الصلاة/ باب لا يتحرى الصلاة قبل غروب الشمس [رقم/ ٥٦١] ، ومسلم في كتاب صلاة المسافرين وقصرها/ باب الأوقات التي نهى عن الصلاة فيها [رقم/ ٨٢٧] ، من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه .

(٣) مضمون تخريجه قريباً .

وَلَا سَجْدَةَ تِلَاوَةٍ؛ لِأَنَّهَا فِي مَعْنَى الصَّلَاةِ، إِلَّا عَصَرَ يَوْمِهِ عِنْدَ الْغُرُوبِ؛ لِأَنَّ السَّبَبَ هُوَ الْجُزْءُ الْقَائِمُ مِنَ الْوَقْتِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ تَعَلَّقَ بِالْكُلِّ لَوَجَبَ الْأَدَاءُ بَعْدَهُ،

﴿ غَايَةُ الْبَيَانِ ﴾

قَوْلُهُ: (لِأَنَّهَا فِي مَعْنَى الصَّلَاةِ)، أَي: لِأَنَّ سَجْدَةَ التِّلَاوَةِ فِي مَعْنَى الصَّلَاةِ؛ مِنْ حَيْثُ إِنَّهَا يُشْتَرَطُ [م/١٢٢/١] لَهَا مَا يُشْتَرَطُ لِلصَّلَاةِ؛ مِنَ الطَّهَّارَةِ، وَشَرِّ الْعَوْرَةِ، وَاسْتِقْبَالِ الْقِبْلَةِ.

قَوْلُهُ: (إِلَّا عَصَرَ يَوْمِهِ) اسْتِثْنَاءٌ مِنْ قَوْلِهِ فِي أَوَّلِ الْفَصْلِ: (وَلَا عِنْدَ غُرُوبِهَا)، أَي: لَا تَجُوزُ الصَّلَاةُ عِنْدَ غُرُوبِ الشَّمْسِ، إِلَّا عَصَرَ يَوْمِهِ؛ لِأَدَائِهِ كَمَا وَجَبَ، وَقَدْ وَجَبَ نَاقِصًا؛ لِأَنَّ الْمُسَبَّبَ ثَبَتَ أَبَدًا بِحَسَبِ ثُبُوتِ السَّبَبِ، فَإِنْ نَاقِصًا فَنَاقِصٌ^(١)، وَإِنْ كَانَ كَامِلًا فَكَامِلٌ.

بَيَانُهُ: أَنَّ سَبَبَ الْوُجُوبِ: الْوَقْتُ، ثُمَّ هُوَ لَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ يَكُونَ كُلُّ الْوَقْتِ، أَوْ جُزْءُ الْوَقْتِ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ كُلُّ الْوَقْتِ؛ لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ يُلْزَمُ تَقْدِيمُ الْمُسَبَّبِ عَلَى السَّبَبِ؛ عَلَى تَقْدِيرِ الْأَدَاءِ فِي أَوَّلِ الْوَقْتِ، أَوْ يُلْزَمُ تَأْخِيرُ الْأَدَاءِ عَنْ وَقْتِهِ، عَلَى تَقْدِيرِ الْأَدَاءِ فِي آخِرِ الْوَقْتِ، وَفِي الْوَسْطِ: كِلَا الْفَسَادَيْنِ، فَافْهَمْ.

فَتَعَيَّنَ الْجُزْءُ، ثُمَّ الْأَجْزَاءُ لَيْسَ بِغُضِّهَا أَوْلَى مِنَ الْبُغْضِ، فَلَوْ عَيَّنَ الْجُزْءُ الْأَوَّلَ لِلْسَّبَبِ لَزِمَ أَنْ يَكُونَ الْمُؤَدِّي فِي آخِرِ الْوَقْتِ قَاضِيًا، وَهُوَ خِلَافُ الْإِجْمَاعِ. فَقُلْنَا: السَّبَبُ هُوَ الْجُزْءُ الْمُتَّصِلُ بِالْأَدَاءِ إِنْ اتَّصَلَ بِالْأَدَاءِ؛ وَلَا تَنْتَقِلُ السَّبَبَةُ إِلَى آخِرِ جُزْءٍ مِنَ أَجْزَاءِ الْوَقْتِ، وَهُوَ مُقْدَارٌ مَا يَسَعُ فِيهِ التَّحْرِيمَةُ، فَلَمَّا كَانَ السَّبَبُ هُوَ الْجُزْءُ الْآخِرُ مِنَ الْوَقْتِ - وَهُوَ نَاقِصٌ فِي الْعَصْرِ -؛ جَازَ أَدَاؤُهُ كَمَا وَجَبَ.

بِخِلَافِ الْعَصْرِ الْفَائِتِ، حَيْثُ لَا يَجُوزُ قَضَاؤُهُ فِي هَذَا الْوَقْتِ؛ لِأَنَّ النُّقْصَانَ

(١) قَوْلِي: «نَاقِصًا فَنَاقِصٌ»، أَي: فَإِنْ كَانَ السَّبَبُ نَاقِصًا فَالْمُسَبَّبُ نَاقِصٌ، وَكَذَلِكَ: وَإِنْ كَانَ كَامِلًا وَكَامِلٌ، كَمَا فِي قَوْلِهِمْ: إِنْ خَيْرًا فَخَيْرٌ. كَذَا جَاءَ فِي حَاشِيَةِ: «م»، وَ«و».

وَلَوْ تَعَلَّقَ بِالْجُزْءِ الْمَاضِي فَأَلْمُودِي فِي آخِرِ الْوَقْتِ قَاضٍ ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَقَدْ
أَدَّاهَا كَمَا وَجِبَتْ ، بِخِلَافِ غَيْرِهَا مِنَ الصَّلَوَاتِ ؛ لِأَنَّهَا وَجِبَتْ كَامِلَةً فَلَا يَتَأَدَّى
بِالنَّاقِصِ .

قَالَ رحمته الله : وَالْمُرَادُ بِالنَّفْيِ الْمَذْكُورِ فِي صَلَاةِ الْجَنَازَةِ ، وَسَجْدَةِ التَّلَاوَةِ
الْكِرَاهَةُ ، حَتَّى لَوْ صَلَّاهَا فِيهِ ، أَوْ تَلَا سَجْدَةً فِيهِ وَسَجَدَهَا جَازًا ؛ لِأَنَّهَا أُدِّيَتْ
نَاقِصَةً كَمَا وَجِبَتْ ، إِذِ الْوُجُوبُ بِحُضُورِ الْجَنَازَةِ وَالتَّلَاوَةِ .

وَيُكْرَهُ أَنْ يَتَنَقَّلَ بَعْدَ الْفَجْرِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ ، وَبَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى
تَغْرُبَ ؛ لِمَا رُوِيَ أَنَّهُ رحمته الله نَهَى عَنْ ذَلِكَ .

غاية البيان

فِي الصَّلَاةِ كَانَ بِاعْتِبَارِ وَقْعِهَا فِي الْوَقْتِ الْمَكْرُوهِ ، فَإِذَا لَمْ تَقَعْ فِيهِ ، بَأَنْ فَاتَتْ ،
بَقِيَتْ وَاجِبَةً عَلَى الْكَمَالِ ، خَالِيَةً عَنِ الْفَسَادِ ، [١/١٢٢ ظ/م] فَتَمَّ يَجُزُّ قَضَاؤُهَا فِيهِ .

وَمَا قِيلَ : إِنَّ الْوُجُوبَ يُضَافُ إِلَى كُلِّ الْوَقْتِ عَلَى تَقْدِيرِ الْفَوَاتِ ؛ فَقِيهِ نَظَرٌ
نَذَرُهُ فِي «شرح أصول البرزدوي»^(١) .

وَأَرَادَ بِالْجُزْءِ الْقَائِمِ مِنَ الْوَقْتِ : الْجُزْءَ الْبَاقِي فِي آخِرِ الْوَقْتِ .

قَوْلُهُ : (وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ) ، أَيُّ : وَإِذَا كَانَ لِسَبَبٍ هُوَ الْجُزْءُ الْقَائِمُ مِنَ الْوَقْتِ .
(فَقَدْ أَدَّاهَا) ، أَيُّ : أَدَّى صَلَاةَ الْعَصْرِ كَمَا وَجِبَتْ .

(بِخِلَافِ غَيْرِهَا مِنَ الصَّلَوَاتِ) ، أَيُّ : بِخِلَافِ غَيْرِ صَلَاةِ الْعَصْرِ الْيَوْمِيِّ مِنَ
الصَّلَوَاتِ إِذَا فَاتَتْ ؛ لَا يَجُوزُ أَدَاؤُهَا فِي آخِرِ جُزْءٍ مِنَ الْعَصْرِ ؛ لِأَنَّ الْكَامِلَ لَا يَتَأَدَّى
بِالنَّاقِصِ .

قَوْلُهُ : (لِمَا رُوِيَ أَنَّهُ رحمته الله نَهَى عَنْ ذَلِكَ) .

(١) يفصده كتاب «الشامل في شرح أصول البرزدوي» للمؤلف ، وهو مخطوط وتقدم التعريف به في المدخل .

وَلَا بَأْسَ بِأَنْ يُصَلِّيَ فِي هَذَيْنِ الْوَقْتَيْنِ الْفَوَائِتَ ، وَيَسْجُدُ لِلتَّلَاوَةِ ، وَيُصَلِّيَ عَلَى
الْجَنَازَةِ ؛ لِأَنَّ الْكَرَاهَةَ كَانَتْ لِحَقِّ الْفَرَضِ لِيَصِيرَ الْوَقْتُ كَالْمَشْغُولِ بِهِ ،

﴿غاية البيان﴾

وَهُوَ مَا رَوَيْنَا قَبْلَ هَذَا مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ ^(١) ، وَرُويَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ
قَالَ: حَدَّثَنِي رِجَالٌ مَرْضِيُونَ فِيهِمْ عُمَرُ - وَأَرْضَاهُمْ عِنْدِي عُمَرُ - : «أَنَّ النَّبِيَّ
ﷺ نَهَى عَنِ الصَّلَاةِ بَعْدَ الْفَجْرِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ ، وَعَنِ الصَّلَاةِ بَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى
تَغْرُبَ» ^(٢) .

وَلَا أَنَّهُ نَفْلٌ يُكْرَهُ ، كَمَا يُكْرَهُ مَا لَا سَبَبَ لَهُ .

قَوْلُهُ : (وَلَا بَأْسَ بِأَنْ يُصَلِّيَ فِي هَذَيْنِ الْوَقْتَيْنِ الْفَوَائِتَ) .

وَأَرَادَ بِالْوَقْتَيْنِ مَا بَعْدَ صَلَاةِ الْفَجْرِ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ ، وَمَا [٥١/١] بَعْدَ صَلَاةِ
الْعَصْرِ قَبْلَ غُرُوبِ الشَّمْسِ .

ثُمَّ مُرَادُنَا بِمَا قَبْلَ غُرُوبِ الشَّمْسِ غَيْرُ حَالَةِ احْمِرَارِ الشَّمْسِ ؛ لِأَنَّ فِي تِلْكَ
الْحَالَةِ لَا تَجُوزُ الْفَوَائِتُ أَيْضًا ، وَالْفَرْقُ بَيْنَ هَذَيْنِ الْوَقْتَيْنِ ، مَحِثُّ جَاوَزَتِ الْفَوَائِتُ
فِيهِمَا ، وَبَيْنَ الْأَوْقَاتِ الثَّلَاثَةِ الْمَكْرُوهَةِ ، حَيْثُ لَمْ تَجْزِ الْفَوَائِتُ فِيهَا: أَنَّ الْكَرَاهَةَ
فِي الْوَقْتَيْنِ لَا [١٢٣/١م] لِمَعْنَى فِي الْوَقْتُ ، بَلْ لِيَصِيرَ الْوَقْتُ كَالْمَشْغُولِ بِالْفَرَضِ ،
[فَلَمْ يَجْزِ النَّفْلُ فِيهِمَا ؛ لِأَنَّ الشُّغْلَ التَّقْدِيرِيَّ بِالْفَرَضِ] ^(٣) أَوْلَى مِنَ الشُّغْلِ التَّحْقِيقِيِّ
بِالنَّفْلِ ، بِخِلَافِ الْقَضَاءِ ، فَإِنَّهُ يَجُوزُ ؛ لِأَنَّ الشُّغْلَ التَّحْقِيقِيَّ بِالْفَرَضِ أَوْلَى مِنَ
الشُّغْلِ التَّقْدِيرِيَّ بِالْفَرَضِ .

(١) مَضَى تَخْرِيجُهُ قَرِيبًا .

(٢) أخرج: البخاري في كتاب مواقيت الصلاة/ باب الصلاة بعد الفجر حتى ترتفع الشمس [رقم/
٥٥٦] ، ومسلم في كتاب صلاة المسافرين وقصرها/ باب الأوقات التي نهى عن الصلاة فيها [رقم/

٨٢٦] ، مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِهِ .

(٣) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَتَيْنِ: مَثَبٌ مِنَ الْأَصْلِ ، وَسَقَطَ مِنْ «م» .

لَا لِمَعْنَى فِي الْوَقْتِ فَلَمْ تَظْهَرْ فِي حَقِّ الْفَرَائِضِ ، وَفِيمَا وَجَبَ لِعَيْنِهِ كَسَجْدَةِ التَّلَاوَةِ . وَظَهَرَتْ فِي حَقِّ الْمَنْدُورِ ؛

غاية البيان

أما الكراهة في الأوقات الثلاثة: فَلِمَعْنَى فِي الْوَقْتِ ، وَهُوَ كَوْنُهُ مَنْسُوبًا إِلَى الشَّيْطَانِ ، فَلَمْ يَجْزِ الْقَضَاءُ فِيهَا ؛ لِأَنَّ مَا وَجَبَ كَامِلًا لَا يُؤَدَّى نَاقِصًا ، وَجَازَ النَّفْلُ لِأَنَّهُ تَأْدَى كَمَا وَجَبَ بِالشَّرْعِ نَاقِصًا .

قَوْلُهُ: (فَلَمْ تَظْهَرْ فِي حَقِّ الْفَرَائِضِ ، وَفِيمَا وَجَبَ لِعَيْنِهِ) .

يَعْنِي: أَنَّ الْكَرَاهَةَ فِي هَذَيْنِ الْوَقْتَيْنِ لَمَّا كَانَتْ لِحَقِّ الْقَرْضِ ؛ لَمْ تَظْهَرْ الْكَرَاهَةُ فِي حَقِّ الْفَرَائِضِ ، فَجَازَتْ الْقَوَائِثُ فِيهِمَا ، وَلَمْ تَظْهَرْ الْكَرَاهَةُ أَيْضًا فِي الْوَاجِبِ لِعَيْنِهِ ، كَسَجْدَةِ التَّلَاوَةِ ، فَجَازَتْ فِيهِمَا ؛ لِأَنَّ وُجُوبَهَا لَيْسَ بِمَوْقُوفٍ عَلَى فِعْلِ الْعَبْدِ ؛ لِذَلِكَ وَجُوبُهَا بِالسَّمَاعِ ، فَصَارَتْ كَسَائِرِ الْفَرَائِضِ ، وَكَذَلِكَ صَلَاةُ الْجَنَائِزِ ؛ لِأَنَّ وُجُوبَهَا لَيْسَ بِمَوْقُوفٍ أَيْضًا عَلَى فِعْلِ الْعَبْدِ .

قَوْلُهُ: (وَظَهَرَتْ فِي حَقِّ الْمَنْدُورِ) ، أَيُّ: ظَهَرَتْ الْكَرَاهَةُ فِي الْمَنْدُورِ ، حَتَّى كُرِّهَ آدَاءُ الْمَنْدُورِ فِي هَذَيْنِ الْوَقْتَيْنِ ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا تَعَلَّقَ وَجُوبُهُ بِسَبَبٍ مِنْ جِهَتِهِ لَا مِنْ جِهَةِ الشَّرْعِ ؛ صَارَ كَالصَّلَاةِ الَّتِي شَرَعَ فِيهَا تَطَوُّعًا .

وَكَذَلِكَ ظَهَرَتْ الْكَرَاهَةُ فِي حَقِّ رُكْعَتِي الطَّوَافِ ، حَتَّى كُرِّهَ آدَاؤُهُمَا فِي هَذَيْنِ الْوَقْتَيْنِ ؛ لِأَنَّ وُجُوبَهُمَا لِغَيْرِهِمَا ، وَهُوَ خَتْمُ الطَّوَافِ الْحَاصِلِ بِفِعْلِهِ ، وَكَذَلِكَ ظَهَرَتْ الْكَرَاهَةُ فِي النَّفْلِ الَّذِي شَرَعَ فِيهِ ثُمَّ أَفْسَدَهُ ، حَتَّى كُرِّهَ قَضَاؤُهُ فِي هَذَيْنِ [١٢٣ ط م] الْوَقْتَيْنِ ؛ لِأَنَّ وُجُوبَهُ لِغَيْرِهِ ، وَهُوَ صِيَانَةُ الْمُؤَدَّى ؛ لِئَلَّا يُلْزَمَ إِبْطَالُ الْعَمَلِ .

وَرُوي: أَنَّ عُمَرَ طَافَ بِالْبَيْتِ سَبْعًا بَعْدَ الْفَجْرِ ، وَلَمْ يُصَلِّ حَتَّى خَرَجَ بِذِي طَوًى ، ثُمَّ صَلَّى رُكْعَتِي الطَّوَافِ ، بَعْدَمَا ارْتَفَعَتِ الشَّمْسُ ^(١) .

(١) هذا الأثر أورده السمرقندي في «مختنف الرواية» [٤٢٦/١] ، وذكره الملا علي القاري في «فتح»

لِأَنَّهُ تَعَلَّقَ وَجُوبُهُ بِسَبَبٍ مِنْ جِهَتِهِ ، وَفِي حَقِّ رَكْعَتَيِ الطَّوَافِ وَفِي الَّذِي شَرَعَ فِيهِ ثُمَّ أَفْسَدَهُ ؛ لِأَنَّ الْوُجُوبَ لِغَيْرِهِ ، وَهُوَ خَتَمُ الطَّوَافِ وَصِيَانَةُ الْمُؤَدِّي .
وَيُكْرَهُ أَنْ يَتَنَقَّلَ بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ بِأَكْثَرِ مِنْ رَكْعَتَيِ الْفَجْرِ ؛ لِأَنَّهُ ﷺ لَمْ يَزِدْ عَلَيْهِمَا مَعَ حِرْصِهِ عَلَى الصَّلَاةِ .

غاية البيان

وَذُو طَوًى - بِالضَّم - : مَوْضِعٌ بِمَكَّةَ (١) .

قَوْلُهُ : (بِسَبَبٍ مِنْ جِهَتِهِ) ، أَي : مِنْ جِهَةِ النَّاذِرِ ، بِدَلَالَةِ الْمَنْذُورِ .

قَوْلُهُ : (وَيُكْرَهُ أَنْ يَتَنَقَّلَ بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ بِأَكْثَرِ مِنْ رَكْعَتَيِ الْفَجْرِ) ؛ لِأَنَّهُ ﷺ كَانَ لَا يَزِيدُ عَلَى ذَلِكَ ، مَعَ حِرْصِهِ عَلَى النَّوَافِلِ ، فَلَوْ لَمْ يُكْرَهُ لَفَعَلَ .

اعْلَمْ : أَنَّ الْأَوْقَاتَ الْمَكْرُوهَةَ ثَلَاثَةٌ عَشْرَ :

ثَلَاثَةٌ مِنْهَا : لِمَعْنَى فِي الْوَقْتِ ، وَقَدْ مَرَّتْ .

وَالْعَشْرَةُ الْبَاقِيَةُ : لِمَعْنَى فِي غَيْرِ الْوَقْتِ .

اِثْنَانِ مِنْهَا : مَا بَعْدَ الْفَجْرِ إِلَى أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ ، وَمَا بَعْدَ الْعَصْرِ إِلَى أَنْ تَغْرِبَ الشَّمْسُ ، وَقَدْ مَرَّ أَيْضًا .

وَالسَّادِسُ : مَا بَعْدَ الْفَجْرِ قَبْلَ الْفَرَضِ .

وَالسَّابِعُ : مَا بَعْدَ الْغُرُوبِ قَبْلَ الْفَرَضِ ، يُكْرَهُ النَّفْلُ وَغَيْرُهُ ؛ لِثَلَا يُلْزَمُ تَأْخِيرُ الْمَغْرِبِ .

وَالثَّامِنُ : مَا بَعْدَ نِصْفِ اللَّيْلِ ، يُكْرَهُ أَدَاءُ الْعِشَاءِ لَا غَيْرُ .

وَالتَّاسِعُ : وَقْتُ الْخُطْبَةِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، يُكْرَهُ التَّطَوُّعُ فِيهِ لِثَلَا يُلْزَمُ تَرْكُ اسْتِمَاعِهَا .

= باب العناية [١/١٥٠] .

(١) ينظر : «معجم البلدان» لياقوت الحموي [٤/٤٥] .

وَلَا يَتَنَفَّلُ بَعْدَ الْغُرُوبِ قَبْلَ الْفَرَضِ؛ لِمَا فِيهِ مِنْ تَأْخِيرِ الْمَغْرِبِ.
وَلَا إِذَا خَرَجَ الْإِمَامُ لِلْخُطْبَةِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ إِلَى أَنْ يَفْرُغَ؛ لِمَا فِيهِ مِنْ
الِاسْتِغَالِ عَنْ اسْتِمَاعِ الْخُطْبَةِ.

﴿ غَايَةُ الْبَيَانِ ﴾

والعاشر: وَقْتُ خُرُوجِ الْإِمَامِ لِلْخُطْبَةِ قَبْلَ الشُّرُوعِ فِيهَا.
والحادي عشر: ما بعد الفراغ عنها إلى أن يشرع في الصلاة، ويكره التطوع
فيه عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ، خِلَافًا لَهُمَا، وَبِهِ صَرَّحَ صَاحِبُ «التُّحْفَةِ»^(١).
والثاني عشر: ما بعد شروع الإمام في صلاة الجماعة، يُكره للقوم التطوع قضاءً
بحق الجماعة، إِلَّا فِي سَنَةِ الْفَجْرِ [١/١٢٤م] يُوَدِّيْهَا إِذَا لَمْ يَخَفْ قَوْتَ الْجَمَاعَةِ.
والثالث عشر: ما قبل صلاة العيدين لِمَنْ حَضَرَ الْمُصَلَّى [١/١٥١هـ]؛ لِحَدِيثِ
ابْنِ مَسْعُودٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «يُكْرَهُ التَّنَفُّلُ قَبْلَ صَلَاةِ الْعِيدَيْنِ»^(٢).
قوله: (لِمَا فِيهِ مِنْ تَأْخِيرِ الْمَغْرِبِ)، وَلَأنَّه لَمْ يَفْعَلْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؛ مَعَ
جَرِّصِهِ عَلَى الصَّلَاةِ، وَرُوي أَنَّهُ قَالَ: «بَيْنَ كُلِّ أَذَانَيْنِ صَلَاةٌ، إِلَّا الْمَغْرِبَ»^(٣).

(١) ينظر: «تحفة الفقهاء» لعلاء الدين السمرقندي [١٠٨/١].

(٢) لَمْ يَحِدِّثْهُ هَكَذَا، وَقَدْ أَخْرَجَهُ لَفْرَيَابِيُّ فِي: «أحكام العيدين» [ص/٢٢٨]. من حديث غُفْرُو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَدَّثِهِ. قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا صَلَاةَ يَوْمَ الْعِيدِ قَبْلَهَا وَلَا بَعْدَهَا». وفي «الصحيحين» عن ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى يَوْمَ الْعِيدِ رَكَعَتَيْنِ لَمْ يُصَلِّ قَبْلَهَا وَلَا بَعْدَهَا». وينظر: «التلخيص الحبير» لابن حجر [١٠٨٢/٣].

(٣) أَخْرَجَهُ: الْبِزَارُ فِي «مُسْنَدِهِ/ كَشَفَ الْأَسْتَارَ» [١/٢٣٤]، وَمِنْ طَرِيقِهِ ابْنُ حَزْمٍ فِي «الْمَحَلِّي» [٢/٢١]، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمَعْجَمِ الْكَبِيرِ» [٨/رقم/١٧٩]، وَالدَّارَقُطْنِيُّ فِي «سُنَنِهِ» [١/٢٦٤]، مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ ﷺ بِهِ.

قال المناوي: «إِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ». وَضَعَّفَهُ ابْنُ حَزْمٍ وَجَمَاعَةٌ بِهَذَا التَّمَامِ، وَالْحَدِيثُ ثَابِتٌ مَحْفُوظٌ فِي «الصَّحِيحَيْنِ» مِنْ هَذَا الْوَجْهِ دُونَ قَوْلِهِ: «إِلَّا الْمَغْرِبَ». ينظر: «المحلى» لابن حزم [٢/٤٢]. و«التيسير بشرح الجامع الصغير» للمناوي [٢/٤٢].

بَابُ الْأَذَانِ

﴿ غَايَةُ الْبَيَانِ ﴾

بَابُ الْأَذَانِ

لَمَّا فَرَعَ عَنِ سَبَبِ وَجُوبِ الصَّلَاةِ وَهُوَ الْوَقْتُ، شَرَعَ فِيمَا يَكُونُ عَلَامَةً لِذَلِكَ السَّبَبِ، وَهُوَ الْأَذَانُ؛ لِلْمُنَاسَبَةِ، وَإِنَّمَا قَدَّمَ السَّبَبَ لِكُونِهِ أَقْوَى؛ لِأَنَّ الْوُجُوبَ يُضَافُ إِلَيْهِ لَا إِلَى الْعَلَامَةِ.

الأَذَانُ فِي اللُّغَةِ: الْإِعْلَامُ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَذِّنْ مِنْ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [التوبة: ٣].
مِنْهُ قَوْلُ الْحَارِثِ بْنِ حِلْزَةَ:

أَذَنْتَنَّا بَيْنَهُمَا أَسْمَاءُ^(١)

وَفِي الشَّرِيعَةِ: عِبَارَةٌ عَنِ إِعْلَامِ مَخْصُوصٍ فِي أَوْقَاتٍ مَخْصُوصَةٍ.

وَسَبَبُهُ: مَا رَوَى أَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ»: قَالَ^(٢): «اهْتَمَّ النَّبِيُّ ﷺ كَيْفَ يَجْمَعُ النَّاسَ لَهَا. فَقِيلَ لَهُ: انْصِبْ رَايَةً عِنْدَ حُضُورِ الصَّلَاةِ، فَإِذَا رَأَوْهَا آذَنَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا، فَلَمْ يُعْجِبْهُ ذَلِكَ، فَذَكَرَ لَهُ الشُّبُورُ^(٣) فَلَمْ يُعْجِبْهُ ذَلِكَ وَقَالَ: «هُوَ مِنْ أَمْرِ الْيَهُودِ». فَذَكَرَ لَهُ النَّاقُوسُ^(٤)، فَقَالَ: «هُوَ مِنْ أَمْرِ النَّصَارَى».

(١) هَذَا صَدْرُ الْبَيْتِ الْأَوَّلِ مِنْ مَعْلَقَةِ الْحَارِثِ بْنِ حِلْزَةَ الْمَشْهُورَةِ، وَتَمَامُهُ:

أَذَنْتَنَّا بَيْنَهُمَا أَسْمَاءُ * رَبُّ نَارٍ يَمْلَأُ مِنْهُ الثَّوَاءُ

يَسَطُرُ: «دِيْوَانُ الْحَارِثِ بْنِ حِلْزَةَ» [ص/٦٦].

وَمَرَادُ الْمُؤَلَّفِ مِنَ الشَّاهِدِ: مَجِيءُ الْأَذَانِ فِي اللُّغَةِ بِمَعْنَى: الْإِخْبَارُ وَالْإِعْلَامُ.

(٢) أَيُّ: أَحَدُ عُمُومَةِ أَبِي عُمَيْرٍ بْنِ أَنَسٍ، وَهُوَ مِنَ الْأَنْصَارِ.

(٣) عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ: «فَذَكَرَ لَهُ الْقَنْعُ - يَعْنِي الشُّبُورَ، وَقَالَ زَيْدًا: شُبُورُ الْيَهُودِ -...».

وَالشُّبُورُ: شَيْءٌ يُنْفَعُ فِيهِ، وَلَيْسَ بِعَرَبِيٍّ صَحِيحٍ. «مُغْرِبٌ». كَذَا جَاءَ فِي حَاشِيَةِ: «م». و«و». و«ز».

و«ل». وَيَنْظُرُ: «الْمَغْرِبُ فِي تَرْتِيبِ الْمَغْرَبِ» لِلْمُطَرِّزِيِّ [٤٣٠/١].

(٤) النَّاقُوسُ: خَشَبَةٌ طَوِيلَةٌ يَضْرِبُهَا النَّصَارَى لِأَوْقَاتِ الصَّلَاةِ. «مَغْرِبٌ». كَذَا جَاءَ فِي حَاشِيَةِ: «م»، =

غاية البيان

فَانْصَرَفَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ، وَهُوَ مُهْتَمٌّ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؛ فَأَرَى الْأَذَانَ فِي مَنَامِهِ، فَعَدَا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَخْبَرَهُ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي لَبِيتُ نَائِمًا وَتَقَطَّانَ إِذْ أَتَانِي آتٍ فَأَرَانِي الْأَذَانَ. قَالَ: وَكَانَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ [١/٢٤٤م] قَدْ رَأَاهُ قَبْلَ ذَلِكَ، فَكَتَمَهُ عِشْرِينَ يَوْمًا، ثُمَّ أَخْبَرَ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ لَهُ: «مَا مَنَعَكَ أَنْ تُخْبِرَنِي؟» قَالَ: سَبَقَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ، فَاسْتَحْيَيْتُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا بِلَالُ، ثُمَّ قَانِظُ مَا يَأْمُرُكَ بِهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ، فَافْعَلْهُ». قَالَ: فَأَذَّنَ بِبِلَالٍ^(١).

وذكر في «شرح الأقطع»^(٢): عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَقِيقَةِ، أَنَّهُ أَنْكَرَ ذَلِكَ، وَقَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا عُرِجَ بِهِ بَعَثَ اللَّهُ ﷻ مَلَكًا فَعَلَّمَهُ الْأَذَانَ^(٣). وكل ذلك جائزٌ غيرٌ مُتَنَافٍ.

وَرُوِيَ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ زَيْدٍ قَالَ: رَأَيْتُ شَخْصًا وَاقِفًا عَلَى جِذْمٍ^(٤) حَائِطٍ مِنْ

= «و»، «ز»، «و»، «ت». وينظر: «المغرب في ترتيب المعرب» للمُطَرِّزِي [٢/٣٢١].

(١) أخرجه: أبو داود في كتاب الصلاة/ باب بدء الأذان [رقم/ ٤٩٨]، ومن طريقه البيهقي في «سنن الكبرى» [رقم/ ١٧٠٤]، من حديث أَبِي عُمَيْرٍ بْنِ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ عُمُومَةٍ لَهُ مِنَ الْأَنْصَارِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ بِهِ. وصحَّحَ سَنَدَهُ: الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «فتح الباري» [٢/٨١].

(٢) ينظر: «شرح الأقطع على القدوري» [٤/٤٤١].

وجاء في حاشية: «م»، «و»، «و»، «ز»: هُتَيْة: أَي سَاعَةِ يَسِيرَةٍ.

(٣) أخرجه: ابْنُ شَاهِينَ فِي «ناسخ الحديث ومنسوخه» [ص/ ١٧٧]. من طريق زِيَادِ بْنِ الْمُثَنَّرِ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْعَلَاءُ، قَالَ: قُلْتُ لِابْنِ الْحَقِيقَةِ: «كُنَّا تَحَدَّثُ أَنَّ الْأَذَانَ رُؤْيَا رَأَاهَا رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ، فَتَرَعَّ وَقَالَ: عَمَدْتُمْ إِلَى أَحْسَنِ دِينِكُمْ فَزَعَمْتُمْ أَنَّهُ كُنْ رُؤْيَا، هَذَا وَهُوَ الْبَاطِلُ، وَلَكِنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَمَّا عُرِجَ بِهِ انْتَهَى إِلَى مَكَانٍ مِنَ السَّمَاءِ فَوَقَّفَ، وَبَعَثَ اللَّهُ ﷻ إِلَيْهِ مَلَكًا مَا رَأَاهُ أَحَدٌ فِي السَّمَاءِ قَبْلَ ذَلِكَ الْيَوْمِ عَلَّمَهُ الْأَذَانَ».

(٤) أَرَادَ بَقِيَّةَ حَائِطٍ، أَوْ قِطْعَةً مِنْ حَائِطٍ. وَالْجِذْمُ: هُوَ الْأَصْلُ مِنَ الشَّيْءِ. ينظر: «النهاية في غريب الحديث» لابن الأثير [١/٢٥٢/مادة: جذم].

وجاء في حاشية: «م»، «و»، «و»، «ز»: الْجِذْمُ: الْأَصْلُ.

الأَذَانُ سُنَّةٌ لِلصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ ، وَالْجُمُعَةِ دُونَ مَا سِوَاهَا ؛

﴿ غَايَةُ الْبَيَان ﴾

أَخَذَ الْمَدِينَةَ ، عَلَيْهِ ثَوْبَانِ أَخْضَرَانِ ، مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ يَقُولُ : « اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ » ..
وَذَكَرَ الْأَذَانَ إِلَى آخِرِهِ ، ثُمَّ صَبَرَ هُنَيْئَةً ^(١) ، ثُمَّ قَالَ مِثْلَ ذَلِكَ ، إِلَّا أَنَّهُ زَادَ فِيهِ - بَعْدَ الصَّلَاةِ وَالْفَلَاحِ - : قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ مَرَّتَيْنِ ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « لَقَنَّهَا بِلَالًا » ^(٢) .
قَوْلُهُ : (الْأَذَانُ سُنَّةٌ لِلصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ وَالْجُمُعَةِ دُونَ مَا سِوَاهَا) ، هَذَا قَوْلٌ
عَامَّةُ الْفُقَهَاءِ .

وَقِيلَ : إِنَّهُ وَاجِبٌ ؛ لِمَا رُوِيَ عَنْ مُحَمَّدٍ أَنَّهُ قَالَ : إِنَّ أَهْلَ بَلَدٍ مِنْ بِلَادِ الْإِسْلَامِ
إِذَا تَرَكَوا الْأَذَانَ وَالْإِقَامَةَ ، فَإِنَّهُ يَجِبُ الْقِتَالُ مَعَهُمْ ^(٣) .
وَأِنَّمَا يُقَاتَلُ عَلَى تَرْكِ الْوَاجِبِ دُونَ السُّنَّةِ ^(٤) .

وَالصَّحِيحُ : أَنَّهُ سُنَّةٌ ؛ بِدَلِيلِ مَا رَوَى أَبُو يُوسُفَ ، عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ ، أَنَّهُ قَالَ : لَوْ
أَنَّ قَوْمًا صَلَّوْا فِي الْمِصْرِ فِي مَسْجِدِ جَمَاعَةِ الظُّهْرِ ، أَوْ الْعَصْرِ بِغَيْرِ أَذَانٍ وَلَا إِقَامَةٍ ؛

(١) أَيُ : قَلِيلًا مِنَ الزَّمَانِ ، وَهُوَ تَضْغِيرٌ هَنِيءٌ . يَنْظُرُ : « النِّهَايَةُ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ » لابن الأثير [٢٧٩/٥]
مَادَّةُ : هُنَا] .

وَجَاءَ فِي حَاشِيَةِ : « م » ، وَ « و » ، وَ « ز » : هُنَيْئَةٌ : أَيُ مَسَاعِدُ يَسِيرَةٍ .

(٢) أَحْرَجَهُ : أَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ الصَّلَاةِ / بَابِ كَيْفِ الْأَذَانِ [رَقْمُ / ٥٠٧] ، وَالدَّارَقُطْنِي فِي « سُنَّتِهِ »
[٤٥٢/١] . وَالطَّحَاوِيُّ فِي « أَحْكَامِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ » [١٤٠/١] ، وَالبَيْهَقِيُّ فِي « سُنَّتِهِ الْكُبْرَى » [رَقْمُ /
١٨٣٨] ، مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

قَالَ ابْنُ حَزِيمَةَ : « عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي لَيْلَى لَمْ يَسْمَعْ مِنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ ، وَلَا مِنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدِ بْنِ
عَدْرِهِ صَاحِبِ الْأَذَانِ ، فَغَيْرُ جَائِزٍ أَنْ يُحْتَجَّ بِخَبَرِ غَيْرِ ثَابِتٍ عَلَى أَخْبَارِ ثَابِتَةٍ » . وَقَالَ عَبْدُ الْقَادِرِ
الْقُرْشِيُّ : « مُعَاذٌ لَمْ يَذْكُرْهُ ابْنُ أَبِي لَيْلَى » . يَنْظُرُ : « صَحِيحُ ابْنِ حَزِيمَةَ » [١٩٩/١] ، وَ « الْعَنَاءُ فِي
تَحْرِيجِ أَحَادِيثِ الْهَدَايَةِ » لِعَبْدِ الْقَادِرِ الْقُرْشِيِّ [ق ٢٥٠ / ب / مَخْطُوطُ مَكْتَبَةِ فَيْضِ اللَّهِ أَفَنْدِي - تَرْكِيَا /
(رَقْمُ الْحَفْظِ : ٢٨٨)] .

(٣) يَعْنِي : قِتَالَهُمْ .

(٤) بَطَرُ : « تَحْفَةُ الْفُقَهَاءِ » لِعَلَاءِ الدِّينِ السَّمُرْقَنْدِيِّ [١٠٩/١] .

لِلنَّقْلِ الْمُتَوَاتِرِ .

وَصِفَةُ الْأَذَانِ مَعْرُوفَةٌ . وَهُوَ : كَمَا أَدَّنَ الْمَلَكُ النَّازِلُ مِنَ السَّمَاءِ .

﴿ غَايَةُ الْبَيَانِ ﴾

فَقَدْ أَخْطَوْا السُّنَّةَ ، وَخَالَفُوا ، وَاثْمُوا^(١) .

[١/١٢٥/م] وَأَيْضًا: الرَّجُوبُ لَا يَثْبُتُ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ فِيمَا تَعُمُّ بِهِ الْبَلَوَى،
وَالْقَوْلَانِ قَرِيْبَانِ؛ لِأَنَّ السُّنَّةَ الْمُؤَكَّدَةَ فِي مَعْنَى الْوَاجِبِ .

قَوْلُهُ: (لِلصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ...) إِلَى آخِرِهِ. بَيَانُ الْمَحَلِّ الَّذِي شُرِعَ فِيهِ الْأَذَانُ.
(دُونَ مَا سِوَاهَا). أَرَادَ بِهِ: صَلَاةَ الرَّثْرِ، وَصَلَاةَ الْعِيدَيْنِ، وَالْخُسُوفِ، وَالْكَسُوفِ،
وَالِاسْتِسْقَاءِ، وَصَلَاةَ الْجَنَازَةِ، وَالسُّنَنِ، وَالتَّوَافَلِ .

وَإِنَّمَا كَانَ كَذَلِكَ: لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَدَّنَ لِهَذِهِ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ وَالْجُمُعَةِ
[١/١٢٥/م] ، وَكَذَلِكَ الْأَئِمَّةُ مِنْ بَعْدِهِ إِلَى يَوْمِنَا هَذَا ، وَلَمْ يُؤَدِّنْ ﷺ وَلَا أَحَدٌ مِنَ الْأَئِمَّةِ
لِمَا ذَكَرْنَا مِنَ الصَّلَوَاتِ ، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِ صَاحِبِ «الْهِدَايَةِ»: (لِلنَّقْلِ الْمُتَوَاتِرِ) .
قَوْلُهُ: (وَصِفَةُ الْأَذَانِ مَعْرُوفَةٌ) ، وَهَذَا بَيَانُ صِفَةِ الْأَذَانِ .

(وَهُوَ كَمَا أَدَّنَ الْمَلَكُ النَّازِلُ) . إِنَّمَا قَالَ: (هُوَ) ؛ وَلَمْ يَقُلْ: «هِيَ» . بِالنَّظَرِ
إِلَى الْخَبَرِ ، أَيِ: صِفَةُ الْأَذَانِ مِثْلُ مَا أَدَّنَ الْمَلَكُ النَّازِلُ ، وَالتَّائِيثُ بِالنَّظَرِ إِلَى الْخَبَرِ
يَجُوزُ أَيْضًا ، كَمَا فِي قَوْلِهِمْ: مَنْ كَانَتْ أَمْكُ ؟

وَالْأَصْلُ فِيهِ: مَا رَوَى أَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِ»: بِإِسْنَادِهِ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ ، أَنَّهُ
قَالَ: «طَافَ بِي وَأَنَا نَائِمٌ رَجُلٌ يَحْمِلُ نَاقُوسًا فِي يَدِهِ ، فَقُلْتُ: يَا عَبْدَ اللَّهِ أَتَبِيعُ
النَّاقُوسَ ؟ قَالَ: وَمَا تَصْنَعُ بِهِ ؟ فَقُلْتُ: نَدْعُو بِهِ إِلَى الصَّلَاةِ ، قَالَ: أَفَلَا أَدُلُّكَ عَلَى
مَا هُوَ خَيْرٌ مِنْ ذَلِكَ ؟ فَقُلْتُ: بَلَى . فَقَالَ: نَقُولُ: اللَّهُ أَكْبَرُ ، اللَّهُ أَكْبَرُ ، اللَّهُ أَكْبَرُ ، اللَّهُ

(١) رَوَاهُ ابْنُ أَبِي مَالِكٍ كَذَا فِي الْبَدَائِعِ [١/١٩٨] ، وَانْظُرْ: «الْخِلَافُ فِي الْبَنَاءِ شَرْحُ الْهِدَايَةِ» [٢/٧٧] .

غاية البيان

أَكْبَرُ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ، حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ [١/١٢٥/م] الصَّلَاةِ، حَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ، حَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ، اللَّهُ أَكْبَرُ، اللَّهُ أَكْبَرُ؛ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»^(١).

قَالَ أَبُو بَكْرٍ الرَّازِيُّ فِي «شَرْحِهِ لِمُخْتَصَرِ الطَّحَاوِيِّ»: «وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ: يُكَبِّرُ فِي أَوَّلِهِ مَرَّتَيْنِ».

ثُمَّ قَالَ: وَ«حَكَى الطَّحَاوِيُّ»^(٢): أَنَّ هَذَا الْقَوْلَ قَوْلُ أَبِي يُوسُفَ فِيمَا رُوِيَ عَنْهُ»^(٣).

ثُمَّ اَعْلَمْ: أَنَّ مَعْنَى الْأَذَانِ: اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ؛ أَيِ: اللَّهُ أَجَلُّ وَأَعْظَمُ مِمَّا اشْتَغَلْتُمْ بِهِ مِنْ عَمَلِ الدُّنْيَا، وَهَذَا هُوَ الْوَقْتُ الَّذِي أَوْجَبَ عَلَيْكُمْ فِيهِ الْعَمَلَ، فَاشْتَغِلُوا بِمَا أَوْجَبَ، وَاتْرَكُوا أَعْمَالَ الدُّنْيَا.

ثُمَّ كَرَّرَ زِيَادَةً لِلتَّنْبِيهِ عَنْ رَقْدَةِ الْغَفْلَةِ؛ لِأَنَّ الشَّيْءَ إِذَا تَكَرَّرَ تَقَرَّرَ.

ثُمَّ ذَكَرَ الشَّهَادَةَ إِشَارَةً إِلَى أَنَّ الْمُؤَذِّنَ فِي هَذَا الْأَمْرِ لَا يُخَالِفُهُمْ، بَلْ يُوَافِقُهُمْ

(١) أخرجه: أبو داود في كتاب الصلاة/ باب كيف الأذان [رقم/ ٤٩٩]، وأحمد في «المسند» [٤٣/٤]، والترمذي في أبواب الصلاة عن رسول الله ﷺ/باب ما جاء في بدء الأذان [رقم/ ١٨٩]، وابن ماجه في كتاب الأذان والسته فيها/ باب بدء الأذان [رقم/ ٧٠٦]، وابن خزيمة [رقم/ ٣٧١]، من طريق إبراهيم بن سعد عن مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْحَارِثِ التَّمِيمِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِهِ. قال الترمذي: «حديث عبد الله بن زيد حديث حسن صحيح».

وقال ابن خزيمة: «سمعت محمد بن يحيى يقول: ليس في أخبار عبد الله بن زيد في قصة الأذان خبر أصح من هذا؛ لأن محمد بن عبد الله بن زيد سمعه من أبيه».

(٢) في: «اختلاف العلماء/ اختصار الجصاص» [١٨٨/١].

(٣) ينظر: «شرح مختصر الطحاوي» للجصاص [٥٤٨/١].

وَلَا تَرْجِعْ فِيهِ ، وَهُوَ : أَنْ يُرْجَعَ فَيَرْفَعَ صَوْتُهُ بِالشَّهَادَتَيْنِ بَعْدَ مَا خَفَضَ بِهِمَا .

﴿ غَايَةُ الْبَيَانِ ﴾

فِي طَاعَةِ الرَّبِّ ﷻ ، كَمَا قَالَ تَعَالَى : ﴿ وَمَا أُرِيدُ أَنْ أَخَالِفَكُمْ إِلَى مَا أَنْهَيْكُمْ عَنْهُ ﴾ [هود: ٨٨] .

والتَّكْرَارُ هُنَا أَيْضًا : لِتَقْرِيرِ الْبَيَانِ .

ثُمَّ ذَكَرَ شَهَادَةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِمَا أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى رَفَعَ ذِكْرَهُ ، وَقَرَنَ اسْمَهُ بِاسْمِهِ فِي الذِّكْرِ ، كَمَا قَالَ تَعَالَى : ﴿ وَرَفَعْنَا لَكَ ذِكْرَكَ ﴾ [الشرح: ٤] . أَي : لَا أَذْكَرُ إِلَّا وَتُذْكَرُ مَعِيَ .

ثُمَّ ذَكَرَ الْحَيْعَلَةَ^(١) ؛ لَكُونِهَا مَقْصُودَةً ؛ إِذِ الْمُرَادُ نِدَاؤُهُمْ إِلَى الصَّلَاةِ .

وَمَعْنَى حَيٍّ : أَقْبِلْ . يَعْنِي : هَذَا وَقْتُ الصَّلَاةِ ؛ فَاسْرِعُوا إِلَى أَدَائِهَا وَلَا تُؤَخِّرُوهَا عَنْ وَقْتِهَا .

وَمَعْنَى التَّكْرَارِ : مَا قُلْنَا .

وَالْأَمْرُ بِالْإِقْبَالِ إِلَى الْفَلَاحِ : وَغَدُّ مِنْهُ لَهُمْ ، حَتَّى لَا يَتَكَاسَلُوا .

يَعْنِي : أَقْبِلُوا إِلَى مَا فِيهِ نَجَاتُكُمْ ، وَهِيَ الصَّلَاةُ .

ثُمَّ ذَكَرَ التَّكْبِيرَ ؛ لِيَكُونَ الْإِفْتِاحُ وَالْإِخْتِمَامُ بِهِ ، أَي : اللَّهُ أَجَلٌ مِنْ أَنْ يُؤَدَّى حَقُّهُ بِهَذَا الْمَقْدَارِ مِنْ عِبَادَتِكُمْ . لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَهُوَ وَاحِدٌ [١/٢٦١م] لَا شَرِيكَ لَهُ ، فَأَخْلَصُوا الْعِبَادَةَ لَوَجْهِهِ ، وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ أَحَدًا .

قَوْلُهُ : (وَلَا تَرْجِعْ فِيهِ) .

وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ : التَّرْجِيعُ سُنَّةٌ^(٢) ، وَهُوَ أَنْ يَخْفِضَ بِالشَّهَادَتَيْنِ ، ثُمَّ يَرْجِعَ

(١) الْحَيْعَلَةُ : أَي قَوْلُكَ : حَيٍّ عَلَى الصَّلَاةِ ، حَيٍّ عَلَى الْفَلَاحِ .

(٢) يَنْطَرُ : «الْحَاوِي الْكَبِيرُ» لِأَبِي الْحَسَنِ الْمَوْرِدِيِّ [٤٢/٢ - ٤٣] . وَ«الْبَيَانُ» لِلْعِمْرَانِيِّ [٦٣/٢] ، =

غاية السيان

إليهما، ويرفع بهما صوته؛ لحديث أبي مخذورة^(١).

ولنا: حديث عبد الله بن زيد الذي هو أصل الأذان، ولم يذكر فيه الترجيع. وهو معنى قول صاحب «الهداية»: (لا ترجيع في المشاهير).

وما روي عن أبي مخذورة كان تعليمًا من النبي ﷺ لأبي مخذورة، فظنه الشافعي ترجيعاً^(٢)، وكان من عادته ﷺ أن يردد على من يلقنه.

قال في «المبسوط»^(٣): «قيل: إن أبا مخذورة كان مؤذن مكة، فلما انتهى إلى ذكر رسول الله ﷺ؛ خفض صوته استحياء من أهل مكة؛ لأنهم لم [٥٢/١] يعهدوا ذكر اسم رسول الله بينهم جهراً، ففرك^(٤) رسول الله ﷺ أذنه، وأمره أن

= و«المجموع شرح المذهب» [٩١/٣].

(١) يعني: ما أخرجه: أبو داود في كتاب الصلاة/باب كيف الأذان [رقم/٥٠٣]، والترمذي في أبواب الصلاة عن رسول الله ﷺ/باب ما جاء في الترجيع في الأذان [رقم/١٩١]، والنسائي في كتاب الأذان/كيف الأذان [رقم/٦٣٢]، وابن ماجه في كتاب الأذان والسنة فيها/باب الترجيع في الأذان [رقم/٧٠٨]، من حديث أبي مخذورة، قال: «ألقى علي رسول الله ﷺ التأذين هو بنفسه، فقال: قل: الله أكبر الله أكبر، الله أكبر الله أكبر، أشهد أن لا إله إلا الله، أشهد أن لا إله إلا الله، أشهد أن محمداً رسول الله، أشهد أن محمداً رسول الله - مرتين مرتين - قال: ثم ارجع، فمد من صوتك...». وذكر باقي الحديث. هذا لفظ أبي داود. وهو عند الترمذي مختصر.

قال أبو عيسى: «حديث أبي مخذورة في الأذان حديث صحيح، وقد روي عنه من غير وجه، وعليه العمل بمكة، وهو قول الشافعي».

وقال عبد القادر القرشي: «رواه أبو داود بسند صحيح؛ قاله النووي».

قلنا: وهو عند مسلم مختصر. ينظر: «العناية في تخريج أحاديث الهداية» لعبد القادر القرشي [ق٢٤/١/أ] مخطوط مكتبة فيض الله أفندي - تركيا/ (رقم الحفظ: ٢٨٨).

(٢) لسا نظن أن إماماً متبوعاً كالإمام الشافعي ﷺ يئني حكماً على مثل هذا الظن، والله أعلم.

(٣) ينظر: «المبسوط» للسخي [١٢٩/١].

(٤) في: «المبسوط»: «ففرك».

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ [١٧/١٧] رحمته: فِيهِ ذَلِكَ؛ لِحَدِيثِ أَبِي مَحْذُورَةَ رضي الله عنه أَنَّهُ قَالَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَهُ بِالْتَّرْجِيعِ».

وَلَنَا: أَنَّهُ لَا تَرْجِيعَ فِي الْمَشَاهِيرِ، وَكَانَ مَا رَوَاهُ تَعْلِيمًا فَظَنَّهُ تَرْجِيعًا.
وَيَزِيدُ فِي أَذَانِ الْفَجْرِ بَعْدَ الْقَلَاحِ الصَّلَاةُ خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ مَرَّتَيْنِ؛ لِأَنَّ بِلَالَ رضي الله عنه قَالَ: الصَّلَاةُ خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ حِينَ وَجَدَ النَّبِيُّ ﷺ رَاقِدًا فَقَالَ ﷺ: «مَا أَحْسَنَ هَذَا! اجْعَلُهُ فِي أَذَانِكَ» وَخُصَّ الْفَجْرُ بِهِ؛ لِأَنَّهُ وَقْتُ نَوْمٍ وَغَفْلَةٍ.

غاية البيان

يَعُودَ فَيَرْفَعُ صَوْتَهُ؛ لِيَكُونَ تَأْدِيًّا لَهُ ^(١).

وَلَأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنَ الْأَذَانِ: الْحَيَعَلَةُ، وَلَا تَرْجِيعَ ^(٢) فِيهَا، فَفِي غَيْرِهَا أَوْلَى.
وَذَكَرَ مُحَمَّدُ بْنُ سَعْدٍ، صَاحِبُ كِتَابِ «الطَّبَقَاتِ الْكَبِيرِ» مُسْنَدًا إِلَى عَامِرٍ قَالَ: «كَانَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ ثَلَاثَةُ مُؤَذِّنِينَ: بِلَالٌ، وَأَبُو مَحْذُورَةَ، وَعَمْرُو بْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ، فَإِذَا غَابَ بِلَالٌ أَذَّنَ أَبُو مَحْذُورَةَ، وَإِذَا غَابَ أَبُو مَحْذُورَةَ أَذَّنَ عَمْرُو» ^(٣).
وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: «وَأَبُو مَحْذُورَةَ اسْمُهُ: سَمُرَةُ بْنُ مَعِيرٍ» ^(٤).
قَوْلُهُ: (فِيهِ ذَلِكَ)، أَي: فِي الْأَذَانِ التَّرْجِيعُ.

= وَالْعَزْكَ: أَخَذَ الْأَذْنَ بِقُوَّةٍ وَغَضَبٍ. كَذَا جَاءَ فِي حَاشِيَةِ: «و».

(١) قَالَ الْعَبْسِيُّ: «لَمْ يُقَلَّ فِي كُتُبِ الْحَدِيثِ أَنَّهُ عَرَكَ أُذُنَهُ، وَالْمَشْهُورُ أَنَّهُ ﷺ أَمَرَهُ بِالتَّكْرَارِ حَالَةَ التَّعَلُّمِ». يَنْظُرُ: «الْهِتَايَةُ شَرْحُ الْهِدَايَةِ» لِلْعَيْنِيِّ [٨١/٢].

(٢) التَّرْجِيعُ: التَّرْدِيدُ، مِنْ ارْجَعَ، وَهُوَ الرَّدُّ. كَذَا جَاءَ فِي حَاشِيَةِ: «و».

(٣) أَخْرَجَهُ: ابْنُ سَعْدٍ فِي «الطَّبَقَاتِ الْكَبِيرِ» [٢١٥/٣]. مِنْ طَرِيقِ إِسْرَائِيلَ، عَنْ جَابِرٍ، عَنْ عَامِرِ الشَّعْبِيِّ رضي الله عنه.

(٤) وَقَعَ بِالْأَصْلِ: «مَعْبِرَةٌ». وَالْمَثْبُوتُ مِنْ: «ت»، «م»، «و»، «ر»، «ل»، «و»، «لَف». وَهُوَ الْمَوْافِقُ لِمَا فِي «حَامِعِ التِّرْمِذِيِّ» [٣٦٧/١].

وَجَاءَ فِي حَاشِيَةِ: «ز»: مَغْيَرٌ - مَكْسُورُ الْمِيمِ، وَهُوَ مِفْعَلٌ -: مِنْ عَارَ فِي الْأَرْضِ يَغْيِرُ، إِذَا ذَهَبَ.

وَالْإِقَامَةُ مِثْلُ الْأَذَانِ، إِلَّا أَنَّهُ يَزِيدُ فِيهَا بَعْدَ الْفَلَاحِ قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ
مَرَّتَيْنِ؛ هَكَذَا فَعَلَ الْمَلِكُ النَّازِلُ مِنَ السَّمَاءِ، وَهُوَ الْمَشْهُورُ ثُمَّ هُوَ حُجَّةٌ عَلَى
الشَّافِعِيِّ فِي قَوْلِهِ: إِنَّهَا قُرَادَى قُرَادَى، إِلَّا فِي قَوْلِهِ قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ.

غاية البيان

قَوْلُهُ: (هَكَذَا [١/١٢٦ ط/م] فَعَلَ الْمَلِكُ النَّازِلُ مِنَ السَّمَاءِ)، أَي: أَقَامَ مِثْلَ مَا أَذَّنَ،
وَزَادَ فِي الْإِقَامَةِ بَعْدَ الْفَلَاحِ: قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ مَرَّتَيْنِ، وَقَدْ مَرَّ بَيَانُهُ فِي أَوَّلِ الْبَابِ.
قَوْلُهُ: (ثُمَّ هُوَ حُجَّةٌ عَلَى الشَّافِعِيِّ)، أَي: فَعَلَ الْمَلِكُ النَّازِلُ فِي الْإِقَامَةِ مِثْلَ
حُجَّةٍ عَلَى الشَّافِعِيِّ فِي قَوْلِهِ: إِنَّ الْإِقَامَةَ قُرَادَى، إِلَّا فِي قَوْلِهِ: قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ،
فَإِنَّهُ مِثْلُ مِثْلٍ عِنْدَهُ أَيْضًا^(١).

وَأِنَّمَا كَانَ حُجَّةً؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي الْأَذَانِ هُوَ ذَاكَ؛ أَي: فَعَلَ الْمَلِكُ النَّازِلُ.
وَحَدَّثَ التِّرْمِذِيُّ: بِإِسْنَادِهِ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ قَالَ: «كَانَ أَذَانُ رَسُولِ اللَّهِ
ﷺ شَفْعًا شَفْعًا فِي الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ»^(٢).

فَلَوْ قَالَ الشَّافِعِيُّ فِي الْإِقَامَةِ قُرَادَى مُسَارَعَةً إِلَى الشَّرْعِ، فَيَكُونُ مَا قُلْتُ أَوَّلَى.
فَنَقُولُ: يَرُدُّ عَلَيْكَ قَوْلُهُ: قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ، فَإِنَّهُ مَرَّتَيْنِ بِالِاتِّفَاقِ، مَعَ أَنَّهُ أَقْرَبُ

(١) يطر: «الحاوي الكبير» لأبي الحسن الماوردي [٥٣/٢]. و«الوسيط في المذهب» لأبي حامد
العرالي [٤٩/١]. و«روضة الطالبين» للنووي [١٩٨/١].

(٢) أخرجه: الترمذي في أبواب الصلاة عن رسول الله ﷺ/باب ما جاء أن الإقامة مثنى مثنى [رقم/
١٩٤]، ومن طريقه ابن الجوزي في «التحقيق» [٣٠٤/١]، وأبو علي الطوسي في «مختصر
الأحكام» [٩/٢]، والدارقطني في «سننه» [٢٤١/١]. من حديث عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ أَبِي لَيْلَى عَنْ
عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

قال الترمذي: «عبد الرحمن بن أبي ليلى لم يسمع من عبد الله بن زيد». وقال الدارقطني: «ابن أبي ليلى لا يثبت سماعه من عبد الله بن زيد». ينظر: «انصب الرأية» للزيلعي
[٢٦٧/١]، و«التلخيص الحبير» لابن حجر [٥٥٦/٢].

إلى الشروع.

لا يُقَالُ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِلاَ أَنْ يَشْفَعَ الْأَذَانَ وَيُوتَرَ الْإِقَامَةَ^(١).
لأنَّا نقول: المراد منه الصوت.

يعني: يُؤدَّدُ بِصَوْتَيْنِ صَوْتَيْنِ، وَيُقِيمُ بِصَوْتِ صَوْتٍ، بِالْتَّرْشُلِ فِي الْأَوَّلِ،
وَالْحَذَرِ فِي الثَّانِي.

وَعِنْدَ مَالِكٍ: يَقُولُ: قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ مَرَّةً وَاحِدَةً^(٢)، وَهُوَ ضَعِيفٌ؛ لِحَدِيثِ
الْمَلِكِ النَّازِلِ مِنَ السَّمَاءِ، وَلَمَّا رُويَ عَنْ أَبِي مَحْذُورَةَ، أَنَّهُ قَالَ: «لَقَنَنِي رَسُولُ اللَّهِ
ﷺ الْإِقَامَةَ سَبْعَ عَشْرَةَ كَلِمَةً»^(٣).

الْفَرْدُ: الْوَتَرُ، وَالْجَمْعُ: أَفْرَادٌ، وَفُرَادَى، عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ؛ كَأَنَّهُ جَمْعُ: فَرْدَانٍ.
كَذَا فِي «الصَّحاح»^(٤).

(١) أخرجه: البخاري في كتاب الأذان/ باب بدء الأذن [رقم/ ٥٧٨]، ومسلم في كتاب الصلاة/ باب
الأمر بشفع الأذان وبتار الإقامة [رقم/ ٣٧٨]، من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

(٢) ينظر: «الكافي في فقه أهل المدينة» لابن عبد البر [١/ ١٩٧]، و«التفريع في فقه الإمام مالك بن
أنس» لابن الحلاب [١/ ٦٣]، و«التج والإكيل لمختصر خليل» للمواق [٢/ ١٢٤].

(٣) أخرجه: أبو داود في كتاب الصلاة/ باب كيف الأذان [رقم/ ٥٠٢]، والترمذي في أبواب الصلاة
عن رسول الله ﷺ/ باب ما جاء في الترجيع في الأذان [رقم/ ١٩٢]، والنسائي في كتاب الأذان؛
كم الأذان من كلمة [رقم/ ٦٣٠]، وابن ماجه في كتاب الأذان والسنة فيها/ باب الترجيع في الأذان
[رقم/ ٧٠٩]، من حديث عبد الله بن محيريز عن أبي محذورة رضي الله عنه.

قال أبو عيسى: «هذا حديث حسن صحيح».

وقال عبد القادر القرشي: «إسناده صحيح». قاله الواوي. وقال ابن الملقن: «هَذَا الْحَدِيثُ
صَحِيحٌ». ينظر: «العناية في تخريج أحاديث الهداية» لعبد القادر القرشي [ق/ ٢٤/ ١/ مخطوط مكتبة
فيض الله أندي - تركيا/ (رقم الحفظ: ٢٨٨)]، و«البدر المنير» لابن الملقن [٣/ ٣٤٨].

(٤) ينظر: «الصحاح في اللغة» للجبوري [٢/ ٥١٨/ مادة: فرد].

وَيَتَرَسَّلُ فِي الْأَذَانِ، وَيَحْدُرُ فِي الْإِقَامَةِ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «إِذَا أَذَنْتَ فَتَرَسَّلْ، وَإِذَا أَقَمْتَ فَاحْدُرْ» وَهَذَا بَيَانُ الْإِسْتِحْبَابِ.

وَيَسْتَقْبِلُ بِهِمَا الْقِبْلَةَ؛ لِأَنَّ النَّازِلَ مِنَ السَّمَاءِ أَذْنٌ مُسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةِ، وَلَوْ تَرَكَ الْإِسْتِقْبَالَ جَازَ؛ لِحُصُولِ الْمَقْصُودِ، وَيُكْرَهُ لِمُخَالَفَتِهِ السُّنَّةَ.

﴿غَايَةُ الْبَيَانِ﴾

قَوْلُهُ: (وَيَتَرَسَّلُ فِي الْأَذَانِ وَيَحْدُرُ فِي الْإِقَامَةِ).

يُقَالُ: تَرَسَّلَ فِي قِرَاءَتِهِ، إِذَا لَمْ يَعْجَلْ. وَمِنْهُ: عَلَى رِسْلِكَ؛ [١/١٢٧/م] أَي: اتَّيَدًا^(١).

وَالْحَدْرُ: السُّرْعَةُ^(٢). وَهَذَا لِمَا رَوَى جَابِرٌ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِبِلَالٍ: «إِذَا أَذَنْتَ فَتَرَسَّلْ، وَإِذَا أَقَمْتَ فَاحْدُرْ»^(٣). رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَغَيْرُهُ.

وَالْتَرَسُّلُ وَالْحَدْرُ مِنْ سُنَنِ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ، وَكَذَا الْجَهْرُ بِرَفْعِ الصَّوْتِ سُنَّةٌ، إِلَّا أَنَّ الْإِقَامَةَ أَخْفَضُ، وَكَذَا اسْتِقْبَالُ الْقِبْلَةِ سُنَّةٌ، إِلَّا فِي الْصَّلَاةِ وَالْفَلَاحِ، فَإِنَّهُ يُحَوَّلُ وَجْهَهُ فِيهِمَا.

وَمِنْ سُنَنِهِمَا: أَنْ يَكُونَ الْمُؤَذِّنُ رَجُلًا، عَاقِلًا، بَالِغًا، صَالِحًا، تَقِيًّا، عَالِمًا بِالسُّنَّةِ.

(١) ينظر: «المغرب في ترتيب المعرب» للمطري [ص/١٨٩].

(٢) ينظر: المصدر السابق [ص/١٠٧].

(٣) أحرجه: الترمذي في أبواب الصلاة عن رسول الله ﷺ/باب ما جاء في الترسل في الأذان [رقم/١٩٥]، ومن طريقه ابن الجوزي في «التحقيق» [٣١٢/١ - ٣١٣]، وابن عدي في «الكامل» [١٣/٩]، ومن طريقه البيهقي في «سننه الكبرى» [رقم/١٨٥٨]، من طريق يحيى بن مسلم، عن الحسن، وعطاء، عن جابر بن عبد الله ﷺ به.

قال الترمذي: «حديث جابر هذا حديث لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وهو إسناد مجهول».

وقال ابن حجر: «إسناده ضعیف». ينظر: «نصب الرأية» للزيلعي [٢٧٥/١]، و«الدراية في تخريج

أحاديث الهداية» لابن حجر [١١٦/١].

غاية البيان

وأذان الصبي العاقل يجوز بلا كراهة في ظاهر الرواية، لكن أذان الرجل أفضل^(١).

وأذان المرأة يكره، ولا يُعاد في ظاهر الرواية. وروى أبو يوسف عن أبي حنيفة: أنه يُعاد.

وأذان الصبي الذي لا يعقل، والمجنون لا يجوز، ويُعاد.

وكذا أذان السكران الذي لا يعقل، هكذا روى أبو يوسف عن أبي حنيفة^(٢)؛ لأنه لا يقع به الإلزام؛ لأن الصلحاء لا يعتمدون على أذانهم.

وفي ظاهر الرواية: يكره أذان السكران، والمعتوه^(٣) الذي لا يعقل، وأحب إلي أن يُعاد. كذا ذكره صاحب «الثخفة»^(٤).

ثم اعلم: أن المراد من الترسُّل: أن يفصل بين كلمات الأذان، بلا تغنية^(٥) وتلحين^(٦)؛ لأن ذلك مكروه؛ لأن ابن عمر أنكَّر ذلك، وقال: «إنك تُغني في أذانك»^(٧).

(١) ينظر: «العناية» [٣٩٧/١]، «فتح القدير» [٢٤٢/١].

(٢) ينظر: «النبيل» [٩٤/١]، «البحر» [٢٧٧/١]، «فتح باب العناية» [٢٠٩/١].

(٣) المعتوه: هو من كان قليل الفهم مختلط الكلام، فاسد التعبير، ضعيف الرأي، ناقص العقل. ينظر: [مجمع الأنهر ٣٢٥/٧، البحر الرائق ١٤٩/١، الجوهرة النيرة ٤٢٧/٢]

(٤) ينظر: «تحفة الفقهاء» لعلاء الدين السمرقندي [١١٢/١].

(٥) التغنية: هو التطريب بحيث يؤدي إلى تغيير كلمات الأذان وكيفياتها بالحركات والسكنات ونقص بعض حروفها أو زيادة فيها. ينظر: «حاشية رد المختار على الدر المختار» [٤١٧/١]، «حاشية الطحطاوي» [١٩٨/١]

(٦) التلحين: هو تغيير الكلمة لتحسين الصوت وهو مكروه؛ لأنه بدعة. [التعريفات/ ٩١].

(٧) أخرجه: اطبراني في «المعجم الكبير» [١٢/رقم/ ١٣٠٥٩]، عن عمر رضي الله عنه به.

وَيُحَوَّلُ وَجْهَهُ لِلصَّلَاةِ وَالْفَلَاحِ يَمْنَةً وَيَسْرَةً؛ لِأَنَّهُ خِطَابٌ لِلْقَوْمِ فَيُوجَّهُهُمْ.

﴿غاية البيان﴾

وَكَذَا يَنْبَغِي أَنْ يَحْذِفَ التَّكْبِيرَ^(١)؛ لِأَنَّهُ بِالتَّطْوِيلِ يَدْخُلُ فِي حَدِّ الِاسْتِفْهَامِ، وَهُوَ لَيْسَ بِجَائِزٍ.

قَوْلُهُ: (يَمْنَةً وَيَسْرَةً). قِيلَ: فِيهِ لَفٌّ وَنَشْرٌ، بِأَنْ تُرْفَعَ [٥٢/١] الْيَمْنَةُ إِلَى الصَّلَاةِ، وَالْيَسْرَةُ إِلَى الْفَلَاحِ.

وَقِيلَ: كُلُّ وَاحِدٍ [١٢٧/١ ط/م] مِنَ الْيَمْنَةِ وَالْيَسْرَةِ يَنْصَرِفُ إِلَى الصَّلَاةِ وَالْفَلَاحِ جَمِيعًا، بِأَنْ يَقُولَ: «حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ» يَمْنَةً، ثُمَّ يَقُولُهُ يَسْرَةً، ثُمَّ يَقُولَ: «حَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ» يَمْنَةً، ثُمَّ يَقُولُهُ يَسْرَةً.

وَقِيلَ: الْأَصَحُّ هُوَ الْأَوَّلُ، وَإِنَّمَا يُحَوَّلُ الْوَجْهَ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنَ الْحَيَعَلَةِ: الْإِعْلَامُ، وَذَاكَ فِي تَحْوِيلِ الْوَجْهِ أَبْلَغُ.

ثُمَّ اعْلَمْ: أَنَّ سَامِعَ الْحَيَعَلَةِ لَا يَقُولُ مِثْلَ مَا يَقُولُ الْمُؤَذِّنُ؛ لِأَنَّهُ يَشِبُّهُ الِاسْتِهْزَاءُ، وَمَا يَفْعَلُهُ بَعْضُ الْجُهَالِ فَذَاكَ لَيْسَ بِشَيْءٍ، بَلْ يَقُولُ: «لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ» حِينَ يَقُولُ الْمُؤَذِّنُ: ح «يَّ عَلَى الصَّلَاةِ».

وَيَقُولُ: «مَا شَاءَ اللَّهُ كَانَ» حِينَ يَقُولُ الْمُؤَذِّنُ: «حَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ»، بِخِلَافِ سَائِرِ كَلِمَاتِ الْأَذَانِ، فَإِنَّهُ يَقُولُ مِثْلَ مَا يَقُولُهُ الْمُؤَذِّنُ.

وَكَذَا لَا يَقُولُ مِثْلَ مَا يَقُولُهُ الْمُؤَذِّنُ فِي قَوْلِهِ: الصَّلَاةُ خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ، بَلْ يَقُولُ:

= قَالَ الْهَيْثَمِيُّ: «رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي الْكَبِيرِ، وَفِيهِ يَحْيَى الْبُكَاءُ، ضَعَّفَهُ أَحْمَدُ وَأَبُو زُرْعَةَ وَأَبُو حَاتِمٍ وَأَبُو دَاوُدَ، وَوَثَّقَهُ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ، وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ سَعْدٍ: كَانَ ثِقَةً إِنْ شَاءَ اللَّهُ». يَنْظُرُ: «مَجْمَعُ الزَّوَائِدِ» لِلْهَيْثَمِيِّ [١٠٣/٢].

(١) حَذَفَ التَّكْبِيرَ: أَيُّ: تَرَكَ مَدَّهُ. وَحَقِيقَةُ الْحَذْفِ: الْإِسْقَاطُ، أَيُّ: يُسْقِطُ الْأَلْفَ الزَّائِدَةَ فِي أَوَّلِهِ. يَنْظُرُ: «طَلَبَةُ الطَّلَبَةِ» لِأَبِي حَفْصٍ النَّسْفِيِّ [ص/٧].

وَإِنْ اسْتَدَارَ فِي صَوْمَعَتِهِ فَحَسَنٌ ، وَمُرَادُهُ^(١) : إِذَا لَمْ يَسْتَطِعْ تَحْوِيلَ الْوَجْهِ يَمِينًا وَشِمَالًا مَعَ ثَبَاتِ قَدَمَيْهِ فِي مَكَانِهِمَا كَمَا هُوَ السُّنَّةُ ؛ بِأَنْ كَانَتِ الصَّوْمَعَةُ مُتَّسِعَةً ، فَأَمَّا مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ فَلَا .

وَالْأَفْضَلُ لِلْمُؤَذِّنِ أَنْ يَجْعَلَ أَصْبُعَيْهِ فِي أُذُنَيْهِ ؛ بِذَلِكَ أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِلَا
وَلِأَنَّهُ أَبْلَغُ فِي الْإِعْلَامِ .

غَايَةُ السَّانِ

صَدَقَتْ وَبَرَزَتْ .

وَيَقُولُ : « أَقَامَهَا اللَّهُ وَأَدَامَهَا » ، إِذَا قَلَّ الْمُؤَذِّنُ : « قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ » .

قَوْلُهُ : (مُرَادُهُ : إِذَا لَمْ يَسْتَطِعْ تَحْوِيلَ الْوَجْهِ) ، أَيُّ : مُرَادُ مُحَمَّدٍ بْنِ الْحَسَنِ فِي « الْجَامِعِ الصَّغِيرِ » ؛ مِنْ قَوْلِهِ : « وَإِنْ اسْتَدَارَ فِي صَوْمَعَتِهِ فَحَسَنٌ »^(٢) ؛ مَا إِذَا لَمْ يَسْتَطِعْ سُنَّةَ تَحْوِيلِ الْوَجْهِ ، وَهِيَ تَحْوِيلُهُ مَعَ ثَبَاتِ الْقَدَمَيْنِ .

بِعْنِي : لَا يَسْتَطِيعُ إِخْرَاجَ رَأْسِهِ مِنَ الصَّوْمَعَةِ بِدُونِ الْاسْتِدَارَةِ بِسَبَبِ اتِّسَاعِ الصَّوْمَعَةِ ، أَمَّا إِذَا كَانَتِ الصَّوْمَعَةُ صَغِيرَةً بِحَيْثُ يُمَكِّنُ تَحْوِيلُ الْوَجْهِ ، وَإِخْرَاجُ الرَّأْسِ مِنْهَا يَمِينًا وَشِمَالًا ، مَعَ ثَبَاتِ الْقَدَمَيْنِ ، فَلَا يَسْتَدِيرُ ؛ لِعَدَمِ الْحَاجَةِ ، وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِهِ : (أَمَّا مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ فَلَا) .

بِعْنِي : أَمَّا الْاسْتِدَارَةُ مِنْ غَيْرِ [١/٢٨٨ م] حَاجَةٍ فَلَا تَحْسُنُ ، وَإِذَا اسْتَدَارَ فَلَا يَسْتَدِيرُ الْقِبْلَةَ ؛ لِعَدَمِ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ .

وَالْمُرَادُ مِنَ الصَّوْمَعَةِ : مَا عَلَى رَأْسِ الْمَارَةِ مِنَ الْمِثْدَنَةِ .

قَوْلُهُ : (بِذَلِكَ أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِلَا) .

(١) فِي نَسْخِ غَايَةِ الْبَيَانِ : « مُرَادُهُ » .

(٢) يَنْظُرُ : « الْجَامِعُ الصَّغِيرُ / مَعَ شَرْحِهِ النَّافِعِ الْكَبِيرِ » [ص / ٨٣] .

غاية البيان

وهو ما روي: أَنَّهُ قَالَ لِبِلَالٍ: «وَاجْعَلْ أَصْبَعِيكَ فِي أُذُنِكَ، فَإِنَّهُ أُنْدَى لَصَوْتِكَ»^(١). أَي: أَبْعُدْ وَأَشَدُّ، مِنَ النُّدْوَةِ، [وَهِيَ]^(٢) الرُّطُوبَةُ؛ لِأَنَّ الْحَلَقَ إِذَا خَفَّ لَمْ يَمْتَدِّ صَوْتُهُ. كَذَا قَالَ: الْمُطَرِّزِيُّ^(٣).

وَرَوَى التِّرْمِذِيُّ بِإِسْنَادِهِ: إِلَى سُفْيَانَ، عَنْ عَوْنِ بْنِ أَبِي جُحَيْفَةَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: «رَأَيْتُ بِلَالَ يُؤَذِّنُ وَيَدُورُ وَيَتَّبِعُ فَأَهْ هَهْنَا، وَهَهْنَا، وَإِصْبَعَاهُ فِي أُذُنَيْهِ»^(٤).

ثُمَّ الْأَفْضَلُ مُوَافَقَةُ السُّنَّةِ، وَالَّذِي يَلِيهِ: أَنْ يَجْعَلَ إِصْبَعَهُ فِي أُذُنِهِ، وَالَّذِي يَلِيهِ: أَنْ يَجْعَلَ أَصَابِعَهُ عَلَى أُذُنَيْهِ، فَإِنْ تَرَكَ فَهُوَ حَسَنٌ.

وَلَا يُقَالُ: كَيْفَ يَكُونُ تَرْكُ السُّنَّةِ حَسَنًا؟

لِأَنَّا نَقُولُ: السُّنَّةُ نَوْعَانِ:

(١) أخرجه: ابن ماجه في كتاب الأذان، والسنة فيه/ باب السنة في الأذان [رقم/ ٧١٠]، وأبو محمد اس حيان في «كتاب الأذان» كما في «شرح سنن ابن ماجه/ لمغلطاي» [ص/ ١١١٤]، ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» [رقم/ ١٧٢٢]، والطبراني في «المعجم الكبير» [٦/ رقم/ ٥٤٤٨]، وفي «المعجم الصغير» [٢/ رقم/ ١١٧٠]، من طريق عبد الرحمن بن سعد بن عمارة بن سعد، مُؤَدِّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ ﷺ به.
قال البوصيري: «هَذَا إِسْنَادٌ ضَعِيفٌ؛ لَضَعْفِ أَوْلَادِ سَعْدِ الْقُرْظِ: عَمَّارٍ، وَسَعْدٍ، وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ». ينظر: «مصابيح الزجاجة» للبوصيري [٩٠/ ١].

(٢) ما بين المعقوفتين: زيادة من «ف».

(٣) ينظر: «المغرب في ترتيب المعرب» للمطري [ص/ ٤٦٠].

(٤) أخرجه: البخاري في كتاب الأذان/ باب هل يتبع المؤذن فاه ههنا وههنا، وهل يلتفت في الأذان [رقم/ ٦٠٨]، ومسلم في كتاب الصلاة/ باب سترة المصلی [رقم/ ٥٠٣]، والترمذي في أبواب الصلاة عن رسول الله ﷺ/ باب ما جاء في إدخال الإصبع في الأذن عند الأذان [رقم/ ١٩٧]، من حديث عون بن أبي جحيفة عن أبيه ﷺ به. وليس عند الشيخين قوله: «وَإِصْبَعَاهُ فِي أُذُنَيْهِ». قال أبو عيسى: «حديث أبي جحيفة حديث حسن صحيح».

وَأِنْ لَمْ يَفْعَلْ فَحَسَنٌ؛ لِأَنَّهَا ^(١) لَيْسَتْ بِسُنَّةٍ أَصْلِيَّةٍ.

والتَّثْوِيبُ فِي الْفَجْرِ: حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ حَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ مَرَّتَيْنِ بَيْنَ الْأَذَانِ

غاية البيان

سُنَّةَ الْهَدْيِ، وَتَارِكُهَا يُبَدِّعُ، فَلَا يَكُونُ تَرْكُهَا حَسَنًا.

وَسُنَّةٌ زَائِدَةٌ، وَتَرْكُهَا لَا يَكُونُ بَدْعَةً؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ بِسَبِيلٍ مِنْ تَرْكِهَا وَفِعْلِهَا، وَمَا لَا يَكُونُ بَدْعَةً يَكُونُ حَسَنًا.

وهذا معنى قوله: (إِنَّهَا لَيْسَتْ بِسُنَّةٍ أَصْلِيَّةٍ). أي: لَيْسَتْ مِنْ سُنَّةِ الْهَدْيِ؛ لِأَنَّ أَصْلَ الْأَذَانِ: مَا رُوِيَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ، وَلَمْ يُذَكَّرْ فِيهِ جَعْلُ الْإِصْبَعِ فِي الْأُذُنِ، وَإِنَّمَا الْمَقْصُودُ مِنْهُ اشْتِدَادُ الصَّوْتِ وَامْتِدَادُهُ؛ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ ﷺ: «فَإِنَّهُ أَنْذَى لَصَوْتِكَ» ^(٢).

حَتَّى إِذَا كَانَ لَا يَحْتَاجُ الْمُؤَذِّنُ إِلَيْهِ، بِأَنْ كَانَ جَهْورِيًّا، كَانَ تَرْكُهُ حَسَنًا؛ لِفَوَاتِ الدَّاعِي.

وَيَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ الْأَفْضَلَ جَعْلُ [١/٢٢٨ ط/م] الْإِصْبَعَيْنِ فِي الْأُذُنَيْنِ، وَذَاكَ يَقْتَضِي الْفَاضِلَ، وَالْفَاضِلُ حَسَنٌ، فَإِذَا كَانَ فِعْلُهُ أَفْضَلَ؛ يَكُونُ تَرْكُهُ فَاضِلًا حَسَنًا ^(٣). وَقِيلَ: تَأْوِيلُهُ: فَلَا أَذَانُ حَسَنٌ، لَكِنْ هُوَ خِلَافُ الظَّاهِرِ.

قَوْلُهُ: (وَالْتَّثْوِيبُ فِي الْفَجْرِ...) إِلَى آخِرِهِ.

قَالَ فَخْرُ الْإِسْلَامِ [١/٥٣ ط] فِي «الْجَامِعِ الصَّغِيرِ» ^(٤): مُحَمَّدٌ، عَنْ يَعْقُوبَ، عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ - فِي التَّثْوِيبِ الَّذِي يُثَوَّبُ النَّاسُ بِهِ فِي الْفَجْرِ، بَيْنَ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ -:

(١) فِي نَسَخِ غَايَةِ الْبَيَانِ: «إِنَّهَا».

(٢) مَضَى تَخْرِيجَهُ قَرِيبًا.

(٣) اعْتَرَضَ الْعَيْنِي عَلَيْهِ فِي «الْبَيَانَةِ شَرْحُ الْهَدَايَةِ» [٢/٩٤].

(٤) يَعْنِي: فِي «شَرْحِ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ».

غاية البيان

«حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ» مَرَّتَيْنِ، «حَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ» مَرَّتَيْنِ؛ حَسَنٌ.
وهذا التَّثْوِيبُ مُخَدَّثٌ، أَحَدُهُ عِلْمَاءُ الْكُوفَةِ بَعْدَ عَهْدِ الصَّحَابَةِ؛ لِظُهُورِ
التَّوَانِي، وَتَغْيِيرِ أَحْوَالِ النَّاسِ^(١).
وَتَسْمِيَةُ الْمُخَدَّثِ حَسَنًا: لِمَا رُوِيَ عَنْهُ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مَا رَأَى الْمُسْلِمُونَ حَسَنًا،
فَهُوَ عِنْدَ اللَّهِ حَسَنٌ»^(٢).

والتَّثْوِيبُ الْقَدِيمُ: هُوَ قَوْلُهُ: «الصَّلَاةُ خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ»^(٣).

- (١) للكتوبي رسالة ذكر فيها كل ما يتعلق به واسمها: «التحقيق العجيب في التثويب».
- (٢) أخرجه: سيف بن عمر في كتاب «وفاة النبي ﷺ» كما في «تحفة الطالب بمعرفة أحاديث مختصر ابن الحاجب» لابن كثير [٣٩١/١ - ٣٩٢]، من طريق المستنير بن يزيد النخعي، عَنْ أَرْطَاةِ ابْنِ أَرْطَاةِ النَّخَعِيِّ، عَنْ الْحَارِثِ بْنِ مَرَّةَ الْجُهَنِيِّ، عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِهِ. قال ابن كثير: «إِسْنَادٌ غَرِيبٌ جَدًّا».
- قلنا: بل هو باطل لا أضل له، والمحفوظ أنه من قول ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ موقوفًا عليه؛ هكذا أخرجه: أحمد في «المسند» [٣٧٩/١]، والحاكم في «المستدرک» [٨٣/١]، الطبراني في «المعجم الأوسط» [٤/رقم/٣٦٠٢]، وابن الأعرابي في «معجم شيوخه» [٤٤٣/٢]، مِنْ رِوَايَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ موقوفًا.
- قال الحاكم: «هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يُخْرِجَاهُ».
- (٣) أخرجه: أبو داود في كتاب الصلاة/باب كيف الأذان [رقم/٥٠١]، ومن طريقه البغوي في «شرح السنة» [٢٦٣/٢]، والنسائي في كتاب الأذان/الأذان في السفر [رقم/٦٣٣]، وأحمد في «المسند» [٤٠٨/٣]، من حديث الحارث بن عبيد، عَنْ مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي مَخْدُورَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِهِ.
- قال عبد الحق الإشبيلي في «أحكامه»: «لَا يُحْتَجُّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ».
- وتعقّبهُ ابْنُ الْمَلَقَنِ مُثَبِّتًا صِحَّةَ الْحَدِيثِ ثُمَّ قَالَ: «فَصَحَّ إِذْنُ قَوْلِ الرَّافِعِيِّ: إِنَّهُ حَدِيثٌ ثَابِتٌ، وَكَذَا قَوْلُ صَاحِبِ «الْمُهَذَّبِ» وَ«الْوَسِيطِ»: إِنَّهُ قَدْ صَحَّ التَّثْوِيبُ فِي خَبَرِ أَبِي مَخْدُورَةَ، وَقَدْ سَكَتَ عَلَيْهِ أَبُو دَاوُدَ (فَهُوَ) مُخْتَجٌّ بِهِ عِنْدَهُ». ينظر: «البدور المنير» لابن الملقن [٣٦٧/٣]، و«الدراية في تخريج أحاديث الهداية» لابن حجر [١١٤/١].

وَالْإِقَامَةَ حَسَنٌ، وَكُرِّهَ فِي سَائِرِ الصَّلَوَاتِ.

عنه السلام

وفي موضعه كلامٌ. قَالَ فِي «الأصل»: «إِنَّهُ بَعْدَ الْأَذَانِ»^(١).

وفي رِوَايَةِ الثَّلَجِيِّ^(٢)، عَنْ أَصْحَابِنَا: أَنَّهُ فِي الْأَذَانِ، وَكَذَلِكَ عَنْ الطَّحَاوِيِّ^(٣)؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «مَا أَحْسَنَ هَذَا، اجْعَلْهُ فِي أَذَانِكَ»^(٤).

قَالَ فخر الإسلام البرزدوي: والصَّحِيحُ أَنَّهُ كَانَ بَعْدَ الْأَذَانِ؛ لِأَنَّهُ اسْمُ التَّثْوِيبِ يَدُلُّ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ أُخِذَ مِنَ الرَّجُوعِ، وَإِنَّمَا يَتَحَقَّقُ الرَّجُوعُ إِذَا قَرِغَ مِنَ الْأَذَانِ ثُمَّ عَادَ إِلَيْهِ.

وتأويلُ قَوْلِهِ: «فِي أَذَانِكَ»، أَيُّ: مِنْ جُمْلَةٍ مَا تُعَلِّمُ بِهِ النَّاسَ، وَقَدْ تَعَارَفَ الْمُسْلِمُونَ فِي بِلَادِنَا أَنَّهُ فِي الْأَذَانِ.

وَكَانَ الشَّيْخُ الْإِمَامُ الزَّاهِدُ أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْفَضْلِ إِذَا وَجَدَ خَلْوَةً تَرَكَ ذَلِكَ عَنْ أَذَانِهِ، وَإِذَا لَمْ يَجِدْهَا لَمْ يَدْعُهَا؛ [١/٢٩٩م] خَوْفًا مِنَ الْفِتْنَةِ، وَتَقْرِيرًا لِلْعَامَّةِ.

قَوْلُهُ: (وَكُرِّهَ فِي سَائِرِ الصَّلَوَاتِ)، أَيُّ: كُرِّهَ التَّثْوِيبُ بَيْنَ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ فِي

(١) ينظر: «الأصل / المعروف بالمبسوط» لمحمد بن الحسن الشيباني [١٣٠/١].

(٢) هو: مُحَمَّدُ بْنُ شُعَاعٍ فُقَيْهٌ أَهْلُ الْعِرَاقِ فِي وَقْتِهِ. وَقَدْ تَقَدَّمَ تَرْجُمَتُهُ.

(٣) ينظر: «شرح معاني الآثار» للطحاوي [١٣٦/١]. و«اختلاف العلماء / مختصر الجصاص» له

[١٨٨/١]. والعمل على ما قاله الطحاوي. وهو المذكور في المتن والراجح في المذهب.

انظر: «تحفة الفقهاء» للسمرقندي [١١٠/١]، و«البحر الرائق» لابن نجيم [٢٧٠/١]؛ و«حاشية

ابن عابدين» [٣٨٨/١].

(٤) أخرجه: الطبراني في «المعجم الكبير» [١/١٠٨١]، من حديث بلالٍ ﷺ: «أَنَّهُ أَتَى النَّبِيَّ

ﷺ يُؤَدِّئُهُ بِالصُّبْحِ فَوَجَدَهُ رَاقِدًا، فَقَالَ: الصَّلَاةُ خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ مَرَّتَيْنِ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَا أَحْسَنَ هَذَا يَا بِلَالُ، اجْعَلْهُ فِي أَذَانِكَ».

قلنا: وله شاهد من رواية ابن عمر أيضًا. ينظر: «نصب الراية» للزيلعي [٢٦٤/١]، و«شرح سنن

ابن ماجه» لمغلطاي [٢٦٤/١].

وَمَعْنَاهُ: الْعُودُ إِلَى الْإِعْلَامِ بَعْدَ الْإِعْلَامِ، وَهُوَ عَلَى حَسَبِ مَا تَعَرَّفُوهُ، وَهَذَا التَّثْوِيبُ أَخَذَتْهُ عُلَمَاءُ الْكُوفَةِ بَعْدَ عَهْدِ الصَّحَابَةِ رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ؛ لِتَغْيِيرِ أَحْوَالِ النَّاسِ، وَخَصُّوا الْفَجْرَ بِهِ؛ لِمَا ذَكَّرْنَا. وَالْمُتَأَخِّرُونَ اسْتَحْسَنُوهُ فِي الصَّلَوَاتِ كُلِّهَا؛ لِظُهُورِ التَّوَانِي فِي الْأُمُورِ الدِّينِيَّةِ.

وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ رحمته الله: لَا أَرَى بَأْسًا أَنْ يَقُولَ الْمُؤَذِّنُ لِلْأَمِيرِ فِي الصَّلَوَاتِ كُلِّهَا: السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا الْأَمِيرُ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ، حَتَّى عَلَى الصَّلَاةِ حَتَّى عَلَى [١٧/ط] الْفَلَاحِ، الصَّلَاةِ يَرْحَمُكَ اللَّهُ.

غاية البيان

سَائِرِ الصَّلَوَاتِ؛ لِقَوْلِهِ رحمته الله لِبِلَالٍ: «تَوَبَّ فِي الْفَجْرِ، وَلَا تُتَوَّبُ فِي الْعِشَاءِ»^(١)؛ لِأَنَّ الْفَجْرَ وَقْتُ نَوْمٍ وَغَفْلَةٍ، بِخِلَافِ سَائِرِ الصَّلَوَاتِ.

وَاسْتَحْسَنَ مَشَابِخُنَا الْمُتَأَخِّرُونَ التَّثْوِيبَ بَيْنَ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ، فِي الصَّلَوَاتِ كُلِّهَا؛ لِظُهُورِ التَّوَانِي فِي النَّاسِ فِي الْأُمُورِ الدِّينِيَّةِ، ثُمَّ التَّثْوِيبُ عَلَى حَسَبِ التَّعَارُفِ، إِمَّا بِالتَّنْحِيحِ أَوْ بِقَوْلِهِ: «الصَّلَاةُ الصَّلَاةُ». أَوْ بِقَوْلِهِ: «قَامَتْ قَامَتْ». قَوْلُهُ: (لِمَا ذَكَّرْنَا)، وَهُوَ قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ وَقْتُ نَوْمٍ وَغَفْلَةٍ).

(١) أخرجه الترمذي في أبواب الصلاة عن رسول الله ﷺ / باب ما جاء في التثويب في الفجر [رقم / ١٩٨]، وابن ماجه في كتاب الأذان والسنة فيها / باب السنة في الأذان [رقم / ٧١٥]، وأحمد في «المسند» [١٥/٦]، والدارقطني في «سننه» [٢٤٣/١]، من حديث أبي إسراييل، عَنِ الْحَكَمِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ بِلَالٍ رضي الله عنه، قَالَ: «أَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ أَتَوَّبَ فِي الْفَجْرِ، وَنَهَانِي أَنْ أَتَوَّبَ فِي الْعِشَاءِ». لَفْظُ ابْنِ مَاجَهَ، وَلَفْظُ التِّرْمِذِيِّ: عَنْ بِلَالٍ، قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تُتَوَّبَنَّ فِي شَيْءٍ مِنَ الصَّلَوَاتِ إِلَّا فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ».

قَالَ ابْنُ حَجَرٍ: «فِيهِ أَبُو إِسْمَاعِيلَ الْمَلَاتِي، وَهُوَ ضَعِيفٌ مَعَ انْقِطَاعِهِ بَيْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَبِلَالٍ، وَقَالَ ابْنُ السَّكَنِ: لَا يَصِحُّ إِسْنَادُهُ». يَنْظُرُ: «الْبَدْرِ الْمُنِيرُ» لابْنِ الْمَلْفَنِ [٣/٣٦١]، وَ«التَّلْخِصُ الْحَبِيرُ» لابْنِ حَجَرٍ [٢/٥٦٣].

وَاسْتَبَعْدَهُ مُحَمَّدٌ ﷺ ؛ لِأَنَّ النَّاسَ سَوَاسِيَةً فِي أَمْرِ الْجَمَاعَةِ . وَأَبُو يُوسُفَ ﷺ خَصَّهُمْ بِذَلِكَ ؛ لِزِيَادَةِ اشْتِغَالِهِمْ بِأُمُورِ الْمُسْلِمِينَ ، كَيْلًا تَقَوُّتَهُمُ الْجَمَاعَةُ ، وَعَلَى هَذَا الْقَاضِي وَالْمُقْتِي .

وَيَجْلِسُ بَيْنَ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ إِلَّا فِي الْمَغْرِبِ ، وَهَذَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ ﷺ . وَقَالَا : يَجْلِسُ فِي الْمَغْرِبِ أَيْضًا جَلْسَةً خَفِيفَةً ؛ لِأَنَّهُ لَا بُدَّ مِنَ الْفَضْلِ ، إِذَا الْوُضَلُ مَكْرُوءَةٌ .

غاية البيان

قَوْلُهُ : (وَاسْتَبَعْدَهُ مُحَمَّدٌ) ، أَي : اسْتَبَعْدَ مُحَمَّدٌ مَا قَالَ أَبُو يُوسُفَ ، وَهُوَ قَوْلُهُ : لَا أَرَى بَاسًا أَنْ يَقُولَ الْمُؤَذِّنُ لِلْأَمِيرِ فِي الصَّلَاةِ كُلِّهَا : «السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا الْأَمِيرُ ، حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ ، حَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ ، الصَّلَاةُ يَرْحُمُكَ اللَّهُ» . فَقَالَ مُحَمَّدٌ : أَفْ لَأَبِي يُوسُفَ ، حَيْثُ خَصَّ الْأُمَرَاءَ بِالذِّكْرِ وَالتَّوْبِ ، وَمَالَ إِلَيْهِمْ ^(١) .

وَأَبُو يُوسُفَ خَصَّ الْأُمَرَاءَ ، وَالَّذِينَ كَانُوا مُشْتَغِلِينَ بِمَصَالِحِ الْمُسْلِمِينَ ، وَإِقَامَةِ الشَّرِيعَةِ ، أَمَّا الْأُمَرَاءُ الَّذِينَ غَرَضُهُمْ مِنَ الْإِمَارَةِ الدُّنْيَا ، وَاشْتَغَالُهُمْ بِاللَّهُوِ وَالطَّرَبِ ، فَلَا يَتَوَبُّ لَهُمْ ، إِلَّا عَلَى وَجْهِ الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّصِيحَةِ ، وَعَلَى هَذَا كُلُّ مَنْ يَشْتَغِلُ بِأُمُورِ الْمُسْلِمِينَ ؛ كَالْمُقْتِي وَالْقَاضِي ، فَيَجُوزُ التَّوْبُ لَهُمْ فِي كُلِّ الصَّلَاةِ ؛ كَيْلًا تَقَوُّتَهُمُ الْجَمَاعَةُ .

قَوْلُهُ : (سَوَاسِيَةً) ، يُقَالُ : هُمَا فِي هَذَا الْأَمْرِ سَوَاءٌ ، وَإِنْ شِئْتَ : سَوَاءَانِ ، وَهُمْ سَوَاءٌ ، لِلْجَمْعِ ، وَهُمْ أَسَوَاءٌ ، وَهُمْ سَوَاسِيَةٌ مِثْلُ : [٢٧/١] ١٢٩/١ ظ/م] ثَمَانِيَّةٌ ، عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ ^(٢) .

قَوْلُهُ : (وَيَجْلِسُ بَيْنَ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ إِلَّا فِي الْمَغْرِبِ) .

(١) قَالَ ابْنُ نَجِيمٍ : وَاحْتَارَهُ قَاضِي حَانَ وَغَيْرُهُ لَكِنْ ذَكَرَ ابْنُ الْمَلِكِ أَنَّ أَبَا حَنِيفَةَ مَعَ مُحَمَّدٍ ، وَعَابَ عَلَيْهِ مُحَمَّدٌ فَقَالَ : أَفْ لَأَبِي يُوسُفَ حَيْثُ يَخْصُ الْأُمَرَاءَ بِالذِّكْرِ وَالتَّوْبِ وَمَالَ إِلَيْهِمْ ، وَالرَّاجِحُ الْمَنْعُ وَهُوَ الصَّحِيحُ . انْظُرْ : «الْبَحْرُ الرَّائِقُ» [٢٧٥/١] ، «الْبَنَاءُ» [١٠٢/٢] .

(٢) يَنْظُرْ : «الصَّحَاحُ فِي اللُّغَةِ» لِلْجَوْهَرِيِّ [٢٣٨٥/٦] مَادَّةُ : سَوَا .

وَلَا يَقَعُ بِالسَّكْتَةِ؛ لِوُجُودِهَا بَيْنَ كَلِمَاتِ الْأَذَانِ، فَيَفْصِلُ بِالْجَلْسَةِ كَمَا بَيَّنَّ الْخُطْبَتَيْنِ. وَلِأَبِي حَنِيفَةَ رحمته الله: أَنَّ التَّأْخِيرَ مَكْرُوهٌ، فَيُكْتَفَى بِأَدْنَى الْفَصْلِ؛

هَاجَةُ الْبَيَانِ

اعْلَمْ: أَنَّ الْوَضْلَ بَيْنَ الْأَذَانَيْنِ مَكْرُوهٌ؛ لِمَا رُوِيَ أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم قَالَ لِبِلَالٍ: «اجْعَلْ بَيْنَ أَذَانِكَ وَإِقَامَتِكَ قَدْرَ مَا يَفْرُغُ الْآكِلُ مِنَ أَكْلِهِ، وَالشَّارِبُ مِنْ شُرْبِهِ، وَالْمُعْتَصِرُ ^(١) مِنْ قَضَاءِ حَاجَتِهِ ^(٢)» ^(٣).

وَلِأَنَّ الْأَذَانَ لِإِعْلَامِ الْغَائِبِينَ؛ لِيَسْتَعِدُّوا لِلصَّلَاةِ، وَذَا لَا يَخْصُلُ إِذَا وَصَلَ الْأَذَانُ بِالْإِقَامَةِ، وَكَذَا فِي الْمَغْرِبِ؛ لَكِنَّ الْمَغْرِبَ لَمَّا كَانَ تَأْخِيرُهُ مَكْرُوهًا؛ لِقَوْلِهِ صلى الله عليه وسلم: «لَا تَزَالُ أُمَّتِي بِخَيْرٍ، مَا لَمْ يُؤَخَّرُوا الْمَغْرِبَ إِلَى أَنْ تَشْتَبِكَ النُّجُومُ» ^(٤).

قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: يَفْصِلُ بَيْنَهُمَا بِسَكْتَةٍ.

(١) الْمُعْتَصِرُ: أَيُّ: الْمُتَعَوِّطُ. كَذَا فِي «الْمَغْرِبِ». كَذَا جَاءَ فِي حَاشِيَةِ: «م»، «و»، «ت».

وَيَنْظُرُ: «الْمَغْرِبُ فِي تَرْتِيبِ الْمَعْرَبِ» لِلْمُطَرِّزِيِّ [٦٤/٢].

(٢) رَوَاهُ جَابِرٌ رحمته الله. كَذَا جَاءَ فِي حَاشِيَةِ: «م».

(٣) أَخْرَجَهُ: التِّرْمِذِيُّ فِي أَبْوَابِ الصَّلَاةِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم /بَابُ مَا جَاءَ فِي التَّرْسُلِ فِي الْأَذَانِ [رقم/ ١٩٥]، وَمِنْ طَرِيقِهِ ابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي «التَّحْقِيقِ» [٣١٢/١ - ٣١٣]، وَابْنُ عَدِي فِي «الْكَامِلِ» [١٣/٩]، وَمِنْ طَرِيقِهِ الْبَيْهَقِيُّ فِي «سُنَنِ الْكَبْرِ» [رقم/ ١٨٥٨]، مِنْ طَرِيقِ يَحْيَى بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ الْحَسَنِ، وَعَطَاءٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رحمته الله بِهِ.

قَالَ التِّرْمِذِيُّ: «حَدِيثُ جَابِرٍ هَذَا حَدِيثٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، وَهُوَ إِسْنَادٌ مَجْهُولٌ».

وَقَالَ ابْنُ حَجَرٍ: «إِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ». يَنْظُرُ: «نَصَبُ الرَّايَةِ» لِلزَّيْلَعِيِّ [٢٧٥/١]، وَ«الدَّرَايَةُ فِي تَخْرِيجِ أَحَادِيثِ الْهُدَايَةِ» لِابْنِ حَجَرٍ [١١٦/١].

(٤) أَخْرَجَهُ: أَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ الصَّلَاةِ /بَابُ فِي وَقْتِ الْمَغْرِبِ [رقم/ ٤١٨]، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ»

[٤٢١/٥]، وَابْنُ خَزِيمَةَ فِي «صَحِيحِهِ» [رقم/ ٣٣٩]، وَالْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» [٣٠٣/١]،

وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السَّنَنِ الْكَبْرِ» [رقم/ ١٦٠٦]، مِنْ حَدِيثِ مَرْثَدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رحمته الله بِهِ.

قَالَ الْحَاكِمُ: «هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ وَلَمْ يَخْرُجْ».

وَقَدْ أَعْلَهُ غَيْرُ وَاحِدٍ غَيْرِهِ. يَنْظُرُ: «نَصَبُ الرَّايَةِ» لِلزَّيْلَعِيِّ [٢٤٦/١]، وَ«فَتْحُ الْبَارِي» لِابْنِ رَجَبٍ

[٣٥٣/٤].

احْتِرَازًا عَنْهُ. وَالْمَكَانُ فِي مَسْأَلَتِنَا مُخْتَلِفٌ، وَكَذَا النِّعْمَةُ، فَيَقَعُ الْفَصْلُ بِالسَّكْنَةِ وَلَا كَذَلِكَ الْخُطْبَةُ. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ رحمته الله: يَفْصِلُ بَرَكْعَتَيْنِ؛ اِعْتِبَارًا بِسَائِرِ الصَّلَوَاتِ، وَالْفَرْقُ قَدْ ذَكَرْنَاهُ.

غاية البيان

وَرَوَى الْحَسَنُ عَنْهُ فِي «الْمَبْسُوطِ»: «يَقْدِرُ مَا يَقْرَأُ ثَلَاثَ آيَاتٍ»^(١).

وَقَالَا: بِجَلْسَةٍ، كَمَا بَيَّنَّ الْخُطْبَتَيْنِ.

لَهُمَا: أَنَّهُ لَمَّا لَمْ يَكُنْ بُدٌّ مِنَ الْفَصْلِ؛ لَمْ يَكُنْ بُدٌّ مِنَ الْجَلْسَةِ الْخَفِيفَةِ؛ لَكُونِهَا مُحَقَّقَةً لِلْفَصْلِ؛ لِأَنَّ السَّكْنَ تَوْجَدُ بَيْنَ كَلِمَاتِ الْأَذَانِ أَيْضًا، فَيَصِيرُ الْأَذَانُ كَشَيْءٍ وَاحِدٍ.

وَلَهُ: أَنَّ الْمَغْرِبَ بِنَاوُهُ عَلَى التَّعْجِيلِ، وَالْقِيَامُ أَقْرَبُ إِلَى التَّعْجِيلِ، وَلَا نُسَلِّمُ كَوْنَ الْأَذَانَيْنِ كَشَيْءٍ وَاحِدٍ؛ لِتَغْيِيرِ [٥٤/١] النِّعْمَةِ وَالْهَيْئَةِ^(٢).

وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ: يَفْصِلُ بَرَكْعَتَيْنِ، قِيَاسًا عَلَى سَائِرِ الصَّلَوَاتِ^(٣).

وَلَنَا: الْفَرْقُ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَسَائِرِ الصَّلَوَاتِ، وَهُوَ ظَاهِرٌ، وَالْقِيَاسُ مَعَ وُجُودِ الْفَارِقِ فاسِدٌ، وَهَذَا لِأَنَّ تَأْخِيرَ الْمَغْرِبِ مَكْرُوهٌ، بِخِلَافِ سَائِرِ الصَّلَوَاتِ.

قَوْلُهُ: (وَالْفَرْقُ قَدْ ذَكَرْنَاهُ)، أَرَادَ مَا ذَكَرَهُ مِنْ دَلِيلِ الْكَرَاهَةِ، بِتَأْخِيرِ الْمَغْرِبِ فِي فَصْلِ الْأَوْقَاتِ الْمُسْتَحَبَّةِ، وَهُوَ قَوْلُهُ رحمته الله: «لَا تَزَالُ أُمْتِي [١٣٠/١] بِخَيْرٍ

(١) ينظر: «المبسوط» للسرخسي [١٣٩/١].

(٢) الراجع قوله وعليه مشي أصحاب المنون. ينظر: «الجامع الصغير» [ص ٨٤]، «المحيط البرهاني» [٣٤٦/١]، «الاختيار» [٤٣/١]، «فتح القدير» [٢٤٦/١]، «البنية» [١٠٢/٢].

(٣) مذهب الشافعي: هو استحباب الفصل بين الأذن والإقامة بقدر ما يتأهب الناس، ويعتبر الإمام ويتنفل بالقدر المسنون. ينظر: «الحاوي الكبير» لأبي الحسن الماوردي [٥٩/٢]. و«كفاية النية شرح التنبيه» لابن الرفعة [٤٤٠/٢].

قَالَ يَعْقُوبُ: رَأَيْتُ أَبَا حَنِيفَةَ عليه السلام يُؤَدِّنُ فِي الْمَغْرِبِ وَيُقِيمُ وَلَا يَجْلِسُ.

غاية البيان

مَا عَجَّلُوا الْمَغْرِبَ^(١).

قَوْلُهُ: (قَالَ يَعْقُوبُ). وَهُوَ أَبُو يُوسُفَ: يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ حَبِيبِ بْنِ سَعْدِ بْنِ بُجَيْرِ بْنِ مُعَاوِيَةَ الْبَجَلِيِّ. وَأُمُّ سَعْدٍ: حَبْتَةُ^(٢) بِنْتُ مَالِكِ بْنِ عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ، وَسَعْدُ بْنُ حَبْتَةَ: مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ عليه السلام، كَانَ فِيمَنْ عُرِضَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ عليه السلام يَوْمَ أُحُدٍ، مَعَ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ، وَابْنِ عُمَرَ، وَثَوْفِيِّ سَعْدٍ بِالكُوفَةِ، فَصَلَّى عَلَيْهِ زَيْدُ بْنُ أَرْقَمَ. قَالَ أَبُو يُوسُفَ: «أَتَيْتُ بِجَدِّي سَعْدٍ إِلَى النَّبِيِّ عليه السلام يَوْمَ الْخَنْدَقِ، فَاسْتَغْفَرَ لَهُ وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ، فَتَلَكَ الْمَسْحَةُ فِينَا إِلَى السَّاعَةِ»^(٣).

وَأِنَّمَا ذَكَرَ^(٤) أَبَا يُوسُفَ بِاسْمِهِ دُونَ كُنْيَتِهِ لِأَنَّهُ ذَكَرَهُ مُحَمَّدٌ فِي «الْجَامِعِ الصَّغِيرِ» كَذَلِكَ، حَتَّى لَا يَكُونَ وَهُمْ التَّسْوِيَةُ فِي التَّعْظِيمِ بَيْنَ الشَّيْخَيْنِ؛ لِأَنَّ الْكُنْيَةَ لِلتَّعْظِيمِ، وَكَانَ مُحَمَّدٌ مَأْمُورًا مِنْ جِهَةِ أَبِي يُوسُفَ بِأَنْ يَذْكُرَهُ بِاسْمِهِ حَيْثُ يَذْكُرُ أَبَا حَنِيفَةَ.

فَعَنْ هَذَا قَالَ مَشَايخُنَا بِبُخَارَى: وَمِنْ الْأَدَبِ أَنْ لَا يَدْعَوْ بَعْضُ الطَّلَبَةِ بَعْضَهُمْ بِلَفْظٍ: «مَوْلَانَا» عِنْدَ أَسَاتِذِهِمْ؛ اخْتِرَازًا عَنِ التَّسْوِيَةِ فِي التَّعْظِيمِ بَيْنَ الْأُسْتَاذِ وَالتَّلْمِيزِ.

(١) قَالَ الْعَبْسِيُّ: «هَذَا الْحَدِيثُ لَهُ أَصْلٌ وَلَكِنْ بَغْيَرُ هَذِهِ الْعِبَارَةِ»، وَقَبْلَهُ قَالَ عَبْدُ الْقَادِرِ الْقُرَشِيُّ: «هَذَا الْحَدِيثُ بِهَذَا اللَّفْظِ لَمْ أَجِدْهُ». ثُمَّ سَأَفَاءَ بِاللَّفْظِ الْمَاضِي: «لَا تَزَالُ أَمْتِي بِخَيْرٍ، مَا لَمْ يُؤْخَرُوا الْمَغْرِبَ؛ إِلَى أَنْ تَشْتَبِكَ النُّجُومُ». وَقَدْ تَقَدَّمَ تَخْرِيجُهُ. يَنْظُرُ: «الْعَنَاءُ فِي تَخْرِيجِ أَحَادِيثِ الْهَدَايَةِ» لِعَبْدِ الْقَادِرِ الْقُرَشِيِّ [ق ٢٢/أ/ مخطوط مكتبة فيض الله أفندي - تركيا/ (رقم الحفظ: ٢٨٨)]، وَ«الْبَنَاءُ شَرْحُ الْهَدَايَةِ» لِلْعَيْنِيِّ [٤٥/٢].

(٢) وَقَعَ بِالْأَصْلِ: «حَبْتَةُ». وَالْمَثْبُوتُ مِنْ: «ت»، «م»، «ز»، «و»، «ف».

(٣) يَنْظُرُ: «أَخْبَارُ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَصْحَابِهِ» لِلصَّنْمَرِيِّ [ص ٩٧].

(٤) يَعْنِي: صَاحِبَ: «الْهَدَايَةِ»، وَوَقَعَ فِي «ف»: «ذَكَرَ أَبُو يُوسُفَ». بِالْبَنَاءِ لِمَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ.

وَهَذَا يُفِيدُ مَا قُلْنَا، وَأَنَّ الْمُسْتَحَبَّ كَوْنُ الْمُؤَذِّنِ عَالِمًا بِالسُّنَّةِ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «وَيُؤَذِّنُ لَكُمْ خِيَارُكُمْ».

وَيُؤَذِّنُ لِلْفَائِتَةِ، وَيُقِيمُ؛ لِأَنَّهُ ﷺ قَضَى الْفَجْرَ غَدَاةَ لَيْلَةِ التَّعْرِيسِ بِأَذَانٍ

غاية البيان

قَوْلُهُ: (وَهَذَا يُفِيدُ مَا قُلْنَا...) إِلَى آخِرِهِ. أَي: عَدَمَ جُلُوسِ أَبِي حَنِيفَةَ فِي أَذَانِ الْمَغْرِبِ يُفِيدُ أَنْ لَا جُلُوسَ عِنْدَهُ فِي أَذَانِ الْمَغْرِبِ، وَيُفِيدُ أَيْضًا كَوْنَ الْمُؤَذِّنِ عَالِمًا، وَهُوَ الْمُسْتَحَبُّ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «بَوْمُكُمْ أَقْرُوكُمْ، وَيُؤَذِّنُ لَكُمْ خِيَارُكُمْ»^(١).

وَفِي «الْعَرَبِيِّينَ»^(٢)، وَ«غَرِيبِ الْحَدِيثِ»^(٣)، وَ«الْفَائِقِ»^(٤): عَنْ عُمَرَ: «لَوْ أُطِيقُ [١٣٠/١م] الْأَذَانَ مَعَ الْخَلِيفَةِ؛ لَأَذَنْتُ»^(٥).

وَالْخَلِيفَةُ: الْخِلَافَةُ^(٦).

قَوْلُهُ: (غَدَاةَ لَيْلَةِ التَّعْرِيسِ)^(٧).

(١) أخرجه: أبو داود في كتاب الصلاة/ باب من أحق بالإمامة [رقم/ ٥٩٠]، وابن ماجه في كتاب الأذان والسنة فيها/ باب فضل الأذان وثواب المؤذنين [رقم/ ٧٢٦]، والطبراني في «المعجم الكبير» [١١/ رقم/ ١١٦٠٣]، والبيهقي في «السنن الكبرى» [رقم/ ١٨٤٨]، مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. قَالَ مَغْلَطَاي: «هَذَا حَدِيثٌ إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ». يَنْظُرُ: «شَرَحَ سِتْرَ ابْنِ مَاجَهٍ» لِمَغْلَطَاي [ص/ ١١٦٥]، وَ«نَصَبَ الرَّايَةَ» لِلزَّيْلَعِيِّ [٢٧٩/١].

(٢) يَنْظُرُ: «الْعَرَبِيُّونَ فِي الْقُرْآنِ وَالْحَدِيثِ» لِأَبِي عُبَيْدٍ الْهَرَوِيِّ [٥٨٨/٢]

(٣) يَنْظُرُ: «غَرِيبُ الْحَدِيثِ» لِأَبِي عُبَيْدٍ الْقَاسِمِ بْنِ سَلَامٍ [٣١٩/٣].

(٤) يَنْظُرُ: «الْفَائِقُ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ وَالْأَثَرِ» لِلرَّمَحَشَرِيِّ [٣٩١/١].

(٥) أخرجه: ابن أبي شيبة [رقم/ ٢٣٣٤]، وابن سعد في «الطبقات الكبير» [٢٧٠/٣]، والطحاوي في «بيان مشكل الآثار» [٤٤٤/٥]، والبيهقي في «السنن الكبرى» [رقم/ ١٨٥٢]، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٦) قَالَ الصَّاعِقَانِيُّ: «كَأَنَّهُ أَرَادَ بِالْخَلِيفَةِ: كَثْرَةَ جَهْدِهِ فِي صَبْطِ أُمُورِ الْخِلَافَةِ، وَتَضَرُّفِ أَعْيُنِهَا، فَإِنْ مَدَّ النَّوْعَ مِنَ الْمَصَادِرِ؛ يَدُلُّ عَلَى مَعْنَى الْكَثْرَةِ». يَنْظُرُ: «تَاحَ الْعُرُوسُ» لِلزَّيْدِيِّ [٢٦٠/٢٣] مَادَّة: خَلَفَ.

(٧) التَّعْرِيسُ: نُزُولُ الْمُسَافِرِ آخِرَ اللَّيْلِ لِلنَّوْمِ وَالِاسْتِرَاحَةِ. يَحْيَى الرَّهَاقِيُّ. كَذَا جَاءَ فِي حَاشِيَةِ: «م».

غاية البيان

وهو ما روي عن أبي قتادة: «أنه كان مع النبي ﷺ في غزوة، أو سرية^(١)، فلما كان آخر السحر عرسنا، فما استيقظنا حتى أيقظنا حر الشمس؛ فجعل الرجل منا يثب فرعاً ودهشاً؛ فاستيقظ النبي ﷺ، فأمرنا فارتفعنا حتى ارتفعت الشمس، ثم نزلنا؛ فقصى القوم حوائجهم، ثم أمر بلالاً فأذن، فصلينا ركعتين، ثم أقام فصلينا الغداة»^(٢).

وحدث البخاري في «الصحيح»: بإسناده إلى عبد الله بن أبي قتادة، عن أبيه، قال: «سرتنا مع رسول الله ﷺ ليلة، فقال بعض القوم: لو عرست بنا يا رسول الله، قال: «أخاف أن تناموا عن الصلاة». قال بلال: أنا أوقظكم، فاضطجعوا، وأسند بلال ظهره إلى راحلته، فغلبته عينه فنام.

فاستيقظ النبي ﷺ وقد طلع حاجب الشمس، فقال: «يا بلال، أين ما قلت؟» قال: «ما أقيت علي نومة مثلها قط». قال: «إن الله قبض أرواحكم حين شاء، وردّها عليكم حين شاء، يا بلال؛ فم فأذن بالناس بالصلاة». فتوضأ، فلما ارتفعت الشمس وابتاضت، قام فصلى بالناس جماعة»^(٣).

= وجاء في حاشية: «و»: يُنظر في «الصحيح» في باب الأذان بعد ذهاب الوقت.

(١) ذكر مالك في: «الموطأ»: أن التعريس كان حين قفل النبي ﷺ من خيبر. كذا جاء في حاشية: «ت». وينظر: «موطأ مالك» [١٣/١].

(٢) أخرجه: أحمد في «المسند» [٤٤١/٤]، وابن خزيمة في «صحيحه» [رقم/ ٩٩٤]، وابن حبان [رقم/ ١٤٦١]، والدارقطني في «سننه» [٣٨٥/١]، والطحاوي في «شرح المعاني والآثار» [٤٠٠/١]، والبيهقي في «السنن الكبرى» [رقم/ ٢٩٩٤]، من طرق عن هشام بن حسان، عن الحسن البصري، عن عمران بن حصين رضي الله عنه.

قال ابن دقيق العيد: «إسناد رجاله ثقات، ولا علة فيه إلا الكلام في سماع الحسن بن عمران بن حصين». ينظر: «الإمام» لابن دقيق العيد [٥٩٣/٣].

(٣) أخرجه: البخاري في كتاب مواقيت الصلاة/ باب الأذان بعد ذهاب الوقت [رقم/ ٥٧٠]، والنسائي =

وإِقَامَةٍ ، وَهُوَ حُجَّةٌ عَلَى الشَّافِعِيِّ فِي اكْتِفَائِهِ بِالْإِقَامَةِ .

وَإِنْ فَاتَتْهُ صَلَوَاتُ أَذَّنٍ لِأَوَّلَى وَأَقَامَ ؛ لِمَا رَوَيْنَا ، وَكَانَ مُخَيَّرًا فِي الْبَاقِي ،
إِنْ شَاءَ أَذَّنٌ وَأَقَامَ ؛ لِيَكُونَ الْقَضَاءُ عَلَى حَسَبِ الْأَدَاءِ ، وَإِنْ شَاءَ اقْتَصَرَ عَلَى
الْإِقَامَةِ ؛ لِأَنَّ الْأَذَانَ لِلِاسْتِحْضَارِ ، وَهُمْ حُضُورٌ .

❦ غَايَةُ السِّيَاقِ ❦

وَلَأَنَّهُ دُعَاءٌ إِلَى الصَّلَاةِ فَلَا يَسْقُطُ فِي الْفَائِتَةِ كَالْإِقَامَةِ .

والتَّعْرِيسُ : التَّزُولُ فِي آخِرِ اللَّيْلِ .

قَوْلُهُ : (وَهُوَ حُجَّةٌ عَلَى الشَّافِعِيِّ) ، أَيُ : قَضَاءُ النَّبِيِّ ﷺ بِأَذَانٍ وَإِقَامَةٍ حُجَّةٌ
عَلَى الشَّافِعِيِّ [م/١٣١/١] فِي اكْتِفَائِهِ بِالْإِقَامَةِ (١) .

وَلَا يُقَالُ : قَدْ رُوِيَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِإِلَّا [هـ/١/٤٥٤] فَأَقَامَ بِدُونِ ذِكْرِ الْأَذَانِ .
لِأَنَّا نَقُولُ : الْعَمَلُ بِالزِّيَادَةِ أَوْلَى ؛ لِأَنَّ الْقِصَّةَ وَاحِدَةً .

عَلَى أَنَّا نَقُولُ : إِنَّ أَبَا دَاوُدَ أَوْرَدَ فِي «سُنَنِهِ» : بِإِسْنَادِهِ إِلَى أَبِي هُرَيْرَةَ ، فِي هَذَا
الْخَبَرِ أَنَّهُ قَالَ : «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «تَحَوَّلُوا مِنْ مَكَانِكُمْ الَّذِي أَصَابَتْكُمْ فِيهِ
الْغَفْلَةُ» . قَالَ : فَأَمَرَ بِإِلَّا فَأَذَّنَ وَأَقَامَ وَصَلَّى» (٢) .

قَوْلُهُ : (لِمَا رَوَيْنَا) ، وَهُوَ قَضَاءُ النَّبِيِّ ﷺ صَلَاةَ الْفَجْرِ غَدَاةً لَيْلَةَ التَّعْرِيسِ ؛

= فِي كِتَابِ الْإِمَامَةِ / الْجَمَاعَةُ لِلْفَائِتِ مِنَ الصَّلَاةِ [رَقْمُ / ٨٤٦] ، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» [٣٠٧/٥] ،
مِنْ طَرِيقِ حَصِينٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ عَنْ أَبِيهِ ﷺ ، بِهَذَا السِّيَاقِ .
قُلْتُ : وَهُوَ عِنْدَ مُسْلِمٍ وَأَبِي دَاوُدَ وَجَمَاعَةٍ دُونَ هَذَا السِّيَاقِ .

(١) فِي الْأَذَانِ لِلْفَائِتَةِ ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ فِي مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ ، وَالْأَظْهَرُ مِنْهَا : هُوَ أَنَّهُ يُؤَذَّنُ لِلْفَائِتَةِ . يَنْظُرُ : «نَهَابَةُ
الْمَطْلَبِ فِي دِرَايَةِ الْمَذْهَبِ» لِلْجَوْنِيِّ [٥٢/٢] . وَ«رَوْضَةُ الطَّالِبِينَ» لِلنَّوَوِيِّ [١٩٧/١] .

(٢) أَخْرَجَهُ : أَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ الصَّلَاةِ / بَابُ مِنْ نَامَ عَنْ صَلَاةٍ أَوْ نَسِيَهَا [رَقْمُ / ٤٣٦] ، وَمِنْ طَرِيقِهِ
الْبَيْهَقِيِّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» [رَقْمُ / ٢٩٩٦] ، مِنْ حَدِيثِ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

قَالَ ﷺ: وَعَنْ مُحَمَّدٍ ﷺ: يُقَامُ لِمَا بَعْدَهَا، قَالُوا: يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ هَذَا قَوْلُهُمْ جَمِيعًا.

غاية البيان

بِأَذَانٍ وَإِقَامَةٍ.

وَرَوَى التِّرْمِذِيُّ فِي «جَامِعِهِ» مُسْنَدًا إِلَى ابْنِ مَسْعُودٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ فَاتَتْهُ يَوْمَ الْخَنْدَقِ أَرْبَعُ صَلَوَاتٍ، حَتَّى ذَهَبَ مَا شَاءَ اللَّهُ مِنَ اللَّيْلِ، فَأَمَرَ بِلَا فَاذَّنَ، ثُمَّ أَقَامَ فَصَلَّى الظُّهْرَ، ثُمَّ أَقَامَ فَصَلَّى الْعَصْرَ، ثُمَّ أَقَامَ فَصَلَّى الْمَغْرِبَ، ثُمَّ أَقَامَ فَصَلَّى الْعِشَاءَ^(١).

قَوْلُهُ: (وَعَنْ مُحَمَّدٍ: يُقَامُ لِمَا بَعْدَهَا).

يَعْنِي: يُكْتَفَى بِالْإِقَامَةِ لِمَا بَعْدَ الْأُولَى، وَقَالَ مَشَايخُنَا: يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَا رَوَى عَنْ مُحَمَّدٍ قَوْلَ عُلَمَائِنَا الثَّلَاثَةِ جَمِيعًا.

قَالَ صَاحِبُ «التُّحْفَةِ»: «حُكِيَ عَنِ أَبِي بَكْرٍ الرَّازِيِّ أَنَّهُ قَالَ: يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَا قَالَ مُحَمَّدٌ قَوْلُهُمْ جَمِيعًا».

ثُمَّ قَالَ: «وَالْمَذْكُورُ فِي الْكِتَابِ مَحْمُولٌ عَلَى الصَّلَاةِ الْوَاحِدَةِ، فَيَرْتَفِعُ الْخِلَافُ بَيْنَ أَصْحَابِنَا»^(٢).

(١) أَخْرَجَهُ: التِّرْمِذِيُّ فِي أَبْوَابِ الصَّلَاةِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ / بَابُ مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ تَفَوُّتَهُ الصَّلَوَاتِ بِأَيْتِهِنَّ يَبْدَأُ [رَقْمُ / ١٧٩]، وَالنَّسَائِيُّ فِي كِتَابِ الْأَذَانِ / بَابُ الْاجْتِزَاءِ لِذَلِكَ كُلِّهِ بِأَذَانٍ وَاحِدٍ وَالْإِقَامَةَ لِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا [رَقْمُ / ٦٦٢]، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» [٣٧٥/١]، مِنْ حَدِيثِ أَبِي عُبَيْدَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ ﷺ بِهِ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: «حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ لَيْسَ بِإِسْنَادِهِ بِأَسَى، إِلَّا أَنَّ أَبَا عُبَيْدَةَ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ». قَالَ ابْنُ الْمَلِّقِ عَقِبَ هَذَا: «يَعْنِي فَيَكُونُ مُنْقَطِعًا». يَنْظُرُ: «الْبَدْرُ الْمُنِيرُ» لِابْنِ الْمَلِّقِ [٣٢١/٣]، وَالدِّرَايَةُ فِي تَخْرِيجِ أَحَادِيثِ الْهَدَايَةِ لِابْنِ حَجَرٍ [٢٠٦/١].

(٢) فَيَرْتَفِعُ الْخِلَافُ بَيْنَ أَصْحَابِنَا. يَنْظُرُ: «تُحْفَةُ الْفُقَهَاء» لِعَلَاءِ الدِّينِ السَّمُرْقَنْدِيِّ [١١٥/١ - ١١٦]. «فَتْحُ الْقَدِيرِ» [٢٥١/١]، «الْبَنَاءُ» [١٠٨/٢]، «الْعَنَاءُ» [٢٥١/١].

وَيَنْتَبِغِي أَنْ يُؤْذَنَ وَيُقِيمَ عَلَى طَهْرٍ ، فَإِنْ أَذَّنَ عَلَى غَيْرِ وُضوءٍ جَازَ ؛ لِأَنَّهُ ذَكَرَ وَلَيْسَ بِصَلَاةٍ فَكَانَ الْوُضوءُ فِيهِ اسْتِحْبَابًا كَالْقِرَاءَةِ .

وَيُكْرَهُ أَنْ يُقِيمَ عَلَى غَيْرِ وُضوءٍ ؛ لِمَا فِيهِ مِنَ الْفَضْلِ بَيْنَ الْإِقَامَةِ وَالصَّلَاةِ .

﴿ غَايَةُ الْبَيَانِ ﴾

قَوْلُهُ : (فَإِنْ أَذَّنَ عَلَى غَيْرِ وُضوءٍ جَازَ) ، أَيُّ : جَازٌ بِلا كَرَاهِيَةٍ ، هَذَا ظَاهِرُ الرَّوَايَةِ . وَوَجْهُهُ : أَنَّ الْأَذَانَ ذَكَرٌ شَرِيفٌ يُسْتَحَبُّ فِيهِ الطَّهَّارَةُ ، وَالْقِرَاءَةُ أَفْضَلُ مِنَ الْأَذَانِ ، فَإِذَا جَازَتْ بِلا طَهَّارَةٍ ، فَلَا أَذَانَ أَوْلَى .

وَفِي رِوَايَةِ الْحَسَنِ : يُكْرَهُ الْأَذَانُ [١٣١/١ ط/م] عَلَى غَيْرِ وُضوءٍ ؛ لِمَا رَوَى التِّرْمِذِيُّ فِي « جَامِعِهِ » مُسْنَدًا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : « لَا يُؤْذَنُ إِلَّا مُتَوَضِّئًا » ^(١) . رَوَاهُ أَبُو هُرَيْرَةَ .

وَلِدُعَاؤُهُ إِلَى مَا لَا يُجِيبُ بِنَفْسِهِ ، وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِهِ : (وَيُرَوَّى) ^(٢) أَنَّهُ يُكْرَهُ الْأَذَانُ أَيْضًا) .

قَوْلُهُ : (لِمَا فِيهِ مِنَ الْفَضْلِ) .

يَعْنِي : أَنَّ الْإِقَامَةَ شُرِعَتْ مُفْصَلَةً بِالشُّرُوعِ فِي الصَّلَاةِ ، فَإِذَا أَقَامَ عَلَى غَيْرِ وُضوءٍ لَا يُمَكِّنُهُ الشُّرُوعُ حِينَئِذٍ ، فَيَلْزِمُ الْفَضْلُ ، فَتُكْرَهُ .

(١) أَخْرَجَهُ : التِّرْمِذِيُّ فِي أَبْوَابِ الصَّلَاةِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ / بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الْأَذَانِ بِغَيْرِ وُضوءٍ [رقم / ٢٠٠] ، وَابْيَهَقِي فِي « السَّنَنِ الْكُبْرَى » [رقم / ١٧٢٥] ، مِنْ طَرِيقِ مُعَاوِيَةَ بْنِ يَحْيَى الصَّدْفِيِّ ، عَنْ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ . قَالَ التِّرْمِذِيُّ : « الزُّهْرِيُّ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ أَبِي هُرَيْرَةَ » .

وَقَالَ الْبَيْهَقِيُّ : « هَكَذَا رَوَاهُ مُعَاوِيَةُ بْنُ يَحْيَى الصَّدْفِيُّ وَهُوَ ضَعِيفٌ ، وَالصَّحِيحُ رِوَايَةُ يُونُسَ بْنِ يَزِيدَ الْأَيْلِيِّ وَغَيْرِهِ عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ : قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ : لَا يُنَادِي بِالصَّلَاةِ إِلَّا مُتَوَضِّئًا » . يَنْظُرُ : « نَصَبُ الرَّايَةِ » لِلزُّبَيْرِيِّ [٢٩٢/١] .

(٢) الرَّاوِي هُوَ الْكَرْخِيُّ كَمَا فِي « الْبَنَاءِ شَرْحُ الْهَدَايَةِ » [١١٠/٢] .

وَيُرَوَّى: أَنَّهُ لَا يُكْرَهُ الْإِقَامَةُ أَيْضًا ؛ لِأَنَّهَا أَحَدُ الْأَذَانَيْنِ ، وَيُرَوَّى: أَنَّهُ يُكْرَهُ الْأَذَانُ أَيْضًا ؛ لِأَنَّهُ صُيِّرَ دَاعِيًا إِلَى مَا لَا يُجِيبُ بِنَفْسِهِ .

وَيُكْرَهُ أَنْ يُؤْذَنَ وَهُوَ جُنُبٌ رِوَايَةً وَاحِدَةً ، وَوَجْهُ الْفَرْقِ عَلَى إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ وَهُوَ أَنَّ لِلْأَذَانِ شَبَهًا بِالصَّلَاةِ ، فَتَشْتَرِطُ الطَّهَّارَةُ عَنْ أَغْلَظِ الْحَدَّثَيْنِ ، دُونَ أَخْفَاهُمَا ؛ عَمَلًا بِالشَّبَهَيْنِ .

وَفِي «الْجَامِعِ الصَّغِيرِ»: إِذَا أَدَّنَ وَأَقَامَ عَلَى غَيْرِ وُضُوءٍ ؛ لَا يُعِيدُ . وَالْجُنُبُ أَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ يُعِيدَ ، وَإِنْ لَمْ يُعِيدْ ؛ أَجْزَأُهُ .

أَمَّا الْأَوَّلُ [١٨/د] ؛ فَلِخِفَةِ الْحَدَّثِ . وَأَمَّا الثَّانِي فَفِي الْإِعَادَةِ بِسَبَبِ الْجَنَابَةِ رِوَايَتَانِ ، وَالْأَشْبَهُ أَنْ يُعَادَ الْأَذَانُ ، وَلَا تَعَادُ الْإِقَامَةُ ؛ لِأَنَّ تِكْرَارَ الْأَذَانِ مَشْرُوعٌ دُونَ الْإِقَامَةِ .

غاية البيان

وَقِيلَ: لَا يُكْرَهُ ؛ لِأَنَّهَا أَحَدُ الْأَذَانَيْنِ ، فَلَا خَرَّ لَا يُكْرَهُ بِلا وُضُوءٍ ، فَكَذَا الْإِقَامَةُ . قَوْلُهُ: (وَوَجْهُ الْفَرْقِ عَلَى إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ) ، أَيُّ: وَجْهُ الْفَرْقِ بَيْنَ أَذَانِ الْجُنُبِ ، حَيْثُ يُكْرَهُ رِوَايَةً وَاحِدَةً ، وَبَيْنَ أَذَانِ الْمُحْدِثِ ، حَيْثُ لَا يُكْرَهُ فِي رِوَايَةٍ: أَنَّ الْأَذَانَ لَهُ شَبَهٌ بِالصَّلَاةِ ؛ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ يُشْتَرِطُ لَهُ وَقْتُ الصَّلَاةِ ، وَاسْتِقْبَالُ الْقِبْلَةِ ، وَمِنْ حَيْثُ الشُّرُوعُ بِقَوْلِهِ: «اللَّهُ أَكْبَرُ» ، وَمِنْ حَيْثُ التَّرْتِيبُ ، حَتَّى لَوْ قَدَّمَ الْكَلِمَةَ بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ يُعِيدُ الْأَذَانَ .

لَكِنَّهُ لَيْسَ بِصَلَاةٍ حَقِيقَةٍ ، وَإِنَّمَا هُوَ ذِكْرٌ ، فَلَمَّا ثَبَتَ أَنَّ لَهُ شَبَهًا بِالصَّلَاةِ ؛ قُلْنَا: بِاشْتِرَاطِ الطَّهَّارَةِ عَنْ أَغْلَظِ الْحَدَّثَيْنِ ، وَهُوَ الْجَنَابَةُ دُونَ أَخْفَاهُمَا ، وَهُوَ الْحَدَّثُ الْأَصْفَرُ .

قَوْلُهُ: (أَمَّا الْأَوَّلُ فَلِخِفَةِ الْحَدَّثِ) .

وَقَوْلُهُ: إِنَّ لَمْ يُعِدْ أَجْزَأُهُ، يَعْنِي الصَّلَاةَ؛ لِأَنَّهَا جَائِزَةٌ بِدُونِ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ.

قَالَ: وَكَذَلِكَ الْمَرْأَةُ تُؤَذَّنُ مَعْنَاهُ: مُسْتَحَبٌّ^(١) أَنْ يُعَادَ؛ لِيَقَعَ عَلَى وَجْهِ السُّنَّةِ.

غاية البيان

أَرَادَ بِالْأَوَّلِ: عَدَمَ إِعَادَةِ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ، إِذَا كَانَا عَلَى غَيْرِ وُضوءٍ.

يَعْنِي: أَنَّ عَدَمَ إِعَادَتِهِمَا لَخِفَةِ الْحَدَثِ.

قَوْلُهُ: (وَأَمَّا الثَّانِي)، وَهُوَ اسْتِحْبَابُ الْإِعَادَةِ - لِسَبَبِ الْجَنَابَةِ - فَبِهِ رَوَايَتَانِ:

فِي ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ: يُسْتَحَبُّ وَلَا يَجِبُ^(٢).

وَفِي رِوَايَةِ الْحَسَنِ: يَجِبُ.

وَالْأَشْبَهُ أَنْ يُعَادَ الْأَذَانُ فَحَسْبُ؛ لِأَنَّ تَكَرَّارَهُ مَشْرُوعٌ [١/١٣٢/م] فِي الْجُمْلَةِ، كَمَا فِي الْجُمُعَةِ، وَلَمْ يُشْرَعْ تَكَرُّارُ الْإِقَامَةِ.

قَوْلُهُ: (وَكَذَلِكَ الْمَرْأَةُ تُؤَذَّنُ)، عَطْفًا عَلَى قَوْلِهِ: (وَالْجُنُبُ أَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ يُعِيدَ).

قَوْلُهُ: (مَعْنَاهُ: يُسْتَحَبُّ أَنْ يُعَادَ)، أَيُّ: مَعْنَى قَوْلِهِ: (وَكَذَلِكَ الْمَرْأَةُ تُؤَذَّنُ) اسْتِحْبَابُ الْإِعَادَةِ؛ لِيَقَعَ عَلَى وَجْهِ السُّنَّةِ؛ لِأَنَّهَا لَا تَخْلُو: إِمَّا إِنْ رَفَعَتْ صَوْتَهَا فِي الْأَذَانِ أَمْ لَا؟

فَإِنْ رَفَعَتْ: فَهُوَ مُنْكَرٌ؛ لَا يَخْصُلُ بِهِ الْإِعْلَامُ الْمَسْنُونُ؛ لِأَنَّ صَوْتَهَا عَوْرَةٌ وَفَتْنَةٌ [١/٢٥٥].

وَأِنْ لَمْ تَرْفَعْ: لَمْ يَخْصُلِ الْإِعْلَامُ أَصْلًا.

(١) فِي نَسْخِ غَايَةِ الْبَيَانِ: «يُسْتَحَبُّ» وَنَحْتُهُ بِالْأَصْلِ: «لَاخٌ: يَسْتَحَبُّ».

(٢) انْظُرْ: «فَتْحُ الْقَدِيرِ» [١/٢٥١]، «الْبَيَانَةُ» [٢/١١٠]، «الْعَنَاءَةُ» [١/٢٥٢].

وَلَا يُؤَذَّنُ لِصَلَاةٍ قَبْلَ دُخُولِ وَقْتِهَا، وَيُعَادُ فِي الْوَقْتِ؛ لِأَنَّ الْأَذَانَ لِلْإِعْلَامِ، وَقَبْلَ الْوَقْتِ تَجْهِيلٌ. وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ رحمهما الله: يَجُوزُ لِلْفَجْرِ فِي النِّصْفِ الْأَخِيرِ مِنَ اللَّيْلِ؛ لِتَوَارُثِ أَهْلِ الْحَرَمَيْنِ. وَالْحُجَّةُ عَلَى الْكُلِّ: قَوْلُهُ رحمهما الله لِبِلَالٍ رضي الله عنه: «لَا تُؤَذَّنُ حَتَّى يَسْتَبِينَ لَكَ الْفَجْرُ هَكَذَا» وَمَدَّ يَدَهُ عَرْضًا.

غاية البيان

قِيلَ: فِي ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ يُسْتَحَبُّ إِعَادَةُ أَذَانِ أَرْبَعَةٍ: الْجُنُبِ، وَالْمَرَأَةِ، وَالسَّكَرَانِ، وَالْمَعْتُوهِ الَّذِي لَا يَعْقِلُ.

وَفِي غَيْرِ رِوَايَةِ الْأُصُولِ: يُعَادُ أَذَانُ هَؤُلَاءِ الْأَرْبَعَةِ ^(١).

قَوْلُهُ: (وَيُعَادُ فِي الْوَقْتِ)، أَيُّ: يُعَادُ الْأَذَانُ فِي الْوَقْتِ لَوْ وَقَعَ قَبْلَهُ، وَلَيْسَ مَعْنَاهُ: أَنَّهُ يُؤَذَّنُ قَبْلَ الْوَقْتِ مَرَّةً، ثُمَّ يُؤَذَّنُ فِي الْوَقْتِ أُخْرَى.

وَأَرَادَ بِ: (أَهْلِ الْحَرَمَيْنِ): أَهْلَ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ.

قَوْلُهُ: (وَالْحُجَّةُ عَلَى الْكُلِّ: قَوْلُهُ رحمهما الله لِبِلَالٍ...) إِلَى آخِرِهِ، أَيُّ: الْحُجَّةُ عَلَى أَبِي يُوسُفَ، وَالشَّافِعِيِّ ^(٢)، وَأَهْلِ الْحَرَمَيْنِ: مَا رَوَى أَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ»: عَنْ زُهَيْرِ بْنِ حَرْبٍ، عَنْ وَكَيْعٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ بُرْقَانَ، عَنْ شَدَّادِ مَوْلَى عِيَّاضِ بْنِ عَامِرٍ، عَنْ بِلَالٍ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ لَهُ: «لَا تُؤَذَّنُ حَتَّى يَسْتَبِينَ لَكَ الْفَجْرُ هَكَذَا». وَمَدَّ يَدَيْهِ عَرْضًا» ^(٣).

(١) ينظر: «تحفة الفقهاء» [١١١/١]، «المبسوط» [١٣٣/١]، «شرح مختصر الطحاوي» للرازي [٥٦٣/١]، «المحيط البرهاني» [٣٤٥/١].

(٢) ينظر: «الأم» للشافعي [١٨٣/٢]، و«الحاوي الكبير» لأبي الحسن الماوردي [٢٦/٢]، و«البيان» للعمري [٦١/٢].

(٣) أخرجه: أبو داود في كتاب الصلاة/ باب في الأذان قبل دخول الوقت [٥٣٤/ رقم]، من حديث شَدَّادِ مَوْلَى عِيَّاضِ بْنِ عَامِرٍ، عَنْ بِلَالٍ رضي الله عنه به.

غاية البيان

وفي حديث ابن عمر: أَنَّ بِلَالَ أَدْنَى قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ؛ فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ: أَنْ يَرْجِعَ فَيَتَأَدَّى^(١): «أَلَا إِنَّ الْعَبْدَ قَدْ نَامَ»^(٢).

وفي «المبسوط»: «فَكَانَ بِلَالٌ يَكْبِي وَيَطُوفُ حَوْلَ الْمَدِينَةِ وَيَقُولُ: لَيْتَ بِلَالَ لَمْ تَلِدْهُ أُمُّهُ»^(٣)، وَإِنَّمَا قَالَ [١/١٣٢/م] ذَلِكَ؛ لِكَثْرَةِ مُعَاتَبَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ»^(٤).

وَرَوَى فِي «شرح الآثار» مسنداً إلى أنسٍ أَنَّهُ قَالَ: قَالَ ﷺ: «لَا يَغُرَّنْكُمْ أَذَانُ بِلَالٍ، فَإِنَّ فِي بَصَرِهِ شَيْئاً»^(٥)»^(٦).

= قال أبو داود: «شداد مولى عياض لَمْ يَذْكُرْ بِلَالَ».

وقال الأثرم: «إسناده مجهول منقطع».

وقال ابن حجر: «فيه انقطاع». ينظر: «شرح سنن ابن ماجه» لمغلطاي [ص/١١٤٤]، و«الدراية

في تخريج أحاديث الهداية» لابن حجر [١/١١٩].

(١) أي: على نفسه. كذا جاء في حاشية: «م».

(٢) علقه الترمذي [١/٣٩٢]، ووصله أبو داود في كتاب الصلاة/ باب في الأذان قبل دخول الوقت

[رقم/ ٥٣٢]، والدارقطني في «سننه» [١/٢٤٤]. والطحاوي في «شرح المعاني والآثار»

[١/١٣٩]، والبيهقي في «السنن الكبرى» [رقم/ ١٦٧٢]، من حديث نافع، عن ابن عمر رضى الله عنهما به.

قال الترمذي وابن المديني: «هذا حديث غير محفوظ».

وقال ابن الجوزي: «هذا الحديث لا يثبت». ينظر: «العلل المتناهية» لابن الجوزي [١/٣٩٦]،

و«نصب الراية» للزيلعي [١/٢٨٥].

(٣) أخرجه: الدارقطني في «سننه» [١/٢٤٥]. ومن طريقه ابن الجوزي في «التحقيق» [١/٣٠٨]،

من حديث قتادة، عن أنس: «أَنَّ بِلَالَ أَدْنَى قَبْلَ الْفَجْرِ، فَأَمَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَعُودَ فَيَتَأَدَّى: «إِنَّ

الْعَبْدَ نَامَ»، فَقَعَلَ وَقَالَ: لَيْتَ بِلَالَ لَمْ تَلِدْهُ أُمُّهُ، وَابْتَلَّ مِنْ نَضْحِ دَمٍ جَبِينَهُ».

قال ابن الجوزي: «هذا الحديث لا يثبت».

ورجح الدارقطني وغيره إرساله من رواية قتادة، وهكذا رواه غير واحد مرسلًا أيضاً. ينظر: «العلل

المتناهية» لابن الجوزي [١/٣٩٦]، و«نصب الراية» للزيلعي [١/٢٨٧].

(٤) ينظر: «المبسوط» للسرخسي [١/١٣٥].

(٥) يعني: ضَعُفًا. كذا جاء في حاشية: «م».

(٦) أخرجه: أحمد في «المسند» [٣/١٤٠]، وأبو يعلى في «مسنده» [رقم/ ٢٩١٧]، وابن أبي شيبة =

غاية البيان

وفي حديث ابن مسعود رضي الله عنه قال: «لا يَمْنَعُكُمْ مِنْ سُحُورِكُمْ أَذَانُ بِلَالٍ، فَإِنَّهُ يُؤَذِّنُ بِلَيْلٍ لِيُوقِظَ نَائِمَكُمْ، وَيُرَدَّ قَائِمَكُمْ»^(١).

فَعِلِمَ: أَنَّ أَذَانَ بِلَالٍ قَبْلَ الْوَقْتِ لَمْ يَكُنْ لِلصَّلَاةِ، وَلِأَنَّ الْأَذَانَ: الْإِعْلَامُ لَوْقَتِ الصَّلَاةِ؛ فَقَبْلَ الْوَقْتِ يَكُونُ تَجْهِيلًا لَا إِعْلَامًا، فَلَا يَجُوزُ.

وَلِأَنَّ قَوْلَهُ: «حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ» لَا يَخْلُو: إِمَّا أَنْ يَكُونَ دَعَاءً إِلَى الصَّلَاةِ الْوَاجِبَةِ، أَوْ إِلَى غَيْرِ الْوَاجِبَةِ، فَلَا يَجُوزُ الْأَوَّلُ؛ لِأَنَّ الصَّلَاةَ لَيْسَتْ بِوَاجِبَةٍ قَبْلَ الْوَقْتِ، وَلَا يَجُوزُ الثَّانِي؛ لِأَنَّهُ لَا أَذَانَ لِغَيْرِ الْوَاجِبَةِ بِالْإِجْمَاعِ.

فَعِلِمَ: أَنَّ الْأَذَانَ قَبْلَ الْوَقْتِ فَاسِدٌ، وَلِأَنَّ الْإِنْسَانَ لَا يَجُوزُ أَنْ يُدْعَى إِلَى فِعْلٍ لَا يَجُوزُ لَهُ مُبَاشَرَتُهُ.

ولهذا لَا يَجُوزُ الْأَذَانُ قَبْلَ الْوَقْتِ فِي سَائِرِ الصَّلَوَاتِ، وَهَلْ رَأَيْتَ أَحَدًا أَذَّنَ قَبْلَ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ^(٢)؟

وَرُويَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ، عَنْ عَلْقَمَةَ: أَنَّهُ سَمِعَ مُؤَذِّنًا يُؤَذِّنُ قَبْلَ الصُّبْحِ، فَقَالَ: «أَمَّا هَذَا فَقَدْ خَالَفَ سُنَّةَ أَصْحَابِ مُحَمَّدٍ صلى الله عليه وسلم لَوْ كَانَ نَائِمًا كَانَ خَيْرًا لَهُ، فَإِذَا

= [رقم/ ٨٩٢٦]، والطحاوي في «شرح المعاني والآثار» [١٤٠/١]، من حديث أنس رضي الله عنه به.

قال ابن الملقن: «رَوَاهُ الطَّحَاوِيُّ بِسَنَدٍ جَيِّدٍ».

وقال الهيثمي: «رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح، ورواه أبو يعلى أيضاً». ينظر: «مجمع الزوائد»

للهيثمي [٣٦٤/٣]، و«البدر المنير» لابن الملقن [١٩٩/٣].

(١) أخرجه: مسلم في كتاب الصيام/ باب بيان أن الدخول في الصوم يحصل بطلوع الفجر، وأن له

الأكل وغيره حتى يطلع الفجر [رقم/ ١٠٩٣]، والنسائي في كتاب الأذان/ الأذان في غير وقت

الصلاة [رقم/ ٦٤١]، وابن حبان [رقم/ ٣٤٦٨]، من حديث ابن مسعود رضي الله عنه به.

(٢) أي: قبل وجوب، أو قبل وقت. كذا جاء في حاشية: «ل».

وَالْمُسَافِرُ يُؤَذِّنُ وَيُقِيمُ ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ لِابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ ^(١) : «إِذَا سَافَرْتُمَا فَأَذَّنَا وَأَقِيمَا» .

❦ حَايَةُ الْبَيَان ❦

طَلَعَ الْفَجْرُ أَذَّنَ ^(٢) .

قَوْلُهُ : (وَالْمُسَافِرُ يُؤَذِّنُ وَيُقِيمُ ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ لِابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ : «إِذَا سَافَرْتُمَا فَأَذَّنَا وَأَقِيمَا») .

رَوَى أَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ» بِإِسْنَادِهِ إِلَى أَبِي قِلَابَةَ ، عَنْ مَالِكِ بْنِ الْحُوَيْرِثِ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ [١/١٣٣/٢] قَالَ لَهُ وَلصَاحِبٍ لَهُ : «إِذَا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ ، فَأَذَّنَا ، ثُمَّ أَقِيمَا ، ثُمَّ لِيَوْمُكُمْمَا أَكْبَرُكُمْمَا» ^(٣) .

وَهَكَذَا وَرَدَ فِي «شَرْحِ الْأَقْطَعِ» ، حَيْثُ قَالَ : «قَالَ ﷺ لِمَالِكِ بْنِ الْحُوَيْرِثِ وَلِصَاحِبٍ لَهُ . وَيَجُوزُ أَنْ يُسَمَّى أَحَدُ الْأَخَوَيْنِ صَاحِبًا لِلْآخَرِ ، وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ كُنْيَةُ الْحُوَيْرِثِ أَبَا مُلَيْكَةَ» ^(٤) .

(١) قَالَ عَبْدُ الْقَادِرِ الْقُرْشِيُّ : «قَوْلُهُ : «لِابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ» غَلَطَ ، وَالصَّوَابُ : مَالِكُ بْنُ الْحُوَيْرِثِ وَ[ابْنُ] عَمٍّ لَهُ» . وَقَبْلَهُ قَالَ الزَّيْلَعِيُّ : «وَقَوْلُ الْمُصَنِّفِ فِيهِ : «لِابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ» غَلَطَ ، وَصَوَابُهُ : مَالِكُ بْنُ الْحُوَيْرِثِ ، وَصَاحِبٌ لَهُ ، أَوْ ابْنُ عَمٍّ لَهُ ، أَوْ ابْنُ عُمَرٍ ؛ عَلَى الرِّوَايَاتِ الثَّلَاثِ ، وَذَكَرَهُ فِي «كِتَابِ الصَّرْفِ» عَلَى الصَّوَابِ» .

يَنْظُرُ : «نَصَبُ الرَّايَةِ» لِلزَّيْلَعِيِّ [١/٢٩٠] ، وَ«الْعَنَايَةُ فِي تَخْرِيجِ أَحَادِيثِ الْهُدَايَةِ» لِعَبْدِ الْقَادِرِ الْقُرْشِيِّ [٢٦/١/أ] مَخْطُوطُ مَكْتَبَةِ فَيْضِ اللَّهِ أَفَنْدِي - تَرْكِيَا / (رَقْمُ الْحَفْظِ : ٢٨٨) . وَ«التَّنْبِيهُ عَلَى مَشْكَلَاتِ الْهُدَايَةِ» لِابْنِ أَبِي الْعَزَّ [١/٥٠٣ - ٥٠٤] .

(٢) أَخْرَجَهُ : ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ [رَقْمُ / ٢٢٢٤] ، عَنْ (إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ ، عَنْ عَلْقَمَةَ ﷺ) بِهِ .

(٣) أَخْرَجَهُ : الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ الْجَمَاعَةِ وَالْإِمَامَةِ / بَابُ اثْنَانِ فَمَا فَوْقَهُمَا جَمَاعَةٌ [رَقْمُ / ٦٢٧] ، وَمُسْلِمٌ فِي كِتَابِ الْمَسَاجِدِ وَمَوَاضِعِ الصَّلَاةِ / بَابُ مَنْ أَحَقَّ بِالْإِمَامَةِ [رَقْمُ / ٦٧٤] ، وَأَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ الصَّلَاةِ / بَابُ مَنْ أَحَقَّ بِالْإِمَامَةِ [رَقْمُ / ٥٨٩] ، مِنْ حَدِيثِ أَبِي قِلَابَةَ عَنْ مَالِكِ بْنِ الْحُوَيْرِثِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِهِ .

(٤) قَالَ الْعَيْنِيُّ (يُرَدُّ عَلَى الْمُؤَلَّفِ) : «هَذَا الْكَلَامُ لَا يَصْدُرُ إِلَّا مَقْنً لَيْسَ لَهُ أَذْنَى جِسٍّ مِنْ قَنِّ الْحَدِيثِ» . يَنْظُرُ : «الْبَنَاءُ شَرْحُ الْهُدَايَةِ» لِلْعَيْنِيِّ [٢/١١٤] .

.....

❦ نهاية البيان ❦

ولكن لفظ «مبسوط» شمس الأئمة^(١)، ولفظ «الجامع الصغير»^(٢) لفخر الإسلام غير ذلك، حيث قالوا: روي أن النبي ﷺ قال لمالك بن الحويرث وابن عم له: «إذا سافرتم فأذنوا وأقيموا، وليؤمكمما أكبركمما سناً»^(٣).

فعلى هذا: يجوز تسمية الابن لابن ولابن العم في قول صاحب «الهداية» بطريق التغليب، على اعتبار أن ابن العم يجوز أن يسمى: «ابناً»؛ لأن العم يجوز أن يسمى: «أباً» مجازاً.

وحدث البخاري في «الصحيح»: بإسناده إلى مالك بن الحويرث قال: أتى رخلان النبي ﷺ [١/٥٥٥ هـ] يريدان السفر. فقال النبي ﷺ: «إذا أنتما خرجتما، فأذننا، ثم أقيموا، ثم ليؤمكمما أكبركمما»^(٤)، ذكره في باب الأذان.

ولكن: ذكر الترمذي: بإسناده إلى أبي قلابة، عن مالك بن الحويرث، قال: قلت على رسول الله ﷺ، أنا وابن عم لي، فقال لنا: «إذا سافرتم فأذنوا وأقيموا، وليؤمكمما أكبركمما»^(٥).

(١) ينظر: «المبسوط» للشيخ [١/١٣٣].

(٢) يعني: في «شرح الجامع الصغير»، كما مضى التنبيه عليه.

(٣) أخرجه: الترمذي في أبواب الصلاة عن رسول الله ﷺ/باب ما جاء في الأذان في السفر [رقم/٢٠٥]، والنسائي في كتاب الأذان/أذان المنفردين في السفر [رقم/٦٣٤]، وابن أبي شيبة [رقم/٢٢٥٩]، وابن خزيمة في «صحيحه» [رقم/٣٩٥]، من حديث خالد الحذاء عن أبي قلابة عن مالك بن الحويرث بهذا اللفظ. وليس عندهم قوله: «سناً». وهو ثابت في رواية أبي داود - وحده - المتقدمة.

قال أبو عيسى: «هذا حديث حسن صحيح».

(٤) أخرجه: البخاري في كتاب الأذان/باب الأذان للمسافر إذا كانوا جماعة والإقامة، وكذلك بعرفة وجنح، وقول المؤذن: الصلاة في الرحال في الليلة الباردة أو المطيرة [رقم/٦٠٤]، من حديث أبي قلابة عن مالك بن الحويرث به.

(٥) أخرجه: الترمذي في أبواب الصلاة عن رسول الله ﷺ/باب ما جاء في الأذان في السفر [رقم/=

فَإِنْ تَرَكَهُمَا جَمِيعًا يُكْرَهُ؛ وَلَوْ اكْتَفَى بِالإِقَامَةِ جَازًا؛ لِأَنَّ الْأَذَانَ لاسْتِحْضَارِ الْغَائِبِينَ، وَالرُّفْقَةَ حَاضِرُونَ. وَالْإِقَامَةُ لِإِعْلَامِ الْإِفْتِتَاحِ، وَهُمْ إِلَيْهِ مُحْتَاجُونَ.

غاية البيان

قَوْلُهُ: (فَإِنْ تَرَكَهُمَا جَمِيعًا يُكْرَهُ)، أَي: فَإِنْ تَرَكَ الْمَسَافِرُ الْأَذَانَ وَالْإِقَامَةَ يُكْرَهُ؛ لِمُخَالَفَةِ السُّنَّةِ، وَإِنْ تَرَكَ الْأَذَانَ وَخَذَهُ لَا يُكْرَهُ؛ لِأَنَّهُ لِإِعْلَامِ الْغَائِبِينَ، وَالرُّفْقَةَ حَاضِرَةً، بِخِلَافِ الْإِقَامَةِ، فَإِنَّ الرُّفْقَةَ [١/١٣٣ ط/م] مُحْتَاجَةٌ إِلَيْهَا؛ لِأَنَّهَا لِإِعْلَامِ الشُّرُوعِ.

وَبِخِلَافِ مَنْ صَلَّى فِي بَيْتِهِ وَلَهُ مَسْجِدٌ حَيٌّ؛ تُجْزِئُهُ صَلَاتُهُ بِلا أَذَانٍ وَإِقَامَةٍ بِلا كَرَاهَةٍ؛ لِأَنَّ ابْنَ مَسْعُودٍ كَانَ يُصَلِّي فِي بَيْتِهِ بِغَيْرِ أَذَانٍ وَلَا إِقَامَةٍ، وَيَقُولُ: «تُجْزِئُنَا إِقَامَةُ الْمُقِيمِينَ حَوْلَنَا»^(١).

= [٢٠٥]، مِنْ حَدِيثِ أَبِي قَلَابَةَ عَنْ مَالِكِ بْنِ الْحَوِيثِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِهِ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ».

(١) قَالَ الزَّيْلَعِيُّ: «غَرِيبٌ». قَالَ ابْنُ حَبَرٍ: «لَمْ أَجِدْهُ». ثُمَّ سَأَلَا مَا أَخْرَجَهُ: عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «مُصَنَّفِهِ» [رَقْم/ ١٩٦١]، عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، أَنَّ ابْنَ مَسْعُودٍ صَلَّى بِأَصْحَابِهِ فِي دَارِهِ بِغَيْرِ إِقَامَةٍ، وَقَالَ: «إِقَامَةُ الْمَضْرِيِّ تَكْفِي».

وَاكْتَفَى ابْنُ التَّرْكَمَانِيِّ وَعَبْدُ الْقَادِرِ الْقُرَشِيُّ بِقَوْلِهِمَا: «حَكَاهُ سَبْطُ بْنُ الْجَوَازِيِّ»!

وَقَدْ أَخْرَجَهُ: مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ فِي «الْأَثَارِ» [٢١١/١]. أَخْبَرَنَا أَبُو حَنِيفَةَ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ قَيْسٍ وَالْأَسْوَدِ بْنِ يَزِيدَ، قَالَا: كُنَّا عِنْدَ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِذْ حَضَرَتِ الصَّلَاةُ، فَقَامَ يُصَلِّي فَقُمْنَا خَلْفَهُ، فَقَامَ أَحَدُنَا عَنْ يَمِينِهِ وَالْآخَرُ عَنْ يَسَارِهِ، ثُمَّ قَامَ بَيْنَنَا، فَلَمَّا قَرَعَ، قَالَ: هَكَذَا، اضْئَعُوا إِذَا كُنْتُمْ ثَلَاثَةً. وَكَانَ إِذَا رَكَعَ طَبَّقَ وَصَلَّى بِغَيْرِ أَذَانٍ، وَلَا إِقَامَةٍ، وَقَالَ: «يُجْزِئُ إِقَامَةُ النَّاسِ حَوْلَنَا».

قُلْنَا: وَهَذَا اللَّفْظُ أَقْرَبُ إِلَى لَفْظِ «الْهُدَايَةِ». كَمَا قَالَ ابْنُ قُطْلُوبُغَا فِي: «التَّعْرِيفِ وَالْإِخْبَارِ بِتَخْرِيجِ أَحَادِيثِ الْاِخْتِيَارِ» [ق/ ٢٠ب/ مخطوط مكتبة فيض الله أفندي - تركيا/ (رقم الحفظ: ٢٩٢)].

وَيَنْظُرُ: «التَّنْبِيهُ عَلَى أَحَادِيثِ الْهُدَايَةِ وَالْمَخْلَاصَةِ» لابْنِ التَّرْكَمَانِيِّ [ق/ ١٠ب/ مخطوط مكتبة جابر الله أفندي - تركيا/ (رقم الحفظ: ٢٦١)]، وَ«الْعَنَايَةُ فِي تَخْرِيجِ أَحَادِيثِ الْهُدَايَةِ» لِعَبْدِ الْقَادِرِ الْقُرَشِيِّ =

فَإِنْ صَلَّى فِي بَيْتِهِ فِي الْمِصْرِ ، يُصَلِّي بِأَذَانٍ وَإِقَامَةٍ ؛ لِيَكُونَ الْأَدَاءُ عَلَى مِثْنَةِ الْجَمَاعَةِ .

وَإِنْ تَرَكَهُمَا جَازَ ؛ لِقَوْلِ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه : أَذَانُ الْحَيِّ يَكْفِينَا . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

غاية البيان

وعن ابنِ عمرَ : « إِذَا كُنْتَ فِي قَرْيَةٍ يُؤَذَّنُ فِيهِ وَيَقَامُ ؛ أَجْزَاكَ ذَلِكَ » ^(١) .

أَمَّا إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ مَسْجِدٌ حَيٌّ : فَيُكْرَهُ تَرْكُهُمَا ، كَمَا فِي الْمُسَافِرِ ، وَإِنْ تَرَكَ الْأَذَانَ وَحْدَهُ فَلَا يُكْرَهُ .

قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ فِي كِتَابِ « غَرِيبِ الْحَدِيثِ » - فِي حَدِيثِ سَلْمَانَ - : « مَنْ صَلَّى بَارِضٍ قَبِيٍّ ، فَأَذَّنَ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ ؛ صَلَّى خَلْفَهُ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مَا لَا يُرَى قَطْرَاهُ » ^(٢) ، يَرْكَعُونَ بِرُكُوعِهِ ، وَيَسْجُدُونَ بِسُجُودِهِ ، وَيُؤْمِنُونَ عَلَى دُعَائِهِ » ^(٣) .

قَالَ ^(٤) : « الْقَبِيُّ : الْفَقِير » ^(٥) .

وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

= [ق/٢٦١/١] مخطوط مكتبة فيض الله أفندي - تركيا / (رقم الحفظ : ٢٨٨) ، و«نصب الراية» للزيلعي [٢٩١/١] ، و«الدراية في تخریج أحاديث الهداية» لابن حجر [١٢١/١] .

(١) أخرجه: البيهقي في «السنن الكبرى» [رقم / ١٧٧١] ، من طريق عمرو بن دينار عن يزيد الفقير قال: قال ابن عمر رضي الله عنه به .

(٢) القطر: الجانب . كذا جاء في حاشية: «م» ، و«و» .

(٣) أخرجه: عبد الرزاق في «مصنفه» [رقم / ١٩٥٥] ، ومن طريقه الطبراني في «المعجم الأوسط» [٦/رقم / ٦١٢٠] ، من حديث أبي عثمان النهدي ، عن سلمان الفارسي ، قال: قال رسول الله ﷺ : « إِذَا كَانَ الرَّجُلُ بَارِضٍ قَبِيٍّ فَحَاضَتِ الصَّلَاةُ فَلْيَتَوَضَّأْ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ مَاءً فَلْيَتَيَمَّمْ ، فَإِنْ أَقَامَ صَلَّى مَعَهُ مَلَكَاهُ ، وَإِنْ أَذَّنَ وَأَقَامَ صَلَّى خَلْفَهُ مِنْ جُنُودِ اللَّهِ مَا لَا يُرَى طَرَقَاهُ » .

قال البيهقي: «رُوي مرفوعاً ، ولا يصح رفعه ، والصحيح موقوف» . ينظر: «السنن الكبرى» للبيهقي

[٤٠٦/١] ، و«البدع المنيرة» لابن الملقن [٣١٢/٣] .

(٤) القائل هو: الأصمعي رضي الله عنه . فيما حكاه عنه أبو عبيد .

(٥) ينظر: «غريب الحديث» لأبي عبيد [١٣٢/٤] .

بَابُ شُرُوطِ الصَّلَاةِ الَّتِي تَتَقَدَّمُهَا

غاية المبدأ

بَابُ شُرُوطِ الصَّلَاةِ [الَّتِي تَتَقَدَّمُهَا] (١)

لَمَّا ذَكَرَ الطَّهَّارَةَ: - وَهِيَ شَرْطُ الصَّلَاةِ - وَذَكَرَ الْأَوْقَاتَ عَقِيبَهَا؛ لِأَنَّهَا - مَعَ كَوْنِهَا أَسْبَابًا - شُرُوطٌ.

وَذَكَرَ الْأَذَانَ - لِكَوْنِهِ إِعْلَامًا عَلَى الْأَوْقَاتِ - شَرْعًا فِي بَقِيَّةِ الْمَشْرُوطِ.

وَالشَّرْطُ: مَا يَتَوَقَّفُ عَلَى وُجُودِهِ الشَّيْءُ، وَهُوَ خَارِجٌ عَنِ مَاهِيَةِ الشَّيْءِ.

وَالرُّكْنُ: مَا يَقُومُ بِهِ الشَّيْءُ، وَهُوَ جُزْءٌ دَاخِلٌ فِي مَاهِيَةِ الشَّيْءِ.

وَالْفَرْضُ: يَجُوزُ إِطْلَاقُهُ عَلَى الشَّرْطِ وَالرُّكْنِ جَمِيعًا، أَلَا تَرَى أَنَّ الطَّهَّارَةَ شَرْطٌ لِلصَّلَاةِ، وَهِيَ فَرِيضَةٌ؛ لِكَوْنِهَا ثَابِتَةً بِدَلِيلٍ لَا شُبْهَةَ فِيهِ، وَأَلَا تَرَى أَنَّ الرُّكُوعَ رُكْنُ الصَّلَاةِ، وَهُوَ فَرْضٌ أَيْضًا؛ لِكَوْنِهِ ثَابِتًا بِدَلِيلٍ لَا شُبْهَةَ فِيهِ.

ثُمَّ الشَّرْطُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَنْوَاعٍ:

عَقْلِيٌّ: كَالْقُدُومِ (٢) لِلنَّجَّارِ.

وَشَرْعِيٌّ: كَالطَّهَّارَةِ لِلصَّلَاةِ.

وَجَعْلِيٌّ: كَالدُّخُولِ الْمُعْلَقِ بِهِ الطَّلَاقُ.

(١) ما بين المعقوفتين: زيادة من: «ت»، و«م»، و«ز»، و«و»، و«ف».

(٢) الْقُدُومُ: مِنْ آيَاتِ النَّجَّارِ. يَنْظُرُ: «الْمَغْرِبُ فِي تَرْتِيبِ الْمَغْرِبِ» لِلْمُطَرِّزِيِّ [ص/٣٧٥].

يَجِبُ عَلَى الْمُصَلِّي أَنْ يُقَدِّمَ الطَّهَّارَةَ مِنَ الْأَحْدَاثِ وَالْأَنْجَاسِ عَلَى مَا قَدَّمَاهُ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَشِيبَاكَ فَطَهَّرْ﴾ [المدر: ٤] وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى:

﴿غَايَةُ الْبَيَانِ﴾

[١/١٣٤م] فَإِنْ قُلْتَ: كَيْفَ قَالَ: (تَتَقَدَّمُهَا)، وَهَلْ هُوَ اخْتِرَازٌ عَنْ شَرْطٍ لَا يَتَقَدَّمُ؟

قُلْتُ: هُوَ مِنَ الْأَوْصَافِ الْمُقَرَّرَةِ لَا الْمُغَيَّرَةِ، كَقَوْلِهِمْ: حَبَشِيٌّ أَسْوَدٌ، وَكَافُورٌ أَيْضٌ؛ لِأَنَّ الْحَبَشِيَّ لَا يَكُونُ إِلَّا أَسْوَدَ. وَالكَافُورُ لَا يَكُونُ إِلَّا أَيْضَ، أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا﴾ [المائدة: ٤٤]. وَإِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا ظَلِيلٌ يُطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ﴾ [الأنعام: ٣٨].

وَالنَّبِيُّ لَا يَكُونُ إِلَّا مُسْلِمًا، وَالطَّائِرُ لَا يَطِيرُ إِلَّا بِجَنَاحَيْهِ.

قَوْلُهُ: (يَجِبُ عَلَى الْمُصَلِّي أَنْ يُقَدِّمَ الطَّهَّارَةَ مِنَ الْأَحْدَاثِ وَالْأَنْجَاسِ)، أَي: يَجِبُ عَلَيْهِ تَقْدِيمُ الطَّهَّارَةِ؛ مِنْ أَجْلِ الْأَحْدَاثِ وَالْأَنْجَاسِ عَلَى الصَّلَاةِ.

قِيلَ: إِنَّمَا قَدَّمَ الْأَحْدَاثَ ذِكْرًا؛ لِأَنَّهَا أَقْوَى؛ لِأَنَّ قَلِيلَهَا لَيْسَ بِعَفْوٍ، بِخِلَافِ الْقَلِيلِ مِنَ الْأَنْجَاسِ، وَفِيهِ نَظَرٌ عِنْدِي؛ لِأَنَّ الْقَطْرَةَ مِنَ الْخَمْرِ، أَوْ الدَّمَ، أَوْ الْبَوْلَ، إِذَا وَقَعَتْ فِي الْبُتْرِ يَتَنَجَّسُ، وَالْجُنْبُ أَوْ الْمُحْدِثُ إِذَا أَدْخَلَ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ لَا يَنْجَسُ.

وَالأَوَّلَى أَنْ يُقَالَ: لَيْسَ فِيهِ تَقْدِيمٌ؛ لِأَنَّ الْوَاوَ لِمُطْلَقِ الْجَمْعِ^(١).

قَوْلُهُ: (عَلَى مَا قَدَّمَاهُ).

وَهُوَ مَا ذَكَرَهُ مِنْ بَيَانِ الطَّهَّارَةِ مِنَ الْحَدَثِ الْأَصْغَرِ وَالْأَكْبَرِ، وَمَا ذَكَرَهُ مِنْ بَيَانِ

(١) رده العيني بقوله: نظره فيه نظر؛ لأن مراد القائل من كون الأحداث لا يعفى قليلها، هو ما إذا بقيت لمعة، ولو كانت يسيرة في بدن الجنب أو في أعضاء المحدث، لا يعفى، بخلاف القليل من الأنجاس. وأن ما دون الدرهم منه عفو كما عرف في موضعه، فتكون الأحداث أقوى من الأنجاس، من هذه المحيثة. ينظر: «البنية شرح الهداية» [١١٨/٢].

﴿وَأَن كُنْتُمْ جُنُبًا فَأَطَهِّرُوا﴾ [المائدة: ٦] . وَيَسْتُرْ عَوْرَتَهُ ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿حُدُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾ [الأعراف: ٣١] أَي : مَا يُوَارِي عَوْرَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ ،

غاية البيان

الطَّهَارَةُ مِنَ النَّجَاسَةِ الْمُغْلَظَةِ وَالْمُخَفَّفَةِ ، عَنِ الثَّوْبِ ، وَالْبَدَنِ ، وَالْمَكَانِ .

أَقُولُ : لَوْ لَمْ يُورَدْ صَاحِبُ «الْهِدَايَةِ» قَوْلَهُ تَعَالَى : ﴿وَيُثَابِكُ فَطَهَّرَ﴾ [المسئور: ٤] . وَقَوْلَهُ تَعَالَى : ﴿وَأَن كُنْتُمْ جُنُبًا فَأَطَهِّرُوا﴾ [المائدة: ٦] ؛ لَكَانَ أَحْسَنَ لِلِاخْتِصَارِ ؛ لِفَهْمِ ذَلِكَ مِنْ قَوْلِهِ : (عَلَى مَا قَدَّمْنَاهُ) ، وَكَانَ مِنْ حَقِّهِ ؛ حَيْثُ أَرَادَ أَنْ يُورِدَ الدَّلِيلَ [٥٦/١] عَلَى مَجْمُوعِ مُدْعَاهُ ؛ لِيَكُونَ الْبَيَانُ شَافِيًا ، وَهُوَ لَيْسَ كَذَلِكَ ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ : ﴿وَيُثَابِكُ فَطَهَّرَ﴾ دَلِيلُ تَقْدِيمِ الطَّهَارَةِ مِنَ الْأَنْجَاسِ ، وَقَوْلَهُ تَعَالَى : ﴿وَأَن كُنْتُمْ جُنُبًا فَأَطَهِّرُوا﴾ [المائدة: ٦] : دَلِيلُ تَقْدِيمِ الطَّهَارَةِ مِنَ الْحَدَثِ الْأَكْبَرِ ، وَبَقِيَ دَلِيلُ الطَّهَارَةِ مِنَ الْحَدَثِ الْأَصْغَرِ ، وَلَمْ يَذْكُرْهُ ^(١) ، وَهُوَ آيَةُ الْوُضُوءِ . قَوْلُهُ : (وَيَسْتُرْ عَوْرَتَهُ) ، بِنَضْبِ الرَّاءِ لِلْعَطْفِ عَلَى قَوْلِهِ : (أَن يُقَدَّمَ) . قَوْلُهُ : (أَي : مَا يُوَارِي عَوْرَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ) .

بِغْنِي أُرِيدَ بِالزَّيْنَةِ : مَا يُوَارِي الْعَوْرَةَ . وَبِالْمَسْجِدِ : الصَّلَاةُ ، بِطَرِيقِ إِطْلَاقِ اسْمِ الْحَالِ عَلَى اسْمِ الْمَحَلِّ فِي الْأَوَّلِ ، وَبِطَرِيقِ إِطْلَاقِ اسْمِ الْمَحَلِّ عَلَى الْحَالِ فِي الثَّانِي ؛ لِوُجُودِ الْأَتِّصَالِ الذَّاتِيِّ مِنَ الْحَالِ وَالْمَحَلِّ .

وَهَذَا لِأَنَّ أَخَذَ الزَّيْنَةَ نَفْسِهَا - وَهِيَ عَرَضٌ - مُحَالٌ ، فَأُرِيدَ مَحَلُّهَا ، وَهُوَ الثَّوْبُ مَجَازًا ، وَكَانُوا يَطُوفُونَ عُرَاةً وَيَقُولُونَ : لَا نَعْبُدُ اللَّهَ فِي ثِيَابٍ أَدُنَّبْنَا فِيهَا ؛ فَتَزَلَّتْ ^(٢) . فَإِنْ قُلْتَ : إِذَا كَانَ نُزُولُ الْآيَةِ فِي الطَّوَافِ ؛ فَكَيْفَ يَثْبُتُ الْحُكْمُ فِي الصَّلَاةِ ؟

(١) اسْتَدْرَكَ عَلَيْهِ الْعَيْنِي بِقَوْلِهِ : قَوْلُهُ : (وَلَمْ يَذْكُرْهُ) لَيْسَ كَذَلِكَ بَلْ ذَكَرَهُ عَلَى طَرِيقَةٍ مَا ذَكَرْنَا وَلَكِنَّهُ لَمْ يَتَذَكَّرْهُ . يَنْظُرُ : «الْبَنَاءُ شَرْحُ الْهِدَايَةِ» [١١٩/٢] .

(٢) أَي : الْآيَةُ . وَهِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿حُدُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾ [الأعراف: ٣١] .

وَقَالَ ﷺ: «لَا صَلَاةَ لِحَائِضٍ إِلَّا بِخِمَارٍ»، أَي: لِبَالِغَةٍ.

وَعَوْرَةُ الرَّجُلِ: مَا تَحْتَ الشَّرَّةِ إِلَى الرُّكْبَةِ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «عَوْرَةُ الرَّجُلِ مَا

غَايَةِ الْبَيَاضِ»

قُلْتُ: الْأَضْلُ عِنْدَنَا أَنَّ الْعِبْرَةَ لِعُمُومِ اللَّفْظِ لَا لِخُصُوصِ السَّبَبِ، وَهَذَا اللَّفْظُ عَامٌّ؛ لِأَنَّهُ قَالَ: ﴿عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾ [الأعراف: ٣١]. وَلَمْ يَقُلْ: عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ؛ يُعْمَلُ بِعُمُومِهِ.

قَوْلُهُ: (وَقَالَ ﷺ: «لَا صَلَاةَ لِحَائِضٍ إِلَّا بِخِمَارٍ»، أَي: لِبَالِغَةٍ).

وَذَكَرَ التِّرْمِذِيُّ فِي «جَامِعِهِ»، وَأَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ» مُسْتَدًّا إِلَى عَائِشَةَ، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تُقْبَلُ صَلَاةُ الْحَائِضِ إِلَّا بِخِمَارٍ»^(١).

وَأِنَّمَا أوردَ هَذَا الْحَدِيثَ لِلاِسْتِدْلَالِ عَلَى وَجوبِ سِتْرِ الْعَوْرَةِ؛ لِأَنَّ رَأْسَ الْمَرْأَةِ الْحُرَّةِ عَوْرَةٌ لَا يَجُوزُ كَشْفُهَا فِي الصَّلَاةِ.

وَأَرَادَ بِالْحَائِضِ الْبَالِغَةَ؛ مَجَازًا؛ لِأَنَّ حَقِيقَتَهَا مَهْجُورَةٌ؛ حَيْثُ لَا يَجُوزُ لِلْحَائِضِ الصَّلَاةُ أَصْلًا، فَيَصِيرُ إِلَى الْمَجَازِ بِطَرِيقِ [١/١٣٥/م] إِطْلَاقِ اسْمِ السَّبَبِ وَهُوَ الْحَيْضُ عَلَى الْمُسَبَّبِ وَهُوَ الْبُلُوغُ، أَوْ بِطَرِيقِ اسْمِ الْمَلْزُومِ عَلَى اللَّازِمِ، وَهَذَا؛ لِأَنَّ الْحَيْضَ مُسْتَلْزِمٌ لِلْبُلُوغِ دُونَ الْعَكْسِ؛ لِأَنَّ الْبُلُوغَ يَوْجَدُ فِي الرَّجُلِ وَلَا حَيْضَ نَمَّ، وَعُلَمَاءُ الْبَيَانِ يُسَمُّونَ إِطْلَاقَ الْمَلْزُومِ عَلَى اللَّازِمِ: مَجَازًا، وَالْعَكْسَ: كِنَايَةً.

(١) أَخْرَجَهُ: أَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ الصَّلَاةِ/ بَابُ الْمَرْأَةِ تَصْلِيٍّ بِغَيْرِ خِمَارٍ [رقم/ ٦٤١]، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي أَبْوَابِ الصَّلَاةِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ/ بَابُ مَا جَاءَ: لَا تُقْبَلُ صَلَاةُ الْمَرْأَةِ إِلَّا بِخِمَارٍ [رقم/ ٣٧٧]، وَابْنُ مَاجَةٍ فِي كِتَابِ الطَّهَارَةِ وَسُنَنُهَا/ بَابُ إِذَا حَاضَتِ الْجَارِيَةُ لَمْ تَصِلْ إِلَّا بِخِمَارٍ [رقم/ ٦٥٥]، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» [٢١٨/٦]، مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةَ حَائِضٍ إِلَّا بِخِمَارٍ». قَالَ أَبُو هَيْسَى: «حَدِيثُ عَائِشَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ».

وَقَالَ ابْنُ الْمُلْقَنَ: «هَذَا الْحَدِيثُ صَحِيحٌ». يَنْظُرُ: «الْبَدْرُ الْمُنِيرُ» لابْنِ الْمُلْقَنَ [١٥٥/٤]، وَ«الدَّرَايَةُ فِي تَخْرِيجِ أَحَادِيثِ الْهُدَايَةِ» لابْنِ حَجَرٍ [١٢٢/١].

بَيْنَ سُرَّتِهِ إِلَى رُكْبَتِهِ ، وَيُرَوَّى «مَا دُونَ سُرَّتِهِ حَتَّى يُجَاوِزَ رُكْبَتَيْهِ» وَبِهَذَا تَبَيَّنَ أَنَّ السُّرَّةَ لَيْسَتْ مِنَ الْعَوْرَةِ ؛ خِلَافًا لِمَا يَقُولُهُ الشَّافِعِيُّ رحمته الله .

وَالرُّكْبَةُ مِنَ الْعَوْرَةِ ؛ خِلَافًا لَهُ أَيْضًا ، وَكَلِمَةُ «إِلَى» نَحْمِلُهَا عَلَى كَلِمَةِ «مَعَ» ؛ عَمَلًا بِكَلِمَةِ «حَتَّى» ، أَوْ عَمَلًا بِقَوْلِهِ رحمته الله : «الرُّكْبَةُ مِنَ الْعَوْرَةِ» .

غاية البيان

قَوْلُهُ : (وَبِهَذَا تَبَيَّنَ أَنَّ السُّرَّةَ لَيْسَتْ مِنَ الْعَوْرَةِ) ؛ لِأَنَّهُ قَالَ : (مَا بَيْنَ سُرَّتِهِ إِلَى رُكْبَتَيْهِ) ، وَالْمَفْهُومُ مِنْهُ : أَنَّ لَا تَكُونُ السُّرَّةُ عَوْرَةً ، وَكَذَا الْمَفْهُومُ مِنْ قَوْلِهِ : (مَا دُونَ سُرَّتِهِ) .

قَوْلُهُ : (وَكَلِمَةُ «إِلَى» نَحْمِلُهَا عَلَى كَلِمَةِ «مَعَ» عَمَلًا بِكَلِمَةِ «حَتَّى») .

بَيَانُهُ : أَنَّ كَلِمَةَ «إِلَى» فِي قَوْلِهِ رحمته الله : «عَوْرَةُ الرَّجُلِ مَا بَيْنَ سُرَّتِهِ إِلَى رُكْبَتَيْهِ» ^(١) مَحْمُولٌ عَلَى مَعْنَى «مَعَ» ؛ لِأَنَّ كَلِمَةَ «إِلَى» تَجِيءُ بِمَعْنَى «مَعَ» ؛ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ﴾ [النساء: ٢] ، أَيْ : مَعَ أَمْوَالِكُمْ ، وَإِنَّمَا حُمِلَتْ تَوْفِيقًا بَيْنَ هَذَا الْحَدِيثِ وَبَيْنَ قَوْلِهِ رحمته الله : «الرُّكْبَةُ عَوْرَةٌ» . رَوَاهُ عَلِيُّ رحمته الله ^(٢) .

فَإِنْ قُلْتَ : رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم أَنَّهُ قَالَ : «مَا فَوْقَ الرُّكْبَتَيْنِ مِنَ الْعَوْرَةِ» ^(٣) .

(١) أَخْرَجَهُ : الْحَارِثُ فِي «مُسْنَدِهِ / بَغِيَّةُ الْبَاحِثِ» [١/رقم/١٤٣] ، وَسَمَّوْهُ فِي «فَوَائِدِهِ» كَمَا فِي «فَيْضِ الْقَدِيرِ / لِلْمَنَاوِيِّ» [٢/٣٦٧] ، مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه . وَبِهَذَا اللَّفْظُ سَمَّوْهُ : «عَوْرَةُ الْمُؤْمِنِ» .

قَالَ الْمَنَاوِيُّ : «إِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ» . يَنْظُرُ : «الْبَدْرُ الْمُنِيرُ» لِابْنِ الْمَلْفَن [٣/١٥٨] ، وَ«التَّيْسِيرُ بِشَرْحِ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ» لِلْمَنَاوِيِّ [٢/١٥٠] .

(٢) لَفْظُ رَوَايَةِ عَلِيِّ رضي الله عنه : «الرُّكْبَةُ مِنَ الْعَوْرَةِ» . أَخْرَجَهُ : الدَّارِقُطْنِيُّ فِي «سُنَنِهِ» [١/٢٣١] ، وَمِنْ طَرِيقِهِ أَبُو مَنْصُورٍ الدِّيلَمِيُّ فِي «مُسْنَدِ الْفَرْدُوسِ / الْغُرَائِبُ الْمَلْتَقَطَةُ لِابْنِ حَجَرٍ» [٢/ق/١٨٠ / مَخْطُوطُ دَارِ الْكُتُبِ الْمَصْرِيَّةِ / (رَقْمُ الْحَفَظِ : ٢٠٩٩)] ، مِنْ حَدِيثِ عَلِيِّ رضي الله عنه . بِهِ .

قَالَ ابْنُ حَجَرٍ : «إِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ» . يَنْظُرُ : «نَصَبُ الرَّايَةِ» لِلزَّيْلَعِيِّ [١/٢٩٧] ، وَ«الدَّرَايَةُ فِي تَخْرِيجِ أَحَادِيثِ الْهَدَايَةِ» لِابْنِ حَجَرٍ [١/١٢٣] .

(٣) أَخْرَجَهُ : الدَّارِقُطْنِيُّ فِي «سُنَنِهِ» [١/٢٣١] ، وَمِنْ طَرِيقِهِ وَابْنُ بَيْهَقٍ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» [رقم/ =

وَبَدَنُ الْمَرْأَةِ كُلُّهُ ^(١) عَوْرَةٌ؛ إِلَّا وَجْهَهَا وَكَفَّيْهَا؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «الْمَرْأَةُ عَوْرَةٌ مُشَوَّرَةٌ» وَاسْتِثْنَاءُ الْعُضْوَيْنِ [١٨/ظ]

غاية البيان

فَدَلَّ عَلَى أَنَّ الرُّكْبَةَ لَيْسَتْ بِعَوْرَةٍ.

قلتُ: نحنُ نقولُ بِموجبِ الحديثِ: أنَّ ما فوقَ الرُّكْبَةِ عَوْرَةٌ؛ لَكِنَّ التَّخْصِصَ بِالذِّكْرِ لَا يَدُلُّ عَلَى نَفْيِ مَا عَدَاهُ، وَقَدْ دَلَّ الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الرُّكْبَةَ عَوْرَةٌ عَلَى مَا بَيَّنَّا. قَوْلُهُ: (وَبَدَنُ الْمَرْأَةِ كُلُّهَا عَوْرَةٌ؛ إِلَّا وَجْهَهَا وَكَفَّيْهَا).

وَيُرْوَى: كُلُّهُ عَوْرَةٌ؛ وَهَذَا ظَاهِرٌ، أَمَّا التَّانِيثُ فِبِاعْتِبَارِ أَنَّ الْبَدَنَ لَمَّا أُضِيفَ إِلَى الْمُؤَنَّثِ؛ أَخَذَ حُكْمَهُ، كَمَا قُرِئَ بِالتَّانِيثِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿تَلْتَقِطُهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ﴾ [يوسف: ١٠] ^(٢).

وَكَمَا فِي قَوْلِ الْأَعَشَى:

وَتَشْرَقُ بِالْقَوْلِ الَّذِي [١٣٥/١ ظ/م] قَدْ أَذْغَتْهُ ﴿كَمَا شَرِقَتْ صَدْرُ الْقَنَاةِ مِنَ الدَّمِ﴾ ^(٣)

= [٣٠٥٤]، وَكَذَا ابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي «التَّحْقِيقِ» [٣٢٢/١]، مِنْ طَرِيقِ سَمِيعِ بْنِ رَاشِدٍ، عَنْ عَبْدِ بْنِ كَثِيرٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَّارٍ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ ﷺ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «مَا فَوْقَ الرُّكْبَتَيْنِ مِنَ الْعَوْرَةِ، وَمَا أَسْفَلَ مِنَ السُّرَّةِ مِنَ الْعَوْرَةِ».

قَالَ ابْنُ الْمَلَقَنِ: «هَذَا إِسْنَادٌ ضَعِيفٌ». يَنْظُرُ: «نَصَبُ الرَّايَةِ» لِلزُّبَيْدِيِّ [٢٩٧/١]، وَ«الْبَدْرُ الْمُنِيرُ» لِابْنِ الْمَلَقَنِ [١٥٧/٤].

(١) فِي حَاشِيَةِ الْأَصْلِ: «خ: كُلُّهَا» وَكَذَا فِي نَسَخِ غَايَةِ الْبَيَانِ.

(٢) الْقِرَاءَةُ بِنَاءِ التَّانِيثِ فِي «يَلْتَقِطُهُ»: هِيَ قِرَاءَةُ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ وَقَتَادَةَ، وَابْنِ أَبِي عِبْلَةَ. يَنْظُرُ: «تَفْسِيرُ الطَّبْرِيِّ» [٥٦٧/١٥]، وَ«زَادَ الْمَسِيرُ فِي عِلْمِ التَّفْسِيرِ» لِابْنِ الْجَوْزِيِّ [٤١٦/٢].

(٣) فِي قَصِيدَةِ مَطْلَعِهَا:

أَلَا قُلْ لِنَيْتَا قَبْلَ مَرَّتِهَا اسْلَمِي ﴿تَحِيَّةٌ مُشْتَقَاةٌ إِلَيْهَا مُتَّحِمٌ

يَنْظُرُ: «دِيْوَانُ الْأَعَشَى» [ص/١٢٣].

وَمَرَادُ الْمُؤَلِّفِ مِنَ الشَّاهِدِ: جَوَازُ الْإِخْبَارِ عَنِ الْمَذْكُورِ بِالْفِعْلِ الْمُؤَنَّثِ عِنْدَ الْإِضَافَةِ؛ فَذَلِكَ «شَرِقَتْ» =

لِلْإِبْتِدَاءِ بِإِبْدَائِهِمَا .

غاية البيان

وكما قال جرير:

لَمَّا أَتَى خَبْرُ الزُّبَيْرِ تَوَاضَعَتْ ❦ سُورُ الْمَدِينَةِ وَالْجِبَالِ الْخُشْعُ^(١)
[٥٦/١] قَالَ الْمُبَرِّدُ فِي كِتَابِ «الْكَامِلِ»: «وَمِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ: ذَهَبَتْ بَعْضُ
أَصَابِعِهِ»^(٢).

وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الْوَجْهَ وَالْكَفَّ لَيْسَ بِعَوْرَةٍ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ❦ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ
إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا ❦ [النور: ٣١].

قَالَ صَاحِبُ «الْكَشَافِ»: «الْمَرْأَةُ لَا تَجِدُ بُدْأً مِنْ مُزَاوَلَةِ الْأَشْيَاءِ بِيَدَيْهَا، وَمِنْ
الْحَاجَةِ إِلَى كَشْفِ وَجْهِهَا؛ خُصُوصًا فِي الشَّهَادَةِ، وَالْمُحَاكَمَةِ، وَالنِّكَاحِ، وَتَضَطُّرُّ
إِلَى الْمَشْيِ فِي الطَّرِيقَاتِ، وَظُهُورِ قَدَمَيْهَا؛ وَخَاصَّةً الْفَقِيرَاتِ مِنْهُنَّ، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ:
❦ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا ❦ [النور: ٣١]. يَغْنِي: إِلَّا مَا جَرَتْ الْعَادَةُ وَالْجِبِلَّةُ عَلَى ظُهُورِهِ»^(٣).

وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِ صَاحِبِ «الْهِدَايَةِ»: (لِلْإِبْتِدَاءِ بِإِبْدَائِهِمَا)؛ أَي: بِإِظْهَارِ
الْعُضُوفَيْنِ؛ وَهُمَا: الْوَجْهُ وَالْكَفُّ.

= مُؤَنَّثَةٌ عَائِدَةٌ عَلَى: «الصَّدْر» وَهُوَ مُذَكَّرٌ، لَكِنَّهُ لَمَّا أَضَافَهُ لِلْفَتَاةِ سَرَى مِنْهَا التَّأْنِيثُ إِلَيْهِ. يَنْظُرُ: «خَزَانَةُ
الْأَدَبِ» لِلْبَغْدَادِيِّ [١٠٤/٥].
(١) فِي قَصِيدَةٍ طَوِيلَةٍ مَطْلَعُهَا:

بِأَنَّ الْخَلِيطَ بِرَامَتَيْنِ قَوْدَعُوا ❦ أَوْكَلَّمَا رَفَعُوا لَيْسِينَ تَبْجَرَعُ

يَنْظُرُ: «دِيْوَانُ جَرِيرٍ» [ص/٩١٣].

وَمِرَادُ الْمُؤَلِّفِ مِنَ الشَّاهِدِ: جَوَازُ الْإِخْبَارِ عَنِ الْمَذْكُورِ بِالْفِعْلِ الْمُؤَنَّثِ عِنْدَ الْإِضَافَةِ؛ فَذ: «تَوَاضَعَتْ»
مُؤَنَّثَةٌ عَائِدَةٌ عَلَى: «سُور» وَهُوَ مُذَكَّرٌ، لَكِنَّهُ لَمَّا أَضَافَهُ لِلْمَدِينَةِ سَرَى مِنْهَا التَّأْنِيثُ إِلَيْهِ. يَنْظُرُ: «خَزَانَةُ
الْأَدَبِ» لِلْبَغْدَادِيِّ [٢١٣/٤].

(٢) يَنْظُرُ: «الْكَامِلُ فِي اللُّغَةِ وَالْأَدَبِ» لِلْمُبَرِّدِ [١٠٥/٢].

(٣) يَنْظُرُ: «الْكَشَافُ» لِلزَّمَخْشَرِيِّ [٢٣١/٣].

قَالَ ﷺ: وَهَذَا تَنْصِصٌ عَلَى أَنَّ الْقَدَمَ عَوْرَةٌ،

﴿ نهاية البيان ﴾

وَرُوِيَ أَنَّ أُمَّ سَلَمَةَ قَالَتْ لِلنَّبِيِّ ﷺ: أَتَصَلِّي الْمَرْأَةُ فِي دِرْعٍ وَخِمَارٍ لَيْسَ عَلَيْهَا إِرَارٌ؟ فَقَالَ: «نَعَمْ إِذَا كَانَ الدَّرْعُ سَائِغًا يُعْطَى قَدَمَيْهَا»^(١).

قَوْلُهُ: (وَهَذَا تَنْصِصٌ عَلَى أَنَّ الْقَدَمَ عَوْرَةٌ).

يَعْنِي: أَنَّ لَفْظَ الشَّيْخِ أَبِي الْحَسَنِ الْقُدُورِيِّ فِي قَوْلِهِ: «وَيَدُنُ الْمَرْأَةِ الْحُرَّةِ كُلُّهَا عَوْرَةٌ؛ إِلَّا وَجْهَهَا وَكَفَّيْهَا»^(٢) نَصٌّ عَلَى أَنَّ الْقَدَمَ عَوْرَةٌ؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ بِمُسْتَثْنَاةٍ^(٣).

قَالَ فِي «شرح الأقطع»: «الصَّحِيحُ أَنَّهَا عَوْرَةٌ؛ لِظَاهِرِ الْخَبَرِ»^(٤).

(١) أخرجه: أبو داود في كتاب الصلاة/ باب في كم تصلي المرأة [رقم/ ٦٤٠]، والدارقطني في «سننه» [٦٢/٢]، ومن طريقه ابن الجوزي في «التحقيق» [٣٢٣/١]، والحاكم في «المستدرک» [٣٨٠/١]، والبيهقي في «السنن الكبرى» [رقم/ ٣٠٦٨]، من حديث أم سلمة ؓ به.
قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط البخاري ولم يُخرجاه».

وقال ابنُ الجوزي: «في هذا الحديث مقال». ينظر: «البدر المنير» لابن الملقن [١٦٢/٤]، و«الدراية في تخريج أحاديث الهداية» لابن حجر [١٢٣/١].

(٢) ينظر: «مختصر القدوري» [ص/ ٢٦].

(٣) اختلفوا في القدم على ثلاثة أقوال:

الأول: أنه ليس بعورة، للابتلاء بإبدائهما خصوصاً للفقيرات، اختاره المصنف، وصاحب «المحيط» [ص ٨٤]، و«التبيين» [٩٦: ١]، وقال صاحب «مجمع الأنهر» [٨١: ١]: وهو الأصح، وقال الحصكفي في «الدر المنتقى» [٨١: ١]: وهو المعتمد من المذهب.

والثاني: أنه عورة، صححه قاضي خان في «فتاواه» [١٣٤: ١]، والأقطع، واختاره الأسبغاني. كذا في «البنية» [٦٣: ٢].

والثالث: أنه ليس بعورة في الصلاة، وعورة خارجها، وصححه صاحب «الاختيار» [٦٣: ١]، و«السراجية» [٤٧: ١].

(٤) ينظر: «شرح الأقطع على مختصر القدوري» [ق/ ٤٨/ب] مخطوط بدار الكتب المصرية - تحت رقم ٣٧٠ فقه حنفى - ميكروفيلم رقم ٤٣٩ - ٤٠.

وَيُرَوَّى أَنَّهَا لَيْسَتْ بِعَوْرَةٍ. وَهُوَ الْأَصَحُّ.

فَإِنْ صَلَّيْتَ وَثَلْتُ سَاقَهَا، أَوْ رُبُعَهَا مَكْشُوفٌ؛ تُعِيدُ الصَّلَاةَ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ، وَمُحَمَّدٍ عليه السلام. وَإِنْ كَانَ أَقَلَّ مِنَ الرَّبْعِ لَا تُعِيدُ. وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ:

غَايَةُ الْبَيَانِ

وَقَالَ صَاحِبُ «الْهِدَايَةِ»: (يُرَوَّى أَنَّهَا لَيْسَتْ بِعَوْرَةٍ؛ وَهُوَ الْأَصَحُّ).

وَجْهٌ هَذِهِ الرَّوَايَةُ: أَنَّ الْقَدَمَ لَا يُشْتَهَى مِثْلَ مَا يُشْتَهَى الْوَجْهَ، فَإِذَا لَمْ يَكُنْ الْوَجْهُ عَوْرَةً - مَعَ كَثْرَةِ الْاِشْتِهَاءِ فِيهِ -؛ فَالْقَدَمُ أَوْلَى.

قَوْلُهُ: (فَإِنْ صَلَّيْتَ [١/١٣٦م] وَثَلْتُ سَاقَهَا أَوْ رُبُعَهَا مَكْشُوفٌ؛ تُعِيدُ الصَّلَاةَ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ).

إِنَّمَا ذَكَرَ قَوْلَهُ: (فَإِنْ) بِحَرْفِ الْفَاءِ؛ إِشَارَةً إِلَى أَنَّ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ - وَهِيَ مَسْأَلَةُ «الْجَامِعِ الصَّغِيرِ»^(١)؛ تَدُلُّ عَلَى مَا قَالَ صَاحِبُ «الْهِدَايَةِ»؛ مِنْ قَوْلِهِ: (يُرَوَّى أَنَّ الْقَدَمَ لَيْسَتْ بِعَوْرَةٍ؛ وَهُوَ الْأَصَحُّ)؛ لِأَنَّ شَيْئًا مِنَ السَّاقِ إِذَا انْكَشَفَ مِنْ أَسْفَلِهَا لَمْ يَخْلُ عَنِ انْكِشَافِ الْقَدَمِ، فَتَبَيَّنَ أَنَّ الْقَدَمَ لَيْسَتْ بِعَوْرَةٍ.

قَالَ فِي «الْخُلَاصَةِ»^(٢): «وَفِي «الِاسْتِحْسَانِ» لِلْإِمَامِ السَّرْحَسِيِّ: فِي رِوَايَةِ الْحَسَنِ، عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ: أَنَّهُ يُبَاحُ النَّظَرُ إِلَى قَدَمِهَا. وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ: أَنَّهُ يُبَاحُ النَّظَرُ إِلَى ذِرَاعِهَا»^(٣).

اعْلَمْ: أَنَّ الْكَثِيرَ مِنْ انْكِشَافِ الْعَوْرَةِ مَانِعٌ، وَالْقَلِيلُ لَيْسَ بِمَانِعٍ.

(١) ينظر: «الجامع الصغير/ مع شرحه النافع الكبير» [ص/ ٨٢].

(٢) مضى أن الخلاصة عند الإطلاق: هي «خلاصة الفتاوى» للشيخ الإمام طاهر بن أحمد بن عبد الرشيد البخاري. وقد تقدم التعريف به. ينظر: «خلاصة الفتاوى» (ق/ ٢٨) مخطوط بالمكتبة الأزهرية - رقم عام ١٠٩١٩ - رقم ٦٥٦ -.

(٣) ينظر: كتاب الاستحسان من كتاب المبسوط (١٠/ ١٥٣).

لَا تُعِيدُ إِنْ كَانَ أَقَلُّ مِنَ النِّصْفِ ؛ لِأَنَّ الشَّيْءَ إِنَّمَا يُوصَفُ بِالْكَثْرَةِ إِذَا كَانَ مَا يُقَابِلُهُ أَقَلُّ مِنْهُ ، إِذْ هُمَا مِنْ أَسْمَاءِ الْمُقَابَلَةِ .

وَفِي النِّصْفِ عَنْهُ رِوَايَتَانِ ، فَاعْتَبَرَ الْخُرُوجُ عَنْ حَدِّ الْقِلَّةِ ، أَوْ عَدَمُ الدُّخُولِ فِي ضِدِّهِ .

غاية البيان

وَالرَّبْعُ وَمَا فَوْقَهُ كَثِيرٌ ، وَمَا دُونَهُ قَلِيلٌ عِنْدَهُمَا ؛ لِأَنَّ الرَّبْعَ قَائِمٌ مَقَامَ الْكُلِّ فِي مَوْضِعِ الْإِحْتِيَاظِ ، كَمَا فِي حَلْقِ الْمُحْرَمِ رَأْسَهُ أَوْ رِجْلَهُ ؛ يَجِبُ عَلَيْهِ الدَّمُ ، [وَكَمَا] ^(١) فِي مَسْحِ الرَّأْسِ إِذَا اكْتَفَى بِالرَّبْعِ ؛ يُجْزئُهُ ^(٢) .

وَعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ: مَا زَادَ عَلَى النِّصْفِ كَثِيرٌ مَانِعٌ لِلصَّلَاةِ ، وَمَا دُونَهُ قَلِيلٌ لَيْسَ بِمَانِعٍ ؛ لِأَنَّ الْكَثْرَةَ وَالْقِلَّةَ مِنْ أَسْمَاءِ الْمُقَابَلَةِ ، فَمَا لَمْ يَكُنْ مُقَابِلَ الشَّيْءِ قَلِيلًا لَا يُسَمَّى كَثِيرًا ، وَهُوَ فِيمَا زَادَ الْإِنْكَشَافُ عَنِ النِّصْفِ ، وَمَا لَمْ يَكُنْ مُقَابِلَ الشَّيْءِ كَثِيرًا لَا يُسَمَّى قَلِيلًا ، وَهُوَ فِيمَا إِذَا لَمْ يَزِدْ الْإِنْكَشَافُ عَلَى النِّصْفِ .

وَفِي النِّصْفِ عَنْهُ رِوَايَتَانِ: فِي رِوَايَةٍ: يَمْنَعُ ؛ لِأَنَّ مُقَابِلَهُ لَيْسَ بِكَثِيرٍ ؛ فَيَأْخُذُ حَكْمَ الْكَثِيرِ . وَفِي رِوَايَةٍ: لَا يَمْنَعُ ؛ لِأَنَّ مُقَابِلَهُ لَيْسَ بِقَلِيلٍ ، فَيَأْخُذُ حَكْمَ الْقَلِيلِ ، فَخَرَجَ عَنْ حَدِّ الْقِلَّةِ فِي الْأَوَّلِ ، وَانْعَدَمَ الدُّخُولُ فِي الْكَثْرَةِ فِي الثَّانِي ^(٣) .

وَهُوَ [١/١٣٦ ط/م] مَعْنَى قَوْلِهِ: (فَاعْتَبَرَ الْخُرُوجُ عَنْ حَدِّ الْقِلَّةِ ، أَوْ عَدَمُ الدُّخُولِ فِي ضِدِّهِ) . فَافْهَمَ .

فَإِنْ قُلْتَ: مَا فَائِدَةُ ذِكْرِ الثَّلَاثِ وَالرَّبْعِ إِذَا كَانَ مَانِعًا فَالْثَلَاثُ أَوْلَى ؟

(١) ما بين المعقوفتين: زيادة من: «ت»، «م»، «و»، «ز»، «و»، «و»، «ف». وبها تستقيم العبارة.

(٢) الذي عليه المحققون قول الإمام. انظر: «الجامع الصغير» [ص ٨٢] ، «المبسوط» [١/١٩٧] ، «المحيط البرهاني» [١/٢٧٩] ، «فتح القدير» [١/٢٥٩] .

(٣) ينظر: «مختلف الرواية» [١/١٨٤] ، «المحيط البرهاني» [١/٢٧٩] ، «الجوهرة النيرة» [١/٤٧] ، «البنية شرح الهداية» [٢/١٢٨] .

وَلَهُمَا: أَنَّ الرَّبْعَ يُحْكِي حِكَايَةَ الْكَمَالِ ، كَمَا فِي مَسْحِ الرَّأْسِ وَالْحَلْقِ فِي
الْإِحْرَامِ . وَمَنْ رَأَى وَجْهَ غَيْرِهِ يُخْبِرُ عَنْ رُؤْيَيْهِ ، وَإِنْ لَمْ يَرَ إِلَّا أَحَدَ جَوَانِبِهِ
الْأَرْبَعَةِ .

غاية البيان

قُلْتُ: الْمَانِعُ هُوَ الْكَثِيرُ لَا الْقَلِيلُ ، وَالثَّلْثُ كَثِيرٌ ؛ اسْتِدْلَالًا بِحَدِيثِ الْوَصِيَّةِ ،
وَهُوَ قَوْلُهُ ﷺ: «وَالثَّلْثُ كَثِيرٌ»^(١) .

أَمَّا الرَّبْعُ: فَقِي كَثْرَتُهُ شَكٌّ ؛ لِثُبُوتِهِ بِالرَّأْيِ . وَلِهَذَا ذَكَرَهُ بِكَلِمَةِ (أَوْ) ، وَهِيَ
لِلتَّشْكِيكِ^(٢) .

أَوْ نَقُولُ: لَمْ يَذْكُرْ مُحَمَّدٌ الثَّلْثَ فِيمَا رَوَى عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَلِهَذَا لَمْ يَذْكُرْ
فَخَرُ [٥٧/١] الْإِسْلَامِ فِي «الْجَامِعِ الصَّغِيرِ» لَفْظَ الثَّلْثِ ؛ لِقَلَّةِ فَائِدَتِهِ ، وَكَذَا لَمْ يَذْكُرْ
الْفَقِيهُ أَبُو اللَّيْثِ فِي «الْجَامِعِ الصَّغِيرِ» لَفْظَ الثَّلْثِ ، وَقَالَ كِلَاهُمَا: «مُحَمَّدٌ، عَنْ
يَعْقُوبَ، عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ: فِي الْمَرْأَةِ تُصَلِّي وَرَبْعُ سَاقِهَا مَكْشُوفٌ ؛ أَنَّهَا تُعِيدُ»^(٣) .

وَقَالَ الْفَقِيهُ: «رُويَ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَكْثَمَ أَنَّهُ قَالَ: سَأَلْتُ مُحَمَّدَ بْنَ الْحَسَنِ
فَقُلْتُ: مِنْ أَيْنَ قُلْتُمْ: إِنَّ الْمَرْأَةَ إِذَا صَلَّتْ وَرَبْعُ سَاقِهَا مَكْشُوفٌ لَا تَجُوزُ صَلَاتُهَا؟
قَالَ: مِنْ مَسْحِ الرَّأْسِ .

وَقَدْ قِيلَ أَيْضًا: إِنَّ الرَّبْعَ يَقُومُ مَقَامَ الْكُلِّ ؛ لِأَنَّ النَّاطِرَ إِلَى الرَّبْعِ يَحْكِي عَنْ
الْكُلِّ ؛ لِأَنَّ الشَّيْءَ إِذَا كَانَ لَهُ أَرْبَعُ جَوَانِبَ ، إِذَا نَظَرَ النَّاطِرُ إِلَيْهِ ؛ فَإِنَّهُ يَرَى رُبْعَهُ

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ فَضَائِلِ الصَّحَابَةِ / بَابُ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: (اللَّهُمَّ أَمِضْ لِأَصْحَابِي هَجْرَتَهُمْ)
[رقم/ ٣٧٢١] ، وَمُسْلِمٌ فِي كِتَابِ الْوَصِيَّةِ / بَابُ الْوَصِيَّةِ بِالثَّلْثِ [رقم/ ١٦٢٨] ، مِنْ حَدِيثِ سَعْدِ
بْنِ أَبِي وَقَاصٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

(٢) قَالَ الْعَيْنِيُّ: هَذَا لَيْسَ بِسَدِيدٍ ؛ لِأَنَّ الرَّبْعَ سِوَاءُ شَكٍّ بِكَثْرَتِهِ أَوْ لَمْ يَشَكَّ فَإِنَّهُ أَقْلُ مِنَ الثَّلْثِ ؛ لِأَنَّ
الشَّيْءَ لَا يُوصَفُ بِالْكَثَرَةِ إِلَّا إِذَا كَانَ مُقَابِلَهُ صَحِيحًا . يَنْظُرُ: «الْبَنَاءُ شَرْحُ الْهَدَايَةِ» [١٢٦/٢] .

(٣) يَنْظُرُ: «شَرْحُ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ» لِلْبَزْدَوِيِّ [٢٨ق] .

وَالشَّعْرُ، وَالْبَطْنُ، وَالْفَخِذُ كَذَلِكَ، يَعْنِي: عَلَى هَذَا الْخِلَافِ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ عُضْوٌ عَلَى حِدَةٍ، وَالْمُرَادُ بِهِ النَّازِلُ مِنَ الرَّأْسِ؛ هُوَ الصَّحِيحُ.

غاية البيان

وَيُخْبِي عَنِ الْكُلِّ». كَذَا قَالَ الْفَقِيهُ.

قَوْلُهُ: (وَالشَّعْرُ وَالْبَطْنُ وَالْفَخِذُ كَذَلِكَ).

يَعْنِي: عَلَى هَذَا الْخِلَافِ. يَعْنِي: إِذَا انْكَشَفَ رُبْعُ شَعْرِ الْمَرْأَةِ يَكُونُ مَانِعًا لِلصَّلَاةِ عِنْدَهُمَا. وَعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ: إِذَا زَادَ عَلَى النِّصْفِ يَكُونُ مَانِعًا. وَفِي النِّصْفِ رِوَايَتَانِ عَلَى مَا قُلْنَا.

وَكَذَا الْخِلَافُ فِي الْبَطْنِ وَالْفَخِذِ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ.

وَإِذَا انْكَشَفَ سُدُسُ شَعْرِهَا، وَسُدُسُ بَطْنِهَا، [١/١٣٧/م] وَسُدُسُ فَخِذِهَا؛ يُجْمَعُ، فَإِنْ كَانَ يَبْلُغُ الرَّبْعَ مِنْ أَحَدِ هَذِهِ الْأَعْضَاءِ يَكُونُ مَانِعًا عِنْدَهُمَا؛ وَإِلَّا فَلَا^(١).

وَذَكَرَ فِي «شَرْحِ الزِّيَادَاتِ»^(٢): لَوْ كَانَ سُدُسُ عَوْرَتِهَا مَكْشُوفًا، وَسُدُسُ سَاقِهَا، وَسُدُسُ فَخِذِهَا - وَذَلِكَ يَبْلُغُ رُبْعَ السَّاقِ - لَا تُجْزئُهَا صَلَاتُهَا، وَكَذَا الْحَكْمُ لَوْ كَانَ يَنْكَشِفُ مِنْ كُلِّ سَاقٍ أَقْلٌ مِنَ الرَّبْعِ، وَلَوْ جُمِعَ يَبْلُغُ الرَّبْعَ^(٣).

قَوْلُهُ: (وَالْمُرَادُ بِهِ النَّازِلُ مِنَ الرَّأْسِ؛ هُوَ الصَّحِيحُ)، أَيِ: الْمُرَادُ بِالشَّعْرِ هُوَ النَّازِلُ؛ اسْتِدْلَالًا بِمَا جُمِعَ فِي الْأَصْلِ بَيْنَ الرَّأْسِ وَالشَّعْرِ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ مِنَ الرَّأْسِ: مَا عَلَيْهِ مِنَ الشَّعْرِ، فَتَبَيَّنَ أَنَّ الشَّعْرَ النَّازِلَ مِنْهُ عَوْرَةً، وَهُوَ اخْتِيَارُ الشَّيْخِ الْإِمَامِ

(١) ينظر: «المبسوط» [١/١٩٧]، «بدائع الصنائع» [١/٣٠٧]، «الهداية» [١/٢٥٩، ٢٦٠]، «تبيين

الحقائق» [١/٩٦، ٩٧]، «العناية» [١/٢٦٠]، «البحر الرائق» [١/٢٨٦].

(٢) أي: لفخر الإسلام. كذا جاء في حاشية: «ت».

(٣) ينظر: «شرح الزيادات» لقاضي خان [١/٢٤٧].

وَأَيْنَمَا وَضَعَ غُسْلُهُ فِي الْجَنَابَةِ لِمَكَانٍ الْحَرَجِ وَالْعَوْرَةُ الْغَلِيظَةُ عَلَى هَذَا الْخِلَافِ^(١)،

غاية البيان

مُحَمَّدُ بْنُ الْفَضْلِ^(٢) الْبُخَارِيُّ، قَالَ فَنُحِرَ الْإِسْلَامُ: وَهُوَ الْأَصَحُّ عِنْدَنَا، وَقَدْ رُوِيَ أَنَّ الشَّعَرَ النَّازِلَ لَيْسَ بِعَوْرَةٍ^(٣).

قَوْلُهُ: (وَالْعَوْرَةُ الْغَلِيظَةُ عَلَى هَذَا الْإِخْتِلَافِ).

اعْلَمْ: أَنَّ الْعَوْرَةَ عَلَى تَوْعِينَ: غَلِيظَةٌ وَخَفِيفَةٌ.

فَالْغَلِيظَةُ: الْقُبْلُ وَالذُّبُرُ. وَالْخَفِيفَةُ: غَيْرُ ذَلِكَ مِنَ الْعَوْرَةِ؛ حَتَّى إِنَّ الْعَوْرَةَ الْغَلِيظَةَ أَيْضًا حُكِّمَتْ حُكْمُ الْخَفِيفَةِ، وَالْخِلَافُ فِي الْكُلِّ وَاحِدٌ؛ حَتَّى إِذَا لَمْ يَكُنْ رُبْعُ الْغَلِيظَةِ مَكْشُوفًا؛ لَا يَكُونُ مَانِعًا عَنْهُمَا^(٤).

وَعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ: إِذَا لَمْ يَكُنِ الْمَكْشُوفُ مِنْهَا زَائِدًا عَلَى النِّصْفِ لَا يَكُونُ مَانِعًا.

وَبَعْضُ مُشَايخِنَا^(٥) قَدَّرَ فِي الْغَلِيظَةِ بِمَا زَادَ عَلَى قَدْرِ الدَّرْهِمِ اخْتِطَاطًا؛ كَمَا فِي النَّجَاسَةِ الْغَلِيظَةِ^(٦)، وَقَدَّرَ فِي الْخَفِيفَةِ بِالرَّبْعِ. وَالْأَصَحُّ الْأَوَّلُ؛ اسْتِدْلَالًا بِمَسْأَلَةِ «الزِّيَادَاتِ».

قَالَ الْفَقِيهُ أَبُو اللَّيْثِ فِي «شَرْحِ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ»: «تَكَلَّمَ النَّاسُ فِي الْعَوْرَةِ الْغَلِيظَةِ؛ قَالَ بَعْضُهُمْ: إِذَا ظَهَرَ مِنْهُ أَكْثَرُ مِنْ قَدْرِ الدَّرْهِمِ لَمْ تَجْزِ الصَّلَاةُ مَعَهُ. وَقَالَ

(١) فِي حَاشِيَةِ الْأَصْلِ: «خ: الْإِخْتِلَافُ» وَكَذَا فِي نَسْخِ غَايَةِ الْبَيَانِ.

(٢) هُوَ: ابْنُ مُحَمَّدَ بْنِ جَعْفَرِ الْكَمَارِيِّ، الْفَقِيهُ الْحَنْفِيُّ. تَقَدَّمَ التَّعْرِيفُ بِهِ.

(٣) وَهُوَ رَوَايَةٌ: «الْمُنْتَقَى» ذَكَرَهُ الْمَحْبُوبِيُّ. كَذَا جَاءَ فِي حَاشِيَةِ: «م».

(٤) وَقَدْ تَقَدَّمَ تَصْحِيحُ قَوْلِهِمَا.

(٥) وَهُوَ قَوْلُ الْكَرْخِيِّ. وَقَدْ رَدَّهُ فِي تَبْيِينَ الْحَقَائِقِ [٩٦/١]، وَالْبَحْرِ الرَّائِقِ [٢٨٥/١].

(٦) لِأَنَّهُ جُمِعَ فِي: «الزِّيَادَاتِ» بَيْنَ الْعَوْرَةِ وَالسَّاقِ وَالْفَخْذِ، حَتَّى بَلَغَ مِقْدَارَ الرَّبْعِ، فَجَبَّتْ أَنَّ حُكْمَ الْجَمِيعِ سَوَاءً. كَذَا جَاءَ فِي حَاشِيَةِ: «م»، وَ«ت»، وَ«و».

غاية البيان

بعضهم: حكمُ العورة الغليظة [١/١٣٧/م] والخفيفة سواء، فما لم يظهر الربع؛ لا تُفسد صلاته، وهو على هذا الاختلاف.

وذكر عن أبي بكر بن سعيد^(١): أنه كان يقول بهذا القول، ويستدل بمسألة في كتاب «الزيادات»؛ فقال: لو أن امرأة صلت، وقد ظهر من فخذيها السدس، ومن ساقها السدس، ومن عورتها السدس، فلو جمع ذلك: يبلغ مقدار الربع؛ فصلاؤها فاسدة.

فلما جمع بين الساق، والفخذ، والعورة؛ ثبت أن حكمها سواء، ألا ترى أن الشيء إذا كان نجسًا بنفسه، والماء الذي وقعت فيه النجاسة؛ كان حكمها سواء، فلو أصاب الثوب أكثر من قدر الدرهم؛ لا تجوز الصلاة معه، وإن كان أحدهما نجسًا بنفسه [١/٥٧هـ]، والآخر نجسًا بغيره، فكذلك ههنا: العورة الغليظة عورة بنفسها، وسائر الأعضاء عورة بغيرها؛ فاستوى حكمها، ومن قال: إنه لا تجوز إذا كان أكثر من قدر الدرهم؛ لأن العورة عورتان: غليظة وخفيفة، كما أن النجاسة نجاستان: غليظة وخفيفة.

ثم اتفقا: أن في النجاسة الغليظة لا تجوز الصلاة؛ إذا كان أكثر من قدر الدرهم، وفي الخفيفة تجوز؛ ما لم تكن كثيرًا فاحشًا، كذلك ههنا، وبه نأخذ.

(١) لم يذكر عبد القادر القرشي في: «الجواهر المضية» [٢/٢٤١] من أحواله شيئًا سوى أنه توفي سنة ٣٢٨ هـ. وقد تابعه على ذلك: الفيروز آبادي في: «المِرْقَاة الرَفِيقَةُ في طبقات الحنفية» [ق/٧٩/ب/ مخطوط مكتبة رئيس الكتاب - تركيا/ (رقم الحفظ: ٦٧١)]، وعبد القادر التميمي في: «الطبقات السنية في تراجم الحنفية» [ق/٤٩٥/ب/ مخطوط مكتبة أيا صوفيا - تركيا/ (رقم الحفظ: ١٠٢٩)]. وقد يكون هو أبا بكر مُحَمَّد بن سعيد بن مُحَمَّد بن عبد الله الفقيه المعروف بالأعمش. وقد تقدمت ترجمته.

وَالذَّكَرُ يُعْتَبَرُ بِإِنْفِرَادِهِ، وَكَذَا الْأُنْثَيَانِ، وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ دُونَ الضَّمِّ.
وَمَا كَانَ عَوْرَةً مِنَ الرَّجُلِ فَهُوَ عَوْرَةٌ مِنَ الْأَمَةِ، وَبَطْنُهَا وَظَهْرُهَا عَوْرَةٌ،
وَمَا سِوَى ذَلِكَ مِنْ بَدَنِهَا فَلَيْسَ بِعَوْرَةٍ؛ لِقَوْلِ عُمَرَ رضي الله عنه: أَلْقِ عَنْكَ الْخِمَارَ

غاية البيان

إِلَى هُنَا لَفْظُ الْفَقِيهِ أَبِي اللَّيْثِ ^(١).

قَوْلُهُ: (وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ دُونَ الضَّمِّ)، أَي: اعْتِبَارُ الذَّكَرِ عُضْوًا عَلَى حَدَّةٍ.
وَاعْتِبَارُ الْأُنْثَيَيْنِ، وَهُمَا الْخَصِيَّتَانِ عُضْوًا عَلَى حَدَّةٍ، هُوَ الصَّحِيحُ ^(٢)؛ لِأَنَّ كُلَّ
وَاحِدٍ يُعْتَبَرُ عُضْوًا عَلَى حَدَّةٍ فِي الدِّيَةِ؛ فَكَذَا هُنَا؛ لِلْإِحْتِيَاظِ.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: الذَّكَرُ مَعَ الْأُنْثَيَيْنِ عُضْوٌ وَاحِدٌ، جَعَلَهُمَا تَبَعًا لِلذَّكَرِ.
وَأُذُنُ الْمَرْأَةِ عُضْوٌ عَلَى حَدَّةٍ، وَتَلْدِيهَا فِي حَالِ [٢/١٣٨/١] النَّهْودِ تَبَعٌ لِلصَّدْرِ،
وَمَتَى كَبُرَ يُعْتَبَرُ عُضْوًا عَلَى حَدَّةٍ.

وَالرَّكْبَةُ تَبَعٌ لِلْفَخِذِ، عَلَى مَا هُوَ الْمُخْتَارُ فِي الْفَتَاوَى ^(٣)؛ حَتَّى إِنْ رُبِعَ الرَّكْبَةُ
لَوْ كَانَ مَكْشُوفًا لَا تَمْنَعُ الصَّلَاةُ، وَكَعْبُ الْمَرْأَةِ حَكْمُهَا حَكْمُ الرَّكْبَةِ، وَمَا بَيْنَ سُرَّةِ
الرَّجُلِ وَعَانَتِهِ حَوْلَ جَمِيعِ الْبَدَنِ عُضْوٌ عَلَى حَدَّةٍ.

قَوْلُهُ: (وَمَا كَانَ عَوْرَةً مِنَ الرَّجُلِ فَهُوَ عَوْرَةٌ مِنَ الْأَمَةِ).

وَهَذَا؛ لِأَنَّ حَكْمَ الْعَوْرَةِ فِي الْإِنَاثِ أَغْلَظُ، فَإِذَا كَانَ الشَّيْءُ مِنَ الرِّجَالِ عَوْرَةً
كَانَ مِنَ الْإِنَاثِ عَوْرَةً بِالطَّرِيقِ الْأَوَّلِيِّ.

(١) وَنَفَلَهُ بِمَعْنَاهُ قَاضِي خَانَ فِي «شَرْحِهِ عَلَى الزِّيَادَاتِ» [٢/٤٧/١].

(٢) يَنْظُرُ: «تَبْيِينُ الْحَقَائِقِ» [٩٦/١]، «الْعَنَايَةُ» [٢٦٢/١]، «الْجَوْهَرَةُ النُّبَرَةُ» [٥٩/١]، [٦٠]، «فَتْحُ الْقَدِيرِ» [٢٦٢/١].

(٣) يَنْظُرُ: «تَبْيِينُ الْحَقَائِقِ» [٩٦/١]، «الْجَوْهَرَةُ النُّبَرَةُ» [٥٩/١]، [٦٠]، «الْبَيَانَةُ شَرْحُ الْهُدَايَةِ» [١٣٢/٢]، «فَتْحُ الْقَدِيرِ» [٢٦٢/١].

يَا دَقَّارُ أَتَشَبَّهِينَ بِالْحَرَائِرِ؟ وَلِأَنَّهَا تَخْرُجُ لِحَاجَةٍ مَوْلَاهَا فِي ثِيَابٍ مِهْنَتِهَا عَادَةٌ،

غاية البيان

وباطنُها وظهرُها عورةٌ؛ لأنَّهما محلُّ الشهوة، وما سوى ذلك من بدنِ الأمة فليس بعورةٍ؛ لِمَا رُوِيَ أَنَّ عُمَرَ رَأَى جَارِيَةً مَتَقَنَّعَةً، فَعَلَاهَا بِالْدَّرَّةِ وَقَالَ: «أَلْقِ عَنكَ الْخِمَارَ يَا دَقَّارُ؛ أَتَشَبَّهِينَ بِالْحَرَائِرِ»^(١).

وقوله: «يَا دَقَّارُ» بِالذَّالِ الْمُهْمَلَةِ، وَالرَّاءِ الْمُهْمَلَةِ الْمَكْسُورَةِ، أَي: يَا مُنْتَنَةً^(٢).

وَرُوِيَ: «أَنَّ ابْنَ عُمَرَ مَرَّ بِجَارِيَةٍ تُبَاعُ؛ فَضَرَبَ يَدَهُ عَلَى صَدْرِهَا وَقَالَ: اشْتَرُوا، بَارَكَ اللَّهُ لَكُمْ»^(٣).

وَلِأَنَّ الْأُمَّةَ مُحْتَاجَةً إِلَى الْخُرُوجِ فِي قَضَاءِ الْحَوَائِجِ؛ أَخْذًا وَإِعْطَاءً، وَتَكْلِيفُ السَّيْرِ حَرَجٌ؛ فَيُوضَعُ عَنْهَا.

قَالَ فِي «الْغَرِيبِينَ»: الْمَهْنَةُ: الْخِدْمَةُ، يَنْصَبُ الْمِيمُ، وَخَفَضَهُ خَطًّا. قَالَهُ

(١) قَالَ عَبْدُ الْقَادِرِ الْقُرْشِيُّ: «هَذَا لَمْ أَرَهُ». وَقَبْلَهُ قَالَ الزَّيْلَعِيُّ فِي «نَصَبِ الرَّايَةِ» [٣٠٠/١]: «غَرِيبٌ». وَقَالَ الْعَيْنِيُّ فِي: «الْبَنَاءِ» [١٣٣/٢]: «قَالَ السَّرُوجِيُّ: لَمْ نَجِدْهُ فِي كِتَابِ الْحَدِيثِ وَالْأَثَرِ». وَسَكَتَ عَنْهُ ابْنُ التَّرْكَمَانِيِّ.

وَقَالَ ابْنُ حَجَرٍ: «لَمْ أَرَهُ بِهَذَا اللَّفْظِ، وَالْمَعْرُوفُ عَنْ عُمَرَ أَنَّهُ ضَرَبَ أُمَّةً رَأَاهَا مُقَنَّعَةً وَقَالَ: «اكَشِفِي رَأْسَكَ وَلَا تَتَشَبَّهِي بِالْحَرَائِرِ». أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ (فِي «الْمَصْنَفِ» [رَقْمُ / ٥٠٦٤]) بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ». يَنْظُرُ: «التَّنْبِيهُ عَلَى أَحَادِيثِ الْهُدَايَةِ وَالْخُلَاصَةِ» لِابْنِ التَّرْكَمَانِيِّ [ق ١٤/ب/ مَخْطُوطُ الْمَكْتَبَةِ الْوَطَنِيَّةِ بِبَارِيسَ/ (رَقْمُ الْحِفْظِ: ٩٢٤)]، وَ«الْعَنَاءُ فِي تَخْرِيجِ أَحَادِيثِ الْهُدَايَةِ» لِعَبْدِ الْقَادِرِ الْقُرْشِيِّ [ق ٢٦/أ/ مَخْطُوطُ مَكْتَبَةِ فَيْضِ اللَّهِ أَفْنَدِي - تَرْكِيَا/ (رَقْمُ الْحِفْظِ: ٢٨٨)]، وَ«الدَّرَايَةُ فِي تَخْرِيجِ أَحَادِيثِ الْهُدَايَةِ» لِابْنِ حَجَرٍ [١٢٤/١].

(٢) يَنْظُرُ: «الْنَهَايَةُ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ» لِابْنِ الْأَثِيرِ [١٢٤/٢/مَادَّة: دَقَّرَ].

(٣) أَخْرَجَهُ: عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «مَصْنَفِهِ» [رَقْمُ / ١٣٢٠٢]، عَنْ مُجَاهِدٍ قَالَ: «مَرَّ ابْنُ عُمَرَ عَلَى قَوْمٍ يَتَتَاعُونَ جَارِيَةً، فَلَمَّا رَأَوْهُ وَهُمْ يُقَلِّبُونَهَا، أَمْسَكُوا عَنْ ذَلِكَ، فَجَاءَهُمْ ابْنُ عُمَرَ، فَكَشَفَ عَنْ سَاقِهَا، ثُمَّ دَفَعَ فِي صَدْرِهَا، وَقَالَ: اشْتَرُوا».

فَاعْتَبِرْ حَالَهَا بِذَوَاتِ الْمَحَارِمِ فِي حَقِّ جَمِيعِ الرِّجَالِ ؛ دَفْعًا لِلْحَرَجِ .
 قَالَ : وَلَوْ لَمْ يَحِدْ مَا يُزِيلُ بِهِ النَّجَاسَةَ ؛ صَلَّى مَعَهَا وَلَمْ يَعُدْ ، وَهَذَا عَلَى
 وَجْهَيْنِ : إِنْ كَانَ رُبْعُ الثَّوْبِ أَوْ أَكْثَرُ مِنْهُ طَاهِرًا يُصَلِّي فِيهِ ، وَلَوْ صَلَّى عُرْيَانًا لَا
 يُجْزئُهُ ؛ لِأَنَّ رُبْعَ الشَّيْءِ يَقُومُ مَقَامَ كُلِّهِ .

غاية البيان

شَمْرٌ^(١) عَنْ مَشَايِخِهِ^(٢) .

وَقَالَ جَارُ اللَّهِ فِي «الْفَائِقِ» : «عَنِ الْأَصْمَعِيِّ : الْمَهْنَةُ هِيَ الْخِدْمَةُ ، وَلَا يُقَالُ :
 مِهْنَةٌ بِكُسْرِ الْمِيمِ ، وَكَانَ الْقِيَاسُ لَوْ قِيلَ : مِثْلُ جِلْسَةٍ وَخِدْمَةٍ ؛ إِلَّا أَنَّهُ جَاءَ عَلَى فَعْلَةٍ
 وَاحِدَةٍ»^(٣) .

قَوْلُهُ : (فَاعْتَبِرْ حَالَهَا بِذَوَاتِ الْمَحَارِمِ فِي حَقِّ جَمِيعِ الرِّجَالِ) .

يَعْنِي : يَجُوزُ أَنْ يَنْظُرَ الرَّجُلُ [١/٣٨٨ ط/م] مِنْ ذَوَاتِ مَحَارِمِهِ إِلَى : الْوَجْهِ ،
 وَالرَّأْسِ ، وَالصَّدْرِ ، وَالسَّاقَيْنِ ، وَالْعُضْدَيْنِ ، فَكَذَا يَجُوزُ أَنْ يَنْظُرَ الْأَجْنَبِيُّ مِنَ الْأُمَّةِ
 إِلَى هَذِهِ الْمَوَاضِعِ ؛ دَفْعًا لِلْحَرَجِ .

قَوْلُهُ : (وَلَوْ لَمْ يَحِدْ مَا يُزِيلُ بِهِ النَّجَاسَةَ صَلَّى مَعَهَا وَلَمْ يَعُدْ) .

إِنَّمَا ذَكَرَ بِكَلِمَةِ «مَا» ، وَهِيَ لِلْعُمُومِ ؛ لِيَتَنَاوَلَ الْمَائِعَاتِ جَمِيعًا .

(١) هو شمر بن حمدويه الهروي ، أبو عمرو ، لغوي ، أديب ، من أهل هواة «بخراسان» رحل في شبابه
 إلى العراق ، وأخذ عن ابن الأعرابي ، والأصمعي ، والفراء ، وأبي حاتم السجستاني وغيرهم ، ثم
 رجع إلى خراسان وأخذ عن : أصحاب النضر بن شميل ، والليث ، ومن تصانيفه : «الجييم» ، و«غريب
 الحديث» ، و«الرجال» و«الأودية» ، وتوفي في سنة ٢٥٥ هـ . ينظر : [الوافي بالوفيات ٢١١/٥ ،
 معجم المؤلفين ٣٠٦/٤] .

(٢) ينظر : «الغريبتين في القرآن والحديث» لأبي عبيد الهروي [١٧٨٨/٦] .

(٣) ينظر : «الفائق في غريب الحديث والأثر» للزمخشري [٣٩٤/٣] .

وَإِنْ كَانَ الطَّاهِرُ أَقَلَّ مِنَ الرَّبْعِ فَكَذَلِكَ عِنْدَ مُحَمَّدٍ عليه السلام، وَهُوَ أَحَدُ قَوْلَيْ الشَّافِعِيِّ؛ لِأَنَّ فِي الصَّلَاةِ فِيهِ تَرْكُ فَرْضٍ وَاحِدٍ، وَفِي الصَّلَاةِ عَرِيًّا تَرْكُ الْفُرُوضِ.

غاية البيان

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ فِي أَحَدِ قَوْلَيْهِ: يُعِيدُ. وَفِي قَوْلٍ آخَرَ: يُصَلِّي عُرِيًّا^(١).
وَعِنْدَنَا الْمَسْأَلَةُ عَلَى وَجْهَيْنِ: فَلَا يَخْلُو إِمَّا إِنْ كَانَ الطَّاهِرُ يَبْلُغُ رُبْعَ الثَّوبِ أَوْ لَا:

فَقِيَ الْأَوَّلِ: يُصَلِّي فِيهِ، وَلَا تَجُوزُ الصَّلَاةُ عُرِيًّا؛ لِأَنَّ نَجَاسَةَ رُبْعِ الثَّوبِ تُقَامُ مَقَامَ الْكُلِّ فِي حَالَةِ الْاِخْتِيَارِ؛ حَيْثُ لَا تَجُوزُ الصَّلَاةُ؛ فَكَذَا طَهَارَةُ رُبْعِ الثَّوبِ، يَنْبَغِي أَنْ تَقَوْمَ مَقَامَ الْكُلِّ فِي حَالَةِ الْاضْطِرَارِ.

وَكَذَا الْحُكْمُ فِي الثَّانِي عِنْدَ مُحَمَّدٍ؛ لِأَنَّ فِي الصَّلَاةِ فِيهِ يَلْزُمُ تَرْكُ فَرْضٍ وَاحِدٍ، وَهُوَ إِزَالَةُ النَّجَاسَةِ.

وَفِي الصَّلَاةِ عُرِيًّا تَرْكُ الْفُرُوضِ؛ وَهِيَ: سِتْرُ الْعَوْرَةِ، وَالْقِيَامُ، وَالرَّكُوعُ، وَالسُّجُودُ، وَلِأَنَّ السَّتْرَ أَقْوَى؛ لَوْجُوبِهِ فِي الصَّلَاةِ وَغَيْرِهَا، بِخِلَافِ النَّجَاسَةِ؛ حَيْثُ لَا يَلْزُمُ إِزَالَتُهُ لِلصَّلَاةِ، وَلِهَذَا إِذَا طَافَ [٥٨/١] عَارِيًّا؛ يَلْزُمُهُ دَمٌ، وَلَا يَلْزُمُهُ إِذَا طَافَ بِثَوْبٍ نَجَسٍ.

وَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ: هُوَ مُخَيَّرٌ بَيْنَ الصَّلَاةِ عَارِيًّا وَبَيْنَ الصَّلَاةِ فِيهِ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْ سِتْرِ الْعَوْرَةِ وَإِزَالَةِ النَّجَاسَةِ شَرْطٌ لِلصَّلَاةِ كَالْآخَرِ، فَلَا مَزِيَّةَ لِأَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ؛ فَيَكُونُ مُخَيَّرًا بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ^(٢).

(١) وَهَذَا أَصَحُّ الْقَوْلَيْنِ. يَنْظُرُ: «البيان» للعمرائي [٩٧/٢]، و«المجموع شرح المذهب» للنووي [١٤٢/٣].

(٢) وَالْأَفْضَلُ هُوَ السَّتْرُ، فَإِنَّ لِبَسَ الثَّوبِ النَجَسِ أَهْوَنُ مِنْ كَوْنِهِ عُرِيًّا، حَتَّى جَازَ الْأَوَّلُ خَارِجَ الصَّلَاةِ =

وَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ، وَأَبِي يُوسُفَ رحمهما: يَتَخَيَّرُ بَيْنَ أَنْ يُصَلِّيَ عُزْيَانًا، وَبَيْنَ أَنْ يُصَلِّيَ فِيهِ وَهُوَ الْأَفْضَلُ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَانِعٌ جَوَازَ الصَّلَاةِ حَالَةَ الْإِخْتِيَارِ، وَيَسْتَوِيَانِ فِي حَقِّ الْمِقْدَارِ، فَيَسْتَوِيَانِ فِي حُكْمِ الصَّلَاةِ، وَتَرْكُ الشَّيْءِ إِلَى خَلْفٍ؛ لَا يَكُونُ تَرْكًا، وَالْأَفْضَلِيَّةُ لِعَدَمِ اخْتِصَاصِ السَّتْرِ بِالصَّلَاةِ، وَاخْتِصَاصِ الطَّهَّارَةِ بِهَا.

غاية البيان

قَوْلُهُ: (وَيَسْتَوِيَانِ فِي حَقِّ الْمِقْدَارِ)، أَيُّ: تَسْتَوِي الْعَوْرَةُ وَالتَّجَاسُّةُ فِي حَقِّ الْمِقْدَارِ.

بيانه: أَنَّ فِي [١/١٣٩/م] كُلَّ مِنْهُمَا غَلِيظَةٌ وَخَفِيفَةٌ، وَكُلُّ قَدْرٍ يَمْنَعُ مِنَ النَّجَاسَةِ يَمْنَعُ مِنَ الْعَوْرَةِ، وَكُلُّ قَدْرٍ يَغْفِي مِنَ النَّجَاسَةِ يُغْفِي مِنْهَا، فَإِذَا اسْتَوَيَا فِي حَقِّ الْمِقْدَارِ يَسْتَوِيَانِ فِي حُكْمِ الصَّلَاةِ، فَيَكُونُ مُخَيَّرًا: إِنْ شَاءَ صَلَّى عُزْيَانًا وَإِنْ شَاءَ صَلَّى بِذَلِكَ الثَّوبِ.

قَوْلُهُ: (وَتَرْكُ الشَّيْءِ إِلَى خَلْفٍ؛ لَا يَكُونُ تَرْكًا).

هَذَا جَوَابٌ عَمَّا قَالَ مُحَمَّدٌ: إِنَّ فِي الصَّلَاةِ عَارِيًا تَرْكُ الثَّرَوِصِ. يَعْنِي: لَا تُسَلِّمُ أَنْ فِيهَا تَرْكًا لَهَا؛ لَوْجُودِ الْخَلْفِ، وَهُوَ الْإِيمَاءُ.

قَوْلُهُ: (وَالْأَفْضَلِيَّةُ)، إِنَّمَا ذَكَرَ هَذَا بَيَانًا لِلدَّلِيلِ عَلَى قَوْلِهِ: (وَهُوَ الْأَفْضَلُ).

بيانه: أَنَّ الصَّلَاةَ فِي ذَلِكَ الثَّوبِ إِنَّمَا صَارَ أَفْضَلَ؛ لِأَنَّ سَتْرَ الْعَوْرَةِ لَا تَخْتَصُّ بِالصَّلَاةِ؛ حَيْثُ يَجِبُ سَتْرُهَا فِي غَيْرِهَا أَيْضًا، وَالطَّهَّارَةُ تَخْتَصُّ بِالصَّلَاةِ؛ لِعَدَمِ وَجُوبِهَا فِي غَيْرِ الصَّلَاةِ، وَكَانَتْ رِعَايَةً مَا كَانَ وَاجِبًا دَائِمًا أَوَّلَى مِمَّا كَانَ وَاجِبًا فِي حَالٍ دُونَ حَالٍ.

= لا الثاني، وَمَنْ ابْتَلَى بِلَيْتَيْنِ بَخْتَارُ أَمُونَهُمَا. «المبسوط» للسرخسي [١/١٨٧]، «البحر الرائق» [١/٢٨٨]، «بداية الصنائع» [١/١١٧]، «حاشية الطحطاوي على مراقي الفلاح» [١/١٥٩].

وَمَنْ لَمْ يَجِدْ ثَوْبًا ؛ صَلَّى عُرْيَانًا قَاعِدًا ، يُومئُ بِالرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ ، هَكَذَا
فَعَلَهُ أَصْحَابُ [١٩/و] رَسُولِ اللَّهِ ﷺ .

غاية البيان

قوله: (وَمَنْ لَمْ يَجِدْ ثَوْبًا ؛ صَلَّى عُرْيَانًا قَاعِدًا ، يُومئُ بِالرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ) ،
أي: لَمْ يَجِدْ ثَوْبًا أَصْلًا ، لا طاهرًا ولا نجسًا^(١) ؛ لَأَنَّ حَكَمَ الثَّوْبِ التَّجَسُّسِ قَدْ مَرَّ .
والعُرْيَانُ بِمَعْنَى: العاري ، وتفسيرُ القعودِ عَنْ رُكْنِ الْإِسْلَامِ^(٢) عَلَيَّ
السُّغْدِي^(٣) : بَأَنْ يَمُدَّ رِجْلَيْهِ نَحْوَ الْقِبْلَةِ ؛ لِيَكُونَ أَقْرَبَ إِلَى السَّتْرِ .

قَالَ فِي «شرح الأقطع»^(٤) : قَالَ زُفَرٌ: يَصَلِّي قَائِمًا . وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ^(٥) .

وإِنْ صَلَّى قَائِمًا ، يَرْكُعُ وَيَسْجُدُ ؛ أَجْزَأَهُ عِنْدَنَا ؛ إِلَّا أَنَّ الْقُعُودَ أَفْضَلُ ؛ لَكُونَ
السَّتْرَ أَكْثَرُ ؛ لَوْجُوبِهِ فِي الصَّلَاةِ وَغَيْرِهَا ؛ لِحَقِّ اللَّهِ تَعَالَى وَحَقِّ الْعِبَادِ ، وَالْأَرْكَانُ لَا
تَجِبُ إِلَّا لِلَّهِ تَعَالَى ؛ لِأَنَّ السَّتْرَ لَا خَلْفَ لَهُ ، [١٣٩/١م] فَيَكُونُ تَرْكَائًا لَا إِلَى خَلْفٍ ،
وَالْأَرْكَانُ تَقُوتُ إِلَى خَلْفٍ ، وَهُوَ الْإِيمَاءُ ، وَالتَّرْكَؤُا إِلَى مَخْلَفٍ كَلَّا تَرُكْ .

فَإِنْ قُلْتَ: يَنْبَغِي أَلَّا تَجُوزَ الصَّلَاةُ قَائِمًا ؛ لِمَا قُلْتَ مِنْ دَلِيلِ الْأَفْضَلِيَّةِ ؟

(١) فَإِنْ أُبِيحَ لَهُ هَلْ يَلْزَمُهُ الْإِسْتِارُ؟ الْأَصَحُّ: يَجِبُ عَلَيْهِ ذَلِكَ . يَحْيَى الرَّهَائِيُّ . كَذَا جَاءَ فِي حَاشِيَةِ: «م» .
(٢) هُوَ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدٍ السُّغْدِيُّ الْقَاضِي أَبُو الْحَسَنِ الْمَلْقَبُ شَيْخَ الْإِسْلَامِ . وَالسُّغْدُ: (يَضُمُّ)
السَّيْنُ الْمُثَمَّلَةُ وَسَكُونُ الْغَيْنِ الْمُعْجَمَةِ وَفِي آخِرِهَا ذَالٌ مُثَمَّلَةٌ) نَاحِيَةُ كَثِيرَةِ الْمِيَاهِ وَالْأَشْجَارِ مِنْ
نَوَاحِي سَمَرْقَنْدَ . سَكَنَ بُخَارَى وَكَانَ إِمَامًا فَاضِلًّا فَقِيهًا مُنَاطِرًا . مِنْ تَصَانِيفِهِ: «التَّنْقِيحُ فِي الْفَتَاوِي»
و«شرح السَّيَرِ الْكَبِيرِ» . (تُوفِيَ سَنَةَ: ٤٦١ هـ) . يَنْظُرُ: «الجواهر المضية» لعبد القادر القرشي
[٢٧٩/٤] . و«تاج التراجم» لابن قُطْلُوبُغَا [ص/٢٠٩] . و«المِرْقَاةُ الْوَفِيَّةُ فِي طَبَقَاتِ الْحَنْفِيَّةِ»
لِلْقَاضِي زَيْدِ بْنِ أَبِي قَالِيَةَ [ق/٤٥/أ] مَخْطُوطُ مَكْتَبَةِ رَئِيسِ الْكِتَابِ - تَرْكِيَا/ (رَقْمُ الْحَفْظِ: ٦٧١) .

(٣) وَقَعَ فِي «ف»: «السُّغْدِي» هَكَذَا بِالضَّادِ الْمَهْمَلَةِ مُضْبُوطًا ، وَهُوَ صَحِيحٌ أَيْضًا . يَنْظُرُ: «معجم
البلدان» لِيَاقُوتِ الْحَمَوِيِّ [٢٢٢/٣ مادة: السغد] .

(٤) يَنْظُرُ: [شرح الأقطع لأبي نصر - (ق/٤٩أ)] .

(٥) يَنْظُرُ: «التهذيب في فقه الإمام الشافعي» لِلْبَغَوِيِّ [١٥٢/٢] . و«البيان» لِلْعَمْرَانِيِّ [١٢٧/٢] .

فَإِنْ صَلَّى قَائِمًا أَجْزَأَهُ؛ لِأَنَّ فِي الْقُعُودِ سِتْرَ الْعَوْرَةِ الْغَلِيظَةَ، وَفِي الْقِيَامِ
أَدَاءُ هَذِهِ الْأَرْكَانِ فَيَمِيلُ إِلَى أَيِّهِمَا شَاءَ، إِلَّا أَنَّ الْأَوَّلَ أَفْضَلُ؛ لِأَنَّ السَّتْرَ وَجَبَ
لِحَقِّ الصَّلَاةِ وَحَقِّ النَّاسِ، وَلِأَنَّهُ لَا خَلْفَ لَهُ، وَالْإِيمَاءُ خَلْفٌ عَنِ الْأَرْكَانِ.

وَيَنْوِي الصَّلَاةَ الَّتِي يَدْخُلُ فِيهَا بِنِيَّةٍ لَا يَفْصِلُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ التَّخْرِيمَةِ بِعَمَلٍ.
وَالْأَصْلُ فِيهِ قَوْلُهُ ﷺ: «الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ»، وَلِأَنَّ ابْتِدَاءَ الصَّلَاةِ بِالْقِيَامِ،

غاية البيان

قلت: في حق فساد الصَّلَاةِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ تَرْكِ الرُّكْنِ وَتَرْكِ السَّتْرِ عَلَى السَّوَاءِ
حَالَةَ الْاِخْتِيَارِ، فَلَا مَرِئَةَ لِأَحَدِهِمَا عَلَى الْآخِرِ، فَيَمِيلُ إِلَى أَيِّ الْوَجْهَيْنِ شَاءَ.

وما رُوِيَ فِي «الْمُبْسُوطِ»^(١) عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَابْنِ عُمَرَ؛ أَنَّهُمَا قَالَا: «الْعَارِي
يُصَلِّي قَاعِدًا بِالْإِيمَاءِ»^(٢). فَذَاكَ بَيَانُ الْأَفْضَلِيَّةِ؛ بِدَلِيلٍ مَا قُلْنَا.

قَوْلُهُ: (إِلَّا أَنَّ الْأَوَّلَ أَفْضَلُ)، وَهُوَ الصَّلَاةُ قَاعِدًا بِالْإِيمَاءِ.

قَوْلُهُ: (لَا خَلْفَ لَهُ)، أَيِ: لِلْسَّتْرِ.

قَوْلُهُ: (وَيَنْوِي الصَّلَاةَ الَّتِي يَدْخُلُ فِيهَا بِنِيَّةٍ لَا يَفْصِلُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ التَّخْرِيمَةِ
بِعَمَلٍ).

وَالْأَصْلُ فِيهِ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾
[البينة: هـ]. وَالْإِخْلَاصُ فِي الْعِبَادَةِ لَا يَكُونُ إِلَّا بِأَنْ تَكُونَ الْعِبَادَةُ لِلَّهِ تَعَالَى؛ وَذَلِكَ
لَا يَكُونُ إِلَّا بِالنِّيَّةِ؛ لِأَنَّ ابْتِدَاءَ الصَّلَاةِ بِالْقِيَامِ، وَهُوَ يَوْجَدُ كَثِيرًا وَلَا عِبَادَةَ؛ فَاحْتَاجَ
إِلَى النِّيَّةِ الْمُمَيَّزَةِ لِلْعِبَادَةِ عَنِ الْعَادَةِ؛ فَاشْتَرَطَتِ النِّيَّةُ.

(١) ينظر: «المبسوط» للسرْحَسِيِّ [١٨٦/١].

(٢) أثر ابن عباس وَخُذَهُ: أَخْرَجَهُ: عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «مُصَنَّفِهِ» [رقم/ ٤٦١٣]، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ
عَبَّاسٍ، قَالَ: «الَّذِي يُصَلِّي فِي السَّفِينَةِ، وَالَّذِي يُصَلِّي عُرْتَانًا، يُصَلِّي جَالِسًا».

وَضَعَفَهُ ابْنُ حَجَرٍ فِي: «الدَّرَايَةِ فِي تَخْرِيجِ أَحَادِيثِ الْهَدَايَةِ» لابْنِ حَجَرٍ [١٢٤/١].

وَهُوَ مُتَرَدِّدٌ بَيْنَ الْعَادَةِ وَالْعِبَادَةِ، وَلَا يَقَعُ التَّمْيِيزُ إِلَّا بِالنِّيَّةِ وَالْمُتَقَدِّمُ عَلَى التَّكْبِيرِ كَالْقَائِمِ^(١) عِنْدَهُ إِذَا لَمْ يُوجَدْ مَا يَقْطَعُهُ، وَهُوَ عَمَلٌ لَا يَلِيقُ بِالصَّلَاةِ. وَلَا مُعْتَبَرٌ بِالْمُتَأَخِّرَةِ مِنْهَا عَنْهُ؛ لِأَنَّ مَا مَضَى لَا يَقَعُ عِبَادَةً لِعَدَمِ النِّيَّةِ،

غاية البيان

قوله: (وَالْمُتَقَدِّمُ عَلَى التَّكْبِيرِ كَالْقَائِمِ عِنْدَهُ)، أي: القصد المتقدم على التكبير؛ كالموجود عند التكبير؛ إذا لم يوجد القاطع، وهو العمل المنافي للصلاة. مثل أن ينوي؛ فيشتري الحطب مثلاً.

قوله: (وَلَا مُعْتَبَرٌ [١/٥٨ ط] بِالْمُتَأَخِّرَةِ مِنْهَا عَنْهُ).

وفي [١/١٤٠ ط] بعض النسخ لم يذكر (عنه)^(٢)، أي: لا معتبر بالمتأخرة من النية عن التكبير.

ومعناه على ما روي في بعض النسخ: لا معتبر بالنية المتأخرة من التحريم، فعلى الأول جعل المتأخرة صفة مطلقة، بينها بقوله: (منها).

وإنما لم تعتبر النية المتأخرة؛ لما قلنا من دليل اشتراط النية، وكان القياس

(١) وقع بأصل غاية البيان: «كالقيام». وأما في باقي النسخ كما هو مثبت.

(٢) وأشار إليه المؤلف أيضاً في حاشية النسخة التي بخطه من «الهداية» [١/١٩ ق] مخطوط مكتبة فيض الله أفندي.

واللفظ الأول: هو لفظ المطبوع من «الهداية» [١/٤٦]، ومثله وقع في النسخة المنقولة عن نسخة المزرغينائي [١/٢٢ ق] ب/ مخطوط جامعة برنستون - أمريكا/ (رقم الحفظ: ٣٥٩٣). وفي نسخة الشَّهْرَكَندِي (المقروءة على أكمل الدين البابرتي) من «الهداية» [١/١٣ ق] مخطوط مكتبة فيض الله أفندي - تركيا، وفي النسخة التي بخط المؤلف [١/١٩ ق] مخطوط مكتبة فيض الله أفندي، وفي نسخة الأرزكاني من «الهداية» [١/١٥ ق] ب/ مخطوط مكتبة فيض الله أفندي - تركيا، وفي نسخة البايسوني من «الهداية» [١/١٥ ق] ب/ مخطوط مكتبة فيض الله أفندي - تركيا. وفي نسخة القاسمي [١/١٣ ق] مخطوط مكتبة كوبرلي فاضل أحمد باشا - تركيا. وفي نسخة ابن الفصيح من «الهداية» [١/٢٢ ق] مخطوط مكتبة ولي الدين أفندي - تركيا.

وَفِي الصَّوْمِ جُوزَتْ لِلضَّرُورَةِ. وَالنِّيَّةُ هِيَ الْإِرَادَةُ وَالشَّرْطُ أَنْ يَعْلَمَ بِقَلْبِهِ أَيَّ صَلَاةٍ يُصَلِّي، أَمَّا الذِّكْرُ بِاللِّسَانِ فَلَا^(١) مُعْتَبَرٌ بِهِ وَيَحْسُنُ ذَلِكَ؛ لِاجْتِمَاعِ عَزِيمَتِهِ.

غاية البيان

هُوَ فِي الصَّوْمِ أَيْضًا، إِلَّا أَنْ فِيهِ جُوزَتْ لِلضَّرُورَةِ؛ لِأَنَّ قِرَانَ النِّيَّةِ بِوَقْتِ انْفِجَارِ الصُّبْحِ؛ فِيهِ حَرَجٌ عَظِيمٌ؛ لِكَوْنِهِ وَقْتُ نَوْمٍ وَغَفْلَةٍ، بِخِلَافِ الصَّلَاةِ؛ فَإِنَّ الشُّرُوعَ فِيهَا فِي حَالِ الْيَقَظَةِ، فَبَقِيَ الْحُكْمُ عَلَى الْقِيَاسِ، وَهُوَ أَنْ تَكُونَ النِّيَّةُ مُقَارِنَةً بِالشُّرُوعِ. وَعَنِ الشَّيْخِ أَبِي الْحَسَنِ الْكَرْخِيِّ: أَنَّهُ تَجُوزُ النِّيَّةُ الْمُتَأَخِّرَةُ فِي الصَّلَاةِ أَيْضًا، وَاخْتَلَفُوا عَلَى قَوْلِهِ؛ قِيلَ: إِلَى التَّعَوُّذِ. وَقِيلَ: إِلَى الرَّكْعِ. وَقِيلَ: إِلَى أَنْ يَرْفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرَّكْعِ^(٢).

قَوْلُهُ: (وَالشَّرْطُ أَنْ يَعْلَمَ بِقَلْبِهِ)، أَيُّ: صَلَاةٍ يُصَلِّي، وَهُوَ الْمَرْوِيُّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَلَمَةَ قَالَ: إِنْ كَانَ عِنْدَ الشُّرُوعِ بَحِثٌ لَوْ سُئِلَ عَنْهُ أَيَّ صَلَاةٍ يُصَلِّي؟ يَجِيبُ عَلَى الْبَدِيهِةِ؛ فَهِيَ نِيَّةٌ تَامَّةٌ، وَلَوْ احْتِجَّ إِلَى التَّأَمُّلِ لَا تَجُوزُ^(٣)، وَاشْتَرِطَ عِلْمُ الْقَلْبِ؛ لَكَوْنِ النِّيَّةِ عَمَلِ الْقَلْبِ، وَفَعَلَ اللِّسَانُ تَرْجَمَةً عَنْ ذَلِكَ.

قَوْلُهُ: (وَلَا مُعْتَبَرٌ بِهِ)، أَيُّ: لَا مُعْتَبَرٌ بِالذِّكْرِ بِاللِّسَانِ، يَعْنِي: وَجُودُهُ وَعَدْمُهُ سَوَاءٌ فِي حَقِّ جَوَازِ الصَّلَاةِ، وَلَا يَتَوَقَّفُ الْجَوَازُ عَلَيْهِ بَعْدَ أَنْ وَجِدَتْ نِيَّةُ الْقَلْبِ، وَإِنَّمَا يَحْسُنُ الذِّكْرُ بِاللِّسَانِ؛ لِاجْتِمَاعِ الْعَزِيمَةِ بِهِ.

(١) فِي نَسْخِ غَايَةِ الْبَيَانِ: «وَلَا».

(٢) يَنْظُرُ: «الْبَحْرُ الرَّائِقُ» [٢٨٨/١]، «حَاشِيَةُ ابْنِ عَابِدِينَ» [١٤٥/١].

(٣) وَلَوْ كَانَ الْمُصَلِّي بِحَالٍ إِنْ سَأَلَ: أَيُّ صَلَاةٍ تُصَلِّي؟ أَجَابَ فِي الْفَوْرِ مِنْ غَيْرِ تَكْلُفٍ جَازَتْ صَلَاتُهُ، وَهُوَ الْأَصَحُّ. يَنْظُرُ: «الْوَقَايَةُ» [ص ١٤٣]، «وَعَمْدَةُ الرِّعَايَةِ» [١٥٩/١]، «وَهْدَايَةُ ابْنِ الْعَمَادِ» [ص ٤٥٦]، «وَالدَّرُ الْمُخْتَارُ» [٤١٥/١]، «وَنَفْعُ الْمُفْتَى» [ص ٢٣٧]، وَ«الْمِرَاقِيُّ» [ص ٢١٧]، [٢٣٧]، وَغَيْرُهَا.

ثُمَّ إِنْ كَانَتْ (١) الصَّلَاةُ نَفْلًا يَكْفِيهِ مُطْلَقُ النِّيَّةِ ، وَكَذَلِكَ إِنْ كَانَتْ سُنَّةً فِي الصَّحِيحِ ، وَإِنْ كَانَتْ فَرَضًا لَا بُدَّ مِنْ تَعْيِينِ فَرَضٍ كَالظُّهْرِ مَثَلًا ؛ لِاخْتِلَافِ الْفُرُوضِ .

غاية البيان

قوله: (ثُمَّ إِنْ كَانَتْ الصَّلَاةُ نَفْلًا...) . إِلَى آخِرِهِ .

اعلم: أَنَّ الصَّلَاةَ لَا تَخْلُو إِمَّا إِنْ [١/١٤٠ ط/م] كَانَتْ فَرَضًا أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ ؛ فَقِي الْفَرَضِ تَحْتَاجُ إِلَى التَّعْيِينِ ؛ لِتَزَاحُمِ الْفُرُوضِ أَدَاءً وَقَضَاءً ، فَيَقُولُ: نَوَيْتُ ظُهْرَ الْيَوْمِ ، أَوْ عَصَرَ الْيَوْمِ ، أَوْ فَرَضَ الْوَقْتِ ، أَوْ ظَهَرَ الْوَقْتِ .

فَإِنْ نَوَى الظُّهْرَ لَا غَيْرُ لَا يَجُوزُ ؛ لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ ظَهَرَ الْيَوْمِ أَوْ ظَهَرَ يَوْمٍ آخَرَ ، وَكَذَا لَا يَجُوزُ فِي الْجُمُعَةِ إِذَا نَوَى فَرَضَ الْوَقْتِ ؛ بَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ نِيَّةُ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ .

وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ: أَنَّهُ يَحْتَاجُ مَعَ نِيَّةِ التَّعْيِينِ إِلَى نِيَّةِ الْفَرَضِ (٢) . وَهُوَ ضَعِيفٌ ؛ لِأَنَّهُ فِي ضِمْنِ التَّعْيِينِ يَحْصُلُ الْفَرَضُ .

أَمَّا النِّفْلُ: فَيَجُوزُ بِنِيَّةٍ مُطْلَقَةٍ ؛ بِأَنْ قَالَ: «نَوَيْتُ أَنْ أُصَلِّيَ» ، وَكَذَا التَّرَاوِيحُ وَسَائِرُ السُّنَنِ عِنْدَ عَامَّةِ الْمَشَائِخِ (٣) ؛ إِلَّا أَنْ أَصَلَ النِّيَّةَ إِنَّمَا اشْتَرَطَ ؛ لِيَصِيرَ الْعَقْلُ قُرْبَةً ، وَلَا تَزَاحُمَ هُنَا لَتَعْيِينِ النِّفْلِ ؛ لِكُونِهِ أَدْنَى .

وَالسُّنَّةُ: نَفْلٌ أَيْضًا ؛ لِكُونِهَا زِيَادَةً عِبَادَةٍ شَرَعَتْ لِتَكْمِيلِ الْفَرَائِضِ .

وَلَا يُشْتَرَطُ نِيَّةُ أَعْدَادِ الرُّكْعَاتِ ، وَكَذَا لَا يُشْتَرَطُ نِيَّةُ الْكَعْبَةِ ، وَهُوَ الصَّحِيحُ ؛ لَكِنْ نِيَّةُ الْقِبْلَةِ أَفْضَلُ . وَنِيَّةُ الْمَخْرَابِ - أَوْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ - لَا تَجُوزُ إِلَّا إِذَا نَوَى

(١) فِي أَصْلِ الْهَدَايَةِ: «كَانَ» وَالْمَشْبُوتُ هُوَ الْجَادَةُ .

(٢) يَنْظُرُ: «الْمَهْذَبُ فِي فِقْهِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ» لِلشَّيرَازِيِّ [١/١٣٤] . وَ«التَّهْذِيبُ فِي فِقْهِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ» لِلْبَغْوَِيِّ [٢/٧٣] . وَ«الْمَجْمُوعُ شَرْحُ الْمَهْذَبِ» لِلنَّوَوِيِّ [٣/٢٧٩] .

(٣) يَنْظُرُ: «فَتْاوَى التَّوَاظِلِ» [ص ٣٧، ٣٨] ، «الْمَبْسُوطُ» [١/١٠] ، «بِدَائِعُ الصَّنَائِعِ» [١/٣٣٣] ، «الْعَنَايَةُ» [١/٢٦٥، ٢٦٦] ، «فَتْحُ الْقَدِيرِ» [١/٢٦٥، ٢٦٦] ، «الْبَحْرُ الرَّائِقُ» [١/٢٩٢] .

وَإِنْ كَانَ مُقْتَدِيًا بِغَيْرِهِ يَنْوِي الصَّلَاةَ وَمُتَابَعَتَهُ؛ لِأَنَّهُ يَلْزَمُهُ فَسَادُ الصَّلَاةِ مِنْ جِهَتِهِ، فَلَا بُدَّ مِنَ التَّزَامِهِ.

﴿ غاية البيان ﴾

بالمَقَامِ جِهَةً الكَعْبَةِ.

قَوْلُهُ: (وَإِنْ كَانَ مُقْتَدِيًا...) إِلَى آخِرِهِ.

اعْلَمْ: أَنَّ الْمُقْتَدِيَّ يَخْتَاجُ إِلَى نِيَّتَيْنِ: نِيَّةِ الصَّلَاةِ، وَنِيَّةِ الْمُتَابَعَةِ^(١).

أَمَّا نِيَّةُ الصَّلَاةِ: فَلَمَّا قُلْنَا فِي الْمَنْفَرِدِ.

وَأَمَّا نِيَّةُ الْمُتَابَعَةِ: فَلِأَنَّ فَسَادَ صَلَاتِهِ تَلْزَمُ مِنْ فَسَادِ صَلَاةِ إِمَامِهِ، وَضَرَرُ الْفَسَادِ

لَا يَجُوزُ أَنْ يُلْحَقَهُ بِدُونِ التَّزَامِهِ؛ فَيَشْتَرِطُ نِيَّةُ الْمُتَابَعَةِ.

ثُمَّ إِذَا نَوَى صَلَاةَ الْإِمَامِ هَلْ يُجْزئُهُ^(٢)؟

قَالَ فِي «الْخُلَاصَةِ»: «لَا يُجْزئُهُ». وَقَالَ فِي «[١/١٤١م] شَرْحِ الطَّحَاوِيِّ»:

«أَجْزَأَهُ وَقَامَ مَقَامَ نِيَّتَيْنِ»^(٣).

وَعَنْ شَيْخِ الْإِسْلَامِ خَوَاهِرُ زَادَهُ يَقُولُ: شَرَعْتُ فِي صَلَاةِ الْإِمَامِ. وَقِيلَ: يَزِيدُ

عَلَى هَذَا: وَاقْتَدَيْتُ بِهِ.

وَقِيلَ: يَخْتَاجُ الْمُقْتَدِيُّ إِلَى أَرْبَعَةِ أَشْيَاءَ: نِيَّةِ الصَّلَاةِ وَتَعْيِينِهَا، وَنِيَّةِ الْاِقْتِدَاءِ،

وَنِيَّةِ الْقِبْلَةِ. وَالصَّحِيحُ مَا ذَكَرَ أَوَّلًا.

(١) وَالْأَفْضَلُ: أَنْ يَنْوِيَ الْمُتَابَعَةَ بَعْدَ قَوْلِ الْإِمَامِ «اللَّهُ أَكْبَرُ» حَتَّى يَصِيرَ مُقْتَدِيًا، وَلَوْ نَوَى حِينَ وَقَفَ

الْإِمَامُ مَوْقِفَ الْإِمَامَةِ جَازَ عِنْدَ عَامَةِ الْعُلَمَاءِ. انْظُرْ: «الْجَوْهَرَةُ النَّبِيرَةُ» [٥٩/١].

(٢) قَالَ فِي «الْبَنَائِبِيعِ شَرْحِ مُخْتَصَرِ الْقُدُورِيِّ» [ق ١٨]: وَذَكَرَ ابْنُ مِقَاتٍ عَنْ أَبِي يُوسُفَ فِيمَنْ خَرَجَ مِنْ

مَنْزِلِهِ يَرِيدُ صَلَاةَ الظُّهْرِ أَوْ صَلَاةَ مِنْ صَلَوَاتِ الْفَرَضِ لِيُصَلِّيَهَا مَعَ الْإِمَامِ فِي جَمَاعَةٍ، فَلَمَّا انْتَهَى إِلَى

الْإِمَامِ دَخَلَ مَعَهُ فِي تِلْكَ الصَّلَاةِ وَلَمْ يَحْضُرِ النِّيَّةَ فِي تِلْكَ الصَّلَاةِ، أَنَّهُ يَجْزئُهُ، وَلَا أَعْلَمُ أَحَدًا خَالَفَ

أَبَا يُوسُفَ فِي ذَلِكَ.

(٣) يَنْظُرْ: «شَرْحُ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ» لِلْبَزْذَوِيِّ [ق ٥٥].

قَالَ: وَيَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ فِي الصَّلَاةِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قُولُوا وَجْهَكُمْ شَطْرَهُ﴾ [البقرة: ١٤٤] ثُمَّ مَنْ كَانَ بِمَكَّةَ فَقَرَضُهُ إِصَابَةُ عَيْنِهَا، وَمَنْ كَانَ غَائِبًا فَقَرَضُهُ إِصَابَةُ جِهَتِهَا، هُوَ الصَّحِيحُ؛ لِأَنَّ التَّكْلِيفَ بِحَسَبِ الْوُسْعِ.

غاية البيان

قوله: (وَيَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ فِي الصَّلَاةِ...) إلى آخره.

اعْلَمْ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ حِينَ قَدِمَ [٥٩/١] الْمَدِينَةَ يُصَلِّي نَحْوَ بَيْتِ الْمُقَدَّسِ سِتَّةَ عَشَرَ أَوْ سَبْعَةَ عَشَرَ شَهْرًا^(١)، وَكَانَ يَتَوَقَّعُ مِنْ رَبِّهِ أَنْ يَحْوِلَهُ إِلَى الْكَعْبَةِ؛ لِأَنَّهَا قِبْلَةُ أَبِيهِ إِبْرَاهِيمَ، وَأَدْعَى لِلْعَرَبِ إِلَى الْإِيمَانِ؛ لِأَنَّهَا مَفْخَرَتُهُمْ وَمَزَارُهُمْ وَمَطَافُهُمْ، ثُمَّ وَجَّهَ إِلَى الْكَعْبَةِ حَيْثُ نَزَلَ: ﴿قَوْلٌ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾، أَي: تَلْقَاهُ. ﴿وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ قُولُوا وَجْهَكُمْ شَطْرَهُ﴾ [البقرة: ١٤٤]^(٢)، أَي: وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فِي بَرٍّ أَوْ بَحْرٍ، وَأَرَدْتُمْ الصَّلَاةَ؛ قُولُوا وَجْهَكُمْ تَلْقَاهُ، أَي: فِي جِهَتِهِ وَسَمْتِهِ.

ثُمَّ مَنْ كَانَ مُشَاهِدًا لِلْكَعْبَةِ؛ يُفْتَرَضُ عَلَيْهِ إِصَابَةُ عَيْنِهَا، وَمَنْ كَانَ غَائِبًا عَنْهَا؛ فَقَرَضُهُ إِصَابَةُ الْجِهَةِ؛ لِأَنَّ الطَّاعَةَ بِحَسَبِ الطَّاقَةِ، وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ.

وَعَنْ بَعْضِهِمْ^(٣): أَنَّهُ يَجِبُ إِصَابَةُ عَيْنِ الْكَعْبَةِ، بِالْاجْتِهَادِ فِي حَالَةِ الْبُعْدِ

(١) كذا ذكره البخاري. كذا جاء في حاشية: «و».

(٢) أخرجه: البخاري في كتاب التمني / باب ما جاء في إجازة خبر الواحد الصدوق في الأذان والصلاة والصوم والفرائض والأحكام [رقم / ٦٨٢٥]، ومسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة / باب تحويل القبلة من القدس إلى الكعبة [رقم / ٥٢٥]، عَنِ الْبَرَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «لَمَّا قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَدِينَةَ صَلَّى نَحْوَ بَيْتِ الْمُقَدَّسِ سِتَّةَ عَشَرَ أَوْ سَبْعَةَ عَشَرَ شَهْرًا، وَكَانَ يُجِبُّ أَنْ يُوجَّهَ إِلَى الْكَعْبَةِ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ فَلَا تُدْرِكُهُ الْبَصَرُ قِبْلَةً تَرْضَاهَا﴾، فَوُجَّهَ نَحْوَ الْكَعْبَةِ، وَصَلَّى مَعَهُ رَجُلٌ الْعَصْرَ، ثُمَّ خَرَجَ فَمَرَّ عَلَى قَوْمٍ مِنَ الْأَنْصَارِ، فَقَالَ: هُوَ يَشْهَدُ أَنَّهُ صَلَّى مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، وَأَنَّهُ قَدْ وَجَّهَ إِلَى الْكَعْبَةِ، فَاثْبَرُوا وَهُمْ رُكُوعٌ فِي صَلَاةِ الْعَصْرِ». لفظ البخاري.

(٣) هم من أصحابنا. كذا جاء في حاشية: «و». وهو قول أبي عبد الله البصري. كذا قاله الكاساني =

وَمَنْ كَانَ خَائِفًا، يُصَلِّي إِلَى أَيِّ جِهَةٍ قَدَرَ؛ لِتَحَقُّقِ الْعُذْرِ فَأَشْبَهَ حَالَهُ
الِاشْتِبَاهِ.

غاية البيان

أَيْضًا، وَذَكَرُ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ فِي الْقُرْآنِ دُونَ الْكَعْبَةِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْوَاجِبَ مُرَاعَاةُ
الْجِهَةِ دُونَ الْعَيْنِ.

وَعَنْ بَعْضِ مَشَايِخِنَا: أَنَّ الْكَعْبَةَ قِبْلَةٌ مَنْ يُصَلِّي فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ،
وَالْمَسْجِدِ قِبْلَةٌ مَنْ يُصَلِّي فِي مَكَّةَ، وَمَكَّةَ قِبْلَةٌ أَهْلِ الْحَرَمِ، وَالْحَرَمَ قِبْلَةُ الْعَالَمِ.

قَوْلُهُ: (وَمَنْ كَانَ خَائِفًا، يُصَلِّي إِلَى أَيِّ جِهَةٍ [١/١١٥ ط/م] قَدَرَ)، أَيُّ: مَنْ خَافَ
الْعُدُوَّ^(١) أَوْ السَّبْعَ، أَوْ الْغَرَقَ، بِأَنْ يَبْقَى عَلَى لَوْحٍ بَعْدَ انْكِسَارِ السَّفِينَةِ؛ يَجُوزُ لَهُ أَنْ
يُصَلِّيَ إِلَى أَيِّ جِهَةٍ قَدَرَ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا جَازَ التَّوَجُّهُ إِلَى جِهَةٍ قَدَرَ - لِلْمُسْتَبْهِ عَلَيْهِ الْقِبْلَةُ
بَسَبَبِ الْعُذْرِ - جَازَ لِلْخَائِفِ كَذَلِكَ^(٢)؛ لِوُجُودِ الْعُذْرِ فِيهِ.

رُويَ أَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا﴾، أَيُّ: وَجُوهَكُمْ. ﴿فَتَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾
[البقرة: ١١٥]. فَهُنَاكَ قِبْلَةُ اللَّهِ، وَجِهَتُهُ الَّتِي أَمَرَكُمْ بِالتَّوَجُّهِ إِلَيْهَا، نَزَلَتْ^(٣) فِي قَوْمٍ
اشْتَبَهَتْ عَلَيْهِمُ الْقِبْلَةُ فِي السَّفَرِ فَصَلُّوا إِلَى أَنْحَاءٍ مُخْتَلِفَةٍ بِالتَّحَرِّيِ، فَلَمَّا قَدِمُوا
سَأَلُوا رَسُولَ اللَّهِ. وَهَذَا عَنْ عَطَاءٍ^(٤).

وَعَنْ ابْنِ عُمرَ: أَنَّهَا نَزَلَتْ فِي صَلَاةِ الْمُسَافِرِ عَلَى الرَّاحِلَةِ^(٥).

= فِي «بَدَائِعِ الصَّنَائِعِ» [١/١١٨].

(١) كَمَا فِي صَلَاةِ الْخَوْفِ. كَذَا جَاءَ فِي حَاشِيَةِ: «و».

(٢) أَيُّ: التَّوَجُّهُ إِلَى أَيِّ جِهَةٍ قَدَرَ. كَذَا جَاءَ فِي حَاشِيَةِ: «م».

(٣) فِي الْأَصْلِ: «نَزَلَ»، وَالْمَثْبُوتُ مِنْ: «ت»، «م»، «ل»، «و»، «و»، «ف».

(٤) أَخْرَجَهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ فِي «سُنَنِهِ / قِسْمِ التَّفْسِيرِ» [٢/٦١١]. عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ بِهِ نَحْوُهُ.

(٥) أَخْرَجَهُ الدَّارِقُطَنِيُّ فِي «سُنَنِهِ» [٢/٦]، عَنْ ابْنِ عُمرَ: «أَنَّهَا نَزَلَتْ فِي التَّطَوُّعِ خَاصَّةً حَيْثُ تَوَجَّهَ بِكَ
بِعَيْرِكَ».

فَإِنْ اشْتَبَهَتْ عَلَيْهِ الْقِبْلَةُ وَلَيْسَ بِحَضْرَتِهِ مَنْ يَسْأَلُهُ؛ عَنْهَا اجْتَهَدَ وَصَلَّى.
لِأَنَّ الصَّحَابَةَ رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ تَحَرُّوا وَصَلُّوا وَلَمْ يُنْكَرْ عَلَيْهِمْ رَسُولُ
اللَّهِ ﷺ، وَلِأَنَّ الْعَمَلَ بِالذَّلِيلِ الظَّاهِرِ وَاجِبٌ عِنْدَ انْعِدَامِ دَلِيلٍ فَوْقَهُ،
وَالِاسْتِخْبَارُ فَوْقَ التَّحَرِّيِ.

فَإِنْ عَلِمَ أَنَّهُ أَخْطَأَ بَعْدَ مَا صَلَّى لَا يُعِيدُهَا.

غاية البيان

وَقِيلَ مَعْنَاهُ: فَإِنَّمَا تَوَلَّوْا وَجُوهَكُمْ لِلدُّعَاءِ وَالذِّكْرِ، وَلَمْ يَرِدِ الصَّلَاةُ.
قَوْلُهُ: (فَإِنْ اشْتَبَهَتْ عَلَيْهِ الْقِبْلَةُ وَلَيْسَ بِحَضْرَتِهِ مَنْ يَسْأَلُهُ؛ اجْتَهَدَ وَصَلَّى).
إِنَّمَا قَيَّدَ بِالِاشْتِبَاهِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَشْتَبِهْ لَا تَجُوزُ صَلَاتُهُ إِلَى جِهَةِ التَّحَرِّيِ، بَلْ
يَجِبُ التَّوَجُّهُ إِلَى جِهَةِ الْكَعْبَةِ.

وَإِنَّمَا قَيَّدَ بَعْدَ (مَنْ يَسْأَلُهُ) عِنْدَهُ؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ عِنْدَهُ مَنْ يَسْأَلُهُ لَا تَجُوزُ صَلَاتُهُ
بِالتَّحَرِّيِ، وَيَجِبُ عَلَيْهِ الْاسْتِخْبَارُ حِينَئِذٍ.

وَإِنَّمَا قَيَّدَ بِالْحَضَرَةِ: إِشَارَةً إِلَى أَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَطْلُبَ مَنْ يَسْأَلُهُ، وَإِنَّمَا
قَيَّدَ بِقَوْلِهِ: (اجْتَهَدَ وَصَلَّى)؛ لِأَنَّهُ إِذَا صَلَّى بِدُونِ الْاجْتِهَادِ؛ لَا تَجُوزُ صَلَاتُهُ، حَتَّى
رُويَ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ: أَنَّهُ يَكْفُرُ؛ لاسْتِخْفَافِهِ بِالذِّينِ.

قَالَ فِي «النَّوَاذِلِ»^(١) فِي: «رَجُلٍ صَلَّى إِلَى غَيْرِ الْقِبْلَةِ مَتَعَمِّدًا فَوَافَقَ ذَلِكَ
الْكَعْبَةَ: قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: [١/٢١٤م] هُوَ كَافِرٌ. وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ: جَازَتْ صَلَاتُهُ».

وَقَالَ الْفَقِيهُ أَبُو اللَّيْثُ: «الْقَوْلُ مَا قَالَهُ أَبُو حَنِيفَةَ، إِنْ كَانَ فَعَلَ ذَلِكَ عَلَى وَجْهِ

(١) النوازل عند الإطلاق: هي «النوازل من الفتاوى» ويُسمى أيضاً: «مجموع النوازل»، لأبي الليث
نصر بن محمد السمرقندي. ومطلع المسألة هناك: «روى الحسن بن أبي مالك عن أبي يوسف أنه
قال في رجلٍ صلَّى...». ينظر: «النوازل من الفتاوى» [ق٢٦ب/ب] مخطوط مكتبة فيض الله أفندي
- تركيا/ (رقم الحفظ: ٩٩٥).

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: يُعِيدُهَا إِذَا اسْتَدْبَرَ؛ لِتَقْيُّنِهِ بِالْخَطَأِ. وَنَحْنُ نَقُولُ: لَيْسَ فِي وَسْعِهِ إِلَّا التَّوَجُّهُ إِلَى جِهَةِ التَّحَرِّيِ، وَالتَّكْلِيفُ مُقَيَّدٌ بِالْوُسْعِ.

غاية البيان

الاعتقاد^(١).

وإنما جازت صلاته بالاجتهاد؛ لقوله تعالى: ﴿فَأَيْنَمَا تُولُونَ﴾ فَشَمَّ رَجَهُ اللَّهُ. ولأنَّ العمل بالدليل الرَّاجح واجبٌ، وهو غلبة الظن عند انعدام دليل فوقه، والخبر فوق الاجتهاد، إذا كان المخبر من أهل ذلك الموضع، وإذا كانا مسافرين لا يلتفت إلى الخبر.

قَالَ فِي «التَّحْفَةِ»: «إِذَا كَانَ فِي الْمَفَازَةِ، وَالسَّمَاءِ مُصْحَبَةً^(٢)، وَلَهُ عِلْمٌ بِالاسْتِدْلَالِ بِالنُّجُومِ عَلَى الْقِبْلَةِ؛ لَا يَجُوزُ لَهُ التَّحَرِّيُّ؛ لِأَنَّ هَذَا فَوْقَ التَّحَرِّيِّ^(٣)». قَوْلُهُ: (وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: يُعِيدُهَا إِذَا اسْتَدْبَرَ^(٤)).

إنما قيّد به؛ لأنَّ في التَّيَاسُرِ والتَّيَاسُرِ لَا يُعِيدُ اتِّفَاقًا، وَقَاسَ عَلَى مَا إِذَا تَحَرَّى بَيْنَ ثَوْبَيْنِ أَحَدُهُمَا نَجَسٌ وَالْآخَرُ طَاهِرٌ، فَصَلَّى ثُمَّ تَبَيَّنَ أَنَّهُ صَلَّى فِي النِّجَسِ؛ يُعِيدُ اتِّفَاقًا.

(١) قال في الخلاصة: والمختار أنه يكفر في الصلاة بغير طهارة؛ لأنه كالمستخف به، وبه أخذ الفقيه أبو الليث. أما لا يكفر بالصلاة في الثوب النجس وعلى غير القبلة هذا اختيار الإمام على السغدري، قال: لأن الصلاة في الثوب النجس وإلى غير القبلة جائز حالة العذر، قال الصدر الشهيد: وبه نأخذ. أما الصلاة بغير وضوء فلا يؤتى به بحال فيكفر، قال الصدر الشهيد: وبه نأخذ. ينظر: «خلاصة الفتاوى» للبخاري [ق ٧٨]، «التجنيس والمزيد» لصاحب «الهداية» مسألة (٤٢٨).

(٢) مُصْحَبَةٌ: مِنَ الصُّخْرِ، وَهُوَ ذَهَابُ الْغَيْمِ، وَقَدْ أَصْحَبَتِ السَّمَاءُ: إِذَا ذَهَبَ غَيْمُهَا وَأَنْكَشَفَ، فَهِيَ مُصْحَبَةٌ، وَيَوْمٌ مُصْحَحٌ. ينظر: «المغرب في ترتيب المغرب» للمُعْطَرِزِيِّ [ص/٢٦٤].

(٣) ينظر: «تحفة الفقهاء» لعلاء الدين السمرقندي [١١٩/١ - ١٢٠].

(٤) ينظر: «البيان» للعمراني [١٣٣/٢]، و«العزیز شرح الوجيز» للرافعي [٤٣٦/١]. و«المجموع شرح المذهب» للنووي [٢٣٦/٢].

وَإِنْ عَلِمَ ذَلِكَ فِي الصَّلَاةِ؛ اسْتَدَارَ إِلَى الْقِبْلَةِ؛ لِأَنَّ أَهْلَ قِبَاءٍ لَمَّا سَمِعُوا بِتَحَوُّلِ الْقِبْلَةِ اسْتَدَارُوا كَهَيْئَتِهِمْ، وَاسْتَحْسَنَهُ النَّبِيُّ ﷺ. وَكَذَا إِذَا تَحَوَّلَ رَأْيُهُ إِلَى جِهَةٍ أُخْرَى تَوَجَّهَ إِلَيْهَا؛ لِوُجُوبِ الْعَمَلِ بِالِاجْتِهَادِ فِيمَا [١٩/ظ] يَسْتَقْبِلُ مِنْ غَيْرِ نَقْضِ الْمُؤَدَّى قَبْلَهُ.

غاية البيان

لنا: أَنَّهُ مَأْمُورٌ بِالتَّوَجُّهِ إِلَى جِهَةِ التَّحَرِّيِ عِنْدَ الْاشْتِبَاهِ، وَقَدْ أَتَى بِمَا أَمَرَ بِهِ، وَلَمْ يُؤْمَرْ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ [١/٩٥هـ] حَيْثُ صَلَّوْا إِلَى أَنْحَاءٍ مُخْتَلِفَةٍ، ثُمَّ عَلِمُوا أخطاءهم.

وَقِيَاسُهُ عَلَى الثَّوْبِ فَاسِدٌ؛ لِأَنَّهُ مَأْمُورٌ بِالصَّلَاةِ فِي ثَوْبٍ طَاهِرٍ، وَلَمْ يُوجَدْ، بِخِلَافِ مَسْأَلَتِنَا؛ فَإِنَّ الْمَأْمُورَ بِهِ وَجِدَ؛ لِأَنَّ الْقِبْلَةَ هِيَ جِهَةُ التَّحَرِّيِ عِنْدَ الْاشْتِبَاهِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَإِنَّمَا تُؤَلُّوا فُتْرًا وَجْهَ اللَّهِ﴾؛ فَصَارَ كَمَا إِذَا تَيَاسَرَ أَوْ تَيَاسَرَ.

قَوْلُهُ: (وَإِنْ عَلِمَ ذَلِكَ فِي الصَّلَاةِ؛ اسْتَدَارَ إِلَى الْقِبْلَةِ).

يَعْنِي: إِنْ عَلِمَ خَطَأَهُ فِي الصَّلَاةِ؛ اسْتَدَارَ إِلَى الْقِبْلَةِ بِلا [١/١٤٢هـ/ظ] اسْتِثْنَاءٍ، كَمَا فَعَلَ أَهْلُ قِبَاءٍ؛ حَيْثُ بَلَغَهُمْ نَسْخُ الْقِبْلَةِ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ؛ فَاسْتَدَارُوا إِلَيْهَا؛ فَاسْتَحْسَنَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (١).

وَكَذَا إِذَا تَحَوَّلَ رَأْيُهُ إِلَى جِهَةٍ أُخْرَى تَوَجَّهَ إِلَيْهَا؛ لِأَنَّ الْعَمَلَ بِالِاجْتِهَادِ وَاجِبٌ؛ إِذَا لَمْ يَوْجَدْ دَلِيلٌ فَوْقَهُ؛ فَلَا يَنْقُضُ مَا قَبْلَهُ؛ لِأَنَّ دَلِيلَ الْاجْتِهَادِ بِمَنْزِلَةِ دَلِيلِ النَّسْخِ، وَآثَرُ النَّسْخِ يَظْهَرُ فِي الْمُسْتَقْبَلِ لَا فِي الْمَاضِي، فَكَذَا الْاجْتِهَادُ. قِيلَ: يَسْتَدِيرُ مِنَ الْجَانِبِ الْأَيْمَنِ، لَا مِنَ [الْجَانِبِ] (٢) الْأَيْسَرِ، فَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ عَلَى وَجْهِ الْاسْتِخْبَابِ لَا الْوُجُوبِ.

(١) مَضَى تَخْرِيجُهُ.

(٢) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَتَيْنِ: زِيَادَةٌ مِنْ: «ت»، «لَم»، «وَالز»، «وَالو»، «وَالف».

وَمِنْ أُمَّ قَوْمًا فِي لَيْلَةٍ مُظْلِمَةٍ فَتَحَرَّى الْقِبْلَةَ وَصَلَّى إِلَى الْمَشْرِقِ ، وَتَحَرَّى
مَنْ خَلْفَهُ فَصَلَّى كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ إِلَى جِهَةٍ ، وَكُلُّهُمْ خَلْفَهُ وَلَا يَعْلَمُونَ مَا صَنَعَ
الْإِمَامُ أَجْزَأُهُمْ ؛ لِوُجُودِ التَّوَجُّهِ إِلَى جِهَةِ التَّحَرِّي ، وَهَذِهِ الْمُخَالَفَةُ غَيْرُ مَانِعَةٍ
كَمَا فِي جَوْفِ الْكَعْبَةِ .

غاية البيان

وَقُبَاء - بِالضَّمِّ وَالْمَدِّ - : مِنْ قُرَى الْمَدِينَةِ ، يُتَوَّنُ وَلَا يُتَوَّنُ . كَذَا فِي
«الْمَغْرِب»^(١) .

وَقَالَ أَبُو عَلِيٍّ إِسْمَاعِيلُ بْنُ الْقَاسِمِ^(٢) فِي كِتَابِ «الْمَمْدُودِ وَالْمَقْصُورِ»^(٣) :
فِي قُبَاء : «قَالَ أَبُو حَاتِمٍ : مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَصْرِفُهُ وَجَعَلَهُ مُذَكَّرًا ، وَمِنْهُمْ مَنْ يُؤَنَّثُهُ فَلَا
يَصْرِفُهُ . وَذَكَرَ فِي «شرح الأقطع» : «عَنِ ابْنِ رُسْتَمٍ ، عَنْ مُحَمَّدٍ : فِيمَنْ اجْتَهَدَ
بِمَكَّةَ ، فَبَانَ لَهُ الْخَطَأُ : أَنَّهُ لَا إِعَادَةَ لَهُ»^(٤) ، ثُمَّ قَالَ : وَهُوَ الْأَقْيَسُ»^(٥) .

قَوْلُهُ : (وَلَا يَعْلَمُونَ مَا صَنَعَ الْإِمَامُ) .

لَا يُقَالُ : يَجُوزُ أَنْ يَعْلَمُوا حَالَ الْإِمَامِ بِصَوْتِهِ ؛ لِأَنَّهُمْ فِي صَلَاةِ اللَّيْلِ ؛ حَيْثُ
قَالَ : (فِي لَيْلَةٍ مُظْلِمَةٍ) .

(١) ينظر: «المغرب في ترتيب المغرب» للمطري [ص/٣٧٢] .

(٢) أبو علي إسماعيل بن القاسم: هو العلامة اللغوي أبو علي إسماعيل بن القاسم بن هارون البغدادي
القالبي، ولد سنة ٢٨٠هـ. وأخذ العربية عن ابن دريد، وأبي بكر الأنباري وطائفة ومن
تصانيفه: «الممدود والمقصود»، وكتاب «الإبل»، وكتاب «الخيال»، وتوفي بقرطبة في ربيع الآخر
سنة ٣٥٦هـ. ينظر: «بغية الوعاة» [١/٦٧] ، «سير أعلام النبلاء» [٤٥/١٦]

(٣) ينظر: المقصور والممدود (ق/١/٣٦) [مخطوط بدار الكتب المصرية، تحت رقم ١٨٤ لغة -
ميكروفيلم رقم ٨٤١٨ -

(٤) في «ف»، و«و»، و«ت»، و«ز»: «إعادة عليه». وأشار في حاشية الأصل إلى كونه وقع هكذا في
بعض النسخ.

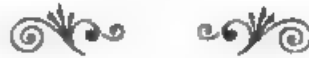
(٥) ينظر: «شرح الأقطع لأبي نصر» [ق/٥٠/١] .

وَمَنْ عَلِمَ مِنْهُمْ بِحَالِ إِمَامِهِ تَفْسُدُ صَلَاتُهُ ؛ لِأَنَّهُ اعْتَقَدَ أَنَّ إِمَامَهُ عَلَى الْخَطَا ، فَكَذَا لَوْ كَانَ مُتَقَدِّمًا عَلَيْهِ ؛ لِتَرْكِهِ قَرْضَ الْمَقَامِ .

❦ غَايَةُ الْبَيَانِ ❦

لَأَنَّا نَقُولُ: يَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ الصَّلَاةُ قَضَاءً ، أَوْ يَتْرَكَ^(١) الْإِمَامُ الْجَهْرَ نَسِيَانًا ، أَوْ يَحْتَمِلُ أَنَّهُمْ عَرَفُوا إِمَامَهُمْ بِصَوْتِهِ أَنَّهُ قُدَّامَهُمْ ؛ لَكِنْ لَمْ يُمَيِّزُوا مِنْ صَوْتِهِ إِلَى أَيِّ جِهَةٍ تَوَجَّهَ .

قَوْلُهُ: (وَمَنْ عَلِمَ مِنْهُمْ) . أَيُّ: مِنَ الْقَوْمِ ، [وَاللَّهُ أَعْلَمُ]^(٢) .



(١) وقع بالأصل: «ويترك». من: «ت»، «م»، «ل»، «ز»، «و»، «ف» .

(٢) ما بين المعقوفتين: زيادة من: «ت»، «م»، «ل»، «ز»، «و»، «ف» .

بَابُ صِفَةِ الصَّلَاةِ

غاية البيان

بَابُ صِفَةِ الصَّلَاةِ

لَمَّا فَرَعَ عَنْ ذِكْرِ الشُّرُوطِ وَالْأَسْبَابِ: شَرَعَ فِيْمَا هُوَ الْمَقْصُودُ مِنْ ذِكْرِهَا؛ وَهُوَ الصَّلَاةُ.

[١/١٤٣/١] اَعْلَمَ: أَنَّ الصِّفَةَ مُصَدِّرُ قَوْلِكَ: وَصِفْتُ الشَّيْءَ، كَالْوَصْفِ سِوَاهُ عِنْدَ أَهْلِ اللُّغَةِ، وَهُوَ الْمَذْكُورُ فِي «الصَّحاح»^(١).

وَبَيْنَهُمَا فَرْقٌ عِنْدَ أَصْحَابِنَا الْمُتَكَلِّمِينَ، عَلَى مَا نُقِلَ عَنْ أَبِي الْمُعِينِ النَّسْفِيِّ^(٢): وَهُوَ أَنَّ الْوَصْفَ قَائِمٌ بِالرَّوَاصِفِ، وَالصِّفَةُ قَائِمَةٌ بِالْمَوْصُوفِ.

وَعِنْدَ الْمُعْتَزِلَةِ وَالْأَشْعَرِيَّةِ: هُمَا مُتَرَادِفَانِ.

فَإِنْ قُلْتَ: الصِّفَةُ عَرَضٌ، فَكَذَا الصَّلَاةُ، وَلَا يَجُوزُ قِيَامُ الْعَرَضِ بِالْعَرَضِ، فَكَيْفَ قَالَ الْمُصَنِّفُ: (صِفَةُ الصَّلَاةِ)؟

قُلْتُ: لَا نُسَلِّمُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ قِيَامُ الْعَرَضِ بِالْعَرَضِ، وَعِنْدَ الْبَعْضِ: يَجُوزُ ذَلِكَ؛

(١) ينظر: «الصَّحاح فِي اللُّغَةِ» لِلجَوْهَرِيِّ [٤/١٤٣٩/مادة: وصف].

(٢) هُوَ: مَيِّمُونُ بْنُ مُحَمَّدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ الْفَضْلِ أَبُو الْمَعِينِ النَّسْفِيُّ الْمَكْحُولِيُّ، الْإِمَامُ الرَّاهِدُ، الْعَالِمُ، الْبَارِعُ. مُصَنِّفُ: «التَّمْهِيدُ لِقَوَاعِدِ التَّوْحِيدِ»، وَ«تَبْصُرَةُ الْأَدِلَّةِ»، (تُوفِيَ سَنَةَ: ٥٠٨ هـ).
يَنْظُرُ: «تَارِيخُ الْإِسْلَامِ» لِلذَّهَبِيِّ [١١/١١٩]. وَ«الْجَوَاهِرُ الْمَضِيَّةُ» لِعَبْدِ الْقَادِرِ الْقُرْشِيِّ [٢/١٨٩].
و«الْمِرْقَاةُ الْوَفِيَّةُ فِي طَبَقَاتِ الْحَنْفِيَّةِ» لِلْفَيْزِ وَأَبَايَيْ [ق/٧٢/ب/ مخطوط مكتبة رئيس الكتاب - تركيا/ (رقم الحفظ: ٦٧١)].

قَرَائِضُ الصَّلَاةِ سِتَّةٌ:

﴿ غَايَةُ الْبَيَانِ ﴾

بِدَلِيلٍ صَحَّحَ قَوْلِهِمْ: سُرْعَةُ الْحَرَكَةِ وَبُطْءُ الْحَرَكَةِ.

وَلِئِنْ سَلَّمْنَا أَنَّهُ لَا يَجُوزُ - عَلَى مَا هُوَ الْمَذْهَبُ الْمُخْتَارُ -: لَكِنْ لَا نُسَلِّمُ أَنَّهُ مِنْ بَابِ قِيَامِ الْعَرَضِ بِالْعَرَضِ؛ لِجَوَازِ أَنْ يُرِيدَ الْمُصَنِّفُ بِالصِّفَةِ الْوَصْفَ، عَلَى طَرِيقِ إِضَافَةِ الْمَصْدَرِ إِلَى الْمَفْعُولِ.

وَلِئِنْ سَلَّمْنَا: أَنَّ الْمُصَنِّفَ أَرَادَ بِالصِّفَةِ مَا قَامَ بِالْمَوْصُوفِ؛ لَكِنْ لَا نُسَلِّمُ قِيَامَ الْعَرَضِ بِالْعَرَضِ أَيْضًا؛ لِأَنَّ الْأَحْكَامَ الشَّرْعِيَّةَ لَهَا حُكْمُ الْجَوَاهِرِ، وَلِهَذَا تُوصَفُ بِالصِّفَةِ، وَالْفَسَادِ، وَالْبُطْلَانِ، وَالْفُسْخِ، وَالْإِقَالَةِ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ.

قَوْلُهُ: (قَرَائِضُ الصَّلَاةِ سِتَّةٌ).

وَفِي بَعْضِ النُّسخِ: «سِتَّةٌ»^(١)، وَهُوَ الَّذِي يَقْتَضِيهِ كَلَامُ الْعَرَبِ؛ لِأَنَّ تَأْنِيثَ الْعَدَدِ مِنَ الثَّلَاثَةِ إِلَى الْعَشْرِ مُخَالِفٌ تَأْنِيثَ سَائِرِ الْأَسْمَاءِ، فَيُقَالُ لِلْمُذَكَّرِ بَتَاءُ التَّأْنِيثِ، وَلِلْمُؤَنَّثِ بِدُونِ التَّاءِ. تَقُولُ: ثَلَاثَةُ رِجَالٍ وَثَلَاثُ نِسْوَةٍ، وَعَشْرَةُ رِجَالٍ وَعَشْرُ نِسْوَةٍ.

(١) وَهَذَا هُوَ الْمُثَبَّتُ فِي النُّسخَةِ الْمُنْقُولَةِ عَنْ نُسْخَةِ الْمَرْغِينَانِيِّ مِنْ «الْهُدَايَةِ» [١/٢٣/ق/١] مَخْطُوطُ جَامِعَةِ بَرْنِسْتُون - أَمْرِيكَا/ (رَقْمُ الْحِفْظِ: ٣٥٩٣). وَفِي نُسْخَةِ ابْنِ الْقَصِيحِ مِنْ «الْهُدَايَةِ» [١/٢٢/ب/] مَخْطُوطُ مَكْتَبَةِ وَلِيِّ الدِّينِ أَفْنَدِي - تُرْكِيَا. وَفِي نُسْخَةِ الْقَاسِمِيِّ [ق/٣٢/ب/] مَخْطُوطُ مَكْتَبَةِ كُوبْرِيْلِي فَاضِلْ أَحْمَدُ بَاشَا - تُرْكِيَا. وَفِي نُسْخَةِ الْأَزْرَكَانِيِّ مِنْ «الْهُدَايَةِ» [١/١٦/ق/١] مَخْطُوطُ مَكْتَبَةِ فَيْضِ اللَّهِ أَفْنَدِي - تُرْكِيَا، وَأَشَارَ إِلَيْهِ الْمُؤَلِّفُ أَيْضًا فِي حَاشِيَةِ النُّسخَةِ الَّتِي بَخَطَهَا مِنْ «الْهُدَايَةِ» [١/١٩/ب/] مَخْطُوطُ مَكْتَبَةِ فَيْضِ اللَّهِ أَفْنَدِي.

وَاللَّفْظُ الْأَوَّلُ: هُوَ لَفْظُ الْمَطْبُوعِ مِنْ «الْهُدَايَةِ» [٤٦/١]، وَكَذَا هُوَ فِي نُسْخَةِ الشَّهْرَكَانْدِيِّ (الْمَقْرُوءَةِ عَلَى أَكْمَلِ الدِّينِ الْبَابِرِيِّ) مِنْ «الْهُدَايَةِ» [ق/١٣/ب/] مَخْطُوطُ مَكْتَبَةِ فَيْضِ اللَّهِ أَفْنَدِي - تُرْكِيَا، وَفِي النُّسخَةِ الَّتِي بَخَطَ الْمُؤَلِّفُ [ق/١٩/ب/] مَخْطُوطُ مَكْتَبَةِ فَيْضِ اللَّهِ أَفْنَدِي، وَفِي نُسْخَةِ الْبَابِيسُونِيِّ مِنْ «الْهُدَايَةِ» [ق/١٦/ب/] مَخْطُوطُ مَكْتَبَةِ فَيْضِ اللَّهِ أَفْنَدِي - تُرْكِيَا.

غاية البيان

أما قوله: (سِتَّة) فعلى تأويل الفرائض، [١/٣١٤ ط/م] بمعنى: الفروض، وتأنيث المذكر أو تذكير المؤنث يجوز بالتأويل [١/٦٠] الأول، كقوله:
سَائِلُ بَنِي أَسَدٍ مَا هَذِهِ الصَّوْتُ^(١)

على تأويل الصوت بالصيحة، والثاني كقوله:
فَلَا مُزْنَةَ وَدَقَّتْ وَدَقَّهَا ۞ وَلَا أَرْضَ أَبْقَلَ إِنْقَالَهَا^(٢)
ولم يقل: أبقلت؛ لتأويل الأرض بالمكان.

وإنما قال: (فرائض الصلاة)، ولم يقل: «أركان الصلاة»؛ لأنَّ الفرض أعمُّ من أن يكون ركناً أو شرطاً كما قلنا، فلو قال: أركان الصلاة؛ خرج منها التحريم على قول عامة المشايخ؛ لأنها على اختيارهم شرط لا ركن، ونُقِلَ عَنْ فخر الإسلام: أنها ركن. وكذلك اختلف المشايخ في ركنية القعدة الأخيرة.

لا يقال: كان ينبغي أن تكون الفرائض سبعاً؛ لأنَّ الخروج عن الصلاة بفعل المصلي فرض.

(١) القائل: هو رؤيشد بن كثير الطائي في جملة أبيات مطلعها:

يا أيها الزاكِبُ المُزَجِّي مَطِيئَةُ ۞ سَائِلُ بَنِي أَسَدٍ مَا هَذِهِ الصَّوْتُ

ينظر: «ديوان الحماسة/ مع شرح المزدوقي» [ص/١٢٤].

ومراد المؤلف من الشاهد: جواز تأنيث المذكر؛ إذا كان بتأويل يقتضي ذلك؛ حيث استفهم الشاعر عن: «الصوت» وهو مذكر باسم الإشارة المؤنث: «هذه». وإنما أنه لأنه أراد الاستغاثة أو الصيحة ونحوهما. ينظر: «خزانة الأدب» للبغدادي [٤/٢٠٦].

(٢) القائل: هو عامر بن جُوَيْن الطائي. ينظر: «الكامل» للمبرد [٢/٢٠٧].

ومراد المؤلف من الشاهد: جواز تذكير المؤنث؛ إذا كان بتأويل يقتضي ذلك؛ حيث أخبر الشاعر عن: «الأرض» وهي مؤنثة؛ بـ: «أبقل». وهو مذكر، وإنما استعمل التذكير؛ لكونه قصداً للموضع والمكان ونحوهما. ينظر: «الخصائص» لابن جني [٢/٤١٤].

التَّحْرِيمَةُ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ﴾ [المدر: ٣] وَالْمُرَادُ تَكْبِيرَةُ الْإِفْتِتَاحِ.

غاية البيان

لأننا نقول: أرادَ بها^(١) الفرائض التي اتفقَ فيها أصحابنا الثلاثة.

أو نقول: الخروجُ عن الصلاة بفعلِ المُصَلِّي ليس بفرضٍ عند أبي حنيفةٍ أيضاً، على ما نُقِلَ عن الكرخي، والمصنّف - أغني القُدوري - اختاره^(٢)، وسيجيءُ بيانهُ في بابِ الحدّثِ إن شاء الله تعالى.

قوله: (التَّحْرِيمَةُ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ﴾ [المدر: ٣]).

والمرادُ منه: تَكْبِيرَةُ الْإِفْتِتَاحِ، أي: المُرَادُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ﴾ [المدر: ٣]: تَكْبِيرَةُ الْإِفْتِتَاحِ؛ بِالنَّقْلِ عَنْ أَثَمَةِ التَّفْسِيرِ.

وَقِيلَ مَعْنَاهُ: وَاخْتَصَّ رَبُّكَ بِالتَّكْبِيرِ، وَهُوَ الْوُضُفُ بِالْكِبَرِيَاءِ. وَقِيلَ: «قُلَ اللهُ أَكْبَرُ».

وَرُويَ أَنَّهُ لَمَّا نَزَلَ قَالَ رَسُولُ اللهِ: «اللهُ أَكْبَرُ»؛ فَكَبَّرَتْ خَدِيجَةُ أَيْضاً^(٣).

وقوله: «اللهُ أَكْبَرُ» لا لِلصَّلَاةِ [١/٤٤١م] لَيْسَ بِوَاجِبٍ؛ فَيُحْمَلُ عَلَى تَكْبِيرَةِ الْإِفْتِتَاحِ؛ عَمَلًا بِمُقْتَضَى مُطْلَقِ الْأَمْرِ، يَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ ﷺ: «مِفْتَاحُ الصَّلَاةِ الطُّهُورُ، وَتَحْرِيمُهَا التَّكْبِيرُ، وَتَخْلِيلُهَا التَّسْلِيمُ»^(٤). رَوَاهُ عَلِيُّ فِي السُّنَنِ.

(١) وقع بالأصل: «به». والمثبت من: «ت»، «م»، «ل»، «و»، «ف».

(٢) وذكر الطحاوي في: «شرح الآثار» أن التكبيرة والتلبية ركنان من أركان الصلاة والمج، لأنه لا يدخل فيهما [لا] بتلك الأقوال. وهذا اختياره ﷺ. كذا جاء في حاشية: «ت».

(٣) أورده مقاتل بن سليمان في «تفسيره» [٤/٤٩٠]، وعنه الواحدي في «السيط» [٣٩٥/٢٣]، وذكره النسفي في «مدارك التنزيل» [٥٦٢/٣].

(٤) أخرجه أبو داود في كتاب الطهارة/باب فرض الوضوء [رقم/٦١]، والترمذي في أبواب الطهارة عن رسول الله ﷺ/باب ما جاء أن مفتاح الصلاة الطهور [رقم/٣]، وابن ماجه في كتاب الطهارة وسننها/باب مفتاح الصلاة الطهور [رقم/٢٧٥]، من حديث عليّ عليه السلام به.

وَالْقِيَامُ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَقُومُوا لِلَّهِ قَلِيلًا﴾ [البقرة: ٢٣٨].

وَالْقِرَاءَةُ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَأَقْرءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ﴾ [المزمل: ٢٠].

﴿ غاية البيان ﴾

وإنما سُمِّيت تكبيرة الافتتاح تحريمية؛ لأنَّ بها تحُرُّمُ الأشياءُ المُباحةُ خارجَ الصَّلَاةِ؛ مثل الأكل والشرب، وكلام الناس، إلى غير ذلك، ولهذا يسمَّى التسليم تخليلاً؛ لأنَّ به تحلُّ تلك الأشياءُ المُحرَّمةُ في الصَّلَاةِ.

وإيرادُ التحريمِ - وإن كانت شرطاً على ما هو الأصحُّ عند ذكر الأركان - لِمَا أَنَّهَا تتَّصَلُ بالصَّلَاةِ؛ بحيث لا تنفك عنها، وليست كسائر الشروط^(١).

قوله: (وَالْقِيَامُ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَقُومُوا لِلَّهِ قَلِيلًا﴾ [البقرة: ٢٣٨])، أي: مُطيعين، والقنوتُ الطَّاعةُ.

قوله: (وَالْقِرَاءَةُ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَأَقْرءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ﴾ [المزمل: ٢٠]).

وجهُ الاستدلالِ به: أنَّ الأمرَ بالقراءة لا يخلو إمَّا أن يكون المرادُ به خارجَ الصَّلَاةِ، أو داخلَ الصَّلَاةِ، أو كليهما، فلا يجوزُ الأوَّلُ؛ لأنَّ القراءةَ خارجَ الصَّلَاةِ ليست بواجبةٍ بالإجماع، ومطلقُ الأمرِ للجوبِ على ما عُرِفَ في الأصول، وكذا الثالثُ؛ لانتفاء إرادة الخارجِ بما قلنا؛ فتعيَّن الثاني.

= قال أبو عيسى الترمذي: «هذا الحديث أصح شيء في هذا الباب وأحسن». وقال البغوي: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ».

وقال النووي: «حَدِيثٌ حَسَنٌ». ينظر: «شرح السنة» للبغوي [١٧/٣]، و«خلاصة الأحكام» للنووي [٣٤٨/١].

(١) اختلفوا في التحريم هل هي شرط أو ركن؟ ففي «الحاوي» هي شرط في أصح الروايتين وجعله في «البدائع» قول المحققين من مشايخنا، وفي «غاية البيان» قول عامة المشايخ وهو الأصح. واختار بعض مشايخنا منهم عصام بن يوسف والطحاوي أنها ركن. ينظر: البحر الرائق ١: ٣٠٦، وغيره.

قال ابن عابدين في «رد المحتار» [٤٤٣/١ - ٤٤٤]: في «السراج» جعل الخلاف بين الإمامين ومحمد، ولعله رواية عن محمد، فإن المشهور أن القائل بركنية التحريم هو الشافعي وبعض أصحابنا.

وَالرُّكُوعُ وَالسُّجُودُ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا﴾ [الحج: ٧٧].
وَالْقَعْدَةُ فِي آخِرِ الصَّلَاةِ مِقْدَارُ التَّشَهُّدِ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ لِابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حِينَ
عَلَّمَهُ التَّشَهُّدَ «إِذَا قُلْتَ هَذَا أَوْ فَعَلْتَ هَذَا فَقَدْ تَمَّتْ صَلَاتُكَ» عَلَّقَ التَّامَّ بِالْفِعْلِ
قَرَأَ أَوْ لَمْ يَقْرَأَ.

غاية البيان

ثُمَّ الْقِرَاءَةُ الْمَأْمُورُ بِهَا: هِيَ قِرَاءَةُ مَا تيسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ، وَهِيَ أَعْمٌ مِنْ أَنْ تَكُونَ
قِرَاءَةُ الْفَاتِحَةِ أَوْ غَيْرِهَا، فَلَا يُشْرَطُ قِرَاءَةُ الْفَاتِحَةِ لِلْجَوَازِ؛ لِأَنَّ مُطْلَقَ الْقِرَاءَةِ كَمَا
يُوجَدُ فِي ضِمَنِ الْفَاتِحَةِ يُوْجَدُ فِي ضِمَنِ سَائِرِ السُّورِ.

وَعَنْ أَبِي بَكْرٍ (١) [١/١٤٤/م] الْأَصَمُّ (٢) فِي «شرح الطحاوي»: «أَنَّ الْقِرَاءَةَ لَيْسَتْ
بِفَرْضٍ فِي الصَّلَاةِ» (٣).

فَأَقُولُ: هَذَا الْقَوْلُ مِنَ الْأَصَمِّ خَرَقٌ لِلْإِجْمَاعِ فَلَا يُسْمَعُ، وَاسْتَعْرِفُ فِي فَضْلِ
الْقِرَاءَةِ: كَوْنُ الْقِرَاءَةِ فَرْضًا فِي جَمِيعِ الرُّكْعَاتِ، أَوْ بَعْضِهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.
قَوْلُهُ: (وَالرُّكُوعُ وَالسُّجُودُ).

قِيلَ: كَانَ النَّاسُ أَوَّلَ مَا أَسْلَمُوا يَسْجُدُونَ بِلا رُكُوعٍ، وَيَرْكَعُونَ بِلا سُجُودٍ؛
فَأَمَرُوا أَنْ تَكُونَ صَلَاتُهُمْ بِرُكُوعٍ وَسُجُودٍ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا
ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا وَاعْبُدُوا رَبَّكُمْ﴾ [الحج: ٧٧]، أَي: اقْضُوا فِي عِبَادَتِكُمْ فِي
رُكُوعِكُمْ وَسُجُودِكُمْ وَجَهَ اللَّهُ. كَذَا ذَكَرَ فِي «الكَشَافِ» (٣).

قَوْلُهُ: (عَلَّقَ التَّامَّ بِالْفِعْلِ قَرَأَ أَوْ لَمْ [١/٦٠] يَقْرَأَ)، أَي: عَلَّقَ تَمَامَ الصَّلَاةِ

(١) هو: عبد الرحمن بن كيسان، أبو بكر الأصم. فقيه معتزلي مُفسِّر، كان من أفصح الناس وأفقههم،
وله «تفسير» كبير، ومناظرات مع ابن الهذيل العلاف. وقال القاضي عبد الجبار: كان جليل القدر
بكتابه السلطان. (توفي نحو سنة: ٢٢٥ هـ). ينظر: «طبقات المفسرين» للداوودي [١/٢٧٤].
و«لسان الميزان» لابن حجر [٥/١٢١].

(٢) ينظر: «شرح مختصر الطحاوي» للجصاص [١/٦٦٤].

(٣) ينظر: «الكَشَافُ» للزمخشري [٣/١٧٢].

غاية البيان

بفعل القعدة، قرأ التشهد أو لم يقرأ.

بيانه: أنه ﷺ قال: «إِذَا قُلْتَ هَذَا، أَوْ فَعَلْتَ هَذَا؛ فَقَدْ تَمَّتْ صَلَاتُكَ»^(١). وكلمة: (أو) لأحد الشيئين، فيكون تمام الصلاة مُعلقًا بأحدهما من قراءة التشهد، أو فعل القعدة؛ لكن قراءة التشهد ليست بمشروعة في غير القعدة، فصار فعل القعدة مُرادًا على تقدير القراءة أيضًا، فثبت تعليق الصلاة بالفعل على كلا التقديرين، فآل معناه إلى قولنا: إذا قلت هذا القول - أي: التشهد - وأنت قاعدٌ، أو فعلت هذا الفعل - أي: قعدت قدر التشهد -؛ فقد تمت صلاتك، ثم لما ثبت تعليق تمام الصلاة بفعل القعدة، افترض فعلها؛ لما أن المعلق مغدوم قبل وجود المعلق به.

فإن قلت: كيف ثبتت [١/١٤٥/م] الفرضية بخبر الواحد، وفيه شبهة، والقرض ما ثبت بدليل لا شبهة فيه؟

قلت: قوله تعالى: ﴿وَأَقِمُوا الصَّلَاةَ﴾ [البقرة: ٤٣] مجملٌ، وخبر الواحد يصلح أن يكون مبيّنًا لما هو المراد من مجمل الكتاب، فبعدما التحق خبر الواحد بالكتاب بيانًا له؛ صار القرض ثابتًا بالكتاب لا بخبر الواحد.

(١) أخرجه: أبو داود في كتاب الصلاة/ باب التشهد [رقم/ ٩٧٠]، وابن حبان في «صحيحه» [رقم/ ١٩٦١]، والدارقطني في «سننه» [٣٥٢/١]. من حديث عبد الله بن مسعود، أن رسول الله ﷺ أخذ بيده، فعلمه التشهد في الصلاة... إلى أن قال: «إِذَا قُلْتَ هَذَا أَوْ قَضَيْتَ هَذَا فَقَدْ قَضَيْتَ صَلَاتَكَ، إِنْ شِئْتَ أَنْ تَقُومَ فَقُمْ، وَإِنْ شِئْتَ أَنْ تَقْعُدَ فَاقْعُدْ». لفظ أبي داود.

قال ابن القيم: «قال الدارقطني والخطيب والبيهقي وأكثر الحفاظ: الصحيح أن قوله: «إِذَا قُلْتَ هَذَا فَقَدْ تَمَّتْ صَلَاتُكَ» من كلام ابن مسعود، فصله شياؤه عن زهير، وجعله من كلام ابن مسعود، وقوله أشبه بالصواب ممن أدرجه». ينظر: «حاشية ابن القيم على سنن أبي داود/ مع عون المعبود» [٩٥/١]. و«نصب الرابة» للزيلعي [٤٢٥/١].

قَالَ: وَمَا سِوَى ذَلِكَ فَهُوَ سُنَّةٌ، أَطْلَقَ اسْمَ السُّنَّةِ، وَفِيهَا وَاجِبَاتٌ: كَقِرَاءَةِ الْفَاتِحَةِ، وَضَمِّ السُّورَةِ إِلَيْهَا، وَمُرَاعَاةِ التَّرْتِيبِ فِيْمَا شَرَعَ مُكْرَرًا مِنَ الْأَفْعَالِ،

﴿غَايَةُ الْبَيَانِ﴾

وَجْهُ الْإِجْمَالِ: أَنَّ تَمَامَ الصَّلَاةِ فِي أَيِّ وَقْتٍ هُوَ؛ لَمْ يَكُنْ مَعْلُومًا؛ فَتَبَيَّنَ بِالْخَبَرِ. أَمَّا تَقْدِيرُهَا بِقَدْرِ التَّشْهَدِ؛ فَلَمَّا رُوِيَ عَنْ عَلِيٍّ أَنَّهُ قَالَ: «إِذَا رَفَعَ الرَّجُلُ رَأْسَهُ مِنْ آخِرِ سَجْدَةٍ، وَقَعَدَ قَدْرَ التَّشْهَدِ؛ فَقَدْ تَمَّتْ صَلَاتُهُ»^(١). وَهَذَا مِنَ الْمُقَدَّرَاتِ؛ فَيُعْتَبَرُ فِيهِ التَّوْقِيفُ.

قَوْلُهُ: (وَمَا سِوَى ذَلِكَ فَهُوَ سُنَّةٌ)، أَيُّ: وَمَا سِوَى مَا ذَكَرْنَا مِنَ الْفَرَائِضِ السُّنَّةِ فَهُوَ سُنَّةٌ.

قَوْلُهُ: (أَطْلَقَ اسْمَ السُّنَّةِ، وَفِيهَا وَاجِبَاتٌ كَقِرَاءَةِ الْفَاتِحَةِ...)، إِلَى آخِرِهِ. وَالْمُرَادُ بِالْوَاجِبِ: مَا تَجُوزُ الصَّلَاةُ بِدُونِهِ، وَيَجِبُ سَجُودُ السَّهْوِ بِتَرْكِهِ. وَالسُّنَّةُ: مَا وَاضَبَ عَلَيْهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَعَ وُجُودِ التَّرْكِ فِي الْجُمْلَةِ؛ كَالثَّنَاءِ وَالتَّعَوُّذِ، وَتَكْبِيرَاتِ الرُّكُوعِ وَالسَّجُودِ. وَالْأَدَبُ: مَا فَعَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَلَمْ يَواظِبْ؛ كَالزِّيَادَةِ عَلَى الثَّلَاثِ فِي نَسِيحَاتِ الرُّكُوعِ وَالسَّجُودِ.

قَوْلُهُ: (وَمُرَاعَاةِ التَّرْتِيبِ فِيْمَا شَرَعَ مُكْرَرًا).

أَرَادَ بِهِ السَّجُودَ؛ لِأَنَّهُ شَرَعَ مُكْرَرًا فِي كُلِّ رُكْعَةٍ، وَمُرَاعَاةِ التَّرْتِيبِ فِيهِ وَاجِبَةٌ لَا قَرِيبَةَ، حَتَّى إِذَا تَرَكَ سَجْدَةً مِنَ الرُّكْعَةِ الْأُولَى لَا تَفْسُدُ [١٤٥/١ ط/م] صَلَاتُهُ، وَيَجُوزُ قَضَاؤُهُ فِي الثَّانِيَةِ، بِخِلَافِ مَا لَمْ يَشَرَ مُكْرَرًا؛ كَالرُّكُوعِ، فَإِنَّهُ إِذَا تَرَكَهُ فِي رُكْعَةٍ، لَا يُعْتَدُّ بِتِلْكَ الرُّكْعَةِ أَصْلًا.

(١) أَخْرَجَهُ: الطَّحَاوِيُّ فِي «شرح المعاني والآثار» [٢٧٣/١]، عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِهِ.

وَالْقُعْدَةُ الْأُولَى، وَقِرَاءَةُ التَّشْهِيدِ فِي الْأَخِيرَةِ، وَالْقُنُوتِ فِي الْوُتْرِ، وَتَكْبِيرَاتِ الْعِيدَيْنِ، وَالْجَهْرِ فِيمَا يُجْهَرُ فِيهِ، وَالْمُخَافَةِ فِيمَا يُخَافُ فِيهِ، وَلِهَذَا يَجِبُ سَجْدَتَا السَّهْوِ بِتَرْكِهَا، هَذَا هُوَ الصَّحِيحُ.

غاية البيان

قوله: (ولِهَذَا يَجِبُ سَجْدَتَا السَّهْوِ بِتَرْكِهَا، هَذَا هُوَ الصَّحِيحُ)، هذا إيضاحٌ لوجوب قراءة الفاتحة، وضم السورة، وغيرهما من الأشياء التي ذكرها في المتن. بيانه: في سُجُودِ السَّهْوِ لَا يَجِبُ إِلَّا بِتَرْكِ الْوَاجِبِ، وَوُجُوبِ السَّجُودِ بِتَرْكِ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ سَهْوًا؛ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهَا وَاجِبَةٌ.

وإِنَّمَا قَالَ: (هَذَا هُوَ الصَّحِيحُ)، أي: وَجُوبُ سُجُودِ السَّهْوِ بِتَرْكِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ [هذه] ^(١) الْأَشْيَاءِ الْمَذْكُورَةِ؛ هُوَ الصَّحِيحُ؛ احْتِرَازًا عَمَّا ذَكَرَ فِي «الْمَبْسُوطِ» ^(٢) مِنْ جَوَابِ الْقِيَاسِ فِي تَكْبِيرَاتِ الْعِيدَيْنِ وَالْقُنُوتِ، إِذَا تَرَكَهَا لَا يَجِبُ سُجُودُ السَّهْوِ. وكذا القياسُ فِي قِرَاءَةِ التَّشْهِيدِ فِي الْقُعْدَةِ الْأُولَى؛ لِمَا أَنَّهَا أَذْكَارٌ، وَمَبْنَى الصَّلَاةِ عَلَى الْأَفْعَالِ، فَلَا يَدْخُلُ كَثِيرُ نَقْصَانٍ. وَفِي رِأْيِ السَّخَّانِ: يَجِبُ سُجُودُ السَّهْوِ؛ لِأَنَّهَا تُضَافُ إِلَى الصَّلَاةِ؛ حَيْثُ يُقَالُ: تَكْبِيرَاتُ الْعِيدِ، وَقُنُوتُ الْوُتْرِ، وَتَشْهَدُ الصَّلَاةِ، فَإِذَا نَقَصَ النِّقْصَانُ بِتَرْكِهَا، فَيُجْبَرُ بِالسَّجُودِ، وَثَنَاءُ الْإِفْتِيحِ لَا يُضَافُ إِلَى الصَّلَاةِ.

فَإِنْ قُلْتَ: كَيْفَ لَمْ يَذْكُرْ صَاحِبُ «الْهِدَايَةِ» مِنْ جُمْلَةِ الْوَاجِبَاتِ قِرَاءَةَ التَّشْهِيدِ فِي الْقُعْدَةِ [١١/١] الْأُولَى، وَهِيَ وَاجِبَةٌ عَلَى مَا اخْتَارَهُ فِي بَابِ سُجُودِ السَّهْوِ؟ قُلْتُ: هَذَا لَا يَرُدُّ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ مَا أَرَادَ حَضَرَ الْوَاجِبَاتِ، فَمَنْ ادَّعَى فَعَلِيهِ الْبَيَانُ، فَنَحْنُ لَا نُسَلِّمُ، أَوْ نَقُولُ: [١١/١] أَرَادَ الْمَصْنُفُ ذِكْرَ الْوَاجِبَاتِ الَّتِي اتَّفَقَ

(١) ما بين المعقوفين: زيادة من: «ل»، «م»، «ز»، «و»، «ف».

(٢) ينظر: «المبسوط» للسرخسي [٢٢٠/١].

وَتَسْمِيَّتُهَا سُنَّةً فِي الْكِتَابِ ؛ لِمَا أَنَّهُ ثَبِتَ وَجُوبُهَا بِالسُّنَّةِ .

غاية البيان

عليها أصحابنا .

وفي قراءة التشهد في القعدة الأولى اختلاف ؛ فمذهب الشيخ أبي جعفر^(١) الأسترؤشني^(٢) : أَنَّهَا سُنَّةٌ .

وكذا الطَّمَانِينَةُ فِي الرُّكُوعِ وَالتَّسْجُودِ فِيهَا اخْتِلَافٌ ؛ فَعِنْدَ الْكَرْخِيِّ : وَاجِبَةٌ . وَعِنْدَ الْجُرْجَانِيِّ : سُنَّةٌ . وَسَيَجِيءُ ذِكْرُهَا فِي هَذَا الْبَابِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

قوله : (وَتَسْمِيَّتُهَا سُنَّةً فِي الْكِتَابِ لِمَا أَنَّهُ ثَبِتَ وَجُوبُهَا بِالسُّنَّةِ) ، أي : تسمية الواجبات سُنَّةً فِي كِتَابِ الْقُدُورِيِّ^(٣) ، فِي قَوْلِهِ : (وَمَا سِوَى ذَلِكَ فَهُوَ سُنَّةٌ) ، لِأَجْلِ أَنَّ الشَّانَ ثَبِتَ وَجُوبُ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ بِالسُّنَّةِ ، يَعْنِي : بِطَرِيقِ إِطْلَاقِ اسْمِ السَّبَبِ عَلَى الْمُسَبَّبِ مَجَازًا .

فَإِنْ قُلْتَ : سَلَّمْنَا أَنَّ إِطْلَاقَ اسْمِ السُّنَّةِ عَلَى الْوَاجِبِ مَجَازٌ ؛ لَكِنْ يَلْزُمُ الْجَمْعُ

(١) هو : أَبُو جَعْفَرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْأَسْتَرُوشْنِيِّ الْقَاضِي الْإِمَامُ أَسَازِ أَبِي زَيْدِ الدَّبُّوسِيِّ صَاحِبُ «الْأَسْرَارِ» . تَفَقَّهَ عَلَى أَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدَ بْنَ الْفَضْلِ ، وَعَلَى أَبِي بَكْرٍ الْجَصَّاصِ . هَذَا كُلُّ مَا وَرَدَ فِي تَرْجُمَتِهِ . وَهَنَّاكَ جَمَاعَةٌ آخَرُونَ يَقَالُ لَهُمْ : الْأَسْتَرُوشْنِيُّ ، لَكِنْ هَذَا هُوَ الْمَرَادُ هُنَا . يَنْظُرُ : «الْجَوَاهِرُ الْمَضْيَةُ» لِعَبْدِ الْقَادِرِ الْقُرْشِيِّ [٢٤٧/٢] . وَ«الْمَرْقَاةُ الْوَفِيَّةُ فِي طَبَقَاتِ الْحَنْفِيَّةِ» لِلْفَيْرُوزِآبَادِيِّ [٨٠/ب/ مَخْطُوطُ مَكْتَبَةِ رَئِيسِ الْكِتَابِ - تَرْكِيَا/ (رَقْمُ الْحِفْظِ : ٦٧١)] ، وَ«الْفَوَائِدُ الْبَهِيَّةُ» لِلْكُنُوزِيِّ [ص/٥٧ - ٥٨] .

(٢) هَكَذَا وَقَعَ مُضْبُوطًا فِي «ف» ، وَ«ت» ، وَ«ز» ، وَهُوَ ضَبْطٌ صَحِيحٌ ، وَقَدْ تُخَلِّفَ مِنْهُ النَّاءُ فَيَقَالُ : الْأَسْرُوشْنِيُّ . وَكِلَاهُمَا مَسْمُوعٌ . وَهَذِهِ النِّسْبَةُ إِلَى مَدِينَةٍ : «أَسْرُوشْنَةُ» وَهِيَ بَلَدَةٌ كَبِيرَةٌ وَرَاءَ سَمَرْقَنْدَ . هَكَذَا ذَكَرَهُ السَّمْعَانِيُّ . وَتَعَقُّبُهُ يَأْقُوتُ الْحَمَوِيُّ بِكَوْنِ الْأَشْهَرِ هُوَ : الْأَشْرُوشْنِيُّ . نِسْبَةٌ إِلَى أَشْرُوشْنَةَ . ثُمَّ قَالَ : «وَهَذَا الَّذِي أَوْرَدْتُهُ هَاهُنَا هُوَ الَّذِي سَمِعْتُهُ مِنْ أَلْفَاظِ أَهْلِ تِلْكَ الْبِلَادِ ، وَهِيَ بَلَدَةٌ كَبِيرَةٌ بَمَا وَرَاءَ النَّهْرِ مِنْ بِلَادِ الْهِيَاظِلَةِ بَيْنَ سِيحُونَ وَسَمَرْقَنْدَ» . يَنْظُرُ : «الْأَنْسَابُ» لِلْسَّمْعَانِيِّ [١/٢١٩ - ٢٢٠] ، وَ«مَعْجَمُ الْبِلْدَانِ» لِيَأْقُوتِ الْحَمَوِيِّ [١/١٩٧] .

(٣) يَنْظُرُ : «مَخْتَصَرُ الْقُدُورِيِّ» [ص/٢٧] .

قَالَ: وَإِذَا شَرَعَ فِي الصَّلَاةِ كَبَّرَ؛

غاية البيان

بَيْنَ الْحَقِيقَةِ وَالْمَجَازِ، وَهُوَ لَا يَجُوزُ.

بيانه: أَنَّ لَفْظَ السُّنَّةِ إِذَا أُريدَ بِهِ السُّنَّةُ يَكُونُ حَقِيقَةً، وَإِذَا أُريدَ بِهِ الْوَاجِبُ يَكُونُ مَجَازًا، وَهَذَا أَرَادَ بِهِ صَاحِبُ الْقُدُورِيِّ^(١) بِقَوْلِهِ: (وَمَا سِوَى ذَلِكَ فَهُوَ سُنَّةٌ) الْوَاجِبَ وَالسُّنَّةَ جَمِيعًا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُرِدْ بِهِ الْوَاجِبَ وَحْدَهُ، أَوْ سُنَّةَ وَحْدَهَا. فَمَا الْجَوَابُ عَنْهُ، وَقَدْ سَكَتَ عَنْهُ الشَّارِحُونَ؟

قُلْتُ: قَدْ أَمْضَيْنَا فِي «التَّبْيِينِ»^(٢): أَنَّ الْجَمْعَ بَيْنَ الْحَقِيقَةِ وَالْمَجَازِ فِي مُحَلِّينَ مُخْتَلَفَيْنِ؛ يَجُوزُ عَلَى مَذْهَبِ بَعْضِ الْعِرَاقِيِّينَ مِنْ أَصْحَابِنَا - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ -، وَالشَّيْخُ أَبُو الْحَسَنِ^(٣) الْقُدُورِيُّ مِنْهُمْ، فَلَا يَرِدُ عَلَيْهِ هَذَا السُّؤَالُ.

أَمَّا صَاحِبُ «الْهِدَايَةِ»: [١/٤٦١ ط/م] فَقَدْ تَبِعَهُ، وَذَكَرَ لَفْظَهُ كَمَا ذَكَرَهُ؛ لِأَنَّهُ شَارَحُ لِكِتَابِهِ، فَلَا يَرِدُ عَلَيْهِ السُّؤَالُ أَيْضًا.

قَوْلُهُ: (وَإِذَا شَرَعَ فِي الصَّلَاةِ كَبَّرَ)، أَيُّ: إِذَا أَرَادَ الشَّرُوعَ فِيهَا كَبَّرَ، وَإِنَّمَا أَوَّلُنَا هَكَذَا؛ لِأَنَّ الشَّرُوعَ لَا يَكُونُ إِلَّا بَعْدَ التَّكْبِيرِ، وَهَذَا كَقَوْلِهِ: إِذَا طَحَنْتَ فَاثْبُتِي بِالْيَمِينَةِ^(٤)

(١) المصدر السابق.

(٢) ينظر: «التَّبْيِينُ شرح الأَخْيَكِيِّ» للمؤلف [٢٣٨/١].

(٣) وقع في الأصل و«ف»: «الحسن». والمثبت من: «ت»، «م»، «ل»، «ز»، و«و». وهو الصواب.

(٤) لَمْ نَظْفَرْ بِهَذَا الشَّاهِدِ إِلَّا فِي كِتَابَيْنِ:

الأول: فِي «رَوْضِ الْجَنَانِ وَرَوْحِ الْجَنَانِ فِي تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ» [٩٠/١٢]. وَهُوَ تَفْسِيرٌ كَبِيرٌ بِالْفَارْسِيَةِ يَكُونُ فِي عَشْرِينَ مَجْلَدًا، لِمَوْلَاهُ أَبِي الْفَتْوحِ حُسَيْنِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ الْخَزَاعِيِّ الرَّازِيِّ (الْمُتَوَفَّى فِي حُلُودِ سَنَةِ ٥٥٦ هـ). وَقَدْ طُبِعَ كَامِلًا فِي مَرْكَزِ التَّحْقِيقَاتِ وَالدِّرَاسَاتِ الْإِسْلَامِيَةِ بِطَهْرَانَ عَامَ: ١٣٧٦ هـ.

والثاني: فِي «النِّهَايَةِ شرح الهداية» لِحَسَامِ الدِّينِ السُّغْنَاقِيِّ [١/٨ ق/١ - ب/ مخطوط المكتبة السليمانية - تركيا/ (رقم الحفظ: ٧٥٥)]، أَوْ: [١/٣ ق/ب/ مخطوط مكتبة كوبرلي فاضل أحمد=

لِمَا تَلَوْنَا، وَقَالَ ﷺ: «تَحْرِيمُهَا التَّكْيِيرُ» وَهُوَ شَرْطٌ عِنْدَنَا، خِلَافًا لِلشَّافِعِيِّ. حَتَّى إِنْ مَنْ تَحَرَّمَ لِلْفَرْضِ كَانَ لَهُ أَنْ يُؤَدِّيَ بِهَا التَّطَوُّعَ عِنْدَنَا.

غاية البيان

أي: إذا أردت الطحن.

فَإِنْ قُلْتُ: قَدْ صَحَّ مِنْ مَذْهَبِ عُلَمَائِنَا فِي الْأُصُولِ: أَنَّ اسْتِعَارَةَ الْمُسَبِّبِ لِلْسَّبَبِ لَا يَجُوزُ، وَبِالْعَكْسِ يَجُوزُ، فَكَيْفَ جَازَتْ هُنَا اسْتِعَارَةُ الْمُسَبِّبِ، وَهُوَ الشَّرْعُ لِلْسَّبَبِ، وَهُوَ إِرَادَةُ الشَّرْعِ؟

قُلْتُ: إِنَّمَا لَا يَجُوزُ اسْتِعَارَةُ الْمُسَبِّبِ لِلْسَّبَبِ؛ إِذَا لَمْ يَكُنِ الْمُسَبِّبُ خَاصًّا بِذَلِكَ السَّبَبِ، أَمَّا إِذَا اخْتَصَّ بِهِ فَيَجُوزُ؛ لِأَنَّهُ يَصِيرُ السَّبَبُ وَالْمُسَبِّبُ بِمَنْزِلَةِ الْعِلَّةِ وَالْمَعْلُولِ؛ فَتَجُوزُ الْاسْتِعَارَةُ مِنْ كِلَا الْجَانِبَيْنِ، وَالشَّرْعُ فِي الصَّلَاةِ مُخْتَصٌّ بِالْإِرَادَةِ لَا يَكُونُ بِدُونِهَا؛ فَجَازَ إِرَادَةُ الْإِرَادَةِ مِنْهُ مَجَازًا^(١).

قَوْلُهُ: (لِمَا تَلَوْنَا)، أَرَادَ بِهِ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ﴾ [الدھر: ٣]، وَقَدْ بَيَّنَّاهُ. قَوْلُهُ: (وَهُوَ شَرْطٌ عِنْدَنَا)، أَيُّ: تَكْيِيرُ الشَّرْعِ شَرْطٌ عِنْدَنَا، (خِلَافًا لِلشَّافِعِيِّ)، فَإِنَّهُ عِنْدَهُ رُكْنٌ^(٢)؛ بِدَلِيلِ اشْتِرَاطِ الشَّرَاطِطِ الْمَشْرُوطَةِ لِأَجْلِ الصَّلَاةِ لِأَجْلِهِ؛ مِثْلَ اسْتِقْبَالِ الْقِبْلَةِ، وَسُتْرِ الْعَوْرَةِ، وَالطَّهَارَةِ، وَالنِّيَّةِ، وَالْوَقْتِ.

وَلَنَا: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى﴾ [الْأَعْلَى: ١٥].

وَجْهٌ الْاسْتِدْلَالُ بِهِ: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى عَطَفَ الصَّلَاةَ عَلَى ذِكْرِ اسْمِهِ^(٣)، وَالْعَطْفُ

= بِأَشَا - تَرْكِيبًا / (رَقْمُ الْحِفْظِ: ٦٢١) وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْمُؤَلَّفَ أَخَذَهُ عَنْهُ، فَهُوَ شَيْخُهُ وَأَسَاتِذُهُ، وَقَدْ أَطْلَعَ عَلَى شَرْحِهِ هَذَا وَأَكْثَرَ مِنَ النُّقْلِ عَنْهُ دُونَ تَصْرِيحٍ.

وَمَرَادُ الْمُؤَلَّفِ مِنَ الشَّاهِدِ: الْاسْتِدْلَالُ بِهِ عَلَى كَوْنِ إِرَادَةِ الشَّيْءِ تَكُونُ قَبْلَ الشَّرْعِ فِيهِ.

(١) يَنْظُرُ: «الْعَنَايَةُ شَرْحُ الْهُدَايَةِ» [٢٧٩/١]، «فَتْحُ الْقَدِيرِ» [٢٧٩/١]

(٢) يَنْظُرُ: «الْبَيَانُ» لِلْعِمْرَانِيِّ [٢٥٩/٢]، وَ«رَوْضَةُ الطَّالِبِينَ» لِلنَّوَوِيِّ [٢٢٩/١]، وَ«الْمَجْمُوعُ شَرْحُ الْمَهْذَبِ» لَهُ [٢٨٩/٣ - ٢٩٠].

(٣) وَقَعَ بِالْأَصْلِ: «ذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ». وَالْمَثْبُوتُ مِنْ: «ت»، «م»، «ز»، «و»، «ف».

هُوَ يَقُولُ: يُشْتَرَطُ لَهَا مَا يُشْتَرَطُ لِسَائِرِ الْأَرْكَانِ، وَهَذَا آيَةُ الرُّكْنِيَّةِ. وَلَنَا: أَنَّهُ عَطَفَ الصَّلَاةَ عَلَيْهِ فِي النَّصِّ وَمُقْتَضَاهُ الْمُغَايِرَةُ، وَلِهَذَا لَا يَتَكَرَّرُ كِتَابَةُ الْأَرْكَانِ، وَمُرَاعَاةُ الشَّرَائِطِ لِمَا يَتَّصِلُ بِهِ مِنَ الْقِيَامِ.

غاية البيان

مقتضى للمغايرة، والركن جزء داخل في ماهية [١/١٤٧م] الشيء، والجزء الداخل في الماهية لا يكون مغايراً لذلك الشيء.

فَعَلِمَ بِهَذَا: أَنَّ تَكْبِيرَةَ الْإِفْتِيحِ لَيْسَتْ مِنْ أَرْكَانِ الصَّلَاةِ، وَالْمُرَادُ مِنَ الذِّكْرِ الْمَذْكُورِ: تَكْبِيرَةُ الْإِفْتِيحِ؛ إِذْ لَيْسَ ذِكْرُ آخِرِ مُتَّصِلٍ بِالصَّلَاةِ غَيْرِ تَكْبِيرَةِ الْإِفْتِيحِ، وَالْفَاءُ لِلْوَصْلِ وَالتَّعْقِيبِ.

أَمَّا الشَّرَائِطُ الْمَذْكُورَةُ: فَلَا نُسَلِّمُ أَنَّهَا شُرِطَتْ لِأَجْلِ التَّحْرِيمَةِ؛ بَلْ اشْتَرِطَتْ لِأَجْلِ الْقِيَامِ الَّذِي لَا يَجُوزُ انْفِكَائُهُ عَنِ التَّحْرِيمَةِ، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ: (وَمُرَاعَاةُ الشَّرَائِطِ لِمَا يَتَّصِلُ بِهِ مِنَ الْقِيَامِ).

قَوْلُهُ: (وَلِهَذَا لَا يَتَكَرَّرُ)، أَيُّ: وَلَا أَجْلَ أَنْ تَكْبِيرَ الشُّرُوعِ شَرْطٌ لَا يَتَكَرَّرُ، كَمَا لَا تَتَكَرَّرُ الطَّهَارَةُ [١/١٦١ظ] وَهِيَ شَرْطٌ، وَكَذَا النِّيَّةُ، فَلَوْ كَانَ رُكْنًا؛ لَتَكَرَّرَ كَمَا تَتَكَرَّرُ سَائِرُ الْأَرْكَانِ؛ مِنَ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ.

لَا يُقَالُ: الْقِرَاءَةُ رُكْنٌ عِنْدَكُمْ، وَلَا يُشْتَرَطُ تَكَرُّرُهَا عِنْدَكُمْ.

لَأَنَّا نَقُولُ: لَا نُسَلِّمُ؛ لِأَنَّهَا مُتَكَرِّرَةٌ أَيْضًا، بِدَلِيلِ افْتِرَاضِهَا عِنْدَنَا فِي الرَّكْعَةِ الثَّانِيَةِ كَمَا فِي الْأَوَّلَى فِي الْفَرَضِ، وَفِي غَيْرِهِ فِي كُلِّ الرَّكْعَاتِ.

وثمرَةُ الْخِلَافِ تَظْهَرُ فِي آدَاءِ النَّفْلِ بِتَحْرِيمَةِ الْفَرَضِ، فَعِنْدَنَا: يَجُوزُ. وَعِنْدَهُ: لَا، كَمَا إِذَا قَامَ إِلَى النَّفْلِ بِلاَ تَحْرِيمَةٍ مُبْتَدِئَةً بَعْدَ آدَاءِ أَرْكَانِ الْفَرَضِ، وَهَذَا لِأَنَّ الشَّرْطَ يُشْتَرَطُ وَجُودُهُ كَيْفَ مَا كَانَ لَا قَصْدًا، وَهُنَا قَدْ وَجَدَ وَلَمْ يَوْجَدْ مَا يُبْطِلُهُ مِنْ

غاية البيان

التَّحْلِيلِ ؛ فَصَحَّ شُرُوعُهُ بِهِ فِي النَّفْلِ ، كَمَا إِذَا تَوَضَّأَ لِلظُّهْرِ ؛ يَجُوزُ أَنْ يَصَلِّيَ بِذَلِكَ الْوُضُوءِ الْعَصْرَ ، وَإِنْ لَمْ يَوْجَدْ لِأَجْلِ الْعَصْرِ قَضَاءً^(١).

ثُمَّ اعْلَمْ أَنَّ مَذْهَبَ [١٧/١ ط/م] الشَّيْخِ أَبِي بَكْرٍ الْأَصَمِّ: هُوَ صَحَّةُ الشُّرُوعِ فِي الصَّلَاةِ بِمَجَرَّدِ النِّيَّةِ ، بِلاِ اشْتِرَاطِ التَّكْبِيرِ ؛ لِأَنَّ مَبْنَى الصَّلَاةِ عَلَى الْأَفْعَالِ ، لَا عَلَى الْأَذْكَارِ ، بِدَلِيلِ وَجُوبِهَا عَلَى مَنْ قَدَرَ عَلَى الْأَفْعَالِ دُونَ الْأَقْوَالِ ، وَعَدَمِ وَجُوبِهَا فِي الْعَكْسِ ؛ لَكِنْ هَذَا ضَعِيفٌ ؛ لِأَنَّ مُجَرَّدَ النِّيَّةِ لَا يُسَمَّى تَكْبِيرًا ، وَلَا ذِكْرًا لِاسْمِ الرَّبِّ ، وَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ﴾ [المتر: ٣] ، وَقَالَ: ﴿وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى﴾ [الأعلى: ١٥].

وَقَالَ ﷺ: «تَحْرِيمُهَا التَّكْبِيرُ»^(٢) ، وَلَمْ يَقُلْ: تَحْرِيمُهَا النِّيَّةَ.

وَقَالَ ﷺ: «لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةَ امْرِئٍ؛ حَتَّى يَضَعَ الظَّهْرَ مَوَاضِعَهُ ، وَيَسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةَ ، وَيَقُولَ: «اللَّهُ أَكْبَرُ»»^(٣).

(١) ينظر: «بدائع الصنائع» [١١٤/١] ، «العناية شرح الهداية» [٢٧٩/١] ، «البنية شرح الهداية» [١٦٥/٢].

(٢) مضى تخريجه.

(٣) وقال أبو بكر الرازي: «ما رواه أحد ولا ذكره بإسناد ضعيف ولا قوي».

وقال النووي: «ضعيف غير معروف».

وقال ابن الملقن: «هَذَا الْحَدِيثُ غَرِيبٌ بِهَذَا اللَّفْظِ ، لَا أَعْلَمُ مَنْ خَرَّجَهُ كَذَلِكَ».

وقال ابن حجر: «لَمْ نَجِدْ بِهِذَا اللَّفْظِ. وَقَالَ الدَّارِمِيُّ فِي «جَمْعِ الْجَوَامِعِ»: لَيْسَ بِمَعْرُوفٍ وَلَا بِصَحَّ».

وقال ابن قُطْلُوبُغَا: «هَذَا الْحَدِيثُ قَالَ مُخَرِّجُو أَحَادِيثِ الرَّافِعِيِّ: لَمْ نَجِدْهُ فِي شَيْءٍ مِمَّا رَأَيْنَا مِنْ كُتُبِ الْحَدِيثِ». ينظر: «أحكام القرآن» للجصاص [٣٧٤/٣] ، و«البدر المنير» لابن الملقن [٦٨٣/١] ، و«المجموع شرح المذهب» للنووي [٤٤٦/١] . و«التلخيص الحبير» لابن حجر [١٤٤/١] . و«تخريج أحاديث أصول البزدوي» لابن قُطْلُوبُغَا [ص/١٥].

وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ مَعَ التَّكْبِيرِ، وَهُوَ سُنَّةٌ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَاطْبَ عَلَيْهِ، وَهَذَا اللَّفْظُ، يُشِيرُ إِلَى اشْتِرَاطِ الْمُقَارَنَةِ، وَهُوَ الْمَرْوِيُّ عَنْ أَبِي يُوسُفَ، وَالْمَحْكِيُّ عَنِ الطَّحَاوِيِّ. وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ يَرْفَعُ أَوَّلًا ثُمَّ يُكَبِّرُ؛ لِأَنَّ فِعْلَهُ نَفْيٌ

غاية البيان

قَوْلُهُ: (وَهُوَ سُنَّةٌ)، أَيُّ: رَفَعَ الْيَدِ سُنَّةٌ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَلَّمَ الْأَعْرَابِيَّ وَاجِبَاتِ الصَّلَاةِ، وَلَمْ يَذْكُرْ رَفَعَ الْيَدِ.

قَوْلُهُ: (وَهَذَا اللَّفْظُ، يُشِيرُ إِلَى اشْتِرَاطِ الْمُقَارَنَةِ)، أَيُّ: لَفْظُ الْقُدُورِيِّ، فِي قَوْلِهِ: «وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ مَعَ التَّكْبِيرِ»^(١). يُشِيرُ إِلَى اشْتِرَاطِ مُقَارَنَةِ الرَّفْعِ مَعَ التَّكْبِيرِ؛ لِأَنَّ كَلِمَةَ: «مَعَ» لِلْقِرَانِ، وَاشْتِرَاطُ الْمُقَارَنَةِ مَرْوِيُّ عَنْ أَبِي يُوسُفَ، مُحْكِيُّ عَنْ أَبِي جَعْفَرِ الطَّحَاوِيِّ، وَالْمَرْوِيُّ عِبَارَةٌ عَنِ الْقَوْلِ، وَالْمَحْكِيُّ عِبَارَةٌ عَنِ الْفِعْلِ. يَعْنِي: أَنَّ أَبَا يُوسُفَ كَانَ يَقُولُ ذَلِكَ فِيمَا رَوَى عَنْهُ. وَأَنَّ الطَّحَاوِيَّ كَانَ يَفْعَلُ كَذَلِكَ فِيمَا مُحْكِي عَنْهُ^(٢).

وَمَا عَلَيْهِ عَامَّةُ عُلَمَائِنَا: فَهُوَ أَنْ يَرْفَعَ قَبْلَ التَّكْبِيرِ. مَقِيلٌ: هُوَ الْأَصَحُّ؛ لِأَنَّ فِعْلَ الرَّفْعِ نَفْيُ الْكِبَرِيَاءِ عَنْ مَا سِوَى اللَّهِ تَعَالَى، وَالتَّنْفِيُّ مُقَدَّمٌ عَلَى الْإِثْبَاتِ فِي كَلِمَةِ التَّوْحِيدِ، فَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ هُنَا كَذَلِكَ^(٣).

(١) ينظر: «مختصر القدوري» [ص/٢٧].

(٢) واختاره شيخ الإسلام وقاضي خان وصاحب «الخلاصة» وجماعة حتى قال البقالي: هذا قول أصحابنا جميعاً. ينظر: مجمع الأنهر (١/٩٢).

(٣) اختلفوا فيه على أقوال:

الأول: أنه يرفع يديه أولاً ثم يكبر، وهذا قول أبي حنيفة ومحمد - رحمهم الله -، وعليه عامة المشايخ، وهو اختيار صاحب «الغرر» [١/٦٥]، واختاره اللكنوي في «عمدة الرعاية» [١/١٤].

والثاني: أنه يقارن بين يديه بين التكبيرة والرفع، وهو المروي عن أبي يوسف - رحمه الله -، وهو ظاهر عبارة «مختصر القدوري» [ص/٩]، واختاره قاضي خان في «فتاواه» [١/٨٥]، وصاحب «المنية» [ص/٨٦].

الْكِبْرِيَاءَ عَنْ غَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى ، وَالتَّنْفِي مُقَدَّمٌ وَيَرْفَعُ حَتَّى يُحَاذِيَ بِإِبْهَامَيْهِ شَحْمَةَ أُذُنَيْهِ .

غاية البيان

وَيُجَابُ عَنْهُ [١/١٤٨/م] لِأَبِي يُوسُفَ: ثَبَتَ الْمُتَقَدِّمُ فِي كَلِمَةِ التَّوْحِيدِ ضَرُورَةٌ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمْكِنُ التَّكَلُّمُ بِالتَّنْفِي وَالْإِثْبَاتِ مَعًا، بِخِلَافِ مَا نَحْنُ فِيهِ، فَإِنَّ التَّنْفِي بِالْفِعْلِ، وَالْإِثْبَاتُ بِالْقَوْلِ؛ فَيُمْكِنُ الْقِرَانُ.

وَقِيلَ: الْحِكْمَةُ فِي رَفْعِ الْيَدَيْنِ الْإِشَارَةُ بِهِ إِلَى تَبْذِي مَا سِوَى اللَّهِ وَرَاءَ ظَهْرِهِ، كَأَنَّهُ يَشِيرُ بِيَدِهِ الْيُمْنَى إِلَى الْآخِرَةِ، وَبِيَدِهِ الْيُسْرَى إِلَى الدُّنْيَا، قَائِلًا بِلِسَانِ حَالِهِ: نَبَذْتُ مَا سِوَى اللَّهِ تَعَالَى - الدُّنْيَا وَالْآخِرَةَ - وَرَاءَ ظَهْرِي، وَأَعْرَضْتُ عَنْهُمَا، وَأَقْبَلْتُ إِلَى عِبَادَةِ اللَّهِ تَعَالَى.

وَاللَّهُ أَكْبَرُ: أَي: أَعْظَمُ مِنْ أَنْ يُوَدَّى حَقُّهُ بِهَذَا الْمِقْدَارِ.

قَوْلُهُ: (وَيَرْفَعُ حَتَّى يُحَاذِيَ بِإِبْهَامَيْهِ شَحْمَةَ أُذُنَيْهِ).

وَهَذَا لِمَا رَوَى: عَنْ وَائِلِ بْنِ حُجْرٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَرْفَعُ يَدَيْهِ حَتَّى يُحَاذِيَ أُذُنَيْهِ»^(١).

وَرَوَى الْبَرَاءُ بْنُ عَازِبٍ: «حِذَاءَ أُذُنَيْهِ»^(٢).

= والثالث: أَنَّهُ يَكْبِرُ أَوَّلًا ثُمَّ يَرْفَعُ يَدَيْهِ. يَنْظُرُ: «حَاشِيَةُ الشَّرْهَبِلَالِيِّ عَلَى الدَّرَرِ» [١/٦٥].

(١) أَخْرَجَهُ: الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمَعْجَمِ الْكَبِيرِ» [٢٢/رَقْم/٨٥]، عَنْ وَائِلِ بْنِ حُجْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِذَا افْتَتَحَ الصَّلَاةَ رَفَعَ يَدَيْهِ حَتَّى يُحَاذِيَ أُذُنَيْهِ».

قُلْنَا: وَهُوَ ثَابِتٌ عِنْدَ مُسْلِمٍ وَأَبِي دَاوُدَ وَابْنِ مَاجَةَ وَالنَّسَائِيِّ دُونَ صُورَةِ هَذَا اللَّفْظِ. وَسِيَاقُ مُسْلِمٍ فِي كِتَابِ الصَّلَاةِ/ بَابِ وَضْعِ يَدِهِ الْيُمْنَى عَلَى الْيُسْرَى بَعْدَ تَكْبِيرِهِ الْإِحْرَامَ نَحْتَ صَدْرِهِ فَوْقَ سَرْتِهِ وَوَضْعُهُمَا فِي السَّجُودِ عَلَى الْأَرْضِ حَذْوِ مَنْكِبَيْهِ [رَقْم/٤٠١]، مِنْ طَرِيقِ هَمَامٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جُحَادَةَ، حَدَّثَنِي عَبْدُ الْجَبَّارِ بْنُ وَائِلٍ، عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ وَائِلٍ، وَمَوْلَى لَهُمَا أَنََّّهُمَا حَدَّثَاهُ عَنْ أَبِيهِ وَائِلِ بْنِ حُجْرٍ: أَنَّهُ «رَأَى النَّبِيَّ ﷺ رَفَعَ يَدَيْهِ حِينَ دَخَلَ فِي الصَّلَاةِ كَبَّرَ - وَصَفَ هَمَامٌ حَيْثُ أَدْنَيْهِ».

(٢) أَخْرَجَهُ: أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» [٣٠١/٤]، مِنْ حَدِيثِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِهِ.

غاية البيان

وَرَوَى الطَّحَاوِيُّ فِي «شرح الآثار»: بِإِسْنَادِهِ إِلَى ابْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا كَبَّرَ لِإِفْتِتَاحِ الصَّلَاةِ، رَفَعَ يَدَيْهِ، حَتَّى يَكُونَ إِنْهَامَاهُ قَرِيبًا مِنْ شَحْمَتِي أُذُنَيْهِ»^(١).

وَفِيهِ أَيْضًا بِإِسْنَادِهِ: إِلَى عَاصِمِ بْنِ كُلَيْبٍ، عَنْ [١٦٢/١] أَبِيهِ، عَنْ وَائِلِ بْنِ حُجْرٍ قَالَ: «رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ حِينَ يُكَبِّرُ لِلصَّلَاةِ؛ يَرْفَعُ يَدَيْهِ حِثَالِ أُذُنَيْهِ»^(٢).

وَقَالَ أَنَسٌ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا كَبَّرَ رَفَعَ يَدَيْهِ، وَلَمْ يُجَاوِزْ أُذُنَيْهِ»^(٣).

وَبِهَذَا ثَبَتَ ضَعْفُ قَوْلِ الشَّافِعِيِّ فِي رَفْعِ الْيَدَيْنِ إِلَى الْمُنَكَبِّينِ^(٤). وَضَعْفُ قَوْلِ طَاوُسٍ فِي رَفْعِ الْيَدَيْنِ إِلَى فَوْقِ [١٤٨/١] الرَّأْسِ^(٥).

- (١) أَخْرَجَهُ: الطَّحَاوِيُّ فِي «شرح المعاني والآثار» [١٩٦/١]، عَنْ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِهِ. قُلْنَا: وَهُوَ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ وَجَمَاعَةٍ غَيْرِهِ دُونَ صُورَةِ هَذَا اللَّفْظِ. يَنْظُرُ: «العناية فِي تَخْرِيجِ أَحَادِيثِ الْهَدَايَةِ» لِعَبْدِ الْقَادِرِ الْقُرْشِيِّ [٢٩/ب] مَخْطُوطُ مَكْتَبَةِ فَيْضِ اللَّهِ أَفَنْدِي - تُرْكِيَا/ (رَقْمُ الْحِفْظِ: ٢٨٨)، وَ«نَحْبُ الْأَفْكَارِ فِي تَنْقِيحِ شَرْحِ مَعَانِي الْأَثَارِ» لِلْعَيْنِيِّ [٥١١/٣].
- (٢) أَخْرَجَهُ: مُسْلِمٌ فِي كِتَابِ الصَّلَاةِ/ بَابِ وَضْعِ يَدِهِ الْيُمْنِي عَلَى الْيَسْرَى بَعْدَ تَكْبِيرِهِ الْإِحْرَامِ تَحْتَ صَدْرِهِ فَوْقَ سِرْتِهِ وَوَضْعُهُمَا فِي السَّجُودِ عَلَى الْأَرْضِ حَذْوِ مَنْكَبَيْهِ [رَقْمُ/ ٤٠١]، وَأَبُو دَاوُدَ فِي أَبْوَابِ تَفْرِيعِ اسْتِفْتِاحِ الصَّلَاةِ/ بَابِ رَفْعِ الْيَدَيْنِ فِي الصَّلَاةِ [رَقْمُ/ ٧٢٨]، وَأَحْمَدُ فِي «المُسْنَدِ» [٣١٧/٤]، وَالطَّحَاوِيُّ فِي «شرح المعاني والآثار» [١٩٦/١]، مِنْ حَدِيثِ وَائِلِ بْنِ حُجْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِهِ.
- (٣) لَمْ نَجِدْهُ بِهَذَا اللَّفْظِ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ وَلَا غَيْرِهِ مِنَ الصَّحَابَةِ، وَإِنَّمَا وَرَدَ مُرْسَلًا عِنْدَ أَبِي نَعِيمٍ الْمُطَّلَانِيِّ فِي «كتاب الصلاة» كَمَا فِي: «البدر المنير» لِابْنِ الْمَلَقَنِ [٤٧٤/٣]، عَنْ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّهُ ﷺ كَانَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يُكَبِّرَ رَفَعَ يَدَيْهِ لَا يُجَاوِزُ أُذُنَيْهِ، وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ رَفَعَ يَدَيْهِ لَا يُجَاوِزُ أُذُنَيْهِ».
- (٤) وَعَلَّقَ الْعَيْنِيُّ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ: «هَذَا كَلَامٌ غَيْرُ مُوجِهٍ، وَكَيْفَ ثَبَتَ هَذَا الضَّعْفُ؟ وَقَدْ يَثْبِتُ ذَلِكَ فِي الْحَدِيثِ، وَشَبَّهَ هَذَا الضَّعْفُ فِي الْحَقِيقَةِ إِلَى الْحَدِيثِ، وَالْحَدِيثُ صَحِيحٌ كَمَا ذَكَرْنَاهُ». يَنْظُرُ: «الْبَيِّنَاتُ فِي تَفْهِيمِ الْهَدَايَةِ» [١٧٢/٢]، وَلِلْمُؤَلِّفِ - الْإِمَامِ الْأَنْقَاوِيِّ - رِسَالَةٌ فِي هَذَا الْبَابِ، وَسَبَبُ تَأْلِيفِهَا مَوْقِفٌ جَرَى بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْإِمَامِ السَّبْكِ، وَقَدْ طُبِعَتْ مُؤَخَّرًا.
- (٥) أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي مُصَنَّفِهِ (٢٥٢٦) عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي حَسَنُ بْنُ مُسْلِمٍ، عَنْ طَاوُسٍ، =

غاية البيان

ولا يُقال: جاء في حديث ابن عمر، قال: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِذَا افْتَتَحَ الصَّلَاةَ رَفَعَ يَدَيْهِ حَتَّى يُحَازِيَ مَنْكِبَيْهِ»^(١).

لأننا نقول: كَانَ ذَلِكَ لِعُذْرِ الْبَرْدِ، بِدَلِيلِ مَا قَالَ وَائِلٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «قَدِمْتُ عَلَيْهِمْ فِي الْعَامِ الثَّانِي، فَوَجَدْتُهُمْ يَرْفَعُونَ أَيْدِيَهُمْ فِي الْأَكْسِيَةِ»^(٢) مِنَ الْبَرْدِ^(٣).

وهو معنى قول صاحب «الهداية»: (وَمَا رَوَاهُ يُحْمَلُ عَلَى حَالَةِ الْعُذْرِ)، أي: مَا رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ.

ثُمَّ كَيْفِيَّةُ الرَّفْعِ كَمَا قَالَ الْفَقِيهُ أَبُو جَعْفَرٍ: أَنَّهُ يَقْبِضُ أَوَّلًا أَصَابِعَهُ وَيَضُمُّهَا

= أَنَّهُ قَالَ: «التَّكْبِيرَةُ الْأُولَى الَّتِي لِلِاسْتِفْتَاكِحِ بِالْيَدَيْنِ، أَرْفَعُ مِمَّا سِوَاهُمَا مِنَ التَّكْبِيرِ» قَالَ: حَتَّى يَخْلِفَ بِهَا الرَّأْسَ، قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: رَأَيْتُ أَنَا ابْنَ طَاوُسٍ يَخْلِفُ يَدَيْهِ رَأْسَهُ.

(١) أخرجه: مسلم في كتاب الصلاة/ باب استحباب رفع اليدين حذو المنكبين مع تكبيرة الإحرام والركوع وفي الرفع من الركوع وأنه لا يفعله إذا رفع من السجود [رقم/ ٣٩٠]، أخرجه أبو داود في أبواب تفریع استفتاح الصلاة/ باب رفع اليدين في الصلاة [رقم/ ٧٢١]، والترمذي في أبواب الصلاة عن رسول الله ﷺ/ باب ما جاء في رفع اليدين عند الركوع [رقم/ ٢٥٥]، والنسائي في كتاب الافتتاح/ باب رفع اليدين للركوع حذاء المنكبين [رقم/ ١٠٢٥]، من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِهِ. قلت: وهو عند البخاري في كتاب صفة الصلاة/ باب رفع اليدين إذا كبر وإذا ركع وإذا رفع [رقم/ ٧٠٣]: بلفظ: «رَفَعَ يَدَيْهِ حَتَّى يَكُونَا حَذَوِ مَنْكِبَيْهِ».

(٢) الأكسية: من الكِسْوَةِ، وهي اللباس، يقال: اكتسى فلان إذا لبس الكِسْوَةَ. ينظر: [لسان العرب ٢٢٣/١٥. مادة (كسا)، مختار الصحاح/ ٥٨٦. مادة (كسا)]

(٣) أخرجه: أبو داود في أبواب تفریع استفتاح الصلاة/ باب رفع اليدين في الصلاة [رقم/ ٧٢٨]، ومن طريقه البغوي في «شرح السنة» [٢٨/٣]، والطحاوي في «شرح المعاني والآثار» [١٩٦/١]، من حديث شريك، عَنْ عَاصِمِ بْنِ كُلَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ وَائِلِ بْنِ حُجْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ حِينَ افْتَتَحَ الصَّلَاةَ رَفَعَ يَدَيْهِ حِيَالَ أُذُنَيْهِ». قَالَ: ثُمَّ أَتَيْتُهُمْ قَرَأْتُهُمْ يَرْفَعُونَ أَيْدِيَهُمْ إِلَى صُدُورِهِمْ فِي افْتِتَاحِ الصَّلَاةِ وَعَلَيْهِمْ بَرَأْسُ وَأَكْسِيَّةٌ.

قال العيني: «إسناده صحيح». ينظر: «نخب الأفكار شرح المعاني والآثار» للعيني [٥١٨/٣].

وَعِنْدَ [٢٠/و] الشَّافِعِيِّ رحمته : يَرْفَعُ إِلَى مِنْكَبِهِ وَعَلَى هَذَا تَكْبِيرَةُ الْقُنُوتِ ،
وَالْأَعْيَادِ ، وَالْجَنَازَةِ . لَهُ : حَدِيثُ أَبِي حُمَيْدٍ السَّاعِدِيِّ رحمته قَالَ : كَانَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم
إِذَا كَبَّرَ رَفَعَ يَدَيْهِ إِلَى مِنْكَبِهِ . وَلَنَا : رِوَايَةٌ وَائِلٌ ، وَالْبَرَاءُ ، وَأَنْسِي رحمته : أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم
كَانَ إِذَا كَبَّرَ يَرْفَعُ يَدَيْهِ حِذَاءَ أُذُنَيْهِ ؛ وَلِأَنَّ رَفْعَ الْيَدِ لِإِعْلَامِ الْأَصَمِّ ، وَهُوَ بِمَا
قُلْنَا ، وَمَا رَوَاهُ يُحْمَلُ عَلَى حَالَةِ الْعُذْرِ .

وَالْمَرْأَةُ تَرْفَعُ بَدَنِيهَا حِذَاءَ مَنْكَبَيْهَا ، وَهُوَ الصَّحِيحُ ؛ لِأَنَّهُ أَسْتَرُ لَهَا .

﴿ غَايَةُ الْبَيَانِ ﴾

ضَمًّا ، فَإِذَا آنَ وَقْتُ التَّكْبِيرِ ؛ يَنْشُرُ أَصَابِعَهُ ، وَلَا يَفْرِجُ بَيْنَ أَصَابِعِهِ كُلِّ التَّفْرِيجِ ، وَلَا
يَضُمُّهَا كُلِّ الضَّمِّ ، وَإِنَّمَا يُفْرِجُ أَصَابِعَهُ كُلِّ التَّفْرِيجِ فِي الرُّكُوعِ ، وَيَضُمُّ كُلِّ الضَّمِّ فِي
السُّجُودِ ^(١) .

قَالَ الطَّحَاوِيُّ فِي «مَخْتَصَرِهِ» : «وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ حِذَوَ أُذُنَيْهِ ؛ نَاشِرًا لِأَصَابِعِهِ» ^(٢) .
قَوْلُهُ : (وَعَلَى هَذَا تَكْبِيرَةُ الْقُنُوتِ وَالْأَعْيَادِ وَالْجَنَازَةِ) .

يَعْنِي : عَلَى هَذَا الْخِلَافِ ؛ هَذِهِ التَّكْبِيرَاتُ حَيْثُ يَرْفَعُ يَدَهُ إِلَى شَحْمَتَيْ أُذُنَيْهِ
عِنْدَنَا ، وَإِلَى الْمَنْكَبَيْنِ عِنْدَهُ ، لَكِنْ عِنْدَنَا : لَا تُرْفَعُ الْيَدُ فِي الْجَنَازَةِ ؛ إِلَّا فِي التَّكْبِيرَةِ
الْأُولَى .

قَوْلُهُ : (وَلِأَنَّ رَفْعَ الْيَدِ لِإِعْلَامِ الْأَصَمِّ) .

يَعْنِي : أَنَّ الْأَصَمَّ لَا يَسْمَعُ تَكْبِيرَ الْإِمَامِ ، وَلَا يَعْرِفُ شُرُوعَهُ ؛ فَيَكُونُ فِي رَفْعِ
الْيَدِ : الْحَكْمَةُ إِعْلَامُهُ ^(٣) بِالشُّرُوعِ أَيْضًا ؛ فَيَكُونُ مَا قُلْنَا مِنْ الرَّفْعِ أُولَى لِهَذَا الْمَعْنَى .
قَوْلُهُ : (وَهُوَ الصَّحِيحُ ؛ لِأَنَّهُ أَسْتَرُ لَهَا) .

(١) كَذَا فِي «بَدَائِعِ الصَّنَائِعِ» [١٩٩/١] ، وَهُوَ مَخْتَارُ قَاضِيخَانَ فِي «فَتَاوَاهُ» [٨٢/١] طَبْعَةُ دَارِ الْكُتُبِ الْعِلْمِيَّةِ .

(٢) يَنْظُرُ : «مَخْتَصَرُ الطَّحَاوِيِّ» [ص/٢٦] .

(٣) كَذَا وَقَعَ فِي النَّسْخِ : «إِعْلَامُهُ» ، وَلَعَلَّ الصَّوَابَ : «لِلْإِعْلَامِ» .

فَإِنْ قَالَ بَدَلَ التَّكْبِيرِ اللَّهُ أَجَلٌ ، أَوْ أَعْظَمُ ، أَوْ الرَّحْمَنُ أَكْبَرُ ، أَوْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، أَوْ غَيْرِهِ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى ؛ أَجْزَأُهُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَمُحَمَّدٍ ﷺ .

﴿ غَايَةُ الْبَيَانِ ﴾

قَالَ صَاحِبُ «التُّخْفَةِ»: «لَمْ يَذْكُرْ فِي ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ حُكْمَ الْمَرْأَةِ . ثُمَّ قَالَ: وَرَوَى [١/١٤٩م] الْحَسَنُ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ: أَنَّهَا تَرْفَعُ يَدَيْهَا حِذَاءَ أُذُنَيْهَا كَالرَّجُلِ ؛ لِأَنَّ كَفَّيْهَا لَيْسَ بِعَوْرَةٍ .

وَرَوَى مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ عَنْ أَصْحَابِنَا: أَنَّهَا تَرْفَعُ يَدَيْهَا حِذَاءَ مَنْكَبَيْهَا» ^(١) .
وَقَوْلُ صَاحِبِ «الْهِدَايَةِ»: (وَهُوَ الصَّحِيحُ) احْتِرَازٌ عَنْ رِوَايَةِ الْحَسَنِ ^(٢) .

قَوْلُهُ: (فَإِنْ قَالَ بَدَلَ التَّكْبِيرِ ...) . إِلَى آخِرِهِ .

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو الْحَسَنِ الْكَرْخِيُّ فِي «مُخْتَصَرِهِ»: «وَيَجُوزُ افْتِتَاحُ الصَّلَاةِ بِالتَّكْبِيرِ وَالتَّهْلِيلِ وَالتَّسْبِيحِ وَالتَّنَائِ عَلَى اللَّهِ ﷻ ؛ أَيُّ ذَلِكَ فَقَدْ أَجْزَأَتْهُ الصَّلَاةُ ، وَأَنْ يَفْتَتِحَ بِالتَّكْبِيرِ أَوَّلَى ؛ لِأَنَّهَا السُّنَّةُ ، وَهَذَا قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ . وَقَالَ أَبُو يُونُسَ: لَا يُجْزئُهُ غَيْرُ التَّكْبِيرِ ؛ إِذَا كَانَ يُحْسِنُهُ . هَذَا لَفْظُ الْكَرْخِيِّ .

اعْلَمْ: أَنَّ الشُّرُوعَ فِي الصَّلَاةِ يَجُوزُ بِكُلِّ اسْمٍ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ وَجَمَعَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى ؛ مِثْلُ قَوْلِهِ: «اللَّهُ أَكْبَرُ» ، أَوْ «الرَّحْمَنُ أَعْظَمُ» ، وَمَا شَابَهُ ذَلِكَ .

وَعِنْدَ أَبِي يُونُسَ: لَا يَجُوزُ إِلَّا بِلَفْظَةِ التَّكْبِيرِ مُعَرِّفًا وَمُنْكَرًا ، وَهِيَ أَرْبَعَةُ أَلْفَاظٍ عَلَى مَا نُقِلَ عَنْ شَمْسِ الْأُيُمَةِ: «اللَّهُ أَكْبَرُ» ، «اللَّهُ الْأَكْبَرُ» ، «اللَّهُ كَبِيرٌ» ، «اللَّهُ الْكَبِيرُ» . وَعَلَى مَا نُقِلَ عَنْ فخر الإسلام: ثَلَاثَةُ أَلْفَاظٍ .

(١) ينظر: «تحفة الفقهاء» لعلاء الدين السمرقندي [١/٢٦١] .

(٢) ينظر: «المبسوط» [٢/٣٩] ، «فتح القدير» [١/٢٨١] ، «تبيين الحقائق» [١/١٠٩] ، «حاشية ابن

عابدين» [١/٢٨٥] ، «مجمع الأنهر» [١/١٦٩] .

وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ: إِنْ كَانَ يُحْسِنُ التَّكْبِيرَ لَمْ يَجُزْ، إِلَّا اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ
الْأَكْبَرُ، أَوْ اللَّهُ كَبِيرٌ، أَوْ اللَّهُ الْكَبِيرُ.

﴿ غَايَةُ الْبَيَانِ ﴾

وَقَدْ صَرَّحَ بِهِ صَاحِبُ «التَّحْفَةِ»^(١): أَنَّ الشُّرُوعَ فِي الصَّلَاةِ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ:
لَا يَصِحُّ إِلَّا بِثَلَاثَةِ أَفْظَافٍ، وَلَمْ يَذْكُرْ: اللَّهُ كَبِيرٌ؛ إِلَّا إِذَا كَانَ لَا يَحْسُنُ التَّكْبِيرُ؛
فَحِينَئِذٍ يَصِحُّ بِغَيْرِ لَفْظِ التَّكْبِيرِ، كَمَا هُوَ قَوْلُهُمَا^(٢).

وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ: لَا يَصِحُّ إِلَّا بِقَوْلِهِ: «اللَّهُ أَكْبَرُ»، أَوْ «الْأَكْبَرُ»، وَلَوْ
قَالَ: «الْأَكْبَرُ اللَّهُ»؛ فَالنَّصُّ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ. كَذَا فِي «[١/٤٩١ ظ/م] وَسِيطُهُمْ»^(٣).

وَعِنْدَ مَالِكٍ: لَا يَصِحُّ إِلَّا بِقَوْلِهِ: «اللَّهُ أَكْبَرُ»^(٤).

لِمَالِكٍ: اعْتِبَارُ التَّوْقِيفِ.

وَلِلشَّافِعِيِّ: أَنَّ الْمُعَرَّفَ أَيْلُغُ فِي «[١/٦٢ ظ] الثَّنَاءِ؛ فَجَازَ كَالْمُنْكَرِ.

وَلِأَبِي يُوسُفَ: أَنَّ لَفْظَ أَفْعَلِ التَّفْضِيلُ فِي صِفَاتِهِ تَعَالَى كَالْفَعِيلِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُرَادُ
بِالْأَفْعَلِ إِثْبَاتُ الزِّيَادَةِ بَعْدَ الْإِشْتِرَاكِ فِي أَصْلِ الْمَعْنَى، كَمَا يُرَادُ ذَلِكَ فِي
قَوْلِكَ: «زَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو»، فَلَمَّا كَانَ حَكْمُ الْأَفْعَلِ فِي صِفَاتِهِ كَذَلِكَ - وَهُوَ

(١) ينظر: المصدر السابق [١/١٢٣].

(٢) الذي عليه المصححون اعتمد قولاهما، قال في «التصحيح»: قال الأسبيجاني: والتصحيح قولهما،
وقال الزاهدي: هو الصحيح، واعتمده البرهاني والنسفي، ثم هل يكره الافتتاح بغير الله أكبر عنده،
قال السرخسي لا يكره في الأصح وفي «التحفة» الأصح أنه يكره، وهذا أولى. ينظر: «الأصل»
[١/١٤]، «المبسوط» [١/٣٦]، «بدائع الصنائع» [١/١٣٠]، «المحيط البرهاني»
[١/٢٩٢]، «العناية شرح الهداية» [١/٢٨٤]، «فتح القدير» [١/٢٨٣]، «التصحيح والترجيح»
[ص ١٦٠]، «فتح باب العناية» [١/٣٤١].

(٣) ينظر: «الوسيط في المذهب» لأبي حامد الغزالي [٢/٩٤].

(٤) ينظر: «الكافي في فقه أهل المدينة» لابن عبد البر [١/٢٠٠]. و«التاج والإكليل لمختصر خليل»
للمواق [٢/٢٠٦]، و«شرح مختصر خليل» للخرشي [١/٢٦٥].

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ رحمته الله: لَا يَجُوزُ إِلَّا بِالْأَوَّلَيْنِ . وَقَالَ مَالِكٌ: لَا يَجُوزُ إِلَّا بِالْأَوَّلِ؛ لِأَنَّهُ هُوَ الْمَنْقُولُ . وَالْأَصْلُ فِيهِ التَّوْقِيفُ . وَالشَّافِعِيُّ يَقُولُ: إِذْ خَالَ الْأَلِفِ وَاللَّامِ فِيهِ أَبْلَغُ فِي الثَّنَاءِ، فَقَامَ مَقَامَهُ . وَأَبُو يُوسُفَ رحمته الله يَقُولُ: إِنَّ أَفْعَلَ وَفَعِيلًا فِي صِفَاتِهِ تَعَالَى سَوَاءٌ بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَ لَا يُحْسِنُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَقْدِرُ إِلَّا عَلَى الْمَعْنَى . وَلَهُمَا: أَنَّ التَّكْبِيرَ هُوَ التَّعْظِيمُ لُغَةً، وَهُوَ حَاصِلٌ .

غاية البيان

جائز -؛ جاز الفعل أيضاً .

وَلَنَا: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى﴾ [الأعلى: ١٥]، وَذَكَرَ اسْمَهُ أَعْمٌ مِنْ أَنْ يَكُونَ بِاسْمِ اللَّهِ، أَوْ بِاسْمِ الرَّحْمَنِ؛ فَجَازَ «الرَّحْمَنُ أَعْظَمُ»، كَمَا جَازَ: «اللَّهُ أَكْبَرُ»؛ لِأَنَّهُمَا فِي كَوْنِهِمَا ذِكْرًا سَوَاءً .

فَإِنْ قُلْتَ: لَا نُسَلِّمُ أَنَّهُمَا سَوَاءٌ؟

قُلْتَ: الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّهُمَا سَوَاءٌ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ [الإسراء: ١١٠] .

عَلَى أَنَّا نَقُولُ: إِنَّ الذَّاكِرَ بِاسْمِ الرَّحْمَنِ يُسَمَّى: ذَاكِرًا لِلَّهِ لَا لِغَيْرِهِ، كَمَا إِذَا ذَكَرَ بِاسْمِ اللَّهِ، فَعَلِمَ بِذَلِكَ أَنَّهُمَا سَوَاءٌ .

فَإِنْ قُلْتَ: قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ﴾ [المدثر: ٣]، وَهُوَ يَقْتَضِي إِلَّا يَجُوزُ إِلَّا بِلَفْظِ التَّكْبِيرِ، وَقَدْ صَحَّ فِي الْأُصُولِ: أَنَّ مِنْ جُمْلَةِ شُرُوطِ الْقِيَاسِ أَنْ لَا يَتَغَيَّرَ حُكْمُ النَّصِّ بَعْدَ التَّعْلِيلِ، فَكَيْفَ غَيَّرْتُمُوهُ؟

قُلْتَ: لَا نُسَلِّمُ أَنَّهُ يَقْتَضِي أَنَّهُ لَا يَجُوزُ إِلَّا بِلَفْظِ التَّكْبِيرِ؛ لِأَنَّ الْمَأْمُورَ بِهِ فِي النَّصِّ هُوَ التَّكْبِيرُ، وَمَعْنَاهُ التَّعْظِيمُ لُغَةً، وَتَعْظِيمُهُ كَمَا يَحْصُلُ إِذَا قِيلَ: اللَّهُ أَكْبَرُ؛ يَحْصُلُ إِذَا قِيلَ: الرَّحْمَنُ أَعْظَمُ، وَلَا نُسَلِّمُ تَغْيِيرَ حُكْمِ النَّصِّ؛ لِأَنَّا مَا عَمِلْنَا إِلَّا

فَإِنْ افْتَتَحَ الصَّلَاةَ بِالْفَارِسِيَّةِ، أَوْ قَرَأَ فِيهَا بِالْفَارِسِيَّةِ، أَوْ ذَبَحَ وَسَمَّى
بِالْفَارِسِيَّةِ، وَهُوَ يُحْسِنُ الْعَرَبِيَّةَ؛ أَجْزَأُهُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ عليه السلام. وَقَالَا: لَا يُجْزِئُهُ
إِلَّا فِي الذَّبِيحَةِ، وَإِنْ لَمْ يُحْسِنِ الْعَرَبِيَّةَ أَجْزَأُهُ.

غاية البيان

بِمُقْتَضَى النَّصِّ؛ حَيْثُ نَعِظُّهُ وَنَذْكُرُهُ بِسَائِرِ أَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى.

قَالَ فِي «شَرْحِ مُخْتَصَرِ الْكَرْخِيِّ»: «وَذَكَرَ ابْنُ شُجَاعٍ فِي «الْمَجْرَدِ»^(١)، عَنْ
أَبِي حَنِيفَةَ قَالَ: أَكْرَهُ أَنْ تُفْتَحَ الصَّلَاةُ إِلَّا بِقَوْلِهِ: «اللَّهُ أَكْبَرُ»، وَذَلِكَ لِأَنَّ النَّبِيَّ
عليه السلام دَخَلَ بِلَفْظِ التَّكْبِيرِ وَدَاوَمَ عَلَيْهِ. وَأَقْلُّ أَحْوَالِ الْمُدَاوِمَةِ: الْفَضِيلَةُ»^(٢).

قَوْلُهُ: (فَإِنْ افْتَتَحَ الصَّلَاةَ بِالْفَارِسِيَّةِ...). إِلَى آخِرِهِ.

اعْلَمْ: أَنَّ الْإِفْتِتَاحَ بِالْفَارِسِيَّةِ، أَوْ الْقِرَاءَةَ بِهَا فِي الصَّلَاةِ، أَوْ التَّسْمِيَةَ عَلَى
الذَّبِيحَةِ بِهَا؛ جَائِزٌ كُلُّهَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ، عَجَزَ عَنِ الْعَرَبِيَّةِ أَوْ لَا.

وَعِنْدَهُمَا: لَا تَجُوزُ إِذَا لَمْ يَعْجِزْ عَنِ الْعَرَبِيَّةِ إِلَّا فِي الذَّبِيحَةِ، وَإِنْ عَجَزَ يَجُوزُ
فِي الْكُلِّ^(٣).

لَهُمَا فِي الْقِرَاءَةِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾ [يوسف: ٢]، وَنَحْنُ
مَأْمُورُونَ بِقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ، وَالْقُرْآنُ عَرَبِيٌّ بِالنَّصِّ، وَالْعَرَبِيُّ اسْمٌ لشيءٍ مُخْصُوصٍ

(١) يَعْنِي: فِي «شَرْحِ الْمَجْرَدِ»؛ فَلَيْسَ لِابْنِ شُجَاعٍ كِتَابٌ بِهَذَا الْاسْمِ؛ وَإِنَّمَا هُوَ «الْمَجْرَدُ» لِلْحَسَنِ بْنِ
زِيَادِ اللَّوْلُؤِيِّ، رَوَاهُ عَنْهُ ابْنُ شُجَاعٍ وَأَزْدَفَ مَسَائِلَهُ بِتَفْسِيرِهَا وَشَرَحَ مَعَانِيَهَا، وَالزِّيَادَةُ عَلَيْهَا، فَاِمْتَزَجَ
كَلَامُهُ بِكَلَامِ شَيْخِهِ؛ فَتَجَوَّزُوا وَنَسَبُوا الْكِتَابَ إِلَيْهِ أحيانًا لِهَذَا الْمَعْنَى. وَسَيَأْتِي قَوْلُ الْمُؤَلِّفِ فِي
بَعْضِ مَسَائِلِ «كِتَابِ الصِّيَامِ» [١/٢٠٤/أ]: «هَكَذَا فَسَّرَهُ مُحَمَّدُ بْنُ شُجَاعٍ فِي «تَفْسِيرِ
الْمَجْرَدِ»...».

(٢) يَنْظُرُ: «شَرْحِ مُخْتَصَرِ الْكَرْخِيِّ» لِلْقُدُورِيِّ [١/٤٢/٤].

(٣) يَنْظُرُ: «الْمَبْسُوطُ» لِلسَّرْحَسِيِّ [١/٣٧/١]، «بَدَائِعُ الصَّنَائِعِ» [١/١١٣/١]، «الْبَحْرُ الرَّائِقُ» [١/٣٢٤/١]،
«حَاشِيَةُ ابْنِ عَابِدِينَ» [١/٤٥٢/١]، «حَاشِيَةُ الطَّحْطَاوِيِّ» [١/١٨٨/١].

غاية البيان

بلسانِ العربِ ؛ لأنَّ المعنى : لا اختصاصَ له بلسانٍ دونَ لسانٍ ، فلمَّا كانَ مخصوصاً بلسانِ العربِ لم تجزِ القراءةُ بالفارسيِّ ؛ إلَّا إذا عجزَ عنِ العربيِّ فحينئذٍ يُكْتَفَى بالمعنى ؛ للضرورة .

ولهما في الافتتاح : أنَّ التَّعْظِيمَ بالعربيِّ ليسَ كالتَّعْظِيمِ بالفارسيِّ ؛ لِمَزِيَّةِ لِسَانِ العربِ ، فلا يجوزُ بالفارسيِّ ، بخلافِ التَّسْمِيَةِ بالفارسيَّةِ ؛ حَيْثُ جازَتْ لحصولِ الذِّكْرِ .

ولأبي حنيفة : قوله تعالى : ﴿ وَلَئِنَّ لَفِي زُيْرِ الْأَوَّلِينَ ﴾ [الشعراء : ١٩٦] . وقوله تعالى : ﴿ إِنَّ هَذَا لَفِي الصُّحُفِ الْأُولَى ﴾ [الاعلى : ١٨] . ولم يكنْ نَظْمُ الْقُرْآنِ فِي الزُّبُرِ وَالصُّحُفِ ، وإنَّما كانَ معناه ، وذلك المعنى كما يحصلُ بالعربيِّ يحصلُ بالفارسيِّ ، فتأدَّى القِراءةُ [١٥٠/١ ط/م] بالفارسيِّ ، كما تتأدَّى بالعربيِّ ، ولأنَّ المأمورَ بِهِ هُوَ الْقِرَاءَةُ ، والقراءةُ بالفارسيِّ قراءةٌ ، فتجوزُ كما تجوزُ الْقِرَاءَةُ بالعربيِّ .

والدليلُ على أنها قراءةٌ : جَوَازُهَا عندَ العَجْزِ ، فلو لم تكنْ قِراءةً لَمَا جازَتْ ، كما لا يجوزُ إنشادُ الشعرِ عندَ العَجْزِ .

وقد ذَكَرَ فخرُ الإسلامِ في «الجامع الصغير»^(١) : إذا كانَ لا يُحْسِنُ الْعَرَبِيَّةَ ؛ أَجْزَأُ بِالْإِجْمَاعِ ، وكذا يُحْكِي عنِ الشَّافِعِيِّ في كتابِ الإمامة^(٢) .

وله^(٣) في الافتتاح والتَّسْمِيَةِ : قوله تعالى : ﴿ وَذَكَرْ أَسْمَ رَبِّهِ ﴾ [الاعلى : ١٥] . وقوله تعالى : ﴿ فَادْكُرُوا أَسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا صَوَافٍ ﴾ [الحج : ٣٦] ، وَذَكَرْ أَسْمَ الرَّبِّ تعالى

(١) ينظر : «شرح الجامع الصغير» للبرزدوي [ق ٣٠] .

(٢) ينظر : «الحاوي الكبير» لأبي الحسن الماوردي [٩٦/٢] . و«التهذيب في فقه الإمام الشافعي» للبغوي [٨١/٢] . و«المجموع شرح المذهب» للنووي [٢٩٣/٣] .

(٣) أي : لأبي حنيفة . كذا جاء في حاشية : «م» .

أَمَّا الْكَلَامُ فِي الْإِفْتِتَاحِ: فَمُحَمَّدٌ مَعَ أَبِي حَنِيفَةَ فِي الْعَرَبِيَّةِ، وَمَعَ أَبِي يُوسُفَ فِي الْفَارِسِيَّةِ؛ لِأَنَّ لُغَةَ الْعَرَبِ لَهَا مِنَ الْمَزِيَّةِ مَا لَيْسَ لِغَيْرِهَا.

وَأَمَّا الْكَلَامُ فِي الْقِرَاءَةِ: فَوَجْهُ قَوْلِهِمَا أَنَّ الْقُرْآنَ اسْمٌ لِمَنْظُومٍ عَرَبِيٍّ كَمَا نَطَقَ بِهِ النَّصُّ، إِلَّا أَنَّ عِنْدَ الْعَجَزِ يُكْتَفَى بِالْمَعْنَى كَالْإِيمَاءِ، بِخِلَافِ التَّسْمِيَةِ؛ لِأَنَّ الذِّكْرَ يَخْصُلُ بِكُلِّ لِسَانٍ.

وَلِأَبِي حَنِيفَةَ ﷺ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِنَّهُ لَفِي زُبُرِ الْأَوَّلِينَ﴾ [الشعراء: ١٩٦] وَلَمْ يَكُنْ فِيهَا بِهَذِهِ اللَّغَةِ،

غاية البيان

كَمَا يَخْصُلُ بِالْعَرَبِيِّ يَخْصُلُ بِغَيْرِهِ؛ إِذْ لَمْ يُقَيِّدْهُ بِلِسَانٍ دُونَ لِسَانٍ.

وَذَكَرَ الشَّيْخُ أَبُو بَكْرٍ ^(١) الرَّازِيُّ [١/٦٣٠]: أَنَّ أَبَا حَنِيفَةَ رَجَعَ إِلَى قَوْلِهِمَا فِي الْقِرَاءَةِ، وَعَلَيْهِ الْاعْتِمَادُ ^(٢).

قَوْلُهُ: (فَمُحَمَّدٌ مَعَ أَبِي حَنِيفَةَ فِي الْعَرَبِيَّةِ).

يَعْنِي: يَجُوزُ الْإِفْتِتَاحُ عِنْدَ مُحَمَّدٍ بِكُلِّ ^(٣) اسْمٍ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى بِالْعَرَبِيَّةِ، كَمَا يَجُوزُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ. (وَمَعَ أَبِي يُوسُفَ فِي الْفَارِسِيَّةِ).

يَعْنِي: إِذَا افْتَتَحَ بِالْفَارِسِيِّ لَا يَجُوزُ عِنْدَ مُحَمَّدٍ، كَمَا لَا يَجُوزُ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ؛ إِلَّا إِذَا كَانَ عَاجِزًا عَنِ الْعَرَبِيِّ.

قَوْلُهُ: (وَلَمْ يَكُنْ فِيهَا بِهَذِهِ اللَّغَةِ)، أَيُّ: لَمْ يَكُنِ الْقُرْآنُ فِي زُبُرِ الْأَوَّلِينَ بِاللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ.

(١) وقع في الأصل: «أبو محمد»، والمثبت من: «ت»، «ل»، «م»، «ز»، «و»، «ف».

(٢) انظر: «مختصر اختلاف العلماء» [١/٢٦٠]، «المبسوط» [١/٣٦، ٣٧]، «تحفة الفقهاء» [١/١٣٠]، «بدائع الصنائع» [١/٢٩٧، ٢٩٨، ٣٣٦]، «الهداية» [١/٢٨٤ - ٢٨٦]، «العناية» [١/٢٨٦]، «الجوهرية النيرة» [١/٦٥].

(٣) وقع بالأصل: «كل». والمثبت من: «ت»، «ل»، «م»، «ز»، «و»، «ف».

وَلِهَذَا يَجُوزُ عِنْدَ الْعَجَزِ إِلَّا أَنَّهُ يَصِيرُ مُسَيِّئًا ؛ لِمُخَالَفَتِهِ ^(١) السُّنَّةَ الْمُتَوَارِثَةَ .

وَيَجُوزُ بِأَيِّ لِسَانٍ كَانَ سِوَى الْفَارِسِيَّةِ ، هُوَ الصَّحِيحُ لِمَا تَلَوْنَا .

وَالْمَعْنَى : لَا يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ اللُّغَاتِ ، وَالْخِلَافُ فِي الْإِعْتِدَادِ ،

غاية البيان

قَوْلُهُ : (وَلِهَذَا يَجُوزُ عِنْدَ الْعَجَزِ) ، أَي : وَلَا جُلَّ أَنْ الْقُرْآنَ لَمْ يَكُنْ فِي الزُّبُرِ

بِهَذِهِ اللُّغَةِ ؛ تَجُوزُ الْقِرَاءَةُ بِالْفَارِسِيَّةِ عِنْدَ الْعَجَزِ عَنِ الْعَرَبِيَّةِ بِالِاتِّفَاقِ .

قَوْلُهُ : (لِمُخَالَفَةِ السُّنَّةِ الْمُتَوَارِثَةِ ^(٢)) . وَهِيَ الْقِرَاءَةُ بِالْعَرَبِيَّةِ .

قَوْلُهُ : (وَيَجُوزُ بِأَيِّ لِسَانٍ كَانَ سِوَى [٢/١٥١/١] الْفَارِسِيَّةِ) .

يَعْنِي : كَمَا تَجُوزُ الْقِرَاءَةُ بِالْفَارِسِيَّةِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ عَلَى قَوْلِهِ الْأَوَّلِ ؛ تَجُوزُ

الْقِرَاءَةُ بِالتُّرْكِيَّةِ وَالْهِنْدِيَّةِ وَغَيْرِ ذَلِكَ ، مِنْ أَيِّ لِسَانٍ كَانَ .

قَوْلُهُ : (هُوَ الصَّحِيحُ) احْتِرَازٌ عَنْ قَوْلِ الْبَعْضِ : لَا تَجُوزُ الْقِرَاءَةُ بِغَيْرِ الْعَرَبِيَّةِ ؛

إِلَّا بِالْفَارِسِيَّةِ .

قَوْلُهُ : (لِمَا تَلَوْنَا) ، وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَإِنَّمَا لِيَ زُيْرُ الْأَوَّلِينَ ﴾ [الشعراء : ١٩٦] .

قَوْلُهُ : (وَالْخِلَافُ فِي الْإِعْتِدَادِ) .

يَعْنِي : أَنَّ الْقِرَاءَةَ بِالْفَارِسِيَّةِ ، هَلْ تُعْتَدُّ عَنِ الْقِرَاءَةِ بِالْعَرَبِيَّةِ أَمْ لَا ؟

فَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ - عَلَى قَوْلِهِ الْأَوَّلِ - : تُعْتَدُّ عَنْهَا . وَعِنْدَهُمَا : لَا ^(٣) .

وَلَا خِلَافَ فِي أَنَّ الْقِرَاءَةَ بِالْفَارِسِيَّةِ لَا تَفْسِدُ الصَّلَاةَ ، وَلِي فِيهِ نَظَرٌ ^(٤) ؛ لِأَنَّ

(١) فِي نَسْخِ غَايَةِ الْبَيَانِ : «لِمُخَالَفَةِ» .

(٢) وَقَعَ بِالْأَصْلِ : «الْمُتَوَارِثَةِ» . وَالْمَشْتَبُ مِنْ : «ت» ، «م» ، «ز» ، «و» ، «ف» .

(٣) يَنْظُرُ : «تَبْيِينُ الْحَقَائِقِ» [١١١/١] ، «الْبَحْرُ الرَّائِقُ» [٣٢٤/١] ، «حَاشِيَةُ ابْنِ عَابِدِينَ» [٤٨٤/١] .

(٤) قَالَ الْعَيْنِيُّ : هَذَا نَظَرٌ غَيْرٌ صَحِيحٌ ؛ لِأَنَّ كَوْنَ الْقِرَاءَةِ بِالْفَارِسِيَّةِ غَيْرَ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ ، لَيْسَ عَلَى إِطْلَاقِهِ ، =

وَلَا خِلَافَ فِي أَنَّهُ لَا فَسَادَ. وَيُرَوَّى رُجُوعُهُ فِي أَصْلِ الْمَسْأَلَةِ إِلَى قَوْلِهِمَا، وَعَلَيْهِ الْإِعْتِمَادُ. وَالْخُطْبَةُ وَالتَّشَهُدُ عَلَى هَذَا الْإِخْتِلَافِ، وَفِي [٥/٢٠] الْأَذَانِ يُعْتَبَرُ التَّعَارُفُ.

❦ هَايَةَ الْبَيَان ❦

الْقِرَاءَةُ بِالْفَارِسِيَّةِ لَيْسَتْ بِقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ عِنْدَهُمَا، وَإِذَا لَمْ تَكُنْ قِرَاءَةُ الْقُرْآنِ؛ كَانَتْ مِنْ كَلَامِ النَّاسِ، وَهُوَ مُفْسَدٌ لِلصَّلَاةِ.

قَالَ الْإِمَامُ الزَّاهِدُ الْعَتَّابِيُّ ^(١) فِي «الْجَامِعِ الصَّغِيرِ»: «هَذَا إِذَا قُرَأَ بِالْفَارِسِيَّةِ كُلُّ لَفْظٍ بِمَا هُوَ فِي مَعْنَاهُ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَزِيدَ فِيهِ شَيْئًا، أَمَّا إِذَا قُرَأَ عَلَى طَرِيقِ التَّفْسِيرِ؛ تَفْسَدُ صَلَاتُهُ بِالْإِجْمَاعِ» ^(٢).

قَوْلُهُ: (وَالْخُطْبَةُ وَالتَّشَهُدُ عَلَى هَذَا الْإِخْتِلَافِ)، أَيُّ: تَجُوزُ قِرَاءَتُهُمَا بِالْفَارِسِيَّةِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ؛ خِلَافًا لَهُمَا.

قَوْلُهُ: (وَفِي الْأَذَانِ يُعْتَبَرُ التَّعَارُفُ) ^(٣).

يَعْنِي: إِنْ كَانَ عُرْفُهُمْ عَرَبِيًّا؛ فَهُوَ الْمُعْتَبَرُ، وَإِنْ كَانَ بِلِسَانٍ آخَرَ؛ فَذَاكَ الْمُعْتَبَرُ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنَ الْأَذَانِ: الْإِعْلَامُ، وَهُوَ يَحْصُلُ بِمَا هُوَ الْمُتَعَارَفُ ^(٤).

= ولهذا يجوز عند العجز عندهما أيضاً، فلم يكن من كلام الناس من كل وجه. ينظر: «البنية شرح الهداية» [١٧٧٩/٢].

(١) هو: أحمد بن محمد بن عمر العتّابي البخاري، أبو نصر - وقيل: أبو القاسم - زَيْنُ الدِّين، الفقيه العالم المفسّر، من أهل بُخَارَى. من كُتُبِهِ: «جوامع الفقه»، و«شرح الجامع الكبير»، و«شرح الجامع الصغير»، و«شرح الزيادات». (توفي سنة: ٥٨٦ هـ). ينظر: «تاريخ الإسلام» للذهبي [٨١٤/١٢]. و«الجواهر المضية» لعبد القادر القرشي [١١٤/١].

(٢) ينظر: «شرح العتّابي على الجامع الصغير» [ق/١١/ب]، مخطوط مكتبة فيض الله. و«النفحة القدسية في أحكام قراءة القرآن وكتابه بالفارسية» للكنوي [ص١٣].

(٣) ولا يُجْزَى الْأَذَانُ بِالْفَارِسِيَّةِ؛ لِأَنَّهُ عَلِمَ أَنَّهُ أَذَانٌ عَلَى الْأَصَحِّ. كَذَا بَخْطُ شَيْخِنَا يَحْيَى الرَّهَاوِيِّ. كَذَا جَاءَ فِي حَاشِيَةِ: «م».

(٤) الصحيح: أَنَّ الْأَذَانَ لَا يَجُوزُ إِلَّا بِالْعَرَبِيِّ. كَذَا بَخْطُ شَيْخِنَا يَحْيَى الرَّهَاوِيِّ عَلَى حَاشِيَةِ نَسْخَةٍ =

وَلَوْ افْتَتَحَ الصَّلَاةَ بِقَوْلِهِ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي لَمْ يُجْزِئْهُ؛ لِأَنَّهُ مُشَوَّبٌ بِحَاجَتِهِ، فَلَمْ يَكُنْ تَعْظِيمًا خَالِصًا. وَلَوْ قَالَ: اللَّهُمَّ. فَقَدْ قِيلَ: يُجْزِئُهُ؛ لِأَنَّ مَعْنَاهُ: يَا اللَّهُ. وَقِيلَ: لَا يُجْزِئُهُ؛ لِأَنَّ مَعْنَاهُ: يَا اللَّهُ أَمَّا بِخَيْرٍ، فَكَانَ سُؤَالَ.

غاية البيان

وَقَالَ شَمْسُ الْأَثَمَةِ فِي «شرح الكافي»^(١): «وَرَوَى الْحَسَنُ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ: أَنَّهُ إِذَا أَدَّنَ بِالْفَارِسِيَّةِ وَالنَّاسُ يَعْلَمُونَ أَنَّهُ [١/١٥١ ط/م] أَذَانٌ جَارٍ، وَإِنْ كَانُوا لَا يَعْلَمُونَ ذَلِكَ؛ لَا يَجُوزُ»^(٢).

قَوْلُهُ: (وَلَوْ قَالَ: اللَّهُمَّ فَقَدْ قِيلَ: يُجْزِئُهُ)، وَهُوَ قِيَاسُ أَهْلِ اللُّغَةِ مِنَ الْبَصْرَةِ؛ لِأَنَّ أَصْلَهُ عِنْدَهُمْ: (يَا اللَّهُ)، وَالْمِيمُ عِوَضٌ عَنْ حَرْفِ النَّدَاءِ؛ فَكَانَ ثَنَاءً خَالِصًا.

وَقِيلَ: لَا يُجْزِئُهُ، وَهُوَ قِيَاسُ أَهْلِ اللُّغَةِ مِنَ الْكُوفَةِ؛ لِأَنَّ أَصْلَهُ عِنْدَهُمْ: (يَا اللَّهُ أَمَّا)، أَيْ: اقْصُدْنَا بِخَيْرٍ، فَحُذِفَ حَرْفُ النَّدَاءِ، وَتُرِيعَتِ الْهَمْزَةُ مِنْ «أَمَّا»، وَوُصِلَتِ الْمِيمُ بِالْهَاءِ؛ لِكَثْرَةِ الِاسْتِعْمَالِ، وَاسْتَدْلُّ الْكِسَائِيُّ عَلَى أَنَّ الْمِيمَ لَيْسَ بِعِوَضٍ بِقَوْلِ الشَّاعِرِ:

وَمَا عَلَيْكَ أَنْ تَقُولِي كُلَّمَا ۞ صَلَّيْتُ أَوْ هَلَّلْتُ: يَا اللَّهُمَا^(٣)

حَيْثُ جَمَعَ بَيْنَ الْمِيمِ وَحَرْفِ النَّدَاءِ، فَلَوْ كَانَ عِوَضًا؛ لَمْ يَجْمَعُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمُعَوَّضِ، فَإِذَا لَا يَصِيرُ شَارِعًا بِهِ؛ لَكُونِهِ مُثَوَّبًا بِالْحَاجَةِ.

وَلَوْ قَالَ: «اللَّهُ»، أَوْ «الرَّحْمَنُ»، أَوْ «الرَّحِيمُ»، وَلَمْ يَفْرَنْ بِهِ الْخَبَرَ؛ هَلْ يَصِيرُ

= المؤلف. كذا جاء في حاشية: «م».

(١) المسمى بـ: «المبسوط». وهو شرح «الكافي» للحاكم الشهيد.

(٢) ينظر: «المبسوط» للسرخسي [٣٧/١].

(٣) نسبه تَشَوُّانُ الْجَمْعِيَّ فِي: «المُعَوَّرُ الْعَيْنُ» [ص/٢٧]، إِلَى الْأَعَشَى! وَلَمْ يَجِدْهُ فِي «ديوانه»، وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ «خَزَانَةِ الْأَدَبِ» لِلْبَغْدَادِيِّ [٣٥٩/١]، وَقَالَ بَعْدَ إِشَادِهِ: «وَهَذَا الرَّجَزُ أَيْضًا مِمَّا لَا يُعْرَفُ قَائِلُهُ».

قَالَ: وَيَعْتَمِدُ بِيَدَيْهِ الْيُمْنَى عَلَى الْيُسْرَى تَحْتَ السُّرَّةِ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ «إِنْ مِنْ السُّنَّةِ وَضَعَ الْيَمِينَ عَلَى الشَّامَلِ تَحْتَ السُّرَّةِ» وَهُوَ حُجَّةٌ عَلَى مَا لَكَ ﷺ فِي الْإِرْسَالِ، وَعَلَى الشَّافِعِيِّ ﷺ فِي الْوَضْعِ عَلَى الصَّدْرِ؛ لِأَنَّ الْوَضْعَ تَحْتَ السُّرَّةِ أَقْرَبُ إِلَى التَّعْظِيمِ، وَهُوَ الْمَقْصُودُ. ثُمَّ الْإِعْتِمَادُ سُنَّةُ الْقِيَامِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ ﷺ، حَتَّى لَا يُرْسِلَ حَالَةَ الثَّنَاءِ. وَالْأَصْلُ أَنَّ كُلَّ قِيَامٍ فِيهِ ذِكْرٌ

غاية البيان

شَارِعًا، وَهُوَ غَيْرُ مَذْكُورٍ فِي ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ؟

وَعَنِ الْحَسَنِ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ: بِصِيرُ شَارِعًا؛ لِيُجَوِّدَ ذِكْرَ اسْمِ الرَّبِّ خَالِصًا^(١). قَالَ الْقُدُورِيُّ: ظَاهِرُ كَلَامِ مُحَمَّدٍ فِي «الْأَصْلِ»: يَقْتَضِي أَنَّ الصِّفَةَ شَرْطٌ؛ لِأَنَّهُ إِذَا قَالَ: «اللَّهُ أَكْبَرُ وَأَجَلُّ وَأَعْظَمُ»؛ جَازَ^(٢).

وَوَجْهُ ذَلِكَ: أَنَّ التَّعْظِيمَ لَا يَقَعُ بِمَجَرَّدِ الْاسْمِ؛ حَتَّى تَنْضَمَّ إِلَيْهِ الصِّفَةُ، وَالْمَقْصُودُ مِنْ [١٣١/ط] الذِّكْرُ: التَّعْظِيمُ.

قَوْلُهُ: (وَيَعْتَمِدُ بِيَدَيْهِ الْيُمْنَى عَلَى الْيُسْرَى).

قَالَ فِي «الصَّحَاحِ»: «اعْتَمَدْتُ عَلَى الشَّيْءِ: اتَّكَأْتُ»^(٣).

فَعَلَى هَذَا مَعْنَى مَا قَالَ فِي «الْكِتَابِ»: يَتَكَيُّ بِيَدِهِ الْيُمْنَى عَلَى الْيُسْرَى، بِأَنَّهُ تَكُونُ الْبَاءُ لِلتَّعْدِيَةِ.

وَمَا قِيلَ: يَعْتَمِدُ بِمَعْنَى: يَقْصِدُ، وَالْبَاءُ زَائِدَةٌ، أَيْ [١٥٢/١م]: يَقْصِدُ وَضْعَ يَدِهِ الْيُمْنَى؛ فَقِيهِ نَظَرٌ^(٤).

(١) ينظر: «الميسوط» للسرخسي [٣٦/١].

(٢) ينظر: «الأصل» لمحمد بن الحسن [١٥/١].

(٣) ينظر: «الصَّحَاحُ فِي اللُّغَةِ» لِلجَوْهَرِيِّ [٣/٣٠٣/٣ مادة: عمد].

(٤) رده العيني بقوله: قائله السغناقي، وفي هذا النظر ضعف؛ لأن السغناقي نقل عن «الديوان»، يعني =

غاية البيان

ثُمَّ اَعْلَمَ: أَنَّ الْكَلَامَ فِي مَوْضِعِ الْيَدِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَوْجُهٍ: أَضْلُ الْوَضْعِ، وَصِفَتُهُ، وَوَقْتُهُ، وَمَكَانُهُ.

أَمَّا الْأَوَّلُ: فَعِنْدَنَا يَضَعُ، وَكَذَا عِنْدَ الشَّافِعِيِّ^(١).

وَعِنْدَ مَالِكٍ: لَا يَضَعُ^(٢)، بَلْ يُرْسِلُهُمَا، وَهُوَ قَوْلُ النَّخَعِيِّ وَالْحَسَنِ.

وَعِنْدَ الْأَوْزَاعِيِّ: هُوَ مُخَيَّرٌ.

لَنَا: مَا رَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّا مَعَشَرُ الْأَنْبِيَاءِ أُمِرْنَا أَنْ نَقْبِضَ بِأَيْمَانِنَا عَلَى شِمَائِلِنَا فِي صَلَاتِنَا»^(٣).

وَرَوَى التِّرْمِذِيُّ فِي «جَامِعِهِ»: بِإِسْنَادِهِ إِلَى سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ، عَنْ قَبِيصَةَ بِنِ هُلُبٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمُنَا، فَيَأْخُذُ شِمَالَهُ بِيَمِينِهِ»^(٤).

= اعتمد «قصد»، وقصد: يتعدى بدون الباء، فإذا تكون ألباء زائدة، وزاغ النظر عن محله. ينظر: «البنية شرح الهداية» [١٨٠/٢].

(١) ينظر: «الحاوي الكبير» لأبي الحسن الماوردي [٩٩/٢]. و«البيان» للعمرائي [١٧٥/٢]، و«روضة الطالبين» للنووي [٢٣٢/١].

(٢) ينظر: «المدونة» لسحنون [١٦٩/١]. و«الكافي في فقه أهل المدينة» لابن عبد البر [٢٠٦/١]. و«التاج والإكليل لمختصر خليل» للمواق [٢٤٠/٢].

(٣) أخرجه: الطيالسي في «مسنده» [رقم/ ٢٦٥٤]، ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» [رقم/ ٨١٢٥]، وابن حبان في «صحيحه» [رقم/ ١٧٧٠]، والدارقطني في «سننه» [٣١/٢]. من حديث ابن عباس رضي الله عنهما به نحوه.

قال ابن رجب: «هذا إسناد في الظاهر على شرط مسلم». ينظر: «فتح الباري» لابن رجب [٣٦٠/٦]، و«نصب الراية» للزيلعي [٣١٨/١].

(٤) أخرجه: الترمذي في أبواب الصلاة عن رسول الله ﷺ/باب ما جاء في وضع اليمين على الشمال في الصلاة [رقم/ ٢٥٢]، ومن طريقه البغوي في «شرح السنة» [٣١/٣]، وابن ماجه في كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها/باب وضع اليمين على الشمال في الصلاة [رقم/ ٨٠٩]، وأحمد=

غاية البيان

قَالَ أَبُو عِيسَى: «حَدِيثُ هُلْبٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَاسْمُ هُلْبٍ: يَزِيدُ بْنُ قُنَاقَةَ».

وَمَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «أَنَّهُ كَانَ يَرْفَعُ يَدَيْهِ فِي تَكْبِيرَةِ الْإِفْتِتَاحِ، ثُمَّ يُرْسِلُ»^(١).

فَمَعْنَاهُ: يُرْسِلُ عَنِ رَفْعٍ، ثُمَّ يَأْخُذُ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ عِنْدَنَا أَيْضًا.

وَأَمَّا الثَّانِي: فَهُوَ أَنْ يَضَعَ بَطْنَ كَفِّهِ الْيُمْنَى عَلَى رُشْغِهِ الْيُسْرَى تَحْتَ الشَّرَّةِ،

فَيَكُونُ الرُّشْغُ وَسَطَ الْكَفِّ؛ لِمَا رُوِيَ عَنْ وَائِلِ بْنِ حُجْرٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَضَعَ يَدَهُ الْيُمْنَى عَلَى ظَهْرِ كَفِّهِ الْيُسْرَى»^(٢).

وَعَنْ عَلِيٍّ: أَنَّهُ كَانَ يَفْعَلُ كَذَلِكَ^(٣).

= فِي «الْمُسْنَدِ» [٢٢٦/٥]، مِنْ حَدِيثِ قَبِيصَةَ بْنِ هُلْبٍ عَنْ أَبِيهِ ﷺ بِهِ.

قَالَ أَبُو عِيسَى التِّرْمِذِيُّ: «حَدِيثُ هُلْبٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ».

وَقَالَ الْبُخَارِيُّ: «حَدِيثٌ حَسَنٌ».

وَقَالَ ابْنُ الْمَلْقَنِ: «صَحَّحَهُ ابْنُ السَّكَنِ». يَنْظُرُ: «تَحْفَةُ الْمُحْتَاجِ إِلَى أدْلَةِ الْمُتَهَاجِ» لابْنِ الْمَلْقَنِ

[٣٣٧/١].

(١) لَمْ نَجِدْ بِهِذَا اللَّفْظَ وَالتَّمَامَ بَعْدَ التَّبَعِ.

وَبِمَعْنَاهُ: حَدِيثٌ مُتَّاعٍ بَيْنَ جَيْلٍ قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا كَانَ فِي صَلَاتِهِ رَفَعَ يَدَيْهِ قُبَالَهَ أَدْنَاهُ، فَإِذَا

كَبَّرَ أَرْسَلَهُمَا ثُمَّ سَكَتَ». أَخْرَجَهُ: الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمَعْجَمِ الْكَبِيرِ» [٢٠/رقم/١٣٩].

قَالَ الْهَيْثَمِيُّ: «رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي الْكَبِيرِ، وَفِيهِ: الْخَصِيبُ بْنُ جَعْدَرٍ، وَهُوَ كَذَّابٌ». يَنْظُرُ: «مَجْمَعُ

الزَّوَانِدِ» لِلْهَيْثَمِيِّ [١٠٢/٢]، وَ«التَّلْخِصُ الْحَبِيرُ» لابْنِ حَجَرٍ [٦٣٤/٢].

(٢) أَخْرَجَهُ: أَبُو دَاوُدَ فِي أَبْوَابِ تَفْرِيعِ اسْتِفْتِاحِ الصَّلَاةِ/بَابِ رَفْعِ الْيَدَيْنِ فِي الصَّلَاةِ [رقم/٧٢٧]،

وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» [٣١٨/٤]، وَابْنُ خَزِيمَةَ فِي «صَحِيحِهِ» [رقم/٤٨٠]، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْكَبَرِيِّ» [رقم/٢١٥٧]، مِنْ حَدِيثِ وَائِلِ بْنِ حُجْرٍ ﷺ بِهِ.

قَالَ النَّوَوِيُّ: «رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ». يَنْظُرُ: «خُلَاصَةُ الْأَحْكَامِ» لِلنَّوَوِيِّ [رقم/٣٥٦/١]،

وَ«التَّلْخِصُ الْحَبِيرُ» لابْنِ حَجَرٍ [٦٣٣/١].

(٣) أَخْرَجَهُ: ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ [رقم/٣٩٤٠]، مِنْ طَرِيقِ غَزْوَانَ بْنِ جَرِيرٍ الضَّبِّيِّ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: «كَانَ عَلِيٌّ

إِذَا قَامَ فِي الصَّلَاةِ وَضَعَ يَمِينَهُ عَلَى رُشْغِ يَسَارِهِ، وَلَا يَزَالُ كَذَلِكَ حَتَّى يَرْكَعَ مَتَى مَا رَكَعَ، إِلَّا أَنْ =

غاية البيان

واستحسنَ مشايخنا التَّخْلِيْقَ ؛ وَهُوَ أَنْ يُحْلَقَ بِالْإِبْهَامِ وَالْخَنْصَرِ عَلَى الرَّسْغِ بَعْدَ الْوَضْعِ^(١).

وَأَمَّا الثَّالِثُ: فَهُوَ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ: مِنْ أَوَّلِ الْقِيَامِ إِلَى أَنْ يَرْكَعَ. وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ: مِنْ أَوَّلِ الْقِرَاءَةِ، وَهَذَا [١٥٢/١م] بِنَاءً عَلَى أَنَّ وَضْعَ الْيَدِ سُنَّةٌ قِيَامٍ فِيهِ ذِكْرٌ مُسْنُونٌ، أَمْ سُنَّةٌ قِيَامٍ فِيهِ قِرَاءَةٌ؟ فَافْهَمَ.

لَهُ: أَنَّ تِلْكَ الْقَوْمَةَ تُشَبَّهُ الْقُعُودَ وَالرَّكُوعَ ؛ لِعَدَمِ الْقِرَاءَةِ فِيهَا، فَلَا يُسَنُّ الْوَضْعُ. وَلَهُمَا: أَنَّ تِلْكَ الْقَوْمَةَ فِيهَا ذِكْرٌ مُسْنُونٌ، فَاشْبَهَ الْقِيَامَ الَّذِي فِيهِ الْقِرَاءَةُ؛ فَيُسَنُّ فِيهَا الْوَضْعُ كَمَا يُسَنُّ فِيهِ.

وَأَمَّا الرَّابِعُ: فَهُوَ أَنْ يَضَعَ تَحْتَ الشَّرَةِ عِنْدَنَا^(٢).

وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ: عَلَى الصَّدْرِ^(٣).

لَهُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنحَرْ﴾ [الكوثر: ٢]، أَيُّ: ضَعَّ يَدَكَ عَلَى النَّحْرِ^(٤)، وَهُوَ الصَّدْرُ.

وَلَنَا: مَا رَوَى أَنَسٌ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّ مِنَ السُّنَّةِ وَضْعُ الْيَمِينِ عَلَى

= يُضْلِحُ ثَوْبَهُ أَوْ يَحْكُ جَسَدَهُ».

(١) ينظر: «الجوهرة النيرة» [٥١/١]، «البنية شرح الهداية» [١٨٠/٢]، «اللباب شرح الكتاب» [٦٧/١].

(٢) ينظر: «مختصر الطحاوي» [ص ٢٦]، «مختصر اختلاف العلماء» [٢٠٢/١]، «فتاوى التوازل» [ص ٤٠]، «بدائع الصنائع» [٤٦٨/١، ٤٧٠، ٤٧١]، «الجوهرة النيرة» [٦٥/١].

(٣) ينظر: «الحاوي الكبير» لأبي الحسن الماوردي [١٠٠/٢]. و«البيان» للعمرائي [١٧٥/١]، و«المجموع شرح المذهب» للنووي [٣١٠/٣].

(٤) أي: في اللغة. كذا جاء في حاشية: «م».

غاية البيان

الشَّمَالِ تَحْتَ السُّرَّةِ فِي الصَّلَاةِ^(١).

وَعَنْ عَلِيٍّ^(٢): «إِنَّ مِنَ السُّنَّةِ فِي الصَّلَاةِ: وَضْعَ الْأَكْفِ عَلَى الْأَكْفِ، تَحْتَ السُّرَّةِ»^(٣).

ولأنه أقرب إلى الخُشوع والتَّعْظِيم؛ فيكون أولى بخلاف النساء؛ فإنَّ مَبْنَى أمرهنَّ عَلَى السُّتْرِ، فَلِأَجْلِ هَذَا سُنَّ الْوَضْعُ عَلَى الصَّدْرِ، فَلَا يُقَاسُ الرِّجَالُ عَلَيْهِنَّ؛ لِعَدَمِ الْمَعْنَى الْجَامِعِ.

أَمَّا قَوْلُهُ: «وَانْحَر»؛ بِمَعْنَى: ضَغَّ يَدَكَ عَلَى النَّحْرِ؛ فَغَيْرُ مَشْهُورٍ، وَإِنَّمَا

(١) قال عبد القادر القرشي: «هذا لا يُعْرَفُ مَرْفُوعًا، وَإِنَّمَا رُوِيَ عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «مِنَ السُّنَّةِ فِي الصَّلَاةِ وَضْعُ الْأَكْفِ، عَلَى الْأَكْفِ تَحْتَ السُّرَّةِ». رواه أبو داود (في كتاب الصلاة/ باب وضع اليمنى على اليسرى في الصلاة [رقم/ ٧٥٦])، وأحمد (في «مسائله» رواية ابنه عبد الله [ص/ ٧٢ - ٧٣])، وهذا لفظه. وقال النووي: «اتفقوا على تضعيفه».

وقال ابن أبي العز: «هذا الحديث لا يُعْرَفُ مَرْفُوعًا». وقال العيني: «هذا قول علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَإِسْنَادُهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ غَيْرُ صَحِيحٍ». وَسَكَتَ عَنْهُ ابْنُ التُّرْكُمَانِيِّ.

ينظر: «التنبيه على أحاديث الهداية والخلاصة» لابن التركماني [ق ٩/ب/ مخطوط المكتبة الوطنية بباريس/ (رقم الحفظ: ٩٢٤)]، و«العناية في تخريج أحاديث الهداية» لعبد القادر القرشي [ق ٢٩/ب/ مخطوط مكتبة فيض الله أفندي - تركيا/ (رقم الحفظ: ٢٨٨)]، و«التنبيه على مشكلات الهداية» لابن أبي العز [٥٣١/٢]. و«الدراية في تخريج أحاديث الهداية» لابن حجر [١٢٨/١]. و«البنية شرح الهداية» للبدر العيني [١٨١/١].

(٢) حديث عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: رواه أبو داود وأحمد واللفظ له. وفيه عبد الرحمن بن إسحاق. ضَعَّفُوهُ. كَذَا جَاءَ فِي حَاشِيَةِ: «ت».

(٣) أخرجه: أبو داود في كتاب الصلاة/ باب وضع اليمنى على اليسرى في الصلاة [رقم/ ٧٥٦]، وأحمد في «مسائله» رواية ابنه عبد الله [ص/ ٧٢ - ٧٣]، والدارقطني في «سننه» [٢٨٦/١]، ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» [رقم/ ٢١٧٠]، من حديث عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِهِ.

قال ابن حجر: «إِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ». ينظر: «نصب الراية» للزيلعي [٣١٣/١]، و«الدراية في تخريج أحاديث الهداية» لابن حجر [١٢٨/١].

مَسْنُونٌ يَعْتَمِدُ فِيهِ ، وَمَا لَا فَلَا وَهُوَ الصَّحِيحُ وَيَعْتَمِدُ فِي حَالَةِ الْقُنُوتِ ، وَصَلَاةُ
الْجَنَازَةِ وَيُرْسَلُ فِي الْقَوْمَةِ وَبَيْنَ تَكْبِيرَاتِ الْأَعْيَادِ .

غاية البيان

المشهور هو: نَحَرُ الْجَزُورِ يَمْنَى ، وَالصَّلَاةُ هِيَ الصَّلَاةُ بِجَمْعٍ ^(١) . كَذَا قَالَ أئِمَّةُ
التفسير ^(٢) .

قوله: (وَهُوَ الصَّحِيحُ) احترازٌ عَنْ قَوْلِ أَصْحَابِ الْفَضْلِيِّ ^(٣) ؛ كَأَبِي عَلِيٍّ
النَّسْفِيِّ ^(٤) ، وَالْإِمَامِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْخَيْرَازِيِّ ^(٥) وَغَيْرِهِمَا ، حَيْثُ قَالُوا: أَنَّهُ يَعْتَمِدُ
فِي كُلِّ قِيَامٍ ، سِوَاءٍ كَانَ فِيهِ ذِكْرُ مَسْنُونٍ أَوْ لَا ؛ تَحْقِيقًا لِلْخِلَافِ لِلرَّوَافِضِ - لَعْنَهُمُ
اللَّهُ - ؛ فَإِنَّ مَذْهَبَهُمْ: إِرْسَالُ الْيَدِ مِنْ أَوَّلِ الصَّلَاةِ ، فَنَحْنُ [١/٥٣١م] نُخَالِفُهُمْ فِي أَوَّلِ
الصَّلَاةِ .

قوله: (وَيُرْسَلُ فِي الْقَوْمَةِ) ، أَي: فِي الْقَوْمَةِ عَنِ الرُّكُوعِ .
قوله: (وَبَيْنَ تَكْبِيرَاتِ الْأَعْيَادِ) .

أَرَادَ بِهَا: التَّكْبِيرَاتِ الزَّوَائِدَ ؛ لِأَنَّهُ يَضَعُ يَدَهُ بَعْدَ التَّكْبِيرِ [١/١٤٤] الْأَوَّلِ

(١) أي: بمزدلفة . كَذَا جَاءَ فِي حَاشِيَةِ «م» ، وَ«ت» .

(٢) ينظر: «تفسير الطبري» [٣/٦٥٢ - ٣٢] ، وَ«الدر المنثور» للسيوطي [٨/٦٥١] .

(٣) هو: مُحَمَّدُ بْنُ الْفَضْلِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرِ أَبِي بَكْرٍ ، الْفَضْلِيُّ ، الْبُخَارِيُّ الْكَمَّارِيُّ ، الْفَقِيهَ الْحَنْفِيُّ .
كَانَ فَقِيهَ بُخَارَى فِي زَمَانِهِ ، إِمَامًا كَبِيرًا ، وَشَيْخًا جَلِيلًا مَعْتَمِدًا فِي الرِّوَايَةِ ، مُقَلَّدًا فِي الدِّرَايَةِ ، رَحَّلَ
إِلَيْهِ أئِمَّةُ الْبِلَادِ ، وَمَشَاهِيرُ كُتُبِ الْفَتَاوَى مَشْحُونَةٌ بِفَتَاوَاهِ وَرَوَايَاتِهِ . (توفي سنة: ٣٨١هـ) .
ينظر: «الجواهر المضية» لعبد القادر القرشي [٢/١٠٧] . وَ«المِرْقَاةُ الرَّفِئَةُ فِي طَبَقَاتِ الْحَنْفِيَّةِ»
لِلْفَيْرُزْآبَادِيِّ [ق/٥٩ب/ مخطوط مكتبة رئيس الكتاب - تركيا/ (رقم الحفظ: ٦٧١)] ، وَ«الفوائد
البيهية» للكنوي [ص/١٨٤] .

(٤) هو: الْحُسَيْنُ بْنُ الْخَضِرِ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ يُوسُفَ الْفَقِيهِ الْقَاضِي أَبُو عَلِيٍّ النَّسْفِيُّ . تَقَدَّمَ تَرْجُمَتُهُ .

(٥) وَقَعَ فِي النَّسَخِ: «الْخَيْرَازِيُّ» ! وَهُوَ مُوَافِقٌ لِمَا رَسَمَهُ الْمُطَرِّزِيُّ فِي: «المغرب» [١/٢٥٠] ، لَكِنْ
مَضَى أَنَّ ذَلِكَ خِلَافُ الْمَشْهُورِ ، وَالْأَصَحُّ مَا أَثْبَتَاهُ .
وَالْخَيْرَازِيُّ: هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْفَضْلِ الْفَقِيهَ الْحَنْفِيُّ الْكَبِيرُ . مَضَتْ تَرْجُمَتُهُ .

ثُمَّ يَقُولُ: سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ إِلَى آخِرِهِ،

غاية الابدان

عَنْهُمَا؛ لَأَنَّ فِيهِ ذِكْرًا مُسْنُونًا؛ وَهُوَ قَوْلُهُ: (سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ...) إِلَى آخِرِهِ. بِخِلَافِ التَّكْبِيرَاتِ الزَّوَانِدِ؛ فَإِنَّهُ لَا يَضَعُ يَدَيْهِ بَيْنَهُمَا بِاتِّفَاقٍ مِنْ عُلَمَائِنَا الثَّلَاثَةِ؛ لِأَنَّهُ لَا ذِكْرَ فِيمَا بَيْنَهَا، وَلَا قِرَاءَةَ عَلَى مَذْهَبِهِمْ.

قَوْلُهُ: (ثُمَّ يَقُولُ: سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ...) إِلَى آخِرِهِ. أَيُّ: يَقُولُ: «سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَيَحْمَدُكَ، وَتَبَارَكَ اسْمُكَ، وَتَعَالَى جَدُّكَ، وَلَا إِلَهَ غَيْرُكَ». مَعْنَاهُ: التَّيَرُّتُ لِلَّهِ، كَأَنَّهُ قَالَ: أُبْرِئُ اللَّهَ مِنَ السَّرِّ بَرَاءَةً، وَنَضْبُهُ عَلَى الْمُسْدَرَةِ، وَهُوَ عَلَمٌ لِلتَّسْبِيحِ، يُسْتَعْمَلُ غَيْرَ مُنْصَرِفٍ؛ إِلَّا إِذَا أَضِيفَ^(١).

وَيَحْمَدُكَ: مَعْطُوفٌ عَلَى الْمَحْذُوفِ، كَأَنَّهُ قَالَ: «سَبَّحْتَكَ اللَّهُمَّ، وَبِجَمِيعِ الْأَلْيَكِ، وَبِحَمْدِكَ سَبَّحْتَكَ».

وَتَبَارَكَ اسْمُكَ: أَيُّ تَعَاظَمَ عَنْ سِمَاتِ الْمَخْلُوقِينَ وَصِفَاتِهِمْ. وَتَعَالَى جَدُّكَ: أَيُّ عَظَمْتُكَ.

وَإِنَّمَا نَقُولُ هَذَا الثَّنَاءَ: بَعْدَ الشُّرُوعِ؛ لِمَا رُوِيَ عَنْ عُمَرَ، وَابْنِ مَسْعُودٍ، وَعَائِشَةَ، وَأَبِي سَعِيدٍ، وَجَابِرٍ، وَأَنَسٍ رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم كَانَ إِذَا افْتَتَحَ الصَّلَاةَ قَالَ: «سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَيَحْمَدُكَ...»^(٢). إِلَى آخِرِهِ.

وَذَكَرَ الشَّيْخُ أَبُو الْحَسَنِ^(٣) الْقُدُّورِيُّ فِي شَرْحِ «مَخْتَصَرِ الْكَرَّخِيِّ» وَقَالَ: قَدْ

(١) يَعْنِي: أَنَّهُ يَكُونُ غَيْرَ مُنْصَرَفٍ لِلْعَلَمِيَّةِ وَالْأَلْفِ وَالنُّونِ، وَالْإِضَافَةُ تَدُلُّ عَلَى التَّنْكِيرِ؛ لِأَنَّ الْعَلَمَ لَا يُضَافُ إِلَّا بِتَأْوِيلِ التَّنْكِيرَةِ. كَذَا جَاءَ فِي حَاشِيَةِ: «م»، وَ«و»، وَ«ل».

(٢) يَنْظُرُ تَخْرِيجَ هَذِهِ الرِّوَايَاتِ: فِي: «النَّصَبِ الرَّايَةِ» لِلزَّيْلَعِيِّ [٣١٩/١ - ٣٢١]، وَ«الْبَدْرِ الْمُنِيرِ» لِابْنِ الْمُلَقِّنِ [٢٨٩/٢ - ٢٩٣]، وَ«الدَّرَايَةِ فِي تَخْرِيجِ أَحَادِيثِ الْهَدَايَةِ» لِابْنِ حَبَرٍ [١٢٩/١]. وَالتَّنْفِيحُ التَّحْقِيقُ لِابْنِ عَبْدِ الْهَادِي [١٤٩/٢ - ١٥٢].

(٣) وَقَعَ بِالْأَصْلِ: «الْحَسَنُ»، وَالْمَشْبُوتُ مِنْ: «ت»، وَ«م»، وَ«ز»، وَ«و»، وَ«لَف». وَهُوَ الصَّوَابُ.

وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ: أَنَّهُ يَضُمُّ إِلَيْهِ قَوْلَهُ: ﴿وَجَّهْتُ وَجْهِيَ﴾ [الأنعام: ٧٩] إِلَى آخِرِهِ؛

غاية البيان

رَوَى عُمَرُو بْنُ مَيْمُونٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ: أَنَّهُ صَلَّى بِذِي الْحَلِيفَةِ الصُّبْحَ، فَلَمَّا كَبَّرَ قَالَ: «سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَيَحْمَدُكَ...»^(١). إِلَى آخِرِهِ.

وَرَوَى عَلْقَمَةُ وَالْأَسْوَدُ: عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ مِثْلَهُ^(٢).

وَرَوَى سُلَيْمَانُ [١٥٣/١ م] بَنُ مُوسَى: أَنَّ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ وَابْنَ مَسْعُودٍ: كَانُوا إِذَا افْتَتَحُوا الصَّلَاةَ؛ قَالُوا ذَلِكَ^(٣). وَبِهِ قَالَ الثَّوْرِيُّ، وَالْأَوْزَاعِيُّ، وَمَالِكٌ فِي الْمُؤْتَمِّ^(٤).

وَأَمَّا الْإِمَامُ: فَيَكْبِّرُ ثُمَّ يَقْرَأُ^(٥).

قَوْلُهُ: (وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ: أَنَّهُ يَضُمُّ إِلَيْهِ قَوْلَهُ: ﴿وَجَّهْتُ وَجْهِيَ﴾...). إِلَى

(١) أَخْرَجَهُ: ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ [رقم / ٢٤٠٠]، والطحاوي في «شرح المعاني والآثار» [١٩٨/١]، عن عمرو بن ميمون رضي الله عنه عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه به.

قال العيني: «طريق صحيح». ينظر: «نخب الأفكار شرح المعاني والآثار» للعيني [٥٢٧/٣].
(٢) المشهور: أن علقمة والأسود قد رَوَيَا عَنْ عُمَرَ؛ وليس عن ابن مسعود، كما أخرجه الدارقطني في «سننه» [٣٠١/١]. من طريق إبراهيم، عَنْ عَلْقَمَةَ، وَالْأَسْوَدِ: «أَنَّ عُمَرَ رضي الله عنه لَمَّا كَبَّرَ، قَالَ: «سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَيَحْمَدُكَ وَتَبَارَكَ اسْمُكَ وَتَعَالَى جَدُّكَ وَلَا إِلَهَ غَيْرُكَ». يَسْمَعُ ذَلِكَ مَنْ تَلِيَهُ».

وقد وردَ عن ابن مسعود أيضاً: فيما أخرجه عبد الرزاق في «مصنفه» [رقم / ٢٥٥٨]، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: حَدَّثَنِي مَنْ أَصَدَّقُ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ، وَعَنْ عُمَرَ، وَعَنْ عُثْمَانَ، وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ: أَنَّهُمْ كَانُوا إِذَا اسْتَفْتَحُوا قَالُوا: «سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَيَحْمَدُكَ، وَتَبَارَكَ اسْمُكَ، وَتَعَالَى جَدُّكَ، وَلَا إِلَهَ غَيْرُكَ».
(٣) لَمْ نَجِدْهُ مِنْ رَوَايَةِ سُلَيْمَانَ بْنِ مُوسَى عَنْ هَؤُلَاءِ. وَقَدْ مَضَى آنِفًا عِنْدَ عَبْدِ الرَّزَّاقِ فِي «مَصْنَفِهِ» [رقم / ٢٥٥٨]، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: حَدَّثَنِي مَنْ أَصَدَّقُ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ، وَعَنْ عُمَرَ، وَعَنْ عُثْمَانَ، وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ: أَنَّهُمْ كَانُوا إِذَا اسْتَفْتَحُوا قَالُوا: «سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَيَحْمَدُكَ، وَتَبَارَكَ اسْمُكَ، وَتَعَالَى جَدُّكَ، وَلَا إِلَهَ غَيْرُكَ».

(٤) ينظر: «المدونة» لسحنون [١٦١/١]. و«منح الجليل» لعليش [٢٦٦/١].

(٥) ينظر: «فتح القدير» [٢٨٨/١]، «البنية» [٢١١/٢]، «مجمع الأنهر» [٩٤/١].

لِرَوَايَةِ عَلِيٍّ عليه السلام: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَقُولُ ذَلِكَ.

غاية البيان

آخِرِهِ. وَلَمْ يُصْرِّحْ صَاحِبُ «الهِدَايَةِ»: أَنَّ الْمُصَلِّيَ يَقُولُ: «وَجَّهْتُ» بَعْدَ الثَّنَاءِ، أَوْ قَبْلَ الثَّنَاءِ بَعْدَ التَّكْبِيرِ.

قَالَ فِي «الْمُخْتَلَفِ»، وَ«الْحَضَرِ»^(١): «يَقُولُ الْمُصَلِّي بَعْدَ الثَّنَاءِ قَبْلَ الْقِرَاءَةِ»^(٢).
وَقَالَ فِي «شَرْحِ الطَّحَاوِيِّ»: «إِنْ شَاءَ قَدَّمَ ذَلِكَ عَلَى التَّسْبِيحِ أَوْ أَخَّرَ، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ»^(٣).

وَكَذَا فِي «شَرْحِ الْأَقْطَعِ»^(٤)؛ حَيْثُ قَالَ: قَالَ أَبُو يُوسُفَ: يَجْمَعُ بَيْنَ هَذَا وَبَيْنَ قَوْلِهِ: «وَجَّهْتُ»، يُقَدِّمُ أُيُّهُمَا شَاءَ.

وَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ - وَهُوَ قَوْلُ أَبِي يُوسُفَ الْأَوَّلِ -: لَا يَقُولُ ذَلِكَ أَصْلًا، لَا قَبْلَ الْقِرَاءَةِ، وَلَا قَبْلَ الثَّنَاءِ، وَلَا قَبْلَ التَّكْبِيرِ^(٥).

(١) الْأَقْرَبُ أَنَّهُ يُقْصَدُ بِهِ: «حَضَرُ الْمَسَائِلِ»: لِلإِمَامِ أَبِي الْلَيْثِ نَصْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ السَّمَرْقَنْدِيُّ الْفَقِيه. وَهَنَّاكَ: «حَضَرُ الْمَسَائِلِ وَقَصْرُ الدَّلَائِلِ» لِعَلَاءِ الدِّينِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ السَّمَرْقَنْدِيِّ. وَهَذَا الثَّانِي كَأَنَّهُ تَهْذِيبٌ لِلأَوَّلِ أَوْ مُخْتَصَرٌ لَهُ. وَهَذَا الْكِتَابُ هُوَ نَفْسُهُ كِتَابُ الْعَلَاءِ السَّمَرْقَنْدِيِّ الْآخَرُ: «مُخْتَلَفُ الرِّوَايَةِ»، غَيْرَ أَنَّهُ أَعَادَ تَرْتِيبَ الْكُتُبِ وَالْأَبْوَابِ عَلَى تَرْتِيبِ: «مَنْظُومَةُ الْخِلَافِ» لِلنَّسْفِيِّ. وَقَدْ ظَفَرْنَا بِهَذَا النِّقْلِ فِي: «حَضَرُ الْمَسَائِلِ وَقَصْرُ الدَّلَائِلِ / شَرْحُ مَنْظُومَةِ الْخِلَافِ لِلنَّسْفِيِّ» لِعَلَاءِ الدِّينِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ السَّمَرْقَنْدِيِّ [ق ٦٦/ب/ مخطوط مكتبة فيض الله أفندي - تركيا/ (رقم الحفظ: ٨٣٥)].

وَلَا يُلْزَمُ مِنْ هَذَا: أَنْ يَكُونَ هُوَ مَرَادُ الْمُؤَلِّفِ هُنَا أَوْ مُطْلَقًا مِنَ الْعَزْوِ إِلَى «الْحَضَرِ»؛ لَكُونَ الْعَلَاءُ السَّمَرْقَنْدِيُّ كَانَ كَثِيرَ النِّقْلِ مِنْ كُتُبِ أَبِي الْلَيْثِ السَّمَرْقَنْدِيِّ دُونَ تَصْرِيحٍ.

(٢) يَنْظُرُ: «مُخْتَلَفُ الرِّوَايَةِ» لِأَبِي الْلَيْثِ السَّمَرْقَنْدِيِّ [١٥٣/١].

(٣) يَنْظُرُ: «الْأَمُّ» لِلشَّافِعِيِّ [٢٤١/٢]. وَ«الْحَاوِي الْكَبِيرُ» لِأَبِي الْحَسَنِ الْمَاورِدِيِّ [١٠٠/٢ - ١٠١]، وَ«الْمَجْمُوعُ شَرْحُ الْمَهْذَبِ» لِلنَّوَوِيِّ [٣٢٠/٣].

(٤) يَنْظُرُ: «شَرْحُ الْأَقْطَعِ لِأَبِي نَصْرٍ» [٥٢].

(٥) يَنْظُرُ: «بَدَائِعُ الصَّنَائِعِ» [٣٦٣/٢]، «الْجَوْهَرَةُ النَّبِيرَةُ» [٢٠٤/١، ٢٠٧]، «حَاشِيَةُ ابْنِ عَابِدِينَ» [٥٥٤/٢].

وَلَهُمَا: رِوَايَةُ أَنَسٍ رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا افْتَتَحَ الصَّلَاةَ كَبَّرَ وَقَرَأَ سُبْحَانَكَ اللَّهُ وَبِحَمْدِكَ إِلَى آخِرِهِ، وَلَا يَزِيدُ عَلَى هَذَا، وَمَا رَوَاهُ مَحْمُولٌ عَلَى التَّهَجُّدِ. وَقَوْلُهُ: «وَجَلَّ ثَنَاؤُكَ»؛ لَمْ يُذَكَّرْ فِي الْمَشَاهِيرِ فَلَا يَأْتِي بِهِ فِي الْقَرَائِضِ،

غاية البيان

وَجْهٌ قَوْلُهُمَا: رِوَايَةُ أَنَسٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَفْتَتِحُ الصَّلَاةَ بِـ«سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ...»^(١). إِلَى آخِرِهِ. وَلَا يَزِيدُ.

وَوَجْهٌ قَوْلُهُ: حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَفْتَتِحُ الصَّلَاةَ بِـ«وَجْهْتُ وَجْهِي...»^(٢). إِلَى آخِرِهِ.

قَالَ أَبُو يُوسُفَ: فَإِذَا رُويَ الْأَمْرَانِ؛ كَانَ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا أَوْلَى.

وَقَالَا: مَا رَوَاهُ فَالْمُرَادُ مِنْهُ التَّهَجُّدُ بِاللَّيْلِ، وَفِي التَّوَافُلِ سَعَةٌ، بِخِلَافِ الْقَرَائِضِ؛ فَلَا يَتَأْتِي^(٣) بِهِ فِيهَا.

وَقَوْلُهُ: «وَجَلَّ ثَنَاؤُكَ»؛ لَمْ يُذَكَّرْ فِي الْمَشَاهِيرِ، أَي: لَمْ يُذَكَّرْ فِي الْأَخْبَارِ الْمَشْهُورَةِ، فَلَا يَقُولُهُ فِي الْقَرَائِضِ؛ احْتِرَازًا عَنِ [١/١٥٤م] الزِّيَادَةِ فِيهَا مَا لَيْسَ مِنْهَا.

(١) أَخْرَجَهُ: أَبُو يَعْلَى فِي «مُسْنَدِهِ» [رقم/ ٣٧٣٥]، وَالدَّارِقُطَنِيُّ فِي «سُنَنِهِ» [١/ ٣٠٠]، الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمَعْجَمِ الْأَوْسَطِ» [٣/ رقم/ ٣٠٣٩]، مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ رضي الله عنه بِهِ. قَالَ الدَّارِقُطَنِيُّ: «إِسْنَادُهُ كُلُّهُمُ ثِقَاتٌ».

وَقَالَ مَغْلَطَاي: «رَوَاهُ الدَّارِقُطَنِيُّ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ». يَنْظُرُ: «شَرْحُ سُنَنِ ابْنِ مَاجَه» لِمَغْلَطَاي [ص/ ١٣٦٥]، وَالدَّرَايَةُ فِي تَخْرِيجِ أَحَادِيثِ الْهَدَايَةِ لِابْنِ حَجَرٍ [١/ ١٢٩].

(٢) أَخْرَجَهُ: الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمَعْجَمِ الْكَبِيرِ» [١٢/ رقم/ ١٣٣٢٤]، وَابْنُ حَبَانَ فِي «الْمَجْرُوحِينَ» [٦/ ٢]، مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رضي الله عنه بِهِ.

قَالَ الْهَيْثَمِيُّ: «رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي الْكَبِيرِ، وَفِيهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَامِرٍ الْأَسْلَمِيُّ، وَهُوَ ضَعِيفٌ». يَنْظُرُ: «مَجْمَعُ الزَّوَائِدِ» لِلْهَيْثَمِيِّ [٢/ ١٠٧].

(٣) فِي «ف»: «يَأْتِي».

وَالأُولَى أَلَا يَأْتِي بِالتَّوَجُّهِ^(١) قَبْلَ التَّكْبِيرِ؛ لِيَتَّصِلَ بِهِ النِّيَّةُ، هُوَ الصَّحِيحُ.

شَايَةَ الْبَيَانِ

قَالَ فِي «شَرْحِ الطَّحَاوِيِّ»: وَلَيْسَ عَنِ الْمُتَقَدِّمِينَ قَوْلٌ فِي «جَلَّ ثَنَاؤُكَ»؛ وَلَوْ قَالَ: لَا بِأَسْرِ بِهِ^(٢).

قَوْلُهُ: (وَالأُولَى أَنْ لَا يَأْتِيَ بِالتَّوَجُّهِ قَبْلَ التَّكْبِيرِ؛ لِيَتَّصِلَ بِهِ النِّيَّةُ هُوَ الصَّحِيحُ).

وَفِي بَعْضِ النُّسخِ: «بِالتَّوَجُّهِ»^(٣).

وَأَرَادَ بِالتَّوَجُّهِ قَوْلَ: وَجَّهْتُ وَجْهِي إِلَى آخِرِهِ. وَالضَّمِيرُ فِي (بِهِ) يَرْجِعُ إِلَى التَّكْبِيرِ.

وَأَمَّا قَالَ: (هُوَ الصَّحِيحُ)؛ لِأَنَّ عِنْدَ بَعْضِ مَشَايِخِنَا الْمُتَأَخِّرِينَ، يَأْتِي بِهِ قَبْلَ التَّكْبِيرِ؛ لِيَكُونَ أَجْمَعَ لِلْعَزِيْمَةِ، وَهُوَ اخْتِيَارُ الْفَقِيهِ أَبِي اللَّيْثِ، وَيَقُولُ قَبْلَ التَّكْبِيرِ: «إِنِّي وَجَّهْتُ وَجْهِي لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ حَنِيفًا، وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ، إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي [١/١٤٤ ط] لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ لَا

(١) فِي حَاشِيَةِ الْأَصْلِ: «خ: بِالتَّوَجُّهِ».

(٢) يَنْظُرُ: «الْمَبْسُوط» [١/١٢]، «بِدَائِعُ الصَّنَائِعِ» [١/٢٠٢]، «الْمَحِيطُ الْبِرْهَانِي» [١/٣٥٦]، «الْبَحْرُ الرَّائِقُ» [١/٣٢٨].

(٣) وَهَذَا هُوَ الْمُثَبَّتُ فِي نَسْخَةِ الْأُرْزَكَانِيِّ مِنَ «الْهُدَايَةِ» [١/١٦ ق/ب/ مخطوط مكتبة فيض الله أفندي - تَرْكِيَا]، وَأَشَارَ إِلَيْهِ الْمُؤَلِّفُ أَيْضًا فِي حَاشِيَةِ النُّسخَةِ الَّتِي بَخَّطَهُ.

وَاللَّفْظُ الْأَوَّلُ: هُوَ لَفْظُ الْمَطْبُوعِ مِنَ «الْهُدَايَةِ» لِلْمَرْغِينَانِيِّ [١/٤٩]، وَمِثْلُهُ وَقَعَ فِي النُّسخَةِ الْمَنْقُولَةِ عَنْ نَسْخَةِ الْمَرْغِينَانِيِّ [١/٢٤ ق/ب/ مخطوط جامعة برنستون - أَمْرِيكَا/ (رَقْمُ الْحِفْظِ: ٣٥٩٣)]. وَفِي نَسْخَةِ الشَّهْرَكَانْدِيِّ (الْمَقْرُوءَةِ عَلَى أَكْمَلِ الدِّينِ الْبَابَرِيِّ) مِنَ «الْهُدَايَةِ» [١/١٤ ق/ب/ مخطوط مكتبة فيض الله أفندي - تَرْكِيَا]. وَكَذَا فِي النُّسخَةِ الَّتِي بَخَّطَ الْمُؤَلِّفُ [١/٢١ ق/ب/ مخطوط مكتبة فيض الله أفندي]. وَفِي نَسْخَةِ ابْنِ الْفَصِيحِ مِنَ «الْهُدَايَةِ» [١/٢٣ ق/ب/ مخطوط مكتبة ولي الدين أفندي - تَرْكِيَا]. وَفِي نَسْخَةِ الْبَابِيسُونِيِّ مِنَ «الْهُدَايَةِ» [١/١٦ ق/ب/ مخطوط مكتبة فيض الله أفندي - تَرْكِيَا].

وَيَسْتَعِيدُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ ؛

﴿ غَايَةُ الْبَيَانِ ﴾

شَرِيكَ لَهُ ، وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ .

وإنما يقول: «وَأَنَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ» ؛ لئلا يلزم الكذب . فلو قال: «وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ» ؛ قيل: تفسد صلاته للكذب . وقيل: لا تفسد ؛ لإرادة ما في القرآن ؛ وهو الأصح عندي^(١) ؛ لأنه إنما يقول في الصلاة على مذهب أبي يوسف ، ومذهبه: أن ما كان موجوداً في القرآن ؛ لا يفسد الصلاة .

أما على مذهبهما: فلا يقول أصلاً ؛ لا قبل الشروع ، ولا بعده ، وإنما لا يأتي به قبل الشروع ؛ لئلا يؤدي إلى طول المكث المفضي إلى ترك المسارعة إلى المغفرة .

قوله: (وَيَسْتَعِيدُ بِاللَّهِ ...) . إلى آخره .

اعلم: أن الكلام في الاستعاذة على وجوه:

الأول: في أصلها ، فعندنا: يتعوذ .

وعند مالك: لا يتعوذ^(٢) ؛ لما [١٥٤/١م] روى أنس: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَفْتَحُ الصَّلَاةَ بِ«الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ» ، وكذا أبو بكر وعمر وعثمان^(٣) .

(١) عن أبي يوسف روايتان في رواية قال: يقول: وأنا من المسلمين . وفي رواية قال يقول: وأنا أول المسلمين ، والطحاوي أخذ بهذا . قال في «البحر»: والأصح عدم الفساد . وينبغي أن لا يكون فيه خلاف لما ثبت في «صحيح مسلم» من الروایتين بكل منهما . وتعليل الفساد بأنه كذب مردود ، بأنه إنما يكون كذباً إذا كان مخبراً عن نفسه لا تالياً ، وإذا كان مخبراً فالفساد عند الكل . ينظر: «المحيط البرهاني» [٣٥٦/١] ، «البحر الرائق» [٣٢٨/١] .

(٢) ينظر: «الملونة» لسحنون [١٦٢/١] . و«التاج والإكليل لمختصر خليل» للمواق [٢٥٢/٢] ،

(٣) أخرجه: البخاري في كتاب صفة الصلاة/ باب ما يقول بعد التكبير [رقم/ ٧١٠] ، وأبو داود في أبواب تفريع افتتاح الصلاة/ باب من لم ير الجهر بيسم الله الرحمن الرحيم [رقم/ ٧٨٢] ، والترمذي في أبواب الصلاة عن رسول الله ﷺ/ باب ما جاء في افتتاح القراءة ب«الحمد لله رب العالمين» =

لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ﴾ [الآيَة [النحل: ٩٨] مَعْنَاهُ: إِذَا أَرَدْتَ قِرَاءَةَ الْقُرْآنِ.....

❦ غَايَةُ الْبَيَانِ ❦

وَلَنَا: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾ [النحل: ٩٨]. وَلَأنَّهُ رُوِيَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقُولُ قَبْلَ الْقِرَاءَةِ: «أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ»^(١). وَلأنَّهَا لَدَفْعِ هَمَزَاتِ الشَّيَاطِينِ وَوَسْوَستِهَا، وَهَذَا الْمَعْنَى يَحْتَاجُ إِلَيْهِ فِي الصَّلَاةِ؛ فَيُسَنُّ.

وَالثَّانِي: فِي كَيْفِيَّتِهَا؛ فَمَذْهَبُ أَبِي عَمْرٍو، وَعَاصِمٍ، وَابْنِ كَثِيرٍ مِنَ الْقُرَّاءِ: «أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ».

وَعَنْ حَفْصِ بْنِ طَرِيقٍ هُبَيْرَةَ^(٢): «أَعُوذُ بِاللَّهِ الْعَظِيمِ السَّمِيعِ الْعَلِيمِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ».

وَمَذْهَبُ نَافِعٍ وَابْنِ عَامِرٍ وَالْكَسَائِيِّ ﷺ: «أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ، إِنَّ اللَّهَ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ».

وَمَذْهَبُ حَمْزَةَ: «أَسْتَعِذُّ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ». وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ سِيرِينَ^(٣).

= [رقم / ٢٤٦]، وَابْنُ مَاجَهَ فِي كِتَابِ إِقَامَةِ الصَّلَاةِ وَالسُّنَّةِ فِيهَا/ بَابِ افْتِتَاحِ الْقِرَاءَةِ [رقم / ٨١٣]، مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِهِ. وَليْسَ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ وَابْنِ مَاجَهَ: ذِكْرُ عُثْمَانَ فِيهِ. قَالَ أَبُو عِيْسَى التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

(١) أَخْرَجَهُ: عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «مُصَنَّفِهِ» [رقم / ٢٥٨٩]، وَمِنْ طَرِيقِهِ ابْنُ الْمُنْذَرِ فِي «الْأَوْسَطِ» [٣/ ٨٧]، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ سُلَيْمَانَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ عَلِيٍّ الرَّفَاعِيِّ، عَنْ أَبِي الْمَتَوَكِّلِ النَّاجِيِّ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِهِ.

قَالَ النَّوَوِيُّ: «حَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ هَذَا غَرِيبٌ بِهَذَا اللَّفْظِ». يَنْظُرُ: «الْمَجْمُوعُ شَرْحُ الْمَهْذَبِ» لِلنَّوَوِيِّ [٣/ ٣٢٢٢].

(٢) هُوَ هُبَيْرَةُ بْنُ مُحَمَّدٍ التَّمَارِ، أَبُو عَمْرِو الْأَبْرَشِ الْبَغْدَادِيُّ، أَخَذَ الْقِرَاءَةَ عَنْ حَفْصِ بْنِ سُلَيْمَانَ عَنْ عَاصِمٍ، قَرَأَ عَلَيْهِ حَسَنُونَ بْنُ الْهَيْثَمِ، وَأَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنُ الْفَضْلِ الْخِرَازِيُّ، وَالْخَضِرُ بْنُ الْهَيْثَمِ الطُّوسِيُّ، إِلَّا أَنَّ حَسَنُونَ بْنَ الْهَيْثَمِ أَضْبَطُ أَصْحَابِ هُبَيْرَةَ وَأَحَدُهُمْ. يَنْظُرُ: «غَايَةُ النِّهَايَةِ» [٢/ ٣٥٣].

(٣) يَنْظُرُ: «الْمَبْسُوطُ» [١/ ١٣]، «مِفْتَاحُ الْغَيْبِ» [١/ ٦٨]، «الْبَابُ فِي عُلُومِ الْكِتَابِ» [١/ ٨٠]، =

وَالأَوَّلَى أَنْ يَقُولَ: أَسْتَعِيدُ بِاللَّهِ؛ لِيُوَافِقَ الْقُرْآنَ، وَيَقْرُبُ مِنْهُ: أَعُوذُ بِاللَّهِ.

﴿غاية البيان﴾

وَالثَّالِثُ: فِي صِفَتِهَا؛ فَعِنْدَ الْجُمْهُورِ: أَنَّهَا سُنَّةٌ.

وَعَنْ عَطَاءٍ: أَنَّهَا وَاجِبَةٌ عِنْدَ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ فِي الصَّلَاةِ وَغَيْرِهَا؛ لِإِطْلَاقِ الْأَمْرِ.

وَلَنَا: أَنَّ هَذَا قَوْلٌ مُخَالِفٌ لِإِجْمَاعِ السَّلَفِ؛ فَلَا يَجُوزُ.

وَالرَّابِعُ: فِي كَيْفِيَّةِ هَذِهِ الصُّفَةِ؛ فَعِنْدَ الْجُمْهُورِ: يُخْفَى بِهَا، وَعَنْ عُمَرَ: أَنَّهُ

جَهَرَ بِهَا^(١).

وَلَنَا: مَا رُوِيَ عَنْهُ مَحْمُولٌ عَلَى وَقْعِ ذَلِكَ اتِّفَاقًا لَا قَضْدًا، أَوْ تَعْلِيمًا مِنْهُ

لِلسَّامِعِينَ، فَإِنَّهُ مِمَّا يَنْبَغِي أَنْ يَقْرَأَ بِهِ فِي الصَّلَاةِ.

وَالخَامِسُ: فِي وَقْتِهِ؛ فَمَذْهَبُنَا أَنَّ وَقْتَهُ قَبْلَ الْقِرَاءَةِ^(٢).

وَمَذَاهِبُ [١/١٥٥هـ/م] أَصْحَابِ الظَّوَاهِرِ وَحَمَازَةَ: أَنَّهُ بَعْدَ الْقِرَاءَةِ^(٣)؛ لظَاهِرِ

مُقْتَضَى الْأَمْرِ.

وَلَنَا: أَنَّ الْمُرَادَ مِنَ الْقِرَاءَةِ الْمَذْكُورَةِ فِي الْآيَةِ: إِرَادَتُهَا مَجَازًا؛ بِدَلِيلِ حَدِيثِ

أَبِي سَعِيدٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقُولُ ذَلِكَ قَبْلَ الْقِرَاءَةِ»^(٤).

قَوْلُهُ: (وَالأَوَّلَى أَنْ يَقُولَ: أَسْتَعِيدُ بِاللَّهِ)؛ لِيُوَافِقَ الْقُرْآنَ؛ لِأَنَّ الْمَذْكُورَ فِي

= «المدخل لدراسة القرآن الكريم لأبي شهبه» [ص ٤٢٩]، «البدور الراهرة في القراءات العشر» [ص ١٢].

(١) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى، كتاب الصلاة، باب افتتاح القراءة بيسم الله الرحمن الرحيم والجهر بها [٤٨/٢ رقم ٢٢٢٩].

(٢) ينظر: «المبسوط» للسرخسي [١٣/١]، «تحفة الفقهاء» [١٢٧/١]، «بدائع الصنائع» [٢٠٢/١]، «البحر الرائق» [٣٢٨/١]، «حاشية ابن عابدين» [٢٧٣/١]، «حاشية الطحطاوي» [١٧٣/١].

(٣) ينظر: «المحلى بالآثار» [٢٨١/٢].

(٤) مضي تخريجه آنفاً.

ثُمَّ التَّعَوُّذُ تَبَعٌ لِلْقِرَاءَةِ دُونَ الشَّاءِ ، عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ عليهما السلام ؛ لِمَا تَلَوْنَا ، حَتَّى يَأْتِيَ بِهِ الْمَسْبُوقُ دُونَ الْمُقْتَدِي ، وَيُؤَخَّرُ عَنْ تَكْبِيرَاتِ الْعِيدِ ، خِلَافًا لِأَبِي يُوسُفَ .

غاية البيان

الْقُرْآنُ : ﴿ فَاسْتَعِذْ ﴾ . وَهُوَ أَمْرٌ مِنَ الْإِسْتِعَاذَةِ ، فَكَذَا «أَسْتَعِذُّ» مُضَارِعٌ مِنَ الْإِسْتِعَاذَةِ ؛ فَيَحْصُلُ مُوَافَقَةُ الْقُرْآنِ ، بِخِلَافِ «أَعُوذُ» ؛ فَإِنَّهُ مِنَ الْعَوْذِ ، لَا مِنَ الْإِسْتِعَاذَةِ ؛ لَكِنَّهُ قَرِيبٌ مِنْ «أَسْتَعِذُّ» أَيْضًا ؛ لِحَصُولِ الْأَشْتِرَاكِ فِي الْحُرُوفِ الْأُصُولِ وَالْمَعْنَى الْأَصْلِيِّ ، وَاخْتَارَ فِي «خُلَاصَةِ الْفَنَائِي» : «أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ» .

وَعَنِ الْفَقِيهِ أَبِي جَعْفَرٍ : أَنَّهُ كَانَ يَخْتَارُ : «أَسْتَعِذُّ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ» ^(١) . قَوْلُهُ : (ثُمَّ التَّعَوُّذُ تَبَعٌ لِلْقِرَاءَةِ دُونَ الشَّاءِ ، عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ) .

لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ ﴾ [الْحَلَقِ ٩٨] . جُعِلَ ^(٢) الْإِسْتِعَاذَةُ جَزَاءً لِقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ ؛ فَتَكُونُ تَبَعًا لِلْقِرَاءَةِ لَا لِلشَّاءِ .

وَعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ : تَبَعٌ لِلشَّاءِ ؛ لِأَنَّهَا شُرِعَتْ بَعْدَ الشَّاءِ . وَثَمَرَةُ الْخِلَافِ تَظْهَرُ فِي ثَلَاثِ مَسَائِلَ :

الْأُولَى : الْمَسْبُوقُ يَأْتِي بِالتَّعَوُّذِ عِنْدَهُمَا ؛ إِذَا قَامَ فِي قَضَاءِ مَا سَبَقَ .

وَعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ : يَأْتِي بِهِ حِينَ شَرَعَ عَقِيبَ التَّسْبِيحِ .

وَالثَّانِيَةُ : الْمُقْتَدِي لَا يَأْتِي بِهِ عِنْدَهُمَا ؛ لِأَنَّهُ لَا يَقْرَأُ .

وَعِنْدَهُ : يَأْتِي بِهِ ؛ لِأَنَّهُ يُسَبِّحُ .

وَالثَّالِثَةُ [١/٦٥] : يَتَعَوَّذُ الْإِمَامُ فِي صَلَاةِ [١/١٥٥ ظ/م] الْعِيدِ ، بَعْدَ التَّكْبِيرَاتِ عِنْدَهُمَا .

(١) أوردته عنه صاحب «المحيط البرهاني» [١/٣٧٥] .

(٢) هكذا ضبطه في الأصل بالبناء للمجهول . وفي «ت» ، «و» ، «ز» : بالبناء للمعلوم .

وَيَقْرَأُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ هَكَذَا نُقِلَ فِي الْمَشَاهِيرِ ،

غاية البيان

وعنده: يتعوذُ عَقِيبَ الثَّناءِ ، بعدَ تكبيرة الافتتاح .

ثمَّ اعْلَمْ: أَنَّ هذا الخِلافَ - كما ذكره صاحبُ «الهداية» في بعضِ نُسَخِ الفقه - :
بين أبي حنيفة ومحمد وبين أبي يوسف ، وفي عامَّةِ النُّسخ ؛ كـ «المبسوط»^(١) ،
و«المنظومة» ، وشروحها: بين أبي يوسف وبين محمد ، ولم يذكر قول أبي حنيفة .

قال صاحبُ «الخلاصة»: «والأصحُّ: قولُ أبي يوسف»^(٢) .

قوله: (وَيَقْرَأُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) .

اعْلَمْ: أَنَّ التَّسميةَ يَقعُ فيها الكلامُ مِنْ وجوه:

الأوَّل: في أَنَّها هل آيةٌ منزلةٌ مِنْ أوائلِ السُّورِ أم لا ؟

فَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَصْحَابِهِ: أَنَّها لَيْسَتْ بِآيةٍ مِنْ أوَّلِ السُّورِ ، وكتابتُها في أوائلِ
السُّورِ لِلْفَضْلِ والتَّبَرُّكِ بآيَتِهَا .

ورَوَى عَنْ مُحَمَّدٍ: أَنَّها آيةٌ مُنزَلةٌ ؛ لكن لا مِنْ أوائلِ السُّورِ^(٣) ، وهو اختيارُ
أبي بكرٍ الرَّازِيَّ^(٤) .

وعَنِ الأَوْزَاعِيِّ: ما أنزلَ اللهُ في القرآنِ «بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ» ؛ إلا في
النَّمْلِ . وهو مذهبُ مالكٍ أيضاً^(٥) .

(١) ينظر: «المبسوط» للسرخسي [١٣/١] ، و[٤٢/٢] .

(٢) وردَّه علي القاري في «فتح باب العنابة» [٢٤٦/١]: بأنه كيف يكونُ أصحُّ وهو مخالفٌ لظاهرِ
القرآن ، يعني قوله: «فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ» .

(٣) وقع بالأصل: «السورة» ، والمثبت من: «ت» ، و«م» ، و«ز» ، و«و» ، و«ف» .

(٤) ينظر: «شرح مختصر الطحاوي» للجصاص [٥٩٠/١] .

(٥) ينظر: «منح الجليل» لعليش [٢٦٥/١] - و«شرح مختصر خليل» للخرشي [٢٨٩/١] .

غاية البيان

ومذهب قراء المدينة والبصرة والشَّام: أنَّها لَيْسَتْ بِآيَةٍ، لَا مِنْ الْفَاتِحَةِ، وَلَا مِنْ سَائِرِ السُّورِ.

ومذهب قراء مكة والكوفة: أنَّها آيَةٌ مِنْ رَأْسِ كُلِّ سُورَةٍ^(١)، وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ رحمته الله^(٢).

لَهُ: أَنَّهَا لَوْ لَمْ تَكُنْ مِنْهَا؛ لَمْ تُكْتَبْ فِي الْمُصْحَفِ.

وَلَنَا: أَنَّ إِبْطَاتِ التَّسْمِيَةِ مِنَ السُّورَةِ لَا يَجُوزُ إِلَّا بِنَقْلِ مُتَوَاتِرٍ، وَلَوْ ثَبَتَ ذَلِكَ؛ لَمْ يَخْتَلِفِ الْكِبَارُ الَّذِينَ انْتَقَلَ الْقُرْآنُ عَنْهُمْ إِلَيْنَا، وَأَدْنَى دَرَجَةِ الْاِخْتِلَافِ الْمُعْتَبَرُ: إِبْرَاطُ الشُّبْهَةِ، فَبِالشُّبْهَةِ لَا يَثْبُتُ كَوْنُ التَّسْمِيَةِ [١/١٥٦م] مِنَ السُّورَةِ.

أَمَّا قَوْلُهُ^(٣): لَوْ لَمْ تَكُنْ مِنْهَا لَمْ تُكْتَبْ فِيهِ. فَلَا نُسَلِّمُ الْمُلَازِمَةَ؛ لِأَنَّهُ يُكْتَبُ فِي أَوَائِلِ السُّورِ: سُورَةُ فَلَانٍ مَكِّيَّةٍ أَوْ مَدِينِيَّةٍ، مَعَ أَنَّ كِتَابَتَهَا لَا تَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا مِنَ الْقُرْآنِ بِالِاتِّفَاقِ. وَكَذَا يُكْتَبُ فِي أَوَائِلِ السُّورِ عَدَدُ الْآيَاتِ؛ فَذَلِكَ أَيْضًا لَمْ يَدُلَّ عَلَى كَوْنِهِ مِنَ الْقُرْآنِ؛ فَعَلِمَ أَنَّ تَغْلِيلَ الشَّافِعِيِّ ضَعِيفٌ جَدًّا، وَلَا خِلَافَ فِي أَنَّهَا نَصْفُ آيَةٍ فِي النَّمْلِ.

وَالْوَجْهُ الثَّانِي: فِي أَنَّهَا هَلْ تُقْرَأُ فِي الصَّلَاةِ أَمْ لَا؟

فَعِنْدَنَا: تُقْرَأُ؛ خِلَافًا لِمَالِكٍ^(٤).

(١) تفصيل المسألة مع أدلة كل فريق في: «تفسير الجصاص» [٨/١]، و«تفسير ابن العربي» [٢/١]، و«الفخر الرازي» [١٩٤/١]، و«تفسير القرطبي» [٩٣/١]، و«تفسير الألوسي» [٣٩/١].

(٢) ينظر: «الحاوي الكبير» لأبي الحسن الماوردي [١٠٥/٢]. و«التهذيب في فقه الإمام الشافعي» للبغوي [٩٤/٢]. و«العزیز شرح الوجيز» للرافعي [٤٩٥/١].

(٣) أي: قول الشافعي رحمته الله.

(٤) ينظر: «منح الجليل» لعليش [٢٦٥/١]. و«شرح مختصر خليل» للخرشي [٢٨٩/١].

غاية البيان

له: حديث عائشة: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَفْتَحُ الْقِرَاءَةَ بِ«الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ»^(١).

وما رَوَى عَنْ أَنَسٍ: أَنَّهُ قَالَ: صَلَّيْتُ خَلْفَ النَّبِيِّ ﷺ، وَأَبِي بَكْرٍ، وَعُمَرَ، وَعُثْمَانَ، فَكَانُوا يَفْتَحُونَ الْقِرَاءَةَ بِ«الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ»^(٢).

ولنا: ما رَوَى التِّرْمِذِيُّ بِإِسْنَادِهِ: إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَفْتَحُ صَلَاتَهُ بِ«بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ»^(٣).

وما رَوَتْهُ عَائِشَةُ فَمَحْمُولٌ عَلَى الْإِخْفَاءِ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ عِنْدَنَا، وَالْأَمْرُ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ أَظْهَرُ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا جَعَلَهَا مِنْ رَأْسِ كُلِّ سُورَةٍ؛ قَرَأَهَا كَمَا قَرَأَ السُّورَةَ. والوجه الثالث: في أَنَّهَا هَلْ يَجْهَرُ بِهَا أَمْ لَا؟ فَعِنْدَنَا: لَا يَجْهَرُ^(٤)؛ خِلَافًا لِلشَّافِعِيِّ^(٥).

(١) أخرجه: مسلم في كتاب الصلاة/ باب ما يجمع صفة الصلاة وما يفتح به ويختم به [رقم/ ٤٩٨] ، وأبو داود في أبواب تفریع استفتاح الصلاة/ باب من لم ير الجهر بيسم الله الرحمن الرحيم [رقم/ ٧٨٣] ، وابن ماجه في كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها/ باب افتتاح القراءة [رقم/ ٨١٢] ، من حديث عائشة رضي الله عنها به.

(٢) مضمون تخريجه قريباً.

(٣) أخرجه: أبو داود في «سننه»/ رواية أبي الطيب بن الأشناني «كما في «تحفة الأشراف» [رقم/ ٦٥٣٧] ، والترمذي في أبواب الصلاة عن رسول الله ﷺ/ باب من رأى الجهر بـ(بسم الله الرحمن الرحيم) [رقم/ ٢٤٥] ، ومن طريقه البغوي في «شرح السنة» [٥٥/٣] ، والدارقطني في «سننه» [٣٠٤/١] . من حديث ابن عباس رضي الله عنهما به.

قال الترمذي: «ليس إسناده بذلك». وقال أبو داود: «ضعيف». ينظر: «تنقيح التحقيق» لابن عبد الهادي [١٧١/٢] . و«البدر المنير» لابن الملقن [٥٦٥/٣] .

(٤) ينظر: «تحفة الفقهاء» [١٢٨/١] ، «بدائع الصنائع» [٢٠٤/١] ، «شرح فتح القدير» [٣٣٧/١] .

(٥) ينظر: «البيان» للعمري [١٨٥/٢] ، و«المجموع شرح المهذب» للنووي [٣٤١/٣] . و«النجم»

غاية البيان

له: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَجْهَرُ بِالتَّسْمِيَةِ»^(١).

ولنا: حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُغْفَلٍ: «أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَهُ يَجْهَرُ بِالتَّسْمِيَةِ فِي الصَّلَاةِ؛ فَقَالَ: يَا بُنَيَّ إِنَّا كَ وَالْحَدَّثَ فِي الْإِسْلَامِ، فَإِنَّ كُلَّ حَدَثٍ بِدْعَةٍ، وَكُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ، وَكُلُّ ضَلَالَةٍ [١٥٦/١م] فِي النَّارِ، فَإِنِّي صَلَّيْتُ خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَخَلَفَ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ، وَكَانُوا لَا يَجْهَرُونَ بِالتَّسْمِيَةِ»^(٢).

وفي «شرح الآثار»: عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: صَلَّيْتُ خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَخَلَفَ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ؛ فَلَمْ أَسْمَعْ أَحَدًا مِنْهُمْ يَجْهَرُ بِ«بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ»^(٣).

= الرواج في شرح المنهاج للذميري [١١٤/٢].

(١) أخرجه: الحاكم في «المستدرک» [٣٥٧/١]، والدارقطني في «سننه» [٣٠٧/١]. والبيهقي في «السنن الكبرى» [رقم/٢٢٢٦]، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «يَجْهَرُ بِبِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ».

(٢) أخرجه: الترمذي في أبواب الصلاة عن رسول الله ﷺ/باب ما جاء في ترك الجهر بـ(بسم الله الرحمن الرحيم) [رقم/٢٤٤]، والنسائي في كتاب الافتتاح/ترك الجهر بيسم الله الرحمن الرحيم [رقم/٩٠٨]، وابن ماجه في كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها/باب افتتاح القراءة [رقم/٨١٥]، من حديث عبد الله بن المغفل رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ به نحوه.

قال أبو عيسى الترمذي: «حديث عبد الله بن مغفل حديث حسن». وتعقبه النووي بقوله: «أنكره عليه الحفاظ، وقالوا: هو حديث ضعيف؛ لأن مداره على ابن عبد الله ابن مغفل، وهو مجهول، وممن صرح بهذا: ابن خزيمة، وابن عبد البر، والخطيب البغدادي، وآخرون، ونسب الترمذي فيه إلى التساهل». ينظر: «مختصر الأحكام» للنووي [٣٦٩/١].

(٣) أخرجه: مسلم في كتاب الصلاة/باب حجة من قال لا يجهر بالبسملة [رقم/٣٩٩]، والنسائي في كتاب الافتتاح/ترك الجهر بيسم الله الرحمن الرحيم [رقم/٩٠٧]، وأحمد في «المسند» [١٧٩/٣]، والدارقطني في «سننه» [٣١٤/١]، وجماعة من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ به. ولفظ مسلم: «صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ، وَعُمَرُ، وَعُثْمَانُ، فَلَمْ أَسْمَعْ أَحَدًا مِنْهُمْ يَقْرَأُ: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ».

غاية البيان

وَعَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ: «مَا أَذْرَكْتُ أَحَدًا يَجْهَرُ بِـ«بِسْمِ اللَّهِ»، وَإِنَّ الْجَهْرَ بِهَا بِدْعَةٌ» (١).

وما رواه الشافعي؛ فهو مخمولٌ على وقوعها اتفاقاً، أو تعليماً؛ بأنها مما يُقرأ، أو على الجهر الذي يسمعه القارئ.

والوجه الرابع: في أنها هل تُكرَّر أم لا؟

فمذهب أبي حنيفة - في رواية الحسن عنه - : لا تُكرَّر؛ لأنها لافتح الصلاة، والصلاة الواحدة كالفعل الواحد، ولهذا يؤثر الفساد الواقع في أولها [١/٦٥ ط] في آخرها، فلا يُسمَّى إلا مرة.

وفي رواية أبي يوسف عنه: تُكرَّر في أول كل ركعة، وهو قول أبي يوسف؛ لما روي أنه ﷺ: «كَانَ يَفْتَتِحُ الْقِرَاءَةَ بِـ«بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ»» (٢).

وعند محمد: إذا خافت تكرُّر في أول كل سورة، وإذا جهر ترك التكرار (٣)؛ احترازاً عن الجمع بين الجهر والمُخافتة (٤).

(١) ذكره في: «شرح مختصر الطحاوي» للخصاص [١/٥٩٠] بهذا اللفظ.

وأخرجه: ابن أبي شيبة [رقم/٤١٣٨]، حَدَّثَنَا مُشَيْمٌ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مُغِيرَةُ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: «جَهْرُ الإِمَامِ بِـ«بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ» بِدْعَةٌ».

(٢) مضمون تخريجه قريباً.

(٣) قال ابن عابدين [١/٤٩٠]: وذكر في «المصنف»: أن الفتوى على قول أبي يوسف أنه يسمي في أول كل ركعة ويخفيها. وذكر في «المحيط»: المختار قول محمد، وهو أن يسمي قبل الفاتحة وقبل كل سورة في كل ركعة.....

ثم قال: وفي رواية الحسن بن زياد أنه يسمي في الركعة الأولى لا غير، وإنما اختير قول أبي يوسف؛ لأن لفظة الفتوى أكد وأبلغ من لفظة المختار، ولأن قول أبي يوسف وسط وخير الأمور أوسطها كذا في «شرح عمدة المصلي». اهـ.

(٤) أعني: أنه لو قرأ التسمية لإخفائها؛ لأن الجهر بها بدعة. كذا جاء في حاشية: «م». و«و».

وَيُسْرُهُمَا^(١) ؛ لِقَوْلِ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه : أَرْبَعٌ يُخْفِيهِنَّ الْإِمَامُ ، وَذَكَرَ : التَّعَوُّدُ ، وَالتَّسْمِيَةُ ، وَآمِينَ ، وَرَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ .

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : يَجْهَرُ بِالتَّسْمِيَةِ عِنْدَ الْجَهْرِ بِالْقِرَاءَةِ ؛ لِمَا رُوِيَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَهَرَ فِي صَلَاتِهِ بِالتَّسْمِيَةِ . قُلْنَا : هُوَ مَحْمُولٌ عَلَى التَّعْلِيمِ ؛ لِأَنَّ أَنَسًا رضي الله عنه أَخْبَرَ أَنَّهُ ﷺ كَانَ لَا يَجْهَرُ بِهَا . [و/٢١]

ثُمَّ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ : أَنَّهُ لَا يَأْتِي بِهَا فِي أَوَّلِ كُلِّ رَكْعَةٍ كَالْتَّعَوُّدِ . وَعَنْهُ : أَنَّهُ يَأْتِي بِهَا احْتِيَاظًا ، وَهُوَ قَوْلُهُمَا : وَلَا يَأْتِي بِهَا بَيْنَ السُّورَةِ وَالْفَاتِحَةِ ، إِلَّا عِنْدَ مُحَمَّدٍ رضي الله عنه فَإِنَّهُ يَأْتِي بِهَا فِي صَلَاةِ الْمُخَافَةِ .

ثُمَّ يَقْرَأُ فَاتِحَةَ الْكِتَابِ ، وَسُورَةً ، أَوْ ثَلَاثَ آيَاتٍ مِنْ أَيِّ سُورَةٍ شَاءَ ؛ فَقِرَاءَةُ الْفَاتِحَةِ لَا تَتَعَيَّنُ رُكْنًا عِنْدَنَا ، وَكَذَا ضَمُّ السُّورَةِ إِلَيْهَا ، خِلَافًا لِلشَّافِعِيِّ

﴿ غَايَةُ الْبَيَانِ ﴾

وَرَوَى أَبُو حَنِيفَةَ فِي «مُسْنَدِهِ» : عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ ، عَنِ الْبَرَاءِ قَالَ : «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُخْفِي بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ»^(٢) .
قَوْلُهُ : (وَيُسْرُهُمَا) .

قَالَ الْمُطَرِّزِيُّ : «أَسْرَ الْحَدِيثُ : أَخْفَاهُ . وَقَوْلُهُ «وَيُسْرُهُمَا» يَعْنِي : الْإِسْتِعَاذَةَ وَالتَّسْمِيَةَ : وَأَمَّا : «يُسْرُ بِهِمَا» - بزيادة الباء - فَسَهْوٌ»^(٣) .

قَوْلُهُ : (ثُمَّ يَقْرَأُ فَاتِحَةَ الْكِتَابِ وَسُورَةً) .

اعْلَمْ : أَنَّ تَعْيِينَ قِرَاءَةِ فَاتِحَةِ الْكِتَابِ ، وَضَمَّ السُّورَةِ إِلَيْهَا [و/١٥٧] واجبان ؛

(١) تحته بالأصل : «صح» .

(٢) أخرجه : أبو محمد الحارثي في «مسند أبي حنيفة» [٢٧٥/١] ، من طريق القاسم بن معن ، عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنِ الْبَرَاءِ رضي الله عنه ، بِهِ هَذَا اللَّفْظُ .

(٣) ينظر : «المغرب في ترتيب المعرب» للمطري [ص/٢٢٣] .

فِي الْفَاتِحَةِ ، وَلِمَالِكٍ فِيهِمَا . لَهُ : قَوْلُهُ ﷺ : « لَا صَلَاةَ إِلَّا بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ وَسُورَةٍ مَعَهَا » ، وَلِلشَّافِعِيِّ ؛ قَوْلُهُ ﷺ : « لَا صَلَاةَ إِلَّا بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ » ، وَلَنَا ؛ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ ﴾ [المزمل: ٢٠]

غاية البيان

لِمُدَاوَمَةِ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى ذَلِكَ ، وَإِنْ قُرَأَ ثَلَاثُ آيَاتٍ مِنْ أَيِّ سُورَةٍ شَاءَ ؛ أَجْزَأُهُ عَنِ ضَمِّ السُّورَةِ ؛ لِأَنَّ أَقْلَ سُورَةٍ ثَلَاثُ آيَاتٍ ، أَلَا تَرَى إِلَى سُورَةِ الْكَوْثَرِ ؟

وَقِرَاءَةُ الْفَاتِحَةِ لَيْسَتْ بِرُكْنٍ عِنْدَنَا ^(١) ؛ خِلَافًا لِلشَّافِعِيِّ ^(٢) ، فَإِنَّهَا رُكْنٌ عِنْدَهُ ، حَتَّى لَوْ تَرَكَ شَيْئًا مِنْهَا ؛ تَفْسُدُ صَلَاتُهُ ^(٣) .

لَنَا : قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ ﴾ [المزمل: ٢٠] . وَالْمَفْهُومُ مِنْهُ مُطْلَقُ الْقِرَاءَةِ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَقَيِّدْ بِشَيْءٍ دُونَ شَيْءٍ ؛ فَيَجْرِي عَلَى إِطْلَاقِهِ ، كَمَا هُوَ الْأَصْلُ فِي الْمُطْلَقِ . ثُمَّ مُطْلَقُ الْقِرَاءَةِ أَعَمُّ مِنْ أَنْ يَكُونَ قِرَاءَةُ الْفَاتِحَةِ أَوْ غَيْرِهَا ؛ فَتَجُوزُ الصَّلَاةُ بِأَيِّ قِرَاءَةٍ كَانَتْ .

فَإِنْ قُلْتَ : قَالَ ﷺ : « لَا صَلَاةَ إِلَّا بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ » ^(٤) ، وَهَذَا يَقْتَضِي أَنْ تَكُونَ الْفَاتِحَةُ رُكْنًا ؟

قُلْتُ : لَا نُسَلِّمُ ، وَإِنَّمَا تَثَبُّتِ الرُّكْنِيَّةُ إِذَا كَانَ الْمُرَادُ مِنَ الْحَدِيثِ نَفْيُ الْجَوَازِ ، وَلَا نُسَلِّمُ ذَلِكَ ، وَلَمْ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ مِنْهُ نَفْيُ الْفَضِيلَةِ ، كَمَا فِي قَوْلِهِ ﷺ :

(١) ينظر: «العتابة شرح الهداية» [٤٧٩/١] ، «مجمع الأنهر» [٢٨٤/١] ، «المحيط البرهاني» [٢٥/٢] .

(٢) ينظر: «الحاوي الكبير» لأبي الحسن الماوردي [١٠٣/٢] . و«البيان» للعمرائي [١٩٤/٢] ، و«المجموع شرح المذهب» للنووي [٣٢٧/٣] .

(٣) يعني: أن افتتاح القراءة يتناول كل ركعة . كذا جاء في حاشية: «م» .

(٤) أخرجه: البخاري في كتاب صفة الصلاة/ باب وجوب القراءة للإمام والمأموم في الصلوات كلها في الحضر والسفر وما يجهر فيها وما يخافت [٧٢٣/رقم] ، ومسلم في كتاب الصلاة/ باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة وإنه إذا لم يحسن الفاتحة ولا أمكنه تعلمها قرأ ما تيسر له من غيرها [٣٩٤/رقم] ، من حديث عبادة بن الصامت ؓ به .

﴿ غاية البيان ﴾

«لَا صَلَاةَ لِبَجَارِ الْمَسْجِدِ؛ إِلَّا فِي الْمَسْجِدِ»^(١).

على أنا نقول: لا يجوزُ العملُ بخبر الواحدِ على وجهٍ يُعارضُ كتابَ الله ويُخالِفُه؛ لقوله ﷺ: «إِذَا رُويَ لَكُمْ عَنِّي حَدِيثٌ فَأَعْرِضُوهُ عَلَى كِتَابِ اللَّهِ؛ فَإِنْ وَافَقَ؛ فَاقْبَلُوهُ، وَإِنْ لَمْ يُوَافِقْ»^(٢)؛ فَرَدُّوهُ»^(٣).

بيانه: أن إطلاقَ الكتابِ يقتضي أن تجوزَ الصَّلَاةُ بِمَطْلَقِ الْقِرَاءَةِ؛ سواءً حَصَلَ ذَلِكَ مِنْ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ أَوْ غَيْرِهَا.

(١) وَرَدَ مِنْ حَدِيثِ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ، وَعَائِشَةَ، وَغَيْرِهِمْ، وَهُوَ حَدِيثٌ ضَعِيفٌ لَا يَثْبُتُ، وَقَدْ تَضَافَرَتْ كَلِمَاتُ النُّقَادِ وَالْمُحَدِّثِينَ عَلَى تَوْهِينِهِ.

قال ابن حجر: «حديث: «لَا صَلَاةَ لِبَجَارِ الْمَسْجِدِ إِلَّا فِي الْمَسْجِدِ». مشهور بين الناس، وهو ضعيف ليس له إسناده ثابت، أخرجه الدارقطني عن جابر وأبي هريرة، وفي الباب عن علي، وهو ضعيف أيضاً. وقبَّله قال العراقي: «أخرجه الدارقطني من حديث جابر وأبي هريرة بإسنادين ضعيفين، والحاكم من حديث أبي هريرة». ينظر: «تخريج أحاديث الإحياء» للعراقي [١٠٥/١]. و«التلخيص الحبير» لابن حجر [٣١/١].

(٢) أشار في حاشية الأصل: إلى أنه وقع في نسخة أخرى: «وَإِنْ خَالَفَ»، بدل: «لَمْ يُوَافِقْ». وهو المثبت في: «ت»، و«م»، و«ز»، و«و»، و«ف».

(٣) أخرجه: ابن المقرئ في «معجمه» [ص/٣٥٦]، وأبو إسماعيل الهروي في «ذم الكلام» [٤/١٦٤ - ١٦٥]، وجعفر المستغفري في «فضائل القرآن» [٣١٥، ٣١٥/١]، من حديث عليّ عليه السلام قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّهُ سَيَكُونُ بَعْدِي رُؤَاةٌ يَزُودُونَ عَنِّي أَحَادِيثَ؛ فَأَعْرِضُوهَا عَلَى الْقُرْآنِ؛ فَمَا وَافَقَ الْقُرْآنَ فَخُذُوا بِهِ، وَمَا لَمْ يُوَافِقِ الْقُرْآنَ فَلَا تَأْخُذُوا بِهِ». لفظ ابن المقرئ.

قال ابن عبد البر: «قال عبد الرحمن بن مهدي: «الزنادقة والخوارج وضَّعُوا ذلك الحديث». يعني: ما روي عنه ﷺ أنه قال: «مَا أَتَاكُمْ عَنِّي فَأَعْرِضُوهُ عَلَى كِتَابِ اللَّهِ، فَإِنْ وَافَقَ كِتَابَ اللَّهِ فَأَنَا قُلْتُهُ، وَإِنْ خَالَفَ كِتَابَ اللَّهِ فَلَمْ أَقُلْهُ أَنَا، وَكَيْفَ أَخَالَفَ كِتَابَ اللَّهِ، وَبِهِ هَدَايِي اللَّهُ؟». وهذه الألفاظ لا تصح عنه ﷺ عند أهل العلم بصحيح النقل من سقيمه».

وقال البيهقي: «الحديث الذي روي في عرض الحديث على القرآن باطل لا يصح». ينظر: «جامع بيان العلم وفضله» [١١٨٩/٢]، و«دلائل النبوة» للبيهقي [٢٧/١].

غاية البيان

والحديث على تقدير إرادة نفي الجواز به: يقتضي أن لا تجوز الصلاة بدون الفاتحة؛ فحملناه على نفي الفضيلة، كيلا يلزم [١/١٥٧ ط/م] المعارضة والمخالفة.

فإن قلت: نفي الجواز أصل، فيكون هو المراد؟

قلت: لا نسلم أنه أصل، ولئن سلمنا؛ لكن لا نسلم أن الأصل مراد بالحديث؛ لجواز ترك الأصل بدليل يقتضي الترك.

فإن قلت: قال ﷺ: «كُلُّ صَلَاةٍ لَمْ يقرأ فِيهَا بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ؛ فَهِيَ خِدَاجٌ»^(١).

أي: ذات خداج، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه.

والخداج: النقصان. يعني فهي ناقصة^(٢)، وهذا الحديث أيضاً يدل على

ركنية الفاتحة؟

قلت: لا نسلم؛ لأن هذا الحديث هو الذي يوافق مذهبنا؛ لأنه يثبت النقصان

لا الفساد، ومذهبنا: أن الصلاة لا تفسد بترك الفاتحة؛ بل يحصل النقصان بتركها؛ لترك الفضيلة.

فإن قلت: إن مالكا يستدل على ركنية الفاتحة، وضم السورة جميعاً^(٣)

(١) أخرجه: مسلم في كتاب الصلاة/ باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة وإله إذا لم يحسن الفاتحة ولا أمكنه تعلمها قرأ ما تيسر له من غيرها [رقم/ ٣٩٥]، وأبو داود في أبواب تفريع استفتاح الصلاة/ باب من ترك القراءة في صلاته بفاتحة الكتاب [رقم/ ٨٢١]، والترمذي في كتاب تفسير القرآن عن رسول الله ﷺ/ باب: ومن سورة فاتحة الكتاب [رقم/ ٢٩٥٣]، وابن ماجه في كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها/ باب القراءة خلف الإمام [رقم/ ٨٣٨]، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه. قال أبو عيسى الترمذي: هذا حديث حسن.

(٢) ينظر: «النهاية في غريب الحديث» لابن الأثير [١٢/٢/ مادة: خَدَج].

(٣) ينظر: «شرح التلخين» للمازري [١/٥١٢]. و«مناهج التحصيل» للرجراجي [١/٢٦٥].

غاية السبيل

بقوله ﷺ: «لَا صَلَاةَ إِلَّا بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ، وَسُورَةِ مَعَهَا»^(١). فما جوابه؟

قلت: جَوَابُهُ هُوَ الَّذِي سَمِعَ مِنْ رَدَّنَا عَلَى الشَّافِعِيِّ؛ فَلَا نُعِيدُهُ^(٢).

وَقَدْ رَوَى أَبُو حَنِيفَةَ فِي «مُسْنَدِهِ»: عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: «نَادَى مُنَادِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالْمَدِينَةِ [١/١٦٦]: لَا صَلَاةَ إِلَّا بِقِرَاءَةٍ؛ وَلَوْ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ»^(٣). وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ تَعْيِينَ الْفَاتِحَةِ لَيْسَ بِقَرَضٍ.

(١) أخرجه: الترمذي في أبواب الصلاة عن رسول الله ﷺ/باب ما جاء في تحريم الصلاة وتحليلها [رقم/ ٢٣٨]، ومن طريقه ابن الجوزي في «العلل المتناهية» [١/٤١٩]، وابن ماجه في كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها/باب القراءة خلف الإمام [رقم/ ٨٣٩]، وابن أبي شيبة [رقم/ ٣٦٣٢]، من حديث أبي سعيد الخدري ﷺ مرفوعاً: «لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ بِالْحَمْدِ لِلَّهِ وَسُورَةٍ فِي الْقَرِيبَةِ وَغَيْرِهَا».

قال الترمذي: «هذا حديث حسن».

وقال ابن الجوزي: «هذا حديث لا يصح».

(٢) قال العيني: هذا السؤال غير موجه أيضاً؛ لأن مالكا لم يقل بركنية ضم السورة إلى الفاتحة كما ذكرنا. ينظر: «البنية شرح الهداية» [٢/٢١٣].

(٣) أخرجه: أبو حنيفة في «مسنده»/رواية الحصكفي [ص/ ١٦٦]، ومن طريقه: أبو محمد الحارثي في «مسند أبي حنيفة» [١/١١٧]، وابن خسرو في «مسند أبي حنيفة» [٢/٥١٩]، والخطيب البغدادي «تاريخ بغداد» [٥/٣٥٢/طبعة بشار]، ومن طريقه: ابن الجوزي في «العلل المتناهية» [١/٤١٨]، من طريق أبي حنيفة، عن عطاء بن أبي رباح، عن أبي هريرة ﷺ به.

قال ابن الجوزي: «هذا حديث لا يصح».

وقال ابن حجر: «إسناده ضعیف». ينظر: «الدراية في تخريج أحاديث الهداية» لابن حجر [١/١٣٨]. قلنا: وأخرجه: أبو داود في كتاب الصلاة/باب من ترك القراءة في صلاته بفاتحة الكتاب [رقم/ ٨١٩]، وابن راهويه [رقم/ ١٢٦]، وابن حبان في «صحيحه» [رقم/ ١٧٩١]، والبيهقي في «السنن الكبرى» [٢/٣٧]، من طريق جعفر بن ميمون البصري، حَدَّثَنَا أَبُو عُمَانَ التَّهْدِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اخْرُجْ فَنَادِ فِي الْمَدِينَةِ أَنَّهُ لَا صَلَاةَ إِلَّا بِقُرْآنٍ وَلَوْ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ فَمَا زَادَ».

قال ابن الترمذي: «جعفر بن ميمون: قال ابن معين: ليس بذلك.. ومع ضعف جعفر هذا قد=

وَالزِّيَادَةُ عَلَيْهِ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ لَا يَجُوزُ، لَكِنَّهُ يُوجِبُ الْعَمَلَ، فَقُلْنَا بِوُجُوبِهِمَا.
وَإِذَا قَالَ الْإِمَامُ: وَلَا الضَّالِّينَ؛ قَالَ: آمِينَ، وَيَقُولُهَا الْمُؤْتَمُّ؛ لِقَوْلِهِ
ﷺ: «إِذَا آمَنَ الْإِمَامُ فَأَمَّنُوا» وَلَا تُتَمَسَّكَ لِمَالِكٍ ﷺ فِي قَوْلِهِ ﷺ: «إِذَا قَالَ
الْإِمَامُ وَلَا الضَّالِّينَ قُولُوا آمِينَ» مِنْ حَيْثُ الْقِسْمَةُ؛ لِأَنَّهُ قَالَ فِي آخِرِهِ «فَإِنَّ
الْإِمَامَ يَقُولُهَا».

غاية البيان

قَوْلُهُ: (وَالزِّيَادَةُ عَلَيْهِ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ لَا يَجُوزُ).

بيانه: أَنَّ الزِّيَادَةَ عَلَى النَّصِّ فِي مَعْنَى النَّسْخِ، وَالنَّسْخُ لَا يَجُوزُ بِمَا دُونَ
الْمَنْسُوخِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا﴾
[البقرة: ١٠٦]. وَخَبَرُ الْوَاحِدِ دُونَ نَصِّ الْكِتَابِ، فَلَا يَجُوزُ الزِّيَادَةُ بِهِ عَلَيْهِ.

[١٥٨/١م] فَإِنْ قُلْتَ: لِمَ قُلْتُمْ إِنَّهَا فِي مَعْنَى النَّسْخِ؟

قُلْتُ: مَا كَانَ مَشْرُوعًا قَبْلَ الزِّيَادَةِ لَمَّا كَانَ بَعْضُهُ بَعْدَ الزِّيَادَةِ لَزِمَ تَبْدُّلُهُ مِنَ
الْكُلِّ إِلَى الْبَعْضِ، وَلَيْسَ مَعْنَى النَّسْخِ إِلَّا التَّبْدِيلُ؛ فَتَبَيَّنَتْ أَنَّهَا فِي مَعْنَى النَّسْخِ.

قَوْلُهُ: (لَكِنَّهُ يُوجِبُ الْعَمَلَ فَقُلْنَا بِوُجُوبِهِمَا)، أَيُّ: لَكِنْ خَبَرُ الْوَاحِدِ يُوجِبُ
الْعَمَلَ، فَقُلْنَا بِوُجُوبِ الْفَاتِحَةِ، وَضَمُّ السُّورَةِ حَتَّى يُؤْتَمَّ تَارِكُهَا إِذَا عَمَدَ، وَيُلْزَمُهُ
سُجُودُ السُّهُورِ إِذَا سَهَا.

قَوْلُهُ: (وَإِذَا قَالَ الْإِمَامُ: وَلَا الضَّالِّينَ؛ قَالَ: آمِينَ، وَيَقُولُهَا الْمُؤْتَمُّ).

وَأَمِينَ - بِالْمَدِّ وَالْقَصْرِ -: مِنْ أَسْمَاءِ الْأَفْعَالِ، وَمَعْنَاهُ: اسْتَجَبَ.

الْمُؤْتَمُّ: مَنْ اتَّخَمَ بِهِ، أَيُّ: اقْتَدِيَ بِهِ، يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ اسْمُ الْفَاعِلِ، وَيَجُوزُ أَنْ

= اِخْتَلَفَ عَلَيْهِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا يَتَغَيَّرُ بِهِ الْمَعْنَى. ينظر: «الجواهر النقي على سنن البيهقي»
[٣٧٥/٢].

غاية البيان

يكون اسم المفعول؛ لأنَّ التَّقْدِيرَ مُخْتَلِفٌ وإذا كَانَ اللَّفْظُ مُتَّحِداً؛ لأنَّ تَقْدِيرَ اسمِ الفَاعِلِ: مُؤْتَمِّمٌ بكسْرِ الميمِ الأوَّلِ. وتَقْدِيرَ اسمِ المفعولِ: مُؤْتَمِّمٌ بفتحِ الميمِ الأوَّلِ، والمُرَادُ بِهِ هُنَا هُوَ الثَّانِي، وَهُوَ الْإِمَامُ؛ لِمُنَاسَبَةِ الْكَلَامِ.

وَالْخِلَافُ هُنَا فِي مَوْضِعَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّ الْإِمَامَ هَلْ يَقُولُهَا؟

وَالثَّانِي: هَلْ يَجْهَرُ بِهَا أَمْ لَا؟

أَمَّا الْأَوَّلُ: فَعِنْدَنَا: يَقُولُهَا الْإِمَامُ كَمَا يَقُولُهَا الْمُقْتَدِي^(١)؛ خِلَافاً لِمَالِكٍ^(٢).

لَهُ: قَوْلُهُ ﷺ: «إِذَا قَالَ الْإِمَامُ: وَلَا الضَّالِّينَ؛ فَقُولُوا: آمِينَ»^(٣). قَسَمَ الْأَذْكَارَ، وَالْقِسْمَةُ قَاطِعَةٌ لِلشَّرْكَاءِ.

وَلَنَا: مَا رَوَى أَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ»: بِإِسْنَادِهِ إِلَى أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أَمَّنَ الْإِمَامُ فَأَمَّنُوا، فَإِنَّهُ مَنْ وَافَقَ تَأْمِينَهُ تَأْمِينَ الْمَلَائِكَةِ؛ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ [١٥٨/١ ط/م] مِنْ ذَنْبِهِ»^(٤).

(١) ينظر: «التجريد للقدوري» [٥٠٧/٢]. و«بدائع الصنائع» للكاساني [٢٠٧/١]، و«المحيط البرهاني» أبي المعالي [٣٥٩/١].

(٢) ينظر: «الكافي في فقه أهل المدينة» لابن عبد البر [٢٠٦/١]. و«التاج والإكليل لمختصر خليل» للمواق [٢٤٣/٢]، و«شرح مختصر خليل» للخرشي [٢٨٢/١].

(٣) أخرجه: مالك في «الموطأ» [٨٧/١]، ومن طريقه: البخاري في كتاب صفة الصلاة/ باب جهر المأموم بالتأمين [رقم/ ٧٤٩]، ومسلم في كتاب الصلاة/ باب النهي عن مبادرة الإمام بالتكبير وغيره [رقم/ ٤١٥]، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٤) أخرجه: البخاري في كتاب صفة الصلاة/ باب جهر الإمام بالتأمين [رقم/ ٧٤٧]، ومسلم في كتاب الصلاة/ باب التسميع والتحميد والتأمين [رقم/ ٤١٠]، وأبو داود في تفريع أبواب العمل في الصلاة/ باب التأمين وراء الإمام [رقم/ ٩٣٦]، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

غاية البيان

وَقَدْ رُوِيَ أَيْضًا فِي آخِرِ مَا رَوَاهُ مَالِكٌ^(١): «فَإِنَّ الْإِمَامَ يَقُولُهَا»^(٢).
 وَأَمَّا الثَّانِي: فَعِنْدَنَا: يُخْفِيهَا^(٣). وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ: يَجْهَرُ بِهَا فِي صَلَاةِ الْجَهْرِ^(٤).
 لَهُ: مَا رُوِيَ عَنْ وَائِلِ بْنِ حُجْرٍ، أَنَّهُ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا قَرَأَ: وَلَا
 الضَّالِّينَ؛ قَالَ: «آمِينَ»، وَرَفَعَ بِهَا صَوْتَهُ»^(٥).
 وَلَنَا: مَا رُوِيَ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ: «أَرْبَعٌ يُخْفِيَنَّ الْإِمَامُ: التَّعَوُّذَ. وَالتَّسْمِيَةَ.
 وَآمِينَ. وَرَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ»^(٦).

- (١) يعني في حديثه الماضي: عَنْ سُمَيِّ مَوْلَى أَبِي بَكْرٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ السَّمَّانِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا قَالَ الْإِمَامُ: ﴿عَمَّ الْمَضُوبُ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّاتِ﴾ [الفاتحة: ٧] فَقُولُوا: آمِينَ، فَإِنَّهُ مَنْ وَاقَعَ قَوْلَهُ قَوْلَ الْمَلَائِكَةِ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ». والرواية التي ذكر المؤلف ليست واردة في حديث مالك، وإنما جاءت في طريق آخر عن أبي هريرة رضي الله عنه.
 (٢) أخرجه: النسائي في كتاب الافتتاح/ جهر الإمام بآمين [رقم/ ٩٢٧]، وأحمد في «المسند» [٢٣٣/٢]، وابن خزيمة في «صحيحه» [رقم/ ٥٧٥]، وابن حبان في «صحيحه» [رقم/ ١٨٠٤]، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه به. بلفظ: «إِنَّ الْإِمَامَ يَقُولُ: آمِينَ».
 قلنا: وهذا اللفظ هو أقرب الألفاظ إلى لفظ الرواية هنا كما قال ابن قُطُلُوبُغا في: «التعريف والإخبار بتخريج أحاديث الاختيار» [ق٢٨/ب/ مخطوط مكتبة فيض الله أفندي - تركيا/ (رقم الحفظ: ٢٩٢)].
 (٣) ينظر: «تحفة الفقهاء» [١٢٨/١]، «بدائع الصنائع» [٢٠٤/١]، «فتح القدير» [٣٣٧/١].
 (٤) ينظر: «المجموع» [٢٢٧/٣]، «مغني المحتاج» [١٥٧/١]، «حواشي الشرواني» [٤١٥/١].
 (٥) أخرجه أبو داود في تفريع أبواب العمل في الصلاة/ باب التأمين وراء الإمام [رقم/ ٩٣٢]، والترمذي في أبواب الصلاة عن رسول الله ﷺ/ باب ما جاء في التأمين [رقم/ ٢٤٨]، والنسائي في كتاب الافتتاح/ باب رفع اليدين حيال الأذنين [رقم/ ٨٧٩]، وأحمد في «المسند» [٣١٥/٤]، من حديث وائل بن حجر رضي الله عنه به.
 قال أبو عيسى الترمذي: «حديث وائل بن حجر حديث حسن».
 وقال ابن حجر: «وسنده صحيح، وصححه الدارقطني». ينظر: «البدر المنير» لابن الملقن [٥٧٨/٣]، و«التلخيص الحبير» لابن حجر [٦٧٢/٢].
 (٦) قال الزيلعي: «غريب! ومعناه ما رواه ابن أبي شيبة في «مصنفه» [رقم/ ٨٩٤٥]: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، =

غاية البيان

ولأنَّ قَوْلَهُ: «آمِينَ» ذِكْرٌ ودُعَاءٌ؛ فَكَانَ إِخْفَاؤُهَا أَوَّلَى؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَدْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً﴾ [الأعراف: ٥٥]. وَلِقَوْلِهِ ﷺ: «خَيْرُ الذِّكْرِ الْخَفِيُّ»^(١).

وَالدَّلِيلُ عَلَى كَوْنِهَا دُعَاءً: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قَدْ أُجِيبَتْ دَعْوَتُكُمَا﴾ [يونس: ٨٩].
وَالدَّاعِي كَانَ مُوسَى، وَالْمُؤْمِنُ هَارُونُ بْنُ هَارُونَ، فَعُلِمَ أَنَّ التَّأْمِينَ دُعَاءٌ.

وَمَا رُوِيَ عَنْ وَائِلٍ: فَقَدْ طَعَنَهُ إِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ؛ فَقَالَ: سَمِعَ وَائِلٌ وَلَمْ يَسْمَعْ عَبْدُ اللَّهِ^(٢)؟

يَعْنِي: كَانَ وَائِلٌ قَدِيمٌ وَافِدًا، وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ دَائِمًا، فَهُوَ أَعْلَمُ بِحَالِهِ، وَلِئِنْ صَحَّ؛ فَيُحْمَلُ عَلَى وَقْعِهِ اتِّفَاقًا لَا قَصْدًا.

فَإِنْ قُلْتَ: قَوْلُهُ ﷺ: «إِذَا أَمَّنَ الْإِمَامُ، فَأَمَّنُوا»^(٣). دَلِيلٌ عَلَى الْجَهْرِ؛ لِأَنَّهُ عَلَّقَ تَأْمِينَهُمْ بِتَأْمِينِهِ؟

قُلْتَ: لَا نُسَلِّمُ أَنَّهُ دَلِيلُ الْجَهْرِ؛ لِأَنَّهُمْ سَمِعُوا أَوْ لَمْ يَسْمَعُوا تَأْمِينَ الْإِمَامِ؛ يُؤْمِنُونَ؛ لِأَنَّ مَوْضِعَ التَّأْمِينِ مَعْلُومٌ، وَهُوَ مَا بَعْدَ قَوْلِهِ: وَلَا الضَّالِّينَ، وَلَا حَاجَةَ إِلَى

= عَنْ سَعْدِ بْنِ مَرْزَبَانَ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ؛ أَنَّهُ كَانَ يُخْفِي بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، وَالِاسْتِعَاذَةَ، وَرَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ.

وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: «وَرَوَى أَبُو حَمْرَةَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، وَالْأَسْوَدِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: ثَلَاثٌ يُخْفِيهِنَّ الْإِمَامُ: الْإِسْتِعَاذَةُ، وَبِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، وَآمِينَ». يَنْظُرُ: «الْإِنْصَافُ فِيمَا بَيْنَ عُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ فِي قِرَاءَةِ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ فِي فَاتِحَةِ الْكِتَابِ» لِابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ [ص/٢٣٨]، وَ«نَصَبُ الرَّابَةِ» لِلزَّيْلَعِيِّ [١/٣٢٥].

(١) أَخْرَجَهُ: أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» [١/١٧٢]، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ [رَقْم/٢٩٦٦٣]، وَأَبُو يَعْلَى فِي «مُسْنَدِهِ» [رَقْم/٧٣١]، وَابْنُ حِبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ» [رَقْم/٨٠٩]، مِنْ حَدِيثِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِهِ. قَالَ النَّوَوِيُّ: «لَيْسَ بِثَابِتٍ». يَنْظُرُ: «فَتَاوَى النَّوَوِيِّ» [ص/٢٦٢].

(٢) أوردته أَبِي الْلَيْثِ السَّمَرْقَنْدِيُّ فِي مُخْتَلَفِ الرِّوَايَةِ [١/٤٣٨]، وَالشَّارِحُ نَقَلَهُ مِنْهُ.

(٣) مَضَى تَخْرِيجُهُ قَرِيبًا.

قَالَ: «وَيُخْفُونَهَا»؛ لِمَا رَوَيْنَا^(١) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه، وَلِأَنَّهُ دُعَاءٌ فَيَكُونُ مَبْنَاهُ عَلَى الْإِخْفَاءِ، وَالْمَدُّ وَالْقَصْرُ فِيهِ وَجْهَانِ، وَالتَّشْدِيدُ خَطَأٌ فَاحِشٌ. ثُمَّ يُكَبِّرُ وَيَرْكَعُ،

غاية البيان

سَمَاعٍ تَأْمِينِ الْإِمَامِ.

قَوْلُهُ: (وَيُخْفُونَهَا)، أَي: وَيُخْفِي الْإِمَامُ وَالْقَوْمُ كَلِمَةً: «آمِينَ»، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. قَوْلُهُ: (لِمَا رَوَيْنَاهُ)، أَرَادَ بِهِ حَدِيثَ ابْنِ مَسْعُودٍ، وَقَدْ ذَكَرَهُ [١٥٩/١م] خَطَأً^(٢). خَمْسَةَ عَشَرَ [١٥٩/١م] خَطَأً^(٢).

قَوْلُهُ: (وَالْمَدُّ وَالْقَصْرُ فِيهِ وَجْهَانِ)، أَي: فِي التَّأْمِينِ، أَوْ فِي لَفْظِ: «آمِينَ»، وَقَدْ بَيَّنَّاهُ.

قَوْلُهُ: (وَالْتَّشْدِيدُ خَطَأٌ)، أَي: تَشْدِيدُ الْمِيمِ فِي: آمِينَ؛ خَطَأً.

قَوْلُهُ: (ثُمَّ يُكَبِّرُ وَيَرْكَعُ)، أَي: بَعْدَ قِرَاءَةِ الْفَاتِحَةِ وَضَمِّ السُّورَةِ؛ يُكَبِّرُ وَيَرْكَعُ. أَمَّا التَّكْبِيرُ: فَلِمَا رَوَى عَنْهُ رضي الله عنه: «أَنَّهُ كَانَ يُكَبِّرُ عِنْدَ كُلِّ خَفْضٍ وَرَفْعٍ»^(٣). رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ مُسْنَدًا إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم.

وَأَمَّا الرُّكُوعُ: فَلِقَوْلِهِ رضي الله عنه لِلْأَعْرَابِيِّ: «ثُمَّ اقْرَأْ مَا تيسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ، ثُمَّ اركعْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ رَاكِعًا»^(٤).

(١) فِي نَسْخِ غَايَةِ الْبَيَانِ: «رَوَيْنَاهُ».

(٢) يَعْنِي: سَطْرًا.

(٣) أَخْرَجَهُ: التِّرْمِذِيُّ فِي / بَابِ مَا جَاءَ فِي التَّكْبِيرِ عِنْدَ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ [رقم / ٢٥٣]، وَالنَّسَائِيُّ فِي كِتَابِ الْإِفْتِتَاحِ / بَابِ التَّكْبِيرِ لِلْسُّجُودِ [رقم / ١٠٨٣]، مِنْ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه بِهِ. قَالَ أَبُو عِيسَى التِّرْمِذِيُّ: «حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ».

وَقَالَ ابْنُ الْمَلَقَنِ: «هَذَا الْحَدِيثُ صَحِيحٌ». يَنْظُرُ: «الْبَدْرِ الْمُنِيرُ» لِابْنِ الْمَلَقَنِ [٦٠٥/٣].

(٤) أَخْرَجَهُ: الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ صِفَةِ الصَّلَاةِ / بَابِ وَجُوبِ الْقِرَاءَةِ لِلْإِمَامِ وَالْمَأْمُومِ فِي الصَّلَوَاتِ كُلِّهَا =

وَفِي «الْجَامِعِ الصَّغِيرِ»: يُكَبِّرُ مَعَ الْإِنْحِطَاطِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُكَبِّرُ
عِنْدَ كُلِّ خَفْضٍ وَرَفْعٍ،

غاية البيان

قوله: (وَفِي «الْجَامِعِ الصَّغِيرِ»: يُكَبِّرُ مَعَ الْإِنْحِطَاطِ^(١)).

وإنما يذكرُ المصنّف لفظَ «الجامع الصغير»؛ إذا كانَ بينَ الروایتين نوعُ
تفاوتٍ، أغني: روايةُ القدوري، وروايةُ «الجامع الصغير»، وهنا كذلك؛ لأنّه قيل:
السُّنَّةُ في التكبير: أن يُكَبِّرَ قائماً ثم يركع، وفي روايةِ القدوري إشارةٌ إلى ذلك^(٢).
وقيل: السُّنَّةُ: أن يكَبِّرَ عِنْدَ الخُرُورِ^(٣)، وابتدأه عند أول الخُرُورِ، وفراغه
عند الاستواء، وهو موافقُ روايةِ «الجامع الصغير»^(٤).

قوله: (عِنْدَ كُلِّ خَفْضٍ وَرَفْعٍ)، أي: عندَ ابتداءِ كُلِّ رُكْنٍ وانتهائه، ومعنى
التَّكْبِيرِ عندَ الخَفْضِ والرَّفْعِ: أن يُقَالَ: اللهُ أَعْظَمُ مِن أن يُودَى حَقُّه بهذا القدرِ من
العبادة.

لا يُقَالُ: إذا كانَ ﷺ يكَبِّرُ عندَ كُلِّ خَفْضٍ وَرَفْعٍ؛ فَلِمَ لا يكَبِّرُ عندَ رَفْعِ الرَّاسِ
مِنَ الرُّكُوعِ؟

لأنّا نقول: المرادُ مِنَ التَّكْبِيرِ أن لا يخلو جزءٌ مِنْ أجزاءِ الصَّلَاةِ خالياً عن

= في الحضر والسفر وما يجهر فيها وما يخافت [رقم/ ٧٢٤]، ومسلم في كتاب الصلاة/ باب وجوب
قراءة الفاتحة في كل ركعة وإنه إذا لم يحسن الفاتحة ولا أمكنه تعلمها قرأ ما تيسر له من غيرها
[رقم/ ٣٩٧]، من حديث أبي هريرة ﷺ به.

(١) ينظر: «الجامع الصغير/ مع شرحه النافع الكبير» [ص/ ٨٧].

(٢) ينظر: «مختصر القدوري» [ص/ ٢٧].

(٣) يقال: خَرَّ لَه سَاجِدًا، يَخِرُّ خُرُورًا؛ أي: سَقَطَ، وقيل: الخَرُّ هُوَ الهَوِيُّ، مِنْ عَلُوٍّ إِلَى سُفْلٍ.
ينظر: «تاج العروس» للزبيدي [١١/ ١٥٠/ مادة: خرر].

(٤) وهو الأصح لثلاث تخلو حالة الإنحناء عن الذكر. ينظر: [المحيط البرهاني ٢/ ٢٦]، البحر الرائق
[٣٣١/ ١].

وَيَحْذِفُ التَّكْبِيرَ حَذْفًا؛ لِأَنَّ الْمَدَّ فِي أَوَّلِهِ خَطَأٌ مِنْ حَيْثُ الدِّينُ؛ لِكَوْنِهِ اسْتِفْهَامًا، وَفِي آخِرِهِ لَخْنٌ مِنْ حَيْثُ اللَّغَةُ.

﴿غَايَةُ الْبَيَانِ﴾

الذِّكْرُ، فَبَعْدَ الرُّكُوعِ يُسَمَّعُ الْمُصَلِّي - [١/١٥٩ ط/م] إِنْ كَانَ إِمَامًا، وَيُحَمَّدُ إِنْ كَانَ مُقْتَدِيًا - وَيَأْتِي بِهِمَا - إِنْ كَانَ مُنْفَرِدًا - فَلَا يَخْلُو ذَلِكَ الْجُزْءُ عَنِ الذِّكْرِ؛ فَلَمْ يُسَنَّ التَّكْبِيرُ لِأَجْلِ هَذَا.

قَوْلُهُ: (وَيَحْذِفُ التَّكْبِيرَ حَذْفًا).

يَعْنِي: لَا يَطْوُلُهُ بَأَنْ يُمَدَّ فِي غَيْرِ مَوْضِعِ الْمَدِّ، فَإِنَّهُ إِذَا مَدَّ هَمْزَةَ اللَّهِ عَامِدًا يَكْفُرُ وَلَا تَجُوزُ صَلَاتُهُ؛ لِكَوْنِهِ شَاكًا فِي كِبَرِيَاءِ اللَّهِ تَعَالَى بِاسْتِفْهَامِهِ، وَهُوَ الْمُرَادُ مِنْ قَوْلِهِ: (لِأَنَّ الْمَدَّ فِي أَوَّلِهِ خَطَأٌ مِنْ حَيْثُ الدِّينُ).

وَإِذَا مَدَّ فَتَحَةَ الْبَاءِ مِنْ «أَكْبَرِ»، وَأَخْرَجَ الْأَلِفَ، وَقَالَ: «أَكْبَارِ»؛ يَكُونُ خَطَأً مِنْ حَيْثُ اللَّغَةُ، وَلَا تَفْسُدُ صَلَاتُهُ، وَهُوَ الْمُرَادُ مِنْ قَوْلِهِ: (وَفِي آخِرِهِ لَخْنٌ مِنْ حَيْثُ اللَّغَةُ).

وَعَنْ بَعْضِ مَشَايِخِنَا: أَنَّ صَلَاتَهُ تَفْسُدُ، وَلَا يَصِيرُ شَارِعًا فِيهَا، وَهُوَ قَوْلُ الْفَقِيهِ أَبِي جَعْفَرٍ^(١).

وَرَوَى فِي «شَرْحِ الطَّحَاوِيِّ»: عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ أَنَّهُ قَالَ: «التَّكْبِيرُ جَزْمٌ، وَالْأَذَانُ جَزْمٌ، وَالْإِقَامَةُ جَزْمٌ»^(٢).

(١) يَنْظُرُ: «الْمَحِيطُ الْبِرْهَانِي» [٢٩٣/١]، «تَبْيِينُ الْحَقَائِقِ» [١١٤/١]، «الْبَحْرُ الرَّائِقُ» [٣٣٢/١]، «حَاشِيَةُ الطَّحَاوِيِّ عَلَى الْمَرَاقِي» [١٨٧/١]، «حَاشِيَةُ ابْنِ عَابِدِينَ» [٤٨٠/١].

(٢) لَمْ نَجِدْهُ مِنْ قَوْلِ ابْنِ مَسْعُودٍ بَعْدَ التَّبَعِ، وَإِنَّمَا هُوَ مَشْهُورٌ مِنْ قَوْلِ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ، هَكَذَا أَخْرَجَهُ سَعْدَانُ بْنُ نَصْرِ فِي: «الْأَوَّلُ مِنْ حَدِيثِهِ/ رَوَايَةُ إِسْمَاعِيلِ الصَّفَارِ» [٢١٠/ب/ مَخْطُوطُ مَكْتَبَةِ كُورْبِلِي فَاضِلُ أَحْمَدَ بَاشَا - تَرْكِيَا/ (رَقْمُ الْحَفَظِ: ١٥٨٥)]: ثَنَا وَكَيْعٌ، عَنْ الْأَعْمَشِ، قَالَ: قَالَ إِبْرَاهِيمُ: «التَّكْبِيرُ جَزْمٌ، وَالْقِرَاءَةُ جَزْمٌ، وَالتَّسْلِيمُ جَزْمٌ، وَالسَّلَامُ جَزْمٌ».

وَيَعْتَمِدُ بِيَدَيْهِ عَلَى رُكْبَتَيْهِ، وَيُفَرِّجُ بَيْنَ أَصَابِعِهِ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ لِأَنَسٍ
 ﷺ: «إِذَا رَكَعْتَ فَضَعْ يَدَيْكَ عَلَى رُكْبَتَيْكَ وَفَرِّجْ بَيْنَ أَصَابِعِكَ» وَلَا يُنْدَبُ إِلَى
 التَّفْرِيجِ إِلَّا فِي هَذِهِ الْحَالَةِ؛ لِيَكُونَ أَمْكَنَ مِنَ الْأَخْذِ، وَلَا إِلَى الضَّمِّ إِلَّا فِي
 حَالَةِ السُّجُودِ، وَفِيمَا وَرَاءَ ذَلِكَ يُتْرَكُ عَلَى الْعَادَةِ.

وَيَبْسُطُ ظَهْرَهُ وَلَا يَرْفَعُ رَأْسَهُ وَلَا يُنْكِسُهُ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا رَكَعَ لَا
 يَصُوبَ رَأْسَهُ وَلَا يَقْنَعُهُ، وَيَقُولُ: سُبْحَانَ رَبِّيَ الْعَظِيمِ ثَلَاثًا، وَذَلِكَ أَذْنَاهُ؛

غاية البيان

وَاللَّحْنُ: الْخَطَأُ، مِنْ لَحَنَ فِي كَلَامِهِ إِذَا أَخْطَأَ. يُقَالُ فُلَانٌ لَحَّانٌ وَلَحَّانَةٌ أَيْ:
 مُخْطِئٌ^(١).

قَوْلُهُ: (وَلَا يُنْدَبُ إِلَى التَّفْرِيجِ إِلَّا فِي هَذِهِ الْحَالَةِ)، أَيْ: لَا يُنْدَبُ إِلَى تَفْرِيجِ
 الْأَصَابِعِ. أَيْ: كَشْفِهَا؛ إِلَّا فِي حَالَةِ الرُّكُوعِ.

قَوْلُهُ: (وَلَا إِلَى الضَّمِّ)، أَيْ: وَلَا يُنْدَبُ إِلَى ضَمِّ الْأَصَابِعِ؛ (إِلَّا فِي حَالَةِ
 السُّجُودِ).

قَوْلُهُ: (وَفِيمَا وَرَاءَ ذَلِكَ يُتْرَكُ عَلَى الْعَادَةِ)، أَيْ: وَفِيمَا وَرَاءَ الرُّكُوعِ
 وَالسُّجُودِ، وَهُوَ حَالُ الْإِفْتِتَاحِ، تُتْرَكُ الْأَصَابِعُ عَلَى الْعَادَةِ. يَعْنِي: لَا تُفَرِّجُ كُلَّ
 التَّفْرِيجِ، وَلَا تُضَمُّ كُلُّ الضَّمِّ، كَمَا هُوَ الْعَادَةُ.
 قَوْلُهُ: (وَلَا يُنْكِسُهُ).

قَالَ فِي «الصَّحَاحِ»: «نَكَسْتُ الشَّيْءَ أَنْكَسُهُ نَكْسًا؛ فَلَبَّيْتُ عَلَى رَأْسِهِ، وَنَكَسْتُهُ
 [١٦٠/١م] تَنَكَّيْسًا، وَالنَّاكِسُ: الْمُطَاطِئُ رَأْسَهُ»^(٢).

(صَوَّبَ رَأْسَهُ)، أَيْ: خَفَضَهُ. وَ(أَقْنَعَهُ)، أَيْ: رَفَعَهُ.

(١) ينظر: «الصَّحَاحُ فِي اللُّغَةِ» لِلجَوْهَرِيِّ [٢١٩٣/٦ مادة: لحن].

(٢) ينظر: المصدر السابق [٩٨٦/٣ مادة: نكس].

لِقَوْلِهِ ﷺ: «إِذَا رَكَعَ أَحَدُكُمْ فَلْيَقُلْ فِي رُكُوعِهِ -: سُبْحَانَ رَبِّيَ الْعَظِيمِ ثَلَاثًا؛ وَذَلِكَ أَذْنَاهُ» أَيِ أَذْنَى كَمَالِ الْجَمْعِ.

غاية البيان

قَوْلُهُ: (وَيَقُولُ - فِي رُكُوعِهِ -: سُبْحَانَ رَبِّيَ الْعَظِيمِ ثَلَاثًا؛ وَذَلِكَ أَذْنَاهُ^(١))؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «إِذَا رَكَعَ أَحَدُكُمْ؛ فَلْيَقُلْ فِي رُكُوعِهِ: سُبْحَانَ رَبِّيَ الْعَظِيمِ ثَلَاثًا، وَذَلِكَ أَذْنَاهُ»^(٢).

قَالَ صَاحِبُ «الْهِدَايَةِ»: (أَيِ: أَذْنَى كَمَالِ الْجَمْعِ).

وَقَالَ شَمْسُ الْأَنْمَةِ فِي «الْمَبْسُوطِ»: «الْمُرَادُ مِنْهُ أَذْنَى الْكَمَالِ، فَإِنَّ الرُّكُوعَ وَالسُّجُودَ يَجُوزُ بِدُونِ هَذَا الذِّكْرِ؛ إِلَّا عَلَى قَوْلِ أَبِي مُطِيعٍ^(٣)»^(٤).

وَقَالَ الْإِمَامُ [١٦٧/١] حَمِيدُ الدِّينِ فِي «شَرْحِ الْهِدَايَةِ»: أَيِ: أَذْنَى الْجَمْعِ الْمَسْنُونِ، فَإِنَّا نَقُولُ: أَيِ الثَّلَاثِ أَذْنَى مَا سُنَّ مِنَ التَّسْبِيحِ فِي الرُّكُوعِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَقُلْ أَصْلًا تَجُوزُ صَلَاتُهُ، وَإِذَا نَقَصَ عَنِ الثَّلَاثِ؛ يَكُونُ تَارِكًا لِلسُّنَّةِ، وَإِذَا زَادَ عَلَى الثَّلَاثِ يَكُونُ آتِيًا بِالْفَضِيلَةِ وَالِاسْتِحْبَابِ مَعَ مُرَاعَاةِ السُّنَّةِ، فَيَكُونُ الثَّلَاثُ أَذْنَى

(١) وقع بالأصل: «وذلك أدنى»، والمثبت من: «ت»، «م»، «ز»، «و»، «ف».

(٢) أخرجه: أبو داود في تفریع أبواب الركوع والسجود/ باب مقدار الركوع والسجود [رقم/ ٨٨٦]، والترمذي في أبواب الصلاة عن رسول الله ﷺ/ باب ما جاء في التسبيح في الركوع والسجود [رقم/ ٢٦١]، وابن ماجه في كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها/ باب التسبيح في الركوع والسجود [رقم/ ٨٩٠]، والبيهقي في «السنن الكبرى» [رقم/ ٢٣٩١]، من طريق عون بن عبد الله عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه به.

قال أبو داود: «هذا مرسل عون لم يذكر عبد الله». وقال الترمذي: «حديث ابن مسعود ليس إسناده بمتصل».

وقال ابن حجر: «فيه انقطاع، ولأجله قال الشافعي يعد أن أخرجه: إن كان ثابتاً». ينظر: «نصب الراية» للزيلعي [٣٧٥/١]، و«التلخيص الحبير» لابن حجر [٦٨٩/٢].

(٣) هو الحَكَم بن عبد الله بن مسلمة البلخي. وقد تقدمت ترجمته.

(٤) ينظر: «المبسوط» للسرخسي [٢١/١].

ثُمَّ يَرْفَعُ رَأْسَهُ وَيَقُولُ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، وَيَقُولُ الْمُؤْتِمُّ: رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ، وَلَا يَقُولُهَا الْإِمَامُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ ❦. وَقَالَ: [٢١/ظ] يَقُولُهَا فِي نَفْسِهِ؛

❦ غَايَةُ الْبَيَانِ ❦

الوجه المَسْنُون^(١).

وَلَا يُقَالُ: كَيْفَ جَازَ رُجُوعُ الضَّمِيرِ إِلَى مَا لَيْسَ بِمَذْكُورٍ؟

لَأَنَّا نَقُولُ: الشُّهُرَةُ قَائِمَةٌ مَقَامَ الذَّكْرِ، وَقَدْ جَاءَ مِثْلُ هَذَا فِي قَوْلِهِ ❦: «مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ؛ فِيهَا وَنِعْمَتْ»^(٢)، أَيْ: فَبِالسُّنَّةِ أَخَذَ وَنِعْمَتِ الْخُصْلَةِ.

وَعِنْدَ أَبِي مُطِيعٍ: قَوْلُهُ: «سُبْحَانَ رَبِّي الْعَظِيمِ» فَرَضٌ لَا يَجُوزُ تَرْكُهُ؛ إِلَّا أَنَّهُ مَخْجُوجٌ بِمَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ❦: أَنَّهُ عَلَّمَ الْأَعْرَابِيَّ الْوَاجِبَاتِ وَلَمْ يُعَلِّمْهُ تَسْبِيحَ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ.

قَوْلُهُ: (وَيَقُولُ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ).

يُقَالُ: اسْتَمَعْتُ لَهُ، وَتَسَمَعْتُ إِلَيْهِ، وَسَمِعْتُ إِلَيْهِ، وَسَمِعْتُ لَهُ، كُلُّهُ بِمَعْنَى؛ أَيْ: أَصْغَيْتُ [١٦٠/١ م/ظ] إِلَيْهِ^(٣)، قَالَ تَعَالَى: ﴿لَا تَسْمَعُوا لِهَذَا الْقُرْآنِ﴾ [نصت: ٢٦]. وَقَالَ تَعَالَى: ﴿لَا يَسْمَعُونَ إِلَى الْمَلَأِ الْأَعْلَى﴾ [الصافات: ٨].

وَالْمُرَادُ مِنْهُ فِي التَّسْمِيعِ: مَجَازٌ، بِطَرِيقِ إِطْلَاقِ اسْمِ السَّبَبِ؛ وَهُوَ الْإِضْغَاءُ عَلَى الْمُسَبَّبِ، وَهُوَ الْقَبُولُ وَالْإِجَابَةُ. أَيْ: أَجَابَ لَهُ وَقِيلَهُ.

قَوْلُهُ: (وَلَا يَقُولُهَا الْإِمَامُ)، أَيْ: وَلَا يَقُولُ كَلِمَةَ التَّحْمِيدِ الْإِمَامُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ،

(١) والأول: أوجه، وعلى كل فالزيادة على الثلاث أفضل. قاله ابن نجيم [البحر الرائق ١/٣٣٤]. وينظر: الفوائد الفقهية في شرح الهداية لحميد الدين [ق ٢٦]، [المبسوط لسرخسي ١/٢١١، حاشية الطحطاوي ١/١٧٨، حاشية ابن عابدين ١/٤٩٤].

(٢) مضمّن تخريجه في «كتاب الطهارة».

(٣) ينظر: «الصحاح في اللغة» للجوهري [١٢٣٢/٣ مادة: سمع].

لَمَّا رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَجْمَعُ بَيْنَ الذَّكْرَيْنِ ، وَلِأَنَّهُ حَرَضَ غَيْرَهُ فَلَا يَنْسَى نَفْسَهُ .

غاية البيان

وعندَهُمَا: يَقُولُهَا فِي نَفْسِهِ ؛ لَمَّا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُهَا ، وَغَالِبُ أَحْوَالِهِ الْإِمَامَةُ ، وَلِأَنَّ الْإِمَامَ يُحَرِّضُ غَيْرَهُ عَلَى التَّحْمِيدِ ، فَلَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَنْسَى نَفْسَهُ ^(١) .

وَأَبِي حَنِيفَةَ: مَا رَوَى أَنَسُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ إِمَامًا لِيُؤْتَمَّ بِهِ ، فَلَا تَخْتَلِفُوا عَلَيْهِ ، فَإِذَا كَبَّرَ ؛ فَكَبِّرُوا ، وَإِذَا قَرَأَ ؛ فَأَنْصِتُوا ، وَإِذَا قَالَ: وَلَا الضَّالِّينَ ؛ قُولُوا: آمِينَ ، وَإِذَا قَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ ؛ فَقُولُوا: رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ» ^(٢) ، فَسَمَّ وَالْقِسْمَةَ قَاطِعَةً لِلشَّرِكَةِ ، وَلِهَذَا الْمَعْنَى لَا يَقُولُ الْمُقْتَدِي بِالتَّسْمِيعِ عِنْدَنَا ، وَلِأَنَّ الْمُقْتَدِي يَقُولُ التَّحْمِيدَ حِينَ يَقُولُ الْإِمَامُ التَّسْمِيعَ ، فَإِذَا قَالَ الْإِمَامُ التَّحْمِيدَ ؛ يَقَعُ تَحْمِيدُهُ حِينَئِذٍ بَعْدَ تَحْمِيدِ الْمُقْتَدِي ، وَهُوَ خِلَافُ مَوْضُوعِ الْإِمَامَةِ ، فَلَا يَأْتِي بِهِ .

وَمَا رَوَاهُ فَهُوَ مَحْمُولٌ عَلَى حَالَةِ الْإِنْفِرَادِ فِي صَلَاةِ النَّفْلِ ؛ تَوْفِيقًا بَيْنَ الْحَدِيثَيْنِ .

وَأِنَّمَا قَبَدْنَا بِقَوْلِنَا: فِي صَلَاةِ النَّفْلِ ؛ لِأَنَّهُ كَانَ يُوَاطَّبُ عَلَى الْجَمَاعَةِ فِي الْقَرَضِ ، وَلَا نُسَلِّمُ أَنَّ الْإِمَامَ نَسِيَ نَفْسَهُ ؛ لِأَنَّهُ أَتَى بِالتَّحْمِيدِ أَيْضًا بِدَلَالَتِهِ ؛ لِأَنَّ

(١) وَرَوَى عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّ الْإِمَامَ أَيْضًا يَقُولُ: «رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ» سِرًّا بَعْدَ التَّسْمِيعِ ، وَاخْتَارَهُ الْفَضْلِيُّ وَالطُّحَاوِيُّ وَالشَّرَنْبَلَالِيُّ ، وَصَاحِبُ «الْمَنِيَّةِ» ، وَعَامَّةُ الْمُتَأَخِّرِينَ مِنْ أَصْحَابِنَا ، وَهُوَ الْأَصَحُّ يَنْظُرُ: «الْمَبْسُوطُ» لِلْسَّرْحَسِيِّ [٢١/١] ، «الْعَنَاءَةُ شَرْحُ الْهَدَايَةِ» [٤٨٨/١] ، «شَرْحُ فَتْحِ الْقَدِيرِ» [٢٩٧/١] ، «الْبَحْرُ الرَّائِقُ» [٣٣٤/١] .

(٢) أَخْرَجَهُ: الدَّارِقُطْنِيُّ فِي «سُنَنِهِ» [٣٢٩/١] ، وَابْنُ أَبِي حَتْمٍ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» [٢٨٩١/١] ، مِنْ طَرِيقِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبَانَ الْغَنَوِيِّ ، ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَجَلَانَ ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ وَمُضْعَبِ بْنِ شَرْحِبِيلَ ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه ، بِهَذَا السِّيَاقِ . قَالَ الدَّارِقُطْنِيُّ: «إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبَانَ ضَعِيفٌ» .

قُلْنَا: وَأَصْلُ الْحَدِيثِ فِي «الصَّحِيحِينَ» دُونَ هَذَا السِّيَاقِ جَمِيعًا .

وَلَهُ: قَوْلُهُ ﷺ: «إِذَا قَالَ الْإِمَامُ سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ قُولُوا: رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ» هَذِهِ قِسْمَةٌ وَإِنَّهَا تُنَافِي الشَّرِكَةَ، وَلِهَذَا لَا يَأْتِي الْمُؤْتَمُّ بِالتَّسْمِيعِ عِنْدَنَا، خِلَافًا لِلشَّافِعِيِّ ﷺ، وَلِأَنَّهُ يَقَعُ تَحْمِيدُهُ بَعْدَ تَحْمِيدِ الْمُقْتَدِي، وَهُوَ خِلَافُ مَوْضُوعِ الْإِمَامَةِ، وَالَّذِي رَوَاهُ مَحْمُولٌ عَلَى حَالَةِ الْإِنْفِرَادِ، وَالْمُنْفَرِدُ يَجْمَعُ بَيْنَهُمَا فِي الْأَصَحِّ.

غاية البيان

الدال على الخير كفاعله؛ بالحديث.

وَرُوِيَ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ: أَنَّ [١/١٦١/١] الْإِمَامَ وَالْمُؤْتَمَّ يَجْمَعَانِ بَيْنَ التَّسْمِيعِ وَالتَّحْمِيدِ، وَبِهِ أَخَذَ الشَّافِعِيُّ (١).

قَوْلُهُ: (وَالْمُنْفَرِدُ يَجْمَعُ بَيْنَهُمَا فِي الْأَصَحِّ)، يَعْنِي: أَنَّ فِيهِ رِوَايَاتٍ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ.

قَالَ الصَّدْرُ الشَّهِيدُ (٢) فِي «شرح الجامع الصغير»: «رُوِيَ عَنْهُ: أَنَّ الْمُنْفَرِدَ يَأْتِي بِالتَّسْمِيعِ لَا غَيْرُ». ثُمَّ قَالَ: «وَرَوَى الْحَسَنُ بْنُ زِيَادٍ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ: أَنَّهُ يَأْتِي بِهِمَا كَمَا هُوَ مَذْهَبُهُمَا». ثُمَّ قَالَ: «وَعَلَيْهِ الْاعْتِمَادُ» (٣).

وَقَالَ قَاضِي خَانَ فِي «شرح الجامع الصغير»: «الْمُنْفَرِدُ يَجْمَعُ عِنْدَهُمَا؛ لِأَنَّ

(١) ينظر: «التهذيب في فقه الإمام الشافعي» للبغوي [١١١/٢]. و«المجموع شرح المذهب» للنووي [٥١٦/٣]. و«النجم الوهاج في شرح المنهاج» للدِّمِيرِي [١٣٧/٢ - ١٣٨].

(٢) هُوَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ عُمَرَ بْنِ مَرْزَةِ بَرْهَانَ الْأَيْمَةِ أَبُو مُحَمَّدٍ حَسَامُ الدِّينِ الْمَعْرُوفُ بِالصَّدْرِ الشَّهِيدِ، الْإِمَامُ ابْنُ الْإِمَامِ وَالْبَحْرُ ابْنُ الْبَحْرِ، تَفَقَّهَ عَلَى وَالِدِهِ، وَبَرَعَ فِي مَذْهَبِ أَبِي حَنِيفَةَ حَتَّى صَارَ شَيْخَ الْعَصْرِ، وَمِنْ تَصَانِيفِهِ: «شرح الجامع الصغير»، و«الفتاوى الصُّغْرَى» و«الفتاوى الكُبْرَى».

اسْتُشْهِدَ فِي (سنة: ٥٣٦هـ). ينظر: «تاريخ الإسلام» للذهبي [٦٥٨/١١]، و«الجواهر المضية» لعبد القادر القرشي [٣٩١/١]. و«العزقة الوفيّة في صبغات الحنفية» للفيروزآبادي [ق/٥١/ب/

مخطوط مكتبة رئيس الكتاب - تركيا/ (رقم الحفظ: ٦٧١)]،

(٣) ينظر: «شرح الصدر الشهيد على الجامع الصغير» [ص ١٤٧].

وَإِنْ كَانَ يُرَوَّى الْإِكْتِفَاءُ بِالتَّسْمِيعِ وَيُرَوَّى بِالتَّحْمِيدِ وَالْإِمَامُ بِالدَّلَالَةِ عَلَيْهِ
أَبٍ بِهِ مَعْنَى .

غاية البيان

عِنْدَهُمَا الْإِمَامُ يَجْمَعُ ؛ فَالْمُنْفَرِدُ أَوَّلَى ، وَاضْطَرَبَتِ الرَّوَايَةُ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ ، رُوِيَ أَنَّهُ
يَأْتِي بِالتَّسْمِيعِ لَا غَيْرُ .

وَرَوَى الْحَسَنُ عَنْهُ أَنَّهُ يَجْمَعُ بَيْنَهُمَا ، وَبِهِ أَخَذَ بَعْضُ الْمَشَائِخِ ، وَفِي ظَاهِرِ
الرَّوَايَةِ - وَهِيَ رِوَايَةُ أَبِي يُوسُفَ عَنْهُ - : أَنَّهُ يَأْتِي بِالتَّحْمِيدِ لَا غَيْرُ ، وَبِهِ أَخَذَ شَمْسُ
الْأُتَمَّةِ الْحَلَوَانِيُّ وَكَثِيرٌ مِنَ الْمَشَائِخِ ^(١) . إِلَى هُنَا لَفْظُ قَاضِي خَانَ .

قَالَ فِي «شَرْحِ الْأَقْطَعِ» : الصَّحِيحُ أَنَّهُ [١/٦٧ظ] لَا يَجْمَعُ بَيْنَهُمَا ؛ لِأَنَّهُ عَلَامَةٌ
فِي الرَّفْعِ ، فَلَا يَجْمَعُ فِيهِ بَيْنَ ذِكْرَيْنِ ^(٢) .

وَجَهْ الرِّوَايَةِ الْأُخْرَى : أَنَّ قَوْلَهُ : «سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ» ؛ يَقْتَضِي حَمْدَ حَامِدٍ ،
وَلَيْسَ هُنَاكَ سِوَاهُ فَيَأْتِي بِهِ .

وَقِيلَ : الْأَصَحُّ أَنَّ الْمُنْفَرِدَ يَأْتِي بِالتَّحْمِيدِ لَا غَيْرُ ، وَبِهِ قَالَ الطَّحَاوِيُّ ^(٣) ،
وَجَعَلَ صَاحِبُ «التَّحْفَةِ» ^(٤) : هَذِهِ الرَّوَايَةُ رِوَايَةُ «التَّوَادِرِ» .

قَوْلُهُ : (وَالْإِمَامُ بِالدَّلَالَةِ عَلَيْهِ) ، أَيُّ : عَلَى التَّحْمِيدِ ، وَهَذَا جَوَابٌ عَنْ دَلِيلِهِمَا
الْعَقْلِيِّ ، وَقَدْ ائْتَدَرَجَ فِيمَا ذَكَرْنَاهُ .

(١) ينظر : «شرح قاضيخان على الجامع الصغير» [ق/١٨] .

(٢) ينظر : «شرح الأقطع لأبي نصر» [ق/٦٦] .

(٣) ينظر : «مختصر الطحاوي» [ص/٢٧] .

(٤) ينظر : «تحفة الفقهاء» لعلاء الدين السمرقندي [١/١٣٤] . قال في «البحر» (١/٣٣٤) : وحيث
اختلف التصحيح كما رأيت فلا بد من الترجيح فالمرجح من جهة المذهب ما في «الكنز» ؛ لأنه
ظاهر الرواية كما صرح قاضي خان في «شرحه» ، والمرجح من جهة الدليل ما صححه
في «الهداية» ، وفي «القنية» : أما المنفرد يقول «سمع الله لمن حمده» فإذا استوى قائماً ، قال : «ربنا
لك الحمد» في الجواب الظاهر ، وهو الصحيح . اهـ .

قَالَ: ثُمَّ إِذَا اسْتَوَى قَائِمًا كَبَّرَ وَسَجَدَ؛ أَمَّا التَّكْبِيرُ وَالسُّجُودُ؛ فَلَمَّا بَيَّنَّا. وَأَمَّا الْإِسْتِوَاءُ قَائِمًا فَلَيْسَ بِفَرْضٍ، وَكَذَا الْجُلُوسَةُ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ، وَالطُّمَأْنِينَةُ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ، وَهَذَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ عليهما السلام. وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ:

غاية البيان

قوله: (أَمَّا التَّكْبِيرُ وَالسُّجُودُ فَلَمَّا بَيَّنَّا).

أَرَادَ بِهِ مَا ذَكَرَ قَبْلَ هَذَا بِقَوْلِهِ: ([١٦١/١] م/ظ) لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُكَبِّرُ عِنْدَ كُلِّ خَفْضٍ وَرَفْعٍ، وَمَا ذَكَرَ فِي أَوَّلِ الْبَابِ مِنْ قَوْلِهِ: (ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا).

اعْلَمْ: أَنَّ الطُّمَأْنِينَةَ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ - وَهِيَ الْقَرَارُ فِيهِمَا، وَالِدَوَامُ عَلَيْهِمَا - لَيْسَتْ بِفَرْضٍ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ.

وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ: فَرَضَ بِمَقْدَارِ تَسْبِيحَةٍ^(١)، وَبِهِ أَخَذَ الشَّافِعِيُّ^(٢).

وَعَلَى هَذَا الْخِلَافِ: الْقَوْمَةُ بَعْدَ الرُّكُوعِ، وَالْجُلُوسَةُ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ.

وَلَقَبُ الْمَسْأَلَةِ: أَنَّ تَعْدِيلَ الْأَرْكَانِ لَيْسَ بِفَرْضٍ عِنْدَهُمَا؛ خِلَافًا لِأَبِي يُوسُفَ.

قَالَ فِي «شَرْحِ الطَّحَاوِيِّ»: «قَالَ الْفَقِيهُ أَبُو اللَّيْثِ: لَمْ يَذْكُرِ الْاِخْتِلَافَ فِي ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ؛ وَلَكِنْ تَلَقَّيْنَا^(٣) مِنَ الْفَقِيهِ أَبِي جَعْفَرٍ^(٤)».

وَتَمَرَّةُ الْاِخْتِلَافِ تَظْهَرُ فِيمَا إِذَا تَرَكَ الطُّمَأْنِينَةَ؛ فَعِنْدَهُمَا: تَجَوُّزُ صَلَاتِهِ.

(١) حَقَّقَ صَاحِبُ «الْفَتْحِ» [٢٦٢/١]، وَ«الْبَحْرُ» [٢١٧/١] أَنَّ الْفَرْضِيَّةَ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ تَحْمِلُ عَلَى الْفَرْضِ الْعَمَلِيِّ، وَهُوَ الْوَاجِبُ، فَيَرْتَفِعُ الْخِلَافُ.

(٢) يَنْظُرُ: «التَّهْذِيبُ فِي فِقْهِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ» لِلْبُخَارِيِّ [١٤٩/٢]، وَ«رَوْضَةُ الطَّالِبِينَ» لِلنُّوَيْي [٢٢٣/١]. وَ«الْمَجْمُوعُ شَرْحُ الْمَهْذَبِ» لِلنُّوَيْي [٤٣٧/٣].

(٣) فِي «ف»: «تَلَقَّيْنَا». وَفِي نُسَخَتِنَا مِنْ «شَرْحِ الطَّحَاوِيِّ»: «تَلَقَّيْنَا». يَنْظُرُ: «شَرْحُ الطَّحَاوِيِّ» لِلْأَسْبِجَابِيِّ [ق ٤١/١] مَخْطُوطُ مَكْتَبَةِ عَاطِفِ أَفْنَدِي - تُرْكِيَا/ (رَقْمُ الْحِفْظِ: ١٨٩٧).

(٤) أَبُو جَعْفَرٍ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ: هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ، أَبُو جَعْفَرٍ الْهِنْدُوَائِيِّ. وَقَدْ مُضَتْ تَرْجُمَتُهُ. وَكَانَ أَسْتَاذَ أَبِي اللَّيْثِ السَّمَرْقَنْدِيِّ.

يُفْتَرَضُ ذَلِكَ كُلُّهُ. وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ رحمته؛ لِقَوْلِهِ رحمته: «قُمْ فَصَلِّ فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ» قَالَهُ لِأَعْرَابِيٍّ حِينَ أَخَفَّ الصَّلَاةَ.

نهاية البيان

وعنده: لا تجوز.

لَأَبِي يُوسُفَ: قَوْلُهُ رحمته لِأَعْرَابِيٍّ حِينَ خَفَّفَ الرُّكُوعَ وَالسُّجُودَ: «قُمْ فَصَلِّ؛ فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ» ^(١). وَقَوْلُهُ رحمته: «إِنَّ أَسْوَأَ النَّاسِ سَرِقَةٌ؛ مَنْ يَسْرِقُ مِنْ صَلَاتِهِ» ^(٢). وَفُسِّرَ بِالَّذِي لَا يُقِيمُ صَلَاتَهُ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ.

وَلَهُمَا: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا﴾ [الحج: ٧٧].

وَالرُّكُوعُ فِي اللُّغَةِ: الْإِنْحِنَاءُ، يُقَالُ: رَكَعَ الشَّيْخُ: انْحَنَى مِنَ الْكِبَرِ ^(٣).

وَالسُّجُودُ: الْخُضُوعُ. كَذَا قَالَهُ الْجَوْهَرِيُّ ^(٤).

وَقَدْ يَحْصُلُ الْإِنْحِنَاءُ وَالْخُضُوعُ بِدُونِ الطَّمَأْنِينَةِ، فَلَا يَلْحَقُ بِهِمَا زِيَادَةٌ عَلَى الْكِتَابِ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ؛ لِأَنَّ الْكِتَابَ خَاصٌّ بَيِّنٌ فِي نَفْسِهِ، لَا يَحْتَاجُ إِلَى الْبَيَانِ.

أَمَّا قَوْلُهُ رحمته لِلأَعْرَابِيِّ: «قُمْ فَصَلِّ»: فَإِنَّهُ دَلِيلٌ لَنَا؛ لِأَنَّهُ رحمته تَرَكَهُ حَتَّى فَرَّغَ

(١) أخرجه: البخاري في كتاب صفة الصلاة/ باب وجوب القراءة للإمام والمأموم في الصلوات كلها في الحضر والسفر وما يجهر فيها وما يخافت [رقم/ ٧٢٤]، ومسلم في كتاب الصلاة/ باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة وإنه إذا لم يحسن الفاتحة ولا أمكنه تعلمها قرأ ما تيسر له من غيرها [رقم/ ٣٩٧]، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه به.

(٢) أخرجه: أحمد في «المسند» [٣١٠/٥]، والدارمي في «سننه» [رقم/ ١٣٢٨]، وابن خزيمة في «صحيحه» [رقم/ ٦٦٣]، والحاكم في «المستدرک» [٣٥٢/١]، من حديث عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه رضي الله عنه به.

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه».

وقال الهيثمي: «رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح». ينظر: «مجمع الزوائد» للهيتمي [١٢٠/٢].

(٣) ينظر: «الصحيح في اللغة» للجوهري [١٢٢٢/٣/ مادة: ركع].

(٤) ينظر: المصدر السابق [٤٨٣/٢/ مادة: سجد].

وَلَهُمَا: أَنَّ الرُّكُوعَ هُوَ الْإِنْجَاءُ، وَالسُّجُودُ هُوَ الْإِنْخِفَاضُ لُغَةً. فَتَعَلَّقَ الرُّكْنِيَّةُ بِالْأَذْنَى فِيهِمَا، وَكَذَا فِي الْإِنْتِقَالِ إِذْ هُوَ غَيْرُ مَقْصُودٍ، وَفِي آخِرِ مَا رَوَى

غاية البيان

مِنْ صَلَاتِهِ، [١/١٦٢/م] فَلَوْ كَانَتْ صَلَاتُهُ فَاسِدَةً؛ لِأَمْرِهِ بِالنَّقْضِ، وَإِنَّمَا أَمْرُهُ بِالْإِعَادَةِ جَبْرًا لِلنَّقْصَانِ، وَزَجْرًا عَنِ الْإِعْيَادِ بِمِثْلِ تِلْكَ الصَّلَاةِ.

ولهذا سَمَّاهَا ﷻ صَلَاةً فِي آخِرِ الْحَدِيثِ الَّذِي رَوَاهُ أَبُو يُوسُفَ؛ بِقَوْلِهِ ﷻ: «وَمَا نَقَضْتَ مِنْ هَذَا شَيْئًا؛ فَقَدْ نَقَضْتَ مِنْ صَلَاتِكَ»^(١) ^(٢). وَكَذَا الْحَدِيثُ الْآخَرُ لَا يَدُلُّ عَلَى الْفَسَادِ؛ بَلْ يَدُلُّ عَلَى النَّقْصَانِ، بِدَلِيلِ إِطْلَاقِ اسْمِ الصَّلَاةِ حَيْثُ^(٣) قَالَ: «يَسْرِقُ مِنْ صَلَاتِهِ»^(٤).

قَوْلُهُ: (فَتَعَلَّقَ الرُّكْنِيَّةُ بِالْأَذْنَى فِيهِمَا)، أَي: بِأَذْنَى الْإِنْجَاءِ وَالْإِنْخِفَاضِ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ؛ لِأَنَّ الْأَمْرَ بِالْفِعْلِ لَا يَقْتَضِي الدَّوَامَ.

قَوْلُهُ: (وَكَذَا فِي الْإِنْتِقَالِ)، أَي: كَذَا الطَّمَأْنِينَةُ فِي حَالِ الْإِنْتِقَالِ مِنْ رُكْنٍ إِلَى

(١) يُنْظَرُ الْحَدِيثُ فِي «الْجَامِعِ التِّرْمِذِيِّ». بَابُ مَا جَاءَ فِي وَصْفِ الصَّلَاةِ. كَذَا جَاءَ فِي حَاشِيَةِ: «م». وَيَنْظُرُ: «الْجَامِعِ التِّرْمِذِيِّ» فِي أَبْوَابِ الصَّلَاةِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ/بَابُ مَا جَاءَ فِي وَصْفِ الصَّلَاةِ [رقم/٣٠٢].

(٢) أَخْرَجَهُ: أَبُو دَاوُدَ فِي أَبْوَابِ تَفْرِيعِ اسْتِفْتَاخِ الصَّلَاةِ/بَابُ صَلَاةٍ مِنْ لَا يَقِيمُ صَلَاتَهُ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ [رقم/٨٦١]، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي أَبْوَابِ الصَّلَاةِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ/بَابُ مَا جَاءَ فِي وَصْفِ الصَّلَاةِ [رقم/٣٠٢]، وَالتَّسَاتِي فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» فِي كِتَابِ الْأَذَانِ/بَابُ الْإِقَامَةِ لِمَنْ يَصَلِّي وَحْدَهُ [رقم/١٦٣١]، وَابْنُ أَبِي عَرَبٍ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» [رقم/٣٧٨٩]، مِنْ حَدِيثِ رِفَاعَةَ بْنِ رَافِعٍ الزُّرْقِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِهِ نَحْوَهُ. قَالَ أَبُو عِيْسَى التِّرْمِذِيُّ: «حَدِيثُ رِفَاعَةَ بْنِ رَافِعٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ».

وَقَالَ عَبْدُ الْقَادِرِ الْقُرَشِيُّ: «رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ». يَنْظُرُ: «الْعَنَابَةُ فِي تَخْرِيجِ أَحَادِيثِ الْهَدَايَةِ» لِعَبْدِ الْقَادِرِ الْقُرَشِيِّ [ق٣٢/أ/م] مَخْطُوطُ مَكْتَبَةِ فَيْضِ اللَّهِ أَفَنْدِي - تَرْكِيَا/ (رقم الحفظ: ٢٨٨). قُلْنَا: وَأَضْلُهُ فِي «الصَّحِيحَيْنِ» عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَلَكِنْ دُونَ هَذَا السِّيَاقِ.

(٣) وَقَعَ بِالْأَصْلِ: «فَحَيْثُ». وَالْمَثْبُوتُ مِنْ: «ت»، «م»، «ز»، «و»، «ف».

(٤) مَضَى تَخْرِيجُهُ آتِفًا.

تَسْمِيَّتُهُ إِيَّاهُ صَلَاةً، حَيْثُ قَالَ: وَمَا نَقَضْتُ مِنْ هَذَا شَيْئًا فَقَدْ نَقَضْتُ مِنْ صَلَاتِكَ، ثُمَّ الْقَوْمَةُ وَالْجُلُوسَةُ سُنَّةٌ عِنْدَهُمَا.

﴿غَايَةُ الْبَيَانِ﴾

رُكْنٍ، يَغْنِي: لَيْسَتْ بِفَرْضٍ؛ لِأَنَّ الْإِنْتِقَالَ لَيْسَ بِمَقْصُودٍ لِدَايَتِهِ، وَإِنَّمَا الْمَقْصُودُ أَدَاءُ الرُّكْنِ، قَالَ فِي «خُلَاصَةِ الْفَتَاوَى»: «وَالْإِعْتِدَالُ فِي الْإِنْتِقَالِ سُنَّةٌ بِالِاتِّفَاقِ»^(١).

قَوْلُهُ: (ثُمَّ الْقَوْمَةُ وَالْجُلُوسَةُ سُنَّةٌ عِنْدَهُمَا)، أَي: الْقَوْمَةُ بَعْدَ الرُّكُوعِ، وَالْجُلُوسَةُ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ، سُنَّةٌ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ بِاتِّفَاقِ الرُّوَايَاتِ.

أَمَّا الطَّمَأْنِينَةُ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ: هَلْ هِيَ وَاجِبَةٌ عِنْدَهُمَا، أَمْ سُنَّةٌ؟

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو الْحَسَنِ الْكَزْخِيُّ: وَاجِبَةٌ حَتَّى يَجِبَ سَجْدَتَا السَّهْوِ بِتَرْكِهَا؛ لِأَنَّهَا [١٦٢/١ ط/م] شُرِعَتْ لِإِكْمَالِ رُكْنٍ مَقْصُودٍ [١٦٨/١ د]؛ فَصَارَتْ كَطَّمَأْنِينَةِ الْقِرَاءَةِ.

وَقَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْجُرْجَانِيُّ^(٢) - وَهُوَ تَلْمِيزُ أَبِي بَكْرٍ الرَّازِيِّ، وَهُوَ تَلْمِيزُ الشَّيْخِ أَبِي الْحَسَنِ الْكَزْخِيِّ -: أَنَّهَا سُنَّةٌ؛ حَتَّى لَا يَجِبَ سَجُودُ السَّهْوِ بِتَرْكِهَا؛ لِأَنَّهَا شُرِعَتْ لِإِكْمَالِ رُكْنٍ، وَمَا كَانَ مُشْرُوعِيَّتُهُ لِلْإِكْمَالِ فَهُوَ سُنَّةٌ لَا وَاجِبٌ، كَطَّمَأْنِينَةِ الْإِنْتِقَالِ^(٣).

(١) ينظر: «خُلَاصَةُ الْفَتَاوَى» لِلْبُخَارِيِّ [٢٠ ق].

(٢) هُوَ: مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ مَهْدِيٍّ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْجُرْجَانِيُّ الْفَقِيهُ الْعَالِمُ الْكَبِيرُ، وَتَلْمِيزُ الْقُدُورِيِّ الشَّهِيرِ، سَكَنَ بَغْدَادَ، وَكَانَ يَدْرُسُ فِيهَا بِمَسْجِدِ قَطِيعَةِ الرَّبِيعِ. لَهُ كِتَابُ «تَرْجِيحِ مَذْهَبِ أَبِي حَنِيفَةَ»، وَ«الْقَوْلُ الْمَنْصُورُ فِي زِيَارَةِ سَيِّدِ الْقُبُورِ». (تُوفِيَ سَنَةَ: ٣٩٧ هـ). يَنْظُرُ: «تَارِيخُ الْإِسْلَامِ» لِلذَّهَبِيِّ [٧٩٠/٨]، وَ«الْجَوَاهِرُ الْمَضِيَّةُ» لِعَبْدِ الْقَادِرِ الْقُرْشِيِّ [١٤٣/٢]. وَ«الْمِرْقَاةُ الرَّقِيَّةُ فِي طَبَقَاتِ الْحَنَفِيَّةِ» لِلْفَيْزِ وَزَابَادِيِّ [ق/٦٥ ب/مخطوط مكتبة رئيس الكتاب - تركيا/ (رقم الحفظ: ٦٧١)].

(٣) وَقَعَ بِالْأَصْلِ: «أَبُو». وَهُوَ خِلَافُ الْجَادَةِ، مِنْ: «ت»، وَ«م»، وَ«ز»، وَ«و»، وَ«ف».

(٤) قَالَ ابْنُ عَابِدِينَ: وَجُزِمَ بِالثَّانِي فِي «الْكُتُبِ» وَ«الْوَقَايَةِ» وَ«الْمُلْتَقَى»، وَهُوَ مُقْتَضَى الْأَدَلَةِ كَمَا يَأْتِي قَالَ فِي «الْبَحْرِ»؛ وَبِهَذَا يَضَعُفُ قَوْلُ «الْجُرْجَانِيِّ». انْظُرْ: «حَاشِيَةُ ابْنِ عَابِدِينَ» [٤٦٤/١]، «فَتْحُ الْقَدِيرِ» [٣٠٢/١].

وَكَذَا الطُّمَأْنِينَةُ فِي تَخْرِيجِ الْجُرْجَانِيِّ، وَفِي تَخْرِيجِ الْكَرْخِيِّ وَاجِبَةٌ،
حَتَّى يَجِبَ سَجْدَتَا الشَّهْرِ بِتَرْكِهَا عِنْدَهُ.

وَيَعْتَمِدُ بِيَدَيْهِ عَلَى الْأَرْضِ؛ لِأَنَّ وَاثِلَ بْنَ حُجْرٍ رضي الله عنه وَصَفَ صَلَاةَ رَسُولِ
اللَّهِ ﷺ فَسَجَدَ وَادَّعَمَ عَلَى رَاحَتَيْهِ وَرَفَعَ عَجِيزَتَهُ، قَالَ: وَوَضَعَ وَجْهَهُ بَيْنَ كَفَّيْهِ

﴿ غَايَةُ الْبَيَانِ ﴾

قَوْلُهُ: (بِتَرْكِهَا عِنْدَهُ)، أَي: بِتَرْكِ الطُّمَأْنِينَةِ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ عِنْدَ الْكَرْخِيِّ.

قَوْلُهُ: (وَيَعْتَمِدُ بِيَدَيْهِ عَلَى الْأَرْضِ)، بِغْنِي: فِي حَالِ السُّجُودِ.

وَاثِلُ بْنُ حُجْرٍ: بِالْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ الْمَضْمُومَةِ، بَعْدَهَا الْجِيمُ السَّاكِنَةُ.

(وَادَّعَمَ) ^(١)، أَي: ائْتَكَا.

وَالرَّاحَةُ: الْكَفُّ.

قَالَ فِي «الصَّحاح»: «الْعَجْزُ: مُؤَخَّرُ الشَّيْءِ، وَهُوَ لِلرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ جَمِيعًا،
وَالْعَجِيزَةُ: لِلْمَرْأَةِ خَاصَّةً» ^(٢).

وَكَأَنَّ صَاحِبَ «الْهِدَايَةِ» اسْتَعَارَ الْعَجِيزَةَ لِلْعَجْزِ، أَوْ يَحْتَمِلُ أَنَّهَا جَاءَتْ كَالْعَجْزِ
سِوَا ^(٣)، وَلِهَذَا ذَكَرَ صَاحِبُ «السَّنَنِ» فِي حَدِيثِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ هَكَذَا ^(٤)، وَكَذَا

(١) هَذَا وَالَّذِي بَعْدَهُ إِشَارَةٌ إِلَى قَوْلِ صَاحِبِ «الْهِدَايَةِ»: «لِأَنَّ وَاثِلَ بْنَ حُجْرٍ رضي الله عنه بِهِ. وَصَفَ صَلَاةَ
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «فَسَجَدَ وَادَّعَمَ عَلَى رَاحَتَيْهِ وَرَفَعَ عَجِيزَتَهُ». يَنْظُرُ: «الْهِدَايَةُ» لِلْمَرْغِبْنَانِي
[٣٠٢/١].

(٢) يَنْظُرُ: «الصَّحاحُ فِي اللُّغَةِ» لِلجَوْهَرِيِّ [٨٨٣/٣/مادة: عجز].

(٣) اسْتَدْرَكَ عَلَيْهِ الْعَيْنِيُّ بِقَوْلِهِ: لَمْ يَسْتَعْرِ صَاحِبُ «الْهِدَايَةِ» ذَلِكَ أَيْضًا، وَإِنَّمَا هُوَ وَقَعَ هَكَذَا فِي حَدِيثِ
الْبَرَاءِ كَمَا ذَكَرْنَاهُ الْآنَ. يَنْظُرُ: الْبَنَاءُ شَرْحُ الْهِدَايَةِ (٢٣٦/٢).

(٤) بِغْنِي: حَدِيثُ أَبِي إِسْحَاقَ السَّيِّعِيِّ، قَالَ: وَصَفَ لَنَا الْبَرَاءُ بْنُ عَازِبٍ، قَوْصَعَ يَدَيْهِ، وَاعْتَمَدَ عَلَى
رُكْبَتَيْهِ، وَرَفَعَ عَجِيزَتَهُ، وَقَالَ: «هَكَذَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَسْجُدُ». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي تَفْرِيعِ أَبْوَابِ
الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ/ بَابِ صِفَةِ السُّجُودِ [رقم/ ٨٩٦]، وَالنَّسَائِيُّ فِي كِتَابِ الْإِفْتِاحِ/ بَابِ صِفَةِ =

وَيَدِيهِ حِذَاءَ أَذُنَيْهِ ؛ لِمَا رُوِيَ أَنَّهُ ﷺ فَعَلَ كَذَلِكَ .

غاية البيان

وَقَعَ أَيْضًا فِي «مَبْسُوط» ^(١) شَمْسِ الْأُثْمَةِ .

قَوْلُهُ : (لِمَا رُوِيَ أَنَّهُ ﷺ فَعَلَ كَذَلِكَ) .

قَالَ فِي «شرح الأقطع» : رَوَى وَائِلُ بْنُ حُجْرٍ : «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا سَجَدَ وَضَعَ وَجْهَهُ بَيْنَ كَفَّيْهِ» ^(٢) .

وَالَّذِي رُوِيَ أَنَّهُ : «وَضَعَ يَدَيْهِ حِذَاءَ مَنْكِبَيْهِ» ^(٣) ، يَحْتَمِلُ أَنَّهُ فَعَلَ ذَلِكَ حَالَةَ الْكِبَرِ ^(٤) .

= السجود [رقم / ١١٠٤] ، وأحمد في «المسند» [٣٠٣/٤] ، وابن خزيمة في «صحيحه» [رقم / ٦٤٦] ، عن البراء ﷺ به .

قال النووي : «رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ، وَالتَّسَائِي ، وَابْنُ حَبَّانَ ، وَالبَيْهَقِيُّ ، بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ» . ينظر : «خلاصة الأحكام» للنووي [٤١٣/١] .

(١) ينظر : «المبسوط» للسخري [٢٢/١] .

(٢) أخرجه : أبو داود في أبواب تفرع استفتاح الصلاة / باب رفع اليدين في الصلاة [رقم / ٧٢٣] ، وابن حبان في «صحيحه» [رقم / ١٨٦٢] ، والطحاوي في «شرح المعاني والآثار» [٢٥٧/١] ، من حديث وائل بن حجر ﷺ به .

قلنا : وهو عند مسلم في كتاب الصلاة / باب وضع يده اليمنى على اليسرى بعد تكبيرة الإحرام تحت صدره فوق سرته ووضعهما في السجود على الأرض حذو منكبيه [رقم / ٤٠١] ، بلفظ : «فَلَمَّا ، سَجَدَ سَجَدَ بَيْنَ كَفَّيْهِ» .

(٣) أخرجه : أبو داود في أبواب تفرع استفتاح الصلاة / باب افتتاح الصلاة [رقم / ٧٣٤] ، والترمذي في أبواب الصلاة عن رسول الله ﷺ / باب ما جاء في السجود على الجبهة والأنف [رقم / ٢٧٠] ، ابن خزيمة في «صحيحه» [رقم / ٦٤٠] ، وابن حبان في «صحيحه» [رقم / ١٨٧١] ، من حديث أبي حميد الساعدي ﷺ به .

قال أبو عيسى الترمذي : «حديث أبي حميد حديث حسن صحيح» .

وقال النووي : «رواه أبو داود بإسناد على شرط مسلم» . ينظر : «خلاصة الأحكام» للنووي [٣٤٦/١] .

(٤) ينظر : «شرح الأقطع لأبي نصر» [٥٣] .

قَالَ: وَسَجَدَ عَلَى أَنْفِهِ وَجَبْهَتِهِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَاطْبَ عَلَيْهِ.
فَإِنْ اقْتَصَرَ عَلَى أَحَدِهِمَا؛ جَازَ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رحمته. وَقَالَا: لَا يَجُوزُ عَلَى
الْأَنْفِ إِلَّا مِنْ عَذْرِ. وَهُوَ رَوَايَةٌ عَنْهُ؛ لِقَوْلِهِ رحمته: «أُمِرْتُ أَنْ أَسْجُدَ عَلَى سَبْعَةِ
أَعْظُمٍ وَعَدَّ مِنْهَا الْجَبْهَةَ».

غاية لبيان

وَرَوَى فِي كَيْفِيَّةِ السُّجُودِ: عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ أَنَّهُ قَالَ: أَوَّلُ مَا يُصِيبُ الْأَرْضَ
رُكْبَتَاهُ، ثُمَّ يَدَاهُ ثُمَّ جَبْهَتُهُ، ثُمَّ أَنْفُهُ. وَقِيلَ: أَنْفُهُ، ثُمَّ جَبْهَتُهُ، وَإِذَا أَرَادَ الْقِيَامَ يَرْفَعُ
رَأْسَهُ أَوَّلًا، ثُمَّ يَدَيْهِ ثُمَّ رُكْبَتَيْهِ^(١).

وَالضَّابِطُ: أَنَّ مَا كَانَ أَقْرَبَ إِلَى الْأَرْضِ يُوضَعُ أَوَّلًا، وَمَا كَانَ أَقْرَبَ إِلَى
السَّمَاءِ يَرْفَعُ أَوَّلًا، وَيَضَعُ ذُو خُفٍّ لَا يُمَكِّنُهُ وَضَعُ رُكْبَتَيْهِ أَوَّلًا: يَدَيْهِ بِتَقْدِيمِ يُمْنَاهُمَا.
قَوْلُهُ: (وَسَجَدَ عَلَى أَنْفِهِ وَجَبْهَتِهِ).

اعْلَمْ: أَنَّ السُّجُودَ عَلَى الْأَنْفِ وَالْجَبْهَةِ جَائِزٌ بِالِاتِّفَاقِ، وَهُوَ مُسْتَحَبٌّ عِنْدَنَا،
[١/١٦٣/م] فَإِنْ اقْتَصَرَ عَلَى الْجَبْهَةِ يَجُوزُ.

وَفِي الْاِقْتِصَارِ عَلَى الْأَنْفِ لَا يَجُوزُ مُطْلَقًا، لَكِنْ الْاِقْتِصَارُ عَلَى أَحَدِهِمَا بِلا
عَذْرِ يُكْرَهُ.

وَعِنْدَهُمَا: فِي الْاِقْتِصَارِ عَلَى الْجَبْهَةِ يَجُوزُ، وَفِي الْاِقْتِصَارِ عَلَى الْأَنْفِ؛ لَا
يَجُوزُ بِلا عَذْرِ وَيَجُوزُ بِعَذْرِ^(٢).

وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ: لَا يَجُوزُ الْاِقْتِصَارُ عَلَى الْجَبْهَةِ بِلا عَذْرِ^(٣).

(١) ينظر: «المبسوط» للسرخسي [٣٢/١]، «البحر الرائق» [٣٣٥/١].

(٢) وهو رواية عن أبي حنيفة، وعليه الفتوى، وفي «التصحیح» نفلا عن «العيون»: وروى عنه مثل قولهما،
وعليه الفتوى، واعتمده المحبوبي وصدر الشريعة. انظر: «الجوهرة النيرة» [٥٣/١]، «التصحیح
والترجيح» [١٦٠]، «مجمع البحرين» [ص ١٢٦]، «اللباب شرح الكتاب» [٧٠/١].

(٣) ينظر: «البيان» للعمرائي [٢١٦/٢]، و«المجموع شرح المذهب» للنووي [٤٢٢/٣]. و«العزیز»

وَلَا يُبَيِّ حَنِيفَةً: أَنَّ السُّجُودَ يَتَحَقَّقُ بِوَضْعِ بَعْضِ الْوَجْهِ، وَهُوَ الْمَأْمُورُ بِهِ إِلَّا أَنَّ الْخَدَّ وَالذَّقْنَ خَارِجٌ، وَالْمَذْكُورُ فِيمَا رُوِيَ الْوَجْهُ فِي الْمَشْهُورِ.

غاية البيان

وَرَوَى أُسَدُ بْنُ عَمْرِو عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ مِثْلَ قَوْلِهِمَا؛ لِمَا رُوِيَ فِي «الصَّحِيحَيْنِ» - صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ - : عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أُمِرْتُ أَنْ أَسْجُدَ عَلَى سَبْعَةِ أَغْظَمَ: عَلَى الْجَبْهَةِ - وَأَشَارَ بِيَدِهِ إِلَى أَنْفِهِ - وَالْيَدَيْنِ وَالرُّكْبَتَيْنِ، وَأَطْرَافِ الْقَدَمَيْنِ» (١).

وَلَا يُبَيِّ حَنِيفَةً: مَا رَوَى أَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ»: بِإِسْنَادِهِ إِلَى الْعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا سَجَدَ الْعَبْدُ؛ سَجَدَ مَعَهُ سَبْعَةُ أَرَابٍ: وَجْهُهُ، وَيَدَاهُ، وَرُكْبَتَاهُ، وَقَدَمَاهُ» (٢).

ثُمَّ وَضَعَ كُلَّ الْوَجْهِ لَتَعْسِرِهِ وَتَعَذُّرِهِ غَيْرُ مُرَادٍ؛ لِأَنَّ الطَّاعَةَ بِحَسَبِ الطَّاقَةِ؛ فَتَعَيَّنَ الْبَعْضُ.

وَالْخَدُّ وَالذَّقْنُ: خَارِجٌ عَنْ إِرَادَةِ الْبَعْضِ بِالْإِجْمَاعِ؛ فَتَعَيَّنَ الْجَبْهَةُ وَالْأَنْفُ، وَالِاقْتِصَارُ عَلَى الْجَبْهَةِ يَجُوزُ بِالِاتِّفَاقِ؛ لِكَوْنِهَا بَعْضُ الْوَجْهِ وَمُسْجَدًا، فَكَذَا

= شرح الوجيز للرافعي [٥٢١/١].

(١) أخرجه: البخاري في كتاب صفة الصلاة/ باب السجود على الأنف [٧٧٩/ رقم]، ومسلم في كتاب الصلاة/ باب أعضاء السجود والنهي عن كف الشعر والثوب وعقص الرأس في الصلاة [رقم/ ٤٩٠]، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما به.

(٢) أخرجه: مسلم في كتاب الصلاة/ باب أعضاء السجود والنهي عن كف الشعر والثوب وعقص الرأس في الصلاة [رقم/ ٤٩١]، وأبو داود في تفريع أبواب الركوع والسجود/ باب أعضاء السجود [رقم/ ٨٩١]، والترمذي في أبواب الصلاة عن رسول الله ﷺ/ باب ما جاء في السجود على سبعة أعضاء [رقم/ ٢٧٢]، والنسائي في كتاب الافتتاح/ باب السجود على القدمين [رقم/ ١٠٩٩]، وابن ماجه في كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها/ باب السجود [رقم/ ٨٨٥]، من حديث العباس بن عبد المطلب رضي الله عنه به.

قال أبو عيسى الترمذي: «حديث العباس حديث حسن صحيح».

وَوَضَعَ الْيَدَيْنِ وَالرُّكْبَتَيْنِ سُنَّةٌ عِنْدَنَا ؛ لِتَحَقُّقِ [٢٢/ر] السُّجُودِ بِدُونِهِمَا ،

﴿ غاية البيان ﴾

الاقْتِصَارُ عَلَى الْأَنْفِ ؛ لِأَنَّهَا بَعْضُ الْوَجْهِ وَمَسْجِدٌ .

أَمَّا كَوْنُهَا بَعْضًا : فَظَاهِرٌ ، وَأَمَّا كَوْنُهَا مَسْجِدًا ؛ فَلَأَنَّ حُكْمَ السُّجُودِ يَنْتَقِلُ إِلَيْهَا لِعُذْرِ الْجَبْهَةِ ، فَلَوْلَا أَنَّ الْأَنْفَ مَسْجِدٌ لَمَا انْتَقَلَ الْحُكْمُ إِلَيْهَا كَالْخَدِّ وَالذَّقْنِ ؛ إِلَّا أَنَّهُ يُكْرَهُ لِمُخَالَفَةِ السُّنَّةِ .

وَلَيْنَ قَالَ الشَّافِعِيُّ : لَا يَجُوزُ الْاِقْتِصَارُ عَلَى الْجَبْهَةِ بِلا عُذْرٍ ؛ لِأَنَّ الْحَدِيثَ أَثَبَّتَ الْجَبْهَةَ وَالْأَنْفَ .

فَنَقُولُ : لَا نُسَلِّمُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ ؛ بِدَلِيلِ تَخْصِيصِ [١/٦٨٨ظ] الْجَبْهَةِ صَرِيحًا ، وَالْإِشَارَةِ [١/١٦٣ظ/م] بِالْيَدِ إِلَى الْأَنْفِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهَا تَبِعُ فِي السُّجُودِ ؛ فَيَجُوزُ تَرْكُهَا . وَقَوْلُهُ : « عَلَى سَبْعَةِ أَعْظَمَ » ، أَرَادَ بِهَا سَبْعَةَ أَعْضَاءَ ، وَلَا يُجْمَعُ فِيهَا كَانَتْ زِيَادَتُهُ مَدَّةً ثَلَاثَةً عَلَى أَفْعَلٍ إِلَّا الْمُؤَنَّثُ ، وَلِهَذَا قِيلَ : « أَمْكُنْ » مِنَ الشَّوَادِ ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ : « أَعْظَمَ » أَيْضًا مِمَّا جَاءَ عَلَى خِلَافِ الْقِيَاسِ ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ جَمْعُ : عَظْمَ ، عَلَى مُوَافَقَةِ الْقِيَاسِ .

وَالْآرَابُ : جَمْعُ : إِرْبَ ، وَهُوَ الْعَضْوُ (١) .

قَوْلُهُ : (وَوَضَعَ الْيَدَيْنِ وَالرُّكْبَتَيْنِ سُنَّةٌ عِنْدَنَا) .

وَأَمَّا قَالَ : (عِنْدَنَا) احْتِرَازًا عَنْ قَوْلِ زُفَرٍ ؛ فَإِنَّهُ عِنْدَهُ : وَاجِبٌ ، وَهُوَ أَحَدُ قَوْلَيْ الشَّافِعِيِّ (٢) .

(١) ينظر: «تاج العروس» للزبيدي [٢/١٦/مادة: أرب] .

(٢) هما قولان في مذهب الشافعي ، وأظهرهما : لا يجب . ينظر: «المهذب في فقه الإمام الشافعي» للشيرازي [١/١٤٥] . و«الوسيط في المذهب» لأبي حامد الغزالي [٢/١٣٦] . و«روضة الطالبين» للنووي [١/٢٥٦] .

وَأَمَّا وَضْعُ الْقَدَمَيْنِ فَقَدْ ذَكَرَ الْقُدُورِيُّ: أَنَّهُ فَرِيضَةٌ فِي السُّجُودِ.

غاية البيان

كَذَا فِي «شرح الأقطع»^(١).

لِزُفَرٍ: أَنَّ الْحَدِيثَ دَلٌّ عَلَى اشْتِرَاطِ السُّجُودِ بِسَبْعَةِ أَعْضَاءٍ.

وَلَنَا: أَنَّ حَقِيقَةَ السُّجُودِ تَتَحَقَّقُ بِدُونِ وَضْعِ الْيَدَيْنِ وَالرُّكْبَتَيْنِ؛ فَلَا يَشْتَرُطُ وَضْعُهَا، وَالسُّجُودُ بِسَبْعَةِ أَعْضَاءٍ مُسْتَحَبٌّ؛ بِدَلِيلِ مَا ذُكِرَ فِي آخِرِ الْحَدِيثِ^(٢): «وَلَا أَكْفَتِ الثِّيَابَ وَالشَّعْرَ»^(٣)، فَإِنَّهُ إِذَا كَفَّتْ^(٤) ثَوْبَهُ أَوْ شَعْرَهُ فِي الصَّلَاةِ؛ لَا تَفْسُدُ صَلَاتُهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ بِعَمَلٍ كَثِيرٍ، فَكَذَا إِذَا تَرَكَ وَضْعَ الْيَدَيْنِ وَالرُّكْبَتَيْنِ، وَهَذَا لِأَنَّ عَدَمَ الْكَفِّ مَأْمُورٌ بِهِ كَالْوَضْعِ، وَتَرْكُهُ لَا يَضُرُّ، فَكَذَا تَرْكُ الْوَضْعِ فَافْهَمْ، وَلِأَنَّ الرُّكْبَةَ لَا يَتَعَلَّقُ بِهَا الْوُضُوءُ، فَلَا يَجِبُ السُّجُودُ عَلَيْهَا، كَسَائِرِ الْمَوَاضِعِ الَّتِي لَا يَتَعَلَّقُ بِهَا الْوُضُوءُ مِنَ الْبَدَنِ.

قَالَ فِي «الْخُلَاصَةِ»: «وَلَوْ لَمْ يَضَعْ رُكْبَتَيْهِ عَلَى الْأَرْضِ؛ يَجُوزُ، وَعَلَيْهِ فَتَوَى مَشَايخُنَا. وَقَالَ الْفَقِيهُ أَبُو اللَّيْثِ: لَا يَجُوزُ»^(٥).

قَوْلُهُ: (وَأَمَّا وَضْعُ الْقَدَمَيْنِ فَقَدْ ذَكَرَ الْقُدُورِيُّ: أَنَّهُ فَرِيضَةٌ).

(١) ينظر: «شرح الأقطع» لأبي نصر [٥٣]

(٢) أي: في آخر قوله ﷺ: «أُمِرْتُ أَنْ أَسْجُدَ». كَذَا جَاءَ فِي حَاشِيَةِ: «م».

(٣) أخرجه: البخاري في كتاب صفة الصلاة/ باب لا يكف ثوبه في الصلاة [٧٨٣/ رقم]، ومسلم في كتاب الصلاة/ باب أعضاء السجود والنهي عن كف الشعر والثوب وعقص الرأس في الصلاة [رقم/ ٤٩٠]، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «أُمِرْتُ أَنْ أَسْجُدَ عَلَى سَبْعَةِ أَغْطَمَ، وَلَا أَكْفُ ثَوْبًا وَلَا شَعْرًا». لَفْظُ مُسْلِمٍ.

(٤) الكفت: هو صرفك الشيء عن وجهه، كَفَفْتَهُ يَكْفِتُهُ كَفَفْتُ فَانْكَفَتَ، وهو بفتح الكاف وسكون الفاء: تَقَلَّبَ الشَّيْءُ ظَهْرًا لِبَطْنٍ وَبَطْنًا لَظْهَرٍ، وَانْكَفَتُوا إِلَى مَنَازِلِهِمْ: انْقَلَبُوا، وَقِيلَ: الْكَفْتُ هُوَ الْجَمْعُ وَالضَّمُّ. ينظر: [العين للفراهيدي ٣٤٠/ ٣٤١، لسان العرب ٧٨/ ٢. مادة [كفت]، القاموس المحيط ٢٠٣/ ١]،

(٥) ينظر: «خلاصة الفتاوى» للبخاري [٢١].

فَإِنْ سَجَدَ عَلَى كُورِ عِمَامَتِهِ أَوْ فَاضِلِ ثَوْبِهِ جَازَ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَسْجُدُ عَلَى كُورِ عِمَامَتِهِ، وَيُرَوَّى أَنَّهُ صَلَّى فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ يَتَّقِي بِفُضُولِهِ حَرَّ الْأَرْضِ وَبَرْدَهَا.

﴿ غاية البيان ﴾

يعني: ذكر الشيخ أبو الحسين القُدُوري في شرح «مختصر» [١/١٦٤م] الشيخ أبي^(١) الحسن الكرخي: أنه فرض؛ لأنَّ السُّجُودَ لَا يَتَحَقَّقُ بِدُونِ وَضْعِ الْقَدَمَيْنِ^(٢). قوله: (فَإِنْ سَجَدَ عَلَى كُورِ عِمَامَتِهِ أَوْ فَاضِلِ ثَوْبِهِ جَازَ)، وفيه خلاف الشَّافِعِيِّ^(٣).

والكُور: مصدرُ كَارَ العِمَامَةَ عَلَى رَأْسِهِ، أَي: لَآئِهَا. وَكُلُّ دَوْرٍ كُورٌ. كَذَا فِي «الصَّحَاحِ»^(٤).

لَنَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ: «كَانَ يَسْجُدُ عَلَى كُورِ عِمَامَتِهِ»^(٥) رَوَاهُ أَبُو هُرَيْرَةَ.

- (١) وقع بالأصل: «أبو». وهو خلاف الجادة، من: «ت»، «م»، «ز»، «و»، «ف».
- (٢) قال صاحب «البحر الرائق» (٣٣٦/١): وأما اليدان والركبتان فظاهر الرواية عدم افتراض وضعهما، قال في «التجنيس» و«الخلاصة»: وعليه فتوى مشايخنا، وفي «منية المصلي»: ليس بواجب عندنا، واختار الفقيه أبو الليث الافتراض، وصححه في «العيون» ولا دليل عليه؛ لأن القطعي إنما أفاد وضع بعض الوجه على الأرض دون اليدين والركبتين، والظني المتقدم لا يفيد كنه مقتضاه ومقتضى المواظبة الوجوب، وقد اختاره المحقق في «فتح القدير» وهو إن شاء الله تعالى أعدل الأقوال لموافقته الأصول، وإن صرح كثير من مشايخنا بالسنية ومنهم صاحب «الهداية». اهـ. ينظر: «خلاصة الفتاوى» [ق١/٢١]، «البنية شرح الهداية» [٢/٢٤٢].
- (٣) ينظر: «الحاوي الكبير» لأبي الحسن الماوردي [٢/١٢٧]، و«البيان» للعمرائي [٢/٢١٧]، و«الوسيط في المذهب» لأبي حامد الغزالي [٢/١٣٩].
- (٤) ينظر: «الصَّحَاحُ فِي اللُّغَةِ» لِلْجَوْهَرِيِّ [٢/٨٠٩مادة: كور].
- (٥) أخرجه: عبد الرزاق في «مصنفه» [رقم/١٥٦٤]، من حديث أبي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِهِ. قال أبو حاتم الرازي: «هذا حديث باطل».

وقال عبدُ القادر القرشي وابنُ حجر: «حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ فِيهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُخَرَّرٍ، وَهُوَ وَاهٍ». ينظر: «علل الحديث» لابن أبي حاتم [٢/٤٤٣]، و«العناية في تخريج أحاديث الهداية» لعبد القادر القرشي =

غاية البيان

وفي حديث ابن عباس: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ، يَتَّقِي بِفُضُولِهِ حَرَّ الْأَرْضِ وَيَرْذَهَا»^(١)، وَلَأَنَّ الشَّيْءَ إِذَا لَمْ يَمْنَعْ السُّجُودَ إِذَا كَانَ مُنْفَصِلًا لَمْ يَمْنَعْ إِذَا كَانَ مُتَّصِلًا، كَمَا فِي الْحُفِّ.

وَهُنَا حِكَايَةُ لَطِيفَةٍ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ: أَنَّهُ كَانَ يُصَلِّي عَلَى خِرْقَةٍ يَتَّقِي بِهَا حَرَّ الْأَرْضِ، فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ: يَا شَيْخُ لَا تَفْعَلْ هَكَذَا؛ فَإِنَّهُ مَكْرُوهٌ.

فَقَالَ لَهُ: مِنْ أَيْنَ أَنْتَ؟

فَقَالَ: مِنْ خَوَارِزْمَ.

فَقَالَ: «اللَّهُ أَكْبَرُ»، جَاءَ التَّكْبِيرُ^(٢) مِنْ وَرَائِي - أَيُّ: مِنَ الصَّفِّ الْآخِرِ. وَأَرَادَ بِهِ أَنَّ الْعِلْمَ يُحْمَلُ مِنْ هُنَا إِلَى خَوَارِزْمَ، لَا مِنْهَا إِلَى هُنَا - ثُمَّ قَالَ لَهُ: أَفِي مَسَاجِدِكُمْ حَشِيشٌ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: تَجُوزُ الصَّلَاةُ عَلَى الْحَشِيشِ وَلَا تَجُوزُ عَلَى الْخِرْقَةِ^(٣)؟

= [ق ٣٢/ب/ مخطوط مكتبة فيض الله أفندي - تركيا/ (رقم الحفظ: ٢٨٨)]، و«الدراية في تخريج أحاديث الهداية» لابن حجر [١/١٤٥].

(١) أخرجه: أحمد في «المستد» [٣٠٣/١]، وابن أبي شيبة [رقم/ ٢٧٧٠]، وأبو يعلى في «مسنده» [رقم/ ٣٣٢٧]، من حديث ابن عباس رضي الله عنه به.

قال البوصيري: «إسناد ضعيف». ينظر: «العناية في تخريج أحاديث الهداية» لعبد القادر القرشي [ق ٣٢/ب/ مخطوط مكتبة فيض الله أفندي - تركيا/ (رقم الحفظ: ٢٨٨)]، و«إتحاف الخيرة المهرة» للبوصيري [١١٩/٢]، و«الدراية في تخريج أحاديث الهداية» لابن حجر [١/١٤٦].

(٢) وقع بالأصل: «التكبير»، والمثبت من: «ت»، و«م»، و«ز»، و«و»، و«ف».

(٣) قال ابن عابدين: والحاصل أنه لا كراهة في السجود على شيء مما فرش على الأرض مما لا يتحرك بحرركة المصلي بالإجماع إلخ. اهـ. ولكن الأفضل عندنا السجود على الأرض أو على ما تنبت كما في «نور الإيضاح» و«منية المصلي». ينظر: حاشية ابن عابدين [١/٥٠٢].

وَيُبْدِي ضَبْعِيهِ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «وَأَبْدِ ضَبْعَيْكَ»^(١)، وَيُرَوَّى: «وَأَبْدِ»، مِنْ الْإِبْدَادِ؛ وَهُوَ الْمَدُّ وَهُوَ الْأَوَّلُ مِنَ الْإِبْدَاءِ وَهُوَ الْإِظْهَارُ.

غاية البيان

قَوْلُهُ: (وَيُبْدِي ضَبْعِيهِ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «وَأَبْدِ ضَبْعَيْكَ»، وَيُرَوَّى: «وَأَبْدِ»، مِنْ الْإِبْدَادِ؛ وَهُوَ الْمَدُّ).

قَالَ فِي «الْغَرِيبَيْنِ»: «يُقَالُ: أَبْدِ ضَبْعَيْكَ فِي الصَّلَاةِ؛ أَي: مُدَّهُمَا»^(٢).

وَقَالَ فِي «الْمُغْرِبِ»: «وَالْإِبْدَادُ الضَّبْعَيْنِ: بِتَفْرِيجِهِمَا فِي السَّجُودِ.

وَأَمَّا مَا رُوِيَ مِنَ الْحَدِيثِ: «أَنَّهُ كَانَ إِذَا سَجَدَ أَبْدَى مِنْ ضَبْعِيهِ أَوْ أَبَدَّ»: فَلَمْ أَجِدْهُ فِيمَا عِنْدِي مِنْ كُتُبِ الْحَدِيثِ وَالْغَرِيبِ»^(٣).

[١/١٦٤/م] وَقَالَ فِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ»: عَنْ الْبَرَاءِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا

(١) قَالَ عَبْدُ الْقَادِرِ الْقُرْشِيُّ: «هَذَا الْحَدِيثُ لَمْ أَرَهُ مَرْفُوعًا»، وَقَالَ الزَّيْلَعِيُّ: «هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ». وَقَالَ الْعَيْنِيُّ: «هَذَا غَرِيبٌ لَمْ يَرِدْ مَرْفُوعًا هَكَذَا»، وَقَالَ ابْنُ حَجَرٍ: «لَمْ أَجِدْهُ مَرْفُوعًا».

وَقَالَ عَلِيُّ الْقَارِي: «وَأَمَّا قَوْلُ صَاحِبِ «الْهُدَايَةِ»: لِقَوْلِهِ ﷺ «أَبْدِ ضَبْعَيْكَ»، فَلَمْ يُعْرِفْ مَرْفُوعًا. نَعَمْ ثَبَتَ أَنَّهُ ﷺ «كَانَ إِذَا صَلَّى قَرَجَ بَيْنَ يَدَيْهِ حَتَّى يَبْدُوَ بَيَاضُ إِبْطَيْهِ». حَدِيثٌ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

قُلْنَا: قَدْ ظَفَرْنَا بِهِ مَرْفُوعًا عِنْدَ الْحَافِظِ طَلْحَةَ بْنِ مُحَمَّدٍ فِي «مُسْنَدِ أَبِي حَنِيفَةَ» كَمَا فِي «جَامِعِ الْمَسَانِيدِ» لِلْخَوَارِزْمِيِّ [١/٤١١]، مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِهِ.

وَالْمَشْهُورُ: أَنَّهُ مِنْ قَوْلِ ابْنِ عُمَرَ مَرْفُوعًا عَلَيْهِ. وَهُوَ الْمَحْفُوظُ. يَنْظُرُ: «الْعَنَاءُ فِي تَخْرِيجِ أَحَادِيثِ

الْهُدَايَةِ» لِعَبْدِ الْقَادِرِ الْقُرْشِيِّ [ق ٣٣/ب/ مخطوط مكتبة فيض الله أفندي - تركيا/ (رقم الحفظ:

٢٨٨)]، و«الدَّرَايَةُ فِي تَخْرِيجِ أَحَادِيثِ الْهُدَايَةِ» لِابْنِ حَجَرٍ [١/١٤٦]، و«الْبَنَاءُ شَرْحُ الْهُدَايَةِ»

لِللَّعْنِيِّ [٢/٢٤٦]. و«فَتْحُ بَابِ الْعَنَاءِ بِشَرْحِ النِّقَايَةِ» لِعَلِيِّ الْقَارِيِّ [ق ٥٩/أ/ مخطوط مكتبة راغب

بِاشَا - تركيا/ (رقم الحفظ: ٥٦١)].

(٢) يَنْظُرُ: «الْغَرِيبَيْنِ فِي الْقُرْآنِ وَالْحَدِيثِ» لِأَبِي عُبَيْدٍ الْهَرَوِيِّ [١/١٥٣].

(٣) زَادَ الْمُطَرِّزِيُّ: «إِلَّا أَنَّ صَاحِبَ «الصَّحِيحِ» قَالَ: بَابُ يُبْدِي ضَبْعِيهِ... وَذَكَرَ لَفْظَ الْحَدِيثِ فَقَالَ: «كَانَ

إِذَا صَلَّى قَرَجَ يَدَيْهِ حَتَّى يَبْدُوَ بَيَاضُ إِبْطَيْهِ»، وَلَفْظُ الْمُتَّفَقِ: «كَانَ إِذَا سَجَدَ فَفَتَحَ مَا بَيْنَ مِرْفَقَيْهِ حَتَّى

يُرَى بَيَاضُ إِبْطَيْهِ» وَفِي «التَّهْذِيبِ»: «يُقَالُ لِلْمُصَلِّي: أَبْدِ ضَبْعَيْكَ». وَلَمْ يَذْكُرْ أَنَّهُ مِنَ الْحَدِيثِ.

يَنْظُرُ: «الْمَغْرِبُ فِي تَرْتِيبِ الْمَغْرِبِ» لِلْمُطَرِّزِيِّ [ص ٣٦].

وَيُجَافِي بَطْنَهُ عَنْ فَخْذَيْهِ؛ لِأَنَّهُ ﷺ كَانَ إِذَا سَجَدَ جَافَى بَطْنَهُ حَتَّى إِنْ بِهِمَةَ لَوْ أَرَادَتْ أَنْ تَمُرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ لَمَرَّتْ، وَقِيلَ: إِذَا كَانَ فِي الصَّفِّ لَا يُجَافِي كَيْلًا يُؤْذِي جَارَهُ.

وَيُوجِّهُ أَصَابِعَ رِجْلَيْهِ نَحْوَ الْقِبْلَةِ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «إِذَا سَجَدَ الْمُؤْمِنُ سَجَدَ كُلُّ عَضْوٍ مِنْهُ فَلْيُوجِّهْ مِنْ أَعْضَائِهِ الْقِبْلَةَ مَا اسْتَطَاعَ».

حَايَةُ الْبَيَان

سَجَدْتُ، فَضَعُ كَفَّيْكَ وَارْفَعْ مِرْفَقَيْكَ^(١).

وفيه أيضاً بإسناده: إِلَى مِثْمُونَةَ بِنْتِ الْحَارِثِ قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا سَجَدَ جَافَى؛ حَتَّى يَرَى مَنْ خَلْفَهُ وَضَحَ إِبْطَيْهِ»^(٢). قَالَ وَكَيْعٌ: يَغْنِي بَيَاضُهُمَا.

وفيه أيضاً بإسناده: إِلَى مِثْمُونَةَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا سَجَدَ؛ لَوْ شَاءَتْ بِهِمَةُ^(٣) أَنْ تَمُرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ؛ لَمَرَّتْ»^(٤).

(١) أخرجه: مسلم في كتاب الصلاة/ باب الاعتدال في السجود ووضع الكفين على الأرض، ورفع المرفقين عن الجنبين، ورفع البطن عن الفخذين في السجود [رقم/ ٤٩٤]، وابن خزيمة في «صحيحه» [رقم/ ٦٥٦]، وابن حبان في «صحيحه» [رقم/ ١٩١٦]، والبيهقي في «السنن الكبرى» [رقم/ ٢٥٣٠]، من حديث البراء بن عازب رضي الله عنه به.

(٢) أخرجه: مسلم في كتاب الصلاة/ باب ما يجمع صفة الصلاة وما يفتح به ويختم به، وصفة الركوع والاعتدال منه والسجود والاعتدال منه، والتشهد بعد كل ركعتين من الرباعية، وصفة الجلوس بين السجدة الأولى [رقم/ ٤٩٧]، والنسائي في كتاب الافتتاح/ باب كيف الجلوس بين السجدة الأولى [رقم/ ١١٤٧]، وأحمد في «المسند» [٣٣٣/ ٦]، من حديث مِثْمُونَةَ بِنْتِ الْحَارِثِ رضي الله عنها به.

(٣) وقع في الأصل: «بِهِمَةَ»، والمثبت من: «ت»، و«م»، و«ز»، و«و»، و«ف». وهو الموافق لما وقع عند مسلم وغيره، كما سيأتي.

(٤) أخرجه: مسلم في كتاب الصلاة/ باب ما يجمع صفة الصلاة وما يفتح به ويختم به، وصفة الركوع والاعتدال منه والسجود والاعتدال منه، والتشهد بعد كل ركعتين من الرباعية، وصفة الجلوس بين السجدة الأولى [رقم/ ٤٩٦]، وابن ماجه في كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها/ باب السجود [رقم/ ١٨٨٠]، وأحمد في «المسند» [٣٣١/ ٦]، من حديث مِثْمُونَةَ بِنْتِ الْحَارِثِ رضي الله عنها به.

وَيَقُولُ فِي سُجُودِهِ: سُبْحَانَ رَبِّيَ الْأَعْلَى ثَلَاثًا، وَذَلِكَ أَذْنَاهُ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «وَإِذَا سَجَدَ أَحَدُكُمْ فَلْيَقُلْ فِي سُجُودِهِ سُبْحَانَ رَبِّيَ الْأَعْلَى ثَلَاثًا وَذَلِكَ أَذْنَاهُ» أَي: أَذْنَى كَمَالِ الْجَمْعِ.

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَزِيدَ عَلَى الثَّلَاثِ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ بَعْدَ أَنْ يَخْتِمَ

غَايَةُ الْبَيَانِ

وَذَكَرَ الْبُخَارِيُّ بِإِسْنَادِهِ: إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَالِكٍ ابْنِ بُحَيْنَةَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا صَلَّى قَرَجَ بَيْنَ يَدَيْهِ؛ حَتَّى يَبْدُوَ بَيَاضُ إِبْطَيْهِ»^(١).

وَالضَّبْعُ - بِالشُّكُونِ لَا غَيْرَ [١/١٦٩] - الْعُضْدُ. وَقِيلَ: وَسَطُهُ وَبَاطِنُهُ^(٢).

يُقَالُ: جَافَى عَضْدَيْهِ؛ أَي: بَاعَدَهُمَا عَنْ جَنْبَيْهِ^(٣).

قَالَ فِي «الْجُمُهرَةِ»: «الْبَهْمُ: مَعْرُوفٌ، وَالوَاحِدَةُ: بَهْمَةٌ، وَهِيَ صَغَارُ الضَّانِ وَالْمَعَزِ جَمِيعًا، وَرُبَّمَا خَصَّ الضَّانَ بِذَلِكَ»^(٤).

قَوْلُهُ: (وَإِذَا سَجَدَ أَحَدُكُمْ) بِالْوَاوِ عَطْفًا عَلَى قَوْلِهِ ﷺ: «إِذَا رَكَعَ أَحَدُكُمْ»^(٥)؛ لِأَنَّهُمَا فِي حَدِيثٍ وَاحِدٍ.

قَوْلُهُ: (وَذَلِكَ أَذْنَاهُ)، وَالْكَلَامُ فِيهِ قَدْ مَرَّ عِنْدَ ذِكْرِ الرُّكُوعِ؛ فَلَا نُعِيدُهُ.

قَوْلُهُ: (وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَزِيدَ عَلَى الثَّلَاثِ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ بَعْدَ أَنْ يَخْتِمَ

(١) أَخْرَجَهُ: الْبُخَارِيُّ فِي أَبْوَابِ الصَّلَاةِ فِي الثِّيَابِ/ بَابِ يَدَيِ ضَبْعِيهِ وَيَجَافِي فِي السُّجُودِ [رَقْم/ ٣٨٣]، وَمُسْلِمٌ فِي كِتَابِ الصَّلَاةِ/ بَابِ مَا يَجْمَعُ صِفَةَ الصَّلَاةِ وَمَا يَفْتَحُ بِهِ وَيَخْتِمُ بِهِ وَصِفَةَ الرُّكُوعِ وَالْإِعْتِدَالِ مِنْهُ، وَالسُّجُودِ وَالْإِعْتِدَالِ مِنْهُ، وَالتَّشَهُدِ بَعْدَ كُلِّ رَكْعَتَيْنِ مِنَ الرَّبَاعِيَّةِ، وَصِفَةَ الْجُلُوسِ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ وَفِي التَّشَهُدِ الْأَوَّلِ [رَقْم/ ٤٩٥]، مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَالِكٍ ابْنِ بُحَيْنَةَ ﷺ بِهِ.

(٢) يَنْظُرُ: «الْمَغْرِبُ فِي تَرْقِيبِ الْمَغْرِبِ» لِلْمُطَرِّزِيِّ [ص/ ٢٨٠].

(٣) يَنْظُرُ: الْمَصْدَرُ السَّابِقُ [ص/ ٨٦].

(٤) يَنْظُرُ: «جُمُهرَةُ اللُّغَةِ» لِابْنِ دُرَيْدٍ [١/ ٣٨١].

(٥) مَضَى تَعْرِيجُهُ قَرِيبًا.

بِالْوُثْرِ؛ لِأَنَّهُ ﷺ كَانَ يَخْتِمُ بِالْوُثْرِ، وَإِنْ كَانَ إِمَامًا لَا يَزِيدُ عَلَى وَجْهِ يَمْلُ الْقَوْمَ حَتَّى لَا يُؤَدِّيَ إِلَى التَّنْفِيرِ.

ثُمَّ تَسْبِيحَاتُ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ سُنَّةٌ؛ لِأَنَّ النَّصَّ تَنَاوَلَهُمَا دُونَ تَسْبِيحَاتِهِمَا، فَلَا يَزَادُ^(١) عَلَى النَّصِّ.

غاية البيان

بِالْوُثْرِ) كَالْخَمْسِ وَالسَّبْعِ وَالتَّسْعِ؛ لَكِنْ إِذَا كَانَ إِمَامًا لَا يُطَوِّلُ بِحَيْثُ يَمْلُ الْقَوْمَ؛ كَيْلًا يُؤَدِّيَ إِلَى تَنْفِيرِ الْجَمَاعَةِ.

وَعَنْ سُفْيَانَ: يَقُولُ الْإِمَامُ خَمْسًا؛ حَتَّى يَتِمَّ الْقَوْمُ مِنَ الثَّلَاثِ^(٢).

قَوْلُهُ: (فَلَا يَزِيدُ عَلَى النَّصِّ)، أَيُّ: لَا يَزَادُ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ - وَهُوَ قَوْلُهُ ﷺ: «إِذَا رَكَعَ [١٦٥/١] أَحَدُكُمْ»^(٣)، الْحَدِيثُ^(٤) - عَلَى النَّصِّ؛ وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَرْكَعُوا وَأَسْجُدُوا﴾ [الحج: ٧٧].

قَالَ فِي «الْكَشَافِ»: «لَمَّا نَزَلَتْ ﴿فَسَبِّحْ بِاسْمِ رَبِّكَ الْعَظِيمِ﴾ [الواقعة: ٧٤]. قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اجْعَلُوهَا فِي رُكُوعِكُمْ». فَلَمَّا نَزَلَ ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ [الأعلى: ١]. قَالَ: «اجْعَلُوهَا فِي سُجُودِكُمْ»^(٥)، وَكَانُوا يَقُولُونَ فِي الرُّكُوعِ: اللَّهُمَّ لَكَ

(١) فِي نَسْخِ غَايَةِ الْبَيَانِ: «يَزِيدُ».

(٢) أَوْرَدَهُ الْكَاسَانِيُّ عَنْ سَيْفَانَ الثَّوْرِيِّ. يَنْظُرُ: «بَدَائِعُ الصَّنَائِعِ» [٢٠٨/١]

(٣) مَضَى تَخْرِيجَهُ قَرِيبًا.

(٤) تَمَامُهُ: «فَلْيَقُلْ فِي رُكُوعِهِ: سُبْحَانَ رَبِّيَ الْعَظِيمِ ثَلَاثًا» كَذَا جَاءَ فِي حَاشِيَةِ: «م».

(٥) أَخْرَجَهُ: أَبُو دَاوُدَ فِي تَفْرِيعِ أَبْوَابِ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ/ بَابِ مَا يَقُولُ الرَّجُلُ فِي رُكُوعِهِ وَسُجُودِهِ [رقم/

٨٦٩]، وَابْنُ مَاجَةَ فِي كِتَابِ إِقَامَةِ الصَّلَاةِ وَالسُّنَّةِ فِيهَا/ بَابِ التَّسْبِيحِ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ [رقم/

٨٨٧]، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» [١٥٥/٤]، وَالدَّارِمِيُّ فِي «سُنَنِهِ» [رقم/ ١٣٠٥]، وَالْحَاكِمُ

فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» [٣٤٧/١]، مِنْ حَدِيثِ عَقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِهِ.

قَالَ الْحَاكِمُ: «هَذَا حَدِيثٌ حِجَازِيٌّ صَحِيحٌ الْإِسْنَادُ».

وَقَالَ النَّوَوِيُّ: «رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَابْنُ مَاجَةَ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ». يَنْظُرُ: «مَخْلَصَةُ الْأَحْكَامِ» لِلنَّوَوِيِّ =

وَالْمَرَأَةُ تَنْخَفِضُ فِي سُجُودِهَا ، وَتَلْزُقُ بَطْنَهَا بِفَخْذِهَا ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ أَسْتَرٌ لَهَا .
قَالَ : ثُمَّ يَرْفَعُ رَأْسَهُ وَيَكْبُرُ ؛ لِمَا رَوَيْنَا .

فَإِذَا اطْمَأَنَّ جَالِسًا كَبَّرَ وَسَجَدَ ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ فِي حَدِيثِ الْأَعْرَابِيِّ : «ثُمَّ ارْفَعْ رَأْسَكَ حَتَّى تَسْتَوِيَ جَالِسًا» وَلَوْ لَمْ يَسْتَوِ جَالِسًا وَسَجَدَ أُخْرَى ؛ أَجْزَأُهُ عِنْدَ

غَايَةِ الْبَيَانِ

رَكَعَتْ ، وَفِي السَّجُودِ : اللَّهُمَّ لَكَ سَجَدْتُ^(١) .

وَرَاوَى الْحَدِيثَ^(٢) : عُقْبَةُ بْنُ عَامِرٍ ، ذَكَرَهُ فِي «السُّنَنِ» .

وَإِنَّمَا لَمْ يَزِدْ عَلَى النَّصِّ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ ؛ لِأَنَّ الزِّيَادَةَ عَلَى النَّصِّ نَسْخٌ ، فَلَا يَجُوزُ نَسْخُ النَّصِّ بِمِثْلِهِ ؛ لِمَا قُلْنَا .

يُؤَيِّدُهُ : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَلَّمَ الْأَعْرَابِيَّ الْوَاجِبَاتِ ، وَلَمْ يُعَلِّمْهُ تَسْبِيحَاتِ الرُّكُوعِ وَالسَّجُودِ .

قَوْلُهُ : (وَتَلْزُقُ بَطْنَهَا) ، أَيِ : تُلْصِقُ .

قَوْلُهُ : (لِمَا رَوَيْنَا) ، أَرَادَ بِهِ : قَوْلَهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ : «كَانَ يُكَبِّرُ عِنْدَ كُلِّ خَفْضٍ وَرَفْعٍ»^(٣) .

قَوْلُهُ : (لِقَوْلِهِ ﷺ فِي حَدِيثِ الْأَعْرَابِيِّ : «ثُمَّ ارْفَعْ رَأْسَكَ حَتَّى تَسْتَوِيَ جَالِسًا»^(٤)) .

وَذَكَرَ مُسْلِمٌ تَمَامَ الْحَدِيثِ فِي «صَحِيحِهِ» : بِإِسْنَادِهِ إِلَى أَبِي هُرَيْرَةَ : أَنَّ

= [٣٩٦/١] ، وَالنَّصِبُ الرَّايَةُ لِلزَّيْلَعِيِّ [٣٧٦/١] .

(١) يَنْظُرُ : «الْكَشَافُ» لِلزَّمَخْشَرِيِّ [٧٣٨/٤] .

(٢) أَيِ : الْحَدِيثُ الَّذِي ذَكَرَهُ صَاحِبُ «الْكَشَافِ» .

(٣) تَقْدِمُ تَخْرِيجَهُ .

(٤) أَخْرَجَهُ أَبُو يَعْلَى فِي «مُسْنَدِهِ» [رَقْمُ / ٦٦٢٢] ، مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِهَذَا اللَّفْظِ .

قُلْنَا : وَهُوَ ثَابِتٌ فِي «الصَّحِيحِينَ» بِلَفْظِ : «ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ جَالِسًا» . وَسَيَأْتِي تَخْرِيجَهُ بَعْدَ هَذَا .

أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ عليه السلام ، وَقَدْ ذَكَرْنَاهُ وَتَكَلَّمُوا فِي مِقْدَارِ الرَّفْعِ .

غَايَةُ الْبَيَانِ

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ الْمَسْجِدَ ، فَدَخَلَ رَجُلٌ فَصَلَّى ، ثُمَّ جَاءَ فَسَلَّمَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَقَرَدَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقَالَ : « اَرْجِعْ فَصَلِّ فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ » . فَرَجَعَ الرَّجُلُ فَصَلَّى كَمَا كَانَ صَلَّى ، ثُمَّ جَاءَ [إِلَى] ^(١) النَّبِيِّ ﷺ فَسَلَّمَ عَلَيْهِ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « وَعَلَيْكَ السَّلَامُ » . ثُمَّ قَالَ : « اَرْجِعْ فَصَلِّ فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ » . حَتَّى فَعَلَ ذَلِكَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ . فَقَالَ الرَّجُلُ : وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ مَا أَحْسِنُ غَيْرَ هَذَا عَلَّمَنِي ، قَالَ : « إِذَا قُمْتَ إِلَى الصَّلَاةِ [١٦٥/٢] فَكَبِّرْ ، ثُمَّ اقْرَأْ مَا تيسَّرَ مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ ، ثُمَّ اَرْكَعْ حَتَّى تَطْمِئِنَّ رَاكِعًا ، ثُمَّ اَرْفَعْ حَتَّى تَعْدِلَ قَائِمًا ، ثُمَّ اسْجُدْ حَتَّى تَطْمِئِنَّ سَاجِدًا ، ثُمَّ اَرْفَعْ حَتَّى تَطْمِئِنَّ جَالِسًا ، ثُمَّ افْعَلْ ذَلِكَ فِي صَلَاتِكَ كُلِّهَا » ^(٢) .

قَوْلُهُ : (وَقَدْ ذَكَرْنَاهُ) ، أَيُّ : فِي قَوْلِهِ (وَأَمَّا الْإِسْتِوَاءُ قَائِمًا : فَلَيْسَ بِفَرْضٍ ، وَكَذَا الْجُلُوسَةُ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ) .

قَوْلُهُ : (وَتَكَلَّمُوا فِي مِقْدَارِ الرَّفْعِ) .

يَعْنِي : تَكَلَّمَ عُلَمَاؤُنَا فِي مِقْدَارِ الرَّفْعِ الَّذِي يَكُونُ فَاصِلًا بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ ؛ فَعَنْ أَبِي حَنِيفَةَ فِي « شَرْحِ الطَّحَاوِيِّ » : إِذَا كَانَ إِلَى الْقُعُودِ أَقْرَبَ ؛ يَجُوزُ سُجُودُهُ ، وَإِنْ كَانَ أَقْرَبَ إِلَى الْأَرْضِ ؛ لَا يَجُوزُ .

وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ سَلَمَةَ : لَوْ رَفَعَ مِقْدَارَ مَا يَشْكِلُ عَلَى النََّاظِرِ أَنَّهُ رَفَعَ رَأْسَهُ ؛ يَجُوزُ .

(١) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَتَيْنِ : زِيَادَةٌ مِنْ : « ت » ، « م » ، « ز » ، « و » ، « ف » . وَهُوَ الْمَوَافِقُ لِمَا وَقَعَ فِي « صَحِيحِ مُسْلِمٍ » .

(٢) أَخْرَجَهُ : الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ صِفَةِ الصَّلَاةِ / بَابِ وَجُوبِ الْقِرَاءَةِ لِلْإِمَامِ وَالْمَأْمُومِ فِي الصَّلَوَاتِ كُلِّهَا فِي الْحَضَرِ وَالسَّفَرِ وَمَا يَجْهَرُ فِيهَا وَمَا يَخْفَى [رَقْمُ / ٧٢٤] ، وَمُسْلِمٌ فِي كِتَابِ الصَّلَاةِ / بَابِ وَجُوبِ قِرَاءَةِ الْفَاتِحَةِ فِي كُلِّ رُكْعَةٍ وَأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَحْسِنِ الْفَاتِحَةَ وَلَا أَمَكَنَهُ تَعْلَمُهَا قَرَأَ مَا تيسَّرَ لَهُ مِنْ غَيْرِهَا [رَقْمُ / ٣٩٧] ، مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه .

وَالْأَصَحُّ: أَنَّهُ إِذَا كَانَ إِلَى السُّجُودِ أَقْرَبَ لَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّهُ يُعَدُّ سَاجِدًا وَإِنْ كَانَ إِلَى الْجُلُوسِ أَقْرَبَ جَازٍ؛ لِأَنَّهُ يُعَدُّ جَالِسًا فَتَحَقَّقُ الثَّانِيَةُ.
قَالَ: فَإِذَا اطمأنَّ سَاجِدًا؛ كَبَّرَ، وَقَدْ ذَكَرْنَاهُ.

غاية البيان

وَعَنِ الْحَسَنِ بْنِ زِيَادٍ: إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ بِقَدْرِ مَا يَجْرِي فِيهِ الرِّيحُ؛ يَجُوزُ.
وَعَنِ الْقُدُورِيِّ: يَكْتَفِي بِأَدْنَى مَا يَنْطَلِقُ عَلَيْهِ اسْمُ الرَّفْعِ، وَهُوَ اخْتِيَارُ الْإِمَامِ الزَّاهِدِ أَبِي بَكْرٍ الْمَعْرُوفِ بِ«خَوَاهِر زَادِهِ»^(١).

قَوْلُهُ: (فَتَحَقَّقُ الثَّانِيَةَ)، أَي: السَّجْدَةُ [١٩/١] الثَّانِيَةُ، وَتَكَرُّرُ السَّجْدَةِ دُونَ الرُّكُوعِ أَمْرٌ تَعْبُدِيٌّ عِنْدَ الْفُقَهَاءِ، وَقِيلَ: فِيهِ حِكْمَةٌ. وَهِيَ أَنَّ الْأُولَى: لَامِتَالِ الْأَمْرِ^(٢). وَالثَّانِيَةُ: لَتَرْغِيمِ إِبْلِيسَ؛ حَيْثُ لَمْ يَسْجُدِ اسْتِكْبَارًا.

وَقِيلَ: الْأُولَى لَشُكْرِ الْإِيمَانِ. وَالثَّانِيَةُ: لِبَقَائِهِ.

وَقِيلَ: الْأُولَى إِشَارَةٌ إِلَى خَلْقِ الْإِنْسَانِ مِنَ التُّرَابِ. وَالثَّانِيَةُ: إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ يَعُودُ إِلَيْهِ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿مِنْهَا خَلَقْتُمْ وَفِيهَا نُعِيدُكُمْ﴾ [طه: ٥٥].
قَوْلُهُ: (وَقَدْ ذَكَرْنَاهُ).

(١) قَالَ فِي «الْبَحْرِ الرَّائِقِ»: اخْتَلَفُوا فِي مَقْدَارِ الرَّفْعِ الَّذِي يَكُونُ فَاصِلًا بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ عَلَى أَرْبَعِ رَوَايَاتٍ: صَحَّحَ صَاحِبُ «الْهُدَايَةِ»: أَنَّهُ إِنْ كَانَ إِلَى الْقُعُودِ أَقْرَبَ جَازٍ، وَإِنْ كَانَ إِلَى السُّجُودِ أَقْرَبَ لَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّهُ يُعَدُّ سَاجِدًا.

وَقِيلَ: أَنَّهُ إِنْ كَانَ بِحَيْثُ لَا يَشْكَلُ عَلَى النَّازِلِ أَنَّهُ رَفَعَ يَجُوزُ.

وَقِيلَ: أَنَّهُ يَكْتَفِي بِأَدْنَى مَا يَنْطَلِقُ عَلَيْهِ اسْمُ الرَّفْعِ. وَصَحَّحَ صَاحِبُ «الْمَحِيطِ»، وَاخْتَارَهَا النَّسْفِيُّ فِي «الْكَافِي».

وَقِيلَ: أَنَّهُ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مَقْدَارَ مَا يَمُرُّ الرِّيحُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْأَرْضِ جَازٍ. يَنْظُرُ: «الْمَبْسُوطُ» [٣١/١]، [٣٢]، «بِدَائِعُ الصَّنَائِعِ» [٤٩٤/١، ٤٩٥]، «الْهُدَايَةُ» [٣٠٧/١]، «تَبْيِينَ الْحَقَائِقِ» [١١٩/١]، [١٢٠]، «الْمَعْنَايَةُ» [٣٠٧/١، ٣٠٨]، «فَتْحُ الْقُدِيرِ» [٣٠٧/١، ٣٠٨]، «الْبَحْرِ الرَّائِقِ» [٣٤٠/١]

(٢) وَقَعَ بِالْأَصْلِ: «وَقِيلَ: فِيهِ حِكْمَةٌ، وَقِيلَ: إِنْ الْأُولَى: لَامِتَالِ الْأَمْرِ». وَالْمُثْبِتُ مِنْ: «ت»، «م»، «ز»، «و»، «ف».

وَاسْتَوَى قَائِمًا عَلَى صُدُورِ قَدَمَيْهِ، وَلَا يَقْعُدُ، وَلَا يَعْتَمِدُ بِيَدَيْهِ عَلَى الْأَرْضِ.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ رحمته الله: يَجْلِسُ جِلْسَةً خَفِيفَةً، ثُمَّ يَنْهَضُ مُعْتَمِدًا عَلَى الْأَرْضِ؛ لِمَا رُوِيَ أَنَّ النَّبِيَّ رحمته الله فَعَلَ ذَلِكَ، وَلَنَا حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ رحمته الله أَنَّ النَّبِيَّ رحمته الله كَانَ يَنْهَضُ فِي الصَّلَاةِ عَلَى صُدُورِ قَدَمَيْهِ، وَمَا رَوَاهُ مَحْمُولٌ عَلَى حَالَةِ الْكِبَرِ، وَلِأَنَّ هَذِهِ قَعْدَةٌ اسْتِرَاحَةٌ [٢٢/٥] وَالصَّلَاةُ مَا وُضِعَتْ لَهَا.

غاية البيان

أَرَادَ بِهِ قَوْلَهُ: «وَكَانَ يُكَبِّرُ عِنْدَ كُلِّ خَفْضٍ وَرَفَعٍ»^(١).

وَفِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ»: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: «أَنَّهُ كَانَ يُكَبِّرُ كُلَّمَا خَفَضَ وَرَفَعَ»^(٢)، وَيُحَدِّثُ [١/١٦٦/م] أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ رحمته الله كَانَ يَفْعَلُ ذَلِكَ»^(٣).

قَوْلُهُ: (يَجْلِسُ جِلْسَةً خَفِيفَةً ثُمَّ يَنْهَضُ)، أَيُّ: يَقُومُ.

قَالَ الْإِمَامُ حَمِيدُ الدِّينِ فِي «شَرْحِهِ» - نَاقِلًا عَنْ شَمْسِ الْأَيْمَةِ الْحَلَوَانِيِّ الْخِلَافَ فِي الْأَفْضَلِيَّةِ -: «حَتَّى إِذَا جَلَسَ لَا بِأَسَ بِهِ عِنْدَنَا، وَإِذَا لَمْ يَجْلِسْ لَا بِأَسَ بِهِ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ»^(٤)»^(٥).

لَهُ: مَا رُوِيَ فِي حَدِيثِ مَالِكِ بْنِ الْحُوَيْرِثِ: «أَنَّ النَّبِيَّ رحمته الله كَانَ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ

(١) مَضَى تَخْرِيجَهُ.

(٢) وَقَعَ فِي الْأَصْلِ: «وَرَكَّعَ»، وَالْمَثْبُوتُ مِنْ: «ت»، «م»، «ز»، «و»، «ف». وَهُوَ الْمَوَافِقُ لِمَا فِي مَصَادِرِ التَّخْرِيجِ الْآتِيَةِ.

(٣) أَخْرَجَهُ: الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ صِفَةِ الصَّلَاةِ/ بَابُ إِتِمَامِ التَّكْبِيرِ فِي الرُّكُوعِ [٧٥٢/ر]، وَمُسْلِمٌ فِي كِتَابِ الصَّلَاةِ/ بَابُ إِثْبَاتِ التَّكْبِيرِ فِي كُلِّ خَفْضٍ وَرَفَعٍ فِي الصَّلَاةِ إِلَّا رَفْعَهُ مِنَ الرُّكُوعِ فَيَقُولُ فِيهِ سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ [٣٩٢/ر]، مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رحمته الله بِهِ.

(٤) يَنْظُرُ: «التَّهْلِيلُ فِي فِقْهِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ» لِلْبُخَارِيِّ [١١٨/٢]، وَ«الْوَسِيطُ فِي الْمَذْهَبِ» لِأَبِي حَامِدٍ الْغَزَالِيِّ [١٤٢/٢]، وَ«النَّجْمُ الْوَهَّاجُ فِي شَرْحِ الْمَنْهَاجِ» لِلذَّمِيرِيِّ [١٥٤/٢].

(٥) يَنْظُرُ: «الْفَوَائِدُ الْفَقْهِيَّةُ فِي شَرْحِ الْهُدَايَةِ» [٢٧ق].

غاية البيان

مِنَ السُّجُودِ؛ قَعَدَ ثُمَّ نَهَضَ»^(١).

ولنا: ما رَوَى: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا قَامَ إِلَى الثَّانِيَةِ؛ قَامَ كَأَنَّهُ عَلَى الرَّضْفِ»^(٢). وهي الْحِجَارَةُ الْمُحَمَّمَةُ.

وفي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَنْهَضُ فِي الصَّلَاةِ عَلَى صُدُورِ قَدَمَيْهِ»^(٣).

وفي حَدِيثِ عَاصِمِ بْنِ كُلَيْبٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا نَهَضَ فِي قُصْلٍ

(١) أخرجه: البخاري في كتاب الجماعة والإمامة/ باب من صلى بالناس وهو لا يريد إلا أن يعلمهم صلاة النبي ﷺ وسنته [رقم/ ٦٤٥]، وأبو داود في أبواب تفريع استفتاح الصلاة/ باب النهوض في الفرد [رقم/ ٨٤٢]، والنسائي في كتاب الافتتاح/ باب الاعتماد على الأرض عند النهوض [رقم/ ١١٥٣]، وأحمد في «المسند» [٥/ ٥٣]، من حديث أَبِي قِلَابَةَ، قَالَ: جَاءَنَا مَالِكُ بْنُ الْحُوَيْرِثِ - فِي مَسْجِدِنَا هَذَا - فَقَالَ: إِنِّي لَا أَصَلِّي بِكُمْ وَمَا أُرِيدُ الصَّلَاةَ، أَصَلِّي كَيْفَ رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يُصَلِّي، فَقُلْتُ لِأَبِي قِلَابَةَ: كَيْفَ كَانَ يُصَلِّي؟ قَالَ: مِثْلَ شَيْخِنَا هَذَا، قَالَ: وَكَانَ شَيْخًا، «يَجْلِسُ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ السُّجُودِ، قَبْلَ أَنْ يَنْهَضَ فِي الرَّكْعَةِ الْأُولَى». لفظ البخاري.

(٢) أخرجه: أبو داود في تفريع أبواب التشهد/ باب في تخفيف القعود [رقم/ ٩٩٥]، والترمذي في أبواب الطهارة عن رسول الله ﷺ/ باب ما جاء في مقدار القعود في الركعتين الأوليين [رقم/ ٣٦٦]، والنسائي في كتاب الافتتاح/ باب التخفيف في التشهد الأول [رقم/ ١١٧٦]، وأحمد في «المسند» [١/ ٣٨٦]، من حديث أَبِي عُبَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِهِ. قال الترمذي: «هذا حديث حسن إلا أن أبا عبيدة لم يسمع من أبيه».

وقال ابن حجر: «هو منقطع؛ لأن أبا عبيدة لم يسمع من أبيه». ينظر: «البدور المنير» لابن الملقن [١٩/ ٤]، و«التلخيص الحبير» لابن حجر [٢/ ٧٥٤].

(٣) أخرجه: الترمذي في أبواب الصلاة عن رسول الله ﷺ/ باب ما جاء كيف النهوض من السجود [رقم/ ٢٨٨]، والطبراني في «المعجم الأوسط» [٣/ ٣٢٨١]، من حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِهِ.

قال ابن حجر: «أخرجه الترمذي من حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ». ينظر: «انصب الرأية» للزيلعي [١/ ٣٨٩]، و«الدراية في تخريج أحاديث الهداية» لابن حجر [١/ ١٤٧].

وَيَفْعَلُ فِي الثَّانِيَةِ مَا يَفْعَلُ فِي الرَّكْعَةِ الْأُولَى؛ لِأَنَّهُ تَكَرَّرَ الْأَرْكَانُ، إِلَّا أَنَّهُ لَا يَسْتَفْتَحُ وَلَا يَتَعَوَّذُ؛ لِأَنَّهُمَا لَمْ يُشْرَعَا إِلَّا مَرَّةً.

وَلَا يَرْفَعُ يَدَيْهِ إِلَّا فِي التَّكْبِيرَةِ الْأُولَى؛ خِلَافًا لِلشَّافِعِيِّ رحمته الله فِي الرُّكُوعِ وَالرَّفْعِ مِنْهُ؛ لِقَوْلِهِ رحمته الله: «لَا تُرْفَعُ الْأَيْدِي إِلَّا فِي سَبْعِ مَوَاطِنَ: تَكْبِيرَةُ الْإِفْتِتَاحِ

﴿غَايَةُ الْبَيَانِ﴾

الرَّكْعَتَيْنِ؛ نَهَضَ عَلَى رُكْبَتَيْهِ، وَاعْتَمَدَ عَلَى فِخْذَيْهِ»^(١).

وَمَا رَوَاهُ فَهُوَ مَحْمُولٌ عَلَى فِعْلِهِ رحمته الله بَعْدَ مَا كَبَّرَ وَأَسَنَّ، وَلِأَنَّ هَذِهِ الْقَعْدَةَ فِيهَا اسْتِرَاحَةٌ، وَالصَّلَاةُ لَمْ تُوضَعْ لِلِاسْتِرَاحَةِ؛ فَلَا يَأْتِي بِهَا، وَلِأَنَّهَا لَوْ كَانَتْ مَشْرُوعَةً لَانْتَقَلَ إِلَيْهَا بِتَكْبِيرَةٍ، وَعَنْهَا إِلَى الْقِيَامِ بِتَكْبِيرَةٍ أُخْرَى؛ كَالْقُعُودِ فِي وَسْطِ الصَّلَاةِ، وَلِأَنَّهُ أَحَدُ الْإِنْتِقَالَيْنِ، فَلَيْسَ فِي أَحَدِهِمَا قَعْدَةٌ بِالِاتِّفَاقِ، فَكَذَا فِي الْآخَرِ؛ اعْتِبَارًا لِأَحَدِهِمَا بِالْآخَرِ.

بَيَانُهُ: أَنَّ فِي الْإِنْتِقَالِ مِنَ الْقِيَامِ إِلَى السُّجُودِ؛ لَارْقَعْدَةَ، فَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ كَذَلِكَ فِي الْإِنْتِقَالِ مِنَ السُّجُودِ إِلَى الْقِيَامِ.
قَوْلُهُ: (إِلَّا أَنَّهُ لَا يَسْتَفْتَحُ وَلَا يَتَعَوَّذُ).

وَمُرَادُهُ: أَنَّهُ لَا يَقُولُ: سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ... إِلَى آخِرِهِ.

وَيُسَمَّى هَذَا الدَّعَاءُ: [١/١٦٦/م] دَعَاءُ الْإِسْتِفْتَاكِ؛ لِأَنَّ الْمَصْلِيَّ يَفْتَتِحُ صَلَاتَهُ بِهِ.

قَوْلُهُ: (وَلَا يَرْفَعُ يَدَيْهِ إِلَّا فِي التَّكْبِيرَةِ الْأُولَى؛ خِلَافًا لِلشَّافِعِيِّ فِي الرُّكُوعِ وَالرَّفْعِ مِنْهُ).

(١) أَخْرَجَهُ: أَبُو دَاوُدَ فِي أَبْوَابِ تَفْرِيعِ اسْتِفْتَاكِ الصَّلَاةِ/ بَابِ افْتِتَاحِ الصَّلَاةِ [رقم/ ٧٣٦]، وَالتَّطَبُّرَانِي فِي «الْمَعْجَمِ الْكَبِيرِ» [٣/ رقم/ ٥٩١١]، وَابْنُ بَيْهَقٍ فِي «السَّنَنِ الْكَبِيرِ» [رقم/ ٢٤٦١]، مِنْ حَدِيثِ عَاصِمِ بْنِ كَلِيبٍ عَنْ أَبِيهِ رحمته الله بِهِ.
قَالَ النَّوَوِيُّ: «رَوَايَةٌ ضَعِيفَةٌ مُنْقَطِعَةٌ». يَنْظُرُ: «خُلَاصَةُ الْأَحْكَامِ» لِلنَّوَوِيِّ [٤٠٣/١].

غاية البيان

يعني: أَنَّ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ يَرْفَعُ يَدَيْهِ حِينَ يَرْكَعُ ، وَيَرْفَعُهُمَا أَيْضًا حِينَ يَرْفَعُ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ^(١).

لَهُ: مَا رُوِيَ فِي حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ وَغَيْرِهِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ فَعَلَ كَذَلِكَ^(٢).

وَلَنَا: مَا رَوَى أَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ»: بِإِسْنَادِهِ إِلَى عَلْقَمَةَ ، قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ: «أَلَا أُصَلِّي بِكُمْ صَلَاةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، قَالَ: فَصَلَّى فَلَمْ يَرْفَعْ يَدَيْهِ إِلَّا مَرَّةً»^(٣).

وَرَوَى أَيْضًا بِإِسْنَادِهِ: إِلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى ، عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا افْتَتَحَ الصَّلَاةَ رَفَعَ يَدَيْهِ إِلَى قَرِيبٍ مِنْ أُذُنَيْهِ ، ثُمَّ لَا يَعُودُ»^(٤).

(١) ينظر: «التهذيب في فقه الإمام الشافعي» للبغوي [٨٣/٢] و«المهذب في فقه الإمام الشافعي» للشيرازي [١٣٦/١] و«البيان» للعمراني [٢٠٦٢] ، و«المجموع شرح المهذب» للنووي [٣٩٨/٣].

(٢) أخرجه: البخاري في / باب رفع اليدين في التكبيرة الأولى مع الافتتاح سواء [رقم/ ٧٠٢] ، ومسلم في كتاب الصلاة/ باب استحباب رفع اليدين حذو المنكبين مع تكبيرة الإحرام والركوع وفي الرفع من الركوع وأنه لا يفعله إذا رفع من السجود [رقم/ ٣٩٠] ، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما قال: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا قَامَ لِلصَّلَاةِ رَفَعَ يَدَيْهِ حَتَّى تَكُونَا حَذَوَ مَنْكِبَيْهِ ، ثُمَّ كَبَّرَ ، فَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَرْكَعَ فَعَلَ مِثْلَ ذَلِكَ ، وَإِذَا رَفَعَ مِنَ الرُّكُوعِ فَعَلَ مِثْلَ ذَلِكَ ، وَلَا يَفْعَلُهُ حِينَ يَرْفَعُ رَأْسَهُ مِنَ السُّجُودِ» - لفظ مسلم.

(٣) أخرجه: أبو داود في كتاب الصلاة/ باب من لم يذكر الرفع عند الركوع [رقم/ ٧٤٨] ، والترمذي في أبواب الصلاة عن رسول الله ﷺ / باب ما جاء أن النبي ﷺ لم يرفع إلا في أول مرة [رقم/ ٢٥٧] ، والنسائي في كتاب الافتتاح/ الرخصة في ترك ذلك [رقم/ ١٠٥٨] ، والبيهقي في «السنن الكبرى» [رقم/ ٢٣٦٣] ، من حديث علقمة عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

قال أبو عيسى الترمذي: «حديث ابن مسعود حديث حسن».

قلا: هو حديث معلول عند الأئمة. ينظر: «البدر المنير» لابن الملقن [٤٨١/٣] ، و«التلخيص الحبير» لابن حجر [٦٢٦/٢].

(٤) أخرجه: أبو داود في أبواب تفريع افتتاح الصلاة/ باب من لم يذكر الرفع عند الركوع [رقم/ =]

وَتَكْبِيرَةُ الْقُنُوتِ وَتَكْبِيرَاتُ الْعِيدَيْنِ وَذَكَرَ الْأَرْبَعَ فِي الْحَجِّ.

غاية البيان

وابنُ أبي ليلى^(١): من كبار التابعين، أذكرُ مئةَ وعشرين رجلاً من صحابة رسول الله ﷺ، ورضي عنهم.

وروى الشيخ أبو جعفر الطحاويُّ مُسنداً: إلى ابنِ عمر، وابنِ عباس، عن النبي ﷺ قال: «تُرْفَعُ الأَيْدِي فِي سَبْعَةِ مَوَاطِنَ: فِي افْتِتَاحِ الصَّلَاةِ، وَعِنْدَ الْبَيْتِ، وَعَلَى الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، وَبِعِرْفَاتٍ وَبِالْمُزْدَلِفَةِ، وَعِنْدَ الْجَمْرَتَيْنِ»^(٢).

وروى الطحاويُّ أيضاً في «شرح الآثار»: مُسنداً إلى إبراهيم النَّخَعِيِّ قال: «تُرْفَعُ الأَيْدِي فِي سَبْعِ مَوَاطِنَ: فِي افْتِتَاحِ الصَّلَاةِ، وَفِي التَّكْبِيرِ لِلْقُنُوتِ فِي الْوُثْرِ، وَفِي الْعِيدَيْنِ، وَعِنْدَ اسْتِلَامِ الْحَجَرِ، وَعَلَى الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، وَبِجَمْعِ وَعِرْفَاتٍ، وَعِنْدَ الْمَقَامَيْنِ، وَعِنْدَ الْجَمْرَتَيْنِ»^(٣).

= [٧٤٩]، الشافعي في «مسنده» [رقم/ ٨٥٣]، وأبو يعلى في «مسنده» [رقم/ ١٦٩٠]، ومن طريقه والبيهقي في «السنن الكبرى» [رقم/ ٢٣٥٨]، من حديث عبد الرحمن بن أبي ليلى عن البراء بن عازب رضي الله عنه به.

قال البيهقي: «قال عثمان بن سعيد الدارمي قال: سألتُ أحمد بن حنبل عن هذا الحديث؟ فقال: لا يصح عنه هذا الحديث». ينظر: «البدور المنيرة» لابن الملقن [٤٨٠/٣]، و«الدراية في تخريج أحاديث الهداية» لابن حجر [١٥١/١].

(١) ابنُ أبي ليلى: اسمه عبد الرحمن. كذا جاء في حاشية: «و».

(٢) أخرجه: البزار في «مسنده/ كشف الأستار» [٢٥١/١]، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» [١٧٦/٢]، وابن خزيمة في «صحيحه» [رقم/ ٢٧٠٣]، وأبو بكر الجصاص في «شرح مختصر الطحاوي» [٦٠٢/١ - ٦٠٣]. من طريق ابن أبي ليلى عن الحكم عن مِقْسَم عن ابن عباس رضي الله عنهما وعن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما كلاهما به نحوه.

قال البزار: «رواه جماعة فوقوه، وابنُ أبي ليلى ليس بالحافظ».

وقال ابن القيم: «لا يصحُّ رَفْعُهُ، وَالصَّحِيحُ وَفَّقَهُ عَلِيُّ ابْنِ عُمَرَ وَابْنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما». ينظر: «المنار المنيف في الصحيح والضعيف» لابن القيم [ص/ ١٣٨]. و«نصب الراية» للزيلعي [٣٩٠/١]،

(٣) أخرجه: محمد بن الحسن الشيباني في «الحجة على أهل المدينة» [٣٠٠/١]، وابن خسر=

غاية البيان

أَرَادَ بِهِمَا^(١): الْأُولَى وَالْوَسْطَى، دُونَ الْعَقْبَةِ، [١/١٦٧/م] ذَكَرَهُ^(٢) فِي بَابِ رَفْعِ
الْيَدَيْنِ [١/٧٠] عِنْدَ رُؤْيَةِ الْبَيْتِ.

وَمَا رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ: فَهُوَ مَنْسُوخٌ؛ بِدَلِيلٍ مَا رَوَى مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ»: بِإِسْنَادِهِ
إِلَى جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ قَالَ: خَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «مَا لِي أَرَاكُمْ رَافِعِي
أَيْدِيَكُمْ كَأَنَّهَا أَذْنَابُ خَيْلٍ شُمُسٍ؟ اسْكُنُوا فِي الصَّلَاةِ»^(٣).

وَالشُّمُسُ: جَمْعُ شَمُوسٍ، أَيُّ: صَعْبٌ^(٤).

يَدُلُّ عَلَيْهِ: مَا رُوِيَ عَنْ مُجَاهِدٍ، أَنَّهُ قَالَ: «صَحَبْتُ ابْنَ عُمَرَ سِنِينَ، وَكَانَ لَا
يَرْفَعُ يَدَيْهِ؛ إِلَّا عِنْدَ تَكْبِيرَةِ الْإِفْتِتَاحِ»^(٥).

يُؤَيِّدُهُ الْمَعْقُولُ: وَهُوَ أَنَّ التَّكْبِيرَاتِ فِي الصَّلَاةِ عَلَى نَوْعَيْنِ:

فَرَضٌ: كَتَكْبِيرَةِ الْإِفْتِتَاحِ، وَالرَّفْعُ فِيهَا مَسْنُونٌ بِالْإِجْمَاعِ.

وَسُنَّةٌ: كَتَكْبِيرَةِ السَّجُودِ، فَلَا يُسَنُّ فِيهَا الرَّفْعُ بِالْإِجْمَاعِ أَيْضًا.

= فِي «مُسْنَدِ أَبِي حَنِيفَةَ» كَمَا فِي «جَامِعِ الْمَسَانِيدِ» لِلْخَوَارِزْمِيِّ [١/٣٥٢]، وَالطُّحَاوِيُّ فِي «شَرْحِ
الْمَعَانِي وَالْأَثَارِ» [٢/١٧٨]، مِنْ طَرِيقِ أَبِي حَنِيفَةَ عَنْ طَلْحَةَ بْنِ مُصْرَفٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِهِ.

(١) يَعْنِي: بِالْجَمْعِ الرَّتَيْنِ.

(٢) يَعْنِي: الطُّحَاوِيُّ.

(٣) أَخْرَجَهُ: مُسْلِمٌ فِي كِتَابِ الصَّلَاةِ/بَابِ الْأَمْرِ بِالسَّكُونِ فِي الصَّلَاةِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْإِشَارَةِ بِالْيَدِ وَرَفْعِهَا عِنْدَ
السَّلَامِ وَإِتْمَامِ الصَّفَرِ الْأَوَّلِ وَالتَّرَاصِ فِيهَا وَالْأَمْرُ بِالْإِجْمَاعِ [رَقْمُ/٤٣٠]، وَأَبُو دَاوُدَ فِي تَفْرِيعِ أَبْوَابِ
التَّشْهَدِ/بَابِ فِي السَّلَامِ [رَقْمُ/١٠٠٠]، وَالنَّسَائِيُّ فِي كِتَابِ الْإِفْتِتَاحِ/بَابِ السَّلَامِ بِالْأَيْدِي فِي
الصَّلَاةِ [رَقْمُ/١١٨٤]، وَاحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» [٥/٩٢]، مِنْ حَدِيثِ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِهِ.

(٤) يَنْظُرُ: «الْنِّهَايَةُ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ» لِابْنِ الْأَثِيرِ [٢/٥٠١/مَادَّةُ: شَمَسَ].

(٥) أَخْرَجَهُ: ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ [رَقْمُ/٢٤٥٢]، عَنْ مُجَاهِدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «مَا رَأَيْتُ ابْنَ عُمَرَ، يَرْفَعُ يَدَيْهِ إِلَّا فِي
أَوَّلِ مَا يَفْتَتِحُ».

وَالَّذِي يُرَوَّى مِنَ الرَّفْعِ مَحْمُولٌ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ ،

غاية البيان

وتكبيره الركوع سنة، فلا يُسنُّ فيها الرفع؛ قياساً على تكبيرة السجود.

ودكر في «المبسوط»: «أن الأوزاعيَّ لقي أبا حنيفة في المسجد الحرام، فقال: ما بال أهل العراق لا يرفعون أيديهم عند الركوع، وعند رفع الرأس من الركوع، وقد حدثني الزهري، عن سالم، عن ابن عمر: «أن النبي ﷺ كان يرفع يديه عند الركوع، وعند رفع الرأس من الركوع».

فقال أبو حنيفة: حدثني حماد، عن إبراهيم النخعي، عن علقمة، عن عبد الله بن مسعود: «أن النبي ﷺ كان يرفع يديه عند تكبيرة الافتتاح؛ ثم لا يعود». فقال: عجباً من أبي حنيفة، أحدثه بحديث الزهري، عن سالم؛ وهو يُحدثني بحديث حماد عن إبراهيم، فأشار إلى علو إسناده^(١).

فقال أبو حنيفة: أما [١/١٦٧ ط/م] حماد فكان أفعه من الزهري، وأما إبراهيم فكان أفعه من سالم، ولولا سبق ابن عمر لقلت بأن علقمة أفعه منه، وأما عبد الله [فعبد الله]^(٢)، فرجح بفقهِ روايته^(٣)؛ فسكت الأوزاعي^(٤).

قوله: (محمول على الابتداء)، أي: على ابتداء الإسلام. يعني: أنه كان فُسخ.

(١) أي: الأوزاعي. كما جاء في حاشية «المبسوط» للسرخسي [١/ق ٢/ب/ مخطوط مكتبة فيض الله أفندي - تركيا/ (رقم الحفظ: ٩٨٣)].

(٢) ما بين المعقوفتين: زيادة من: «ت»، «م»، «ز»، «و»، «ف». وهو الموافق لما وقع في «المبسوط» للسرخسي [١/ق ٣/ب/ مخطوط مكتبة كوبريلي فاضل أحمد باشا/ (رقم الحفظ: ٥٧٩)]. أو [١/ق ٢/ب/ مخطوط مكتبة فيض الله أفندي - تركيا/ (رقم الحفظ: ٩٨٣)]. والعبارة ساقطة في المطبوع!

(٣) وقع بالأصل: «فرجح بفقهِ رواية». والمثبت من: «ت»، «م»، «ز»، «و». وهو الموافق لما وقع في: «المبسوط» للسرخسي [١/ق ١٤/١].

(٤) ينظر: «المبسوط» للسرخسي [١/ق ١٤/١].

كَذَا نُقِلَ عَنِ ابْنِ الزُّبَيْرِ رضي الله عنه.

وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ السَّجْدَةِ الثَّانِيَةِ فِي الرَّكْعَةِ الثَّانِيَةِ افْتَرَشَ رِجْلَهُ الْيُسْرَى ،

غاية البيان

قوله: (كَذَا نُقِلَ [عَنِ] ^(١) ابْنِ الزُّبَيْرِ) ، أراد به: عبد الله بن الزُّبَيْرِ .

وابنُ الزُّبَيْرِ: من الأسماء الغالبة على بعض المُسمَّين به ؛ كابنِ عُمَرَ ، وابنِ عَبَّاسٍ ، وَقَدْ عُرِفَ فِي «المُفَصَّلِ» ^(٢).

قيل: رُوِيَ أَنَّ ابْنَ الزُّبَيْرِ: «رَأَى رَجُلًا يَرْفَعُ يَدَيْهِ فِي الصَّلَاةِ عِنْدَ الرُّكُوعِ ، وَعِنْدَ رَفْعِ الرَّأْسِ مِنَ الرُّكُوعِ ؛ فَقَالَ لَهُ: لَا تَفْعَلْ ؛ فَإِنَّ هَذَا شَيْءٌ فَعَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ تَرَكَهُ» ^(٣) ، وفيه نظرٌ ؛ فقال مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ فِي «مَوْطِنِهِ»: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبَانَ بْنِ صَالِحٍ ، عَنْ حَمَّادٍ ، عَنْ إِبرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ قَالَ: «لَا تَرْفَعُ يَدَيْكَ فِي شَيْءٍ مِنَ الصَّلَاةِ ؛ بَعْدَ التَّكْبِيرَةِ الْأُولَى» ^(٤).

(١) ما بين المعقوفتين: زيادة من: «ت» ، و«م» ، و«ز» ، و«و» ، و«ف» .

(٢) قال ابن يعيش: وابن الزبير: غلب على عبد الله بن الزبير بن العوام ، وذلك لشهرتهم بالعلم كان يضرب بينهم المثل في الفقه يقال فقه العبادلة . ينظر: «المفصل في صنعة الإعراب» للزمخشري (ص ٢٩) طبعة مكتبة الهلال - بيروت . «شرح المفصل» لابن يعيش (١/١٢٥) طبعة دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان .

(٣) قال ابنُ الجوزي: «حديث ابن الزبير: لا يُعرَف» . وقال العيني: «هذا الحديث لا يُعرَف أصلاً ، وإنما المحفوظ عن ابن الزبير - رضي الله عنه - خلاف ذلك ؛ فأخرج أبو داود (في «سننه» في كتاب الصلاة/ باب افتتاح الصلاة [رقم / ٧٣٩]) ، عَنْ مَيْمُونِ الْمَكِّيِّ ، أَنَّهُ رَأَى عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الزُّبَيْرِ ، وَصَلَّى بِهِمْ يُسِيرُ بِكَفَّيْهِ حِينَ يَقُومُ وَحِينَ يَرْكَعُ وَحِينَ يَسْجُدُ وَحِينَ يَنْهَضُ لِلْقِيَامِ ، فَيَقُومُ فَيُسِيرُ بِيَدَيْهِ . فَأَنْطَلَقْتُ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ ، فَقُلْتُ إِنِّي رَأَيْتُ ابْنَ الزُّبَيْرِ صَلَّى صَلَاةً لَمْ أَرِ أَحَدًا يُصَلِّيْهَا ، فَوَصَفْتُ لَهُ هَذِهِ الْإِشَارَةَ ، فَقَالَ: إِنَّ أَحَبِّتَ أَنْ تَنْظُرَ إِلَى صَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَتَدِرْ بِصَلَاةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ» . ينظر: «التحقيق» لابن الجوزي [١/ ٣٣٢ ، ٣٣٤] . و«البنية شرح الهداية» للبدر العيني [٢/ ٢٥٨] .

(٤) أخرجه: مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الشَّيْبَانِيُّ فِي «مَوْطِنِهِ» [١/ ٥٨] عَنْ إِبرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ رضي الله عنه به .

فَجَلَسَ عَلَيْهَا ، وَنَصَبَ الْيُمْنَى نَصْبًا ، وَوَجَّهَ أَصَابِعَهُ نَحْوَ الْقِبْلَةِ ؛ هَكَذَا وَصَفَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قُعُودَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الصَّلَاةِ .

قَالَ : وَوَضَعَ يَدَيْهِ عَلَى فَخْذَيْهِ ، وَبَسَطَ أَصَابِعَهُ وَتَشَهَّدَ ؛ يُرَوَّى ذَلِكَ فِي حَدِيثٍ وَائِلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وَلَآنَ فِيهِ تَوْجِيهَ أَصَابِعِ يَدَيْهِ إِلَى الْقِبْلَةِ .

غاية البيان

قوله : (هَكَذَا وَصَفَتْ عَائِشَةُ قُعُودَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الصَّلَاةِ) .

يعني : رَوَتْ عَائِشَةُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ : «كَانَ إِذَا قَعَدَ يَفْتَرِشُ رِجْلَهُ الْيُسْرَى ، رَيْنُصِبُ الْيُمْنَى ، وَيُوجَّهُ أَصَابِعُهَا إِلَى الْقِبْلَةِ» ^(١) .

وفيه خلاف مالك والشافعي .

فإنَّ عندَ مالكٍ : يتورَّكُ في القَعْدَتَيْنِ ^(٢) .

وعندَ الشَّافِعِيِّ ^(٣) : يقعدُ في الأولى كما قلنا ، وفي الثانية : كما قالَ مالكٌ ؛ لِلْحَدِيثِ .

(١) قال عبدُ القادر القرشي : «هذا الحديث لم أره» ، وقال الزيلعي : «غريب بهذا اللفظ» .

وقال ابنُ حجر : «أما الافتراشُ والنَّصْبُ : فهو عندُ مُسلم (في كتاب الصلاة/ باب ما يجمع صفة الصلاة وما يفتح به ويختم به وصفة الركوع والاعتدال منه والسجود والاعتدال منه [رقم/ ٤٩٨]) من حديث عائشة في حديث قالت فيه : «وكان يفتريش رِجله الْيُسْرَى وَيُنْصِبُ رِجله الْيُمْنَى» . الحديث .

وأما بَقِيَّتُهُ : فلم أجدهُ من حديثها ؛ فقد رَوَى النَّسَائِيُّ (في كتاب الافتتاح/ باب الاستقبال بأطراف أصابع القدم القبلة عند القعود للشهد [رقم/ ١١٥٨]) ، من طريق عبد الله بن عبد الله بن عمر عن أبيه قال : «مِنَ سُنَّةِ الصَّلَاةِ أَنْ يَنْصِبَ الْقَدَمَ الْيُمْنَى وَيَسْتَقْبِلَ بِأَصَابِعِهَا الْقِبْلَةَ» . وَأَصْلُهُ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ دُونَ الْإِسْتِقْبَالِ . ينظر : «العناية في تخريج أحاديث الهداية» لعبد القادر القرشي [ق/ ٣٣/ ١] / مخطوط مكتبة فيض الله أفندي - تركيا / (رقم الحفظ : ٢٨٨) ، و«نصب الراية» للزيلعي [٣٠٠/ ١] ، و«الدراية في تخريج أحاديث الهداية» لابن حجر [١٥٥/ ١] .

(٢) ينظر : «التاج والإكليل لمختصر خليل» للمواق [٢٦٨/ ٢] ، و«منح الجليل» لعليش [٢٧٥/ ١] . و«شرح مختصر خليل» للمخرشي [٢٩٦/ ١] .

(٣) ينظر : «البيان» للعمراني [٢٣٠/ ٢] ، و«روضة الطالبين» للنووي [٢٦١/ ١] . و«النجم الوهاج في شرح المنهاج» للدميري [١٥٧/ ٢] .

فَإِنْ كَانَتْ امْرَأَةً جَلَسَتْ عَلَى أَلْتَيْهَا الْيُسْرَى وَأَخْرَجَتْ رِجْلَيْهَا مِنَ الْجَانِبِ الْأَيْمَنِ؛ لِأَنَّهُ أَسْتُرَ لَهَا.

وَالْتَّشَهُدُ: التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ، وَالصَّلَوَاتُ وَالطَّيِّبَاتُ، السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ إِلَى آخِرِهِ. وَهَذَا تَشَهُدُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه، فَإِنَّهُ قَالَ: أَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ بِيَدِي وَعَلَّمَنِي التَّشَهُدَ كَمَا كَانَ يُعَلِّمُنِي سُورَةَ مِنَ الْقُرْآنِ وَقَالَ: «قُلِ التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ» إِلَى آخِرِهِ.

غاية البيان

ونحن رجحنا حديث عائشة؛ لِأَنَّهُ أَشَقُّ عَلَى الْبَدَنِ، وَفَضَّلَ الْأَعْمَالِ: أَحْمَرُهَا ^(١) بِالْحَدِيثِ ^(٢).

وما رُوِيَ مِنَ التَّوَرُّكِ: فَهُوَ مَحْمُولٌ عَلَى حَالَةِ الْكِبَرِ.

قَوْلُهُ: (وَالْتَّشَهُدُ التَّحِيَّاتُ...) [١/١٦٨/٢] إِلَى آخِرِهِ.

اعْلَمْ: أَنَّ فِي التَّشَهُدِ اخْتِلَافًا بَيْنَ الْعُلَمَاءِ؛ فَعُلَمَاؤُنَا أَخَذُوا بِتَشَهُدِ ابْنِ مَسْعُودٍ؛ وَهُوَ مَا رُوِيَ فِي «الصَّحِيحَيْنِ»، و«السَّنَنِ»: مُسْنَدًا إِلَى ابْنِ مَسْعُودٍ.

فَقَالَ فِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ»: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: كُنَّا نَقُولُ فِي الصَّلَاةِ خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: السَّلَامُ عَلَى اللَّهِ، السَّلَامُ عَلَى فُلَانٍ. فَقَالَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ

(١) أَيُّ: أَقْوَاهَا وَأَشَدُّهَا. يُقَالُ: رَجُلٌ حَامِزُ الْفُؤَادِ، وَحَمِيزُهُ: أَيُّ؛ شَدِيدُهُ. يَنْظُرُ: «الْنَهَايَةُ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ» لابن الأثير [١/٤٤٠/مادة: حَمَزَ].

(٢) قَالَ الزَّرْكَشِيُّ: «لَا يُعْرَفُ». وَقَالَ ابْنُ الْقَيْمِ: «لَا أَضِلُّ لَهُ». وَقَالَ الْمِزِّي: «هُوَ مِنْ غَرَائِبِ الْأَحَادِيثِ، وَلَمْ يَرَوْ فِي شَيْءٍ مِنَ الْكُتُبِ السَّنَةِ». وَيَبْضَعُ لَهُ ابْنُ قُطُلُوبُغَا فِي: «التَّعْرِيفِ وَالْإِخْبَارِ بِتَخْرِيجِ أَحَادِيثِ الْإِخْتِيَارِ» [١/٤٧/مخطوط مكتبة فيض الله أفندي - تركيا/ (رقم الحفظ: ٢٩٢)]. أَوْ [ق ٤٢/ب/مخطوط مكتبة متحف طوب قابي سراي - تركيا/ (رقم الحفظ: ٢٣٦٩)].

قُلْنَا: وَقَدْ رُوِيَ مَوْقُوفًا، فَعَبَّقَهُ أَبُو عُبَيْدٍ فِي: «غَرِيبِ الْحَدِيثِ» [٥/٢٤٨ - ٢٤٩]. عَنْ ابْنِ جَرِيرٍ، عَنْ يَحْيَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه بِهِ مَوْقُوفًا.

وَيَنْظُرُ: «مَدَارِجُ السَّالِكِينَ» لابن القيم [١/١٠٦]، و«الْمَقَاصِدُ الْحَسَنَةُ» لِسَخَاوِي [ص/١٣٠].

﴿ غَايَةُ الْبَيَانِ ﴾

يَوْمَ: «إِنَّ اللَّهَ هُوَ السَّلَامُ، فَإِذَا قَعَدَ أَحَدُكُمْ فِي الصَّلَاةِ فَلْيَقُلْ: التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ، وَالصَّلَوَاتُ وَالطَّيِّبَاتُ، السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ [٧٠/١]»، السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ، فَإِذَا قَالَهَا؛ أَصَابَتْ كُلَّ عَبْدٍ لِلَّهِ صَالِحٍ فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، ثُمَّ يَتَخَيَّرُ مِنَ الْمَسْأَلَةِ مَا شَاءَ»^(١).

وفي «صحيح البخاري»: عن ابن مسعود قال: عَلَّمَنِي النَّبِيُّ ﷺ، وَكَفَّنِي بَيْنَ كَفَنَيْهِ، التَّشَهُّدَ، كَمَا يُعَلِّمُنِي السُّورَةَ مِنَ الْقُرْآنِ: «التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ»^(٢). كما ذَكَرَ مُسْلِمٌ إِلَى آخِرِهِ.

وفي «السنن»: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: كُنَّا إِذَا جَلَسْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الصَّلَاةِ؛ قُلْنَا: السَّلَامُ عَلَى اللَّهِ قَبْلَ عِبَادِهِ، السَّلَامُ عَلَى فُلَانٍ وَفُلَانٍ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَقُولُوا: السَّلَامُ عَلَى اللَّهِ، فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ السَّلَامُ، فَإِذَا جَلَسَ أَحَدُكُمْ فَلْيَقُلْ: التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ»^(٣). إِلَى آخِرِ مَا رَوَيْنَا؛ وَلَكِنْ ذَكَرَ فِي آخِرِهِ: «ثُمَّ لِيَتَخَيَّرَ أَحَدُكُمْ مِنَ الدُّعَاءِ أَعْجَبَهُ إِلَيْهِ؛ فَيَدْعُو بِهِ»^(٤).

(١) أخرجه: مسلم في كتاب الصلاة/ باب التشهد في الصلاة [رقم/ ٤٠٢]، من طريق منصور عن أبي وائل عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه به.

(٢) أخرجه: البخاري في كتاب الاستئذان/ باب الأخذ باليدين [رقم/ ٥٩١٠]، ومسلم في كتاب الصلاة/ باب التشهد في الصلاة [رقم/ ٤٠٢]، من حديث بن مسعود رضي الله عنه به.

(٣) أخرجه: أبو داود في تفريع أبواب التشهد/ باب التشهد [رقم/ ٩٦٨]، والنسائي في كتاب الافتتاح/ باب تخيير الدعاء بعد الصلاة على النبي ﷺ [رقم/ ١٢٩٨]، وأحمد في «المسند» [٤٣١/١]، وابن خزيمة في «صحيحه» [رقم/ ٧٠٣]، من حديث الأعمش عن أبي وائل عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه بهذا اللفظ.

قال ابن الملقن: «هَذَا الْحَدِيثُ صَحِيحٌ». ينظر: «البدر المنير» لابن الملقن [١٣/٤].

(٤) هو جزء من الحديث قبله.

غاية البيان

وَأَخَذَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ بِتَشْهَدِ ابْنِ مَسْعُودٍ أَيْضًا^(١)، وَالشَّافِعِيُّ [١/١٦٨ ط/م] أَخَذَ بِتَشْهَدِ ابْنِ عَبَّاسٍ^(٢)؛ وَهُوَ مَا رُوِيَ فِي «الصَّحِيحِ»، وَ«السَّنَنِ»: عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُعَلِّمُنَا التَّشْهَدَ كَمَا يُعَلِّمُنَا السُّورَةَ مِنَ الْقُرْآنِ؛ فَكَانَ يَقُولُ: «التَّحِيَّاتُ الْمُبَارَكَاتُ، الصَّلَوَاتُ الطَّيِّبَاتُ لِلَّهِ، السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ، السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ»^(٣).

وَذَكَرَ السَّلَامُ مُحَلًى بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ فِي الْمَوْضِعَيْنِ، فِي «الصَّحِيحِ»، وَ«السَّنَنِ»، كَمَا تَرَى^(٤).

وَلَكِنْ الْفُقَهَاءُ مِنْ أَصْحَابِنَا يَنْقُلُونَ السَّلَامَ بِغَيْرِ اللَّامِ فِي تَشْهَدِ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي «الْمُبْسُوطِ»^(٥) وَغَيْرِهِ، فَلَعَلَّهُمْ وَجَدُوا نَقْلًا صَحِيحًا كَمَا رَوَوْا؛ وَلَكِنْ الْمُتَّبَتُّ فِي كُتُبِ الْحَدِيثِ بِاللَّامِ.

(١) ينظر: «المغني» لابن قدامة [٢٨٣/١]، و«الفروع» لابن مفلح [٢٠٧/٢]، و«كشف القناع» للبهوتي [٣٥٧/١].

(٢) ينظر: «الأم» للشافعي [٢٦٩/٢]، و«التنبيه في الفقه الشافعي» لأبي إسحاق الشيرازي [ص/٣٢]، و«البيان» للعمراني [٢٣٣/٢]،

(٣) أخرجه: مسلم في كتاب الصلاة/باب التشهد في الصلاة [رقم/٤٠٣]، وأبو داود في تفريع أبواب التشهد/باب التشهد [رقم/٩٧٤]، والترمذي في أبواب الصلاة عن رسول الله ﷺ/باب ما جاء في التشهد [رقم/٢٩٠]، والنسائي في كتاب الافتتاح/نوع آخر من التشهد [رقم/١١٧٤]، وابن ماجه في كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها/باب ما جاء في التشهد [رقم/٩٠٠]، من حديث ابن عباس رضي الله به.

قال الترمذي: حديث ابن عباس حديث حسن غريب صحيح.

(٤) كلا، بل وقع عند الترمذي والنسائي: بغير اللام هكذا: «سَلَامٌ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ».

(٥) ينظر: «المبسوط» للسرخسي [٢٧/١].

غاية البيان

وفي «السنن»: عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي التَّشَهُّدِ: «التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ، الصَّلَوَاتُ الطَّيِّبَاتُ، السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ». قَالَ: قَالَ ابْنُ عُمَرَ: زِدْتُ فِيهَا: «وَبَرَكَاتُهُ السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ». قَالَ ابْنُ عُمَرَ: زِدْتُ فِيهَا: «وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ»^(١).

ومالكٌ أَخَذَ بِتَشَهُّدِ: عُمَرَ^(٢)؛ وَهُوَ مَذْكُورٌ فِي تَعْرِيفِهِمْ.

وصورته: «التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ، الرَّائِيَّاتُ لِلَّهِ، الطَّيِّبَاتُ، الصَّلَوَاتُ لِلَّهِ، السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ، السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ»^(٣).

وَرَوَى أَحْمَدُ تَشَهُّدَ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ^(٤)، بِأَنْ يَقُولَ: «التَّحِيَّاتُ الطَّيِّبَاتُ الصَّلَوَاتُ لِلَّهِ، السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ، السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى

(١) أخرجه: أبو داود في تفریع أبواب التّشہد/ باب التّشہد [رقم/ ٩٧١]، ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» [رقم/ ٢٦٤٦]، والدارقطني في «سننه» [٣٥١/١]، والطحاوي في «شرح المعاني والآثار» [٢٦٣/١]، من حديث مُجَاهِدٍ، عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما به. قال الدارقطني: «هذا إسناد صحيح».

وقال العيني: «صحيح». ينظر: «نخب الأفكار شرح المعاني والآثار» للعيني [٤٦٧/٤].

(٢) ينظر: «الكافي في فقه أهل المدينة» لابن عبد البر [٢٠٤/١]. و«منح الجليل» لعليش [٢٦٤/١].

(٣) أخرجه: مالك في «الموطأ» [رقم/ ٢٠٣]، وعنه الشافعي في «مسنده» [رقم/ ١١٧٥]، وعبد الرزاق

في «مصنفه» [رقم/ ٣٠٦٧]، وابن أبي شيبة [رقم/ ٢٩٩٢]، والحاكم في «المستدرک» [٣٩٨/١]،

عن عمر رضي الله عنهما به موقوفاً عليه.

قال ابن الملقن: «هو حديث صحيح». ينظر: «البدل المنير» لابن الملقن [٢٥/٤].

(٤) ينظر: «المغني» لابن قدامة [٣٨٤/١].

غاية البيان

عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ^(١) .
قَالَ فِي «السُّنَنِ»^(٢) : لَمْ يَقُلْ أَحْمَدُ^(٣) : «وَبَرَكَاتُهُ» ، وَلَا : «وَأَشْهَدُ» ،
قَالَ : «وَأَنَّ مُحَمَّدًا» .

وتشهدُ أبي موسى : في «صحيح مُسلم» ، و«السُّنَنِ» ؛ بدونِ لَفْظِ : «لِلَّهِ» .
قبلَ قوله : «الطَّيِّبَاتُ» ، وبدونِ الواوِ في «الصَّلَوَاتِ» ، وهما مُثْبَتَانِ في «المَبْسُوطِ»
في تشهده^(٤) .

وتشهدُ سَمُرَةُ بْنُ جُنْدَبٍ : «التَّحِيَّاتُ الطَّيِّبَاتُ ، وَالصَّلَوَاتُ ، وَالْمُلْكُ لِلَّهِ»^(٥) ،
ثُمَّ بَعْدَهُ السَّلَامُ عَنِ الْيَمِينِ . كَذَا فِي «السُّنَنِ» .

وَرُويَ فِي تَشْهَدُ بَعْضِهِمْ : شَاذًا بِالزِّيَادَةِ فِي أَوَّلِهِ : «بِسْمِ اللَّهِ وَبِاللَّهِ»^(٦) .

(١) أخرجه : مسلم في كتاب الصلاة / باب التشهد في الصلاة [رقم / ٤٠٤] ، وأبو داود في تفريع أبواب
التشهد / باب التشهد [رقم / ٩٧٢] ، والنسائي في كتاب الافتتاح / باب قوله ربنا ولك الحمد [رقم /
١٠٦٤] ، وابن ماجه في كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها / باب ما جاء في التشهد [رقم / ٩٠١] ،
من حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه .

(٢) أي : «سنن أبي داود» .

(٣) يعني : أحمد بن حنبل في روايته هذا الحديث عند أبي داود .

(٤) ينظر : «الأصل / المعروف بالمبسوط» لمحمد بن الحسن [٩/١] .

(٥) أخرجه : أبو داود في تفريع أبواب التشهد / باب التشهد [رقم / ٩٧٥] ، ومن طريقه البيهقي
في «السنن الكبرى» [رقم / ٢٨٢٠] ، والطبراني في «المعجم الكبير» [٧/رقم / ٧٠١٨] ، من
حديث سمرة بن جندب رضي الله عنه .

قَالَ عَبْدُ الْحَقِّ الْإِسْبِيلِيُّ : «هَذَا إِسْنَادٌ لَيْسَ بِمَشْهُورٍ» .

وقال ابن حجر : «إسناده ضعيف» . ينظر : «البدور المنير» لابن الملقن [٣٤/٤] ، و«التلخيص
الحبير» لابن حجر [٧٦٤/٢] .

(٦) أخرجه : النسائي في كتاب الافتتاح / نوع آخر من التشهد [رقم / ١١٧٥] ، والطيايسي في «مستنده»
[رقم / ١٧٤١] ، وابن أبي شيبه [رقم / ٢٩٨٩] ، والطحاوي في «شرح المعاني والآثار» =

غاية البيان

أَوْ: «بِسْمِ اللَّهِ خَيْرِ الْأَسْمَاءِ»^(١). وَفِي آخِرِهِ: «أَرْسَلَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ؛ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ؛ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ»^(٢).

لَمَالِكٍ رحمته الله: أَنَّ عُمَرَ رضي الله عنه قَرَأَهُ عَلَى الْمِنْبَرِ، فَعَلَّمَهُ؛ فَكَانَ تَشَهُدُهُ أَوَّلَى بِالْأَخْذِ^(٣).

وَلِلشَّافِعِيِّ: أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ مِنْ فِتْيَانِ الصَّحَابَةِ، يَزُوي أَوَاخِرَ الْأُمُورِ؛ فَكَانَ تَشَهُدُهُ أَوَّلَى بِالْأَخْذِ.

وَلَنَا: أَنَّ فِي تَشَهُدِ ابْنِ مَسْعُودٍ ذِكْرَ الْأَمْرِ، وَأَقْلَ مَرَاتِبِهِ التَّذَبُّبُ؛ فَكَانَ أَوَّلَى، وَلَأنَّ فِيهِ ذِكْرُ [٧١/١] الْوَاوَيْنِ، وَالْوَاوُ يُذَكِّرُ لِتَجْدِيدِ الْكَلَامِ؛ كَمَا فِي قَوْلِهِ: وَاللَّهُ، وَالرَّحْمَنُ، وَالرَّحِيمُ، تَتَكَرَّرُ^(٤) الْكِفَارَةُ إِذَا تَكَرَّرَ الْوَاوُ؛ فَكَانَ أَوَّلَى؛ لِتَجْدِيدِ الشَّأْنِ.

وَلأنَّ التَّحِيَّاتِ [١٦٩/١] تَتَخَصَّصُ بِالصَّلَوَاتِ فِي تَشَهُدِ ابْنِ عَبَّاسٍ، فَإِنَّهَا تَبْقَى عَلَى عُمُومِهَا، فَكَانَ تَشَهُدُ ابْنِ مَسْعُودٍ أَوَّلَى، وَلأنَّ فِيهِ أَخْذَ الْيَدِ؛ وَهُوَ يَدُلُّ عَلَى شِدَّةِ الْعِنَايَةِ وَالرَّعَايَةِ؛ حَيْثُ قَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: «عَلَّمَنِي النَّبِيُّ ﷺ التَّشَهُدَ،

= [٢٦٥/١]، وَابْيَهَقِي فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» [رَقْم/ ٢٦٥٣]، مِنْ حَدِيثِ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه، بِهِ. قَالَ النَّوَوِيُّ: «ضَعِيفٌ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ، وَمِمَّنْ ضَعَّفَهُ: الْبُخَارِيُّ وَالتَّنَسَائِيُّ». يَنْظُرُ: «الْمَجْمُوعُ شَرْحُ الْمَهْذَبِ» لِلنَّوَوِيِّ [٤٥٧/٣]، وَ«نَصَبُ الرَّايَةِ» لِلزَّيْلَعِيِّ [٤٢١/١].

(١) أَخْرَجَهُ: الْبَزَارُ فِي «مُسْنَدِهِ» [١٨٨/٦]، وَالطَّحَاوِيُّ فِي «شَرْحِ الْمَعَانِي وَالْآثَارِ» [٢٦٥/١]، وَالتَّطَبَّرَانِي فِي «الْمَعْجَمِ الْكَبِيرِ» [١٣/رَقْم/ ١١٠٨]، مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ رضي الله عنه، بِهِ. قَالَ ابْنُ حَجَرٍ: «أَخْرَجَهُ أَبُو بَكْرِ الْبَزَارُ فِي مُسْنَدِهِ، وَالتَّطَبَّرَانِيُّ فِي الْكَبِيرِ، وَفِي سَنَدِهِمَا ابْنُ لَهْيَعَةَ». يَنْظُرُ: «نَتَائِجُ الْأَفْكَارِ فِي تَخْرِيجِ أَحَادِيثِ الْأَذْكَارِ» لِابْنِ حَجَرٍ [١٩١/٢].

(٢) لَمْ نَجِدْهُ مُوصُولًا، وَكَانَ الْمُؤَلَّفُ أَخَذَهُ مِنْ: «الْمُبْسُوطِ» لِلْسَّرْحَسِيِّ [٢٨/١]، أَوْ: «بَدَائِعُ الصَّنَائِعِ» لِلْكَاسَانِيِّ [٢١٢/١].

(٣) أَخْرَجَهُ مَالِكٌ فِي «مُوطِنِهِ» [ص ٩٠].

(٤) وَقَعَ بِالْأَصْلِ: «بِتَكَرَّرٍ». وَالْمَثْبُوتُ مِنْ: «ت»، وَ«م»، وَ«ز»، وَ«و»، وَ«ف».

غاية البيلك

وَكَفِّي بَيْنَ كَفِّيهِ» (١).

ولئن صحَّ روايةُ تشهدِ ابنِ عباسٍ في السَّلامِ بدونِ الألفِ واللامِ؛ فحينئذٍ يُقالُ: إنَّ تشهدَ ابنِ مسعودٍ أولى منه؛ لِأَنَّهُ فِيهِ زِيَادَةُ اللَّامِ، وَهِيَ لِلِاسْتِغْرَاقِ، فَكَانَ أَوْلَى، وَلِأَنَّ فِيهِ تَأْكِيدَ التَّعْلِيمِ؛ فَكَانَ أَوْلَى مِنْ تَشَهُدِ أَبِي مُوسَى.

وهذا الدَّلِيلُ لَيْسَ بِحُجَّةٍ عَلَى الشَّافِعِيِّ؛ لِأَنَّ فِي تَشَهُدِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَيْضًا تَأْكِيدَ التَّعْلِيمِ؛ فَكَانَ أَوْلَى مِنْ تَشَهُدِ أَبِي مُوسَى، كَمَا رَوَيْنَا مِنْ «الصَّحِيحِ».

أَمَّا تَرْجِيحُهُ بِكَوْنِ ابْنِ عَبَّاسٍ مِنْ فِثْيَانِ الصَّحَابَةِ: فَذَلِكَ مِمَّا لَا يُلْتَفَتُ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يُؤَدِّي أَنْ يَكُونَ قَوْلُ الْأَحْدَاثِ مِنَ الصَّحَابَةِ وَرِوَايَاتُهُمْ، أَرْجَحَ مِنْ قَوْلِ أَكْبَارِ الصَّحَابَةِ وَرِوَايَاتِهِمْ؛ وَهُوَ ضَعِيفٌ جَدًّا، وَكَيْفَ يُقَالُ مِثْلُ هَذَا؛ وَقَدْ رُوِيَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: «عَلَّمَنِي عُمَرُ التَّشَهُدَ» (٢).

وَأَمَّا تَرْجِيحُ مَالِكٍ بِقِرَاءَةِ عُمَرَ عَلَى الْمَنْبِرِ: فَذَلِكَ مُضْعِيفٌ أَيْضًا؛ لِأَنَّ النَّاسَ لَمَّا اخْتَلَفُوا فِي التَّشَهُدِ؛ عَلَّمَهُمْ أَبُو بَكْرٍ ﷺ تَشَهُدَ ابْنِ مَسْعُودٍ، وَقَرَأَهُ عَلَى الْمَنْبِرِ (٣).

(١) تقدم تخريجه.

(٢) أخرجه: الدارقطني في «سننه» [٣٢٩/١]، من طريق ابن لهيعة، أخبرني جعفر بن ربيعة، عن يعقوب بن الأشج، أن عون بن عبد الله بن عتبة كتب لي في التَّشَهُدِ، عن ابنِ عباسٍ: وَأَخَذَ بِيَدِي فَرَعَمَ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ أَخَذَ بِيَدِهِ، فَرَعَمَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَخَذَ بِيَدِهِ فَعَلَّمَهُ التَّشَهُدَ: «التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ وَالصَّلَوَاتُ الطَّيِّبَاتُ الْمُبَارَكَاتُ لِلَّهِ».

قال الدارقطني: «هَذَا إِسْنَادٌ حَسَنٌ، وَابْنُ لَهْيَعَةَ لَيْسَ بِالْقَوِيِّ».

(٣) روى عن ابن عمر: قال كان أبو بكر ﷺ يعلمنا التَّشَهُدَ على المنبر كما يتعلمون الصبيان الكتاب، ثم ذكر مثل تشهد بن مسعود ﷺ. أخرجه الطحاوي في شرح «معاني الآثار». كتاب الصلاة/ باب التَّشَهُدِ فِي الصَّلَاةِ كَيْفَ هُوَ [٢٦٤/١].

غاية البيان

وروي عن أبي حنيفة: أنه قال: «أخذ حماد بيدي، وقال: أخذ إبراهيم بيدي، وقال: أخذ علقمة بيدي، وقال: أخذ ابن مسعود بيدي، وقال: أخذ رسول [١٧٠/١] الله ﷺ بيدي وعلمني التَّشَهُّدَ؛ كما يُعَلِّمُنِي السُّورَةَ مِنَ الْقُرْآنِ، وَكَانَ يَأْخُذُ عَلَيْنَا بِالْوَاوِ وَالْأَلِفِ»^(١).

وحكي: «أن أغرابيًا دخل على أبي حنيفة في المسجد، فقال: أيّوا أم يّواوين؟ فقال: يّواوين. فقال: بارك الله فيك كما بارك في لا ولا، فتَحَيَّرَ أَصْحَابُهُ وَسَأَلُوهُ عَنْ ذَلِكَ؛ فقال: إن هذا سألني عن التَّشَهُّدِ: أيّوا؛ كَتَشَهُدِ أَبِي مُوسَى، أم يّواوين؛ كَتَشَهُدِ ابْنِ مَسْعُودٍ؟ فَقُلْتُ يّواوين. فقال بارك الله فيك، كما بارك في شَجَرَةِ مُبَارَكَةِ زَيْتُونَةٍ، لَا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ»^(٢).

تفسير التحيات: التحيّة تفعلة؛ بمعنى: الإحياء.

والصلاة من الله: الرَّحْمَةُ.

والطيبات: الكلمات الدالة على الخير.

والمعنى: أن كل إحياء وتعمير وسلامة في ملكة الله، وله ومنه، وكذلك كل رحمة، وكل أدعية الخير؛ فهو مالكتها ومُعْطِيهَا.

وقيل: التَّحِيّةُ: الْمُلْكُ، أي: الْمُلْكُ اللهُ؛ مِنْ قَوْلِهِمْ: «حَيَّاكَ اللهُ»، أي: مَلَكَكَ اللهُ. وَقِيلَ: الْبَقَاءُ اللهُ؛ مِنْ قَوْلِهِمْ: «حَيَّاكَ اللهُ»، أي: بَقَاكَ اللهُ. وَقِيلَ: السَّلَامُ عَلَى اللهِ مِنْ قَوْلِهِمْ: «حَيَّاكَ اللهُ»، أي: سَلَامُ اللهِ عَلَيْكَ. فَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ ﷺ نَهَى فِي

(١) لَمْ نَجِدْهُ مُسْنَدًا إِلَى أَبِي حَنِيفَةَ، وَإِنَّمَا عَلَّقَهُ عَنْهُ السَّرَخْسِيُّ فِي «الْمَبْسُوطِ» [٢٨/١]، وَتَبِعَهُ جَمَاعَةٌ مِنْ شُرَاحِ: «الْهُدَايَةِ» وَغَيْرِهِ.

(٢) يَنْظُرُ: «الْمَبْسُوطُ» لِلْسَّرَخْسِيِّ [٢٨/١]. وَ«بَدَائِعُ الصَّنَائِعِ» لِلْكَاسَانِيِّ [٢١٢/١].

❦ غاية البيان ❦

صَدْرِ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ عَنْ أَن يُقَالَ: «السَّلَامُ عَلَى اللَّهِ»^{(١)(٢)}.

قَالَ الْقُتَيْبِيُّ^(٣): «إِنَّمَا قَالَ: «التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ» عَلَى الْجَمْعِ؛ لِأَنَّهُ كَانَ فِي الْأَرْضِ مُلُوكٌ يُحْيَوْنَ بِتَحِيَّاتٍ مُخْتَلَفَةٍ، فَيَقَالُ لِبَعْضِهِمْ: أَيْبَتُ اللَّعْنِ^(٤)، وَلِبَعْضِهِمْ: أَسْلَمَ [١٧٠/١م] وَأَنْعَمَ صَبَاحًا، وَلِبَعْضِهِمْ: عِشْرُ أَلْفِ سَنَةٍ، فَقِيلَ لَنَا: قُولُوا: التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ. أَيْ: الْأَلْفَاظُ الَّتِي تَدُلُّ عَلَى الْمُلْكِ، وَيُكْنَى بِهَا عَنِ الْمُلْكِ، هِيَ لِلَّهِ ﷻ»^(٥).

وَقَالَ أَبُو سُلَيْمَانَ الْخَطَّابِيُّ فِي «شَرْحِ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ»: رُوِيَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، فِي تَفْسِيرِ: «التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ وَالصَّلَوَاتُ وَالطَّيِّبَاتُ»؛ قَالَ: هِيَ أَسْمَاءُ اللَّهِ: السَّلَامُ، الْمُؤْمِنُ، الْمُهَيِّمُ، الْحَيُّ، الْقَيُّومُ، الْأَخَدُ، الصَّمَدُ، قَالَ: التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ بِهَذِهِ الْأَسْمَاءِ - وَهِيَ الطَّيِّبَاتُ - لَا يُحْيَا بِهَا غَيْرُهُ. وَالصَّلَوَاتُ: الْأَذْعِيَّةُ؛ لِأَنَّ أَصْلَ الصَّلَاةِ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ: الدُّعَاءُ»^(٦).

(١) تقدم تخريجه.

(٢) استدرك عليه العيني بقوله: وجه النهي أن السلام اسم من أسماء الله تعالى، فمن هذا الوجه لا يوجه القول بالسلام على الله، وأما إذا قصد معنى السلامة من الآفات والزوال والحوادث والعوارض لله تعالى فلا يبعد. ينظر: البناية شرح الهداية [٢٦٤/٢].

(٣) الْقُتَيْبِيُّ: هو عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري النحوي اللغوي الكاتب، نزيل بغداد، كان رأساً في العربية واللغة والأخبار وأيام الناس، ثقةً ديناً فاضلاً. من كتبه: «إعراب القرآن»، و«معاني القرآن»، و«مختلف الحديث»، (توفي سنة: ٢٧٦ هـ). ينظر: «تاريخ الإسلام» للذهبي [٥٦٥/٦]، و«بغية الرعاة» للسيوطي [٦٣/٢].

(٤) أَيْبَتُ اللَّعْنِ: هي كلمة كانت العرب تحيي بها ملوكها في الجاهلية، تقول للملك: أَيْبَتُ اللَّعْنِ، معناه: أَيْبَتُ أَيُّهَا الْمَلِكُ أَنْ تَأْتِيَ مَا تُلْعَنُ عَلَيْهِ، واللَّعْنُ: الإبعاد والطرْد من الخير، وقيل: الطرد والإبعاد من الله، ومن الخلق. [لسان العرب ٣٨٧/١٣ مادة (لعن) مختار الصحاح [ص/٣ مادة (أبأ)]

(٥) حكاه عنه في: «تهذيب اللغة» للأزهري [١٨٨/٣]، وفي «غريب الحديث» لابن الجوزي [١٠٤/١].

(٦) ينظر: «أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري» للخطابي [٥٤٦/١].

وَالْأَخْذُ بِهَذَا أَوْلَى مِنَ الْأَخْذِ بِتَشْهَدِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه ، وَهُوَ قَوْلُهُ :
 «التَّحِيَّاتُ الْمُبَارَكَاتُ الصَّلَوَاتُ الطَّيِّبَاتُ لِلَّهِ ، سَلَامٌ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ
 اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ ، سَلَامٌ عَلَيْنَا» إِلَى آخِرِهِ ؛ لِأَنَّ فِيهِ الْأَمْرَ . وَأَقْلَهُ الْإِسْتِحْبَابِ ،
 وَالْأَلْفُ وَاللَّامُ وَهُمَا لِلْإِسْتِغْرَاقِ ، وَزِيَادَةُ الْوَاوِ ، وَهِيَ لِتَجْدِيدِ الْكَلَامِ كَمَا فِي
 الْقَسَمِ وَتَأْكِيدِ التَّعْلِيمِ .

غاية البيان

وَعَنْ مَشَايِخِنَا الْفُقَهَاءِ : التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ ، أَيِ : الْعِبَادَاتُ الْقَوْلِيَّةُ لِلَّهِ تَعَالَى .
 وَالصَّلَوَاتُ ، أَيِ : الْعِبَادَاتُ الْبَدَنِيَّةُ لِلَّهِ تَعَالَى . وَالطَّيِّبَاتُ ، أَيِ : الْعِبَادَاتُ الْمَالِيَّةُ لِلَّهِ
 تَعَالَى . [٧١/١] يَعْنِي : أَنَّ جَمِيعَ الْعِبَادَاتِ لِلَّهِ تَعَالَى ، لَا يَسْتَحَقُّهَا غَيْرُهُ . وَهَذَا عَلَى
 مِثَالِ : مَنْ يَدْخُلُ عَلَى الْمَلُوكِ ، يُقَدِّمُ السَّلَامَ وَالنَّهْأَ أَوَّلًا ، ثُمَّ يَقُومُ فِي الْخِدْمَةِ ، ثُمَّ
 يَبْذُلُ الْمَالَ .

قِيلَ : إِنَّ قَوْلَهُ : «السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ» حِكَايَةُ ذَلِكَ السَّلَامِ الَّذِي رَدَّهُ تَعَالَى
 عَلَى النَّبِيِّ ﷺ لَيْلَةَ الْمِعْرَاجِ ، لَا ابْتِدَاءَ السَّلَامِ ؛ فَالنَّبِيُّ ﷺ لَمَّا أَتَى عَلَى اللَّهِ ﷻ
 بِثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ ؛ رَدَّ اللَّهُ عَلَيْهِ فِي مُقَابَلَتِهَا بِثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ : السَّلَامُ بِمُقَابَلَةِ التَّحِيَّاتِ ،
 وَالرَّحْمَةُ بِمُقَابَلَةِ الصَّلَوَاتِ ، وَالْبَرَكَةُ بِمُقَابَلَةِ الطَّيِّبَاتِ . وَالنَّمَاءُ وَالزِّيَادَةُ .

قَوْلُهُ : (كَمَا فِي الْقَسَمِ) .

يَعْنِي : إِذَا [١٧١/١ م] قَالَ الرَّجُلُ : «وَاللَّهُ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ» ؛ يَكُونُ يَمِينًا
 وَاحِدَةً ، وَإِذَا قَالَ : بِثَلَاثِ وَأَوَاتٍ ؛ يَكُونُ ثَلَاثَ أَيْمَانٍ ، وَهِيَ مُسْأَلَةُ «الْجَامِعِ» ^(١) .

قَوْلُهُ : (وَتَأْكِيدِ التَّعْلِيمِ) .

أَرَادَ بِهِ قَوْلَهُ : «عَلَّمَنِي التَّشْهَدَ ؛ كَمَا يُعَلِّمُنِي سُورَةُ مِنَ الْقُرْآنِ» . وَتَأْكِيدُهُ مِنْ

(١) متى أُطْلِقَ : «الْجَامِعُ» فَالْمُرَادُ بِهِ : «الْجَامِعُ الْكَبِيرُ» . كَذَا جَاءَ فِي حَاشِيَةِ : «ر» . يَنْظُرُ : الْجَامِعُ الْكَبِيرُ
 لِمُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ (ص ٥٣) طَبْعَةُ دَارِ الْكُتُبِ الْعِلْمِيَّةِ .

وَلَا يَزِيدُ عَلَى هَذَا فِي الْقَعْدَةِ الْأُولَى؛ لِقَوْلِ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه: عَلَّمَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ التَّشَهُّدَ فِي وَسْطِ الصَّلَاةِ وَآخِرِهَا، فَإِذَا كَانَ وَسْطَ الصَّلَاةِ نَهَضَ إِذَا فَرَّغَ مِنَ التَّشَهُّدِ، وَإِذَا كَانَ آخِرَ الصَّلَاةِ دَعَا لِنَفْسِهِ بِمَا شَاءَ، قَالَ: وَيَقْرَأُ فِي الرُّكْعَتَيْنِ الْأُخْرَيَيْنِ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ وَخَدَهَا؛

❦ غايه البيان ❦

حَيْثُ التَّسْوِيَةُ بَيْنَ التَّعْلِيمَيْنِ.

قوله: (فَإِذَا كَانَ...) إِلَى قوله: (بِمَا شَاءَ) مِنْ تِمَمَةِ الْحَدِيثِ، وَهَذَا حُجَّةٌ عَلَى الشَّافِعِيِّ فِي قوله: يَزِيدُ الصَّلَاةَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ ^(١).

وَمَا رُويَ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ: مِنْ حَدِيثِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «فِي كُلِّ رُكْعَتَيْنِ تَشَهُّدٌ، وَسَلَامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ، وَعَلَى مَنْ تَبِعَهُمْ مِنْ عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ» ^(٢) فَذَلِكَ مَحْمُولٌ عَلَى التَّطَوُّعِ؛ إِذْ كُلُّ شَفْعٍ مِنْهُ صَلَاةٌ عَلَى حِدَةٍ ^(٣)، أَوْ عَلَى سَلَامٍ التَّشَهُّدِ.

وَالدَّلِيلُ عَلَى هَذَا: مَا رُويَ عَنْ عَائِشَةَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ لَا يَزِيدُ عَلَى التَّشَهُّدِ فِي الْقَعْدَةِ الْأُولَى» ^(٤).

وَلَأَنَّ الصَّلَاةَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ دَعَاءٌ؛ فَلَا يَأْتِي بِهِ، كَسَائِرِ الْأَدْعِيَةِ.

(١) ينظر: «الأم» للشافعي [٢٧١/٢]. و«العزیز شرح الرّجیز» للرافعي [٥٣٣/١ - ٥٣٤]. و«النجم الرواج في شرح المنهاج» للذميري [١٥٦/٢].

(٢) أخرجه: الطبراني في «المعجم الكبير» [٢٣/رقم/٨٦٩]، من حديث أم سلمة رضي الله عنها به. قال الهيثمي: «رواه الطبراني في الكبير وفيه علي بن زيد، واختلف في الاحتجاج به، وقد وثق». ينظر: «مجمع الزوائد» للهيثمي [١٠٢/٢].

(٣) لأن فيه ذكر السلام فيه مرتين. كذا جاء في حاشية: «و».

(٤) أخرجه: أبو يعلى في «مسنده» [رقم/٢٨٥٩]، عَنْ عَائِشَةَ، «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ لَا يَزِيدُ فِي الرُّكْعَتَيْنِ عَلَى التَّشَهُّدِ».

قال الهيثمي: «رواه أبو يعلى من رواية أبي الحويرث عن عائشة، والظاهر أنه خالد بن الحويرث، وهو ثقة، وبقية رجاله رجال الصحيح». ينظر: «مجمع الزوائد» للهيثمي [١٤٢/٢].

لِحَدِيثِ أَبِي قَتَادَةَ رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَرَأَ فِي الْأُخْرَيْنِ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ ، وَهَذَا [١/٢٣] بَيَانُ الْأَفْضَلِ ، هُوَ الصَّحِيحُ ؛ لِأَنَّ الْقِرَاءَةَ فَرَضٌ فِي الرَّكْعَتَيْنِ عَلَى مَا يَأْتِيكَ مِنْ بَعْدُ ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

غاية البيان

قوله: (لِحَدِيثِ أَبِي قَتَادَةَ).

وَهُوَ مَا رَوَى الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ»: بِإِسْنَادِهِ إِلَى أَبِي قَتَادَةَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقْرَأُ فِي الظُّهْرِ فِي الْأَوَّلَتَيْنِ: بِأَمِّ الْكِتَابِ وَسُورَتَيْنِ، وَفِي الرَّكْعَتَيْنِ الْأُخْرَتَيْنِ: بِأَمِّ الْكِتَابِ»^(١).

قوله: (هَذَا بَيَانُ الْأَفْضَلِ هُوَ الصَّحِيحُ).

قَالَ فِي «شَرْحِ الطَّحَاوِيِّ»: وَالْقِرَاءَةُ أَفْضَلُ . هَكَذَا رَوَى الْكَرْخِيُّ وَالطَّحَاوِيُّ^(٢) فِي «مَخْتَصَرَيْهِمَا» . ثُمَّ قَالَ: «وَلَمْ يَذْكُرْ فِي ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ أَنَّ الْقِرَاءَةَ أَفْضَلُ»^(٣).

وَقِيلَ: إِنَّمَا قَالَ: ([١/١٧١م/ظ] هُوَ الصَّحِيحُ) احْتِرَازًا عَنْ رِوَايَةِ الْحَسَنِ ، عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ: أَنَّ الْقِرَاءَةَ فِي الْأُخْرَتَيْنِ وَاجِبَةٌ ، يَجِبُ السُّجُودُ بِتَرْكِهَا سَاهِيًا^(٤).

(١) أخرجه: البخاري في كتاب صفة الصلاة/ باب يقرأ في الآخرين بفاتحة الكتاب [رقم/ ٧٤٣] ، ومسلم في كتاب الصلاة/ باب القراءة في الظهر والعصر [رقم/ ٤٥١] ، من حديث عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه رضي الله عنه به .

(٢) ينظر: «مختصر الطحاوي» [ص/ ٢٨] .

(٣) قال في «البحر الرائق» [١/ ٣٤٥]: «وصحح التخيير في «الذخيرة» ، وفي «فتاوى قاضي خان»: وعليه الاعتماد» .

(٤) وذكر في: «المحيط» وإن ترك القراءة والتسبيح لم يكن عليه حرج ، ولم تكن عليه سجدة السهو إن كان ساهياً ، لكن القراءة أفضل ، هذا هو الصحيح من الروايات ، كذا ذكره القدوري في «شرح» . وروى الحسن عن أبي حنيفة أنه لو سبَّح في كل ركعة ثلاث تسبيحات أجزاءه ، وقراءة الفاتحة أفضل ، فإن لم يقرأ ولم يُسبِّح كان مُسيئاً إن كان متعمداً أو كان ناسياً فعليه سجدة السهو ، لأن القيام =

وَجَلَسَ فِي الْأَخِيرَةِ كَمَا جَلَسَ فِي الْأُولَى؛ لِمَا رَوَيْنَا مِنْ حَدِيثِ وَاثِلٍ وَعَائِشَةَ رضي الله عنها، وَلَإِنَّهُ أَشَقُّ عَلَى الْبَدَنِ فَكَانَ أُولَى مِنَ التَّوَرُّكِ الَّذِي يَمِيلُ إِلَيْهِ

غاية البيان

قوله: (لِمَا رَوَيْنَا مِنْ حَدِيثِ وَاثِلٍ وَعَائِشَةَ رضي الله عنها) .

وهو ما ذَكَرَ قَبْلَ هَذَا قَرِيبًا مِنَ الصَّفْحَةِ بِقَوْلِهِ: (هَكَذَا وَصَفَتْ عَائِشَةُ قُعُودَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ^(١)). رُوِيَ أَنَّ وَاثِلًا ^(٢) قَالَ: «صَلَّيْتُ خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَافْتَرَشَ رِجْلَهُ الْيُسْرَى فَقَعَدَ عَلَيْهَا» ^(٣).

وَعَنْ عَائِشَةَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَجْلِسُ فِي الصَّلَاةِ، وَيَنْصِبُ قَدَمَهُ الْيُمْنَى، وَيَجْلِسُ عَلَى الْيُسْرَى» ^(٤).

= فِي الْأُخْرَيْنِ مَقْصُودٌ، فَيُكْرَهُ إِخْلَاؤُهُ عَنِ الذِّكْرِ والقراءة جميعاً كما في الركوع أو السجود. كذا جاء في حاشية: «ز». وينظر: «المعجم البرهاني» لابن مَرْزُوق البخاري [٤٢٣/١].

(١) يعني: حديث عائشة أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ: «كَانَ إِذَا قَعَدَ يَفْتَرِشُ رِجْلَهُ الْيُسْرَى، وَيَنْصِبُ الْيُمْنَى، وَيُوجِّهُ أَصَابِعَهَا إِلَى الْقِبْلَةِ». وقد مضى تخريجه قريباً.

(٢) وقع في الأصل: «رَوَى إِلَى وَاثِلٍ»، والمثبت من: «ت»، «م»، «ز»، «و»، «ف».

(٣) أخرجه: الطبراني في «المعجم الكبير» [٢٢/رقم/٨٠]، والطحاوي في «شرح المعاني والآثار» [٢٥٩/١]، وابن المقرئ في «الأربعون/ضمن جمهرة الأجزاء الحديثية» [ص/١٠١]، من طريق الْأَخْوَصِ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ كُلَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ وَاثِلِ بْنِ حُجْرٍ الْحَضْرَمِيِّ رضي الله عنه بهذا اللفظ. قال العيني: «طريق صحيح».

قلنا: وهو عند أصحاب: «السنن» - سوى ابن ماجه - بنحوه ومعناه، وَلَفْظُ أَبِي دَاوُدَ هُنَاكَ: «ثُمَّ جَلَسَ فَافْتَرَشَ رِجْلَهُ الْيُسْرَى». ينظر: «البدور المنير» لابن الملقن [٦/٤ - ٨]، و«نخب الأفكار شرح المعاني والآثار» للعيني [٤٣٢/٤ - ٤٣٣].

(٤) أخرجه: مسلم في كتاب الصلاة/باب ما يجمع صفة الصلاة وما يفتح به ويختم به، وصفة الركوع والاعتدال منه والسجود والاعتدال منه، والتشهد بعد كل ركعتين من الرباعية، وصفة الجلوس بين السجدين وفي التشهد الأول [رقم/٤٩٨]، وأبو داود في أبواب تفريع استفتاح الصلاة/باب من لم ير الجهر بيسم الله الرحمن الرحيم [رقم/٧٨٣]، وابن ماجه في كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها/باب إتمام الصلاة [رقم/١٠٦٢]، وأحمد في «المسند» [٣١/٦]، من حديث عائشة رضي الله عنها به =

مَالِكٌ رحمه الله ، وَالَّذِي يُرَوِّى أَنَّهُ رحمه الله قَعَدَ مُتَوَرِّكًا ^(١) ؛ ضَعَفَهُ الطَّحَاوِيُّ ، أَوْ يُحْمَلُ عَلَى حَالَةِ الْكِبَرِ .

قَالَ : وَتَشْهَدُ ، وَهُوَ وَاجِبٌ عِنْدَنَا ،

غاية البيان

قَوْلُهُ : (وَالَّذِي يُرَوِّى أَنَّهُ رحمه الله قَعَدَ مُتَوَرِّكًا ؛ ضَعَفَهُ الطَّحَاوِيُّ ^(٢)) .

وَالْتَوَرُّكُ : أَنْ يَضَعَ إِيَّتَهُ عَلَى الْأَرْضِ ، وَيُخْرِجَ رِجْلَيْهِ مِنَ الْجَانِبِ الْأَيْمَنِ .
وَبَيَانُهُ : أَنَّ حَدِيثَ التَّوَرُّكِ يَرْوِيهِ عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ جَعْفَرٍ ^(٣) ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ عَطَاءٍ ، عَنْ أَبِي حُمَيْدٍ السَّاعِدِيِّ ، وَعَبْدُ الْحَمِيدِ : ضَعِيفٌ عِنْدَ نَقْلَةِ الْحَدِيثِ ؛ فَلَا يُقْبَلُ ، وَلِئِنْ صَحَّ حَدِيثُهُ ؛ فَيُحْمَلُ حِينَئِذٍ عَلَى حَالَةِ الْكِبَرِ ^(٤) ، بِدَلِيلِ مَا رَوَيْنَا مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ .

قَوْلُهُ : (وَتَشْهَدُ ، وَهُوَ وَاجِبٌ) ، أَيُ : التَّشْهَدُ وَاجِبٌ عِنْدَنَا فِي الْقَعْدَةِ الْأَخِيرَةِ ^(٥) ؛

= نحوه . وَلَفْظُ أَبِي دَاوُدَ : «وَكَانَ إِذَا جَلَسَ يَفْرِشُ رِجْلَهُ الْيُسْرَى وَيُنْصِبُ رِجْلَهُ الْيُمْنَى» .

(١) أَخْرَجَهُ : أَبُو دَاوُدَ فِي أَبْوَابِ تَفْرِيعِ اسْتِفْتَاكِ الصَّلَاةِ / بَابِ افْتِتَاحِ الصَّلَاةِ [رَقْمُ / ٧٣٠] ، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي أَبْوَابِ الصَّلَاةِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ / بَابِ مَا جَاءَ فِي وَصْفِ الصَّلَاةِ [رَقْمُ / ٢٧٠] ، وَالنَّسَائِيُّ فِي كِتَابِ الْاِفْتِتَاحِ / بَابِ صِفَةِ الْجُلُوسِ فِي الرُّكْعَةِ الَّتِي يَقْضِي فِيهَا الصَّلَاةَ [رَقْمُ / ١٢٦٢] ، وَابْنُ مَاجَةَ فِي كِتَابِ إِقَامَةِ الصَّلَاةِ وَالسَّنَةِ فِيهَا / بَابِ إِتِمَامِ الصَّلَاةِ [رَقْمُ / ١٠٦١] ، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» [٤٢٤/٥] .

قَالَ التِّرْمِذِيُّ : «حَدِيثُ أَبِي حَمِيدٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ» .

وَقَالَ النَّوَوِيُّ : «رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ بِإِسْنَادٍ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ» . يَنْظُرُ : «خِلَاصَةُ الْأَحْكَامِ» لِلنَّوَوِيِّ

[٣٤٦/١] ، وَ«نَصَبُ الرَّايَةِ» لِلزَّيْلَعِيِّ [٣١٠/١] ،

(٢) يَنْظُرُ : «شَرْحُ الْمَعَانِي الْآثَارِ» لِلطَّحَاوِيِّ [٢٢٧/١] ،

(٣) هُوَ عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ جَعْفَرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَكَمِ بْنِ رَافِعِ بْنِ سَنَانَ الْأَنْصَارِيِّ الْأَوْسِيِّ ، رَوَى عَنْ :

أَبِيهِ ، وَيَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ وَغَيْرِهِمَا ، وَعَنْهُ : هَشِيمٌ ، وَحَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ وَطَائِفَةٌ ، قَالَ أَحْمَدُ وَابْنُ مَعِينٍ

وَالنَّسَائِيُّ : لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ ، وَتَوْفَى - رحمه الله - سَنَةَ ١٥٣ هـ . يَنْظُرُ : [تَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ ٣٢٦/١] ، التَّارِيخُ

الْكَبِيرُ ٥١/٦ ، لِسَانُ الْمِيزَانِ ٢٧٥/٧ .

(٤) أَعْنِي : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَوَرَّكَ بَعْدَمَا كَبَّرَ . كَذَا جَاءَ فِي حَاشِيَةِ : «م» . وَ«ت» .

(٥) يَنْظُرُ : «الْبَحْرُ الرَّائِقُ» [٣٤٦/١] ، «حَاشِيَةُ ابْنِ عَابِدِينَ» [٥١٠/١] ، «حَاشِيَةُ الطَّحْطَاوِيِّ» [١٧١/١] .

وَصَلَّى عَلَى النَّبِيِّ ﷺ ، وَلَيْسَ ^(١) بِفَرِيضَةٍ عِنْدَنَا ؛ خِلَافًا لِلشَّافِعِيِّ فِيهِمَا ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ : « إِذَا قُلْتَ هَذَا أَوْ فَعَلْتَ فَقَدْ تَمَّتْ صَلَاتُكَ إِنْ شِئْتَ أَنْ تَقُومَ فَقُمْ وَإِنْ شِئْتَ أَنْ تَقْعُدَ فَاقْعُدْ » .

﴿ غاية البيان ﴾

خِلَافًا لِلشَّافِعِيِّ ؛ فَإِنَّهُ عِنْدَهُ فَرَضٌ ^(٢) .

لَهُ : مُبَالِغَةُ النَّبِيِّ ﷺ فِي تَعْلِيمِهِ ، وَلِهَذَا قَالُوا : « كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُعَلِّمُنَا التَّشَهُدَ كَمَا يُعَلِّمُنَا السُّورَةَ مِنَ الْقُرْآنِ » ^(٣) .

وَلَنَا : [١٧٢/١ ط / م] قَوْلُهُ ﷺ : « إِذَا قُلْتَ هَذَا ، أَوْ فَعَلْتَ هَذَا ؛ فَقَدْ [١٧٢/١] تَمَّتْ صَلَاتُكَ » ^(٤) .

وَالْمَفْهُومُ مِنَ الْحَدِيثِ : جَوَازُ تَرْكِ التَّشَهُدِ ؛ لِأَنَّ كَلِمَةَ : « أَوْ » لِأَحَدِ الشَّيْئَيْنِ ، فَلَوْ كَانَ فَرَضًا ؛ لَمْ يَجْزُ تَرْكُهَا ؛ إِلَّا أَنْ تَمَامَ الصَّلَاةِ مُعَلَّقٌ بِالْفِعْلِ لَا مَحَالَةَ ، لِمَا بَيَّنَّا فِي أَوَائِلِ هَذَا الْبَابِ .

وَإِنَّمَا ثَبِتَ وَجُوبُ قِرَاءَةِ التَّشَهُدِ بِمَوَاطِنَةِ النَّبِيِّ ﷺ ، وَلَا نُسَلِّمُ أَنْ نَفْسَ الْمُبَالِغَةِ تَدُلُّ عَلَى الْفَرَضِيَّةِ ؛ لِأَنَّهُ ﷺ كَانَ يُبَالِغُ فِي رُكْعَتَيِ الْفَجْرِ ، وَمَعَ هَذَا لَمْ يَدُلَّ عَلَى الْفَرَضِيَّةِ .

قَوْلُهُ : (وَصَلَّى عَلَى النَّبِيِّ ﷺ ، وَهُوَ لَيْسَ بِفَرِيضَةٍ عِنْدَنَا ؛ خِلَافًا لِلشَّافِعِيِّ فِيهِمَا) ، أَيُّ : فِي التَّشَهُدِ وَالصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ .

اعْلَمْ : أَنَّ الصَّلَاةَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فِي الصَّلَاةِ ، بَعْدَ التَّشَهُدِ فِي الْقَعْدَةِ الْآخِرَةِ ؛

(١) فِي نَسْخِ غَايَةِ الْبَيَانِ : « وَهُوَ لَيْسَ » .

(٢) يَنْظُرُ : « الْأَم » [١١٧/١] .

(٣) مَضَى تَخْرِيجَهُ .

(٤) مَضَى تَخْرِيجَهُ .

غاية البيان

فَرَضٌ عِنْدَهُ ^(١). وَعِنْدَنَا: سُنَّةٌ ^(٢).

قَالَ أَبُو بَكْرِ الرَّازِيُّ فِي «شَرْحِهِ لِمَخْتَصَرِ الطَّحَاوِيِّ»: «وَلَيْسَتْ الصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَرَضًا عِنْدَ أَصْحَابِنَا وَفُقَهَاءِ ^(٣) الْأَمْصَارِ، وَهُوَ مُسِيءٌ بِتَرْكِهَا. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: هُوَ فَرَضٌ فِيهَا، وَهَذَا قَوْلٌ لَمْ يَسْبِقْهُ إِلَيْهِ قَائِلٌ، فَهُوَ خِلَافُ إِجْمَاعِ السَّلَفِ. وَيَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه: «إِذَا قُلْتَ هَذَا، أَوْ فَعَلْتَ هَذَا؛ فَقَدْ تَمَّتْ صَلَاتُكَ، فَإِنْ شِئْتَ أَنْ تَقُومَ فَقُمْ، وَإِنْ شِئْتَ أَنْ تَقْعُدَ فَاقْعُدْ» ^(٤). وَلَوْ كَانَتْ فَرَضًا مَا أُبِيحَ لَهُ الْقِيَامُ مَعَ تَرْكِهَا، وَلَا كَانَتْ صَلَاتُهُ تَامَةً [١٧٢/١ ط/م] مَعَ فَقْدِهَا» ^(٥). إِلَى هُنَا لَفْظُ أَبِي بَكْرِ الرَّازِيِّ.

لَهُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [الاحزاب: ٥٦]

وَلَنَا: قَوْلُهُ ﷺ: «إِذَا قُلْتَ هَذَا، أَوْ فَعَلْتَ هَذَا؛ فَقَدْ تَمَّتْ صَلَاتُكَ» ^(٦).

وَلَفْظُ الْحَدِيثِ فِي «السُّنَنِ»: «إِذَا قُلْتَ هَذَا أَوْ قَضَيْتَ هَذَا فَقَدْ قَضَيْتَ صَلَاتَكَ، إِنْ شِئْتَ أَنْ تَقُومَ فَقُمْ، وَإِنْ شِئْتَ أَنْ تَقْعُدَ فَاقْعُدْ» ^(٧).

(١) ينظر: «التَهْذِيبُ فِي فِقْهِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ» لِلْبَغْوِيِّ [١٤٩/٢]. وَ«الْعَزِيزُ شَرْحُ الْوَجِيزِ» لِلرَّافِعِيِّ [٥٣٣/١]. وَ«الْمَجْمُوعُ شَرْحُ الْمَهْذَبِ» لِلنَّوَوِيِّ [٤٦٥/٣].

(٢) ينظر: «الْبَحْرُ الرَّائِقُ» [٣٤٦/١]، «حَاشِيَةُ ابْنِ عَابِدِينَ» [٥١٠/١]، «حَاشِيَةُ الطَّحْطَاوِيِّ» [١٧١/١].

(٣) وَقَعَ فِي الْأَصْلِ: «وَفُقَهَائُنَا» وَالْمَثْبُوتُ مِنْ «ف»، وَهُوَ الْمَوَافِقُ لِمَا وَقَعَ فِي «شَرْحِ مَخْتَصَرِ الطَّحَاوِيِّ» لِلْجَصَّاصِ [٦٤١/١].

(٤) مَضَى تَخْرِيجُهُ.

(٥) ينظر: «شَرْحُ مَخْتَصَرِ الطَّحَاوِيِّ» لِلْجَصَّاصِ [٦٤١/١ - ٦١٢].

(٦) مَضَى تَخْرِيجُهُ. وَهَذَا لَفْظُ أَبِي دَاوُدَ.

(٧) مَضَى تَخْرِيجُهُ.

نهاية البيان

خاطَبَ به النبي ﷺ ابنَ مَسْعُودٍ حِينَ عَلَّمَهُ التَّشَهُّدَ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ الصَّلَاةَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، وَلَآئِنَّهُ لَمْ يُعَلِّمْهَا النَّبِيُّ الْأَعْرَابِيُّ حِينَ عَلَّمَهُ الْفَرَائِضَ، فَلَوْ كَانَتْ فَرِيضَةً؛ لَعَلَّمَهَا أَيْضًا.

وَلَآئِنَّهُ زُوِيَ فِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ»: فِي حَدِيثِ ابْنِ أَبِي لَيْلَى قَالَ: لَقِيتُنِي كَعْبُ بْنُ عُجْرَةَ قَالَ: أَلَا أَهْدِي لَكَ هَدِيَّةً؟ خَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقُلْنَا: قَدْ عَرَفْنَا كَيْفَ نُسَلِّمُ عَلَيْكَ؛ فَكَيْفَ نُصَلِّي عَلَيْكَ؟ قَالَ: «قُولُوا: اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ، كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ، وَعَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ، إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ، اللَّهُمَّ بَارِكْ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ، كَمَا بَارَكْتَ عَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ»^(١).

فَلَوْ كَانَتْ الصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَرِضًا؛ لَبَيَّنَّهَا قَبْلَ سُؤْلِهِمْ كَسَائِرِ الْفَرَائِضِ، وَلَا نُسَلِّمُ أَنَّ الْمُرَادَ مِنَ الْأَمْرِ الْمَذْكُورِ فِي الْآيَةِ هُوَ الْوُجُوبُ؛ بِدَلِيلِ مَا قُلْنَا، وَلَئِنْ سَلَّمْنَا؛ لَكِنْ لَا نُسَلِّمُ أَنَّ الْمُرَادَ مِنْهُ حَالَةُ الصَّلَاةِ، [١/١٧٣م] وَالْأَمْرُ مُطْلَقٌ، فَلَا يَجُوزُ تَقْيِيدُهُ بِحَالَةِ الصَّلَاةِ؛ لِئَلَّا يُلْزَمَ بَطْلَانُ صِفَةِ الْإِطْلَاقِ.

ثُمَّ الْأَمْرُ لَا يَقْتَضِي التَّكْرَارَ؛ عَلَى مَا عُرِفَ فِي الْأُصُولِ؛ فَتَجِبُ الصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فِي الْعَمْرِ مَرَّةً وَاحِدَةً، سَوَاءً كَانَتْ فِي الصَّلَاةِ أَوْ فِي غَيْرِهَا، وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّيْخِ أَبِي الْحَسَنِ الْكَرْخِيِّ، وَنَحْنُ قُلْنَا مَرَّاتٍ فَضْلًا عَنِ الْمَرَّةِ، فَلَا يَشْتَرِطُ فِي الصَّلَاةِ^(٢)، أَوْ نَقُولُ: الصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ وَاجِبَةٌ كُلَّمَا ذُكِرَ اسْمُهُ، وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّيْخِ

(١) أَخْرَجَهُ: الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ الْأَسْتِثْدَانِ/ بَابِ الصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ [رقم/ ٥٩٩٦]، وَمُسْلِمٌ فِي كِتَابِ الصَّلَاةِ/ بَابِ الصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ بَعْدَ التَّشَهُّدِ [رقم/ ٤٠٦]، مِنْ حَدِيثِ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ

(٢) أَي: عَلَى اخْتِيَارِ الطَّحَاوِيِّ، وَهُوَ أَنَّهُ يَجِبُ كُلَّمَا ذُكِرَ. كَذَا جَاءَ فِي حَاشِيَةِ: «و».

وَالصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ خَارِجَ الصَّلَاةِ وَاجِبَةٌ، إِمَّا مَرَّةً وَاحِدَةً كَمَا قَالَهُ
الْكَرْخِيُّ ﷺ، أَوْ كُلَّمَا ذُكِرَ النَّبِيُّ ﷺ، كَمَا اخْتَارَهُ الطَّحَاوِيُّ. فَكُفِينَا مُؤَنَّةَ الْأَمْرِ

غاية البيان

أبي جعفر الطَّحَاوِيُّ^(١).

وَنَحْنُ نُصَلِّي عَلَيْهِ إِذَا ذُكِرَ اسْمُهُ؛ فَلَا يُشْتَرَطُ فِي الصَّلَاةِ.

قَالَ شَمْسُ الْأُئِمَّةِ السَّرْحَسِيُّ فِي «شَرْحِ الْكَافِي»: «وَكَانَ الطَّحَاوِيُّ يَقُولُ:
كُلَّمَا سَمِعَ ذِكْرَ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ غَيْرِهِ، أَوْ ذَكَرَهُ بِنَفْسِهِ؛ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يُصَلِّيَ عَلَيْهِ.
وَهُوَ قَوْلٌ يُخَالِفُ الْإِجْمَاعَ، وَعَامَّةُ الْعُلَمَاءِ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ مُسْتَحَبٌّ، وَلَيْسَ
بِوَاجِبٍ»^(٢). إِلَى هُنَا لَفْظُ شَمْسِ الْأُئِمَّةِ.

قَوْلُهُ: (فَكُفِينَا مُؤَنَّةَ الْأَمْرِ).

جَوَابٌ عَمَّا يَقُولُ الشَّافِعِيُّ: إِنَّ الْأَمْرَ لِلْجُوبِ، وَخَارِجُ الصَّلَاةِ غَيْرُ مُرَادٍ؛
فَتَعَيَّنَ الصَّلَاةُ.

فَقَالَ: نَعَمْ الْأَمْرُ لِلْجُوبِ، وَنَحْنُ نَعْمَلُ بِمُوجِبِهِ، وَهُوَ الْوُجُوبُ، إِمَّا
بِالصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ مَرَّةً فِي الْعُمُرِ، كَمَا قَالَ الْكَرْخِيُّ، أَوْ كُلَّمَا ذُكِرَ اسْمُهُ ﷺ،
كََمَا قَالَ الطَّحَاوِيُّ؛ فَكُفِينَا مُؤَنَّةَ الْأَمْرِ.

وَفِي «التُّخْفَةِ»: «لَمْ يُقَيَّدَ بِخَارِجِ الصَّلَاةِ فِي قَوْلِ الْكَرْخِيِّ، بَلْ قَالَ مُطْلَقًا فِي
الْعُمُرِ مَرَّةً»^(٣).

وَصَاحِبُ «الْهِدَايَةِ» [٧٢/١ ظ] قَيَّدَ بِخَارِجِ [١٧٣/١ م] الصَّلَاةِ.

وَالْحَقُّ عِنْدِي: قَوْلُ الْكَرْخِيِّ، عَلَى مَا أوردَ فِي «التُّخْفَةِ»، لَا عَلَى مَا أوردَ

(١) ينظر: «اختلاف العلماء/ مختصر الجصاص» للطحاوي [٢١٩/١]، و«أحكام القرآن» له [١٨١/١].

(٢) ينظر: «المبسوط» للسرخسي [٢٩/١].

(٣) ينظر: «تحفة الفقهاء» لعلاء الدين السمرقندي [١٣٨/١].

وَالْفَرَضُ الْمَرْوِيُّ فِي التَّشَهُّدِ: هُوَ التَّقْدِيرُ.

وَدَعَا بِمَا شَاءَ بِمَا يُشَبِّهُ أَلْفَاظَ الْقُرْآنِ وَالْأَدْعِيَةَ الْمَأْثُورَةَ ؛ لِمَا رَوَيْنَا مِنْ

غَايَةِ الْبَيَانِ

صَاحِبُ «الْهِدَايَةِ» ؛ لِمَا حَقَّقْتُهُ قَبْلَ هَذَا مِنْ إِطْلَاقِ الْأَمْرِ وَعَدَمِ اقْتِضَائِهِ التَّكَرَّارَ .
وَرَأَيْتُ فِي كِتَابِ «أَحْكَامِ الْقُرْآنِ» لِلطَّحَاوِيِّ قَالَ: «وَفِي هَذِهِ الْأَثَارِ - أَيِ:
الْأَثَارِ الْوَارِدَةِ الْمُسْتَنْدَةِ إِلَى ابْنِ مَسْعُودٍ فِي التَّشَهُّدِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ - مَا يَنْبَغِي أَنْ
يَكُونَ عَلَى الْمُصَلِّي فِي صَلَاتِهِ فَرَضٌ بَيْنَ التَّشَهُّدِ وَالتَّسْلِيمِ ، وَلَكِنَّا لَا نُرَخِّصُ لِمُصَلٍّ
فِي تَرْكِ الصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فِي صَلَاتِهِ ، كَمَا عَلَّمَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ النَّاسَ ،
وَلَكِنْ ذَلِكَ فِي مَوْضِعِ إِبَاحَةِ الدُّعَاءِ ، وَهَذَا قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَسُفْيَانَ وَزُفَرَ وَأَبِي
يُوسُفَ وَمُحَمَّدٍ»^(١) . إِلَى هُنَا لَفْظُ الطَّحَاوِيِّ .

قَوْلُهُ: (وَالْفَرَضُ الْمَرْوِيُّ فِي التَّشَهُّدِ: التَّقْدِيرُ).

هَذَا جَوَابٌ عَمَّا يَقُولُ الشَّافِعِيُّ: جَاءَ فِي حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ أَنَّهُ قَالَ: كُنَّا نَقُولُ
قَبْلَ أَنْ يُفْرَضَ عَلَيْنَا التَّشَهُّدُ: السَّلَامُ عَلَى اللَّهِ ، السَّلَامُ عَلَى جِبْرِيلَ وَمِيكَائِيلَ ، فَقَالَ
ﷺ: «قُولُوا: التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ»^(٢) . إِلَى آخِرِهِ . فَعُلِمَ بِهَذَا: أَنَّ التَّشَهُّدَ فَرَضٌ .

فَأَجَابَ عَنْهُ وَقَالَ: الْمُرَادُ مِنَ الْفَرَضِ الْمَرْوِيِّ: التَّقْدِيرُ ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى:
﴿فَصِصْ مَا فَرَضْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٣٧] ، أَيِ: قَبْلَ أَنْ يُقَدَّرَ التَّشَهُّدُ .

قَوْلُهُ: (وَدَعَا بِمَا شَاءَ بِمَا يُشَبِّهُ أَلْفَاظَ الْقُرْآنِ) ، [١٧٤/١م] أَيِ: دَعَا بِمَا يُشَبِّهُ

(١) ينظر: «أحكام القرآن» للطحاوي [١٨٣/١] .

(٢) أخرجه: النسائي في كتاب الافتتاح / باب إيجاب التشهد [رقم / ١٢٧٧] ، والدارقطني في «سننه» [٣٥٠/١] ، ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» [رقم / ٢٦٤٤] ، من حديث شقيق بن سلمة ،
عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ ﷺ .

قال ابن الملقن: «هَذَا الْحَدِيثُ صَحِيحٌ» .

وقال ابن حجر: «رواه الدارقطني وغيره بإسناد صحيح» . ينظر: «البدور المنير» لابن الملقن [١٣/٤] ، و«فتح الباري شرح صحيح البخاري» لابن حجر [٣١٢/٢] .

غاية البيان

ألفاظ القرآن. (والأدعية الماثورة). يروى «الأدعية» بالنصب عطفًا على: (الألفاظ)، أي: دعا بما يُشبه ألفاظ القرآن، وبما يُشبه الأدعية الماثورة، أي: المروية عن النبي ﷺ وأصحابه، ويروى بالجَرِّ عطفًا على «ما»، أي: دعا بما يُشبه ألفاظ القرآن، ودعا بالأدعية الماثورة، ويجوزُ الجَرُّ عطفًا على القرآن. أي: ودعا بما يُشبه ألفاظ الأدعية.

ثم المصنّف ما أرادَ بالمُشابهة حقيقة المُشابهة؛ لأنَّ القرآنَ مُعْجَزٌ لا يُشابههُ شيءٌ من كلام الناس، وإنما أرادَ كونَ ألفاظِ^(١) الدُّعاءِ موجودةً في القرآنِ لا على نَظْم القرآنِ بعينه، أو أرادَ ما يَسْتَحِيلُ سُؤالُهُ مِنَ الْعِبَادِ؛ كَقَوْلِهِ: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي»، وما أشبه ذلك.

أو أرادَ: الدَّعَوَاتِ الْمَذْكُورَةَ فِي الْقُرْآنِ، وَلَكِنْ أَطْلَقَ اسْمَ الْمُشَابَهَةِ لِإِرَادَةِ نَفْسِ الدُّعَاءِ لَا قِرَاءَةَ الْقُرْآنِ، مِثْلَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ﴾ [آل عمران: ٨]. ومثل قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إَصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ وَاعْفُ عَنَّا وَاعْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا أَنْتَ مَوْلَانَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ﴾ [البقرة: ٢٨٦]. ومثل قوله تعالى: ﴿رَبِّ اغْفِرْ لِي وَلِوَلَدَيَّ وَلِمَنْ دَخَلَ بَيْتِي مُؤْمِنًا وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَلَا تَزِدِ الظَّالِمِينَ إِلَّا تَبَارًا﴾ [نوح: ٢٨]. ومثل قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ﴾ [البقرة: ٢٠١]. وما [١/١٧٤ ط/م] أشبه ذلك.

والأدعية الماثورة: مثل ما روي في «السنن»: عن ابن عباسٍ عن النبي ﷺ

(١) وقع في الأصل: «الألفاظ». والمثبت من: «ت»، «م»، «ز»، «و»، «ف».

حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه ، وَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ : «ثُمَّ اخْتَرِ مِنَ الدُّعَاءِ أَطْيَبَهُ وَأَعْجَبَهُ» ^(١) «إِلَيْكَ» وَيَبْدَأُ بِالصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ ؛ لِيَكُونَ أَقْرَبَ إِلَى الْإِجَابَةِ .

وَلَا يَدْعُو بِمَا يُشَبِّهُ كَلَامَ النَّاسِ ؛ تَحَرُّزًا عَنِ الْفَسَادِ ، وَلِهَذَا يَأْتِي بِالْمَأْثُورِ

﴿ غَايَةُ الْبَيَانِ ﴾

أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ بَعْدَ التَّشْهِيدِ : «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ جَهَنَّمَ ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ فِتْنَةِ الدَّجَالِ ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ فِتْنَةِ الْمَحْيَا وَالْمَمَاتِ» ^(٢) .

وَمِثْلُ مَا رُوِيَ فِي «الْكَشَافِ» ^(٣) : عَنِ النَّبِيِّ ﷺ : «سَيَكُونُ قَوْمٌ يَعْتَدُونَ فِي الدُّعَاءِ ، وَحَسَبُ الْمَرْءِ أَنْ يَقُولَ : اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ الْجَنَّةَ وَمَا قَرَّبَ إِلَيْهَا مِنْ قَوْلٍ أَوْ عَمَلٍ ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنَ النَّارِ وَمَا قَرَّبَ إِلَيْهَا مِنْ قَوْلٍ أَوْ عَمَلٍ» . ثُمَّ قَرَأَ : ﴿إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾ [الأعراف: ٥٥] ^(٤) .

قَوْلُهُ : (أَطْيَبُهُ وَأَعْجَبُهُ) .

الصَّحِيحُ مِنَ الرَّوَايَةِ : بِتَذْكِيرِ الضَّمِيرِ ؛ لِمُوَافَقَتِهِ مَا وَرَدَ فِي «السُّنَنِ» ، وَقَدْ مَرَّ ، وَلِئِنْ صَحَّ بِالتَّائِيثِ ؛ فَعَلَى تَأْوِيلِ الدَّعَوَاتِ أَوْ الْأَدْعِيَةِ ؛ لِحَصُولِ الاسْتِغْرَاقِ

(١) فِي الْأَصْلِ : «أَطْيَبُهَا وَأَعْجَبُهَا» وَمَا فِي الْحَاشِيَةِ هُوَ الْمَثْبُوتُ وَأَيْضًا مَا فِي نَسْخِ غَايَةِ الْبَيَانِ .

(٢) أَخْرَجَهُ : مَالِكٌ فِي «الْمَوْطَأِ» [رقم / ٥٠١] ، وَمِنْ طَرِيقِهِ مُسْلِمٌ فِي كِتَابِ الْمَسَاجِدِ وَمَوَاضِعِ الصَّلَاةِ / بَابِ مَا يَسْتَعَاذُ مِنْهُ فِي صَلَاةٍ [رقم / ٥٩٠] ، وَأَبُو دَاوُدَ فِي تَفْرِيعِ أَبْوَابِ التَّشْهِيدِ / بَابِ مَا يَقُولُ بَعْدَ التَّشْهِيدِ [رقم / ٩٨٤] ، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي كِتَابِ الدَّعَوَاتِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ / بَابِ مِنْهُ [رقم / ٣٤٩٤] ، وَالنَّسَائِيُّ فِي كِتَابِ الْجَنَائِزِ / التَّعَوُّذُ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ [رقم / ٢٠٦٣] ، وَابْنُ مَاجَةَ فِي كِتَابِ الدُّعَاءِ / بَابِ مَا تَعُوذُ مِنْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ [رقم / ٣٨٤٠] ، مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه بِهِ .

قَالَ التِّرْمِذِيُّ : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

(٣) يَنْظُرُ : «الْكَشَافُ» لِلزَّمَخْشَرِيِّ [١١١/٢] .

(٤) أَخْرَجَهُ : أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» [١٧٢/١] ، وَأَبُو يَعْلَى فِي «مُسْنَدِهِ» [رقم / ٧١٥] ، وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «تَفْسِيرِهِ» [١٥٠٠/٥] ، مِنْ حَدِيثِ مَعْدُئِنَ مَالِكٍ رضي الله عنه بِهِ .

قَالَ الْمَتَاوِيُّ : «إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ» . يَنْظُرُ : «التَّيْسِيرُ بِشَرْحِ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ» لِلْمَتَاوِيِّ [١٥٠/٢] .

الْمَحْفُوظِ ، وَمَا لَا يَسْتَحِيلُ سُؤَالُهُ مِنَ الْعِبَادِ ، كَقَوْلِهِ : اللَّهُمَّ زَوِّجْنِي فَلَانَةَ - يُشَبِّهُ
كَلَامَهُمْ ، وَمَا يَسْتَحِيلُ كَقَوْلِهِ : اللَّهُمَّ اغْفِرْ - لَيْسَ مِنْ كَلَامِهِمْ ، وَقَوْلِهِ «اللَّهُمَّ
ارْزُقْنِي» مِنْ قَبِيلِ الْأَوَّلِ ؛ لِاسْتِعْمَالِهَا فِيمَا بَيْنَ الْعِبَادِ ، يُقَالُ : رَزَقَ الْأَمِيرُ الْجَيْشَ .

❦ هَايَةَ الْبَيَان ❦

في الدعاء بدخول اللام فيه .

قَوْلُهُ : («اللَّهُمَّ ارْزُقْنِي» مِنْ قَبِيلِ الْأَوَّلِ) ، أَي : مِنْ قَبِيلِ مَا لَا [٧٢/١] يَسْتَحِيلُ
سُؤَالُهُ مِنَ الْعِبَادِ ؛ فَلَا يَجُوزُ الدُّعَاءُ بِهَذِهِ اللَّفْظَةِ ؛ لِأَنَّهُ (يُقَالُ : رَزَقَ الْأَمِيرُ الْجَيْشَ) .
فَقَبِيهِ نَظَرٌ عِنْدِي ؛ لِأَنَّ مَا بَعْدَ التَّشْهِيدِ مَوْضِعُ الدُّعَاءِ ، وَهَذَا دُعَاءٌ فَيَجُوزُ ؛ بِخِلَافِ
قَوْلِهِ : «اللَّهُمَّ زَوِّجْنِي فَلَانَةَ» ؛ لِأَنَّهُ يُشَبِّهُ كَلَامَ النَّاسِ ؛ فَاعْتَبِرْ مِنْ كَلَامِهِمْ ^(١) .

أَمَّا قَوْلُهُمْ : «رَزَقَ الْأَمِيرُ الْجَيْشَ» ، فَلَا نُسَلِّمُ أَنَّ إِسْنَادَ الرِّزْقِ إِلَى الْأَمِيرِ
حَقِيقَةٌ ، بَلْ هُوَ مَجَازٌ ^(٢) ؛ لِأَنَّ الرِّزَاقَ هُوَ اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِهِ
تَعَالَى : ﴿وَكَايْنٍ مِّنْ دَابَّةٍ لَا تَحْمِلُ [١٧٥/١] رِزْقَهَا اللَّهُ يَرْزُقُهَا وَإِيَّاكُمْ﴾ [المنكبات :
١٠] . وَأَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿وَمَنْ يَرْزُقْكُمْ مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أُولَئِكَ مَعَ اللَّهِ قُلْ هَاتُوا
بُرْهَانَكُمْ إِن كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [النمل : ٦٤] .

أَمَّا قَوْلُ الْمُتَنَبِّي خِطَابًا لِمَمْدُوحِهِ :

كَذَبَ ابْنُ فَاعِلَةٍ ^(٣) يَقُولُ بِجَهْلِهِ ❦ مَا تَ الْكِرَامُ وَأَنْتَ حَيٌّ تَرْزُقُ ^(٤)

(١) قال العيني : فيه نظر ؛ لِأَنَّ مَا بَعْدَ التَّشْهِيدِ لَا يَضُرُّ ، اللَّهُمَّ زَوِّجْنِي فَلَانَةَ وَنَحْوَهُ . ينظر : «البنية شرح الهداية»
[٢٨٠/٢] .

(٢) استدرك عليه العيني بقوله : الرزق في اللغة : «ما يتنفع به» قاله : الجوهرى ، والرزق : العطاء أيضاً ،
فعلى هذا الإسناد المذكور حقيقة لا مجازاً . ينظر : «البنية شرح الهداية» [٢٨٠/٢] .

(٣) كناية عن الزاني . كذا جاء في حاشية : «م» .

(٤) البيت من قصيدة مَظْلَعُهَا :

أَرْقَى عَلَى أَرْقٍ وَمِثْلِي بَارَقُ ❦ وَجَوَى يَزِيدُ وَغَبْرَةٌ تَنْفَرُقُ

ينظر : «ديوان المتنبى» [ص/٢٩] .

ثُمَّ يُسَلِّمُ عَنْ يَمِينِهِ ، فَيَقُولُ : السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ ، وَعَنْ يَسَارِهِ مِثْلَ ذَلِكَ ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ مَسْعُودٍ رضي الله عنه : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُسَلِّمُ عَنْ يَمِينِهِ حَتَّى يَرَى بَيَاضَ خَدِّهِ الْأَيْمَنِ ، وَعَنْ يَسَارِهِ حَتَّى يَرَى بَيَاضَ خَدِّهِ الْأَيْسَرِ .

وَيَنْوِي بِالتَّسْلِيمَةِ الْأُولَى : مَنْ عَنْ يَمِينِهِ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْحَفَظَةِ

❦ غَايَةُ الْبَيَانِ ❦

فَذَلِكَ مِنْ هَذَيَانِهِ وَتُرَاهَاتِهِ ، وَلَا يُسْتَشْهَدُ بِهِ .

وَقَدْ رُوِيَ بِضَمِّ التَّاءِ ^(١) وَفَتْحِ الزَّايِ ^(٢) ، وَهُوَ حَسَنٌ ، وَلَيْسَ مِنْ قِبَلِ إِسْنَادِ الرِّزْقِ إِلَى الْخَلْقِ .

وَقَالَ فَخْرُ الْإِسْلَامِ فِي «الْجَامِعِ الصَّغِيرِ» ^(٣) : إِذَا دَعَا بِمَا يَسْتَحِيلُ سُؤَالُهُ مِنَ الْعِبَادِ ؛ صَحَّ . مِثْلُ سُؤَالِ الْعَافِيَةِ ، وَالْمَغْفِرَةِ ، وَالرِّزْقِ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ ؛ فَلَا تَفْسُدُ صَلَاتُهُ ، فَأَمَّا إِذَا سَأَلَهُ شَيْئًا لَا يَمْتَنِعُ سُؤَالُهُ مِنَ الْعِبَادِ ؛ مِثْلُ قَوْلِهِ : «اللَّهُمَّ زَوِّجْنِي فَلَانَةً ، وَأَعْطِنِي كَذَا كَذَا دُرْهَمًا» ، وَانْكُسِنِي ثَوْبًا ؛ فَسَدَتْ صَلَاتُهُ ^(٤) .

قَوْلُهُ : (وَيَنْوِي بِالتَّسْلِيمَةِ الْأُولَى : مَنْ عَنْ يَمِينِهِ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْحَفَظَةِ) .

اعْلَمْ : أَنَّ الصَّلَاةَ لَمَّا كَانَتْ مُنَاجَاةَ الْعَبْدِ مَعَ رَبِّهِ ﷻ ؛ صَارَ الْمَصْلِيُّ غَائِبًا عَنِ النَّاسِ بِسِرِّهِ ، فَلَمَّا فَرَّغَ عَنِ الْمُنَاجَاةِ ؛ صَارَ كَمُسَافِرٍ قَدِمَ فَسَلَّمَ عَلَى مَنْ كَانَ حَاضِرًا .

= وِمَرَادُ الْمُؤَلِّفِ مِنَ الشَّاهِدِ : الْإِنْكَارَ عَلَى قَائِلِهِ فِي قَوْلِهِ : «وَأَنْتَ حَيٌّ تَرْزُقُ» ! حَيْثُ نَسَبَ الرِّزْقَ إِلَيْهِ وَهُوَ لَا يَمْلِكُ لِنَفْسِهِ شَيْئًا وَلَا نَفْعًا !

(١) أَيُ : بِضَمِّ تَاءِ تَرْزُقُ . كَذَا جَاءَ فِي حَاشِيَةِ : «و» .

(٢) يَعْنِي : كَلِمَةُ : «تَرْزُقُ» فِي الْبَيْتِ الْمَذْكُورِ ، وَهِيَ فِي بَعْضِ نُسَخِ «الْدِّيَوَانِ» : «يَرْزُقُ» . وَفِي بَعْضِهَا : «تَرْزُقُ» ، وَعَلَى الْأَخِيرَةِ مَشَى جَمَاعَةٌ مِنْ شُرَاحِ : «الْدِّيَوَانِ» ، وَهُوَ الْمَشْهُورُ .

(٣) يَنْظُرُ : «شَرْحُ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ لِلْبَزْدِيِّ» [ق ٢٨] مَخْطُوطُ مَكْتَبَةِ فَيْضِ اللَّهِ .

(٤) قَالَ الْحَدَّادِيُّ : لَا تَفْسُدُ صَلَاتُهُ ؛ لِأَنَ حَقِيقَةَ كَلَامِ النَّاسِ بَعْدَ التَّشَهُدِ لَا يَفْسُدُهَا فَأُولَى وَأُخْرَى أَنْ لَا يَفْسُدُهَا مَا يَشْبَهُهُ ، وَهَذَا عَنْهُمَا ظَاهِرٌ . وَكَذَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ ؛ لِأَنَ كَلَامَ النَّاسِ صَنَعَ مِنْهُ فَيْتَمُ بِهِ صَلَاتُهُ لَوْجُودِ الصَّنْعِ فَكَانَ بِهَذَا الدَّعَاءِ خَارِجًا مِنَ الصَّلَاةِ لَا مُفْسِدًا لَهَا . يَنْظُرُ : «الْجَوْهَرَةُ النَّبِيرَةُ» [٥٦/١] .

غاية البيان

ثُمَّ لَمَّا قَدَّمَ بَنِي آدَمَ فِي الذِّكْرِ فِي «الْجَامِعِ الصَّغِيرِ»؛ قُدِّمَ هُنَا أَيْضًا؛ لِأَنَّ هَذَا الْكِتَابَ: «شَرْحُ الْبِدَايَةِ»، وَهِيَ جُمُعٌ بَيْنَ مَسَائِلِ «الْجَامِعِ الصَّغِيرِ»، وَالْقُدُورِيِّ، وَفِي «الْأَصْلِ»^(١): قَدَّمَ الْحَفَظَةَ عَلَى بَنِي آدَمَ، وَرِوَايَةَ «الْجَامِعِ الصَّغِيرِ»^(٢) أَصَحُّ؛ لِأَنَّهُ آخِرُ التَّصْنِيفَيْنِ^(٣).

وَفِي تَقْدِيمِ بَنِي آدَمَ: تَنْبِيهُ عَلَى أَنَّهُمْ [١/١٧٥ ط/م] أَفْضَلُ مِنَ الْمَلَائِكَةِ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ عِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ؛ خِلَافًا لِلْمُعْتَزَلَةِ، وَفِيهِ بَحْثٌ مَوْضِعُهُ فِي الْكَلَامِ^(٤).

وَالْأَصْلُ: أَنَّ السَّلَامَ لَمَّا كَانَ قُرْبَةً مِنْ وَجْهِ؛ لَمْ يَكُنْ بُدُّ مِنَ النِّيَّةِ، وَإِنَّمَا يَنْوِي مَنْ يُخَاطَبُهُ حَتَّى لَا يَصِيرَ سَلَامُهُ عِبْتًا، وَذَلِكَ أَنَّهُ فَارَقَهُمْ بِمُنَاجَاةِ رَبِّهِ وَغَابَ عَنِ الْبَشَرِ، فَإِذَا فَرَّغَ عَنِ الْمُنَاجَاةِ، وَكَانَ هَذَا أَوَانَ تَجْدِيدِ الْعَهْدِ مَعَهُمْ؛ كَمُسَافِرٍ يَقْدُمُ مِنْ سَفَرٍ فَيُسَلِّمُ عَلَى مَنْ يَحْضُرُهُ. هَكَذَا قَالَ فَخْرُ الْإِسْلَامِ فِي «شَرْحِ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ»^(٥).

ثُمَّ قَالَ فِيهِ: وَمَسْأَلَةُ هَذَا «الْكِتَابِ» فِي الْقَوْمِ، وَكَذَلِكَ مَسْأَلَةُ «الْأَصْلِ»، وَأَمَّا

(١) ينظر: «الأصل / المعروف بالمبسوط» لمحمد بن الحسن [١٠/١].

(٢) ينظر: «الجامع الصغير / مع شرحه النافع الكبير» [ص / ١٠٥].

(٣) قال الكاساني: فمن مشايخنا: من ظن أن في المسألة روايتين في رواية «كتاب الصلاة» يقدم الحفظ في النية؛ لأن السلام خطاب فيبدأ بالنية الأقرب فالأقرب وهم الحفظ ثم الرجال ثم النساء.

وفي رواية «الجامع الصغير» يقدم البشر في النية استدلالاً بالسلام في التشهد.... والكلام كله معطوف بعضه على بعض بحرف الواو، وأنه لا يوجب الترتيب. ينظر: بدائع الصنائع (١/١٠٠)،

والبنية شرح الهداية (٢/٢٨٥).

(٤) ينظر: «الفصل في الملل والأهواء والنحل» لابن حزم [١٤/٥]. و«لوامع الأنوار البهية» للسفاريني [٣٩٨/٢].

(٥) ينظر: شرح الجامع الصغير للبزدوي - (ق ٤٧/ب) [مخطوط بمعهد المخطوطات - تحت رقم ٧٦ فقه حنفى].

وَكَذَلِكَ فِي الثَّانِيَةِ ؛ لِأَنَّ الْأَعْمَالَ بِالنِّيَّاتِ ، وَلَا يَنْوِي النِّسَاءَ فِي زَمَانِنَا وَلَا مَنْ لَا شَرِكَةَ لَهُ فِي صَلَاتِهِ ، هُوَ الصَّحِيحُ ؛ لِأَنَّ الْخِطَابَ حَظُّ الْحَاضِرِينَ ، وَلَا بُدَّ لِلْمُقْتَدِي مِنْ نِيَّةٍ إِمَامِهِ .

غاية البيان

الْمُنْفَرِدُ ؛ فَلَا نَصَّ فِيهِ .

وَالصَّوَابُ : أَنَّهُ لَا يَنْوِي إِلَّا الْحَقْفَةَ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَصِحُّ خِطَابُ الْغَائِبِ ، وَإِنَّمَا يُسَلَّمُ عَلَى مَنْ يَعُودُ إِلَيْهِ مِنْ صَلَاتِهِ ؛ وَهُمْ الْحُضُورُ .

قوله : (وَكَذَلِكَ فِي الثَّانِيَةِ) ، أي : يَنْوِي فِي التَّسْلِيمَةِ الثَّانِيَةِ أَيْضًا ، وَعَنْ صَدْرِ الْإِسْلَامِ هَذَا شَيْءٌ تَرَكَهُ جَمِيعُ النَّاسِ ؛ لِأَنَّهُ قَلِمًا يَنْوِي أَحَدٌ شَيْئًا ، وَهَذَا حَقٌّ ؛ لِأَنَّ النِّيَّةَ فِي السَّلَامِ صَارَتْ كَالشَّرِيعَةِ الْمَنْسُوخَةِ ، وَلِهَذَا لَوْ سَأَلْتَ أَلُوفَ أَلُوفٍ مِنَ النَّاسِ : أَيُّشَ ^(١) نَوَيْتَ بِسَلَامِكَ ؟ لَا يَكَادُ يُجِيبُ أَحَدٌ مِنْهُمْ بِمَا فِيهِ طَائِلٌ ؛ إِلَّا الْفُقَهَاءُ . وَفِيهِ نَظَرٌ ^(٢) .

قوله : (وَلَا يَنْوِي النِّسَاءَ فِي زَمَانِنَا) .

بِعْنِي : هَذَا الَّذِي قُلْنَاهُ مِنْ نِيَّةِ النِّسَاءِ ، كَانَ فِي الزَّمَنِ الْأَوَّلِ ، أَمَّا فِي زَمَانِنَا : فَلَا يَنْوِي النِّسَاءَ ؛ لِأَنَّهُمْ لَا يَحْضُرُونَ الْجَمَاعَةَ ؛ لِفَسَادِ أَهْلِ زَمَانِنَا .

قوله : (وَلَا مَنْ لَا شَرِكَةَ لَهُ فِي صَلَاتِهِ ، هُوَ الصَّحِيحُ) .

وهذا اخْتِرَازٌ [١٧٦/١م] عَمَّا رُوِيَ عَنِ الْحَاكِمِ الْجَلِيلِ ^(٣) : أَنَّهُ يَنْوِي مَنْ

(١) أَيُّشَ : أَصْلُهَا «أَيُّ شَيْءٍ» فَحُذِفَتِ الْيَاءُ الْغَايَةُ مِنْ : «أَيُّ» الِاسْتِفْهَامِيَّةِ ، وَحُذِفَتِ الْهَمْزَةُ مِنْ «شَيْءٍ» بَعْدَ نَقْلِ حَرَكَتِهَا إِلَى السَّاكِنِ قَبْلُهَا ، ثُمَّ أُعْلِلَ إِعْلَالُ كَلِمَةِ : قَاضٍ . يَنْظُرُ : «الطَّرَازُ الْأَوَّلُ وَالْكَتَاظُ لِمَا عَلَيْهِ مِنْ لُغَةِ الْعَرَبِ الْمَعْرُوفِ» لِابْنِ مَعْصُومٍ الْمَدِينِيِّ [١١٩/١] .

(٢) وَقَعَ فِي الْأَصْلِ : «وَفِيهِمْ نَظَرٌ» ، وَالْمَثْبُوتُ مِنْ : «ت» ، وَ«م» ، وَ«ز» ، وَ«و» ، وَ«ف» .

(٣) هُوَ : مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ أَحْمَدَ ، أَبُو الْفَضْلِ الْمُرُوزِيِّ السَّلْمِيُّ الْبَلْخِيُّ ، الشَّهِيرُ بِ«الْحَاكِمِ الشَّهِيدِ» .

تَقَدَّمَ تَرْجُمَتُهُ .

فَإِنْ كَانَ الْإِمَامُ فِي الْجَانِبِ الْأَيْمَنِ ، أَوْ الْأَيْسَرِ ؛ نَوَاهُ فِيهِمْ .
وَإِنْ كَانَ بِحِذَائِهِ نَوَاهُ فِي الْأُولَى عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ رحمته الله ؛ تَرْجِيحًا لِجَانِبِ
الْيَمِينِ ، وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ وَهُوَ رِوَايَةٌ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ نَوَاهُ فِيهِمَا ^(١) ؛ لِأَنَّهُ ذُو حَظٍّ مِنَ
الْجَانِبَيْنِ . [٢٣/٥]

وَالْمُنْفَرِدُ يَنْوِي الْحَفَظَةَ لَا غَيْرَ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مَعَهُ سِوَاهُمْ ، وَالْإِمَامُ يَنْوِي
بِالتَّسْلِيمَتَيْنِ هُوَ الصَّحِيحُ .

غاية البيان

يُشَارِكُهُ ، وَمَنْ لَا يُشَارِكُهُ فِي صَلَاتِهِ ^(٢) .

[٧٣/١] قَوْلُهُ : (نَوَاهُ فِيهِمْ) ، أَيُّ : نَوَى الْمُقْتَدِي إِمَامَهُ ، فِي جُمْلَةِ الْقَوْمِ الَّذِينَ
فِي الْجَانِبِ الْأَيْمَنِ أَوْ الْأَيْسَرِ .

وَإِنْ كَانَ الْإِمَامُ بِحِذَائِهِ ؛ لَمْ يَذْكُرْ فِي «الْجَامِعِ الصَّغِيرِ» .

وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ يَنْوِي مِنَ الْجَانِبِ الْأَيْمَنِ ؛ تَرْجِيحًا لَهُ .

وَرَوَى الْحَسَنُ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ : أَنَّهُ يَنْوِي فِيهِمَا جَمِيعًا ؛ حَتَّى يَكُونَ جَمْعًا
بَيْنَهُمَا ^(٣) . كَذَا ذَكَرَ الصَّدْرُ الشَّهِيدُ ^(٤) .

قَوْلُهُ : (وَالْإِمَامُ يَنْوِي بِالتَّسْلِيمَتَيْنِ هُوَ الصَّحِيحُ) اخْتِرَازٌ عَمَّا قَالَ بَعْضُهُمْ
فِي «الْجَامِعِ الصَّغِيرِ» : إِنَّهُ يَنْوِي بِالتَّسْلِيمَةِ الْأُولَى .

وَقَالَ بَعْضُ مَشَائِخِنَا ^(٥) : إِنَّ الْإِمَامَ لَا يَنْوِي أَصْلًا ؛ لِأَنَّهُ يَجْهَرُ بِالتَّسْلِيمَةِ ،

(١) فِي نَسْخِ غَايَةِ الْبَيَانِ : «فِيهِمْ» .

(٢) يَنْظُرُ : «الْمَبْسُوطُ» السَّرْحَسِيُّ [٣١/١] .

(٣) وَقَعَ فِي الْأَصْلِ : «يَنْوِي فِيهِمَا جَمِيعًا بَيْنَهُمَا» ، وَالْمَثْبُوتُ مِنْ : «ت» ، «و» ، «م» ،
و«ز» ، «و» ، «و» ، «ف» .

(٤) يَنْظُرُ : «شرح الجامع الصغير» للصدر الشهيد [ص ١٤٦] ، الْمَبْسُوطُ لِلْسَّرْحَسِيِّ [٣١/١] .

(٥) وَهُوَ أَبُو الْيَسْرِ . يَنْظُرُ : «الْبَهْيَةُ شَرْحُ الْهُدَايَةِ» [٢٨٧/٢] ، «الْبَحْرُ الرَّائِقُ» [٣٥٢/١] ، «حَاشِيَةٌ =

وَلَا يَنْوِي فِي الْمَلَائِكَةِ عَدَدًا مَحْضُورًا ؛ لِأَنَّ الْأَخْبَارَ فِي عَدَدِهِمْ قَدْ اخْتَلَفَتْ ،

غاية البيان

وإنه فوق النية ، وهذا ضعيف عندي ؛ لأن الجهر لإعلام الخروج عن الصلاة ، فأما النية فلئلا يصير سلامه عبثا ؛ لأن الأعمال بالنيات ؛ فلا جرم ينوي الإمام كما ينوي المقتدي .

قوله : (وَلَا يَنْوِي فِي الْمَلَائِكَةِ عَدَدًا مَحْضُورًا ؛ لِأَنَّ الْأَخْبَارَ فِي عَدَدِهِمْ قَدْ اخْتَلَفَتْ) .

قَالَ بَعْضُ مَشَايخِنَا : يَنْوِي كِرَامًا كَاتِبِينَ .

وَقَالَ بَعْضُهُمْ : يَنْوِي جَمِيعَ مَنْ مَعَهُ مِنَ الْمَلَائِكَةِ ، وَالْأَوَّلُ أَحْسَنُ عِنْدِي ؛ لِمُوَافَقَةِ مَا فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى .

وبيان الاختلاف في عددهم : عن ابن جريج^(١) : هُمَا مَلَكَانِ ، أَحَدُهُمَا عَنْ يَمِينِهِ ، وَالْآخَرُ عَنْ يَسَارِهِ ، فَالَّذِي يَكْتُبُ عَنْ يَمِينِهِ ؛ يَكْتُبُ بِغَيْرِ شَهَادَةِ صَاحِبِهِ ، وَالَّذِي عَنْ يَسَارِهِ ؛ لَا يَكْتُبُ إِلَّا بِشَهَادَةِ مَنْ صَاحِبِهِ إِنْ قَعَدَ [١/١٣٦ ط/م] فَأَحَدُهُمَا عَنْ يَمِينِهِ ، وَالْآخَرُ عَنْ شِمَالِهِ ، وَإِنْ مَشَى فَأَحَدُهُمَا أَمَامَهُ ، وَالْآخَرُ خَلْفَهُ ، وَإِنْ نَامَ فَأَحَدُهُمَا عِنْدَ رَأْسِهِ ، وَالْآخَرُ عِنْدَ رِجْلَيْهِ^(٢) .

وَقَالَ بَعْضُهُمْ : هُمْ أَرْبَعَةٌ : اِثْنَانِ بِاللَّيْلِ ، وَاثْنَانِ بِالنَّهَارِ .

وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ : هُمْ خَمْسَةٌ : اِثْنَانِ بِاللَّيْلِ وَاثْنَانِ بِالنَّهَارِ ، وَالْخَامِسُ

= ابن عابدين [٥٢٦/١] .

(١) وهو عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج القرشي الأموي ، مولاهم أبو الوليد ، أصله رومي ، روى عن عطاء ، والزهري ، وزيد بن أسلم ، وغيرهم ، وروى عنه : وكيع وابن المبارك وغيرهما ، قال عنه ابن سعد : ثقة كثير الحديث ، وقال المعجلي : ثقة ، توفي سنة ١٥٠ هـ . ينظر : الطبقات الكبرى

٣٧/٦ ، تذكرة الحفاظ ١/١٦٩

(٢) أخرجه أبو الشيخ في العظمة (رقم ٥٩١) .

فَأَشْبَهَ الْإِيمَانَ بِالْأَنْبِيَاءِ

﴿ غَايَةُ الْبَيَانِ ﴾

لَا يُفَارِقُهُ لَيْلًا وَلَا نَهَارًا^(١).وَقِيلَ: مَعَ كُلِّ مُؤْمِنٍ سِتُونَ مَلَكًا، وَقِيلَ: مِائَةٌ وَسِتُونَ مَلَكًا^(٢).

قَوْلُهُ: (فَأَشْبَهَ الْإِيمَانَ بِالْأَنْبِيَاءِ).

يَعْنِي: أَنَّ الشَّخْصَ يَقُولُ فِي كَلِمَةِ الْإِيمَانِ: آمَنْتُ بِجَمِيعِ الْأَنْبِيَاءِ، أَوَّلَهُمْ آدَمُ، وَآخِرُهُمْ مُحَمَّدٌ، وَلَا يُعَيَّنُ عَدَدًا مَعْلُومًا؛ لِئَلَّا يُلْزَمَ دُخُولُ مَنْ لَمْ يَكُنْ مِنْهُمْ فِيهِمْ، أَوْ خُرُوجُ مَنْ كَانَ مِنْهُمْ عَنْهُمْ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: ﴿وَرُسُلًا قَدْ قَصَصْنَاهُمْ عَلَيْكَ مِنْ قَبْلُ وَرُسُلًا لَمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ﴾ [النساء: ١٦٤]. وَلِأَنَّ فِي نُبُوءَةِ بَعْضِ الْأَنْبِيَاءِ اخْتِلَافًا؛ كَمَا فِي ذِي الْقَرْنَيْنِ وَلُقْمَانَ. قِيلَ: هُمَا نَبِيَّانِ، وَأَكْثَرُهُمْ عَلَى أَنَّهُمَا لَيْسَا بِنَبِيِّينِ، وَلُقْمَانُ: حَكِيمٌ، وَذُو الْقَرْنَيْنِ: مَلِكٌ صَالِحٌ.

وَقِيلَ: عَدَدُ الْأَنْبِيَاءِ: مِائَةٌ وَأَرْبَعَةٌ وَعِشْرُونَ أَلْفًا، وَذَكَرَ فِي «الْكَشَافِ»^(٣) فِي سُورَةِ الْحَجِّ: «وَعَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الْأَنْبِيَاءِ؛ فَقَالَ: «مِائَةُ أَلْفٍ وَأَرْبَعَةٌ وَعِشْرُونَ أَلْفًا». قِيلَ: فَكَمْ الرُّسُلُ مِنْهُمْ؟ قَالَ: «ثَلَاثُ مِئَةٍ وَثَلَاثَةُ عَشَرَ جَمًّا غَفِيرًا»^(٤). وَالْقَوْلُ الْأَوَّلُ أَسْلَمُ.

(١) أَخْرَجَهُ أَبُو الشَّيْخِ فِي الْعِظْمَةِ (رَقْم ٥٩١).

(٢) يَنْظُرُ: «بَحْرُ الْعُلُومِ» لِلْسَمَرْقَنْدِيِّ [٤٥٥/١]، «الْبَحْرُ الْمَحِيطُ» لِأَبِي حَيَّانٍ [٥٣٩/٤]، «الْبَنَاءُ» شَرْحُ الْهَدَايَةِ [٢٨٧/٢].

(٣) يَنْظُرُ: «الْكَشَافُ» لِلزَّمْخَشَرِيِّ [١٦٤/٣].

(٤) أَخْرَجَهُ: أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» [٢٦٥/٥]، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمَعْجَمِ الْكَبِيرِ» [٧٨٧١/٨]، وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «تَفْسِيرِهِ» [١٨٢/١]، مِنْ حَدِيثِ أَبِي أَمَامَةَ ؓ قَالَ: «قُلْتُ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ كَمْ الْأَنْبِيَاءُ؟ قَالَ: «مِئَةُ أَلْفٍ وَأَرْبَعَةٌ وَعِشْرُونَ أَلْفًا الرُّسُلُ مِنْ ذَلِكَ ثَلَاثُ مِئَةٍ وَخَمْسَةٌ عَشَرَ جَمًّا غَفِيرًا».

قَالَ الْهَيْثَمِيُّ: «رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالطَّبْرَانِيُّ فِي الْكَبِيرِ، وَمِدَارُهُ عَلَى عَلِيِّ بْنِ يَزِيدٍ، وَهُوَ ضَعِيفٌ». يَنْظُرُ: «مَجْمَعُ الزَّوَائِدِ» لِلْهَيْثَمِيِّ [١٥٩/١].

ثُمَّ إِصَابَةُ لَفْظَةِ السَّلَامِ وَاجِبَةٌ عِنْدَنَا وَلَيْسَتْ بِفَرْضٍ، خِلَافًا لِلشَّافِعِيِّ ❦ هُوَ يَتَمَسَّكُ بِقَوْلِهِ ❦: «تَحْرِيمُهَا التَّكْبِيرُ وَتَحْلِيلُهَا التَّسْلِيمُ».

وَلَنَا: مَا رَوَيْنَا مِنْ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ ❦، وَالتَّخْيِيرُ يُنَافِي الْفَرْضِيَّةَ وَالْوُجُوبَ، إِلَّا أَنَّا أَثْبَتْنَا الْوُجُوبَ بِمَا رَوَاهُ؛ اخْتِيَاطًا، وَبِمِثْلِهِ لَا تَثْبُتُ الْفَرْضِيَّةُ.

❦ غَايَةُ الْبَيَانِ ❦

قَوْلُهُ: (هُوَ يَتَمَسَّكُ بِقَوْلِهِ ❦). تَمَامُ الْحَدِيثِ: قَوْلُهُ ❦: «مِفْتَاحُ الصَّلَاةِ الطُّهُورُ، وَتَحْرِيمُهَا التَّكْبِيرُ، وَتَحْلِيلُهَا التَّسْلِيمُ»^(١).

بَيَانُهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَعَلَ [١٧٧/١م] التَّحْلِيلَ السَّلَامَ لَا غَيْرَهُ؛ فَيَكُونُ إِصَابَةُ لَفْظِهِ فَرْضًا.

وَلَنَا: حَدِيثُ ابْنِ مَسْعُودٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا عَلَّمَهُ التَّشَهُّدَ قَالَ لَهُ: «إِذَا قُلْتَ هَذَا، أَوْ فَعَلْتَ هَذَا فَقَدْ تَمَّتْ صَلَاتُكَ، فَإِنْ شِئْتَ أَنْ تَقُومَ فَقُمْ وَإِنْ شِئْتَ أَنْ تَقْعُدَ فَاقْعُدْ»^(٢). وَالتَّخْيِيرُ يُنَافِي الْفَرْضِيَّةَ^(٣).

وَرُوي: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى الظُّهْرَ خَمْسًا»^(٤).

= قلنا: وأخرجه ابن حبان في «صحيحه» [رقم/ ٣٦١]، والطبراني في «مسند الشاميين» [٣/رقم/ ١٩٧٩]، ومن طريقه أبو نعيم في «الحلية» [١٦٦/١ - ١٦٧]، من حديث أبي ذر ❦ قال: «قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَمْ الْأَنْبِيَاءُ؟ قَالَ: «مِئَةُ أَلْفٍ وَعِشْرُونَ أَلْفًا» قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَمْ الرُّسُلُ مِنْ ذَلِكَ؟ قَالَ: «ثَلَاثٌ مِئَةٌ وَثَلَاثَةٌ عَشْرٌ جَمًّا غَفِيرًا».

قال ابن كثير: «هو حديثٌ غريبٌ جدًا». ينظر: «إرشاد الفقيه إلى معرفة أدلة التنبيه» لابن كثير [٣٣٦/٢].

(١) مضى تخريجه.

(٢) مضى تخريجه.

(٣) أي: بين القيام والقعود. كذا جاء في حاشية: «م».

(٤) أخرجه: البخاري في أبواب القبلة/ باب ما جاء في القبلة ومن لا يرى الإعادة على من سها فصلى إلى غير القبلة [رقم/ ٣٩٦]، ومسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة/ باب السهو في الصلاة والسجود له [رقم/ ٥٧٢]، من حديث ابن مسعود ❦ به.

﴿ غاية البيان ﴾

وَلَمْ يُرَوْ أَنَّهُ أَعَادَهَا ، فَلَوْ كَانَ تَرْكُ السَّلَامِ مُفْسِدًا وَإِصَابَتُهُ فَرَضًا ؛ لَأَعَادَهَا .

وفي الحديث الذي رواه: دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ التَّحْلِيلَ يَقَعُ بِالسَّلَامِ ، وَلَيْسَ فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ التَّحْلِيلَ لَا يَقَعُ بِغَيْرِهِ ، فَمَنْ ادَّعَى ذَلِكَ فَعَلَيْهِ الدَّلِيلُ ، فَتَحْنُ نَمْنَعُهُ [٧٤/١] ، وَإِنَّمَا قُلْنَا بِوَجوبِ إِصَابَةِ لَفْظِ السَّلَامِ ؛ لِمَوَاطِبَةِ النَّبِيِّ ﷺ ، وَالْوَجوبُ لَا يَقْتَضِي الْقَرَضِيَّةَ عِنْدَنَا .



فصل في القراءة

قَالَ: وَيَجْهَرُ بِالْقِرَاءَةِ فِي الْفَجْرِ، وَالرَّكْعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ مِنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ - إِنْ كَانَ إِمَامًا - وَيُخْفِي فِي الْأُخْرَيْنِ، هَذَا هُوَ ^(١) الْمُتَوَارِثُ.

غاية البيان

فصل في القراءة

لَمَّا فَرَعَ عَنِ بَيَانِ أَرْكَانِ الصَّلَاةِ، وَفَرَائِضِهَا، وَسُنَنِهَا؛ شَرَعَ فِي بَيَانِ الْأَحْكَامِ الَّتِي تَتَعَلَّقُ بِالْقِرَاءَةِ خَاصَّةً، وَهِيَ رَكْنٌ مِنَ الْأَرْكَانِ؛ لَكِنْ قَدَّمَ ذِكْرَ الْجَهْرِ وَالْمُخَافَةِ عَلَى قَدْرِ الْقِرَاءَةِ. وَإِنْ كَانَ مِنْ حَقِّ الْكَلَامِ أَنْ يُعْكَسَ؛ لِمَا أَنَّ تِلْكَ الْهَيْئَةَ وَاجِبَةٌ، وَقَدَرُ أَرْبَعِينَ آيَةً أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ مُسْتَحَبٌّ، فَالْأَوَّلُ أَقْوَى ^(٢)؛ فَصَارَ بِالتَّقْدِيمِ أَوْلَى.

قَوْلُهُ: (هَذَا هُوَ الْمُتَوَارِثُ)، أَيِ: الْمَنْقُولُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَالصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ؛ بِطَرِيقِ الْفِعْلِ.

وَفِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَهَرَ فِي الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ وَالْفَجْرِ، وَلَمْ يَجْهَرْ فِي الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ» ^(٣).

وَفِي «سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ»: بِإِسْنَادِهِ [١٧٧/١م] إِلَى أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ قَالَ: «فِي كُلِّ صَلَاةٍ

(١) أشار بعده في حاشية الأصل أنه بعده في نسخة: «خ: المأثور».

(٢) أي: الواجب أقوى من المستحب. كذا جاء في حاشية: «م». و«ت».

(٣) لم نجده بهذا اللفظ بعد التتبع من حديث أبي هريرة ولا غيره، لكن: ورد معناه في حديث أنس في إمامة جبرائيل في المواقيت والإسرار في الظهر والعصر والثالثة من المغرب والأخرتين من العشاء. أخرجه الدارقطني [٤٨٩/١]، وله شواهد مرسله أيضاً. ينظر: «نصب الراية» للزيلعي [١/٢]، و«الدراية في تخريج أحاديث الهداية» لابن حجر [١٦٠/١].

وَأِنْ كَانَ مُتَفَرِّدًا ؛ فَهُوَ مُخَيَّرٌ ، إِنْ شَاءَ جَهَرَ وَأَسْمَعَ نَفْسَهُ ؛ لِأَنَّهُ إِمَامٌ فِي حَقِّ نَفْسِهِ .

وَأِنْ شَاءَ خَافَتْ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ خَلْفَهُ مَنْ يَسْمَعُهُ ، وَالْأَفْضَلُ هُوَ الْجَهْرُ ؛ لِيَكُونَ الْأَدَاءُ عَلَى هَيْئَةِ الْجَمَاعَةِ .

﴿ غاية البيان ﴾

يُقْرَأُ ، فَمَا أَسْمَعَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَسْمَعْنَاكُمْ ، وَمَا أَخْفَى عَلَيْنَا أَخْفَيْنَا عَلَيْكُمْ ^(١) .
قوله : (إِنْ شَاءَ جَهَرَ وَأَسْمَعَ نَفْسَهُ) .

لَا يُقَالُ : إِذَا جَهَرَ لَا بُدَّ مِنْ أَنْ يُسْمَعَ نَفْسَهُ ؛ فَمَا فَائِدَةُ ذِكْرِهِ ؟

لَأَنَّا نَقُولُ : فَائِدَتُهُ بَيَانُ قَدْرِ الْجَهْرِ . يَعْنِي : جَهَرَ بِهَذَا الْقَدْرِ وَلَا يَزِيدُ عَلَيْهِ ، وَيجوزُ أَنْ تَكُونَ فَائِدَتُهُ نَفْيًا لَشُبْهَةِ قَائِلٍ : إِنَّ الْمَقْصُودَ مِنَ الْجَهْرِ الْإِسْمَاعُ ، وَلَيْسَ مَعَهُ أَحَدٌ فَلَا يَجْهَرُ ، فَقَالَ : (جَهَرَ وَأَسْمَعَ نَفْسَهُ ؛ لِأَنَّهُ إِمَامٌ فِي حَقِّ نَفْسِهِ) ؛ لِأَنَّ الْإِمَامَ يَقْرَأُ ؛ فَكَذَا هَذَا ، وَالْإِمَامُ لَيْسَ بِمُقْتَدٍ بغيره ؛ وَهَذَا كَذَلِكَ .

قوله : (وَأِنْ شَاءَ خَافَتْ) ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ خَلْفَهُ مَنْ يَسْمَعُهُ ، فَإِذَا لَمْ يَكُنْ خَلْفَهُ أَحَدٌ ؛ فَلَا حَاجَةَ إِلَى إِسْمَاعِ نَفْسِهِ أَيْضًا .

وَذَلِكَ لِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ : « كَانَتْ صَلَاةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِاللَّيْلِ يَرْفَعُ طَوْرًا ، وَيَخْفِضُ طَوْرًا » ^(٢) .

(١) أخرجه : البخاري في كتاب صفة الصلاة / باب القراءة في الفجر [رقم / ٧٣٨] ، ومسلم في كتاب الصلاة / باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة وإنه إذا لم يحسن الفاتحة ولا أمكنه تعملها قرأ ما تيسر له من غيرها [رقم / ٣٩٦] ، وأبو داود في أبواب تفریع استفتاح الصلاة / باب ما جاء في القراءة في الظهر [رقم / ٧٩٧] ، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

(٢) أخرجه : أبو داود في [رقم / ١٣٢٨] ، وابن أبي شيبة [رقم / ٣٦٨١] ، وابن خزيمة في «صحيحه» [رقم / ١١٥٩] ، والحاكم في «المستدرک» [٤٥٤ / ١] ، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

قال الحاكم : « هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه » .

وَيُخْفِيهَا الْإِمَامُ فِي الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ ، وَإِنْ كَانَ بِعَرَفَةٍ ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ : «صَلَاةُ النَّهَارِ

﴿ نهاية البيان ﴾

وعن ابن مسعود: «ما خَافَتْ مَنْ أَسْمَعَ نَفْسَهُ»^(١).

وقال أصحابنا: لا بُدَّ أَنْ يَحْرِّكَ لِسَانَهُ بِالْقِرَاءَةِ ، فَإِنْ لَمْ يُحْرِّكْ لِسَانَهُ بِالْقِرَاءَةِ ؛ فَكَأَنَّهُ لَمْ يَقْرَأْ^(٢).

قوله: (وَيُخْفِيهَا الْإِمَامُ فِي الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ وَإِنْ كَانَ بِعَرَفَةٍ). و(إِنْ) لِلْوَضَلِ.

وفي «سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ»: بِإِسْنَادِهِ إِلَى أَبِي مَعْمَرٍ^(٣) ، أَنَّهُ قَالَ: قُلْنَا لِحَبَابٍ: هَلْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ فِي الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ؟ قَالَ: نَعَمْ، قُلْنَا: بِمَ كُنْتُمْ تَعْرِفُونَ؟ قَالَ: بِأَضْطِرَابِ لِحْيَتِهِ^(٤).

وفي عَرَفَةٍ: خِلَافُ مَالِكٍ ؛ فَإِنَّ عِنْدَهُ: يَجْهَرُ بِهَا بِعَرَفَةٍ^(٥).

وَالْحُجَّةُ عَلَيْهِ مَا رَوَيْنَا: وَهُوَ قَوْلُهُ: «صَلَاةُ النَّهَارِ [١٧٨/١م] عَجَمَاءُ»^(٦).

= وقال النووي: «رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ». ينظر: «خلاصة الأحكام» للنووي [٣٩٢/١].

(١) أخرجه: عبد الرزاق في مصنفه. كتاب الصلاة. باب ترديد الآية في الصلاة وباب قراءة النهار ٤٩٣/٢ حديث (رقم ٤٢٠٣).

(٢) ينظر: «البحر الرائق» [٣٥١/١] ، «حاشية الطحاوي» [١٨٢/١].

(٣) أبو معمر عبد الله بن سَعْبَةَ الْأَزْدِيّ. يَرْوِي عَنْ عُمَرَ وَابْنِ مَسْعُودٍ وَحَبَابٍ ، رَوَى عَنْهُ مُجَاهِدٌ وَإِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ وَعُمَارَةُ بْنُ عُمَيْرٍ. ذكره مسلم. كذا جاء في حاشية: «و». و«م». وينظر: «الكنز والأسماء» لمسلم [٧٩٠/٢].

(٤) أخرجه: البخاري في كتاب صفة الصلاة/ باب القراءة في الظهر [رقم ٧٢٦] ، وأبو داود في أبواب تفريع استفتاح الصلاة/ باب ما جاء في القراءة في الظهر [رقم ٨٠١] ، وابن ماجه في كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها/ باب القراءة في الظهر والعصر [رقم ٨٢٦] ، وأحمد في «المسند» [١٠٩/٥] ، من حديث حَبَابِ بْنِ الْأَرْتِ ﷺ به.

(٥) مذهب مالك: أَنَّهُ لَا يَجْهَرُ الْإِمَامُ بِالْقِرَاءَةِ بِعَرَفَةٍ فِي الظُّهْرِ وَلَا فِي الْعَصْرِ. ينظر: «المدونة» لسحنون [٢٤٩/١]. و«الكافي في فقه أهل المدينة» لابن عبد البر [٣٧٢/١].

(٦) قال النووي: «قال الدارقطني وغيره من الحفاظ: هذا ليس من كلام النبي ﷺ يَرْوَى عَنْهُ ، وَإِنَّمَا هُوَ

﴿ غاية البيان ﴾

وجعل في «الغريبتين»^(١) قوله: «صلاة النهار عجماء»^(٢) من كلام الحسن البصري^(٣)، وكذا في «الفائق»^(٤) الزمخشري.

وأصحابنا ملأوا كتبهم بأنه من حديث النبي ﷺ، ولم يُسندوا، وكان الحق ما في «الغريبتين» و«الفائق»، إلا أن الحسن لما كان من قرن العدول، وممن أدرك أكابر الصحابة؛ جعلوا كلامه كالمسموع من الرسول ﷺ؛ لتأييده بحديث أبي هريرة: «ما أسمعنا رسول الله ﷺ أسمعناكم، وما أخفى علينا أخفى عليكم»^(٥). وهذا لأن نقل الحديث بالمعنى جائز عندنا^(٦).

- قول بعض الفقهاء: وقال الشيخ أبو حامد: «سألت عنه أبا الحسن الدارقطني فقال: لا أعرفه عن النبي ﷺ صحيحاً ولا فاسداً».

وقال النووي في مكان آخر: «باطل لا أصل له». وحكاه عنه ابن التركماني في تخريجه. ينظر: «خلاصة الأحكام» للنووي [٣٩٤/١]، و«المجموع شرح المذهب» له [٤٦/٣]، و«التبیه على أحاديث الهداية والخلاصة» لابن التركماني [ق ١٠/١] مخطوط المكتبة الوطنية بباريس / (رقم الحفظ: ٩٢٤)، و«نصب الراية» للزيلعي [٢/١].

(١) ينظر: «الغريبتين في القرآن والحديث» لأبي عبيد الهروي [١٢٣٤/٤].

(٢) وذكره عبد الرزاق في: «مصنفه» من كلام مجاهد وأبي عبيدة. كذا جاء في حاشية: «ت». وينظر: «مصنف عبد الرزاق» [٤٩٣/٢].

(٣) أخرجه: ابن أبي شيبة [رقم / ٣٦٦٤]، وعبد الرزاق في «مصنفه» [رقم / ٤١٩٩]، عن الحسن البصري رحمه الله به.

(٤) ينظر: «الفائق في غريب الحديث والأثر» للزمخشري [٣٩٥/٢].

(٥) مضى تخريجه.

(٦) قال ابن الساعاتي: الأكثرون: إن كان عارفاً بمواقع الألفاظ واختلافها جاز، والأولى الأداء بصورته إن أمكن، وإلا لم يجز.

وعن ابن سيرين وأبي بكر الرازي: وجوب نقل اللفظ. وقيل: إن كان بلفظ مرادف جاز، وإلا فلا. وفجر الإسلام: إن كان محكماً جاز للعالم باللغة نقله، أو محتملاً للمجاز أو المخصوص قللمجهد.

عَجَمَاءُ» أَي: لَيْسَتْ فِيهَا قِرَاءَةُ مَسْمُوعَةٍ، وَفِي عَرَفَةٍ خِلَافٍ مَالِكٍ رضي الله عنه،
وَالْحُجَّةُ عَلَيْهِ مَا رَوَيْنَاهُ.

وَيَجْهَرُ فِي الْجُمُعَةِ، وَالْعِيدَيْنِ؛ لَوُرُودِ النَّقْلِ الْمُسْتَفِيزِ بِالْجَهْرِ، وَفِي
التَّطَوُّعِ بِالنَّهَارِ يُخَافُتُ، وَفِي اللَّيْلِ يَتَخَيَّرُ؛ اِعْتِبَارًا بِالْفَرْدِ فِي حَقِّ الْمُتَفَرِّدِ،
وَهَذَا؛ لِأَنَّهُ مُكْمَلٌ لَهُ فَيَكُونُ تَبَعًا.

❦ غاية البيان ❦

قَوْلُهُ: (عَجَمَاءُ)، قَالَ فِي «الغَرِيبِينَ»: «مَعْنَاهُ: لَا تُسْمَعُ فِيهَا قِرَاءَةٌ»^(١).

قَوْلُهُ: (لَوُرُودِ النَّقْلِ الْمُسْتَفِيزِ).

وَهُوَ مَا رَوَى أَبُو حَنِيفَةَ فِي «مُسْنَدِهِ»: عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ الْمُتَشِيرِ، عَنْ
أَبِيهِ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ سَالِمٍ، عَنِ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقْرَأُ فِي الْجُمُعَةِ
بِـ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ [الأعلى: ١]، وَ﴿هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْعَاشِيَةِ﴾ [الفاشية: ١]^(٢)،
فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ يَجْهَرُ حَتَّى أَسْمَعَ قِرَاءَتَهُ.

قَالَ فِي «الصَّحَاحِ»: «اسْتِفَاضَ؛ أَي: شَاعَ، وَهُوَ حَدِيثٌ مُسْتَفِيزٌ؛ أَي:
مُسْتَشِيرٌ»^(٣).

= وَلَا رَخْصَةَ فِي غَيْرِهِمَا مِنْ مُشْكَلٍ أَوْ مُشْتَرَكٍ وَمُتَشَابِهٍ لَعَدَمِ الْفَهْمِ. يَنْظُرُ: «نَهَايَةُ الْوُصُولِ إِلَى عِلْمِ
الْأَصُولِ» [٣٦١/١]، «الرَّدُّودُ وَالنَّقُودُ شَرْحُ مُخْتَصَرِ ابْنِ الْحَاجِبِ» لِلْبَابِرِيِّ الْحَنْفِيِّ [٧١٥/١].

(١) يَنْظُرُ: «الغَرِيبِينَ فِي الْقُرْآنِ وَالْحَدِيثِ» لِأَبِي عُبَيْدٍ الْهَرَوِيِّ [١٢٣٤/٤].

(٢) أَخْرَجَهُ: مُسْلِمٌ فِي كِتَابِ الْجُمُعَةِ/بَابِ مَا يَقْرَأُ فِي صَلَاةِ الْجُمُعَةِ [رقم/٨٧٨]، وَأَبُو دَاوُدَ فِي تَفْرِيعِ
أَبْوَابِ الْجُمُعَةِ/بَابِ مَا يَقْرَأُ بِهِ فِي الْجُمُعَةِ [رقم/١١٢٢]، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي أَبْوَابِ الْعِيدَيْنِ عَنْ رَسُولِ
اللَّهِ ﷺ/بَابِ مَا جَاءَ فِي الْقِرَاءَةِ فِي الْعِيدَيْنِ [رقم/٥٣٣]، وَالنَّسَائِيُّ فِي كِتَابِ الْجُمُعَةِ/الْقِرَاءَةُ فِي
صَلَاةِ الْجُمُعَةِ بِسَبْحِ اسْمِ رَبِّكَ الْأَعْلَى وَهَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْغَاشِيَةِ [رقم/١٤٢٣]، وَابْنُ مَاجَةَ فِي
كِتَابِ إِقَامَةِ الصَّلَاةِ وَالسُّنَّةِ فِيهَا/بَابِ مَا جَاءَ فِي الْقِرَاءَةِ فِي الصَّلَاةِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ [رقم/١١١٩]، مِنْ
حَدِيثِ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ رضي الله عنه بِهِ.

(٣) يَنْظُرُ: «الصَّحَاحُ فِي اللُّغَةِ» لِلْجَوْهَرِيِّ [١٠٩٩/٣/مادة: فيض].

وَمَنْ فَاتَتْهُ^(١) الْعِشَاءُ فَصَلَّاهَا^(٢) بَعْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ ؛ إِنْ أَمَّ فِيهَا جَهْرًا ، كَمَا
فَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ حِينَ قَضَى الْفَجْرَ غَدَاةَ لَيْلَةِ التَّغْرِيسِ بِجَمَاعَةٍ .

وَإِنْ كَانَ وَحْدَهُ خَافَتْ ، وَلَا يَتَخَيَّرُ هُوَ الصَّحِيحُ ؛ لِأَنَّ الْجَهْرَ يَخْتَصُّ : إِمَّا
بِالْجَمَاعَةِ حَتْمًا ، أَوْ بِالْوَقْتِ فِي حَقِّ الْمُتَفَرِّدِ عَلَى وَجْهِ التَّخْيِيرِ ، وَلَمْ يُوجَدْ
أَحَدُهُمَا .

نهاية البيان

قوله: (وَمَنْ فَاتَتْهُ الْعِشَاءُ [١٧٤/١] فَصَلَّاهَا بَعْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ) .

أي: فاتته صلاة العشاء، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه. (إِنْ أَمَّ فِيهَا جَهْرًا كَمَا فَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ) ، وَذَلِكَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى (غَدَاةَ لَيْلَةِ التَّغْرِيسِ) ،
صَلَاةَ الصُّبْحِ قَضَاءً [١٧٨/١] عَلَى هَيْئَةِ الْأَدَاءِ ، جَهْرًا (بِجَمَاعَةٍ) .

والتَّغْرِيسُ: التَّزُولُ فِي آخِرِ اللَّيْلِ ، وَحَدِيثُ التَّغْرِيسِ ذَكَرَ فِي بَابِ الْأَذَانِ^(٣) .
قوله: (وَإِنْ كَانَ وَحْدَهُ خَافَتْ ، وَلَا يَتَخَيَّرُ هُوَ الصَّحِيحُ) .

يعني: أَنَّ الْمُخَافَةَ حَتْمٌ عَلَيْهِ . أي: واجبٌ ، وَإِنَّمَا قَالَ: (هُوَ الصَّحِيحُ)
احْتِرَازًا عَمَّا ذَكَرَ فخر الإسلام في «شرح الجامع الصغير»: أَنَّ الْمُخَافَةَ لَيْسَتْ
بِحَتْمٍ ، بَلْ لَهُ أَنْ يَجْهَرَ إِنْ شَاءَ ، وَالْجَهْرُ أَفْضَلُ^(٤) .

وبيانُ تعليلِ صاحبِ «الهداية»: أَنَّ الْجَهْرَ سَبَبُهُ إِمَّا الْجَمَاعَةُ ؛ وَذَلِكَ حَتْمٌ ،
وَإِمَّا الْوَقْتُ ؛ وَذَلِكَ فِيهِ خِيَارٌ لِلْمُتَفَرِّدِ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ: الْجَهْرُ وَالْمُخَافَةُ^(٥) ، وَالْمُتَفَرِّدُ

(١) أشار بعده بلحق في حاشية أن بعده في نسخة: «خ: صلاة» .

(٢) رسم بالأصل: «فصلها» .

(٣) مضى تخريجه .

(٤) [شرح الجامع الصغير لليزدوي (ق/٢٨/أ) مخطوط بمعهد المخطوطات - تحت رقم ٧٦ فقه حنفي - اللوحة ، تبين الحقائق ١٢٢/٢] .

(٥) قال في «البحر الرائق»: المتفرد ليس بمخير في الصلاة السرية بل يجب الإخفاء عليه وهو =

وَمَنْ قَرَأَ فِي الْعِشَاءِ فِي الْأُولَيَيْنِ السُّورَةَ، وَلَمْ يَقْرَأْ فَاتِحَةَ الْكِتَابِ؛ لَمْ يُعَدَّ فِي الْأَخْرَيْنِ.

وَمَنْ قَرَأَ الْفَاتِحَةَ وَلَمْ يَزِدْ عَلَيْهَا؛ قَرَأَ فِي الْأَخْرَيْنِ الْفَاتِحَةَ وَالسُّورَةَ وَجَهْرًا.

وَهَذَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ، وَمُحَمَّدٍ عليه السلام. وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ: لَا يَقْضِي وَاحِدَةً

غاية البيان

القاضي لَمْ يَوْجَدْ فِي حَقِّهِ: لَا الْجَمَاعَةَ، وَلَا الْوَقْتَ؛ فَلَا يَجْهَرُ.

وهذا بسبيلٍ مِنَ الْمَنْعِ ^(١) بَأَن يُقَالَ: لَا نُسَلِّمُ أَنَّ الْجَهْرَ يَنْتَفِي بِإِنْتِفَاءِ مَا قَالَ مِنَ السَّبَبِ؛ لِأَنَّ الْحُكْمَ جَازًا أَنْ يَكُونَ مَعْلُولًا بِعِلَلٍ شَتَّى، وَكَيْفَ يُقَالُ مِثْلُ هَذَا وَالْقَضَاءُ يَحْكِي الْقَائِتَ، وَالْمُنْفَرِدُ كَانَ بِسَبِيلٍ مِنَ الْجَهْرِ حَالُ الْأَدَاءِ؛ فَكَذَا حَالُ الْقَضَاءِ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ يُؤَدَّنُ وَيُقِيمُ فِي الْقَضَاءِ كَمَا فِي الْأَدَاءِ ^(٢).

وَالْحَتْمُ ^(٣): مُضْدَرُّ حَتَمْتُ عَلَيْهِ الشَّيْءَ؛ أَيُّ: أَوْجِبْتُ، وَإِرَادَةُ الْوَاجِبِ أَوْ الْوُجُوبِ مِنْهُ مَجَازٌ؛ فَافْهَمْ.

قَوْلُهُ: (وَهَذَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ)، أَيُّ نَقَضَاءِ السُّورَةِ دُونَ قَضَاءِ الْفَاتِحَةِ مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ ^(٤).

= الصحيح؛ لأن الإمام يجب عليه الإخفاء فالمنفرد أولى. [البحر الرائق ٣٥٦/١]

(١) أهني: أن قوله صاحب: «الهداية» ممنوعٌ عندي. كذا جاء في حاشية: «م».

(٢) استدرك عليه العيني بقوله؛ ويمكن أن يجاب عنه بأن ما ذكره المصنف من سبب الجهر ثابت بالإجماع، ولا نص يدل عليها، فجعلها سبباً يكون إثبات سبب بالرأي ابتداءً، وهو يتزعج إلى الشركة في وضع الشرع وهذا باطل، ولعل هذا حمل المصنف على الحكم بكونه حتماً، وهو الصحيح فيكون معنى قوله: (هو الصحيح) يعنى الصحيح دراية لا رواية، فإن أكثر الروايات على الجواز. ينظر: البناية شرح الهداية (٢٩٨/٢)

(٣) إشارة إلى قول صاحب: «الهداية»: «لِأَنَّ الْجَهْرَ يَخْتَصُّ إِمَّا بِالْجَمَاعَةِ حَتْمًا أَوْ بِالْوَقْتِ». ينظر: «الهداية» للمزغيناني [٤٥/١].

(٤) ينظر: «بدائع الصنائع» [٢٤٦/١]، «البحر الرائق» [٣٥٨/١]، «البناية شرح الهداية» [٢٩٨/٢].

﴿ غاية البيان ﴾

وعند أبي يوسف: لا يقضي أصلاً ، لا الفاتحة ولا السورة .

وعن الحسن بن أبي حنيفة: يقضيهما .

وقال عيسى بن أبان ويحيى بن أكتم^(١): ينبغي أن يقضي الفاتحة دون السورة ؛ [١٧٩/١م] لأنها أهم الأمرين .

وجه ما روي عن الحسن: أن الفاتحة واجبة ؛ فتقضى كالسورة .

وجه قول أبي يوسف: أن القضاء صرف ما له إلى ما عليه ، وليس في الشفع الثاني سورة مشروعة ؛ حتى يصرفها إلى ما عليه ؛ إلا أنه لا يصرف الفاتحة المشروعة في الثاني إلى ما عليه ؛ لأنه لو صرفها إلى ما عليه ؛ لا يخلو إما أن يقرأها مرة أو مرتين ، فالأول أداء ، والثاني غير مشروع ؛ لأن تكرار الفاتحة غير مشروع ؛ فلا يقضيهما أيضاً .

(١) وقع في «ت»: «أكتم» . وفي أكثر النسخ: «أكتم» . بالناء المثناة من فوق . والمشهور أنه «أكتم» بالناء المثناة ، لكن قال الزبيدي: «وقد يقال فيه بالناء الفوقية أيضاً ، كما نقله الحفاجي ، وجزم بذلك في شرح «الدرة» وغيره ، والمشهور الأول» . يعني: «أكتم» . ينظر: «تاج العروس» للزبيدي [٣٢٩/٣٣ مادة: كثم] . وقوله قال أبو الوليد ابن الشحنة في «رؤوس المناظر» ، في علم الأوائل والأواخر [ق/٧١/١] مخطوط مكتبة نور عثمانية - تركيا / (رقم الحفظ: ٣٠٧٧) : «أكتم: بالناء المثناة والباء المثناة ، لغتان في عظيم البطن» .

وهو يحيى بن أكتم بن محمد بن قطن التميمي قاضي القضاة ، الفقيه ، العلامة . يتصل نسبه بأكتم ابن صفيي حكيم العرب وكان له رحلة ومعرفة . هو من أئمة الاجتهاد ، وله تصانيف ، منها كتاب: «التنبيه» . (توفي سنة: ٢٤٢ هـ) . ينظر: «سير أعلام النبلاء» للذهبي [٥/١٢] . و«الجواهر المضية» لعبد القادر القرشي [١٤٧/١] . و«رؤوس المناظر» ، في علم الأوائل والأواخر لابن الشحنة [ق/٧١/١] مخطوط مكتبة نور عثمانية - تركيا / (رقم الحفظ: ٣٠٧٧) ، و«المزقة الوفيّة في طبقات الحنفية» للفيروزآبادي [ق/٧٥/ب] مخطوط مكتبة رئيس الكتاب - تركيا / (رقم الحفظ: ٦٧١) .

مِنْهُمَا ؛ لِأَنَّ الْوَاجِبَ إِذَا فَاتَ عَنْ وَقْتِهِ لَا يُقْضَى إِلَّا بِدَلِيلٍ ، وَلَهُمَا ، وَهُوَ الْفَرْقُ
بَيْنَ الْوَجْهَيْنِ : أَنَّ قِرَاءَةَ الْفَاتِحَةِ شُرِعَتْ عَلَى وَجْهِ يَتَرْتَّبُ عَلَيْهَا السُّورَةُ ، فَلَوْ
قَضَاهَا فِي الْأُخْرَيْنِ يَتَرْتَّبُ الْفَاتِحَةُ عَلَى السُّورَةِ ، وَهَذَا خِلَافُ الْمَوْضُوعِ .
بِخِلَافِ [٢/٢٤] مَا إِذَا تَرَكَ السُّورَةَ ؛ لِأَنَّهُ أَمَكَّنَ قَضَاؤُهَا عَلَى الْوَجْهِ الْمَشْرُوعِ .

﴿ غَايَةُ الْبَيَانِ ﴾

وَجْهٌ قَوْلُهُمَا : أَنَّ الْفَاتِحَةَ وَضَمَّ السُّورَةَ إِلَيْهَا فِي الشَّفْعِ الْأَوَّلِ وَاجِبٌ ؛ وَلِهَذَا
يَلْزَمُ سُجُودُ السَّهْوِ بِتَرْكِ إِحْدَاهُمَا سَاهِيًا ، وَالوَاجِبُ يُقْضَى إِذَا فَاتَ بِصَرْفٍ مَا
لِلْمُكَلَّفِ إِلَى مَا عَلَيْهِ ، وَالسُّورَةُ فِي الشَّفْعِ الثَّانِي مَشْرُوعَةٌ نَفْلًا ؛ وَلِهَذَا لَوْ قَرَأَهَا فِيهِ
لَا يَلْزَمُهُ سُجُودُ السَّهْوِ ؛ فَيَقْضِيهَا ، بِخِلَافِ الْفَاتِحَةِ ؛ فَإِنَّهُ إِذَا قَضَاهَا يَلْزَمُ تَغْيِيرُ
الْمَشْرُوعِ ؛ لِأَنَّ الْمَشْرُوعَ أَنْ تَكُونَ قِرَاءَةُ الْفَاتِحَةِ مُقَدِّمَةً عَلَى السُّورَةِ ، وَهُنَا إِذَا
قَضَاهَا يَلْزَمُ تَأْخِيرُهَا عَنِ السُّورَةِ ؛ لِأَنَّ السُّورَةَ قُرِئَتْ فِي الشَّفْعِ الْأَوَّلِ ، وَالْفَاتِحَةُ
تُقرأ فِي الشَّفْعِ الثَّانِي ؛ فَلِأَجْلِ هَذَا لَا تُقْضَى الْفَاتِحَةُ .

وَالْجَوَابُ عَلَى مَا رُوِيَ عَنِ الْحَسَنِ : أَسْهَلُ ؛ لِأَنَّ قِرَاءَةَ الْفَاتِحَةِ لَمَّا كَانَتْ
وَاجِبَةً فِي الشَّفْعِ الثَّانِي عَلَى تِلْكَ الرُّوَايَةِ ؛ لَمْ يُمْكِنْ قَضَاءُ الْفَاتِحَةِ فِي الشَّفْعِ الثَّانِي ؛
لِأَنَّ الْقَضَاءَ صَرَفٌ مَا لَهُ إِلَى مَا عَلَيْهِ ^(١) ، لَا [١/١٧٩م] صَرَفٌ مَا عَلَيْهِ إِلَى مَا عَلَيْهِ .

وَلَا يُقَالُ : يَقْرُؤُهَا مُكَرَّرَةً ، حَتَّى تَقَعَ إِحْدَاهُمَا أَدَاءً وَالْأُخْرَى قَضَاءً .

لَأَنَّا نَقُولُ : تَكَرَّرُهَا لَمْ يُشْرَعْ .

قَوْلُهُ : (لِأَنَّ الْوَاجِبَ إِذَا فَاتَ عَنْ وَقْتِهِ لَا يُقْضَى إِلَّا بِدَلِيلٍ) .

يَعْنِي : إِذَا وَجَدَ دَلِيلَ الْقَضَاءِ يَقْضِيهِ ؛ وَإِلَّا فَلَا ، وَالْدَلِيلُ كَوْنُ مِثْلِ الْفَاتِ
مَشْرُوعًا لَهُ ؛ لِيُصْرِفَهُ إِلَى مَا عَلَيْهِ ، وَهُنَا السُّورَةُ فِي الشَّفْعِ الثَّانِي غَيْرُ مَشْرُوعَةٍ ؛ فَلَا

(١) وَلِهَذَا يَجِبُ سُجُودُ السَّهْوِ عَلَى تِلْكَ الرُّوَايَةِ بِتَرْكِ الْقِرَاءَةِ فِي الْأُخْرَيْنِ . يُنْظَرُ فِي فَضْلِ الْقِرَاءَةِ مِنْ
هَذَا الْكِتَابِ . وَسَيَجِيءُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ . كَذَا جَاءَ فِي حَاشِيَةِ : «م» ، وَ«و» .

ثُمَّ ذَكَرَ هُنَا مَا يَدُلُّ عَلَى الْوُجُوبِ وَفِي الْأَصْلِ بِلَفْظَةِ الْإِسْتِحْبَابِ ؛ لِأَنَّهَا إِنْ كَانَتْ مُؤَخَّرَةً فَغَيْرُ مَوْصُولَةٍ بِالْفَاتِحَةِ ، فَلَمْ يُمْكِنْ مُرَاعَاةَ مَوْضُوعِهَا مِنْ كُلِّ وَجْهِ .

﴿ غَايَةُ الْبَيَانِ ﴾

يَقْضِيهَا [١/٧٥] ؛ لَعَدَمِ دَلِيلِ الْقَضَاءِ ؛ كَتَكْبِيرَاتِ التَّشْرِيقِ إِذَا فَاتَتْ عَنْ وَقْتِهَا لَا تُقْضَى ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِقَادِرٍ عَلَى مِثْلِهَا فِي غَيْرِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ .

وَجَوَابُهُ : أَنْ يُقَالَ : لَا نُسَلِّمُ أَنَّهَا غَيْرُ مَشْرُوعَةٍ ، أَتَعْنِي عَلَى أَنَّهَا وَاجِبَةٌ ، أَوْ غَيْرُ مَشْرُوعَةٍ عَلَى أَنَّهَا نَفْلٌ ؟ وَالْأَوَّلُ مُسَلَّمٌ ؛ لَكِنْ لَا كَلَامَ لَنَا فِيهِ ؛ لِأَنَّا لَا نَأْمُرُ بِصَرْفِ مَا عَلَيْهِ إِلَى مَا عَلَيْهِ ، وَالثَّانِي غَيْرُ مُسَلَّمٍ ؛ بِدَلِيلِ جَوَازِ قِرَاءَتِهَا فِي الْأَخْرَتَيْنِ ، وَقَدْ ذَكَرَ فَخْرُ الْإِسْلَامِ فِي « شَرْحِ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ » أَنَّ السُّورَةَ فِي الْأَخْرَتَيْنِ مَشْرُوعَةٌ نَفْلًا (١) .

قَوْلُهُ : (ثُمَّ ذَكَرَ هُنَا مَا يَدُلُّ عَلَى الْوُجُوبِ) .

يَعْنِي : ذَكَرَ مُحَمَّدٌ فِي « الْجَامِعِ الصَّغِيرِ » مَا يَدُلُّ عَلَى الْوُجُوبِ ؛ وَهُوَ قَوْلُهُ : « قَرَأْ فِي الْأَخْرَتَيْنِ الْفَاتِحَةَ وَالسُّورَةَ » (٢) .

وَأِنَّمَا قَالَ : بِأَنَّهُ دَلِيلُ الْوُجُوبِ ؛ لِأَنَّهُ ذَكَرَ بِلَفْظِ الْخَبَرِ ، وَالْإِخْبَارُ فِي الْوُجُوبِ أَكْثَرُ مِنَ الْأَمْرِ ، عَلَى مَا عُرِفَ ؛ فَدَلَّ عَلَى أَنَّ قَضَاءَ السُّورَةِ فِي الشَّفْعِ الثَّانِي وَاجِبٌ .

(وَفِي الْأَصْلِ بِلَفْظَةِ الْإِسْتِحْبَابِ) ، أَيُّ : ذَكَرَ فِي « [١/١٨٠م] الْمُبْسُوطِ » بِلَفْظَةِ الْإِسْتِحْبَابِ ؛ وَهُوَ قَوْلُهُ : أَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ يَقْضِيَ السُّورَةَ فِي الْأَخْرَتَيْنِ (٣) .

وَجْهٌ مَا ذَكَرَ فِي « الْجَامِعِ الصَّغِيرِ » قَدْ بَيَّنَّاهُ .

(١) ينظر: شرح الجامع الصغير لليزدوي - (٢٨/ب) مخطوط بمعهد المخطوطات - تحت رقم ٧٦ فقه حنفي - .

(٢) ينظر: «الجامع الصغير/ مع شرحه النافع الكبير» [ص/٩٦] .

(٣) ينظر: «الأصل/ المعروف بالمبسوط» لمحمد بن الحسن الشيباني [١/٢٢٦، ٢٢٧] .

وَيَجْهَرُ بِهِمَا هُوَ الصَّحِيحُ ؛ لِأَنَّ الْجَمْعَ بَيْنَ الْجَهْرِ وَالْمُخَافَةِ فِي رَكْعَةٍ

غَايَةِ الْبَيَانِ

أَمَّا وَجْهُ مَا ذَكَرَ فِي «الْأُضْلُ» فَهُوَ أَنَّ السُّورَةَ لَمْ يُمْكِنْ مُرَاعَاتُهَا مِنْ كُلِّ وَجْهِ فِي الْقَضَاءِ ؛ لِأَنَّهَا وَإِنْ كَانَتْ مُؤَخَّرَةً عَنِ الْفَاتِحَةِ غَيْرَ مَوْصُولَةٍ بِهَا ؛ لِأَنَّ^(١) السُّورَةَ فِي الثَّانِي وَالْفَاتِحَةِ فِي الْأُولَى ، فَلَمَّا كَانَ كَذَلِكَ قَالَ : بَلْفِظِ الْاسْتِحْبَابَ دُونَ الْوُجُوبِ ، وَالْأَصَحُّ مَا قَالَهُ فِي «الْجَامِعِ الصَّغِيرِ» ؛ لِأَنَّهُ آخِرُ التَّصْنِيفَيْنِ^(٢) .

قَوْلُهُ : (وَيَجْهَرُ بِهِمَا هُوَ الصَّحِيحُ) ، أَيُّ : يَجْهَرُ بِالْفَاتِحَةِ وَالسُّورَةِ ، إِذَا قُضِيَ السُّورَةُ فِي الشَّفْعِ الثَّانِي .

وَاحْتَرَزَ بِقَوْلِهِ : (هُوَ الصَّحِيحُ) عَمَّا رُوِيَ عَنْ ابْنِ سَمَاعَةَ^(٣) ، عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَأَبِي يُوسُفَ : أَنَّهُ يَجْهَرُ بِالسُّورَةِ لَا الْفَاتِحَةِ ؛ لِأَنَّ السُّورَةَ قَضَاءُ الْوَاجِبِ ؛ فَكَانَ يَجْهَرُ بِهَا فِي حَالِ الْأَدَاءِ ؛ فَكَذَا فِي حَالِ الْقَضَاءِ .

أَمَّا الْفَاتِحَةُ : فَإِنَّهَا أَدَاءٌ ، وَلَمْ يَكُنِ الْجَهْرُ مِنْ صِفَتِهَا فِي الشَّفْعِ الثَّانِي ؛ فَلَا يَجْهَرُ بِهَا ، وَلَا يُلْزَمُ الْجَمْعُ بَيْنَ الْجَهْرِ وَالْمُخَافَةِ فِي رَكْعَةٍ وَاحِدَةٍ ؛ لِأَنَّ السُّورَةَ تَلْتَحِقُ بِمَوْضِعِهَا تَقْدِيرًا ؛ لَكُونِهَا قَضَاءً .

قَالَ فَخْرُ الْإِسْلَامِ : الْجَهْرُ بِالسُّورَةِ خَاصَّةٌ هُوَ الصَّوَابُ .

(١) وَقَعَ بِالْأُضْلُ : «لِأَنَّهَا» ، وَالْمَثْبُوتُ مِنْ : «لَت» ، «وَم» ، «وَز» ، «وَو» ، «وَف» .

(٢) يَنْظُرُ : «بِدَائِعُ الصَّنَائِعِ» [٣٣٥/١] ، «الْبَحْرُ الرَّائِقُ» [٣٥٨/١] ، «حَاشِيَةُ ابْنِ عَابِدِينَ» [٥٣٥/١] .

(٣) هُوَ : مُحَمَّدُ بْنُ سَمَاعَةَ بْنِ عُبَيْدِ بْنِ هَلَالِ بْنِ وَكَيْعِ بْنِ يَشْرَ التَّمِيمِيِّ ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ . الْكُوفِيُّ الْحَنْفِيُّ قَاضِي بَغْدَادَ . وُلِدَ سَنَةَ (١٣٠ هـ) حَدَّثَ عَنْ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ ، وَأَبِي يُوسُفَ وَمُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ . وَكُتِبَ النُّوَادِرُ عَنْ أَبِي يُوسُفَ ، وَمُحَمَّدٍ . وَرَوَى الْكُتُبَ وَالْأَمَالِي . وَصَنَّفَ التَّصَانِيفَ . (تُوفِيَ سَنَةَ ٢٣٣ هـ) ، يَنْظُرُ : «سِيرُ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ» لِلدَّهْمِيِّ [٦٤٦/١٠] ، «الْجَوَاهِرُ الْمُضِيئَةُ فِي طَبَقَاتِ الْحَنْفِيَّةِ» لِعَبْدِ الْقَادِرِ الْقُرْشِيِّ [٥٨/٢] . وَ«الْمِرْقَاةُ الْوَفِيَّةُ فِي طَبَقَاتِ الْحَنْفِيَّةِ» لِلْفَيْزِ وَزَيْلِهَا [٥٤/١] / مَخْطُوطُ مَكْتَبَةِ رَئِيسِ الْكُتُبِ - تُرْكِيَا / (رَقْمُ الْحَفَظِ : ٦٧١) ، وَ«تَاجُ التَّرَاجِمِ» لِابْنِ قَطْلُوبَغَا [٢٤١/ص] .

وَاحِدَةً شَنِيعٌ ، وَتَغْيِيرُ النَّقْلِ وَهُوَ الْفَاتِحَةُ أُولَى .

﴿ غاية البيان ﴾

وَرَوَى عَنْ هِشَامٍ عَنْ مُحَمَّدٍ: أَنَّهُ لَا يَجْهَرُ أَصْلًا^(١).

أَمَّا الْفَاتِحَةُ: فَلَمَّا قُلْنَا، وَأَمَّا السُّورَةُ: فَلِئَلَّا يُلْزَمَ الْجَمْعُ بَيْنَ الْجَهْرِ وَالْمُخَافَةِ، وَذَلِكَ غَيْرُ مَشْرُوعٍ فِي رُكْعَةٍ.

وَوَجْهُ مَا ذَكَرَ فِي «الْكِتَابِ»: أَنَّ الْجَمْعَ بَيْنَ الْجَهْرِ وَالْمُخَافَةِ لَمَّا كَانَ غَيْرَ مَشْرُوعٍ [١/١٨٠/ظ/م] فِي رُكْعَةٍ؛ صَرْنَا إِلَى اخْفَ الْأَمْرَيْنِ، وَهُوَ تَغْيِيرُ صِفَةِ النَّقْلِ، دُونَ تَغْيِيرِ صِفَةِ الْوَاجِبِ؛ فَقُلْنَا: يَجْهَرُ بِهِمَا جَمِيعًا.

بَيَانُهُ: أَنَّ الْفَاتِحَةَ فِي الشَّفْعِ الثَّانِي نَقْلٌ، وَصِفَتُهَا الْمُخَافَةُ، وَالسُّورَةُ قَضَاءُ الْوَاجِبِ، وَكَانَ الْجَهْرُ مِنْ صِفَتِهَا، ثُمَّ لَمَّا لَمْ يَجْزِ الْجَمْعُ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ قُلْنَا: بِتَغْيِيرِ صِفَةِ النَّقْلِ؛ وَهِيَ الْمُخَافَةُ إِلَى الْجَهْرِ، دُونَ تَغْيِيرِ صِفَةِ الْوَاجِبِ؛ وَهِيَ الْجَهْرُ إِلَى الْمُخَافَةِ؛ لَكُونَ تَغْيِيرِ صِفَةِ النَّقْلِ اخْفَ وَأَسْهَلَ؛ فَافْهَمَ.

قَوْلُهُ: (وَتَغْيِيرُ النَّقْلِ وَهُوَ الْفَاتِحَةُ أُولَى).

جَوَابُ سُؤَالٍ مُقَدَّرٍ: وَهُوَ أَنْ يُقَالَ: سَلَّمْنَا أَنَّ الْجَمْعَ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ شَنِيعٌ؛ لَكِنْ لَا نُسَلِّمُ أَنَّ ارْتِفَاعَ هَذَا الشَّنِيعِ يَنْحَصِرُ فِيمَا قُلْتُمْ؛ لِأَنَّهُ لَا يُلْزَمُ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا فِيمَا قَالَ هِشَامٌ^(٢)؛ فَقُولُوا كَمَا قَالَ!

فَأَجَابَ عَنْهُ بِهَذَا؛ يَغْنِي: أَنْ فِيمَا قَالَ هِشَامٌ: تَغْيِيرُ صِفَةِ الْوَاجِبِ إِلَى صِفَةِ النَّقْلِ. وَفِيمَا قُلْنَا: تَغْيِيرُ صِفَةِ النَّقْلِ إِلَى صِفَةِ الْوَاجِبِ، وَتَغْيِيرُ صِفَةِ النَّقْلِ اخْفَ؛ فَكَانَ هَذَا التَّغْيِيرُ أُولَى مِنْ ذَلِكَ التَّغْيِيرِ.

(١) ينظر: «شرح فتح القدير» [١/٣٣٠]، «البحر الرائق» [١/٣٥٨]، «حاشية ابن عابدين» [١/٥٣٦].

(٢) هو: هشام بن عبيد الله الرازي. وقد تقدمت ترجمته.

ثُمَّ الْمُخَافَتَةُ: أَنْ يُسْمَعَ نَفْسُهُ، وَالْجَهْرُ: أَنْ يُسْمَعَ غَيْرُهُ. وَهَذَا عِنْدَ الْهِنْدُوَانِيِّ؛ لِأَنَّ مُجَرَّدَ حَرَكَةِ اللِّسَانِ لَا يُسَمَّى قِرَاءَةً بِدُونِ الصَّوْتِ. وَقَالَ الْكَرْخِيُّ رحمته: أَدْنَى الْجَهْرِ أَنْ يُسْمَعَ نَفْسُهُ، وَأَدْنَى الْمُخَافَتَةِ تَصْحِيحُ الْحُرُوفِ؛ لِأَنَّ الْقِرَاءَةَ فِعْلُ اللِّسَانِ دُونَ الصَّمَاخِ، وَفِي لَفْظِ الْكِتَابِ إِشَارَةٌ إِلَى هَذَا.

❦ غَايَةُ الْبَيَانِ ❦

قَوْلُهُ: (وَهَذَا عِنْدَ الْهِنْدُوَانِيِّ)، أَي: الَّذِي قُلْنَا مِنْ حَدِّ الْجَهْرِ وَالْمُخَافَتَةِ؛ هُوَ عِنْدَ الْهِنْدُوَانِيِّ، وَكَذَا عِنْدَ الشَّيْخِ الْإِمَامِ أَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدِ بْنِ الْفَضْلِ رحمته، فَقَالَا: أَدْنَى الْجَهْرِ أَنْ يُسْمَعَ غَيْرُهُ، وَأَدْنَى الْمُخَافَتَةِ أَنْ يُسْمَعَ نَفْسُهُ، وَمَا دُونَ ذَلِكَ فَمَجْمَعَةٌ ^(١)، وَلَيْسَتْ بِقِرَاءَةٍ.

وَالْهِنْدُوَانِيُّ - بِكسْرِ الْهَاءِ -: قَلْعَةٌ بَبْلَخَ، وَالشَّيْخُ الْفَقِيهُ أَبُو جَعْفَرٍ يُنْسَبُ إِلَيْهِ. (وَقَالَ [١/٧٥٥] أَبُو الْحَسَنِ الْكَرْخِيُّ: أَدْنَى الْجَهْرِ أَنْ يُسْمَعَ [١/١٨١ م] نَفْسُهُ، وَأَدْنَى الْمُخَافَتَةِ تَحْصِيلُ الْحُرُوفِ؛ لِأَنَّ الْقِرَاءَةَ فِعْلُ اللِّسَانِ دُونَ الصَّمَاخِ). وَالصَّمَاخُ: خَرَقُ الْأُذُنِ. وَيُقَالُ: الْأُذُنُ نَفْسُهَا ^(٢).

قَالَ فَخْرُ الْإِسْلَامِ فِي «شَرْحِ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ»: وَاخْتَلَفَ رَجُلَانِ مِنْ أَصْحَابِ أَبِي حَنِيفَةَ فِي الْمُخَافَتَةِ؛ فَتَحَاكَمَا إِلَى بَشِيرٍ ^(٣)، فَقَالَ: حَدُّهُ أَنْ سَمِعَ لَوْ أَدْنَى صَمَاخَ أُذُنِهِ إِلَى فَمِهِ سَمِعَهُ؛ فَجَعَلَ الْمُخَافَتَةَ مَا يَجُوزُ أَنْ يُسْمَعَ، وَالْجَهْرُ مَا هُوَ مَسْمُوعٌ. قَوْلُهُ: (وَفِي لَفْظِ الْكِتَابِ إِشَارَةٌ إِلَى هَذَا).

أَي: فِي لَفْظِ «مُخْتَصَرِ الْقُدُورِيِّ» ^(٤)؛ وَهُوَ مَا ذَكَرَهُ فِي أَوَّلِ الْفَصْلِ بِقَوْلِهِ:

- (١) الْمَجْمَعَةُ: هِيَ إِخْفَاءُ الْكَلَامِ فِي الصَّلَاةِ. يَنْظُرُ: «الْمَغْرِبُ فِي تَرْتِيبِ الْمَعْرَبِ» لِلْمُطَرِّزِيِّ [ص/٩٢].
(٢) يَنْظُرُ: «الْصَّحَاحُ فِي اللُّغَةِ» لِلْجَوْهَرِيِّ [١/٤٢٦ م/مادة: صمخ].
(٣) هُوَ: يَشْرَبُ بْنُ غِيَاثَ بْنِ أَبِي كَرِيمَةَ الْمَرْيَسِيِّ. وَقَدْ مَضَتْ تَرْجُمَتُهُ.
(٤) يَنْظُرُ: «مُخْتَصَرِ الْقُدُورِيِّ» [ص/٢٩].

غاية البيان

(فَهُوَ مُخَبَّرٌ إِنْ شَاءَ جَهَرَ وَأَسْمَعَ نَفْسَهُ، وَإِنْ شَاءَ خَافَتْ). إشارة إلى ما قَالَ الكَرخِيُّ؛ لِأَنَّهُ جَعَلَ أَدْنَى الْمُخَافَةِ مَا دُونَ إِسْمَاعِ النَّفْسِ^(١)، كَمَا تَرَى؛ فَعَلِمَ أَنَّ تَصْحِيحَ الْحُرُوفِ وَتَخْصِيلَهَا كَافٍ.

وثمرَةُ الْخِلَافِ تَظْهَرُ فِيمَا إِذَا صَحَّحَ الْحُرُوفَ؛ وَلَمْ يَسْمَعْ نَفْسَهُ؛ هَلْ تَجُوزُ صَلَاتُهُ أَمْ لَا؟

فَعِنْدَ الْكَرَخِيِّ: تَجُوزُ. وَعِنْدَ الْهِنْدَوَانِيِّ: لَا تَجُوزُ.

وَقِيلَ مُسَاعَدَةً لِلْهِنْدَوَانِيِّ: الْكِتَابَةُ لَا تُسَمَّى قِرَاءَةً، وَإِنْ وُجِدَ فِيهَا تَصْحِيحُ الْحُرُوفِ؛ لِأَنَّ الصَّوْتَ لَمْ يُوجَدْ.

قُلْتُ: هَذَا لَا يَرُدُّ عَلَى الشَّيْخِ أَبِي الْحَسَنِ أَصْلًا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَجْعَلْ مُطْلَقَ تَصْحِيحِ الْحُرُوفِ قِرَاءَةً؛ حَتَّى يَرِدَ عَلَيْهِ الْكِتَابَةُ، بَلْ جَعَلَ تَصْحِيحَ الْحُرُوفِ بِاللِّسَانِ قِرَاءَةً، وَالْكِتَابَةُ تَحْصُلُ بِهَا تَصْحِيحُ الْحُرُوفِ لَا بِاللِّسَانِ؛ بَلْ بِالْقَلَمِ، فَلَا يُسَمَّى قِرَاءَةً لِأَجْلِ هَذَا.

وَقِيلَ: الْكَلَامُ فَعَلُ اللِّسَانِ مَعَ الصَّوْتِ، وَإِقَامَةُ الْحُرُوفِ.

أَقُولُ: [١/١٨١ ط/م] التَّقْيِيدُ بِالصَّوْتِ اصطِلَاحٌ مِنْ عِنْدِ هَذَا الْقَائِلِ، فَلَا يَكُونُ حِجَّةً عَلَى غَيْرِهِ؛ فَلَا نَسْمَعُهُ، عَلَى أَنَا نَقُولُ: الْكَلَامُ مَعْنَى يُنَافِي السَّكُوتَ وَالْخَرَسَ وَالْآفَةَ، وَبِتَصْحِيحِ الْحُرُوفِ يَخْصُلُ هَذَا الْمَعْنَى؛ فَلَا يَخْتَاجُ إِلَى الصَّوْتِ.

(١) وصححه صاحب «البدائع»؛ لِأَنَّ الْقِرَاءَةَ فَعْلُ اللِّسَانِ دُونَ الصَّمَاخِ، وَقَالَ أَبُو جَعْفَرٍ الْهِنْدَوَانِيُّ مَجْرَدَ حَرَكَةِ اللِّسَانِ لَا تَسْمَى قِرَاءَةً بَدُونَ صَوْتٍ عِنْدَهُ، وَقَدْ صَحَّحَهُ صَاحِبُ «الْمُلْتَقَى» [ص ١٥]، وَاخْتَارَهُ شَرَّاحُ «الْوَقَايَةِ»، وَ«النَّقَايَةِ»، وَ«الْمُلْتَقَى»، وَ«الْهُدَايَةِ»، وَعَامَّةُ أَصْحَابِ الْفَتَاوَى. كَذَا فِي «سَبَاحَةِ الْفِكْرِ بِالْجَهْرِ بِالذِّكْرِ» [ص ١٦ - ٢١].

وَعَلَى هَذَا الْأَصْلِ كُلُّ مَا يَتَعَلَّقُ بِالنُّطْقِ: كَالطَّلَاقِ، وَالْعِتَاقِ، وَالِاسْتِثْنَاءِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ.

وَأَدْنَى مَا يُجْزَى مِنَ الْقِرَاءَةِ فِي الصَّلَاةِ آيَةٌ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رحمته الله. وَقَالَا: ثَلَاثُ آيَاتٍ قِصَارٌ، أَوْ آيَةٌ طَوِيلَةٌ؛ لِأَنَّهُ لَا يُسَمَّى قَارِئًا بِدُونِهِ، فَأَشْبَهُ قِرَاءَةً مَا دُونَ الْآيَةِ.

هاتية البيان

قوله: (وَعَلَى هَذَا الْأَصْلِ كُلُّ مَا يَتَعَلَّقُ بِالنُّطْقِ).

بيانه: إِذَا قَالَ: أَنْتَ طَالِقٌ، أَوْ أَنْتَ حُرٌّ، وَلَمْ يَسْمَعْ نَفْسَهُ؛ يَقَعُ الطَّلَاقُ وَالْعِتَاقُ عِنْدَ الْكُرْخِيِّ؛ خِلَافًا لِلْهِنْدَوَانِيِّ.

وَعَلَى هَذَا الْخِلَافِ: إِذَا جَهَرَ بِهِمَا وَخَافَتْ الْإِسْتِثْنَاءُ، أَوْ الشَّرْطُ فِي آخِرِ الْكَلَامِ؛ بَأَنْ لَمْ يُسْمَعْ الْإِسْتِثْنَاءُ وَالشَّرْطُ نَفْسَهُ، أَعْنِي: لَا يَقَعَانِ عِنْدَ الْكُرْخِيِّ، أَمَّا فِي الْإِسْتِثْنَاءِ: فَلَا يَقَعَانِ أَصْلًا، وَأَمَّا فِي الشَّرْطِ: فإِلَى وُجُودِ الشَّرْطِ.

وعند الهنْدَوَانِيِّ: يَقَعَانِ فِي الْحَالِ؛ لِعَدَمِ الْإِغْتِبَارِ بِالِاسْتِثْنَاءِ وَالشَّرْطِ عِنْدَهُ؛ لِكُونِهِمَا مَجْمَعَةً.

وَعَلَى هَذَا الْخِلَافِ: إِذَا خَافَتْ بِحَيْثُ لَا يُسْمَعُ نَفْسَهُ التَّسْمِيَةُ عَلَى الذَّبِيحَةِ، وَوُجُوبَ سَجْدَةِ التَّلَاوَةِ، وَالْأَقَارِيرِ وَالْبُيُوعِ؛ فَافْهَمْ.

قوله: (وَأَدْنَى مَا يُجْزَى مِنَ الْقِرَاءَةِ فِي الصَّلَاةِ آيَةٌ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ).

اعْلَمْ: أَنَّ أَدْنَى مَا تَجُوزُ بِهِ الصَّلَاةُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رحمته الله: آيَةٌ؛ قَصِيرَةٌ كَانَتْ أَوْ طَوِيلَةٌ. وَعِنْدَهُمَا: ثَلَاثُ آيَاتٍ قِصَارٌ، أَوْ آيَةٌ طَوِيلَةٌ؛ مِثْلُ آيَةِ الْكُرْسِيِّ. وَعَنْ أَبِي حَنِيفَةَ مِثْلُ ذَلِكَ ^(١).

(١) عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ فِيهِ ثَلَاثُ رَوَايَاتٍ: فِي ظَاهِرِ الرُّوَايَةِ: قَدَرِ أَدْنَى الْمَفْرُوضِ بِالْآيَةِ التَّامَةِ، طَوِيلَةٌ كَانَتْ أَوْ قَصِيرَةٌ. الثَّانِيَةِ: رَوَايَةُ الْفَرَضِ غَيْرِ مُقَدَّرِ بَلْ هُوَ عَلَى أَدْنَى مَا يَتَنَاوَلُهُ الْإِسْمُ، سِوَاءَ كَانَتْ آيَةً أَوْ مَا =

﴿ غاية البيان ﴾

كذا في «شرح الأقطع»^(١).

لهما: أن الأمر بالقراءة مطلق، والمطلق ينصرف إلى المتعارف، وقارئ الآية القصيرة لا يُسمى قارئاً للقرآن عُرْفاً؛ فلا [١/١٨٢/١] تجوز الصلاة بذلك القدر؛ كما لا تجوز إذا قرأ ما دون الآية؛ لأن القرآن مُعْجِزٌ، وامتيازُه عن غيره بالإعجاز، والآية القصيرة لا يقعُ بها الإعجاز؛ مثل قوله: ﴿ثُمَّ نَظَرَ﴾ [المدثر: ٢١]. فلا يجوز الاكتفاء بذلك القدر؛ كما لا يجوز فيما دونه.

وله: أن المصلي مأمورٌ بقراءة القرآن، قال تعالى: ﴿فَأَقْرءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ﴾ [الزمل: ٢٠]. والآية القصيرة مما تيسر من القرآن، فيجوز الاكتفاء بها، بخلاف ما دون الآية؛ لأنه قد تُذكر لا على وجه القراءة [١/٧٦/١]؛ مثل قوله: «بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ»، و«الْحَمْدُ لِلَّهِ»، فلم يصح قياس الآية على ما دونها، ولا نُسلم أن قارئ الآية القصيرة لا يُسمى قارئاً للقرآن، فلو كان كذلك؛ لجازت قراءتها للجنب والحائض، كما جازت قراءة ما دونها. وقد صرح بجواز قراءة ما دون الآية للجنب: في «العيون»^(٢)، و«المختلف»^(٣).

ثم اعلم: أن المشايخ اختلفوا على قول أبي حنيفة: في جواز الصلاة بالآية القصيرة؛ إذا كانت كلمة واحدة؛ كـ ﴿مُذَاهِمَاتَانِ﴾ [الرحمن: ٦٤]. أو حرفاً واحداً؛

= دونها بعد أن قرأها على قصد القراءة.

الثالثة: رواية قدر الفرض بآية طويلة كآية الكرسي، وآية الدين، أو ثلاث آيات قصار، وبه أخذ أبو يوسف ومحمد. ينظر: بدائع الصنائع (١/١١٢).

(١) ينظر: «شرح الأقطع» - (ق ٥٤/أ) [مخطوط بدار الكتب المصرية - تحت رقم ٣٧٠ فقه حنفي -

ميكروفيلم رقم ٤٠٤٣٩ -

(٢) ينظر: «عيون المسائل» لأبي الليث السمرقندي [ص ٤٧٥].

(٣) ينظر: «مختلف الرواية» لأبي الليث السمرقندي [١/١٢٤].

وَلَهُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَأَقْرَهُوْا مَا تَيَسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ﴾ [المزمل: ٢٠] مِنْ غَيْرِ فَضْلٍ ،
إِلَّا أَنْ مَا دُونَ الْآيَةِ خَارِجٌ وَالْآيَةُ لَيْسَتْ فِي مَعْنَاهُ.

وَفِي السَّفَرِ: يَقْرَأُ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ ، وَأَيُّ سُورَةٍ شَاءَ ؛ لِمَا رُوِيَ أَنَّ رَسُولَ
اللَّهِ ﷺ قَرَأَ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ فِي سَفَرِهِ بِالْمُعَوَّذَتَيْنِ ، وَلِأَنَّ السَّفَرَ أَثَرٌ فِي إِسْقَاطِ

❦ غَايَةِ الْبَيَانِ ❦

كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿صَ﴾ ، ﴿قَ﴾ ، ﴿تَ﴾^(١).

أَمَّا إِذَا كَانَتْ مُشْتَمِلَةً عَلَى كَلِمَتَيْنِ ؛ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿تُرْقِيْلَ كَيْفَ قَدَّرَ﴾ ⑤ تُرْ
نَظَرَ ⑥ [المدر: ٢٠-٢١] . فَلَا اخْتِلَافَ بَيْنَهُمْ عَلَى قَوْلِهِ ؛ حَيْثُ يَجُوزُ بِالِاتِّفَاقِ .

وَلَوْ قَرَأَ آيَةً قَصِيرَةً ثَلَاثَ مَرَّاتٍ هَلْ يَجُوزُ عِنْدَهُمَا ؟

قَالَ فِي «الْخُلَاصَةِ»: قِيلَ: يَجُوزُ ، ثُمَّ قَالَ: وَسَمِعْتُ مِنْ ثِقَةٍ: أَنَّ فِيهِ اخْتِلَافَ
الْمَشَايخِ^(٢).

قَوْلُهُ: (إِلَّا أَنْ مَا دُونَ الْآيَةِ خَارِجٌ).

هَذَا جَوَابُ سَوَالٍ مُقَدَّرٍ: وَهُوَ أَنْ يُقَالَ: لَا نُسَلِّمُ أَنَّهُ لَا فَضْلَ فِي الْآيَةِ ، وَلِهَذَا
لَا يَجُوزُ الْاِكْتِفَاءُ بِمَا دُونَ الْآيَةِ ؛ فَحَصَلَ [١٨٢/١ ط/م] الْفَضْلُ إِذْ نُفِصِلُهَا عَنْ أَنْ لَا يَجُوزَ
الْاِكْتِفَاءُ بِالْآيَةِ الْقَصِيرَةِ ؛ كَمَا لَا يَجُوزُ بِمَا دُونَهَا .

فَأَجَابَ عَنْهُ بِقَوْلِهِ: هَذَا ؛ يَعْنِي: أَنَّ مَا دُونَ الْآيَةِ خَرَجَ عَنْ أَنْ يَكُونَ مُرَادَةً
بِالنَّصِّ بِالْإِجْمَاعِ ، وَالْآيَةُ لَيْسَتْ فِي مَعْنَى مَا دُونَ الْآيَةِ ؛ فَلَمْ يَجُزْ قِيَاسُهَا عَلَيْهِ .

قَوْلُهُ: (وَفِي السَّفَرِ يَقْرَأُ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ ، وَأَيُّ سُورَةٍ شَاءَ).

(١) قالوا: والأصح أنه لا يجوز؛ لأن نحو ص وق ليس بآية؛ لعدم انطباق تعريفها عليه.

ينظر: «شرح فتح القدير» [٣٣٢/١] ، «بدائع الصنائع» [١١٢/١] ، «البحر الرائق» [٣٥٩/١] .

(٢) ينظر: «خلاصة الفتاوي» - (ق ٢٣/١) مخطوط بالمكتبة الأزهرية - رقم عام ١٠٩١٩ - رقم خاص

شَطْرِ الصَّلَاةِ ، فَلِأَن يُؤَثَّرَ فِي تَخْفِيفِ الْقِرَاءَةِ أَوَّلَى ، وَهَذَا إِذَا كَانَ عَلَى عَجَلَةٍ مِنَ السَّيْرِ .

غاية البيان

اعْلَمْ: أَنَّ الْمُصَلِّي لَا يَخْلُو؛ إِمَّا أَنْ يَكُونَ فِي السَّفَرِ أَوْ الْحَضَرِ . وَالْحَالُ أَيْضًا لَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ يَكُونَ حَالَةَ الْاِخْتِيَارِ؛ بَأَنْ يَكُونَ عَلَى قُرْبٍ وَقَرَارٍ، أَوْ حَالَةَ الْاضْطِرَارِ؛ بَأَنْ يَعْجَلَهُ السَّيْرُ أَوْ يَطْلُبَهُ الْعَدُوُّ .

فَفِي السَّفَرِ إِذَا لَمْ يَكُنْ عَلَى قَرَارٍ: يَقْرَأُ فَاتِحَةَ الْكِتَابِ وَأَيَّ سُورَةٍ شَاءَ؛ لِمَا رَوَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَرَأَ فِي سَفَرِهِ فِي الْفَجْرِ: الْمُعَوَّذَتَيْنِ^(١)، وَرَوَى أَنَّهُ قَرَأَ فِيهَا: ﴿قُلْ يَتَّيِّهَا الْكَافِرُونَ﴾ [الكافرون: ١]، وَ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١]^(٢) .

وَأِنْ كَانَ عَلَى أَمْنٍ: يَقْرَأُ فِي الْفَجْرِ نَحْوَ سُورَةِ الْبُرُوجِ^(٣) وَانْشَقَّتْ^(٤)؛ مُرَاعَاةً لِلسَّنَةِ .

(١) أخرجه: أبو داود في جماع أبواب فضائل القرآن/ باب في المعوذتين [رقم/ ١٤٦٢] ، والنسائي في كتاب الاستعاذة [رقم/ ٥٤٣٦] ، وأحمد في «المسند» [١٥٣/٤] ، وابن خزيمة في «صحيحه» [رقم/ ٥٣٤] ، والحاكم في «المستدرک» [٣٦٦/١] ، من حديث عُبَيْدِ بْنِ عَامِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .
قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه» .

قال المناوي: «رواه أبو داود والنسائي كلاهما، في الصلاة من حديث القاسم مولى معاوية عن عُبَيْدِ بْنِ عَامِرٍ، والقاسم هو: أبو عبد الرحمن القاسم بن عبد الرحمن القرشي، وثقه يحيى بن معين وغيره، وتكلم فيه غير واحد» . ينظر: «كشف المناهج والتنقيح في تخريج أحاديث المصابيح» للصدر المناوي [٣٥٨/١] .

(٢) أخرجه: مسلم في كتاب صلاة المسافرين وقصرها/ باب استحباب ركعتي سنة الفجر والحث عليهما وتخفيفهما والمحافظة عليهما وبيان ما يستحب أن يقرأ فيهما [رقم/ ٧٢٦] ، وأبو داود في تفريع أبواب صلاة السفر/ باب في تخفيفهما [رقم/ ١٢٥٦] ، والنسائي في كتاب الافتتاح/ باب القراءة في ركعتي الفجر بقل يا أيها الكافرون وقل هو الله أحد [رقم/ ٩٤٥] ، وابن ماجه في كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها/ باب ما جاء فيما يقرأ في الركعتين قبل الفجر [رقم/ ١١٤٨] ، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

(٣) ثنتان وعشرون آية . كذا جاء في حاشية: «م» . و«و» .

(٤) خمس وعشرون آية . كذا جاء في حاشية: «م» ، و«و» .

غاية البيان

وفي الحَضَرِ: يقرأ في حالة الضَّرُورَةِ بقَدْرٍ ما لا يفوته الوقتُ.

وفي حالة القَرَارِ: يقرأ في الفَجْرِ بِأَرْبَعِينَ أَوْ خَمْسِينَ آيَةً فِي الرَّكْعَتَيْنِ جَمِيعاً؛ سِوَى فَاتِحَةِ الْكِتَابِ. وَرُويَ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ: مِنْ أَرْبَعِينَ إِلَى سِتِّينَ، وَرُويَ الْحَسَنُ عَنْهُ: مِنْ سِتِّينَ إِلَى مِئَةٍ، وَبِكُلِّ ذَلِكَ وَرَدَتْ الْأَثَارُ^(١).

قَالَ فِي «التُّخْفَةِ»: «رُويَ الْكَرْخِيُّ، عَنْ الْمُعَلَّى، عَنْ أَبِي يُوسُفَ، عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ فِي «مُخْتَصَرِهِ»: وَقَدَّرُ الْقِرَاءَةَ فِي الْفَجْرِ لِلْمُقِيمِ: مِنْ ثَلَاثِينَ آيَةً إِلَى سِتِّينَ؛ سِوَى الْفَاتِحَةِ فِي الْأُولَى.

وفي الثَّانِيَةِ: مَا [١٨٣/١ م] بَيْنَ عَشْرِينَ إِلَى ثَلَاثِينَ، وَفِي الظُّهْرِ فِي الرَّكْعَتَيْنِ جَمِيعاً؛ سِوَى الْفَاتِحَةِ، مِثْلُ: الْقِرَاءَةِ فِي الرَّكْعَةِ الْأُولَى مِنَ الْفَجْرِ، وَفِي الْعَصْرِ

(١) ومن هذه الآثار:

أ - رُويَ عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ: «إِنَّ النَّبِيَّ - ﷺ - كَانَ يَقْرَأُ فِي الْفَجْرِ ﴿قُلْ وَالْقُرْآنِ الْحَمِيدِ﴾ وَكَانَ صَلَاتُهُ بَعْدَ تَخْفِيفٍ».

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ. كِتَابُ الصَّلَاةِ. بَابُ الْقِرَاءَةِ فِي الصَّحِيحِ ٣٣٧/١ حَدِيثٌ رَقْمُ ٤٥٨.

ب - عَنْ أَبِي بَرْزَةَ الْأَسْلَمِيِّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ - ﷺ - يَقْرَأُ فِي صَلَاةِ الْغَدَاةِ مِنَ السِّتِينَ إِلَى الْمِائَةِ آيَةً».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي صَحِيحِهِ. كِتَابُ صِفَةِ الصَّلَاةِ. بَابُ الْقِرَاءَةِ فِي الْفَجْرِ ٢٢٦/١ حَدِيثٌ

رَقْمُ ٧٣٧، وَمُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ. كِتَابُ الصَّلَاةِ. بَابُ الْقِرَاءَةِ فِي الصَّحِيحِ ٣٣٨/١ حَدِيثٌ رَقْمُ ٤٦١.

ج - عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ - ﷺ - يَصَلِّي نَحْوًا مِنْ صَلَاتِكُمْ كَانَ يَخْفَفُ الصَّلَاةَ، وَكَانَ يَقْرَأُ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ بِالْوَاقِعَةِ وَنَحْوَهَا مِنَ السُّورِ».

أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ فِي سَنَنِهِ. كِتَابُ الصَّلَاةِ. بَابُ الْقِرَاءَةِ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ [١٠٨/٢] حَدِيثٌ رَقْمُ

(٣٠٦)، وَقَالَ: حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ، وَابْنُ حِبَّانٍ فِي صَحِيحِهِ. كِتَابُ الصَّلَاةِ. بَابُ صِفَةِ الصَّلَاةِ

[١٣١/٥]، رَقْمُ الْحَدِيثِ (١٨٢٣)، وَالْحَاكِمُ فِي مُسْتَدْرَكِهِ [٣٦٦/١] حَدِيثٌ رَقْمُ (٨٧٥)، وَقَالَ: هَذَا

حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ وَلَمْ يَخْرُجْهُ، وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي مُصَنَّفِهِ رَقْمُ (٢٧٢٠)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي

السَّنَنِ الْكُبْرَى. كِتَابُ الصَّلَاةِ. بَابُ قَدْرِ الْقِرَاءَةِ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ [٣٨٩/٢] حَدِيثٌ رَقْمُ (٣٨٢٣).

وَإِنْ كَانَ فِي أَمْنَةٍ وَقَرَّارٍ يَقْرَأُ فِي الْفَجْرِ نَحْوَ (سُورَةِ الْبُرُوجِ) ، (وَأَنْشَقَّتْ) ؛
لِأَنَّهُ يُمَكِّنُهُ مُرَاعَاةَ السُّنَّةِ مَعَ التَّخْفِيفِ .

وَيَقْرَأُ فِي الْحَضَرِ فِي الْفَجْرِ فِي الرَّكْعَتَيْنِ بِأَرْبَعِينَ آيَةً ، أَوْ خَمْسِينَ آيَةً
سِوَى فَاتِحَةِ الْكِتَابِ . وَيُرْوَى مِنْ أَرْبَعِينَ إِلَى سِتِّينَ ، وَمِنْ سِتِّينَ إِلَى مِائَةٍ ،
وَبِكُلِّ ذَلِكَ وَرَدَ الْأَثَرُ .

وَجْهُ التَّوْفِيقِ : أَنَّهُ يَقْرَأُ بِالرَّاعِيْنَ مِائَةً ، وَبِالْكَسَالِيِّ (١) أَرْبَعِينَ ، وَبِالْأَوْسَاطِ
مَا بَيْنَ خَمْسِينَ إِلَى سِتِّينَ . وَقِيلَ : يَنْظُرُ إِلَى طُولِ اللَّيَالِي وَقِصَرِهَا ، وَإِلَى كَثَرَةِ
الْأَشْغَالِ وَقِلَّتِهَا .

غاية البيان

وَالْعِشَاءُ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ يَقْرَأُ : قَدْرَ عَشْرِينَ آيَةً سِوَى فَاتِحَةِ الْكِتَابِ ، وَفِي الْمَغْرِبِ :
بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ وَسُورَةٍ مِنْ قِصَارِ الْمُفْصَلِ .

وَقِيلَ : هَذِهِ الرَّوَايَةُ (٢) أَحَبُّ الرَّوَايَاتِ (٣) .

قَوْلُهُ : (فِي أَمْنَةٍ) بِفَتْحِ الْمِيمِ ؛ أَيُّ : فِي أَمْنٍ .

قَوْلُهُ : (وَجْهُ التَّوْفِيقِ) ، أَيُّ : بَيْنَ الرَّوَايَاتِ .

قَالَ فَخْرُ الْإِسْلَامِ : قَالَ مَشَايخُنَا : إِذَا كَانَتْ الْآيَاتُ قِصَارًا ؛ فَمِنْ السِّتِّينَ إِلَى
مِئَةٍ ، وَإِذَا كَانَتْ أَوْسَاطًا فَخَمْسِينَ ، وَإِذَا كَانَتْ طَوَالًا فَأَرْبَعِينَ (٤) .

قَوْلُهُ : (وَالْكَسَالِيُّ) . جَمْعُ : كَسْلَانِ .

(١) فِي نَسْخِ غَايَةِ الْبَيَانِ : «وَالْكَسَالِيُّ» .

(٢) أَيُّ : رَوَايَةِ الْكَرْنَجِيِّ . كَذَا جَاءَ فِي حَاشِيَةِ : «م» . وَ«ت» . وَ«و» .

(٣) يَنْظُرُ : «تَحْفَةُ الْفُقَهَاء» لِعَلَاءِ الدِّينِ السَّمَرْقَنْدِيِّ [١٣١/١] .

(٤) يَنْظُرُ : «الْبَحْرُ الرَّائِقُ» [٣٦١/١] ، «حَاشِيَةُ ابْنِ عَابِدِينَ» [٥٣٨/١] .

قَالَ: وَفِي الظُّهْرِ مِثْلَ ذَلِكَ؛ لِاسْتَوَائِهِمَا فِي سَعَةِ الْوَقْتِ. وَقَالَ فِي «الْأَصْلِ»: أَوْ دُونَهُ؛ لِأَنَّهُ وَقْتُ الْإِسْتِغَالِ فَيَنْقُصُ عَنْهُ تَحَرُّزًا عَنِ الْمَلَالِ. وَالْعَصْرُ وَالْعِشَاءُ سَوَاءٌ، يَقْرَأُ فِيهِمَا بِأَوْسَاطِ الْمُفْصَلِ، وَفِي الْمَغْرِبِ دُونَ ذَلِكَ يَقْرَأُ فِيهَا بِقِصَارِ الْمُفْصَلِ، وَالْأَصْلُ فِيهِ كِتَابُ [٢٤/ظ] عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِلَى أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنْ اقْرَأْ فِي الْفَجْرِ وَالظُّهْرِ بِطَوَالِ الْمُفْصَلِ، وَفِي الْعَصْرِ

غَايَةِ الْبَيَانِ

قَوْلُهُ: (وَفِي الظُّهْرِ مِثْلَ ذَلِكَ).

أَيُّ: يَقْرَأُ فِي صَلَاةِ الظُّهْرِ مِثْلَ مَا قَرَأَ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ ^(١).

قَوْلُهُ: (وَقَالَ فِي «الْأَصْلِ»: أَوْ دُونَهُ)، أَيُّ: قَالَ مُحَمَّدٌ فِي «الْمَبْسُوطِ» ^(٢): يَقْرَأُ فِي الْفَجْرِ بِأَرْبَعِينَ آيَةً مَعَ فَاتِحَةِ الْكِتَابِ. أَيُّ: سِوَاهَا، وَفِي الظُّهْرِ نَحْوًا مِنْ ذَلِكَ أَوْ دُونَهُ. أَيُّ: يَقْرَأُ فِي الظُّهْرِ مِثْلَ مَا قَرَأَ فِي الْفَجْرِ، أَوْ أَقَلَّ مِنْهُ.

وَجْهٌ مَا ذَكَرَ فِي «الْجَامِعِ الصَّغِيرِ»: حَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ [١/٧٧٦] قَرَأَ فِي الظُّهْرِ: ﴿الْحَمْدُ تَنْزِيلُ السَّجْدَةِ﴾» ^(٣).

وَلَأَنَّ وَقْتَ الظُّهْرِ وَاسِعٌ كَوَقْتِ الْفَجْرِ؛ فَيَسْتَوِيَانِ فِي مَقْدَارِ الْقِرَاءَةِ.

وَوَجْهٌ مَا ذَكَرَ فِي «الْأَصْلِ»: أَنَّ الظُّهْرَ وَقْتُ الْإِسْتِغَالِ، بِخِلَافِ الْفَجْرِ؛ فَيَنْقُصُ عَنِ الْفَجْرِ احْتِرَازًا عَنِ الْمَلَالَةِ الْمُفْضِيَةِ إِلَى تَقْلِيلِ الْجَمَاعَةِ.

قَوْلُهُ: (وَالْأَصْلُ فِيهِ كِتَابُ عُمَرَ إِلَى أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ)، أَيُّ: الْأَصْلُ فِي

(١) ثلاثون آية. وقيل: تسع وعشرون آية. كذا جاء في حاشية: «م».

(٢) ينظر: «الأصل/ المعروف بالمبسوط» لمحمد بن الحسن الشيباني [١/١٦٢].

(٣) أخرجه: مسلم في كتاب الصلاة/ باب القراءة في الظهر والعصر [رقم/ ٤٥٢]، وأبو داود في أبواب تفرع استفتاح الصلاة/ باب تخفيف الآخرين [رقم/ ٨٠٤]، والنسائي في كتاب الصلاة/ باب عدد صلاة العصر في الحضر [رقم/ ٤٧٥]، وأحمد في «المسند» [٢/٣]، من حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ به.

وَالْعِشَاءِ بِأَوْسَاطِ الْمُفْصَلِ ، وَفِي الْمَغْرِبِ بِقِصَارِ الْمُفْصَلِ ، وَلِأَنَّ مَبْنَى الْمَغْرِبِ عَلَى الْعَجَلَةِ وَالتَّخْفِيفِ أَلْتَقَى بِهَا ، وَالْعَصْرُ وَالْعِشَاءُ يُسْتَحَبُّ فِيهِمَا التَّأْخِيرُ ، وَقَدْ يَتَعَانَ بِالتَّطْوِيلِ فِي وَقْتٍ غَيْرِ مُسْتَحَبٍّ ، فَيَوْقُتُ فِيهِمَا بِالْأَوْسَاطِ .

وَيُطِيلُ الرَّكْعَةَ الْأُولَى مِنَ الْفَجْرِ عَلَى الثَّانِيَةِ ؛ إِعَانَةً لِلنَّاسِ عَلَى إِذْرَاكِ الْجَمَاعَةِ .

قَالَ : وَرَكْعَتَا الظُّهْرِ سَوَاءٌ هَذَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَأَبِي يُوسُفَ ❦ .

❦ غَايَةُ الْبَيَانِ ❦

تَقْدِيرُ الْقِرَاءَةِ فِي [١/١٨٣ ط/م] الصَّلَاةِ : كَتَابَ عُمَرُ ❦ إِلَى أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ : « أَنْ أَقْرَأَ فِي الْفَجْرِ وَالظُّهْرِ : بِطَوَالِ الْمُفْصَلِ ، وَفِي الْعَصْرِ وَالْعِشَاءِ : بِأَوْسَاطِ الْمُفْصَلِ ، وَفِي الْمَغْرِبِ : بِقِصَارِ الْمُفْصَلِ » ^(١) .

و« طَوَالُ الْمُفْصَلِ : مِنْ سُورَةِ الْحُجُرَاتِ إِلَى سُورَةِ عَبَسَ . وَأَوْسَاطُ الْمُفْصَلِ : مِنْ كُورَتْ إِلَى : وَالضُّحَى ، وَالْبَاقِيَةُ هِيَ قِصَارُ الْمُفْصَلِ » . كَذَا فِي « شَرْحِ الطَّحَاوِيِّ » .

وَأَبُو مُوسَى الْأَشْعَرِيُّ : اسْمُهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ قَيْسٍ ، مَاتَ سَنَةَ اثْنَيْنِ وَأَرْبَعِينَ ،

(١) قَالَ ابْنُ حَجَرٍ : « [أَخْرَجَهُ] عَبْدُ الرَّزَّاقِ بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ مُنْقَطِعٍ بِهِ ، وَلَمْ يَذْكُرِ الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ » . وَقَالَ الزَّيْلَعِيُّ : « غَرِيبٌ بِهَذَا اللَّفْظِ » .

وَقَالَ الْعَيْنِيُّ : « هَذَا بِهَذَا اللَّفْظِ غَرِيبٌ لَمْ يَثْبُتَ . وَالصَّحِيحُ : مَا رَوَاهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ (فِي «مُصَنَّفِهِ» [رَقْمُ / ٢٦٧٢]) عَنْ الثَّوْرِيِّ ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدِ بْنِ جَدْعَانَ ، عَنْ الْحَسَنِ وَغَيْرِهِ قَالَ : كَتَبَ عُمَرُ إِلَى أَبِي مُوسَى : « أَنْ أَقْرَأَ فِي الْمَغْرِبِ بِقِصَارِ الْمُفْصَلِ ، وَفِي الْعِشَاءِ بِوَسْطِ الْمُفْصَلِ ، وَفِي الضُّحَى بِطَوَالِ الْمُفْصَلِ » . وَرَوَاهُ ابْنُ شَاهِينَ وَلَفْظُهُ : « أَنْ أَقْرَأَ فِي الصُّبْحِ بِطَوَالِ الْمُفْصَلِ ، وَفِي الظُّهْرِ بِأَوْسَاطِ الْمُفْصَلِ ، وَفِي الْمَغْرِبِ بِقِصَارِ الْمُفْصَلِ » . يَنْظُرُ : « الْعَنَاءُ فِي تَخْرِيجِ أَحَادِيثِ الْهَدَايَةِ » لِعَبْدِ الْقَادِرِ الْقُرَشِيِّ [ق/٣٧ب/ مخطوط مكتبةفيض الله أفندي - تركيا/ (رقم الحفظ : ٢٨٨)] ، وَ«نَصَبُ الرَّايَةِ» لِلزَّيْلَعِيِّ [٥/٢] ، وَ«نَحْبُ الْأَفْكَارِ شَرْحُ الْمَعَالِي وَالْآثَارِ» لِلْعَيْنِيِّ [٤/٤٦٧] ، وَ«الْبَنَاءُ شَرْحُ الْهَدَايَةِ» لَهُ [٣٠٧/١ - ٣٠٨] ، وَ«الدَّرَايَةُ فِي تَخْرِيجِ أَحَادِيثِ الْهَدَايَةِ» لِابْنِ حَجَرٍ [١/١٦٢] .

وَقَالَ مُحَمَّدٌ: أَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ يُطِيلَ الرَّكْعَةُ الْأُولَى عَلَى الثَّانِيَةِ فِي الصَّلَوَاتِ كُلِّهَا؛ لِمَا رُوِيَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَنَّهُ كَانَ يُطِيلُ الرَّكْعَةَ الْأُولَى عَلَى غَيْرِهَا فِي الصَّلَوَاتِ كُلِّهَا.

وَلَهُمَا: أَنَّ الرَّكْعَتَيْنِ اسْتَوَيَا فِي اسْتِحْقَاقِ الْقِرَاءَةِ، فَيَنْبَغِي أَنْ يَسْتَوِيَا فِي الْمِقْدَارِ بِخِلَافِ الْفَجْرِ؛ لِأَنَّهُ وَقْتُ نَوْمٍ وَغَفْلَةٍ، وَالْحَدِيثُ مَحْمُولٌ عَلَى الْإِطَالَةِ مِنْ حَيْثُ الثَّنَاءُ وَالتَّعَوُّذُ وَالتَّسْمِيَةُ، وَلَا مُعْتَبَرٌ بِالزِّيَادَةِ وَالنُّقْصَانِ بِمَا دُونَ ثَلَاثِ آيَاتٍ؛

غاية البيان

وهو ابن ثلاث وستين سنة.

قوله: (وَلَهُمَا أَنَّ الرَّكْعَتَيْنِ اسْتَوَيَا فِي اسْتِحْقَاقِ الْقِرَاءَةِ فَيَنْبَغِي أَنْ يَسْتَوِيَا فِي حَقِّ الْمِقْدَارِ).

يعني: أَنَّ الْقِرَاءَةَ كَمَا فُرِضَتْ فِي الْأُولَى؛ فُرِضَتْ فِي الثَّانِيَةِ؛ فَتَبَتْ اسْتِوَاؤُهُمَا فِي اسْتِحْقَاقِ الْقِرَاءَةِ، فَيَنْبَغِي أَنْ يَسْتَوِيَا فِي حَقِّ الْمِقْدَارِ أَيْضًا، وَلَا يَرُدُّ عَلَيْنَا إِطَالَةُ الْقِرَاءَةِ فِي الرَّكْعَةِ الْأُولَى مِنَ الْفَجْرِ؛ لِأَنَّهُ وَقْتُ نَوْمٍ وَغَفْلَةٍ؛ فَاسْتُحِبَّ الْإِطَالَةُ فِي الْأُولَى؛ لِيَذْرَكَ النَّاسُ الْجَمَاعَةَ، بِخِلَافِ غَيْرِهَا مِنَ الصَّلَوَاتِ؛ فَإِنَّ النَّاسَ فِيهَا عَلَى عِلْمٍ وَيَقْظَةٍ، فَلَا يُقَاسُ عَلَى الْفَجْرِ؛ لِيُوجِدَ الْفَارِقُ.

وما رُوِيَ مِنْ حَدِيثِ أَبِي قَتَادَةَ فِي إِطَالَةِ الرَّكْعَةِ الْأُولَى فِي الصَّلَوَاتِ كُلِّهَا^(١)؛ فَهُوَ مَحْمُولٌ عَلَى إِطَالَتِهَا مِنْ حَيْثُ الثَّنَاءُ، وَالتَّعَوُّذُ، وَالتَّسْمِيَةُ. وَبِهِ نَقُولُ.

قوله: (وَلَا مُعْتَبَرٌ بِالزِّيَادَةِ وَالنُّقْصَانِ بِمَا دُونَ ثَلَاثِ آيَاتٍ)؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ

(١) أخرجه: البخاري في كتاب صفة الصلاة/ باب القراءة في الظهر [رقم/ ٧٢٥]، ومسلم في كتاب الصلاة/ باب القراءة في الظهر والعصر [رقم/ ٤٥١]، من حديث عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه ﷺ. «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُطَوِّلُ فِي الرَّكْعَةِ الْأُولَى مِنْ صَلَاةِ الظُّهْرِ، وَيُقْصِرُ فِي الثَّانِيَةِ، وَيَفْعَلُ ذَلِكَ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ». لفظ البخاري.

لِعَدَمِ إِمْكَانِ الْإِحْتِرَازِ عَنْهُ مِنْ غَيْرِ حَرَجٍ .
وَلَيْسَ فِي شَيْءٍ مِنَ الصَّلَوَاتِ قِرَاءَةُ سُورَةٍ بِعَيْنِهَا ؛ لَا تَجُوزُ بِغَيْرِهَا ؛
لِإِطْلَاقِ مَا تَلَوْنَا .

﴿ غَاةُ الْبَيَانِ ﴾

قَرَأَ فِي الْمَغْرِبِ بِالمُعَوَّذَتَيْنِ ، وَالثَّانِيَةِ أَطْوَلَ مِنَ الْأُولَى بآيَةٍ ، وَلَآنَ فِي الْإِحْتِرَازِ عَنْ
هَذَا الْقَدْرِ يُلْزَمُ الْحَرَجُ ، وَهَذَا مَذْفُوعٌ شَرْعًا ؛ فَتُجْعَلُ زِيَادَةُ مَا دُونَ [١/١٨٤هـ/م] ثَلَاثِ
آيَاتٍ ، أَوْ نَقْصَانُهُ كَالْعَدَمِ ، فَلَا يُكْرَهُ .

وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِهِ : (لِعَدَمِ الْإِحْتِرَازِ عَنْهُ مِنْ غَيْرِ حَرَجٍ) .

يَعْنِي : أَنَّ الْإِحْتِرَازَ عَمَّا دُونَ ثَلَاثِ آيَاتٍ ، وَإِنْ كَانَ مُمَكِّنًا ؛ لَكِنْ لَا يُمْكِنُ
مِنْ غَيْرِ حَرَجٍ ، هَذَا فِي الْفَرَائِضِ .

أَمَّا فِي السُّنَنِ وَالنَّوَافِلِ : فَهَلْ يُكْرَهُ زِيَادَةُ إِحْدَى الرَّكَعَتَيْنِ عَلَى الْأُخْرَى ، أَمْ
لَا ؟ فَعَنْ أَبِي يُوسُفَ فِي «الْبَرَامِكَةِ»^(١) : يُكْرَهُ ، وَقِيلَ : لَا يُكْرَهُ ؛ لِأَنَّ فِي التَّطَوُّعِ
سَعَةً .

قَوْلُهُ : (وَلَيْسَ فِي شَيْءٍ مِنَ الصَّلَوَاتِ قِرَاءَةُ سُورَةٍ بِعَيْنِهَا ؛ لَا تَجُوزُ بِغَيْرِهَا) .
يَعْنِي : لَيْسَ فِي شَيْءٍ مَا مِنَ الصَّلَوَاتِ قِرَاءَةُ سُورَةٍ تُعَيَّنُ^(٢) بِجَوَازِ الصَّلَاةِ
بَحَيْثُ لَا يَجُوزُ قِرَاءَةُ غَيْرِهَا إِذَا لَمْ تُقْرَأْ تِلْكَ السُّورَةُ .

وَهَذَا احْتِرَازٌ عَنْ قَوْلِ الشَّافِعِيِّ : فَإِنَّ عِنْدَهُ سُورَةَ الْفَاتِحَةِ مُتَعَيِّنَةٌ لِلْجَوَازِ ، حَيْثُ
لَا يُجْزَى غَيْرُهَا إِذَا لَمْ يَقْرَأْ الْفَاتِحَةَ^(٣) .

(١) وَيُقَالُ أَيْضًا : «جَامِعُ الْبَرَامِكَةِ» . وَبِمَا قِيلَ : «جَامِعُ الْبَرَامِكِيِّ» ، وَهُوَ كِتَابٌ يَتَعَنَّى بِحِكَايَةِ أَقْوَالِ أَبِي
يُوسُفَ الْقَاضِي ، يَنْقُلُ مِنْهُ الطَّحَاوِيُّ وَالسَّرْحَسِيُّ وَجَمَاعَةٌ مَعْنً بَعْدَهُمَا ، وَلَمْ نَظْفَرْ بِإِخْبَارِهِ وَلَا بِأَخْبَارِ
صَاحِبِهِ ؟

(٢) وَقَعَ بِالْأَصْلِ : «بِعَيْنِهَا» . وَالْمَثْبُوتُ مِنْ : «ت» ، وَ«م» ، وَ«ز» ، وَ«و» ، وَ«ف» .

(٣) يَنْظُرُ : «الْأَم» لِلشَّافِعِيِّ [٢/٢٤٣] . وَ«الْحَاوِي الْكَبِير» لِأَبِي الْحَسَنِ الْمَوْرِدِيِّ [٢/١٠٣] . =

وَيُكْرَهُ أَنْ يُوقَّتَ بِشَيْءٍ مِنَ الْقُرْآنِ لَشَيْءٍ مِنَ الصَّلَوَاتِ ؛ لِمَا فِيهِ مِنْ هَجْرِ
الْبَاقِي وَإِيْهَامِ التَّفْضِيلِ .

غاية البيان

وعندنا: لا يتعينُ سورةُ الفاتحةِ للجوازِ ، بَلْ تَجُوزُ الصَّلَاةُ بِغَيْرِهَا مِنَ السُّورِ ؛
لِإِطْلَاقِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ فَأَقْرَأُوا مَا تَشَاءُونَ مِنَ الْقُرْآنِ ﴾ [المزمل: ٢٠] وَقَدْ بَيَّنَّاهُ .
قَوْلُهُ: (وَيُكْرَهُ أَنْ يُوقَّتَ بِشَيْءٍ مِنَ الْقُرْآنِ لَشَيْءٍ مِنَ الصَّلَوَاتِ ؛ لِمَا فِيهِ مِنْ
هَجْرِ الْبَاقِي) .

معناه: يُكْرَهُ أَنْ يُعَيَّنَ الْمُصَلِّي بِشَيْءٍ مِنَ الْقُرْآنِ ؛ مِثْلُ: سُورَةِ السَّجْدَةِ وَسُورَةِ:
هَلْ أَتَى ، لَشَيْءٍ مِنَ الصَّلَوَاتِ ؛ مِثْلُ: صَلَاةِ الْفَجْرِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ^(١) .

وهذا أيضًا اخْتِرَازٌ عَنْ قَوْلِ الشَّافِعِيِّ: فَإِنَّهُ قَالَ: يُسْتَحَبُّ ذَلِكَ^(٢) ؛ لِحَدِيثِ
ابْنِ مَسْعُودٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقْرَأُهُمَا فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ»^(٣) . فَيَكُونُ مُسْتَحَبًّا لَا
مَكْرُوهًا .

وَلَنَا: مَا رُوِيَ فِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ»: بِإِسْنَادِهِ عَنْ جَابِرِ بْنِ [١٨٤/١] سَمُرَةَ:

= و«المذهب في فقه الإمام الشافعي» للشيرازي [١٣٨/١] .

(١) قال السروجي: قال الأسيبجاني والطحاوي: هذا إذا رآه ختمًا واجبًا لا يجرى غيرها ، أو رأى القراءة
بغيرها مكروهًا ، أما لو قرأها في تلك الصلاة تبركًا بقراءة - رسول الله ﷺ - فيها ، أو تأسيًا به ، أو لأجل
التيسير عليه ، فلا كراهية في ذلك . ينظر: «التنبيه على مشكلات الهداية» لأبن أبي العز [٥٨٤/٢] .
(٢) ينظر: «البيان» للعمرائي [٢٠٠/٢] ، و«المجموع شرح المذهب» للنفري [١٧١/٢] . و«النجم
الوهاب في شرح المنهاج» للدميري [١٣٠/٢] .

(٣) أخرجه: ابن ماجه في كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها/ باب القراءة في صلاة الفجر يوم الجمعة
[رقم / ٨٢٤] ، والطبراني في «المعجم الأوسط» [٧/رقم / ٦٦٩٣] ، وأبو نعيم في «حلية الأولياء»
[١٨٣/٧] ، من حديث عبد الله بن مسعود ﷺ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: «كَانَ يَقْرَأُ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ يَوْمَ
الْجُمُعَةِ: أَلَمْ تَتْرِكْ ، وَهَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ» .

قال البوصيري: «هَذَا إِسْنَادٌ صَحِيحٌ رَجَّاهُ ثِقَاتٌ» . ينظر: «مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه»
للوصيري [١٠٤/١] .

﴿ غاية البيان ﴾

«أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقْرَأُ فِي الْفَجْرِ: ﴿قَدْ وَالْقُرْآنِ﴾ [ق: ١]»^(١).

وروي: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَقَامَ بِتَبُوكَ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً، وَكَانَ يَقْرَأُ فِي الْفَجْرِ: الْفَاتِحَةَ وَإِذَا زُلْزِلَتْ»^(٢).

فَعَلِمَ بِذَلِكَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ لَا يُوَاطِبُ عَلَى قِرَاءَتِهِمَا، وَكَلَامُنَا فِي كِرَاهَةِ الْمُوَاطَبَةِ.

أَمَّا إِذَا قَرَأَهُمَا [٧٧/١] أَحْيَانًا كَمَا فَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ؛ فَلَا نَقُولُ بِالْكَرَاهَةِ؛ بَلْ نَقُولُ: بِالْإِسْتِحْبَابِ؛ لِتَبَرُّكِهِ بِقِرَاءَةِ النَّبِيِّ ﷺ.

وإِنَّمَا تُكْرَهُ الْمُوَاطَبَةُ؛ لِلزُّومِ هَجْرَانِ الْبَاقِي، وَإِيْهَامِ التَّفْضِيلِ، وَلَا فَضِيلَةَ لِبَعْضِ السُّورِ^(٣) عَلَى الْبَعْضِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهَا كَلَامُ اللَّهِ تَعَالَى، بَلِ الْكُلُّ سَوَاءٌ.

وَالْأَصْلُ فِيهِ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَقَالَ الرَّسُولُ يَكْرَبُ إِنَّ قَوْمِي اتَّخَذُوا هَذَا الْقُرْآنَ مَهْجُورًا﴾ [الفرقان: ٣٠]. أَيْ: مَتْرُوكًا كَمَا أَعْرَضُوا عَنْهُ. وَالرَّسُولُ: هُوَ مُحَمَّدٌ ﷺ، وَقَوْمُهُ: قُرَيْشٌ.

وَلَا شَكَّ فِي أَنَّ الْمُوَاطَبَةَ عَلَى الْبَعْضِ تُلْزِمُ هَجْرَانِ الْبَاقِي، وَهُوَ لَا يَجُوزُ؛

(١) أخرجه: مسلم في كتاب الصلاة/ باب القراءة في الصبح [رقم/ ٤٥٨]، وأحمد في «المسند» [٩١/٥]، وابن حبان في «صحيحه» [رقم/ ١٨١٦]، وأبو يعلى في «مسنده» [رقم/ ٧٤٥٩]، والبيهقي في «السنن الكبرى» [رقم/ ٣٨٢٣]، من حديث جابر بن سمرة ؓ به.

(٢) لَمْ نَجِدْهُ هَكَذَا بَعْدَ النَّظَرِ، وَإِنَّمَا أَخْرَجَهُ: الطَّبْرَانِيُّ فِي «المعجم الأوسط» [٨/ رقم/ ٧٧٩٢]، وَأَبُو الْفَضْلِ الزَّهْرِيُّ فِي «حديثه» [رقم/ ٦٠٩]، مِنْ حَدِيثِ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍ، عَنْ أَبِيهِ ؓ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَرْبَعِينَ صَبَاحًا فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ: «يَقْرَأُ فِي رَكْعَتَيِ الْفَجْرِ يَقُلُ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ وَقُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ».

قال الدارقطني: «هذا حديث ضعيف». ينظر: «علل الدارقطني» [١١٥/١].

(٣) وقع بالأصل: «السورة»، والمثبت من: «ت»، «م»، «ل»، «و»، «ف». «و»، «ل»، «و»، «ف».

وَلَا يَقْرَأُ الْمُؤْتَمُّ خَلْفَ الْإِمَامِ؛ خِلَافًا لِلشَّافِعِيِّ رحمته الله فِي الْفَاتِحَةِ. لَهُ: أَنْ
الْقِرَاءَةَ رُكْنٌ مِنَ الْأَرْكَانِ، فَيَشْتَرِكُ فِيهِ.

غاية البيان

لِحِكَايَةِ اللَّهِ رحمته الله عَنْ شَكَايَةِ الرَّسُولِ إِلَيْهِ.

وَالْمُوَاضِئَةُ فِي الْوُثْرِ عَلَى ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ [الأعلى: ١] فِي الْأُولَى، وَعَلَى
﴿قُلْ يَتَذَكَّرُهَا السَّكَنُونَ﴾ [الكاثرون: ١] فِي الثَّانِيَةِ، وَعَلَى ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾
[الإخلاص: ١] فِي الثَّلَاثَةِ مَكْرُوهٌ أَيْضًا، بِخِلَافِ مَا إِذَا قُرَأَ كَذَلِكَ أَحْيَانًا؛ تَبَرُّكًا بِمَا
رَوَى عَنِ النَّبِيِّ رحمته الله، فَإِنَّهَا تُسْتَحَبُّ؛ فَافْهَمْ فَرْقَ بَيْنَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ وَالْمَسْأَلَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ،
وَقَدْ خَبَطَ خَبَطَ عَشَوَاءَ، وَرَكِبَ عَمِيَاءَ فِي فَرْقِهِمَا كَثِيرٌ مِمَّنْ تَصَدَّى لِلتَّدرِيسِ.

قَوْلُهُ: (وَلَا يَقْرَأُ الْمُؤْتَمُّ خَلْفَ الْإِمَامِ؛ خِلَافًا لِلشَّافِعِيِّ فِي [١/١٨٥/م] الْفَاتِحَةِ^(١)).

بِعْنِي: أَنَّ الْمُقْتَدِيَّ يَقْرُؤُهَا عِنْدَهُ لِقَوْلِهِ رحمته الله: «لَا صَلَاةَ إِلَّا بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ»^(٢).

وَلَأَنَّ الْقِرَاءَةَ رُكْنٌ، وَفِي سَائِرِ الْأَرْكَانِ يَشْتَرِكُ الْإِمَامُ وَالْمُقْتَدِي، فَكَذَا فِي
هَذَا الرُّكْنِ.

وَلَنَا: مَا حَدَّثَ أَبُو حَنِيفَةَ فِي «مُسْنَدِهِ»: عَنْ مُوسَى بْنِ أَبِي عَائِشَةَ، عَنْ عَبْدِ
اللَّهِ بْنِ شَدَّادِ بْنِ الْهَادِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ رحمته الله قَالَ: «مَنْ كَانَ لَهُ
إِمَامٌ؛ فَقِرَاءَةُ الْإِمَامِ لَهُ قِرَاءَةٌ»^(٣).

(١) ينظر: «التهذيب في فقه الإمام الشافعي» للبغوي [٩٨/٢]. و«المجموع شرح المذهب» للنووي
[٣٦٥/٣]. و«كفاية النبيه شرح التنبيه» لابن الرفعة [١٣٥/٣].

(٢) أخرجه: البخاري في كتب صفة الصلاة/ باب وجوب القراءة للإمام والمأموم في الصلوات كلها
في الحضر والسفر وما يجهر فيها وما يخافت [٧٢٣/رقم]، ومسلم في كتاب الصلاة/ باب وجوب
قراءة الفاتحة في كل ركعة وإنه إذا لم يحسن الفاتحة ولا أمكنه تعلمها قرأ ما تيسر له من غيرها
[رقم/٣٩٤]، من حديث عبادة بن الصامت رحمته الله مرفوعاً: «لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ».

(٣) أخرجه: محمد بن الحسن الشيباني في «الموطأ» [٦١/١]، وفي «الآثار» [١٦٨/١]، وابن عدي
في «الكامل» [٢٤٢/١]، وأبو محمد الحارثي في «مسند أبي حنيفة» [٧٥١/١]، والدارقطني =

وَلَنَا: قَوْلُهُ ﷺ: «مَنْ كَانَ لَهُ إِمَامٌ فَقِرَاءَةُ الْإِمَامِ لَهُ قِرَاءَةٌ» وَعَلَيْهِ إِجْمَاعُ الصَّحَابَةِ، وَهُوَ رُكْنٌ مُشْتَرَكٌ بَيْنَهُمَا، لَكِنَّ حَظَّ الْمُقْتَدِي الْإِنْصَاتِ وَالِاسْتِمَاعِ، قَالَ ﷺ: «وَإِذَا قَرَأَ الْإِمَامُ فَأَنْصِتُوا».

غاية البيان

وَذَكَرَ فِي كِتَابِ «المصابيح» ^(١) وَغَيْرِهِ: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ، فَإِذَا قَرَأَ فَأَنْصِتُوا» ^(٢).

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَيْضًا فِي «الموطأ» وَغَيْرِهِ: عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ ابْنِ أَكْثِمَةَ اللَّيْثِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنْصَرَفَ مِنْ صَلَاةٍ جَهَرَ فِيهَا بِالْقِرَاءَةِ فَقَالَ: «هَلْ قَرَأَ مَعِيَ أَحَدٌ مِنْكُمْ آتِفًا؟». فَقَالَ رَجُلٌ: نَعَمْ، يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «إِنِّي أَقُولُ مَا لِي أَنْارَعَ الْقُرْآنَ؟». قَالَ: فَانْتَهَى النَّاسُ عَنِ الْقِرَاءَةِ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِيمَا

- فِي «سننه» [٣٢٣/١]، والخطيب في «الفتاوى والمتفق» [٥٤٤/١]، والبيهقي في «السنن الكبرى» [رقم/ ٢٧٢٢]، من طريق أبي حنيفة، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الْحَسَنِ مُوسَى بْنُ أَبِي عَائِشَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَدَادٍ بْنِ الْهَادِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيِّ ﷺ بِهِ.

قَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ: «هَذَا حَدِيثٌ لَا يَصِحُّ». يَنْظُرُ: «العلل المتناهية» لابن الجوزي [٤٣١/١]، وَ: «نصب الراية» للزيلعي [٦/٢ - ١٣].

(١) يَنْظُرُ: «مصابيح السنة» للبهقي [٣٢٣/١].

(٢) أَخْرَجَهُ: أَبُو دَاوُدَ فِي أَبْوَابِ الْإِمَامَةِ/ بَابِ الْإِمَامِ يَصْلِي مِنْ تَعَرُدٍ [رقم/ ٦٠٤]، وَالتَّسَانِي فِي كِتَابِ الْإِفْتِاحِ/ تَأْوِيلُ قَوْلِهِ ﷺ: «وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ» [رقم/ ٩٢١]، وَابْنُ مَاجَةٍ فِي كِتَابِ إِقَامَةِ الصَّلَاةِ وَالسُّنَّةِ فِيهَا/ بَابِ إِذَا قَرَأَ الْإِمَامُ فَأَنْصِتُوا [رقم/ ٨٤٦]، وَالدَّارَقُطْنِي فِي «سننه» [٣٢٧/١]، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السنن الكبرى» [رقم/ ٢٧١٣]، مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ بِهِ.

قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْهَادِي: «صَحِيحُهُ مُسْلَمٌ، وَتَكَلَّمَ فِيهِ غَيْرُ وَاحِدٍ».

وَقَالَ ابْنُ الْمَلَقَنِ: «وَصَحِيحُهُ أَيْضًا: أَحْمَدُ وَابْنُ حَزْمٍ، وَقَالَ جُمْهُورُ الْحُقَاطِ: قَوْلُهُ: «وَإِذَا قَرَأَ فَأَنْصِتُوا» لَيْسَتْ صَحِيحَةً عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. وَأَطْنَبَ الْبَيْهَقِيُّ فِي بَيَانِ بَطْلَانِهَا وَذَكَرَ عَلَيْهَا، وَنَقَلَ بَطْلَانَهَا عَنْ يَحْيَى بْنِ مَعِينٍ وَأَبِي حَاتِمٍ وَأَبِي دَاوُدَ وَأَبِي عَلِيٍّ النَّيْسَابُورِيِّ». يَنْظُرُ: «المحرر في الحديث» لابن عبد الهادي [ص/ ١٨٩]، وَ«البدر المنير» لابن الملقن [٤٨١/٤].

غاية البيان

جَهَرَ فِيهِ بِالْقِرَاءَةِ مِنَ الصَّلَوَاتِ ؛ حِينَ سَمِعُوا ذَلِكَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ»^(١).

وذكر الشيخ أبو جعفر الطحاوي في «شرح الآثار»: عَنْ أَحْمَدَ بْنِ دَاوُدَ^(٢)، عَنْ يُونُسَ بْنِ عَدِيٍّ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ^(٣)، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ أَقْبَلَ بِوَجْهِهِ فَقَالَ: «اتَّقَرُّوْنَ وَالْإِمَامُ يَقْرَأُ!؟» فَسَكُّوْا؛ فَسَأَلَهُمْ [١٨٥/١م] ثَلَاثًا؛ فَقَالُوا: إِنَّا لَنَفْعَلُ. قَالَ: «لَا تَفْعَلُوا»^(٤).

(١) أخرجه: مالك في «الموطأ» [رقم/ ١٩٣]، ومن طريقه أبو داود في أبواب تفرغ استفتاح الصلاة/ باب من كره القراءة بفاتحة الكتاب إذا جهر الإمام [رقم/ ٨٢٦]، وكذا الترمذي في أبواب الصلاة عن رسول الله ﷺ/ باب ما جاء في ترك القراءة خلف الإمام إذا جهر الإمام بالقراءة [رقم/ ٣١٢]، والنسائي في كتاب الافتتاح/ ترك القراءة خلف الإمام فيما جهر به [رقم/ ٩١٩]، وابن ماجه في كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها/ باب إذا قرأ الإمام فأنصتوا [رقم/ ٨٤٨]، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه به نحوه. وليس عند ابن ماجه قوله: «قَالَ: فَأَنْتَهَى النَّاسُ عَنِ الْقِرَاءَةِ...» إلى آخره. قال الترمذي: «هذا حديث حسن».

وقال النووي: «قَالَ التِّرْمِذِيُّ: «حسن»، وَأَنكَرَهُ عَلَيْهِ الْأَيْمَنُ، وَاتَّفَقُوا عَلَى ضَعْفِ هَذَا الْحَدِيثِ. ينظر: «خلاصة الأحكام» للنووي [٣٧٨/١]، و«التلخيص الحبير» لابن حجر [٦٥٥/٢].

(٢) وقع في النسخ: «أَحْمَدُ بْنُ أَبِي دَاوُدَ!» وهو خطأ ظاهر، والصواب ما أئبناه، وهو الموافق لما وقع في «شرح معاني الآثار».

وهو أَحْمَدُ بْنُ دَاوُدَ بْنِ مُوسَى أَبُو عَبْدِ اللَّهِ السُّدُوسِيُّ البُضْرِيُّ، ثُمَّ الْمَكِّيُّ نَزِيلُ مِصْرَ. (توفي سنة: ٢٨٢هـ). ينظر: «تاريخ الإسلام» للذهبي [٦٧٣/٦]، و«معاني الأخبار» في شرح أسامي رجال معاني الآثار» للعيني [٢٩/١].

(٣) أبو قِلَابَةَ: عبد الله بن زيد الجَرَمِيُّ. سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ. ذكره مسلم في «الكنى». كذا جاء في حاشية: «م»، و«و». وينظر: «الكنى والأسماء» لمسلم [٦٩٩/٢].

(٤) أخرجه: أبو يعلى في «مسنده» [رقم/ ٢٨٠٥]، وعنه ابن حبان في «صحيحه» [رقم/ ١٨٤٤]، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» [٢١٨/٤]، والدارقطني في «سننه» [٣٤٠/١]، والبيهقي في «السنن الكبرى» [رقم/ ٢٧٥٠]، من حديث أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه به.

قال العيني: «إسناده صحيح على شرط البخاري». ينظر: «نخب الأفكار» شرح المعاني والآثار» للعيني [١١٠/٤]، و«الدراية في تخريج أحاديث الهداية» لابن حجر [١٦٥/١].

غاية البيان

وعن ابنِ العباس: «أَنَّ أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَرَأُوا خَلْفَهُ؛ فَخَلَطُوا عَلَيْهِ الْقِرَاءَةَ؛ فَنَزَلَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا﴾ [الأعراف: ٢٠٤]»^(١).

وذكر الشيخ الإمام عبد الله بن يعقوب الحارثي^(٢) السبذموني^(٣) في كتاب «كشف الأسرار»^(٤) قال: حدثنا قبيصة قال: حدثنا عثمان عن حفص عن أبي شيبه^(٥) عن الحكم بن عتيبة^(٦) عن عبد الله بن شداد قال: قرأ رجل خلف رسول الله ﷺ، فغمزه أبو بكر؛ فلم ينته؛ فغمزه ثانياً، فلما انصرف الرجل من الصلاة؛ قال

(١) أخرجه: الطبري في «تفسيره» [٣٥٠/١٣]، والبيهقي في «كتاب القراءة خلف الإمام» [ص/١٠٩]،

من حديث عبد الله بن عباس رضي الله عنه.

قال البيهقي: «هذا إسناد فيه ضعف».

(٢) وهو من كبار محدثين في بخارى، و«كشف الأسرار» في الحديث. وهو أستاذ أبي الفضل. كذا جاء في حاشية: «و».

(٣) ضبطه في «و»، و«ر»، و«ت»، و«ف»، و«م»، و«ز»: بكسر السين المهملة!

وزاد في حاشية: «و»، و«ت»، و«م»، و«ز»: «سبذمون» (بكسر السين أيضاً): اسم موضع ببخارى فيه قبر الشيخ أبي محمد عبد الله، توره الله بأنوار رحمته.

قلنا: كسر السين في أوله لم نره إلا هنا، والمشهور: أن السين فيه مضمومة أو مفتوحة، هكذا ضبطه السمعاني وياقوت الحموي وجماعة غيرهما.

قل عبد القادر القرشي: «السبذموني: بضم السين أو فتحه وفتح الباء الموحدة وسكون الذال المفعلة وضم الميم وفي آخرها نون؛ نسبة إلى قرية من قرى بخارى. ينظر: «معجم البلدان» بياقوت الحموي [١٨٣/٣]، و«الأنساب» للسمعاني [٥٧/٢]، و«الجواهر المضية» لعبد القادر لقرشي [٢٨٩/١].

(٤) هكذا سمّاه المؤلف! والمشهور أنه: «كشف الآثار»، واسمه كاملاً: «كشف الآثار الشريفة، في مناقب

أبي حنيفة». وهو من مرويات الحافظ أبي سعد السمعاني عن شيخه المحدث إبراهيم بن إسماعيل المعروف بالصقار. ينظر: «المنتخب من معجم شيوخ السمعاني» [ص/٣٤٣].

(٥) أبو شيبه: إبراهيم بن عثمان العبسي قاضي واسط. روى عن الحكم. كذا جاء في حاشية: «م».

(٦) وقع بالأصل: «عتبة». والمثبت من: «ت»، و«م»، و«ز»، و«و»، و«ف». وهو الصواب.

غاية السيل

الرَّجُلُ لِأَبِي بَكْرٍ: لَقَدْ أَذَيْتَنِي، قَالَ أَبُو بَكْرٍ: لِأَنَّكَ قَرَأْتَ خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ ﷺ: «صَدَقَ أَبُو بَكْرٍ، [٧٧/١] قِرَاءَةُ الْإِمَامِ لِمَنْ خَلْفَهُ قِرَاءَةٌ»^(١).

وفيه أيضاً: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: كَانَ عَشْرَةٌ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ يَنْهَوْنَ عَنِ الْقِرَاءَةِ خَلْفَ الْإِمَامِ أَشَدَّ النَّهْيِ: أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ، وَعُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، وَعُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ، وَعَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ، وَسَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ، وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ^(٢).

وفي «شرح الآثار» أيضاً: بِإِسْنَادٍ مُتَّصِلٍ إِلَى ابْنِ مَسْعُودٍ أَنَّهُ [١٨٦/١] قَالَ: «لَيْتَ الَّذِي يَقْرَأُ خَلْفَ الْإِمَامِ مُلِيَ فُوهُ ثُرَابًا»^(٣).

وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «يَكْفِيكَ قِرَاءَةُ الْإِمَامِ، جَهَرَ أَمْ خَافَتْ»^(٤).

(١) هذه الرواية لم تظهر بها بعد التبع موصولة إلا من هذا الطريق، وقد خولف عثمان (وهو ابن عفان السجزي) في سنده ومثته جميعاً! فأخرجه البيهقي في «كتاب القراءة خلف الإمام» [ص/١٥٤] من طريق عتيق بن محمد التيسابوري عن حفص بن عبد الرحمن عن أبي شيبه عن الحكم بن عتيبة عن عبد الله بن شداد عن جابر بن عبد الله ﷺ عن النبي ﷺ قَالَ: «مَنْ كَانَ لَهُ إِمَامٌ فَإِنَّ قِرَاءَةَ الْإِمَامِ لَهُ قِرَاءَةٌ». وَضَعَفَهُ الْبَيْهَقِيُّ.

(٢) لم نجده مستنداً بعد النظر، وقد نقله العيني في: «البنية شرح الهداية» [٣١٧/٢] عن المؤلف - دون تصريح عاداته - عن عبد الله بن يعقوب الحارثي السبذموني في كتابه «كشف الأشرار».

(٣) أخرجه: الطحاوي في «شرح معاني الآثار» [٢١٩/١]، عن ابن مسعود ﷺ به.

(٤) أخرجه: الدارقطني في «سننه» [٣٣٣/١]، وأبو نعيم في «حلية الأولياء» [٢٦٥/٤]، والبيهقي في «كتب القراءة خلف الإمام» [ص/١٩٦]، من حديث ابن عباس ﷺ به.

قال الدارقطني: «قَالَ أَبُو مُوسَى: قُلْتُ لِأَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ فِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ هَذَا فِي الْقِرَاءَةِ، فَقَالَ: هَذَا مُنْكَرٌ».

وَيُسْتَحْسَنُ عَلَى سَبِيلِ الْإِحْتِيَاظِ فِيمَا يُرَوَّى عَنْ مُحَمَّدٍ عليه السلام، وَيُكْرَهُ

❦ غَايَةُ الْبَيَانِ ❦

وَعَنْ جَابِرٍ عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم: «مَنْ كَانَ لَهُ إِمَامٌ، فَقِرَاءَةُ الْإِمَامِ لَهُ قِرَاءَةٌ»^(١)، وَلَأَنَّ الْمُذْرِكَ لِلْإِمَامِ فِي الرُّكُوعِ لَا يَقْضِي تِلْكَ الرَّكْعَةَ بِالْإِجْمَاعِ، فَلَوْ لَمْ تَكُنْ قِرَاءَةُ الْإِمَامِ لَهُ قِرَاءَةً؛ لَقَضَاهَا.

وَالْجَوَابُ عَمَّا رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ: فنقول: لَا نُسَلِّمُ أَنَّ الْمُرَادَ مِنْهُ نَقْيُ الْجَوَازِ، وَقَدْ اسْتَقْصَيْنَاهُ فِيمَا تَقَدَّمَ^(٢).

عَلَى أَنَّا نَقُولُ: قِرَاءَةُ الْإِمَامِ الْفَاتِحَةَ وَقِرَاءَتُهُ كَقِرَاءَتِهِ؛ بِالْحَدِيثِ حُكْمًا؛ فَتَكُونُ صَلَاتُهُ بِالْفَاتِحَةِ [أَيْضًا]^(٣).

أَمَّا قَوْلُهُ: يَشْتَرِكَانِ فِي سَائِرِ الْأَرْكَانِ؛ فَكَذَا فِي هَذَا الرُّكْنِ.

فنقول: لَا نُسَلِّمُ أَنَّ الْقِيَاسَ صَحِيحٌ؛ لِوُقُوعِهِ فِي مُعَارَضَةِ النَّصِّ، وَلِئِنْ سَلَّمْنَا لَكِنْ لَا نُسَلِّمُ أَنَّ الْمُشَارَكَةَ مُنْتَقِيَةٌ؛ لِمَا أَنَّ الشَّرْعَ جَعَلَ حَظَّ الْإِمَامِ مِنَ الْقُرْآنِ الْقِرَاءَةَ، وَحَظَّ الْمُقْتَدِي الْإِنْصَاتَ وَالِاسْتِمَاعَ؛ فَاشْتَرَكَا أَيْضًا.

قَوْلُهُ: (وَيُسْتَحْسَنُ عَلَى سَبِيلِ الْإِحْتِيَاظِ فِيمَا يُرَوَّى عَنْ مُحَمَّدٍ). فِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ قَالَ مُحَمَّدٌ فِي «مَوْطِئِهِ»: «لَا قِرَاءَةَ خَلْفَ الْإِمَامِ فِيمَا جَهَرَ بِهِ، وَلَا فِيمَا لَمْ يَجْهَرْ فِيهِ، بِذَلِكَ جَاءَتْ عَامَّةُ الْأَثَارِ، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ»^(٤). إِلَى هُنَا لَفْظُ مُحَمَّدٍ.

وَقَالَ مُحَمَّدٌ فِي كِتَابِ «الْأَثَارِ»: «لَا نَرَى الْقِرَاءَةَ خَلْفَ الْإِمَامِ فِي شَيْءٍ مِنْ

= وقال ابن حجر: «أخرجه الدارقطني بإسناد ضعيف». ينظر: «نصب الراية» للزيلعي [١١/٢]، و«الدراية في تخريج أحاديث الهداية» لابن حجر [١٦٣/١].

(١) مضمون تخريجه قريباً.

(٢) أي: في باب صفة الصلاة. كذا جاء في حاشية: «م».

(٣) ما بين المحقوفين: زيادة من: «ت»، و«م»، و«ز»، و«و»، و«ف».

(٤) ينظر: «موطأ محمد بن الحسن الشيباني» [٦٠/١].

عِنْدَهُمَا ؛ لِمَا فِيهِ مِنَ الْوَعِيدِ .

وَيَسْتَمِعُ وَيُنْصِتُ ،

غاية البيان

الصَّلَوَاتِ ؛ يُجْهَرُ فِيهِ أَوْ لَا يُجْهَرُ فِيهِ»^(١) . إِلَى هُنَا لَفْظُهُ .

قَوْلُهُ : (لِمَا فِيهِ مِنَ الْوَعِيدِ) ، وَهُوَ مَا رَوَيْنَا عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ .

وَرَوَى [١٨٦/١ ط/م] عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ أَنَّهُ قَالَ : «مَنْ قَرَأَ خَلْفَ الْإِمَامِ ؛ فَسَدَتْ صَلَاتُهُ»^(٢) .

وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ فِي «مَوْطِئِهِ» : أَخْبَرَنَا بُكَيْرُ بْنُ عَامِرٍ ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ ، عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ قَيْسٍ ، قَالَ : «لَأَنْ أَعْضَّ عَلَى جَمْرَةٍ ؛ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَقْرَأَ خَلْفَ الْإِمَامِ»^(٣) .

وَقَالَ فِيهِ أَيْضًا : أَخْبَرَنَا دَاوُدُ بْنُ قَيْسٍ الْفَرَّاءُ قَالَ : أَخْبَرَنِي بَعْضُ وَلَدِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ ، أَنَّهُ ذَكَرَ لَهُ أَنَّ سَعْدًا قَالَ : «وَدِدْتُ أَنْ الَّذِي يَقْرَأُ خَلْفَ الْإِمَامِ فِي فِيهِ جَمْرَةٌ»^(٤) .

وَقَالَ فِيهِ أَيْضًا : أَخْبَرَنَا دَاوُدُ بْنُ قَيْسٍ الْفَرَّاءُ ، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَجْلَانَ : أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ ، قَالَ : «لَيْتَ فِي فَمِ الَّذِي يَقْرَأُ خَلْفَ الْإِمَامِ حَجْرًا»^(٥) .

قَوْلُهُ : (وَيَسْتَمِعُ وَيُنْصِتُ) ، فِيهِ رِعَايَةُ الْأَدَبِ ؛ حَيْثُ لَمْ يَقُلْ : وَلَا يَسْأَلُ الْجَنَّةَ

(١) ينظر : «الأنار» لمحمد بن الحسن الشيباني [١٦٣/١] .

(٢) لَمْ نَجِدْهُ هَكَذَا ، وَسَيَأْتِي بِلَفْظٍ آخَرَ .

(٣) أخرجه : محمد بن الحسن الشيباني في «الموطأ» [٦٢/١] ، وفي «الحجة على أهل المدينة» [١٢٠/١] ، عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ قَيْسٍ رحمهم الله . به .

(٤) أخرجه : محمد بن الحسن الشيباني في «الموطأ» [٦٣/١] ، وفي «الحجة على أهل المدينة» [١٢١/١] ، عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ رحمهم الله . به .

(٥) أخرجه : محمد بن الحسن الشيباني في «الموطأ» [٦٣/١] ، وفي «الحجة على أهل المدينة» [١٢١/١] ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رحمهم الله . به .

وَإِنْ قَرَأَ الْإِمَامُ آيَةَ التَّرْغِيبِ وَالتَّرْهِيْبِ ؛ لِأَنَّ الْإِسْتِمَاعَ ^(١) فَرَضٌ بِالنَّصِّ .
وَالِإِسْتِغَالُ بِالْقِرَاءَةِ ^(٢) ، وَسُؤَالِ الْجَنَّةِ ، وَالتَّعَوُّذِ مِنَ النَّارِ ، كُلُّ ذَلِكَ مُخِلٌّ بِهِ .
وَكَذَلِكَ فِي الْخُطْبَةِ ، وَكَذَلِكَ إِنْ صَلَّى عَلَى النَّبِيِّ ﷺ ؛ لِفَرَضِيَّةِ الْإِسْتِمَاعِ ،

﴿ غَايَةُ الْبَيَانِ ﴾

وَلَا يَتَعَوَّذُ مِنَ النَّارِ إِذَا (قَرَأَ الْإِمَامُ آيَةَ التَّرْغِيبِ وَالتَّرْهِيْبِ) ؛ مِثْلُ : الْآيَاتِ الَّتِي فِيهَا
ذِكْرُ الْجَنَّةِ أَوْ النَّارِ ، وَهَذَا (لِأَنَّ الْإِسْتِمَاعَ وَالْإِنْصَاتَ فَرَضٌ) ؛ يَقُولُهُ تَعَالَى : ﴿ وَإِذَا
قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا ﴾ [الأعراف: ٢٠٦] . وَلَا يَجُوزُ الْإِخْلَالُ بِالْفَرَضِ ،
وَفِي السُّؤَالِ وَالتَّعَوُّذِ ذَلِكَ ؛ فَلَا يَجُوزُ .
قَوْلُهُ : (وَكَذَلِكَ فِي الْخُطْبَةِ) .

يَعْنِي : يَسْتَمِعُ وَيُنْصِتُ ، وَفِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ» : عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ
ﷺ قَالَ : « إِذَا قُلْتَ لِصَاحِبِكَ : أَنْصِتْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ ؛ فَقَدْ
لَغَوْتَ » ^(٣) .

وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ : أَنَّهُ سَمِعَ رَجُلًا يَقُولُ لِصَاحِبِهِ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ : مَتَى تَخْرُجُ
[٧٨/١] الْقَافِلَةُ ؟ فَقَالَ لَهُ [١/١٨٧/١] صَاحِبُهُ : أَنْصِتْ ؛ فَلَمَّا فَرَغَ قَالَ لِلَّذِي قَالَ
أَنْصِتْ : « أَمَّا أَنْتَ فَلَا صَلَاةَ لَكَ ، وَأَمَّا صَاحِبُكَ فَجَمَارٌ » ^(٤) .

وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ : جَوَازُ رَدِّ السَّلَامِ ، وَتَشْمِيتِ الْعَاطِسِ ، وَالصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ
ﷺ .

(١) فِي نَسَخِ غَايَةِ الْبَيَانِ : «الاستماع والإنصات» .

(٢) فِي الْأَصْلِ : «خ» وَالْقِرَاءَةُ وَفِي الْحَاشِيَةِ : «والاشتغال بالقراءة» وصحح عليه وهو المثبت .

(٣) أَخْرَجَهُ : الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ الْجُمُعَةِ / بَابُ الْإِنْصَاتِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ [رقم / ٨٩٢] ،

وَمُسْلِمٌ فِي كِتَابِ الْجُمُعَةِ / بَابُ فِي الْإِنْصَاتِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فِي الْخُطْبَةِ [رقم / ٨٥١] ، مِنْ حَدِيثِ أَبِي

هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

(٤) أَخْرَجَهُ : ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ [رقم / ٥٣٠٣] ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

إِلَّا أَنْ يَقْرَأَ الْخَطِيبُ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ﴾ [الأحزاب: ٥٦]
الآيَةَ فَيَصَلِّي السَّامِعُ فِي نَفْسِهِ. وَاخْتَلَفُوا فِي النَّأْيِ عَنِ الْمِنْبَرِ، وَالْأَحْوُطُ هُوَ
السُّكُوتُ؛ إِقَامَةً لِفَرْضِ الْإِنْصَاتِ. [٢/٢٥]

غاية البيان

وَعَنْ مُحَمَّدٍ: يَرُدُّ فِي نَفْسِهِ.

وِدِرَاسَةُ الْفَقْهِ وَالنَّظَرُ فِيهِ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ مَكْرُوهَةٌ. وَقِيلَ: لَا بَأْسَ بِهِ.

وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ: أَنَّهُ كَانَ يَنْظُرُ فِي كِتَابِهِ وَيُصَحِّحُهُ بِالْقَلَمِ^(١).

قَوْلُهُ: (وَاخْتَلَفُوا فِي النَّأْيِ عَنِ الْمِنْبَرِ).

أَي: اخْتَلَفَ الْمَشَائِخُ فِي الْبَعِيدِ عَنِ الْمِنْبَرِ، وَهُوَ الَّذِي لَا يَسْمَعُ الْخُطْبَةَ.

فَعَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَلَمَةَ: أَنَّهُ اخْتَارَ السُّكُوتَ، وَكَذَا عَنْ أَبِي يُوسُفَ^(٢).

وَنَصَرُ^(٣) بَنُ يَحْيَى اخْتَارَ قِرَاءَةَ الْقُرْآنِ.

قَوْلُهُ: (وَالْأَحْوُطُ هُوَ السُّكُوتُ إِقَامَةً لِفَرْضِ الْإِنْصَاتِ).

قَالَ الْمُطَرِّزِيُّ: «قَوْلُهُمْ: أَحْوُطٌ؛ أَي: أَدْخَلَ فِي الْإِحْتِيَاظِ شَاذًا، وَنَظِيرُهُ:

أَخْصَرُ؛ مِنْ الْإِخْتِصَارِ»^(٤). وَاللَّهُ ﷻ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ.

(١) ذكر الولوجي: أن الأصوب أنه لا يجب فيهما؛ لأنه يخلل الإنصات وأنه مأمور به، وعليه الفتوى.

ينظر: «فتح القدير» [٢٤٨/١]، «البحر الرائق» [١٦٨/٢]، «حاشية ابن عابدين» [٣٩٧/١]، «حاشية الطحاوي» [٢٣٧/١].

(٢) وهكذا روى المعلى عن أبي يوسف: وهو اختيار الشيخ الإمام أبي بكر محمد بن الفضل البخاري.

ينظر: «بدائع الصنائع» [٢٦٤/١]، «فتح القدير» [٣٤٣/١].

(٣) وقع في «ف»: «نُصِيرُ»، وكلاهما صحيح. قال عبد القادر القرشي: «نصير بن يحيى، وقيل: نصر

البلخي». ومثله قال الفيروزآبادي. وقد تقدمت ترجمته. ينظر: «الجواهر المضية» لعبد القادر

القرشي [٢٠٠/٢]. و«المِرْقَاةُ الرَّفِيقَةُ فِي طَبَقَاتِ الْحَنْفِيَّةِ» للفيروزآبادي [ق/٧٣/ب/ مخطوط

مكتبة رئيس الكتاب - تركيا/ (رقم الحفظ: ٦٧١)].

(٤) ينظر: «المغرب في ترتيب المعرب» للمطري [ص/١٣٤].

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
مقدمة المصنف	٥
كتاب الطهارات	٣١
فصل في نواقض الوضوء	٩٦
فصل في الغسل	١٢٩
باب الماء الذي يجوز به الوضوء	١٦٠
فصل في البئر	٢١٤
فصل في الأسار وغيرها	٢٣٤
باب التيمم	٢٥٦
باب المسح على الخفين	٢٩٨
باب الحيض والاستحاضة	٣٣١
فصل في الاستحاضة	٣٥٨
فصل في النقاس	٣٧٠
باب الأنجاس وتطهيرها	٣٨٠
فصل في الاستنجاء	٤١٨
كتاب الصلاة	٤٣١
باب المواقيت	٤٣١
فصل	٤٥٠
فصل في الأوقات التي تكره فيها الصلاة	٤٦٥
باب الأذان	٤٧٧
باب شروط الصلاة التي تنقذها	٥١٤

الموضوع	الصفحة
بَابُ صِفَةِ الصَّلَاةِ	٥٤٦
فَصْلٌ فِي الْقِرَاءَةِ	٦٧٠
فهرس الموضوعات	٧٠٥

